الجمهورية العربية السُّورية
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

عناية القاضي وكفاية الرَّاضي

أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ)

من قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ إلى قوله: لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

[المائدة: ٢٧-٨٩]

– دراسة وتحقيق –

رسالة أُعدَّت لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن

إعداد الطالب: خالد محمَّد الحاج عمر

المشرف: الدكتور نصَّار نصَّار

اللَّجنة المناقشة:

د. عبدالعزيز حاجي (عضواً مناقشاً)

د. حازم محيي الدين (عضواً مناقشاً)

د. نصَّار نصَّار (عضواً مشرفاً)

١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

إلى من يمتلئ الفؤاد من معاني جمالها، ويقف اللّسان عاجزاً عن بيان عظيم فضلها، نسمة الروح الشذيَّة التي تفيض حناناً، والدتي، حفظها الله تعالى.

إلى من أقف أمام كريم خُلُقه وطِيب معشره تقديراً و تبجيلاً، رمز البذل والعطاء، والدي، حفظه الله تعالى.

إلى أسرتي الغالية، حماها الله ورعاها.

إلى من ارتشفت من معين علمه، وأتحفني بتوجيهاته القيِّمة ولفَتاته الكريمة في بداية بحثي، أستاذي الفاضل، الدكتور علي أسعد

أهدي هذا البحث، وأسأل الله العلي العظيم أن يتكفَّل عني بجزائهم خير الجزاء.

خالد محمد الحاج عمر

شكر وامتنان

أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لفضيلة أستاذي،

د. نصَّار نصَّار

الذي شرَّفني بقَبول إشرافه على هذه الرسالة، ولمَا أسبغه عليَّ من التوجيهات الفيَّاضة والنصائح النافعة، التي كانت نبراساً أنار لي سبيل بحثي،

فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدَّم بوافر الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلَّاء، الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة لمناقشتها وتقويمها وإغنائها بآرائهم السديدة.

مُقَدِّمَة

وتتضمَّن:

أولاً: أسباب اختيار البحث.

ثانياً: أهمية البحث.

ثالثاً: منهج البحث.

رابعاً: صعوبات البحث.

خامساً: الجهود السابقة في خدمة الحاشية.

سادساً: خطة الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

بركة من الله وأمر

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد ﷺ، النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم، نوِّر قلوبنا بآيات التنزيل، وبلِّغنا أسرارها بتعلُّم التأويل، وأعنَّا بها على الرضا بقضائك، واكفنا بفهمها لنحظى بنعمائك، ولا تقطع عنا رِفدك وعونك يا أكرم الأكرمين، وبعد:

فإن الله ﷻ أكرم حبيبه المصطفى ﷺ بأن جعله خاتم النبيين، ومبلِّغاً جميع الناس عن رب العالمين، وأنزل عليه كتابه الخالد الذي تكفَّل بحفظه، فقال ـ جلَّ مِن قائل ـ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وكان من مظاهر هذا الحفظ أنْ قيَّض له أئمةً أعلاماً يتعاهدونه بالشرح والبيان والتفسير، وكان من أبرز هؤلاء الأئمة: عبدالله بن عمر بن محمد، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٩١ هـ)، الذي جمع تفسيراً لكتاب الله العزيز قلَّ نظيره بين كتب التفسير، وأسماه «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

وعلى الرغم من المكانة المرموقة التي تبوَّأها هذا المؤلَّف بين كتب التفسير، إلا أنه جاء مختصراً معتَصراً جامعاً لزُبَد الكلام في أخصر عبارة، حتى غدت بعض كلماته ألغازاً تحتاج إلى من يحلها ويبيِّن مراده منها؛ فانبرى جماعة من العلماء بعده، يتعاهدون تفسيره بالشرح والتفصيل، وبيان ما اشتمل عليه من النُّكت واللطائف، فكثُرت الحواشي والتعليقات عليه، و كان من أبرزها حاشية «عناية القاضي وكفاية الراضي»، للعلامة النِّحرير أحمد بن محمد بن عمر، المعروف بـ «الشهاب الخفاجي»، (ت ١٠٦٩ هـ)، هذا الإمام الذي برع في مختلف أنواع العلوم الشرعية، وبلغ شأواً واسعاً في ميدان علوم اللغة العربية والعقلية؛ الأمر الذي أهَّل حاشيته هذه لتكون من أفضل الحواشي على تفسير البيضاوي وأوسعها، أضف إلى ذلك إفادته من الحواشي التي سبقته على تفسير البيضاوي؛ مما جعل حاشيته جامعةً لدرر السابقين.

أولاً: أسباب اختيار البحث: كانت إشارة بعض الأساتذة الفضلاء على طلاب القسم بتحقيق هذه الحاشية هي الدافع الأول لاختياري هذا البحث، أضف إلى ذلك أنها وافقت رغبتي في تحقيق شيء من تراثنا وإظهاره، وزاد هذا الدافع بعد أن قرأت عن مكانة هذه الحاشية عند العلماء.

ثانياً: أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث لأسباب عدَّة، وهي أن:

١ـ المخطوط هو شرح لكتاب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» الذي طارت شهرته في الآفاق، فكثُرت الحواشي والتعليقات عليه؛ فيكون إخراج هذه المخطوطة إلى عالم النور تكميلاً للاستفادة من الكتاب الأصل.

٢ـ هذه الحاشية هي من أهم الحواشي التي كتبت على تفسير البيضاوي؛ حيث برزت فيها شخصية الشهاب مفسِّراً، فاستطاع الشهاب الخفاجي أن يجمع ما تفرَّق في الحواشي من نُكت ولطائف، وعلى الرغم من الأهمية التي تتمتع بها هاته الحاشية إلا أنها لم تلق العناية اللائقة بها، فهي لا تزال بحاجة إلى الكشف والبيان والتعريف، بحيث تُفك رموزها وتبسَّط على قدر الإمكان؛ ليتمكن عدد أكبر من القرَّاء من الرجوع إليها دون أن تحول ألغاز عباراتها ورموز مؤلفها بين القارىء وبين الاستفادة منها؛ من هنا جاءت محاولتي لتحقيق هذا المخطوط؛ لإخراجه إلى عالم النور بحلَّة قشيبة تجعل هذا السِّفْر العظيم في متناول يد القارىء، لا تحول الطباعة القديمة بينه وبين أن يقرأه.

٣ـ يكشف هذا البحث عن الحالة العلمية لعصر ظُلم من قبل كثير من الباحثين، حيث عُدَّ عصر جمود وانحطاط، وذلك من خلال تسليط الضوء على واحد من علماء هذا العصر، وهو الشهاب الخفاجي، رحمه الله.

ثالثاً: منهج البحث:

اعتمدت في رسالتي مناهج البحث الآتية:

١ ـ **المنهج التاريخي:** ويظهر هذا المنهج واضحاً من خلال دراسة سيرة الشهاب الذاتية والعلمية، وإلقاء الضوء على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية السائدة في عصره.

٢ ـ **المنهج الاستقرائي:** وقد اعتمدت هذا المنهج في استخلاص منهج الشهاب باستقراء حاشيته، من خلال آلية تقوم على تتبُّع الجزئيات للوصول إلى الكليات والقواعد العامة، فدوَّنت الملاحظات والأفكار المتعلِّقة بالمنهج وقرنتها بالأمثلة معتمداً منهج النقل.

٣ ـ **المنهج المقارن:** ويظهر هذا المنهج في تحليل كلام المحشِّي وتدبُّرِه قدر المستطاع، مع التعليق على المسائل التي يطرحها ونقدها حيث استدعى الأمر ذلك، وبيان ما أشكَل من عبارة أو مرجع ضمير أو نحو ذلك. كما يظهر هذا المنهج واضحاً فيما ينقله الشهاب ـ رحمه الله ـ عن غيره من العلماء، فأقوم بعقد مقارنة بينه وبين ما نقله حتى أتبيَّن إن كان في النقل خلل أم لا، كما أقوم بعقد المقارنة بين كلام الشهاب في الحاشية وكلام غيره من أرباب الحواشي.

رابعاً : صعوبات البحث: لا يكاد يخلو بحث من صعوبات، وهذا شأن كل عمل فكري، ولكن ما من تعب إلا ويكلَّل بالخاتمة الحسنة؛ مما يجعل المرء يتدارك كل الصعوبات التي تواجهه، ومن هذه الصعوبات:

١ ـ صعوبة في قراءة في بعض الكلمات لعدم وضوحها في النسخ.

٢ـ صعوبة في بعض المسائل التي يذكرها الشهاب، إما لصعوبة في تركيب العبارة، أو بسبب التعقيد اللفظي الذي تتميز به بعض عبارات الحاشية؛ فقد توشَّحت بعض عباراتها بوشاح من الصعوبة التي كانت تنحو في بعض الأحيان منحى الإلغاز.

٣ ـ الغموض الذي يكتنف بعض إحالات الشهاب إلى المصادر والميلُ إلى الإلغاز والإبهام في النقل، أمرٌ صعَّب عليَّ مهمة معرفة القائل لتوثيق المعلومة، فنجده يقول: (قال بعضهم)، (قال بعض الفضلاء)، كما قد يعزو الشهاب المعلومة إلى عَلَم من الأعلام دون أن يذكر المصدر الذي رجع إليه، ولهذا العَلَم عدد غير قليل من المصنَّفات؛ الأمر الذي يضطرني لأن أبحث عن كلامه في عدد لا بأس به من المصادر.

٤ـ إن الكثير من مصادر الشهاب ما زال مخطوطاً؛ أو هو من المخطوطات النادرة، الأمر الذي كلَّفني مزيداً من الجهد في التنقيب عن هذه المخطوطات للتحقيق في نقل الشهاب عنها.

خامساً: الجهود السابقة في خدمة الحاشية :

لقد حظيت عناية الشهاب بالعناية والاهتمام؛ فقد طُبع هذا الكتاب مرات عدَّة، كما تناولته أقلام الباحثين بالدراسة والنقد والتحليل، فمنهم من ألَّف الحواشي عليها، ومنهم من تناول بعض الجوانب اللغوية والبلاغية فيها، وسأتناول بالتفصيل هذه الجهود كلاً على حدة:

أ ـ طبعات «عناية القاضي»:

١ـ طبعة القاهرة في أربعة مجلدات كبار[١]، ولم أتمكن من معرفة السنة التي طُبعت فيها.

٢ ـ طبعة استانبول، سنة (١٢٨٢هـ)، وتقع في ثمانية مجلدات[٢].

٣ ـ طبعة دار الطباعة العامرة، بولاق، مصر، سنة (١٢٨٣هـ)، وتقع في ثمانية مجلدات من القطع الكبير، تح. الشيخ محمد الصباغ، حيث جعل كلام الشهاب في الصلب وكلام البيضاوي في الهامش، وقد وصوَّرتْها عنها ديار بكر في تركيا ودار صادر في بيروت، وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في قسم الدراسة وبضع مواضع في قسم التحقيق، ويكون العزو إليها دائماً.

٤ـ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤١٧ هـ)، تح. عبدالرزاق مهدي، وتقع في تسعة مجلدات من القَطْع المتوسط.

ولكن هذه الطبعات لم تخلُ من وجود بعض الأخطاء؛ لذلك كنت أتطلَّع إلى خدمة هذه الحاشية بعمل علمي موضوعي متكامل يتميَّز بالدقَّة والتوثيق، يستدرك هذا الخلل ويضيف شيئاً جديداً إلى عمل التحقيق.

---

(١) ينظر: **دائرة المعارف الإسلامية الإسلامية**، تعريب: أحمد الشنتناوي، ومحمد ثابت الفندي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبدالحميد يونس، (٣٩٧/٨).

(٢) ينظر: **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، إدوارد كرنيليوس فان ديك، (ص١١٥)، **ومعجم المطبوعات العربية والمعربة**، يوسف بن إليان بن موسى سركيس، (٨٣١/٢)، **وهدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين**، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي الباباني، (١٦١/١).

ب ـ الحواشي على «عناية القاضي»:

١ ـ **حاشية على العناية:** وهي حاشية على حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لابن الصائغ[١]، لها نسخة مخطوطة في مكتبة فيض الله أفندي[٢].

٢ ـ **تحفة الإخوان وهديَّة الصبيان:** وهي حاشية على حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، لمصطفى بن علي الأُسْكُداري، (كان حياً سنة ١١٠٧ هـ)[٣]. لها نسخة بخط المؤلِّف في مكتبة الأوقاف ببغداد، تحت رقم (٢٧٦و)، من سورة: يس إلى آخر القرآن. ونسخة أخرى بخط المؤلف، تحت رقم (٥٠٠ و)، إلى أول سورة الأعراف، كما أن له حاشية على تفسير البيضاوي[٤]. ويكون بذلك قد تناول الكتابين بالتحشية.

٣ ـ **حاشية على حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي:** لمحمد الكِلاوي[٥].

ج ـ الدراسات المعاصرة التي تناولت الحاشية:

أولاً ـ الأبحاث:

٢ ـ **من بلاغة الاستعارة في القرآن الكريم، دراسة واستنباط من كتاب «عناية القاضي وكفاية الراضي»:** للدكتور: فريد محمد النَّكلاوي، وهو بحث علمي مطبوع في مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة سنة (٢٠٠٠ م)، العدد (١٨).

٣ـ **البيان عند الشهاب الخفاجي في كتابه: «عناية القاضي وكفاية الراضي»** للدكتور: فريد محمد النَّكلاوي أيضاً، ويدرس تنوُّع الاستعارة في الآية الواحدة، وهو بحث علمي مطبوع في مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة، سنة (٢٠٠٢ م)، العدد (٢٠).

---

(١) **محمد بن إبراهيم، سَريُّ الدين الدُّوري المصري، الشهير بـ «ابن الصائغ»**، فاضل من أهل مصر، كان يجيد الفارسية والتركية، له: « حاشية على البيضاوي»، و «رسالة في المشاكلة »، (ت ١٠٦٦ هـ). ينظر: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد أمين بن فضل الله المحبي، (٣/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، **والأعلام**، خير الدين بن محمود الزِّركلي، (٣٠٣/٥ ـ ٣٠٤).

(٢) ينظر: **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، (٦٩٧/٢).

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) ينظر: **الفهرس الشامل**، (٧٤٢/٢).

(٥) ينظر: **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، (٩٥/١٠). **ومحمد بن طالب بن سعيد بن أمين الكِلاوي**، فقيه، أصولي مفسر، ولد بـ «كِللي»، من أعمال حلب قضاء إدلب، من آثاره: تعليقات على «حاشية البَنَّاني على جمع الجوامع» في أصول الفقه، وحواشٍ على حاشيتي القونوي والشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، (ت ١٣٣٤ هـ). ينظر: **معجم المؤلفين**، (٩٥/١٠).

ثانياً ـ الرسائل الجامعية:

١ ـ **الشهاب الخفاجي نحْوياً**: رسالة أُعدَّت لنيل درجة الماجستير، إعداد: حاتم القضاة، جامعة مؤتة، الكرك، سنة (١٩٩٧م)، وقد ناقشَت هذه الرسالة النحو عند الشهاب في جميع مؤلَّفاته، ولكنها ركَّزت على حاشيته لأنها أكثر هذه المؤلَّفات حظّاً في بحث المسائل النحْوية.

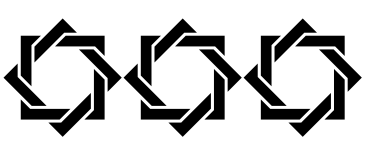
٢ـ **الشهاب الخفاجي ومنهجه في التفسير**: رسالة أعدَّت لنيل درجة ماجستير، إعداد: زهير هاشم ريالات، إشراف: د. مصطفى المشني، الجامعة الأردنية، كلية اللغة العربية، سنة (٢٠٠٤ م)، وقد ظفرت بهذه الرسالة، وأفدت منها كثيراً في استخلاص منهج الشهاب في حاشيته.

٣ـ **الخصائص البلاغية للقصر في حاشية الشهاب الخفاجي**: رسالة أعدَّت لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: حامد أحمد بن مصطفى، إشراف: د. فريد محمد النَّكلاوي، جامعة الأزهر، سنة (٢٠٠٤ م).

٤ ـ **منهج القاضي الشهاب الخفاجي في التفسير من خلال حاشيته على تفسير الإمام البيضاوي:** رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، إعداد: فداء المجذوب، إشراف: د. محمد السيد راضي جبريل، ود. جمعة علي عبدالقادر، كلية أصول الدين في الأزهر، سنة (٢٠٠٨م).

٥ ـ **عناية القاضي وكفاية الراضي**، من الآية رقم (٢٣) وحتى الآية (٢٧) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: عبدالرحمن المغربي، إشراف: د. عبدالقادر محمد الحسين، جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم التفسير وعلوم القرآن.

٦ـ **عناية القاضي وكفاية الراضي**، من الآية رقم (٦) وحتى الآية رقم (٢٣) من سورة البقرة، دراسة وتحقيق، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: محمد هشام إدريس، إشراف: د. عبدالقادر محمد الحسين، جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم التفسير وعلوم القرآن. سنة (٢٠١٣ م).



سادساً ـ خطة الرسالة: اقتضى بحثي هذا تقسيمه إلى: مقدِّمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس متنوعة.

المقدمة: وتتضمن: سبب اختيار البحث، وأهميته، ومنهج البحث، وصعوبات البحث، والجهود السابقة في خدمة الحاشية.

القسم الأول: قسم الدراسة: ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالبيضاوي وتفسيره.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للبيضاوي.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي.

الفصل الثاني: التعريف بالشهاب الخفاجي.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: عصر الشهاب الخفاجي.

المبحث الثاني: السيرة الذاتية والعلمية للشهاب.

الفصل الثالث: التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي.

ويشتمل على تسعة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى حاشية الشهاب.

المبحث الثاني: منهج الشهاب في تحرير المسائل وتحقيقها.

المبحث الثالث: الجمع بين المأثور والرأي عند الشهاب.

المبحث الرابع: تفسير القرآن بالقرآن عند الشهاب.

المبحث الخامس: تفسير القرآن بالسنة عند الشهاب.

المبحث السادس: منهج الشهاب في التعليق على القراءات.

المبحث السابع: مصادر الشهاب في الحاشية.

المبحث الثامن: الشهاب الأديب وأثر ذلك في الحاشية.

المبحث التاسع: القيمة العلمية لحاشية الشهاب.

المطلب العاشر: حاشية الشهاب في ميزان النقد.

القسم الثاني: قسم التحقيق: ويتضمَّن المنهج المتَّبع في التحقيق والتعليق على المخطوط، ووصف وصف نُسخ المخطوط، ثم النص المحقَّق.

خاتمة : وقد ختمت بحثي هذا بخاتمة لخَّصت فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: أما بالنسبة للفهارس الفنية، فقد قمت بوضع أحد عشر فهرساً لتيسير البحث في الرسالة، وهي:

١- فِهرس الفهارس.

٢ - فِهرس الآيات.

٣ - فِهرس القراءات.

٤ - فِهرس الأحاديث والآثار.

٥ - فِهرس الأشعار.

٦ - فهرس الأعلام.

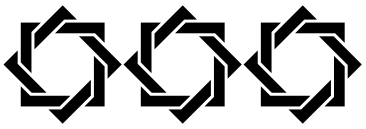
٧ - فهرس الأمثال.

٨ - فهرس الأمثلة.

٩ - فهرس المصطلحات.

١٠ - فهرس المصادر والمراجع.

١١ - فهرس الموضوعات.



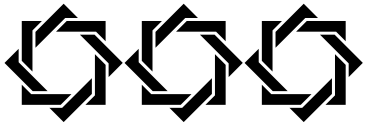
قسم الدراسة

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالبيضاوي وتفسيره.

الفصل الثاني: التعريف بالشهاب الخفاجي .

الفصل الثالث: التعريف بحاشية الشهاب الخفاجي .



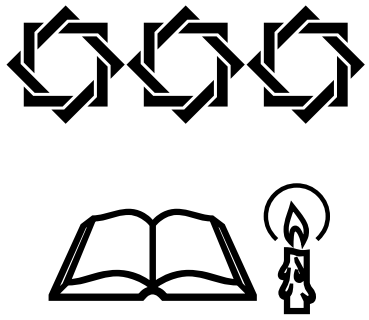
الفصل الأول

التعريف بالبيضاوي وتفسيره

ويتضمَّن مبحثين

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للبيضاوي.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي.



المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للبيضاوي:

المطلب لأول ـ اسمه، كنيته، لقبه، ونسبه:

عبدالله بن عمر بن محمد بن علي، أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، ويُعرف بالقاضي[1]؛ وقد لقِّب بالبيضاوي نسبة إلى البيضاء[2]، ذكر البيضاوي نسبه، فقال[3]: (لقد أخذت الفقه عن والدي، مولى الموالي، قدوة الخلف وبقية السلف، أبو القاسم ـ قدس الله روحه ـ، وهو عن والده، قاضي القضاة، فخر الدين، محمد ابن الإمام الماضي صدر الدين أبي الحسن علي البيضاوي[4] .....)، ثم ساق سنده إلى محمد بن إدريس الشافعي، (ت ١٥٠ هـ)، وساق سند الشافعي إلى رسول الله ﷺ ؛ فكان بحق القاضي ابن القاضي والعلاَّمة ابن العلاَّمة.

المطلب الثاني ـ ولادته ونشأته، طلبه للعلم وأعماله، ووفاته:

ـ ولادته ونشأته، طلبه للعلم وأعماله: ولد البيضاوي ـ رحمه الله ـ في البيضاء من بلاد فارس[5]، ونشأ في بيت علم وفهم وفضل؛ فأخذ الفقه عن والده عمر بن محمد بن علي البيضاوي، ثم ما لبث أن ارتحل مع والده إلى شيراز. وقد نشأ منذ نعومة أظفاره يطلب المعرفة في شتى نواحيها، والعلمَ في مختلف فروعه، حتى صار إماماً في الدين وعالماً له قدْره ومكانته؛ فمكَّنه ذلك من أن يتقلَّد الإفتاء في ((شيراز))[6]،

---

(1) تنظر ترجمة البيضاوي في: **الوافي في الوفيات**، خليل بن أيْبك الصفدي، (٢٠٦/١٧)، **ومرآة الجَنان وعِبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان**، عبدالله بن أسعد اليافعي، (١٦٥/٤)، **وطبقات الشافعية الكبرى**، عبدالوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السُّبكي، (١٥٧/٨)، **وطبقات الشافعية**، تقي الدين، أبو بكر بن قاضي شهبة، (١٧٢/٢)، **والمنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، يوسف بن تَغري بردي، (١١٠/٧ ـ ١١١)، **وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (٥٠/٢)، **وكشف الظنون في أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، الشهير بـ ((حاجي خليفة))، (١/ ١٨١)، **وشَذَرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبدالحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي، (٣٣٩/١١)، **وطبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي، (ص٢٥٤).

(2) مدينة قرب شِيراز من بلاد فارس، خصبة جداً، ينتفع أهل شيراز بميرتها؛ وإنما سمِّيت البيضاء لأنَّ لها قلعة بيضاء يُرى بياضها من بُعد، وكانت هذه المدينة معسكراً للمسلمين يقصدونها في فتح فارس، تبعد عن طهران ٨٧٧ كم تقريباً. ينظر: **معجم البلدان**، ياقوت بن عبدالله، شهاب الدين الحموي، (٥٢٩/١)، **ومحرك البحث google map directions** .

(3) **الغاية القصوى في دراية الفتوى**، عبدالله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (١٤٨/١).

(4) والد عمر بن محمد بن علي البيضاوي، وابن صدر الدين علي، الشافعي، تفقَّه بأبيه، عالم من علماء الشافعية، تولى منصب قاضي القضاة. ينظر: **مرآة الجَنان**، (١٦٥/٤). ولم أعثر له على سنة وفاة.

(5) لم تذكر المصادر سنة ولادته.

(6) ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (١٥٨/٨)، **وطبقات المفسرين**، (ص٢٤٥).

وشِيراز بلغة أهل فارس تعني: جوف الأسد؛ وقد سميت بذلك لأن الميرة تجلب إليها من سائر البلاد، مركز محافظة فارس ومقاطعة شيراز . ينظر: **البلدان**، أحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي، (ص٢٠٤)، **ومعجم البلدان**، (٨٣/٣)، **والروض المِعْطار في خبر الأقطار**، محمد بن عبدالله الحِمْيَري، (ص٣٥١)، **ومحرك البحث google map directions** .

ولكنه عُزل عن هذا المنصب لشدَّته في الحق، ثم رحل إلى «تبريز» [1] ليطلب قضاء «شيراز» من وزيرها، وصادف أنْ حضر مجلس علم عقَده أحد الفضلاء، وقد ذكر نكتة طلب من الحاضرين الجواب عنها، فإن لم يقدروا فإعادتها بلفظها، فلما شرع البيضاوي في حلِّها، بيَّن أن في تركيبه إياها خللاً، ثم قابل المدرِّس بمثلها ودعاه إلى حلِّها، فتعذَّر عليه ذلك، وكان الوزير حاضراً، فأقامه من مجلسه وأدناه إلى جانبه وأكرمه [2].

وقيل: إنه استشفع من شيخه محمد بن محمد الكَحتائي [3]، فلما دخل شيخه على السلطان يوم الجمعة ـ على عادته ـ قال: إن هذا الرجل عالم فاضل، يريد أن يشترك مع الأمير في السعير؛ يعني أنه يريد أن يطلب منكم مقدار سجادة من النار ـ وهي مجلس الحكم ـ، فتأثَّر البيضاوي بكلام شيخه، وترك المناصب الدنيوية [4]. وفي «تبريز» صنَّف مصنَّفاته وقدَّم شروحه، إلى أن توفي بها بعد رحلة مُفعمة بالعلم والعطاء [5].

ـ وفاته: اختلف العلماء وتباينت آراؤهم في السنة التي توفي فيها البيضاوي، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه توفي سنة (٦٨٥ هـ) بـ «تبريز» ودفن فيها، وهذا ما ذهب إليه أكثر المؤرِّخين [6] .

القول الثاني: وهو أنه توفي سنة (٦٩١ هـ) [7].

القول الثالث: وهو أنه توفي في شهر جمادى الأولى سنة (٧١٩ هـ) تقريباً، وهذا القول للشهاب، حيث قال [8]: (أقول هذا هو المشهور والذي اعتمده وصحَّحه المؤرخون، أنه توفي في شهر جمادى الأولى سنة تسع عشرة وسبعمائة تقريباً).

الترجيح: والذي أراه راجحاً ـ والله أعلم ـ هو أنه توفي سنة (٦٩١ هـ)؛ وما جعلني أختار هذا القول دون الأول ـ والذي هو قول أكثر المؤرخين ـ هو أنه منقول عن أحد أكابر تلامذته، وهو محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزَّنْجاني، (ت ٧٢١ هـ) [9]،

---

(١) **تبْريز**: مدينة حصينة، كثيرة الخيرات، أشهر مدن أذْربِيجان، تقع شمالي غرب إيران، تبعد عن طهران ٦٠٧ كم تقريباً . ينظر: **آثار البلاد وأخبار العباد**، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، (ص٣٣٩)، **ومحرك البحث google map directions** .

(٢) ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (١٥٨/٨).

(٣) ستمر ترجمته عند الحديث عن شيوخ البيضاوي، (ص ١٦).

(٤) ينظر: **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، الميرزا محمد باقر الموسوي الخُوَانْساري، (١٣٤/٥)، **وكشف الظنون**، (١/ ١٨٦).

(٥) ينظر: **الوافي بالوفيات**، (١٧/ ٢٠٦).

(٦) ذهب إلى ذلك الصفدي في **الوافي بالوفيات** (٢٠٦/٧)، وابن قاضي شهبة في **طبقات الشافعية**، (٢/ ١٧٢)، وابن تغري بردي في **المنهل الصافي**، (١١٠/٧)، والسيوطي في **بغية الوعاة**، (٥١/٢)، والأدنه وي في **طبقات المفسرين**، (ص٢٥٥)، و أ . د . محمد وهبة الزحيلي في **القاضي البيضاوي**، (ص ٦٦).

(٧) ذهب إلى ذلك الجُندي، والإسنوي. ينظر: **السلوك في طبقات العلماء والملوك، المعروف بـ «طبقات الجُندي»**، محمد بن يوسف الجُندي، (٤٣٦/٢)، **وطبقات الشافعية**، عبدالرحمن بن الحسن، جمال الدين الإسنوي، (٢٨٣/١).

(٨) **عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (٣/١).

(٩) ستمر ترجمته عند الحديث عن تلامذة البيضاوي، (ص ١٦).

الذي لاقاه وعاصره [1]، أما بالنسبة لكونه قد توفي سنة (٦٨٥ هـ)، فهو قول مرجوح ـ والله أعلم ـ لأنه منقول عن الصفدي[2] الذي قال[3]: (قال لي الحافظ نجم الدين سعيد الدِّهلي الحنبلي الحريري: توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في سنة خمس وثمانين وستمائة بتبريز، ودفن بها)، ونجم الدين الدِّهلي هذا كان محدِّثاً مؤرخاً، ولكنه ولد سنة (٧١٢ هـ) [4]؛ وهذا يعني أنه ولد بعد وفاة البيضاوي ـ رحمه الله ـ، أما قول الشهاب فقد ردَّه ابن الغَزِّي[5] بقوله [6]: (وأما قول الشهاب الخفاجي في «حاشية التفسير»: إنه توفي سنة (٧١٩ هـ)، فممَّا لا يعوَّل عليه).

المطلب الثالث ـ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

إن قَدْرَ العالم يُعرف بشهادة من هو في منزلته من أهل العلم، وقد نال البيضاوي ـ رحمه الله ـ إعجاب أهل العلم في عصره وبعده، ترجم له السيوطي[7] قائلاً [8]: (كان إماماً علاَّمة، عارفاً بالفقه والأصلين والعربية والمنطق، نظَّاراً [9]، صالحاً متعبِّداً)، كما أثنى عليه السُّبكي [10]،

---

(1) هذا ما أكده الجُندي في «**طبقاته**»، (٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦)، حيث قال في ترجمته للزَّنْجاني: (ولما بلغني فضل إمامه ووقفت على شيء من كتبه مما استدللت به على صحة ما بلغني، سألته عنه فقال: هو عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي ..... وكانت وفاته بمدينة تبريز، وهي مدينة من أذربيجان، وكان لنيِّف وتسعين وستمائة، بعد أن بلغ عمره تسعاً وأربعين سنة).

(2) **خليل بن أيْبَك، صلاح الدين الصفدي**، أديب ومؤرخ، ولد في صفد سنة (٦٩٧ هـ)، تولى بيت المال في دمشق، له: «الوافي بالوفيات »، و « التنبيه على التشبيه»، (ت ٧٦٤ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (٢/٢٠٧ ـ ٢٠٩).

(3) **الوافي بالوفيات**، (١٧/٢٠٦).

(4) ينظر: **الردُّ الوافر**، محمد بن عبدالله، شمس الدين، الشهير بـ «ابن ناصر الدين»، (ص٩٩).

(5) **محمد بن عبدالرحمن بن الغزي**، مفتي الشافعية بدمشق، أديب ومؤرخ، ولد سنة (١٠٦٩ هـ)، له : «ديوان الإسلام» في التراجم، (ت ١١٦٧ هـ). ينظر: **سَلْك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، محمد خليل بن علي المرادي، (٤/٥٣ ـ ٥٥).

(6) **ديوان الإسلام**، محمد بن عبدالرحمن بن الغزِّي، (١/٢٥٨).

(7) **عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي**، ولد في القاهرة سنة (٨٤٩ هـ)، فاقت تصانيفه الخمسمئة، منها: حاشية على «أنوار التنزيل»، أسماها: «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»، و «بغية الوعاة »، و « الإتقان في علوم القرآن»، (ت ٩١١ هـ). ينظر: **ديوان الإسلام**، (٣/٥١ ـ ٥٣).

(8) **بغية الوعاة**، (٢/٥٠).

(9) **النَّظَّار**: ذو الرأي الثاقب والعالم المدقِّق، شديد النظر، وفرس نظَّار؛ إذا كان شهماً طامح الطرْف، حديد القلب. ينظر: **جمهرة اللغة** محمد بن دريد، أبو بكر الأزدي، مادة (نَقَبَ)، (١/٢٦١)، **وأساس البلاغة**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، مادة (نظَرَ)، (٢/٢٨٤).

(10) **عبدالوهاب بن علي، تاج الدين السُّبكي**، كان يلقَّب بـ «قاضي القضاة»، ولد في سُبْك، من قرى المنوفية بمصر سنة (٧٢٨ هـ)، من فقهاء الشافعية، من آثاره: «طبقات الشافعية»، و «الأشباه والنظائر »، (ت ٧٧١ هـ). ينظر: **طبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، (٣/١٠٤)، **والمنهل الصافي**، (٧/٣٨٥)، **والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، محمد بن علي الشوكاني، (١/٤١٠).

فقال[1]: (كان إماماً مُبرَزاً، نظَّاراً خيِّراً، صالحاً متعبِّداً)، وقال ابن قاضي شهبة [2]: (صاحب المصنَّفات، وعالم أذربيجان وشيخ تلك الناحية).

وقال ابن تغري بردي [3]: (كان إماماً بارعاً مصنِّفاً، فريد عصره ووحيد دهر، أثنى على علمه وفضله غير واحد)،

وقال حاجي خليفة [4]: (ولكونه متبحِّراً جال في ميدان فرسان الكلام؛ فأظهر مهارته في العلوم حسبما يليق بالمقام، كشف القناع تارة عن وجوه محاسن الإشارة ومُلَح الاستعارة، وهتَك الأستار أخرى عن أسرار المعقولات بيد الحكمة ولسانها). كما أثنى عليه الشيخ زاده، فقال [5]: (عَلَم الهدى، علاَّمة الورى، الذي أطبق علماء الأمة على علوِّ شأنه ورِفعة مقداره). لقد ترك البيضاوي بصمة لا يمَّحي أثرها، كما كانت له يد بيضاء على كثير من العلوم، وفي مقدِّمتها العلوم الشرعية، حتى إن المَنشي[6] ـ رحمه الله ـ امتدحه، فأنشد قائلاً [7]:

أُولوا الألبابِ لم يأتوا ~ بكشْفِ قِناعِ ما يُتلى
ولكنْ كانَ للقاضِي ~ يدٌ بيضاءُ لا تَبْلى

([1]) في **طبقات الشافعية**، (١٥٧/٨).

([2]) في **طبقات الشافعية**، (٥٠/٢).

وأبو بكر بن أحمد، تقي الدين، الشهير بـ ((ابن قاضي شهبة))، فقيه الشام ومؤرخها، ولد في دمشق سنة (٧٧٩ هـ)، له: ((طبقات الشافعية))، و ((شرح المنهاج))، (ت ٨٥١ هـ). ينظر: **نظم العِقيان في أعيان الأعيان**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص ٩٤).

([3]) **المنهل الصافي**، (١١١/٧). **ويوسف بن تغري بردي**، مؤرخ بحَّاثة، ولد في القاهرة سنة (٨١٣ هـ)، له: ((النجوم الزاهرة))، و((المنهل الصافي))، (ت ٨٧٤ هـ). ينظر: **البدر الطالع**، (٣٥١/٢ ـ ٣٥٢).

([4]) **كشف الظنون**، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، (١٨٦/١).

ومصطفى بن عبدالله كاتب جلبي، الشهير بـ ((حاجي خليفة))، ولد في القسطنطينية سنة (١٠٠٤ هـ) ـ كما ترجم نفسه ـ، له: ((كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون))، أنفع وأجمع ما كتب في موضوعه، وله أيضاً: ((تقويم التواريخ))، و ((جامع المتون))، (ت ١٠٦٧ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (٤٦٩/١ و ٥٧٢)، و**الأعلام**، (٢٣٦/٧).

([5]) **حاشية الشيخ زاده على البيضاوي**، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي، الشهير بـ ((شيخ زاده))، (٢/١).

ومحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي، الشهير بـ ((شيخ زاده))، برع في العلوم، ودرَّس بمدارس الروم، كان فاضلاً ورِعاً، تولَّى القضاء، له: شرح على ((مفتاح العلوم))، (ت ٩٥١ هـ) . ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٨٢)، **والبدر الطالع**، (٢٧٠/٢).

([6]) **محمد بن بدر الدين المَنشي**، ولد في أقْ حِصار، من أعمال صاروخان، صنَّف تفسيره المشهور، (ت ١٠٠١ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص ٤٠٦)، **وخلاصة الأثر**، (٤٠٠/٣).

([7]) ينظر: **كشف الظنون**، (١٨٦/١)، **وخلاصة الأثر**، (٤٠١/٣).

المطلب الرابع ـ شيوخه وتلاميذه:

أ ـ شيوخه: لقد نشأ البيضاوي نشأة علمية، وتتلمذ على يد كثير من علماء عصره، ومن أشهرهم:

١ـ عمر بن محمد، شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي، (٥٣٩ ـ ٦٣٢ هـ):

فقيه شافعي، مفسر، واعظ، من كبار الصوفية. له مصنَّفات، منها: ((**عوارف المعارف**)) في التصوُّف [١]. وأما انتساب البيضاوي إليه بالتلمذة فقد ذكره الخُوَانْساري [٢].

٢ . والده: عمر بن محمد بن علي البيضاوي، (..... ـ ٦٧٥ هـ):

تفقَّه البيضاوي أولاً على يد والده، وقد صرَّح بذلك قائلاً [٣]: (لقد أخذت الفقه عن والدي، قدوة الخلف وبقية السلف، أبو القاسم ـ قدَّس الله روحه ـ)، كما نجد البيضاوي متأثِّراً إلى حد بعيد بفتاوى والده [٤]. ترجم له صدر الدين الشيرازي[٥] قائلاً[٦]: (كان إماماً متبحِّراً، جمع بين العلم والتقوى، وتقلَّد القضاء بـ ((شيراز)) سنين).

٣. عمر الزكي، شرف الدين البوشكاني، (.... ـ ٦٨٠ هـ):

كان واحداً من أبرز علماء شيراز، أخذ البيضاوي عنه المعقولات[٧]، وقد ذهب صدر الدين الشيرازي إلى أن البيضاوي كان عين تلامذته، كما أن أصول تصانيف القاضي كانت في أجزاء مُسَوَّداته، ثم تصرَّف البيضاوي فيها ونقلها إلى البياض [٨] .

---

(١) ينظر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أحمد بن محمد بن خَلِّكان، (٤٤٦/٣ ـ ٤٤٨)، **وسير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢٦٩/١٦)، **وطبقات الشافعية**، السُّبكي، (٣٣٨/٨)، **طبقات الشافعيين**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ص٥٨٣)، **وكشف الظنون**، (١١٧٧/٢).

(٢) ينظر: **روضات الجنات**، (١٣٤/٥).

(٣) **الغاية القصوى**، (١٤٨/١).

(٤) كما في تفسيره لآية الصدقات في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠]. فبعد أن ذكر البيضاوي مذهب الشافعية، قال: (و به كان يفتي شيخي ووالدي ـ رحمهما الله تعالى ـ). **تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، عبدالله بن عمر بن محمد، ناصر الدين البيضاوي، (٨٦/٣).

(٥) **جُنيد بن فضل الله، صدر الدين الشيرازي**، له : ((شدُّ الإزار وحطُّ الأوزار عن زوار المزار))، المعروف بـ((هَزار مزار))، و((ذيل المعارف في ترجمة العوارف))، (ت ٧٩١ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (١٠٢٨/٢)، **وهدية العارفين**، (٢٥٨/١).

(٦) **شدُّ الإزار وحطُّ الأوزار عن زوار المزار، المعروف بـ ((هَزار مزار))**، جُنيد بن فضل الله، صدر الدين الشيرازي، (ص٢٩٤).

(٧) ينظر: **طبقات الجُندي**، (٤٣٦/٢). وقد أتى الجُندي على ذكره باسم: ((شرف الدين سعيد)).

(٨) ينظر: **شدُّ الإزار**، (ص٢٩٩).

٤. الشيخ محمد بن محمد الكَحتائي، (..... ـ .....) :

لم أعثر له على ترجمة فيما توفَّر بين يدي من كتب التراجم، ولكن الخُوَنساري[١] ذكر قصته المتقدِّمة [٢] مع تلميذه البيضاوي واستشفاعه منه طلباً لمنصب القضاء، هذه الحادثة التي كانت سبباً في تركه المناصب الدنيوية، وملازمته شيخه حتى وفاته [٣]. كما أن شيخه الكَحتائي هو من أشار عليه بتأليف تفسيره، قال حاجي خليفة[٤]: (وصنَّف «التفسير» بإشارة شيخه، ولما مات دُفن عند قبره).

ب ـ تلاميذه: ولما اشتدَّ ساعده في العلم ورسخت قدمه فيه، اجتمع حوله كوكبة من طلبة العلم، تلقوا عنه العلم وحملوه، ومنهم:

١ـ علي بن رُوزبَهان، زين الدين الخَنجي[٥]، (..... ـ٧٠٧ هـ):

تتلمذ على يد البيضاوي، شَرَح «الغاية القصوى في دراية الفتوى» للبيضاوي، وسماه: «النهاية في شرح الغاية»، كما شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي أيضاً، وسمَّاه: « إيضاح الأسرار في شرح المنهاج» [٦] .

٢ـ محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزَّنْجاني، (٦٦٢ ـ٧٢١ هـ):

ولد في شيراز، من أكابر تلاميذ البيضاوي، من مصنَّفاته: «تفسير القرآن»، وله شرحان على «الغاية القصوى»، مقبوض ومبسوط، وشرح على «منهاج الوصول» للبيضاوي أيضاً [٧] .

٣ـ أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربَردي، (.... ـ ٧٤٦ هـ) :

تفقَّه على المذهب الشافعي، شرح «منهاج الوصول» للبيضاوي وسمَّاه: «السراج الوهاج»، وله كتاب «المغني» في النحو، وحاشية على «الكشاف» [٨]. وأما انتسابه إلى البيضاوي بالتلمذة فقد ذكره تاج الدين السُّبكي، حيث قال [٩]: (بلَغنا أنه اجتمع بالقاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه).

---

(١) **الميرزا محمد باقر الخُوانساري**، من مجتهدي الشيعة الإمامية، له: « روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات» في التراجم، (ت ١٣١٣ هـ). ينظر: **أحسن الوديعة في تراجم أشهر مشاهير مجتهدي الشيعة**، محمد مهدي الكاظمي، (ص١٢٦)، **وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي الباباني، (٣٣/٣).

(٢) ينظر: (ص ١٤).

(٣) ينظر: **روضات الجنات**، (١٣٤/٥).

(٤) **كشف الظنون**، (١/ ١٨٦).

(٥) هكذا وردت في **كشف الظنون**، (١٨٧٩/٢)، بينما وردت « الهنكَي»، هكذا بإبدال الخاء هاء ولفظ الجيم يابسة، عند كل من السُّبكي في **طبقاته**، (٤٦/١٠)، وابن حجر في **الدرر الكامنة**، (١١٠/٣)، والسيوطي في **بغية الوعاة**، (٢/ ٧٦).

(٦) ينظر: **شد الإزار**، (ص٢١٢ ـ ٢١٣)، **وكشف الظنون**، (١٨٧٩/٢)، **ومعجم المؤلفين**، (٩٥/٧).

(٧) ينظر: **طبقات الجندي**، (٤٣٥/٢ ـ ٤٣٦)، **وهدية العارفين**، (١٤٤/٢).

(٨) ينظر: **طبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، (١٠/٣)، **والدرر الكامنة**، (١٤٢/١ـ١٤٣)، **وطبقات المفسرين**، (ص٢٨١).

(٩) **طبقات الشافعية**، (٨/٩).

المطلب الخامس ـ مصنَّفاته:

لقد كان البيضاوي مُلمَّاً بعلوم كثيرة، فجمع أصول العلوم، كالفقه وأصوله، واللغة وفروعها، والتفسير، والمنطق وعلم الكلام، والتاريخ؛ قال السيوطي ـ رحمه الله ـ [1]: (كان إماماً علاَّمة، عارفاً بالفقه والأصلين، والعربية والمنطق)، وقد أثنى العلماء على مصنَّفاته، فقال ابن تغري بردي[2]: (كان إماماً بارعاً، مصنِّفاً.....وتصدَّى عدة سنين للفُتيا والتدريس، وانتفع به الناس وبتصانيفه). وقد ترك البيضاوي تراثاً ضخماً أثرى المكتبة الإسلامية، وأصبحت مصنَّفاته من أمهات الكتب التي لا يستغني عنها طلبة العلم، وسأقتصر على بعض من أشهر كتبه وشروحه؛ روماً للاختصار وتجنُّباً للإطالة:

١ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: يعدُّ «أنوار التنزيل» من أهمّ كتب التفسير بالرأي [3]، فهو كتاب جليل دقيق، جمع فيه بين المأثور والتأويل، صنَّفه بإشارة من شيخه الكحتائي [4]، وهو المحل الأول للدراسة؛ إذ إن حاشية الشهاب عليه، وسأتحدث عنه بشيء من التفصيل في مبحث مستقل؛ لذلك أكتفي بما ذكرت روماً للاختصار .

٢ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول: أخذه البيضاوي ـ رحمه الله ـ من «الحاصل» للأَرمَوي[5]، و«الحاصل» أخذه الأرموي من «المحصول» للفخر الرزاي [6]، شرحه كثيرون، منهم: زين الدين الخنجي، (ت ٧٠٧ هـ)، وسماه: « إيضاح الأسرار في شرح المنهاج»، وأحمد بن الحسن الجاربَردي، (ت ٧٤٦ هـ)، وسماه: «السراج الوهاج» [7].

و«منهاج الوصول» متن متين من أجلِّ المختصرات في أصول الفقه، أثنى عليه ابن قاضي شهبة، فقال[8]: (ولو لم يكن له غير «المنهاج»، الوجيز لفظه المحرَّر، لكفاه)، وهو مطبوع بمط. كردستان (١٣٢٦ هـ) [9].

---

(١) **بغية الوعاة**، (٢/٥٠).

(٢) **المنهل الصافي**، (٧/١١١).

(٣) ينظر: **مناهل العرفان**، د. محمد عبدالعظيم الزرقاني، (٢/٦٥).

(٤) ينظر: **كشف الظنون**، (٣/٨٥).

(٥) **محمد بن الحسين بن عبدالله الأَرْموي**، العلامة الأصولي، ولد سنة (٥٢٥ هـ)، صاحب كتاب «الحاصل من المحصول»، تلميذ الفخر الرازي، (ت ٦٥٥ هـ). ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (٦/٩٨)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٦/٤٧١).

(٦) **محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي**، الشهير بـ «ابن خطيب الرَّي»، المفسِّر المتكلِّم، ولد سنة (٥٤٤ هـ)، من آثاره: «التفسير الكبير»، وسمَّاه: «فتوح الغيب»، و « البرهان في قراءة القرآن»، (ت ٦٠٦ هـ). ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (١٦/٤٣)، **وطبقات المفسرين**، (ص٢١٣ ـ ٢١٤).

(٧) ينظر: **كشف الظنون**، (٢/١٨٧٩).

(٨) **طبقات الشافعية**، (٢/١٧٢).

(٩) ينظر: **معجم المطبوعات**، (٢/٥٩٦).

٣ـ طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: من أجلِّ المختصرات في علم الكلام، وقد غدا هذا المختصر محطَّ أنظار العلماء واهتمامهم، فألَّف عليه الأصفهاني [١] شرحاً نافعاً متداولاً سمَّاه: «مطالع الأنظار» [٢]، كما ألَّف الشريف الجُرجاني [٣] حاشية عليه. وهو كتاب مطبوع بهامشه حاشية الجُرجاني في الأستانة (١٣٠٥ هـ) [٤]. وهذه الكتب الثلاثة هي أشهر ما صنَّف الإمام البيضاوي [٥].

٤ـ الغاية القصوى في دراية الفتوى: كتاب في فروع الفقه الشافعي، اختصره البيضاوي من كتاب «الوسيط المحيط بأقطار البسيط» لأبي حامد الغزالي [٦]، وقد اعتنى العلماء بشرحه، ومنهم: تلميذ البيضاوي «زين الدين الخنجي» وسماه: «النهاية في شرح الغاية»، أما محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الزَّنْجاني، (ت ٧٢١ هـ)، فله: شرحان على «الغاية القصوى»، مقبوض وآخر مبسوط كما سبق وأوضحت [٧].

٥ ـ تاريخ الدولة الفارسية المسمى: «نظام التواريخ»: كتاب في التاريخ، مختصر، باللغة الفارسية، ذكر فيه تاريخ الدولة الفارسية من عهد آدم عليه السلام إلى عهد البيضاوي[٨].

٦ـ تحفة الأبرار في شرح «مصابيح السنة»: شرح فيه البيضاوي كتاب «مصابيح السنة»، للبغوي [٩]، وضمَّ فيه أحاديث للبخاري ومسلم وباقي الأئمة، وترك ذكر الأسانيد اعتماداً على نقل الأئمة [١٠]. وهو مخطوط في مكتبة راغب باشا، إستانبول، برقم حفظ (٣٢٦).

---

(١) **محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني**، ولد بأصبهان سنة (٦١٦ هـ)، عالم بالعقليات، من فقهاء الشافعية، له : شرح «المنهاج» للبيضاوي، وشرح «المطالع» للأرموي، (ت ٧٤٩ هـ) . ينظر: **طبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، (٧١/٣)، **وديوان الإسلام**، (١٣٥/١).

(٢) ينظر: **كشف الظنون**، (١١١٦/٢).

(٣) **علي بن محمد، السيد الشريف الجُرجاني**، ولد سنة (٧٤٠ هـ)، عالم بلاد الشرق، كان بينه وبين السعد التفتازاني مناظرات في مجلس تيمورلنك، من مصنَّفاته: حاشية على «المواقف العَضُدية»، وحاشية على «الكشاف»، و« المصباح في شرح المفتاح»، (ت ٨١٦ هـ). ينظر: **بغية الوعاة**، (١٩٧/٢)، **وطبقات المفسرين**، (ص٤٢٨ ـ ٤٢٩).

(٤) ينظر: **معجم المطبوعات**، (٤٥٤/٢).

(٥) ينظر: **التفسير والمفسرون**، د. محمد السيد حسين الذهبي، (٢١١/١).

(٦) **محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي**، حجَّة الإسلام، أحد أئمة الشافعية، ولد في طُوس سنة (٤٥٠ هـ)، من آثاره: «إحياء علوم الدين»، و« المستصفى»، و«المنخول»، (ت ٥٠٥ هـ) . ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (١٩١/٦)، **وطبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، (٢٩٣/١).

(٧) ينظر: (ص ١٨). والكتاب مطبوع، تح. علي محيي الدين القرة داغي.

(٨) ينظر: **كشف الظنون**، (١٩٥٩/٢)، **وهدية العارفين**، (٤٦٣/١)، **ودائرة المعارف**، (٣٣/٩).

(٩) **الحسين بن مسعود البغوي**، ولد سنة (٤٣٦ هـ)، لُقِّب بـ« محيي السنة»، إمام في التفسير والحديث، له: «معالم التنزيل»، و «شرح السنة»، (ت ٥١٦ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٣٧/٤)، **وطبقات المفسرين**، (ص٤٩ ـ٥٠).

(١٠) ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (١٥٧/٨)، **وطبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، (١٧٣/٢)، **وديوان الإسلام**، (٢٥٨/١).

المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي: وسأتناول هذا المطلب في مطلبين:

المطلب الأول: القيمة العلمية لتفسير البيضاوي.

المطلب الثاني: منهج الإمام البيضاوي في تفسيره.

المطلب الأول ـ القيمة العلمية لتفسير البيضاوي:

إن المكانة العلمية الرفيعة التي تبوَّأها تفسير البيضاوي جعلت منه محطَّ اهتمام العلماء وانكبابهم عليه، بالتحشية والتعليق والاختصار والتخريج لأحاديثه؛ لذلك كثُرت عليه الحواشي والتعليقات، وقد عدَّ حاجي خليفة أربعين منها [1]، كما عدَّ منها الباباني [2] أكثر من سبعين [3]، أما **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط** [4] فقد عدَّ منها ما يزيد على ثلاثمئة ما بين حاشية، وتعليق[5]، ومختصر[6]، وكتاب تخريج[7] . قال ابن عاشور[8] : (وقد أسدى به القاضي يداً بيضاء للباحثين والدارسين، قرَّب منهم المستعصي وجمع لهم المتفرِّق؛ فأحلَّه الناس منذ بروزه واشتهاره من القرن السابع محل الاعتماد والإقبال، وعكفوا عليه عكوفهم على المرجع الأصيل للتفسير). وكما يقول د. عبدالعزيز حاجي[9]: (إنَّ قيمة أي مجهود علمي تَبرُز من خلال اهتمام العلماء به وإقبالهم عليه، وتقبُّلهم أو ردِّهم لمَا ينطوي عليه).

---

(1) ينظر: **كشف الظنون**، (١٨٦/١ ـ ١٩٣).

(2) **إسماعيل بن محمد أمين**، الباباني أصلاً، البغدادي مولداً ومسكناً ـ كما ترجم نفسه ـ، عالم بالكتب ومؤلفيها، اشتغل بإكمال ((إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون))، وله: ((هدية العارفين))، (ت ١٣٣٩ هـ). ينظر: **إيضاح المكنون**، (٣/ ١٥٨)، **والأعلام**، (٣٢٦/١).

(3) ينظر: **إيضاح المكنون**، (١٣٨/٣ ـ ١٤٢).

(4) ينظر: **الفهرس الشامل**، (٣٢٠/٢ ـ ٣٤٣).

(5) وهي مؤلَّفات لم تناقش جميع جوانب التفسير، بل اهتمت بأمور محدَّدة في ((أنوار التنزيل))، ومنها: ((الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوي صاحب ((الكشاف))))، لمحمد بن يوسف، شمس الدين الشامي، (ت ٩٤٢ هـ)، أراد فيه مؤلفه أن يبيِّن ما تابع فيه البيضاوي صاحب ((الكشاف)). ينظر: **كشف الظنون**، (١٩٣/١)، **وهدية العارفين**، (٢٣٦/٢).

(6) ومنها: ((مختصر تفسير البيضاوي))، لمحمد بن عبدالرحمن المصري، الشهير بـ ((ابن إمام الكاملية))، (ت ٨٧٤ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (١٩٣/١).

(7) حيث عُنيت هذه المؤلَّفات بتخريج أحاديث ((أنوار التنزيل))، ومنها: ((الفتح السماوي))، لمحمد بن عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (ت ١٠٣١ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (١٩٣/١)، **وهدية العارفين**، (٥١١/١).

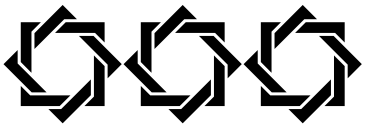
(8) **التفسير ورجاله**، محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور، (ص١٠٨).

ومحمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور، ولد سنة (١٣٢٧ هـ)، شغل منصب مفتي الجمهورية بتونس، من أعضاء رابطة العالم الإسلامي بمكة، له: ((الحركة الأدبية))، و((التفسير ورجاله))، (ت ١٣٩٠ هـ). ينظر: **مجلة دعوة الحق**، خليفة محفوظي، (ص١٢٧ ـ ١٣٢)، **والأعلام**، (٣٢٥/٦).

(9) **البيضاوي مفسراً**، د. عبدالعزيز حاجي، (ص ٣٩٨).

وقد كان للمصادر التي استقى منها البيضاوي تفسيره كبير الأثر في شهرة «أنوار التنزيل»، أضف إلى ذلك حسن إفادته منها، وهذه المصادر هي: «**الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**»، و«**تحقيق البيان في تأويل القرآن**» [1]، و«**التفسير الكبير**» [2]. وقد جمع البيضاوي محاسن هذه التفاسير وتجنَّب كثيراً من المآخذ عليها، يقول حاجي خليفة [3]: (وكتاب البيضاوي عظيم الشأن، غني عن البيان، لخَّص فيه من «الكشَّاف» ما يتعلَّق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن «التفسير الكبير» ما يتعلَّق بالحكمة والكلام، ومن «تفسير الراغب» ما يتعلَّق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات).

ولعل خير من يبيِّن قيمة هذا التفسير ومكانته، من عكف عليه بالدراسة والتحشية واستخرج كنوزه ونفائسه، يقول القونوي [4]: (فإنه كتاب احتوى على معان كثيرة الشُّعوب، متدانية الجُنوب....، واحتوى أيضاً من قواعد البلاغة وأصول الفصاحة أهمَّها، ومن شُعب البلاغة والبراعة وفنون البدائع أدقَّها وأسناها). وقد طبع هذا التفسير عدة طبعات [5]:



([1]) للحسين بن محمد بن مفضَّل، الراغب الأصفهاني، (ت ٥٠٢ هـ)، أحد مآخذ تفسير البيضاوي، من التفاسير المعتبرة، أوله مقدمات نافعة في التفسير، أورد جملاً من الآيات، ثم فسَّرها تفسيراً مشبعاً. ينظر: **كشف الظنون**، (١/٤٤٧).

([2]) والمسمى: «مفاتيح الغيب»، للإمام محمد بن عمر، فخر الدين الرازي، (ت ٦٠٦ هـ)، وهو كبير جداً، لم يكمله، فأكمله شهاب الدين بن خليل الخويي، (ت ٦٣٩ هـ)، ومن بعده أحمد بن محمد الفَمولي، (ت ٧٢٧ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (٢/١٧٥٦).

([3]) **كشف الظنون**، (١/ ١٨٦).

([4]) **حاشية القُونوي على** «**أنوار التنزيل**»، إسماعيل بن محمد بن مصطفى القُونوي، (١/٢٣).

وإسماعيل بن محمد بن مصطفى القُونوي، الفقيه، الأصولي، المنطقي المفسِّر، ولد في قُونية، ذاعت شهرته ووصل خبره إلى السلطان نظام الدين مصطفى خان، فجعله رئيس المعلمين بدار السعادة، له: «حاشية على أنوار التنزيل»، (ت ١١٩٥ هـ). ينظر: **سَلك الدرر**، (١/٢٥٨).

([5]) في مط. بولاق بمصر سنة (١٢٨٢هـ)، وفي فارس سنة (١٢٨٣هـ)، وفي استانبول سنة (١٢٨٥هـ)، وسنة (١٣٠٥هـ)، وفي مط. مصطفى البابي بمصر سنة (١٣٥٨هـ)، وسنة (١٣٧٥هـ). ينظر: **الدليل إلى المتون العالمية**، عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، (ص١٠٤). كما أن له طبعات حديثة محققة، منها: طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م. تح . عبدالقادر عرفات العشا حسونة.

المطلب الثاني ـ منهج الإمام البيضاوي في تفسيره:

المنهج: هو الأساليب المنظِّمة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدِّد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة [1]. ويمكن أن نجمل منهج البيضاوي في تفسيره بالنقاط الآتية:

أ . وجازة العبارة وغزارة معانيها:

لقد حرَّر البيضاوي أدقَّ المسائل وأعوصها بعبارة سهلة رشيقة، موجزة مختصرة جامعة؛ لذلك أكبَّ العلماء على هذا المؤلَّف دراسة وشرحاً وتحليلاً؛ أملاً في استخراج ما فيه من نُكت ولطائف، يقول الفاضل ابن عاشور[2]: (وقد سبك تلك الأنظار البعيدة والتحارير العالية سبكاً دقيقاً رقيقاً؛ بناء على تنقيح العبارة وضبطها وتهذيبها، واختصارها الاختصار المحكَم القابل للتبسيط والإيضاح)، وقد نبَّه الإسفراييني[3] إلى هذه الدقيقة، فقال في مقدمة **حاشيته**[4]: (وكان كتاب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» مما يشفي الغليل، ويُفصح عن غزير المعاني باللفظ القليل)، كما وصف الشهاب عبارة البيضاوي، فقال في مقدمة **حاشيته**[5]: (له فيه وفور حظ وسلاسة لفظ ..... ولفظه قريب، لكنه أمنع من معشوق له رقيب)، كما نراه يمتدح وجازة عبارته بعد تحقيقه مسألة من المسائل، حيث يقول[6]: (وكلامه محتمِل لهما، بل ربما ينزل على الوجوه كلها، ويكون هذا من إيجازه البديع كما هو عادته).

والبيضاوي يعمد في كثير من الأحيان إلى تلخيص عبارة «**الكشاف**»، حتى إن بعضهم[7] أطلق عليه: «**مختصر الكشاف**»، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً﴾ [البقرة: ٢٢]، قال الزمخشري[8]: (قلت: فيه ثلاثة أوجه: أن يتعلق بالأمر؛ أي: اعبدوا ربكم فلا تجعلوا له أنداداً؛ لأن أصل العبادة وأساسها التوحيد، وألا يُجعل لله نِدٌّ ولا شريك،.... ثم ساق الزمخشري الوجهين الآخرين)،

---

(1) ينظر: **مناهج البحث العلمي**، عبدالرحمن بدوي، (ص ٥).

(2) **التفسير ورجاله**، (ص ١٠٧).

(3) **إبراهيم بن محمد بن عربشاه، عصام الملَّة الإسفراييني**، له: «الأطول»، شرح «تلخيص المفتاح» للقزويني، وحاشية على «أنوار التنزيل»، (ت ٩٤٥ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٧٦).

(4) **حاشية الإسفراييني على «أنوار التنزيل»**، إبراهيم بن محمد، عصام الدين الإسفراييني، (٢/ أ).

(5) (٢/١).

(6) **حاشية الشهاب**، (٥٠/٤).

(7) ومن هؤلاء: السيوطي في **بغية الوعاة**، (٥٠/٢)، وابن العماد في **شذرات الذهب**، (٦٨٦/٧)، والأدنه وي في **طبقات المفسرين**، (ص٣٣٦).

(8) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (٩٥/١).
محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، وإنما أُطلق عليه هذا اللَّقب؛ لأنه رحل إلى الحجاز وجاور مكة، ولد في «زَمَخْشَر» من قرى خوارزم سنة (٤٦٧ هـ)، داعية إلى الاعتزال، من مصنَّفاته: « الكشَّاف»، و « المفصَّل»، و «أساس البلاغة »، (ت ٥٣٨ هـ). ينظر: **بغية الوعاة**، (٢٧٩/٢ ـ ٢٨٠)، **والبُلغة، في تراجم أئمة النحو واللغة**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ص٢٩١).

فلخَّص البيضاوي الوجه الأول في عبارة «الكشاف» بقوله[1]: (﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾ [البقرة: ٢٢] متعلِّق بـ «اعبدوا»؛ على أنه نهي معطوف عليه).

كما التزم البيضاوي في تفسيره المنهج العلمي، وهو ذاته المنهج الذي جرت عليه مصطلح التآليف العلمية في عامة الفنون منذ بداية القرن السابع الهجري، من حيث الاختصار، ودقة التعبير، والتزام المصطلح العلمي، والاكتفاء بما يحضر في الذهن من معانٍ عن ذكرها والتصريح بها؛ الأمر الذي أهَّله ليكون مقرَّراً علمياً لمادة التفسير في كثير من الهيئات والمدارس الإسلامية [2].

ب . الجمع بين الرأي والمأثور:

الإمام البيضاوي يعتمد في تفسيره على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أقوال الصحابة والتابعين، ولكنه لا يتحرَّى الصحة في ذكره لأحاديث رسول الله ﷺ، فهو يورد صحيحها وسقيمها وضعيفها ومعلولها، ويبدو أن بضاعته في الحديث كانت مُزجاة؛ فقد وقع فيما وقع فيه الزمخشري [3]، مِن ذكْرِهِ في نهاية كل سورة حديثاً في فضلها وما لقارئها من الثواب [4]، وأغلب هذه الأحاديث موضوعة باتفاق علماء الحديث [5]، يقول الشيخ عبدالعظيم الزرقاني [6] : (وقد التزم أن يختم كل سورة بما يُروى في فضلها من الأحاديث، غير أنه لم يتحرَّ فيها الصحيح).

ويقول الفاضل ابن عاشور[7]: (لم يَسلَم من أمر وقع فيه قبله صاحب «الكشَّاف»، وتهاون بأمره العلماء بعد القرن الثامن، وهو عدم التحرِّي في درجة الأحاديث التي يوردها، مُعْرضاً بما عليها من النقد والتزييف، وما يتصل بها من مباحث التخريج والتعديل؛ وذلك أمر أُخِذ عليه بحق).

---

(1) **تفسير البيضاوي**، (١/٥٦).

(2) ينظر: **التفسير ورجاله**، (ص ١١٣).

(3) ينظر: **الكشاف**، (٢/٨٥، و٣/٣٤٦ و٤٨٩ و٥٠٥ و٥٠٧، و٤/ ٨١ و٢٣).

(4) ينظر: **تفسير البيضاوي** (٢/١٥٢، و٣/٩٦ و١٢٦ و١٥٣ و١١٩ و٢٠٥ و٢١٨، و٤/٢١)، وقد تتبَّع الشهاب أحاديث فضائل السور عند البيضاوي حديثاً حديثاً. ينظر: **حاشية الشهاب** (٣/٩٤ و٢٠٨ و٣٠٧، و٤/٢٩٤، و ٥/١٥٠ و٢١٣.....).

(5) من المعروف أن نوح بن أبي مريم (ت ١٧٣ هـ) أقرَّ بأنه قام بوضع الحديث في فضائل القرآن وسوره؛ لإعراض الناس عن القرآن واشتغالهم بالسِّيَر والمغازي. ومعظم هذه الأحاديث موضوعة، والذي صحَّ في فضائل السور : حديث فضل الفاتحة، وسورة البقرة، وآل عمران، وسورة الإخلاص، والمعوِّذتين. ينظر: **العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (٢/١٣٢)، **والضعفاء والمتروكون**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (٣/١٦٧)، **والمنار المنُيف في الصحيح والضعيف**، **المعروف بـ «نقد المنقول والمِحَكُّ المميِّز بين المردود والمقبول»**، محمد بن أبي بكر، ابن قيِّم الجوزية، (ص ١١٤).

(6) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبدالعظيم الزُّرقاني، (٢/٦٧). **ومحمد عبدالعظيم الزُّرقاني**، من علماء الأزهر، له: «مناهل العرفان في علوم القرآن»، (ت ١٣٦٧ هـ). ينظر: **فِهرس المكتبة الأزهرية**، (١/١٩٤)، **والأعلام**، (٦/٢١٠).

(7) **التفسير ورجاله**، (ص١١٦).

وقد جمع البيضاوي بين التفسير بالمأثور والرأي[1]، يقول الزرقاني ـ رحمه الله ـ[2]: (وأما تفسير البيضاوي فهو كتاب جليل دقيق، جمع بين التفسير بالمأثور والتأويل على قانون اللغة العربية).

ولكن تفسيره لا يعدُّ تفسيراً بالمأثور؛ فهو يذكر الأحاديث لأغراض التفسير، كما أن جانب التأويل عنده أرجح؛ فكتابه مصنَّف ضمن قائمة أشهر كتب التفسير بالرأي الجائز [3]، كما يعمد أحياناً إلى التأويل وإعمال رأيه على الرَّغم من وجود النص، مثال ذلك: ما ذهب إليه البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى شَهِدْنا﴾ [الأعراف: ١٧٢]، حيث ذهب إلى أن تمكينهم من العلم بمنزلة الإشهاد عليه، فقال[4]: (﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى شَهِدْنا﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: ونصَب لهم دلائل ربوبيته، وركَّب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها، حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلَى﴾، فنزَّل تمكينهم من العلم بها وتمكُّنهم منه بمنزلة الإشهاد والاعتراف، على طريقة التمثيل)، ومعنى ذلك: أنه تعالى نصَب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركَّبها فيهم وجعلها مميِّزة بين الضلالة والهدى، فكأنه ﷻ أشهدهم على أنفسهم وقرَّرهم، وهكذا نرى أن البيضاوي أعمل رأيه على الرغم من ورود حديث صحيح في ذلك، **فعن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أنه قَالَ**[5]: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ....** »، وخالف بذلك قولَ جماعة من المفسِّرين ممن تمسَّك بالنص [6]،

---

(1) صَرْف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر محتمل موافق لما قبل الآية وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة، على طريق الاستنباط. ينظر: **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص٣٩)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (ص٨٩).

(2) **مناهل العرفان**، (٦٧/٢).

(3) وهذا ما فعله د. حسين الذهبي عند الحديث عن أشهر كتب التفسير بالرأي. ينظر: **التفسير والمفسرون**، (٢٠٥/١).

(4) **تفسير البيضاوي**، (٤١/٣).

(5) **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة الأعراف، (٣٠٧٦/٢٦٧/٥)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح، وروي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)، **والمستدرك على الصحيحين**، محمد بن عبدالله، الحاكم النيسابوري، (٣٥٤/٢ /٣٢٥٧). وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرِّجاه)، وقال الذهبي في ((**التلخيص**)): (على شرط مسلم).

(6) ومنهم: ابن عباس، وسعيد بن المسيِّب، وسعيد بن جُبير، والضحَّاك، وعكرمة، والرازي وغيرهم، بينما وافق البيضاوي الزمخشري وأبا حيان فيما ذهبا إليه. ينظر: **الكشاف**، (١٧٦/٢)، **ومفاتيح الغيب**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، (٣٩٨/١٥)، **والبحر المحيط**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (٢١٨/٥).

ج. منهج البيضاوي في توجيه القراءات:

أما بالنسبة للقراءات فإن البيضاوي ـ رحمه الله ـ يذكر القراءات، ولا تكاد تمر عليه قراءة وردت في لفظ قرآني إلا ويتعرَّض لها بالتوضيح والبيان والتوجيه[1]، وقد يرجِّح أحياناً بقوله: (والمختار عندنا)، أو (وهو المختار في أمثاله)[2]، كما أنه يرجِّح قراءة متواترة [3] على أخرى مبيِّناً سبب الترجيح، وهو إنما يفعل ذلك لا من باب انتقاص القراءة المتواترة المقابلة لها بأن يردَّها المرجِّح أو يدَّعي خطأها، إنما التفضيل من قبيل اختيار الأفصح في مقابل الفصيح، وهذا ما فعله البيضاوي عند ترجيح قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] على قراءة ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ﴾ [الفاتحة: ٤] [4]؛ لأنها أوفق بالمعنى، ولقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَومَ﴾ [غافر: ١٦]، ولما فيها من التعظيم[5]. وهو لا يقتصر على ذكر القراءات المتواترة فقط، بل يذكر ما شذَّ [6] من القراءات، مثال ذلك: ما ذكره في تفسيره [7] من قراءات شاذة في ((جبريل)) [8] في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، يقول الذهبي[9]: (هو يهتم أحياناً بذكر القراءات، ولكنه لا يلتزم المتواتر منها فيذكر الشاذ).

---

(1) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٤٣/١ و٩١ و٩٩ و١٢٤).

(2) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١، و ٦١/٢ و١٢٦).

(3) **القراءة المتواترة**: كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه من وجوه الإعراب، ووافقت المصاحف العثمانية ولو تقديراً، ونقلها جمع من الثِّقات ـ بحيث يؤمَن تواطؤهم على الكذب ـ من أول السند إلى منتهاه. ينظر: **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الجزري، (ص١٨).

(4) قرأ عاصم والكسائي: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ﴾ بألف، وقرأ الباقون ﴿مَلِكِ ﴾ بإسقاط الألف. ينظر: **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى، أبو بكر بن مجاهد، (ص١٠٤).

(5) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١).

(6) **القراءة الشاذة**: ما وافق العربية وصحَّ سنده، ولكنه خالف رسم المصحف؛ وإنما سمِّيت شاذة لأنها شذَّت عن الرسم المجمَع عليه، ولا تجوز القراءة بها لا في صلاة ولا في غيرها. ينظر: **منجد المقرئين**، (ص١٩).

(7) (٩٦/١).

(8) فإن فيها قراءات شاذة، وهي: ((جبرائِلّ))، بتشديد اللام، و((جَبرائيل))، و((جَبرين)). ينظر: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، عثمان بن جني، (٩٧/١).

(9) **التفسير والمفسرون**، (٢١٢/١).

وقد دأب البيضاوي على التعبير عن القراءة الشَّاذة بصيغة المجهول: (وقُرئ..)[1]، ولكن استعمال البيضاوي غير مطَّرد دائماً؛ فقد يعبِّر عن القراءة المتواترة في أحايين قليلة بصيغة المجهول أيضاً [2]، وقد بيَّن البيضاوي منهجه في ذكر القراءات، فقال في مقدمة **تفسيره**[3]: (ولطالما أحدِّث نفسي بأن أصنِّف في هذا الفن كتاباً ينطوي على نُكَت بارعة ولطائف رائعة، ويُعرِب عن وجوه القراءات المشهورة المعزوّة إلى الأئمة الثمانية المشهورين [4]، والشواذ المروية عن القرَّاء المعتبَرين).

وقد يردُّ البيضاوي بعض القراءات المتواترة، كما في قراءة وَرْش[5] ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ـ بقلب الهمزة الثانية ألفاً محضة ـ حيث وصفها البيضاوي بأنها لحن، فقال [6]: (وقرئ: «أَأَنْذَرْتَهُمْ»، بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين[7] وقلبها ألفاً، وهو لحن؛ لأن المتحركة لا تُقلب). وفي الحقيقة هذا الطعن في القراءة مردود؛ لأن إبدال الهمزة المتحركة مرويٌّ عن فصحاء العرب [8].

د ـ موقف البيضاوي من آيات الصفات:

لقد سار البيضاوي على مذهب **الخلف**، وانتهج نهج المتأخرين من المتكلِّمين فأوَّل آيات الصفات، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ذهب البيضاوي في **تفسيره** [9] إلى أن المقصود ها هنا هو ذات الله تعالى. وما ذهب إليه البيضاوي ـ رحمه الله ـ هو مذهب المتكلِّمين الذين يقولون: (إن «الوجه» هنا المقصود به الذات المقدَّسة، فأما كونه صفة زائدة على الذات فلا)،

([1]) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١ و٩٦، و١٤٢/٢).

([2]) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٦٠/٤).

([3]) (١٣/١).

([4]) يقصد القراء السبعة المشهورين، وهم: عبدالله بن كَثير المكي، ونافع بن أبي نُعيم، وعبد الله بن عامر، وقراءة الكوفيين، وهم: أبو عمرو بن العلاء، وعاصم، وحمزة، والكِسائي. (ينظر: **العنوان في القراءات السبع**، إسماعيل بن خلف المقرئ، (ص ٤٠)، **ومنجد المقرئين**، (ص ١٨))، وأضاف البيضاوي إليهم: يعقوب الحضرمي، فأصبحوا ثمانية، حيث نجده يذكر قراءته على الرغم من أنها ليست في شهرة السبعة. ينظر: **تفسير البيضاوي** (٦٦/١ و ١٦٠ و ١٦٦، و٨٤/٢ و ١٧٥، و١٢٣/٣).

([5]) عثمان بن سعيد، لقِّب بـ «وَرْش» لشدَّة بياضه، قرأ على نافع، تعمَّق بالنحو وأحكمه، (ت ١٩٧ هـ). ينظر: **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٩١ ـ ٩٣).

([6]) **تفسير البيضاوي**، (٤١/١).

([7]) **التسهيل**: تغييرٌ يدخل الهمزة لتخفيفها على اللسان، وله أنواع، منها: التخفيف أو التسهيل بين بين، وهو نشوء حرف بين الهمزة وحرف المد. ينظر: **شرح الشاطبية، المسمَّاة**: «**إبراز المعاني من حرز الأماني**»، عبدالرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين، الشهير بـ «أبي شامة»، (ص١٢٧)، **والتمهيد في علم التجويد**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الجزري، (ص٥٦).

([8]) هذا ما أكَّده الأزهري، حيث قال: (وقرأ الباقون بهمزتين في كل هذا، وكل ذلك عربي فصيح، فمن همز همزة مطوَّلة فرَّ من الجمع بين الهمزتين، ومن جمع بينهما فهو الأصل). **معاني القراءات**، محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري، (١٣٠/١).

([9]) (١٧٢ /٥).

أما مذهب **السَّلف** فهو أن من الصفات الثابتة له ـ تعالى ـ صفة الوجه، إثبات وجود لا إثبات تكييف وتحديد، ويجب الإيمان بآيات الصفات وإمرارها من غير تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل [1]؛ فإن الله تعالى أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النَّعت إلى الوجه، ولو كان ذكر الوجه صلة ولم يكن للذات صفة، لقال: (ذي الجلال والإكرام)، فلما قال: ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، علمنا أنه نعت للوجه، وهو صفة للذات [2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢]، قال البيضاوي في **تفسيره** [3]: (﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾ أي: ظهرت آيات قدرته وآثار قهره، مثَّل ذلك بما يظهر عند حضور السلطان من آثار هيبته وسياسته). وما ذهب إليه البيضاوي هو مذهب الخلف من المتكلِّمين وأهل التأويل، فهم يجعلون المجيء في الآية بمعنى: «مجيء أمره وبأسه» على سبيل التفخيم والتهويل؛ لأن الإتيان حقيقة هو الانتقال من حيِّز إلى حيِّز، وذلك مستحيل عليه ﷻ، أما منهج السَّلف فهو إثبات المجيء له يوم القيامة، وإنما يفعله ﷻ حسب ما تقتضيه حكمته ومشيئته [4].

هـ . موقف البيضاوي من الإسرائيليات:

البيضاوي مقلٌّ جداً في ذكر الإسرائيليات[5]، يبدأ بذكر الصحيح منها [6]، كما يذكر الضعيف منها بصيغة التضعيف: «رُوي»، أو «قيل» [7]، يقول د. حسين الذهبي[8]: (والبيضاوي ـ رحمه الله ـ مُقلٌّ جداً من ذكر الروايات الإسرائيلية، وهو يُصَدِّر الرواية بقوله: رُوي، أو قيل؛ إشعاراً منه بضعفها).

وهو يقف من غير الصحيح منها موقف المجوِّز لها غير القاطع بصحتها، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، بعد أن فرغ من تفسير هذه الآية وذكر ما ورد فيها من إسرائيليات حول بناء سليمان عليه السلام لبيت المقدس، ثم توجُّهه للحج.... إلى آخر الرواية،

---

(1) ينظر: **الإبانة عن أصول الديانة**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري، (ص٢٠ ـ ٢٢)، **واعتقاد أئمة الحديث**، أحمد بن إبراهيم، أبو بكر الإسماعيلي، (ص٥٥ ـ ٥٦)، **وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، محمد بن إبراهيم، بدر الدين بن جماعة، (ص ١٥٢).

(2) ينظر: **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي، (ص٨٨).

(3) (٥/ ٣١١).

(4) ينظر: **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكَمات والمشتبهات**، مرعي بن يوسف الكرمي، (ص١٩٧ ـ ١٩٨).

(5) جمع إسرائيلية، وهي الأخبار والأساطير التي تروى عن أهل الكتاب، في أخبار الأولين وقصص الأنبياء والمرسلين، وهي تشمل معارف اليهود والنصارى؛ لكن سمِّيت «إسرائيليات» لأن الغالب والكثير منها إنما هو من معارف بني إسرائيل. ينظر: **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، د . محمد بن محمد بن سويلم، أبو شهبة، (ص١٢ ـ١٤).

(6) كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ [ص: ٣٤]، حيث قدَّم البيضاوي رواية البخاري أولاً. ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٩/٥).

(7) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٤٩/٣، و ٢٩/٥).

(8) **التفسير والمفسرون**، (٢١٣/١).

قال في **تفسيره**[1]: (ولعلَّ في عجائب قدرة الله وما خصَّ به خاصة عباده أشياء أعظم من ذلك، يستكبرها من يعرفها ويستنكرها من ينكرها)، كما نجده في مواضع أخرى يستخفُّ بالروايات الإسرائيلية ويؤوِّلها على ما يراه، فبعد أن ذكر البيضاوي قصة هاروت وماروت وما روي فيها من إسرائيليات، قال في **تفسيره** [2]: (وهذا محكيٌّ عن اليهود، ولعلَّه من رموز الأوائل، وحَلُّه لا يخفى على ذوي البصائر !!).

و . ردُّه على الفرق ونصرته لأهل السنة: البيضاوي مدافع ومنافح من الطراز الأول عن مذهب أهل السنة ؛ فقد ردَّ على **المعتزلة القَدَرية**[3] في مسألة **الصلاح والأصلح**، فهم يرون أن أفعاله الله تعالى وأحكامه معلَّلة برعاية مصالح العباد؛ وبالتالي فهم يوجبون على الله تعالى فعل ما هو الأصلح لهم، وإن من الأصلح للعبد أن يؤمن بالله، ويردُّ هذا الخبر ويكذِّبه أن الله تعالى لو شاء لهدى الناس جميعاً[4]، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، قال البيضاوي[5]: (﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ بحيث لا يشذُّ منهم أحد. ﴿جَمِيعاً﴾ مجتمعين على الإيمان لا يختلفون فيه، وهو دليل على القَدَرية في أنه تعالى لم يشأ إيمانهم أجمعين، وأن من شاء إيمانه يؤمن لا محالة، والتقييد بمشيئة الإلجاء خلاف الظاهر). كما ردَّ على **الخوارج** [6] بخلود مرتكب الكبيرة في النار عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فقال[7]: (والآية حجَّة على الخوارج، الذين زعموا أن كل ذنب شرك، وأن صاحبه خالد في النار).

---

(1) (١٥٨/٤).

(2) (٩٨/١).

(3) وهي فرقة من فرق المعتزلة أتباع عمرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء، الذين وضعوا أصولهم الخمسة وهي: ١. وجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى، ٢. التوحيد ٣. الوعد والوعيد ٤. المنزلة بين المنزلتين ٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإنما لُقِّبوا بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد لقدرتهم، فالله لا يقدِّر الشر ولا يريده، ولو قدَّره لكان ظلماً للعباد، لأنه لا يريد إلا ما هو الأصلح لعباده، وجعلوا وجوب الأصلح داخلاً تحت مسمَّى ((العدل)) . ينظر: **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري، (٢١٩/١)، **والعرش**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٥٠/١)، **وشرح العقيدة الطحاوية**، محمد بن علاء الدين بن محمد بن أبي العز الأذرُعي، (ص٥٢١).

(4) ينظر: **شرح المقاصد في علم الكلام**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (١٦٣/٢).

(5) في **تفسيره**، (١٤٢/٣). كما ردَّ عليهم في مسألة المنزلة بين المنزلتين، وفي أن الشفاعة لا تجوز لأهل الكبائر، وفي إنكارهم لرؤية الله تعالى يوم القيامة. ينظر: **تفسير البيضاوي**، وفق ترتيب المسائل السابقة، (٦٣/١ و٧٩، و٢٦٧/٥).

(6) ذهب أكثر الخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة يكفَّر كفراً يخرجه عن الملة، فهو خالد في النار أبداً إن مات على معصيته. ينظر: **الفَرْق بين الفِرَق**، عبدالقاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، (ص٩٧)، **والعرش**، (٥١/١) ، **والمواقف في علم الكلام**، عبدالرحمن بن أحمد، عَضُد الدين الإيجي، (٥٤٨/٣).

(7) **تفسير البيضاوي**، (٢/ ٧٨).

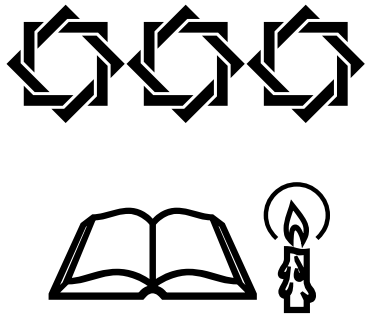
الفصل الثاني

التعريف بالشهاب الخفاجي

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: عصر الشهاب الخفاجي.

المبحث الثاني: السيرة الذاتية والعلمية للشهاب.



المبحث الأول: عصر الشهاب الخفاجي:

إن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الوسط المحيط به، فهو يؤثِّر في مجتمعه، كما أنه يتأثَّر به سلباً وإيجاباً، كما أن للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية دوراً في تكوين شخصية الإنسان، وعلمه وثقافته، ودوره في الحياة؛ من هذا المنطلق كان لا بد من أن ألقي الضوء على الأحداث التي مرَّت في عصر الشهاب بشيء من الإيجاز.

وسوف أتناول عصر الشهاب من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الحالة السياسية والإدارية.

المطلب الثاني: الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية.

المطلب الأول ـ الحالة السياسية والإدارية:

بعد فتح القسطنطينية سنة (٨٥٧ هـ) على يد محمد الفاتح [١] أعظم سلاطين العثمانيين[٢]، انتصر السلطان سليم خان [٣] على الصفويين [٤] الذين قويت شوكتهم في إيران، ودخل عاصمتهم «تبريز» سنة (٩٢٠هـ)،كما أخذ يعدُّ العدَّة لفتح سلطنة مصر التي كانت في يد المماليك، فقام طومان باي[٥] سلطان مصر بمحاربة العثمانيين عدة أشهر، ثم قتله السلطان سليم بعد أن سلَّم نفسه طائعاً سنة (٩٢٣ هـ)؛ وبذلك انتقلت الخلافة الإسلامية من المماليك إلى ملوك بني عثمان، واستتب الملك للدولة العثمانية على أراضي الدولة الإسلامية [٦] .

لقد ولد الشهاب سنة (٩٧٩ هـ)، وتوفي سنة (١٠٦٩ هـ) [٧]؛ أي: في العهد الذي بسط فيه بنو عثمان نفوذهم على أراضي الدولة الإسلامية؛ وبذلك يكون قد ولد في عهد سليم الثاني بن سليمان، والذي امتدَّ حكمه من (٩٧٤- ٩٨٢هـ) [٨]،

---

(١) **محمد بن مراد خان**، أعظم سلاطين بني عثمان، (٨٣٥ ـ ٥٨٦ هـ)، فتح الله على يديه القسطنطينية ولم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره. ينظر: **الضوء اللامع في أعيان أهل القرن التاسع**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السخاوي، (٧٤/١٠)، **وشذرات الذهب**، (٥١٦/٩).

(٢) يُنسب العثمانيون إلى مؤسس دولتهم، وهو عثمان بن أَرْطُغْرُل، وكان ذلك سنة (٦٩٩ هـ). ينظر: **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، عبدالملك بن حسين العصامي، (٧١/٤)، **وتاريخ الدولة العَلِيَّة العثمانية**، محمد فريد بك، (ص١١٨).

(٣) **سليم بن بايزيد بن محمد مراد**، (٨٧٢ ـ ٩٢٦ هـ)، صاحب الفتوحات العظيمة، استفتح مصر والشام. ينظر: **البدر الطالع**، (٢٥٦/١ ـ ٢٦٦).

(٤) ينسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين بن إسحاق الأردبيلي. ينظر: **سمط النجوم**، (٨٢/٤).

(٥) أبو النصر، الملقب بـ «الملك الأشرف»، من ملوك الجراكسة بمصر، عيَّنه قانصوه الغوري نائباً عنه على مصر عندما توجَّه إلى حلب لقتال العثمانيين سنة (٩٢٢ هـ)، وعندما جاء خبر مقتل قانصوه عيَّنه الأمراء حاكماً على مصر. ينظر: **شذرت الذهب**، (١٦١/١٠).

(٦) ينظر: **شذرات الذهب**، (١٩٩/١٠ ـ ٢٠٠)، **وسمط النجوم**، (٦٣/٤ ـ ٦٧)، **وتاريخ الدولة العليَّة**، (ص ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٧) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٤٢/١).

(٨) ينظر: **سمط النجوم**، (١٠٧/٤ ـ ١٠٨).

وتوفي في عهد السلطان محمد الرابع بن إبراهيم، والذي استمر حكمه من (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ) [١].

وقد تميَّزت هذه الفترة بضعف الدولة العثمانية، حيث استغلَّ الإنكشارية [٢] ضعف السلاطين، فأخذوا بالتمرُّد عليهم والقيام بثورات متتابعة؛ فلا يرى السلطان مندوحة من إجابة طلباتهم؛ إسكاتاً لهم وخوفاً من أن يصل أذاهم إليهم؛ مما أدى إلى انتشار الفساد بسبب الرشاوى والمحسوبيات، كما حوَّل سلاطين بني عثمان اهتمامهم من العناية بشؤون البلاد إلى تدبير الحروب، حيث وجدوا أنفسهم في أَتُون الحرب مع النمسا، ناهيك عن محاولتهم إخماد حركات التمرُّد التي كان يقوم بها جيش الإنكشارية؛ مما أثَّر سلباً على الوضع الإداري في البلاد [٣].

المطلب الثاني ـ الحالة الاقتصادية والاجتماعية:

لقد أدى سوء الوضع السياسي وظلم الحكام وجورهم إلى تفكك المجتمع وانحلاله، فها هو أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله ـ يصف الحالة المزرية التي وصل إليها المجتمع آنذاك بقوله [٤]: (من سوء حظ المسلمين- فضلاً عن سوء حظ الأتراك- أنْ أخذ التُّرك في الانحطاط والتدلِّي، ودبَّ إليهم داء الأمم من قبلهم، الحسد والبغضاء، واستبداد بعض الملوك وجَورهم، وسوء تربيتهم وفساد أخلاقهم، وخيانة بعض الأمراء وغشِّهم للأمة، وإخلاد الشعب إلى الدَّعَة والراحة.... إلى غير ذلك من أخلاق الأمم المنحطَّة). الأمر الذي خلق فوارق طبقية فاحشة بين الأفراد، وقد كان المجتمع مؤلَّفاً من طبقات عدَّة هي [٥]:

١. طبقة الخاصة، بيدها السلطة العسكرية والسياسية والإدارية، وهي أغنى الطبقات وأكثرها ثراء، وهي بدورها مؤلَّفة من طبقتين [٦]:

أ. الطبقة الحاكمة المؤلَّفة من السلطان ووزرائه وأعوانهم.

ب ـ طبقة الجند الانكشارية التي كان الحكام يطلبون ودَّها، وكانت تتلاعب بالسلاطين كيفما تشاء.

٢. طبقة أهل العلم، وهي بدورها انقسمت إلى:

أ. طبقة لها سلطات واسعة في الدولة، هي طبقة القضاة وشيوخ الإفتاء؛ حيث كان للمفتي سلطة تعيين الموظفين وعزلهم.

ب ـ طبقة العلماء الكبار الذين برعوا في شتى المجالات: في علوم القرآن، والفقه، والحديث، واللغة، والفلك، والتاريخ، والمنطق، ....وغيرها من العلوم.

٣. طبقة العامة وهي: الطبقة المسحوقة التي عانت من الظلم بكافة أشكاله؛ فقد شبع الانكشارية سلباً ونهباً في أموال هذه الطبقة؛ فانتشر الفقر والجوع بين أفرادها،

---

(١) ينظر: **البدر الطالع**، (٨/١)، **وتاريخ الدولة العلية**، (ص ٢٨٨ و ٣٠٤).

(٢) هم عماد الجيش العثماني، ويشكلون قوة ضخمة في الدولة، وقد نِيطت بهم اختصاصات عديدة، منها: حفظ الأمن، وخدمة قضاة العسكر. ينظر: **سلسلة التاريخ الإسلامي**، العهد العثماني، محمود محمد شاكر، (ص ١١٢).

(٣) ينظر: **تاريخ الدولة العلية**، (ص٢٧٩ ـ ٢٨٢)، **والدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، إسماعيل أحمد ياغي، (ص ١٠٤).

(٤) **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، علي بن عبدالحي، أبو الحسن الندوي، (ص ١٣٤).

(٥) ينظر: **تاريخ الأدب العربي**، عمر موسى باشا، (ص ٢٦ ـ ٣٠).

(٦) ينظر: **تاريخ الدولة العلية**، (ص ٢٨٢).

وشهد هذا العصر تعاطي الحشيش والأفيون، وتدخين التبغ الذي تسابق الشعراء في مدحه [1]، حتى وصل الأمر ببعضهم [2] إلى تأليف رسائل فيه.

المطلب الثالث ـ الحالة العلمية والثقافية:

إن سوء الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد أدَّى إلى تردِّي الحالة العلمية والثقافية، حتى إنه أثَّر على الشهاب نفسه، فها هو الشهاب ـ رحمه الله ـ ينقل لنا صورة قاتمة عن الوضع العلمي في القسطنطينية، فبعد أن تركها مزدانة بالعلماء عاد إليها مرة أخرى ليصطدم بواقع مرير، عبَّر عنه الشهاب بقوله[3]: (فلم يبقَ بها عينٌ ولا أثر، وصار الدين مَلعبة وسخرية، وآل الأمر إلى اجتراء السلاطين والوزراء بقتل العلماء وإهانتهم، ولمَّا عدتُ إليها ثانياً بعدما تولَّيت قضاء العساكر[4] بمصر، رأيت تفاقم الأمر وغَلَبة الجهل؛ فذكرت ذلك للوزير ظنَّاً بأن النصح يفيد.....فكان ذلك سبباً لعزلي وأمري بالخروج من تلك المدينة، وإظهار العداوة ممن هو في زيِّ العلماء، مع أنه لم يبق بها أحد يحسن قراءة الفاتحة !!).

لقد وصف بعضهم هذه المرحلة بالجمود والشلل الفكري، يقول أبو الحسن الندوي [5]: (ولم يكن الجمود العلمي والكَلال الفكري مقتصريْن على تركيا وأوساطها العلمية والدينية فحسب، بل كان العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه مصاباً بالجدْب العلمي وشبه شلل فكري، قد أخذه الإعياء والفتور، واستولى عليه النعاس، ولعلَّ القرن التاسع ـ إذا لم نَقُل القرن الثامن ـ آخر قرون النشاط والتوليد والابتكار في الدين، والعلم، والأدب، والشعر، والحكمة، والقرن العاشر أول قرون الخمود والتقليد والمحاكاة، وترى هذا الخمود عامَّاً شاملاً للعلوم الدينية، والفنون الأدبية، والمعاني الشعرية، والإنشاء، والتاريخ، ومناهج التعليم). **أقول:** وإن كان الندويُّ يرى أن الجمود قد شمل مختلف مناحي علوم ومعارف هذا العصر، لكن المطَّلع يرى أن تيار العلوم الشرعية كان الأقوى في هذه المرحلة، وكان من ثمرة النشاط الفكري في هذا العصر مؤلَّفات عديدة في ميدان العلوم الشرعية؛ ففي مجال التفسير نجد: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»، لأبي السعود [6]،

---

(1) ومن هؤلاء: علي بن محمد، المعروف بـ «رضائي»، (ت ١٠٣٩ هـ)، حيث قال:

غَليوننا حِين هَمَّت كل نائبةٍ ~ بِهِ وسامرُنا همٌّ وأفكارُ

قد اهتدَيْنا الى شُرب الدُّخَان بِهِ ~ كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأسه نَارُ .

ينظر: **خلاصة الأثر**، (١٨٨/٣).

(2) ومن هؤلاء: نور الدين بن برهان الحلبي، (ت ١٠٤٤ هـ)، والذي له: «رسالة في التبغ». ينظر: **خلاصة الأثر**، (١٢٢/٣ ـ ١٢٣).

(3) **ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ص ٣٥١).

(4) **قاضي العسكر**: رئيس الهيئة القضائية في القاهرة في العهد العثماني، ويأتي في الترتيب بعد قضاة استانبول، ومكة، والمدينة، وأضنة، وبورصة. ينظر: **تاريخ القضاء في مصر العثمانية**، عبدالرزاق إبراهيم عيسى، (ص٨٤).

(5) **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، (ص ١٣٧). وممن تحدث عن هذه المرحلة بنظرة تشاؤمية: كارل بروكلمان، حيث وصف هذه المرحلة بالجمود والانحطاط الفكري، وتابعه أيضاً عبدالمنعم الخفاجي. ينظر: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، كارل بروكلمان، (ص٤٨٢)، **والحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث**، محمد عبدالمنعم خفاجي، (ص١٨٢).

(6) **محمد بن محمد، أبو السعود العمادي**، ولد سنة (٨٩٦ هـ)، صنَّف «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن العظيم»، كما أن له حاشية على «الكشاف»، وصل فيها إلى سورة الفتح، (ت ٩٨٢ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٩٨ ـ ٣٩٩).

وهو من أجلِّ التفاسير وأكثرها تحقيقاً وتدقيقاً [1]، وفي علوم القرآن نجد: ((قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن))، لمرعي بن يوسف الكرمي[2]، وفي الحديث نجد: ((تذكرة الموضوعات))، لمحمد طاهر الفَتَّنِي[3].

لكن **قد يقول قائل:** ربما كان الجمود والتقليد هو السمة الغالبة على هذا العصر، لكن لم يخلُ هذا العصر من وجود نماذج تفرَّدت في ابتكار طرائق جديدة من التأليف في التفسير !!، ولعل كتاب ((سواطع الإلهام في تفسير القرآن)) لـ ((فيضي)) [4] خير مثال على ذلك؛ حيث فسَّر الآيات بكلمات حروفها مهملة كلها [5].

أقول: إن مثل هذه المؤلَّفات وغيرها نحت منحى الغرابة في التأليف، وهي من التقصير المخل في تفسير كتاب الله، كما أن من الأولى تنزيه كتاب الله عن مثل هذه الرياضة العقلية العقيمة !!.

وإن كان الندوي ـ رحمه الله ـ يرى أن الخمول والركود طال الحركة الأدبية، لكن بعضهم يرى خلاف ذلك، يرى حركة أدبية نشيطة عبَّر عنها الأستاذ المحقِّق عبدالفتاح حلو باسم ((النهضة الأدبية))[6]، كما يرى المطَّلع ساحة تعجُّ بفرسان الشعر والأدب، وقد تصدَّى الشهاب للترجمة لهم في كتابيه ((ريحانة الألبَّا)) و((خبايا الزوايا))، ومن هؤلاء: شيخ الشهاب أحمد العناياتي (ت ١٠١٤هـ)[7]، والذي امتدحه الشهاب قائلاً[8]: (لو رآه المتنبي[9] لقال: ما هذا إلا ساحر خَلَب الأسماع بنفَّاثاته، ونسج على منوال الرِّقة حُلَل عناياته). وأبو بكر الشَّنَواني (ت ١٠١٩ هـ)[10]،

([1]) ينظر: **البدر الطالع**، (٢٦١/١).

([2]) أحد أكابر علماء الحنابلة في مصر، ذو اطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث، وله معرفة تامة بالعلوم المتداولة، تصدَّى للإقراء والتدريس بالأزهر، من مؤلفاته: ((غاية المنتهى في الفقه))، و((قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن))، (ت ١٠٣٣ هـ). ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٥٨/٤)، **وإيضاح المكنون**، (٢٣٩/٤).

([3]) عالم بالحديث ورجاله كان يلقب بـ ((ملك المحدثين))، من مؤلَّفاته: ((المغني في أسماء رجال الحديث))، و((تذكرة الموضوعات))، (ت ٩٨٦ هـ). ينظر: **الخزانة التيمورية**، أحمد تيمور باشا، (٢٢٥/٣)، **والأعلام**، (١٧٢/٦).

([4]) **فيض الله بن المبارك الأكبر آبادي**، الشهير بـ ((فيضي))، مفسر، عارف بالأدبين العربي والفارسي، مشارك في بعض العلوم، من أهل الهند، من مصنَّفاته: ((من موارد الكَلِم وسَلْك درر الحِكَم))، (ت ١٠٠٤ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (١٠٠٨/٢)، **ومعجم المؤلفين**، (٨٦/٨).

([5]) ينظر: **كشف الظنون**، (١٠٠٨/٢).

([6]) ينظر: **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة**، محمد أمين بن فضل الله المحبي، مقدمة التحقيق، (٣١/١).

([7]) ستمر ترجمته عند الحديث عن شيوخ الشهاب، (ص ٣٧).

([8]) **ريحانة الألبا**، (ص ٨).

([9]) **أحمد بن الحسين، أبو الطيب المتنبي**، ولد سنة (٣٠٣ هـ)، الشاعر الحكيم؛ وإنما سمي بـ ((المتنبي)) لأنه ادَّعى النبوة، التحق بسيف الدولة في حلب، فمدحه وحظي عنده، ثم مضى إلى مصر ومدح كافوراً الإخشيديَّ، طلب منه الولاية فرفض، فأخذ يهجوه، قتله فاتك الأسدي سنة (٣٥٤ هـ). ينظر: **نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء**، عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، (ص٢١٩).

([10]) ستمر ترجمته عند الحديث عن شيوخ الشهاب، (ص ٣٧).

والذي وصفه الشهاب بـ «سِيبويهِ[1] زمانه»[2].

وعلى الرغم مما تعرَّض له العلماء من جور وظلم في هذه المرحلة، إلا أن مرتبة العلم ما فتئت بالنسبة لمجموع المجتمع والسلطة الحاكمة هي أسمى مرتبة، وغدت مراتب العلماء أعلى من مراتب جلاَّديهم، كما خصَّ مؤرخو هذه المرحلة العلماء بالقسط الأوفى من تراجمهم؛ فقد خص المحبي [3] في «خلاصة الأثر» العلماء والأدباء بـ (٩٠ %) من تراجمه تقريباً، والطبقة الحاكمة بـ (١٠ %) (نحو ١٢٠ من مجموع ١٢٨٩ترجمة تقريباً) [4].

كما نجد من المعاصرين من لا يتفق في الرأي مع أبي الحسن الندوي وغيره ممن نظروا إلى هذه المرحلة بنظرة تشاؤمية؛ يقول محمود الطَّناحي ـ رحمه الله ـ [5]: (فإذا جئنا إلى القرن الحادي عشر، وهو عندنا مما لا يُلتفت إليه؛ لأن هذا العصر في رأيك عصر انحطاط وانحدار؛ من حيث كانت الغلبة فيه للأتراك العثمانيين، وهم من كرام هذه الأمة الإسلامية شئت أم أبيت، رأينا علماء كباراً، منهم: شهاب الدين الخفاجي، صاحب المصنَّفات الكبيرة، والعلامة عبدالقادر البغدادي، صاحب «الخزانة»، وهي من مفاخر التأليف العربي). وتقول ليلى الصباغ [6]: (وصف كثير من الباحثين هذه المرحلة بالتقليد وعدم التجديد، وأن تيار العلوم الشرعية ظل يعتمد على علوم السلف، من تفسير وحديث وفقه، وأن ظاهرة التحشية وشرح المختصرات واختصار المطوَّلات هي الصفة الغالبة على مؤلَّفات هذه المرحلة، ولكن قبل الحكم نهائياً بالتقليد البحت لا بد من دراستها بدقَّة وعمق وموازنتها مع ما مضى؛ فقد يكون في بعضها تجديد).

وبعد هذا العرض الموجز أرى أنه وإن خفتت جذوة النشاط العلمي في هذا العصر بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه من الإجحاف وصْف هذا العصر بالشَّلل والجمود الفكري دون تسليط الأنوار الكاشفة على بعض الجوانب المضيئة فيه؛ لذلك لا بد من إعادة تقويم الحضارة الإسلامية في هذه الفترات، وعلى الباحثين تناول هذه المراحل بالدراسة العميقة المحكَمة والنقد البنَّاء دون التأثر بالمقررات السابقة، ولعلَّ الدراسة التالية لأحد أعلام الفكر الإسلامي في القرن الحادي عشر الهجري ـ وهو شهاب الدين الخفاجي ـ قد تكون خطوة في هذا الطريق، والله أعلم.

---

(1) **عمرو بن عثمان بن قَنْبر، الملقب بـ«سيبويه»**، وتعني رائحة التفاح، أوحدُ زمانه في العربية، ولد في البيضاء سنة (١٤٨ هـ)، أخذ النحو عن الفراهيدي، صنَّف كتابه المسمَّى: «كتاب سيبويه»، لم يصنَّف قبله ولا بعده. ينظر: **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، ياقوت بن عبدالله، شهاب الدين الحموي، (٢١٢٢/٥)، **والوفيات**، (٤٦٣/٣)، **والبلغة**، (ص٢٢٢)، **وبغية الوعاة**، (٢٢٩/٢).

(2) ينظر: **ريحانة الألبا**، (ص ٣٥٠).

(3) **محمد أمين بن فضل الله المحبي**، العلاَّمة الأديب، له مصنَّفات، منها: الذيل على ريحانة الشهاب، وسمَّاها: «نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة»، والتاريخ لأهل القرن الحادي عشر، وقد سمَّاه: «خلاصة الأثر». ينظر: **سَلْك الدرر**، (٨٦/٤).

(4) ينظر: **من أعلام الفكر العربي المعاصر في العصر العثماني الأول: محمد الأمين المحبي، المؤرخ، وكتابه: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ليلى الصباغ، (ص١٤).

(5) **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنَّفات وتعريفات العلوم**، محمود محمد الطناحي، (ص ٢٧).

(6) **من أعلام الفكر العربي**، (ص١٨).

المبحث الثاني: السيرة الذاتية والعلمية للشهاب:

المطلب الأول ـ اسمه، كنيته، لقبه، ونسبه:

هو أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، المصري، الحنفي [1].

والخفاجي نسبة إلى بني خفاجة من بني عامر، وهم بطن من بني عقيل بن كعب، من قيس بن عَيْلان، من العدنانية، كانوا يقطنون قبل الإسلام الجنوب الشرقي من المدينة المنورة، ثم انتشروا فيما بين الجزيرة والشام، وكانت منهم طائفة ببلاد «البُحَيرة» [2] من الديار المصرية [3]، ولعلَّ الشهاب من هذه الطائفة.

وها هو ذا الشهاب الخفاجي يفتخر بنسبته إلى بني خفاجة، فيقول في مقدمة كتابه «**ريحانة الألبَّا**» [4]: (هذا وإني كنت قبل أن تُشيب مني الخطوبُ الذَوائبَ.....أعدُّ الأدب عنوان صحائف الشمائل، وبيتَ القصيد في ديوان المآثر والفضائل، أُنفِق نَقْد عمري في اقتنائه واقتناص شوارده.....وأشْتَفُّ منه ما أسْأَرَتْه [5] الجدود من ذُؤابة خفاجة، صُبابةَ مجدٍ لم يكدِّرها في جامٍّ [6] المشارب وِرْدُ الخطوب وازدحام الشوائب).

---

(1) تنظر ترجمة الشهاب في: **خلاصة الأثر**، (٣٣١/١)، **وطبقات المفسرين**، (ص ٤١٥)، **وديوان الإسلام**، (٢٢٨/٢)، **وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، الشهير بـ «ابن معصوم»، (ص٤٢٠)، **وصفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، محمد بن الحاج الصُغيِّر الإفراني، (ص٢٣١)، **والفوائد البهية في تراجم الحنفية**، محمد عبدالحي اللَّكنَوي، (ص٤٢٩)، **وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، محمد عبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، (٣٧٧/١)، **والأعلام**، (٢٣٨/١)، **ومعجم المؤلفين**، (١٣٨/٢).

(2) إحدى نواحي الإسكندرية، تشتمل على قرى كثيرة، عاصمتها دمنهور . ينظر: **معجم البلدان**، (٣٥١/١)، **ومحرك البحث google map directions**.

(3) ينظر: **اللباب في تهذيب الأنساب**، علي بن محمد، عز الدين، ابن الأثير، (٤٥٥/١)، **ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، أحمد بن علي القَلقَشَندي، (ص ٢٤٧)، **ولب اللباب في تحرير الأنساب**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص٩٥) .

(4) (ص٣).

(5) أسأَرَ: أبقى شيئاً من الشراب في قعر الإناء. ينظر: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، مادة (سَأَرَ)، (٦٧٥/٢).

(6) الجَمُّ هو: الشيء الكثير، وجمَّ الشيء؛ إذا كثر فهو جامٌّ. (ينظر: **الصحاح**، مادة (جَمَم)، (١٨٨٩/٥))، وعلى هذا الأساس يكون معنى: «جام المشارب»؛ أي: كثرة المشارب.

المطلب الثاني ـ ولادته ونشأته، طلبه للعلم، ووفاته:

لم تذكر كتب التراجم السنة التي ولد فيها الشهاب على وجه التحديد، ولكنها ذكرت أنه أناف على التسعين [١]، وإذا كانت وفاة الشهاب سنة (١٠٦٩ هـ) ـ كما ذكر من ترجم له [٢] ـ فإن سنة ولادته على وجه التقريب هي سنة (٩٧٩ هـ) ـ والله وأعلم ـ .

وقد نشأ الشهاب في ((سَرْياقَوْس))[٣] في بيت علم وفهم[٤]؛ فقد تربَّى في حِجْر والده العلاَّمة محمد بن عمر الخفاجي، الذي كان محقِّقاً مدقِّقاً ذائع الصيت، فلزمه الشهاب وتأدَّب به، ولم يقتصر الشهاب ـ رحمه الله تعالى ـ على أخْذ العلم عن والده، بل أقبل على أعيان عصره من أهل العلم، وتتلمذ عليهم في شتى العلوم والفنون. وقد ترجم الشهاب نفسَه، فقال في ((**ريحانة الألبَّا**)) [٥]: (قد كنت في سن التمييز في مغرسٍ طيِّب النبات، عزيزاً في حجر والدي، ممتَّعاً بذخائر طريفي وتالدي، مربَّىً بغذاء علمَي الظاهر والباطن، فلما درَجت من عشِّي قرأت على خالي ـ سيبويه زمانه ـ علوم العربية.....ونظرت كتب المذهبين ـ مذهب أبي حنيفة والشافعي ـ مؤسَّساً على الأصلَيْن [٦] من مشايخ العصر، ومن أجلِّ من أخذت عنه: شيخ الإسلام محمد الرَّملي ، حضرت دروسه الفرعية، وقرأت عليه شيئاً من صحيح مسلم).

وقد أمضى الشهاب حياته بين حلٍّ وترحال، فارتحل مع والده إلى بلاد الحرمين طلباً للعلم، ثم سار متوجِّهاً إلى حلب، ثم ترك هذه البلاد ليسافر إلى القُسْطَنطينيَّة [٧]، ولينهل العلم من مورد آخر، ثم تولَّى قضاء العسكر في مصر، وفي رحلته الثانية إلى القسطنطينية عاين تفاقم الأمور وانتشار الظلم والعدوان بين أمراء القسطنطينية، عندها لم يستطع الشهاب السكوت؛ فأخبر الوزير؛ فكان ذلك سبباً لعزله عن قضاء مصر، ليعود إليها منفياً ويتولَّى القضاء على وجه المعيشة، وهكذا كرَّس الشهاب بقيَّة حياته للتدريس والتأليف في مصر ـ مهد طفولته ـ إلى أن وافاه الأجل [٨].

---

(١) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٤٢/١)، **وفهرس الفهارس**، (٣٧٧/١)، **ومعجم المؤلفين**، (١٣٨/٢).

(٢) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٤٢/١)، **وديوان الإسلام**، (٢٢٩/٢)، **وفهرس الفهارس**، (٣٧٧/١)، **والأعلام**، (٢٣٨/١)، **ومعجم المؤلفين**، (١٣٨/٢).

(٣) بُليدة تابعة لمحافظة القليوبية، مصر. ينظر: **معجم البلدان**، (٢١٨/٣)، **ومحرك البحث google map directions**.

(٤) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٤٢/١).

(٥) (ص٣٥٠).

(٦) يقصد القرآن والسنة النبوية المطهَّرة.

(٧) مدينة تتصف بحسنها وجمالها، وكان اسمها ((طُوانة))، ثم سميت ((قُسْطنطينيَّة)) أو ((قُسْطنطينة)) ـ بإهمال الياء ـ نسبة إلى ((قُسطنطين))، وهي اليوم ((اسطنبول))، أكبر مدن تركيا والعالم، يبلغ عدد سكانها حوالي ١٣ مليون نسمة. ينظر: **معجم البلدان**، (٣٤٧/٤)، **ومحرك البحث google map directions**.

(٨) ينظر: **ريحانة الألبَّا**، (ص٣٥١)، **وخلاصة الأثر**، (٣٣٢/١ ـ ٣٣٣).

المطلب الثالث ـ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

إن من يقرأ الكتب التي ترجمت للشهاب يدرك أنها أجمعت على علوِّ كَعْبه، فقد اتفقت كلمة الكَمَلَة على تفوقه في مجال العلوم اللغوية؛ يقول المحبي، (ت ١١١١ هـ) [١]: (صاحب التصانيف السائرة وأحد أفراد الدنيا المجتمع على تفوُّقه وبراعته، وكان في عصره بدر سماء العلم، ونَيِّر أفُق النثر والنَّظْم). يقول تلميذه عبدالقادر البغدادي لأحد المعجبين بغزارة علمه: (جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب، وما استفدتُ هذه العلوم الأدبية إلا منه)[٢] .

ولم يكن الشهاب متفوِّقاً على أقرانه فحسب، بل كان دَمِث الأخلاق، صاحب نكتة ونادرة، يقول المحبي[٣]: (..والحاصل أنه فاق كل من تقدَّمه في كل فضيلة، وأتعب من يجيء بعده، مع ما خوَّله الله تعالى من السَّعة وكثرة الكتب، ولطف الطبع والنُّكتة والنادرة). ولم تكن براعة الشهاب في مجال العلوم اللغوية فحسب، ولكنه جمع علوماً كثيرة، كالحديث، والفقه، والمنطق، والرياضيات، وحتى الطب[٤]؛ وصفه الأدنه وي قائلاً[٥]: (كان عالماً في جميع العلوم).

المطلب الرابع ـ شيوخه وتلاميذه: لقد أخذ الشهاب عن أعيان عصره، وهو بدوره لم يضنَّ بالعلم على غيره.

أ ـ شيوخه:

١ ـ إبراهيم بن عبدالرحمن، برهان الدين العَلقمي، (٩٢٣ ـ ٩٩٤ هـ):

إمام علاَّمة محقق، من بلدة العلاقمة إحدى قرى «بِلْبِيس»[٦]، لازم دروس شهاب الدين الرَّملي في بداية طلبه للعلم [٧]، تتلمذ الشهاب على يده، يقول الشهاب في معرض حديثه عن مشايخه الذين أخذ عنهم[٨]: (... ومنهم: العلامة الفهَّامة، خاتمة الحفاظ المحدِّثين، إبراهيم العلقمي، قرأت عليه «الشِّفا»[٩] بتمامه، وأجازني به وبغيره، وشملني نظره وبركة دعائه لي).

---

(١) ينظر: **خلاصة الأثر**، (١/٣٣١ ـ ٣٣٢).

(٢) **خلاصة الأثر**، (٢/٤٥٢).

(٣) **خلاصة الأثر**، (١/٣٣٢).

(٤) هذا ما أكَّده المحبي في **خلاصة الأثر**، (١/٣٣٢).

(٥) **طبقات المفسرين**، (ص ٤١٥ ـ ٤١٦). ولم أعثر للأدنه وي على ترجمة فيما توفَّر بين يدي من كتب التراجم القديمة ، لكن ترجم له من المعاصرين عماد علي جمعة قائلاً : (كتب أحمد بن محمد الأدنه وي كتابه: «طبقات المفسرين»، وقد استدرك فيه ما فات على الداودي، بحيث إذا اجتمع الكتابان كانا من أجمع ما أُلِّف في هذا الفن). **المكتبة الإسلامية**، عماد علي جمعة، (ص٩٧).

(٦) مدينة على الطريق بين الشام ومصر، تابعة لمحافظة الشرقية، تبعد عن القاهرة قرابة ٥٥كم. ينظر: **معجم البلدان**، (١/٤٧٩)، **ومحرك البحث google map directions** .

(٧) ينظر: **شذرات الذهب**، (١٠/٦٣٦).

(٨) **ريحانة الألبا**، (ص ٣٥١).

(٩) يقصد كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، لـ «عِيَاض بن موسى اليحصُبي»، (ت ٥٤٤ هـ)، وهو كتاب يُظهر فضل المصطفى ﷺ وقَدْره عند مولاه، ولزوم محبته وطاعته، وما يجب على الأنام من حقوقه . من أجلِّ المؤلَّفات، لم يؤلَّف مثله في الإسلام. والكتاب مطبوع في مصر ١٢٧٦ هـ . ينظر: **كشف الظنون**، (٢/١٠٥٤)، **ومعجم المطبوعات**، (٢/١٠٨٥).

٢ ـ أحمد بن قاسم العَبَّادي، (..... ـ ٩٩٤ هـ): كان بارعاً في العربية والبلاغة والتفسير والكلام[١]، أخذ عنه خال الشهاب الشَّنَواني[٢]، من مصنَّفاته: «**الآيات البيِّنات**» في أصول الفقه[٣]، كما تتلمذ الشهاب على يديه، حيث كان ينعتُه بـ «شيخنا»، يقول الشهاب في **حاشيته** [٤]: (وقد قال شيخنا في «الآيات البيِّنات».....).

٣ـ محمد بن أحمد، شمس الدين الرَّملي، (٩١٩ ـ ١٠٠٤ هـ):

مفتي الشافعية في زمانه، لُقِّب بـ «الشافعي الصغير»، بالغ الناس في مدحه حتى وُصف بـ «مجدِّد القرن العاشر» [٥]، أخذ الشهاب عنه مذهب الشافعية والحنفية، وقرأ عليه الشهاب شيئاً من صحيح مسلم؛ يقول الشهاب [٦]: (ونظرت كتب المذهبين ـ مذهب أبي حنيفة والشافعي ـ مؤسَّساً على الأصلين من مشايخ العصر، ومن أجلِّ من أخذت عنه شيخ الإسلام محمد الرملي..) . له مصنَّفات عديدة، منها: «**نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**»[٧] .

٤ ـ علي بن غانم المقدسي، (٩٢٠ـ ١٠٠٤ هـ): علاَّمة في سائر الفنون، تتلمذ الشهاب على يديه، وقرأ عليه الحديث وكتب له إجازة بخطه [٨] .

٥ ـ والد الشهاب: محمد بن عمر، شمس الدين الخفاجي، (..... ـ ١٠١١ هـ):

كان من كبار علماء عصره، تتلمذ الشهاب على يديه، تصدَّر للتدريس، وتخرَّج على يديه عدد من العلماء، وفي مقدِّمتهم: أبو بكر الشَّنَواني[٩]، يقول الشهاب[١٠]: (قد كنت بعد سن التمييز في مغرِسٍ طيِّب النبات، عزيزاً في حجر والدي، ممتَّعاً بذخائر طريفي وتالِدي، مربًّى بغذاء علمَي الظاهر والباطن).

٦ ـ أحمد بن أحمد بن أبي العنايات العناياتي، (٩٣٢ ـ ١٠١٤ هـ): أديب وشاعر مشهور، أحد بُلَغاء عصره، شعره متين يتميز بحسن السَّبْك وجَودة المعنى[١١]،

---

(١) ينظر: **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، محمد بن محمد، نجم الدين الغزي، (١١١/٣).

(٢) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٧٩/١).

(٣) وهي شرح على «جمع الجوامع»، لعبدالوهاب بن علي، تاج الدين السُّبكي، (ت ٧٧١ هـ)، طُبعت في أربعة أجزاء، في مط. بولاق، (١٢٨٩ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (٥٩٦/١)، **والدليل إلى المتون**، (ص٣٢٦).

(٤) **حاشية الشهاب**، (١٤٠/١).

(٥) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٤٢/٣).

(٦) **ريحانة الألبا**، (ص٣٥٠).

(٧) وهو شرح لـ«منهج الطالبين» في فروع الشافعية، لـ «يحيى بن شرف النووي»، (ت ٦٧٦ هـ)، طُبع في القاهرة، سنة (١٣٠٤ هـ). ينظر: **كشف الظنون**، (١٨٧٥/٢)، **واكتفاء القنوع**، (ص١٥٦).

(٨) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٣٢/١).

(٩) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٧٦/٤).

(١٠) **ريحانة الألبا**، (ص٣٥٠).

(١١) ينظر: **خلاصة الأثر**، (١٦٦/١).

أخذ الشهاب عنه الأدب والشعر[1]، امتدحه الشهاب قائلاً[2]: (لو رآه المتنبي لقال: ما هذا إلا ساحر خَلَب الأسماع بنفَّاثاته[3]، ونسج على منوال الرِّقة حُلَل عناياته !!).

٧ ـ أبو بكر بن إسماعيل بن عمر الشَّنَواني، (٩٥٩ ـ ١٠١٩ هـ): علاَّمة في النحو، تتلمذ على يد والد الشهاب[4]، وهو خال الشهاب. أخذ الشهاب عنه علوم العربية، يقول الشهاب[5]: (فلمَّا درَجت من عشِّي قرأت على خالي ـ سِيبويهِ زمانِه ـ علوم العربية، فجثوت بين يديه على الرُّكَب، ونافست إخواني في الجِدِّ والطَّلب). له تصانيف كثيرة، منها: حاشية على «**شرح الآجُرُّوميَّة**»[6].

ب ـ تلاميذه: لقد تتلمذ الكثير من العلماء على يد الشهاب ونهلوا من معين علمه الثَرِّ، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر:

١. فضل الله بن محب الله بن محمد المحبِّي، (١٠٣١ ـ ١٠٨٢ هـ):

وهو والد محمد أمين المحبي، (ت ١١١١ هـ)، صاحب «**خلاصة الأثر**»، الذي يعدُّ المرجع الأهم لتراجم أعلام القرن الحادي عشر [7]. وقد تتلمذ فضل الله المحبي على يد الشهاب عندما نُفي إلى مصر، يقول المحبي[8]: (واجتمع به والدي المرحوم في مُنصرَفه إلى مصر، وأخذ عنه، وكتب عنه أصل «الريحانة»، الذي سمَّاه: «خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا»).

٢. عبدالقادر بن عمر البغدادي، (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣ هـ):

لغوي عالم بالآداب التركية والفارسية، كثير الاطِّلاع على أقسام كلام العرب شعراً ونثراً، أخذ عن الشهاب الخفاجي علوم الأدب، يقول البغدادي لأحد المشدوهين بغزارة علمه[9]: (جميع ما حفظته قطرة من غدير الشهاب، وما استفدت هذه العلوم الأدبية إلا منه)،

---

(1) ينظر: **ريحانة الألبا**، (ص٣٥١).

(2) **ريحانة الألبا**، (ص ٨).

(3) نَفَث الشيء من فيه: رمى به بدون ريق، وهو شبيه بالنفخ، ومن المجاز: امرأة نفَّاثة؛ أي: سحَّارة، وهذا من نفَّاثات فلان، أو من نُفَاثاته؛ أي: من شِعره؛ وإنما سمي النَّفث شعراً لأنه كالشيء ينفثه الإنسان من فيه. ينظر: **الصحاح**، مادة (نَفَثَ)، (٢٩٥/١)، **وأساس البلاغة**، مادة (نَفَثَ)، (٢٨٩/٢)، **ولسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، مادة (نَفَثَ)، (١٩٦/٢).

(4) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٧٩/١).

(5) **ريحانة الألبا**، (ص٣٥٠).

(6) **الآجُرُّوميَّة**: مقدمة في النحو، لمحمد بن محمد الصَّنهاجي، الشهير بـ «ابن آجُرُّوم»، (ت ٧٢٣ هـ) ، شرحها الكثير من العلماء، ومنهم: الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، الشهير بـ «الوقَّاد»، فألف الشَّنواني هذه الحاشية على شرحه. ينظر: **كشف الظنون**، (١٧٩٧/٢).

(7) يقول مصطفى الشَّكعة في «**مناهج التأليف عند العلماء العرب**»، (ص٣٨٠): (ولعل شهرة المحبي ترتبط بعمله العلمي الكبير الجليل «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»، وهو أكبر المراجع التي نستشيرها حينما نحاول الإلمام بشخصية من شخصيات ذلك القرن).

(8) **خلاصة الأثر**، (٣٣٤/١).

(9) **خلاصة الأثر**، (٤٥٢/٢).

وكان الشهاب ـ على غزارة علمه ـ يرجع إليه في المسائل الغريبة؛ لمعرفته مظانَّها وسِعَة اطِّلاعه [1]. من مصنَّفاته: «**خزانة الأدب، ولبُّ لباب لسان العرب**»، والتي تُعدُّ من مفاخر التأليف العربي [2].

٣. محمد بن محمد بن سليمان السُّوسي، شمس الدين الرُّوداني، (١٠٣٧ ـ ١٠٩٤ هـ):

نزيل الحرمين، الإمام الجليل المحدِّث، رحَّالة عالم بالفلك، أخذ عن الشهاب[3]. من أشهر مؤلَّفاته: «**صلة الخلف**»[4]، حيث يفتخر فيها بأنه أخذ الفقه الحنفي عن شيخه الشهاب قائلاً[5]: (....أخذته إذناً عن شهاب الحفَّاظ والنقَّاد، ومُلحِق الأحفاد بالأجداد، أبي العباس، أحمد بن محمد الخفاجي).

المطلب الخامس ـ مصنَّفاته:

سبق وأوضحت أن الشهاب كان كثير الترحال، عاش متنقِّلاً بين مصر وبلاد الحجاز وبلاد الشام والبَلقان، حيث استقر أخيراً في مصر؛ فكان ثمرة هذا الاستقرار مصنَّفات أتحف بها مكتبة التراث الإسلامي، ذكر الشهاب بعضاً منها في «**ريحانته**»، بينما أكملت كتب التراجم الأخرى التعريف بباقي آثاره، من هذه الآثار ما هو باقٍ على صورته المخطوطة حبيس خزائن المكتبات، ومنها ما هو مطبوع ينهل من فيضها الباحثون.

أولاً ـ آثاره المطبوعة:

١. عناية القاضي وكفاية الراضي: وهي حاشية على «أنوار التنزيل»، وسأتناول هذه الحاشية بالتعريف ـ إن شاء الله ـ

٢. ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا:

هذا المصنَّف كان ثمرة تشذيب وترتيب وتهذيب «**خبايا الزوايا**»، يقول المحبي[6]: (واجتمع به والدي المرحوم في مُنصرَفه إلى مصر وأخذ عنه، وكتب عنه أصل «الريحانة» الذي سماه: «خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا»)؛ وهي عبارة عن أشعار وتراجم ناظميها، وبآخره ترجمة المؤلِّف ومصنَّفاته، وبعض نُبَذ من مقاماته[7]. طُبع مرات عدة [8].

---

(1) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٢/٤٥١ ـ ٤٥٢).

(2) وهي شرح على شواهد شرح الرضي الإستراباذي على الكافية، طبعت في بولاق سنة (١٢٩٩ هـ) في (٤) أجزاء. ينظر: **اكتفاء القنوع**، (ص ٣٠٦)، **ومعجم المطبوعات**، (٢/٥٧٢)، **والموجز**، (ص ٢٧).

(3) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٤/٢٠٥).

(4) فِهرست يجمع مروياته وشيوخه. (ينظر: **فهرس الفهارس**، (١/٤٢٦)، **وهدية العارفين**، (٢/٢٩٨))، والكتاب مطبوع، تح. د. محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

(5) **صلة الخلف بموصول السَّلف**، محمد بن محمد بن سليمان السُّوسي، شمس الدين الرُّوداني، (ص٤٥٧).

(6) **خلاصة الأثر**، (١/٣٣٤).

(7) ينظر: **ريحانة الألبا**، (ص ٤ و ٧)، **ومعجم المطبوعات**، (٢/ ٨٣١)، **والموجز**، (ص ٢٧).

(8) بمط. بولاق، سنة ١٢٧٣ هـ، وبمط. الوهبية، مصر، سنة ١٢٩٤ هـ، وبمط. عثمان عبدالرزاق، سنة ١٣٠٦ هـ .ينظر: **معجم المطبوعات**، (٢/٨٣١).

٣. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل والنادر والوحشي القليل:

وهو كتاب لغوي يُعنى بتجريد اللغة العربية من الألفاظ الدخيلة، أراد فيه الشهاب أن يستدرك على الجواليقي[١] بعض ما فاته في «**المعرَّب**» [٢]. ذكره الشهاب في **حاشيته** [٣]. والكتاب طبع مرات عدَّة [٤].

٤. شرح «درَّة الغوَّاص»: وهو شرح على «**درَّة الغواص في أوهام الخواص**» للحريري[٥]، ذكره المحبي وغيره[٦].

٥. طراز المجالس: ذكره المحبي قائلاً [٧]: (وهو مجموع حسن الوضع جمُّ الفائدة، رُتِّب على خمسين مجلساً، ذكر فيه مباحث تفسيرية ونحْوية وأصولية وغيرها)، ذكره البغدادي باسم «**أمالي الشهاب**» [٨]؛ والسبب هو: أن الشهاب قال في مقدِّمة «**طراز المجالس**» [٩]: (فهذه بَنات فكر زفَفْتُها إليك، وأمالي مجالس أمليتُها عليك)، والكتاب طبع مرات عدَّة [١٠].

٦ ـ نسيم الرياض: وهو شرح على كتاب «**الشِّفا**» ، طُبع في الأستانة سنة (١٢٦٧ هـ) في أربعة مجلدات ضخمة[١١].

---

(١) **موهوب بن أبي طاهر، أبو منصور الجواليقي**، الأديب اللغوي، له: «التكملة فيما يلحن فيه العامة»، و« المعرَّب»، وهو أكمل ما ألّف في هذا الباب، رتَّبه على الحروف، والكتاب مطبوع في مصر (١٢٨٢ هـ)، (ت ٥٣٩ هـ). ينظر: **نزهة الألبَّاء**، (ص٢٩٣)، **والوفيات**، (٣٤٢/٥)، **واكتفاء القنوع**، (ص٣٢٤).

(٢) قال الشهاب في «**شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل والنادر والوحشي القليل**»، (ص ٢ ـ ٣) : (وكتاب أبي منصور أجلّ ما صنِّف في هذا الباب، إلا أنه لم يميِّز القشر عن اللُّباب، فأحببت أن أهدي تحفة للإخوان، وضممْت إليه قسم المُولَّد، وهو إلى الآن لم يدوَّن في كتاب).

(٣) (٢٣٥/٨)، كما ذكره المحبي في «**خلاصة الاثر**»، (٣٣٣/١)، وعبداللطيف بن محمد بن مصطفى، الشهير بـ «رياض زاده»، في «**أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون**»، (ص١٨٧)، والباباني في «**هدية العارفين**»، (١٦٦/١).

(٤) بمط. الوهبية، ١٢٨٢ هـ، وبمط. السعادة، ١٣٢٥ هـ، وبمط. المنيرية، ١٣٧٠ هـ. ينظر: **معجم المطبوعات**، (٨٣١/٢).

(٥) **القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري**، ولد سنة (٥١٦ هـ)، له : «درَّة الغواص في أوهام الخواص»، و«مُلحة الإعراب»، وهو صاحب « المقامات الحريرية»، وهي خمسون مقامة في مختلف الآداب، مطبوعة في لندن ١٨٩٦م، مع شروح لها باللغة الإنكليزية، (ت ٥٤٠ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٦٣/٤)، **وسير أعلام النبلاء**، (٣٣٨/١٤)، **ومعجم المطبوعات**، (٧٤٩/٢).

(٦) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٣٩/١)، **ومعجم المطبوعات**، (٨٣١/٢)، **والأعلام**، (٢٣٨/١)، **ومعجم المؤلفين**، (٢/ ١٣٨). وقد طُبع هذا الكتاب بمطبعة الجوائب، الأستانة، سنة (١٢٩٩هـ). ينظر: **معجم المطبوعات**، (٨٣١/٢).

(٧) (٣٣٣/١).

(٨) ينظر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر بن عمر البغدادي، (٢٣/١).

(٩) (ص ١).

(١٠) طُبع الكتاب بمط. الوهبية (١٢٨٤هـ)، وبمط. الشرفية دون ذكر السنة. ينظر: **معجم المطبوعات**، (٨٣١/٢). وقد حقَّق هذا الكتاب محمد فرحان عبدالحسيب الطرابلسي في رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق سنة (١٩٩٧ م)، بإشراف د. منى إلياس.

(١١) ينظر: **فهرس الفهارس**، (٣٧٧/١)، **ومعجم المطبوعات**، (٨٣٢/٢).

ثانياً . آثاره غير المطبوعة:

١. خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا: كتاب في التراجم، وهو أصل «الريحانة» كما أوضحت عند الحديث عنها [١].

٢. ديوان الأدب: وهو في ذكر شعراء العرب، ذكر فيه مشاهير الشعراء من العرب العَرْباء والمولَّدين [٢]. ذكره الشهاب في **ريحانته** [٣]، والباباني في «**إيضاح المكنون**» [٤].

٣. السَّوانح: ذكرها الشهاب في **ريحانته** [٥]، والمحبي في «**خلاصة الأثر**» [٦].

٤. حديقة السِّحْر: ذكرها الشهاب في **ريحانته** [٧]، والباباني في «**إيضاح المكنون**» [٨].

٥ـ حواشي الرَّضي والجامي: ذكرها الشهاب في **حاشيته** [٩]، والمحبي في «**خلاصة الأثر**» [١٠].

٦. حاشية شرح الفرائض: وهي شرح لفرائض الحنفية[١١]، ذكرها الشهاب في **ريحانته**[١٢]، والمحبي في «**خلاصة الأثر**» [١٣].

٧. الرِّحلة: ذكرها الشهاب في **ريحانته**[١٤]، والمحبي في «**خلاصة الأثر**» [١٥].

٨. الرسائل الأربعون: ذكرها الشهاب في **ريحانته**[١٦]، والمحبي في «**خلاصة الأثر**»[١٧]، **والفهرس الشامل**[١٨].

---

(١) (ص ٤١).

(٢) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٣٣/١). والمولَّدون يقال لهم: المحدَثون، ويبدؤون في العصر العباسي ببشار بن بُرد وأبي تمام، ولا يُحتجُّ بكلامهم في اللغة والعربية عند علماء النحو واللغة والصرف دون علماء المعاني والبلاغة. ينظر: **الاقتراح في علم أصول النحو**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص١٤٤ - ١٤٦).

(٣) (ص٣٥٦).

(٤) (٤٨٨/٣).

(٥) (ص٣٥٥).

(٦) (٣٣٣/١).

(٧) (ص٣٥٥).

(٨) (٣٩٧/٣).

(٩) (٣٧٠/٦).

(١٠) (٣٣٣/١).

(١١) ينظر: **صفوة من انتشر**، (ص٢٣١).

(١٢) (ص٣٥٥).

(١٣) (٣٣٣/١).

(١٤) (ص٣٥٥).

(١٥) (٣٣٣/١).

(١٦) (ص٣٥٥).

(١٧) (٣٣٣/١).

(١٨) (٧٠٣/٢).

٩ ــ حواشي التهذيب: ذكره حاتم القضاة في «**الشهاب الخفاجي نحوياً**»، فقال[١]: (لم يورده الشهاب عند ذكر مصنَّفاته، بل أشار إليه إشارة عابرة في كتابه «**نسيم الرياض في شرح كتاب القاضي عياض**»[٢].

١٠ ـ ذات الأمثال: يقال لها أيضاً «**ريحانة النِّد**»، وهي منظومة في الحِكَم، ذكرها محقق **الريحانة** في مقدمة تحقيقه[٣].

١١ ـ رسالة في معنى التشخُّص: ذكرها الشهاب في **حاشيته**[٤].

١٢. رسالة في اتصال الضمير بغير عامله: ذكرها الشهاب في **حاشيته**[٥].

١٣. الكشف على «الكشاف»: وهو شرح على «**الكشاف**» للزمخشري، ذكره **الفهرس الشامل للتراث**[٦].

١٤ـ النفحة القدسية في بيان حقيقة الصلاة على خير البرية: وهي تفسير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ذكرها **الفهرس الشامل للتراث**[٧].

١٥ـ رسالة في سورة الإخلاص والمعوِّذتين: ذكرها **الفهرس الشامل للتراث**[٨].

---

(١) (ص٢٨).

(٢) (٧٩/١).

(٣) (١٥/١).

(٤) (٦١/١).

(٥) (٨٧/٣).

(٦) (٧١٢/٢).

(٧) (٧١٢/٢).

(٨) (٧٠٣/٢).

الفصل الثالث

التعريف بحاشية الشهاب

ويتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: مدخل إلى حاشية الشهاب.

المبحث الثاني: مصادر الشهاب في الحاشية.

المبحث الثالث: أسلوب الشهاب في تحرير المسائل وتحقيقها.

المبحث الرابع: الجمع بين المأثور والرأي عند الشهاب.

المبحث الخامس: تفسير القرآن بالقرآن عند الشهاب.

المبحث السادس: تفسير القرآن بالسنة عند الشهاب.

المبحث السابع: منهج الشهاب في التعليق على القراءات.

المبحث الثامن: الشهاب الأديب وأثره في الحاشية.

المبحث التاسع: القيمة العلمية لحاشية الشهاب.

المبحث العاشر: حاشية الشهاب في ميزان النقد.

المبحث الأول: مدخل إلى حاشية الشهاب

وسأدرس هذا المطلب في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحقيق في نسبة الحاشية إلى الشهاب الخفاجي.

المطلب الثاني: معنى تسميتها.

المطلب الثالث: تاريخ الفراغ من تأليف الحاشية.

المطلب الأول ـ التحقيق في نسبة الحاشية إلى الشهاب الخفاجي:

«**عناية القاضي وكفاية الراضي**» من مصنَّفات الشهاب الخفاجي لا شك ولا تردُّد؛ فإن هنالك أسباباً عديدة تجعل الباحث يطمئنُّ إلى صحة نسبة هذه الحاشية إلى الشهاب الخفاجي، وهي:

١ـ عدم التشكيك أو الطعن ـ في حدود علمي ـ في نسبة الحاشية إلى الشهاب ـ رحمه الله ـ .

٢ ـ تصريح الشهاب بأنها من مؤلفاته في مناسبتين، مرة في مقدمة **الحاشية**[١]، حيث قال: (ولما وقَفَت دُهْم[٢] الأقلام على ساحل التمام، سمَّيتها: «عناية القاضي وكفاية الراضي»)، وأخرى في «**ريحانة الألبَّا**»[٣]، حيث ذكر أن الحاشية على تفسير القاضي هي أحد كتبه التي ألَّفها.

٣ـ اتفاق نسخ الحاشية على نسبتها للشهاب، والتي وصل عددها إلى (٢٩٨) نسخة، كما جاء في «**الفهرس الشامل للتراث**»[٤].

٤ ـ تصريح تلاميذ الشهاب بنسبتها إليه، ومنهم: تلميذه البغدادي، الذي قال في معرض حديثه عن نسبة بيت من أبيات الشعر إلى أحد الشعراء[٥]: (والعجب من شيخنا الشهاب الخفاجي أنه نسبه إليه في حاشية البيضاوي إلى.....).

٥ ـ إجماع كتب التراجم القديمة والمعاصرة ـ والتي ترجمت للشهاب ـ على نسبة هذه الحاشية إلى الشهاب ـ رحمه الله ـ[٦].

٦ ـ نقل كثير من العلماء ممن تأثَّروا به ـ من المعاصرين أو ممن جاؤوا بعده ـ عن هذه الحاشية، مع تصريحهم

---

(١) (٢/١).

(٢) دُهْم: سود، يقال: خيل دُهم ـ بالضم ـ أي: سود، والدَّهم ـ بفتح الدال ـ: الجمع الكثير، أو العدد الكثير. (ينظر: **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (دَهَم)، (٣١/٤))، فقد شبَّه كثرة الأقلام التي براها في تأليف الحاشية، بخيل دُهم وقفت على ساحل التَّمام بعد فراغه من كتابة الحاشية.

(٣) (ص٣٥٥).

(٤) (٧٠٣/٢ ـ ٧١٢).

(٥) **الخزانة**، (٢٦٥/٩).

(٦) ينظر: **خلاصة الأثر**، (٣٣٣/١)، **وديوان الإسلام**، (٢٥٨/١)، **وسلافة العصر**، (ص٤٢٢)، **وطبقات المفسرين**، (ص ٤١٦)، **واكتفاء القنوع**، (ص ١١٥)، **ومعجم المطبوعات**، (٨٣١/٢)، **وهدية العارفين**، (١٦١/١)، **والأعلام**، (٢٣٨/١).

بنسبة الحاشية إليه [1]، كما أن مطابقة النصوص المنقولة مع نصوص الحاشية تثبت صحة نسبة الحاشية إليه.

٧ ـ إن من يقرأ بعض مؤلَّفات الشهاب يكاد يجزم بنسبة هذه الحاشية إليه؛ لأن لكل مؤلِّف بصمته الخاصة التي تظهر في جميع مصنَّفاته، وقد أفرغ الشهاب حمولة أدبه في حياض هذه الحاشية؛ لذلك نجد أن اللغة الأدبية الرائدة في كتب الشهاب هي ذاتها الموجودة في هذه الحاشية.

المطلب الثاني ـ معنى تسميتها: لقد صرَّح الشهاب باسمها، فقال في مقدمة **حاشيته**[2]: (ولما وقفَت دُهْم الأقلام على ساحل التمام، سميتها: « عناية القاضي وكفاية الراضي»). ولكنه لم يبيِّن سبب تسميتها؛ وربما عمد إلى ذلك أملاً في أن يجتهد الباحث في إعمال عقله واستفراغ وسعه ليكتشف سبب التسمية. وقد اجتهد الباحث عبدالرحمن المغربي في سبب التسمية، ووصل إلى نتيجة مَفادها أنَّ هذه التسمية تعبِّر عن منهج الشهاب والفئة العلمية التي يخاطبها؛ فقد أرادها أن تكون مرجعاً للشخص العارف بالأحكام، الواصل إلى رتبة عالية تؤهِّله لتولي منصب القضاء؛ لذلك كانت «عناية القاضي»، كما تتوجَّه بالخطاب إلى فئة أخرى دون رتبة من سبقهم، فهي راضية بما وصلت إليه من مكانة سامية، وإن كانت دون رتبة القضاء؛ لذلك كانت «كفاية الراضي» [3].

أمَّا الباحث محمد إدريس فقد وافق المغربي على المركَّب الأول، ولكنه خالفه في المركَّب الثاني، فذهب إلى أن الشهاب ربما قصد من هذه التسمية أن ينبِّه المُطَّلع إلى أن هذه الحاشية تخاطب جميع الفئات، فتشفي غليل المتعطِّشين من العلماء لدقائق النُّكت ونفائس التحريرات، بحيث تغنيهم عن التنقيب في سائر الحواشي على «أنوار التنزيل»، كما ذكر احتمالاً آخر، وهو أنه ربما أراد أن يُبرز جهد القاضي البيضاوي؛ لذلك كانت «عناية القاضي»، أو ربما أراد أن ينبِّه المطَّلع إلى الجهد الذي بذله في الحاشية، فاعتنى بها عناية القاضي في تحرير المسائل والأحكام [4].

والذي أراه ـ والقضية فيها مجال واسع للاجتهاد ـ أن الباحث محمد إدريس كان أقرب إلى الصواب في الاحتمال الأول، لكن فاته أن الشهاب قد رام من هذه التسمية أن يُبرز جهوده ـ وهو قاضي مصر ـ في تفسيره خدمة لكتاب الله وعناية به؛ فكانت «عناية القاضي»، فبرى القلم وشمَّر عن ساعد الجِد، وأراد أن يظهر هذه الحاشية بحلَّة قشيبة تجعل المطَّلع يستغني بها عن سائر الحواشي على «أنوار التنزيل»؛ لذلك كانت «كفاية الراضي».

---

(1) ينظر: **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، الشهير بـ «مرتضى الزَّبيدي»، (٦٩/٢٥)، **وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود بن عبدالله، شهاب الدين الآلوسي، (٢٢٥/٨)، **ومحاسن التأويل**، محمد جمال الدين القاسمي، (٥٨/٦)، **والتحرير التنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، محمد الطاهر بن محمد عاشور، (٢٦٢/١).

(2) (٢/١).

(3) ينظر: **حاشية الشهاب على «أنوار التنزيل»، عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب: عبدالرحمن المغربي، (ص ٣٣).

(4) ينظر: **حاشية الشهاب على «أنوار التنزيل»، عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد الطالب: محمد هشام إدريس، (ص٥٧).

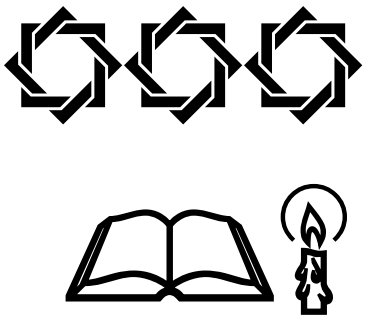
المطلب الثالث ـ تاريخ الفراغ من تأليف الحاشية:

لم يصرِّح الشهاب بتاريخ فراغه من تأليفها لا في الحاشية ولا في أي من مصنَّفاته، كما لم يصرِّح بذلك من ترجم له، إلا أحمد بن محمد الأدنه وي، (ت في القرن ١١ هـ)، حيث قال في «**طبقاته**»[١]: (جمع فيها لبَّ الحواشي وأجاد وأفاد، وقد فرغ من تألفيها في سنة خمس وعشرين وألف).

وقد ورد في «**الفهرس الشامل للتراث**» [٢] أن هنالك نسخة خطية للحاشية في مكتبة راغب باشا ـ المجلد الأول والثاني منها ـ، وتاريخ نسخ هذين المجلدين كان سنة (١٠١١ هـ).

فكيف يمكن التوفيق بين هذين القولين؟ **الجواب**: ربما فرغ من تأليف هذين الجزأين في سنة (١٠١١ هـ)، ثم أتمَّ الحاشية سنة (١٠٢٥ هـ)، كما قال الأدنه وي ـ رحمه الله ـ .

وفي الحاشية ما يرجِّح أن فراغه منها كان على أقل تقدير بعد سنة (١٠١٠ هـ)، وهو ذِكر الشهاب لسنة وفاة **المولى عبدالوهاب** [٣]، حيث قال في **حاشيته** [٤]: (**تنبيه**: عبدالوهاب المذكور من موالي الروم، له يد طُولى وتأليف العلوم الرياضية، توفي بعد عشر وألف قاضياً بالمدينة المنورة). فإن كان الشهاب قد قال ذلك؛ فهذا يعني أنه قد كتب هذا الكلام بعد سنة (١٠١٠ هـ) ،كما أنه لا بدَّ من الأخذ بعين الاعتبار أنه كان قد وصل في تفسيره إلى سورة الإسراء فقط.



---

(١) (ص٤١٦).

(٢) (٧٠٣/٢).

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) (٦/٦).

المبحث الثاني: مصادر الشهاب في الحاشية

إن معرفة المصادر التي اعتمد عليها المؤلف ركيزة أساسية لا غنى عنها لمعرفة المنهج الذي يعتمده المؤلف؛ فالمصادر التي يعتمد عليها المؤلِّف لها أثر بارز في تشكيل منهجه. وسأتناول هذا المطلب في مطلبين:

المطلب الأول: مصادر الشهاب في حاشيته.

المطلب الثاني: منهجه في ذكر مصادره.

المطلب الأول: مصادر الشهاب في حاشيته:

إن القارئ لحاشية الشهاب يلحظ وفرة المصادر وتنوعها؛ وهذا الأمر مكّن الشهاب من الإحاطة بمعظم جوانب الموضوعات التي عرض لها، مع القوة في عرضها، ولا يستطيع الباحث أن يتقصَّى كل هذه الروافد والمصادر، ولكنني سأحاول في هذا المطلب أن اكتشف بعض روافده التي أمدَّته وأعانته على أن يخرج حاشيته على هذه الصورة:

أ ـ كتب التفسير:

١ـ «الكشاف» وشروحه:

أمر طبيعي أن يرجع الشهاب إلى شروح «الكشاف» للزمخشري؛ لأن كتابه هذا إنما هو حاشية على تفسير البيضاوي الذي اختصره من «الكشاف»، حتى أُطلق عليه اسم مختصر «الكشاف» [١]؛ فهو غالباً ما يورد أقوال شراح «الكشاف»، ثم يعلِّق عليها ويورد ما يمكن أن يعتريها من إشكالات، ثم يذكر القول الفصل في المسألة [٢].

ومن أبرز شروح «الكشاف» التي رجع إليها الشهاب[٣]:

١. حاشية ابن المُنيِّر الإسكندراني، (ت ٦٨٣ هـ) [٤]، والمسماة: «الانتصاف فيما تضمَّنه الكشاف من الاعتزال»، بيَّن فيها ما تضمَّنه الكشَّاف من اعتزال، وناقشه في أعاريبَ وأحسن الجدال.

٢ـ حاشية الطيبي، (ت ٧٤٣هـ) [٥]، والمسمَّاة: « فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب».

٣ ـ حاشية عمر بن عبدالرحمن الفارسي القزويني[٦]، (ت ٧٤٥ هـ)، والمسمَّاة: « الكشف على الكشَّاف».

---

(١) يرى د. عبدالعزيز حاجي ألا نجعل هذا التفسير في سلك المختصرات لأنه يخالفه في كثير من المواضع، كما أنه مأخوذ من كتب أخرى غير « الكشَّاف». ينظر: **البيضاوي مفسِّراً**، (ص١٥٤ ـ ١٥٥).

(٢) (ص ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٣) ينظر: **كشف الظنون**، (١٤٧٥/٢).

(٤) **أحمد بن محمد الإسكندراني، ناصر الدين، الشهير بـ «ابن المنيِّر»**، ولد بالإسكندرية سنة (٦٢٠ هـ)، من آثاره: « تفسير القرآن»، و« الانتصاف من الكشاف»، (ت ٦٨٣ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٢٥٢)، **وديوان الإسلام**، (٢٧٩/٤).

(٥) **حسن بن محمد بن عبدالله، شرف الدين الطِّيبي**، إمام علاَّمة في المعقولات والمعاني والبيان، له مصنَّفات، منها: حاشية على «الكشاف»، وهي من أشهر الحواشي عليه، وله: «التبيان» في البلاغة، (ت ٧٤٣ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٢٧٧).

(٦) **عمر بن عبدالرحمن، سراج الدين البهبهائي الفارسي**، كان له حظ وافر من العلوم لا سيما العربية، له: «الكشف عن مشكلات الكشاف»، و «الإقليد، مختصر الكشاف»، (ت ٧٤٥ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٨٠)، **وكشف الظنون**، (١٤٧٥/٢).

٤ـ حاشية القطب التَّحتاني، (ت ٧٦٦ هـ) [١].

٥ ـ حاشية، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٢ هـ) [٢].

٦ ـ حاشية علي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ).

٢ـ الحواشي على تفسير البيضاوي:

كما أن من الطبيعي أن يرجع الشهاب إلى من سبقه من أرباب الحواشي على تفسير البيضاوي، فيبني هيكل حاشيته على كلامهم، وقد اتَّخذ رجوعه إلى هذه الحواشي أشكالاً متعددة، فتارة ينقل عنهم، وتارة أخرى يورد أقولهم للنقد والتزييف ولكن دون تصريح [٣].

ومن أبرز الحواشي على «أنوار التنزيل» التي رجع إليه الشهاب في حاشيته:

١ـ حاشية إبراهيم بن محمد بن عربشاه، عصام الملَّة الإسفراييني، (ت ٩٤٥ هـ).

٢ ـ حاشية الكازروني[٤].

١. حاشية مصطفى بن إبراهيم، الشهير بـ «ابن التمجيد»، (٨٨٠ هـ) [٥].

٢. حاشية محمد بن فَرامُرْز، الشهير بـ «مُلاَّ خُسْرو»، (ت ٨٨٥ هـ) [٦].

٣ ـ حاشية عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، والتي أسماها: « نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» .

٤ ـ حاشية سعد الله بن عيسى، الشهير بـ «سعدي أفندي»، (ت ٩٤٥ هـ) [٧].

٥ ـ حاشية محمد بن مصطفى القوجوي، الشهير بـ «شيخ زاده»، (ت ٩٥١ هـ).

---

(١) **محمود بن محمد الرازي**، إمام في المعقولات، ولد في الرَّي سنة (٦٩٤ هـ)؛ وإنما سمِّي بـ«القطب التَّحتاني» تمييزاً له عن شخص آخر يدعى «قطب الدين»، كان يسكن معه في أعلى المدرسة الظاهرية في دمشق، من آثاره: «المحاكمات» في المنطق، و «لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار»، و«حاشية على الكشاف»، (ت ٧٦٦ هـ). ينظر: **بغية الوعاة**، (٢٨١/٢)، **وشذرات الذهب**، (٣٥٥/٨)، **وديوان الإسلام**، (١٥/٤).

(٢) **مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني**، العلاَّمة الكبير، ولد في «تفتازان» من بلاد خراسان سنة (٧١٢ هـ)، له: حاشية على «الكشاف»، و«شرح تلخيص المفتاح»، من أشهر ما صُنِّف في علم البلاغة، (ت ٧٩٢ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (١١٢/٦)، **وطبقات المفسرين**، (ص٣٠١).

(٣) (ص ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٤) **أبو الفضل الصدِّيقي الخطيب، الشهير بـ «الكازروني»**، صنَّف حاشية لطيفة على «أنوار التنزيل»، وله أيضاً: شرح على «الإرشاد في النحو»، لأحمد شمس الدين الهندي الدولتابادي، (ت ٩٤٥ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٧٤)، **وكشف الظنون**، (١/١).

(٥) معلِّم السلطان محمد الفاتح، وله شعر عربي وفارسي حسن النَّظْم. ينظر: **الشقائق النعمانية في علماء الدولة** العثمانية، أحمد بن مصطفى عصام الدين طاشكُبْري زاده، (ص٦٢)، **وطبقات المفسرين**، (ص٣٠٥).

(٦) متبحِّر في المعقول والمنقول، مفتي الديار الرومية، وله أيضاً: «مَرقاة الوصول إلى علم الأصول»، وحاشية على «المطوَّل»، (ت ٨٨٥ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٤٧)، **وديوان الإسلام**، (٢١٠/٢).

(٧) عيِّن مدرِّساً بـ «سلطانية بروسه»، ثم صار قاضياً في القسطنطية، ثم عُزل وعاد إلى التدريس، له: شرح مختصر على «الهداية» للمرغيناني، (ت ٩٤٥ هـ). ينظر: **الشقائق النعمانية**، (ص٢٦٥).

ب ـ كتب علوم اللغة العربية، من نحو وصرف، وبلاغة:

لقد شكّل البحث اللغوي جانباً مهماً في هذه الحاشية؛ فقد اعتنى الشهاب بعلوم اللغة العربية، من نحو وصرف وبلاغة، حتى أصبح من الممكن تصنيف هذا الكتاب ضمن الاتجاه اللغوي البياني في التفسير؛ لذلك كان لا بد للشهاب من أن يرجع إلى ما صنَّفه أئمة اللغة وأرباب البيان؛ لتحقيق المسائل النحْوية والصرفية والبلاغية وتحريرها، والكشف عن لغة القرآن ودقائقها:

١ ـ «الكتاب» لسيبويه: من أهم المصادر التي رجع إليها الشهاب، وقد كان «كتاب سيبويه» لشهرته وفضله عَلَماً عند النحْويين، وإذا كانت الكتب المؤلَّفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، فكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره، وعليه شروح وتعليقات كثيرة، منها: شرح ابن خروف[١]، وسمَّاه: «تنقيح الألباب، في شرح غوامض الكتاب»، وشرح الكتاب للسيرافي[٢]، وتعليقة للفارسي[٣] وغيرها من الشروح والتعليقات[٤]، وقد صرَّح الشهاب بالرجوع إلى «التسهيل» وشروحه في أكثر من مناسبة[٥].

٢ـ «التسهيل» وشروحه: ومن المصادر التي رجع إليها الشهاب الخفاجي في حاشيته «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) [٦]، وقد اعتنى العلماء بشأنه، فصنَّفوا له شروحاً، من أبرزها: «شرح التسهيل» للمصنف نفسه، و« التذييل والتكميل شرح التسهيل» لأبي حيان [٧]، وشرح التسهيل، للدَّماميني [٨]،

---

(١) **علي بن محمد بن علي، الحضرمي الإشبيلي، الشهير بـ «ابن خروف»**، ولد في إشبيلية سنة (٥٢٤ هـ)، عالم بالعربية، له ردود كثيرة على معاصريه، من آثاره: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح جمل الزجَّاج»، (ت ٦٠٩ هـ). ينظر: **وفيات الأعيان،** (٣٣٥/٣).

(٢) **الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي**، ولد في سيراف من بلاد فارس سنة (٢٨٤ هـ)، نحوي، عالم بالأدب، من مصنَّفاته، منها: « أخبار النحويين البصريين»، و « الإقناع » في النحو، و « شرح كتاب سيبويه»، (ت ٣٦٨ هـ). ينظر: **بغية الوعاة،** (٥٠٨/١).

(٣) **الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي**، أحد أئمة اللغة العربية، ولد سنة (٢٨٨ هـ)، سُئل عدة أسئلة فصنَّف في أسئلة كل بلد كتاباً، منها: « الشيرازيات»، و « الحلبيات »، و « البغداديات»، (ت ٣٧٧ هـ). ينظر: **البلغة،** (ص١٠٨)، **وبغية الوعاة،** (٤٩٧/١).

(٤) ينظر: **كشف الظنون،** (١٤٢٨/٢).

(٥) ينظر: **حاشية الشهاب:** (١١٥/١، و١٥١/٣، ٤٧/٤، و ٩/٥، و ١٥٧/٦).

(٦) **محمد بن عبدالله بن مالك الجَيَّاني الطائي**، إمام العربية واللغة، ولد في جَيَّان بالأندلس سنة (٦٠٠ هـ)، من أشهر مصنَّفاته: «الألفية»، « التسهيل»، و« شرح الكافية الشافية»، (ت ٦٧٢ هـ). ينظر: **البلغة،** (ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، **وبغية الوعاة،** (١٣٠/١).

(٧) **محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي**، الإمام الكبير في العربية والتفسير، ولد في غرناطة سنة (٦٥٤ هـ)، من مصنَّفاته: « ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب»، و« التذييل والتكميل شرح التسهيل»، (ت ٧٤٥ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة،** (٥٨/٦)، **وبغية الوعاة،** (٢٨٠/١ ـ ٢٨٣).

(٨) **محمد بن محمد، بدر الدين، أبو بكر الدَّماميني**، النحْوي، الأديب، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣ هـ)، من آثاره: «شرح التسهيل»، وأسماه: «تعليق الفرائد»، و«شرح مغني اللبيب»، (ت ٨٢٨ هـ). ينظر: **بغية الوعاة،** (٦٦/١)، **وديوان الإسلام،** (٢٨٤/٢)، **والبدر الطالع،** (١٥٠/٢).

وغيرها من الشروح[1]، وقد صرَّح الشهاب بالرجوع إلى «التسهيل» وشروحه في أكثر من مناسبة[2].

٢ـ «مغني اللبيب» وشروحه: ومن مصادر الشهاب التي كان يفيء إليها بين الفينة والأخرى، كتاب «مغني اللبيب»، لابن هشام[3] ، صنَّفه على أحسن إحكام وترصيف، وله شروح منها: حاشية الشُّمُّني[4]، وأسماه: «المنصف من الكلام»، و«تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب»، للدَّماميني، (ت ٨٢٨ هـ)، وغير ذلك من الشروح[5].

وقد صرَّح الشهاب بالرجوع إلى «المغني» وشروحه في أكثر من مناسبة[6].

٣ ـ «مفتاح العلوم» وما يتعلَّق به من شروح وتلخيصات:

ألَّف السكَّاكي[7] كتابه «مفتاح العلوم»، وقسَّمه إلى ثلاثة أقسام: **القسم الأول:** في علم الصرف، **والقسم الثاني:** في علم النحو، **والثالث:** في علم المعاني والبيان. وقد غدا هذا المؤلَّف محط أنظار العلماء، فعكفوا عليه بالشرح والتلخيص، وكان القسم الثالث منه غير مصون من الحشو، فكان ممن تصدَّى لتلخيصه: الخطيب القزويني[8]، وسمَّاه: «تلخيص المفتاح»، والذي غدا مركز الاهتمام كالأصل، فشرحه كثير من العلماء[9].

وقد كان اهتمام الشهاب بـ «مفتاح العلوم» نابعاً من اهتمامه بالتفسير البلاغي للقرآن الكريم، ففي كل مسألة بلاغية تعترضه كان يرجع إلى شرَّاح «المفتاح»[10]

---

(١) **كشف الظنون**، (١/٤٠٦) .

(٢) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ٥ و١٦ و ٤٨ و ٨٨، و١٨٢/٢ و٢١٥ و٢٢٧ ، و٦٩/٣ و ١١٥ و٢٣٦ و٢٩٢، و٤/ ٨٠ و١١٠ و٢٦٦ و٣٠٥، و٤٢٥/٧، و٩٥/٨).

(٣) **عبدالله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين بن هشام**، من أئمة العربية، ولد في مصر سنة (٧٠٨ هـ) ، كان شديد المخالفة لأبي حيان الأندلسي، من مصنَّفاته: «مغني اللبيب»، و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، و« شذور الذهب»، (ت ٧٦١ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (٣/٩٣)، **والمنهل الصافي**، (١٣٢/٧)، **وبغية الوعاة**، (٦٨/٢ ـ ٦٩).

(٤) **أحمد بن محمد، تقي الدين الشُّمُّني**، المحدِّث، المفسِّر، النحوي، ولد سنة (٨٠١ هـ)، من آثاره: «مُزيل الخَفا عن ألفاظ الشفا»، و«شرح نظْم النخبة» في الحديث لوالده كمال الدين، و«شرح مغني اللبيب»، (ت ٨٧٢ هـ). ينظر: **المنهل الصافي**، (١٠٠/٢)، **وبغية الوعاة**، (٣٧٥/١).

(٥) ينظر: **كشف الظنون**، (١٧٤٧/٢).

(٦) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١١/١ و١٠١ و١٥٠، و٥١/٢ و١١٧، و٢/٣ و٤٠ و٩٠ و١٠٨، و٨٨/٤ و١٤٣ و٣٠٦، و١١٧/٥ و٢١٩، و٣٦٠/٦).

(٧) **يوسف بن أبي بكر بن محمد، أبو يعقوب السكَّاكي**، علاَّمة إمام في العربية والبديع والبيان، صنَّف «مفتاح العلوم» في اثني عشر علماً، أحسن فيه كل الإحسان، (ت ٦٢٦ هـ) . ينظر: **معجم الأدباء**، (٢٨٤٦/٦)، **وبغية الوعاة**، (٣٦٤/٢).

(٨) **محمد بن عبدالرحمن، جلال الدين القزويني**، الشهير بـ «خطيب دمشق»، ولد بالموصل سنة (٦٦٦ هـ)، تولَّى قضاء دمشق، ثم قضاء القضاة في مصر، (ت ٧٣٩ هـ)، له أيضاً: «الإيضاح شرح التلخيص». ينظر: **بغية الوعاة**، (٣٧١/٢)، **والبدر الطالع**، (١٨٣/٢).

(٩) ينظر: **كشف الظنون**، (١٧٦٢/٢).

(١٠) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٤/١ و١٤ و٩٢ و١٠٢ ، و١١٠/٢ و١٦٨، و٢٣٢/٤ و٦١ و١٨١، و٣١/٦).

وشرَّاح «التلخيص» للقزويني[1]، ومن أبرز هذه الشروح :

١ ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسُّبكي[2].

٢. شرح على تلخيص المفتاح، لمسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٢ هـ)، والمسمى بـ «المطوَّل».

٣ ـ المصباح في شرح المفتاح، لعلي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ).

٤ ـ حاشية الجُرجاني على المطوَّل، لعلي بن محمد، الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦ هـ).

٤ ـ «الفصيح» وشروحه: الفصيح في اللغة، لـ «ثعلب» [3]، كتاب صغير الحجم كثير الفائدة، اعتنى به العلماء، ومن أبرز شروحه: شرح الفصيح، لابن دُرُسْتَوَيه [4]، وشرح الفصيح، للمرزوقي [5]، وشرح الفصيح، للفِهري [6]، وغيرها من الشروح [7]. وقد صرَّح الشهاب بالرجوع إلى الفصيح وشروحه غير مرَّة [8].

---

(١) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٨٨/١ و١١٣ و٢٠١ و٢٨٥، و١٠/٢ و٤٧ و١١١، و١١٧/٣، و٤٣/٤ و ٥٧، و٥/ ٢٨٥ و٣٠٩، و١٤٢/٦، و١٧٣/٨ و٣١٥).

(٢) **أحمد بن تقي الدين، بهاء الدين السُّبْكي**، ولد سنة (٧١٩ هـ)، عالم في البديع والبيان، وَلِي قضاء الشام، ثم وَلِي قضاء العسكر، (ت ٧٧٣ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (٢٤٨/١)، **وبغية الوعاة**، (٣٤٢/١).

(٣) **أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بـ «ثعلب»**، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، ولد سنة (٢٠٠ هـ)، له: «الفصيح»، و« مجالس ثعلب»، (ت ٢٩١ هـ). ينظر: **نزهة الألباء**، (ص١٧٣)، **ومعجم الأدباء**، (٥٣٦/٢)، **وبغية الوعاة**، (٣٩٦/١ ـ ٣٩٧).

(٤) عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه ابن المَرْزُبان النحْوي، ولد سنة (٢٥٨ هـ)، من أهل فارس، كان شديد الانتصار للبصريين، له: «شرح الفصيح»، «معاني الشعر»، «الإرشاد في النحو»، (ت ٣٤٧ هـ). ينظر: **البُلغة**، (ص١٨٦)، **وبغية الوعاة**، (٣٦/٢).

(٥) **أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي**، من أهل أصبهان، غاية في الذكاء والفطنة، له: «شرح الحماسة»، «شرح الفصيح»، و«شرح المفضَّليات»، (ت ٤٢١ هـ). ينظر: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، علي بن يوسف، جمال الدين القِفطي، (١٤١/١)، **وبغية الوعاة**، (٣٥٦/١)، **وديوان الإسلام**، (١٢٨/٤).

(٦) **أحمد بن يوسف بن علي الفِهري اللَّبْلي**، إمام في النحو، ولد سنة (٦٢٣ هـ)، له: «شرح الفصيح»، والذي أسماه: «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح»، و «وَشْيُ الحُلَل في شرح أبيات الجُمل»، (ت ٦٩١ هـ). ينظر: **فِهرست اللَّبْلي**، أحمد بن يوسف بن علي الفِهري اللَّبْلي، (ص١٣٢ ـ ١٣٣)، **والبلغة**، (ص٨٧)، **وبغية الوعاة**، (٤٠٢/١).

(٧) ينظر: **كشف الظنون**، (١٢٧٣/٢).

(٨) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٤/١ و١٨٤ و٢٥٥ و٣٤٠ و٤٠٢، و١٥٠/٢ و٢٨٠، و٨٥/٣ ، و٢٣٧/٤، و٢٠٨/٥ و٣٦٢، و٢٢٦/٦، و١١٩/٧ و٣٦٠، و٢١٨/٨).

كان هذا تعريفاً بأهم المصادر التي اعتمد عليها الشهاب في حاشيته، وسأشير في عجالة إلى مصادر أخرى كانت رافداً للشهاب في حاشيته، وهي:

في التفسير وعلوم القرآن:

١ ـ أحكام القرآن، الجصاص[١]

٢ ـ أحكام القرآن، ابن العربي[٢]

٣ ـ الإتقان، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ).

٤ ـ البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ).

٥ ـ البرهان في علوم القرآن، الزركشي[٣].

٦ ـ تفسير الراغب، الراغب الأصفهاني[٤]،

٧ ـ المحرَّر الوجيز، ابن عطية [٥].

٨ ـ الدر المصون، السمين الحلبي[٦].

في علوم الحديث:

١ ـ سنن أبي داوود، سليمان بن الأشعث، أبو داوود السجستاني، (ت ٢٧٥ هـ).

٢ ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، (ت ٢٧٣ هـ) .

٣ ـ سنن النسائي، أحمد بن شعيب، أبو عبدالرحمن النسائي، (ت ٣٠٣ هـ).

---

(١) **أحمد بن علي، أبو بكر الجصَّاص**، ولد في الرَّي سنة (٣٠٥ هـ)، انتهت إليه رئاسة المذهب في بغداد، من مصنَّفاته: «أحكام القرآن»، و «شرح مختصر الطحاوي»، (ت ٣٧٠ هـ). ينظر: **الجواهر المضيَّة**، (١/٨٤ ـ ٨٥).

(٢) **محمد بن عبدالله، أبو بكر المـَعافري، ابن العربي**، ختام علماء الأندلس، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨ هـ)، له مصنَّفات منها: «شرح الموطأ»، و«شرح الترمذي»، و«أحكام القرآن»، (ت ٥٤٣ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٤/٢٦٩ ـ ٢٧٠)، **وطبقات المفسرين العشرين**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي،، (ص١٠٥)، **وطبقات المفسرين**، (ص١٨٠ ـ ١٨١).

(٣) **محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي**، عالم في التفسير والحديث وفي جميع العلوم، ولد سنة (٧٤٥ هـ)، له من المؤلَّفات: « البرهان في علوم القرآن»و«شرحالبخاري»، (ت ٧٩٤ هـ). طبقات الأدنه وي، (ص٣٠٢).

(٤) **الحسين بن محمد بن المفضَّل، المعروف بـ «الراغب الأصفهاني»**، أحد أعلام العلم، من آثاره: «الذريعة إلى معالم الشريعة»، و « التفسير الكبير»، و «المفردات في غريب القرآن»، والأخيران غاية في التحقيق، (ت ٥٠٢ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٣/١١٥٦)، **والبلغة**، (ص١٢٢).

(٥) **عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي**، ولد سنة (٤٨٠ هـ)، كان فقيهاً، مفسِّراً، بارعَ الأدب، ينظُم النثر والشعر، له: «المحرَّر الوجيز»، من أفضل ما صنِّف في التفسير، (ت ٥٤٦ هـ). ينظر: **بغية الوعاة**، (٢/٧٣)، **وطبقات المفسرين**، (ص١٧٦).

(٦) **أحمد بن يوسف بن عبدالدائم، الشهير بـ «السَّمين الحلبي»**، (ت ٧٥٦)، صنَّف الدر المصون، وهو من أجلِّ ما صُنِّف في علم إعراب القرآن؛ لاشتماله على العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، والبيان، واللغة، والمعاني. لخَّصه من «البحر المحيط» في حياة شيخه أبي حيان وناقشه فيه كثيراً. ينظر: **الدرر الكامنة**، (١/٤٠٢ـ٤٠٣)، **وبغية الوعاة**، (١/٤٠٢)، **وكشف الظنون**، (١/٨١).

٤ـ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١ هـ).

٥ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦ هـ).

٦ـ فتح الباري، ابن حجر العسقلاني[١].

٧ـ شرح صحيح مسلم، النووي[٢].

٨ـ مسند الفردوس للدَّيلمي[٣]،

٩ ـ مسند أحمد، أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١ هـ).

١٠ ـ المعجم الكبير، الطبراني[٤]

١١ـ الموضوعات، ابن الجوزي[٥].

في العقائد والفلسفة والتصوُّف:

١ ـ إحياء علوم الدين، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ).

٢ ـ التذكرة في أحوال الموتى، القرطبي[٦].

٣ ـ شرح المقاصد، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ).

٤ـ شرح المواقف، علي بن محمد، السيد الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ).

٥ ـ طوالع الأنوار، عبدالله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ).

٦ـ عوارف المعارف، عمر بن محمد، شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي، (ت ٦٣٢ هـ).

٧ـ معارج القدس في مدارج معرفة النفس، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ).

---

(١) **أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني**، العالم المحقِّق المدقِّق، له: ((شرح صحيح البخاري))، (ت ٨٥٢ هـ). **ينظر: طبقات المفسرين، الأدنه وي**، (ص٣٣٠).

(٢) **يحيى بن شرف، محيي الدين النووي**، الإمام الحافظ، الفقيه الشافعي، ولد في نوى سنة (٦٣١ هـ)، حفظ القرآن ولم يبلغ الحُلُم، من آثاره: ((شرْح صحيح مسلم))، ((وشرح المهذَّب))، و((الأذكار))، و((رياض الصالحين))، (ت ٦٧٦ هـ) . ينظر: **طبقات الشافعية**، السُّبكي، (٣٩٦/٨ ـ ٣٩٨)، **وطبقات الحفاظ**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص٥١٣).

(٣) **شيرويه بن شهردار، أبو شجاع الدَّيلمي**، الإمام المحدِّث الشافعي، له: ((مسند الديلمي)) ، ((تاريخ همذان))، (ت ٥٠٩). ديوان الإسلام، (٢٨٨/٢).

(٤) **سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني**، حافظ عصره، ولد بعكا سنة (٢٦٠ هـ)، من أشهر آثاره: المعاجم الثلاثة: ((الكبير))، و((الأوسط))، و((الصغير))، (ت ٣٦٠ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٤٠٧/٢)، **وتذكرة الحفاظ**، (٨٥/٣).

(٥) **عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي**، حافظ العراق، الإمام المفسِّر الواعظ، ولد في بغداد سنة (٥٠٨ هـ)، صاحب التصانيف في مختلف الفنون، منها: ((زاد المسير))، و((تلبيس إبليس))، و ((صيد الخاطر))، و ((الموضوعات))، (ت ٥٩٧ هـ). ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٤٥٥/١٥ ـ ٤٥٧)، **وطبقات المفسرين العشرين**، (ص٦١) .

(٦) **محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي**، ولد سنة (٦٠٠ هـ)، الامام المتفنن، صاحب التفسير المشهور الموسوم بـ ((جامع أحكام القرآن))، وله: ((التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة))، (ت ٦٧١ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٢٤٦).

٨ ـ هياكل النور، عمر بن محمد، شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي، (ت ٦٣٢ هـ).

٩ ـ الملل والنحل، الشهرستاني[١]

في الفقه وأصوله:

١ ـ البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤ هـ).

٢ـ التلويح في كشف حقائق التنقيح، لمسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ).

٣ ـ منهاج الوصول إلى علم الأصول، عبدالله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ).

٤ ـ الوسيط في المذهب، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ).

٥ ـ الهداية، المرغيناني[٢].

٦ ـ روضة الطالبين، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٣١ هـ).

كتب علوم اللغة العربية:

١ ـ الصحاح تاج اللغة، الجوهري[٣] .

٢ ـ تهذيب اللغة، الأزهري[٤].

٣ ـ أساس البلاغة، محمود بن عمرو، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ).

٤ ـ التذكرة، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ت ٧٦١ هـ).

٥ ـ إعراب الحماسة، ابن جني[٥].

---

(١) **محمد بن عبدالكريم الشهرَستاني**، فقيه متكلّم على مذهب الأشعري، ولد سنة (٤٧٩)، من مصنَّفاته: ((الإقدام في علم الكلام))، و((الملل والنِّحل))، أورد فيه بيان اعتقاد كل ملة بدون تعرض الدَّب أو الانتقاد، (ت ٥٤٨ هـ). ينظر: **طبقات الفقهاء الشافعية**، عثمان بن عبدالرحمن الشَّهْرَزُوري، المعروف بـ ((ابن الصلاح))، (٢١٢/١ ـ ٢١٣)، **والوافي بالوفيات**، (٢٢٩/٣)، **واكتفاء القنوع**، (ص١٧٤).

(٢) **علي بن أبي بكر، برهان الدين المرغيناني**، من أكابر فقهاء الحنفية، حافظ مفسر، محقق أديب، له: ((بداية المبتدي)) ((الهداية في شرح البداية))، (ت ٥٩٣ هـ). ينظر: الوافي بالوفيات، (١٦٥/٢٠).

(٣) **إسماعيل بن حمَّاد الجوهري**، أبو نصر الفارابي، إمام في اللغة والأدب، أصله من ((فاراب))، من بلاد الترك، مصنِّف ((الصحاح تاج العربية))، أشهر آثاره، وله أيضاً: ((مقدِّمة في النحو))، اختلط في آخر عمره ومات متردِّياً من سطح داره سنة (٣٩٨ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٦٥٦/٢)، **وإنباه الرواة**، (٢٢٩/١)، **وسير أعلام النبلاء**، (٥٢٦/١٢)، **والبُلغة**، (ص ٨٧ ـ ٨٨).

(٤) **محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري الهروي**، النحوي اللغوي، ولد سنة (٢٨٢ هـ)، من أئمة الشافعية، غلبت عليه اللغة فاشتهر بها، من آثاره: ((تهذيب اللغة))، وكتاب ((التقريب)) في التفسير، (ت ٣٧٠ هـ). ينظر: **الوفيات** (٣٣٤/٤)، **وطبقات الشافعيين**، (ص٢٨٨)، **والبُلغة**، (ص٢٥٢)، **وطبقات المفسرين**، (ص٨٣).

(٥) **عثمان بن جني، أبو الفتح**، النحْوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، من آثاره: ((الخصائص))، و((اللُّمَع))، و((سر صناعة الإعراب))، (ت ٣٩٢ هـ) . ينظر: **نزهة الألباء**، (ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦)، **وإنباه الرواة**، (٣٣٥/٢ ـ ٣٣٦).

٦ ـ التعريفات، الجرجاني[١].

٧ـ الخصائص، ابن جني.

٨ ـ الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس[٢].

٩ ـ العين، الفراهيدي[٣]،

١٠ـ الصناعتين، العسكري[٤].

١١ـ الفروق، العسكري.

١٢ـ العقد الفريد، ابن عبد ربه[٥].

١٣ ـ عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبدالله بن مالك الجَيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢ هـ).

١٤ ـ شرح ديوان الحماسة، التبريزي[٦]،

١٥ـ شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ت ٤٢١ هـ).

١٦ ـ شرح الشافية، الرضي الإستراباذي[٧]

١٧ ـ شرح الكافية، الرضي الإستراباذي.

١٨ ـ اللُّمع، ابن جني.

١٩ ـ المزهر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ).

---

(١) **عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجُرجاني**، ولد سنة (٤٠٠ هـ)، من أعلام النحو والبلاغة، (ت ٤٧١ هـ)، من آثاره: «دلائل الإعجاز»، و« أسرار البلاغة»، في الأول أرسى أركان علم المعاني، وفي الثاني أوضح كثيراً من أسرار الجمال في الصورة الأدبية، وبيَّن معالم التشبيه والاستعارة. ينظر: **إنباه الرواة**، (١٨٨/٢)، **والبُلغة**، (ص١٨٦ ـ ١٨٧)، **ولَمَحات في المكتبة والبحث**، (ص٣٢٤).

(٢) **أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني**، ولد سنة (٣٢٩ هـ)، من أئمة اللغة والأدب، من آثاره: «الصاحبي في فقه اللغة»، و« المقاييس »، و«المجمل»، (ت ٣٩٥ هـ). ينظر: **البلغة**، (ص٨٠).

(٣) **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، سيد العلماء في العلم والزهد، واضع علم العروض، أستاذ سيبويه، ولد سنة (١٠٠ هـ)، من آثاره: «العين»، و«العروض»، (ت ١٧٠ هـ). ينظر: **البلغة**، (ص١٣٣).

(٤) **الحسن بن عبد الله، أبو هلال العسكري**، ولد سنة (٢٤٦ هـ)، كان تلميذ أبي أحمد العسكري، من آثاره: «الصناعتين»، و«الفروق اللغوية»، (ت بعد ٣٩٥ هـ).ينظر: **البلغة**، (ص١١٦).

(٥) **أحمد بن محمد بن عبد ربه**، الأديب الإمام، من أهل قرطبة، ولد سنة (٢٤٦ هـ)، من أشهر مصنَّفاته: «العقد الفريد»، وله ديوان شعر، (ت ٣٢٨هـ). ينظر: **وفيات الأعيان**، (١١٠/١).

(٦) **يحيى بن علي بن محمد، الخطيب التبريزي**، الأديب الإمام، من أهل قرطبة، ولد سنة (٤٢١ هـ)، من أشهر مصنَّفاته: «شرح ديوان الحماسة» لأبي تمام، «العروض والقوافي»، (ت ٥٠٢ هـ). ينظر: **إنباه الرواة**، (٢٩/٤).

(٧) **محمد بن الحسن، الرضي الإستراباذي**، نجم الأئمة، اشتهر بشرحه لـ «الكافية في النحو»، فرغ من تأليفها سنة (٦٨٣ هـ)، وله: «شرح الشافية في علم الصرف»، لابن الحاجب أيضاً، (ت ٦٨٦ هـ). ينظر: **بغية الوعاة**، (٥٦٧/١ ـ ٥٦٨).

٢٠ ـ القصريات، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)[١].

٢١ ـ الشيرازيات، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ).

٢٢ ـ القاموس المحيط، الفيروزآبادي[٢].

٢٣ ـ الكامل في اللغة، المبرِّد[٣].

٢٤ـ لب الألباب في علم الإعراب، عبد الله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ).

في السيرة والتاريخ والتراجم:

١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ).

٢ ـ الاستيعاب، ابن عبد البَر[٤].

٣ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عِياض[٥].

٤ ـ طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السُّبْكي، (ت ٧٧١ هـ).

٥ ـ حلية الأولياء، أبو نُعيم [٦].

٦ـ الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية، السُّهَيلي[٧].

---

(١) **الحسن بن أحمد بن عبدالغفار**، أبو علي الفارسي، إمام في النحو، له من المصنَّفات: ((التذكرة)) في النحو، و((الحجَّة في توضيح القراءات))، و((الإغفال))، (ت ٣٧٧ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٨١١/٢)، **والوفيات**، (٨٠/٢ ـ ٨١)، **والبلغة**، (ص١٠٨).

(٢) **محمد بن يعقوب الفيروزآبادي**، من أئمة اللغة والأدب، ولد في قرية من أعمال شيراز سنة (٧٢٩ هـ)، جال في مصر والشام والعراق، واستقر به الأمر في زَبيد، فتولى قضاءها، له: ((القاموس المحيط))، و((بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز))، (ت ٨١٧ هـ). ينظر: **طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة**، (٦٣/٤ ـ ٦٦).

(٣) **محمد بن يزيد المبرِّد**، من أعلام النحو، مَليح الأخبار، حسَن المحاضرة، له: ((الكامل في اللغة))، و((المقتضَب))، (ت ٢٨٠ هـ). ينظر: **نزهة الألبَّاء**، (١٦٤/١ ـ ١٦٥)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٠/ ٥٤٦).

(٤) **يوسف بن عبدالله بن محمد، ابن عبدالبَر**، ولد في قرطبة سنة (٣٦٨ هـ)، له: ((الاستيعاب))، في تراجم الصحابة، و((الإنباه عن قبائل الرواة))، (ت ٧٤٨ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٢١٨/٣).

(٥) **عِياض بن موسى اليحصُبي**، ولد في سبتة سنة (٤٧٦ هـ)، من أهل التفنن والذكاء والفطنة، تولى قضاء سبتة وغرناطة، له: ((الشفا بتعريف حقوق المصطفى)) ، و((مشارق الأنوار))، (ت ٥٤٤ هـ). ينظر: **إنباه الرواة**، (٣٦٤/٢).

(٦) **أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نُعيم الأصبهاني**، ولد في أصبهان سنة، (٣٣٦ هـ)، حافظ ومؤرخ، من تصانيفه: ((حلية الأولياء))، و((معرفة الصحابة))، (ت ٤٣٠ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (١٩٥/٣ ـ ١٩٧).

(٧) **عبدالرحمن بن عبدالله السُّهيلي**، ولد في سُهيل من قرى مالقة سنة، (٥٠٨ هـ)، من تصانيفه: ((الرَّوض الأُنُف)) في شرح سيرة ابن هشام، و((نتائج الفكر))، (ت ٥٨٨ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٩٦/٤).

المطلب الثاني: منهج الشهاب في ذكر مصادره:

لم يكن للشهاب منهج مطَّرد واضح في نقله من هذه المصادر؛ فتارة يذكر اسم المصدر ومؤلِّفه، وتارة يذكر المصدر فقط، وتارة أخرى يقتصر على اسم المؤلِّف، وأحياناً يُبْهِم فلا يذكر اسم المصدر ولا المؤلِّف:

أ . ذكر المصدر والمؤلِّف: قد يذكر الشهاب المصدر والمؤلِّف معاً، فيقول[1]: (قال ابن عرفة في تفسيره).

ب . ذكر المصدر فقط: وقد يذكر الشهاب المصدر فقط، فيقول[2]: (في «المفتاح»).

ج . ذكر المؤلِّف فقط: كما قد يقتصر الشهاب على اسم المؤلِّف فقط، فيقول[3]: (قال سيبويه).

د . عدم ذكر المصدر أو المؤلِّف: وقد يُبْهِم الشهاب الطريقَ، فيصعِّب المهمة على كل من الباحث والقارئ على حد سواء، فلا يذكر المصدر ولا المؤلِّف، فيقول[4]: (كذا قيل)، أو يقول[5]: (أورد عليه بعض فضلاء العصر).

كما يذكر العلماء **بألقابهم الفخرية**، فيذكر البيضاوي بلقب «المصنِّف»[6]، أو«العلاَّمة»[7]، وقد يذكر العالم بلقب «القطب»، ويقصد به محمود بن محمد الرازي، الشهير بـ «القطب التَّحتاني»[8]، وإذا قال: «الإمام»، فهو يقصد غالباً فخر الدين الرازي، (ت ٦٠٦ هـ)[9]، وإذا قال: «الشيخ»، فهو يقصد أبا حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)[10]، ونراه يكثر من قول: (قال النِّحرير)[11]، ويقصد سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٢ هـ)، وقد يذكره بلقب «المحقِّق»[12].

هذا ما مرَّ معي من ألقاب في **النص المحقَّق**، لكن قد يصادف المرء ألقاباً أخرى من خلال مطالعته للحاشية، وهي:

١ ـ «نجم الأئمة»، ويقصد الرضي الإستراباذي[13].

٢ ـ «صدر الأفاضل»، ويقصد الخوارزمي[14].

---

(1) (ص ١١٨).

(2) (ص ١٦٩).

(3) في **حاشيته**، (٣٦/١).

(4) (ص ٢٥٨).

(5) (ص ١٠٥).

(6) (ص ٩٦).

(7) (ص ٩٨).

(8) (ص ١٣٨ و ٣٠٦).

(9) (ص ١٤٣).

(10) (ص ٩٧).

(11) (ص ٩٦، و ١٠٨، و ١١٠، و١٣٩، و ١٤٥، و ١٤٨، و٣١٤، و٣٤٤، و٣٧١).

(12) (ص ١٤٩).

(13) ينظر: **حاشية الشهاب** (٣٧٦/١، و٣/٢ ، و١٢٥/٥، و٢٠/٦).

(14) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٦٠/١ و١٠٩ و١٣٩، و٨٩/٦، و٢٠٨/٧). **والقاسم بن الحسين الخوارزمي**، صدر الأفاضل، النحوي، الفقيه الحنفي، له: «التخمير» شرح المفصَّل، وشرح «سَقْط الزَّنْد»، (ت ٦١٧ هـ) . ينظر: **معجم الأدباء**، (٢١٩١/٥)، **والجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية**، محمد بن عبدالقادر، محيي الدين الحنفي، (٤١٠/١)، **وبغية الوعاة**، (٢٥٢/٢).

٣ ـ ((الحفيد))، ويقصد حفيد المحقِّق التفتازاني [١].

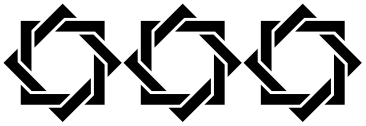
٤ ـ ((قدِّس سرُّه)) [٢]، ((السيد السَّند)) [٣]، ((الشريف)) [٤]، ويقصد علي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ) .

٥ ـ ((الشيخان))، ويقصد بهذا اللقب كلاً من الزمخشري والبيضاوي[٥].

٦ ـ ((القاضي))، ويقصد البيضاوي ـ رحمه الله ـ [٦].

٧ ـ ((الأستاذ الخال))، ويقصد خاله، أبا بكر بن إسماعيل بن عمر الشَّنَواني، (١٠١٩ هـ) [٧].

٨ ـ ((شيخنا))؛ ويقصد به شيخه، أحمد بن القاسم العبَّادي، (ت ٩٩٤ هـ) [٨] .



---

(١) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٨٢/١، و٤٣/٢، و٤٥/٥، و٥٢/٧، و٤/٨) . **وحفيد التفتازاني** هو: أحمد بن يحيى بن محمد، قاضي هراة، قتله الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي بتهمة التعصُّب، ولقِّب على إثرها بـ ((الشهيد))، له من المصنَّفات: شرح ((تهذيب المنطق)) لجده ((السعد التفتازاني))، وحاشية على حاشية السعد التفتازاني على ((الكشاف))، (ت ٩١٦ هـ). ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٦١)، **وهدية العارفين**، (١٣٨/١).

(٢) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢١٨/١ و٢٨٨، و١٠٩/٤، و ٦١/٥، و٨٩/٦).

(٣) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٩٣/١ و٢١٠ و٣٠٣ و٣١٢، و ٢/٤).

(٤) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ٤، و ١٨١/٥ و٣٤٧، و٢٩/٦، و٢٤/٧).

(٥) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٥/ ٣٨ و٣٤٤، و٣/٦ و٨٥ و١٨٧).

(٦) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٦٧/٥، و٢٢٠/٦ و٢٥٨، و٢٨١/٧).

(٧) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٥١/١ و٢٣٠).

(٨) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٣٨/٢، و٣٤٣/٤).

المبحث الثالث: أسلوب الشهاب في تحرير المسائل وتحقيقها

إن المطَّلع على حاشية الشهاب يلحظ الأسلوب الفريد والشخصية البارزة التي تمتَّع بها الشهاب في طريقة تحريره للمسائل ومناقشتها، وقد سجَّلتُ ملاحظات حول منهج الشهاب في بحث القضايا وتحقيقها، وهي:

أولاً . الشخصية الموضوعية النقَّادة للشهاب:

إن الشهاب موسوعي المعرفة، واسع الاطلاع، متَّقد الذكاء، يظهر ذلك كلُّه عند قراءة الحاشية، والشهاب ليس من النوع الذي يقتبس من هنا وهنا، ولا يكاد يفرغ من اقتباس حتى يدخل في آخر[1]، كما لا يعرض الأقوال ثم يقف منها موقف المعجَب المسلِّم بكل ما فيها، بل يدلي بدلوه معلِّقاً بإبراز صحيحها من سقيمها، وكثيراً ما يذمُّ التقليد في حاشيته، فيقول[2]: (فإياك من الوقوف في حضيض التقليد)، أو يقول[3]: (فعليك بالنظر السديد إذا صَعِدت من صعيد التقليد)، كما يقول أيضاً[4]: (فتدبرْ وأخرجْ رأسك من رِبقة التقليد).

تظهر شخصية الشهاب البارزة في طريقة عرضه لأقوال **شرَّاح الكشاف**، حيث يعلِّق عليها ويورد ما يمكن أن يعتريها من إشكالات، ثم يذكر القول الفصل في المسألة، ومن ذلك: ما ورد في **النص المحقَّق**[5] من ردود وتعليقات حول حديث: «**المُسْتَبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ**»، حيث أورد الشهاب قول صاحب «**الكشف**» واعتراض المحقِّق التفتازاني عليه، ثم ناقش ما ورد في كلام المحقِّق من إيرادات، ليذكر القول الفصل في المسألة.

وما لفت نظري: **كثرة ردوده واعتراضاته على كل من الكازروني**، (ت ٩٤٥ هـ)، و**العصام الإسفراييني**، (ت ٩٤٣ هـ)، فقد كان يعترض على الكازروني في حاشيته دون التصريح باسمه، ولعلَّه منهج سار عليه المتأخرون؛ فإنهم تأنَّقوا في أسلوب التحرير وتأدَّبوا في الردِّ والاعتراض على المتقدِّمين؛ تنزيهاً لهم عما يُفسد اعتقاد المبتدئين فيهم؛ إذ الأفكار هي المقصودة لا الأشخاص[6]؛ ومن أمثلة ذلك: ما ورد في **النص المحقَّق**[7] في قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [المائدة: ٤١]،

---

(1) نجد هذا الأمر عند السيوطي في حاشيته على البيضاوي، حيث يكثر من الجمع والنقل والحشد في أقوال العلماء ولا يعلِّق عليها إلا نادراً، هذا ما أكَّده أحمد حاج عثمان. ينظر: **حاشية السيوطي على أنوار التنزيل، المسماة «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، رسالة أُعدَّت لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: أحمد حاج محمد عثمان، (ص ٣٦).

(2) **حاشية الشهاب**، (١/٣٤).

(3) **حاشية الشهاب**، (١/١٢٩).

(4) **حاشية الشهاب**، (٢/٤٧).

(5) (ص ١٠٧ - ١٠٨).

(6) ينظر: **كشف الظنون**، (١/٣٨).

(7) (ص ١٧٠)، وللمزيد من الأمثلة من النص المحقق على ردود الشهاب على الكازروني (ينظر: ص ١٩٨، و ٢١٢، و ٢١٧، و٢٥٢).

حيث ذكر البيضاوي وجهين إعرابيين لـ ﴿سَمَّاعُونَ﴾ كان قد ذكرهما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]، فنبَّه الكازروني إلى أن تعريف الوجهين في كلام المصنف مشعرٌ بأن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران سابقاً، لكن الوجه الثاني هنا غير الثاني هناك، فاعترض الشهاب على كلامه دون أن يصرِّح باسمه قائلاً: (ولا مغايرة بين الوجه الثاني هنا وهناك كما تُوهِّم).

كما كان يعترض على الإسفراييني أيضاً دون أن يصرِّح باسمه، فقد نصَّب نفسه لتتبُّع هفواته وزلّاته، ووقف له بالمرصاد في كثير من المسائل، ومن أمثلة اعتراضاته: ما ورد في **النص المحقَّق**[1] في إعراب ﴿والنَّصارى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، حيث قال الشهاب: (وقيل: هو عطف على الصلة بتقدير مبتدأ؛ أي: ((وهم الصابئون))، ولا يخفى بُعده وإن عدَّه هو أحسن الوجوه)، وهو يقصد بذلك الإسفراييني الذي قال: (وأبْرَزه هنا الفضول ـ رجاء من الله القَبول ـ هو أنه عطف على الصلة بحذف صدر الصلة؛ أي: الذين هم صائبون).

كما تميَّزت تحقيقات الشهاب بالموضوعية والتجرد وعدم التعصُّب لأي جهة كانت، فالحق هو غايته المنشودة، يقول الشهاب[2]: (ونحن ننظر لما قيل لا لمن قال). وعلى الرغم من إعجاب الشهاب الشديد بالبيضاوي ـ رحمه الله ـ إلا أن ذلك لم يمنعه من مخالفته والاعتراض عليه إن لم ير صوابية نظره واجتهاده، ومن أمثلة ذلك ما ورد في **النص المحقَّق** [3] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾[المائدة: ٣٨]، حيث رجَّح المصنِّف قراءة النصب؛ مستدلاً لرأيه بأن هذا هو المختار في أمثاله؛ لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل، فاعترض الشهاب على كلامه؛ محتجَّاً بأنه لا يمكن أن يكون هذا اختيار القرَّاء لمخالفته للقراءة المتواترة، كما أنه لا يمكن أن يكون اختيار القراء لمخالفته لمذاهبهم. كما تتجلَّى موضوعية الشهاب في أبهى صورها في **بعض ترجيحاته الفقهية**؛ فعلى الرغم من أنه كان حنفي المذهب كما سبق وبيَّنت [4]، إلا أنه قد خالف مذهبه في بضع مواضع، منها: ما قاله الشهاب في مسألة التأمين خلف الإمام في الصلاة الجهرية، فبعد أن ذكر رأي جمهور الشافعية [5]،

---

(1) (ص ٣١٧)، وللمزيد من الأمثلة من النص المحقَّق على ردود الشهاب على الإسفراييني (ينظر: ص ١٤٩، و١٥٢، و ٢٠٠، و ٢١٩، و٢٣٤، و ٢٥٣، و٢٦٨، و٣٣٤).

(2) **حاشية الشهاب**، (٣٢٤/١).

(3) (ص ١٦٠ ـ ١٦١)، وينظر: (ص ٢٧١).

(4) (ص ٣٤).

(5) ذهب الحنفية إلى أن السنة هي المخافتة في التأمين، أما عند الشافعية في القول المعتمد وعند الحنابلة، فالسنة الجهر بالتأمين. ينظر: **الأم**، محمد بن إدريس الشافعي، (١٣١/١)، **ونهاية المطلب في دراية المذهب**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجُويني، (١٥٠/٢)، **وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مسعود بن أحمد، علاء الدين الكاساني، (٢٠٧/١)، **والمغني، شرح متن الخِرَقي**، عبدالله بن أحمد بن محمد، موفق الدين، الشهير بـ ((ابن قدامة المقدسي))، (٣٥٢/١).

قال[1]: (وأجاب الحنفيةُ عما قالوه بأنه ﷺ جهر بها للتعليم ثم خافت، أو أنَّ ذلك إذا كان فدًّا؛ ولأنه دعاء ومن شأنه الإخفاء، والجهر به مع القرآن يوهم أنه منه، وفيه نظر).

وفيما يتعلق **بآراء الشهاب النحْوية**: نجده يتَّسم بالموضوعية والتجرُّد، فلا هو كوفي ولا بصري، بل يلتمس من المذهبين ما يراه صواباً، يقول حاتم القضاة [2]: (آراؤه النحْوية يراوح فيها بين المذهبين الكوفي والبصري، فقد وافق الفريق الأول في مسائل، ووافق الفريق الثاني في مسائل أخرى).

ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه هُدىً للمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، يوافق الشهاب مذهب الفراء [3] في إعراب «هدىً» على أنها حال من الضمير المجرور [4]، ولكنه يعود ليوافق البصريين في مسألة جواز إعمال « إنْ » المخففة في الاسم الظاهر[5]، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، يقول الشهاب [6]: (و« إنْ » هذه إن دخلت على جملة اسمية، جاز إعمالها في الاسم الظاهر خلافاً للكوفيين، والسَّماع يُبطل مذهبهم).

ثانياً ـ اعتماده أسلوب مخاطبة القارئ :

إن الناحية البارزة في طريقة الشهاب هي أنه يستخدم **طريقة درسية تعليمية** ـ إن صحَّ التعبير ـ في مخاطبة القارئ؛ حيث يعمد إلى شدِّ انتباهه وجذبه، فيترك بعض النُّكت والفوائد تعويلاً على ذهن القارئ؛ الأمر الذي يجعل القارئ مستنبطاً للعلم لا متلقِّياً له فحسب، وغالباً ما يستعمل في مخاطبته عبارات، مثل: «فتدبر»[7]، «فتأمل» [8]،

([1]) **حاشية الشهاب**، (١٤٨/١ ـ ١٤٩)، ولمزيد من الأمثلة على مخالفة الشهاب لمذهب الحنفية ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٦/١، و٣٢٥/٢).

([2]) **الشهاب الخفاجي نحْوياً**، حاتم القضاة، (ص١٣٨).

([3]) **يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء**؛ لقِّب بذلك لأنه كان يفري الكلام، إمام الكوفيين في النحو، ولد سنة (١٤٤ هـ)، يميل إلى الاعتزال، من أشهر آثاره: «معاني القرآن»، (ت ٢٠٧ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٢٨١٣/٦)، **وبغية الوعاة**، (٣٣٣/٢).

([4]) ينظر: **معاني القرآن**، (١٢/١)، **وحاشية الشهاب**، (٨٨/١).

([5]) مذهب البصريين هو جواز إعمال «إنْ» المخففة في الاسم الظاهر، أما الكوفيون فذهبوا إلى عدم جواز إعمالها في الاسم الظاهر، وهذا مردود بسماع الإعمال، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة التخفيف « وإِنْ كُلاً». ينظر: **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قَنبَر، الشهير بـ «سيبويه»، (١٤٠/٢)، **والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحْويين، البصريين والكوفيين**، عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، (١٥٩/١)، **وشرح الكافية الشافية**، محمد بن عبدالله، ابن مالك الجيَّاني الطائي، (٥٠٥/١).

([6]) **حاشية الشهاب**، (٧٧/٣).

([7]) (ص ١٢٠) من النص المحقق، وينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ٢١ و ٢٤ و٢٧ و٣٥ و٨٧، و ٢٠٠/٤ و ٢١٧ و٢٧٨، و ١٤٥/٦).

([8]) (ص ١٠٨ و ٤٠٦ و ٤٠٩) من النص المحقق، وينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ١٢٢ و ١٤٦ و١٧٦ و ٢١٥ و٣٠٠، و٢٦٣/٢، و ٧/٣ و ٤٢ و ٦٨ و٢٣١).

أو «فاحفظه فإنه من النفائس المذَخَّرة» [1]، كما يعتمد على طريقة أخرى هي «**الفنقلة**» [2]، والتي اعتمدها الزمخشري في حِجاجه لدفع اعتراض موهوم أو شبهة حائمة [3]، وهي طريقة مشوِّقة تحرِّك ذهن القارئ وتنشِّطه، فيبحث عن السؤال الذي يمكن أن يدور في خَلَد القارئ حول مسألة ما بقوله: (فإن قلتَ: كذا.....)، ثم يجيب عنه بقوله: (قلتُ: كذا...) [4].

ثالثاً ـ أسلوب الشهاب بين الإسهاب والإيجاز:

أ ـ الإسهاب : أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في الحاشية، وهي استطرادات لا تخلو من الفوائد والنُّكَت واللطائف، قاده إليها علمه الغزير وبديهته الحاضرة واطِّلاعه الواسع، وقد يستطرد الشهاب في بحثه لأسباب، منها:

أولاً ـ كثرة الأخذ والرد في المسألة: فيدفعه ذلك إلى الإطالة في عرض هذه الأقوال؛ حتى لا يُظَن بأنه غير محيط بها، فبعد أن تبسَّط في الشرح وأسهب في ذكر أقوال العلماء في إحدى المسائل، برَّر ذلك قائلاً [5]: (وانما أطلنا الكلام هنا لكثرة ما فيه من القيل والقال؛ فربما ظُنَّ أنا لم نحط بما قالوا خُبْراً).

ثانياً ـ عدم وجود تحقيق شاف في المسألة: وربما حقَّق المسألة غيره من العلماء، ولكنه لم يجد في تحقيقاتهم ما يشفي صدره؛ مما يدفعه لخوض غمارها وسبر أغوارها، ففي قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، أبرز الشهاب كلام البيضاوي عن أوجه تعلُّق « مِنْ» [6]، وقارن كلامه بكلام الزمخشري[7]، ولمَّا شعر أنه بهذا التوسُّع جعل ذهن القارئ يتشتت، بحيث سيجد صعوبة في لملمة أطراف المسألة وتجميع نَثارها، لجأ إلى تعليل هذا الاستطراد قائلاً [8]: (وقد أطلنا الكلام؛ لأن أكثر ما قيل ليس فيه شفاء للصدور، وإن كان هذا أيضاً نفثة مصدور).

ثالثاً ـ وقوع اللَّبْس في فهم حيثيات المسألة: وربما يقع اللَّبس في فهم كلام عَلَم من الأعلام؛ مما يثير الحميَّة العلمية لديه؛ فيبري قلمه للدفاع عنه وتوضيح المراد من كلامه، مثال ذلك: ما ورد في النص **المحقق** [9]،

---

(1) **حاشية الشهاب**، (١٩٢/٤).

(2) «الفنقلة» كلمة منحوتة، كما يقال: «حيعلة » لقول: «حي على الصلاة»، و« بسملة» لقول: « بسم الله»، و«حوقلة» لقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وهي تعبير عن الجملة: (فإن قال: كذا..، قلنا: كذا..). ينظر: **المـزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (٣٧٢/١).

(3) ينظر: **الكشاف**، (٨٩/١، و ٢٧٢/٢، و١١٤/٣، و ١٣٦/٤...).

(4) (ص ٢٩٠)، وينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٠/٢ و٣٩٨ و٤١٢، و٧٩/٢ و١٨٠ و ٢٠٥ و٢٤٥، و٩/٣ و٤٦ و ١٠١).

(5) **حاشية الشهاب**، (٦١/١).

(6) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٥٨/١).

(7) ينظر: **الكشاف**، (١٠٠/١).

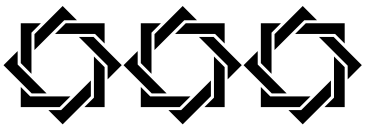
(8) **حاشية الشهاب**، (٤٣/٢).

(9) (ص ١٥٤ ـ ١٥٧).

حيث وقع التباس للزمخشري والرازي في فهم مراد سيبويه، فتصدَّى الشهاب للتحقيق في هذه المسألة والكشف عن الخلط الذي وقع فيها، فقال : (ونحن نورد كلام سيبويه لتتَّضح براءة سيبويه.....)، وبعد أن أَورد كلام سيبويه بتمامه، اعتذر عن الإطالة مبيِّناً السبب، فقال: (وإنما نقلت كلامه برمَّته؛ لأنه كله كما قيل: (وما محاسن شيء كلُّه حسن !!، ولا عطر بعد عروس)، وناهيك بمقام لم يفهمه مثل الزمخشري والإمام !!).

ب ـ الإيجاز:

وإذا كانت السِّمة البارزة في تحقيقه للمسائل هي الإسهاب، فإنه يسعى إلى الإيجاز إذا لم يكن هناك سبب يستدعي التطويل، مثال ذلك: ما ذكره في الفرق بين المصدر واسم المصدر، حيث قال[1]: (والفرق بين المصدر واسم المصدر: أنَّ اسم الحدث إن اعتُبر فيه صدوره من الفاعل فمصدر، والا فهو اسم مصدر). وقد ساعده على تحقيق مَرامه أسلوب الإحالة الذي أبعده عن الوقوع في مؤنة التكرار، على حدِّ تعبيره، حيث يقول في تحقيق إحدى المسائل[2]: (قد مرَّ من بيانه ما يُغني عن تحمُّل مؤنة التكرار فيه). وقد تنوَّعت الإحالات في حاشيته، فتارة يحيل إلى ما سبق بقوله[3]: (مرَّ تفصيله)، وتارة يحيل إلى ما سيأتي بقوله[4]: (ولنا فيه زيادة تحقيق)، وتارة يحيل إلى كتب أخرى للشهاب فيقول[5]: (ولينظر كتابنا «**شفاء الغليل**»)، كما يحيل إلى مصادر أخرى، كما في قوله[6]: (والأدلَّة على المذهبين مبسوطة في الفروع والأصول).



---

(1) **حاشية الشهاب**، (٤١٧/٨).

(2) **حاشية الشهاب**، (٤٤/٢).

(3) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٠٢/٣، و٤٤/٤ و٦٥ و١٧٢، و١٥٠/٥ و٢٥٨ و٢٦٤).

(4) (ص ١٥٧) من النص المحقق.

(5) **حاشية الشهاب**، (٣٣٥/٨).

(6) (ص ٣٩٠) من النص المحقق.

المبحث الرابع: الجمع بين المأثور والرأي عند الشهاب:

التفسير بالمأثور هو: ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ والتابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم [1].

ومن يطالع حاشية الشهاب يلحظ أن التفسير بالمأثور هو الأَولى عند الشهاب، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ﴾[الأعراف: ١٣٤]، ذكر الشهاب ـ رحمه الله ـ معاني مختلفة للعذاب، ثم رجَّح أن يكون المراد بالعذاب هو الطاعون؛ لوروده في الحديث الصحيح أنه عذاب أو رِجز أُرسل على بني إسرائيل[2]، ثم بيَّن الشهاب علَّة الترجيح قائلاً[3]: (فالحمل على العذاب المفصَّل أولى لأنّ التفسير بالمأثور أولى)، كما أن التفسير عنده هو ما كان برواية صحيحة، حيث قال في حاشيته[4]: (والتفسير ما كان برواية معتبَرة).

أما التفسير بالرأي فهو: تفسير القرآن بالاجتهاد وإعمال الرأي، وفق معاني اللغة، وأساليب العرب، ودَلالة السياق، بعد الوقوف على أسباب النزول ومعرفة الناسخ والمنسوخ[5].

إذاً فالتفسير بالرأي له شروطه المعتبرة وإلا كان تشهِّياً، وقد حدَّد الشهاب موقفه من التفسير بالرأي عندما عرَّف التفسير المذموم، فقال في مقدمة **حاشيته**[6]: (والتفسير المنهي عنه هو ما كان بمجرد التشهِّي، وما يُتكلَّف فيه أو يُجزم فيه بأنه مراد الله تعالى)، فلا يلجأ الشهاب إلى إعمال الرأي إلا إذا عُدم النقل عن السلف، يقول الشهاب في **حاشيته** [7] : (الواجب على المفسِّر ألا يفسِّر القرآن برأيه إذا وجد النقل عن السَّلف). والأساس الذي يعتمد عليه الشهاب في الحاشية هو تفسير القرآن بالقرآن، وبما جاء عن رسول الله ﷺ، وبما أُثر عن الصحابة والتابعين، فإن لم يظفر بأي من تلك المصادر، فإنه يُعمل عقله ويستفرغ وُسْعه في الكشف عن مراد الله تعالى، معتمداً في ذلك على الأصول المعتبَرة، مبتعداً عن الهوى والتعصُّب، ولعلَّ ما انتهجه الشهاب هو المسلك الوسط بين التقصير والغلو؛ فمن الصعوبة بمكان تجريد التفسير بالرأي عن التفسير بالمنقول،

---

(1) ينظر: **التفسير والمفسرون**، (١١٢/١).

(2) فقد روى أسامة بن زيد ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رِجْزٌ سُلِّطَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَوْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِذَا كَانَ بِأَرْضٍ فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا**». **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، مسلم بن الحجَّاج القُشيري، كتاب: الآداب، باب: الطاعون والطِّيَرة والكهانة ونحوها، (١٧٣٧/٤/ ٢٢١٨).

(3) **حاشية الشهاب**، (٢٠٨/٤).

(4) (٩/١).

(5) ينظر: **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، (١٦٣/٢)، **والإتقان في علوم القرآن**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (٢١٩/٤)، **ومناهل العرفان**، (٥٠/٢)، **والتفسير والمفسرون**، (١٨٣/١).

(6) (٩/١).

(7) (٢٣٤/٤).

يقول د. حسين الذهبي[1]: (فالجمود على المنقول تقصير وتفريط بلا نزاع، والخوض في التفسير لكل إنسان غلوٌّ وإفراط بلا جدال)؛ لذلك يمكن تصنيف **حاشية الشهاب** ضمن التفسير الأثري النظري، الذي يجمع بين التفسير بالمأثور، الذي يقوم على الرواية والنقل وإيراد الأقوال المأثورة، والتفسير بالرأي القائم على النظر والاجتهاد والتحليل والتأويل[2].

وإذا رأى الشهاب أن اللفظ القرآني يحتمل معاني كثيرة، فإن أمكن الجمع بين فنَّي الرواية والدراية، فإنه يحمل النَّظْم الكريم على ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]، ذكر الشهاب في حاشيته[3] معاني مختلفة للآية، منها: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾؛ أي: لأذكُرك وأثني عليك، أو لذكري لها في الكتب، أو لذكري خاصة لا ترائي بها، أو لأوقات ذكري، وهي الصلوات الخمس، وأيَّد القول الأخير بما رواه أنس ﷺ عن رسول الله ﷺ[4]: «**إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾** [طه: ١٤]»، ثم جمع الشهاب هنا بين التفسير بالمأثور وبين التفسير بالمعقول، فذهب إلى أن معنى الآية: أقم الصلاة المنسيَّة لتذكُرني فيها بالتسبيح والتعظيم، أو لأذكرك بالثناء والمدح، أو لأنها مكتوبة، أو لتخصَّني بالذكر فيها.

المبحث الخامس: تفسير القرآن بالقرآن عند الشهاب:

تفسير القرآن بالقرآن: تفسير آيات القرآن بما ورد في القرآن نفسه؛ لأن القرآن يفسِّر بعضه بعضاً، وما أُجمل في مكان قد فُسِّر وبُيِّن في مكان آخر، وما أُوجز في موضع قد بُسط وبُيِّن في موضع آخر[5].

وقد عدَّ العلماء هذه الطريقة أفضل طرق التفسير[6]. والشهاب لم يحِد عن هذا المسلك بتأكيده غير مرَّة على أهميته بقوله[7]: (والقرآن يفسِّر بعضه بعضاً).

والمطَّلع على حاشية الشهاب يمكن أن يستخلص منها بعض ملامح منهج الشهاب في تفسير القرآن بالقرآن، سوف أجملها في المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ التنبيه على تفسير القرآن بالقرآن عند المصنِّف:

قد يفسِّر البيضاوي الآية بحملها على آية أخرى دون أن ينبِّه إلى ذلك، فينبِّه الشهاب إلى أن هذا من قبيل تفسير الآيات على ضوء شبيهاتها من النَّظْم الحكيم، ففي قوله تعالى: ﴿وَانْشَقَّتِ السَّماءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ واهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]،

---

(1) **التفسير والمفسرون**، (١٨٨/١).

(2) ينظر: **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، صلاح عبدالفتاح الخالدي، (ص ٣٠١).

(3) (١٩٣/٦).

(4) **صحيح مسلم**، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، (٦٨٤/٤٧٧/١).

(5) ينظر: **الإسرائيليات والموضوعات في التفسير**، (ص٤٤).

(6) هذا ما أكَّده ابن تيمية حيث قال: (فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فسِّر في موضع آخر، وما اختُصر من مكان، فقد بُسِط في موضع آخر). **مقدمة في أصول التفسير**، أحمد بن عبدالحليم، تقي الدين، ابن تيمية، (ص٣٩)، وينظر: **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (٣٥/١).

(7) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٩٠/١، و٢٧٠/٥، و٢٠١/٦ و٤٢٤ و ٤٢٨ و٤٣٤، و١٠٣/٧، و٩٠/٨ و٢٣٦ و٣٠٤).

علَّل البيضاوي الانشقاق بنزول الملائكة [1]، دون أن ينبِّه على أنه من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، فنبَّه الشهاب على ذلك بقوله[2]: (**وقوله: (لنزول الملائكة)** فسَّره به لقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ فإنّ القرآن يفسِّر بعضه بعضاً). وفي قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِما كَسَبَتْ ﴾ [الأنعام: ٧٠]، أَرجعَ البيضاوي الضمير في «به» إلى القرآن، فقال في **تفسيره**[3]: (﴿وَذَكِّرْ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآن)، فبيَّن الشهاب الحامل له على ذلك بقوله[4]: (جعَل الضمير للقرآن، كما في قوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]).

المطلب الثاني ـ حمل المُجمل[5] على المبيَّن:

فيستدلُّ الشهاب على معنى كلمة مجملة بما فُصِّل في مكان آخر، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس: ٦٢]، فـ﴿ أَوْلِياءَ اللَّهِ ﴾ مجملة، لكن ما تَبِعها من آيات فسَّرت هذا الإجمال، حيث قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكانُوا يَتَّقُونَ ۞ لَهُمُ الْبُشْرى فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [يونس: ٦٣ ـ ٦٤]، فهاتان الآيتان كما يقول الشهاب في **حاشيته**[6]: (تفسير لما أُجمل من أولياء الله الذين لا خوف ولا حزن لهم، بأنهم المتَّقون المبشَّرون، وهذا جارٍ على وجوه الإعراب).

المطلب الثالث ـ تفسير القرآن بالقرآن مسلك من مسالك الترجيح عند الشهاب:

قد يجد المفسِّر نفسه أمام أوجه متعدِّدة للتفسير كلُّها محتملة، فلا بدَّ للمفسِّر حينئذ من أن يسلك مسلكاً من مسالك الترجيح بينها؛ لذلك نرى الشهاب أحياناً يعتمد في الترجيح بين أوجه التفسير على حمل الآيات بعضها على بعض، ففي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، ذكر الشهاب وجوهاً ثلاثة: **الأول**: أنها تمتلئ بحيث لا تقبل الزيادة مع اتساعها؛ فالاستفهام إنكاري معناه النفي، **والثاني**: أنّ المراد الدَّلالة على سِعتها، بحيث يدخلها من يدخلها وفيها فراغ وخلوّ كأنه يطلب الزيادة؛ فالاستفهام تقريري، **والثالث**: أنه تمثيل لشدة توقُّدها وزفيرها وتهافت الكفرة والعصاة، فكأنها تطلب الزيادة. فذكر الشهاب أولوية الاحتمال الأول ـ وهو أن يكون الاستفهام إنكارياً ومعناه النفي ـ لقوله تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [الأعراف: ١٨]؛ لأن القرآن يفسِّر بعضه بعضاً [7].

---

(1) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٥/٢٤٠).

(2) **حاشية الشهاب**، (٨/٢٣٦).

(3) (٢/١٦٧).

(4) **حاشية الشهاب**، (٤/٧٩).

(5) **المُجمل** في اصطلاح الأصوليين: اللفظ الذي لا يدلُّ بصيغته على المراد منه، وليس ثَمَّة قرينة تساعد على معرفته، ولا تُفهَم دلالته إلا ببيانٍ ممن أَجمَل، كما في قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [آل عمران: ١٤١]؛ فإنه مُجمل في جنس الحق وفي قَدْره، ويحتاج إلى دليل يُفسِّره ويبيِّن معناه. ينظر: **العدَّة في أصول الفقه**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، **واللُّمَع في أصول الفقه**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ص٤٩).

(6) (٥/٤٤).

(7) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٨/٩٠).

وليس من الضروري حمْل الآيات المتشابهة لفظاً على بعضها بعضاً؛ لأنه مسلك اجتهادي قد يُتفق عليه أو يُختلف فيه؛ لذلك نلحظ أن الشهاب قد يردُّ حمل الآيات على بعضها بعضاً، ففي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ذكر الشهاب معاني متعدِّدة للطريق المستقيم، منها: طريق الحق، وملة الإسلام، والعبادة، ثم استبعد المعنى الأخير قائلاً [١]: (وقيل: الطريق المستقيم هنا: العبادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦١]؛ والقرآن يفسِّر بعضه بعضاً، وفيه نظر).

المطلب الرابع ـ تفسير القرآن بالقرآن لتجلية المعنى وتوضيحه:

قد يلحظ الشهاب أن في الآية معنى خفياً أو نكتة بليغة لا تُدرَك مباشرة، فنراه يعمد إلى آيات الذكر الحكيم؛ يؤيِّد بها ما ذهب إليه من معنى فيتحرَّر المقصود؛ لأن القرآن يفسِّر بعضه بعضاً، من ذلك ما ورد في **النص المحقَّق**[٢] في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٤]، حيث ذهب الشهاب إلى أن الاستفهام فيه تعجيب من إصرارهم؛ لأن عدم التوبة يقتضي الإصرار، والمعنى: «لا يبادرون إلى التوبة»، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]. ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما ذهب إليه الشهاب من نكتة بليغة في تقديم الغيب على الشهادة في قوله تعالى: ﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلى عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ﴾ [التوبة: ١٠٥]، حيث قال في **حاشيته** [٣]: (الغيب هو ما يسرُّونه من الأعمال، والشهادة ما يظهرونه، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]؛ فالتقديم لتحقيق أن نسبة علمه المحيط بالسرِّ والعلن واحدة على أبلغ وجه وآكَده).

المطلب الخامس ـ حمل الآيات الواردة في القصة الواحدة على بعضها بعضاً:

قد ترِد القصة الواحدة في القرآن في مواضع متفرِّقة وبأكثر من سياق، لا من باب التناقض إنما على سبيل التنويع؛ لذلك ينبغي حمل هذه الآيات الواردة في مورد واحد على بعضها؛ لأن القرآن يفسِّر بعضه بعضاً، وهذا ما قرَّره الشهاب، حيث قال في **حاشيته**[٤]: (والقرآن يفسِّر بعضه بعضاً، ويتعيَّن إرجاع بعضه لبعض في قصة واحدة)، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، فسَّر البيضاوي الآية بقوله[٥]: (أي: خلقنا أباكم آدم طيناً غير مصوَّر، ثم صورناه)، فبيَّن الشهاب الحامل له على هذا التفسير؛ بأن المراد بخلق الجنس ابتداء خلقه، وابتداء خلق كل جنس بإيجاد أوّل أفراده ـ وهو آدم عليه السلام ـ؛ حملاً لهذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ من طِينٍ﴾[السجدة: ٧]؛ لورودهما في قصة واحدة[٦]. وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قالَ يا بُنَيَّ إِنِّي أَرى فِي الْمَنامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾[الصافات: ١٠٢]،

---

(١) **حاشية الشهاب**، (١٣١/١).

(٢) (ص ٣٥٠).

(٣) (٣٦١/٤).

(٤) (١٢٣/٥).

(٥) **تفسير البيضاوي**، (٦/٣).

(٦) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٥٢/٤).

رجَّح البيضاوي أن يكون الذبيح هو إسماعيل عليه السلام قائلاً[1]: (والأظهر أن المخاطب إسماعيل عليه السلام؛ لأنه الذي وُهِب له إثر الهجرة؛ ولأن البشارة بإسحاق بعد معطوفة على البشارة بهذا الغلام)، فذهب الشهاب في **حاشيته**[2] إلى أنه لا بد من إرجاع بعض القرآن إلى بعض في القصة الواحدة؛ فالمقصود بالبشارة هو قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، ولا يمكن أن يكون الذبيح هو اسحاق عليه السلام؛ لأن البشارة بـ «يعقوب» عليه السلام تقتضي أن إسحاق عليه السلام يعيش ويولد له يعقوب، فكيف يؤمر بعد ذلك بذبحه ؟!.

المبحث السادس: تفسير القرآن بالسنة عند الشهاب:

إن أصحَّ طرق التفسير هي تفسير القرآن بالقرآن، فما أُجْمِل في مكان فقد فُسِّر في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر، فإن أعيا المفسر ذلك فلا بد له من البحث عما ثبَت وصحَّ في السنة النبوية؛ فإن السنَّة شارحة للقرآن ومبيِّنة له، وكل ما حكم به رسول الله ﷺ هو مما فهمه من القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾ [النساء: ١٠٥] [3]، وقد أوضحت فيما سبق [4] أن التفسير بالمأثور هو الأولى عند الشهاب، كما أن التفسير عنده هو ما كان برواية صحيحة؛ حيث قال في **حاشيته** [5]: (والتفسير ما كان برواية معتبَرة)، وسوف أدرس هذا المبحث في المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ الاستدلال بالأحاديث النبوية على القضايا المتنوعة: يظهر اهتمام الشهاب بالسنة النبوية، من خلال الاستدلال بها على كثير من القضايا، ومن أمثلة ذلك: ما استدلَّ به الشهاب على معنى «الحَفَدة» في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، قال الشهاب في **حاشيته**[6]: (والحَفَدة: جمع حافد، ككاتب وكَتَبة ..، وهو من قولهم: حَفَد يحفِد حفْداً وحُفوداً وحَفَداناً؛ إذا أسرع في الخدمة والطاعة[7]، وفي الحديث[8]: «**إليكَ نَسعَى ونَحفِد**»).

---

(1) **تفسير البيضاوي**، (١٥/٥).

(2) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٧٩/٧).

(3) ينظر: **الإتقان**، (٣٩/١).

(4) (ص ٦٤).

(5) (٩/١).

(6) (٣٥١/٥).

(7) ينظر: **الصحاح**، مادة (حَفَدَ)، (٤٦٦/٢).

(8) وهو جزء من أثر مروي عَن عمر رضي الله عنه «**أَنه قنت بِهَذَا، وَهُوَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نستعينُك ونستغفرك ونستهديكَ، ونؤمنُ بكَ ونتوكَّل عَلَيْك، ونثني عَلَيْك الْخَيْر كُله، نشكرك وَلَا نكفُرك، ونخلَع ونترُك من يفجُرُكَ، اللَّهُمَّ إياك نعْبدُ، وَلَك نصلّي ونسجُدُ، وَإِلَيْك نسعى ونحفِد، وَنَرْجُو رحمتكَ ونخشَى عذابَكَ، إِن عذابَكَ الجَدُّ بالكفار مُلْحِقٌ**). **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي، (٢٩٨/٢). والأثر موصول صحيح، كما في **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، عمر بن علي، سراج الدين، الشهير بـ «ابن الملقِّن»، (٣٧١/٤).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذابَ بِما كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾[آل عمران: ١٠٦] استدلَّ الشهاب بقوله ﷺ[١]: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**» على ضعف الرأي القائل بأن كل مجتهد مصيب[٢]، فقال في **حاشيته**[٣]: (وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان، وهذا يقتضي أن المصيب واحد، وهو الصحيح، وليس كل مجتهد مصيباً كما ذهب إليه بعض أهل الأصول). ومن ذلك: ما استدلَّ به الشهاب ـ **في النص المحقق**[٤] ـ في مسألة الانتصار للنفس فيما إذا تعرَّض المرء للسب والشتم، قال الشهاب: (والجمع بين الحكم الفقهيِّ والحديث أن السبَّ إما أن يكون بلفظ يترتَّب عليه الحدُّ شرعاً، فذلك سبيله الرفع إلى الحاكم، أو بغير ذلك، وحينئذ لا يخلو، إما أن يكون بما يتضمَّن إسناداً، أو تفاخراً بنسب ونحوه مما يتضمَّن إزراءً، ويدلُّ عليه حديث زينب وعائشة ـ رضي الله عنهما ـ وقوله ﷺ: «**دونك، فانتصري**.. »).

المطلب الثاني ـ دفاع الشهاب عن السنة، والتصدِّي لكل من خالف التفسير بالمأثور:

لم يتحرَّج البيضاوي في ذكر الحديث الضعيف أو الموضوع، قال المناوي[٥] : (ولم أقف على من أَفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي؛ إذ منها: الصحيح، والضعيف، والموضوع، وما لا أصل له ولم يوقَف له على خبر بالكلية)، كما تابع القاضي البيضاوي صاحب «**الكشاف**» في ذكر الأحاديث الواردة في فضائل السور، ومعظم هذه الأحاديث موضوعة باتفاق أهل الحديث[٦]، قال الشيخ عبدالعظيم الزرقاني[٧]: (وقد التزم أن يختم كل سورة بما يُروى في فضلها من الأحاديث، غير أنه لم يتحرَّ فيها الصحيح)، ففي تفسيره البيضاوي لسورة آل عمران ذكر حديثاً في فضل هذه السورة فقال في تفسيره[٨]: (وعنه ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ السُّورَةَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلَ عِمْرَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،**

---

(١) **صحيح البخاري**، كتاب: الاعتصام بالسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٩/١٠٨/ ٧٣٥٢)، **وصحيح مسلم**، كتاب: الحدود، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٣/١٣٤٢/١٧١٦).

(٢) نُقل عن الشافعي في أحد قوليه، وهو ظاهر كلام مالك، وذهب إليه أكثر أصحاب أبي حنيفة، وهو قول المعتزلة، أن كل مجتهد مصيب. وفي قول الشافعي وأبي حنيفة ـ وهو الصحيح ـ أن الحق واحد عند الله لا يتعدَّد، والناس مكلَّفون بإصابته، فإن اجتهد الحاكم فأخطأ لم يأثم، إلا أنْ يقصِّر في أسباب الطلب، فهو قد أخطأ ما عند الله وأصاب في حق عمله. ينظر: **اللُّمَع في أصول الفقه**، (ص١٣٠)، **وقواطع الأدلة في الأصول**، منصور بن محمد، أبو المظفَّر السمعاني، (٢/٣١٠).

(٣) (٣/٥٣).

(٤) (ص ١٢٣).

(٥) **الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (١/ ٨٧ ـ ٩٠).
وعبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، خرَّج أحاديث القاضي البيضاوي، وسمَّاه: «الفتح السماوي»، وله كتاب في التعاريف سمَّاه : «التوقيف على مهمات التعاريف »، (ت ١٠٣١ هـ). ينظر: **خلاصة الأثر**، (٢/٤١٢ ـ ٤١٥).

(٦) ينظر: (ص ٢٢).

(٧) **مناهل العرفان**، (٢/٦٧).

(٨) (٢/٥٧).

وَمَلَائِكَتُهُ حَتَّى تَجِبَ الشَّمْسُ[1]»، فعلَّق الشهاب على كلامه قائلاً[2]: (والحديث موضوع، وهو من الحديث الطويل المذكور فيه فضائل جميع السور، وهو مما اتفقوا على أنه موضوع مختلق وقد خطؤوا من أورده من المفسرين وشنَّعوا عليه). وقد تتبَّع الشهاب أحاديث فضائل السور عند البيضاوي حديثاً حديثاً [3].

وقد يختار بعض المفسِّرين أقوالاً مخالفة للتفسير بالمأثور، فيتصدَّى الشهاب لذلك، ويتعقَّب أقوالهم بالنقد والتزييف، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنى وَزِيادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ضعَّف الزمخشري القول بأن الزيادة هي رؤية الله تعالى في الجنة، ووصف الحديث بأنه مرقوع[4]، وتابعه البيضاوي في ذلك وذكر الحديث بصيغة التضعيف « قيل» [5]، فتصدَّى الشهاب لذلك مبيِّناً صحة هذا الحديث، حيث يقول [6]: (ولهذا أعترض على المصنِّف ـ رحمه الله ـ بأنه تبِع الزمخشريّ في تضعيف هذا القول، **وقوله** ـ يقصد الزمخشري ـ: **(حديث مرقوع)** بالقاف؛ أي: مفترىً، ولا ينبغي أن يصدر من مثله؛ فإنه حديث متَّفق على صحته[7]، فحرَّف وأساء الأدب).

المطلب الثالث ـ التعليق على الأحاديث التي ذكرها المصنِّف:

عُني الشهاب بالحديث عناية خاصة في حاشيته، فتوقَّف عند الأحاديث التي يذكرها البيضاوي شارحاً، أو مخرِّجاً، أو ذاكراً المصدر.

أ ـ تخريج الأحاديث وبيان درجتها: حيث يقوم الشهاب بتخريج الأحاديث التي يذكرها المصنِّف ويتتبَّع مصادرها، ويبيِّن درجتها من حيث القوة والضَّعف، من ذلك ما ورد في **النص المحقَّق**[8] في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]،

---

(1) **الحديث رواه الطبراني في معجمه الكبير**، (٤٨/١١)، وقد ذكره ابن الجوزي **في الموضوعات**، (٢٣٩/١)، ونبَّه المناوي على ضعفه في **الفتح السماوي**، (٤٥٣/١).

(2) في **حاشيته**: (٩٤/٣).

(3) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣/ ٢٠٨ و٣٠٧، و٢٩٤/٤، و ١٥٠/٥ و٢١٣،.....).

(4) ينظر: **الكشاف**، (٣٤٢/٢).

(5) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١١٠/٣).

(6) **حاشية الشهاب**، (٢١/٥).

(7) روى صهيب ﷺ عن رسول ﷺ أنه قال: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُم؟، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، ثم تلا هذه الآية: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنى وَزِيادَةٌ﴾**[يونس: ٢٦]». **صحيح مسلم**، كتاب: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، (١٨١/١٦٣/١).

(8) (ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، ولمزيد من الأمثلة ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٥٠/١ و٢٦١، و٣٠٣/٢، و١٦٩/٤، و٧٧/٦ و٩١، و٢٢٤/٧ و٣٣٤، و٨/ ١٢٦و٣٤٢).

حيث ذهب البيضاوي في **تفسيره** [1] إلى أنها نزلت في علي ﷺ حين سأله سائل وهو راكع في صلاته، فطرح له خاتمه، فقال الشهاب: (وقصة عليّ ﷺ أخرجها الحاكم، وابن مردويه وغيرهما، عن ابن عباس ﷺ بإسناد متصل).

ب ـ تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات[2]: حيث يأتي الشهاب بشواهد ومتابَعات تقوِّي الرواية وترقَى بها إلى مرتبة الصحة، كما يقوم بالتعريف ببعض الأعلام الواردة في نص الحديث؛ من ذلك ما ورد في **النص المحقَّق**[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، حيث ذكر البيضاوي في **تفسيره** [4] سبب نزول هذه الآية، وهي أن رسول الله ﷺ «**وصَفَ القيامة لأصحابِه يَوماً وبَالغ في إنْذَارهم، فرقُّوا واجْتمعوا في بيتِ عُثمان بن مَظعون....الحديث**»، فقام الشهاب بتخريج هذا الحديث قائلاً: (هذا الحديث رواه ابن جرير، والواحدي في «أسباب النزول» عن مجاهد وعكرمة والسُّدِّي، وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع بمعناه.....وعثمان بن مظعون ـ بظاء معجمة وعين مهملة ـ: صحابي يكنَّى «أبا السائب».....).

ج ـ الاستدراك على المصنِّف وذكر الحديث بلفظه: وقد يذكر البيضاوي الحديث بالمعنى، فيستدرك عليه الشهاب ويذكر الحديث بلفظه تماماً كما ورد، من ذلك ما ورد في **النص المحقَّق**[5] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، قال البيضاوي في **تفسيره** [6]: (وإنما تُوجِب القطع إذا كانت من حِرز، والمأخوذ ربع دينار أو ما يساويه؛ لقوله ﷺ : «**القَطْعُ في ربْع دِينَار فَصَاعداً**»)، فقال الشهاب: ((**وقوله ﷺ: القطع إلخ)** أخرجه الشيخان عن عائشة، ولفظه: «**تقطع اليَدُ في رُبْع دينارٍ فَصَاعِداً** »).

---

(1) (١٣٢/٢).

(2) **المتابِع**: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي. أما **الشاهد** فهو: أن يُروى حديث آخر بلفظه أو بمعناه من حديث صحابي آخر. ينظر: **النُّكت على مقدمة ابن الصلاح**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (١١٠/١ و٦٨٢/٢)، **والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقّن في علم الأثر**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السَّخَاوي، (ص٧٣)، **وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السَّخَاوي، (٢٥٦/١)، **وشرح نخبة الفِكَر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن سلطان محمد، المُلاَّ الهَروي القاري، (ص٣٤٤).

(3) (ص ٣٨٦)، وينظر: **حاشية الشهاب**، (٧٩/١ و١٤٩ و ١٧١، و ٣١٣/٢، و١٥١/٣، و٨/ ٦١ و٣٩٤).

(4) (١٤١/٢).

(5) (ص ١٦٠)، وينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ١٥٤، و٢/ ٢٠٨، و٤٨/٣ و٢٣٠/٧، و٥٩/٨ و٣٩٤).

(6) (١٢٦/٢).

المبحث السابع: منهج الشهاب في التعليق على القراءات:

إن المطَّلع على حاشية الشهاب يدرك تماماً أن الشهاب ـ على الأقل ـ محيط بوجوه القراءات، عالم بمذاهب القرَّاء، فلا تكاد تمر آية فيها وجه من وجوه القراءات إلا ويدلي الشهاب بدلوه فيها، إما بتوجيه، أو ترجيح، أو استدراك على المصنِّف.

وباستقراء حاشية الشهاب استخلصت بعض ملامح منهج الشهاب فيما يتعلَّق بالقراءات، سوف أجملها في المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ الاستدراك على المصنِّف في عزو القراءات وتوجيهها:

قد يذكر البيضاوي بعض وجوه القراءات، فيستدرك الشهاب عليه باقي الوجوه الأخرى ويعزوها، من ذلك: ما ورد في **النص المحقق**[1]، حيث ذكر البيضاوي في **تفسيره** [2] بعض وجوه القراءات في قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، فاستدرك الشهاب عليه، وقام الشهاب بإحصاء أكثر من أربع وعشرين قراءة، ثم نسب أغلب هذه القراءات إلى أصحابها. كما يقوم الشهاب أحياناً بترجيح بعض القراءات ذاكراً سبب الترجيح، من ذلك: ما ورد في **النص المحقَّق**[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥٧]، حيث رجَّح الشهاب قراءة الجر قائلاً: (ومن جرَّ «الكفار» أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب؛ وهو أظهر لقرب المعطوف عليه، ولأن أبيَّاً ﷺ قرأ «ومن الكفارِ»). كما دأب الشهاب على توجيه القراءات الشاذة[4] التي يذكرها البيضاوي، ففي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ذكر البيضاوي في **تفسيره** [5] أنه قرئ: «يطَّوَّقونه»، و«يتطوَّقونه»، و «يطَّيَّقونه»، و «يتطيَّقونه»، فقام الشهاب بتوجيه هذه القراءات قائلاً[6]:

(هذه القراءات غير مشهورة، وهي منقولة عن ابن عباس ﷺ، وفيها وجهان: **أحد الوجهين**: أنّ المعنى: «أنهم يكلَّفونه»؛ لأن الصوم في نفسه تكليف والمطيق مكلَّف به؛ إذ لا يكلَّف فوق الطاقة، **والثاني**: أن يُنظر فيه إلى بلوغ الجهد والطاقة، ويلاحظ معنى الكُلْفة بالفعل، ويكون المراد به الشيوخ والعجائز، ولا يكون منسوخاً).

المطلب الثاني ـ توافق القراءات في المعنى عند الشهاب:

ذهب الشهاب إلى أن الأصل في القراءات التي ترِد في الآية الواحدة أن تتَّفق في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ كِتاباً يَلْقاهُ مَنْشُوراً﴾ [الإسراء: ١٣]، ذهب البيضاوي في **تفسيره** [7] إلى أن نصب ﴿كِتَاباً﴾ على أنه مفعول أو حال من مفعول محذوف؛ أي: ما طار له من عمله يخرج كتاباً مكتوباً،

---

(1) (ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩).

(2) (١٣٤/٢).

(3) (ص ٢٥٩).

(4) سبق تعريف القراءة الشاذة، (ص ٢٤).

(5) (١٢٤/١). وقد قام ابن جني في **المحتسب**، (١١٨/١) بتوجيه جميع هذه القراءات الشاذة، فانظرها إن شئت.

(6) **حاشية الشهاب**، (٢٧٥/٢).

(7) (٢٥٠/٣).

ويؤيِّده قراءة «ويَخرُج له» [1]، فعلَّق الشهاب على كلام البيضاوي قائلاً [2]: (**قوله: (ويعضده قراءة يعقوب)**؛ أي: يعضد كونه حالاً؛ فإن الأصل توافق القراءتين معنى). وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، ذكر الشهاب القراءات الواردة في هذه الآية: « ربَّنا بَعِّدْ» على الطلب، و«ربَّنا باعِدْ» طلب أيضاً من المفاعلة؛ طلبوا البعد لبطَرهم، و« ربُّنا باعَدَ» على الخبر، فيه شكوى من بعد المسافة [3]، ثم وفَّق الشهاب بين هذه القراءات على الأصل الذي قرَّره بقوله[4]: (وعلى الخبر، فهو إما شكوى من مسافة ما بين قراهم مع قصرها؛ لتجاوزهم في الترفُّه والتنعُّم، أو شكوى من بُعد الأسفار التي طلبوها أولاً بعد وقوعها؛ فيتقارب المعنى على القراءتين).

المطلب الثالث ـ الترجيح بين القراءات المتواترة عند الشهاب:

ذهب الشهاب إلى أنه لا مانع من تفضيل بعض القراءات المتواترة[5] على بعض إذا كان من قبيل اختيار الأفصح في مقابلة الفصيح؛ لأنه لا يلزم منه نقض مقابله، ومن أمثلة ذلك: دفاع الشهاب عن اختيار البيضاوي في **تفسيره** [6] قراءة أهل الحرمين «مَلِك يوم الدِّين»، وترجيحها على قراءة العامة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣]؛ بحجة أن قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أفصح من قراءة[7] : «زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»، ونظير ذلك من الذكر الحكيم ما يكون من تفاضل بين الآيات والسور، من قبيل التفاضل في المعنى لا من قبيل التفاضل في التلاوة، كأفضلية سورة الإخلاص على سورة المسد؛ لأن معنى الأولى توحيد الله، والثانية في صفة بعض الكفار [8].

وفي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، رجَّح الشهاب قراءة العامَّة بفتح الطاء على قراءة الكسر[9]، فقال في **حاشيته**[10]: (قرىء بكسر الطاء المخفَّفة، والفتح أفصح، وعليه القراءة المعروفة).

---

(1) بالياء وضم الراء مبنياً للفاعل، وهي قراءة يعقوب الحضرمي، بينما قرأ الباقون بالنون وكسر الراء « ونُخرِج له». ينظر: **معاني القراءات**، (٨٨/٢).

(2) **حاشية الشهاب**، (١٥/٦).

(3) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر « ربَّنا بَعِّدْ»، وقرأ يعقوب الحضرمي « ربُّنا باعَدَ»، وقرأ الباقون: «ربَّنا باعِدْ». ينظر: **معاني القراءات**، (٢٩٣/٢).

(4) **حاشية الشهاب**، (١٩٨/٧).

(5) سبق تعريف القراءة المتواترة، (ص ٢٤).

(6) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (٢٨/١).

(7) وهذه القراءة لابن عامر اليحصُبي، وقد تكُلِّمَ فيها بسبب الفصل بين المضاف ـ أعني «قتلَ» ـ والمضاف إليه، وهو «شُرَكَائِهم»، بالمفعول، وهو «أولادَهُم»، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقد ذهب ابن الجزري إلى أن هذا الفصل جائز في الفصيح الشائع، والقراءة فصيحة متواترة. ينظر: **الانصاف**، (٣٥٢/٢)، **والنشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الجزري، (٢٦٣/٢).

(8) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٩٦/١).

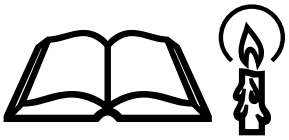
(9) وهي قراءة مجاهد بن جبر، والقرَّاء على تخفيف الطاء وفتحها في هذه الآية، كما في «**معاني القراءات**»، (١٤٢/١).

(10) (٤٠٣/١).

المطلب الرابع ـ تتبُّع البيضاوي في ردِّ بعض القراءات المتواترة:

لقد كانت نظرة الشهاب نظرة موضوعية نقَّادة لما يورده البيضاوي من قراءات، فقد كان يردُّ على البيضاوي في متابعته للزمخشري في ردِّ بعض القراءات المتواترة، ومن أمثلة ذلك: اعتراضه على البيضاوي[1] في ردِّه قراءة بعضهم[2]، بالرفع على الاستئناف في قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، بوصفها لحناً فقال الشهاب في **حاشيته** [3]: (هذا مما تابع فيه «**الكشاف**» [4]، وهو من دائه العضال؛ إذ هو يعتقد أنَّ القراءة بالرأي، وهو غلط فاحش).

وفي قوله تعالى: ﴿ما أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، طعن البيضاوي في **تفسيره** [5] في قراءة الكسر « بِمُصْرِخيِّ» [6]، واستضعفها تَبَعاً للزمخشري[7] والفراء، حيث نسب الفرَّاء الوهم إلى قارئها، فقال[8]: (....ولعلَّها من وهم القرَّاء)، فاعترض الشهاب عليهم قائلاً [9]: (وهو وهمٌ منهم؛ فإنها قراءة متواترة عن السَّلف والخلف، فلا يجوز أن يقال: إنها خطأ أو قبيحة.....كما أن نحاة الكوفة يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى).



---

(1) في **تفسيره**، (١٦٥/١ ـ ١٦٦).

(2) وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، ويعقوب، برفع الراء والباء على الاستئناف في ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾، بينما قرأ باقي السبعة بجزم الراء والباء بردِّه على ﴿يُحَاسِبْكُمْ﴾. ينظر: **معاني القراءات**، (٢٣٨/١).

(3) (٣٥٢/٢).

(4) (٣٣٠/١).

(5) (١٩٧/٣).

(6) وهي قراءة حمزة الزيَّات، وقرأ الباقون « بِمُصْرِخيَّ» بفتح الياء، ونحاة البصرة يُلحنون حمزة؛ لأن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكت إلى الفتح، وكسرها لغة قليلة، وقد نقل ابن جني عن قُطرُب وغيره جواز الكسر. ينظر: **المحتسب**، (٤٩/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٠٠٧/٢).

(7) ينظر: **الكشاف**، (٥٥١/٢).

(8) **معاني القرآن**، يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء، (٧٥/٢).

(9) في **حاشيته**، (٢٦٢/٥).

المبحث الثامن: الشهاب الأديب وأثر ذلك في الحاشية

المطلب الأول: الشهاب الأديب:

وصف صاحب «كشف الظنون» الشهاب الخفاجي أثناء تعريفه بكتاب «خبايا الزوايا» بأنه أديب العصر، كما وصف كتابه بأنه تأليف لطيف يدلُّ على مهارة مؤلفه في الأدب[١]، ويقول المحبي في ترجمته عن الشهاب[٢]: (فما تُظِلُّ الخضراء ولا تُقِلُّ الغبراء في زماننا أجرى منه في ميدانها وأحسن تصرفاً بعنانها، وأما فنون الآداب فهو ابن بَجدتها[٣]، وأخو جملتها، وأبو عذرتها[٤]، ومالك أزمَّتها). هذه الشهادة من المحبي وغيره إنما تدل على المكانة السامقة المرموقة التي احتلها الشهاب بين أدباء عصره، حتى حاز قصب السَّبْق في ميدان الأدب وفنونه.

المطلب الثاني: أثر الشهاب الأديب في الحاشية:

لقد أفرغ الشهاب حمولة أدبه في حياض حاشيته؛ فكانت صورة الشهاب الأديب طاغية فيها، ويظهر ذلك واضحاً في أمور عدة منها: اللغة الأدبية العالية للشهاب في الحاشية، ومعالجته النصوص القرآنية في ضوء مدلولاتها اللغوية البيانية، وإكثاره من الشواهد الشعرية:

أولاً ـ اللغة الأدبية العالية للشهاب في الحاشية: إن من يقرأ مقدمة الحاشية وخاتمتها يلحظ اللغة الأدبية العالية للشهاب التي هي امتداد لثقافته الأدبية، والتي تدل على علو كعبه في الفصاحة والبلاغة، والتي تمتاز بما امتاز به عصره من طغيان الصنعة البديعية والمحسِّنات اللفظية والغريب[٥]؛ فاستحق الشهاب أن يكون أديب العصر بلا منازع.

يقول الشهاب في مقدمة الحاشية[٦]: (وإنَّ الله تعالى لما خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، خطَّ على مَهارق البسيطة آيات توحيده ....، وجعل أديم الخضراء المحيط بالستور لأوراقها جلداً مذهَّباً بالشموس والبدور، بعدما خاط دفاتر الرياض بإبر الطلِّ وخيوط الوسْمي الفيَّاض، ثم نشر صحفها على كراسي الروابي، بأيدي الصبا والقبول)

---

(١) ينظر: **كشف الظنون**: (٦٩٩/١).

(٢) **خلاصة الأثر**: (٣٣٤/١).

(٣) **البَجْدة**: التراب أو الأرض، فالهاء راجعة للأرض؛ أي: أنا عالم بها، وهو مثَل ضرب للعالم المتقن للشيء، والدليل الهادي الخِرِّيت، كقولك: (هو ابن مدينتها). ينظر: **جمهرة الأمثال**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (٣٨/١)، **ومجمع الأمثال**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، (٢٢/١).

(٤) يقال لمن افتضَّ بكراً: (هذا أبو عذرتها)؛ أي: صاحب عذرتها، ثم جرى ذلك مثلاً لكل من يستخرج شيئاً. ينظر: **الفائق في غريب الحديث**، محمود بن عمرو، جار الله الزمخشري، (١٨٨/٣).

(٥) ينظر: **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، (ص١٣٨).

(٦) (١/١).

وقال الشهاب في خاتمة الحاشية[1]: (فإن كان هذا الدمع يجري صبابة على غير سعدي فهو دمع مَضيع، وما تفيد الجواهر ضالاً في يباب، سكانه سُعال وضباب، وقصوره صمُّ الصخور، وأنهاره السراب، وما ينفع البذر على صفوان المسيل، وما يُغْني عرق الجبين من أتى السوق بنقضه بعد الأصيل).

كما يتفنَّن الشهاب في استعمال اللغة الأدبية العالية والصور البيانية في أثناء مناقشته وردوده وتحريره للمسائل، فهو يكسو تحريراته الدقيقة ونكته الأنيقة ثوباً من اللغة الأدبية العالية، محاولاً بذلك أن يبعد القارئ عن الملل والسآمة، حيث يقول في تحريره لإحدى المسائل[2]: (هذا ملخص القيل والقال لا مخلص الإفهام من شرك الإشكال، وتلخيص تخليصه...)، ويقول[3]: (والذي يلوح للخاطر بعد استكشاف سرائر الدفاتر)، ويقول[4]: (وأطال بغير طائل مما تركه خير منه، لكنا نبهناك عليه لئلا يظن بعض العقول القاصرة في سرابه ماء، فتدبر)، ويقول أيضاً[5]: (فحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق).

ثانياً معالجة النصوص القرآنية في ضوء مدلولاتها اللغوية البيانية: لقد كان لشخصية الشهاب الأدية دور بارز ملحوظ في استجلاء نكت التفسير واستخراج دُرره، حيث أولى الشهاب عناية خاصة فيما يتعلق بالمسائل البلاغية والخصائص البيانية المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، فكان ينتهز أدنى فرصة لإبراز بلاغة القرآن وتفوِّقه البياني، يقول محمد فريد النكلاوي[6]: (وقد كان له في ذلك الباع الطويل، حيث نالت مسائل البلاغة منه الحظ الوافر والبحث الدقيق المتأنِّي لإبراز بلاغة القرآن في أعظم صورها وأبهى حللها).

في التقديم والتأخير: ومن الأمثلة عليه ما ذكره الشهاب في تفسير قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[المائدة: ٤٠] ، فقد ذكر البيضاوي سبب تقديم التعذيب على المغفرة فقال[7]: (قدَّم التعذيب على المغفرة إيتاء على ترتيب ماسبق، أو لأن استحقاق التعذيب مقدَّم ، أو لأن المراد به القطع وهو في الدنيا)، فقال الشهاب[8]: (قوله: (قدَّم التعذيب على المغفرة إلخ)؛ يعني: كان الظاهر عكسه؛ لأن الرحمة سابقة على الغضب، كما في حديث رسول الله: { **سَبَقَتْ رحْمَتي غَضَبِي**}، وهنا عكس لأن التعذيب للمصر على السرقة والمغفرة للتائب منها، وقد قُدِّمت السرقة في الآية أولاً، فجاء هذا اللاحق على ترتيب السابق).

---

(1) (٤١٨/٨).

(2) (٣٠٧/١).

(3) (٣٨٩/٨).

(4) (١٦/٢).

(5) (٣٣٤/٦).

(6) **البيان عند الشهاب الخفاجي**، (ص ٢٠).

(7) **تفسير البيضاوي**، (١٢٦/٢).

(8) ينظر: (ص ١٦٦).

في وضع الظاهر موضع المضمر: نبَّه الشهاب على هذا الفن البلاغي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، حيث ذهب البيضاوي إلى أنه قد يكون المقصود الذين كفروا من النصارى[١]، فأوضح الشهاب أن كلام البيضاوي مبني على أساس وضع الظاهر موضع المضمر، فالمقصود بـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ النصارى و((مِن)) بيانية [٢].

في اللَّف والنشر: ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، ذهب البيضاوي إلى أن ((أو)) في الآية على هذا للتفصيل[٣]، فبيَّن الشهاب مراد البيضاوي من كلامه قائلاً[٤]: (و((أو)) في الآية ... إلخ)؛ أي: هي للتقسيم واللَّف المقدَّر على الصحيح)، والشهاب يريد أن يقول: إن الأحكام فيها باختلاف الجنايات، فمن اقتصر على القتل قُتل، ومن قَتل وأخذ المال قُتل وصُلب.

في الطباق: ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، نبَّه الشهاب إلى المطابقة دون أن يصرِّح بذلك تعويلاً على فهم القارئ فقال: ثم لا يخفى ﴿بَصِيرٌ﴾ هنا مع قوله: ﴿عَمُوا﴾ [٥] .

في الأسلوب الحكيم: ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] قال الزمخشري[٦]: (قال له: إنما أُتيتَ من قِبَل نفسك لانسلاخها من لباس التقوى، لا من قِبَلي، فلم تقتلني؟ ومالك لا تعاتبُ نفسك ولا تحملها على تقوى الله التي هي السبب في القبول؟! فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لمعانٍ)، فعلَّق الشهاب على كلام الزمخشري ـ بعد أن نقل كلامه ـ قائلاً[٧]: (يريد أن هذا وارد في الجواب على الأسلوب الحكيم، وبما هو أهم من سنِّ القتل).

في الإسناد المجازي: من أمثلة ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠] ، حيث ذهب البيضاوي إلى أنه جعل مكانهم شراً ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم[٨]، فأوضح الشهاب أن إسناد الشرارة إلى المكان كناية عن إثباتها له، ويجوز أن يكون الإسناد مجازياً كـ ((جرى النهر))، فإن النهر لا يجري إنما الماء هو الذي يجري [٩].

---

(١) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٩٦/١).

(٢) ينظر: (ص ٣٤٨).

(٣) ينظر: **تفسير البيضاوي**: (١٢٥/٢).

(٤) ينظر: (ص ١٤٤).

(٥) ينظر: (ص ٣٤٣).

(٦) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٩٦/١).

(٧) ينظر: (ص ١١٤).

(٨) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٩٦/١).

(٩) ينظر: (ص ٢٨١).

في الكناية: ففي تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ذهب البيضاوي إلى أن المراد كلما أرادوا حرب رسول الله ردَّهم الله تعالى بأن أوقع بينهم المنازعة ليكفَّ شرهم[١]، فأوضح الشهاب مراد البيضاوي من أن إيقاد النار هذه كناية عن إرادة الحرب، فعادة العرب إيقاد الحرب كلما أرادوا حرباً[٢].

في المشاكلة: ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، ذكر البيضاوي سبب تعدية أذلة بـ ((على)) فقال: واستعماله مع ((على)) إما لتضمُّنه معنى العطف والحنو، أو للتنبيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم، أو للمقابلة[٣]، فبيَّن الشهاب مراد البيضاوي بالمقابلة هنا قائلاً[٤]: (أراد بالمقابلة المشاكلة لأنه اسمها أيضا؛ يعني: لما كانت العزة تتعدَّى بـ ((على)) ، وقد قارنتها، عُدَّت بـ ((على)) مثلها).

ثالثاً ـ الإكثار من إيراد الشواهد الشعرية في معالجة القضايا المتنوعة: لا شك بأن شعر العرب يعدُّ من أهم مصادر الاستشهاد عند العلماء، ومع أن الناس كانوا يجمعون على تفوُّق كتاب الله في البيان إلا أنهم لم يهجروا الشعر بل عدُّوه عوناً لهم على فهم معضلات القرآن والوصول إلى معانيه. وإن المطالع لحاشية الشهاب يتبيَّن مدى اهتمام الشهاب بإيراد الشواهد الشعرية التي ذكرها البيضاوي وعلَّق عليها الشهاب، أو تلك التي يوردها الشهاب للاستدراك على المصنِّف، أو لبيان معنى من معاني مفردات الذكر الحكيم، أو استدلالاً لمسألة نحوية، أو تمثيلاً لأسلوب من أساليب العرب البليغة وردت في الذكر الحكيم..... وغير ذلك من القضايا.

أ ـ الاستدلال بالشعر على القضايا المتنوعة:

ـ الاستدراك على المصنف: ومن أمثلة ذلك ما أورده الشهاب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥]، فقد ذهب البيضاوي إلى أن المعنى ((متخشِّعون في صلاتهم وزكاتهم))[٥]، فبيَّن الشهاب السبب الذي دعا البيضاوي لتفسير الركوع بمعناه غير المتبادر، مستدلاً بأحد أبيات الشعر، فقال[٦]: (**قوله: (يتخشعون في صلاتهم)**، لمَّا كان الركوع غير مناسب للزكاة فسَّره بمعنى يشملهما، وهو التذلُّل والتخشُّع، كما في قول الشاعر: لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ~ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قدْ رفَعَهْ).

ـ بيان معنى من معاني مفردات التنزيل: ومن ذلك ما ورد في معنى المهيمن وأنه بمعنى الرقيب، والحافظ،

---

(١) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٥/٢).

(٢) ينظر: (ص ٢٩٩).

(٣) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٢/٢).

(٤) ينظر: (ص ٢٤٩).

(٥) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٢/٢).

(٦) ينظر: (ص ٢٥٤).

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨]، قال البيضاوي[١]: (﴿ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ ﴾ ورقيباً على سائر الكتب يحفظه عن التغيير ويشهد له بالصحة والثبات)، فاستشهد الشهاب بالشعر على هذين المعنيين قائلاً[٢]: (المهيمن في اللغة: الرقيب، قال الشاعر:

إنَّ الكتابَ مُهَيْمِنٌ لنبيِّنَا ~ والحَقُّ يَعْرِفُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ

والحافظ، قال: مَليكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ ~ لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الوُجُوهُ وتَسْجُدُ).

ـ الاستدلال لمسألة نحوية: ففي مسألة جواز العطف على محل اسم «أن» المفتوحة كالمكسورة، وأنه أكثر ما يكون بعد عِلم أو ما في معناه، استدلَّ الشهاب على هذه المسألة بقول الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعْلَمُوا أنا وأنْتُم ~ بُغَاةٌ مَا بَقينَا فِي شِقَاقِ [٣].

ـ توضيح وبيان أسلوب من أساليب العرب البليغة: ومن أمثلة ذلك ما أورده الشهاب عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ [المائدة: ٤٩]، فقد ذهب الشهاب إلى أن المراد بـ «بعض الذنوب» بعض مخصوص والتعبير به للتعظيم، بمعنى: عدِّه عظيماً مهولاً، كما يُذكر لفظ «بعض» للتعظيم الذي هو ضد التحقير، واستشهد لذلك بقول الشاعر: وأقولُ بعضُ النَّاسِ عنكَ كنايةً ~ خوفَ الوشاةِ، وأنتَ كلُّ النَّاسِ [٤].

ب ـ منهج الشهاب في التعليق على الشواهد الشعرية: إن المطالع لحاشية الشهاب يدرك مدى الاهتمام الذي أولاه الشهاب للشواهد الشعرية التي ذكرها المصنِّف، وقد تأتَّى ذلك من خلال:

ـ إتمام البيت وإعرابه، وشرحه شرحاً إجمالياً، وذكر مطلع القصيدة: قد يستدل البيضاوي بشطر بيت فيذكر الشهاب تمامه والأبيات التي قبله، كما يذكر مطلع القصيدة، ويعرب بعض مفرداتها، ويعرِّج على تفسير الكلمات المستغلقة فيه، ويذكر المعنى الإجمال للبيت، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾ [المائدة: ٤٩]، ذهب البيضاوي إلى أن التعبير بـ «بعض» يفيد التعظيم كما يفيده التنوين، مستدلاً بقول الشاعر:

أو يرتَبِطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها [٥]

فقال الشهاب[٦]: (**قوله: (أو يرتبط)** هو من معلَّقة لَبيد المشهورة التي أوَّلها:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ~ بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

وقبله: أو لم تَكُنْ تَدْري نَوَارُ بِأَنَّنِي ~ وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذّامُهَا؟

تَرّاكُ أمكنةٍ إذا لَمْ أرضَها ~ أو يرتبطْ بعضُ النفوسِ حِمامُها

و«تَرَّاك» صيغة مبالغة خبر بعد خبر أو بدل، و«جذَّام» بجيم وذال معجَمة بمعنى «قطَّاع»،

---

(١) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٢٩/٢).

(٢) ينظر: (ص ٢١٠).

(٣) ينظر: (ص ١٩٣).

(٤) ينظر: (ص ٢١٩).

(٥) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٠/٢).

(٦) ينظر: (ص ٢٢٠).

قال ابن النحاس في شرحه المعنى: (إني أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره، إلا أن يدركني الموت فيرتبط نفسي ويحبسها). والحِمام الموت).

ـ عزو البيت إلى قائله، وذكر مناسبة القصيدة، واختلاف الرواية في الشاهد الشعري: قد يذكر البيضاوي البيت دون دون نسبة لقائله، فيقوم الشهاب بعزوه إلى قائله، وقد يذكر مناسبة القصيدة، كما يذكر اختلاف الرواية في الشاهد الشعري الذي ذكره المصنِّف، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الآية: ٦٩]، ذهب البيضاوي إلى أن الصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيِّز «إنَّ»، مستدلاً بقول الشاعر: فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ [١].

فقال الشهاب[٢]: (**قوله: (فإني وقيَّار الخ)** هو لضابئ، بضاد معجَمة، وباء موحدة بعدها همزة، ابن الحارث البُرجميِّ، بالجيم، قاله وقد حبسه عثمان بن عفان ﷺ في خلافته بالمدينة حين استعدى عليه، والشعر هو هذا:

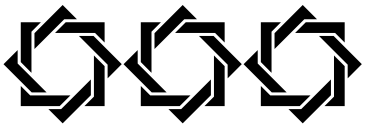
فمنْ يكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلَه ~ فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ.

.....وقيَّار: اسم فرسه أو جمله، وكان وطئ غلاماً فقتله، فحبس بسببه، وقوله: فمن يك روي بالفاء، وتركها مجزوماً)

ـ التعريف بالشاعر، وضبط اسمه، وبيان بحر القصيدة: وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الآية: ٦٩]، استدل البيضاوي بقول الشاعر:

فَنَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ~ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

على جواز أن يكون معطوفاً عليه ، وخبرهما وخبر «إنَّ» مقدَّر دلَّ عليه ما بعده [٣]، فقال الشهاب[٤]: (هذا من قصيدة لرجل من الأنصار، وقيل: لقيس بن الخَطيم، بالخاء المعجَمة، ابن عديٍّ، وهو شاعر جاهلي،..... والشعر من المنسرح).



---

(١) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٦/٢).

(٢) ينظر: (ص ٣١٣).

(٣) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٣٧/٢).

(٤) ينظر: (ص ٣١٨).

المبحث التاسع: القيمة العلمية لحاشية الشهاب

وسأقوم بدراسة هذا المطلب في مطلبين:

المطلب الأول: أقوال العلماء في الحاشية، ومكانتها بين الحواشي على «أنوار التنزيل».

المطلب الثاني: أثر الشهاب فيمن جاء بعده.

المطلب الأول ـ أقوال العلماء في الحاشية، ومكانتها بين الحواشي على «أنوار التنزيل»:

من الأمور التي تتجلَّى فيها قيمة المؤلَّف العلمية عبارات الثناء والمديح التي يضفيها العلماء عليه، وقد احتلت هذه الحاشية مكانة مرموقة بين الحواشي على «أنوار التنزيل».

وفيما يأتي عرض لأقوال العلماء في هذه المكانة التي احتلتها بين حواشي «أنوار التنزيل»: قال المحبي [1]: (وصنَّف التصانيف التي تشهد بكل فضل، وحسبُك منها: «عناية القاضي»؛ فإنها خيرٌ من شاهدَي عدل).

وقال الأدنه وي [2]: (ومصنَّفاته كثيرة ومشهورة، منها: ما صنَّف الحاشية على تفسير البيضاوي في أربعة مجلدات، جمع فيها لبَّ الحواشي وأجاد وأفاد)، كما أثنى عليها الشيخ عبدالعظيم الزرقاني عند الحديث عن «أنوار التنزيل»، فقال[3]: (وأحسن حواشيه المتداولة حاشية الشهاب الخفاجي، وإن كان له حواشٍ أخرى كثيرة). وسار على هديه د. حسين الذهبي ـ رحمه الله ـ في معرض حديثه عن الحواشي التي ألِّفت على تفسير البيضاوي، فقال[4]: (إن أشهر هذه الحواشي وأكثرها تداولاً ونفعاً: حاشية قاضي زاده، وحاشية الشهاب الخفاجي، وحاشية القونوي). وامتدح ابن عاشور[5] الحاشية، فلم يعدَّها من أفضل الحواشي فحسب، إنما ذكرها في عداد أفضل ما صنِّف في التفسير، فقال[6]: (والتفاسير وإن كانت كثيرة، فإنك لا تجد الكثير منها إلا عالة على كلام سابق، بحيث لا حظَّ لمؤلفه إلا الجمع، على تفاوت بين اختصار وتطويل، وإن أهم التفاسير: «تفسير الكشاف»، و«مفاتيح الغيب» لفخر الدين الرازي..... وما كتبه الخفاجي على تفسير البيضاوي).

---

(1) ينظر: **نفحة الريحانة**، (١٢٥/٢).

(2) **طبقات المفسرين**، (٤١٦/١).

(3) **مناهل العرفان**، (٦٧/٢).

(4) **التفسير والمفسرون**، (٢١٥/١).

(5) **محمد الطاهر بن عاشور**، ولد سنة (١٢٩٦ هـ)، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وهو من أعضاء المَجْمَعين العربيين في دمشق والقاهرة، وهو والد الفاضل بن عاشور، له مصنَّفات منها: «التحرير والتنوير»، و «مقاصد الشريعة الإسلامية»، (ت ١٣٩٣ هـ). ينظر: **عنوان الأريب عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم وأديب**، محمد بن محمد الطيب النَّيْفَر، (١٢٢/٢)، **والأعلام**، (١٧٤/٦ - ١٧٥).

(6) **التحرير والتنوير**، (٧/١).

المطلب الثاني ـ أثر الشهاب الخفاجي فيمن جاء بعده:

إن قيمة الكتاب العلمية تظهر في اهتمام العلماء به وانكبابهم عليه، واقتباسهم من آرائه وأقواله؛ ونظراً لما حوته الحاشية من آراء مسدَّدة ومسائل علمية دقيقة متعدِّدة؛ فقد كان يفيء إليها العلماء للاستشهاد والاستدلال بأقواله والاستفادة من تحقيقاته، وممن تأثَّر بالشهاب على سبيل الذكر لا الحصر: القونوي، والآلوسي، ومن المعاصرين: القاسمي، وابن عاشور، وفريد النَّكلاوي.

أولاً ـ أثر الشهاب في القُونوي:

لقد كان لـ «**عناية القاضي**» أثر واضح في القُونويِّ ـ رحمه الله ـ (ت ١١٩٥ هـ)، فمن يدقِّق النظر في حاشية القونوي يجد الحضور المميَّز لكلام الشهاب فيها، حيث كان يعترض عليه في مواضع، ويتابعه في أخرى، لكن من الصعب ملاحظة أثر الشهاب في القونوي؛ لأنه ينقل عنه دون أن يصرِّح باسمه، فيقول[1]: (قال بعض أرباب الحواشي: وذُهِب إلى أنها بيانية....)؛ وهو يقصد بذلك الشهاب الخفاجي ـ رحمه الله ـ[2].

ومن الأمثلة على متابعة القونوي للشهاب وتبنِّي كلامه: ما جاء في **النص المحقَّق**[3] من توصيف البيضاوي لقراءة « تنقَمون» ـ هكذا بفتح «القاف» ـ بأنها «لغة»، حيث قال القونوي في **حاشيته**[4]: (غايته أنه أكثر وأفصح، ولم يقل: (غير فصيحة)؛ لاستبعاد أن يقرأ الحسن القرآن بلغة غير فصيحة)، وهو بذلك يبني كلامه على تقرير الشهاب، الذي قال معلِّقاً على عبارة البيضاوي: (.....وهي الفصحى؛ ولذا قال المصنِّف: (وهي لغة)؛ أي: قليلة، وهي قراءة الحسن).

ثانياً ـ أثر الشهاب في الآلوسي:

محمود بن عبدالله، شهاب الدين الآلوسي، المحدِّث، المفسِّر، مفتي بغداد، خاتمة المحقِّقين، (ت ١٢٧٠ هـ)[5]، ويعدُّ تفسيره الموسوم بـ « **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**» واحداً من أهم التفاسير التي أُلِّفت في القرن الثالث عشر، حيث وصفه د. حسين الذهبي قائلاً[6]: (و«روح المعاني» للعلاَّمة الآلوسي ليس إلا موسوعة قيِّمة، جمعت جلَّ ما قاله علماء التفسير الذين تقدَّموا عليه)، وقد تأثَّر الآلوسي بالشهاب إلى حدٍّ بعيد؛ فكانت «عناية القاضي» من أهم الأساسات التي شاد عليها قصر تفسيره؛ فمرة يوافقه، ومرة يخالفه،

---

(1) **حاشية القونوي**، (٤٧/١).

(2) حيث قال في **حاشيته**، (١٧/١): (وذهب شارح الهادي إلى أنها بيانية أيضاً؛ ولذا تراهم يجعلون شجر الأراك من الإضافة اللامية تارة، ومن البيانية أخرى، وهذا مما غفَل عنه كثير من الناس، فاحفظه).

(3) (ص ٢٦٤)، ولمزيد من الأمثلة على موافقة القونوي للشهاب: (ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣/١) **وحاشية القونوي**، (٢٤/١).

(4) (٤٩٩/٧).

(5) ينظر: **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، عبدالرزاق البيطار، (ص ١٤٥٣ ـ ١٤٥٤)، **والأعلام**، (١٦٧/٧).

(6) **التفسير والمفسرون**، (٢٥٧/١).

وقد بلغ عدد المواضع التي استشهد بها الآلوسي بكلام الشهاب ـ مصرِّحاً بذلك ـ أكثر من (٤٩٦) موضعاً[١].

ومن أمثلة موافقته: ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]، حيث ذكر الآلوسي أقوالاً كثيرة في المراد بكون اليهود والنصارى أبناء الله، ثم رجَّح قول الشهاب فقال[٢]: (وأنت تعلم أن كل ما ذكر ليس بشيء، كما لا يخفى على من له أدنى تأمُّل.....نعم ذكر الشهاب [٣] ـ عليه الرحمة ـ توجيهاً لا بأس به، وهو: أن اللائق أن يكون مرادهم بكونهم أبناء الله تعالى، أنه لمَّا أرسل إليهم الابن ـ على زعمهم ـ وأرسل لغيرهم رسل عباده، دلَّ ذلك على امتيازهم عن سائر الخلق).

وغالباً ما يكون نقله عنه مشفوعاً بعبارات المديح والثناء، حيث يقول[٤]: (ولله تعالى درُّ الخفاجي حيث يقول..)، أو يقول[٥]: (وقد صرَّح بذلك شهاب فلَك الفضل الخفاجي).

ولئن كان الآلوسي معجباً بآراء الشهاب، لكنه قد يخالفه في بعض ما ذهب إليه، معتمداً النقد الحر والترجيح المبنيَّ على قوة الذهن وصفاء القريحة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً﴾[الكهف: ٢١]، حيث استدلَّ الشهاب في **حاشيته**[٦] بهذه الآية على جواز البناء على قبور الصُلَحاء واتخاذ مسجد عليها، فذهب الآلوسي في **تفسيره**[٧] إلى فساد هذا القول؛ مستدلاً بما ورد من أحاديث في النهي عن ذلك، ومنها: ما ورد في **صحيح مسلم** [٨] من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «**لعنَ اللهُ اليهودَ والنصَارى اتَّخَذُوا قُبورَ أنبيائِهِمْ مسَاجِدَ**».

---

(١) ينظر: **الآلوسي مفسراً**، عبدالحميد محسن، (ص٢٠٩).

(٢) **تفسير الآلوسي**، (٢٨٤/٣)، ولمزيد من الأمثلة على متابعة الآلوسي للشهاب: (ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٤٦/٦) **وتفسير الآلوسي**، (٢٢/٩)، **وحاشية الشهاب**، (٢٩٠/٨) **وتفسير الآلوسي**، (١٩٧/١٥)).

(٣) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٢٧/٣ ـ ٢٢٨).

(٤) **حاشية الشهاب**، (٥٦/٨).

(٥) **حاشية الشهاب**، (٣٠٥/٦).

(٦) (٨٦/٦).

(٧) ينظر: **تفسير الآلوسي**، (٢٢٥/٨)، ولمزيد من الأمثلة على مخالفة الآلوسي للشهاب: (ينظر: **حاشية الشهاب**، (٤٥/٢) **وتفسير الآلوسي**، (١٩٩/١)، **وحاشية الشهاب**، (٢٢٦/٦) **وتفسير الآلوسي**، (٥٧١/٨)).

(٨) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، (٣٧٦/١/ ٥٢٩). ولمزيد من الأدلة على فساد الاستدلال بهذه الآية على جواز اتخاذ قبور الصالحين مساجد، ينظر: **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**، محمد ناصر الدين الألباني، (ص ٥٥)، **ومجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور**، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي، (ص١٣٠).

ثالثاً ـ أثر الشهاب في الطاهر بن عاشور:

وممن تأثَّر بالشهاب الخفاجي محمد الطاهر بن عاشور، العالم المصلح المجدِّد، صاحب «التحرير والتنوير»، والذي احتوى على خلاصة آرائه الاجتهادية والتجديدية [1]، وقد عدَّ ابن عاشور **حاشية الشهاب** من أفضل ما صُنِّف في التفسير، فقال في مقدِّمة **تفسيره**[2]: (والتفاسير وإن كانت كثيرة، فإنك لا تجد الكثير منها إلا عالة على كلام سابق، بحيث لا حظَّ لمؤلِّفه إلا الجمع، على تفاوت بين اختصار وتطويل، وإن أهم التفاسير: «تفسير الكشاف»، و«المحرَّر الوجيز»..... وما كتبه الخفاجي على تفسير البيضاوي).

وإن كان ابن عاشور قد ألزم نفسه بعدم التصريح بمصادر هذا التفسير؛ حيث قال في مقدِّمة **تفسيره** [3]: (..ولقصد الاختصار أُعرض عن العزو إليها)، إلا أنه لم يكن بوسعه إلا الرجوع إلى حاشية الشهاب والتصريح بذلك غيرَ مرة [4].

ويظهر تأثُّر ابن عاشور بأقوال الشهاب عند كلامه عن سورة الكوثر، وهل هي مكية أم مدنية؛ حيث نقل عن الشهاب قول الأكثرية بأنها مكية، ثم رجَّح مدنيَّتها معتمداً على رأي الشهاب، فقال في «**التحرير والتنوير**» [5]: (قال الخفاجي[6]: (والأكثر على أنها مكية، وفيه نظر مع وجود الاختلاف فيها)، ..... إلى أن قال ابن عاشور: (والأظهر أن هذه السورة مدنية، وعلى هذا سنعتمد في تفسير آياتها).

أقول: والمشهور أن هذه السورة مكية، وهو قول الجمهور، ومنهم ابن عباس ﷺ [7]، بينما ذهب بعض العلماء ـ ومنهم النووي [8] والسيوطي[9] ـ إلى أنها مدنية ، مستدلِّين بما أخرجه الإمام مسلم[10] عن أنس ﷺ، حيث قال: «**بَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فِي المسْجِدِ؛ إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّماً، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ»، فَقَرَأَ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ...حتى ختم السورة** ».

والذي أراه أن سورة الكوثر مدنية، فقد نُقل القول بمدنيتها عن خاصة تلاميذ ابن عباس ﷺ[11]؛ مما يجعلنا نشكُّ بما روي من مكيَّتها عن ابن عباس ﷺ ، كما أن قوله: «**بين أظْهُرنا في المسْجِد**» يرجِّح كفَّة مدنيَّتها.

---

(1) ينظر: **عنوان الأريب**، (١٢٢/٢).

(2) (٧/١).

(3) (٧/١).

(4) أحصيت أكثر من (٣٢) مرة صرَّح فيها ابن عاشور بالرجوع إلى حاشية الشهاب.

(5) (٥٧١/٣٠).

(6) **حاشية الشهاب**، (٤٠٢/٨).

(7) ينظر: **النشر**، (١٩٦/١).

(8) ينظر: **المنهاج، شرح صحيح مسلم**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (١١٢/٤).

(9) ينظر: **الإتقان**، (٥٥/١).

(10) كتاب: الصلاة، باب: حجَّة من قال: (البسملة آية من كل سورة سوى براءة)، (٣٠٠/١/ ٤٠٠).

(11) ومنهم: الحسن، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة، كما في **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (٢١٦/٢٠).

رابعاً ـ أثر الشهاب في القاسمي:

محمد جمال الدين بن محمد القاسمي، إمام الشام في عصره، علماً بالدين وتضلُّعاً من فنون الأدب، (ت ١٣٣٢ هـ) [١]، ويعدُّ كتابه «**محاسن التأويل**» في تفسير القرآن واحداً من أهم التفاسير في عصرنا الحاضر، وهو بمثابة موسوعة علمية تناول فيها كثيراً من المعارف الإسلامية المتعدِّدة [٢]، يقول القاسمي في مقدمة **تفسيره** [٣]: (واستخرت الله تعالى في تقرير قواعده وتفسير مقاصده، في كتاب اسمه ـ بعون الله الجليل ـ: «محاسن التأويل»، أُودِعه ما صفا من التحقيقات، ..... وأسوق إليه فوائدَ التقطتُها من تفاسير السَّلَف العابر، وفرائدَ عثرت عليها في غضون الدفاتر).

وقد كانت «عناية القاضي» واحدة من تلك الدفاتر التي استخرج من غضونها محاسن تأويله، فكان كثير الرجوع إليها، حيث أحصيت أكثر من (٣٨٠) موضعاً صرَّح فيه القاسمي بالنقل عن الشهاب.

ولإدراكه العميق دقَّة الشهاب في تحرير المسائل وعرضها ـ خاصة النحْوية منها ـ، نجد أن القاسمي يحيل القارئ أحياناً إلى حاشية الشهاب قائلاً[٤]: (وقد توسَّع الخفاجيّ في «العناية» في بحث الرفع هنا على عادته في النحْويات، فانظره إن شئت).

ولم يكن رجوع القاسمي إلى حاشية الشهاب مقصوراً على النقل فقط، بل كان يخالفه في الرأي ويتعقَّبه؛ من ذلك: ما جاء في **النص المحقَّق**[٥] في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥]، حيث ذهب الشهاب إلى أنه ﷻ قدَّم ذكر أقصى مراتب كمالهما على ذكر نقائص البشرية فيهما، على حدِّ قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، حيث قدَّم العفو على المعاتبة، فاعترض عليه القاسمي في **تفسيره**[٦]، مبيِّناً أنه قياس مع الفارق لاختلاف المقامين.

خامساً ـ أثر الشهاب في فريد النَّكلاوي:

وممن تأثَّر بالشهاب الخفاجي: د. فريد محمد النَّكلاوي، الذي خدم حاشية الشهاب ونشر الكثير من آرائه البيانية في كتابه: « **البيان عند الشهاب الخفاجي**»؛ حيث يعبِّر فيه عن إعجابه وافتتانه بهذه الحاشية، فيقول[٧]: (وقد أُعجبت بهذا الكتاب وملك مشاعري؛ لما فيه من الدِّقة في عرض الآيات واستنباط المسائل والأغراض البلاغية منها، إلى جانب ذكر الآراء المختلفة وترجيح بعضها ونقضه).

---

(١) ينظر: **حلية البشر**، (٤٣٥/١ ـ ٤٣٨)، **والأعلام**، (١٣٤/٢ ـ ١٣٥)، **ومعجم المؤلفين**، (١٥٧/٣ ـ ١٥٨).

(٢) ينظر: **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث**، السيد رزق الطويل، (ص٥٨)، **ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر**، محمد عجاج الخطيب، (ص١٤٤).

(٣) (٤/١).

(٤) **تفسير القاسمي**، (١٥٠/٤).

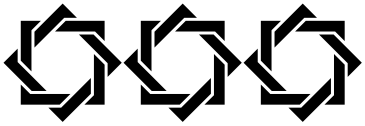
(٥) (ص ٣٥٢).

(٦) (٢١٦/٤). ولمزيد من الأمثلة على مخالفة القاسمي للشهاب: (ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٩٦/٣) **وتفسير القاسمي**، (١٤٢/٣ ـ ١٤٣)، **وحاشية الشهاب**، (٢٠٨/٣) **وتفسير القاسمي**، (٤/ ٣)).

(٧) **البيان عند الشهاب**، (٣/١).

وكلامه هذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على مدى تأثُّره بهذه الحاشية، كما أنه اقتبس الكثير من النقول عن الشهاب في كتابه: «**المسائل البلاغية في كتاب "الصاحبي"**»[1].

وبعد هذا العرض الموجز لأثر الشهاب في غيره، نخلُص إلى أن **حاشية الشهاب** وما امتازت به من نفائس التحريرات والتدقيقات؛ جعلها محطَّ أنظار العلماء وقِبلة أفكار المفسِّرين، فلم يقتصر أثرها على عصر الشهاب فحسب، بل انبعثت أصداؤها عبر العصور؛ لتتلقَّفها آذان أعيان مفسِّريها وتُدرِجها في مصافِّ أهم مصادر تفسيرها[2].



(1) **المسائل البلاغية في كتاب «الصاحبي»**، د. فريد محمد النكلاوي، (ص ١٦و٢٢ و٤٦).

(2) وإذا أردت الاستزادة حول هذا الموضوع، فأُحيلك إلى « **الشهاب الخفاجي نحْوياً**» لحاتم القضاة، (٢٠١ ـ ٢٢٠)، الذي جمع فأوعى، حيث أورد في هذه الرسالة نصوصاً كثيرة لمعاصرين، من أمثال: عباس حسن، ومحمد الخضر حسين، ويوهان فَك، وعبدالفتاح حَمُوز ... وغيرهم، وكلها نصوص تدل على مدى تأثُّر هؤلاء بحاشية الشهاب.

المبحث التاسع: حاشية الشهاب في ميزان النقد:

من خلال قراءتي لحاشية الشهاب بشكل عام، ومن خلال تحقيقي لهذا المخطوط على وجه الخصوص، رصدت بعض المآخذ التي تؤخذ على الشهاب ـ ويأبى الله العصمة إلا لكتابه الكريم ـ، ولكن هذه المآخذ لا تُنقص ولا تقلّل من القيمة العلمية لهذا المصنَّف، فهو غرَّة الحواشي على تفسير البيضاوي، وكما قيل[1]: (الكتاب كالمكلَّف لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عنه القلم). وسأجمل هذه المآخذ في المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ قسوة النقد والاعتداد بالنفس:

إن التواضع وهضم النفس ومقتها في جنب الله ﷻ من صفات المؤمنين، ونعوت الصادقين ودأب العلماء العاملين، إلا أن الشهاب أحياناً يتنكّب عن هذه الجادة ويبالغ في النقد، فيذكر عبارات لا تليق بعالم في منزلته، فيقول[2]: (وأنا أعجب أيضاً ممن لم يأت بشيء هنا، ثم تبجَّح وافتخر !!)، كما يقول[3]: (مغالطة وسفسطة [4] لا طائل تحتها)، أو يقول[5]: (هذه مغالطة باردة)، ويقول في **النص المحقق**[6] منتقداً الإسفراييني: (ومن لم يقف على هذا؛ فتصلَّف لإيراده من عند نفسه). كما يبالغ في المباهاة بعلمه بعد تحقيقه لبعض المسائل ويشيد بتحقيقاته أيَّما إشادة، ويُظهر للقارئ أنه هو المصيب وأن قوله هو الراجح بين الأقوال، فقد يقول الشهاب [7]: (وقد قرّرناه لك بما لا مزيد عليه)، أو يقول[8]: (وقد حرّرنا هذا المبحث بما لا مزيد عليه)، ويكون ذلك أحياناً مشفوعاً بأقسى عبارات النقد للغير، يقول الشهاب [9]: (فالوجه ما سمعته؛ وإنما أطلنا الكلام لما ذكره المتصلِّفون، وهم يحسبون أنهم يحسنون)، ويقول في النص **المحقَّق**[10]: (فإنه مما تفرَّد به كتابنا، وأظنك لا تراه في غيره؛ فإنهم خبطوا فيه خبْط عشواء).

---

(1) ينظر: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، أحمد بن علي، القَلْقَشَندي، (١/٣٦).

(2) في **حاشيته**، (٤/٣٧٤).

(3) في **حاشيته**، (٨/٣٠٧).

(4) **السفسطة**: مغالطة مركبة أو قياس مركَّب، من مقدِّمات شبيهة بالحق ولا يكون حقاً؛ والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته.
ينظر: **التعريفات**، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، (ص٢٢٣)، **والكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى القُريمي، أبو البقاء الكفوي، (ص٨٤٩).

(5) **حاشية الشهاب**، (٧/١٧٥).

(6) (ص ٢٠١).

(7) في **حاشيته**، (٨/٤).

(8) في **حاشيته**، (١/١٠٥).

(9) في **حاشيته**، (٧/٣٨٢).

(10) (ص ١٩٤).

كما يحاول الشهاب الظهور بمظهر المحيط بجميع الأقوال؛ حتى لا يُتَّهم بالغفلة والإهمال، يقول الشهاب[1]: (وإنما أطلنا الكلام هنا؛ لكثرة ما فيه من القيل والقال؛ فربما ظُنَّ أنا لم نُحط بما قالوا خُبْراً).

إن التواضع سِمة العالم العامل، وورثةُ الأنبياء أحقُّ بأن يوصفوا بهذه الصفة. وقد بوَّب البخاري في **صحيحه** [2] فقال: (باب: ما يُستحب للعالم إذا سُئل: أي الناس أعلم؟، فيَكِل العلم إلى الله).

كما نبَّه ابن معصوم[3] إلى هذه الدقيقة في أسلوب الشهاب، فقال في «**سلافته**» [4]: (كان كثير الإعجاب بنفسه، ساحباً ذيل الفَخَار والكبرياء على أبناء جنسه، وما لابن آدم والفَخَار وهو مخلوق من صَلصال كالفخَّار ؟!).

المطلب الثاني ـ الغموض الذي يشوب نقولاته وإحالاته:

على الرغم من حرص الشهاب على توثيق مادته العلمية، إلا أن الكثير منها جاء غير موثَّق أو يكتنفه الغموض؛ الأمر الذي يسبب المتاعب للباحث والقارئ على حد سواء، وقد يجلس الباحث الساعات الطوال يبحث عن كلام نقله الشهاب، ثم عزاه إلى غيره بأسلوب المشاع فلا يجده، كأن يقول[5]: (ردَّها بعض الفضلاء)، أو يقول[6]: (ذهب بعض أرباب الحواشي). وقد يعزو الشهاب الكلام إلى قائله دون أن يحدِّد المصدر الذي نقل عنه، وللقائل مؤلَّفات كثيرة، كأن يعزو الشهاب قولاً إلى السيد الشريف الجُرجاني مثلاً [7]، دون أن يحدِّد هل هو في حاشيته أم في شرحه لـ «المفتاح»؛ مما يوقع الباحث في مشقَّة البحث الطويل المضني.

المطلب الثالث ـ التعقيد اللفظي، وافتقار عباراته إلى السلاسة والسهولة:

وهذا ديدن أقرانه من أبناء عصره، ممن افتُتن بالسَّجع والمحسِّنات البديعية لإظهار مؤلَّفاتهم في أبهى حلَّة، حيث يصف الندوي هذه المرحلة فيقول [8]: (كذلك حلقات التعليم قد رحلت عنها كتب المتقدِّمين، وحلَّت محلها كتب المتأخِّرين المتكلِّفين، وغصَّت بالحواشي والتقريرات والتلخيصات والمتون، التي ضنَّ فيها مؤلفوها على القرطاس وتعمَّدوا التعقيد والغموض). ولكن مع التدقيق والتمحيص يزول الغموض، وتتَّضح العبارة ويُفهم مراد الشهاب، يقول عبدالقادر زَمَامة [9]: (أسلوب الشهاب يفتقد في بعض عباراته السلاسة والسهولة، ولكن مع التمعُّن يتجلَّى ما فيه من نكت ولطائف).

---

(1) في **حاشيته**، (١/٦١).

(2) (١/٣٥).

(3) **علي بن أحمد بن محمد بن معصوم الحسيني**، له شعر كثير، وله مصنَّفات، منها: «سلافة العصر»، ترجم فيها لأدباء المائة الحادية عشرة، (ت ١١٢١ هـ). ينظر: **ديوان الإسلام**، (٤/٢٧٧)، **والبدر الطالع**، (١/٤٢٨).

(4) (ص٤٢٠).

(5) (ص ١١٢) من النص المحقَّق.

(6) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/١٣١ و٣٣٧، و٢/٢٧).

(7) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/ ١٥٩ و٣٠٣، و٤/٢).

(8) **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، (ص ١٣٨).

(9) **معجم تفاسير القرآن الكريم**، عبدالقادر زمَامة وآخرون، (ص ٢٨٩).

المطلب الرابع ـ مآخذ على الشهاب في تخريجه للأحاديث: على الرغم من العناية التي أولاها الشهاب للحديث في حاشيته، إلا أنني رصدت بعض المآخذ على الشهاب في تخريجه للأحاديث يمكن أن أجملها في بعض النقاط:

أ ـ تصحيح بعض الأحاديث الضعيفة:

مما يؤخذ على الشهاب أنه يصحِّح بعض الأحاديث التي يوردها البيضاوي، وعند التحقيق يتبيَّن ضعف الحديث، من ذلك ما ورد في النص **المحقق**[1] في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، حيث ذهب البيضاوي إلى أنها نزلت في علي ﷺ، حين سأله سائل وهو راكع في صلاته، فحكم الشهاب على السند بالاتصال، وبالتحقيق تبيَّن أن السند **منقطع**[2]، كما أن كل طرق الحديث لا يصح شيء منها بالكلية.

ب ـ السكوت على بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة:

يؤخذ على الشهاب في تخريجه للأحاديث أنه كان يسكت على بعض الأحاديث التي يذكرها المصنِّف، بينما كان يُنتظر منه أن يحكم عليها بالصحة أو بالضعف، وإذا استثنينا ما فعله الشهاب فيما يتعلق بتعقُّب البيضاوي في أحاديث فضائل السور[3]، يمكن القول: إن نقد الحديث لم يحظ بالعناية الكافية من الشهاب الخفاجي ـ رحمه الله ـ، ففي قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتانا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [التوبة: ٧٥]، ذكر البيضاوي[4] قصة نزول هذه الآية، فقام الشهاب بالتعريف ببعض المفردات الغريبة دون أن ينبِّه إلى ضعف هذه القصة[5]، وفي الواقع هذه القصة ضعيفة، فقد روى هذه القصة الطبراني[6] بسند ضعيف، وآفة هذا السند: «**علي بن يزيد الألهاني**»[7]،

---

(1) (ص ٢٥٥).

(2) **المنقطع**: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل فيما دون التابعي عن الصحابي، مثل: مالك، عن ابن عمر. ينظر: **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، يحي بن شرف، محيي الدين النووي، (ص٣٥).

(3) حيث قام الشهاب بتتبُّع هذه الأحاديث والحكم عليها. ينظر: (ص ٢٢).

(4) في **تفسيره**، (٣/٩٠).

(5) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٤/٣٤٥).

(6) فقد ورد أنها نزلت في ثعلبة بن أبي حاطب الأنصاري قال: يا رسول اللَّه، ادع اللَّه أن يرزقني مالاً. فقال النبيّ ﷺ: «**قليل تؤدِّي شكرَهُ خيرٌ من كثيرٍ لا تُطيقُه**..»، ثم لمَّا كثُر ماله منع الصدقة، وفيه أنه مات النبي ﷺ ولم يقبض منه الصدقة، ولا أبو بكر، ولا عمر ـ رضي الله عنهما ـ وأنه مات في خلافة عثمان ﷺ . **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، (٨/٢١٩/ ٧٨٧٣). والقصة ضعيفة عند الطبراني، كما في **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، (٧/٣٢).

(7) وهو متروك ،كما في **الجرح والتعديل**، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، (٦/٢٠٩)، **والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢/٤٩)، **والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، إبراهيم بن محمد، سِبط ابن العَجَمي، (ص١٩١).

كما نبَّه الحافظ العراقي[1] إلى ضعف سندها، فقال [2]: (أخرجه الطبراني بسند ضعيف).

ج . ذكر أقوال متناقضة في الحكم على الحديث دون ترجيح بينها:

حيث يعتمد على أحكام غيره من المتقدِّمين، ممن ذكروا الأحاديث بأسانيدهم وحكموا عليها، مما يؤدي إلى ذكره أقوال متناقضة في الحكم على الحديث دون ترجيح أي منها، ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ قالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي ساجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، قال البيضاوي[3]: (روي عن جابر ﷺ: «**أنَّ يهودياً جاء إلى رسول ﷺ فقال: أخبرني ـ يا محمدُ ـ عن النُّجوم التي رآهنَّ يوسفُ، فسكتَ، فنزل جبريلُ عليه السلام، فأخبرهُ بذلك، فقالَ: إذا أخبرتُك هل تسلم؟ قالَ: نعم، قال: جَرَيانُ، والطارقُ، والذَّيَّال، وقَابسُ، وعَمُودان، والفَيْلَقُ، والمُصَبِّح، والضَّرُوح، وذو الفَرَع، ووثَّاب، وذو الكَتِفين. رآها يوسفُ، والشمسُ والقمرُ نزلْنَ من السَّماء وسجدْنَ لهُ، فقال اليهودي: إيْ والله، إنها لأسماؤها**»). فذهب الشهاب[4] إلى أن هذا الحديث أخرجه ابن أبي حاتم [5]، وصحَّحه الحاكم [6]، كما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع[7]، فذكر الشهاب قولين متناقضين في الحكم على الحديث، مرة بالصحة وأخرى بالوضع، دون أن يرجِّح أحدهما.

---

(1) **عبدالرحيم بن الحسين، أبو الفضل، الحافظ العراقي**، ولد سنة (٧٢٥ هـ)، من مصنَّفاته: ((الألفية)) في مصطلح الحديث، و((المغني عن حمل الأسفار في الأسفار))، و((تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد))، (ت ٨٠٦ هـ) . ينظر: **المنهل الصافي**، (٢٤٥/٧)، **وطبقات المفسرين**، (ص٣٠٩)، **والبدر الطالع**، (٣٥٤/١).

(2) **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**، عبدالرحيم بن الحسين، الحافظ العراقي، (ص ١١٩٧).
كما ضعَّف هذه القصة المناوي في **الفتح السماوي**، (٦٩١/٢).

(3) في **تفسيره**، (١٥٥/٣).

(4) في **حاشيته**، (١٥٣/٥).

(5) **تفسير ابن أبي حاتم**، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، (٢١٠١/٧)، (من طريق الحَكم بن ظُهَير، عن السُّدي، عن عبدالرحمن بن سابِط، عن جابر ﷺ) . **وعبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي**، الحافظ ابن الحافظ، ولد سنة (٢٤٠ هـ)، من آثاره: ((الجرح والتعديل))، يدلُّ على سعة علمه وإمامته، و((الردُّ على الجَهمية))، (ت ٣٢٧).
ينظر: **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر بن أحمد، الملقب بـ ((صلاح الدين))، (٢٨٨/٢).

(6) في **المستدرك**، (٤٣٨/٤/ ٨١٩٦)، (من طريق أسباط بن نصر، عن السُّدي، عن عبدالرحمن بن سابِط، عن جابر ﷺ، وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرِّجاه)، وسكت عنه الذهبي في ((**التلخيص**))). **ومحمد بن عبدالله بن محمد، أبو عبدالله، الحاكم النيسابوري**، الإمام الحافظ، شيخ المحدّثين، ولد سنة (٣٢١ هـ)، من تصانيفه: ((المستدرك على الصحيحين))، و ((تاريخ نيسابور))، (ت ٤٠٥ هـ). ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٥٧١/١٢ ـ ٥٧٤).

(7) ينظر: **الموضوعات**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (١٤٦/١).

وفي الحقيقة آفة السند في رواية ابن أبي حاتم هو «**الحَكَم بن ظُهَير**»، ضعَّفه أئمة الحديث[١]، أمَّا تصحيح الحاكم له فغير معتدٍّ به، لا سيما وأن الذهبي[٢] سكت عنه ولم يوافقه، فـ «الحاكم» متساهل، والأَولى أن يُتتبَّع فيما انفرد بتصحيحه [٣].

المطلب الخامس ـ وقوع الشهاب في التكرار:

لقد أوضحت فيما سبق[٤] أن الشهاب كان يكثر من الإحالات بكل أنواعها؛ حتى لا يقع في مؤنة التكرار، حيث يقول في تحقيق إحدى المسائل[٥]: (قد مرَّ من بيانه ما يغني عن تحمل مؤنة التكرار فيه). وعلى الرغم من ذلك فقد وقع فيما هرب منه، ومن أمثلة وقوعه في التكرار: كلامه عن معنى «السورة» واشتقاقها في بداية سورة الفاتحة [٦]، ثم كلامه عن هذه المسألة في بداية سورة البقرة [٧]، ومن ذلك حديثه عن معاني «الترجمة» في أكثر من موضع في حاشيته دون أن يحيل إلى موضع ذكرها الأول؛ فقد ذكر معنى «الترجمة» وأصلها في سورة البقرة [٨]، ثم كرَّر الكلام ذاته في سورتي الرعد[٩] والكهف[١٠]، وكان يكفيه أن يحيل إلى الموضع الأول الذي ذكر فيه معنى «الترجمة».

المطلب السادس ـ عدم الدقَّة في النقل: ومما يؤخذ على الشهاب عدم التزام الدِّقة في النقول المقتبسة، فقد ينقل الشهاب عن غيره ويتصرَّف في النص المنقول تصرُّفاً مخلاً ـ دون قصد منه ـ؛ مما يؤدي إلى تشويه النص وإخراجه عن غايته المنشودة[١١]، كما سجَّلت بعض المواطن في **النص المحقَّق**[١٢] التي لم يُشِر فيها الشهاب إلى انتهاء النقل؛ وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى تداخل النص المنقول مع كلام الشهاب من جهة، ومع النصوص الأخرى من جهة ثانية.

تلكم هي أهم المؤاخذات على الحاشية، وهي عيوب مغمورة في بحر إجاداته الكثيرة وإفاداته الغزيرة، كما أنها مجرَّد سَنَحاتٍ وخواطر اقتضت طبيعة البحث مني تسجيلها وتقييدها، وهي قابلة للأخذ والرَّد، والله المستعان.

---

(١) كما في **الضعفاء الصغير**، محمد بن إسماعيل البخاري، (ص٤٣)، **وأحوال الرجال**، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعدي الجُوزجاني، (ص٦٠)، **والكُنى والأسماء**، مسلم بن الحجَّاج القُشيري، (٧٣٤/٢)، **والضعفاء والمتروكون**، أحمد بن شعيب، أبو عبدالرحمن النَّسائي، (ص٣٠)، **وميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢٧/١).

(٢) **محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي**، إمام المعدِّلين والمجرِّحين، ولد سنة (٦٧٣ هـ)، من آثاره: «سير أعلام النبلاء»، و«ميزان الاعتدال»، (ت ٧٤٨ هـ). ينظر: **الرد الوافر**، (ص٣١)، **والدرر الكامنة**، (٦٦/٥).

(٣) ينظر: **معرفة أنواع علوم الحديث**، عثمان بن عبدالرحمن، الشهير بـ «ابن الصلاح»، (ص٢٢)، **والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ص٢٩).

(٤) (ص ٦٣).

(٥) **حاشية الشهاب**، (٤٤/٢).

(٦) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٥/١).

(٧) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٥٢/١).

(٨) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٠/٢).

(٩) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢٤٥/٥).

(١٠) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٣٤/٦).

(١١) كما في (ص ١٥٥، و٣٣١).

(١٢) (ص ١٩٩، و٣٨٠، و ٣٨١، و٣٩٨).

قسم التحقيق

ويشتمل على:

أولاً: المنهج المتَّبع في التحقيق والتعليق على المخطوط

ثانياً: وصف نسخ المخطوط.

ثانياً: النص المحقق.

أولاً: المنهج المتَّبع في التحقيق والتعليق على المخطوط :

أ . المنهج المتَّبع في التحقيق:

١. الاعتماد في إخراج النص على نسخة واحدة جعلتها أصلاً، مع التنبيه في الحاشية السفلية على الفروق بين النسخ، ثم ترجيح ما أراه صواباً بملاحظة أمور هامة، وهي: موافقتها للسياق ولما ورد في المصادر التي أخذ عنها الشهاب، مع الاستئناس بما في المطبوعة. وما كان من سَقْط في النسخة الأصل أثبتُه في المتن من النسخ الأخرى، كما أشير في الحاشية إلى السقْط في النسخ الأخرى، والسقط الكبير في إحدى النُّسخ أضعه في المتن بين قوسين هكذا [ ]، وإذا أثبَتَ الناسخ السَّقْط أو الخطأ في هامش إحدى النسخ، أثبتُه وأشير إلى ذلك في الحاشية، ولا أثبت في المتن ما كان من أخطاء واضحة في النسخة المعتمدة، كما لو كان خطأ في آية، أو خطأ نحْوياً أو لغوياً.....إلخ، بل أثبتُ من النسخ الأخرى ما أراه صواباً، ثم أضعه في المتن بين قوسين [ ].

٢. إثبات ما أجده من كلام في هامش النسخة المعتمدة في الحاشية السفلية، وتصديره بعبارة: «هامش (أ): طيبي أو سعد .....»، أو « هامش الأصل: .....»، وهي في الغالب أسماء مصادر رجع إليها الشهاب الخفاجي، وغالبها شروح لـ «الكشاف»، أو حواشٍ على «أنوار التنزيل».

٣. كتابة النص المخطوط كتابة حديثة وفق الرسم الإملائي المتعارف عليه في زماننا، ووضع علامات الترقيم التي تساعد في فهم عبارات النص، وضبط النص بالشَّكل ضبطاً كاملاً.

٤. إثبات متن تفسير البيضاوي في أعلى الصفحة، وما يتعلَّق به من كلام للخفاجي أسفل منه، ووضْع خط فاصل بينهما كي يسهُل على القارىء فهم المسائل التي يدور حولها الشَّرح.

٥. وضْع كلام الإمام البيضاوي المندرج في متن الحاشية بين قوسين بخط غامق لتمييزه عن كلام الشهاب، والذي كان يميِّزه بأن يقول: (قوله:.....).

٦. عند الانتهاء من تحقيق لوحة والبدء بأخرى، أشير إلى انتهاء اللوحة بوضع خط مائل في متن النص المحقَّق هكذا (/)، ثم أضع رقم اللوحة والوجه منها في هامش المتن من الجهة اليمنى، مثال: الوجه الأول من النسخة المعتمدة من اللوحة رقم (٥٣٣) من المخطوط أكتبه هكذا: (٥٣٣/ أ)، أما الوجه الثاني من اللوحة ذاتها فأكتبه بهذا الشكل: (٥٣٣/ ب).

ب . المنهج المتَّبع في التعليق:

١. عزو الآراء والمذاهب الواردة من الكتب الأصلية لكل مذهب، والتوثيق من المصادر بذكر اسم المرجع مع اسم المؤلِّف كاملاً، هذا في المرة الأولى فقط، مثال: (ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (١٤/٥))، وإذا تكرَّر المرجع مرة أخرى أذكره باختصار دون ذكر اسم المؤلِّف، هكذا: (ينظر: الكشَّاف، (١٥/٥)). كما أنني لا أذكر بطاقة الكتاب كاملة لورودها في مسرد المصادر والمراجع.

٢ ـ إن كانت المعلومة مأخوذة من عدَّة مصادر، أرتِّبُها في الحاشية على ترتيب تاريخ وفاة مؤلِّفيها، الأقدم فالأقدم، مع تصديره بكلمة (ينظر) دون (انظر) مراعاةً للأدب مع القارئ.

٣. وضْع الكلام المنقول في المتن بين قوسين بهذا الشكل (.....) إن كان نقلُ الشهاب من المرجع حرفياً، وإذا تصرَّف الشهاب في النقل أضعه أيضاً بين قوسين، وأوثِّق له في الحاشية بذكر المصدر، ثم أُتبعُه بالتعليق المناسب: /بتصرف/، /بتصرف يسير/، أو / باختصار/، وقد أذكر عبارة النص المنقول بتمامها كما وردت لبيان ما إذا كان في النقل خلل أم لا.

٥. توثيق الأقوال والنقول من المصادر التي عزا إليها الشهاب، والاجتهادُ قدر الإمكان في الرجوع إلى المصادر التي كان ينقل منها الشهاب دون أن يعزو إليها، مع وضع المنقول بين علامتين ** .

٦. توضيح المسائل التي درسها الشهاب في الحاشية والتعليق عليها، مع مراعاة عدم التوسُّع كثيراً في ذكر الأمثلة والمناقشات والردود؛ حتى لا يخرج النصُّ المحقَّق عن غايته المنشودة.

٧. التعليق على بعض العبارات التي قد تكون غامضة، وإرجاع بعض الضمائر التي قد تُشْكِل إلى أصحابها، والتعريف بالمصطلحات الواردة في الحاشية، وشرح ما يحتاج إلى شرح على حسب ما يتيسَّر لي من فهمها.

٨. إثبات الآيات القرآنية من المصحف الشريف وفق الرسم العثماني، وجعْلُ الآية بين قوسين ﴿.....﴾، وعزو الآيات القرآنية الواردة، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتخريجها في المتن كي لا يكثر تقليب النظر بلا فائدة بين المتن والحاشية؛ فيسبب الإرهاق للقارئ، وجعْلُ هذا التخريج بين قوسين، هكذا مثلاً: [البقرة: ٢].

٩ ـ ضبْطُ تشكيل نص الحديث ووضعه بين قوسين «...» بخط غامق؛ كي يسهل تمييزه عن النصوص الواردة في المتن، وتخريج الأحاديث النبوية الواردة تخريجاً تفصيلياً، بذكر من خرَّجها، واسم الكتاب والباب، والجزء والصفحة ورقم الحديث، مثال ذلك: (صحيح البخاري، كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارة، (٨/ ١٥٩/٦٧٨٤). وإذا ورد الحديث في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم أو في أحدهما، أكتفي بذلك دون الحكم عليه صحة أو ضعفاً، أما إن كان الحديث في غير الصحيحين، فأذكر من أخرجه من أصحاب السُّنن الأربعة، فإن لم أجده فيها أو في أحدها أنتقل إلى باقي كتب السنَّة، وأنقل أقوال العلماء وتعليقاتهم في الحكم على الحديث، وإن لم أجد الحكم عليه من أحد الحفَّاظ بذلتُ الوسع في الحكم عليه من خلال إسناده.

٩ ـ عزو الأشعار بذكر اسم قائلها واسم بحرها، ومطلع القصيدة، وبيان محل الشاهد فيها، وذكر سبب ورود البيت أو الأبيات، كما أنبِّه على الأمثال الواردة في الحاشية، مع شرحها وبيان قائلها إن وجد شيء منها.

١٠. الترجمة للأعلام الواردة في الحاشية ترجمة مختصرة، بذكر اسمه، ولقبه، وسنة ولادته ووفاته، وبعض من مصنَّفاته، إن وجد شيء من ذلك، هذا في المرة الأولى فقط، فإذا تكرَّر اسم العَلَم فما على المطَّلع إلا الرجوع إلى فهرس الأعلام المترجم لهم. وأستثني من الترجمة: المشاهير من الصحابة، وأصحاب الكتب الستة، وأصحاب المذاهب الأربعة، والأنبياء والملائكة.

١١. التعريف بالأماكن والوقائع، مع مراعاة الرجوع إلى الأطالس المعاصرة أو الشابكة، والترجمة للكتب والمصادر التي رجع إليها الشهاب من الكتب المختصَّة.

١٢. وفي الختام وضْع فهارس علمية متنوعة.

رموز ومصطلحات: تح = تحقيق، ط = طبعة، مط= مطبعة، هـ = هجري، م= ميلادي، ق. هـ= قبل الهجرة، أ= أستاذ د= دكتور، ت= توفي.

ثانياً: وصف نسخ المخطوط:

النسخة الأولى (أ):

وهي أجود النسخ على الإطلاق، تمتاز بوضوحها وسلامتها من السقط والتصحيف، أضف إلى ذلك أنها أقرب النسخ إلى عصر المؤلّف، حيث نسخت سنة (١٠٧٩هـ)؛ أي بعد وفاة المؤلّف بعشر سنوات؛ لذلك آثرت أن أعتمدها كنسخة أصلية أثبتُّ فواصل صفحاتها في النص المحقق. والنسخة من مخطوطات المكتبة الأحمدية بحلب، بقي منها الجزء الأول والثاني فقط، تشتمل الصفحة على (٣٥) سطراً بقياس (٣٠×٢١سم)، وكُتبت رؤوس الفِقَر وأسماء الأعلام على الهوامش بالمداد الأحمر، والخط نسخي وتعليق، والناسخ: محمد الشاذلي بن الشيخ جاد الكريم [١].

الجزء الأول: (رقم وروده في مكتبة الأسد ١٣١٣٦) ويبدأ هذا الجزء من قوله: « بسم الله، يا مفيض البركات ومنزِّل الآيات، افتح عيون بصائرنا لمشاهدة أنوارك.... »، وينتهي بالتعليق على آخر تفسير سورة المائدة، ويشتمل على (٥٧٠ ورقة)، على الورقة الأولى منه مجموعة من التملُّكات؛ أحدها باسم عبدالكريم بن أحمد الشراباتي، وآخر باسم أبي السعود الخزرجي، وعلى الغلاف زخارف مذهَّبة. **وحصتي من هذا الجزء تبدأ من الصفحة (٥٣٠) وجه (ب)، وتنتهي بالصفحة (٥٥٥) وجه (ب).**

الجزء الثاني: (رقم وروده في مكتبة الأسد ١٣١٣٤) يبدأ هذا الجزء من التعليق على أول تفسير سورة الأنعام، وينتهي بالتعليق على آخر تفسير سورة الحج، ويشتمل على (٥٨٩ ورقة)، وعلى غلافه وقْف باسم أحمد أفندي طه زاده على المكتبة الأحمدية.

النسخة الثانية (ب): هذه النسخة دون تاريخ نسخ، وهي من أجود النسخ، وتتميز بوضوحها وسلامتها غالباً من السقط والتصحيف، وهي موجودة في مكتبة الأسد، موزعة على أربعة أجزاء مكتوبة في القرن الحادي عشر الهجري، تشتمل الصفحة فيها على (٢٣) سطر، وقياس النسخة : [١٥×٢١ سم]، والخط فارسي دقيق، واسم الناسخ «أبو بكر بن درويش الزريابي» [٢]، كتبت فيها أسماء السور ورؤوس الفقرات بالمداد الأحمر. وعلى الورقة الأولى تملُّك باسم محمد الجابي نقشبندي.

الجزء الأول: (رقم وروده في مكتبة الأسد (٩٠٠١)) يبدأ من قوله: « بسم الله، يا مفيض البركات ومنزِّل الآيات، افتح عيون بصائرنا لمشاهدة أنوارك... »، وينتهي بتفسير آخر سورة البقرة، وعدد أوراقه : (٦٣٤) ورقة .

الجزء الثاني: (رقم وروده في مكتبة الأسد (٩٠٠٢)) ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة آل عمران، وينتهي بتفسير آخر سورة التوبة، ويبلغ عدد أوراقه: (٥٧٣) ورقة، **وحصتي من هذا الجزء تبدأ من الصفحة (١٨٩) وجه (أ)، وتنتهي بالصفحة (٢٢٧) وجه (أ).**

---

(١) لم أعثر له ترجمة.

(٢) لم أعثر له ترجمة.

الجزء الثالث: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٩٠٠٣**)) ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة يونس، وينتهي بتفسير آخر سورة المؤمنون، ويبلغ عدد أوراقه: (٧٩٨) ورقة.

الجزء الرابع: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٩٠٠٤**)) ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة النور، وينتهي بآخر الكتاب، ويبلغ عدد أوراقه: (٧٩٨) ورقة.

النسخة الثالثة (ج):

هذه النسخة موجودة في مكتبة الأسد، موزعة على أربعة أجزاء، وهي دون سابقتيها من حيث وضوحها وسلامتها من السقْط والتصحيف، مكتوبة في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، كتب فيها أسماء السور ورؤوس الفِقْرات والأعلام على الهوامش بالحمرة، وختمت بخاتم وقف الوزير محمد الباشا سنة (١١٩٠هـ)، تشتمل الصفحة فيها على (٣١) سطر، والخط نسخي، وقياس النسخة : [٢٩×٣٠سم].

الجزء الأول: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٤٥٦**)) ويبدأ هذا الجزء من قوله: ((بسم الله، يا مفيض البركات ومنزِّل الآيات، افتح عيون بصائرنا لمشاهدة أنوارك...))، وينتهي بتفسير آخر سورة البقرة، ويبلغ عدد أوراقه: (٤٩٩) ورقة.

الجزء الثاني: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٥٩٠**))، ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة آل عمران، وينتهي بتفسير سورة هود، ويبلغ عدد أوراقه: (٤٤١) ورقة. **وحصتي من هذا الجزء تبدأ من الصفحة (١٢٤) وجه (ب)، وتنتهي بالصفحة (١٥١) وجه (ب).**

الجزء الثالث: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٤٥٧**)) ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة يوسف، وينتهي بتفسير سورة الفرقان، ويبلغ عدد أوراقه: (٤٠٦) ورقة.

الجزء الرابع: (**رقم وروده في مكتبة الأسد** (**٤٥٨**)) ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة الشعراء، وينتهي بآخر الكتاب، ويبلغ عدد أوراقه: (٤٤١) ورقة.

النسخة الرابعة (د):

هذه النسخة مؤلفة من جزأين، مكتوبة في القرن الحادي عشر الهجري (١١٠٤)، وهي أيضاً دون سابقاتها من حيث وضوحها وسلامتها من السقط والتصحيف، وهي من مخطوطات مكتبة الحرم النبوي في المدينة المنورة، وهي نسخة موزعة على جزئين، تشتمل الصفحة فيها على (٣٧) سطر، وقياس النسخة: [٣٠×٢٠ سم]، والخط نسخي جيد، واسم الناسخ ((عبدالرحمن بن صالح الورداني))[1]، كُتبت فيها رؤوس الفِقرات وبعض أسماء الأعلام بالمداد الأحمر.

الجزء الأول: (**رقم وروده في مكتبة الحرم النبوي** (**٢١٢/٣١**)): ويبدأ هذا الجزء من قوله: ((بسم الله، يا مفيض البركات ومنزِّل الآيات، افتح عيون بصائرنا لمشاهدة أنوارك...))، وينتهي بالتعليق على آخر تفسير سورة هود، ويشتمل على (٨٩٨) ورقة، وعلى الصفحة الأولى تملُّكان؛ الأول باسم: مصطفى بن فيض الله، والثاني باسم: محمد أمين بن عبدالله، **وحصتي من هذا الجزء تبدأ من الصفحة (٥٦١) وجه (ب)، وتنتهي بالصفحة (٥٨٩) وجه (ب).**

الجزء الثاني: ويبدأ هذا الجزء بتفسير سورة يوسف، وينتهي بآخر الكتاب.

---

(1) لم أعثر له ترجمة.

الصفحة الأولى من حصتي من النسخة الأولى (أ)

الصفحة الأخيرة من حصتي من النسخة الأولى (أ)

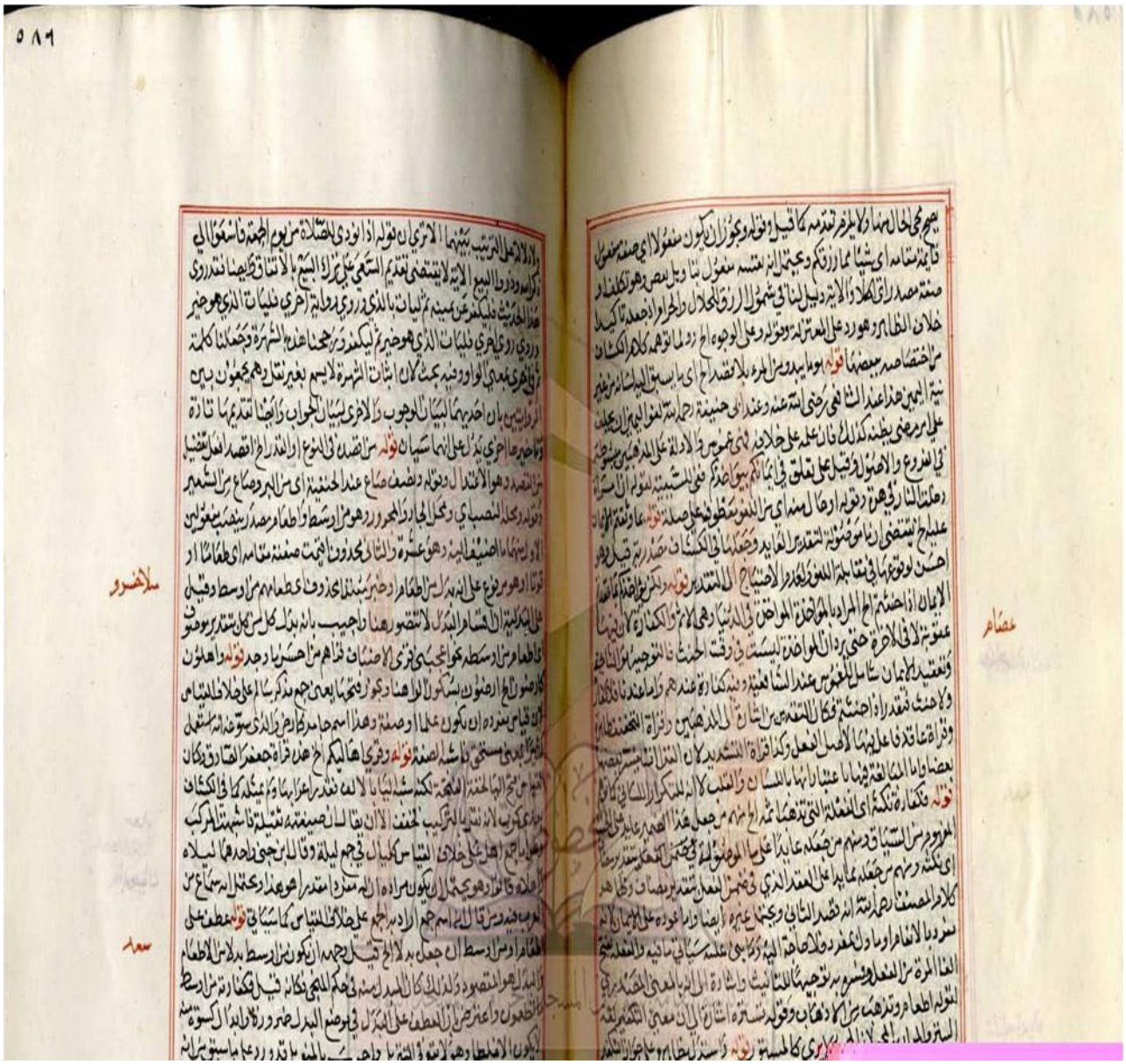
الصفحة الأولى من حصتي من النسخة الثانية (ب)

الصفحة الأخيرة من حصتي من النسخة الثانية (ب)

الصفحة الأولى من حصتي من النسخة الثالثة (ج)

الصفحة الأخيرة من حصتي من النسخة الثالثة (ج)

الصفحة الأولى من حصتي من النسخة الرابعة (د)



الصفحة الأخيرة من حصتي من النسخة الرابعة (د)

النصُّ المحقَّق

قال تعالى: ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [المائدة: ٢٧].

قال البيضاوي (١٢٣/٢): **أوحى الله ﷻ إلى آدمَ أن يزوِّج كلَّ واحد منهما توأمة الآخر،**

قولُه: (أوحَى اللهُ إلخ) كانَ في شَريعَته تزوُّجُ الأخِ بالأخْت التي لمْ تولَدْ معَهُ في بطْنٍ واحد، فجَعْلُ[1] افتراق البُطون بمنزلة افتراق النَّسَب للضَّرورة؛ ولذا حُرِّمَ بعدَهُ؛ إذْ زالَ المُقْتَضي وكَثُرَ النَّاسُ، وإذا كانَ ذلكَ غيرُ جَائزٍ؛ فإنَّما أمْرُهُ بتقْريب قُرْبانٍ لعلْمه أنَّهُ لا يُقْبلُ لا أنَّهُ لو قُبل جازَ. والتوأمَان: الولَدان في بَطنٍ واحد، الذَّكَرُ: توأمٌ، والأنثى: توأمَةٌ. والمصنِّفُ[2]، رحمَه اللهُ، استعملَ «توأم» للتوأمَة بتأويلِ الشَّخْص./ وتوأمَةُ قابيلَ «إقْليمَا»[3]، وتوأمَةُ هابيلَ «كُبُودَا» . ٥٣٠/ب

قالَ والدُ شَيخي[4]: (واعْلَم أنَّ «التَوَم» بلا همْزٍ اسْمٌ لمجموعِ الولَدَيْنِ فأكثرُ في بطْنٍ واحدٍ من جميعِ الحيوان، وبهمْزٍ كـ «رجلٍ توأَم » و«امرأةٍ توأَمَة »، مفردٌ تثنيَتُهُ «توأَمَان»، فالاعتراضُ[5] بأنَّهُ لا تثنيةَ لهُ وهْمٌ؛ لمَا عَلِمْتَ منَ الفَرْق بينَ «التَوْم» بلا همزٍ و«التوأم » بالهَمز، وأنَّ التثْنيةَ إنَّما هيَ [للمَهْمُوز لا غيرَ). وظاهرُ «**القامُوس**»[6] بل صريحُهُ أنَّه اسمٌ لمجْموعهمَا، وأنَّ التثنيةَ إنَّما هيَ][7] لـ «توأم» و«توأمة» لا لـ «تَوَم»، وعبارتُهُ[8]: (التوأمُ مِنْ جميعِ الحَيوان: الولَدُ مع غَيرِهِ في بَطنٍ منَ الاثنين فصَاعِدَاً، ذكَراً أو أنْثَى، جمعُهُ «توائِم» و«تُؤَامٌ» كـ «رُخَال»[9]).

([1]) في (ب)، و (ج)، و (د) « جعل»، وما في الأصل أليق لأنه متوافق مع السياق.

([2]) يقصد الإمام البيضاوي ـ رحمه الله ـ .

([3]) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (د)، وفي (ج) « إقليميا».

([4]) يقصد والد شيخه «شمس الدين محمد بن أحمد الرملي»، سبقت ترجمته (ص٣٧)، أما والد شيخه، فهو: شهاب الدين أحمد بن حمزة الرَّملي، فقيه مصر، له: شرح على «صفوة الزَّبَد»، لأحمد بن حسين بن أرسلان، وهي منظومة في الفقه، (ت ٩٧١ هـ). ينظر: **الكواكب السائرة**، (١٢٠/٢)، **وخلاصة الأثر**، (١٩٥/٣)، **وديوان الإسلام**، (٣٣٥/٢). ولم أظفر بكلام شيخه من مصنَّفاته.

([5]) والاعتراض للفراهيدي، الذي ذهب إلى أن «التوأم» ولدان معاً، فلا يقال: هما توأمان، ولكن يقال: هذا توأم هذه وهذه توأمته، فإذا جُمعا فهما توأم (ينظر: «**العين**»، مادة (وَأَم)، (٤٢٤/٨)). والراجح هو جواز التثنية كما في **إصلاح المنطق**، يعقوب بن إسحاق، الشهير بـ «ابن السكّيت»، (ص٢٢٣)، **والفصيح**، أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بـ «ثعلب»، (ص٣٠٦)، **وتصحيح الفصيح**، عبدالله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيه، (ص ٤٠٣).

([6]) **القاموس المحيط والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧ هـ)، معجم جامع من أشهر معاجم اللغة العربية، مادته غزيرة ومكثَّفة، أراد به أن يستدرك ما فات الجوهري في «صحاحه». ينظر: **كشف الظنون**، (١٣٠٦/٢).

([7]) ما بين معكوفين سقط من (د)، ومثبت في الهامش.

([8]) **القاموس المحيط**، مادة (تَأَمَ)، (ص ١٠٨٢).

([9]) هكذا بضم الرَّاء وكسرها أيضاً، مفرده «رَخَل»، وهي الأنثى من سِخال الضأن، ولا يقال: «رَخْلة»، وهو من جمع العزيز. ينظر: **الصحاح**، مادة (رَخَل)، (١٧٠٨/٤)، **ودرة الغواص في أوهام الخواص**، القاسم بن علي بن محمد الحريري، (ص ١١٥)، **وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، خليل بن أيبك، صلاح الدين الصفدي، (ص٢٨٢).

فسَخط منه قابيل لأن توأمته كانت أجمل، فقال لهما آدم: قرِّبا قرباناً، فمن أيكما قُبِلَ تزوَّجها، فَقُبِلَ قربان هابيل بأن نزلت نار فأكلته، فازداد قابيل سخطاً وفعل ما فعل. وقيل: لم يُرِد لهما ابني آدم لصُلبه، وأنهما رجلان من بني اسرائيل؛ ولذلك قال: ﴿كَتَبْنا عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢].

قولُهُ: (بأنْ نزلتْ نارٌ إلخ) هذا كانَ علامَةَ القَبول، وكانَ أكْلُ[1] القُربانِ غيرَ جائزٍ في الشَّرعِ القَديم. **وقوله: (وفعَل ما فَعَل)** هو قصَّتُهُ الآتيةُ. **قولُهُ: (وقيل: إلخ)** زُيِّفَ[2] هذا (بقَوله: ﴿فبَعَثَ الله غُراباً﴾ إلخ؛ إذْ كانَ الدَّفنُ مَعلوماً إذْ ذاكَ)، فتأمَّلْ [3]. **قوله: (ولذلكَ قالَ: ﴿كَتَبْنا﴾ إلخ)** وتوجيهُهُ على الآخَرِ[4]؛ أي: منْ أجْلِ أنَّ الحَسدَ صَارَ سَبباً لهذا الفسَادَ، وهو غالبٌ على بني إسْرائيلَ. وعن بعضِ المفَسِّرينَ[5]: إنَّما ذَكَرَ بني إسرائيلَ دونَ النَّاسِ لأنَّ التَّوراةَ أوّلُ كتابٍ نزَلَ فيهِ تعظيمُ القَتلِ، ومعَ ذلكَ كانُوا أشَدَّ طُغياناً وتمَادياً فيهِ حتى قَتَلوا الأنبياءَ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامِ ـ. والمعنى: بسببِ هذهِ العظيمةِ كَتَبْنَا في التَّوراةِ تعظيمَ القتلِ وشدَّدْنا عليهِمْ، وهمْ بعدَ ذلكَ لا يبالونَ !!، وسيذكُرُ هذا المصنِّف ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ بعدَ قولِه: ﴿ثمَّ إنَّ كَثيراً منْهُمْ بعدَ ذَلكَ في الأرْضِ لمسْرفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢] [6]، فلا حاجَةَ إلى التبَرُّعِ بِه ها هُنا. ﴿بِالْحَقِّ﴾ صِفةُ مصدَرٍ محذوفٍ؛ أي: تلاوةً ملتبِسَةً بالحقِّ، ذُكِرَ[7] في إعرابِه ثلاثةُ أوجُه: أنَّهُ صِفةُ مصدرِ «اتْلُ» [8]، أو حالٌ منَ المفعولِ، وهو «نبأُ ابني آدَمَ»، وقدَّرَهُ الزمخشريُّ[9] : («نبأً ملتبِساً بالحقِّ»)؛ ليتعيَّنَ ذو الحالِ، أو حالٌ من فاعِلِ «اتل» المُستَتِرِ، وهو ضَميرُ المُخاطَبِ المستَترِ [10]

([1]) في (ج) « أهل»، تحريف.

([2]) ومن زيَّف ذلك ابن الجوزي، الذي قال: (ولو كان من بني إسرائيل لكان قد عَرف الدفن !!). **زاد المسير في علم التفسير**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (٥٣٦/١).

([3]) دعوة الشهاب للتأمُّل لا إشكال فيها، فالراجح وما عليه أهل العلم هو أنهما قابيل وهابيل ولد آدم ، وهو قول ابن عمر، وابن عباس، ومجاهد، وقتادة، أما القول المرجوح فهو قول الحسن البصري . ينظر: **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (١٠ / ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، **وتفسير الراغب**، الحسين بن محمد، المعروف بـ «الراغب الأصفهاني»، (٣٢٤/٤).

([4]) أي: على القول الآخر: بأن قابيل وهابيل ولَدُ آدم لصُلبه.

([5]) كما في **تفسير الراغب**، (٣٣٠/٤ـ ٣٣١)، **والمحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (١٨٢/٢)، **وتفسير القرطبي**، (١٤٦/٦)، **ومدارك التنزيل وحقائق التأويل**، عبدالله بن أحمد، أبو البركات النسَفي، (٤٤٣/١).

([6]) ينظر: **تفسير البيضاوي**، (١٢٤/٢).

([7]) **ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العُكْبُري، (٤٣٢/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٠٨/٢).

([8]) والتقدير: «اتلُ تلاوة ملتبسة بالحق». وقد رجَّح هذا الوجه الطيبي ـ رحمه الله ـ . ينظر: **حاشية على «الكشاف»**، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، الحسن بن محمد، شرف الدين الطيبي، (٣٤٣/٤).

([9]) **الكشاف**، (٦٢٤/١)، /باختصار/، وعبارته: (أو اتله نبأ ملتبساً بالصدق موافقاً لما في كتب الأولين، أو بالغرض الصحيح).

([10]) ويقصد ضمير المخاطب المستتر «أنت»، وعلى هذا يكون التقدير: «واتل عليهم وأنت محق صادق». ينظر: **الكشاف**، (٦٢٤/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٠٨/٢)، **وحاشية القُونوي**، (٤٤٤/٧).

﴿**بِالْحَقِّ**﴾ [المائدة: ٢٧] **صفة مصدر محذوف؛ أي: تلاوة ملتبسة بالحق، أو حال من الضمير في** «**اتل**»، **أو من** «**نبأ**»؛ **أي: ملتبساً بالصدق موافقاً لمَا في كتب الأولين،** ﴿**إِذْ قَرَّبا قُرْباناً**﴾[المائدة: ٢٧] **ظرف لـ** «**نبأ**»، **أو حال منه،**

---

* ثمَّ «الحقُ» يطلَقُ على معانٍ: **أحدُهَا:** المثبَتُ الصَّحيحُ[١]، **وثانيها:** المطَابقُ للواقعِ بمعنى «الصَّادق» [٢]، **وثالثها:** المتضمِّنُ للغَرَضِ الصَّحيحِ؛ لقولِه تعالى في الأحقافِ: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمواتِ والأَرْضَ ومَا بَيْنَهُمَا إلا بالحَقِّ﴾ [الأحقاف: ٣]؛ أي: خَلْقاً مُلتَبِساً بالغَرَضِ الصَّحيحِ والحِكْمةِ، وضدُّهُ «الباطلُ» بمعنى: «العبثِ»، كما في قوله: ﴿مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً﴾ [آل عمران: ١٩١]، ويكونُ صِفَةً لما اشتمَلَ على هذهِ المَعاني، ومَصْدَراً بمعنى: الثُّبوتِ والمطابقةِ وصحَّةِ الغَرَضِ* [٣]، وهو هُنا هُنا بالمعْنَى المَصْدريِّ أو الوصْفيِّ[٤]، و«الباءُ» فيه للملابَسَة [٥] كما أشارَ إليه **بقوله: (مُلتَبساً)،** وعَملَ «نبأُ» في الظَّرفِ الظَّرفِ لأنَّه مصْدرٌ في الأصْلِ[٦]، والظَّرفُ يَكفي فيهِ رائحةُ الفعلِ[٧]. **قولُهُ: (أو حالٌ منهُ)** فيتعلَّق بمحذوفٍ[٨]، سبقَهُ إليهِ أبو أبو البَقاءِ[٩]

---

(١) حقَّ الأمر يحقُّ؛ صار حقًّا، وحقَّ عليه القول؛ أي ثبت، وحقَقْت الأمر وأحققْته؛ إذا كنت على يقين منه. ينظر: **تهذيب اللغة،** محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، مادة (حَقَقَ)، (٣/٢٤٢ ـ ٢٤٣)، **ولسان العرب،** مادة (حَقَقَ)، (١٠/ ٤٩).

(٢) ذهب الراغب إلى أن الحق يستعمل للاعتقاد المطابق لوجود الشيء نفسه، أو في القول المطابق لمعنى الشيء الذي هو عليه، نحو أن يقال: «إن اعتقاد فلان في البعث حق، وقوله في الثواب والعقاب حق». ينظر: **تفسير الراغب،** (١/١٥).

(٣) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية على** «**الكشاف**»، محمود بن محمد الرازي، الشهير بـ«القطب التَّحتاني»، (١٦١/ ب ـ ١٦٢/ أ)، /بتصرف يسير/ .

(٤) وهو المعنى الثالث لـ «الحق»، والذي يشمل المعنيين الأول والثاني.

(٥) من معاني «الباء» الملابسة، أي: المصاحبة؛ وهي التي يصلح في موضعها «مع»، أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾[المائدة: ٦١]؛ أي: دخلوا ملتبسين بالكفر، أو حال كونهم كافرين. ينظر: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** عبدالله بن يوسف بن هشام، (ص١٤٠).

(٦) يقصد الشهاب أن «نبأ» وإن كان اسماً للخبر المتلو، ولكنه في الأصل مصدر؛ لذلك عمل في الظرف.

(٧) وبيان ذلك: الظرف والمصدر والحال والتمييز، وغيرها من المشتقَّات، فيها معنى الفعل فيجوز التعليق بها؛ فلكفاية رائحة الفعل في عامل الظرف عمل «النبأ» في الظرف. ينظر: **شرح الشافية في علم الصرف،** محمد بن الحسن، الرضي الإستراباذي، (٢/١٣)، **وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (٢/٨٥١).

(٨) والمحذوف تقديره: «واقعاً»؛ وعلى هذا يكون المعنى: «واتل عليهم نبأ ابني آدم واقعاً في زمان قربانهما». ينظر: **حاشية الكازروني،** (٢/١٤٥).

(٩) في **الإملاء،** (١/٤٣٢). **وعبدالله بن الحسين، أبو البقاء العُكْبُري،** إمام في النحو واللغة، ولد سنة (٥٣٨ هـ)، أصيب بالجُدَري وهو صغير، فعاش ضريراً، له: «إملاء ما منَّ به الرحمن»، و«اللباب في علل البناء والإعراب»، (ت ٦١٦ هـ). ينظر: **معجم الأدباء،** (٤/١٥١٥)، **وطبقات المفسرين،** (ص٢١٩ ـ ٢٢٠).

قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠].
قال البيضاوي (١٢٣/٢): أو بدل على حذف مضاف؛ أي: واتل عليهم نبأهما نبأ ذلك الوقت.

وردَّهُ في «**الدرِّ المَصون**» [١]: (بأنَّهُ يكونُ قَيْداً في عَامِلِه[٢]، وهو «اتلُ» المستقْبلُ، و «إذْ» لما مضَى[٣]؛ ولذا لم يتعَلَّقْ بِهِ مع ظُهورِهِ). وفيه تأمُّلٌ. **قولُه: (أو بدلٌ على حذف مضاف)** قالَ النِّحْريرُ[٤]: (ليصِحَّ كونُهُ مَتلوًّا، وإلا فمجرَّدُ الظَّرفِ كافٍ في الإبْدالِ لحصُول الملابسَةِ)، وقِيلَ عَليه[٥]: (إنَّهُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ «إذْ» لا يُضَافُ إليهَا إلاَّ الزَّمانُ، نحوَ: «يومَئذ» [٦]، و [«نبأَ»] [٧] ليسَ بزمانٍ). وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ، أو كلٍّ من كلٍّ[٨]، وما ذَكَرَهُ المصنِّفُ منَ «**الكشَّاف**»، إلا أنَّهُ ترَكَ قولَهُ[٩]: (يُقَالُ: قرَّبَ صدَقةً وتقرَّبَ بها؛ لأنَّ «تقرَّب» مُطاوِعُ[١٠]

---

(١) (٢٣٨/٤)، / بتصرف/. وعبارته: (ولا يكون ظرفاً لـ «اتل»، قلت: لأن الفعل مستقبل و «إذ» وقت ماض، فكيف يتلاقيان ؟!). **والدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف بن عبدالدائم، الشهير بـ «السَّمين الحلبي»، (ت ٧٥٦)، من أجلِّ ما صُنِّف في علم إعراب القرآن؛ لاشتماله على العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، والبيان، واللغة، والمعاني. لخَّصه من «البحر المحيط» في حياة شيخه أبي حيان وناقشه فيه كثيراً. ينظر: **الدرر الكامنة**، (٤٠٢/١ـ٤٠٣)، **وبغية الوعاة**، (٤٠٢/١)، **وكشف الظنون**، (٨١/١).

(٢) صرَّح أهل اللغة بأن الحال قَيْد في عاملها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أم قصُر، ففي قولك: «ضربْتُ زيداً راكباً»، وقع الضَّرب في زمن الركوب. ينظر: **شرح المفصَّل في صنعة الإعراب**، يعيش بن علي، موفق الدين بن يعيش، (٥٥/٢)، **وشرح ألفية ابن مالك**، علي بن محمد، نور الدين الأشموني، (٣٦/٢).

(٣) فهي ظرف يختص بالأزمنة الماضية، بخلاف «إذا» التي هي ظرف لما يُستقبل من الزمان. ينظر: **شرح المفصل**، ابن يعيش، (٩٥/٤)، **وأمالي ابن الحاجب**، عثمان بن عمر، الشهير بـ «ابن الحاجب»، (١/ ٢٩٤)، **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (١٧٢/٢).

(٤) **حاشية على «الكشاف»**، مسعود بن عمر ، سعد الدين التفتازاني، (٢٠٤/أ).

(٥) هامش (أ): أبو حيان. والكلام لأبي حيان في **البحر المحيط**، (٢٢٧/٤).

(٦) حيث يمكن أن يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: «يومَئذ» و«حينئذ»، أو غير صالح للاستغناء عنه، كما في قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]. ينظر: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي، (١٣٥/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص١١٢).

(٧) سقطت من (أ) ، وأثبتُّها من (ب) و (ج) و(د).

(٨) للبدل أضرُب، منها: بدل البعض من كل، كقولك: «هذا زيد وجهُه»، وبدل الكل من كل، كقولك: «هذا زيد أخوك». ينظر: **شرح الكافية في النحو**، محمد بن الحسن، الرضي الإستراباذي، (٣٨٤/٢)، **وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (١٩٦٤/٤).

(٩) **الكشاف**، (٦٢٤/١).

(١٠) **المطاوعة** اصطلاحاً: التأثُّر وقَبول أثر الفعل سواء كان التأثر متعدِّياً، نحو: علَّمته الفقه فتعلَّمه، أو كان لازماً، نحو: كسَّرته فانكسر. وإنما قيل «مطاوع»؛ لأنه لمَّا قَبِل الأثر فكأنما طاوعه ولم يمتنع عليه. ينظر: **شرح الشافية**، الرضي، (١٠٣/١)، **والتعريفات**، (ص ٢١٨).

«قرَّبَ»[1]، قال الأصْمَعِيُّ[2]: تَقَرَّبوا قِرْفَ [3] القِمَعْ [4]. فيعْتَدِي بـ «الباء»، حتى يكونَ بمعنَى: «قرَّبَ» [5] انتهى.
قال السَّمينُ[6]: (قال الشَّيخُ[7]: (كذا قرّرهُ الزَّمخشريُّ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «إذ» لا يُضافُ إليها إلا الزمانُ، قال الأصْمعيُّ:...إلخ؛ أي: يَكونُ «قرَّبا» يطلُبُ مُطاوِعَاً، التَّقديرُ: «إذْ قرَّباهُ فتقرَّبَا به»، وفيه بُعْدٌ، قال : وليسَ «تقرَّبَ» [8] فيه مُطَاوِعُ «قرَّبَ» لتَفرُّقه ولاتِّحاد فاعِلِ الفِعْلين [9]، والمُطَاوعةُ مختلفٌ فيها الفاعلُ، يكونُ من أحَدهما فعلٌ ومنَ الآخَرِ انفعالٌ، نحو: كسَّرتُهُ فانْكَسَرَ[10]، فليسَ «قرَّبَ» و«تقرَّبَ» من هذا البابِ، فهو غلطٌ فاحشٌ)[11]. ولا نُسلِّمُ ما ذَكَرهُ منَ القَاعدة) [12] انتهى. **أقولُ:** فيمَا قالَهُ [13] أمورٌ: **الأوَّلُ:** إنَّ قولهُ: («إذْ» لا يُضَافُ إليهَا إلا اسمُ زمانٍ) غيرُ مسلَّمٍ؛ ألا ترى قولَ العَلاَّمةِ [14]: **(نبأَ ذلكَ الوقْتِ)**،

([1]) «تفعَّل» يجيء لمطاوعة «فعَّل»، كما تقول: أدَّبتُ الصبي فتأدَّب، وعلَّمتُه فتعلَّم. ينظر: **المفصَّل في صنعة الإعراب**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ص٣٧١).

([2]) عبدالملك بن قُرَيب بن أصْمَع الباهلي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشِّعر، له مصنَّفات منها: «الشاء»، و«الأصمعيات»، (ت ٢١٦ هـ) . ينظر: **تهذيب الأسماء واللغات**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (٢/ ٢٧٣)، **والمقتنى في سرد الكُنى**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢٧١/١)، **والبُلغة**، (ص١٨٨).

([3]) سقط من (ج).

([4]) شطر بيت من أبيات سمعها الأصمعي من عمرو بن العلاء منقولةً عن سيف بن ذي يزن حين قاتل الحبشة، حيث قال:
أَضربُهُمْ بذِمْ قَلَعْ ~ اقتربُوا قِرفَمْ قِمَعْ.
والقِرْف: القشر، أما القِمَع فهو: ما التزق بالعنقود من حَبِّ العنب والتمر. وأراد أنهم أوساخ أذلاَّء كالوسخ الذي يُقرف من القِمَع، ونصب «قِرْفَ» لأنه أراد: يا قرفَ قِمَع. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (قَمَعَ)، (١٩٢/١)، **وشرح الفصيح**، محمد بن أحمد بن هشام اللَّخمي، (ص١٤٥).

([5]) انتهى كلام الزمخشري.

([6]) **الدر المصون**، (٢٣٨/٤)، /بتصرف يسير/.

([7]) **البحر المحيط**، (٢٢٧/٤)، /بتصرف يسير/ .

([8]) في (ب)، و (د) «الآخر»، وما أثبتُّه من (أ)، و(ج).

([9]) في (ب)، و (د) « التعليق»، تحريف، وما أثبتُّه من (أ)، و(ج).

([10]) فلا يقال في «تنازع زيد وعمرو الحديث»: إنه مطاوع « نازع زيد عَمْراً الحديث »؛ لأنهما بمعنى واحد، فلابد من أن يكون أحدهما تأثيراً والآخر تأثُّراً، نحو: «باعدتُه فتباعَد». ينظر: **شرح الشافية**، الرضي، (١٠٣/١).

([11]) انتهى نقل السَّمين عن أبي حيان.

([12]) انتهى كلام السَّمين.

([13]) يقصد السَّمين الحلبي، فقد شرع الشهاب في الرَّد على ما ورد كلامه من نقاط.

([14]) والمراد بالعلاَّمة هنا البيضاوي ـ رحمه الله ـ، حيث قال في وجوه إعراب ﴿إِذْ قَرَّبا قُرْباناً﴾: (أو بدل على حذف مضاف؛ أي: واتل عليهم نبأهما نبأَ ذلك الوقت).

والقُربان: اسم ما يُتقرَّب به إلى الله ﷻ من ذبيحة أو غيرها، كما أن الحُلوان اسم ما يُحلَّى به؛ أي: يُعطى، وهو في الأصل مصدر؛ ولذلك لم يُثنَّ، وقيل: تقديره؛ إذ قرب كل واحد منهما قرباناً.

فإنَّه [بمعنى «نبأ» «إذْ»، ولا شُبهةَ في صحَّتِه معنىً وإعراباً، ولا فَرقَ بينهُمَا، فإنْ منَعَهُ سماعاً فدونَهُ][1] خَرْطُ القَتادِ[2]، ودعْوى لُزومِ اختلافِ فاعليهِمَا [3] غيرُ مُسَلَّمةٍ، فإنَّ حجَّتَهُمْ أنَّ أحدَهُما فاعلٌ والآخَرُ قابلٌ[4]، وهو مبنيٌّ على قاعدةٍ أُصوليَّة، وهو أنَّ القابلَ لا يكونُ فاعلاً [5]، وقدْ ردَّها/ بعضُ الفُضَلاءِ [6]، ألاَ ترى أنَّ الإنْسَانَ قدْ يقتُلُ نفسَهُ فيتَّحدُ القابلُ والفاعلُ ؟!، ويؤيدُهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، فانْ كانَ الأصْمَعيُّ أرادَ هذا لم يَرِد عليهِ ما قالَه الشيخُ[7]، وقد يُقالُ[8]: (مرادُهُ بيانُ معناهُ لغةً)، فاعْرِفهُ. | أ/٥٣١

قوله: (والقُربانُ: اسمُ ما يُتقرَّبُ به إلخ) «الحُلوان» بالضمِّ: أجرةُ الدَّلاَّلِ، والكاهِنِ، ومهرُ المرأة، وما يُعطَى من رِشوةٍ، ونحوِ ذلك من الحَلاوةِ لأنَّه يُؤخَذ بسُهولةٍ[9]. و«أردأ»: أفعَلُ تفضيلٍ[10]،

---

(1) ما بين معكوفين سقط من (د)، وهو مثبت في الهامش.

(2) يقصد بهذا التعبير أنه من الصعوبة بمكان منْعُه سماعاً، و«دونه خرْط القَتاد»: مثلٌ يضرب للشيء لا يُنال إلا بمشقة عظيمة، أو للأمر دونه مانع. والقَتاد: شجر له شوك، وخرْطُه: أن تقبض على أعلاه، ثم تُمِرَّ يدك إلى أسفله. ينظر: **الصحاح**، مادة (خَرَطَ)، (٥٢١/٢)، **ومجمع الأمثال**، أحمد بن محمد الميداني، (٢٦٥/١)، **والمستقصى في أمثال العرب**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (٨٢/٢).

(3) هكذا وردت في (أ)، وفي (ب) و (ج) و (د) « فاعلهما».

(4) حيث لا بد من أن يكون أحدهما تأثيراً والآخر تأثُّراً، ففي قولك: «علَّمت زيداً الفقه فتعلَّمه»، القابل هو «زيد»؛ لأنه قَبِل «التعليم» الذي هو الأثر، وهو في الحقيقة المفعول به الذي صار فاعلاً. ينظر: **شرح الشافية**، الرضي، (١٠٣/١).

(5) يقصد في آن واحد. وقد عرَّف السكَّاكي «القابل» و«الفاعل»، فقال: (القابل هو ما كان جهةَ اقتضاءٍ للأثر من حيث المناسبة، والفاعل هو ما دعا الواضع على ذلك الأثر أو كان معه داعية له على ذلك). **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر السكَّاكي، (ص٧٦).

(6) لم أهتد إلى من يقصد بـ « بعض الفضلاء» !!.

(7) من أن «تقرَّب» ليس مطاوع «قرَّب»؛ لتفرُّقه ولاتحاد فاعل الفعلين كما أوضحت آنفاً.

(8) هذا ما ذهب إليه السَّفاقُسي، حيث قال: (قلت: الظاهر أنه أطلق المطاوعة وأراد بها الموافقة في المعنى). **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، إبراهيم بن محمد السَّفاقُسي، (١١٠/ب).

(9) ينظر: **العين**، مادة (حَلا)، (٢٩٥/٣)، **وتهذيب اللغة**، مادة (حَلا)، (١٥١/٥)، **وشرح الفصيح**، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ص٦٢)، **ولسان العرب**، مادة (حَلاَ)، (١٩٣/١٤).

(10) تُصاغ أفعُل التفضيل من الثلاثي غير المزيد مما ليس بلون ولا عيب على وزن «أفعَل»، فتقول من الكرَم: «هو أكرم منه»، أما ما كان فوق الثلاثي أو ما كان عيباً أو لوناً، فيُصاغ «أفعل» مما يصاغ منه، ثم تُمَيَّز بمصادرها، فتقول: «هو أشدُّ إكراماً»، كما تقول: «هو أقبح عوراً»، وتقول: «هو أشدُّ منه بياضاً». ينظر: **شرح المفصل في صنعة الإعراب، التخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي، (٣/ ١٢٣)، **والكافية في علم النحو**، عثمان بن عمر، الشهير بـ «ابن الحاجب»، (ص٤٢)، **وشرح المفصل في صنعة الإعراب، الإيضاح**، عثمان بن عمر، الشهير بـ «ابن الحاجب»، (٦٥٣/١).

قيل: كان قابيل صاحب زرع وقرَّب أردأ قمح عنده، وهابيل صاحب ضَرع وقرَّب جملاً سميناً. ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِما وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]؛ لأنه سخط حكم الله ﷻ ولم يخلص النية في قربانه وقصد إلى أخسِّ ما عنده. ﴿قالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [المائدة: ٢٧] توعَّده بالقتل لفرْط الحسد له على تقبُّل قربانه؛ ولذلك قال: ﴿إِنَّما يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] في جوابه؛ أي: إنما أُتيتَ من قبل نفسك بترك التقوى لا من قِبَلي، فلم تقتلني؟!، وفيه إشارة إلى أن الحاسد ينبغي أن يرى حرمانه من تقصيره، ويجتهد في تحصيل ما به صار المحسود محظوظاً، لا في إزالة حظه فإن ذلك مما يضرُّه ولا ينفعه، وأن الطاعة لا تقبل إلا من مؤمن متقٍ.

منَ الرَّداءة ضد الجَوْدَة[1]. و«صاحبُ ضَرْع»؛ أي: ماشية، والضَّرْعُ يُطلَقُ عليها مَجازاً منْ إطْلاق الجُزء على الكلِّ[2]. **قوله: (لأنه سَخطَ حُكم الله إلخ)** حكمُ الله هو عَدَمُ [3] جوازِ نكاحِ التَّوأمَة، **وقولُه: (لفرْط الحَسَد)**؛ أي: على قَبول القُربان، **وقولُهُ: (قال: ﴿إِنَّما يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾)** يدلُّ على أنَّه المرادُ[4] لا أنَّهُ حسَدهُ على إرادة أخْذ أُخته الحسناء، **قولُه: (أُتيتَ)** إتيانُهُ منْ قِبَله عبارةٌ عنْ إصَابة ما أصَابَهُ وازالة حظِّه؛ أي: نصيب المحسود ونعمته؛ لأنَّ شأنَ الحاسد ذلكَ . **قولُه: (فإنَّ ذلكَ)**؛ أي: اجتهادُهُ فيما ذُكر[5]. **قولُه: (وأنَّ الطاعةَ لا تُقبَل إلا منْ مؤمنٍ متَّقٍ)** في «**الكشَّاف**»[6]: (قالَ لهُ: إنَّما أُتِيتَ منْ قِبَلِ نفْسكَ لانسلاخِهَا من لِباسِ التَّقْوى لا منْ قِبَلي، فلِمَ تقتلُني؟!، ومالَكَ لا تطالبُ[7] نفسَكَ ولا تَحملُهَا على تقْوى الله التي هي السَّببُ في القَبول ؟! فأجابَهُ بكلامٍ حكيمٍ مُختصَرٍ جامعٍ لمعانٍ، وفيهِ دليلٌ على أنَّ اللهَ تعالى لا يَقبلُ الطَّاعةَ إلاَّ منْ [مؤمنٍ] [8] متقٍ[9]... إلخ).

---

(1) ينظر: **تحرير ألفاظ التنبيه**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ص١٨٨)، **والمطْلع على ألفاظ المقنع**، محمد بن أبي الفتح، شمس الدين البَعلي، (ص ٢٩٤)، **ولسان العرب**، مادة (ردَأَ)، (٨٥/١).

(2) **إطلاق الجزء وإرادة الكل**: من أنواع المجاز؛ كأن تقول: فلان يملك كذا رأساً من الغنم، أو فلان صاحب ضَرع؛ أي: صاحب ماشية، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل. ينظر: **البحر المحيط في أصول الفقه**، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، (٧٦/٣).

(3) سقطت من (ج) ومثبتة في الهامش.

(4) من كون التوعُّد بالقتل سببه عدم تقبُّل القربان. ويمكن أن يُقال أيضاً: لمَّا كان هذا التزوُّج سبب تقبُّل قربانه، نسب البيضاوي التوعُّد بالقتل إلى تقبُّل القربان لا إلى إرادة أخْذ أخته الحسناء. ينظر: **حاشية الكازروني**، (١٤٥/٢)، **وحاشية القُونوي**، (٤٤٥/٧).

(5) من محاولته إزالة نصيب المحسود ونعمته.

(6) (٦٢٤/١).

(7) هكذا وردت في (أ)، تحريف، وفي النسخ الثلاث الأخرى «لا تعاتب»، وهو الصواب؛ لأنه أليق بالسياق، كما أنه موافق لما جاء في «**الكشاف**».

(8) سقطت من (أ)، وأثبتُّها من النسخ الثلاث الأخرى، ومن «**الكشاف**».

(9) إن كلام الزمخشري فيه دسيسة اعتزال كعادته، فالمعتزلة يقولون: لا يتقبَّل الله إلا ممن اتقى الكبائر، وصاحب الكبائر لا تُقبل له حسنة بحال. ينظر: **المنتقى في منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ص ٣٨٣).

يريدُ أنَّ هذا الجوابَ واردٌ على الأسلُوبِ الحكيمِ[1]؛ لأنَّه تلقَّاه بغَيرِ ما يَتطلَّبُ وبما هو أهمُّ منْ القَتلِ[2]. والإشارةُ **بقوله: (ولا تَحملُها على تقوى اللهِ التي هي السَّببُ في القَبول)** إلى أنَّه ينبغي للحَاسدِ أن يَرى ذلكَ ويعتقدَهُ، فيقولُ فيمَا لم يُتقبَّلْ منهُ: إنَّ سببَ عدمِ[3] قَبولِه: منْ قصورِ فاعلِ ذلكَ الفعلِ فيه؛ لكونِه غيرَ واقعٍ على نهْجِ التَّقْوى الصَّادرةِ منَ المؤمنينَ، كعَدمِ[4] نيَّتِه بذلك وقصْدِه وجْهَ اللهِ بل حظَّ نفسه، فالمرادُ بكونِه متقٍ أنَّه متوقٍّي تلكَ الطاعَة، فلا يَرِدُ عليه ما قيلَ[5]: (كلُّ متَّقٍ أو عاصٍ إذا فعَلَ طاعةً وأخْلَصَ النيَّةَ فيها قُبِلَتْ منْه، كما قالَ الإمامُ القرطبيُّ[6]: (قالَ أصحابُنا[7]: المخَلِّطُونَ يَعملونَ الحسناتِ والسَّيئاتِ، إذا ثقُلَتْ حسَناتُهُمْ دَخلُوا الجَنَّة[8])[9]. ولا يَصحُّ الجوابُ[10]: (بأنَّ المُرادَ من التَّقوى: التَّقْوى من الشِّركِ التي هيَ أولُ المراتبِ). وقابيلُ آلَ أمْرُهُ إلى الشِّركِ؛ إذْ رُويَ[11]: أنَّهُ هَرَبَ

---

(1) **الأسلوب الحكيم**: من خلاف المقتضى، وهو تلَقِّي المخاطب بغير ما يترقَّب، بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهاً على أنه الأَولى بالقصد، أو تلَقِّي السائل بغير ما يتطلَّب بتنزيل سؤاله منزلة غيره؛ تنبيهاً على أنه الأَولى بحاله أو المهم له. ينظر: **المفتاح**، (٣٢٧/١)، **والإيضاح في علوم البلاغة**، محمد بن عبدالرحمن، جلال الدين القزويني، (٤٧٩/١)، **والمصباح في شرح المفتاح**، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، (ص٤٨٤)، **والمطوَّل على تلخيص المفتاح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ص١٣٥)، **والأطول، شرح تلخيص المفتاح**، إبراهيم بن محمد، عصام الملة، الشهير بـ ((عربشاه))، (١٠٥/ب).

(2) حيث سلك هابيل مسلك التعريض حذراً من تهييج غضب قابيل، حملاً له على التقوى والإقلاع عمَّا نواه؛ ولذلك أَسند الفعل إلى الاسم الجليل لتربية المهابة، ثم صرَّح بتقواه على وجه يستدعي سكون غيظه لو كان له عقل وازع. ينظر: **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد بن مصطفى**، أبو السعود العمادي، (٢٧/٣).

(3) سقطت من (ج).

(4) في (د) ((لعدم))، تحريف، وما أثبتُّه في المتن من النسخ الثلاث الأخرى.

(5) هامش (أ): كازروني. والقول للكازروني في **حاشيته**، (١٤٥/٢)، /بتصرف يسير/.

(6) **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (ص ٧٢٦)، /بتصرف/ .

(7) ليس في ((**التذكرة**)): (قال أصحابنا)، إنما هو تصرُّف من الشهاب ـ رحمه الله ـ.

(8) انتهى النقل عن القرطبي.

(9) انتهى كلام الكازروني.

(10) والجواب للكازروني أيضاً في **حاشيته**، (١٤٥/٢)، /باختصار/، وعبارته: (وأقول يمكن أن يُقال: المراد من التقوى: التقوى من الشرك والكفر، والعبادة إنما تُتقبَّل من المتَّقين من الشرك، فإنَّ من كان مشركاً أو كانت خاتمته إلى الشرك، فلا تُتقبَّل منه الطاعة).

(11) لم أجد هذه الرواية في كتب المتون، ولكنني وجدتها في بعض التفاسير دون سند يُذكر . ينظر: **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، الحسين بن مسعود البغوي، محيي السنة، (٤١/٢)، **ولباب التأويل في معاني التنزيل**، علي بن محمد بن إبراهيم، الشهير بـ ((الخازن))، (٣٥/٢)، **وغرائب القرآن ورغائب الفرقان**، الحسن بن محمد القُمِّي، الشهير بـ ((النَّيسابوري))، (٥٨٠/٢).

قال تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٨].

قال البيضاوي (١٢٣/٢): قيل: كان هابيل أقوى منه، ولكن تحرَّج عن قتله واستسلم له خوفاً من الله ﷻ؛ لأن الدفع لم يُبَح بعدُ، أو تحرِّياً لما هو الأفضل. قال ﷺ: « فَكُنْ عَبْدَاللهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَاللهِ الْقَاتِلَ».

إلى عَدَنَ [١] بعدَ قتْلِ أخيه، فأتَاهُ إبليسُ ـ لعنَهُ اللهُ ـ وقالَ لهُ: إنَّما أكَلتِ النارُ قُربانَ هابيلَ لأنَّهُ خدَمَها وعبَدَها، فبَنى لهُ بيتَ نارٍ، وهو أولُ مَنْ عبَدَ النَّارَ . **قولُه: (قيلَ: كانَ هابيلُ أقوى منهُ ولكنْ تحرَّجَ عنْ قتْله)** أي: تجنَّبَ الحَرَجَ والإثمَ، فـ «التَّفعُّلُ» للسَّلْبِ[٢] هنا. والاستسلامُ: الانقيادُ [٣]، والمرادُ به هنا عَدَمُ الممانعةِ والمدافعة. **وقولُهُ: (لأنَّ الدَّفعَ إلخ)**؛ يعني: أنَّ القتلَ للانتصَارِ والمدافَعةِ لم يكنْ مُباحاً في ذلكَ الوقتِ وفي تلكَ الشريعةِ كما رُوي[٤] عنْ مجَاهدٍ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ[٥]، وأنَّ اللهَ أمرَ بالصَّبرِ عليهِ ليكونَ هو المتولِّيَ للانتصَافِ. **وقولُه: (أو تحريًّا لمَا هو الأفضلُ إلخ)** الأفضَلُ أكثرُ ثواباً، وهو كونُهُ مقتُولاً لا قَاتِلاً بالدَّفعِ عنْ نفسِهِ بناءً على جَوازِهِ إذ ذاكَ [٦].

---

(١) مدينة مشهورة في اليمن، ومرفأ هام تقع على ساحل بحر العرب، تعدُّ العاصمة الاقتصادية لليمن، تصل إليها الأمتعة من كل بلدان الشرق الأقصى، بها مَغاص اللؤلؤ، وهي تبعد عن العاصمة صنعاء حوالي ٣٦٣ كم تقريباً. ينظر: **معجم البلدان**، (٨٩/٤)، **وآثار البلاد وأخبار العباد**، (ص١٠١)، **ومحرك البحث google map directions** .

(٢) **السَّلْب**: انتزاع النسبة التامَّة الخبرية، وهو بمعنى النفي والإزالة، ويقابل الإثبات والإيجاب (ينظر: **التعريفات**، (ص١٢١)، **ومعجم مقاليد العلوم**، (ص ١١٨)، **ودستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، (١٢٩/٢)). و«تفعَّل» في أكثر الأحيان يأتي للإثبات نحو: تأخَّر، تقدَّم....ولكنه يأتي أحياناً للسلب، نحو: تأثَّم؛ أي: ترك الإثم، وتحرَّج؛ أي: تجنَّب الإثم والحرج. ينظر: **سر صناعة الإعراب**، عثمان بن جني، (٥٢/١)، **وشرح الشافية**، الرضي، (١٠٥/١)، **والارتشاف**، (١٧٢/١).

(٣) ينظر: **العين**، مادة (سَلَمَ)، (٢٦٦/٧)، **والصحاح**، مادة (سَلَمَ)، (١٩٥٢/٥)، **والنهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد، أبو السعادات، ابن الأثير الجزري، مادة (سَلَمَ)، (٣٩٤/٢)، **ولسان العرب**، مادة (سَلَمَ)، (٢٩٣/١٢).

(٤) في (ج) « لما روي»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

وهذا القول رواه الطبري في **تفسيره**، (٢١٤/١٠)، حيث قال: (قال مجاهد: (كان كتب الله عليهم: إذا أراد الرجل أن يقتل رجلاً، تركه ولا يمتنع منه). وبعد أن ذكر الطبري قول مجاهد ضعَّفه قائلاً: (إن الله كان قد حرَّم عليهم قتل نفس بغير نفس، وليس في الآية دَلالة على أنه كان مأموراً بترك منْع أخيه من قتله، أو أن الدفع لم يكن مباحاً؛ فلا يجوز ادِّعاء ما ليس في الآية إلا ببرهان).

(٥) **مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي المكي**، المقرئ، أعلم التابعين بالتفسير، أخذ التفسير عن ابن عباس ﷺ، (ت ١٠٣ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٣٧)، **وطبقات المفسرين**، (ص١١).

(٦) اعترض الكازروني في **حاشيته**، (١٤٦/٢) على عبارة البيضاوي (**لما هو الأفضل**)، بأن هذا لا يناسب قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٨٢]؛ لأن هذه الآية تفيد أن تحرِّي الأفضل للخوف، والخوف إنما يكون علَّة للاحتراز عن غير الجائز لا عن المفضول الجائز.

وهذا الحديثُ أخْرجَه ابنُ سعد[1] في «**طَبَقاته**»[2]. واعلمْ أنَّه اختُلفَ في هذا على ما بسَطَهُ الإمامُ الجصَّاصُ[3]: (فالصَّحيحُ منْ المذْهَبِ[4] أنَّهُ يَلْزَمُ دفعُ الفَسادِ عن نَفسهِ وغيرِهِ وإنْ أدَّى إلى القَتلِ؛ ولِذا قالَ ابنُ عباسٍ ـ رضيَ اللهُ تعالى عنهُمَا ـ[5]: (إنَّ معنى ﴿مَا أنَا بِبَاسِطٍ﴾ إلخ: «إنْ بدَأْتَني بقَتلٍ فأنا لمْ أبْدَأْكَ»)، فالمعنى: «لم يَثبُتْ لي بسْطُ اليَدِ»، ووجْهُ التَّعبيرِ بالاسميَّةِ ظاهرٌ حينَئذ[6]. وأمَّا على قولِ مُجاهد ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ: (إنَّهُ لم يُبَحْ لهُمُ الدَّفْعُ)، فالآيةُ مَنسوخَةٌ[7]، وهل نُسِخَتْ قبلَ شَرْعِنا أمْ لا؟، فيهِ كَلامٌ[8]، والدَّليلُ عليهِ قولُهُ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [الحُجُرات: ٩] وغيرُهُ من الآياتِ والأحَاديثِ،

---

(1) **محمد بن سعد بن مَنيع**، كاتب الواقدي، ولد بالبصرة سنة (٢٣٠ هـ)، كان ثقة صدوقاً، (ت ٢٢٢ هـ)، من تصانيفه: «الطبقات الكبرى»، وبها خُلِّد ذكره، يضم السِّير والمغازي، وأخبار الصحابة ومن بعدهم. ينظر: **الوفيات**، (٣٥١/٤)، **وطبقات الحفاظ**، (ص١٨٦)، **وكشف الظنون**، (١١٠٣/٢)، **وهدية العارفين**، (١١/٢).

(2) وهو جزء من حديث رواه خبَّاب بن الأرَتِّ عن رسول الله ﷺ: «**أنه ذكَرَ فِتْنَةً الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، قَالَ: فَإِنْ أَدْرَكْتَ ذَاكَ، فَكُنْ عَبْدَاللهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَاللهِ الْقَاتِلَ**».
الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن مَنيع، (١٩٠/٥)، **والمسند**، أحمد بن حنبل، مسند البصريين، حديث خبَّاب بن الأرَتِّ عن النبي ﷺ، (٣٤/ ٥٤٣ /٢١٠٦٤). وقد صحَّح الحديث بهذا اللفظ: ابن الملقِّن، وابن حجر. ينظر: **البدر المنير**، (٨/٩ ـ ٩)، **والتلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٢٢٧/٤ ـ ٢٢٨).

(3) **أحكام القرآن**، أحمد بن علي، أبو بكر، الشهير بـ «الجصَّاص»، (٤٥/٤ ـ ٤٧)، /بالمعنى/.

(4) يقصد مذهب السادة الحنفية، ففي الصحيح من مذهبهم أن من شهر سلاحاً على رجل فقتله المشهور عليه دفعاً عن نفسه، فلا شيء عليه لأنه باغ؛ ولأن قتْله تعيَّن طريقاً لدفع القتل عن نفسه، وهو ضرر، ودفع الضرر واجب. ينظر: **الهداية في شرح بداية المبتدئ**، علي بن أبي بكر، برهان الدين المرغيناني، (٤٤٨/٤).

(5) رواه الطبري في **تفسيره**، (٢١٣/١٠)، عن ابن عباس ﷺ بلفظ: (ما أنا بمنتصر، ولأمسكنَّ يدي عنك).

(6) في إفادة الاستمرار والدوام. قال الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩): (جاء اسم فاعل ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾ ليفيد الاستمرار والدوام، ولو جاء فعلاً وقال: «لا أبسط يدي إليك»، لكان المعنى: «لا أفعل هذا الفعل الشنيع في الحال أو فيما سيأتي»).

(7) **النسخ** لغة: الرفع والإزالة، ويُستعمل في النقل (ينظر: **الصحاح**، مادة (نَسَخَ)، (٤٣٣/١)، **ولسان العرب**، مادة (نَسَخَ)، (٦١/٣))، أما اصطلاحاً، فحدُّه: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدِّم، على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه. ينظر: **العدَّة في أصول الفقه**، (٨١٦/٣)، **واللُّمَع في أصول الفقه**، (ص٥٥)، **وقواطع الأدلة في الأصول**، (٤١٧/١)، **والتعريفات**، (ص٢٤٠).

(8) هذا ما أكَّده الطبري، حيث قال في **تفسيره**، (٢١٤/١٠): (لا نسخ في هذه الآية؛ لأنه لا دليل فيها على أنه كان هنالك شرع يمنع المرء من أن يدفع القتل عن نفسه؛ فلا يجوز ادِّعاء ما ليس في الآية إلا ببرهان).

وإنما قال: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾[المائدة: ٢٨] في جواب ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ﴾[المائدة: ٢٨]؛ للتبرِّي عن هذا الفعل الشنيع رأساً، والتحرُّز من أن يوصف به ويُطلَق عليه، ولذلك أكّد النفي بالباء.

وقيلَ[١]: (إنَّهُ لا يلْزَمُ ذلكَ بلْ يَجوزُ)، استُدلَّ بهذا الحديث ونحوِه، وأوّلوهُ بترك القتال في الفتنَة واجتنابها، وأوّلُ الحَديث يدلُّ عليه[٢]، وأمَّا منْ منَعَ[٣] ذلكَ الآنَ مُستَدلّاً بحديث: «**إذا التقَى المُسْلمَان بسَيفهمَا فالقَاتلُ والمَقتُولُ في النَّار**» [٤]، فقَدْ رُدَّ [٥]: (بأنَّ المرادَ أنْ يكونَ كلٌّ منهُما عَازمٌ [٦] على قتْلِ صاحبِه [٧]، وإنْ لمْ يُقاتلْهُ ويتقابَلا بهذا القَصْد[٨]). **قولُهُ: (وإنَّما قالَ ما أنا بباسط يديَ إلخ)** يعني: أنَّ هذه جوابُ القَسَم الموطَّأ لهُ بـ «اللاَّم»؛ لأنّ الجوابَ للسَّابقِ من القَسَمِ والشرطِ كمَا مرَّ[٩]، لكنَّها لدَلالتِهَا على جوابِ الشَّرطِ كانتْ في المعنى/ جَواباً لَهُ[١٠]، ب/٥٣١

---

(١) نسب الماوردي هذا القول إلى أبي إسحاق المَرْوَزيِّ، حيث ذهب إلى أنه لا يجب عليه القتال والدَّفع، ويكون مخيَّراً بينه وبين الاستسلام، كما ذهب تقي الدين الحِصني إلى أن هذا القول هو الراجح؛ للأحاديث التي تحذِّر من الفتن في آخر الزمان. ينظر: **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، شرح مختصر المزني**، علي بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «الماوردي»، (١٤١/١٣)، **وكفاية الأخيار في حلِّ غاية الاختصار**، أبو بكر بن محمد، تقي الدين الحِصني، (ص٤٨٩).

(٢) أي: يدلُّ على ضرورة تأويله باجتناب الفتنة. وأولُ الحديث: «**إنَّ رسول الله ﷺ ذَكَرَ فِتْنَةً الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ**.... ».

(٣) نقل هذا القول الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ كما في **المبسوط**، محمد بن أحمد بن سهل، شمس الأئمة السَّرَخْسي، (١٢٤/١٠).

(٤) عن الأحنف بن قيس ﷺ قال: ذهبت لأنصر علياً ﷺ، فلقيني أبو بَكْرَة، فقالَ: أينَ تريدُ ؟، فقلتُ: أنصُرُ هذا الرجل ـ يقصد علياً ـ فقَالَ: ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَان بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّار، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ ؟!، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِه**». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: الإيمان، باب: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحُجُرات: ٩]، (١٥/١/ ٣١)، **وصحيح مسلم**، بنحوه، ولكن دون هذه الزيادة الأخيرة: **فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّه**...، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفهما، (٢٢١٤/٤/ ٢٨٨٨).

(٥) ينظر: **الحاوي**، (٤٦٥/١٣)، **والبحر الرائق، شرح كنز الدقائق**، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بـ «ابن نُجيم»، (١٥٢/٥).

(٦) هكذا وردت الأصل، وفي النسخ الأخرى «عزم».

(٧) هكذا وردت الأصل، وفي النسخ الأخرى «أخيه».

(٨) لا يستقيم كلام الشهاب إلا بتقديره على هذا النحو: «وإن لم يقابله ويتقابلا بهذا القصد؛ فلا يدخل في الوعيد... ».

(٩) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢١٦/٢، و ٢٢٣/٣).

(١٠) لأن هناك قاعدة نحوية مقرَّرة تقول: احْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرطٍ وقَسَم ~ جوابَ مَا أخَّرْتَ فهو مُلتَزَمْ

فإذا اجتمع القسم والشرط، وتقدَّم القسم على الشرط، فالجواب للقسم لفظاً ومعنى وللشرط معنى، والشرط محذوف وجوباً، وجواب القسم يسدُّ مسدَّ جواب الشرط. ينظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ص ٤٦)، **وشرح ألفية** ابن مالك، محمد بن محمد، بدر الدين بن مالك، الشهير بـ« ابن الناظم»، (ص٥٠٢)، **وحاشية على «مغني اللبيب»، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، أحمد بن محمد الشُمُّني، (٢٦٦/٢).

ولو كانتْ جَوابَ الشَّرطِ حقيقةً لَزِمتْهَا «الفاء»[1]، وقدْ عَدَلَ فيها عَنِ الفعليَّةِ إلى الاسْميَّة. وعبارةُ المصنِّفِ أحسنُ من قولِ «**الكشَّاف**» [2]: (فإن قُلتَ: لِمَ جاءَ الشَّرطُ بلفْظِ الفعْلِ والجَزاءُ بلفظِ اسمِ الفَاعل، وهو قولُهُ: لئنْ بسَطْتَ ما أنا بباسِطٍ؟، قلتُ: ليفيدَ أنَّهُ لا يَفْعَلُ ما يكتسبُ به هذا الوصفَ الشَّنيعَ؛ ولذلكَ[3] أكَّدَهُ بالباءِ)؛ لما فيهِ منَ المسامحةِ أو جعلِهِ جوابَ الشَّرطِ[4] بخلافِ **قولِ المصنِّفِ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ: (جوابُ لئن)** فإنَّه صادقٌ بجوابِ القَسَمِ، ثم بيَّن أنَّ العدولَ إلى الاسميَّةِ للمُبالغَةِ في أنَّهُ ليسَ من شأنِه ذلكَ، ولا مِمَّنْ يتصفُ به[5]، ولم يقُلْ: «وما أنا بقاتلٍ» بل «بباسِطٍ» للتبرِّي عنْ مُقدِّماتِ القتلِ فضلاً عنه؛ ولذا قالَ **المصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى: (رأساً)**؛ أي: تبرُّؤاً عنهُ منْ أصْلِه.

وفي «**الانتصاف**»[6]: (إنما امْتَازَ اسمُ الفَاعلِ عَنِ الفعلِ بهذهِ الخُصوصيَّةِ، منْ حيثُ إنَّ صيغةَ الفعلِ لا تُعطِي سوى حدوثِ معناهُ منَ الفَاعلِ لا غيرَ، وأمَّا اتِّصَافُ الذاتِ به فذاكَ أمرٌ يعطيهِ اسمُ الفاعلِ[7]، ومنْ ثَمَّةَ يقولونَ: «قامَ زيدٌ، فهو قائمٌ»، فيجعلونَ اتِّصافَهُ بالقيامِ ناشئاً عنْ صُدورِهِ منهُ؛ ولهذا المعنى قيلَ: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩] [8]، ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾[الشعراء: ١١٦]؛ عدُولاً عَنِ الفعلِ الذي هو «لأسجننَّكَ» «لأرجمنَّكَ» إلى الاسمِ تغليظاً، يَعنُونَ أنَّهمْ يجْعَلونَ هذهِ لوقوعِها وثبوتِها كالسِّمةِ والعَلامَةِ الثابتةِ، ولا يقتَصِرونَ على مجرَّدِ اتِّصَافِهِ بها)،

---

(1) لأن جواب الشرط إن كان جملة إسمية منفية، فالواجب اقترانه بـ «الفاء» التي تربط جملته بفعل الشرط، نحو: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. ومواضع اقتران جواب الشرط بـ «الفاء» منظومة بقولهم:

إسميةٌ طلبيةٌ وبجامدٍ ~ وبـ «ما» و«لن» و بـ «قد» وبالتنفيسِ. ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٣/٣٩٤)، **وشرح الكافية**، الرضي، (٤/١١٠)، **والارتشاف**، (٤/١٨٧١).

(2) (١/٦٢٥ ـ ٦٢٦) .

(3) في (د) « ولذا»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاثة الأخرى.

(4) وهذا الانتقاد منقول عن أبي حيان، حيث قال في «**البحر المحيط**»، (٤/٢٢٩ ـ ٢٣٠): (﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾، ليس جزاء بل هو جواب للقسم المحذوف لا للشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، ولو كان جواباً للشَّرط لكان بـ «الفاء»، وإذا كان أيضاً جواباً للشرط، لَلَزم من ذلك خَرْم القاعدة النحْوية، من أنه إذا تقدَّم القسم على الشرط، فالجواب للقسم لا للشرط).

(5) في (ب) « وممن لا يتصف به»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(6) **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**، أحمد بن محمد، الشهير بـ«ابن المنيِّر الإسكندراني»، (١/٦٢٥)، / بتصرف يسير /.

(7) لأن اسم الفاعل وُضِع لمعنى قائم بالذات، وهو كاسم المفعول والصفة المشبَّهة، كل منها ذات غير معيَّنة موصوفة بصفة معينة. ينظر: **شرح الشافية**، الرضي، (٢/١٣)، **وهمع الهوامع**، (١/٢٦).

(8) في النسخ جميعها « ليكوننَّ من المسجونين»، وما أثبتُّه في المتن هو الصواب لأنه موافق لما في كتاب الله، وعند الرجوع إلى النص في حاشية «الانتصاف» المذيَّل بها «الكشاف»، وجدت أنه استدل بالآية الثانية فقط !!، لكن بالعودة إلى كتاب «الإنصاف» للعراقي، وبالرجوع إلى النص نفسه، وجدت أن ابن المنيِّر قد استدلَّ بهذه الآية أيضاً ولكن على النحو الصحيح. ينظر: **الإنصاف من الانتصاف**، عبدالكريم بن علي، عَلَم الدين العراقي، (١/٢٥٦).

قال تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩].
قال البيضاوي (١٢٣/٢): تعليل ثان للامتناع عن المعارضة والمقاومة،

ولا فَرْقَ بينَ النَّفيِ والإثباتِ لأنَّهُ لتأكيدِ النَّفيِ لا المَنفيِّ، حتى يَرِدَ (أنَّ نفيَ الحدوثِ أبلغُ منْ نفيِ الثبوتِ)، كما قيلَ[١].
قولُهُ: (تعليلٌ ثانٍ للامتناعِ عَنِ المعَارضةِ والمُقَاومةِ إلخ) المقاومَةُ: مفاعلةٌ منَ القيامِ، كُنِّيَ بها عنِ المُدَافعةِ؛ لأنَّ المُتدَافعَينَ يقومُ كلُّ واحدٍ منهُمَا مقابلةَ الآخرِ، ولمَّا كانَ كلٌّ منهُما علَّةً مُستقلَّةً لم يُعطَفْ أحدُهُما على الآخرِ، إيذَاناً بالاسْتقْلالِ ودَفْعَاً لتوهُّمِ أنْ يكونَ جزءَ علَّةٍ لا علَّةً تامَّةً. وقدْ أَوردَ عليهِ بعضُ فُضَلاءِ العَصْرِ[٢]: (أنَّ ذلكَ يقتضِي بَسْطَ يدِه، والمذكورُ بقولِه: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ تعليلٌ لعدمِ البَسْطِ، فكيفَ يُشْبِهُ أَمْرَ المُسْتبَّينِ ؟[٣]، فإنَّه يصْدرُ منْ كلٍّ منهُما هناكَ سَبٌّ؛ فيكونُ تبعةُ السبَّينِ على البَادي؟). وقدْ يُقَالُ: إنَّ قولَهُ: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨] النفيُ فيه للقيْدِ؛ يعني: «إنْ بسَطتُها فللدَّفْعِ لا للقَتلِ»، وإنِ احتَملَ ترتُّبُهُ عليه[٤]؛ وعلى هذا يَكونُ لهُ إثمان: إثمُ قتْلِه، وإثمُ ما صَدَرَ من الدَّفْعِ لتسبُّبِه لهُ، وكونُهُ [إثماً] [٥] على حُرْمَةِ الدَّفعِ عندهُمْ[٦] ظاهرٌ، وعلى غَيرِه [٧] فلأنَّه فعَلَ ما يأثمُ فاعلُهُ لو لم يكنْ دافعَاً، وهذا أمرٌ تَقديريٌّ [٨] لقولِه: ﴿إِنْ بَسَطْتَ﴾، وكذا في الحديثِ[٩]؛ لأنَّ «ما» شَرطيَّةٌ أو موصولةٌ فيها معنى الشَّرطِ[١٠]،

---

(١) هامش (أ): طيبي . والقائل هو الطيبي في **حاشيته**، (٣٤٠/٤)، فبعد أن ذكر قول ابن المنيِّر في «الانتصاف»، قال: (قلت: قصَد أن يبالغ في الامتناع، ولو وجِّه على هذا لكان العكس أولى؛ إذ لا يلزم من نفي الاتِّصاف المذكور نفي الحدوث).
(٢) والإيراد للكازروني في **حاشيته**، (١٤٦/٢)، /بتصرف/ . وعبارته: (وأما تمثيله بـ «**المسْتبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ**»، فقياس مع الفارق؛ فإن السبَّ وقع من الجانبين، فتحمَّلَ البادئ إثمَ السبِّ الصادر من الآخر).
(٣) يقصد «المستبان» في قوله ﷺ: «**المسْتبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ**». وهذا الحديث سيتعرَّض له الشهاب قريباً.
(٤) أي: وإن كان هناك احتمال أن تكون نتيجة الدَّفع هي قتل المعتدي.
(٥) في الأصل «إثم»، وهو خطأ لغوي.
(٦) أي: عند مجاهد وغيره ممن قال: إنَّ الدفع كان محرَّماً في تلك الشريعة، كما مرَّ، (ص١١٥).
(٧) أي: وكونه إثماً ظاهر أيضاً على قول من قال: إنَّ الدفع لم يكُ محرَّماً في تلك الشريعة.
(٨) أي: لا يستدعي وجوب الوقوع.
(٩) يقصد حديث: « **المُسْتبَّان مَا قَالا فعَلَى البَادئ**» .
(١٠) قد تأتي «ما» شرطية، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]؛ أي: إنْ يفتح، فـ «ما» شرطية جازمة لـ «يفتح»، وجواب الشرط « فلا ممسك لها». ينظر: **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ص٣٢٦)، **والمقتضَب**، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرِّد، (٤٧/٢)، **ورسالة في منازل الحروف**، علي بن عيسى، أبو الحسن الرُّماني، (ص٣٥)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢١٠/١)، **وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، التذييل والتكميل**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (١١٧/٣)، **وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بن أبي بكر، بدر الدين الدَّماميني، (٢٤٤/٢).

والمعنى: إنما استسلم لك إرادةَ أن تحمل إثمي لو بسطت إليك يدي، وإثمك ببسطك يدك إلي، ونحوه: «المُسْتَبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ». وقيل: معنى بإثمي: بإثم قتلي، وبإثمك الذي لم يُتقبَّل من أجله قربانك،

وإلى هذا أشارَ صاحبُ «**الكَشْف**»[1] بقوله: (ليسَ هذا منْ قَبيلِ ما وردَ في الحَديثِ لأنَّهُ لم يصْدُرِ الفعلُ إلا من طَرَفٍ واحدٍ، فمِنْ أينَ وجوبُ[2] تحمُّلِ الظَّالمِ إثمَ فعلِهِ ومثلَ إثمِ صَاحبِهِ على فَرْضِ المُقابَلة بالإثْمِ ؟!، وليسَ بشَيْءٍ؛ لأنَّهُ لم يدَّعِ وجوبَ الحمْلِ[3]، ولأنَّ الحديثَ دالٌّ على هذا القسْمِ، بل إنَّما أرادهُ هابيلُ، وكأنَّما قالَ: « إنِّي أريدُ أنْ يُضاعَفَ عذابُكَ»، والإرادةُ لا تستَدْعِي وجوبَ الوقوعِ) انتهى. ولمَّا لم يفْهَمْهُ بعضُهُمْ[4]، قالَ: (إنه ناشئٌ عنْ عَدَمِ فَهْمِ المُرادِ). فتدَبَّرْ. **قولُهُ: (إرادةَ أنْ تحْمل إثمي لو بسَطتُ إلخ)** الدَّاعِي إلى هذا التَّأويلِ أنَّهُ يرجعُ القاتل بإثمِه، وأمَّا رجوعُهُ بإثْمِ المقتولِ إنْ أُريدَ به إثمُ قتلِه فلا إثمَ لَهُ فيه[5]، وإنْ أُريدَ إثْمُهُ مُطْلَقاً فقدْ عُلِم أنَّه لا تَزرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخْرى[6]، وقدْ مَرَّ[7] أنَّ في الآية تأويلينِ للسَّلَفِ[8]؛ فعَلى مَا قدَّمَهُ المصنِّفُ[9] ـ رحِمهُ اللهُ ـ يكونُ الدَّفْعُ بالقتلِ وغيرِه إثْماً[10]، ومعنى الآية: إنِّي لا أدفعُ لخَوفِ رَبِّي، ولو دفعْتُ لكانَ إثْمي وإثْمُكَ عليْكَ، أما إثْمُكَ فظاهرٌ، وأمَّا إثْمي فلأنَّكَ كُنتَ السَّببَ لَهُ، وأنتَ الذي علَّمتني الضَّربَ والقتلَ

---

(1) **الكشف عن مشكلات الكشاف**، عمر بن عبدالرحمن، سراج الدين البهبهائي الفارسي القزويني، (ص١٩٣).

(2) في (ج) «وجب»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه متوافق مع السِّياق.

(3) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و (ج) و (د) «التحمل»، وهو الصواب لأنه أليق وأنسب.

(4) يقصد الإسفراييني الذي قال في **حاشيته**، (٣٦٣/أ ـ ب): (والحاصل أنه يثبت مثل الإثم المفروض للمخاطب، ويتَّجه أنه هل يثبُت إثم القتل المفروض للمخاطب مع أنه لم يثبت له القتل ؟ ويجاب: بأن إرادة الثبوت لا تقتضي الثبوت، والجواب ليس بصواب؛ إذ المقصود تخويف المخاطَب وردُّه عما هو فيه، فلو لم يثبت الإثم فما الفائدة في بيان الإرادة ؟!).

(5) لأنه أمر تقديري لا يَستلزم وجوب الوقوع، وإن كان مكافئاً وواقعاً، فلا إثم فيه ـ اللهم ـ إلا على قول مجاهد والحسن وغيره ممن ذهب إلى الدفع كان غير مباح في ذلك الوقت، كما أوضحت، (ص ١١٥).

(6) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُم فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

(7) لم يسبق أن ذكر الشهاب ذلك !!.

(8) بل هناك ثلاثة تأويلات للسلف: **الأول**: إني أريد أن تبوء بإثمي؛ أي: بإثم قتلي بحذف المضاف، وإثمك أي: بإثمك قبل قتلي، وهذا قول ابن عباس، وابن مسعود، وقتادة، ومجاهد، وهو ما رجَّحه الطبري، **والثاني**: إني أريد أن تحمل إثمي لو بسطت إليك يدي، وإثمك ببسطك يدك إلي، وهذا القول روى الطبري معناه عن مجاهد، ثم أثبت أنه منقول عنه خطأ، وهذا القول هو الذي قدَّمه الزمخشري وتابعه فيه البيضاوي ـ رحمه الله ـ، أما التأويل فهو: أن معنى بإثمي: بإثم قتلي، وبإثمك؛ أي: بإثمك الذي لم يُتقبَّل من أجله قربانك، وهو اختيار الزجَّاج ـ رحمه الله ـ، وهذا القول هو القول الثاني الذي ذكره الزمخشري بصيغة التمريض وتابعه فيه البيضاوي. ينظر: **تفسير مجاهد**، مجاهد بن جبر، (ص٣٠٦)، **وتفسير الطبري**، (١٠/٢١٥ ـ ٢١٧)، **ومعاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السَّري، أبو إسحاق الزجَّاج، (٢/١٦٧)، **والكشاف**، (١/٦٢٤).

(9) يقصد ما قدَّمه البيضاوي في تفسير الآية، وهو: (إنما أستسلم لك إرادة أن تحمل إثمي لو بسطت إليك يدي، وإثمك ببسطك يدك إلي).

(10) على قول مجاهد والحسن وغيره، ممن قال بأن الدفع كان محرَّماً في تلك الشريعة، كما بيَّنت آنفاً.

وكلاهما في موضع الحال؛ أي ترجع ملتبساً بالإثمين حاملاً لهما، ولعله لم يُرِد معصية أخيه وشقاوته، بل قصده بهذا الكلام إلى أن ذلك إن كان لا محالة واقفاً فأريد أن يكون لك لا لي، فالمراد بالذات أن لا يكون له لا أن يكون لأخيه ويجوز أن يكون المراد بالإثم عقوبته وإرادة عقاب العاصي جائزة.

لأنَّه أوّلُ فاعلٍ لَه[1]، ومنْ سنَّ سنَّةً سيِّئةً فعليه وِزرُها ووِزْرُ منْ يعْمَلُ[2] بها إلى يومِ القيامَةِ [3]، وهذا على فرْضِ وقوعِه وتَنزيلِه منزلَةَ الواقعِ؛ فيصحُّ تنظيرُهُ بالحَديثِ[4]. **قولُه:** «**المُسْتَبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ**»، الحديثُ أخرَجَه مُسْلِمٌ[5]، عن أبي هريرةَ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ *و«المستبَّان» مبتدَأٌ، و«ما» في «ما قالا» شرطيَّةٌ [6]، والشرطُ وجوابُهُ [7] خبرُ المبتدأِ، ويجوزُ أنْ تكونَ موصولةً [8] بدَلاً منَ «المستبَّان» بدَلَ اشتمالٍ[9]

---

(1) فعن عبدالله بن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لاَ تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ**». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خَلق آدم عليه السلام، (٤/١٣٣/ ٣٣٣٥)، **وصحيح مسلم**، بنحوِه، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: بيان إثم من سن القتل، (٣/١٣٠٣/ ١٦٧٧).

(2) في (ج) «عمل»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(3) عن جرير بن عبدالله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**». **صحيح مسلم**، كتاب: العلم، باب: من سنَّ سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، (٤/٢٠٥٩/ ١٠١٧).

(4) والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن قوله: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾؛ بمعنى: «أن تبوء بإثمنا»؛ فهو قد رأى أنه لو بسط يده إليه أَثِم، فرأى أنه إذا أمسك عن ذلك فإثمه يرجع على صاحبه، وهذا ما قدَّمه البيضاوي ـ رحمه الله ـ ولكن بصياغة أخرى، وهذا التوجيه رجَّحه أبو جعفر النَّحاس، كما أنه مبنيٌّ على مذهب سيبويه؛ لأن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، كما تقول: «المال بيني وبينك»؛ أي: بيننا. ينظر: **الكتاب**، (٢/٤٠٢)، **ومعاني القرآن**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحَّاس، (٢/٢٩٦).

(5) في **صحيحه**، كتاب: البِرِّ والصلة والآداب، باب: النهي عن السِّباب، (٤/٢٠٠٠/ ٢٥٨٧).

(6) سبق بيان مجيء «ما» شرطية، (ص ١١٩).

(7) الشرط وجوابه: جملة «ما قالا فعلى البادئ».

(8) قد تأتي «ما» موصولة، وهي التي يصلح في موضعها «الذي»، نحو: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾ [الجمعة: ١١]. ينظر: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ص٢٤)، **وشرح قواعد الإعراب**، محمد بن مصطفى القوجوي، الشهير بـ «شيخ زاده»، (ص١٥٦ ـ ١٥٧).

(9) **بدل الاشتمال**: ما صحَّ الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، كقولك: «أعجبني زيد علمُه»؛ فالثاني بدل من الأول وليس إيَّاه ولا بعضه، وإنما هو شيء اشتمل عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ فـ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدل اشتمال من ﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾. ينظر: **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العُكبري، (١/٤١٣)، **وشرح جمل الزجَّاجي**، علي بن مؤمن، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن عصفور»، (١/٢٨٢)، **والارتشاف**، (٤/١٩٦٦)، **وشرح جمل الزجَّاجي**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، (ص١٢٣).

أو مبتدأً و((على البادي)) خبرُهُ، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: فهُوَ على البَادي، و ((ما)) في ((ما لَمْ يعتَدِ)) مصدريَّةٌ [1] فيها/ معنى المُدَّةِ، وهي ظرفٌ لمتعلَّقِ ((على)) [2]، والمعنى: المستبَّانِ الذي قَالاهُ مِنَ السبِّ، استقرَّ ضَرَرُهُ على الذي بَدَأ بالسَّبِّ مدَّةَ عدَمِ اعتداءِ المظلومِ، ما لَمْ يُجَاوِزِ المظلومُ حدَّ [ما سبَّهُ][3] البادِئُ، فإذا جاوزَهُ استَقَرَّ ضرَرُ ما قالَ، كلٌّ عليه* [4]. ٥٣٢/أ

(ولمَّا كانَ البادي سَبباً في سبِّ صاحبِهِ وسبُّ المجيبِ فيه إثمٌ، إلاَّ أنَّهُ محطوطٌ عنهُ ما لَمْ يزِدْ في المكافأةِ)، كذا قالَ الزمخشريُّ[5]، وقالَ النِّحريرُ[6]: (فإنْ قِيلَ: أيُّ حاجةٍ إلى هذا التَّكلُّفِ وقدْ دلَّ الحديثُ على اختصاصِ الجَميعِ بالبادي عندَ عدَمِ الاعتدَاءِ، فلا يَكونُ [7] للمُجيبِ شيءٌ منهُ ؟! قُلنا: قدْ حَمَلَ الجميعَ على إثْمِ البَادي ومثلِ إثْمِ الصَّاحبِ؛ فلا يدلُّ على أنَّ إثمَ الصَّاحبِ لا يقعُ عليه. **بقيَ ها هنا بحثٌ**، وهو أنَّ تقديرَ المثلِ محتملٌ في الآيةِ كما ذَكَر[8]، وأمَّا في الحديثِ فقدْ ذُكِرَ الجميعُ بلفظٍ واحدٍ وهو ((ما قَالَا [9]))؛ أي: إثمُ ما قَالَا؛ فلا مَجَالَ لحَمْلِه على ما قَالَ البادي ومثلِ إثمِ ما قالَ الآخَرُ إلا بالتزامِ الجَمعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ[10]، فالأقْربُ أن يُحمَلَ على ظاهِرِهِ ويُجعلَ إثْمُ غَيرِ البادي ذا وجْهينِ [11]،

([1]) قد تأتي ((ما)) مصدرية ظرفية، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيا﴾ [مريم: ٣١]، فهي تقدَّر بالمصدر الذي هو ((الدوام))، وظرفية لأنها تقدَّر بالظرف وتنوب عنه، وهو المدة؛ أي: مدة دوامي حياً. ينظر: **المسائل المُشكلة، المعروفة بـ ((البغداديات))**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص٢٧٧)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٤٩)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٠٠)، **وشرح ألفية ابن مالك**، عبدالرحمن بن علي بن صالح المكُودي، (١/١٩٥).

([2]) أي: ظرف لمتعلَّق الجار والمجرور، الذي هو خبر للمبتدأ ((المستبَّان)).

([3]) في الأصل ((مناسبة))، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو الصواب.

([4]) ما بين علامتين ** مأخوذ من **حاشية الطيبي**، (٤/٣٣٩)، /بالمعنى/.

([5]) **الكشاف**، (١/٦٢٥)، /باختصار/، وعبارته: (على أن البادي عليه إثم سبِّه، ومثل إثم صاحبه لأنه كان سبباً فيه، إلا أن الإثم محطوط عن صاحبه معفوٌّ عنه؛ لأنه مكافئ مدافع عن عِرضه، ألا ترى إلى قوله: «**مَا لَمْ يعتدِ المَظْلُومُ**» ؟! لأنه إذا خرج من حدِّ المكافأة واعتدى لم يسلَم).

([6]) في **حاشيته**، (٢٠٤/ب).

([7]) في (ج) ((فلا يكن))، خطأ لغوي.

([8]) وذلك بأن نقول: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾؛ أي: أن ترجع بمثل إثمي، والرجوع هنا مجازي ـ والله أعلم ـ، فكأن القاتل خرج يسعى، فرجع بإثمين، إثم قتله لقابيل، وآخر مثل إثم هابيل فيما لو ظفر به.

([9]) في (ج) ((قال)).

([10]) **الحقيقة**: الكلمة المستعملة في ما هي موضوعة له في اصطلاح التخاطب من غير تأويل في الوضع، كالأسد للحيوان المعروف، أما **المجاز** فهو: الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالاً في الغير بالنسبة على نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها الحقيقي، كاستعمال كلمة ((الأسد)) في الرجل الشجاع في قولك: ((على الفرس أسد)). ينظر: **المفتاح**، (١/٣٥٨ ـ ٣٥٩)، **وتلخيص المفتاح**، محمد بن عبدالرحمن، جلال الدين القزويني، الشهير بـ ((خطيب دمشق))، (ص ٩٨).

([11]) سقطت من (ب)، وما أثبتُّه من الأصل، وفي (ج) و (د) ((جهتين))، وهو الصواب لأنه موافق لما بعده، ولما جاء في **حاشية التفتازاني**.

جهةِ نفسِ السَّبِّ، وهو من هذه الجهةِ ساقطٌ عنه بالدَّليلِ [1] وجهةِ الحَمْلِ عليه، وهو على البادِئِ لكونِ هذه الجهةِ مِنْ قِبَله على طَريقةِ منْ سَنَّ سنَّةً سيئةً إلخ؛ فلا يَكونُ منْ حَملِ وزرِ نَفْسٍ على أخْرَى، وأمَّا أنَّ غيرَ البادي ليسَ لهُ المعارَضةُ بالمثلِ بل الرَّفعُ إلى الحاكمِ ليَجْريَ على البادي ما هُو الحُكمُ من الحدِّ أوِ التَّعزيرِ [2]، فذلكَ بحثٌ آخَرُ[3] انتهى. وهذا ردٌّ على صاحبِ «**الكشْف**»، إذْ قالَ[4]: (حطُّ الإثمِ على [5] المظلومِ لأنَّهُ مكافئٌ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّهُ إذا سُبَّ شخصٌ لم يستوفِ الجَزاءَ إلا الحاكمُ). والجَوابُ[6]: إنَّ صريحَ الحَديثِ يدلُّ على ما ذَكَره «**جارُ اللهِ**»[7]، والجَمعُ بينَ الحُكمِ الفقهيِّ والحديثِ أنَّ السَّبَّ إمَّا أنْ يكونَ بلفظٍ يترتَّبُ عليه الحَدُّ شَرعاً، فذلكَ سبيلُهُ الرَّفعُ إلى الحاكمِ[8]، أو بغيرِ ذلكَ، وحينَئذٍ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ بما يتضمَّنُ إسنَاداً أو تفاخُراً بنسَبٍ ونحوِهِ مما يتضمَّنُ إزراءً [9] بصَاحبِه دونَ شتمٍ، نحو: الرَّمْيِ بالفسقِ والكُفْرِ، فلَهُ أن يعارضَهُ بالمثلِ[10]،

([1]) يقصد التفتازاني أن جعل الإثم على غير البادي (المظلوم) من جهة السب بالمثل، هذا الأمر ساقط بدليل قوله: «**فعَلى البَادِي مَا لَمْ يعتدِ المَظْلُومُ**»، لكن في حال اعتدى المظلوم (غير البادي)، عند ذلك يمكن جعل الإثم عليه.

([2]) **التعزير**: التأديب دون الحد، وأصله من العَزْر بمعنى: المنع والردع، وهو غير مقدَّر، فقد يكون بالحبس، وقد يكون برفع الصوت، وقد يكون بضرب أسواط بحسب الجناية. ينظر: **طَلبة الطَّلَبة في الاصطلاحات الفقهية**، عمر بن محمد، نجم الدين النسفي، (ص٤٤)، **والنهاية**، مادة (عَزَر)، (٢٢٨/٣)، **والتعريفات**، (ص٦٢)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص١٠١).

([3]) هنا انتهى كلام التفتازاني. وقد اعترض الإسفراييني على عدول المحقق التفتازاني عن توجيه الحديث إلى لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأنه لا يمكن تقدير المثل في الحديث كما في الآية، فقال في **حاشيته**، (٣٦٣/ب): (وهذا غير مُشكل لأن المراد بإثم ما قالاه: إثمٌ يحصل بما قالا؛ إثمُ ما قال البادي، ومثلُ إثم الدافع بما قال على تقدير فرض الإثم، والتشبيه بالحديث في مجرَّد أن المقصود بالحمل على البادي ليس إثم الدافع بل مثله، لكنَّ ذلك أشكل على التفتازاني؛ فعدَل عنه إلى توجيهه بأنه إثم ذو جهتين جهة نفس السبِّ.....).

([4]) (ص١٩٢). والفارسي بدوره يردُّ على كلام الزمخشري الذي قال في «**كشافه**»، (٦٢٥/١): (إلا أن الإثم محطوط عن صاحبه معفوٌّ عنه؛ لأنه مكافئُ مدافِع عن عِرضه).

([5]) هكذا وردت في (أ)، وفي النسخ الثلاث الأخرى «عن»، وهو الصواب لأنه الأنسب لحطِّ الإثم، ولموافقته لمَا في «**الكشف**».

([6]) الكلام للشهاب الخفاجي ـ رحمه الله ـ يردُّ فيه على ما ورد في كلام المحقق التفتازاني.

([7]) يقصد الزمخشري.

([8]) فلو قال المخاصم للآخر في حالة الغضب مثلاً: «لستَ لأبيك»، فهذا قذف، ويُحَدُّ القائل لأنه في حالة سبٍّ وشتم، ويقصد حقيقة نفي نسبه عن أبيه. ينظر: **بدائع الصنائع**، (٤٤/٧).

([9]) أزريت بالرجل إزراءً؛ إذا استصغرته وحقَرْته، والإزراء: التهاون بالشيء. ينظر: **الفصيح**، (ص٢٧٨)، **وشرح الفصيح**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (٣٤/أ)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص١٠١) .

([10]) فإذا سبَّ شخص آخر، فللآخر أن يسبَّه بقدْر ما يسبه، ولا يجوز سبُّ أبيه ولا أمه، إنما يسبُّه بما ليس كذباً ولا قذفاً، كأن يقول له: «يا ظالم» أو «يا أحمق»، وإذا انتصر بسببه فقد استوفى ظُلامته منه، وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم الابتداء. ينظر: **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (١٩٣/٢)، **ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، محمد بن أحمد، شمس الدين الرَّملي، (٤٣٨/٧).

وقيل: معنى: «بإثمي» بإثم قتلي وبإثمك الذي لم يُتقبَّل من أجله قربانك،

ويدلُّ عليه حديثُ زينبَ وعائشةَ ـ رضي اللهُ عنهُما ـ وقولُهُ ﷺ[1]: «**دونَك، فانْتَصِري**»، أو يتضمَّنُ شتْمَاً، وذلكَ أيضاً يُرفَعُ إلى الحاكمِ ليُعزِّرَ[2]، والحديثُ محمولٌ على القسْمِ الذي يجري فيه الانتصارُ، وقولُهُ: «**مَا لَمْ يعتد المَظْلُومُ**» يدلُّ عليه؛ لأنَّ اشتغالَهُ بما حقُّهُ الرَّفعُ إلى الحاكمِ اعتداءٌ، وهذا تفصيلٌ حَسنٌ. وقولُ النِّحْرِيرِ[3]: (إنَّهُ بحثٌ آخَرُ) لا وجهَ لَهُ؛ لأنَّ أيَّ بحثٍ في الحديثِ آخَرَ[4] سوى أخْذِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ !!. **قولُهُ: (وقيلَ: معنى بإثْمي: بإثْمِ قَتلي إلخ)** وهذا ظاهرٌ، فإضافةُ الإثْمِ[5] إلى المُتكلِّمِ لأنَّه نشَأَ من قِبَلِه[6] هو على تقديرِ مُضافٍ، ولا حاجَةَ إلى تقديرِ «مِثْلِ» ونحوِه[7]، وإثْمُ القاتلِ الذي لَمْ يُتقبَّلْ لَهُ قربانُهُ أو عدمُ رضَاه[8] بحُكْمِ اللهِ كما مرَّ[9]، ولا خَفاءَ أنَّه لا يحْسُنُ المقابَلةُ بينَ التكلُّمِ والخِطابِ على هذا؛ لأنَّ كليهما اسمُ المُخاطَبِ[10].

---

(1) وسببه أن عَائِشَةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت: «**مَا عَلِمْتُ** ـ أي: بقيام الأزواج الطاهرات علي في تخصيص الناس بالهدايا يوم عائشة. وقد جاءت فاطمة قبل ذلك. وكأنها ما صرحت بتمام الحقيقة ـ **حَتَّى دَخَلَتْ عَلَيَّ زَيْنَبُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَهِيَ غَضْبَى، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّه، أَحَسْبُكَ إِذَا قَلَبَتْ بَنِيَّةُ أَبِي بَكْرٍ ذُرَيْعَتَيْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ، فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا، حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دُونَك، فَانْتَصِرِي»، فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا، حَتَّى رَأَيْتُهَا وَقَدْ يَبِسَ رِيقُهَا فِي فِيهَا، تَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ**». **سنن ابن ماجه،** محمد بن يزيد، أبو عبدالله القزويني، واللفظ له، من طريق خالد بن سلمة، عن البَهي، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، كتاب: النكاح، باب: حسن المعاشرة، (١/٦٣٧/١٩٨١)، **ومسند أحمد،** بالسند نفسه وباللفظ نفسه، مسند: النساء، مسند الصدِّيقة عائشة بنت الصديق رضي الله عنها، (١٤/١٦٨/٢٤٦٢٠). علَّق البوصيري على رواية ابن ماجه، فقال: (إسناده صحيح على شرط مسلم). (**مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه،** أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، شهاب الدين البوصيري، (٢/١١٨))، وقد رواه ابن عَدي، ولَيَّن خالد بن سلمة؛ لأنه وإن كان ثقة، لكنه كان يُبغض علياً ﷺ، هذا ما أكَّده الزيلعي. ينظر: **الكامل في ضعفاء الرجال،** عبدالله بن عَدي الجُرجاني، (٣/٤٤٢)، **وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة تفسير «الكشاف»**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين الزيلعي، (٣/٢٤٥).

(2) فليس كل سبٍّ أو شتم يستوجب الحد؛ فمن قال لمُخاصمه: «يا ظالم»، أو «يا فاجر»، لا يُحَدُّ لأنه لم ينسُبه إلى صريح الزنا، بل يُعزَّر من قبل الحاكم لأنه لحِقَه نوع شيْن بذلك؛ فوجَب دفْعُه بالتعزير. ينظر: **المبسوط،** السَّرَخْسِي، (٩/١١٩)، **وتحفة الفقهاء،** محمد بن أحمد، علاء الدين السَّمرقندي، (٣/١٤٨).

(3) في **حاشيته،** (٢٠٤/ ب).

(4) هكذا وردت في (أ)، وفي النسخ الأخرى «أي بحث آخر في الحديث».

(5) في (ج) «الاسم».

(6) أي: لأن الإثم نشأ بسبب قتله ـ على فرض وقوعه ـ؛ لذلك أضيف الإثم إليه لا إلى القاتل.

(7) فقد كان هنالك حاجة إلى تقدير «مثلِ الإثم» لأنه لاتزر وازرة وزر أخرى، والتقدير: «إنما أستسلم لك إرادة أن تَحمل إثمي لو بسطتُ إليك يدي، وإثمَك ببسطِك يدك إليَّ»، وهو القول الأول الذي رجَّحه المصنِّف، (ص ١٢٢).

(8) في (ب)، و (ج) «رضائه»، وما أثبته من (أ)، و (د)، وهو الصواب لأنه أليق.

(9) ينظر: (ص ١١٣).

(10) بينما كان يحسُن المقابلة بين التكلُّم والخطاب على القول الأول الذي قدَّمه البيضاوي؛ لأن أحدهما كان للمتكلِّم والآخر للمخاطَب.

قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠].

قال البيضاوي (١٢٤/٢): وكلاهما في موضع الحال؛ أي: ترجع ملتبساً بالإثمين حاملاً لهما، ولعله لم يُرِد معصية أخيه وشقاوته، بل قصْدُه بهذا الكلام إلى أن ذلك إن كان لا محالة واقعاً فأريد أن يكون لك لا لي، فالمراد بالذات أن لا يكون له لا أن يكون لأخيه، ويجوز أن يكون المراد بالإثم عقوبته؛ وإرادة عقاب العاصي جائزة. ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠]، فسهَّلته له ووسَّعته، من طاع له المرتع؛ إذا اتسع.

وقولُهُ: (وكلاهُما في موضعِ الحَال)؛ * أي: مجموعُهُما لا كلُّ واحد، وفيه تسمُّحٌ[١] * [٢]. **قولُهُ: (بل قَصْدُهُ بهذا الكلامِ إلخ)** لمَّا كانَ إرادةُ الإثمِ من آخَرَ غيرُ جائزة، كأنْ يريدَ زِناهُ ونحوَه، أولَّهُ بأنَّ المرادَ [ألاَّ] [٣] يكونَ لَهُ نفسُهُ إثمٌ، وهو لازمٌ لإثمِ أخيهِ فأُريدَ لازمُهُ، أوِ المرادَ بالإثْمِ ما يلزمُهُ ويترتَّبُ عليهِ من العقوبة، ولا يَخْفَى أنَّهُ لا يتَّضحُ حينَئذٍ تفريعُ قولِه: ﴿فَتَكُونَ... الآية﴾ [المائدة: ٢٩] [٤]. **قولُه: (فسهَّلتْهُ إلخ)**، قالَ الراغبُ[٥]: (معناهُ: فسَمحَتْ لهُ، فزيَّنَتْهُ وانقادَتْ وسوَّلَتْ. و«طوَّعتْ» أبلغُ من «أطَاعَتْ»، وهو في مقابلةِ «تأبَّتْ نفسُه» [٦])، وفسَّرهُ المصنِّفُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ تَبَعاً للزمخشريِّ[٧] بـ «سهَّلَتْه» ، وذكَرَ أنَّ معناهُ: التوسِعَةُ؛ فتجوَّز بهِ عما ذُكِرَ[٨]. وقراءةُ المفَاعَلةِ [٩] فيها وجْهان: أن يكونَ «فَاعَلَ» بمعنى «فَعَلَ»

---

(١) أي: مسامحة؛ وهو تعبير يُستعمل فيما يكون في العبارة تجوُّز والقرينة ظاهرة دالة على هذا التجوُّز، وقد يُعرَّف بأنه: استعمال اللفظ في غير حقيقة بلا قَصْد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالَّة عليه، اعتماداً على ظهور فهم المراد في ذلك المقام. ينظر: **التعريفات**، (ص٥٧)، **ودستور العلماء**، (١٩٩/١).

(٢) ما بين علامتين ** مأخوذ من **حاشية الإسفراييني**، (٣٦٣/ب)، /باختصار/، وعبارته: (وكلاهما في موضع الحال؛ يعني: مجموعهما لا كل واحد، ألا يَرى أن التقدير: «ملتبساً بإثمي وإثمك لا ملتبساً بإثمي وملتبساً بإثمك» ؟!، حتى يكون كلٌّ منهما في موضع الحال نائباً عنه، على أن جَعْل المعطوف على الحال حالاً مسامحة، وإن كان في حكمها).

(٣) في النسخ جميعها « أنْ لا ». وهو خطأ، والصواب ما أثبتُّه لأنها تُكتب هكذا مركبَّة.

(٤) أراد البيضاوي بتأويله هذا أن يهرب من الإشكال الذي يتلخَّص في أنه كيف يريد لأخيه الإثم والمعصية ؟، فأوَّل البيضاوي الكلام: بأن هابيل لم يُرِد الإثم لأخيه، إنما أراد ما يَلزمه وما يجب عليه وهو العقوبة، ومراد الشهاب أن هذا التأويل لا يناسب تذييل الآية: ﴿فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩].

(٥) **المفردات**، مادة (طَوَع)، (ص ٥٣١)، /بتصرف يسير/ .

(٦) لأن معنى: تأبَّت نفسه: امتنعت ورفضت، وتأبَّى علينا: بمعنى: امتنع علينا. ينظر: **الصحاح**، مادة (أبَىَ)، (٢٢٥٩/٦).

(٧) قال في «**الكشاف**»، (٦٢٥/١): (﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣٠] فوسَّعته له ويسَّرته، من طاع له المرتَع؛ إذا اتَّسع).

(٨) أي: فتجوَّز به عما ذُكر من معان في «طوَّع»؛ لأن تفسير البيضاوي بـ «سهَّلَته» فيه تجوُّز وتسمُّح؛ فما ذكره علماء اللغة من معنى التوسعة هو لـ «أطاع» أو من «طاع » وليس لـ «طوَّع»، فقالوا: يُقال: أطاع له المرتَع، أو طاع له المرتَع؛ أي: اتَّسع له وأمكَنه من الرعي. ينظر: **إصلاح المنطق**، (ص١٨٧)، **والصحاح**، مادة (طَوَع)، (١٢٥٥/٣)، **ولسان العرب**، مادة (طَوَع)، (٢٤١/٨).

(٩) يقصد قراءة «فطاوعَتْ لهُ نفسُه»، وهي قراءة: الحسن بن عِمران، وعلي بن عبدالرحمن بن الجرَّاح، والحسن البصري. ينظر: **المحتسب**، (٢٠٩/١).

و«له» **لزيادة الربط، كقولك: «حفظت لزيد ماله». ﴿فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٣٠] ديناً ودنيا؛ إذ بقي مدة عمره مطروداً محزوناً. قيل: قُتل هابيل وهو ابن عشرين سنة عند عقبة حراء. وقيل: بالبصرة في موضع المسجد الأعظم،**

كما ذَكَرَهُ سيبَوَيْهِ. رحِمَهُ اللهُ. [١] ، وهو أوفقُ بالقراءة المتواترة [٢]، أو أنَّ المفاعَلةَ مجازيَّةٌ [٣]، بجعْلِ القَتْلِ يدْعُو إلى نفسه لأجْلِ الحَسَدِ لحَقِّ قابيلَ وجَعَلت النفسُ تأبَاهُ، فكلٌّ منَ القتلِ والنفسِ كأنَّه يريدُ منْ صاحبِه أنْ يُطيعَهُ، [إلى] [٤] أنْ غَلَبَ القَتلُ النَّفسَ فطاوعَتْهُ. **قولُهُ: (و«لهُ» لزيادَةِ إلخ)** أي: * كانَ يكْفِي «طوَّعَتْ نفسُه قتلَ أخيه»، و«حفظْتُ مالَ زيدٍ»، ولكنَّها زِيدَتْ[٥] للتأكيدِ والتبيينِ، كما في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] *[٦]، وقِيلَ[٧]: (إنَّهُ للاحترازِ عنْ أنْ يكونَ طَوَّعهُ لغيرِه ليقتُلَهُ لهُ، أو حفِظَ المالَ لنفسِه). وفيه نظرٌ[٨].

---

(١) حيث قال سيبويه في «**كتابه**»، (٦٨/٤): (ضَاعَفْتُ وَضَعِفْتُ، مثل: نَاعَمْتُ وَنَعِمْتُ، فجاؤوا به على مثال: «عَاقَبْتُهُ»، وقد يجيء «فاعَلْتُ» لا يريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على «أفْعَلْتُ»، مثل: عافاه الله، عاقبتُه، ناولتُه).

(٢) والقراءة المتواترة هي قراءة الجمهور ﴿فَطَوَّعَتْ﴾، كما أكَّد ابن جني في **المحتسب**، (٢٠٩/١)، وكون «فَاعَل» بمعنى «فَعَل» أوفق بهذه القراءة؛ لأن الأصل: طاع له قتل أخيه فانقاد وسهُل، ثم عُدِّي بالتضعيف فصار الفاعل مفعولاً، حيث تقول: «خاف الرجلُ الظلمَ»، وعند التعدية بالتضعيف تقول: «خوَّفت الرجلَ الظلمَ». ينظر: **أسرار العربية**، عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، (ص٨٦)، **والممتع الكبير في التصريف**، علي بن مؤمن، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن عصفور»، (ص١٢٩).

(٣) من باب الاستعارة التخييلية، وهي: أن تذكر مشبَّهاً به في موضع مشبَّه وهمي، مقدِّراً مشابهته للمذكور، كأن تشبِّه حكماً دائراً مع مشيئة امرئ بالناقة المنقادة المِطواع لصاحبها، فتقول: زمام الحكم الشبيه بالناقة المنقادة في يد فلان. ينظر: **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، محمد بن محمد، بدر الدين بن مالك، الشهير بـ «ابن الناظم»، (ص١٣١ - ١٣٢)، **ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، ابن يعقوب المغربي، (١٥٤/٤ - ١٥٥).

(٤) سقطت من النسخ الأربع، وقد أثبتُّها في المتن كي يستقيم المعنى.

(٥) يقصد اللام في «له»، فلو قلت: «حفظت مال زيد» لكان الكلام تامَّاً، لكن لو قلت: «حفظْتُ لزيد ماله» كان فيه زيادة تأكيد وتبيين، وتسمى هذه اللام «لام التبيين»، وهي تأتي أحياناً بعد المصادر للغرض ذاته، كما في قول تعالى: ﴿فَسُحْقاً لِأَصْحاب السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١]. ينظر: **اللأمات**، عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجَّاجي، (ص١٢٣)، **والارتشاف**، (١٧٠٧/٤).

(٦) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية الطيبي**، (٣٤٠/٤)، /بالمعنى/.

(٧) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٣/ب)، /بتصرف/، وعبارته: (يمكن أن يُجعل «له» للاحتراز عن التسهيل لغيره، وكذلك في «حفظت لزيد ماله»، يحتمل أن يكون المراد لا لنفسي أو لغير زيد؛ لذلك يُستغنى عن جَعْله لزيادة الربط).

(٨) وما ذهب إليه الشهاب، من أن «له» جاءت على سبيل الزيادة لربط الكلام، أكَّده أبو حيان في **البحر المحيط**، (٢٣٣/٤)، وزكريا بن محمد الأنصاري في **حاشيته على «أنوار التنزيل»**، والمسمَّاة: «**فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل**»، (٣٩٧/ب)، والشيخ زاده في **حاشيته**، (٢٠٩/٢)، والقونوي في **حاشيته**، (٤٤٨/٧)، فلو قال: « فطوَّعت نفسه قتل أخيه»، لكان كلاماً تامَّاً جارياً على كلام العرب.

قال تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١].

قال البيضاوي (١٢٤/٢): روي أنه لما قتله تحيَّر في أمره ولم يدر ما يصنع به؛ إذ كان أول ميت من بني آدم، فبعث الله غرابين فاقتتلا، فقتل أحدهما الآخر، فحفر له بمنقاره ورجليه، ثم ألقاه في الحفرة، والضمير في «ليُري»، لله ﷻ أو للغراب، و«كيف» حال من الضمير في «يُواري»والجملة ثاني مفعولي «يُري».

و«حِراءُ» ـ بكسْرِ الحاءِ والمدِّ[١] ـ يُصرَف ولا يُصرَف[٢]، جبلٌ معروفٌ[٣]. **وقوله: (ديناً ودنيا)** أُخِذَ العُمومُ منْ حذف المفعولِ[٤]. **قولُهُ: (حال من الضمير في «يُواري» إلخ)**، وقُدِّمَ عليهِ لأنَّ لهُ الصَّدْرَ[٥]، وجُملةُ «كيفَ يُوارِي» في محَلِّ نصبِ/ مَفعولٍ ثانٍ لـ «يُري» البصَريَّةِ المتعدِّيةِ بالهمْزةِ لاثنينِ[٦]، وهي معلَّقةٌ عَنِ الثَّاني[٧]، وقِيلَ[٨]: (إنَّها علميَّة؛ أي: ٥٣٢/ب

---

(١) ذكر الخطَّابي ثلاثة مواضع يُخطئ فيها بعضهم في لفظ «حراء»، فقال: (يفتحون الحاء وهي مكسورة، ويكسرون الراء وهي مفتوحة، ويقصرون الألف وهي ممدودة، وإنما هي «حِرَاء»). **غريب الحديث**، حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطَّابي، (٢٤٠/٣).

(٢) فقد يُصْرف؛ أي: لا يُمنع من التنوين، ويُذكَّر فيُجعلُ اسماً لمكان، ومثاله: وربِّ وجهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِ. وقد يُمنع من الصَّرف، فيُمنع من التنوين ويُؤنَّث، مثاله: سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قديماً ~ وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نارَاً . ينظر: **الكتاب**، (٢٤٥/٣)، **والمقتضب**، (٣٥٩/٣).

(٣) جبل من جبال مكة، ناجى فيه رسول الله ﷺ ربَّه، يبعد عن مكة ٥،٥ كم. ينظر: **معجم البلدان**، (٢٣٣/٢)، ومحرك البحث **Google map directions**.

(٤) يُحذف المفعول لأغراض، منها: العموم، كما في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]؛ أي: جميع عباده. (ينظر: **المفتاح**، (ص٢٢٨)، **والإيضاح**، القزويني، (١٥٨/٢)، **وحاشية على المطوَّل**، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، (ص٢٢٩)).

ويقصد الشهاب هنا: أن البيضاوي أخذ عموم الخسران في الدين والدنيا من حذف المفعول في الآية، فجاء الخسران هكذا على الإطلاق، فلم يقل: «من الخاسرين دينَه»، أو «من الخاسرين دنياه».

(٥) «كيف» اسم من أسماء الاستفهام، وأسماء الاستفهام لها صدْر الكلام ويجب تقديمها، كقولك: «أين جلس زيد ؟»، ولو قدَّمتَه وقلت: «جلس زيد أين ؟» لحصل تناقض؛ لأنك جعلتَ أول كلامك خبراً ثم نقضته بالاستفهام. **ينظر: أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن حمزة الحسَني، الشهير بـ« ابن الشجري»، (٤٠٢/١)، **ونتائج الفكر في النحو**، عبدالرحمن بن عبدالله السُهيلي، (ص٢٦٥).

(٦) **التعدِّي** لغة: التجاوز، يقال: عدَا فلان طوره؛ أي: جاوزه (ينظر: **الصحاح**، مادة (عدا)، (٢٤٢١/٦))، وفي اصطلاح النحْويين: تجاوز الفعلِ الفاعلَ إلى المفعول به. و«رأى» البصرية قبل تعديتها بالهمزة متعدِّية لواحد، حيث تقول: «رأى زيدٌ الهلالَ»، فلما عُدِّيت بالهمزة اكتسَبت مفعولاً آخر، فتقول: «أرأيتُ زيداً الهلالَ»؛ أي: أبصرتُه إياه. ينظر: **شرح جمل الزجَّاجي، البسيط**، عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع، (٤٥١/١)، **وشرح جمل الزجَّاجي**، محمد بن علي بن الفخار، (٢١٩/١)، **والتعريفات**، (ص٦٢).

(٧) أي: معلَّقة عن المفعول الثاني سادَّة مسدَّه، والتعليق هنا بمعنى «الإلغاء»، و«أرى» البصرية سُمع تعليقها عن المفعول الثاني في الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فـ «ياء المتكلم» هي مفعوله الأول، وجملة «كيف تحيي الموتى» في محل نصب، سدَّت مسدَّ المفعول الثاني. ينظر: **توضيح المقاصد**، (٥٧٣/١)، **وشرح التصريح على التوضيح، المعروف بـ«التصريح بمضمون التوضيح»**، خالد بن عبدالله الجرجاوي الأزهري، الشهير بـ«الوقاد»، (٣٩١/١).

(٨) وهذا القول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٤/أ)، /بتصرف يسير/.

والمراد بـ «سوأة أخيه»: جسده الميت؛ فإنه مما يُستقبح أن يُرى.

«لِيُعلِمَهُ»، ولو كانَ بمعنى «لِيُبْصِرَهُ» لم يكنْ لقَولِه: «كيفَ يُوارِي» موقعٌ حسَنٌ، وأمَّا على تقديرِ: «لِيُعْلِمَه» فهو في موقعِ المفعولِ [1]؛ أي: فإنَّهُ يُجابُ عنِ السُّؤالِ بـ «كيفَ يواري؟» [2]. وفيه نظرٌ[3]. *والسوأةُ: ما يسوؤُكَ نظرُهُ؛ ولذا يُطلَقُ على العَورةِ [4]. و«يبحثُ» بمعنى: يحفِرُ، وأصلُ معناه: يفتِّشُ[5]. و«لِيُرِيَهُ» إمَّا متعلِّقٌ بـ «بعَثَ»، أو «يبحَثُ»* [6]. والغرابانِ هُما: طائرانِ معروفانِ [7]، وقِيلَ[8]: (إنَّهما مَلَكانِ بصورةِ غُرابينِ). ودَفْنُ المسلمِ والكافرِ المعْصومِ[9] فرضُ كفايةٍ [10]. **وقولُه: (ويُستقبح إلخ)** بيانٌ لوجْهِ كونِها سَوأةً [11]،

([1]) سقطت من (د) ومثبتة في الهامش.

([2]) انتهى كلام الإسفراييني.

([3]) أجاب القونوي ـ رحمه الله ـ عن الإشكال الذي طرحه الإسفراييني، فقال في **حاشيته**، (٧/ ٤٤٨): (فيه نظرٌ لأنْ يبصر كيفية مواراة سوءة أخيه، وإن لم يبصر مواراة سوأة أخيه، فما المانع من كون المعنى: ليريه؛ أي: ليجعله رائياً؛ أي: مبصراً لكيفية مواراة أخيه ؟!، فاندفع الإشكال الأول أيضاً، فكأن القائل ظنَّ أن الرؤية البصرية بعد تعديتها بالهمزة تتعدَّى إلى مفعول واحد كقَبْل تعديتها، وليس كذلك).

([4]) الأصل فيها أن تكون بمعنى: العورة للرجل والمرأة، ثم نُقل إلى كل ما يُستحيا منه قولاً أو فعلاً. ينظر: **النهاية**، مادة (سَوَأ)، (٢/٤١٦)، **ولسان العرب**، مادة (سَوَأ)، (١/٩٧ ـ ٩٨).

([5]) قال الفيروزآبادي في «**القاموس المحيط**»، مادة (بَحَث)، (ص١٦٤): (بحث عنه، ك «مَنع»، واستبحث، وانبحث، وتبحَّث: فتَّش).

([6]) ما بين علامتين ** منقول عن أبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٤/٢٣٤)، /بتصرف يسير/.

([7]) وهذا القول مروي عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والضحاك. ينظر: **تفسير مجاهد**، (ص٣٠٦)، **وتفسير الطبري**، (١٠/٢٢٥ ـ ٢٢٧)، **والهداية إلى بلوغ النهاية**، مكي بن أبي طالب حمُّوش، (٣/١٦٨٥).

([8]) ذكر هذا القول بعض المفسِّرين بصيغة التضعيف، ولكنني لم أظفر بصاحب هذا القول. ينظر: **تفسير الماوردي، النُّكت والعيون**، علي بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «الماوردي»، (٢/٣١)، **وتفسير السمعاني**، منصور بن محمد، أبو المظفَّر السمعاني، (٢/٣٢).

([9]) ويقصد به الكافرَ المعصومَ دمُه في الذمة الإسلامية، كالذمِّي والمعاهَد والمستأمَن؛ وفاءً بذمته، ويستثنى من ذلك الحربي؛ لأنه لا حُرمة لدمه، فدفْنُ الكافر المعصوم دمُه فرض كفاية على الأصح، وترك دفنه فيه مُثلة، وهذا منهيٌّ عنه. ينظر: **منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ص٦٠)، **ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، محمد بن أحمد، شمس الدين، الخطيب الشربيني، (٢/٣٢).

([10]) ذهب الأصوليون إلى أن الواجب الكفائي يتحقَّق المقصود منه بفعل بعض المكلَّفين، وأما تركُه من جميع المكلَّفين فيستوجب تأثيم الجميع ؛ لأنهم فوَّتوا المقصود من الفعل، ومن أمثلة فروض الكفاية: تجهيز الموتى والصلاة عليهم والجهاد، وولاية القضاء..... وغير ذلك من المصالح المأمور بها شرعاً. ينظر: **قواطع الأدلة**، (١/٢٥)، **والمستصفى من علم الأصول**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ص٢١٧)، **وشرح مختصر الروضة**، سليمان بن عبدالقوي، نجم الدين الطوفي، (٢/٤٠٥)، **وحاشية على حاشية الشريف الجرجاني على شرح العضُد على مختصر ابن الحاجب**، حميد الدين بن أفضل الدين الحسيني، (٢١/ب).

([11]) فقد أراد البيضاوي بكلامه هذا بيان العلاقة بين كون السوأة هي العورة وبين كون المراد منها هنا جسد الميت، فالعلاقة بين المعنيَيْن علاقة مشابَهة؛ فكلاهما مما يُستقبح أن يُرى، وليست العلاقة من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل ـ والله أعلم ـ .

﴿قالَ يا وَيْلَتى﴾ [المائدة: ٣١] كلمة جزع وتحسُّر، والألف فيها بدل من ياء المتكلم. والمعنى: يا ويلتي، احضري فهذا أوانك، والويل والويلة الهلكة، ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هذَا الْغُرابِ فَأُوارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾ لا أهتدي إلى مثل ما أهتدي إليه.

وفسَّرَ السَّوأةَ بـ «جَسَدِ الميِّتِ»، وهو المُرادُ[١]، والزمخشريُّ فسَّرَها بالعورةِ[٢]، وما فعَلَهُ المصنِّفُ ـ رَحِمهُ اللهُ ـ أَوْلى؛ وسُمِّيتْ «سوأة» لأنَّها تسُوءُ ناظِرَها [٣]. واعْلَمْ أنَّهُ قال في كتابِ «**الأحكامِ**»[٤]: (إنَّ في العورةِ أقوالاً: فقيلَ[٥]: هي الجسَدُ كلُّهُ، وقِيلَ[٦]: ما بين السُّرةِ والرُّكبةِ، وقِيلَ[٧]: إنَّها مُثقَّلَةٌ، وهما [٨]: القُبُلُ والدُّبُرُ، ومخفَّفَةٌ، وهي ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ).

فلعلَّ العَلاَّمةَ [٩] فسَّرَها بالعَورةِ حتى تشملَ الأقوالَ، نعَمْ، ما فعلَه المصنِّفُ أظْهَرُ. **قولُهُ: (كلمَةُ جَزَعٍ وتَحسُّرٍ)** أصلُ النِّداءِ لمنْ يُطلَبُ إقبالُهُ منَ العُقَلاءِ[١٠]،

---

(١) وهذا ما ذهب إليه جلُّ المفسِّرين، كما في: **تفسير الطبري**، (٢٢٩/١٠) **وتفسير أبي السعود**، (٢٨/٣)، **وحاشية القونوي**، (٤٤٩/٧)، **وتفسير القاسمي**، (١١١/٤)، **والتحرير والتنوير**، (١٧٣/٦)، أما ابن عطية فقد ذهب في **تفسيره**، (١٨١/٢) إلى أن المراد بالسوأة ها هنا: هذه الحالة التي تسوء الناظر بمجموعها. بينما ذهب أبو عبيدة إلى أن المراد هنا هو العورة المغلَّظة. ينظر: **مجاز القرآن**، مَعْمَر بن المثنَّى، أبو عبيدة، (١٦٢/١).

(٢) **الكشاف**، (٦٢٦/١).

(٣) وقد ذهب ابن عطية وأبو حيان إلى أنه ربما خُصَّت السوأة ـ بمعنى العورة ـ بالذِّكْر مع أن المواراة هنا لجميع الجسد؛ لمزيد الاهتمام بها ولأن سترها أوَكَد. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٨١/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٣٤/٤).

(٤) (٣٠٧/٢)، / بتصرف /.

و**أحكام القرآن**، لمحمد بن عبدالله، أبي بكر، ابن العربي، (ت ٥٤٣ هـ)، فسَّر فيه خمسمائة آية تتعلق بأحكام المكلَّفين. ينظر: **كشف الظنون**، (١/١).

(٥) وهذا القول لأبي الفرج المالكي، كما في **الذخيرة**، أحمد بن إدريس، شهاب الدين، الشهير بـ«القَرافي»، (١٠٢/٢).

(٦) وهو الصحيح، وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، على خلاف في السُّرة والركبة، فذهب الشافعية ـ في الصحيح من مذهبهم ـ والحنابلة والمالكية إلى أنهما ليستا من العورة، بينما ذهب الحنفية إلى أن الركبة من العورة بخلاف السُّرة. ينظر: **المهذَّب في فقه الإمام الشافعي**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (١٢٤/١)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١٤٦/١٠)، **ومسائل أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله**، أحمد بن محمد بن حنبل، (ص٦٢)، **وبداية المجتهد ونهاية المقتصد**، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بـ«ابن رشد الحفيد»، (١٢٢/١).

(٧) وهو مروي عن الاصطَخري، وابن أبي ذئب، وقول للإمام أحمد، وهو شاذ منكر. ينظر: **البناية، شرح الهداية**، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، (١٢٢/٢)، **والمغني**، (٤١٣/١).

(٨) في (ب) « وهي»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٩) يقصد الزمخشري.

(١٠) هذا في الأصل، لكن قد يقع الخطاب لغير العقلاء على سبيل المجاز، فالنداء في اللغة: دعاء للعاقل وغير العاقل بأي لفظ كان. ينظر: **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (ص٨٢٤).

وقوله: ﴿فَأُوارِيَ﴾ عطف على ﴿أَكُونَ﴾، وليس جواب الاستفهام؛ إذ ليس المعنى هاهنا: «لو عجزت لواريت»،

وهو مجازٌ هنا عَنِ الجَزَعِ والتَحَسُّر[1]؛ كونُهُ [2] يُنادِي موتَهُ ويطلُبُ حضورَه بعدَ تَنْزيلِه منزلةَ مَن يُنادَى، ولا يَطلُبُ الموتَ إلاَّ منْ كانَ في حالٍ أشدَّ منَ الموتِ؛ فكُنِّيَ به عنْ ذلكَ[3]. **وقولُهُ: (والمعنى إلخ)** بيانٌ لأصْلِه[4]. والهَلَكةُ بفتحَتَين: الهَلاكُ[5]. * والاستفهامُ في ﴿أَعَجَزْتُ﴾ للتعجُّبِ[6]. و﴿أَنْ أَكُونَ﴾ بتقديرِ: «عن أنْ أكونَ»[7]، وتعجُّبُهُ عنْ عجزِهِ عن كونِهِ مثلَهُ لأنَّهُ لم يهتَدِ إلى ما اهتدَى إليهِ* [8]. **قوله: (وليس جواب الاستفهام إلخ)** هذا ردٌّ على الزمخشَريِّ[9] حيثُ جعَلَهُ منصُوباً في جوابِ الاستفهامِ، وقدْ سَبقَهُ إليهِ كثيرٌ مِنَ المُعْرِبينَ[10]، وقالُوا[11]: (إنَّهُ خطأٌ لأنَّ

---

(1) عبَّر الشهاب عنه بأنه مجاز؛ لأن النداء وقع هنا في غير ما وُضع له في الأصل عنده وهو مخاطبة العقلاء، وقد وقع في كلام العرب النداء لغير الآدميين، كقوله: «يا ويلتي»، و«يا عجباً»، وهذا التعبير فيه مبالغة تنبيهاً للمخاطَبين، وأن الوقت الذي تدعى له هذه الأشياء هو وقتها؛ فالمعنى: يا ويلتي تعالي أو احضري، فهذا أوانك !!. ينظر: **الكتاب**، (٢١٧/٢)، **وحروف المعاني والصفات**، عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجَّاجي، (ص١٧)، **والأصول في النحو**، محمد بن السَّرِي بن سهل، المعروف بـ «ابن السرَّاج»، (٣٥٤/١).

(2) في (ج) «كأنه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(3) يقصد الشهاب أن الاستعارة هنا مكنيَّة، حيث شبَّه الويلة بشخص يُطلب إقباله، فذكر المشبَّه وأراد المشبَّه به دالاً على ذلك بنصب قرينة؛ وهي أن يَنسُب إلى المشبَّه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبَّه به وهي الإقبال. وقد عرَّف السكَّاكي الاستعارة المكنيَّة فقال في «**المفتاح**»، (ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩): (أن تذكر المشبَّه وتريد به المشبَّه به دالاً على ذلك بنصْب قرينة تنصبها، مثل أن تقول: « لسان الحال ناطق بكذا»). وينظر: **التلخيص**، (ص ١٠٧).

(4) أي: بيان لأصل معنى النداء هذا، وهو: طلب الإقبال من العقلاء.

(5) ومنه قولهم: «هي الهَلَكة الهُلْكاء». ينظر: **الصحاح**، مادة (هَلَك)، (١٦١٧/٤)، **ولسان العرب**، مادة (هَلَك)، (٥٠٤/١٠).

(6) وهو استفهام تقريري على سبيل الإنكار التوبيخي. والاستفهام له ضروب، منها: أن يكون للتقرير، نحو: ألم أحسن إليك ؟، وأن يكون إنكارياً والغاية منه التوبيخ، ولا يكون إلا بالهمزة المتقدِّمة الثابتة، كما في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ينظر: **شرح المفصل**، ابن يعيش، (١٥١/٨)، **ومغني اللبيب**، (ص ٢٥ ـ ٢٦)، **والارتشاف**، (٦٩٦/٢).

(7) أي: هكذا منصوب على نزع الخافض، نبَّه إلى ذلك السَّمين الحلبي في **الدر المصون**، (٢٤٥/٤)، وأبو السعود **في تفسيره**، (٨٢/٣).

(8) ما بين علامتين ** نقل عن الكازروني في **حاشيته**، (١٤٧/٢)، / بالمعنى/.

(9) **الكشاف**، (٦٢٦/١).

(10) والشهاب هنا يردُّ على السَّمين الحلبي الذي ذهب في **الدر المصون**، (٢٤٥/٤) إلى أن هذا الوجه لم يذكره أحد غير الزمخشري، ويكون المعنى: «أيكون مني عجز فمواراة ؟!»، ويكون من باب: ﴿ فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا﴾ [الأعراف: ٥٣].

(11) وتوضيح ما قاله النحْويون: أنهم يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار «أنْ» بعد الأشياء الثمانية ـ غير النفي ـ أن ينحلَّ الكلام إلى شرط وجزاء، ولا بد من أن يكون الأول سبباً للثاني، فإن انعقد منه شرط وجزاء صحَّ النصب، وإلا امتنع، ومنه: «أين بيتك فأزورَك»؛ أي: إنْ عرَّفتني بيتَك أزرْك. ينظر: **الكتاب**، (٣٢/٣)، **والأصول في النحو**، (١٨٠/٢)، **وسر صناعة الإعراب**، (٢٨٣/١).

الشَّرطَ أنْ يَنعقدَ من الجُملة الاسميَّة والجواب جُملةٌ شَرطيَّةٌ[1]، نحو: «أتزورُني فأُكرِمَكَ»؛ تقديرُهُ: «إنْ تزرْني أُكْرِمْكَ»)، ولو قيلَ هنا: «إنْ أعجَزْ عنْ أنْ أكُونَ مثلَ الغُرابِ أُوارِ سَوأَةَ أخِي»، لم يصحَّ المعنى؛ لأنَّ المُواراةَ تترتَّبُ على عَدَمِ العَجْزِ لا عليه، وقِيلَ في توجيهه[2]: (إنَّ الاستفهامَ للإنكارِ بمعنى النَّفيِ، وهو سببٌ؛ أي: إنْ لم أعْجَز واريْتُ، وقِيلَ[3]: (هو من قَبيلِ: أَتعصِي ربَّكَ فيعفوَ عنكَ ؟!)، بالنَّصبِ لينسَحِبَ الإنكارُ التوبيخيُّ على الأمرين[4]، ويُشْعِرَ بأنَّهُ في العِصْيانِ وتوقُّعِ العفوِ مرتكبٌ لما يخالفُ العقلَ، حيثُ جَعَلَ سببَ العقُوبةِ سَبَبَ العفوِ، ويكونُ التوبيخُ على هذا الجَعْلِ، فكَذا هنا نَزَّلَ نفسَهُ منزلَةَ منْ جَعَلَ العَجْزَ سببَ المُواراةِ؛ دلالةً على التَّعكيسِ[5] المؤكِّدِ للعَجْزِ عمَّا اهتدَى إليهِ غرابٌ، ومن يَكُنِ الغرابُ له دليلاً كفَى بهِ خَائباً خاسِراً !!) [6]. والثاني[7] مَسْلَكُ المدقِّقِ في «**الكشْف**» [8]، وزادَ فيه: (فإنْ قلتَ: الإنكارُ التوبيخيُّ إنَّما يَكُونُ على واقعٍ أو متوقَّعٍ [9] كالتوبيخِ على العصيانِ والعَجْزِ، لهُ وجه[10]، أما على العفْوِ والمُواراةِ فلا . **قلتُ**: التوبيخُ على جَعْلِ كلِّ واحدٍ سبباً، أو تنزيلِه منزلةَ مَنْ جَعَلَهُ سبباً لا [11] على العفْوِ والمُواراةِ، فافهمْ). وقد أشارَ إليهِ في سُورة الزُّمَر[12]،

([1]) في (ب) « شرط»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق.

([2]) هامش (أ): سعد. أي: وقيل في توجيه سبب النصب، والقائل هو التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٥/أ) .

([3]) وهذا توجيه آخر لسبب النصب، والقول للمدقِّق صاحب «**الكشف**» كما سينبِّه الشهاب إلى ذلك بعد قليل.

([4]) أي: على العصيان والعفو.

([5]) لا يقصد هنا التعكيس بالمعنى البلاغي المعروف الذي سيأتي بيانه، (ص١٨٢)، إنما يقصد التعبير باللفظ وإرادة ما هو عكسه، من قولك للسارق: حارس، وحرسني شاة؛ أي: سرقها، على طريق التعكيس. ينظر: **المُغرِب في ترتيب المُعْرِب**، ناصر بن عبدالسيد، برهان الدين المُطرِّزي، (ص ١١١)، **والإيضاح**، القزويني، (٣١٨/٤).

([6]) انتهى كلام التفتازاني.

([7]) أي: التوجيه الثاني الذي ذكره التفتازاني في حاشيته نقلاً عن صاحب «**الكشف**».

([8]) (ص١٩٣).

([9]) فالإنكار التوبيخي بالهمزة يستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها، وما بعد الهمزة واقع أو متوقَّع وفاعله ملوم، نحو قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبّاً﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وقوله: ﴿أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]. ينظر: **الإيضاح**، ابن الحاجب، (٢٣٩/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٥).

([10]) سقطت من (د).

([11]) في (د) « إلا»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بسياق الكلام.

([12]) نبَّه إليه المدقِّق في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩]. ينظر: **الكشف**، (ص٣٦٠).

وقِيلَ عليه[1]: (إنَّ الثاني[2] في غايَةِ البُعدِ، والأوَّلُ[3] غيرُ صحيحٍ لأنَّهُ لا يَكفِي في النَّصبِ سببيَّةُ النَّفيِ بل لا بدَّ من سَببيَّة المَنْفيِّ، ألا ترَى أنَّ ((ما تأتِينا فتُحدِّثَنا)) مفسَّرٌ عندهُمْ بأنَّهُ لا يكونُ منكَ إتيانٌ فحَديثٌ[4]، لا بأنْ لم تأتنا فتُحدِّثَنا ؟! [5])، والجوابُ عنه[6]: إنَّه فرقٌ بينَ ما نُصِبَ في جوابِ النَّفيِ، وما نُصِبَ في جواب الاستفهَامِ، والكَلامُ في الثَّاني فكيفَ يردُ الأوّل نقضَاً ؟!، ولو جُعِلَ في جوابِ النَّفيِ لم يَرِدْ ما ذَكَرهُ أيضاً؛ لأنَّهُ لا حاجَةَ إلى أخْذِ النَّفيِ من الاستفهَامِ الإنكاريِّ مع وضُوحِ تأويلِ ((عَجَزتُ)) بـ ((لمْ أهتَدِ))، وقَدْ قالَ في ((**التَّسْهيلِ**))[7]: (إنَّه يَنتصِبُ في جوابِ النَّفيِ الصَّريحِ والمُؤَوَّلِ[8])، وما نحنُ فيهِ منَ الثَّاني[9]، فتأمّلْ[10]. وقال ابنُ عرفةَ في ((**تفسيره**))[11]: (ما في سِيَاقِ تفسيرِ شيءٍ لهُ حُكمُهُ وتقديرُ شَرطٍ مأخوذٌ منهُ، فالتقديرُ: ((إنْ كان [12] مثلَ هذا الغُرابِ أُواري إلخ)). وهو كلامٌ دقيق.

---

(1) هامش (أ): عصام. والقائل هو الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٤/أ)، /بتصرف يسير/.

(2) يقصد توجيه صاحب ((**الكشف**)) لسبب النصب.

(3) يقصد توجيه التفتازاني لسبب النصب.

(4) في (ج) ((فتحدث))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(5) ويقصد العصام أن العجز هنا ليس سبباً للمواراة، فليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسُن فيه الجزاء ويكون الأول سبباً للثاني، ففي قولهم: ((ما تأتِينا فتُحدثَنا))، يحتمل وجهين عند النحاة: **الأول**: ما تأتينا فكيف تحدثُنا ؟!، وهذا فيه نفي للتحديث سببه عدم الإتيان، **والثاني**: ما تأتينا محدِّثاً؛ أي: لا يكون منك إتيانٌ فحديث بل تأتي إلينا غير محدِّث. ينظر: **التذكرة**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، **وتهذيبها**، لعثمان بن جني، (ص٤٠٦)، **واللُّباب**، العكبري، (٤٣/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص ٦٢٤))، والثاني هو ما أراده العصام.

(6) شرع الشهاب في الردِّ على انتقادات الإسفراييني للتوجيهين السابقين.

(7) (ص٦٥)، / بتصرف/ ، وعبارته: (... وكلُّها تقتضي جملتين، وتسمى أولاهما شرطاً وتصدَّر بفعل ظاهر أو مُضمر، وتسمَّى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إنْ لم يصحَّ تقديره شرطاً).

(8) أكثر ما يكون جواب الشرط ظاهراً، ولكنه يجوز أن يُضمر إذا دلَّ عليه دليل، كما في: ((إنْ خيراً فخير، وإنْ شراً فشر))، تقديره: ((إنْ كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإنْ كان عمله شراً فجزاؤه شر)). ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٣٩٢/٣).

(9) أي: من جواب النفي المؤوَّل.

(10) ولعلَّ الأمر بالتأمُّل للإشارة إلى ما في دعوى الفرق بين الاستفهام الإنكاري ـ الذي هو بمعنى النفي ـ وبين النفي من الخفاء، وكذا في تأويل ((عَجَزت)) بـ ((لم أهتدِ)) هنا، فليُفهم.

(11) **تفسير ابن عرفة**، محمد بن محمد بن عرفة الورغَمِّي، (١٠٧/٢)، /بتصرف/، وعبارته: (ما هو في سياق الاستفهام كالاستفهام، وما هو في سياق الشرط كالشرط، وإنما التقدير هنا: ((أن أكون مثل هذا الغراب أواري سوءة أخي))). **ومحمد بن محمد بن عرفة** الورغَمِّي التونسي، إمام علاَّمة، ولد سنة (٧١٦ هـ)، برع في الأصول والفروع والمعاني والبيان والفرائض، له: ((المبسوط)) في الفقه، (ت ٨٠٣ هـ). ينظر: **الضوء اللامع**، (٢٤٠/٩)، **والبدر الطالع**، (٢٥٥/٢).

(12) كذا وردت في (أ) و (ب) و (ج)، وفي (د) ((كل))، والصواب ((كنت)).

وقرئ بالسكون على «فأنا أُواريْ»، أو على تسكين المنصوب تخفيفاً. ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] على قتله لِمَا كابد فيه من التحيُّر في أمره، وحمْله على رقبته سنة أو أكثر على ما قيل، وتلمَذته للغراب واسوداد لونه وتبرِّي أبويه منه؛ إذ روي أنه لما قتله اسودَّ جسده، فسأله آدم عن أخيه، فقال: ما كنت عليه وكيلاً، فقال: بل قتلتَه؛ ولذلك اسودَّ جسدك، وتبرَّأ منه ومكث بعد ذلك مائة سنة لا يضحك. وعدم الظفر بما فعله من أجله.

قولُهُ: (وقُرِئَ بالسُّكون على «فأنا أُواريْ» إلخ) أي: أنَّه مستأنَفٌ[1]، وهُم يقدِّرون المبتدأَ لإيضاحِ القَطْعِ عن العَطف[2]، وأمّا تسكينُ المنصوبِ فكثيرٌ [3]، ولا عِبْرَةَ بقولِ أبي حيَّانَ[4] أنَّه ضرورةٌ. **قولُهُ: (فأصبحَ من النَّادمينَ على قَتْله إلخ)** «أصبحَ» هنا بمعنى: «صارَ»[5]. و«كابدَ» بمعنى: قاسَى ولَقِي ما يؤلم كَبِدَهُ[6]، **وقوله: (ما كنتُ عليه وكيلاً)**؛ أي: أنا لم أكنْ مأموراً بحفْظه، وقد مرَّ[7] أنّ «الوكيلَ» بمعنى: «الحَافظ». **وقوله: (ومكَثَ)**؛ يعني: آدمَ ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ، **(وعدمِ الظَّفَر إلخ)** بالجرِّ، عَطفٌ على «ما كابَدَ»، وهو تزوُّجُهُ بتوأمَتِه[8].

---

(1) أي: فيقدَّر المبتدأ «أنا» في «فأنا أواريْ» على احتمال الرفع في قراءة طلحة بن مصَرِّف. ينظر: **المحتسب**، (٢٠٩/١)، **ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ص٣٨).

(2) كما في «لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبن»، حيث يقدِّرون المبتدأ «أنت»، ويكون التقدير: لا تأكل السمكَ وأنت تشربُ اللبن؛ وذلك لقصدهم قطع الاستئناف عن العطف الذي هو مقتضى الظاهر. **ينظر: شرح الجمل**، ابن الفخار، (٢٦٠/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٥٥٥)، **وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، محمد بن عبدالمنعم، شمس الدين الجَوجري، (٥٣٥/٢).

(3) كما في قول الشاعر: رَدَّت عَلَيه أَقاصيْه وَلَبَّدَهُ ~ ضَربُ الوَليدَة بالمسحاة في الثَأَد

فأسكن الياء في «أقاصيْه» على الرغم من أنها في موضع نصب، تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمخفوض، وكما في : «أعط القوس باريها». ينظر: **الأمثال**، القاسم بن سلاَّم، أبو عبيد الهروي، (ص٢٠٤)، **ما يجوز للشاعر ضرورة**، محمد بن جعفر القزَّاز القيرواني، (ص٢٢٨)، **وضرائر الشعر**، علي بن مؤمن، أبو الحسن، المعروف بـ «ابن عُصفور»، (ص٧١).

(4) **البحر المحيط**، (٢٣٥/٤)، وعبارته: (وهذا عند النحْويين ـ أعني النصب بحذف الفتحة ـ لا يجوز إلا في الضرورة، فلا تُحمل القراءة عليها إذا وُجد حملها على وجه صحيح، وقد وجد وهو الاستئناف؛ أي: فأنا أواري). والذي أراه هو أن تسكين الياء في حالة النصب وإن كان ضرورة، ولكنها ضرورة مستحسنة لا مستقبحة تشبيهاً لها بالألف، ويجوز مثلها في النثر، كما في **شرح المفصل**، ابن يعيش، (١٠١/١٠)، **وإيضاح شواهد الإيضاح**، الحسن بن عبدالله القيسي، (٢٨٤/١)، **وشرح الشافية**، الرضي، (٤٠٦/٤).

(5) لأن «أصبح»، و«ظل»، و«أمسى» قد تأتي بمعنى: «صار»، كقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدا وَهُوَ كَظِيم﴾ [النحل: ٥٨]، وكقولك: «أصبح زيد غنياً وأمسى أميراً». ينظر: **المفصل**، (ص٣٥٣)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣٩٢/١)، **والتذييل والتكميل**، (١٥٦/٤).

(6) ينظر: **لسان العرب**، مادة (كَبَدَ)، (٣٧٦/٣).

(7) (٢٠٤/٣)، وذلك عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿سُبْحانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧١]، حيث قال في **حاشيته**: (ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية، فلا يكون مالكاً لجميعها، وكذا كفايته في الحفظ؛ لأنّ الوكيل بمعنى: الحافظ؛ لأنَّ من وكِّل إليه شيء يحفظه).

(8) لأنه خلاف حكم الله الذي أوحاه إلى آدم عليه السلام .

تنبيه: في «**الكشَّاف**»[1]/ بعد هذا: (ورُوي[2] أنَّهُ رثَاهُ بشعْرٍ، وهو كَذبٌ بحتٌ، وما الشِّعْرُ إلا منحولٌ مَلحونٌ، وقد صحَّ عن ابنِ عباسٍ ـ رضِيَ اللهُ عنهما ـ أنَّ الأنبياءَ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ كُلُّهمْ مَعصُومونَ منَ الشِّعْرِ[3]). والشِّعْرُ المذكورُ هو: تغيَّرتِ البِلادُ ومَنْ عَليها ~ فوجْهُ الأرضِ مغْبَرٌّ قبيحُ

تغيَّرَ كلُّ ذي لونٍ وشَكلٍ ~ وقلَّ بشاشةَ الوجْهِ المليحِ

وقال الشُّرَّاحُ[4]: («المليحِ» إنْ رُفِعَ فخطأٌ لأنَّه صفةُ «الوجه» المجرورِ، وإن خُفِضَ فإقْواءٌ[5]، وهو عيبٌ قَبيحٌ وإنْ كَثُرَ)، وقولُ منْ قالَ[6]: («الوجْهِ» فاعلُ «قلَّ»، و«بشاشةَ» منصوبٌ على التَّمييزِ بحذْفِ التنوينِ؛ إجْراءً للوصْلِ مَجْرى الوقْفِ)، ألحَنَ، وقيلَ[7]: (إنَّ آدمَ ـ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ نعاهُ بكلامٍ منثورٍ بالسِّريانيِّ، فلمْ يزَلْ يُنقَلُ إلى أنْ وصَلَ إلى يعْرُبَ بنِ قَحطانَ[8]، وهو أوَّلُ من خطَّ بالعربيَّةِ، فنظَرَ فيهِ، فقدَّمَ وأخَّرَ وجعَلَهُ شعراً عربيًّا). **قلتُ:** لا شكَّ أنَّ لوائحَ الوضْعِ عليهِ لائحةٌ لركاكَتِهِ، لكنْ ما استصْعبُوهُ

---

(1) (١/٦٢٦)، /بتصرف يسير/.

(2) روى هذا الشعر الطبري ـ رحمه الله ـ في تفسيره، من طريق غياث بن إبراهيم، الذي وصفه يحيى بن معين بأنه كذاب خبيث، كما طعن ابن حجر فيه، فقال: هو تالف، كما طعن الذهبي في نسبة هذه الأشعار إلى نبي الله آدم عليه السلام لضعف سندها. ينظر: **تفسير الطبري**، (١٠/٢٠٩)، **والجرح والتعديل**، (٧/٥٧)، **وميزان الاعتدال**، (٣/١٥٤ ـ ١٥٥)، **ولسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (١/ ٢٩٩).

(3) لم أجد هذا الأثر في كتب المتون، إنما روى بعض المفسرين هذا الأثر عن ميمون بن مَهران، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: **من قال إن آدم عليه السلام قال شعراً فقدْ كذَبَ على اللهِ ورسولِه، إنَّ محمَّداً ﷺ والأنبياءَ كلُّهم ـ عليهمُ السلامُ ـ في النَّهي عن الشِّعرِ سَواء.** ينظر: **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (٤/٥١)، **والبحر المحيط**، (٤/٢٣٦).

(4) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٤/٣٤٠ ـ ٣٤١)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٥/أ)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٢/أ).

(5) في (ج) («فإقراء»)، تحريف. **والإقواء:** مخالفة حرف الرَويِّ بالرفع والخفض في قوافي الشعر، وهو من عيوب الشعر. ينظر: **العقد الفريد**، أحمد بن محمد، شهاب الدين بن عبدربِّه، (٦/٣٥٤)، **وإسفار الفصيح**، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (١/١٥٢)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (٧٤)، **وسر الفصاحة**، عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي، (ص١٨٥)، **وشرح الفصيح**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (١/١١٦)، **وشرح الفصيح، تحفة المجد الصريح**، أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلي، (ص ٤٥٨).

(6) وهذا القول ذهب إليه أبو زيد القرشي، كما أنه محكيٌّ عن أبي سعيد السِّيرافي، حيث دخل مجلس ابن دريد، فرآه ينشد شعراً ويقول متعجِّباً: أول من أنشد الشعر أقوى ؟!، فقال له السِّيرافي: يمكن إنشاده على وجه لا إقواء فيه، وذلك بنصب «بشاشة» على التمييز ورفع «المليح» بـ «قلَّ»، وحذْف التنوين لالتقاء الساكنين، والتقدير: وقلَّ الوجهُ المليحُ بشاشةً . ينظر: **جمهرة أشعار العرب**، محمد بن أبي الخطاب، أبو زيد القرشي، (ص٣٠)، **والبصائر والذخائر**، علي بن محمد، أبو حيان التوحيدي، (٤/٢٢٠).

(7) والقول للثعلبي في **تفسيره**، (٤/٥٢)، /بتصرف/.

(8) قحطان من نسل سام ولد سيدنا نوح عليه السلام، ويعرُب بن قحطان هو أول من نطق بلسان العرب، كما أنه أول من تتوَّج في اليمن وحيَّاه بنوه تحية المَلك («أنعِمْ صباحاً»). ينظر: **المعارف**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، (ص ٦٢٦)، **والمنتظَم في تاريخ الملوك والأمم**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (١/٣٠٤).

قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنا عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْياها فَكَأَنَّما أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جاءَتْهُمْ رُسُلُنا بِالْبَيِّناتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢].

قال البيضاوي (١٢٤/٢): **﴿مِنْ أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنا عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ﴾** [المائدة: ٣٢] **بسببه قضينا عليهم،**

من الإقْواءِ وتَرْكِ التنوينِ ليسَ بصعْبٍ؛ لمَا في أشعارِ الجَاهليَّةِ والشُّعراءِ منْ أمثَاله[١]، مع أنَّه قد يُخرَّجُ بأنَّهُ [٢] نعتٌ جَرى على المحَلِّ؛ لأنَّ «الوجه» فاعلُ المصْدرِ، وهو «بشاشةَ»، وقيلَ[٣]: (إنَّه مرفوعٌ، وقد سُمعَ كالجَرِّ). **قولُه: (بسببه قضَينا عليهِمْ)** «سببُ» هو معنى: «أجْلِ» كما سيذكُرُهُ. والضميرُ[٤] راجعٌ للقتلِ، أو لمَا ذُكرَ منَ القصَّة. و«قضَينا» تفسيرٌ لـ «كتبْنا». و«مِنْ» ابتدائية [٥] متعلِّقةٌ بـ «كتبْنا» [٦]، وقيل[٧]: (بـ «النَّادمينَ»، و«كتبْنا» استئنافٌ)،

---

(١) ومن الأمثلة على الإقواء: قول الشاعر: أمِنْ آلِ ميَّةَ رائحٌ أو مغتَدي ~ عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

زعمَ البوارحُ أنَّ رحلتَنا غداً ~ وبذاك خَبَّرَنا الغرابُ الأسودُ

ومن أمثلة حذف التنوين منعاً لالتقاء الساكنين: قول الشاعر: فألفَيتُه غَيرَ مستَعْتِبٍ ~ ولا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَليلاً

ينظر: **الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، محمد بن عمران، أبو عبيد المَرْزُباني، (ص٥٢)، **والكتاب**، (١٦٩/١)، **ونقد الشعر**، قُدامة بن جعفر، أبو الفرج البغدادي، (ص٧٠)، **وما يجوز للشاعر ضرورة**، (ص٢٠٩).

(٢) يقصد بكلامه رفعَ «المليح».

(٣) لم أظفر بصاحب هذا القول.

(٤) يقصد الضمير في قول البيضاوي: (بسببه).

(٥) أي: لابتداء الغاية؛ أي: ابتدأنا الكَتْب وأنشأناه من جناية القتل أو من أجل ذلك، كما في **البحر المحيط**، (٢٣٧/٤)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢١٠/٢)، وقد ذهب النحْويون إلى أن «مِن» قد تأتي لابتداء الغاية المكانية، كما في قولك: «سرتُ من البصرة إلى الكوفة»، كما تأتي لابتداء الغاية في الزمان على مذهب الكوفيين، كما في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] . ينظر: **علل النحو**، محمد بن عبدالله، الشهير بـ «ابن الوراق»، (ص٢٠٩)، **والغرَّة، شرح «اللُّمَع» لابن جني**، سعيد بن مبارك بن الدَّهان، (٥٥٥/١)، **وشرح الجُمل**، ابن عصفور، (٤٨٨/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (٧٩٦/٢)، **والمقرَّب**، علي بن مؤمن ، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن عصفور»، (١٩٨/١)، **ورصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبدالنور المالقي، (ص٣٢٢)، **وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المساعد على تسهيل الفوائد**، عبدالله بن عبدالرحمن، بهاء الدين بن عقيل، (٢٤٦/٢)، **وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، محمد بن عيسى السلسيلي، (٦٥٥/٢).

(٦) أي: من أجل ذلك كتبنا، وهذا هو الوجه، وما عليه الجمهور، وهو ما رجَّحه أبو عمرو الداني، حيث قال: (والوجه أن تكون «مِن» صلة لـ «كتبنا»، بتقدير: «من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل»، وهو قول الضَّحاك). **المُكتفى في الوقف والابتدا**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، (ص٦٠).

(٧) أي: ندم من أجل ما وقع، وهذا القول نقله أبو عمرو الداني ـ رحمه الله ـ عن نافع، حيث قال في **المُكتفى**، (ص٦٠): (وقال نافع: ﴿مِنْ أَجْلِ ذلِكَ﴾ تمام)، فجَعل «من» صلة لـ «النادمين»).

و«أجل» في الأصل مصدر «أجَل شراً» إذا جناه، استُعمل في تعليل الجنايات، كقولهم: من جرَّاك فعلته، أي: من أن جَررْته؛ أي: جنيته، ثم اتَّسع فيه فاستعمل في كل تعليل، و«من» ابتدائية متعلقة بـ «كتبنا»؛ أي: ابتداء الكتب ونشؤه. من أجل ذلك ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [المائدة: ٣٢]**؛ أي: بغير قتل نفس يوجب الاقتصاص. ﴿أَوْ فَسادٍ فِي الْأَرْضِ﴾**[المائدة: ٣٢] **أو بغير فساد فيها، كالشرك أو قطع الطريق.**

واستبعدَهُ أبو البَقاءِ[١]. و «الأجْل» بفتْح الهَمزةِ، وقد تُكسَر[٢]، أصْلُ مَعناهُ الجِناية[٣]؛ ولذا يُقالُ بمعناه: من جرَّايك أي: من جَريرتكَ؛ فلا يخفى حُسْن موقعهِ هنا، ثم اتَّسع فيهِ فاستُعملَ لكلِّ سببٍ، هكذا حقَّقه أكثرُ اللُّغويين[٤]، و«جرَّا» يُمَدُّ ويقصَرُ، وراؤه مشدَّدةٌ وقد تخفَّفُ[٥]. وضميرُ «أنَّه» للشَّأن[٦]، و«مَن» شرطيةٌ، و«الباء» في «بغير» للمُقابَلة[٧] متعلِّقةٌ بـ «قتل»، أو حالٌ بمعنى: متعدِّياً ظالماً، و«فسادٍ» ـ بالجر ـ معطوفٌ على المضافِ المحذوفِ[٨]، أو على المذكورِ[٩] إنْ لَمْ يُقدَّرْ.

---

(١) في **الإملاء**، (٤٣٣/١)، وسبب استبعاد أبي البقاء له هو: أنه لا يحسُن الابتداء بـ «كتبنا» ها هنا. والذي أراه أنه ليس قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذلِكَ﴾ معلَّقاً بـ «النادمين» تعليلاً له؛ للاستغناء عنه بمُفاد «الفاء» في قوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾، هذا ما أكَّده ابن عاشور في **التحرير والتنوير**، (١٧٥/٦).

(٢) أي: وقد تقرأ بالكسر؛ والعرب تقول: فعلته من أَجْلك وإِجْلك. ينظر: **الفصيح**، (ص٣١٩)، **وإصلاح المنطق**، (ص٣١).

(٣) قال الراغب: (الأجْل: الجناية التي يخاف منها آجلاً، فكل أجْل جناية وليس جناية أصلاً). **المفردات في غريب القرآن**، الحسين بن محمد، المعروف بـ «الراغب الأصفهاني»، مادة (أَجَل)، (ص٦٦).

(٤) ينظر: **درة الغواص**، (ص ٢١٢)، **وشرح الفصيح**، اللَّخمي، (ص٢٧٢)، **ولسان العرب**، مادة (أَجَل)، (١٢/١١).

(٥) يمدُّ بأن تقول: من جرَّائك، ويُقصر بأن تقول: من جرَّاك، وتخفف بأن تقول: من جَرَاك. ينظر: **الصحاح**، مادة (جَرَر)، (٦١٢/٢).

(٦) **ضمير الشأن أو القصة**: أن يقصد المتكلِّم تعظيم كلامه قبل النطق به؛ لذلك يقدِّم ضميراً يسمى عند البصريين: ضمير الشأن، أو القصة، أو الحديث، وضمير المجهول عند الكوفيين، نحو قولك: هو زيد منطلق، أي: الشأن والحديث زيد منطلق، وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ينظر: **الخصائص**، عثمان بن جني، (١٠٦/١)، **والمفصل**، (ص ١٧٣)، **وأمالي ابن الشجري**، (٩١/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١١٤/٣)، **وشرح الكافية الشافية**، (٢٣٤/١)، **والارتشاف**، (٩٤٦/٢)، **والتذييل والتكميل**، (٢٧١/٢)، **وشفاء العليل**، (٢٠٣/١)، **وهمع الهوامع**، (٢٧٢/١).

(٧) ومن معاني الباء: المقابلة والبدل، وهي الداخلة على الأعواض؛ كقولك: هذا بذاك؛ أي: عوض منه، وكافأت إحسانه بضعفٍ. ينظر: **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، (ص٦٨)، **وفقه اللغة وسر العربية**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ص٢٤٣)، **واللباب**، العكبري، (٣٦١/١). والتقدير هنا: أنه من قتل نفساً بغير أن يكون مقابلها قتلَ نفسٍ.

(٨) المضاف المحذوف هو «قتلِ»، على تقدير: «منْ قتلَ نفساً بغيرِ قتْلِ نفسٍ».

(٩) والمذكور هو «نفس»، والمعنى: «بغير فساد»، وهذا الوجه ذهب إليه الزجاج في «**معاني القرآن**»، (١٦٨/٢)، والزمخشري في «**الكشاف**»، (٦٢٧/١).

﴿فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾[المائدة: ٣٢] من حيث إنه هتك حرمة الدماء وسنَّ القتل وجرَّأ الناس عليه، أو من حيث إنَّ قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استجلاب غضب الله ﷻ والعذاب العظيم. ﴿وَمَنْ أَحْياها فَكَأَنَّما أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢]؛ أي: ومن تسبَّب لبقاء حياتها بعفو أو منع عن القتل، أو استنقاذ من بعض أسباب الهلَكة، فكأنما فعل ذلك بالناس جميعاً، والمقصود منه تعظيم قتل النفس وإحيائها في القلوب ترهيباً عن التعرض لها وترغيباً في المحاماة عليها. ﴿وَلَقَدْ جاءَتْهُمْ رُسُلُنا بِالْبَيِّناتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢]؛ أي: بعد ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم؛ من أجل أمثال تلك الجناية، وأرسلنا إليهم الرسل بالآيات الواضحة؛ تأكيداً للأمر وتجديداً للعهد كي يتحاموا عنها، وكثير منهم يسرفون في الأرض بالقتل ولا يبالون به، وبهذا اتصلت القصة بما قبلها. والإسراف: التباعد عن حدِّ الاعتدال في الأمر.

قولُهُ: (من حيثُ إنه هتَكَ حُرمَةَ الدِّماءِ إلخ)؛ يعني: * أنّ جميعَ النَّاس مشتركونَ في الكَرامةِ على الله والاحترامِ عندَ اللهِ، فمن قَتَلَ واحداً منهُمْ فقدْ نفَى كرامةَ اللهِ وهَتَكَ حُرْمَتَهُ، وكذلكَ من قَتَلَ الجميعَ؛ فيكونُ قَتْلُ واحدٍ كقتلِ الجميعِ، وكذا إحياؤها بترْكِ القتْلِ كإحياءِ الجميعِ لإبقاءِ كرامةِ اللهِ وتوقيرِ حُرمَتِه؛ والفائدةُ في هذا التشبيهِ: [التَّرهيبُ] [١] والرَّدعُ عن قتلِ نفسٍ واحدةٍ لتَصويرِه بصُورةِ قتْلِ جميعِ النَّاسِ، والترغيبُ والتحضيضُ على إحْيائِها لتصويرِه بصورةِ إحياءِ جميعِ النَّاسِ؛ ولأنَّه جَرَّأَ النَّاسَ، فكانَ فعلهُمْ متسبَّباً على فعْلِه، فكأنَّه صدَرَ منهُ لِمَا سنَّهُ من السنَّةِ السيِّئةِ؛ ولأنهُ يُشبهُهُ [٢] في استجْلابِ أصلِ غضَبِ اللهِ * [٣]. وأَدخَلَ بعضهُمْ في هذا التزوُّجَ لأنَّه يشبهُ الإحياءَ بالتناسُبِ، قال[٤]: (وبه تتصلُ هذه الآيةُ بقصَّة ابنيْ [٥] آدَمَ). وهو تكلُّفٌ من غَيرِ دَاعٍ [٦]. **قولُه: (بعدما كتبْنا عَليهِم هذا التشديدَ إلخ)** التشديدُ العظيمُ يؤخَذُ من قتلِ جميعِ النَّاسِ. **وقولُهُ: (وبهذا اتصلتِ الآيةُ)**، وفي أكثرِ النُّسَخِ «القصَّةُ»؛ أي: قصةُ ابنيْ آدَمَ بما قبْلَهُ منْ قِصَصِ بني إسْرائيلَ[٧]،

---

(١) في الأصل « والترهيب» بزيادة «الواو»، وهو لا يلائم السياق. وما أثبتُّه من (ب) و (ج) و (د).

(٢) في (ج) « لشبهه»، وما أثبته في المتن من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(٣) ما بين علامتين * * منقول عن حاشية **القطب التَّحتاني**، (١٦٣/ب)، /بتصرف يسير/.

(٤) ويقصد الشهاب بكلامه عصام الدين الإسفراييني الذي نبَّه إلى هذه اللطيفة في **حاشيته**، (٣٦٤/ب).

(٥) في (ب) «بني»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث، وهو الصواب لأنه أليق بالمقام.

(٦) إن السبب الذي يدعو الإسفراييني وغيره إلى محاولة الربط بين هذه الآية وبين قصة قابيل وهابيل، هو أنه: ما علاقة هذه الآية بما قبلها ؟ وكيف يمكن الربط بين هاته الآية وبين حادثة القتل العظيمة تلك ؟ الجواب: إنما ذكر بني إسرائيل دون الناس لأنّ التوراة أوَّل كتاب نزل فيه تعظيم القتل، ومع ذلك كانوا أشد طغياناً وتمادياً فيه، حتى قتلوا الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام. ينظر: **تفسير الراغب**، (٣٣٠/٤)، **وتفسير ابن عطية**، (١٨٢/٢)، **وتفسير القرطبي**، (١٤٦/٦)، **والبحر المحيط**، (٢٣٧/٤).

(٧) وقبائحهم في التيه والمشار إليها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ..الآية﴾ [المائدة: ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ....الآية﴾ [المائدة: ٢٧]؛ وعلى هذا تكون قصة ولد آدم تمهيداً لبيان جناية بني إسرائيل وطغيانهم بعدما كُتب عليهم ما كُتب، ومجيء الرسل الكرام بالبيِّنات. ينظر: **حاشية الكازروني**، (١٤٧/٢)، **وحاشية القونوي**، (٤٥١/٧).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[المائدة: ٣٣].

قال البيضاوي (١٢٥/٢): **﴿إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾؛ أي: يحاربون أولياءهما، وهم المسلمون؛ جعل محاربتهم محاربتهما تعظيماً. وأصل الحرَب: السَّلَب، والمراد به هاهنا قطع الطريق.**

وعلى النُّسْخَةِ الأُخْرى المرادُ بالآية: **قوله: (من أجْلِ ذلك إلخ)** اتصَلَ بقصَّة ابنيْ آدَمَ، ويَحتملُ أنْ يُريدَ بالآية قصَّةَ ابنيْ آدَمَ لأنَّها في حُكمِ آيةٍ واحدة. وفسَّرَ الإسرافَ بما ذَكَرهُ ليشْمَلَ الفعلَ ويعُمَّ ما لا يَتعلَّقُ بالمالِ، كما هو المتبادرُ منهُ [١]. **قوله: (أي: يحاربونَ أولياءَهُما إلخ)** يدخُلُ في أولياءِ اللهِ والمسلمينَ الرسولُ دخُولاً أوليًّا، * ولا ينافيهِ جَعْلُ مُحاربتهُمْ بمنزلَةِ مُحاربتِهما؛ لأنَّ منهُمْ منْ حاربَ الرسُولَ حقيقةً؛ فلا حَاجةَ إلى التَّنزيلِ في شأنه [٢] لأنَّه إشارةٌ إلى تقديرِ مُضاف[٣]، أو إنَّ ذكْرَ اللهِ للتَّمْهيد، وجَعْلُ محاربةِ المسلمينَ حُكْمُ مُحاربةِ الرسولِ؛ للتَّنبيهِ على أنَّ ما ذُكِرَ في الآيةِ في حُكْمِ قطَّاعِ الطَّريقِ شاملٌ للقُطَّاع على المُسلمينَ بعدَ الرسولِ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ ولو بأعصارٍ؛ لأنهُمْ [يحاربونَ] [٤] الرسولَ، حيثُ يحاربونَ منْ هو على طَريقَتِه وأصْلِ شَريعَتِه، فلا يُتوهَّمْ أنَّ الحكمَ فيهِمْ بطريقِ الدَّلالةِ أوِ القياسِ[٥].

---

(١) فالمتعارف في الإسراف أنه الخروج عن العدالة وتجاوز الحدِّ في إنفاق المال، لكنه لا يتعلَّق بالمال فقط، بل يتعلَّق بكل شيء وُضع في غير موضعه اللائق به. ينظر: **معجم الفروق اللغوية، الفروق اللغوية بزيادة وترتيب**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ص١١٥)، **وتفسير الراغب**، (٣٣٣/٤).

(٢) رأي جمهور العلماء هو: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فالنصوص الواردة على أحكام خاصة تكون أحكامها عامة، ولا تخصيص إلا بقرينة، وورود النص هنا ليس بطريق المشافهة حتى يختصَّ حكمه بالمكلَّفين عند النزول فقط؛ فلا حاجة في تعميم الخطاب لغيرهم إلى دليل آخر. ينظر: **التلخيص في أصول الفقه**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجويني، (١٥٤/٢)، **والمحصول من علم الأصول**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، (١٢٥/٣)، **وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، عبدالله بن أحمد، موفق الدين، الشهير بـ ((ابن قدامة المقدسي))، (٣٥/٢)، **وشرح تنقيح الفصول**، أحمد بن إدريس، شهاب الدين القَرافي، (ص١٨٨)، **والتمهيد في تخريج الأصول على الفروع**، عبدالرحمن بن الحسن، جمال الدين الإسنوي، (ص٣٦٣).

(٣) فالتقدير: ((يحاربون أولياء الله)).

(٤) في الأصل ((محاربون))، وهو خطأ لغوي، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٥) أي: الحكم فيهم بطريق العبارة لا بطريق الدلالة أو القياس؛ لأن الحكم المستفاد من النَّظْم، إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم فهو العبارة، وإلا فهو الإشارة. وإن كان الحُكم مفهوماً منه لغة فهي الدلالة، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تقل لَهما أُفٍّ وَلَا تنْهَرهمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالعالم بأوضاع اللغة يَفهم بأول السماع أن تحريم التأفيف لدفع الأذى عنهما. أما القياس فهو: معنىً يُستنبط بالرأي مما ظَهر له أثر في الشرع، ليتعدَّى به إلى ما لا نصَّ فيه. ينظر: **شرح التلويح على التوضيح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (٢٤٨/١).

وما يُقال[1]: (إنَّهُ إشارةٌ إلى أنَّ ذِكْرَ الرَّسولِ تمهيدٌ على تمهيدٍ)، كلامٌ خالٍ عَنِ التَّحصيلِ؛ كيفَ ولا ذِكْرَ للمُسلمينَ بَعدَهُ[2] ؟! * [3]، وأيضاً قطَّاعُ الطَّريقِ لو قَتَلوا وفَعلوا بأهلِ الذِّمَّة فحُكمهُمْ حكْمُ غيرِهِم[4]، وكأنَّ مرادَهُمْ أنَّ ذِكْرَ اللهِ تمهيدٌ لذِكْرِ رسولِه، وذِكرَ الرسُولِ تمهيدٌ/ لقَولِه: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً﴾ [المائدة: ٣٣] لأنَّهُ هو المقْصُودُ، ولو اقتُصِرَ عليه لكَفَى، وبهذا التقريرِ عُلِمَ سقوطُ ما قِيلَ[5] على المصنِّف ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (إنَّه خَرجَ منْ كَلامِه الرَّسُولُ نفسُهُ؛ فيقْتَضِي أنَّ بيانَ شأنِه بطريقِ المفهومِ[6])، وليسَ كذلكَ. وقال الجصَّاصُ[7]: (يريدُ[8] الذينَ يُحارِبُونَ أولياءَ اللهِ ورسولِه، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]؛ ويَدُلُّ على ذلكَ أنَّهُمْ لو حاربوا رسُولَ اللهِ لكانُوا مرتدِّينَ[9] بإظهارِ محاربةِ النَّبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ ومخالفَتِه) انتهى. وعليه فلا حاجَةَ إلى التأويلِ، ولا يَرِدُ عليه شيءٌ، وهو ظاهِرٌ . (وأصلُ معنى الحَرَبِ لُغةً: السَّلَبُ؛ أي: الأخْذُ، وقد يُستعمَلُ بمَعناه، يُقالُ: حَرَبه؛ إذا سلَبَهُ) كما قالَهُ الرَّاغبُ[10].

٥٣٣/ب

---

(١) والقول للطيبي والقطب التَّحتاني في حاشيتيهما، / باختصار/، والعبارة واحدة: (**وقوله: (ومحاربة المسلمين في حكم محاربته)**؛ أي: محاربة رسول الله ﷺ، ففيه تمهيد بعد تمهيد؛ فذِكرُ الله تعالى تمهيد لذكر رسول الله ﷺ، وذِكرُ رسول الله ﷺ تمهيد لذكر المسلمين؛ لأن قطَّاع الطريق إنما يحاربون غير رسول الله ﷺ). ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٤٤/٤)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٣/ ب).

(٢) ووجهة نظر الشهاب هذه تتلَّخص في أنه كيف يكون تمهيداً وتعظيماً لشأنهم ولا ذكر للمسلمين بعد ذكر رسول الله ﷺ؟!، كما أن من حمل السلاح من المسلمين حرابة له حكم غيره من المحاربين؟! فكان الأَولى ـ في رأي الشهاب ومن وافقه ـ أن يقال: وذكْر الرسول تمهيدٌ لقوله: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً﴾، لا تمهيد لذكر المسلمين.

(٣) ما بين علامتين ** من ردٍّ منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٥/ب)، /بالمعنى/.

(٤) فإذا خرج جماعة قصدوا قطع الطريق وأخذوا مال مسلم، قطع الإمام أيديهم، وإن قَتلوا قَتلهم الإمام حدًّا، وكذا الحكم بالنسبة لقطع الطريق على أهل الذمة فقط دون غيرهم. ينظر: **الهداية**، المرغيناني، (٣٧٥/٢)، **والاختيار لتعليل المختار**، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي، (١١٤/٤).

(٥) هامش الأصل: عصام. حيث قال الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٤/ب): (يَلزم من كلام البيضاوي هذا خروج الرسول عن المنطوق وبيان حاله بطريق المفهوم، والأَولى أن المراد بمحاربة الله ورسوله أتمم من محاربتهما صورة أو معنى؛ لأن المحارب مع قطَّاع الطرق يُحامي أحكام الله ورسوله، وهم هادمو أحكامهما، فهما في المعنى ((يحاربونهما))، وكان محاربتهما لمخالفتهما لا لمخالفة المحاربين).

(٦) أي: بطريق المفهوم دون المنطوق؛ فما يستفاد من اللفظ نوعان؛ **أحدهما**: متلقًّى من المنطوق به المصرَّح بذكره، **والثاني**: ما يُستفاد من اللفظ، وهو مسكوت عنه لا ذكر له على قضية التصريح. ينظر: **البرهان في أصول الفقه**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجويني، (١٦٥/١)، **وبيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب**، محمود بن عبدالرحمن، أبو الثناء الأصفهاني، (٤٣١/٢).

(٧) **أحكام القرآن**، (٥١/٤)، /بتصرف يسير/.

(٨) في (د) ((يريدون))، وفي (ج) ((يريد أن))، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الصواب لموافقته للسِّياق، ولما جاء في ((**أحكام القرآن**)).

(٩) في (د) ((مريدين))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لموافقته للسِّياق، ولما جاء في ((**أحكام القرآن**)).

(١٠) **المفردات**، مادة (حَرَبَ)، (ص٢٢٥)، /بتصرف/، وعبارته: (والحَرْب معروف، والحَرَب: السَّلَب في الحَرْب، ثم قد سمِّي كل سَلَب حرَباً، قال: والحَرَب فيه الحرائب، وقال: والحَرَب مشتقَّةُ المعنى من الحَرْب). وينظر: **الصحاح**، مادة (حَرَبَ)، (١٠٨/١)، **وأساس البلاغة**، مادة (حَرَبَ)، (١٧٨/١)، **ولسان العرب**، مادة (حَرَبَ)، (٣٠٤/١).

وقيل: المكابَرة باللصوصية وإن كانت في مِصر. ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَساداً﴾ [المائدة: ٣٣]؛ أي: مفسدين، ويجوز نصبه على العلّة أو المصدر لأن سعيهم كان فساداً، فكأنه قيل: ويفسدون في الأرض فساداً. ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ [المائدة: ٣١]؛ أي: قصاصاً من غير صلب إنْ أَفردوا القتل.

والمُكابَرَةُ: الهجومُ جَهْرةً للُّصوصيَّة ـ بضَمِّ اللاَّم ـ، مصدرٌ بمعنى السَّرِقة، والمُكابَرَةُ بهذا المعنى استعْمَلها الفقهاءُ[١]، وذكَرَها[٢] الجاحظُ[٣] في كتابِ ((**اللُّصوص**))، وأهمَلَها كثيرٌ مِنْ أهلِ اللُّغة[٤]، فكأنَّها مولَّدةٌ[٥] لم تثبُتْ عندهُمْ، إلاَّ أنَّ الجاحظَ ثقَةٌ ولمْ يَقُلْ: إنَّها مُولَّدةٌ . **قولُه: (أي: مفسدينَ إلخ)** يعني: أنَّهُ حالٌ بتأويلِ المصْدَرِ باسمِ الفَاعِلِ[٦]، أو مفعولٌ لهُ[٧]، أو مَصْدَرٌ لـ ((سعي)) مِنْ معْنَاه، كـ ((قعدْتُ جُلُوساً)). و((فساد)): اسمُ مصْدَرٍ بمعنى الإفسادِ حِينئذٍ[٨]، وفي كلامِ المصَنِّفِ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى، إشارةٌ إليه[٩].

---

(١) كما في: **المدوَّنة**، مالك بن أنس الأصبحي، (٤/٥٥٦)، **والأم**، (٤/٢٣٠)، **والمحيط البرهاني في الفقه النعماني**، محمود بن أحمد، برهان الدين، الشهير بـ ((ابن مازة))، (٢/١٨٥)، **والنُّكت والفوائد السَّنِية على مشكل المحرَّر لمجد الدين ابن تيمية**، إبراهيم بن محمد، برهان الدين بن مفلح، (٢/٢٨٠).

(٢) في (ج) ((وذكر)).

(٣) **عمرو بن بحر بن محبوب، الملقَّب بـ ((الجاحظ))**، كان عالماً بالأدب، فصيحاً بليغاً، من أئمة المعتزلة، تلميذ النظَّام، ولد سنة (١٥٠ هـ)، له مصنَّفات في سائر الفنون، منها: ((الحيوان))، و((البخلاء))، و((اللصوص))، وهو كتاب ذكر فيه الجاحظ ما ندر من حكايا اللصوص وأحوالهم. ينظر: **نزهة الألبَّاء**، (ص١٤٨)، **ومعجم الأدباء**، (٥/٢١٠١)، **وكشف الظنون**، (٢/١٤٥٤). ولم أظفر بكتاب ((اللصوص)) لتوثيق كلام الشهاب.

(٤) بحثت فيما توفَّر بين يدي من كتب اللغة والغريب عن ((المكابَرة)) بالمعنى الذي ذكره الجاحظ، فلم أجده إلا عند الزمخشري الذي قال في ((**أساس البلاغة**))، مادة (كَبَرَ)، (٢/١١٩): (كابَره على حقِّه: جَاحَده وغالبه عليه، وكُوبرَ على أَمواله وإنه لمكابَر عليها؛ إذا أُخذت منه عُنوة وقهراً).

(٥) الكلمة المولَّدة هي التي ليست من كلام العرب، والمولَّد: ما أحدثه المولِّدون الذين لا يُحتجّ بألفاظهم، والفرق بينه وبين المصنوع: أن المصنوع يُورده صاحبه على أنه عربي فصيح، وهذا بخلافه. ينظر: **المـزهر**، (١/٢٤٢)، **والاقتراح**، (ص ١٤٤).

(٦) المصدر ((فساداً)) أوّله البيضاوي باسم الفاعل ((مفسِد)) وأعربه حالاً، فقال: (﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَساداً﴾؛ أي: مفسدين).

(٧) أي: ويمكن إعرابه مفعولاً لأجله، والمعنى على هذا الوجه: ((يحاربون ويسعون لأجل الفساد)).

(٨) وإذا كان يسعون بمعنى: ((يفسدون)) على أنه مصدر لـ ((سعي)) من معناه، فيكون إعرابه مفعول مطلق، ويكون المعنى على هذا الوجه الإعرابي: ((ويفسدون في الأرض بسعيهم إفساداً))؛ لأن المفعول المطلق مصدر فَضْلة مسلَّط عليه، إما عامل من لفظه كـ ((ضربت ضرباً))، أو من معناه كـ ((قعدت جلوساً)). ينظر: **شرح المفصل**، ابن يعيش، (١/١١١)، **وشرح قطر الندى وبلّ الصدى**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ص٢٢٤)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٤٦٠).

(٩) تابع البيضاوي صاحب ((**الكشاف**)) في ذلك؛ فجوَّز أن يكون ((سعى)) بمعنى ((أفسد))، كما ذكر شرَّاح ((**الكشاف**)) هذا الوجه الإعرابي . وفي الحقيقة هذا الوجه بعيد، فلم يُعرف أنَّ ((سعى)) بمعنى ((أفسد))، هذا ما نبَّه عليه ابن عاشور. ينظر: **الكشاف**، (١/٦٢٨)، **وحاشية الطيبي**، (٤/٣٤٤)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٢/ب)، **والتحرير والتنوير**، (٦/١٨٣).

تنبيه: في «**الكشَّاف**»[1] في قوله: ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]: (ليعَلِّمَهُ؛ لأنَّهُ لمَّا كانَ سببُ تعلُّمه فكأنَّهُ قصَدَ تعليمَهُ على سبيلِ المجَازِ)، قيلَ[2]: (فهو استعارةٌ تبعيَّةٌ في «اللام»[3]، حيثُ شبَّهَ ترتُّبَ التعلُّمِ على بَحثِه وتسبُّبَهُ عنه بترتُّبِ ما يَقصِدُ بالنقلِ[4] عليه، وكلامُهُ صريحٌ فيه. وإنَّ الموهِمَ[5] أنَّ مرادَهُ أنَّ إسنادَ التَّعليمِ إلى الغُرابِ مجازيٌّ[6] لكونِهِ سبَبًا، ولو أرادَ هذا لقَالَ: «فكأنَّهُ علَّمَهُ». ثمَّ بعدَ التَّجوُّزِ في «اللاَّم» هَلِ الإسنادُ مجازيٌّ ؟ فيه تأمُّلٌ) انتهى.

أقولُ: يعْني على اسْتِعارةِ «اللاَّم»، مَعناهُ: إنَّه ببحثِه تبيَّن لهُ مواراةُ أخيه حقيقةً، وهذا في التأويلِ ظاهرٌ، أمَّا إسنادُهُ إلى الغُرابِ فلا يُمكنُ أنْ يكونَ على الحقيقةِ، ثمَّ إنَّهُ على إرجاعِ الضَّميرِ للهِ وتعلُّقِه بـ «بعثَ» لا بدَّ فيه من التجَوُّزِ[7] في «اللاَّم» لأنَّها للعاقبةِ[8]، وكلامُهُ مُشعرٌ بخلافِه. فتأمَّلْ.

---

(1) (١/٦٢٦).

(2) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٥/أ)، /بتصرف يسير/.

(3) **الاستعارة التبعية:** ما كان اللَّفظ المُستعار فيها فعلاً، أو اسما مشتقاً، أو حرفاً، وتسمى الاستعارة التبعية في الحرف، و «اللام» فيها تسمى: «لام» العاقبة، ففي قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، استعملت «اللام» في غير ما وضعت له تجوُّزاً؛ لأن ما بعدها ـ وإن كان مترتِّباً على ما قبلها ـ ليس علَّة باعثة عليه؛ لأن آل فرعون لم يلتقطوا موسى عليه السلام ليكون لهم عدواً وحَزَناً، بل ليكون حبيباً لهم وسروراً. ينظر: **المصباح في المعاني والبيان**، محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين، الشهير بـ «ابن الناظم»، (ص١٣٥)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٦٤٢).

(4) هكذا وردت في النسخ جميعها، وهو تحريف، والصواب «بالفعل»؛ لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٣٧).

(5) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (ج)، وفي (د) «الوهم»؛ وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(6) **الإسناد المجازي أو العقلي:** إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلِّم في الظاهر، بملاحظة مُلابَسة أو قرينة تَصرِفه عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، نحو: «هزم الأمير الجند»، و كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، حيث أُسنِد الخسران إلى التجارة، وهو لأصحابها لقرينة تلبُّسهم بها. ينظر: **مختصر تلخيص المفتاح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (٢١/أ)، **والأطول**، (٤٧/ب)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، (١/٢٣١).

(7) لأنه إن أرجعنا الضمير لله فاللام في «ليريه» متعلقة بـ«بعث» حتماً، والتعليل المستفاد من اللام وإسناد الإراءة حقيقتان، وإن أرجعنا الضمير للغراب فاللام متعلِّقة بـ«يبحث»، ويجوز أن تتعلَّق بـ «بعث» أيضاً، وإسناد الإراءة إلى الغراب مجاز؛ لأنه ليس له قصْد الإراءة وإرادتها، فهو ليس من أهل الإرادة والقصد. ينظر: **البحر المحيط**، (٤/٢٣٤)، **والدر المصون**، (٤/٢٤٣)، **وحاشية القُونوي**، (٧/٤٤٨).

(8) وتسمى: لام المآل، كما تسمى لام الصيرورة عند الكوفيين، والتعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، ويكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، نحو: قوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فهي في الحقيقة لام «كي»، ولكنها لم تتعلَّق بقصد المُخبَر عنه وإرادته، بل تعلَّقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله تعالى. ينظر: **اللأمات**، (ص١١٩)، **وشرح جمل الزجَّاجي**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (ص١٧٠)، **والارتشاف**، (٤/١٦٦٠).

﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ **أي: قصاصاً من غير صلب إنْ أفردوا القتل.** ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣]؛ **أي: يصلَّبوا مع القتل إن قَتَلوا وأخذوا المال، وللفقهاء خلاف في أنه يُقتل ويصلب، أو يُصلب حياً ويُترك، أو يُطعن حتى يموت.**
﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ﴾ [المائدة: ٣٣] **تُقطع أيديهم اليمنى وأرجلهم اليسرى إنْ أخذوا المال ولم يَقتلوا.** ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] **يُنفَوا من بلد إلى بلد بحيث لا يتمكَّنون من القَرار في موضع إن اقتصروا على الإخافة.**

قولُهُ: (أن يقتَّلوا إلخ) الإتيانُ بالتَّفعيلِ[١] لما فيه من الزِّيادةِ على القِصَاصِ منْ أنَّهُ لا يسقُطُ بعفْوِ الوليِّ[٢]، وكذا التَّصليبُ لما فيه من القَتْلِ؛ وإنَّما ضُمَّ إليه القتلُ لأنَّهُ لا يكونُ جزاءُ القتلِ وأخْذِ المالِ أقلَّ منَ القَتْلِ وحْدَهُ[٣]. **وقولُهُ: (حتى يموتَ)** تنازعَ[٤] فيهِ «يُترَكُ» و«يُطعنُ». **وقوله: (تُقطَع إلخ)** هذا في أولِ مرَّةٍ، فإنْ عادَ قُطِع [الأُخْرَيَانِ[٥]] [٦].
قوله: (يُنفَوا من بلد إلى آخر) اختُلفَ في النَّفْيِ، فقالَ الحجازيونَ[٧]: يُنفَى من مَوضعٍ إلى مَوضعٍ،

---

(١) فمصدر الفعل الرباعي «فعَّل» بالتشديد هو: «تفعيل»، وهي من صيغ المبالغة تفيد التكثير، يقال: كذَّب تكذيباً، وقتَّل تقتيلاً.
ينظر: **إيجاز التعريف في علم التصريف**، محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ص٧٤)، **وشرح الشافية في علم الصرف**، حسن بن محمد بن شَرَفْشاه، ركن الدين الإستراباذي، (٢٩٧/١).

(٢) القِصاص يسقط بعفو الولي، أما ها هنا في قطع الطريق فلا يُلتفت إلى عفو الأولياء؛ لأن الإمام إنما يقتلهم حدَّاً حقاً لله تعالى.
ينظر: **الوسيط في المذهب**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (٤٩٩/٦)، **والهداية**، للمرغيناني، (٣٧٥/٢)، **والاختيار**، (١١٤/٤).

(٣) أي: لا يكون جزاء السرقة والقتل أقل من جزاء القتل وحده ـ الذي هو القتل قصاصاً ـ؛ لذلك كانت عقوبة القاتل والسارق هي القتل ويضاف إليه الصلب.

(٤) **التنازع**: توجُّه عاملين على معمول واحد، فإذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين؛ لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب، والخلاف بينهم في المختار، فذهب الكوفيون إلى إعمال الأول لسبْقه، وذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقُربه. وإلى هذا يشير هذان البيتان: إنْ عَاملان اقتضيا في اسمٍ عملْ ~ قبلُ فللواحدِ منهما العملْ
والثاني أولى عند أهلِ البصْرة ~ واختارَ عَكساً غَيرهُم ذا أَسْرَه .
ينظر: **الإنصاف**، (٧١/١)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٦٠٤/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (٦٤١/٢)، **والارتشاف**، (٢١٣٩/٥)، **وشرح الجمل**، ابن هشام، (ص١٩٢).

(٥) في النسخ جميعها «الأخريين»، وهو خطأ لغوي، والصواب ما أثبتُّه، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٣٨/٣).

(٦) ينظر: **المقدِّمات الممهدات**، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بـ «ابن رشد الجد»، (٢٣٣/٣)، **وبداية المجتهد**، (٢٤٠/٤)، **وكفاية الأخيار**، (ص٤٤٨).

(٧) الحجازيون هم علماء مكة والمدينة، من مثل: ابن عباس، والإمام مالك، وسعيد بن جُبير، حيث قالوا بالنفي من بلد إلى آخر أقلُّه ما تُقصر فيه الصلاة، فيُسجنُ إلى أن تظهر توبته. ينظر: **المدوَّنة**، (٥٥٢/٤)، **والمقدمات الممهدات**، (٢٣٤/٣).

وقالَ العراقيُّونَ[1]: يُسجنُ ويحبَسُ. والعرَبُ تَستعملُ «النَّفيَ» بمعنى: «السَّجنِ» لأنه يفارَقُ بينَهُ وبينَ أهله[2].
وقالَ ابنُ عربيٍّ[3]: (فيه أقوالٌ، فقيلَ: يُنفَى لبلاد، وقِيلَ[4]: لبلدٍ أبعدَ، وقيلَ[5]: يُطالبُونهُ بالحَدِّ). وإلى الأوَّلِ[6] ذهبَ صاحِبُ «**المحرَّرِ**»[7] من الشَّافعيةِ أيضاً، كما قال الشَّاعرُ[8]:

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا ~ فَلَسْنَا مِنَ الْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَا الْأَحْيَا
إِذَا جَاءَنَا السَّجَّانُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ ~ عَجِبْنَا وَقُلْنَا: جَاءَ هَذَا مِنَ الدنيا ؟!

واستَدَلَّ له بأنَّ المرادَ زجْرُهُ ودفْعُ شرِّه، فإذا نُفِيَ إلى بلدٍ آخرَ لم يؤمَنْ منْهُ[9]، وإخراجُهُ من الدُّنيا غيرُ ممكنٍ[10]، ومِنْ دارِ الإسلامِ غيرُ جائزٍ[11]، فإنْ حُبِسَ في آخَرَ فلا فائدةَ فيه؛ إذْ بحبسِهِ في بلدِهِ يحصَلُ المقصُودُ وهو أشَدُّ عليه.

---

(1) العراقيون هم: أبو حنيفة وأصحابه، وتلاميذ ابن مسعود في الكوفة، من مثل: علقمة بن قيس النَّخَعي، حيث قالوا: يُحبس ويعزَّر حتى يتوب. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (١٩٩/٩)، **وتحفة الفقهاء**، (١٥٦/٣).

(2) ينظر: **العين**، مادة (نَفَيَ)، (٣٧٥/٨)، **وتحفة المجد الصريح**، (ص ٢٧٩).

(3) في **أحكام القرآن** (٩٩/٢)، /باختصار / .

(4) وذلك بأن يُنفى عن بلده إلى بلد آخر في أقصى بلاد الإسلام، وهو قول عمر بن عبدالعزيز، والليث بن سعد. ينظر: **تفسير الطبري**، (٢٧٠/١٠).

(5) وذلك بأن يطلبهم الإمام لإقامة الحد عليهم، فيكون هروبهم إقامة الحد عليهم وهو النفي، وهو قول السُّدي وابن الماجِشون، أما الشافعي فقال: أما النفي فغير مقصود، ولكن إن هربوا شرَّدناهم في البلاد بالاتِّباع. ينظر: **الأم**، (١٥٧/٦)، **والمهذب**، (٣٦٧/٣)، **والمقدِّمات الممهدات**، (٢٣٤/٣)، **وبداية المجتهد**، (٢٤٠/٤).

(6) نقل الشهاب عن ابن العربي ثلاثة أقوال فقط كما هو ملاحظ، ولكنه أهمل الأول منها، وهو: السجن والحبس؛ لذلك فهو يقصد أول هذه الأربعة، وهذا سهو من الشهاب !!.

(7) **المحرَّر في فروع الشافعية**، عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، (٢٤٩/ب). **والقزويني** من أئمة الشافعية، ولد سنة (٥٥٧ هـ)، له مصنَّفات، منها: «شرح مسند الشافعي»، و«المحرَّر في فروع الشافعية»، وهو كتاب مشهور بين الشافعية، شرح الكثيرون، منهم: شهاب الدين الحَصنكيفي، (ت ٨٩٥ هـ)، سماه: «كشف الدرر في شرح المحرَّر»، (ت ٦٢٣هـ). ينظر: **فوات الوَفَيات**، (٣٧٦/٢)، **وطبقات الشافعية**، السُّبكي، (٢٨١/٨)، **وكشف الظنون**، (١٦١٢/٢).

(8) وهذان البيتان من البحر الطويل، نسبها المعري إلى الشاعر صالح بن عبدالقدوس الأزدي، حيث قالها في السجن، سجنه الخليفة المهدي بتهمة الزندقة، بينما نسبها الجاحظ إلى عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، وهما بلا نسبة عند الثعالبي وابن قتيبة. ينظر: **المحاسن والأضداد**، عمرو بن بحر، أبو عثمان، المعروف بـ «الجاحظ»، (ص٧١)، **وعيون الأخبار**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، (١٥٢/١)، **واللطائف والظرائف**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ص ٢٨٨).

(9) لأنه قد يفرُّ فيَقطع الطريق؛ لذلك يُحبس حتى يتوب، ولا يُنفى إلى بلد آخر فيؤذي أهله. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسِي، (١٣٥/٩).

(10) فلا يمكن إخراجه من الدنيا كلها مع بقاء الحياة لأن الأمر محال. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسِي، (١٣٥/٩)، **والجوهرة النيِّرة على مختصر القدوري**، علي بن محمد، أبو بكر الحدَّادي، (٢٤٥/١).

(11) لأن فيه تعريضاً له على الكفر، وربما كان سبباً في ردَّته، كما أن في ذلك إعانة له على أن يكون حرباً علينا. ينظر: **بدائع الصنائع**، (٩٥/٧).

وفسَّر أبو حنيفة النفي بالحبس، و «أو» في الآية على هذا للتفصيل،

وقوله: (بحيث لا يمَكَّنونَ من القَرارِ في موضعٍ) المراد: أنَّهُمْ يشرَّدوا ويفرَّقوا بحيثُ لا يجْتَمعونَ في مكانٍ؛ كَسْراً لشوكتِهِمْ بالتَّفريقِ. **قولُهُ: (و «أو» في الآية إلخ)** أي: هي للتَّقسيمِ[1] واللَّفِّ والنَّشْرِ[2] المُقدَّرِ على الصَّحيحِ[3]، ومن قالَ بتَخييرِ الإمامِ[4] جَعَلَها تخييريَّةً[5]، والأوّلُ[6] عُلِمَ بالوحي[7]،

---

(1) «أو» قد تستعمل للتقسيم إذا عُطف بها على الخبر، نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرف. ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٣٧٩)، **واللَّمحة في شرح المُلحة**، محمد بن حسن بن سباع، المعروف بـ «ابن الصائغ»، (٦٩٤/٢)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٥٦٩/٢)، **وهمع الهوامع**، (١٩٠/٣).

(2) **اللَّف والنشر**: ذكر متعدِّد على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقةً بأن السامع يردُّه إليه، ومثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]؛ فجُمع بين الليل والنهار بواو العطف، ثم بعد ذلك أضاف إلى كل واحد منهما ما يليق به. ينظر: **التلخيص**، (ص ١١٩)، **والإيضاح**، القزويني، (٣٢٩/٤)، **والفوائد الغياثية في علوم البلاغة**، عبدالرحمن بن أحمد، عضُد الدين الإيجي، (ص١٦٥)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٧٣٢).

(3) وهذا القول هو قول أبي حنيفة والشافعي، وعلى هذا يكون تفسير الآية: أن يُقتَّلوا إذا قَتلوا، أو يُصلَّبوا إذا قَتلوا وأخذوا المال، أو تقطَّع أيديهم وأرجلهم إذا أخذوا المال، أو يُلحَق بهم إذا ولَّوْا، وهو نفيهم. وهذا القول هو الصحيح؛ لأن اختلاف العقوبات توجب اختلاف أسبابها، كما أن التخيير مفضٍ إلى أن يعاقب من قلَّ جُرمه بأغلظ العقوبات، ومن كَثُر جُرْمه بأخفِّ العقوبات، والتقسيم والترتيب يمنع هذا التناقض. ينظر: **الحاوي**، (٣٥٣/١٣)، **ونهاية المطلب**، (١٧/ ٢٩٨)، **وبدائع الصنائع**، (٩٣/٧).

(4) أي: أن الإمام بالخيار، إن شاء قَتل، وإن شاء صلب، وإن شاء قطع الأيدي والأرجل، وإن شاء نفى، وهو قول مالك، وسعيد بن المسيِّب، وعطاء، ومجاهد، وتمسكوا بظاهر «الواو» وأنه للتخيير، كما في كفارة اليمين، فيجب العمل بها إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك. ينظر: **الحاوي**، (٣٥٣/٣)، **والمقدِّمات الممهدات**، (٢٢٨/٣).

(5) «أو» تستعمل للتخيير، إذا عطف بها على الطلب، نحو: خُذْ من مالي درهماً أو درهمين، أو كُل سمكاً أو اشربْ لَبَناً، ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ينظر: **المقتضَب**، (١١/١)، **والغرَّة**، (٩٠٣/٢)، **وشرح جمل الزجَّاجي**، علي بن محمد الحضرمي، الشهير بـ «ابن خروف»، (٣٢٦/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٣٧٨)، **والارتشاف**، (١٩٩٠/٤).

(6) الذي هو: القول بالتقسيم واللَّف والنشر دون التخيير.

(7) ويقصد الشهاب ما أورده الخرائطي من حديث عباد بن الوليد .... عن الضحاك، عن ابن عباس: **أَنَّ قَوْماً مِنْ عُرَيْنَةَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْلَمُوا، وَكَانَ مِنْهُمْ مُوَارِبَةٌ، قَدْ شُلَّتْ أَعْضَاؤُهُمْ، وَاصْفَرَّتْ وُجُوهُهُمْ....والحديث طويل ....إلى أن قال: فأنزل الله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾** [المائدة: ٣٣]، **فَأَمَرَهُ جِبْرِيلُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَقَتَلَ أَنْ يُصْلَبَ، وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ يُقْتَلْ، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ تُقْطَعْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ**. وما يهمنا في هذا الحديث هو هذه الزيادة الأخيرة التي لم يوردها سوى الخرائطي في **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، محمد بن جعفر الخرائطي، (ص٣٤٨). والسند فيه انقطاع؛ لأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس ولم يلقَه، ورواياته عن ابن عباس فيها نظر كما أكَّد ابن عَدي في **الكامل في ضعفاء الرجال**، (١٥٢/٥).

﴿ذلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيا﴾ [المائدة: ٣٣] **ذل وفضيحة.**

---

* وإلا فليسَ في اللَّفظِ ما يدُلُّ عليهِ دونَ التَّخييرِ؛ ولأنَّ فيها أجْزيةً مختلفةً غلظاً وخفَّةً، فيجبُ أنْ تقَعَ في مُقابَلةِ جناياتٍ مختلفةٍ ليكونَ جَزاءُ كلِّ سَيئةٍ سَيئةً [١] مثْلَها؛ ولأنَّهُ ليسَ للتخييرِ بينَ الأغْلظِ والأهْونِ في جنايةٍ واحِدةٍ كبيرُ معنىً[٢]، والظَّاهرُ أنَّهُ أوحِيَ إليهِ هذا التنويعُ والتَّفصيلُ*[٣]، وما قيلَ[٤]: (إنَّ التَّخييرَ بالنِّسبَةِ إلى الإمامِ والحاكمِ، فإنَّه يَفعلُ ما يريدُ منها مَعَ مُلاحَظةِ الجناياتِ واستحقَاقِها)، صُلحٌ من غيرِ تراضٍ للخَصمينْ مع بُعدِه. **قولُهُ: (لهُمْ خزيٌ في الدُّنيا إلخ)** قال النَّوويُّ ـ رحِمَه اللهُ تعالى ـ [٥]: (إذا اقتُصَّ منهُ وعوقِبَ، كيفَ يكونُ مستَحقًّا لذلكَ، وقدْ قَالَ النبيُّ صلى الله/ عليه وسلمَ في الحديثِ الصَّحيحِ [٦]: «**من ارتكبَ شَيئاً فعُوقبَ به كَانَ كَفَّارةً لَه**»، فيقتَضِي سُقوطَ الإثمِ عنهُ [وألا] [٧] يُعاقَبَ في الآخرةِ [٨] ؟!، وأجابَ[٩]: بأنَّهُ يُكفِّرُ عنهُ حقَّ اللهِ، وأمَّا حُقوقُ العِبادِ فَلا، وهنا حقَّانِ للهِ والعِبادِ

٥٣٤/أ

---

(١) في (د) ((جزاء))، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو الأصح لأنه أليق، وهو موافق لما ورد في **حاشية التفتازاني**.

(٢) أي: الجنايات تتفاوت على حسْب الأحوال، فاللائق تغلُّظ الحُكم بتغلُّظها؛ ولأن الآية بدأت بالأغلظ فالأغلظ، فدلَّ على أنها للترتيب، وعُرْف القرآن في التخيير أن يَبدأ بالأخف فالأخفِّ ككفارة اليمين، أمَّا في كفارة الظهار فقد بدأ بالأغلظ فالأغلظ؛ فكانت على الترتيب. ينظر: **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، (٥٠١/١٢)، **والمغني**، (١٤٦/٩).

(٣) ما بين علامتين ** نقل عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٥/ ب)، / بالمعنى /.

(٤) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٥/أ)، /بتصرف/، وعبارته: (ونحن نقول: التنويع يحتاج إلى تقييدات في النَّظْم، والتخيير حال عنها فهو أقرب، أما التخيير في الأخفِّ والأغلظ، فلا بدَّ من ملاحظة الأشخاص والأزمنة؛ فإن العقوبات لانزجار وإصلاح الخَلْق، وربما يتفاوت الناس في الانزجار؛ فوكِّل ذلك إلى رأي الإمام).

(٥) **المنهاج، شرح صحيح مسلم**، (٢٢٣/١١)، /بتصرف /، وعبارته: (واعلم أن هذا الحديث عامٌّ مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: «**ومَنْ أصَاب شَيئاً مَنْ ذَلك إلى آخره**»، المراد به ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يُغفر له، وتكون عقوبته كفارة له).

(٦) عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامت، حيث قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في مَجْلسٍ، فَقَالَ: «**تُبَايعُوني عَلَى ألاَّ تُشْرِكُوا بالله شَيْئاً، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللهُ إلَّا بالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى منْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى الله، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً منْ ذَلكَ فَعُوقبَ به فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً منْ ذَلكَ فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيْه، فَأَمْرُهُ إلَى الله، إنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإنْ شَاءَ عَذَّبَهُ**». **صحيح البخاري،** بزيادة ((وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ))، كتاب: المناقب، باب: وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة، (٥٥/٥/ ٣٨٩٢)، **وصحيح مسلم**، واللفظ له، كتاب: الحدود، باب: الحدود كفارات لأهلها، (١٣٣٣/٣/ ١٧٠٩).

(٧) في النسخ جميعها ((وأنْ لا))، وهي تكتب هكذا مركبة.

(٨) ((في الآخرة)) سقط من (د) ومثبت في الهامش.

(٩) في الحقيقة الجواب ليس للنووي كما يُظن؛ لأن الشهاب ينقل عن الكازروني في **حاشيته**، (١٤٨/٢)، حيث يقول: (إن قيل: قال الإمام النووي في ((فتاويه))، وفي ((شرح صحيح مسلم)): (إذا قُتل الشخص قصاصاً سقط عنه عقوبة الآخرة، فكيف يكون له عقوبة الخزي في الدنيا وفي الآخرة العذاب العظيم ؟!))، ثم نبَّه الكازروني إلى مخالفة الحديث الصحيح لظاهر الآية، ووفَّق بينهما بأن قال: (و يمكن أن يُقال: معنى الحديث أنه يَسقط به ما يتعلَّق بالله، وإخافة السبيل فيه حق الله وحق المسلمين، وبالنفي يسقط الأول دون الثاني).

قال تعالى: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٤].
﴿**وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٣] **لعظم ذنوبهم.** ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ**﴾[المائدة: ٣٤] **استثناء مخصوص بما هو حق الله، ويدلُّ عليه قوله تعالى:** ﴿**فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٤]**، أما القتل قصاصاً فإلى الأولياء، يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه،**

وفيه نظرٌ[١]. **وقوله: (مخصوص إلخ)** لأنَّ القِصاصَ لا يَسقُطُ بالتَّوبةِ[٢]، ثمَّ إنهُمْ [٣] لهُمْ في الدُّنيا عَذابٌ وخزيٌ وكذا في الآخرةِ؛ فاقتَصَرَ في الدُّنيا على الخزيِ لأنَّهُ أعظَمُ منْ عَذابِها، واقتَصَر في الآخرةِ على عَذابِها. **وقولُهُ: (لعظَم ذُنوبِهم)** راجعٌ إلى عَذابِ الدُّنيا والآخرةِ[٤]؛ ووجْه دَلالةِ ﴿أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤] عليه أنَّهُ لا يعْفو عنْ حُقوقِ العِبادِ بلْ عنْ حُقُوقِه. **وقولُهُ: (يسْقطُ بالتَّوبةِ إلخ)** إشارةٌ إلى مخالَفَتِه[٥] لغَيرِه منَ القِصاصِ. **تنبيه:** قالَ شيخُ والدي[٦]، ابنُ حجَرٍ الهيتَمِيُّ[٧]: (قولُ المُصنِّفِ [٨]: (يسقُطُ بالتَّوبةِ إلخ) كلامٌ ظاهرُ[٩] الفَسادِ

---

(١) إذا كانت الآية معارضة للحديث الصحيح ـ في الظاهر ـ، فكيف يمكن التوفيق إذاً بينهما ؟ أجاب العلماء عن ذلك بأنه على التوزيع؛ الخزي في الدنيا لمن عوقب بهذا الحد فهو فضيحة وذلٌ، والعذاب في الآخرة لمن سَلِم في الدنيا من العقاب ومات دون أن يتوب. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٨٥/٢)، **وتفسير القرطبي**، (١٥٧/٦)، **والبحر المحيط**، (٢٤١/٤)، **والتحرير والتنوير**، (١٨٦/٦).

(٢) فالتوبة قبل القدرة لا تأثير لها في حقوق الآدميين؛ فهي إنما تُسقِط ما كان حقاً لله تعالى، ولا يختصُّ وجوبها بالمحاربة ـ أعني الزنى واللواط وشرب الخمر ـ وهو انحتام القتل، أو الصلب، أو القطع من خلاف. وأما ما كان حقًّاً للعبد، فللأولياء إن شاؤوا عفوا، وإن شاؤوا استوفوا حقوقهم. ينظر: **الحاوي**، (٣٧١/١٣)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١٩٩/٩)، **وبدائع الصنائع**، (٩٦/٧).

(٣) سقطت من ((د)).

(٤) هذا ما أكَّده الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٥/ ب). وقد خالف القونوي هذا الرأي، فقال في **حاشيته**، (٤٥٣/٧ ـ ٤٥٤): (الظاهر أنه تعليل للعذاب العظيم، والصَّرْف إلى المجموع خلاف المتبادر؛ على أن عذاب الدنيا في جَنب عذاب الآخرة كالعدم، فلا يناسب جمعهما في سِلك علَّة واحدة).

(٥) أي: مخالفة حدِّ الحِرابة للصور الأخرى للقصاص، حيث لا يُلتفت فيه إلى عفو الأولياء قبل التوبة؛ لأن الإمام إنما يقتلهم حداً حقاً ﷺ كما سبق وبينت، (ص ١٤٢).

(٦) يقصد والده محمد بن عمر، شمس الدين الخفاجي.

(٧) **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (١٦٣/٩- ١٦٤)، /بتصرف يسير/.
وأحمد بن محمد بن علي بن حَجَر الهيتمي، من فقهاء الشافعية، برع في التفسير، والحديث، وعلم الكلام، ولد في محلَّة ((أبي الهيتم)) في مصر سنة (٩٠٥ هـ)، من مصنَّفاته: ((تحفة المحتاج في شرح المنهاج))، و((الفتاوى الهيتمية))، تتلمذ على يديه خلق كثير، منهم: والد الشهاب، (ت ٩٧٤ هـ). ينظر: **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، عبدالقادر بن شيخ، محيي الدين العَيْدروس، (ص٢٥٨ ـ٢٦٠).

(٨) ليس المقصود النووي ـ رحمه الله ـ صاحب ((منهاج الطالبين)) المحشَّى عليه، بل يَقصد الهيتمي بكلامه البيضاويَّ، وهذا سهو من الشهاب، حيث تصرَّف بالعبارة تصرُّفاً مخلاً، وعبارة الهيتمي كما وردت: (وقع للبيضاوي في تفسيره أن.....).

(٩) سقطت من (د).

وتقييد التوبة بالتقدُّم على القدرة يدلُّ على أنها بعد القدرة لا تسقط الحد وإن أسقطت العذاب، وأن الآية في قطَّاع المسلمين؛ لأن توبة المشرك تدرأ عنه العقوبة قبل القدرة وبعدها.

لأنَّ التَّوبةَ لا دخلَ[1] لها في القصَاصِ أصْلاً؛ إذْ لا يُتصَوَّر لهُ بقيدِ كونِه قصاصاً حالَتا وجُوبٍ وجوازٍ؛ لأنَّا إنْ نَظَرْنا إلى الوليِّ فطَلَبُهُ جائزٌ لا واجبٌ مطْلَقاً، أو للإمامِ، فانْ طَلَبَهُ منهُ الوليُّ وجَبَ، وإلاَّ لَمْ يَجُزْ منْ حَيثُ كونُهُ قصاصاً، وإلا[2] جازَ أو وجَبَ من حيثُ كونُهُ حدَّاً، وأوَّلَهُ بعضُهُمْ بما لا يُوافقُ المذهَبَ [3]. فتأمَّلْ) [4]. وقَالَ شيخُنا ابنُ قاسمٍ[5]: (ادِّعاؤُهُ الفسادَ ظاهرُ الفَسادِ؛ فإنَّهُ لم يدَّعِ ما ذَكَر، وإنَّما ادَّعَى أنَّ لها دَخْلاً في صفَةِ القتلِ قِصَاصاً، وهي وجُوبُهُ، وقولُهُ: (إذ لا يُتصَوَّرُ إلخ). **قلنا:** لم يدَّعِ أنَّ لهُ حالَتيْ وجوبٍ وجَوازٍ بهذا القَيدِ، بل ادَّعَى أنَّ لهُ حالتينِ في نفْسِه، وهو صحيحٌ على أنَّهُ يمكنُ أنَّ لَهُ حالتينِ بذلكَ القيدِ، لكنْ باعتبارينِ: اعتبارُ الوليِّ واعتبارُ الإمامِ إذا طَلَبَ منهُ، وقولُهُ: (إنْ نظَرنا إلخ) كلامٌ [6] ساقطٌ [7]، ولا شكَّ أنّ النَّظرَ إليهما يقتضِي ثبوتَ الحَالتَينِ قِصَاصاً، وقولُهُ: (فتأمَّلْ)، تأمَّلنا فوجَدْنا كلامَهُ نشَأَ منْ قلَّة التَّأمُّلِ !!) انتهى. **قولُهُ: (وأنَّ الآيةَ في قُطَّاعِ المسلمينَ إلخ)** قيلَ عليه[8]: (المرادُ بالتَّوبةِ عن قطْعِ الطَّريقِ، ولا تأثيرَ لها في سُقوطِ الحَدِّ بعد القُدرةِ سواءً كانَتْ من الكافرِ أوِ المُسلمِ، وأمَّا أنَّ توبةَ الكافرِ مُسقطةٌ لجميعِ ما كانَ قَبلَ التوبةِ فمعلومٌ منْ غَيرِ هذا الموضعِ[9]). واعلمْ أنَّ مرادَ المصنِّفِ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ ما فصَّلَهُ في كتابِ «**الأحكامِ**»[10]: (أنَّ محاربةَ اللهِ ذهبَ قومٌ منَ السَّلفِ[11] إلى أنَّها إنَّما تُستعمَلُ في الكفَّارِ،

---

(1) في (د) « لا داعي»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في «**تحفة المحتاج**».

(2) هكذا وردت في (أ) و (ج) و (د)، وفي (ب) «وإن»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما ورد في «**تحفة المحتاج**».

(3) أي: بما لا يوافق قواعد المذهب الشافعي، من كون التوبة قبل القدرة لا تأثير لها فيها في إسقاط القصاص، كما في: **الأم**، (١٦٤/٦)، **والحاوي**، (٣٧١/١٣). وهذا القول نسبة النووي إلى أحمد بن محمد بن القطان، (ت ٣٥٩ هـ)، وضعَّفه قائلاً: (وحُكي وجه أنه يَسقط بالتوبة القصاص وحدِّ القذف؛ لأنهما يَسقطان بالشُّبهة كحدود الله تعالى، ونقله ابن القطَّان في القذف قولاً قديماً، وليس بشيء). **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (١٦٠/١٠).

(4) انتهى كلام الهيتمي.

(5) **حاشية على تحفة المحتاج**، أحمد بن قاسم العبَّادي، (١٦٤/٩)، /بتصرف يسير/.

(6) في (د) « فكلام»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث، وهو الصواب لموافقته للسياق ولما جاء في «**تحفة المحتاج**».

(7) وكلام الهيتمي ساقط ـ على حدِّ تعبير العبَّادي ـ لأنه نفى النظر إليهما جميعاً.

(8) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٥/ ب).

(9) وهو معلوم من قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]؛ فالكافر إذا أسلم تسقط عنه جميع الآثام والتِّباعات، أمَّا ما كان من مال قائم في يده فإنه يردُّ إلى صاحبه . ينظر: **الأم**، (٣٨/٦)، **والحاوي**، (٢٠٩/٢)، **وبدائع الصنائع**، (١١٧/٣)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١٣٦/٩)، **والبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرَجة**، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بـ «ابن رشد الجد»، (٤٦٧/١٨)، **والمغني**، (٢٧٥/٩).

(10) للجصَّاص، (٥٢/٤ ـ ٥٣)، / بتصرف يسير/.

(11) ذهب إلى ذلك عكرمة، ومجاهد، والحسن البصري، وقتادة. ينظر: **تفسير الطبري**، (٢٧٧/١٠ ـ ٢٧٨).

فمنْ قَال به حَمَلَ هذه الآيةَ على أهلِ الرِّدَّة، وردُّهُ بأنَّه وردَ في الأحاديث إطْلاقُها على أهْلِ المَعاصي أيضاً[1]، وأنه لا خلافَ بينَ السَّلف والخَلَف في أنَّ هذا الحُكمَ غيرُ مخصوصٍ بأهْلِ الرِّدَّة، وأنَّه فيمَنْ قطَعَ الطريقَ وإنْ كانَ منْ أهْلِ المِلَّة[2]، وحُكِي عن[3] بعضِ المُتأخرينَ[4] ومَنْ لا يُعتدُّ به أنَّ ذلكَ مخصوصٌ بالمُرتدِّينَ، وهو قولٌ ساقطٌ مردودٌ مخالفٌ للأمَّة وإجماعِ السَّلف والخَلَف؛ * ويدلُّ على أنَّ المرادَ به قُطَّاعُ الطريقِ من أهل المِلَّة قولُه تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تابُوا﴾ [المائدة: ٣٤]... إلخ، ومعلومٌ أنَّ المرتدِّينَ لا يَختلفُ حُكمهمْ في زوالِ العقوبةِ عنهمْ بالتوبةِ بعدَ القُدرةِ، كما يُسقطُها عنهمْ قبْلَ القُدْرةِ[5]، وقدْ فَرَّق اللهُ بين توبتهمْ قبْلَ القُدرةِ وبعدَها، وأيضاً فإنَّ الإسلامَ لا يُسقطُ الحدَّ عمَّن وجَبَ عليه، وأيضاً ليستْ عقوبةُ المرتدِّينَ كذلكَ[6]، والآيةُ وإنْ نزلَتْ[7] في الكفَّارِ من العُرَنيينَ[8] أو غيرِهم؛ فالعِبْرةُ بعُمومِ اللَّفظِ لا بخُصوصِ السَّببِ[9])[10]،

---

(1) فعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ**». **صحيح البخاري**، كتاب: الرقاق، باب: التواضع، (٨/١٠٥/ ٦٥٠٢).

(2) ينظر: **تفسير الطبري**، (١٠/٢٨٨ ـ ٢٨٩)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/١٨٤)، **والمقدمات الممهدات**، (٣/٢٣٠)، **وبداية المجتهد**، (٤/٢٣٨)، **والشرح الكبير على متن المقنع**، عبدالرحمن بن محمد، شمس الدين المقدسي، (١٠/٣٠٢)، **وتفسير القرطبي**، (٦/١٤٩).

(3) سقطت من (ج).

(4) ذكر الطبري ـ رحمه الله ـ هذا القول دون أن يصرِّح بالقائل، فقال في **تفسيره**، (١٠/٢٧٩): (وقال آخرون: بل هذه الآية معنيٌّ بالحكم بها المحاربون الله ورسولَه من أهل الإسلام، من قطع منهم الطريق وهو مقيم على إسلامه، ثم استأمَن فأُومن على جنايته التي جناها، وهو حرب على المسلمين، ومَن فعل ذلك منهم مرتدًّا عن الإسلام).

(5) ينظر: **البيان في مذهب الشافعي**، (١٢/٤٩٩)، **وبداية المجتهد**، (٤/٢٣٨)، **والمغني**، (٩/١٤٤).

(6) فالصلب والنفي والقطع غير مشروعة في حق المرتدِّ وهي مشروعة في الحرابة، وما هو مشروع في حق المرتدِّ هو القتل فقط بأن تُضرَب عنقه. ينظر: **السِّيَر الصغير**، محمد بن الحسن بن فَرقَد، أبو عبدالله الشيباني، (ص١٧٩)، **والعناية، شرح الهداية**، محمد بن محمد، أكمل الدين البابَرتي، (٦/٦٨)، **والكافي في فقه أهل المدينة**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (١/٤٨٥).

(7) فعن أبي قلابة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك ﷺ، قَالَ: «**قَدِمَ أُنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوْا المَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَاقُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلاَ يُسْقَوْنَ**».
قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: «فَهَؤُلاَءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: الوضوء، باب: أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، (١/٥٦/ ٢٣٣)، **وصحيح مسلم**، بنحوه، كتاب: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: حكم المحاربين والمرتدين، (٣/١٢٩٦/ ١٦٧١).

(8) بضم العين المهملة وفتح الراء، وهذه النسبة إلى قبيلة عُرينة، وهي بطن من بَجيلة من اليمن، وقد يُنسب إليها، فيقال: (عُرَني، وعُرَيني). ينظر: **الأنساب**، عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، (٩/٢٨١).

(9) سبق بيان هذه القاعدة الأصولية، (ص١٣٨).

(10) انتهى النقل عن الجصَّاص.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

قال البيضاوي (٢/١٢٥): ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾؛ أي: ما تتوسَّلون به إلى ثوابه والزلفى منه، من فعل الطاعات وترك المعاصي، من «وسَل إلى كذا» إذا تقرَّب إليه، وفي الحديث: «الوسيلةُ مَنزلةٌ في الجنَّة». ﴿وَجاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ﴾ بمحاربة أعدائه الظاهرة والباطنة. ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بالوصول إلى الله سبحانه وتعالى والفوز بكرامته.

ومُرادُ المصنِّف ردُّ هذا القولِ الذي ذهَبَ إليه بعضُ المفسِّرينَ، لكنْ في عبارته إجمالٌ ومُسامحةٌ؛ فلا يردُ عليه ما أوردَهُ هذا المُعترضُ[1]. **قوله: (أي ما تتوسَّلون به إلى ثوابه إلخ)** يُشير إلى أنَّ «إلى» مُتعلِّقةٌ بالوسيلة، وهي صفةٌ لا مصْدرٌ حتى يُمنَعَ تقدُّمُ مَعْمولِه عليه[2]، وقيلَ[3]: (إنَّه متعلِّقٌ بالفعْلِ)، **وقوله: (وفي الحديث إلخ)** إنْ أرادَ به أنَّه هُنا بهذا المَعنى[4]، فغيرُ ظاهرٍ لتعلُّق الجارِّ به، ولأنَّه وردَ في الحَديث كما رَواه مُسلمٌ وغيرُه[5]: «**منزلةٌ في الجنَّة جَعَلها اللهُ لعبْدٍ منْ عباده، وأرجو أنْ أكونَ أنا، فاسْألُوا ليَ الوَسيْلةَ**»، فهو يقتَضي أنها غيرُ المذكورةِ هُنا[6]؛ لاختصاصِها بالأنبياءِ ـ عليهِمُ الصلاةُ والسَّلامُ ـ[7]، والجوابُ: إنَّه بيانٌ لبعضِ أفرادِها بطريقِ التَّنظيرِ لا التَّمثيلِ[8].

---

(1) يقصد الإسفراييني ـ رحمه الله ـ في اعتراضه السابق على البيضاوي، (ص ١٤٦).

(2) لأن هناك قاعدة نحوية مَفادها: «المصدر لا يتقدَّم عليه معمولُه»، فلا يقال: «زيداً ضربُك خير له»، كما لا يقال: «زيداً أنْ تضربْ خير له»؛ لأن المصدر مقدَّر من «أنْ» والفعل، و«أنْ» كـ « الذي»؛ فلا يتقدَّم عليه ما كان من صلته لأنه من تمامه. ينظر: **المفصل**، (ص٢٨٣)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٦/٦٧)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (١/٦٣٨)، **والكافية**، (ص٤٠)، **وشرح الكافية**، الرضي، (٣/٤٠٦).

(3) القول للعكبري في «**الإملاء**»، (١/٤٣٥)، وعبارته: (يجوز أن يتعلَّق «إلى» بـ «ابتغوا» وأن يتعلَّق بـ «الوسيلة»؛ لأن «الوسيلة» بمعنى: «المتوسَّل به»؛ فيَعمل فيما قبله).

(4) الذي هو بمعنى: الدرجة العليا في الجنة.

(5) عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنه مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ**». **صحيح مسلم**، كتاب: الصلاة، باب: القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي عليه، (١/٢٨٨/ ٣٨٤)، **وسنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث، أبو داود السِّجستاني، كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن، (١/١٤٤/ ٥٢٣)، **وسنن الترمذي**، أبواب: المناقب، (٥/٥٨٦/ ٣٦١٢)، **ومسند أحمد**، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن عمرو بن العاص، (١١/١٢٨/ ٦٥٦٨).

(6) فالوسيلة هنا في هذه الآية هي بمعنى: القُربة وسبب النجاح في المراد، قال الراغب في «**المفردات**»، مادة (وَسَلَ)، (ص٨٧١): (الوسيلة: التوصُّل إلى الشيء برغبة، وهي أخصّ من الوصيلة لتضمُّنها لمعنى الرغبة، قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى: مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتحرِّي مكارم الشريعة).

(7) وهذا ما أكَّده القُونوي أيضاً، فقال في **حاشيته**، (٧/٤٥٥): (لعل مراده الإشارة إلى أن لها معنى لا يناسب هذا المقام؛ إذ هي مختصة بالنبي ﷺ).

(8) أي: أن إيراد المصنَّف للحديث هنا على سبيل ذكر مثيله ونظيره وذكر ما هو من بابه، أو على سبيل ذكر فرد من أفراد الوسيلة لا على سبيل التمثيل لمعنى الآية؛ فالوسيلة التي بمعنى الدرجة أو المنزلة لا تناسب المقام هنا في هذه الآية.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيامَةِ ما تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٦].

قال البيضاوي (٢/١٢٥): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ من صنوف الأموال جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ ليجعلوه فدية لأنفسهم ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيامَةِ﴾. و«اللام» متعلقة بمحذوف تستدعيه «لو»؛ إذ التقدير: «لو ثَبت أن لهم ما في الأرض»، وتوحيد الضمير في «به» والمذكور شيئان، إما لإجرائه مجرى اسم الإشارة، في نحو قوله تعالى: ﴿عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ﴾[البقرة: ٦٨]، أو لأن «الواو» في «ومثله» بمعنى «مع».

والأعداءُ الظَّاهرةُ [١] ظاهرةٌ، وأمَّا الباطنةُ فالقوى الشَّهْويةُ ونحوُها . **قوله: (واللام متعلقة بمحذوف إلخ)**؛ أي: «لامُ» «ليفتدُوا» لا «لهمْ» لأنَّه خبرُ «أنَّ»، وفي «أنَّ» بعدَ «لو» مذهبَانِ[٢]: أحدُهُما ما اختارَهُ المصنِّفُ أنها فاعلُ/ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ[٣]، وضميرُ «به» لمَا في الأرضِ ومِثْلِه؛ وحَّدَ لمَا ذَكَرهُ[٤]، وإجْراءُ الضَّميرِ مَجْرى اسْمِ الإشارةِ [٥] مرَّ تحقيقُهُ في سورةِ البقرةِ [٦]. ٥٣٤/ب

قوله: (أو لأن «الواو» في «ومثله» بمعنى: «مع») (فيتوحَّدُ حينئذٍ مرجعُ الضَّميرِ وهو «ما في الأرضِ المصاحبِ لمثلِه»، كما تقولُ: «جاءَ زيدٌ وهنداً ضاحِكَاً»، و«مَعهُ» يكونُ تأكيداً، وهو حالٌ)، كذا في «**الكشَّاف**»[٧]، وجعَلَ الناصبَ لهُ [٨] «ثَبَتَ»

---

(١) وهم: الكفرة المحاربون.

(٢) في موقع «أنَّ» بعد «لو» مذهبان: **الأول**: أنها فاعل لفعل مقدَّر تقديره: «لو ثبت أنَّ لهم»، وهو مذهب الكوفيين، ومنهم: المبرِّد، والزجَّاج، والزمخشري، **والمذهب الثاني**: «أنَّ» مع ما عملت فيه مقدَّر باسم مبتدأ تقديره: «ولو ثابت لهم»، وهو مذهب سيبويه والبصريين. ينظر: **الكتاب**، (١٢١/٣)، **والمقتضَب**، (٧٧/٣)، **ومعاني القرآن**، الزجَّاج، (٢٠٠/٤)، **والمفصَّل**، (ص ٤٤٣)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٦٣٥/٣)، **والارتشاف**، (١٩٠٠/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٣٥٦)، **وهمع الهوامع**، (٥٠٢/١).

(٣) يستدعيه «لو»، والتقدير: «لو ثبت أنَّ لهم ما في الأرض»، وقد تابع البيضاوي الزمخشري في ذلك. ينظر: **الكشاف**، (٦٣٠/١).

(٤) أي: لمَا ذكره البيضاوي بقوله: (وتوحيد الضمير في «به» ....إلخ)، وتوضيح ما ذكره البيضاوي: أن الضمير يعود على «ما في الأرض ومثله»، وهما شيئان، وكان من المناسب أن يقول: (لو أنَّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا بهما)، ولكنه وحَّد الضمير إما لفرْض تلازمهما فأُجريا مجرى الواحد، وإما لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، فكأنه قيل: (ليفتدوا بذلك المذكور).

(٥) يقصد أن الضمير يوحَّد ويفرد ويُشار به إلى متعدِّد، كما يجري اسم الإشارة مجرى الضمير فيُفرد ويُشار به إلى متعدِّد للاختصار، كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، والتقدير : «بين ذلك المذكور»؛ أي: الفارض والبكر. ينظر: **البغداديات**، (ص٢٠٢)، **وشرح المفصَّل**، ابن يعيش، (٣/٣)، **وأمالي ابن الحاجب**، (٤٣٨/١)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢٦/٢).

(٦) (١٧٧/٢)، وذلك عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

(٧) (٦٣٠/١)، /بتصرف/، وعبارته: (ويجوز أن يكون «الواو» في: «مِثْلَهُ» بمعنى: «مع» فيتوحد المرجوع إليه). أما ما ذكره الشهاب فهو مزيج من كلام «الكشاف» وخلاصة ما ذهب إليه شرَّاحه. ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٤٦/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٦/أ)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٢/ب).

(٨) أي: الناصب لـ «ومثلَه».

المقدَّرَ بعدَ «لو»، وهكذا حُكمُ الضَّميرِ بعدَ المفعولِ معهُ الإفرادُ، وأجازَ الأخفشُ[1] أن يُعطى حكمَ المُتعاطفينِ فيثنَّى ضميرُهُ[2]، وقالَ بعضُ النحاةِ[3]: (الصحيحُ جوازُهُ على قلَّةٍ)، وردَّ[4]: (بأنه لا فائدةَ في قوله: ﴿مَعَهُ﴾ حينئذٍ إنْ كانَ الضميرُ لـ «ما»، وإنْ كانَ لـ «مثلٍ» بأنْ يكونَ لهُ مثلانِ فيفيدُ)، (وأمَّا كونُ العاملِ فيه «ثَبَتَ» فليسَ بصَحيحٍ؛ لأنّ العاملَ في المفعولِ معهُ هو العاملُ في المصاحبِ لهُ كما صرَّحوا بهِ[5]، وهو «ما» أو ضميرُها، وشيءٌ منهما ليسَ عاملاً فيهِ «ثَبَتَ» المقدَّرُ، وأمَّا صحَّتُهُ على تقديرِ جَعْلِهِ لهمْ أو متعلِّقِه[6])، على ما قيلَ[7]، وكلامُ المصنِّفِ محتملٌ لهُ؛ ولذا أسقَطَ[8] ذِكْرَ العاملِ المذكورِ في «**الكشَّاف**» فممنوعٌ أيضاً، كما نُقِلَ عن سِيبَوَيْهِ ـ رحمه الله ـ أنَّه قال[9]: (وأمَّا «هذا لكَ، وأباكَ» فقبيحٌ[10]؛ لأنَّه لم يُذكَرْ فِعلٌ ولا حرفٌ فيهِ معنى فعلٍ حتى يصيرَ كأنَّه قد تكلَّمَ بالفعْلِ)، فصرَّح بأنّ اسمَ الإشارةِ وحرفَ الجرِّ والظرفَ لا يَعملُ في المفعولِ معهُ[11].

---

(1) **سعيد بن مَسعدة، أبو الحسن المُجاشعي، المعروف بـ «الأخفش الأوسط»**، أخذ النحو عن سيبويه. من مصنَّفاته: «الاشتقاق»، و«العروض»، و«معاني القرآن»، (ت ٢١٥ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، **والبُلغة**، (ص١٤٥).

(2) وذلك بأن يُطابق الخبر والحال والضمير له ولما بعده، فلا يوحِّد ضميرَه فيقول: «كن أنت وزيداً كالأخ»، بل يعطيه حكم المتعاطفين ويثنِّي ضميره فيقول: «كن أنت وزيداً كالأخوين»، وهو اختيار أبي علي الفارسي في **مختار التذكرة**، (ص٣٩٠)، وابن مالك في **شرح التسهيل**، (٢/١٨٧)، وضعَّفه ابن هشام في **شرح قطر الندى**، (ص٢٣٤ ـ٢٣٥). ولم أجد رأي الأخفش في «**معاني القرآن**».

(3) نُسب هذا الرأي إلى محمد بن أحمد بن كيسان، (ت ٢٩٩ هـ)، كما في **التسهيل**، (ص٣٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢/١٨٧)، **والمساعد**، (١/٥٤٧)، **وهمع الهوامع**، (٢/٢٤٧)). وهو اختيار أبي حيان في **الارتشاف**، (٤/١٤٩٥).

(4) هامش (أ): أبو حيان. والردُّ لأبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٤/٢٤٣)، / باختصار /، وعبارته: (لأنه يصير التقدير: «مثله معه»؛ أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إنْ جَعلت الضمير في «معه» عائداً على مثله؛ أي: «مع مثله مع ذلك المثل»، فيكون المعنى: «مع مثلين»، فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ؛ إذ الكلام المنتظم أن يكون التركيب إذا أُريدَ ذلك المعنى مع مثليه).

(5) تنظر حيثيات المسألة في الصفحة السابقة.

(6) بحيث يكون التقدير: «لو ثَبَت كون ما في الأرض جميعاً لهم ومثله معه ليفتدوا به».

(7) هامش (أ): در مصون. والكلام للسَّمين الحلبي في **الدر المصون**، (٤/٢٥٥)، / بتصرف يسير /.

(8) هكذا وردت في النسخ جميعها. والصواب أن يقال: «إسقاط»؛ لأنه أليق بالسياق.

(9) في **الكتاب**، (١/٣١٠).

(10) مراد سيبويه بـ «القبيح»: «الممتنع»، وقد كَثُر في كلامه التعبير عن القبيح بعدم الجواز، كما في: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٢/١٧٣)، **والارتشاف**، (٣/١٤٩٣)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٣١٥).

(11) وبيان ذلك: جُلَّ أهل النحو لم يجيزوا نصب «وأباك»؛ اكتفاءً بما فيه من معنى الفعل كالإشارة والتنبيه والظرف؛ وعلى أن يكون «أباك» مفعولاً به منصوباً بما في «ها» من معنى «انتبه»، أو بما في «ذا» بمعنى: «أشير»، أو بما «لك» من معنى الاستقرار؛ لأن كلاً من «ها»، و «ذا»، و«لك» فيه معنى الفعل دون حروفه. ينظر: **شرح كتاب سيبويه**، الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبان، أبو سعيد السيرافي، (١/١٥٦)، **والتعليقة على كتاب سيبويه**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (١/١٩٤)، **والارتشاف**، (٣/١٤٩٣).

و«لو» بما في حيِّزه خبر «إنَّ»، والجملة تمثيل للزوم العذاب لهم، وأنه لا سبيل لهم إلى الخلاص منه. ﴿وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ تصريح بالمقصود منه.

ومنَ العجايبِ ما قِيلَ[1]: (إنَّ المصنِّفَ ـ رحمه الله ـ أعرضَ عن كونهِ مفعولاً معهُ، وقال: إنَّ «الواو» بمعنى: «مع»؛ يريدُ أنَّه من قَبيلِ «كلُّ رجلٍ وضيعتُه[2]»). ردَّاً على ما قالَهُ الزمخشريُّ، وهو فاسدٌ من وجوه؛ لأنَّ «مثله» يلزمُ فيهِ المطابَقَةُ[3] ولا يُذكَرُ الخبرُ[4]، ولم يقُلْ: (ولوِ افتَدَوْا) مع أنه أخْصرُ لأنّ هذا أبْلغُ؛ إذْ معناهُ: «لو أنّهُمْ حصَّلوا ما في الأرضِ وملَكُوهُ بقصْدِ الفِدْيةِ لم يُقْبلْ منهُمْ ذلك». فتأمَّلْ. **قوله: (تمثيل للزوم العذاب إلخ)** قالَ القطبُ[5]: (أي: كنايةٌ[6] عن لزومِ العذابِ؛ فإنَّ لزومَ العذابِ من لوازمهِ أنَّ ما في الأرضِ جميعاً ومثلَهُ معَهُ لَوِ افتدوا بهِ منهُ لم يُتقبَّلْ منهمْ، فلما كانتْ هذهِ الجُملةُ، بلْ هذهِ المُلازَمةُ لازمةً للزومِ العذابِ، عبَّرَ عَنها بها، فيكونُ كنايةً، ولعلَّ التمثيلَ يُطلق على الكنايةِ إذا كانتْ بالجُمَلِ[7])،

---

(1) هامش (أ): عصام . والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (ص٣٦٦/أ) /بتصرف يسير/، وقد انتقد القُونوي توجيه الإسفراييني لكلام البيضاوي، فقال في **حاشيته**، (٤٥٦/٧): (وبعضهم حمل كلام المصنِّف على أنه من قبيل «كلُّ رجلٍ وضيعتُه»، ولا يخفى أنه تكلُّفٌ).

(2) **وضَيعة الرجل**: حرفته، وصناعته، ومعاشه، وكسبه. يقال: ما ضيعتك ؟ أي: ما حرفتك ؟. ينظر: **تهذيب اللغة** ، مادة (ضَيَعَ)، (٤٦/٣)، **وأساس البلاغة** ، مادة (ضَيَعَ)، (٥٩٠/١)، **والنهاية**، مادة (ضَيَعَ)، (١٠٨/٣)، **ولسان العرب**، مادة (ضَيَعَ)، (٢٣٠/٨).

(3) كلام الشهاب صحيح ـ والله أعلم ـ، ففي قولك: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» مصاحبة ومطابقة وتلازم بين الحرفة وصاحبها، أما في هذه الآية فلا يصلح هذا التوجيه من الإسفراييني لكلام المصنِّف؛ لانتفاء المطابقة المستفادة من «واو» المصاحبة بين ما قبل «الواو» وما بعدها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٣٦].

(4) لأن هنالك حالات يُحذف فيها الخبر وجوباً، منها: أن يأتي بعد «واو» المصاحبة الصريحة، فالتقدير: «كلُّ رجلٍ وضيعَتُه مقرونان أو معلومان»، فأغنى عن الخبر كون «الواو» بمعنى «مع». ينظر: **المسائل الحلبيات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص١٥٠)، **وشرح المفصل في صنعة الإعراب، المحصَّل**، القاسم بن أحمد علم الدين اللُّوْرَقي، الشهير بـ «الأندلسي»، (ص١٠٠)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣٥٦/١).

(5) في **حاشيته**، (١٦٢/ب).

(6) **الكناية**: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب؛ للدلالة به على معنى ملازم أو مصاحب له؛ لما بينهما من الملابسة بوجه من الوجوه، كما تقول: «فلان طويل النَّجاد»، فطول النَّجاد ـ حمائل السيف ـ يستلزم طول القامة، مع إمكانية أن يراد به المعنى الحقيقي واللازمي، وهو طول حمائل السيف مع طول القامة. ينظر: **الإيضاح**، القزويني، (٢٣٧/٤)، **ومواهب الفتاح**، (٢٣٨/٤).

(7) فالاستعارة قد تكون في المفرد، وقد تكون بالجمل أو التراكيب، وهو ما يسمى بالاستعارة التمثيلية، وهو: تركيب استُعمل في غير ما وضع له؛ لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الوضعي، بحيث يكون كل من المشبَّه والمشبه به هيئة منتَزعة من متعدِّد، وذلك بأن تشبِّه إحدى صورتين منتزَعتين من أمرين أو أمور بأخرى، ثم تُدخِل المشبَّه في الصورة المشبَّه بها مبالغة في التشبيه فيه، نحو: «إني أراك تقدِّم رِجلاً وتؤخِّر أخرى»، يُضرب لمن يتردَّد في الأمر. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٧٦)، **والتلخيص**، (ص ١٠٦)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٥٧)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص ٦١٨ ـ ٦١٩).

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها وَلَهُمْ عَذابٌ مُقِيمٌ﴾[المائدة: ٣٧]
قال البيضاوي (١٢٦/٢): **﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها وَلَهُمْ عَذابٌ مُقِيمٌ﴾**[المائدة: ٣٧]
وقرئ: «يُخْرَجُوا»، من «أُخرِج»، وإنما قال ﴿وَما هُمْ بِخارِجِينَ﴾ بدل «وما يخرجون» للمبالغة.

وقال النِّحريرُ[١]: (لا يريدُ به الاستعارةَ التمثيليَّةَ، بلْ إيرادَ مثالٍ وحُكْمٍ يُفهَم منهُ لُزومُ العذابِ لهمْ؛ أي: لمْ يقصدْ بهذا الكلامِ إثباتَ هذهِ الشَّرطيةِ بل انتقالَ الذهنِ منهُ إلى هذا المعنى، ويمكنُ تنزيلُهُ على التمثيلِ الاصطلاحيِّ[٢]، بأنْ يُقَال: حالهُمْ في حالِ التقَصِّي عنِ العذابِ بمنزلةِ حالِ مَنْ يكونُ لهُ أمثالُ ما في الأرضِ ويحاولُ بها التخلُّصَ من العذابِ، فلا يُتقبَّلُ منهُ ولا يَتخلَّصُ[٣]) . فقدْ علِمْتَ أنَّ التمثيلَ هُنا محتملٌ ثلاثةَ معانٍ[٤]. **قوله: (وقرئ: يُخْرَجُوا)** يعني: مجْهُولاً [٥]. ووجْهُ المبالغةِ: إفادةُ الاسميَّةِ الثبوتَ مع زيادةِ «الباءِ» للتأكيدِ[٦]، وقدْ مرَّ[٧] لهُ زيادةُ توضيحٍ في ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٢٨].

---

(١) في **حاشيته**، (٢٠٦/أ).

(٢) أي: التمثيل بمعناه الاصطلاحي، أو ما يسمى: التشبيه التمثيلي، وهو: ما كان وجهه وصفاً غير حقيقي ومنتَزعاً من عدة أمور، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]؛ فقد شُبِّهت حال المنافقين بحال من استوقد ناراً ، بجامع الطمع في حصول شيء بوشرت أسبابُه وهيِّئت وسائله، ثم تلا ذلك الحرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب وتقويض أركانها رأساً إلى عقب. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٤٦).

(٣) تباينت آراء أصحاب الحواشي حول هذه القضية، فقد ذهب ابن التمجيد إلى أن المصير إلى الكناية تكلُّف، والأولى حَمْله على التمثيل على ظاهره، وهو تشبيه حال منتزعة عن متعدِّد بحال مثلها، بينما ذهب الشيخ زاده والقُونوي إلى أن حَمْل البيضاوي هذه الصورة على الاستعارة التمثيلية، ـ وإن أمكنت ـ لا يخلو عن التكلُّف. ينظر: **حاشية على أنوار التنزيل**، مصطفى بن إبراهيم، مصلح الدين، الشهير بـ «ابن التمجيد»، (٤٥٧/٧)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢١٢/٢)، **وحاشية القونوي**، (٤٥٧/٧).

(٤) **الأول**: مجاز مركب أو استعارة تمثيلية، بالنظر إلى التركيب جملة دون النظر إلى مفردات التركيب، **والثاني**: كناية، وهو أن يُراد به إيراد مثال وحكم يُفهم منه لزوم العذاب لهم، **الثالث**: تنزيله على التمثيل بمعناه الاصطلاحي. فهذه معانٍ ثلاثة.

(٥) وهذه قراءة إبراهيم النخَعي، ويحيى بن وثَّاب، وأبي واقد، ويشهد لقراءة الجمهور قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، فلم يقل: «وما هم بمُخرجين». ينظر: **البحر المحيط**، (٢٤٥/٤)، **والدر المصون**، (٢٥٧/٤)، **وتفسير الآلوسي**، (٣٠٠/٣). ولم أعثر على هذه القراءة في كتب القراءات.

(٦) يقصد وجه المبالغة في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]؛ فإنه عبَّر بالجملة الاسمية التي تفيد الثبوت والدوام وعموم الأزمنة في أكثر صورها، ولبيان سوء حالهم باستمرار عدم خروجهم من النار، صدَّرها بـ«ما» الحجازية الدالة بما في حيِّزها من البناء على تأكيد النفي، كما أكَّدها بالباء التي تُزاد في خبر «ما» وتفيد مزيداً من تأكيد النفي أيضاً، كما في قولك: «ما زيدٌ بقائم». ينظر: **اللامات**، (ص٧٣)، **والمقتضَب**، (٤٢١/٤)، **والمفصل**، (ص٤٢٥)، **والبرهان في علوم القرآن**، (٧٠/٤).

(٧) (ص ١١٨).

قال تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[المائدة: ٣٨]

قال البيضاوي (١٢٦/٢): ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما**﴾ **جملتان عند سيبويه؛ إذ التقدير**: «**فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة**»؛ **أي: حكمهما،**

قولُه: (جملتان عند سيبويه إلخ) في «**الكشاف**»[١]: (رفعُهُما على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ عند سِيبَوَيْهِ ـ رحمه الله تعالى ـ، كأنَّهُ قِيلَ: «وفيما فُرِضَ عليكُمْ: السارقُ والسارقةُ»؛ أي: حكمُهُما، ووجهٌ آخَرُ[٢]: وهو أنْ يَرتفعا بالابتداءِ والخبرُ «فاقطَعوا أيْدِيَهُما»، ودخولُ «الفاءِ» لتَضَمُّنِهما معنى الشَّرطِ؛ لأنَّ المعنى: «والذي سَرَقَ والتي سرقَتْ فاقْطَعوا أيديَهُما»؛ والاسمُ الموصولُ يُضَمَّنَ[٣] معنى الشَّرطِ[٤]. وقَرَأَ عيسى بنُ عمرَ[٥] بالنَّصبِ[٦]، وفضَّلَها سِيبَوَيْهِ على قراءة العامَّة لأجْلِ الأمْرِ[٧]؛ لأنَّ «زيداً فاضربْهُ» أحسنُ من «زيدٌ فاضربْهُ»)، وهذا ممَّا وقَع فيه خبْطٌ في «**الكشَّاف**» هنا، وفي سُورة النُّورِ في «**التفسيرِ الكبيرِ**»[٨] فيه كلامٌ لا مَساس بهذا الكَلامِ مع طُولِهِ،

---

(١) (٦٣١/١).

(٢) ذهب إلى هذا الوجه المبرِّد ـ رحمه الله ـ ورجَّحه قائلاً: (والرفع الوجهُ؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانيةُ؛ أي: التي تزني، فإما وجب القطع للسرق والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثَمَّ جاز: «الذي يأتيني فله درهمٌ»، فدخلت «الفاء» لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم تُرِد هذا المعنى، قلتَ: الذي يأتيني فله درهمٌ، ولا يجوز: زيدٌ فله درهمٌ). **الكامل في اللغة والأدب**، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرِّد، (١٩٦/٢).

(٣) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و(ج) و (د) «تضمَّن»، وما أثبتُّه هو الصواب لأنه أنسب للسياق، وهو موافق لما في «**الكشاف**».

(٤) يُضمَّن الاسم الموصول معنى الشرط كما في: «الذي يأتيني فله درهم»، دلَّت «الفاء» على أن الدرهم إنما يجب له من أجل الإتيان، إلا أن الفرق بين «الذي» وبين الجزاء الخالص: أنَّ الفعل الذي في صلة «الذي» يجوز أن يكون ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، والجزاء لا يكون إلا مستقبَلاً. ينظر: **الأصول في النحو**، (٢٧٢/٢)، **والكافية**، (ص١٦).

(٥) **عيسى بن عمر الهمداني الكوفي**، قرأ على عاصم بن أبي النُّجود وطلحة بن مُصَرِّف، قرأ عليه الكسائي، كان عالماً بالنحو، كان له اختيار في القراءة يفارق فيها قراءة العامة، ويغلب عليه حبُّ النصب ما وجَد إلى ذلك سبيلاً، (ت ١٥٦ هـ). ينظر: **جمال القرَّاء وكمال الإقراء**، علي بن محمد، عَلَم الدين السخاوي، (ص٥٠٩)، **ومعرفة القراء**، (ص٧٢).

(٦) أي: «والسارقَ والسارقةَ»، على النصب بفعل مضمَر يفسِّره العامل في سببيهما، والتقدير: «فعاقبوا السارقَ والسارقةَ»، وهذا الوجه أجازه الفراء. ينظر: **معاني القرآن**، الفراء، (٢٤٢/١)، **وشواذ القرآن**، (ص٣٨)، **والبحر المحيط**، (٢٤٦/٤).

(٧) أي: لأجل فعل الأمر بعده «فاقطعوا».

(٨) قال الرازي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، (٣٠٢/٢٣): (اعلم أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند الخليل وسيبويه، على معنى: «فيما فَرض الله عليكم الزانية والزاني»؛ أي: فاجلدوهما، ويجوز أن يكون الخبر «فاجلدوا»، وإنما دخلت «الفاء» لكون «الألف» و«اللام» بمعنى: «الذي» وتضمُّنه معنى الشرط، وتقديره: «التي زنت والذي زنى فاجلدوهما»، كما تقول: «من زنى فاجلدوه»).

والذي يُبيِّنُ لك مغزاهُ ـ وإنْ لم يفهَموا كلامَ سيبوَيْهِ رحمه الله ـ ما في «**الانْتصَاف**» [1]، قال ـ رحمه الله ـ: (المستَقْرَأ من وجوهِ القراءات أنَّ العامَّةَ لا تتفقُ فيها أبداً على العُدول عن الأفصَح، وجديرٌ بالقرآن أن يَحوزَ [2] أفصَحَ الوجوهِ وألا يخلوَ منَ الأفصَحِ[3]، ويشتملَ عليه كلامُ العربِ الذي لم يصلْ أحدٌ منهمْ إلى ذروةِ فصاحَته ولم يتعلَّقْ بأهدابِها، وسيبويه، رحمه الله، تحاشَى عنِ اعتقادِ عَرائهِ عنِ الأفصحِ، واستعمالِ [4] الشَّاذِّ [5] الذي لا يُعدُّ من القرآنِ عَليه، ونحنُ نوردُ كلامَ سيبوَيْهِ لتتضحَ براءةُ سيبوَيْهِ ـ رحمه الله تعالى ـ من عُهدَته، قال بعدَ أنْ ذكَرَ المواضعَ التي يُختارُ فيها النَّصبُ[6]: (إنَّه متى بُنِيَ الاسمُ/ على فِعْلٍ الأمرِ، فذلكَ موضعُ اختيارِ النصبِ)، ثم قالَ موضِّحاً لامتيازِ هذه الآية عمَّا اختارَ فيه النصبَ [7]: (وأما قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ..... الآية﴾ [المائدة: ٣٨] و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي... إلخ ﴾ [النور: ٢]، فإنّ هذا لم يُبنَ على الفِعْلِ، ولكنه جاءَ على مثالِ قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥]، ثم قال: ﴿فِيهَا أَنْهارٌ﴾، منها: كذا). يريدُ سيبوَيْهِ ـ رحمه الله ـ تمييزَ هذه الآيِ عنِ المواضعِ التي بيَّن اختيارَ النصْبِ فيها؛ ووجهُ التمييزِ أنَّ الكلامَ حيثُ يُختار النصْبُ يكونُ الاسمُ فيه مبنيًّاً على الفعلِ، وأمَّا في هذه الآيِ فليسَ بمبنيٍّ عليه فلا يَلزمُ فيه اختيارُ النصبِ، ثم قالَ[8]: (وإنما وَضع المَثَل للحديثِ الذي ذُكِرَ بعده، فذكَرَ أخباراً وقَصَصاً، فكأنَّهُ قالَ: «ومنَ القَصَصِ: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ »، فهو محمولٌ [9] على هذا الإضْمارِ ـ واللهُ أعلمُ ـ، فكذلكَ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، لمَّا قالَ جلَّ ثناؤهُ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْناها وَفَرَضْناها﴾ [النور: ١]، قالَ في جُملةِ الفرائضِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، ثم جاءَ ﴿ فَاجْلِدُوا﴾ بعدَ مُضيِّ الرَّفعِ فيهما) [10]، يريدُ لم يَكنِ الاسمُ مبنيًّاً على الفِعْلِ المذكورِ بعدُ [11]، بل بُني على محذوفٍ متقدِّمٍ [12] وجاءَ الفعلُ طارئاً، أ/٥٣٥

([1]) (٦٣١/١)، /بتصرف يسير/.

([2]) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الثلاث الأخرى «يحرز»، وهو أليق، وفي **الانتصاف** « يجري على».

([3]) فالقرآن الكريم هو كتاب الله ولا يأتي إلا بأفصح الكلام، قال أبو شامة في « **شرح الشاطبية**»، (ص٧٧٢): (إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض، إنما هو باعتبار موافقة الأفصح، أو الأشهر، أو الأكثر من كلام العرب، وإلا فالقرآن واحد بالذات، متَّفقُه ومختَلفُه، لا تفاضل فيه).

([4]) هكذا وردت في (أ)، تحريف، وفي (ب)، و (ج)، و (د) «واشتمال»، وهو الصواب لأنه الأليق.

([5]) سبق تعريف القراءة الشاذة، (ص ٢٤).

([6]) **الكتاب**، (١٤٢/١).

([7]) **الكتاب**، (١٤٢/١ ـ ١٤٣).

([8]) **الكتاب**، (١/ ١٤٣).

([9]) في (ج) « مجهول»، تحريف.

([10]) انتهى كلام سيبويه ليبدأ تعليق ابن المنيِّر عليه.

([11]) سقطت من (ب).

([12]) والتقدير: «فيما فُرض عليكم حكم الزانية والزاني»، أو «مما أقصُّ عليكم حكم الزانية والزاني». ينظر: **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المُجاشعي، المعروف بـ «الأخفش الأوسط»، (٨٤/١)، **والبحر المحيط**، (٦/٨).

ثم قالَ[1]: (كَما جاءَ[2]: وقائلة: خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ[3]

فجاءَ بالفعلِ بعدَ أنْ عَملَ فيه المُضمَرُ[4]، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]؛ أي: ((وفيما فُرِضَ عَليكُمُ: السَّارقُ والسَّارقةُ))[5]، وإنَّما دخلَتْ هذه الأسماءُ بعد قَصَصٍ وأحاديثَ، وقد قرأَ ناسٌ[6]: و((السَّارقَ والسَّارقةَ)) بالنَّصْبِ، وهو في العربيَّة على ما ذكَرْتُ لكَ من القُوةِ، ولكنْ أبتِ العامَّةُ إلا الرفعَ[7])[8]. يريدُ أنَّ قراءةَ النصْبِ جَاء الاسمُ فيها مَبنيًّا على الفعلِ غيرَ معتَمِدٍ على ما قبْلَهُ؛ فكانَ النَّصْبُ قويًّا بالنسبةِ إلى الرفعِ، حيث يُبنى الاسمُ على الفِعلِ[9] لا على مُتقدِّمٍ[10]،

---

(1) **الكتاب**، (١٤٣/١ ـ ١٤٤).

(2) وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف ناظمها، كما أكَّد البغدادي في ((**الخزانة**))، (٤٥٦/١ ـ ٤٥٧)، وهو بلا نسبة في: **الكتاب**، (١٣٩/١)، **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (١٤٣/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٢١٩)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٤٣١/١)، **وشرح التصريح**، (٤٤٥/١)، **وهمع الهوامع**، (٤٠٦/١).

(3) صدر بيت من ((الطويل))، وعجْزه: وأكْرُومَةُ الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا.

وخَوْلان: اسم قبيلة من مَذْحِج باليمن. وأكرومة: كريمة من الكرم، والمراد بـ ((الحيَّين)): حيُّ أبيها وحيُّ أمها، وخِلوٌ؛ أي: خالية من الأزواج، والمعنى: رُبَّ قائلة لي: هذه قبيلة ((خولان)) المعروفة بعراقة النسب والكرم، فتزوَّجْ منها ولا تخشَ رفضاً؛ ففيها الفتاة الكريمة الأبوين التي لم تتزوَّج بعد. ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن المَرْزُبان، أبو محمد السيرافي، (٣٦٢/١ ـ ٣٦٣)، **وشرح شواهد سيبويه، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، يوسف بن سليمان بن عيسى، الشهير بـ ((الأعلم الشَّنْتَمري))، (٧٠/١).

(4) في (ج) ((الضمير))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

وموطن الشاهد: ((خولان))، ووجه استشهاد سيبويه بالبيت ((خولان))، حيث جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: ((هذه خولان))، ولم يجعله مبتدأ وجملة ((فانكِح فتاتهم)) خبراً، بل جعل الجملة الطلبية مستأنفة؛ لأن ((الفاء)) لا تكون زائدة عنده إلا في خبر الموصول الصريح، ك ((الذي)) و((مَن)). ينظر: **الكتاب**، (١٣٩/١)، **وشرح كتاب سيبويه**، علي بن عيسى الرُّماني، (٣٧٥/١)، **وشرح التصريح**، (٤٤٥/١).

(5) أي: وهنا لا يجوز عند سيبويه أن يكون الخبر قوله: ﴿فَاقْطَعُوا﴾؛ لأن ((الفاء)) لا تدخل عنده إلا في خبر الموصول الصريح، ك ((الذي)) و((مَن))؛ لذلك تأوَّله على إضمار الخبر، فيصير تأوُّله: ((فيما يُتلى عليكم: حُكم السارق والسارقة))، والجملة ((فاقطعوا أيديهما)) استئنافية؛ هرباً من زيادة ((الفاء)) في خبر المبتدأ غير الموصول . ينظر: **الكتاب**، (١٣٩/١ ـ ١٤٠)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٤٢١)، **وشرح قطر الندى**، (ص١٩٤)، **وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، أحمد بن محمد بن عطاء الله التِّنَسي، (٣٠٩/١)، **وتعليق الفرائد**، (٢٧٦/٤).

(6) يقصد عيسى بن عمر، وقد سبق تخريج هذه القراءة، (ص ١٥٤).

(7) أي: اختار جمهور القراء قراءة الرفع: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨] دون النصب.

(8) انتهى هنا كلام سيبويه ليبدأ ابن المنيِّر بتوضيح كلامه والتعليق عليه.

(9) كما في قولك: ((زيداً اضربه))، و((خالداً اضربْ أباه))، و((زيداً اشترِ له ثوباً)). ينظر: **الكتاب**، (١٣٨/١).

(10) كما في هذه الآية؛ حيث بُني الاسم فيها على محذوف قبله متقدِّم، والتقدير: ((فيما يتلى عليكم: السارق والسارقة)).

وليسَ معنى قوي [1] بالنسبةِ إلى الرفعِ، حيثُ يَعتمدُ الاسمُ على المحذوفِ المتقَدِّمِ، فإنَّه قدْ بيَّن أنه يُخرِجُهُ عنِ البابِ الذي يُختارُ فيه النصْبُ، فكيفَ يُفهم منهُ ترجيحُهُ عليه ؟!، والبابُ مع القراءتينِ مختلفٌ، وإنَّما يقعُ الترجيحُ بعدَ التساوي في البابِ، والنصبُ أرجَحُ من الرَّفعِ، حيث يُبنى الاسمُ على الفعلِ والرفْعُ مُتعَيِّنٌ، لا أقولُ: ((أرجحُ))، حيثُ يُبنى الاسمُ على كَلامٍ متقدِّمٍ، وإنما التبسَ على الزمخشريِّ [2] كلام سِيبويْهِ؛ من حيثُ اعتقدَ أنه بابٌ واحدٌ عندَه؛ ألا تَرَى إلى قولِهِ[3]: (لأنّ ((زيداً فاضْرِبْهُ)) أحسنُ منْ ((زيدٌ فاضْرِبْهُ)) ؟!)؛ حيث رجَّحَ النصبَ على الرفعِ، حيث يُبنى الكلامُ في الوجْهينِ على الفعلِ، وقد صرَّح سِيبَوَيهِ بأنَّ الكلامَ في الآيةِ مع الرَّفعِ مبنيٌّ على كلامٍ متقدِّمٍ، ثم حقَّقَ سيبَوَيهِ هذا المقدَّرَ بأنَّ الكلامَ واقع بعد قَصَصٍ وأخبارٍ، ولو كانَ كما ظنَّهُ الزمخشريُّ[4] لم يَحتجْ إلى تقديرٍ، بل كانَ يرفَعُهُ على الابْتداءِ ويَجعلُ الأمرَ[5] خبرَهُ كما أعربَهُ الزمخشريُّ، فالنصبُ على وجهٍ واحدٍ وهو بناءُ الاسمِ على فعلِ الأمرِ، والرفْعُ على وجهينِ: **أحدُهُما** ضعيفٌ، وهو الابتداءُ وبناءُ الكلامِ على الفعْلِ [6]، **والآخَرُ** قويٌّ بالغٌ كوجهِ النَّصبِ، وقد رفَعهُ على خَبرِ ابتداءٍ محذوفٍ دلَّ عليه السياقُ[7]، وإذا تعارضَ وجْهانِ في الرَّفعِ أحدُهُما قويٌّ والآخَرُ ضعيفٌ، تعيَّنَ القراءةُ على القويِّ كما أعربهُ سِيبَوَيهِ ـ رحمَه اللهُ ورضِيَ عنهُ ـ)[8] .

وإنما نقلتُ كلامَه برُمَّتِه؛ لأنه كلَّهُ كما قِيلَ: (وما محاسنُ شيءٍ كلُّهُ حُسنٌ، ولا عطرَ بعدَ عروسٍ [9])، وناهيكَ بمقامٍ لمْ يفهمْهُ مثلُ الزمخشريِّ والإمامِ [10]، ولنا فيه زيادةُ تحقيقٍ في سورةِ النُّورِ[11].

([1]) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى ((يعني أنه قويٌّ))، وهو الصواب لموافقته لما جاء في ((**الانتصاف**)).

([2]) في قوله السابق (ص ١٥٣): (وفضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر؛ لأنَّ ((زيداً فاضرِبْهُ)) أحسنُ من ((زيدٌ فاضربْهُ))).

([3]) يقصد قول سيبويه في **الكتاب**، (١٣٨/١).

([4]) أي: من أنه من باب واحد، وأن النصب اختيار سيبويه.

([5]) وهو قوله: ﴿فَاقْطَعُوا﴾.

([6]) وهو الوجه الذي اختاره الأخفش، والمبرِّد، والزجَّاج، وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر ((فاقطعوا أيديهما))، ودخول ((الفاء)) لتضمُّنهما معنى الشرط؛ لأنّ المعنى: ((والذي سرق والتي سرقت، فاقطعوا أيديهما)). ينظر: **معاني القرآن**، الأخفش، (٨٤/١)، **والكامل في اللغة**، (١٩٦/٢)، **ومعاني القرآن**، الزجَّاج، (١٧٢/٢).

([7]) وهو الوجه الآخر الذي اختاره سيبويه بالرفع على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: ((فيما يتلى عليكم: السَّارق والسَّارقة)).

([8]) انتهى كلام ابن المنيِّر.

([9]) أول من قال ذلك امرأة من عُذرة يقال لها: أسماء بنت عبدالله، وكان لها زوج من بني عمها يقال له: ((عَروس))، فمات عنها، فتزوجها رجل من قومها يقال له: نوفل، وكان أعسر أبخَر، بخيلاً ذميماً، فلما دخل بها، قال: ضمِّي إليك عطرك، فقالت: لا عطرَ بعد عروس. ينظر: **الفاخر**، المفضَّل بن سلمة بن عاصم، (ص٢١١)، **وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، عبدالله بن عبدالعزيز البكري، (ص٤٢٦).

([10]) يقصد الرازي الذي ذهب إلى القول في **تفسيره**، (٣٥٢/١١): (ما ذهب إليه سيبويه ليس بشيء، لأن فيه طعناً في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول ﷺ وعن جميع الأمة، ولأن القراءة بالنصب لو كانت أولى لوجب أن يكون في القرَّاء من قرأ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[النساء: ١٦] بالنصب، فلمَّا لم يوجد علمنا سقوط هذا القول).

([11]) (٣٥٢/٦)، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ منهُمَا مِئةَ جلدة﴾ [النور: ٢].

وجملة عند المبرِّد،

قوله: (وجملةٌ عندَ المبرِّد إلخ) هذا كلامُ ابنِ الحاجبِ [1] بعينه، وكونُهُ [جُملتين] [2] عندَ سيبَويْه؛ لأنَّ تقديرَهُ: «مما يُتْلى عليكُمْ: حكمُ السَّارقِ والسَّارقةِ»، وهذه جملةٌ اسميَّةٌ، وقوله: ﴿فَاقْطَعُوا﴾ جملةٌ فعليةٌ مفسِّرةٌ لذلك الحُكمِ[3]، وأما المبرِّدُ [4] فذهَبَ [5] إلى: (أنَّ «الفاءَ» ليستْ هي التي يَعملُ ما بعدَها فيما قبلَها كما في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] [6]، ليصِحَّ النصبُ بالتسليطِ لمَا بعدَها [7]، وإنما هي «الفاءُ» الجزائيةُ الدَّاخلةُ على الخبرِ؛ لتضَمُّنِ المبتدَأِ معنى الشَّرطِ)؛ بناءً على أنَّ «اللامَ» مَوصُولةٌ [8] لا حَرفُ تعريفٍ كما في «المؤمن» و«الكافر» [9]،

---

(1) قال ابن الحاجب في «**الكافية**»، (ص٢٢): (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض؛ فالرّفع لازم، وكذلك ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ منهُمَا مِئةَ جلدة﴾ [النور: ٢]، الفاء بمعنى الشرط عند المبرِّد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب). **وعثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، ابن الحاجب**، ولد سنة (٥٧٠ هـ)، من أئمة العربية، له: «الكافية في علم النحو»، ولها شروح كثيرة، كما أن له: «الشافية في علم التصريف»، و«الإيضاح في شرح المفصَّل»، (ت ٦٤٦ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٢٤٨/٣ ـ ٢٤٩)، **والوافي بالوفيات**، (٣٢٤/١٩)، **والبُلغة**، (ص١٩٦ ـ ١٩٧).

(2) في (أ) و (ج) و (د) «جملتان»، وما أثبتُّه من (ب)، وهو الأصح لغوياً، كما أنه موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤١/٣).

(3) أي: وجملة ﴿فَاقْطَعُوا﴾ مفسِّرة وموضِّحة للحكم المبهم في الجملة الأولى، وهي: «وفيما يتلى عليكم: السارق والسارقة».

(4) في **الكامل في اللغة**، (١٩٦/٢)، / بالمعنى /، وعبارته: (فأما قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة: ٣٨]، وكذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور: ٢]، فليس على هذا، والرفعُ الوجه؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانيةُ؛ أي: التي تزني، فأما وجوب القطع للسرقة والجلد للزنا، فهذا مجازاة).

(5) في (ب) «فقد ذهب»، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى.

(6) يقصد أن «الفاء» في قوله : ﴿فَاقْطَعُوا﴾ ليست كـ «الفاء» الجزائية الواقعة جواباً لـ «أمَّا» المقدَّرة في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]؛ حيث يكون التقدير: «وأما ربكَ فكبِّر». وفي الحقيقة ما بعد « الفاء الجزائية» لا يعمل فيما قبلها، وإنما عَمل في هذا المثال لأنها ليست في مركزها الأصلي، إنما هي مؤخَّرة من تقديم لئلا يلي الفعل «أمَّا». ينظر: **أوضح المسالك**، (١١٦/٢)، **وشرح التصريح**، (٤١٨/١).

(7) لأن ضابط هذا الباب ـ أعني الاشتغال الذي سيأتي تعريفه مفصَّلاً بعد قليل ـ عند النحاة: أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم الأول لنَصَبه، مثال ذلك: «زيداً ضربتُه»، فلو حذفتَ الهاء وسلَّطت «ضربت» على زيد، قُلتَ: «زيداً ضربْتُ».

(8) لأن «الفاء» لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح كما سبق، (ص ١٥٥)، وقد تأتي «أل» موصولة بمعنى «الذي»، كما في قولك: «هذا الضارب زيداً». ينظر: **شرح المفصَّل**، ابن يعيش، (١٤٤/٣)، **والبسيط**، (٣١١/١)، **والتذييل والتكميل**، (٦٠/٣).

(9) والتي عرَّفها علماء النحو بأنها: «اللام» الساكنة التي تدخل على الاسم المَنكور فتعرِّفه تعريف جنس، كما في «المؤمن»، و«الكافر»، و«الرجل»، و«المرأة». ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (١٥/٢)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٢٦٨/٢)، **والتذييل والتكميل**، (٢٣١/٣).

و«الفاء» للسببية دخل الخبر لتضمُّنهما معنى الشرط؛ إذ المعنى: «الذي سرق والتي سرقت»، وقرئ بالنصب، وهو المختار في أمثاله؛ لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل.

مما لم يُقصَدْ به مَعْنى [1] الحُدوث، والمعنى: «الذي سرقَ والتي سَرقَتْ فاقْطَعوا إلخ»، ومثلُ هذه «الفاء» تمنعُ [2] العمَلَ بالاتفاق[3]، والأمرُ في هذا المَوقعِ يقَعُ خَبَراً للمُبتدأ بلا تَأويلٍ، وليسَ من قَبيلِ «زيدٌ فاضْربهُ» لكونهِ في الحقيقةِ شَرْطاً وجزاءً، مثلَ: «إنْ سرقَ فاقْطعوهُ»)، كذا قالَ النِّحريرُ[4] نقْلاً عنِ المبرِّد ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه «الفاءَ» زائدةٌ [5]، وكونُهَا تعملُ [6] العمَلَ بالاتفاقِ لا يَظْهرُ وجْهُهُ، وأيضاً إنَّ «أل» الموصُولةَ، قالَ الحَلبيُّ[7]: (لا تقَعُ في خَبَرِهَا «الفاءُ»). فليحرَّرْ هذا النَّقْلُ؛ فإنَّ في النَّفْسِ منهُ شَيءٌ. **وقوله: (لتضَمُّنهِمَا)**؛ أي:/ السَّارقُ والسَّارقةُ، وفي نسْخة «لتضَمُّنهَا»؛ أي: الجُملةُ، والأُولى أَولَى[8]. **قوله: (وقرئ بالنصب، وهو المختار إلخ)** فيه بحثٌ [9]؛ لأنَّه إنْ أرادَ أنه مختارٌ عند القرَّاءِ، ٥٣٥/ب

---

(1) في (ج) « مثل»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لملائمته للسياق.

(2) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و (ج) و (د) « يمنع» .

(3) لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها. ينظر: **شرح التصريح**، (٤١٨/١).

(4) **حاشية التفتازاني**، (٢٠٦/ أ ـ ب)، /بتصرف يسير/ .

(5) تأتي «الفاء» زائدة في حالتين: **الأولى**: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ المتضمِّن معنى الشرط، نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، وهي زائدة عند المرادي، **والثانية**: التي يكون دخولها في الجملة كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه، إنما يقول به الأخفش، ويستدلُّ له بـ«أخوك فوُجِد»، وبقوله: وقائلةٍ: خولانُ فانكِح فتاتهمْ . ينظر: **الكتاب**، (١٣٩/١)، **ومعاني القرآن**، الأخفش، (١٣٢/١)، **ورصف المباني**، (ص٣٨٦)، **والارتشاف**، (١٩٨٧/٤)، **والجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (٧٠ ـ ٧١). وعلى أي حال فالقول بأن هذه «الفاء» زائدة قول ضعيف، هذا ما أكَّده القونوي في **حاشيته**، (٤٥٩/٧).

(6) هكذا وردت في النسخ الأربع، وهو تحريف لا يلائم السياق، والصواب «تمنع»، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٣/ ٢٤١).

(7) في **الدر المصون**، (٢٥٨/٤ ـ ٢٥٩)، /باختصار/ ، وعبارته: (إن «الفاء» لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح، كـ «الذي» و «من»، وتدخل «الفاء» لشَبَه المبتدأ بالشرط، ويُشترط في صلته أن تصلح لأداة الشرط، من كونها جملة فعلية مستقبلة المعنى أو ما يقوم مقامها من ظرف وشبَهه، أما ها هنا فلا تصلح «أل» لمباشرة أداة الشرط؛ فلا تدخل في خبرها، يضاف إلى ذلك أن «أل» وصلتها في حكم اسم واحد؛ ولذلك تخطَّاها الإعراب).

(8) وكون «لتضمُّنهما» أولى في رأي الشهاب؛ لأنه يعود على السارق والسارقة.

(9) والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن كلام البيضاوي واضح ولا حاجة إلى هذا التكلُّف من الشهاب؛ فهو لم يقصد أنه مختار عند سيبويه أو المبرِّد، أو حتى عند القرَّاء، هو قال : (وهو المختار في أمثاله)؛ أي: أنَّ النصب هو الاختيار في حالة بُني الاسم المتقدِّم على فعل الأمر ولم يُبنَ على محذوف، فإذا بُني الاسم المتقدِّم على محذوف فلا يكون النصب مختاراً، ويبدو أنه تابع الكازروني الذي أخطأ أيضاً في فهم مراد البيضاوي هنا، فقال في **حاشيته**، (١٤٩/٢): (**قوله: (وهو المختار في أمثاله)** فيه نظر؛ إذ يلزم منه أن يكون القرآن على غير المختار).

والسرقة: أخذ مال الغير في خفية؛ وإنما توجَّب القطع إذا كانت من حرز والمأخوذ ربع دينار أو ما يساويه؛ لقوله ﷺ: «القَطْعُ في رُبعِ دينارٍ فصَاعداً» وللعلماء خلاف في ذلك لأحاديث وردت فيه وقد استقصيتُ الكلام فيه في «شرح المصابيح»، والمراد بـ «الأيدي» «الأيمان»، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﷺ «أيمانهما»؛ ولذلك ساغ وضع الجمع موضع المثنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾[التحريم: ٤] اكتفاء بتثنية المضاف إليه،

فليسَ كَذلكَ لأنّ القراءةَ المتواترة على خلافه [١]، وإنْ أرادَ عنْد النُّحاة، فقدْ عَرَفْتَ أن سيبَويْه يقولُ[٢]: (إنّ الرَّفعَ أقْوى وإنَّهُ عنْدهُ ليسَ منْ بابِ الاشْتغَال[٣])، وإنْ أرادَ عنْدَ المبرِّد، فمَذْهبُ المبرِّد [٤] أنَّ المبتدَأَ المتَضمِّنَ معنى الشَّرط لا يَحتاجُ خبرُهُ الأمْريُّ إلى تأويلٍ. ولمْ يُدْخلِ السَّارقَةَ في السارقِ تغْليباً كما هو المَعروفُ في أمْثاله؛ لأنَّه لبيانِ الحَدِّ الذي يحافَظُ فيه على تَركِ ما يَدْرأ الشُّبْهةَ [٥]. وما ذَكَرهُ في السَّرقة وشُروطها ممَّا تكفَّلَتْ به الفُروعُ [٦]. **وقوله صلَّى الله عليه وسلمَ: (القطعُ إلخ)** أخرجَهُ الشيخَان[٧] عن عائشَةَ، ولفْظُهُ: «**تُقْطَع اليدُ في ربْعِ دينارٍ فصَاعداً**». **قوله: (والمراد بالأيْدي الأيْمان، ويؤيدُهُ قراءةُ ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه... إلخ)** وضَعَ الجَمْعَ موضِعَ المُثنَّى

---

(١) فالقراءة المتواترة هي الرفع وليس النصب، أما النصب فهي قراءة عيسى بن عمر، وهي قراءة شاذة كما أوضحت، (ص ١٥٤).

(٢) ينظر: **الكتاب**، (١/١٤٢ - ١٤٣).

(٣) لأن الفعل المشتغِل إذا كان أمراً أو نهياً ترجَّح النصب. وحقيقة **الاشتغال**: أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغِل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، بحيث لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنَصبه؛ ففي قولك: «زيداً ضربتُه»، يجوز رفع «زيد» بالابتداء، فالجملة بعده خبر، ويجوز نصبه بإضمار «ضربتُ». ينظر: **الكافية**، (ص٢١ - ٢٢)، **والمحصَّل**، (ص ٥٠)، **والمقرَّب**، (٨٧/١)، **وتقريب المقرَّب**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ص٥٠ - ٥١).

(٤) سبق بيان مذهب المبرِّد، (ص ١٥٤).

(٥) أي: لم يكتفِ بذكر السارق فقط، بل يدخل فيه السارقة ضمناً من باب التغليب؛ لأن فعْل السرقة أكثر وقوعاً عند الرجال، فذكْرُ السارق والسارقة لدرء الحد بأدنى شبهة، ودفعاً لتوهُّم أن صيغة التذكير في السارق قيدٌ، بحيث لا يُجرى حدُّ السرقة إلا على الرجال. ينظر: **البرهان في علوم القرآن**، (٢٦٠/٣).

(٦) ذهب الجمهور إلى أن القطع لا يكون إلا بشرطين: قدْر النصاب، وأن تكون من حرز، وذهب ابن عباس والحسن البصري إلى أن القطع واجب في القليل والكثير، والحرْز غير معتبر، واستدلوا بعموم ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ [المائدة: ٣٨]، واختلف الجمهور في قدْر النصاب، فقال أبو حنيفة وأصحابه: لا قطع في أقل من عشرة دراهم أو دينار، وقال مالك: تقطع في ثلاثة دراهم فصاعداً، وقال الشافعي: القطع في ربع دينار فصاعداً، وقال أحمد: النصاب ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الفضة. ينظر: **المدوَّنة**، (٥٢٧/٤)، **والأم**، (١٥٨/٦)، **والحاوي**، (٢٦٩/١٣ - ٢٧٠)، **والمبسوط**، السَّرَخْسِي، (١٣٧/٩)، **والكافي في فقه الإمام أحمد**، عبدالله بن أحمد، موفق الدين، الشهير بـ «ابن قدامة المقدسي»، (٧٢/٤).

(٧) **صحيح البخاري** ، واللفظ له، كتاب: الحدود، باب: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ [المائدة: ٣٨]، (١٦٠/٨/ ٦٧٨٩)، **وصحيح مسلم**، بلفظ: **يُقطَعُ السَّارِقُ**...، كتاب: الحدود، باب: حد السرقة، (١٣١٢/٣/ ١٦٨٤).

إشارةً إلى قاعدة ذكرَهَا النُّحاةُ[1]، وهي: (أنَّ كلَّ جُزئَين أُضيفَا إلى الكُلِّ لفْظاً أو تقْديراً[2] وكانا مُفرَدَيْنِ من صَاحبهما، جازَ فيهمَا ثلاثةُ وجُوهٍ: الجَمعُ وهو الأفْصَحُ[3]، ثم الإفْرادُ، ثم التثنيةُ). واختَلفُوا أيُّ الآخَرَيْنِ أفصَحُ، فقيلَ: الأوّلُ[4]، وقيلَ: الثَّاني[5]. واحترَزُوا بالجُزئَين عمَّا ليسَ بجزءٍ، نحوَ: «دَاريْهمَا»؛ فإنَّه لا بدَّ من تثنيتِه لأمْن اللَّبسِ[6]، وكذا إنْ أُفرِدا عنِ الإضَافة كاليديْنِ لذلكَ[7]، واحْترزوا بالمفرديْنِ، منْ نحوِ: «فقَأتُ عينيْهما»؛ فإنه لا بدَّ من التثنيةِ لإلبَاسه في الإفْراد [8]، وما نحنُ فيهِ منْ هذا القَبيلِ؛ فكانَ اللازمُ تثنيتَهُ على الأفْصَحِ، فأشَارَ إلى جوابِهِ بأنّ اليَدَ هنا بمعْنى اليمينِ، كما قُرِئَ به [9] فهي مُفرَدَةٌ؛

---

(1) وإلى هذه القاعدة تشير الأبيات التي نظَمها ابن مالك، حيث قال في **شرح الكافية الشافية**، (١٧٨٧/٤):

ومنَعَ الأكثرُ أن يثنَّى ~ أو يُجمعَ المختلفانِ مَعنى

وكلُّ شيئينِ مؤديينِ ما ~ لواحدٍ فَراعِ فيمَا لهُما

مطلوبُ ذي إفرادٍ أو ذي تثْنيه ~ ففي كليهما بقَصدٍ تَوفيه

وينظر: **الكتاب**، (٦٢١/٣- ٦٢٢)، **والأصول في النحو**، (٣٤/٣)، **وأمالي ابن الشجري**، (١٨/١)، **والتذييل والتكميل**، (٦٦/٢)، **والمساعد**، (٧٢/١)، **وشفاء العليل**، (١٦٢/١).

(2) الإضافة لفظاً، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم: ٤]، والإضافة تقديراً، كقول الشاعر:

رَأيْتُ بَنِي البَكْرِيِّ في حَوْمَةِ الوَغَى ~ كَفَاغِرَي الأفْوَاهِ عِنْدَ عَرِينِ

فإن تقديره: «كفاغِرَيْن أفواهَهُما». ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (١٠٦/١).

(3) بأن يقال: «إيتني برؤوس شاتين»، وعلَّة كونه الأفصح: أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ فكرهوا أن تتوالى تثنيتين واختاروا لفظ الجمع، ويؤيده قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم: ٤]. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (١٨/١)، **وشرح التسهيل**، التَّنسي، (١/ ٥٩).

(4) أي: الإفراد أفضل من التثنية، نحو قولك: «إيتني برأس شاتين»، وهذا أفضل من قولك: «إيتني برأسي شاتين»، وحجتهم: أن الإفراد أخف من التثنية، والمراد به حاصل. وهذا القول ذهب إليه الفراء، وابن مالك، والتَّنَسي. ينظر: **معاني القرآن**، الفراء، (٣٠٨/١)، **والتسهيل**، (ص٧)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (١٠٦/١)، **والتذييل والتكميل**، (٦٩/٢)، **وشرح التسهيل**، التَّنَسي، (١/ ٥٩).

(5) أي: التثنية أفضل من الإفراد؛ فتقول: «ضربتُ رأسيهما» دون «ضربتُ رأسَهما»، ونُسب هذا القول ليونس بن حبيب الضبِّي النحوي، كما في: **الكتاب**، (٦٢٢/٣)، **والأصول في النحو**، (٣٤/٣))، وهو ما اختاره أبو حيان **في التذييل والتكميل**، (٦٩/٢). ولم أقف على قول يونس للتأكُّد من صحة نسبة الكلام إليه.

(6) قال ابن مالك في «**شرح الكافية الشافية**»، (١٧٩٠/٤): (فلو لم يكن المضافان جزأي المضاف إليهما، فعندئذ لا نعدل عن لفظ التثنية مخافة أن يقع التباس، نحو قولك: «أعط درهميهما»؛ إذ لو جُمع لأَوهم أن لكل منهما دراهم وليس درهمين، فإن أُمن اللَّبْس جاز الجمع، كقولك: «قهرتما العدو بأسيافكما»). وينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (١٠٧/١)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص١٣٣).

(7) يقصد: لأمْن اللَّبس.

(8) ففي قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم: ٤]، ليس للمرء إلا قلب واحد؛ فلا يقع اللَّبْس فيه أبداً، بخلاف العين واليد والرِّجل وما يكون في الجسد منه اثنين؛ فإنك لو قلت: «فقأتُ أعينهُما» لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (١٨/١).

(9) يقصد: قراءة ابن مسعود «فاقطعوا أيمانهما» . ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٨٨/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٥٤/٤)، **والدر المصون**، (٢٦٢/٤).

واليد اسم لتمام العضو؛ ولذلك ذهب الخوارج إلى أن المقطوع هو المَنكب، والجمهور على أنه الرسغ لأنه ﷺ أتي بسارق فأمر بقطع يمينه منه. ﴿جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨] منصوبان على المفعول له أو المصدر، ودلَّ على فعلهما «فاقطعوا» ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

فلذا جُمعت كالقلوبِ مع أنَّه لا لَبْسَ فيه [١]، فيَجوزُ الجَمْعُ والإفْرادُ كما ذكرنا، وما قيلَ[٢]: (إنّ اليَمينَ مِنْ كلِّ شخصٍ واحدةٌ بخلافِ اليَدِ)، غيرُ واردٍ؛ لأنَّ الدَّليلَ[٣] دلَّ على أنَّ المرادَ من اليد يدٌ مخصُوصةٌ وهيَ اليَمينُ، وقدْ دَلَّ الشَّرعُ على ذلك أيضاً [٤]. «الرُّسُغْ» بضَمَّتين وضَمٍّ فسُكونٍ. والحديثُ [٥] دليلٌ على مَعْنى اليَدِ وأنَّها اليَدُ [٦] اليُمْنى أيضاً.

قوله: (منصوبان على المفعول له) قال النِّحْريرُ[٧]: (وتركَ العطْفَ إشعاراً بأنَّ القَطْعَ للجَزاءِ، والجَزاءُ للنَّكالِ[٨] والمنعِ عنِ المُعاودةِ) انتهى؛ وإنما ذَكَرَ هذا بِناءً على أنَّه لا يجوزُ تعدُّدُ المفعولِ لهُ بدونِ عطفٍ واتِّباعٍ [٩]؛

---

(١) في (أ) و (ب) و (ج) هكذا وردت « لا لبس فيه»، وفي (د) « ليس فيه».

(٢) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٣٤٩/٤)، / بتصرف /، وعبارته: (فعلى هذا لا يستقيم تشبيههما في الآية بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ [التحريم: ٤]؛ لأن لكل من السارق والسارقة يدين اثنتين، فيجوز الجمع وأن تُقطع الأيدي كلها جميعاً من حيث ظاهر اللغة).

(٣) وهو قراءة ابن مسعود الشاذة كما أوضحت آنفاً، وهي تُعتبر مفسِّرة للقراءة المشهورة، قال السيوطي في «**الإتقان**»، (٢٧٩/١): (والمقصد من القراءة الشَّاذة تفسير القراءة المشهورة، كما في قراءة ابن مسعود «فاقطعوا أيمانهما»).

(٤) وهذا الردُّ منقول عن السَّمين الحلبي، حيث قال في «**الدر المصون**»، (٢٦٤/٤): (وهذا الردُّ ليس بشيء؛ لأن الدليل دلَّ على أن المراد اليُمْنيان).

(٥) ويقصد ما رواه أبو نُعيم، من طريق عبدالكريم، أبي أمية، عن الحارث بن عبدالله بن أبي ربيعة: «**أَن النبي ﷺ أُتي بسارق، فقيل لرسول الله ﷺ: إِنَّهُ لنَاسٍ مِنَ الْأَنصَارِ مَا لَهُمْ مَالٌ غَيْرُهُ، فتركهُ، ثُمَّ أُتِيَ به الثّانيَةَ، فتركهُ، ثُمَّ أُتِيَ به الثّالثةَ، فَتَرَكَهُ، ثُمَّ أُتِيَ به الرَّابعةَ، فَتَرَكَهُ، ثمَّ أُتِيَ به الْخامسةَ، فَقطعَ يمينهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ السَّادسَةَ، فَقَطعَ رجلهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ السابعةَ، فقَطعَ يدهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ الثامنةَ، فَقَطَعَ رجلَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَرْبَعٌ بِأَرْبَعٍ**». **معرفة الصحابة**، أحمد بن عبدالله بن أحمد، المعروف بـ «أبي نُعيم»، (٨١٠/٢).

قلت: والحديث مشكل؛ لضعف عبدالكريم، أبي أمية، ضعَّفه ابن أبي حاتم في **الجرح والتعديل**، (٦٠/٦)، وابن عَدي في **الكامل في الضعفاء**، (٣٧/٧)، والذهبي في **ميزان الاعتدال**، (٦٤٦/٢)، وإذا كان الحديث مشكلاً فلا يمكن تقييد كتاب الله به؛ فيُكتفى بقراءة ابن مسعود ﷺ الشاذة، فيقيَّد بها القرآن، وقد الجصَّاص الإجماع على أنها اليمنى، كما في **أحكام القرآن**، (٦٢/٤).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) **حاشية التفتازاني**، (٢٠٦/ب)، /بتصرف يسير/ .

(٨) النَّكال: إبداء العقوبة لمن يتَّعظ، أو العقوبة التي تمنع الناس أن يفعلوا ما كان بسببها، وأصل النَّكال: الامتناع . ينظر: **المفردات**، مادة (نكَل)، (ص٨٢٥)، **ومشارق الأنوار**، عِياض بن موسى بن عياض، اليحصُبي البُستي، مادة (نكَل)، (١٢/٢)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص٣٢٠).

(٩) ثمَّة فرق دقيق بين العطف والاتِّباع، فكل عطف فيه اتِّباع، وليس كل اتِّباع عطفاً، فقد يكون مجرَّداً من العطف، مثال العطف مع الاتِّباع: «قام زيد فعمرو»، أردتَ أن تخبر بأن قيام عمرو عُقيب قيام زيد بلا مهلة، وأما الاتِّباع المجرَّد من معنى العطف، فمن ذلك: جواب الشرط في قولك: «إن تحسنْ إليَّ فاللهُ مجازيك». ينظر: **الأصول في النحو**، (١٨٢/٢)، **وسر صناعة الإعراب**، (٢٦٣/١).

لأنَّه على معنى «اللامِ»[1]، فيكونُ كتعلُّقِ حَرفيِّ جرٍّ بمعنىً بعَاملٍ واحدٍ، وهو ممنوعٌ [2]، وقد صَرّحَ به أبو حيَّانَ [3] واعترَضَ على هذا الإعرابِ به، فأشَارَ المحقِّقُ[4] إلى دفْعه، [وقدْ سَبقَهُ] [5] إليهِ الحَلَبيُّ[6]. ونُقلَ عنْ بعضِ النُّحاةِ [7] أنَّه أجَازَ تعدُّدَ المفعولِ لهُ فلا يَرِدُ السؤالُ رأسَاً، وقد دُفِعَ أيضاً بأنّ النَّكالَ نوعٌ منَ الجَزاءِ فهو بدلٌ منه؛ وعلى ما ذكَرَهُ النِّحريرُ يكونُ مفعولاً له مُتداخلاً كالحالِ المُتداخلة [8]، وهو حسنٌ. وإذا نُصِبا [9] على المصْدريَّة [10]، فهما إما مصْدَرانِ لـ «اقْطَعُوا» من مَعناهُ[11]، أو لفِعْلٍ مقَدَّرٍ منْ لفْظِهِ [12]،

---

(1) أي: لأن المفعول له على معنى «اللام»؛ حيث يصح تقديره بـ «اللام» التي يُعلَّل بها الفعل، فلو قلت: «زرتك طمعاً في برِّك»، يكون المعنى: «زرتك للطمع في برِّك». ينظر: **اللُّمع في العربية**، عثمان بن جني، (ص٥٨)، **والغرَّة**، (٣٣٥/١)، **واللُّباب**، العكبري، (٢٧٧/١)، **والكافية**، (ص٢٣)، **وشرح الكافية الشافية**، (٦٧١/٢).

(2) يتحاشى النحاة الوقوع في لزوم تعدُّد المفعول له من غير عطف، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]، مُنع تعلُّق ﴿لِّتَعْتَدُوا﴾ بـ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾ على جعْل ﴿ضِرَارًا﴾ مفعولاً له، وإنما يتعلَّق به على جعل ﴿ضِرَارًا﴾ حالاً؛ لأنه يلزم منه تعلُّق معمولين بعامل واحد يكون كل واحد منهما مفعولاً له، وهذا ممنوع. ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٧٠٥)، **وهمع الهوامع**، (١٣٦/٢).

(3) قال أبو حيان في «**البحر المحيط**»، (٤ /٢٥٥): (هذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النَّكال، فيكون على طريق البدل، وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولَيْن لهما إلا بواسطة حرف العطف).

(4) يقصد المحقق التفتازاني ـ رحمه الله ـ في قوله السابق.

(5) ما بين معكوفين سقط من (ج).

(6) **في الدر المصون**، (٢٦٥/٤ ـ ٢٦٦)، حيث قال: (ثم ظفرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يَنصب مفعولاً له آخر يكون علَّة فيه؛ وذلك أن المعْربين أجازوا في قوله تعالى: ﴿أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ اللهُ بَغْيًا﴾ [البقرة: ٩٠] أن يكون «بغياً» مفعولاً له، ثم ذكروا في قوله: ﴿أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ﴾ [البقرة: ٩٠] أنه مفعول له ناصبه «بغياً»، فهو علةٌ له، صرَّحوا بذلك، فظهر ما قلت، ولله الحمد).

(7) يقصد العُكبري في **الإملاء**، (٩٢/١)، حيث أعرب «بغياً» مفعولاً من أجله ناصبه ﴿أَن يَكْفُرُواْ﴾، و﴿أَنْ يُنَزِّلَ اللهُ﴾ مفعولاً من أجله ناصبه «بغياً» على أن التنزيل علَّة للبغي، والبغي علَّة للكفر، والتقدير: «كفروا لأنهم بغوا، وبغوا لأنْ أنزل الله».

(8) أي: الجزاء علَّة للأمر بالقطع، والنَّكال علة للجزاء؛ فكان كالحال المتداخلة، نحو: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، هي حال متداخلة؛ بناء على أن الحال الأولى حال من «زيد» وعاملها «جاء»، والحال الثانية بدل من الأولى، أو حال من الضمير المستتر في الحال الأولى. ينظر: **اللباب**، العكبري، (٢٩٢/١ ـ ٢٩٣)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٤٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٣٣).

(9) في (ب) «نصب»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه يقصد «جزاء» و «نكالاً».

(10) وهذا الوجه الإعرابي نسبه أبو حيان لمحمد بن المستنير، الشهير بـ «قُطْرُب»، ولكنني لم أقف على كلام «قُطْرُب» لتوثيقه والتأكُّد من صحة نسبته إليه. ينظر: **البحر المحيط**، (٢٥٥/٤).

(11) أي: هما مصدران لفعلين من معنى القطع، والتقدير: «جازوهما جزاءً، ونكّلوهما نَكالاً».

(12) أي: الجزاء في السرقة قطع خاص من مطلق القَطْع، فيكون مفعولاً مطلقاً من غير لفظ الفعل السابق، كـ«قعَدت قعوداً»، و«جلستُ القُرْفصاء»، فالقرفصاء قعود مخصوص من مطلق القعود؛ وعلى هذا يكون المعنى: «فاقطعوا قطْعَ جزاء وقطْع نَكال». ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٤٦٠/٧)، **وحاشية زكريا الأنصاري**، (٣٩٨/أ).

قال تعالى: ﴿فَمَنْ تابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِه وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْه إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩].

قال البيضاوي (١٢٦/٢): **﴿فَمَنْ تابَ﴾ من السُّرَّاق. ﴿وَأَصْلَحَ﴾ أمْرَه بالتقصِّي عن التَّبعات والعزم على ألا يعود إليها. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْه إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة.**

وأما القطع فلا يسقط بها عند الأكثرين؛ لأن فيه حق المسروق منه.

وقد جُوِّز فيه الحاليَّةُ أيضاً [١]. **قوله: (من السُّرَّاق)** بتشديد الرَّاء، جمعُ «سَارِق» [٢]، ومن الغَريب أنه نُقِل عن أبيٍّ، رضِي اللهُ عنهُ، أنه قَرَأَ [٣]: «والسُّرَّق والسُّرَّقة»، بترك الألف وتشديد الرَّاء !!، فقالَ ابنُ عطيَّةَ ـ رحمه الله تعالى[٤] ـ: (إنَّ هذه القراءةَ تصحيفٌ[٥]؛ لأنَّ «السارقُ» و«السارقةُ» كُتبا بدون ألف في المُصحَف). وقيلَ في تَوجيهها [٦]: (إنهُمَا جمعُ سَارِقٍ وسَارِقةٍ)، لكنْ «فَعَل» [٧] لم يُنقَلْ فيه في جمعِ المؤنَّثِ السَّالِم «فُعَّلَة»، ولم يُسمَعْ «فُعَّلَة» في الجَمْعِ أصْلاً !!، فلو قِيلَ: «إنها صيغةُ مُبالغةٍ» [٨] لكان أقْرَبَ، فانظرْهُ. **وقوله: (أمّا القطع فلا يسقط بها)** ضَميرُ «بها» للآخِرةِ [٩]؛ أي: إذا لم يُقْطَعْ في الدُّنيا لا يَسْقُطُ حقُّ العَبدِ في الآخِرةِ، وإنْ جَاز سُقوطُ حَقِّ اللهِ. والتَّبِعَاتُ[١٠]:

---

(١) وهذا الوجه الإعرابي نسبه أبو حيان إلى علي بن حمزة، الشهير بـ «الكِسائي». ينظر: **البحر المحيط**، (٢٥٥/٤).

(٢) ينظر: **المُحكَم والمحيط الأعظم**، علي بن إسماعيل بن سِيده، مادة (سَرَق)، (٢٣١/٦).

(٣) ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٨٨/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٤٦/٤)، **والدر المصون**، (٢٥٧/٤). ولم أجدها في **شواذ القرآن**، لابن خالويه، أو في **المحتسب**، لابن جني !! .

(٤) في **تفسيره**، (١٨٨/٢)، /بتصرف/، وعبارته: (ويشبه أن يكون هذا تصحيفاً من الضابط؛ لأن قراءة الجماعة إذا كتب «السارق» بغير ألف، وافقت في الخط هذه).

(٥) **التصحيف**: رواية الخطأ على قراءة الصُّحف باشتباه الحروف، وأصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم من الصُّحُف من غير أن يلقَوا فيه العلماء، فكان يقع التغيير فيما يروونه. ينظر: **تصحيفات المحدِّثين**، الحسن بن عبدالله، أبو أحمد العسكري، (٢٤/١).

(٦) والتوجيه للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٢٥٧/٤)، /باختصار/، وعبارته: (ويظهر توجيهُ هذه القراءة بوجه ظاهر، وهو أن «السُّرَّق» جمع «سارق»؛ فإنَّ «فُعَّلاً» يطَّرد جمعاً لـ «فاعل» صفةً، نحو: «ضارب» و«ضُرَّب»).

(٧) هكذا وردت في النسخ الأربع. والصواب « فاعلة» لأنه أليق بالمقام، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤١/٣).

(٨) فإن «فُعَّل» جمع كثرة مَقيس، حيث يطَّرد في وصف على «فاعل» و«فاعلة»، فتقول: «ضارب، وضاربة، وضُرَّب». ينظر: **الارتشاف**، (٤٣٩/١)، **وشرح التصريح**، (٥٣٥/٢)، **وهمع الهوامع**، (٣٥٨/٣).

(٩) أخطأ الشهاب في إرجاع الضمير ها هنا. والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن الضمير يعود للتوبة لا للآخرة؛ فيقصد البيضاوي أن الله تعالى يقبل توبة السارق فلا يعذبه في الآخرة، أما القطع فلا يَسقط بالتوبة ولا بد من إقامة الحدِّ عليه.

(١٠) التَّبِعة والتِّباعة: اسم الشيء الذي لك فيه بُغية، شبه ظُلامة ونحوها.. . ينظر: **العين**، مادة، (تَبِع)، (٧٩/٢)، **وتهذيب اللغة**، مادة (تَبِع)، (١٦٩/٢)، **ولسان العرب**، مادة (تَبِع)، (٣٠/٨).

حُقوقُ العِبادِ والمظَالِمُ [1]. **وقولُه: (والعزم)** إشارةٌ إلى أنَّ الإصْلاحَ هنا إصلاحُ النَّفْسِ بالتَّوبةِ، وهي: النَّدمُ والعَزْمُ على عَدَمِ العَوْدِ كمَا مرَّ[2]، وأنَّه إذا تابَ تابَ اللهُ عليه؛ أي: قَبِلَ توبتَهُ. وعُمومُ الخِطَابِ لكلِّ واقفٍ عَليه[3]، مرَّ تحقيقُهُ [4].
وفي «**الأحكام**» لابنِ العَربيِّ[5]: (إنَّه في شَرعِ من قبلَنَا كانَ جَزاءُ السَّارقِ استرقاقَهُ[6]، وقيلَ[7]: كانَ ذلكَ إلى زمَنِ مُوسى، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، فعَلى الأوّلِ شَرعُنا ناسِخٌ[8] لمَا قَبْلَهُ، وعلى الثَّاني مؤكِّدٌ للنَّسخِ كمَا سَيأتي في سُورَةِ يوسُفَ [9]).

---

(1) توبة السارق غير مقبولة منه في إسقاط الحد عنه قبل إقامته؛ حيث أمر بإقامة الحد على السارق، ثم عقَّب بذكر التوبة من غير استثناء؛ فدلَّ ذلك على أن توبة السارق لا تُسقط عنه الحد، إنما تُسقط عنه الإثم إذا تاب وردَّ المال إلى صاحبه، بخلاف توبة المحاربين، حيث استثنى منهم من تاب ألا يقام عليه الحد قبل القدرة، فقال تعالى: ﴿إِلا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، هذا عند الحنفية والمالكية، ورواية عند أحمد، وأحد قولي الشافعي. ينظر: **الحاوي**، (٣٧٠/١٣)، **والمقدِّمات الممهدات**، (٢٢٥/٣)، **والكافي في فقه الإمام أحمد**، (٧٠/٤)، **والبناية**، (٨٩/٧).

(2) (١٢٧/٣)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٩].

(3) ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، أو أي خطاب آخر يفيد العموم، فإنه يشمل رسول الله ﷺ ومن معه، ومن جاء بعده إلى يوم القيامة، ويسمى هذ الخطاب: «خطاب المواجهة». ينظر: **البحر المحيط في أصول الفقه**، (٢٥١/٤)، **والمستصفى**، (ص٢٤٢).

(4) (٢٢٠/٢)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

(5) (١٢٠/٢)، /بتصرف يسير/.

(6) فقد كان ذلك سنَّة آل يعقوب في السارق أن يسلِّم سرقته إلى المسروق منه وأن يُسترقَّ سنة، ذهب إلى ذلك ابن عباس ﷺ . ينظر: **غريب القرآن**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ص٢٢٠)، **وتفسير الطبري**، (١٨٢/١٦)، **والكشاف**، (٤٩١/٢).

(7) لم أهتد إلى هذا القائل !! .

(8) ونسخ الشرائع جائز عقلاً وشرعاً عند الجمهور، قال تعالى: ﴿ما نَنْسَخْ منْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَأهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وخالف أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة، فأجاز النسخ عقلاً ولم يُجزه شرعاً لأنه يؤدي إلى البَداء. ينظر: **العدَّة في أصول الفقه**، (٧٦٩/٣)، **والتبصرة في أصول الفقه**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ص٢٥٢)، **وتيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول**، محمد بن محمد بن عبدالرحمن، المعروف بـ «ابن إمام الكاملية»، (١٣٢/٤).

(9) تعرَّض ابن العربي لهذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قالُوا جَزاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزاؤُهُ كَذلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [يوسف: ٧٥]، حيث قال في «**أحكام القرآن**»، (٦٨/٣ ـ ٦٩): (قد ذكرنا في سورة المائدة أن القطع في السرقة ناسخ لما تقدم من الشرائع؛ إذ كان في شرع يعقوب استرقاق السارق كما تقدَّم....).

قال تعالى: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ يا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قالُوا آمَنَّا بِأَفْواهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هذا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ**﴾ [المائدة: ٤٠ ـ ٤١].

قال البيضاوي (١٢٦/٢): ﴿**يُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ **قدَّم التعذيب على المغفرة إيتاء على ترتيب ما سبق، أو لأن استحقاق التعذيب مقدَّم، أو لأن المراد به القطع وهو في الدنيا.**

(**قدَّم التَّعذيبَ على المَغْفِرةِ إلخ**) يعني: كانَ الظَّاهرُ عكسَهُ؛ لأنَّ الرَّحمةَ سابقةٌ على الغَضَبِ كمَا في حَديثِ: « **سَبقَتْ رَحْمتي غَضبي**»[1]، *وهنا عَكَسَ لأنّ التَّعذيبَ للمُصرِّ على السَّرقةِ والمَغفرةَ للتائبِ منْها، وقدْ قُدِّمَت/ ٥٣٦/أ
في الآيةِ أوَّلاً، ثمَّ ذُكرَت التَّوبةُ بعدَها، فجَاءَ هذا اللاَّحقُ على تَرتيبِ السَّابقِ[2] *[3]، أوِ المرادُ بالتَّعذيبِ القَطْعُ، وبالمَغْفرةِ التَّجاوُزُ عنْ حقِّ اللهِ، والأوّلُ في الدُّنيا والثَّاني في الآخرةِ؛ فجِيءَ بهِ على ترتيبِ الوجُودِ[4]، أو لأنَّ المقامَ مَقامُ الوعيدِ[5]، قالُوا[6]: (وهذا أقْربُ).

---

(١) وهو جزء من حديث رواه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **لَمَّا قَضَى اللَّهُ الخَلْقَ، كَتَبَ كِتَاباً عِنْدَهُ: غَلَبَتْ، أَوْ قَالَ سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ**». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۞ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]، (٩/١٦٠/ ٧٥٥٣)، **وصحيح مسلم**، بنحوه، كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، (٤/٢١٠٨/ ٢٧٥١).

(٢) وعلى هذا الأساس يكون في الآية لف ونشر، حيث يردُّ السامع كل واحد لما يليق به، فالعذاب للمصر على السرقة، والمغفرة للتائب منها.

(٣) ما بين علامتين ** مأخوذ من كلام التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٦/ب)، /بتصرف يسير/، وهذا الوجه ذهب إليه كل من ابن التمجيد في **حاشيته**، (٤٦١/٧)، وزكريا الأنصاري في **حاشيته**، (٣٩٨/أ)، والقُونوي في **حاشيته**، (٤٦١/٧).

(٤) وهذا الوجه بعيد ـ والله أعلم ـ، وأبعد منه ما ذهب إليه الإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٦٦/ب): (قدَّم التعذيب على المغفرة؛ لأن المقصود وصفه تعالى بالقدرة، والقدرة في تعذيب من يشاء أظهر من القدرة في مغفرته).

(٥) **والوعد والوعيد** كثير في كتاب الله؛ والغاية منه تنشيط القارئ على ما يُنجيه وتثبيط له عما يَهوي به في نار جهنم ـ والعياذ بالله ـ، مثال **الوعد**: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾ [الضُّحى: ٥]، ومثال **الوعيد**: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: ٤٢]، وقد قسَّم السيوطي علوم القرآن إلى ثلاثة أقسام: وهي: التوحيد، والتذكير، والأحكام، وجَعل الوعد والوعيد داخلاً في قسم التذكير. ينظر: **البرهان في علوم القرآن**، (٤/٢٨٣)، **والإتقان**، (٤/٣٧).

(٦) رجَّح ذلك ابن المنيِّر، فقال في «**الانتصاف**»، (١/٦٣٢): (وعلى هذا يكون تقديم التعذيب؛ لأن السياق للوعيد، فيناسب ذلك تقديم ما يليق به من الزواجر ـ واللَّه أعلم ـ)، ووافقه الطيبي بعد أن نقل كلامه، فقال في **حاشيته**، (٤/٣٥٠): (وهذا هو الحق؛ لأنه تذييل للكلام السابق، من لدُن قصة موسى ومقاتلة الجبارين، وقصة قابيل وهابيل، وأحكام الحرابة، وقطع السارق).

﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾؛ أي: صنيع الذين يقعون في الكفر سريعاً؛ أي: في إظهاره إذا وجدوا منه فرصة. ﴿مِنَ الَّذِينَ قالُوا آمَنَّا بِأَفْواهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي من المنافقين والباء متعلقة بـ «قالوا» لا بـ «آمنا» و«الواو» تحتمل الحال والعطف ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾ عطف على ﴿مِنَ الَّذِينَ قالُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ خبر محذوف؛ أي: هم سمَّاعون، والضمير للفريقين، أو للذين يسارعون، ويجوز أن يكون مبتدأ و«من الذين» خبره؛ أي: ومن اليهود قوم سمَّاعون.

قوله: (أي: صنيعُ الذينَ يقَعُون إلخ) لمَّا كانَتْ ذواتهُمْ لا تُحزنُهُ وإنَّما يُحزِنُهُ فعلُهُمْ أوّلَهُ بما ذَكَرَ[1]، وهو إمَّا بتقْديرِ مُضَافٍ، أو على أنَّ الإسْنادَ مجازيٌّ وأنَّه أَسْنَدَ ما للفَاعِلِ إلى سَببِه[2]، أو لأنَّه [3] لا [4] فاعلَ لهُ حَقيقيٌّ[5].

قوله: (أي: في إظْهَاره إذا وجَدوا إلخ) * إنَّما قَالَ ذلكَ لأنَّ المنافقينَ كَفَرةٌ، وذلكَ الإظْهارُ بالإخْبَارِ وإلا كانُوا مُجَاهرينَ لا مُنَافقينَ* [6]. وعَدَمُ تعلُّق «الباءِ» بـ «آمَنَّا» ظَاهرٌ لفْظاً ومعنىً[7]. **وقوله: (والعطفُ)** أي: على «قَالُوا».

ومَعْنى: ﴿لاَ يَحْزُنْكَ﴾ [المائدة: ٤١]؛ أي: «لا تُبالِ بهِمْ» كمَا فسَّرهُ الزَّمخشَريُّ[8]، وحُزنهُ ليسَ لخَوفِهِمْ بلْ شفَقَةً عليهِمْ، حَيثُ لم يُوفَّقُوا للهِدَايَة. **قولُه: (خبرٌ محذوفٌ إلخ)** رجَّح [عَطْفَ] [9] ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾ [المائدة : ٤١]

---

(1) لأنه لا معنى للحزن عن الذات، إنما يكون الحزن عن حاله وصنيعه، ولم يقل: (كُفْر الذين) ليعمَّ كيدهم وكفرهم، هذا ما أكَّده القُونوي في **حاشيته**، (٤٦٢/٧).

(2) وهنا أُسند الإحزان إلى سببه، وهو ذواتهم، وهو في الحقيقة لأفعالهم؛ لأن الذوات لا تورث الحزن أو الفرح، فهو من باب الإسناد المجازي أو العقلي الذي سبق بيانه، (ص ١٢٦).

(3) في (ج) «أنه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(4) سقطت من (ج).

(5) وهذا الكلام مبنيٌّ على أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول، إذا أُسند إليه كان حقيقة، فهو إما أن يكون حقيقة ظاهرة، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] المسنَد إليه ظاهر، وهُم أهلها، والتقدير: «فما ربحوا في تجارتهم»، أو تكون خفيَّة لا تظهر إلا بعد تأمُّل لعدم ظهور الفاعل الحقيقي، كما في «سرَّتني رؤيتك»، والتقدير: «سرَّني الله عند رؤيتك». ينظر: **التلخيص**، (ص١٦ - ١٧)، **وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن تقي الدين، بهاء الدين السُّبكي، (٢٥٩/١ - ٢٦٠).

(6) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٦/ب)، /بتصرف/، وعبارته: (لأن كفر المنافق ثابت، وإنما المسارعة إلى إظهاره، ثم إن ذلك يكون لظهور الآثار لا بالإخبار، وإلا لم يكن منافقاً !!). قلت: وعبارة النِّحرير أحسن من عبارة الشهاب؛ فإذا كانوا منافقين لا مجاهرين، فإظهار كفرهم لا يكون بالإخبار !!، والصواب أن يُقال: (وذلك الإظهار بالآثار لا بالإخبار، وإلا كانوا مجاهرين لا منافقين).

(7) لأنه لو تعلَّق بـ «آمنا» لوجب أن يُقال: «بأفواهنا»؛ لأن «آمنا» منصوب بـ «قالوا» ومحكيٌّ عنهم، والحكاية يجب أن تُطابق المحكيَّ. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢١٣/٢).

(8) قال في «**الكشاف**»، (٦٣٢/١): (والمعنى: لا تهتمَّ ولا تبالِ بمسارعة المنافقين).

(9) ما بين المعكوفين سقط من النسخ الأربع، وما أثبتُّه في المتن لا يستقيم الكلام إلا به، وهو مثبت في **المطبوعة**، (٢٤٢/٣).

و«اللام» في «للكذب»، إما مزيدة للتأكيد أو لتضمين السَّماع معنى القَبول؛ أي: قابلون لما تفتريه الأحبار، أو للعلة والمفعول محذوف؛ أي: سمَّاعون كلامك ليكذبوا عليك فيه.

على ﴿مِنَ الَّذِينَ قالُوا﴾ [المائدة: ٤١] [١]؛ لأنه قُرِئَ: «سمَّاعين»[٢] على الذَّمِّ؛ فهذا يَدُلُّ على أنَّها ليسَت بخَبرٍ[٣]، فـ «سمَّاعونَ» حينئذ خَبرُ مُبتَدأ محذوفٌ، و«لامُ» ﴿لِلْكَذِبِ﴾ للتقْوية[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وأما تضْمينُهُ [٥] معنى القَبول ففيه نظرٌ؛ فإنه يقتَضي أنه إنما فُسِّرَ بالقَبول لتَعَدِّيه [٦] بـ «اللاَّم»، وقد قالَ الزَّجَّاجُ[٧]: (يُقالُ: لا تسمَعْ منْ فلانٍ؛ أي: لا تقْبَلْ، ومنهُ: سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَهُ؛ أي: تقبَّلَ منهُ حَمْدَهُ). وكلامُ الجوهريِّ يخالفُهُ أيضاً [٨]، ويقتضِي أنَّه ليسَ مبنيًّاً على التضْمينِ. وعلى الوجهِ الأخير[٩] مفعُولُهُ محذوفٌ[١٠]،

---

(١) والتقدير: «لا تحزنك المسارعة في الكفر من المنافقين ومن الذين هادوا»، ويحسن الوقوف على ﴿الَّذِينَ هادُوا﴾، وجملة ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ استئنافية. رجَّح العطف كل من الزجَّاج في **معاني القرآن**، (١٧٤/٢)، وأبو البقاء في **الإملاء**، (٤٣٦/١).

(٢) وهذه قراءة الضحَّاك بن مزاحم، كما في **تفسير ابن عطية**، (١٩٢/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٦٠/٤)، **والدر المصون**، (٢٦٧/٤).

(٣) يقصد أنه بهذه القراءة يترجَّح العطف، والتقدير: «لا تحزنك المسارعة في الكفر من المنافقين، ومن الذين هادوا سمَّاعين»، بالنصب على الذم، وعلى هذه القراءة لا تكون ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾ خبراً للمبتدأ ﴿ مِنَ الَّذِينَ قالُوا﴾، ويكون التقدير على أنها خبر للمبتدأ: «ومن الذين هادوا سمَّاعون للكذب»، ولا يحسن عندئذ الوقوف على ﴿الَّذِينَ هادُوا﴾. ينظر: **حاشية القُونوي**، (٤٦٢/٧).

(٤) أي: لتأكيد تعلُّق العامل بمعموله وتقوية عمله، فإن «الكذب» مفعول «سمَّاعون»، فتقوَّى العامل بزيادة «اللام»، حيث تُزاد «اللام» لأسباب، منها: أن يكون العامل فرعاً في العمل كما في مثالنا هذا، وكما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].
ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٨٠٣/٢)، **والارتشاف**، (١٧١٠/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٥) الضمير عائد لـ «سمَّاعون». **والتضمين النحوي**: أن تُشْرَب كلمةٌ لازمة معنى كلمة متعدِّية لتتعدَّى تعديتها، نحو: ﴿ولاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ضُمِّن «تعزموا» معنى: «تنْوُوا»؛ فعُدِّي تعديته، وتعدَّى بنفسه مع أنه لا يتعدَّى إلا بـ «على». ينظر: **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**، عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي، (٢٦٦/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٨٩٨)، **والكليَّات**، (ص٢٦٦)، **وشذا العَرْف في فن الصرف**، أحمد بن محمد الحملاوي، (ص٣٩).

(٦) في (ج) « ليعيده»، تحريف.

(٧) في **معاني القرآن**، (١٧٤/٢). **وإبراهيم بن السَّري بن سهل الزجَّاج**، ولد سنة (٢٤١ هـ)، من أكابر أهل العربية؛ وإنما سمِّي بـ «الزجَّاج» لأنه كان يخرُط الزجاج، له: «معاني القرآن وإعرابه»، و«الاشتقاق»، (ت ٣١١ هـ). ينظر: **تاريخ العلماء النحْويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، المفضَّل بن محمد بن مِسْعر التَّنُوخي، (ص٣٨)، **ومعجم الأدباء**، (١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٨) ذكر الجوهري معانٍ كثيرة لـ «سمع»، ولم يذكر منها معنى القَبول، فلم يضمِّن السَّماع معنى القَبول عند دخول «لام» التقوية عليه، واعتبرها كلها بمعنى واحد وهو السماع، حيث قال في «**الصحاح**»، (١٢٣٢/٣): (يقال: تَسَمَّعْتُ إليه، وسَمِعْتُ إليه، وسَمِعْتُ له، كله بمعنى واحد؛ لأنه تعالى قال: ﴿لا تسْمَعُوا لِهَذا القُرْآنِ﴾ [فصلت: ٢٦]).

(٩) يقصد الشهاب الوجه الأخير الذي ذكره البيضاوي في لام ﴿لِلْكَذِبِ﴾، وهو كونها للعلَّة.

(١٠) والمفعول المحذوف كلام رسول ﷺ ، والتقدير: «سمَّاعون كلامك كي يكذبوا عليك»؛ ولمَّا كان ملائماً للسياق والسباق، اكتفى به البيضاوي ـ رحمه الله ـ . ينظر: **حاشية القونوي**، (٤٦٣/٧).

قال البيضاوي (١٢٧/٢): ﴿سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾؛ **أي: لجمع آخرين من اليهود لم يحضروا مجلسك، وتجافوا عنك تكبُّراً وإفراطاً في البغضاء؛ والمعنى على الوجهين؛ أي: مصغون لهم قابلون كلامهم، أو سمَّاعون منك لأجلهم والإنهاء إليهم، ويجوز أن تتعلَّق «اللام» بالكذب؛ لأن «سمَّاعون» الثاني مكرَّر للتأكيد؛ أي: سمَّاعون ليكذبوا لقوم آخرين.**

و«اللام» للتعليل[١]. وضَميرُ «هُمْ» المقَدَّر[٢] جوَّز فيه المصنِّفُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ وجْهَيْن[٣]، وهُما بمعنىً[٤]؛ لأنَّ الذينَ يُسَارعُون الفَريقَان. وفي «**الكشَّاف**»[٥]: (أو لـ «للذينَ هَادُوا»). وأُورِدَ[٦] على التَّضْمين أيضاً: (أنَّ القَبولَ مُتَعَدٍّ بنفْسه، كما في كتبِ اللُّغة، يقالُ: «قبلَه» كـ «عَلِمَهُ»، و«تقَبَّلَهُ»[٧]، و«اللاَّم» بعدَ السَّماعِ بمعنى القَبولِ بمعْنى «مَنْ»، كما في «سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَه»[٨]؛ [أي: تقبَّل منه حمْدَهُ][٩]، وتدْخُلُ على المَسْمُوعِ منهُ لا المَسْمُوعِ[١٠]). **قوله: (والمعنى على الوجهين)؛** أي: الوجْهيْنِ السَّابقينِ في ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]، من كَونِ «اللاَّم» متعلقةً بهِ لتضَمُّنه القَبُولَ،

---

(١) ذلك أن من معاني «اللام» التعليل، نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وتسمى «لام العلة» أو «لام كي». ينظر: **اللأمات**، (ص٦٦)، **وأمالي ابن الشجري**، (١٤٩/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (١٥/٣)، **ورصف المباني**، (ص٢٢٣)، **والارتشاف**، (١٧٠٧/٤)، **والجنى الداني**، (ص٩٧)، **والمساعد**، (٢٥٦/٢)، **وشفاء العليل**، (٦٦٠/٢).

(٢) يقصد الضمير المقدَّر في «سمَّاعون»، حيث إنَّ التقدير: «هم سماعون».

(٣) هما: أن يرجع الضمير إلى الفريقين، وهم: المنافقون واليهود، أو يرجع إلى «الذين يسارعون».

(٤) يقصد: بمعنى واحد.

(٥) (٦٣٣/١)، أي: أن الوجهين اللذين جوَّزهما الزمخشري في الضمير المقدَّر «هم» في «هم سماعون»، هما: أن يرجع الضمير إلى الفريقين وهم اليهود والمنافقون، أو يرجع إلى اليهود فقط؛ وبالتالي فليسا بمعنى واحد كما عند البيضاوي.

(٦) وصاحب الإيراد هو الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٧/ أ)، / بتصرف يسير/.

(٧) أي: «رَضِي به»، أمَّا لو عُدِّي بـ «الباء»، فهو بمعنى: الكفالة، تقول: «قَبِل به»؛ أي: «كفَل به». ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (قَبِلَ)، (٩/ ١٣٩)، **والصحاح**، مادة (قَبِلَ)، (١٧٩٧/٥)، **ومجمل اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، مادة (قَبِلَ)، (٧٤٢/١).

(٨) المعنى: استجاب ممَّن حمده، وأصل السماع أن يتعدَّى بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢]، ولكنه عُدِّي بها لتضمينه معنى الاستجابة، فـ «اللام» ليست زائدة، إنما هي على بابها، ومثلُه قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، على تضمين « رَدِف» معنى «اقترب»، أو ما أشبهه مما يتعدَّى بـ «اللام». ينظر: **اللامات**، (ص ١٤٧)، **ونتائج الفكر**، (ص٢٧٢)، **والبسيط**، (٨٥٨/٢)، **والجنى الداني**، (ص ١٠٧)، **ومغني اللبيب**، (ص ٨٩٨).

(٩) ما بين معكوفين سقط من (ب).

(١٠) يقصد العصام: أن التنظير هنا مع الفارق، ففي قولك: «سمع الله لمن حمده» دخلت «اللام» على المسموع منه، وهو «العبد»، أما في قوله: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾[المائدة: ٤١] فـ «اللام» دخلت على المسموع ـ وهو الكذب ـ لا على المسموع منه.

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾[المائدة: ٤١]؛ **أي: يُميلونه عن مواضعه التي وضعه الله فيها، إما لفظاً: بإهماله أو تغيير وضعه، وإما معنى: بحمله على غير المراد وإجرائه في غير مورده، والجملة صفة أخرى لـ «قوم»، أو صفة لـ «سمَّاعون»، أو حال من الضمير فيه، أو استئناف لا موضع له، أو في موضع الرفع خبراً لمحذوف؛ أي: هم يحرِّفون، وكذلك ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هذا فَخُذُوهُ﴾ [المائدة: ٤١]؛ أي: إنْ أوتيتم هذا المحرَّف فاقبلوه واعملوا به، ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ﴾ [المائدة: ٤١] بل أفتاكم محمَّد بخلافه، ﴿فَاحْذَرُوا﴾؛ أي: احذروا قَبول ما أفتاكم به.**

وإليه أشَارَ **بقوله: (يُصغُون لهم، قابلونَ كلامَهُم)**، أو كونها للتعليلِ ومفعولُهُ محذوفٌ، وإليه أشارَ بما بَعدَهُ[1]. وزادَ وجْهَاً آخَرَ، وهو كَوْنُ «سمَّاعُون» الثاني[2] تأكيدٌ للأوَّل[3]، و«اللام» متعلِّقة بالكَذِبِ[4]، ولا مُغايرةَ بين الوجْهِ الثَّاني هنا وهناكَ كما تُوُهِّمَ[5]؛ لأن المُرادَ بـ «سمَّاعون منك»: الكلامَ الصَّادرَ منكَ. **قوله: (من بعد مواضعه إلخ)** في «**الكشَّاف**»[6]: (يحرِّفُونَ [الكَلِمَ] [7]: يُمِيْلُونَه [8] ويزيلُونَه عن مواضعه التي وضَعَهُ اللهُ فيها، فيُهملونَه بغيرِ مواضِعَ بعدَ أنْ كانَ ذا مَواضِعَ). فقيلَ[9]: (معناهُ: مَا قالَ[10] في سُورة النِّساء، أمَّا ﴿مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، فالمعنى: أنَّه كانتْ له مواضِعُ هو قُمْنَ بأنْ يكونَ فيها، فحَيثُ حرَّفُوهُ تركُوهُ كالغَريبِ الذي لا مَوضِعَ لهُ بعدَ مواضِعِهِ ومقَارِّه)؛ يعني: أنَّه تنبيهٌ على الفَرقِ بينَ ﴿عَنْ مَواضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] و ﴿مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]؛ فإنَّ معنى **الأول**: مجرَّدُ الإمَالةِ،

---

(1) أي: أشار البيضاوي لمفعوله المحذوف بما ذكر من كلام بعده بقوله: (أو سماعون منك لأجلهم والإنهاء إليهم). والتقدير بصورة أوضح: «سمَّاعون منه ﷺ لأجل قوم آخرين وجَّهُوهم عيوناً ليبلِّغوهم ما سمعوا منه». ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٧٥/٢)، **والكشاف**، (٦٣٣/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢١٣/٢)، **وحاشية القونوي**، (٤٦٣/٧).

(2) يقصد «سمَّاعون» الثاني في قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١].

(3) أي: تأكيد لـ«سمَّاعون» الأول في قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١].

(4) والتقدير على هذا الوجه: «سمَّاعون منك ليكذبوا لقوم آخرين»، وهذا الوجه ضعيف ذكره البيضاوي بصيغة تضعيف «يجوز »، وهذا الوجه لا يساعده النَّظْم الكريم؛ لأنهم إذا كذبوا على رسول الله ﷺ فقد كذبوا لقوم آخرين. ينظر: **تفسير أبي السعود**، (٣٧/٣)، **وحاشية القُونوي**، (٤٦٣/٧).

(5) في كلام الشهاب إشارة إلى اعتراض الكازروني الذي قال في **حاشيته**، (١٤٩/٢): (تعريف الوجهين مُشعرٌ بأن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران سابقاً، لكن الوجه الثاني من هذين غير الثاني).

(6) (٦٣٣/١).

(7) ما بين معكوفين سقط من النسخ الأربع، وما أثبتُّه من « **الكشاف**»، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٢/٣).

(8) في (ج)، و(د) « يميلون»، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو موافق لما ورد في « **الكشاف**».

(9) القول للطيبي في **حاشيته**، (٣٥٢/٤).

(10) أي: ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، حيث قال في «**الكشاف**»، (٥١٧/١): (فإن قلت: كيف قيل هاهنا ﴿عَنْ مَواضِعِهِ﴾ وفي المائدة ﴿ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ ﴾ ؟!، قلت: أمّا ﴿عَنْ مَواضِعِهِ﴾ فعلى ما فسَّرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها، بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه...).

روي: «أنَّ شَريفاً من خَيبرَ زنى بشَريفة، وكانا محصَنين فَكَرهُوا رجمَهُما، فأرسَلُوهُما مع رهْطٍ منهمْ إلى بني قُريظةَ ليسألوا رسولَ الله ﷺ عنه، وقالوا: إنْ أمَركم بالجَلْد والتحميمِ فاقْبلوا، وإنْ أمركُم بالرَّجم فلا، فأمَرهم بالرَّجم فأبَوا عنه، فجُعل ابن صُوريَّا حكماً بينهُ وبينهُم، وقالَ له: أنشُدك اللهَ الذي لاَ إلهَ إلا هو الذي فَلَق البحرَ لموسى، ورفعَ فوقكُمُ الطورَ، وأنْجاكم وأغرقَ آلَ فرعونَ، والذي أنزلَ عليكُمْ كتابهُ وحلالَهُ وحرامَهُ، هل تجدونَ فيهِ الرَّجْمَ على من أُحصنَ؟، قال: نعمْ. فوثبوا عليهِ، فقال: خِفْتُ إنْ كذَبتُه أن يُنزِل علينا العذابَ، فأمَر رسول الله ﷺ بالزانيَيْن فرُجِما عندَ بابِ المَسجِدِ».

وقوله: (إنْ أوتيتمْ هذا المحرَّفَ) أي: المُزالَ عن موضعه، قال الطِّيبيُّ ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ[1]: (إنه ليسَ بمَقُولهِمْ بلْ وضعَ موضعَ مقُولهِمْ[2]، كما مرّ[3] في قوله: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧])، وهو ظَاهرٌ، ولا وجْهَ لما قيلَ[4]: (ما المانعُ منْ أنْ يَكونَ مَقُولَهُمْ، فإنهمْ كانوا عَالمينَ بالتحريف ومُعْترِفينَ به ؟!). فتأمّلْ. **والثاني:** الإزالةُ عنْ مَواضِعِه[5]، وهذا مرادُ المصنَّف **بقوله: (أي: يُميلونه إلخ)**؛ فنزَّله عليه[6]. ووجُوب[7] إعرابِ الجملةِ غنيَّةٌ عن البيَان.

قوله: (روي أنَّ شَريفاً من خَيبر إلخ) سمَّاه شريفَاً على زعْمِهِمْ[8] . * وهذا الحديثُ أخرجَهُ البيهقيُّ في «**الدَّلائلِ**»[9]

---

(1) في **حاشيته**، (٣٥٢/٤)، /بتصرف يسير/.

(2) يقصد العلاَّمة الطيبي أن هذه الزيادة للزمخشري، وهي تفسير منه لا أن يكون مقول قولهم كذلك؛ حيث مزج بين قولهم وتفسيره، فقال: (إنْ أوتيتم هذا المحرَّف المُزال عن مواضعه فخذوه)، وهذا ما أكَّده التفتازاني أيضاً. ينظر: **الكشاف**، (٦٣٣/١)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٧/ أ).

(3) فأوَّلُ الكلام حكاية قول بني إسرائيل، وآخره إخبار لله عن مكانة عيسى وأنه رسول الله، حيث وضع اللَّه تعالى الذِّكر الحسَن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم؛ رفعاً وتعظيماً لعيسى عما كانوا يذكُرونه به. ينظر: **الكشاف**، (٥٨٧/١)، **وحاشية الطيبي**، (٢٥٩/٤).

(4) والقول للسيوطي ـ رحمه الله ـ في **حاشيته**، (٢٦٤/٣).

(5) وجَّه الإسفراييني مسألة إدراج لفظ «بَعد» في هذه الآية، فقال في **حاشيته**، (٣٦٧/ب): (إنَّ فائدة لفظ «بَعد» هي التنبيه على تنزيل الكَلِم منزلة أدنى مما وضعه الله؛ لأنه إبطال النافع بالمضر لا بالنافع والأنفع).

(6) أي: نزَّله على المعنى الثاني.

(7) هكذا وردت في (أ) و(ج) و (د)، وهو تحريف لا يلائم السياق، وفي (ب) « ووجوه»، وهو الصواب.

(8) أي: على زعم اليهود.

(9) **دلائل النبوة ومعرفة صاحب الشريعة**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي، بنحوه من طريق الزهري، أنه سمع رجلاً من مُزينة يحدث سعيد بن المسيِّب، أن أبا هريرة ﷺ حدَّثهم...وذكر الحديث (٢٧٠/٦)، **قلت:** وهذا السند ضعيف لجهالة الرجل المُزَني، ولكن لهذا الحديث شاهد في الصحيحين، من حديث ابن عمر ﷺ بمعناه دون ذكر ابن صوريَّا (**صحيح البخاري**، كتاب: المناقب، باب قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُونَ أَبْناءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، (٣٦٣٥/٢٠٦/٤)، **وصحيح مسلم**، كتاب: الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، (١٦٩٩/١٣٢٦/٣)). وقد ذكر الزيلعي هذا الحديث وطرقه دون تعليق كما في **تخريج أحاديث الكشاف**، (٣٩٦/١). ولد البيهقي في خُسْرَوْجِرد سنة (٣٨٤ هـ)، وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي، (ت ٤٥٨ هـ)، من مصنَّفاته: «دلائل النبوة»، حيث يسوق فيها البيهقي الروايات بأسانيدها إلى الكتب المعتبرة، اختصره عمر بن علي، سراج الدين، الشهير بـ «ابن الملقِّن». ينظر: **طبقات الشافعيين**، (ص٤٣٠)، **وكشف الظنون**، (٧٦٠/١).

عن أبي هُريرةَ ـ رضِي اللهُ عنه ـ، وليسَ فيه أنهُمَا من خَيْبَرَ[1]* [2]، وزادَ فيهِ في «**الكشاف**»[3] أنَّ ابنَ صُورِيَّا أسلَمَ في هذه القصَّة، وتركَهُ المصنِّفُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ لأنَّه لا يصحُّ [4] إسلامُهُ بلْ خِلافُهُ [5]. والتحميمُ: تسْويدُ الوجْه، من الحَمَمَة، وهي الفَحْمةُ ، ويُقالُ لهُ: تسخِيمٌ أيضاً [6]. **وقوله: «أنْشُدُكَ الله»** [7] قسَمٌ، وأقسَمَ عليه بمَا هو منْ حَالِ بني إسْرَائيلَ وموسَى، صلَّى الله عليه وسلَّم، مما يعْرِفُهُ؛ تأكيداً وتحريضَاً على عَدَمِ مخَالفَته. وقولُه: «**عَلَى مَنْ أُحْصِنَ**»؛ أي: تزوّجَ؛ لأنَّ في جَرَيَان الإحْصَان الشَّرعيِّ في الكَافرِ ما هو مذكورٌ في الفُروعِ [8]، وهما [9] حُجَّةٌ على أبي حنيفةَ في اشْتراطِ الإسلامِ، إلا أنْ يُقَالَ: كانَ ذلكَ قبلَ نُزولِ الجزيَة، أو كانَ على اعتبارِ شَريعةِ موسى ـ صلى الله عليهِ وسلَّم[10].

([1]) تبعد عن المدينة المنورة ١٥٣ كم، تشتمل على حصون ومزارع؛ وخيبر تعني: «الحصن» بلغة اليهود، فتحها رسول الله ﷺ سنة سبع للهجرة. ينظر: **معجم البلدان**، (٤٠٩/٢)، **ومحرك البحث google map directions** .

([2]) ما بين علامتين ** مأخوذ برُمَّته من **حاشية السيوطي**، (٢٦٤/٣).

([3]) فقد ورد في «**الكشاف**»، (٦٣٣/١) أن ابن صورِيَّا قال: (أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأنك رسول اللَّه، النبي الأمي العربي الذي بشَّر به المرسلون).

([4]) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) «لم يصح».

([5]) رجَّح الطبري أن يكون إيمان ابن صُورِيَّا بلسانه لا بقلبه، فهو من الذين قالوا آمنا بأفواههم، كما ترجم له ابن حجر، فذكر في ختام ترجمته أنه جَحَد نبوة رسول الله ﷺ بعد الرجم، وهذا هو الراجح ـ والله أعلم ـ؛ لأن رواية البيهقي صريحة في أنه كفر بعد ذلك، كما أنه لا يُحتجُّ بما ورد في «الكشاف». ينظر: **تفسير الطبري**، (٣٠٨/١٠)، **ودلائل النبوة**، (٢٧٠/٦)، **والإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (١١٥/٤ ـ ١١٦).

([6]) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (حَمَم)، (١٤/٤)، **ومعالم السنن، شرح سنن أبي داود**، حمد بن محمد بن إبراهيم، المعروف بـ «الخطابي»، (٣٢٧/٣)، **والصحاح**، مادة (حَمَم)، (١٩٠٥/٥)، **والنهاية**، مادة (حَمَم)، (٤٤٤/١).

([7]) هكذا بضم الشين، و «أنا أنشُدُك الله»، و «نشَدتُك الله»؛ إذا سألتك بالله وحلَّفتك به، والعامَّة تقول: أنشَدتُك اللهَ، وليست بجيدة. ينظر: **تصحيح الفصيح**، (ص٨٠)، **وشرح الفصيح**، ابن خالويه، (١٤/أ)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص ٤٠)، **وإسفار الفصيح**، (٣٧٨/١)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٥٩/١)، **وتحفة المجد الصريح**، (ص٢٥٩).

([8]) وبيان ذلك : هل الإسلام شرط معتبر في الإحصان الشرعي أم لا ؟، وهل يُرجم الكافر إذا زنى ؟ ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن الإسلام شرط معتبر؛ فالإحصان منزلة كمال وتشريف يُعتبر فيها نقص الرِّق؛ فكان من باب أولى أن يُعتبر فيها نقص الكفر، بينما ذهب الشافعي وأحمد إلى عدم اعتبار ذلك شرطاً في الرجم، مستدلاً بهذا الحديث الذي بين أيدينا. ينظر: **الحاوي**، (٣٨٦/٩)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (٣٩/٩)، **والمقدِّمات الممهِّدات**، (٢٤١/٣)، **والمغني**، (٤٠/٩).

([9]) هكذا وردت في النسخ الأربع، والصواب «وهو» لأن رجْم اليهوديين حجَّة، أو الحديث حجة، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٣/٣).

([10]) وهذه حجَّة من اشترط الإحصان؛ حيث دَفع الحديث بالقول بأن رسول الله ﷺ حكم على اليهوديين بالرجم على حكم التوراة لا على حكم الإسلام؛ لأنهم لم تكن لهم ذمَّة يومئذ، وإنما أُنزلت آية الجزية سنة تسع من الهجرة، مُنصرف رسول الله من حُنين. ينظر: **المقدِّمات الممهدات**، (٢٤١/٣).

قال تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ**﴾ [المائدة: ٤١].

﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ ضلالته أو فضيحته. ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ فلن تستطيع له من الله شيئاً في دفعها. ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ من الكفر، وهو كما ترى نصٌّ على فساد قول المعتزلة.

قولُه: (من الله)؛ أي: شَيئاً آخرَ يُخَالِفُهُ من الله[1]، أو «من» بَدَليَّة[2]./ **وقوله: (وهو كما ترى نصٌّ على فَسادِ قولِ المعتزلة)** يعني: في أفعالِ العبادِ خيرِهَا وشرِّهَا بإرادة الله، وهو ردٌّ على الزمخْشَريِّ حيثُ رأى أنَّ الآيةَ صريحةٌ في خلاف مذهبه[3]، فقَالَ[4]: (معنى ذلكَ: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ [المائدة: ٤١]: من يُرِدْ تركَهُ مفْتُوناً وخُذلانَهُ، ﴿فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [المائدة: ٤١]؛ فلنْ تستطيعَ لهُ من لُطْفِ الله وتوفيقِه شيئاً. ومعنى ﴿لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]: لم يُرِدْ منحَهُ من ألْطَافِه ما يُطَهِّرُ به قُلوبهُمْ؛ لأنهُمْ ليسُوا منْ أهلِهَا؛ لعلْمِه أنَّ ذلك لا ينجَعُ فيهِمْ[5] ولا ينفَعُ). ولا يخفَى تعسُّفُهُ فيه كما في «**الانْتصَاف**»[6]: (كم يتلجلجُ والحقُّ أبلجٌ ؟![7]، هذه الآيةُ ـ كما تَراها ـ منطَبَقَةٌ على عقيدةِ أهْلِ السُّنة في أنَّ اللَّه تعالى أرادَ الفتنةَ منَ المفْتونينَ، ولم[8] يُرِدْ أنْ يطهِّرَ قلوبهمْ منْ دَنَس الفتنَة ووَضَر[9] الكفرِ، لا كما تزعُمُ المعتزلةُ[10] من أنَّه[11] ـ تعَالى ـ ما أرادَ الفتنةَ من أحدٍ، وأرادَ منْ كُلِّ أحدٍ الايمانَ وطهَارةَ القلبِ، ٥٣٦/ب

---

(١) أي: «من الله» متعلّق بمحذوف وقع حالاً من «شيئاً» لأنه صفته.

(٢) أي: هو بدل الله ـ عزَّ اسمه ـ؛ لأن من معاني «من» البدل، كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: بدل الآخرة. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (٥٥/١)، **والارتشاف**، (١٧٢٠/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٢٢).

(٣) أي: مذهبه الاعتزالي الذي يرى أن الله تعالى يريد إيمان الكافر ولا يريد كفره؛ فإن الله تعالى لا يريد القبائح، كما أن رعاية الأصلح واجبة على الله تعالى (ينظر: **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، (٢٥٦/١ ـ ٢٥٧)). ووجه كون الآية صريحة على خلاف مذهب الزمخشري: أنه تعالى حكم صريحاً بأنه لم يرد تطهير قلوبهم من الكفر، وذلك هو الإيمان؛ فدلَّ على أنه لا يريد إيمان الكافر ولا طاعة الفاجر.

(٤) **الكشاف**، (٦٣٤/١).

(٥) سقطت من (د).

(٦) (٦٣٤/١).

(٧) في المثل: «الحقُّ أبْلجُ والباطلُ لجْلجٌ»، و «اللَّجلجة»: التردُّد في الكلام، و«أبلج» مأخوذ من البَلجة وهي البياض، والمقصود أن الحق منكشف والباطلَ ملتبسٌ . ينظر: **جمهرة الأمثال**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (٣٦٤/١)، **والأمثال**، زيد بن عبدالله بن مسعود الهاشمي، (ص٨١)، **ومجمع الأمثال**، (٢٠٧/١).

(٨) في (ج) «فلم»، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى.

(٩) الوَضَر: وسخ الدسم أو اللبن، وتأتي بمعنى الدَّنَس. ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (وَضَر)، (٣٤١/٢)، **والصحاح**، مادة (وَضَر)، (٨٤٦/٢)، **ولسان العرب**، مادة (وَضَر)، (٢٨٤/٥).

(١٠) وقد سبق التعريف بهذه الفرقة وأصولها الفاسدة، (ص ٢٧).

(١١) في (ج) « أن الله»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في «**الانتصاف**».

﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ﴾ [المائدة: ٤١] هوان بالجزية والخوف من المؤمنين. ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١] وهو الخلود في النار، والضمير لـ «الذين هادوا» إن استأنفت بقوله: ﴿ومِنَ الَّذِينَ﴾، وإلا فللفريقين.

وأنَّ الواقِعَ من الفِتَنِ على خلافِ إرادَتِه، وأنَّ غيرَ الواقعِ منْ طهارةِ قُلوبِ الكُفارِ مرادٌ [١]، أفَلا يتدَبَّرونَ القرآنَ أمْ على قُلوبٍ أقْفَالها [٢] ؟!)[٣] إلى آخرِ ما شَنَّعَ به . **قوله: (والضمير للذين هادوا إلخ)** قيلَ[٤]: (الأوجَهُ أنْ يُجعَل الضميرُ[٥] لـ «أولئكَ» على التَّقديْرَينِ[٦]). و﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾[المائدة:٤١] تأكيدٌ لما مرَّ[٧]. قيل[٨]: (إنَّ الظاهرَ أنَّه تعليلٌ لقولِه: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ﴾...إلخ [المائدة:٤١]، أو توطئةٌ لمَا بعدَهُ[٩]، أو المرادُ بالكذبِ هنا الدَّعْوة [١٠] الباطلة [١١]، وفيمَا مرَّ[١٢] ما يفْتريه الأحبارُ، الفَصْلُ بَينهُما [١٣]). وأصْلُ معنى «السُّحْت»: المحوُ والمَحْقُ، أُطْلقَ على الحرامِ لأنَّهُ ممحوقُ البركةِ،

---

(١) استدلَّ أهل السنة بهذه الآية وأمثالها على أن الله أراد الفتنة من المفتونين؛ فقد نصَّ على أنه أراد الفتنة من قوم ولم يُرِد أن يطهِّر قلوبهم؛ وبالضرورة ندرك أن من لم يُرد أن يطهِّر قلبه فقد أراد فساد دينه. ينظر: **التوحيد**، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتُريدي، (ص٢٩٠)، **والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، عبيدالله بن محمد العُكبري، الشهير بـ «ابن بطة»، (٢٥٣/١)، **ومَرهم العلَل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة**، عبدالله بن أسعد، عفيف الدين اليافعي، (ص١٢٢).

(٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلى قُلُوبٍ أَقْفالُها﴾ [محمد: ٢٤]، أراد بها ابن المنيِّر أن يشنِّع على المعتزلة آراءهم الفاسدة، فكأن قلوبهم مقفلة مغلقة لا يصل إليها حقٌّ ولا ينكشف لها أمرٌ.

(٣) انتهى كلام ابن المنيِّر.

(٤) وهذا القول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٧/ب).

(٥) يقصد الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١].

(٦) أي: أن الضمير لـ «أولئك» على كلا التقديرين، على تقدير الاستئناف بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾، أو على التقدير الآخر، بأن تكون ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾ معطوفة على ﴿مِنَ الَّذِينَ قالُوا﴾ ولا استئناف. ينظر: (ص ١٦٦ ـ ١٦٧).

(٧) أي: لمَا مرَّ من قوله تعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [المائدة: ٤١].

(٨) والقائل هو الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٧/ب)، /بتصرف/.

(٩) أي: توطئة وتمهيد لقوله تعالى: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بما أراك الله تعالى أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

(١٠) هكذا وردت في (أ)، و (ب)، وفي (ج)، و (د) «الدعوى»، وهو الصواب لأنه الأنسب للمعنى المراد.

(١١) وهذا التوجيه للزمخشري، الذي قال في **كشافه**، (٦٣٤/١ ـ ٦٣٥): (كان الحاكم في بنى إسرائيل إذا أتاه أحدهم برشوة جعلها في كمِّه، فأراها إياه وتكلَّم بحاجته، فيسمع منه ولا ينظر إلى خصمه، فيأكل الرشوة ويسمع الكذب).

(١٢) فقد سبق بيان أن المراد بـ ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] بمعنى: «سمَّاعون لافتراءات وأكاذيب الأحبار»، على أساس أن «اللام» في « للكذب» للتقوية لا للتعليل. ينظر: (ص ١٦٧ ـ ١٧٨).

(١٣) يقصد الفصل بين ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾[المائدة: ٤١] هناك، والتي هي بمعنى «سمَّاعون لافتراءات وأكاذيب الأحبار»، و﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ هنا، والتي هي بمعنى قَبول الدعوى الباطلة من الخصم عند إرادة الرشوة؛ وبالتالي فلا تكرار كما قال البيضاوي، وهذا الاتجاه رجَّحه القُونوي أيضاً في **حاشيته**، (٤٦٦/٧).

قال تعالى: ﴿**سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾[المائدة: ٤٢].

قال البيضاوي (١٢٧/٢): ﴿**أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**﴾؛ **أي: الحرام كالرِّشا، من سَحَته إذا استأصله لأنه مسحوت البركة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب في المواضع الثلاثة بضمَّتين، وهما لغتان كالعُنْق والعُنُق، وقرئ بفتح السين على لفظ المصدر. ﴿فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾تخيير لرسول الله ﷺ إذا تحاكموا إليه بين الحكم والإعراض؛ ولهذا قيل: لو تحاكم كتابيان إلى القاضي لم يجب عليه الحكم، وهو قول للشافعي، والأصح وجوبه إذا كان المترافعان أو أحدهما ذمياً؛ لأنا التزمنا الذبَّ عنهم ودفع الظلم منهم، والآية ليست في أهل الذمة، وعند أبي حنيفة يجب مطلقاً.**

يُقَالُ: سَحَته، وأَسْحَتَه؛ أي: أَهْلَكَه وأَذْهَبَه [١]. و((السحت))، بضمَّتين، وضمٍّ فسكونٍ تخفيفاً، وفتحَتين، اسمٌ منهُ [٢]، وأما بفتحٍ فسُكونٍ فمَصْدرٌ أُريدَ به ((المَسْحوتُ))، كالصَّيدِ بمعنى ((المَصيد)) [٣]. **قوله: (لو تحاكمَ كتابيانِ إلى القَاضي إلخ)** تحقيقُ المَقَامِ كما في كتابِ ((**الأحكام**)) للجَصَّاص [٤]، رحِمَه اللهُ تعالى: (أنَّ هذه الآيةَ ظَاهِرُها التَّخييرُ [٥]، وهي مُعارِضةٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، فذهَبَ قومٌ إلى أنَّ التَّخييرَ منسوخٌ بالآيةِ الأخْرى [٦]، وأنهُ كانَ أوّلاً مخيَّراً ثمَّ أُمرَ بإجراءِ الأحكامِ [٧] عليهِم، واليهِ ذهَبَ كثيرٌ من السَّلَفِ [٨]،

---

(١) ينظر: **الفائق في غريب الحديث**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، مادة (سَحَت)، (١٥٨/٢)، **ومشارق الأنوار**، مادة (سَحَت)، (٢٠٨/٢)، **ولسان العرب**، مادة (سَحَت)، (٤١/٢).

(٢) بضمتين وضم: ((السُّحُت))، أو بضمتين وسكون الحاء ((السُّحْت)) للتخفيف، وبفتحتين ((السَّحَت))، وكلها بمعنى الاسم؛ أي: المال الحرام أو مالا يحل كسبه. ينظر: **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، مادة (سَحَت)، (٢٦٧/١).

(٣) أي: ((السَّحْت)) ـ بفتح السين وسكون الحاء ـ مصدرٌ أريد به اسم المفعول ((مسْحوتٌ))، من ((سَحت))، و((مُسْحَتٌ)) من ((أسْحَت))؛ أي: مُذْهَبٌ. ينظر: **الصحاح**، مادة (سَحَت)، (٢٥٢/١)، **والقاموس المحيط**، مادة (سَحَت)، (ص١٥٣).
وما ذكره الشهاب هو في معرض بيان القراءات الواردة في هذه الآية، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي والحضرمي: ((للسُّحُت)) مثقَّلة، وقرأ الباقون: ((للسُّحْت)) بالتخفيف، وقرأ نافع: ((للسَّحْت)). ينظر: **السبعة في القراءات**، (ص٢٤٣).

(٤) (٨٧/٤ ـ ٨٩)، /بتصرف/.

(٥) والتخيير مستفاد من ((أو))؛ فإنه أحد معانيها كما سبق، (ص ١٤٤).

(٦) فعن ابن عباس ﷺ أنه قال: ﴿إِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، نسختها ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، **المستدرك**، (٣٤١/٢/ ٣٢١٧). وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه، ووافقه الذهبي في ((**التلخيص**)).

(٧) هكذا وردت في (أ)، و (ج)، و (د)، وفي (ب) ((أحكام الإسلام)).

(٨) ومنهم: ابن عباس، وعمر بن عبدالعزيز، ومجاهد، وعكرمة، والحسن البصري، وقتادة، والزهري، والسُّدِّي، وهو قول أبي حنيفة. ينظر: **تفسير الطبري**، (٣٢٩/١٠ ـ٣٣٢)، **والناسخ والمنسوخ**، قتادة بن دعامة السَّدُوسي، (ص٤٢)، **والناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، القاسم بن سلاَّم، أبو عبيد، (ص١٣٤ ـ ١٣٦)، **وبدائع الصنائع**، (٣١١/٢).

ومثلُهُ لا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأيِ[1]، وقيلَ[2]: (إنَّ هذه الآيةَ فيمَنْ لم يُعقَدْ لهُ ذمَّةٌ والأخرَى في أهلِ الذمَّةِ؛ فلا نسْخَ إلاَّ أن يُراد به التَّخصيصُ). فتأملْ؛ لأنَّ منْ أُخذتْ منهُ الجزيةُ تَجْري عليهِ أحكامُ الإسْلامِ، وقد رُويَ هذا عن ابن عباسٍ، رضِيَ اللهُ عنهما[3]. قالَ أصحابُنا[4]: أهلُ الذِّمَّةِ محمولونَ على أحْكامِ الإسْلامِ في البيوعِ والمواريثِ وسائرِ العقودِ إلا في بيعِ الخَمرِ والخِنزيرِ فإنهم يُقَرُّونَ عليهِ[5]، ويُمْنَعونَ من الزِّنا كالمُسلمينَ فإنهُمْ نُهُوا عنهُ، ولا يُرجَمونَ لأنهُمْ غيرُ مُحصَنينَ[6]، واختُلفَ في مناكَحَاتهم، فقالَ أبو حَنيفَةَ: يُقَرُّونَ عَليها، وخَالَفَهُ في بعضِ ذلكَ محمَّدٌ[7] وزفَرُ[8]، وليسَ لنا اعْتراضٌ عليهِمْ قبْلَ التراضِي بأحْكامِنا،

---

(1) لأن النَّسخ لا يقال بطريق الرأي والاجتهاد، وإنما طريقه التوقيف بنقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو أن يقول الصحابي: آية كذا نُسخت، كما لا بد من العلم بطريق نزول الآي. ينظر: **الإتقان**، (٣/٨١).

(2) ذهب إلى ذلك مالك في إحدى الروايتين، والشافعي في الأظهر، وأحمد . ينظر: **الأم**، (٤/٢٢٢)، **والمهذب**، (٣/٣١٦)، **والبيان والتحصيل**، (٤/١٨٦ ـ ١٨٧)، **والمغني**، (٩/٨٢)، **ومغني المحتاج**، (٤/٣٢٩).

(3) فقد ورد عن ابن عباس ﷺ: أن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ﴾ [المائدة: ٤٢] نزلت فيمن وادعهم النبي ﷺ من يهود المدينة قبل الولاية من بني قريظة وبني النضير، حيث سوَّى رسول الله بينهم في الدِّيَة، فهو مخيَّر ولا يجب عليه الحكم بينهم كالمعاهَدين. (**سنن أبي داود**، من طريق ابن إسحاق عن داود بن حُصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ، كتاب: الأقضية، باب: الحكم بين أهل الذمة، (٣/٣٠٣/ ٣٥٩١)، **ومسند أحمد**، عن محمد بن سلمة به، مسند عبد الله بن عباس، (٥/٤٠١/ ٣٤٣٤)). وقد ساق ((العظيم آبادي)) طرق هذا الأثر دون الحكم على سنده. (ينظر: **عون المعبود، شرح سنن أبي داوود**، محمد أشرف بن أمير، العظيم آبادي، (١٢/١٣٣). وفي الحقيقة رجال السند ثقات؛ فإن محمد بن سَلَمة ثقة ويروي عن ابن إسحاق، كما في **طبقات الحفاظ**، (ص١٣٦)، وكذلك داود بن حُصين ثقة ويروي عن عكرمة، كما في **الجرح والتعديل**، (٣/٤٠٩)، ولكن السند نزل عن درجة الصحة إلى الحسن؛ بسبب محمد بن إسحاق ((صاحب المغازي))، وهو حسن الحديث في نفسه مرضِيٌّ، لكنه اشتهر بالتدليس والعنعنة، كما في **تذكرة الحفاظ**، (١/١٣٠).

(4) يقصد السادة الحنفية.

(5) يُقَرُّون في بيع الخمر والخنزير فيما بينهم، ولا تجري عليهم أحكام أهل الإسلام في عدم جوازه، دون الميتة والدم. ينظر: **المبسوط**، محمد بن الحسن الشيباني، (٥/٢٢١)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١١/١٩٧)، **وبدائع الصنائع**، (٥/١٤٣).

(6) ذلك أن الحنفية اشترطوا الإسلام لإقامة حدِّ الرجم، هذا عند أبي حنيفة والصاحبين، فإذا زنى الذمي فلا يُرجم عندهم لأنه غير محصَن بالإسلام، أما أبو يوسف فلم يشترط ذلك. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (٩/٣٩).

(7) **محمد بن الحسن بن فَرقَد، أبو عبدالله الشيباني**، ولد سنة (١٣٢ هـ)، أخذ العلم من الإمام أبي حنيفة ومالك والأوزاعي، نشر علم أبي حنيفة، من آثاره: ((المبسوط)) في الفقه، و((الحجة على أهل المدينة))، (ت ١٨٧ هـ). ينظر: **طبقات الفقهاء**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ص ١٣٥)، **والجواهر المضيَّة**، (١/٥٢٦).

(8) **زُفَر بن الهُذيل بن قيس العنبري**، ولد سنة (١١٠ هـ)، كان أحد العشرة الذين دوَّنوا الكتب، وكان يقول: (نحن لا نأخذ بالرأي ما دام هنالك أثر)، ثم غَلب عليه الرأي، وأصبح أقْيَس أصحاب أبي حنيفة، (ت ١٥٨ هـ). ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص١٣٥)، **والجواهر المضيَّة**، (١/٥٣٥ ـ ٥٣٦).

﴿وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً﴾[المائدة: ٤٢] **بأن يعادوك لإعراضك عنهم؛ فإن الله ﷻ يعصمك من الناس.** ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾[المائدة: ٤٢]؛ **أي: بالعدل الذي أَمَرَ الله به.** ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِب الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢] **فيحفظهم ويعظِّم شأنهم.**

فمتى تراضَوْا بها وتَرافَعُوا إلينا وجَبَ إجْرَاءُ الأحكامِ عليهِمْ، واعتَبرَ أبو حنيفةُ تَراضيهِمَا بأحْكامنا، فلم يُجْزِ الحُكمَ عليهِمَا بمَجيءِ الآخَرِ، وخَالفَه محمدٌ ـ رحمَه الله تعالى ـ في هذا، فلَو [1] أسْلَمَ أحدُهُما لزمَ الآخَرَ حُكمُ الإسْلامِ، وهذا مما تحقيقُهُ في الفُروعِ[2]، فإن أردْتَ تفصيلَهُ [3] فراجعْ كتابَ «**الأحكام**» للجصَّاصِ[4]. والذبُّ ـ بالذالِ المُعجَمَة ـ الدفْعُ[5].

قوله: (بأن يُعادُوكَ لإعراضِكَ عنهُمْ إلخ) يعني: أنَّ تعليقَ عدَمِ الضَّررِ بالإعراضِ، باعْتبارِ ما يترتَّبُ على عَدمِ الحُكمِ بما يوافقُ هَواهُمْ منَ العَداوةِ المُقتضيةِ للتصدِّي لضَررِه؛ فيصيرُ مآلُ المعنى: إنْ تُعرِضْ عنهم فعادَوْكَ وقصَدوا ضَررَكَ، فاللهُ يعصِمُكَ منْهُم[6]، وقيلَ عَليه[7]: (إنَّ المصنِّفَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ فسَّرَ العِصْمَةَ في قولِه تعالى: ﴿واللهُ يَعْصِمك مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] بعِصْمَةِ الرُّوحِ[8]، وهي لا تُنافي المضرَّةَ، وأُجيبَ[9]: (بأنَّ مرادَهُ هنا بإيرادِ هذه العبَارةِ عدمُ الضرِّ مُطلقاً، ولم يقصدْ حكايةَ مَا في الآيةِ)).

وقولُه: (فيحفَظُهُم، ويعظِّم شأنَهُم) إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالمحبَّةِ ما يَلزمُهَا من حِفْظِه هنا وتعظِيمِه[10] كما هو شأنُ المحبوبِ؛ وبِه يرتبِطُ بما قبْلَهُ وينتَظِمُ منهُ أتمَّ انتظامٍ؛ إذْ هِي: مَيْلُ القلبِ،

---

(1) في (ج) «فلم»، تحريف.

(2) والخلاف مشهور في مثل هذه المسائل، فلو تزوَّج الذمي الذميَّة على ألا مهر لها، صح ذلك ولا شيء لها ـ وإن أسلمت ـ عند أبي حنيفة، وعند محمد وزفر لها مهر المثل. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (٥/٤١)، **والمحيط البرهاني**، (٣/١٣٩).

(3) في (ج) «تحقيقه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الأليق لما فيه من تحاشي التكرار، كما أنه موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٣/٢٤٣).

(4) (٤/٨٩ ـ ٩١).

(5) ينظر: **الصحاح**، مادة (ذبَبَ)، (١/١٢٦)، **ولسان العرب**، مادة (ذبَبَ)، (١/٣٨٠).

(6) هناك دقيقة هامة لا بد من التنبيه عليها، وهي: هل العلاقة بين عدم الضرر والإعراض، من أنه إذا أعرض عن الحكم فلن يصيبه ضرر لأنه تجنَّب الوقوع في معصية محاباتهم ؟ أم أن العلاقة هي: أنه إذا أعرض عنهم وأبى أن يحكم على هواهُم، شقَّ عليهم ذلك وأصابه ضرر منهم وأرادوا عداوته؛ لذلك أمَّنه الله منهم ؟، الأول ذهب إليه الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٨/أ)، وذهب إلى الثاني الشهاب ـ رحمه الله ـ، وكذا القونوي في **حاشيته**، (٧/٤٦٧).

(7) القول للكازروني في **حاشيته**، (٢/١٥٠)، / بتصرف يسير/.

(8) قال البيضاوي في تفسيره لهذه الآية، (٢/١٣٦): (﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، عِدَةٌ وضمان من الله ﷻ بعصمة روحه ﷺ من تعرُّض الأعادي وإزاحةٌ لمعاذيره).

(9) الجواب أيضاً للكازروني، حيث أثار هذا الإشكال وأجاب عنه.

(10) سقطت من (د) ومثبتة في الهامش.

قال تعالى: ﴿**كَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ**﴾ [المائدة: ٤٣].

قال البيضاوي (١٢٧/٢): ﴿**وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ**﴾ **تعجيب من تحكيمهم من لا يؤمنون به، والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذي هو عندهم، وتنبيه على أنهم ما قصدوا بالتحكيم معرفة الحق وإقامة الشرع، وإنما طلبوا به ما يكون أهون عليهم وإن لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم، و ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ حال من التوراة إن رفعتها بالظرف، وإن جعلتَها مبتدأ فمن ضميرها المُسْتَكِن فيه .**

وهو في حَقِّهِ ـ تعالى ـ غيرُ مُتَصوَّرٍ[١]. **قوله: (فعجيبٌ منْ تحْكيمهِمْ منْ لا يؤمنونَ به إلخ)** قِيلَ[٢]: (الأَولى أنَّه[٣] تعجيبٌ من تحكيمِهِمْ والتَّولِّي؛ فإنَّ شأنَ التحكيمِ الرِّضَا بحكْمِ الحَكَم [٤]، كما تشيرُ إليه كلمَةُ «ثمَّ» الاستبعاديَّةُ [٥]). وليسَ هذا بخارجٍ عنْ كلامِ المصنِّفِ ـ رحمهُ الله تعالى ـ لقولِهِ فيما بعدُ: (إنَّه داخلٌ في حُكمِ التعجيبِ [٦])، لكنَّ سوْقَهُ ليسَ على/ ما ينْبَغي. **قوله: (وإن جعلتها مبتدأ فمن ضميرها المُستكِن فيه)** أي: في الظَّرفِ ـ وهو «عندَهُم» [٧] ـ لأنَّ الحالَ من المُبتدأِ لا يصحُّ عندَ سِيبَوَيْهِ[٨]، | ٥٣٧/أ

---

(١) أي: تعظيمهم وحفظهم هو أثر محبة الله لهم؛ فلا يُتصوَّر من الباري ﷻ المحبة التي هي بمعنى ميل القلب؛ لأن الله تعالى منزَّه عن ذلك ولعدم مشابهته الحوادث، يقول جمهور المتكلِّمين: إنَّ محبة الله للعبد هي إرادة اللُّطف به والإحسان إليه، ومحبة العبد لله هي محبة طاعته. أما مذهب السَّلف فإن الله يحِبُّ ويَحَبُّ لذاته، وأما حبُّ ثوابه فهي مرتبة نازلة. ينظر: **شرح المواقف في علم الكلام**، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، (١٥٠/أ)، **وأقاويل الثقات**، (ص٧٧).

(٢) هامش (أ): عصام . والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٨/أ) /بتصرف/، وعبارته: (الأَولى أنه تعجيب من تحكيمهم والتولي؛ فإن التولي في كمال البعد من التحكيم، فيفيد كمال التعجب من اجتماعهما، كما أشار بذلك البُعد بكلمة «ثم»).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) في (ج) « الحاكم»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٢٤٤/٣).

(٥) أي: إن المراد التعجُّب من التحكيم ومن التولي، ويكون التولِّي داخلاً في الاستفهام المراد به التعجُّب؛ فإنه في كمال البعد من التحكيم، والتقدير: كيف يحكمونك، ثم كيف يتولون بعد ذلك ؟!، وهذا ما تفيده «ثم» من البعد والتراخي في المهلة على ما ذهب إليه أهل اللغة. ينظر: **التخمير**، (٧٨/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٩٥/٨)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٣٧٣)، **والارتشاف**، (١٩٨٨/٤).

(٦) في (ب) و (د) «التعجب»، وما أثبتُّه من (أ) و (ج)، وهو الصواب لموافقته لما نصَّ عليه المصنِّف، وهو موافق **للمطبوعة** (٢٤٤/٣).

(٧) يقصد إن جعلنا «التوراة» مبتدأ و«عندهم» خبره؛ فإن ﴿فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣] حالية، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في الظرف «عندهم» الذي هو خبر مقدَّم، والتقدير: «وكيف يحكِّمونك والتوراة حاصلة عندهم كائناً فيها حكم الله ؟!»، فالجمهور أجازوا «فيها قائماً رجل»، على أن يكون صاحب الحال من الضمير المستتر في «فيها»؛ بناء على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول. ينظر: **البسيط**، (٣١٥/١)، **والارتشاف**، (١٥٧٧/٣)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٥٦٥).

(٨) فلا يقال عنده: « قائماً فيها رجل»؛ لأن صاحب الحال حقُّه أن يكون معرفة فهو كالمبتدأ في المعنى، فإن تأخَّر كان مسوِّغاً لمجيئه نكرة؛ لذلك عدَل سيبويه عن هذا القول إلى «فيها قائماً رجل»؛ بناء على أن صاحب الحال هو المبتدأ، وقد صحَّح هذا القول ابن مالك. ينظر: **الكتاب**، (٢/ ١٢٤)، **وشرح التسهيل**، (٢٤٩/٢).

وتأنيثها لكونها نظيرة المؤنَّث في كلامهم لفظاً، كـ «مُوماة» و «دَوداة».

وقيلَ[1]: (رفعُهَا بالظَّرْفِ[2] ضعيفٌ لعَدَمِ اعتمَادِه[3])، وهو سهوٌ لأنَّها اعتمَدَتْ على ذِي الحالِ كما في «**الدُّرِّ المَصُون**»[4]، لكنْ قَالَ النِّحريرُ [5]: (جعْلُ «التوراة» مَرفوعاً بالظَّرفِ المُصدَّرِ بـ «الواو» مَحَلُّ نظرٍ)؛ ووجهُ النَّظَرِ: أنها تجْعلُهُ جملةً مستقلَّةً غيرَ معتمدَة، أو أنَّه لا يُقرَنُ بـ «الواو»، ولمْ يلتفتْ إلى هذا النَّظرِ المُعْرَبِ !! [6]؛ وإنما أوَّلَ تأنيثَ التوراةِ [7] لأنَّه اسمٌ أعجَميٌّ، وتاءُ التأنيث إنَّما يُعتَبَرُ تأنيثُها في العَربيِّ[8]، فأشَار إلى أنَّها بعدَ التعريب [9] عوملَتْ معامَلةَ الأسماءِ العربيَّةِ الموازِنَةِ لها [10]، وقدْ ذَكَرهُ الأزهريُّ [11]؛ فقولُ الطِّيبيِّ [12]: (لمْ أجِدْهُ في كتبِ اللُّغةِ) لا وجْهَ لَهُ.

المَفَازَةُ[13]، و«الدَّوداة» مهْمَلاً [14]:

([1]) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٨/ أ)، /بتصرف يسير/ .

([2]) أي: رفع «التوراة» بالظرف المقدَّم «عندهم» على أنها فاعل له، وجملة «فيها حكْمُ الله» حال من الظرف، والمعنى يكون حينئذ: «وكيف يحكّمونك وقد حصل عندهم التوراة ؟!». ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٤٦٨/٧)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢١٤/٢).

([3]) فإن الظرف ـ عند البصريين ـ إذا تقدَّم على الاسم قد يعمل فيما بعده عمل الفعل في الفاعل، ولكن بشرط أن يكون معتمداً على أشياء، منها: أن يكون حالاً لذي حال يَعتمد عليه. ينظر: **الإنصاف**، (٤٤/١)، **واللباب**، العكبري، (١٤٣/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٢٤).

([4]) (٢٦٩/٤)، حيث قال السَّمين الحلبي: (ويجوز أن يكون الظرف حالاً و«التوراة» فاعل به؛ لاعتماده على ذي الحال، والجملة الاسمية أو الفعلية في محل نصب على الحال).

([5]) في **حاشيته**، (٢٠٧/أ).

([6]) من كون التوراة مرفوعة بالظرف الذي عمل فيما بعده لاعتماده على صاحب الحال.

([7]) أوَّل البيضاوي تأنيث التوراة **بقوله**: (**وتأنيثها لكونها نظيرة المؤنث في كلامهم**)؛ فلا تكون التاء في «التوراة» للتأنيث على صورة المؤنث بالتاء على ألفاظ العربية، كـ «مُومَاة» و «دَوداة».

([8]) هذا ما أكّده الكفوي، حيث قال في «**كليَّاته**»، (ص٢٥٤): (وتاء التأنيث إنما تكون في العربي لا في اسم أعجمي، كـ «التوراة»).

([9]) وردت في الأصل «التقريب» ، وهو تصحيف، وفي النسخ الأخرى «التعريب»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

وقد عرَّف السيوطي «المعرَّب»، فقال في «**المزْهر**»، (٢١١/١): (المعرَّب هو: ما استعملته العرب في الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها).

([10]) أصلها: وَوْرَيَة: «فَوْعَلة»، من «وَرَت زنادي»، أُبدلت الواو تاء وقُلبت الياء ألفاً، وتاؤه للتأنيث بدليل انقلابها في الوقف هاء، وتأنيثها كتأنيث نظيرها من الكلمات العربية في الوزن، نحو تأنيث «الصحيفة» و«المجلة». ينظر: **عمدة الكتَّاب**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ص١١٩)، **والفائق**، (٢٣٦/٢).

([11]) حيث وصفها وصفاً دقيقاً، فقال في «**تهذيب اللغة**» مادة (أَلَلَ)، (٣١٣/١٥): (وهي لعبة الصبيان، يأخذون خشبة يضعونها على قَوْز من الرمل، ثم يجلس على أحد طرفيها جماعة وعلى الآخر جماعة، فأيُّ الجماعتين كانت أوزنَ ارتفعت الأخرى).

([12]) في **حاشيته**، (٣٥٥/٤).

([13]) المُوْمَاة: واحدة المُوامِي، وهي: القِفار والفيافي، وأصلها «مَوْمَوَة» على وزن «فَعْلَلة»، وهو مضاعف قُلبت واوه ألفاً. ينظر: **الصحاح**، مادة (مَوما)، (٢٤٩٩/٦).

([14]) يقصد هكذا «دَوداة»، بإهمال الهمزة فوق الألف الممدودة.

قال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة: ٤٤].

قال البيضاوي (١٢٨/٢): ﴿**ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ**﴾ **ثم يُعرضون عن حكمك الموافق لكتابهم بعد التحكيم، وهو عطف على «يحكّمونك»، داخل في حكم التعجيب.** ﴿**وَما أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ**﴾ **بكتابهم لإعراضهم عنه أولاً وعما يوافقه ثانياً، أو بك وبه.** ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً**﴾ **يهدي إلى الحق.** ﴿**وَنُورٌ**﴾ **يكشف عما استبْهَم من الأحكام.**

الأرجوحةُ للصِّبيان [١]، أو صوتُ حركَتِها، وتكونُ بمعنى: الجَلَبة[٢] . **قولُه: (وهو عطفٌ على «يحكّمونك»، داخلٌ في حُكمِ التَّعجيب)** * لأنّ التحكيمَ معْ وجُود ما فيه [منَ] [٣] الحقِّ المُغني عنِ التَّحكيمِ، وإنْ كانَ محَلاًّ للتعجُّب[٤] والاستبْعَاد[٥]، لكنْ معَ الإعراضِ عنْ ذلكَ أبعَدُ[٦]* [٧]. وضميرُ «به» للكتاب [٨]. **وقولُه: (لإعْراضِهم)** إشارةٌ إلى أنَّ عدَمَ الرِّضا بحكْمِ اللهِ كفرٌ[٩]، وعلى الوجْهِ الثَّاني [١٠] فالكفرُ ظاهرٌ. **وقولُهُ: (يهدي إلى الحقِّ)** إشارةٌ إلى تفسيرِهِ وبيانِ متعلّقِه [١١]، واستعارةٌ [١٢]

---

(١) والجمع «الدَّوَادي». ينظر: **العين**، مادة (وَدَدَ)، (١٠١/٨)، **وجمهرة اللغة**، مادة (دَوَي)، (٢٣٢/١).

(٢) «الدَّودأة» بالهمزة فوق الألف هكذا دون إهمال؛ بمعنى: الجَلَبة والصياح. ينظر: **القاموس المحيط**، (ص٤٠).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من النسخ جميعها، ومن **المطبوعة**، (٢٤٤/٣)، وأثبتُّه في المتن ليستقيم به الكلام.

(٤) معنى التعجُّب مستفاد من الاستفهام المعبَّر عنه بـ «كيف»، فإنَّ من معانيها التعجُّب، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[البقرة: ٢٨]. ينظر: **الصاحبي**، (ص١١٥)، **واللُّمحة**، (٩٠٧/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٧١).

(٥) معنى الاستبعاد مستفاد من «ثم» التي تفيد البعد والتراخي في المهلة، كما سبق وأوضحت، (ص ١٧٧).

(٦) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) «أعجب»، وهو موافق **للمطبوعة**، (٢٤٤/٣)، وفي **حاشية التفتازاني** « أعجب وأبعد». فكما أن تحكيمهم لرسول الله ﷺ عجيب لأنهم لا يؤمنون برسالته، فكذلك إعراضهم عن حكمه ـ مع أنهم يعلمون أنه الحق وأنه في كتابهم ـ أيضاً هو أعجب !! . ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢١٤/٢).

(٧) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٧/أ)، /بالمعنى/ .

(٨) في **قول البيضاوي**: (**أو بك وبه**)، ويقصد بـ «الكتاب» كتابهم؛ أي: التوراة؛ بقرينة قوله: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ﴾ .

(٩) وهذا ما أكّده الكازروني، حيث قال في **حاشيته**، (١٥٠/٢): (إن الإيمان هو التسليم والرضا القلبي، والإعراض عن الشيء دالٌّ على عدم الرضا به؛ فلا يجتمع مع الرضى الذي هو الإيمان).

(١٠) الذي هو إعراضهم عن حكم رسول الله الموافق للتوراة، وإعراضهم عن كتاب الله وعن حكم رسول الله ﷺ .

(١١) الضمير يعود لـ«الهدى»؛ أي: إن كلام المصنِّف فيه إشارة إلى تفسير «هدىً»، وبيان متعلّقه الذي هو «الحق» الذي لا محيد عنه.

(١٢) **الاستعارة**: استعمال لفظ ما في غير ما وُضِع له لعلاقة المشابهة، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الموضوع له في اصطلاح به التخاطب، وهي تشبيه حُذف منه المشبَّه وأداة التشبيه ووجه الشبه، ولم يبق منه إلا ما يدلُّ على المشبَّه به، كأن تقول: «في البيت أسد»، وأنت تريد به الشجاع. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٦٩)، **وحاشية الجُرجاني على المطوَّل**، (ص٣٦٤).

﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ يعني: أنبياء بني إسرائيل، أو موسى ومن بعده، إن قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ، وبهذه الآية تمسَّك القائل به.

النورِ للمُبيِّن ظاهرةٌ[١]، ويصحُّ في «يهْدي» و«يكشف» الياءُ والتاءُ؛ على أنَّ الضَّميرَ للتوراة، قالَ النِّحريرُ[٢]: (وهو أَولَى)، والجُملةُ[٣] بيانٌ للجُملة ـ أعني ﴿فِيهَا هُدىً﴾ ـ . **قولُه: (يعني أنبياءَ بني إسرائيلَ إلخ)** يعني: إنْ خُصَّ[٤] فهو ظاهرٌ، وإنْ عَمَّ[٥] فالمرادُ ما لمْ يُنسَخْ[٦] منهْا، على القَولِ بأنَّ شَريعةَ مَنْ قبلَنا شَريعةٌ لنا[٧]، وأُوردَ عليه[٨]: (أنَّ قولَهُ ﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤] صَريحٌ في تخصيصها ببني إسرائيلَ، وكذا قولُه: ﴿الذينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤]؛ فإنّ المرادَ: الذينَ انقادُوا لهَا[٩] ولم ينْسخُوا أحكامَهَا). وفيه نظرٌ؛ لأنَّهُ غَفلةٌ عن كونه[١٠] مُتعلِّقاً بـ«أنزلَ»، فإنَّ تخصيصَ الإنزَالِ بهِمْ لا يقْتَضي تخصيصَ العملِ، والصِّفةُ مادحةٌ لا مقيِّدةٌ[١١] كما سَيأتي[١٢]. نَعم، ما ذَكَرهُ جوابٌ عنِ الاستدلالِ بهذهِ الآيةِ[١٣]،

---

(١) شبَّه المبيِّن بالنور، فحذَف منه المشبه وأداة التشبه ووجه الشبه، ووجه المشابهة أن النور يكشف الظلمة، وكذلك ما في التوراة من أحكام تكشف ما اشتبه واستبْهَم. قال القونوي في **حاشيته**، (٤٦٩/٧): (وفيه استعارة لطيفة، شبَّه المبيِّن بالنور من حيث كشفه للأحكام).

(٢) **حاشية التفتازاني**، (٢٠٧/أ). ويقصد أن التاء أولى من الياء، فالأَولى أن يُقال: «تهدي» على أن الضمير راجع للتوراة، وأن يقال: «تكشف» على أن الضمير راجع إليها أيضاً.

(٣) يقصد الجملة في قول البيضاوي: (يهدي إلى الحق).

(٤) أي: إن خُصَّ بأن كان المقصود أنبياء بني إسرائيل سوى عيسى عليه السلام لأنه لا يحكم بالتوراة؛ لأن «أل» في «النبيون» ليست للاستغراق، إنما للعهد الخارجي، والمعهود هو موسى عليه السلام. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢١٤/٢).

(٥) أي: إن عَمَّ وكان المقصود موسى عليه السلام ومن بعده، فهو على أساس أن شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم ينسخ.

(٦) سبق بيان معنى النسخ لغة واصطلاحاً، (ص ١١٦).

(٧) اتفق الأصوليون على أن شرع من قبلنا إذا قام الدليل على نفيه فليس بشرع لنا، كما اتفقوا على أنه إذا قام الدليل على مطالبتنا به فهو شرع لنا، واختلفوا فيما إذا لم يقم الدليل على أننا مطالبون به أو غير مطالبين، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وقول للشافعية إلى أنه شرع لنا ما لم يثبُت نسخه، وذهب المعتزلة والأشعرية والشافعية في قول آخر إلى أنه ليس شرعاً لنا. ينظر: **اللُّمع في أصول الفقه**، (ص٦٣)، **والتلخيص في أصول الفقه**، (٢٧٤/٢)، **وروضة الناظر**، (٤٥٩/١).

(٨) والإيراد للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٨/أ)، /باختصار/.

(٩) والذي دفع الإسفراييني إلى أن يلجأ إلى مثل هذا القول وأن يعتبرها صفة مقيِّدة، ما يوحيه معنى الإسلام من الانقياد والاستسلام، حيث يقال للانقياد: إسلام. ينظر: **تفسير الراغب**، (٢٩٣/١).

(١٠) يقصد ﴿لِلَّذِينَ هادُوا﴾، حيث إنه متعلِّق بـ « أنزل»، وإذا كان كذلك فيكون المعنى: «إنا أنزلنا التوراة للذين هادوا، يحكم به النبيون الذين أسلموا»، والكلام حول هذا الأمر سيتمُّ بيانه لاحقاً، (ص ١٨٤).

(١١) يقصد الصفة في قوله: ﴿الذينَ أَسْلَمُوا﴾ أنها صفة مادحة لـ«النبيون»، لا مقيِّدة لهم بأنهم أنبياء بني إسرائيل كما ذهب إليه الإسفراييني.

(١٢) لاحقاً، (ص ١٨٣).

(١٣) يقصد الشهاب أن ما ذكره الإسفراييني يصلح ردَّاً على قول من قال: إنَّ هذه الآية دليل على أن شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم يُنسخ.

﴿الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤] **صفة أُجريت على النبيين؛ مدحاً لهم وتنويهاً بشأن المسلمين، وتعريضاً باليهود وأنهم بمعزل عن دين الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ واقتفاء هديهم.**

لا مانعَ منْ حَمْلِها على وجْهٍ آخَرَ[١]. **قوله: (صفةٌ أُجريت على النبيين إلخ)**، تَبِعَ في هذا الزمخشريَّ [٢] بناءً على ظاهرِ كلامه [٣]، وقد قيلَ عَليه [٤]: (إنَّ المدْحَ إنَّما يكونُ بالصِّفاتِ الخاصَّةِ التي يتميَّزُ بها الممدوحُ عمَّنْ دونَهُ، والإسلامُ لأمم الأنبياءِ؛ فلا يحسُنُ مدحُ النبيِّ به، فالوجْهُ أنَّ الصِّفةَ قدْ تُذكَرُ لمدْحها وتعظيمِهَا في نفسها والتنويهِ بها، كمَا قدْ يُرادُ تعظيمُ الموصوفِ، وعلى هذا [٥] الأسْلوبِ وَصَفَ الأنبياءَ ـ عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ بالصَّلاحِ[٦] والملائكةَ بالإيمان[٧]؛ بعْثاً على الاتصافِ بهذهِ الصِّفةِ ليُثبتَ لهمْ حقَّ أخُوَّةِ المُشاركةِ فيها [٨]؛ ولذا قِيلَ: (أوصافُ الأشرافِ أشرافُ الأوصَافِ[٩]). وقال حسَّانُ ـ رضِي اللهُ تعالى عنه ـ [١٠]: ما إنْ مَدحتُ محمَّداً بمَقَالتِي~ لكنْ مدَحْتُ مَقَالتِي بمحمَّدِ

فلو لَمْ نذهبْ إلى هذا لخَرَجْنَا عن قانونِ البَلاغةِ في ذِكْرِ الإسْلامِ بعدَ النبوَّةِ؛ ولذا عِيبَ على أبي الطَّيِّبِ [١١] قولُهُ:

---

(١) وهذا الوجه هو التنويه بشأن المسلمين وأنهم متَّصفون بما اتصف به الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، والتعريضُ باليهود وأنهم بمعزل عن دين الأنبياء كما ذكر البيضاوي في كلامه.

(٢) في **الكشاف**، (٦٣٦/١)، حيث قال: (﴿الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح، كالصفات الجارية على القديم، سبحانه، لا للتفصلة والتوضيح). وما ذهب إليه البيضاوي جواب لما قد يقال: إن كل نبي لا بد وأن يكون مسلماً منقاداً، فما الفائدة من توصيف الأنبياء بقوله: ﴿الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ ؟!، هذا ما أكَّده الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢١٤/٢).

(٣) فالظاهر من كلام الزمخشري أنها صفة مادحة للموصوف الذي هو «النبيون»، ولكن الزمخشري لا يقصد ذلك في الحقيقة، إنما المقصود: تعظيم الصفة، والتنويه بشأن المسلمين وأنهم متَّصفون بما وصف به الأنبياء، هذا ما سيأتي بيانه بعد قليل.

(٤) والقول لابن المنيِّر في «**الانتصاف**»، (٦٣٦/١)، /بتصرف /.

(٥) في (د) « هذه».

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ ۞ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٥ ـ ٨٦].

(٧) يقصد ابن المنيِّر مدْح الملائكة بالإيمان في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] .

(٨) يقصد المشاركة في الأخوَّة الإيمانية بين المؤمنين والملائكة في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧].

ومن اللطائف ما قاله الزمخشري في تفسير هذه الآية في «**كشافه**»، (١٥٢/٤): (إن في هذه الآية تنبيهاً على أن الاشتراك في الإيمان يجب أن يكون أدْعى شيء إلى النصيحة، وإن تفاوتت الأجناس وتباعدت الأماكن).

(٩) وهذا من التعكيس الذي نبَّه إليه أهل البلاغة، وهو: تقديم جزء من الكلام على آخر، ثم تأخير المقدَّم على الجزء المؤخَّر أولاً، نحو: عادات السادات سادات العادات. ينظر: **التلخيص**، (ص ١١٧ ـ ١١٨)، **والإيضاح**، القزويني، (٣١٨/٤).

(١٠) لم أجده في ديوان حسان بن ثابت !!. وقد نسبه ابن الأثير أيضاً إلى حسان بن ثابت في «المثل السائر»، وذكر المحقِّق أحمد الحوفي أنه ليس في ديوانه. ينظر: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، نصر الله بن محمد، ضياء الدين بن الأثير، (٢٤٠/٣).

(١١) في (ج) « علي بن أبي طالب رضي الله عنه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق أيضاً لمَا ورد في «**الانتصاف**»، (٦٣٦/١).

شمسُ ضُحاها هِلالُ ليلَتِها~ درٌّ تقاصيرُها زَبَرجَدُها [1]

فنزلَ عنِ الشَّمسِ إلى الهِلالِ وعن الدُّرِّ إلى الزَّبَرْجَدِ؛ فمضَغت الألسُنُ عِرْضَ بَلاغَته [2] ومزَّقَتْ أديمَ صنْعَته [3]) [4] انتهى.

وفي ((**المفتاحِ**)) [5] إشارةٌ إلى هذا في قولِه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]، قال: (ووجْهٌ حسنٌ ذكرُهُ هو إظهارُ شَرَفِ الإيمانِ وفضْلِه والترغيبِ فيه). وذكَرَهُ في ((**التلخيصِ**)) [6] أيضاً، وأَوردَ عليهِ الطِّيبيُّ [7] ـ رحمَه الله ـ كلاماً واهياً ولذلكَ تركْناهُ، وكأنَّ القائلَ [8] بأنَّها مادحةٌ لا يُسَلِّمُ ما ذَكَر، وإليهِ أشارَ المصنِّف ـ رحمَهُ اللهُ ـ **بقوله: (مدحاً لهم)** وأنهُ لا يَلْزَمُ ما أوردَهُ المُعترِضُ [9]؛ إذ قدْ [10] قصَدَ معَ المدحِ فوائدَ أُخَرَ، كالتنويهِ [11] بعُلوِّ مرتبةِ المسْلمينَ والتعريضِ [12] بغَيرِهِمْ [13]، وكلامُ المصنِّفِ ـ رحمَه الله ـ مخالفٌ لما ذُكِرَ،

---

(1) **التقاصير**: جمع تِقصارة، قلادة شبيهة بالمِخْنَقَة، والزبرجَد: الزمرُّد، جوهر معروف، وقد شرع المتنبي هنا في مدح لؤي بن غالب، أبي قريش كلِّها، فهو بين أبناء هذه القبيلة كالشمس في النهار، والهلال في الليل، والقلادة في العنق. ولم أجد في كلام أبي العلاء المعري حطّاً من قيمة هذا البيت !!. ينظر: **شرح ديوان المتنبي**، أحمد بن عبدالله بن سليمان، أبو العلاء المعري، (١/ ٢٨).

(2) قال ابن وكيع منتقداً هذا البيت: (هذا البيت فاسد الأقسام، ضعيف النظام؛ فالناس يرتفعون من الدُّون إلى الأعلى، وهذا يرتفع من الأعلى إلى الدُّون !!). **المنصف للسارق والمسروق منه**، الحسن بن علي الضبِّي، الشهير بـ ((ابن وكيع))، (ص٢١٣).

(3) **الأديم**: الجُلد. (ينظر: **القاموس المحيط**، مادة (أَدَمَ)، (ص١٠٧٤))، وصَنْعته: شعره وبلاغته؛ ويقصد ابن المنيِّر بكلامه: أن المتنبي انتُقد بسبب هذا البيت انتقاداً لاذعاً؛ لأن من هو في منزلته ومقامه لا يخطئ مثل هذا الخطأ، وهو المعروف ببلاغته وفصاحته !!.

(4) انتهى كلام ابن المنيِّر.

(5) (ص٢٨٢).

(6) (ص ٧٩)، حيث قال الخطيب القزويني في مقام حديثه عن ((الإطناب)): (فإنه لو اختصر لم يذكر ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾؛ لأن إيمان الملائكة لا يُنكره من يثبتهم، ولكن حسَّن ذكره إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه).

(7) قال الطيبي في **حاشيته**، (٣٥٦/٤): (إذا لم تكن صفة مدح فهل تكون للتي للتفصيل والتمييز، أو الكشف والتوضيح، أو للتقرير والتوكيد ؟!؛ إذ لا خامس، أم كيف يتسنَّى لك ما يقصد به من التعظيم أو التنويه وكونه مرغوباً بها إذا لم تحملها على المدح، وتقول: إذا كان النبيون ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ مع جلالة قدْرهم ورِفعة منصبهم يُمدحون بوصف الإسلام، فما بال الغير ؟!، فعند ذلك يحصل التنويه والترغيب).

(8) يقصد الزمخشري ـ رحمه الله ـ وما قاله في ((**الكشاف**))، (٦٣٦/١).

(9) يقصد ابن المنيِّر في قوله الآنف ذكره.

(10) سقطت من (د).

(11) في (د) ((كالتنزيه))، تحريف.

(12) **التعريض**: ما يَفهم به السامع مرادَ المتكلِّم من غير تصريح. ينظر: **التعريفات**، (ص٦٢)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص١٠١).

(13) لأن جعْل الإسلام صفة للنبيين يومئ إلى التعريض باليهود؛ لأنهم إذا كانوا غير مسلمين كانوا بمعرض عن دين الأنبياء.

﴿لِلَّذِينَ هادُوا﴾ [المائدة: ٤٤] **متعلق بـ «أنزل» أو بـ «يحكم»؛ أي: يحكمون بها في تحاكمهم، وهو يدل على أن النبيين أنبياؤهم.** ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ﴾[المائدة: ٤٤] **زهَّادهم وعلماؤهم، السالكون طريقة أنبيائهم، عطف على «النبيون».**

وقولُ الزمخشريِّ[١]: (على سبيلِ المَدْحِ)، قيلَ[٢]: (المرادُ به صفةُ المدْحِ نفسُهَا)، وقيلَ[٣]: (المرادُ أنَّهَا صفةٌ أُجْرِيتْ عليهِم على طَرِيقِ المدْحِ دونَ التَّخصيصِ أو التَّوضيحِ، لكنْ لا يُقصَدُ المدحُ ليلزَمَ ما ذكرتُمْ بلْ يُقصَدُ التَّعريضُ). و«الهَدْيُ» ـ بفتحٍ فسكونٍ ـ: الطريقةُ[٤]. **قولُهُ: (متعلّقٌ بـ «أنزل»)** المذكورُ في قولِه: «أنزلنا» سابقاً[٥]، (ولا يضرُّ تقدُّمُ المفعولِ وصفته لأنَّهُ ليسَ بأجنبيٍّ؛ فلا يُحتاجُ إلى القولِ بأنَّهُ «أُنْزِل» آخَرُ مُقدَّرٌ)، كما قِيلَ[٦]، وأما تعلُّقُهُ بـ «هُدى» فيلزَمُ عليه/ الفصلُ بينَ المصدَرِ ومعمولِه[٧]. **وقولُه: (وهو يدلُّ)** أي: تعلُّقُه بـ«يحكم»[٨] لا بـ «أنزلنا»[٩]؛ لأنَّه لا يَلزمُ منْ إنزالِها لهُمْ اختصاصُهَا بهِم كما مرَّ[١٠]. وهو جوابٌ عمَّا مرَّ[١١].

٥٣٧/ب

---

(١) في **الكشاف**، (٦٣٦/١).

(٢) القول الكازروني في **حاشيته**، (١٥١/٢)، /باختصار/، وعبارته: (ويمكن أن يُقال: الغرض من مدح النبيين بوصف الإسلام مدح الوصف نفسه؛ لأن مدح النبيين مع وصفهم بالنبوة بالإسلام غاية مدح الإسلام وترغيب الناس فيه).

(٣) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٧/ب).

(٤) تقول: «فلان حسَنُ الهَدْي والهِدْيَة»؛ أي: الطريقة والسيرة. ينظر: **المصباح المنير**، مادة (هَدَي)، (٦٣٦/٢)، **ومشارق الأنوار**، مادة (هَدَي)، (٢٦٦/٢)، **ولسان العرب**، مادة (هَدَي)، (٣٥٦/١٥).

(٥) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُور﴾ [المائدة: ٤٤].

(٦) والقول للإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٦٨/ب): (ويلزم من هذا التعليق الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وكأن البيضاوي أراد تقدير «أُنزِل» مبنياً للمجهول، بأن يكون التقدير: «أُنْزِل للذين هادوا»، وتكون الجملة اعتراضية، ويؤيد هذا التصوُّر أن البيضاوي لم يقل: متعلّق بـ «أنزلنا»، إنما قال: متعلق بـ «أنزل»).

(٧) ويكون التقدير: «هدىً ونورٌ للذين هادوا»، وهذا القول مرجوح، كما في **الهداية**، مكي، (١٧٢٧/٣)، **وتفسير الراغب**، (٣٦٠/٤)؛ لأنه يلزم من هذا التقدير الفصل بين المصدر «هدىً» وبين معموله «للذين هادوا» بأجنبي، وهذا غير جائز عند جمهور النحْويين؛ لأن من شروط عمل المصدر عندهم ألا يُفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (١٠١٩/٢)، **والتسهيل** (ص٤٣)، **والمساعد**، (٢٣٣/٢)، **وشفاء العليل**، (٦٤٧/٢)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٢١٢/٢)، **وهمع الهوامع**، (٥٧/٣).

(٨) وإذا تعلَّق الجار والمجرور «للذين» بـ «يحكم»، فالتقدير: «يحكم بها النبيون للذين هادوا»، و«اللام» للاختصاص، كما في **تفسير ابن عطية**، (١٩٥/٢)، **والإملاء**، (٤٣٨/١)، **والبحر المحيط**، (٢٦٧/٤)، **والدر المصون**، (٢٧٠/٤).

(٩) وإذا تعَّلق الجار والمجرور بـ«أنزلنا»، يكون التقدير: «وأنزلنا التوراة للذين هادوا يحكم بها النبيون»؛ وعلى هذا التقدير لا يلزم اختصاصها باليهود ويجوز التعميم، وبه استدلَّ من قال بأن شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم ينسخ، كما سبق وبيَّنت، (ص ١٨١).

(١٠) ذكر ذلك الشهاب في معرض ردِّه على الإسفراييني، (ص ١٨١).

(١١) (ص ١٨١)، من أن المراد بـ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ [المائدة: ٤٤] أنبياء بني إسرائيل، أو موسى ومن بعده، إن قلنا: إنَّ شرع من قبلنا شرع لنا.

﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتابِ اللَّهِ﴾[المائدة: ٤٤] **بسبب أمر الله إياهم بأن يحفظوا كتابه من التضييع والتحريف،**

وأنبياءُ الذينَ هادُوا لا يُنافي كونَهُم أنبياءَ بني إسْرائيلَ كما مرَّ[١]؛ لأنَّه على تعلّقه بـ «يحكم» لا بـ «أنزلنا»، أو أنَّ هذا وجْهٌ آخَرُ يدلُّ عليه تعلُّقُ «اللام»[٢]، فتأمَّلْ. والرَّبَّانيونَ: المنسوبونَ إلى الرَّبِّ هُمُ الزهَّادُ[٣]، وقدْ تقدَّمَ تحقيقُهُ[٤]. **قوله: (بسبب أمر الله)** الأمْرُ يُستفادُ من السِّين الدالَّة[٥] على الطَّلبِ[٦]. **وقولُهُ: (بأن يَحفَظُوا)** بيانٌ لحاصلِ المعْنى، وإنْ أَوهَمَ أنَّ «ما» مصدَريَّةٌ، كما جوَّزه بعضُهم[٧] وقالَ: (إنَّه أَولَى لعدمِ احتياجِه إلى تقْديرِ العائدِ[٨])؛ لأنّ التبيينَ بـ «من»[٩] يعيِّنُ موصوليَّتها عندهُ؛ فقَولُه: ﴿مِنْ كِتابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] يقتضيه[١٠]. **وقولُه: (بسببِ أمْرِ الله)** يقتضِي أنَّ ضميرَ «استُحفِظوا» راجِعٌ للنبيِّينَ والرَّبَّانيِّينَ والأحبَارِ[١١]، وجُوِّز رجُوعُهُ للرَّبَّانيِّينَ والأحبارِ[١٢]،

---

(١) (ص ١٨١). ويقصد الشهاب أنه لا يُتوهَّم من ترجيح المصنِّف كونهم أنبياء اليهود أن هذا نقيض ما سبق، من أنه يجوز أن يكون المراد أنبياء بني إسرائيل؛ فكونها أُنزلت لهم لا يعني اختصاصهم بها.

(٢) أي: لا يتوهَّم أن هذا وجه آخر يدل عليه تعلُّق «اللام»؛ لأن هنالك ثلاثة وجوه كما أوضحت في الصفحة السابقة: **الأول**: مرجوح، وهو تعلُّق «للذين» بـ«هدى»، **والثاني**: تعلُّقه بـ«يحكم»، **والثالث**: تعلُّقه بـ«أنزل»، وما رجَّحه البيضاوي يدخل في الوجه الثاني.

(٣) **الربَّانيون**: جمع ربَّاني، والرباني: المنسوب إلى الرَّب، بزيادة الألف والنون للمبالغة، وهو العالم الراسخ في العلم والدين، والذي يطلب بعلمه وجه الله. ينظر: **الفائق**، مادة (ربَبَ)، (٢/٢٩)، **ولسان العرب**، مادة (ربَبَ)، (١/٤٠٣).

(٤) (٣/٩٦)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

(٥) في (د) « الدلالة».

(٦) أي: الأمر المستفاد من السين الدالة على الطلب في ﴿اسْتُحْفِظُوا﴾؛ لما فيه من حروف زائدة على الأصول. ينظر: **المزهر**، (١/٤١).

(٧) يقصد الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٨/ب)، وعبارته: (يتبادر أنه يتبيَّن «ما»، ولا معنى له؛ لأن «ما» عبارة عن الأمر؛ أي: سبب أمر استُحفظوا به؛ أي: بسبب ذلك الأمر، وهو لتبيين مفعول «استُحفظوا»؛ أي: بما استُحفظوا به شيئاً من كتاب الله، والأحسن جعْل «ما» مصدرية ليُستغنى به عن تقدير حذف العائد). وقد سبق بيان أن «ما» قد تأتي مصدرية، (ص ١٢٢).

(٨) لأن «ما» الموصولة التي سبق بيانها، (ص ١٠٦) تحتاج إلى تقدير عائد، كما هي حال سائر الموصولات التي تحتاج إلى صلة ورابط يربط بينها وبين صلتها؛ ولذلك سمِّيت: «موصولات ونواقص». ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٦٢)، **والارتشاف**، (٢/٩٩٨).

(٩) في (ج) « بمعنى». والمقصود: بيان الجنس المبهم في «بما» في قوله: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا ﴾ [المائدة: ٤٤]، و«مِنْ» قد تأتي للتبيين؛ أي: بيان الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، والمعنى: اجتنبوا الرجس الذي هو وثن. ينظر: **علل النحو**، (ص٢٠٨)، **وشرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص١٦٩)، **وأمالي ابن الشجري**، (٢/٣٧٨).

(١٠) أي: ذهب المصنِّف إلى أن «من» بيانية، وإذا كانت للتبيين فهي تناسب «ما» الموصولة لا المصدرية، ولكن هذا لا يوافق تفسيره، وهو قوله: (بسبب أمر الله إياهم.....)، فهو قد فسَّره بما ينبئ كونها مصدرية؛ لذلك يمكن القول: إنَّ مراد البيضاوي تلخيص المعنى وبيان حاصله. ينظر: **حاشية الطيبي**، (٤/٣٥٧)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٧/ ٤٧٠ ـ ٤٧١)، **وحاشية القونوي**، (٧/٤٧٠).

(١١) ويكون الاستحفاظ بمعنى: «كُلِّفوا حفظه لئلا يُنسى»، والمأمور كلهم، والآمر هو الله تعالى. ينظر: **حاشية الطيبي**، (٤/٣٥٨)، **وحاشية على «الكشاف»**، **التقريب في التفسير**، محمود بن مسعود السِّيرافي، (٦١/أ)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢/٢١٥).

(١٢) على رفع «الربانيون» بتقدير فعل محذوف، والتقدير: «يحكم بها الربانيون والأحبار بما استُحفظوا». ينظر: **الإملاء**، (١/ ٤٣٨).

والراجع إلى «ما» محذوف، و«من» للتبيين. ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾[المائدة: ٤٤] رقباء لا يُتركون أن يُغيَّر، أو شهداء يبيِّنون ما يخفى منه كما فعل ابن صُوريَّا. ﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[المائدة: ٤٤] نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير.

فإنْ كانَ المُستَحفظُ «النبيِّينَ» تعيَّنَ الثَّاني[١]. **قولُه: (رقباءُ لا يُتركونَ أن يغيَّر أو إلخ)** شهداءُ: جمعُ شهيدٍ بمعنى: مُشاهدْ[٢]، وعُدِّيَ بـ «على» لتضمُّنه[٣] معنى المُراقبة. وجَعَلَ الزمخشريُّ[٤] «كانوا» معطوفاً على «استُحفظوا»؛ أي: كونُهم؛ أي: الرَّبَّانيونَ والأحْبارُ على كتابِ اللهِ شهداءَ، والعائدُ ضميرُ «عليه» . * والغرضُ منْ بيانِ السَّببيةِ[٥] أنَّ الباءَ ليست مثلَهَا في «بها» ليلزَمَ تعلُّقُ حرفيِّ جرٍّ بمعنىً واحدٍ بفعْلٍ واحدٍ[٦]، بل الأُولى صلةٌ[٧] كما في «حكمْتُ بكذا»، وهذه سببيَّةٌ[٨]، وإنْ دخَلَتا على شيءٍ واحدٍ بالذَّات، وهو: كتابُ اللهِ* [٩]. **وقولُه: (يبيِّنونَ)** يُشيرُ إلى أنَّ الشَّهادةَ مُستَعارةٌ[١٠] هنا للبيانِ؛ لأن الشَّاهدَ يُبيِّنُ ما يَشهدُ عَليه[١١]. **قولُه: (نهيٌ للحكَّام أن يخشَوا غيرَ اللهِ إلخ)** المرادُ بـ«الحكَّام»: الحكَّامُ بأحكامِ الدِّينِ مُطلَقاً[١٢]،

---

(١) أي: إذا كان الاستحفاظ من الأنبياء لا من الباري ﷻ، فيتعيَّن رجوع الضمير في ﴿اسْتُحْفِظُوا﴾ إلى الربانيين والأحبار فقط، ويكون المعنى: «بسبب ما طَلَب منهم أنبياؤهم حفظه من التوراة». ينظر: **الكشاف**، (٦٣٧/١)، **والبحر المحيط**، (٢٦٨/٤).

(٢) المشاهدة: المعاينة، يقال: شَهِده شهوداً؛ أي: حضره، فهو شاهد، والجمع: شهود، وأشهاد، وشهداء. ينظر: **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مادة (شَهِد)، (ص١٦٩)، و**لسان العرب**، مادة (شَهِد)، (٢٣٩/٣ ـ ٢٤٠).

(٣) سبق تعريف التضمين النحوي، (ص ١٦٨).

(٤) **الكشاف**، (٦٣٧/١).

(٥) يقصد الغرض من بيان السببية في قول البيضاوي: (بسبب أمر الله إياهم بأن يحفظوا.....)، وهنا شرع الشهاب في بيان الغرض الثاني من بيان السببية في قوله بعد أن بيَّن الغرض الأول، والذي هو بيان حاصل المعنى، كما أوضحت في الصفحة السابقة.

(٦) فلا يجوز تعلُّق حرفي جر بفعل واحد بمعنى واحد، كما لا يجوز تعلُّق معمولين بعامل واحد، وهو أمر سبق بيانه، (ص ١٤٨).

(٧) أي: صلة زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، بمعنى: «تُنبت الدُّهن». ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (١٤٤/١)، **ورصف المباني**، (ص١٥١)، **والارتشاف**، (١٧٠١/٤)، **وتذكرة النحاة**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ص ٤٧٠).

(٨) فإن من معاني «الباء»: السببية، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[النساء: ١٥٥]؛ أي: «بسبب نقضهم لعنَّاهم». ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (٦١٣/٢)، **والغرَّة**، (ص٦١١)، **والمقرَّب**، (٢٠٤/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٦٢)، **ورصف المباني**، (ص١٤٤)، **والارتشاف**، (١٦٩٦/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص١٣٩)، **والمساعد**، (٢٦٢/٢)، **وشفاء العليل**، (٦٣٦/٢).

(٩) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية التفتازاني**، (٢٠٧/ب)، / بتصرف يسير/.

(١٠) سبق تعريف الاستعارة، (ص ١٨٠).

(١١) قال الأزهري في «**تهذيب اللغة**»، مادة (شَهِد)، (٤٧/٦): (شهد الشاهد عند الحاكم؛ أي: بيَّن ما يعلمه وما يظهره).

(١٢) تابع المصنِّف في ذلك الزمخشري في **الكشاف**، (٦٣٧/١)، كما رجَّح الشيخ زاده هذا الاتجاه في **حاشيته**، (٢١٥/٢).

﴿**وَلا تَشْتَرُوا بِآياتِي**﴾ [المائدة: ٤٤] **ولا تستبدلوا بأحكامي التي أنزلتها.** ﴿**ثَمَناً قَلِيلاً**﴾[المائدة: ٤٤] **هو الرشوة والجاه.** ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ**﴾ [المائدة: ٤٤] **مستهيناً به منكراً له.** ﴿**فَأُولئِكَ هُمُ الْكافِرُونَ**﴾[المائدة: ٤٤]؛ **لاستهانتهم به وتمرُّدهم بأن حكموا بغيره،**

أو بأحكامِ التوراةِ فيكُونُ حكايةً عمَّا قيلَ لهُم[١]. ومعنَى «يُداهنوا»: يَحكُمُونَ بما يَطلبونَ لأجْلهم من المدَاهَنَة، وهي: المصَانعةُ والملايَنةُ، وهو [٢] معنىً مجازيٌّ[٣]، كما في «**الأساس**»[٤]؛ لأن السَّيْرَ [٥] ونحوَهُ إذا دُهِنَ لانَ. **وقوله: (تستبدلوا)** إشارةٌ إلى أنَّه مجازٌ عمَّا ذُكِر[٦]، ولولاهُ لدَخلَتِ الباءُ على الثَّمَنِ[٧]، وقد مرَّ تحقيقُهُ [٨]. **وقوله: (مستهيناً به إلخ)،** لا يُقالُ: كانَ الظَّاهرُ أن يُقَالَ: (أو طَلَباً لنفعٍ) ليُوافِقَ ما قبْلَهُ[٩]، قيلَ هذا لأنَّ تَقديمَ النَّفعِ على حُكْمِ اللهِ إهانةٌ لهُ؛ فلذا أدرجَهُ فيه[١٠]

---

(١) أي: يكون الكلام حكاية ما قيل لعلماء بني إسرائيل؛ أي: قلنا لهم: «فلا تخشوا الناس واخشون»، كما في **تفسير ابن عطية**، (١٩٦/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٦٩/٤)، بينما رجَّح الطبري في **تفسيره**، (٣٤٤/١٠) أن يكون المخاطَب هم اليهود في عهد رسول الله ﷺ. وذهب القُونوي في **حاشيته**، (٤٧١/٢) إلى أن المصنِّف لم يرض به لأنه خلاف الظاهر. والذي أراه ـ والله أعلم ـ أنه لا مانع من أن يكون الخطاب لعلماء اليهود في عهد رسول الله ﷺ، وبالتالي يكون التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب.

(٢) في (ج) « وهي»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٣) سبق بيان معنى المجاز، (ص ١٢٢).

(٤) قال الزمخشري في « **أساس البلاغة**»، مادة (دَهَن)، (٣٠١/١): (ومن المجاز: أدهن في الأمر، وداهن: صانع ولاين). **وأساس البلاغة**: كتاب كبير الحجم، عظيم الفحوى، يمتاز عن سائر المعجمات بأنه لا يفسِّر معنى الكلمة، بل يأتي بعبارات وجمل بليغة تَرِد فيها الكلمة، فهو أشبه بقاموس شواهد واستعارات، وهو مرتَّب على الحروف الأبجدية حسب أوائل الكَلِم. ينظر: **كشف الظنون**، (١/١).

(٥) **السَّيْر**: يُقَدُّ من الجلد، جمعه: سُيُور، يدخل في صناعة النعال. ينظر: **العين**، مادة (سَيَر)، (٢٩١/٧)، **ولسان العرب**، مادة (سَيَر)، (٣٨٩/٤)، **والقاموس المحيط**، مادة (سَيَر)، (ص٤١٢).

(٦) وهو هنا استعارة ترشيحية، وهي: ما قُرنت بما يلائم المستعار منه، حيث شبَّه إيثار الباطل على الحق بالاشتراء الحقيقي، الذي هو استبدال مال بآخر، بجامع اختيار شيء مرغوب عنه بدلَ مرغوب فيه، وهي تعتمد على تناسي التشبيه وادَّعاء أن المشبَّه هو المشبَّه به؛ وسمِّيت «مرشَّحة» لترشيحها وتقويتها بذكر الملائم الذي هو الثمن هنا، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٨٥)، **والمصباح في المعاني والبيان**، (ص١٣٨).

(٧) أي: لولا أن الاشتراء هنا مجاز عن الاستبدال والاختيار، لمَا جاز أن تدخل «الباء» على المُشترى؛ لأن القياس في الاشتراء الحقيقي أن تدخل «الباء» على ما كان ثمناً.

(٨) (١٥٠/٢ ـ ١٥١)، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ولا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ وَلا تَشْتَرُوا بِآياتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، وخرَج بخُلاصة مَفادها: أنه من قبيل الاستعارة الترشيحية.

(٩) من تحريف وتبديل لآيات الله طلباً لمنافع دنيوية في قوله تعالى: ﴿وَلا تَشْتَرُوا بِآياتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾ [البقرة: ٤١].

(١٠) أي: لأن تقديم المنافع الدنيوية على آيات الله إهانة له؛ فهي تدخل دخولاً أولياً في **قوله: (مستهيناً به)**.

ولذلك وصفهم بقوله: ﴿الْكافِرُونَ﴾ و﴿الظَّالِمُونَ﴾ و ﴿الْفاسِقُونَ﴾؛ فكُفرهم لإنكاره، وظلمهم بالحكم على خلافه، وفسقهم بالخروج عنه. ويجوز أن يكون كل واحدة من الصفات الثلاث ـ باعتبار حال انضمَّت إلى الامتناع عن الحكم به ـ ملائمة لها، أو لطائفة، كما قيل: هذه في المسلمين لاتصالها بخطابهم، والظالمون في اليهود، والفاسقون في النصارى.

لأنَّه إنَّما خَصَّه به ليَظْهَرَ ترتُّبُ الكفرِ عَليه[1]؛ لأنَّ مجرَّدَ الحكمِ بخلافِه لا يقْتضِي الكُفرَ. **قولُه: (ولذلكَ وصَفَهُم بقولِه إلخ)** لمَّا وَصَفَ في هذه مَنْ لم يحكمْ بالكافرينَ ثمَّ بالظَّالمين والفَاسقينَ، اختلَفوا فيه، فعند ابن عباسٍ ـ رضِي اللهُ تعالى عنهُمَا ـ أنَّها في أهلِ الكتابِ، وأنَّ قولَه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] مَخصُوصٌ بهم، وأنّ الخطَابَ في قولِه: ﴿فَلا تَخْشَوُا﴾ [المائدة: ٤٤] لهُمْ[2]، وعن الشَّعبيِّ[3]: إنَّ الآيةَ التي فيها الكافرونَ في المسلمينَ [4]، والخِطَابُ في ﴿فَلا تَخْشَوُا﴾ لهُمْ، ويلزَمُهُ أنْ يكونَ المُسلمونَ أسْوأَ حَالاً منَ اليهودِ والنَّصارى[5]، إلاَّ أنَّه قيلَ[6]: (إنَّ الكُفرَ إذا نُسبَ إليهمْ حُمِلَ على التشْديدِ والتَّغليظِ، والكافرُ إذا وُصِفَ بالظُّلمِ والفسقِ أَشْعرَ بعُتوِّه وتمرُّدِه فيه)؛ فمُراد المصنِّف ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ أنَّه لحُكمهِمْ بغيرِه وُصِفُوا بهذه الأوصَافِ الثلاثةِ، وإنْ كانَ الموصوفُ واحداً باعتباراتٍ مختلفةٍ؛ فلإنْكارِهم حُكمَهُ وُصِفوا بالكَافرينَ،

---

(1) أي: إنما خَصَّ مخالفة حكم الله تعالى المقرونة بالاستهانة والإنكار؛ ليظهر ترتُّب الكفر عليه في تذييل الآية في قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، والمقرِّر لمضمون ما قبلها.

(2) عن ابن عباس قال: «**إنَّ اللهَ ﷻ أنْزَلَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾** [المائدة: ٤٤]، ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمِ الظَّالِمُونَ﴾** [النور: ٥٠]، ﴿**وأُولَئِكَ هُمِ الْفَاسِقُونَ﴾** [الحشر: ١٩]، **هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ خَاصَّةً، فِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ**». **سنن أبي داود**، من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيدالله بن عتبة، عن ابن عباس، كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، (٣٥٧٦/٢٩٩/٣)، **ومسند أحمد**، في حديث طويل بمعناه، وبالسند نفسه، مسند بني هاشم، مسند عبدالله بن العباس ابن عبدالمطلب عن النبي ﷺ، (٨٨/٤ ـ ٩٠/ ٢٢١٢). **قلت**: السند فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد، وهو ضعيف وقد وثِّق، وبقية رجاله ثقات. ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٢٢٣/٧)، **ومجمع الزوائد**، (١٦/٧)، **وعون المعبود**، (٣٥٦/٩).

(3) **عامر بن شَراحيل الشَّعبي**، ولد سنة (٢٨ هـ)، اشتهر بذكائه وحفظه، قاضي الكوفة، كان يقول: أدركت خمسمئة من الصحابة، روى عن أبي هريرة، وعائشة، وسعد بن أبي وقاص ﷺ، كما كان يروي المراسيل أيضاً، (ت ١٠٤ هـ). ينظر: **طبقات الفقهاء**، الشيرازي، (ص٨١)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٧١/٥ ـ ١٧٤).

(4) روى هذا القول ابن جرير الطبري في **تفسيره**، (٣٤٥/١٠)، من طريق ابن يمان، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي السَّفَر، عن الشَّعبي قال: الكافرون في المسلمين، والظالمون في اليهود، والفاسقون في النصارى. **قلت**: والقول ضعيف بسبب الإرسال، وفيه أيضاً ابن يمان، وهو يحيى بن يمان، صدوق في نفسه لا يتعمَّد الكذب، ولكن ساء حفظه واختلط بعد مرضه. ينظر: **الجرح والتعديل**، (١٩٩/٩)، **والمختلطين**، خليل بن كَيكَلدي، صلاح الدين العلائي، (ص١٣١).

(5) وسبب كونهم أسوأ على هذا القول: أن الشعبي قال: (الكافرون في المسلمين، والظالمون في اليهود، والفاسقون في النصارى)؛ ومن المعلوم أن الكافر هو الأسوأ بين هذه الأوصاف.

(6) هامش (أ) : قطب. وفي الحقيقة القول للطيبي في **حاشيته**، (٣٥٩/٤)، والقطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٤/أ).

قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]

قال البيضاوي (١٢٨/٢): ﴿**وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ**﴾ **وفرضنا على اليهود.** ﴿ **فِيهَا**﴾ **في التوراة.**

وَلِوضْعِهِمُ الحُكْمَ في غيرِ مَوْضعِه وُصِفُوا بالظَّالمينَ [١]، ولخُروجِهِمْ عنِ الحَقِّ وُصِفُوا بالفاسِقينَ[٢]، أو أنَّهُمْ وصِفُوا بها باعتبارِ أطْوارِهِم وأحْوالِهِم المتضمِّنة [٣] إلى [الامتناع عن] الحُكْمِ[٤]، فتارةً كانوا على حالٍ تقتضِي الكُفْرَ، وتارةً على أُخْرَى تقتَضِي الظُّلمَ أو الفسْقَ[٥]. **وقولُهُ: (أو لطائفة)** مَعطوفةٌ على «باعتبارِ»؛ أي: أو كلُّ واحدٍ مِنْ هذهِ الصِّفاتِ لطائفةٍ مَخصُوصةٍ، فيكونُ قولُهُ: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] للمُسلمينَ إما تغليظاً أو إذا اسْتحَلُّوا [٦] ذلكَ . **قولُه: (وفرضْنا على اليهودِ إلخ)**؛ أي: فكَتبْنا، مجازٌ[٧] بمعنى: قدَّرنا وفَرضْنا، * كانَ القِصَاصُ في شريعَتِهِم متعيِّناً [٨] عَليهِمْ، كمَا صَرَّح بهِ في شرحِ «**المواقفِ**» [٩]؛ فقولُهُ: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥] مما زِيد في شريعَتنا بالنِّسبةِ إلينَا؛ فلا مُنافاةَ بينهُمَا [١٠] * [١١].

---

(١) وهذا مناسب؛ لأن أصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه الذي يَحقُّ أن يُوضع فيه. ينظر: **تفسير الراغب**، (٤٠٩/١).

(٢) وهذا الوصف مناسب أيضاً؛ لأن أصل الفسق لغة هو الخروج؛ حيث يقال: فسَق عن أمر ربه؛ أي: خرج. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (فَسَقَ)، (٣١٥/٨)، **والصحاح**، مادة (فَسَقَ)، (١٥٤٣/٤)، **ولسان العرب**، مادة (فَسَقَ)، (٣٠٨/١٠).

(٣) هكذا وردت في (أ) و(ج) و (د) ، وفي (ب) « المنضمة»، وهو الصواب لأنه أليق بالمقام، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٥/٣).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من النسخ جميعها، ومن **المطبوعة**، (٢٤٥/٣)، وما أثبتُّه من **تفسير الآلوسي**، (٣١٤/٣)، الذي نقل النص بحرفيته عن الشهاب ـ كما يفعل غالباً ـ، وهو الصواب والأليق بالمقام؛ لأن الأصناف المذكورة لا تحكم بما أنزل الله حتى يقال: «أحوالهم المنضمَّة إلى الحكم» !!.

(٥) كما تقول: من أطاع الله فهو البَر، ومن أطاع الله فهو المتقي، ومن أطاع الله فهو المؤمن، فكلها صفات حاصلة لموصوف واحد باعتبار أحوال مختلفة منضمَّة إلى الإطاعة.

(٦) في (ب) « استحقوا»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أنسب، وهو موافق لما في **المطبوعة** (٢٤٥/٣).

(٧) أي: على المعنى المجازي للكتابة لا على المعنى الحقيقي؛ فقد يأتي «كتب» بمعنى: قدَّر، أو فرض، أو قضى مجازاً، كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (كَتَبَ)، (١٢١/٢).

(٨) في (أ) و(ج) و (د) « متعين»، وهو خطأ لغوي، وما أثبتُّه من (ب).

(٩) للجُرجاني، (٣/أ). و«**شرح المواقف**» حاشية في علم الكلام، شرح فيها الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) كتاب «المواقف» لـ «عضُد الدين الإيجي»، (ت ٧٥٦ هـ)، وقد أحسن فيها وأجاد. ينظر: **كشف الظنون**، (١٨٩٣/٢).

(١٠) أي: ذهب الجُرجاني إلى أن القصاص كان متعيِّناً على اليهود، وإذا كان كذلك فهو ينافي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، فكيف يجتمع جواز العفو مع تعيُّن القصاص ؟! والجواب هو: أن التصدُّق بالنظر إلينا لا يكون شرعَ اليهود، فهو مما زِيد في شريعتنا.

(١١) ما بين علامتين ** من إثارة الإشكال وجوابه منقول عن الكازروني في **حاشيته**، (١٥١/٢)، / بالمعنى/.

و((فيها)) متعلِّقٌ بـ((كتبنا)) [1]، أو حَالٌ[2]، أو صفةُ مَصدَرٍ محذوفٍ[3]، والجارُّ والمجْرُورُ متعلِّقٌ بمحْذوفٍ عامٍّ أو عام [4]؛ أي: مأخُوذةٌ، أو مقْتولةٌ، أو مُقتصَّةٌ، وفي كلٍّ يُقدَّرُ ما يناسبُهُ [5]، وقرأَ الكسائيُّ[6] ﴿الْعَيْنَ﴾ وما عُطفَ عليه بالرفْعِ[7]، وحمزةُ[8] وعاصمٌ[9] بنصبِ الجَميعِ[10]، وأبو عَمْرٍو [11] وابنُ كَثيرٍ[12] وابنُ عامرٍ[13] بالنَّصبِ فيمَا عَدا ﴿الجُروحَ﴾ فرفَعُوها [14]. / أ/٥٣٨

([1]) والتقدير: ((كتبنا فيها عليهم)).

([2]) والتقدير: ((قدَّرنا وفرضنا هذه الأمور موضَّحةً أو مثبَتة فيها)).

([3]) والتقدير: ((كتبنا كتابةً موضَّحة أو مثبَتة فيها)).

([4]) هكذا وردت في النسخ الأربع جميعها. والصواب ((أو خاص)) لأنه أليق بالمقام، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٣/٢٤٥).

([5]) أي: أنَّ النفسَ مأخوذة، أو مقتولة، أو مقتصَّة بالنفس إذا قُتلت بغير وجه حق، والعينَ مفقوءة بالعين إذا فُقئت بغير وجه حق، والأنفَ مجدوعٌ بالأنف إذا جدع بغير وجه حق.....وهكذا. هذا التقدير مبني على كلام البيضاوي، ويبدو أن الشهاب وافقه في ذلك . وقد ذهب القُونوي في **حاشيته**، (٧/٤٧٣) إلى أن المصنِّف عبَّر عن كل صنف بما يناسبه في اللغة، والمراد القصاص في الكل، فلو قدِّر المتعلِّق في الكل ((مأخوذة)) لكان أولى.

([6]) **علي بن حمزة الكسائي**، النحْوي، أحد القرَّاء السبعة، ولد سنة (١٢٠هـ)، أخذ القراءة عن حمزة الزيَّات، (ت ١٨٧ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٧٢ - ٧٧).

([7]) أي: قرأ: ((العينُ بالعينِ والأنفُ بالأنفِ، والأذنُ بالأذنِ، والسنُّ بالسنِّ والجروحُ قصاصٌ)). ووجه هذه القراءة أنه جَعل ((العينُ بالعينِ)) ابتداءً باستكمال ((أنَّ)) خبرَها والعطف على مجموع الجملة، وجعل ((قصاصٌ)) خبراً للابتداء. ينظر: **معاني القراءات** (١/٣٣٠)، **وحجة القراءات**، عبدالرحمن بن محمد، أبو زُرعة، الشهير بـ ((ابن زنجلة))، (ص٢٢٦).

([8]) **حمزة بن حبيب الزيَّات**، أحد القرَّاء السبعة، ولد سنة (٨٠ هـ)، كان بصيراً بالفرائض والعربية، أخذ القراءة عن الأعمش عرْضاً، (ت ١٥٦ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٦٦ - ٧٢).

([9]) **عاصم بن بَهدلة بن أبي النَّجود**، شيخ القراء، أحد القراء السبعة، قرأ عليه الأعمش وغيره، (ت ١٢٧ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٥١).

([10]) أي: قرئ كل ما عُطف على ((العين)) من أسماء بالنصب، فقرئ: ((والأنفَ بالأنفِ، والأذنَ بالأذنِ، والسنَّ بالسنِّ والجروحَ قصاصٌ)). ينظر: **حجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص٢٢٦).

([11]) **أبو عمرو بن العلاء**، الراجح أن اسمه ((زَبَّان))، ولد بمكة سنة (٦٨ هـ)، ونشأ بالبصرة، انتهت إليه إمامة القراءة فيها، عرَض القراءة على نصر بن عاصم، (ت ١٥٤ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٥٨ - ٦٢).

([12]) **عبدالله بن كَثير بن المطلب**، ولد سنة (٤٥ هـ) بمكة، أحد القراء السبعة، إمام أهل القراءة فيها، أخذ القراءة عرْضاً عن مجاهد بن جبر، (ت ١١٥ هـ). ينظر: **غاية النهاية في طبقات القراء**، محمد بن محمد، شمس الدين، ابن الجزري، (١/٤٤٣ - ٤٤٤).

([13]) **عبدالله بن عامر اليَحْصُبي**، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عرْضاً عن أبي الدرداء، أحد القراء السبعة، (ت ١١٨ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٤٦- ٤٧).

([14]) أي: قرئ كل ما عطف على ((العين)) من أسماء بالنصب، عدا ((الجروح)) قُرئت بالرفع؛ فقُرئ: ((والأنفَ بالأنفِ، والأذنَ بالأذنِ، والسنَّ بالسنِّ، والجروحُ قصاصٌ))، ورفعُ ((الجروح)) بالقطع لها عما قبلها على أنها مبتدأ و((قصاصٌ)) خبر لها. ينظر: **التيسير في القراءات السبع**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، (ص٩٩).

﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾[المائدة: ٤٥]؛ **أي: أنَّ النفس تُقتل بالنفس. ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ**[المائدة: ٤٥] **رفعها الكسائي على أنها جمل معطوفة على «أنَّ» وما في حيزها باعتبار المعنى، وكأنه قيل: وكتبنا عليهم النفسُ بالنفس، والعينُ بالعين؛ فإن الكتابة والقراءة تقعان على الجمل كالقول .**

قولُه: (جملٌ معطوفةٌ على «أنَّ» وما في حيِّزِها إلخ) في توجيه الرَّفعِ اختلافٌ، منهُ ما ذَكَرهُ المصنِّفُ، رحِمَهُ اللهُ تعالى، تبَعَاً للزَّمخْشريِّ [١]، قال أبو عليٍّ الفَارسيُّ[٢]: (الواو عاطفةٌ جُملةً اسميَّةً على جُملةِ «أنَّ النفسَ بالنفسِ »، لكنْ مِنْ حيثُ المعنى لا منْ حيثُ اللَّفظِ؛ فإنَّ معنى «كتَبنا عليهِمْ: أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ»: « قُلنا لهُمُ: النَّفسُ بالنَّفسِ»)؛ فالجُملة مندَرِجةٌ تحتَ ما كُتِبَ على بني إسْرائيلَ، وجَعَله ابنُ عطيَّةَ [٣] على هذا القولِ[٤] مِنَ «العَطْفِ على التوهُّمِ» [٥]، وهو غَيرُ مَقيسٍ[٦]، وقال الزَّمخشريُّ [٧]: (الرفْعُ للعطفِ على مَحلِّ «أنَّ النَّفسَ» لأنّ المعنى: «وكَتَبنَا عليهِمُ: النَّفسُ بالنَّفسِ»؛ إمَّا لإجْراءِ «كتبنا» مَجرى «قُلنا»، وإمَّا لأنَّ معنى الجُملةِ ـ التي هي: «النَّفسُ بالنَّفسِ» ـ ممَّا يقعُ عليهِ الكَتْبُ كما تقعُ عليهِ القراءةُ، تقولُ: كتبتُ: «الحمدُ للهِ»، وقَرأتُ سُورةَ [٨] : «سُورةٌ أنزلْناهَا» [٩])،

---

(١) **الكشاف**، (٦٣٨/١).

(٢) **الحجَّة في توجيه القراءات السبع**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (٣٩٣/٢)، /بتصرف يسير /.

(٣) قال ابن عطية في **تفسيره**، (١٩٧/٢): (ويُحتمل أن تكون «الواو» عاطفة على المعنى، ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ أي: قلنا لهم: النفس بالنفس).

(٤) أي: على القول بأن «كتبنا عليهم أنّ النفس بالنفس»: «قلنا لهم: النفسُ بالنفس».

(٥) **والعطف على التوهُّم** عند النحاة: أن يكون المجرور بالحرف معطوفاً على خبر «ليس» أو «ما» الحجازية، بشرط أن يكون صالحاً لدخول حرف الجر عليه؛ نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، بجر «قاعدٍ» بالعطف على قائماً، والذي يجوز جرُّه بـ«الباء»، فيُقال: «ليس زيدٌ بقائمٍ»، فعلى الجواز الموهوم عُطف عليه بالجر، فكأن المتكلِّم قد تخيَّل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل، وتوهَّم أنها ظاهرة في أول الخبر. ينظر: **التسهيل**، (ص٢٠)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٣٢٦)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٩)، **وشفاء العليل**، (٣٣٩/١)، **وتعليق الفرائد**، (٢٧٧/٣)، **وهمع الهوامع**، (٢٣٠/٣).

(٦) أي: إنما يُقال منه ما هو مسموع، وهذا ما أكَّده أبو حيان، حيث قال في «**التذييل والتكميل**»، (٣١٦/٤): (ذهب عامَّة النحْويين إلى أنه لا يجوز ذلك، وما ورد منه فهو محمول على التوهُّم، و«العطف على التوهُّم» عندهم لا ينقاس).

(٧) **الكشاف**، (٦٣٨/١).

(٨) سقطت من (ج) و (د).

(٩) أي: هو من الكلام الوارد على طريق الحكاية، كقولك: (قرأت: «سورةٌ أنزلناها»)، وتقصد بها سورة النور على وجه الحكاية؛ لأن الحكاية لا تُزال عن وجهها، والأصل فيها الرفع؛ ووجه التنظير بها: أن «سورةٌ» لم تنتصِب، بل بقيت بالرفع هكذا «النفسُ بالنفسِ» على طريق الحكاية. ينظر: **الجُمل**، (ص١٧٢)، **والمقتضَب**، (١١/٤).

فقال أبو حيانَ[1]: (هذا ثاني توجيهَيْ[2] [أبي] [3] عليٍّ ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ، إلاَّ أنَّه جَعَلَهُ من العَطفِ على المَحلِّ في مواضِعَ ليسَ هذا مِنْها؛ لأنا لا نقولُ: «أنَّ النفسَ بالنفسِ» في محلِّ رفعٍ لأنَّ طالبَهُ مفقودٌ[4]، بلْ «أنَّ» ومَا في خبرها[5] بتأويلِ مصْدرٍ منصوبٍ)، ورُدَّ[6]: (بأنَّ الزمخشريَّ لم يعْنِ أنَّ «أنَّ» وما في حيِّزِهَا في محلِّ [رفعٍ][7] عُطِفَ عليهِ المَرفوعُ حتى يردَ عَليهِ ما أنكَرَ، إنَّما عَنَى أنَّ محلَّهُ الرَّفعُ قبلَ دُخولها؛ فرُوعِيَ العطفُ عليهِ كما رُوعِيَ في اسم «إنَّ» المكسورة[8]، وقد سبَقَهُ إلى هذا الرَدِّ أبو البَقاءِ[9]، وجَوازُ العَطْفِ على محلِّ اسْمِ «أنَّ» المفتوحةِ كالمكسورةِ ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ[10] وغيرُهُ منَ النُّحَاة، وهو الصَّحيحُ، وقد رُدَّ[11] على ابنِ الحاجبِ قولُه: (إنَّه لم ينبَّهْ عَليهِ)، بأنهُم صرَّحُوا بهِ وقَالُوا[12]: إنَّهُ أكثرُ ما يكونُ بعدَ عِلْمٍ

---

(1) **البحر المحيط**، (٢٧٢/٤)، /باختصار/.

(2) أي: ثاني توجيهَي الرفع لأبي علي الفارسي، الذي مرَّ ذكره آنفاً، وهو: «كون الواو عاطفة جملةً على معنى».

(3) في الأصل « أبو»، وهو خطأ لغوي.

(4) أي: أنَّ طالب محل الرفع مفقود؛ فمن شروط العطف على المحل: وجود المحرز أو الطالب لذلك المحل، فلا يجوز أن تقول: « إن زيداً وعمرو قائمان»؛ لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء قد زال بدخول «إنَّ». ينظر: **مغني اللبيب**، (ص ٦١٧)، **وهمع الهوامع**، (٢٢٩/٣).

(5) هكذا وردت في الأصل، تصحيف، وفي النسخ الثلاث الأخرى «حيِّزها»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(6) هامش (أ): سمين. والرَّد للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٢٧٥/٤)، /بتصرف يسير/.

(7) ما بين معكوفين سقط من النسخ جميعها، وما أثبتُّه في المتن من «**الدر المصون**»، ومفتقر إليه السياق.

(8) وبيان ذلك: مذهب البصريين ـ ومنهم الزمخشري ـ: عدم جواز أن تقول: « إن زيداً وعمرو قائمان»، ليس لعدم وجود المحرز، فهُم لا يشترطونه؛ إنما منعوا ذلك لمانع آخر، وهو توارد عاملين ـ هما: «إنَّ» والابتداء ـ على معمول واحد. ينظر: **علل النحو**، (ص٢٤٣)، **والمفصَّل**، (ص٣٩٣)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٨/ ٦٧ ـ ٦٨)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (١٨١/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٧)، **وشرح التصريح**، (٣٢١/١).

(9) قال أبو البقاء في «**الإملاء**»، (٤٣٩/١): (ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «أنَّ» وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب).

(10) **أمالي ابن الحاجب**، (١٨٢/١)، / باختصار /، وعبارته: (﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ المشركين وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] «ورسولُهُ»، بالرفع، معطوف على اسم «أنَّ»، وإنْ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة، وهذا موضع لم ينبِّه عليه النحْويون، فإنهم إذا قالوا: يُعطف على اسم «أنَّ» المكسورة دون غيرها، أوهموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة).

(11) وصاحب الرَّد هو السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٢٧٦/٤)، /بتصرف يسير/.

(12) ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (٥٠/٢)، **والمقتضَب**، (٣٧١/٤)، **والأصول في النحو**، (٢٤٠/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٥١٣/١ ـ ٥١٤)، **وتوضيح المقاصد**، (١٨٩/١)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٣١٦/١)، **وهمع الهوامع**، (٢٤٠/٣ ـ ٢٤١).

أو ما في مَعناه[1]، كقوله[2]: وإلا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ ~ بُغَاةٌ ما بَقِيْنَا في شِقَاقِ.

وبهذا نَعْلَمُ أنَّ قولَ النِّحرير[3]: (ولمَّا كانَ العطفُ على المحلِّ إنَّما يجوزُ في «إنَّ» المكسورةِ دونَ المفتوحة، نزَّلَ المفتوحةَ هنا مع الاسمِ والخبرِ منزلةَ جملةٍ منَ المبتدأ والخَبرِ ليتبيَّنَ كَونُ «أنَّ» معَ الاسمِ في محلِّ الرفعِ مبتدأٌ، وذلكَ إمَّا بإجراءِ «كتبنا» مَجرى «قُلنا»، أو بتجويزِ إيقاعِ الكَتْبةِ على الجُملةِ حكايةً) مختلٌ منْ وجوهٍ: **أحدُها**: أنَّ «أنَّ» المفتوحةَ يُعطفُ على محلِّ اسمِها كالمكسورةِ سواءً في الجوازِ والاختلافِ، وزعَمَ أنه لا يجوزُ، **والثاني**: أنَّه لا فرْقَ بينَ إجْراءِ «كَتَبَ» مجرى «قالَ» والحكايةِ بها، فإنَّها لا تكونُ إلا بإجْرائِها مَجرى القَولِ[4]، **الثالثُ**: أنَّهُ لو كانَ مرادُه العطْفَ على المحلِّ لم يَحتج إلى إجراءِ «كتب» مَجرى القَولِ؛ فلا مَساسَ[5] له، ولو أُجري مجْرى القولِ للزمَ حكايةُ المفردِ [6] به وفتحُ «إنَّ» بعدَهُ [7]، وكلاهُمَا مخالفٌ لمقتضَى هذا الإجْراءِ[8]؛ فتوجيهُهُ بما ذَكَرَ وبما مرَّ تعسُّفٌ. وقوله: (على محلِّ «أنَّ») النفسُ تأباهُ؛ لأنَّه حينئذٍ على محلِّ اسمِ «أنَّ»، وعندي أنَّ مَعنى كلامِهِمْ هنا ليسَ ما ذكروهُ، بلْ مرادهُمْ أنَّ «كتبَ» ينْصُبُ مفعولاً[9]، وليسَ ممَّا يعْمَلُ في الجُمَل، فكيفَ صَحَّ أن يُعطَفَ على مَفعولِ[10] جملةٍ

---

(1) البيت المذكور مثال على جواز العطف إذا كان بعد علم، أما إذا كان بعد ما في معنى العلم، فمثاله: قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فـ«رَسُولُهُ» بالرفع؛ لأنها معطوفة على محل اسم «أنَّ» بعد ما في معنى العلم؛ لأن الأذان في معنى الإعلام. ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، (١/١٥٩)، **وشرح الكافية الشافية**، (١/٥١٤)، **وتوضيح المقاصد**، (١/١٨٩)، **والمساعد**، (١/٣٣٧)، **وشفاء العليل**، (١/٣٧٦)، **وتعليق الفرائد**، (٤/٨٧).

(2) سيتعرَّض الشهاب لهذا الشاهد مع ذكر سببه، (ص٣١٥ ـ ٣١٦).

(3) **حاشية التفتازاني**، (٢٠٧/ ب)، وقد سبقه إلى هذا القول القطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٤/ب).

(4) وعلى إجراء «كتبنا» مجرى القول أو الحكاية، يصبح المعنى: «قلنا لهم: النفسُ بالنفسُ» كما سبق، (ص ١٩٢).

(5) هكذا وردت في (أ)، وفي النسخ الأخرى «ولا مساس».

(6) في (د) «الفرد»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما جاء في **المطبوعة**، (٣/٢٤٦).

(7) فلو حُكيت بالقول لكان من الواجب كسر همزة «إنَّ»، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، والمحكيُّ بالقول لا يكون إلا جملة أو ما في معناها، أما لو أُجري مجرى القول للزم حكاية المفرد بالقول وفَتح همزة «إنَّ»، كما في قولك: «أتقول أنَّك فاضل ؟!». ينظر: **اللَّمحة**، (٢/٥٥٠)، **وشرح ألفية ابن مالك**، عبدالله بن عبدالرحمن العَقيلي، الشهير بـ «ابن عَقيل»، (١/٣٥٣)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص١١٨)، **وشرح التصريح**، (١/٣٠١).

(8) والتقدير بناء على رأي الشهاب: «قلنا لهم: إنَّ النفسَ بالنفسِ» بعد إجراء «كتبنا» مجرى القول؛ وبالتالي فهناك مخالفة لمقتضى الإجراء من عَطْف ما بعده من جُمل على الرفع.

(9) على أن المصدر المؤوَّل من «أنَّ» وما بعدها في محل نصب مفعول به عامله «كتبنا».

(10) هكذا وردت في (أ) و (ج) و (د)، والأصح ما ورد في (ب) « مفعوله»، وهو أنسب للسياق، فيقال: (....على مفعولهِ جملةٌ).

على قِراءةِ الرَّفعِ[1] ؟! ولا بدَّ من مُلاحظةِ العطفِ عليه؛ لأنَّه منْ جُملةِ المكتوبِ عنْدهُ، كما هو المتَبادرُ من السِّياقِ، وكما دلَّتْ عليه قراءةُ النَّصبِ [2]؛ فوجْهُه بأنَّه أُعملَ في الجُملةِ، إما لتَضْمينه القولَ، أو لأنَّهُ اعتُبر فيه الحكايةُ لكونه بمعناهُ وممَّا يُحكَى بهِ[3]، وهذا مبنيٌّ على الخلافِ بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ، هَلِ الحِكايةُ تختَصُّ بالقولِ أو تَجْري في كلِّ ما يفيدُ مَعناهُ ؟ [4]؛ **فقولُ المصنِّفِ ـ رحمَهُ اللهُ ـ: (باعتبارِ المعنَى)**؛ يَعني: باعتبارِ معنَى «كَتَبْنا» وما تضَمَّنَتْ [5] من القولِ الذي يُصَحِّحُ وقوعَ الجُملِ بعدَها، حتى لو قيلَ: «كَتَبْنا عليهِمْ: النَّفسُ بالنَّفسِ» أو «إنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ» ـ بالكسرِ ـ، صحَّ ذلكَ[6]، فلُوحِظَ هذا أو بملاحَظَته يَصيرُ المعطُوفُ عليه في مَعنى الجُملة أيضاً؛ ولمَّا كانَ الوجْهَان المَذكوران في «**الكشَّاف**» [7] مُتقاربَين، جعَلَهُما المصنِّفُ قَولاً واحِداً، فافهَمهُ؛ فإنَّهُ ممَّا تفرَّدَ بهِ كتابُنا، وأظنُّكَ [8] لا تراهُ في غيرِه [9]؛ فإنهُمْ خَبَطوا فيه خَبْطَ عَشْواءَ[10].

---

(1) أي: على قراءة الكسائي: «العينُ بالعينِ والأنفُ بالأنفِ، والأذنُ بالأذنِ، والسنُّ بالسنِّ، والجروحُ قصاصٌ»، كما مر، (ص ١٧٥).
وقد تابع الشهاب في ذلك أبا البقاء، حيث قال في «**الإملاء**»، (٤٣٩/١): (ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «أنَّ» وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب).

(2) وهي قراءة حمزة وعاصم، بنصب الجميع، كما مر، (ص ١٩٠)، ويريد الشهاب أن يقول: إن تخريج الرفع على أنه من العطف على المحل غير مناسب؛ لأن «أنَّ» وما عملت فيه في محل نصب؛ وبالتالي فما عُطف عليه من جمل مندرجة تحت الكَتْب في قوله: ﴿وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ﴾، وهي في محل نصب أيضاً.

(3) فإن الجملة تقع مفعولاً للكتابة كما تقع مفعولاً للقراءة؛ فيقال: كتبت: «الحمد لله»، وقرأت: «قل هو الله أحد»، وتقصد بها سورة الإخلاص. ينظر: (ص ١٩١).

(4) فعند الكوفيين يلحق بالقول كل ما في معنى القول، كـ «ناديت» و«قرأت» و«وصَّيت»، أما عند البصريين فلا يلحق في الحكاية بالقول ما في معنى القول، بل يُحكى بقول مضمر، ففي قوله تعالى: ﴿وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ وَكانَ فِي مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا﴾ [هود: ٤٢]، يُحكى عند البصريين بقول مضمر؛ أي: فقال: يا بني، اركب معنا. ينظر: **التسهيل**، (ص٢٥)، **والتذييل والتكميل**، (١٤٤/٦)، **ومغني اللبيب**، (ص٥٣٩)، **والمساعد**، (٣٧٧/١)، **وشفاء العليل**، (٤٠٤/١)، **وتعليق الفرائد**، (٢٠٢/٤).

(5) في (د) «وما تضمنه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(6) وهذا منقول عن الزجَّاج ـ رحمه الله ـ، حيث قال في «**معاني القرآن**»، (١٧٩/٢): (ويجوز كسر «إنَّ»، ولا أعلم أحداً قرأ بها).

(7) والوجهان هما: إجراء «كتبنا» مجرى «قلنا»، أو أنّ معنى الجملة التي هي: «النفس بالنفس» مما يقع عليه الكَتْب. ينظر: **الكشاف**، (٦٣٨/١).

(8) في (ج) «وأنك»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق.

(9) وقد توسَّع الشهاب كثيراً في هذه المسألة؛ حتى إن القاسمي ـ رحمه الله ـ أحال القارئ في هذه المسألة إلى حاشية الشهاب، فقال في **تفسيره**، (١٥٠/٤): (وقد توسَّع الخفاجيّ في «العناية» في بحث الرفع هنا على عادته في النحْويات، فانظره إن شئت).

(10) وهذا يعني أن غيره من العلماء دخل في هذا الموضوع بغير بصيرة. و«الخَبْطُ»: الضرْب، و«العَشَى»: سوء البصر بالليل، و«العَشْواء»: الناقة ضعيفة البصر، تضرب وتخبط بيديها كل شيء؛ فضُرب بها المثل لمن يتهافتُ في الشيء.
ينظر: **مجمع الأمثال**، (٤١٤/٢)، **وزهر الأكَم في الأمثال والحكَم**، الحسن بن مسعود، نور الدين اليوسي، (١٨٥/٢).

أو مستأنفة، ومعناها: وكذلك العين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوعة بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن،

قوله: (أو مستأنفة)؛ يعني: أنَّ هذه الجُملةَ اسميةٌ مَعطوفةٌ على الجملة الفعليَّة[1]، فـ ((العينُ))[2] مبتدأٌ، و((بالعينِ)) خبرُهُ، وكذا ما بعدَهُ؛ فيكونُ هذا ابتداءَ تشْريعٍ وبيانَ حُكمٍ جديدٍ غيرَ مُندرجٍ فيما كُتبَ في التَّوراة، وقِيلَ[3]: (إنَّهُ مُندرِجٌ فيه أيضاً على هذا، والتَّقديرُ: وكذلكَ العينُ بالعينِ إلخ، لتتوافقَ القراءتانِ). قالَ الحلبيُّ[4]: (وهذا مرادُ الزمخشريِّ بالاستئناف[5])، ومنهمْ من حمَلَ الاستئنافَ على المتبادرِ منهُ، وقال[6]: (إنَّه جوابُ سُؤالٍ، كأنَّهُ قيلَ: ما حالُ غيرِ النَّفسِ؟ فقالَ: العينُ بالعينِ إلخ) ./ **قولُه: (العينُ مفقوءةٌ بالعينِ إلخ)**؛ أي: يُقدَّرُ كونٌ خاصٌّ مناسبٌ لمَا وقَعَ خَبراً عنهُ[7]، فإنَّ الفقَاء، بفاءٍ وقافٍ وهمزةٍ: إعْماءُ العينِ وإخراجُها لغةً[8]. والجدْعُ، بجيمٍ وذالٍ مُعجَمةٍ وعينٍ مهْمَلة: قطعُ الأنفِ، وقدْ يُستعْمَلُ لغيرِهِ[9]. والصَّلْم[10]، بالصَّادِ المُهمَلة واللامِ والميمِ: قطعُ الأُذُنِ[11]. والقلعُ معروفٌ في السِّنِّ. ومنهمْ منْ قدَّرَ الكَونَ وقالَ[12]: (إنَّهُ مُرادُهُمْ وكفَى، هذا بيانٌ لمآلِ المَعنى).

---

(1) معطوفة على الفعلية من قوله: ﴿وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ﴾.

(2) في (ب) ((فالمعنى))، تحريف.

(3) والقول للسَّفاقُسي في **المـُجيد**، (١١٨/ب).

(4) **الدر المصون**، (٢٧٣/٤).

(5) في قول الزمخشري في ((**كشافه**))، (٦٣٨/١): (والرفع للعطف على محل ((أن النفس))..... أو للاستئناف).

(6) وهذا القول للكازروني في **حاشيته**، (١٥١/٢)، /بتصرف يسير/.

(7) وهذا القول للزمخشري في ((**الكشاف**))، (٦٣٨/١)، حيث قدَّر الكون مقيَّداً خاصاً لا مطلقاً، فقال: (والمعنى: فرضنا عليهم فيها أن النفسَ مأخوذةٌ بالنفس مقتولة بها إذا قتلتها بغير حق، وكذلك العينُ مفقوءةٌ بالعين، والأنفُ مجدوع بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ بالأذن، والسنُّ مقلوعةٌ بالسن).

(8) ينظر: **الصحاح**، مادة (فَقَأَ)، (٦٣/١)، **والمحكم**، مادة (فَقَأَ)، (٤٧٧/٦)، **ولسان العرب**، مادة (فَقَأَ)، (١٢٣/١).

(9) وجدْعُ الأنف: قطعُه، ويُستعمل في اليد والأذن والشَّفَة. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (جَدَعَ)، (٢٢٣/١)، **والقاموس المحيط**، مادة (جَدَعَ)، (ص٧٠٨).

(10) والصَّلْم: قَطْع الشيء من أصله، والصَّلم أيضاً: قطع الأنف والأذن من الأصل. ينظر: **الصحاح**، مادة (صَلَمَ)، (١٩٦٦/٥)، **ولسان العرب**، مادة (صَلَمَ)، (٣٤٠/١٢)، **والقاموس المحيط**، مادة (صَلَمَ)، (ص ١١٢٩).

(11) في (ب) ((الأنف)).

(12) والقول لأبي حيان في ((**البحر المحيط**))، (٢٧١/٤)، / بتصرف/. وعبارته كما وردت: (وينبغي أن يُحمل قول الزمخشري: (مقتولة ومفقوءة ومجدوعة ومقطوعة) على أنه تفسير المعنى لا تفسير الإعراب؛ لأن المجرور إذا وقع خبراً لا بدَّ أن يكون العامل فيه كَوناً مطلقاً لا كَوناً مقيَّداً).

أو على أن المرفوعَ منها معطوف على المُستكِن في قوله: ﴿بالنفس﴾؛ وإنما ساغ لأنه في الأصل مفصول عنه بالظرف، والجار والمجرور حال مبيِّنة للمعنى،

قوله: (أو على أنَّ المرفوعَ منها.. إلخ)؛ يعني: أنَّ ((العينَ)) عُطِفَ على الضَّميرِ المرفُوعِ المُستَترِ[1] في الجَارِّ والمجْرورِ [الواقعِ خَبَرًا، والجارُّ والمجرورُ] [2] بعدها حالٌ، وضُعِّفَ هذا الوجْهُ[3] (بأنه يَلزمُهُ العطفُ على الضميرِ المرفُوعُ المتَّصلِ منْ غَيرِ فصلٍ ولا تأكيدٍ، وهو لا يجوزُ عند البصريِّينَ إلا ضرورةً[4])، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ما أَشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فقالَ سِيبَوَيْهِ ـ رحِمَه اللهُ ـ[5]: (إنَّه جازَ الفصْلُ بـ ((لا)) لإقامَتِه مَقامَ التوكيدِ[6]). واعترضَ عليه أبو عليٍّ[7]: (هذا إنَّما يَستقيمُ لو كانَ الفاصِلُ قَبْلَ حرفِ العطْفِ، أمَّا إذا وقَعَ بعدَهُ فلا، وتنظِيرُ سِيبوَيْهِ[8] لَهُ بـ ((حضَرَ القاضي امرأةٌ)) غيرُ متَّجِهٍ)،

---

(1) والضمير المستتر في ((بالنفس)) ((هي)) في موضع رفع، والتقدير: ((إنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس والعين))، و((العينُ)) معطوفة على ((هي)). ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٧٩/٢).

(2) ما بين معكوفين سقط من (ج).

(3) في **البحر المحيط**، (٢٧٢/٤)، / بتصرف /. وعبارته: (والثاني منهما فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف، ولا بين حرف العطف والمعطوف بـ ((لا))، وذلك لا يجوز عند البصريين إلا في الضرورة).

(4) اختلف النحْويون في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: ((قُمْتُ وزيدٌ))، وهذا ما يُفهم من ظاهر كلام ابن مالك في **شرح الكافية الشافية**، (١٢٤٤/٣ ـ ١٢٤٥)، وذهب البصريون، ومنهم: سيبويه، وابن السراج، وابن جني، وابن الحاجب، وابن الصائغ إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قبح في ضرورة الشعر، أما إن كان هناك توكيد كقوله تعالى: ﴿اذهب أنتَ وربُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، أو فصل كقوله تعالى: ﴿ما أَشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فالأمر جائز. ينظر: **الكتاب**، (٨١٥/٢)، **والأصول في النحو**، (٧٨/٢)، **وسر صناعة الإعراب**، (٧٨/٢)، **والإنصاف**، (٣٨٨/٢)، **والكافية**، (ص٣٠)، **واللُّمحة**، (٧٠٣/٢)، **وتذكرة النحاة**، (ص٧٠٩).

(5) **الكتاب**، (٣٧٩/٢)، / بتصرف يسير/.

(6) في (ج) ((التأكيد))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٧/٣).

(7) **الحجة في توجيه القراءات**، (٣٩٤/٢)، /بتصرف/، وعبارته: (هذا يستقيم إن كان قبل حرف العطف، أما إذا وقع بعده فلا يسدُّ مسدَّ الضمير، ألا ترى أنك لو قلت: ((حضَر القاضي امرأةٌ))، لم يُغنِ طول الكلام في غير الموضع الذي ينبغي أن يقع فيه ؟!).

(8) قال سيبويه في ((**الكتاب**))، (٣٨/٢): (كلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: ((حضر القاضي امرأةٌ))؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء). وبيان هذا التنظير: إنَّ سيبويه سوَّغ العطف دون توكيد بضمير منفصل؛ لأن الكلام طال بـ ((لا)) في قوله تعالى: ﴿ما أَشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فكانت ((لا)) عوضاً من التوكيد، كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل في: ((حضر القاضي اليومَ امرأةٌ)) عوضاً من تاء التأنيث في ((حضرت)).

﴿وَالْجُرُوحَ قِصاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]؛ **أي: ذات قصاص،**

وردَّهُ ابنُ عطيَّةَ [١]: (بأنَّ الفصلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وقدْ حَصَلَ هُنا)، وأجابَ عنهُ المصنِّف ـ رحمهُ اللهُ ـ بأنَّهُ مَفصولٌ تقديراً؛ إذْ أصْلُهُ: «النَّفسُ مأخوذةٌ، أو مقتصَّةٌ هي بالنَّفسِ»؛ إذِ الضَّميرُ مُستترٌ في المتعلَّقِ المقدَّمِ على الجَارِّ والمجْرورِ[٢] بحسْبِ الأصْلِ[٣]، وإنَّما تأخَّرَ بعدَ الحَذفِ وانتقالِهِ إلى الظَّرفِ، وهو يَقتضِي أنَّ الفصلَ [٤] المقدَّرَ يكفِي للعطفِ[٥]. وفيهِ نظرٌ؛ وعلى هذا يقدَّرُ المتعلَّقُ عامَّاً ليصحَّ العطفُ [٦]؛ إذْ لو قُدِّرَ: «النفسُ مقتولةٌ بالنفسِ والعينِ» لم يستقِمِ المعنى، وإنَّما جعَلَها حالاً مُبيِّنةً[٧] ولازمةً [٨] لأنَّه لا مَعنى لقولِنا: «العينُ مأخوذةٌ» حتى يُقالَ: «بالعين»، وهو ظاهرٌ، وقيلَ[٩] على هذا: (إنَّهُ بعيدٌ منْ جهَةِ المعنى؛ لأنَّهُ يكونُ المعنى: «إنَّ النَّفسَ هي والعينَ مأخوذةٌ بالنَّفسِ حالَ كونِها قِصَاصاً في العيْنِ») انتهى. وهو مَدفوعٌ بأدْنى تأمُّلٍ !! [١٠]. **قوله: (أي: ذاتُ قصاصٍ إلخ)** مصدرٌ كـ «القتالِ»[١١]

---

(١) في **تفسيره**، (١٩٧/٢)، /باختصار/، وعبارته: (وكلام سيبويه متَّجه على النظر النحوي، وإن كان الطول قبل حرف العطف أتم، فإنه بعد حرف العطف مؤثِّر لا سيما في هذه الآية؛ لأن «لا» ربطت المعنى؛ إذ قد تقدَّمها نفي ونفت هي أيضاً عن الآباء، فتمكَّن العطف

(٢) الضمير المستتر المشار إليه هو: «هي»، والمتعلق المقدَّم بالجار والمجرور ـ أعني « بالعين» ونظائرها ـ هو: «مأخوذة».

(٣) أي: بحسب أصل التركيب في الحقيقة، وهو: أنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس.

(٤) في (ج) « القصد».

(٥) أي: أنه لم يتوسَّط ما يفصل بين الضمير المرفوع والضمير المستتر لفظاً، بل توسَّطه تقديراً في الأصل؛ لأن التقدير: «أنَّ النفس مأخوذة هي بالنفس»؛ وبذلك ساغ عطف المرفوع على الضمير المستتر. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢١٦/٢).

(٦) أي: حتى يصح العطف لا بدَّ من تقدير المتعلَّق أو المحذوف تقديراً عاماً ـ وهو الكون المطلق كما قدَّره أبو حيان ـ، بأن نقدِّر «مأخوذة» لـ «النفس» ولمَا عُطف عليها من أسماء، فيقال: «أن النفس مأخوذة هي بالنفس، والعين بالعين». كما أوضحت آنفاً.

(٧) أي: حالاً مبيِّنة للمعنى المراد؛ إذ لو لم يجيء لتُوهِّم أن العين مأخوذة بالنفس، فقيل: « بالعين» لتبيين المعنى المراد، وكذا الكلام بالأنف والأذن... إلخ.

(٨) أي: حالاً مبيِّنة للمعنى، لازمة غير منتقلة، والحال المبيِّنة الغالب فيها أن تكون منتقلة؛ وهي التي لا تلازم صاحبها، كقولك: «جاء زيد ضاحكاً»، فالضحك يُزايل زيداً ولا يلازمه، وقد تأتي لازمة غير منتقلة، دالَّة على وصف ثابت ملازم لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ينظر: **شرح الجمل**، ابن خروف، (٣٧٩/١)، **وشرح الجمل**، ابن عصفور، (٣٣٧/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٢٨)، **والارتشاف**، (١٥٦١/٣).

(٩) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٩/ أ)، / بتصرف/، وعبارته: (ولمَّا كان الظاهر أنه يُقتصَّ الأنف بالنفس، بيَّن المعنى بإيراد الحال؛ أي: مقتصَّة بالأنف؛ فظهر أن اقتصاص الأنف بالنفس معناه: اقتصاص الأنف بأنْفَسِ النفس).

(١٠) «بأدنى تأمل» سقط من (ج).

(١١) أي: مصدر بمعنى: «المقاصَّة» كالقتال بمعنى: «المقاتلة»، والقصاص: القَوَد، مأخوذ من اقتصاص الأثر، ثم استُعمل استعمال القِصاص في قتل القاتل وجرح الجارح. ينظر: **المصباح المنير**، مادة (قَصَصَ)، (٥٠٥/٢).

وقراءة الكِسائي أيضاً بالرفع، ووافقه ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر على أنه إجمال للحكم بعد التفصيل.

وليسَ عينَ المُخبَرِ عنهُ [1]، فيؤوَّلُ بأحَدِ التأويلاتِ المعروفةِ في أمثالِه. **وقوله: (وقراءة الكسائي أيضاً)**؛ أي: كما رَفَعَ ما قبْلَه [2]، وأمَّا غيرُه مِنَ القُرَّاءِ المذكورينَ[3] فرفعَهُ وحْدَهُ. **وقولُهُ: (على أنَّهُ إجْمالٌ للحُكمِ)**؛ أي: لحكمِ الجِراحِ بعدما فصَّلَ حُكمَ غيرِها من الأعضاءِ، لا أنَّه إجمالٌ[4] لما قبْلَهُ كما يُتوهَّمُ، وقيلَ عليه [5]: (إنَّه لا اختصَاصَ لكونِهِ إجمالاً للحُكمِ بقراءةِ الرَّفعِ [6]، وقدْ يُقالُ مرادُهُ تنبيهاً على أنَّهُ إجمالٌ وما قبلَهُ تفصيلٌ؛ فلذا تَرَكَ العطفَ عليه[7])، وأمَّا ما قيلَ[8]: (إنَّه إذا نُصِبَ كانَ الظاهرُ أنَّه لا يشملُ ما قبلَهُ لتغايُرِ المعطُوفِ والمعطُوفِ عليه [9]، بخلافِ ما إذا رُفِعَ)، ففاسدٌ معنىً[10].

---

(1) يريد الشهاب أن يقول: إن البيضاوي لا يَقصد أن «الجروح» مُخبَر عنها بعينها أنها قِصاص، إنما مراده أن الجروح ذات قِصاص على حذف مضاف.

(2) فقد قرأ الكسائي «الجروح» وما قبله بالرفع: « والأنفُ بالأنفِ، والأذنُ بالأذنِ، والسنُّ بالسنِّ، والجروحُ قصاصٌ»، كما أوضحت، (ص ١٩٠).

(3) وهم: أبو عمرو وابن كثير وابن عامر، والذين قرؤوا بالنصب فيما عدا «الجروح» فرفعوها « والأنفَ بالأنفِ، والأذنَ بالأذنِ، والسنَّ بالسنِّ، والجروحُ قصاصٌ». وقد أوضحت هذا فيما سبق، (ص ١٩٠).

(4) سبق بيان معنى المجمل في اصطلاح الأصوليين، (ص ٦٦).

وسبب كون الجروح فيها إجمال؛ لأنه ليس كل جرح يجري فيه القصاص، بل يجري فيما فيه مماثلة ومساواة، فلا قصاص في ذهاب بعض العقل أو بعض البصر. هذا ما أكَّده المرغيناني في **الهداية**، (٤/٤٤٩).

(5) هامش (أ): عصام. وهذا الاعتراض للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٩/أ)، /بتصرف/، وعبارته: (لا اختصاص لكونه إجمالاً للحكم بقراءة الرفع، والمراد إجمال حكم الجراحات بعد تفصيل البعض، وليس المراد إجمال هذا التفصيل فقط).

(6) وحجَّة الإسفراييني هنا أنه على قراءة النصب أيضاً إجمالٌ للحكم بعد التفصيل؛ فلا اختصاص لقراءة هؤلاء الأربعة بالإجمال بعد التفصيل !!.

(7) أي: إنما رَفع «الجروح» ولم ينصبها للتفريق بين المفسَّر الذي هو قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥]، وبين المجمل الذي هو ﴿وَالْجُرُوحَ قِصاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

(8) هامش (أ): كازروني. وهذا القول للكازروني في **حاشيته**، (١٥٢/٢)، /بتصرف/، وعبارته: (ويمكن أن يُقال: لو نَصب «الجروح» عطفاً على «النفس»، كان الظاهر أن تكون «الجروح» لا تشمل ما ذُكر؛ إذ الظاهر الغالب عدم دخول المعطوفين في الآخر).

(9) لأنه مما تقرَّر في العربية أن يكون حكم المعطوف وفق المعطوف عليه، وهو تابع له في إعرابه. ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (٢٧٣/١)، **والأصول في النحو**، (٣٠٥/٢).

(10) والذي أراه أنه لا ملازمة بين مخالفة الإعراب ومخالفة الأحكام المشار إليها بوجه من الوجوه؛ فالبيضاوي لا يقصد من قوله: (على أنه إجمال للحكم بعد التفصيل) أن قراءة الأربعة إجمال للحكم بعد التفصيل، إنما يقصد التأكيد كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، حيث ذكر العددين أولاً مفصَّلين، ثم قال: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ للتوكيد، وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ ذكر الحكم مفصَّلاً، ثم ذكر الحكم مجملاً للتوكيد، فقال: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصاصٌ﴾. ينظر: **حاشية القُونوي**، (٤٧٤/٧).

﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ﴾ من المستحقين. ﴿بِهِ﴾ بالقصاص؛ أي: فمن عفا عنه. ﴿فَهُوَ﴾ فالتصدُّق. ﴿كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ للمتصدِّق يكفر الله به ذنوبه. وقيل: للجاني يسقط عنه ما لَزمه.

ووجهُ القراءاتِ ظاهرٌ، أما نَصْبُ الجميعِ فواضحٌ، وأما رفْعُ ما بعدَ «النفسِ» فلأنَّها قِسْمٌ آخرُ مقابِلٌ لهُ؛ لأنَّ المُتلَفَ إما نفسٌ أو غيرُها، وأمَّا رفعُ «الجُروحِ» فلأنَّ فيما قبلَهُ إزالةٌ لنفْسٍ أو عضوٍ، وهذا ليسَ كذلكَ [1].

تنبيه: قالَ ابنُ حنبلٍ ـ رحِمَه اللهُ ـ: (لا تُقتَلُ الجماعةُ بالواحدِ[2] لأنَّهُ تعالى قالَ: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وأُجيبَ[3]: (بأنَّهُ مخصِّصةُ حكمَته، وهي صَونُ الدِّماءِ؛ لأنَّه لو كانَ كذلكَ قَتَلُوا مجتمعينَ حتى يَسقُطَ عنهُمُ القِصَاصُ). قال ابنُ العَربيِّ[4]: (وهو جيِّدٌ، إلا أنَّ كونَ الحِكمةِ مخصَّصَةً غريبٌ !! [5]). **قولُهُ: (من المستحقِّينَ إلخ)**؛ أي: منَ المستحقِّينَ للقِصَاصِ بدليلِ ما بَعدَهُ [6]. **قوله: (وقيل: للجاني إلخ)**، قال النِّحريرُ[7]: (وهذا يدلُّ على أنَّ خَبرَ المبتدأِ مجموعُ الشرطِ والجزاءِ[8]، حيثُ لم يكُنِ العائدُ إلاَّ في الشَّرطِ)،

---

(1) ذكر ابن زنجلة سبب اختيار الرفع في «الجروح»، نقلاً عن أبي عمرو بن العلاء أحد أصحاب هذه القراءة، فقال في «**حجة القراءات**»، (ص٢٢٦ ـ٢٢٧): (وإنما اختير الانقطاع عما قبله والاستئناف؛ لأن خبر «الجروح» يتبيَّن فيه الإعراب، وما قبله من أخبار يشبه بعضها بعضاً، أما خبر «الجروح» فلا يُشبه أخبار ما تقدَّمه؛ لذلك عدَل به إلى الاستئناف).

(2) في (د) « بواحد»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٧/٣).
وهذا القول لأحمد في إحدى الروايتين؛ فقد ورد أن إسحاق بن راهُويه سأل أحمد بن حنبل عن مسألة قتل الرجلين للمرأة: هل يقتلان؟ فقال: نعم، وهذا هو المختار في مذهب أحمد، ونُقل عنه أيضاً أنه لا تقتل الجماعة بالواحد لقوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، حيث اشتُرطت المماثلة والمساواة في القصاص. ينظر: **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهُويه**، إسحاق بن منصور، المعروف بـ «كوسَج»، (٣٥٥٦/٧)، **والكافي في فقه الإمام أحمد**، (٢٥٥/٣).

(3) ردَّ جمهور العلماء على هذا القول بأنه لو لم تُقتل الجماعة بالواحد، لتذرَّع الناس إلى القتل بأن يتعمَّدوا قتل الواحد بالجماعة، وأدى ذلك إلى سدِّ باب القصاص وإبطال الحكمة التي وقعت الإشارة إليها بنص قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]. ينظر: **الحاوي**، (٢٧/١٢)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١٢٧/٢٦)، **وبداية المجتهد**، (١٨٢/٤).

(4) **أحكام القرآن**، (٩٥/١)، /بتصرف/، وعبارته: (هذا عموم تخصُّه حكمته؛ فإن الله ﷻ إنما قتل من قتل صيانة للأنفس عن القتل، فلو عَلم الأعداء أنهم بالاجتماع يسقط القصاص عنهم، لقتلوا عدوَّهم في جماعتهم).

(5) ولعل وجه الغرابة يزول بأن يُقال: (العموم في قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ مخصَّص بالحكمة المشار إليها بالنص في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ ﴾[البقرة: ١٧٩]).

(6) يقصد بدليل ما بعده من كلام للبيضاوي؛ حيث أرجع البيضاوي الضمير في ﴿بِهِ﴾ إلى القصاص، فقال: (﴿بِهِ﴾ بالقصاص؛ أي: فمن عفا عنه).

(7) في **حاشيته**، (٢٠٧/أ).

(8) أي: مجموع فعل الشرط «تصدَّقَ» وجوابه «فهو كفارةٌ له» خبر للمبتدأ «مَنْ»، الذي هو اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.

وقرئ: ((فهو كفارته له))؛ أي: فالمتصدِّق كفارته التي يستحقها بالتصدُّق له، لا ينقص منها شيء.

وقيل[1]: (إنَّ في الجزاءِ عائداً أيضاً باعْتبارِ أنَّ ((هو)) بمعنى: ((تَصَدُّقُهُ))، فيشتَملُ بحسْبِ المعنَى على ضَميرِ المُبْتَدَأ، فاستدلالُهُ[2] غيرُ مُتبيِّنٍ [3]). وليسَ بذلكَ[4]؛ لأنَّهُ مَبنيٌّ على مذهَبِ الأخْفشِ[5] الذي قرَّرناهُ في قولِه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ الآية﴾ [البقرة: ٢٣٤] [6]. **وقولُهُ: (يسقُطُ عنهُ ما لَزِمَه)** تفسيرٌ للكفَّارةِ على هذا الوجْهِ [7]. **قوله: (وقرئ: ((فهو كفارتُهُ لَهُ))؛ أي: فالمتصَدِّقُ إلخ)** يعني: أنَّ الضَّميرَ على هذهِ القراءةِ [8] للمُتصَدِّقِ لا للتصَدُّقِ. **وقوله: (التي يستحقُّها)** أخذَهُ منَ الإضافَةِ المفيدةِ للاختصَاصِ[9] واللامِ المؤكِّدةِ لذلكَ[10]*. وكونُها لا يَنقُصُ منهَا شيءٌ؛ لأنَّ بعضَ الشَّيءِ لا يكونُ ذلكَ الشَّيءَ، وهو تَعظيمٌ لما فعَلَ، حيثُ جَعَلَهُ مقتضِياً للاستحقاقِ اللائقِ من غيرِ نقصانٍ،

---

(1) هامش (أ) : عصام. والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٦٩/أ ـ ب)، /باختصار/ . وقد انتقد ابن التمجيد عَود الضمير في ((له)) للجاني، فقال في **حاشيته**، (٤٧٤/٢): (وقيل: (للجاني)، وعلى هذا يلزم تفكُّك الضمير وإخلاء الخبر عن ضمير المبتدأ، إلا أن يقال: معنى ((فهو)): فتَصَدُّقه).

(2) يقصد استدلال النِّحرير.

(3) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (ج)، كلمة قلقة، وفي (د) ((متين))، وهو أليق بالمقام.

(4) الانتقاد للإسفراييني، فلا يُتوهَّم أنه يقصد بكلامه التفتازاني ـ رحمه الله ..

(5) مذهب الأخفش هو أن الضمير إذا عاد على اسم مضاف إلى العائد يحصل به الربط؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط؛ لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ، فالأصل ((يتربَّص أزواجهم))، ولكنه جيء بـ ((النون)) مكان الأزواج لتقدُّم ذكرهن، أما عند الجمهور فلا يحصل به الربط. ينظر: **معاني القرآن**، الأخفش، (١٨٩/١)، **والمسائل البصريات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص٧٣١)، **والارتشاف**، (١١١٨/٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٦٥٢).

(6) ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٢٠/٢).

(7) أي: على كون الضمير في ((له)) عائداً للجاني لا للمتصدِّق؛ لأن الكفارة هي إسقاط ما لَزم على الذمَّة بسبب الذنب والجناية، مأخوذة من ((كَفَر الشيء))؛ أي: ستره، فهي تستر الذنب وتغطيه. ينظر: **لسان العرب**، مادة (كَفَر)، (١٤٨/٥)، **والقاموس المحيط**، مادة (كَفَر)، (ص ٤١٧)، **ودستور العلماء**، (٨٩/٣).

(8) هذه القراءة لأبي بن كعب، وقد أوردها ابن عطية على نحو آخر ((فإنه كفارة له))، أما السَّمين الحلبي فقد أوردها على النحو الذي ذكره الشهاب ((فهو كفارته له))، ولم أعثر عليها في كتب القراءات لأتأكَّد من الصيغة الصحيحة لهذه القراءة. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٩٨/٢)، **والدر المصون**، (٢٨٠/٤).

(9) يقصد ((الهاء)) في ((كفارتُه))، حيث تفيد اختصاصه بها.

(10) يقصد ((اللام)) في ((لهُ))، و((اللام)) هنا للإضافة، وهي تفيد الاختصاص والملك، كما في قولك: ((ثوبٌ له))، وهو أصل معانيها. ينظر: **اللامات**، (ص١٤٩)، **ومنازل الحروف**، (ص٥٠)، **ورصف المباني**، (ص٢١٨).

قال تعالى: ﴿**وَقَفَّيْنا عَلى آثارِهِمْ بِعيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراةِ وَآتَيْناهُ الْإِنْجيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراةِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقينَ**﴾[المائدة: ٤٦].

﴿**وَقَفَّيْنا عَلى آثارِهِمْ**﴾؛ **أي: وأتبعناهم على آثارهم، فحُذف المفعول لدلالة الجار والمجرور عليه،**

ثمَّ لا خَفاءَ في أنَّ هذا/ يَكونُ ترغيباً في العفوِ، ونظَّرَهُ الزمخْشَريُّ[1] بقولِه تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] في الدَّلالَةِ على تعظيمِ الفعْلِ الذي استحَقَّ الأجْرَ[2] * [3]. وقيلَ: (الضَّميرُ يعودُ على المُتصَدِّق، ولكنَّ المرادَ به الجاني نفسُه، ومعنَى كونِه مُتصدِّقاً: أنَّه إذا جَنى جنايةً لا يُشْعَر به أو لا تثبُتُ، فإذا اعترَفَ كانَ اعترافُهُ بمنزلةِ التَصدُّق)، وهذا منقولٌ[4] عنْ مجاهد ـ رحمه الله ـ، ومَنَ [5] لَمْ يَقِفْ[6] على هذا فتصلَّفَ لإيرادِه [7] من عند نفسه. أ/٥٣٩

قوله: (وأتبعناهُمْ على آثارِهِمْ إلخ) «قفَّينا» مِنْ قَفا يقفُو؛ أي: تَبِعَ[8]. وتعلُّقُ الجارِّ به قَالُوا [9]: (لتَضمينِه[10] معنى: «جئنا به على آثارِهم قَافياً لهُمْ»)، فهو متعدٍّ[11] لواحدٍ بـ«الباء» [12]، والتضعيفُ ليسَ للتعدية؛ لتعدِّيه لواحدٍ [13] قبلَ قالَ تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم﴾ [الإسراء: ٣٦]،

---

(١) قال الزمخشري في «**الكشاف**»، (٦٣٨/١): (فهو كفارة له؛ يعني: فالمتصدِّق كفارته له؛ أي: الكفارة التي يستحقها له لا يَنقص منها، وهو تعظيم لما فَعل، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وترغيب في العفو).

(٢) كما أن في هذا التنظير تأكيداً لأجر المتصدِّق، فكما أن ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] وعد من الله مؤكَّد باستحقاقه للأجر، كذا في قوله: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]. ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٦١/٤)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٤/ب).

(٣) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/أ)، /بتصرف يسير /.

(٤) روى الطبري هذا القول عن مجاهد، وقد ضعَّف الطبري هذا القول مرجِّحاً عَود الضمير على المتصدِّق؛ فلأنْ تكون «الهاء» في «له» عائدة على «مَنْ» أولى من أن تعود على من لم يجرِ له ذكر إلا بالمعنى دون التصريح. ينظر: **تفسير الطبري**، (٣٦٦/١٠ ـ ٣٦٩).

(٥) هامش (أ): سمين. وفي الحقيقة هو يقصد الإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٦٩/ب): (ونحن نقول ـ والله أعلم ـ: الأظهر الأبلغ أن يكون معنى كفارته: أنَّه كفارة يحتاج إليها المتصدِّق، وهي ما يكفر ذنوبه كلها). **قلت**: وأن يصف عالم في منزلة الشهاب عالماً آخر بالتصلُّف لمجرَّد أنه لم يقف على قول أو أغفل قولاً، أمرٌ كان الشهاب في غنى عنه !!.

(٦) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) «ومن الناس من لم يقف»، وهو أليق بالسياق وموافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٧/٣).

(٧) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و(د) «بإيراده» ، وهو الصواب لأنه ملائم للسياق.

(٨) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (قَفَا)، (٢٤٨/٩)، **والفائق**، مادة (قَفَو)، (٢١٤/٣)، **والنهاية**، مادة (قَفَا)، (٩٥/٤).

(٩) والقول لشرَّاح «الكشاف» كما في **حاشية الطيبي**، (٣٦١/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٨/أ)، **والتقريب**، (٦١/أ).

(١٠) سبق تعريف التضمين النحوي، (ص ١٦٨).

(١١) سبق بيان معنى التعدية، (ص ١٢٧).

(١٢) فإن من أسباب التعدية «الباء»، كما تقول: «خرَجت به». ينظر: **المفصل**، (ص٣٤١)، وشرح **المفصل**، ابن يعيش، (٦٥/٧).

(١٣) في (ج) «واحداً».

(١٤) فإن التضعيف من أسباب التعدية، كما تقول: «فرَّحته». ينظر: **المفصل**، (ص٣٤١)، وشرح **المفصل**، ابن يعيش، (٦٥/٧).

والضمير لـ «النبيون». ﴿**بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾[المائدة: ٤٦] **مفعول ثان عدِّي إليه الفعل بـ «الباء»**.

يُقَالُ: «قَفَا فلانٌ أثَرَ فلانٍ»؛ إذا تَبِعَهُ [١]، قالَ الزَّمخشريُّ[٢]: (إنَّهُ متعدٍّ لمفعُولين أحدُهُما بنفْسه والآخَرُ بـ«الباء»، والمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، و«على آثاره» كالسَّادَّة مسَدَّهُ؛ لأنَّه إذا قفَا به على أثَره فقدْ قَفَاهُ)؛ فيجاء به [٣] إلى أنَّ التضعيفَ عَدَّاهُ إلى الثاني بـ«الباء»، وتَبِعهُ المصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ كذا قيلَ[٤]، وفيه نظرٌ[٥]. **قولُهُ: (مفعول ثان عدِّي إليه الفعلُ بالباء)**، قيلَ عَليه[٦]: (هذا وإنْ كانَ صَحيحاً، مِنْ حيثُ إنَّ «فعَّلَ» قدْ جاءَ بمعنى «فَعَلَ» المجرَّد، كـ «قدَّرَ» و«قَدَرَ»، إلا أنَّ بَعضَهُمْ قَال[٧]: (إنَّ تعْديةَ المُتعدِّي إلى واحدٍ لثانٍ [٨] بـ«الباء» لا تجوزُ سَواءً كانَ بالهَمزةِ أو بالتَّضعيف))[٩]، ورُدَّ [١٠]: (بأن الصَّوابَ أنَّهُ جَائزٌ لكنهُ قَليلٌ، وقدْ جاءَ منهُ ألفاظٌ، قالُوا [١١]: « صَكَّ [١٢] الحجرُ الحَجرَ»، و«صَكَكْتُ الحجرَ بالحَجرِ»، و«دفَعَ زيدٌ عَمْراً»، و«دفَعْتُ زيداً بعَمرٍو»؛ أي: جَعلتُهُ دافعاً لهُ، وقدْ مرَّ أنَّهُ لا حاجَةَ إلى هذا[١٣]).

---

(١) ينظر: **المفردات**، مادة (تَبِع)، (ص١٦٢).

(٢) **الكشاف**، (٦٣٩/١)، /بتصرف يسير/.

(٣) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (د)، وفي (ج) « فجاء به»، والصواب « فنحا به»، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٨/٣).

(٤) والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٢٨١/٤).

(٥) وكونه محلَّ نظر لأنه متعدٍّ قبل التضعيف لواحد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ فلو كان التضعيف للتعدية لتعدَّى لاثنين، وكان التركيب: «ثم قفَّيناهم عيسى بن مريم»، فـ «هم» مفعول ثاني، و«عيسى» مفعول أول، لكن لمَّا ضُمِّن معنى المجيء ـ كما أوضح الشهاب ـ تعدَّى بـ «الباء» و«على» .

(٦) والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٢٨٢/٤)، / بتصرف يسير/.

(٧) ويقصد أبا العباس المبرِّد ـ رحمه الله ـ . فما كان غير متعدٍّ في الأصل، قد يُنقل بالهمزة أو بالتضعيف أو بالباء على معنى الهمزة، فيصير متعدِّياً، كقولك: «أكرمتُ زيداً»، و«فرَّحته»، و«ذهبتُ به»، وأنكر ذلك المبرِّد، فردَّ العلماء عليه بقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]. ينظر: **شرح الجُمل**، ابن الفخار، (٢٢١/١)، **وتحفة الغريب بشرح مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر، بدر الدين الدماميني، (٢١٤/١). ولم أقف على كلام المبرِّد في «**المقتضب**» أو في «**الكامل**».

(٨) في (ب) « لاثنين»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٩) انتهى قول السَّمين الحلبي.

(١٠) والرَّد للسَّفاقُسي في **المـُجيد**، (١١٩/ب).

(١١) هذا ما ذهب إليه النحاة؛ فكما أن «الباء» تعدِّي اللازم إلى المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، فكذلك تُعدِّي الفعل المتعدِّي، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الحج: ٤٠]، وكقولك: «صككتُ الحجرَ بالحجر»، و«صكَّ الحجرُ الحجرَ». ينظر: **الكتاب**، (١٥٣/١)، **والجنى الداني**، (ص٣٧)، **ومغني اللبيب**، (ص١٣٩)، **والارتشاف**، (١٦٩٥/٤)، **وهمع الهوامع**، (٤١٧/٢).

(١٢) في (ب) « صككت»، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(١٣) أي: لا حاجة إلى القول بامتناع جواز تعدية المتعدِّي لثان بـ «الباء»، وقد نبَّه السَّمين الحلبي إلى ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ وَقَفَّيْنا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧]. ينظر: **الدر المصون**، (٤٩٢/١ ـ ٤٩٣).

﴿مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراةِ وَآتَيْناهُ الْإِنْجِيلَ﴾[المائدة: ٤٦] **وقرئ بفتح الهمزة.** ﴿فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] **في موضع النصب بالحال.**

و﴿**مُصَدِّقاً**﴾ حالٌ من عيسى مؤكِّدة[١] فإنَّه مِنْ لازِمِ الرَّسولِ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[٢]. **قولُهُ: (وقُرِئَ بفتحِ الهَمزةِ قِيلَ**[٣]: (وجْهُ صِحَّتِه[٤] أنَّه اسمٌ أعجَميٌّ[٥]، فليسَ بأسٌ بأنْ يكونَ على ما ليسَ مِنْ أوزانِ العَربِ[٦]، وهو «أفْعِيل» أو «فَعِيلَ»[٧] بالفَتْحِ[٨])، وأمَّا «إفعيل» ـ بالكسرِ ـ فلَهُ نظائِرُ، كـ «إبزيم»[٩]، و«إحْليل»[١٠] وغَيرِه[١١]. **وقولُهُ: (في موضِعِ النَّصبِ)** لأنَّهُ جُملةٌ[١٢].

---

(١) ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل، لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: « قم قائماً » و « مشيت ماشياً ». ينظر: **الخصائص**، (٢/٢٧٠)، **ونتائج الفكر**، (ص٣٠٥)

(٢) أي: مِنْ لازِمِ الرسول والإنجيل أن يكونا مصدِّقَيْن لما في التوراة.

(٣) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/ب).

(٤) أي: وجه صحة قراءة «الإنجيل»، بفتح الهمزة «الأنجيل»، وهي قراءة الحسن البصري، كما في «**المحتسب**»، (١/١٥٢).

(٥) وأصله من اليونانية، كما في **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، موهوب بن أحمد، أبو منصور الجواليقي، (ص١٢٤) ، بينما ذهب بعضهم إلى أنه عربي مشتق، من نَجَلت الشيء؛ إذا استخرجته. ينظر: **غريب الحديث**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، (١/٢٤٥)، **والصحاح**، مادة (نَجَلَ)، (٥/١٨٢٦)، **والمطلع**، (ص٣٤٥).

(٦) لأن عُجمة الاسم تعرف بوجوه، منها: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: «إبْرَيْسَم»؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية اللسان العربي. (ينظر: **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (١/١١٣)، **والحلبيات**، (ص٣٦٤)، **والمعرَّب**، (ص٢٢)، **والاقتراح**، (ص٦٩)). وما ذهب إليه التفتازاني أكَّده ابن جني، حيث شكَّك في جذورها العربية قائلاً في «**المحتسب**» (١/١٥٢): (هذا مثال غير معروف النظير في كلامهم؛ لأنه ليس فيه «أفعيل» بفتح الهمزة، ولو كان أعجمياً لكان فيه ضَرب من الحِجاج).

(٧) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) « فَعْليل»، وهو الصواب لموافقته لمَا ورد في **حاشية التفتازاني**.

(٨) «أَفعيل» و«فَعْليل» ليست من أوزان العرب ولا نظير لها في كلامهم. ينظر: **الكتاب**، (٤/٢٤٧ و ٢٦٨)، **وتوضيح المقاصد**، (٣/١١٦١)، **وشفاء الغليل**، (ص١٤ ـ ١٥).

(٩) إبْزيم: على وزن «إفعيل»، وهو الذي يكون في السِّرج، وقد يكون في المِنْطَقة والدِّرع، من « بَزَم»؛ أي: عضَّ بأسنانه، فارسي معرَّب، كما في **جمهرة اللغة**، (٢/١١٩٣)، **والصحاح**، مادة (بَزَم)، (٥/١٨٧٢)، **والمعرَّب**، (ص١٢٤)، **وحاشية ابن بَرِّي في التعريب والمعرَّب**، عبدالله بن بَرِّي بن عبدالجبار المقدسي، الشهير بـ«ابن أبي الوحش»، (ص٣٣)، أما الشهاب فلم يعتبره من الكلام المعرَّب كما في **شفاء الغليل**، (ص١٣).

(١٠) الإحليل: مَخرَج اللبن من الضَّرْع، ومخرج البول من الذَكَر. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (حَلَل)، (٣/٢٨٣)، **والنهاية**، مادة (حَلَل)، (١/٤٣٣).

(١١) ومن نظائره أيضاً: «إخْريط» و«إكْليل». ينظر: **الممتع الكبير**، (ص٧٩).

(١٢) أي: لأن ﴿فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] جملة حالية، فهي في محل نصب، ويجوز أن يكون ﴿ فِيهِ﴾ وحده حالاً من الإنجيل، و﴿هُدىً﴾ فاعل له. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢/٢١٦).

قال تعالى: ﴿**وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ**﴾ [المائدة: ٤٧].

قال البيضاوي (١٢٩/٢): ﴿**وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْراةِ**﴾[المائدة: ٤٦] **عطف عليه، وكذا قوله: ﴿وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾**[المائدة: ٤٦]، **ويجوز نصبهما على المفعول له عطفاً على محذوف، أو تعلُّقاً به وعطْف. ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ «عليه» في قراءة حمزة، وعلى الأول اللام متعلّقة بمحذوف؛ أي: وآتيناه ليحكم.**

وقولُهُ: (عطْفٌ على قُوله: ﴿فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾[المائدة: ٤٦]) وعطْفُ الحَالِ المُفْردة [١] على الجُمْلَة الحاليَّة وعكسُهُ جائزٌ لتأويلها بمُفرد [٢]، ولو اقْترنَ بـ «الواو» [٣] كما تقدَّمَ [٤]. **قولُهُ: (ويجوزُ نصبُهُما على المفعول لهُمَا إلخ)** أي: كما يجُوزُ فيه الحاليَّةُ وعطفُهُ على الحالِ وجَعْلُهُ بمعنى: «هادياً»، يجوزُ أنْ يَكونَ مفعُولاً لأجْله مَعطُوفاً عَلى مفعولٍ لهُ آخَرَ مقدَّراً، نحو «إثباتاً لنبوَّته وإرشاداً» ونحوه [٥]، أو هو معلِّلٌ [٦] لفعلٍ محذوفٍ عاملٍ فيه [٧]؛ أي: «وهُدىً وموعِظةً للمتقينَ آتيناهُ ذلكَ». * وعادةُ الزمخشريِّ في أمْثاله تقديرُهُ مؤخَّراً [٨]؛ لأنَّ حذفَهُ وإبقاءَ معمولِه يقتضِي الاهتمامَ بالمعْمُولِ* [٩].

وقولَهُ: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٧] عطفٌ عليه [١٠]،

---

(١) الحال قد تكون مفردة، وقد تكون جملة إسمية أو فعلية، مثال المفردة: «جاء زيد ضاحكاً»، والاسمية: «أتيتك وزيد قائم»، والفعلية: «جاء زيد يضحك». ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٦٠٠)، **وتوضيح المقاصد**، (٧١٩/٢).

(٢) أي: لتأويل جملة ﴿فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] بمفرد، على تقدير: «كائناً فيه هدىً ونورٌ».

(٣) أي: ولو اقترنت الحال المفردة بـ « الواو»؛ وهذا مبني على ما هو مقرَّر في العربية، من أن «واو» الحال لا تدخل على الحال المفردة، حيث يُكتفى بالضمير، بينما تدخل على الجملة الحالية لأنها تحتاج إلى ما يربطها بما جُعلت حالاً عنه (ينظر: **اللَّمحة**، (٣٩٧/١)، **والجنى الداني**، (ص١٦٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٤١٢)، **والفصول المفيدة في الواو المزيدة**، خليل بن كَيكلدي، صلاح الدين العلائي، (ص١٦٠)). وهنا لمَّا جاز تأويلها بمفرد خرجت عن كونها «واو» الحال لتعطف حالاً مفردة على أخرى، وكان العطف عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد. ينظر: **دلائل الإعجاز**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (٢٢٣/١).

(٤) (١٣٨/٣)، وذلك عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكارى﴾ [النساء: ٤٣].

(٥) وهذا التقدير على كونه معمولاً لـ « آتينا» المذكور، والمعنى: «وآتيناه الإنجيل إثباتاً لنبوَّته وإرشاداً وهدى ونوراً».

(٦) وكونه معلِّلاً؛ لأن المفعول له علةٌ لوقوع الفعل، فكأنه قيل: «لكونه هدى ونوراً ومصدقاً ». ينظر: **اللُّمع**، (ص٥٨)، **والتخمير**، (٤١٧/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٥٢/٢)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٣٢٥/١)، **وشرح قطر الندى**، (ص٢٢٦).

(٧) أي: أنه علة لفعل محذوف عامل فيه تقديره: « آتينا» لا علة لـ « آتينا» المذكور؛ لأنه يَلزم منه الفصل بين العامل والمعمول وبين المعلِّل وعلَّته بأجنبي، وهذا غير جائز عند النحاة. ينظر: **المقتضَب**، (١٥٦/٤)، **واللباب**، العكبري، (١٥٥/١).

(٨) وهنا قدَّر الزمخشري العامل «آتينا» مؤخراً، فقال في «**الكشاف**»، (٦٣٩/١): (ويجوز أن ينتصبا مفعولاً لهما، والتقدير: «وللهدى وللموعظة آتيناه الإنجيل، وللحكم»).

(٩) ما بين علامتين** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/أ)، / بالمعنى/.

(١٠) أي: عطفٌ على ﴿وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦]، وعلى التقدير الأول الذي ذكره الشهاب، يكون المعنى: «إثباتاً لنبوته وإرشاداً وهدى وموعظة للمتقين، وليحكم»، وعلى الثاني يكون المعنى: «وهدى وموعظة للمتقين آتيناه، وليحكم ».

وأُظْهِرَت «اللامُ» فيه لاختلاف فاعلَيهما؛ لأنَّ فاعِلَ المقَدَّرِ [1] ضَميرُ اللهِ، وفاعلُ هذا «أهلُ الكتابِ» [2]، وقُدِّر عليه [3] ليصِحَّ كونُهُ علةً لإيتاءِ عيسى ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ ما ذُكِرَ.

قولُه: (وعلى الأول)؛ أي: كونُهُ حَالاً [4]؛ إذْ لا تُعطَفُ العلَّةُ على الحالِ، وأمَّا تجويزُ عطفِه عليه لأنَّه في مَعنى العلَّةِ فضعيفٌ [5]. وقراءةُ حمزةَ بلامِ الجَرِّ ونصبِ الفعلِ، وغيرُه قرأَ بـ «لامِ الأمْرِ» وجوابِه [6] مع كسْرِ «اللام» [7] وتسْكِينِها [8].

قولُه: (وقُرِئ: وأنْ لِيحْكمْ [9]) جوَّزوا في مَوصُولِه الرفعَ والنَّصبَ على أنَّهُ حالٌ والخبرُ كقولِه: كذا ....، صحَّحه شرَّاحُ «**الكشاف**» [10]، وهي موصولٌ حرفيٌّ [11]

([1]) يقصد الفعل المقدَّر «آتيناه».

([2]) وهذا مبنيٌّ على ما اشترطه النحويون من ضرورة اتحاد المفعول له مع عامله في الزمان والمكان، فإن فُقد اتحاد الفاعل أو الزمان أو ما يقوم مقامها مع قصد التعليل، فلا بد من «اللام»، نحو: «جئت لأمرك إياي»، و «أُحسنُ إليك غداً لإحسانك الآن». ينظر: **التخمير**، (٤١٩/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٥٣/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (٦٧١/٢)، **والارتشاف**، (١٣٨٣/٣).

([3]) أي: وقُدِّر عطف ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٧] على ﴿وَهُدىً وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦].

([4]) أي: على كون ﴿وَهُدىً وَمَوْعِظَةً﴾ [المائدة: ٤٦] منصوباً على الحالية مسلوكاً في سِلْك «مصدِّقاً»، فـ «اللام» في «لِيحُكمْ» متعلِّقة بمحذوف تقديره: « آتيناه»، والمعنى: «وليحكم آتيناه ذلك».

([5]) ويكون المعنى: «وآتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنورَ والتصديقَ، وليحكم»، هكذا على توهُّم علة، وهذا القول لابن عطية في **تفسيره** (١٩٩/٢)؛ وسبب ضعفه: أن الهدى والنور والتصديق لم يؤتَ به على سبيل العلة أو على توهُّم العلة كما قدَّره ابن عطية، إنما جيء به على معنى: «كائناً فيه ذلك ومصدِّقاً»، وهذا هو معنى الحال، كما في **البحر المحيط**، (٢٨٠/٤).

([6]) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) «وقوله»، وفي (د) « وجزمه»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٨/٣).

([7]) أي: «ولِيحكُمْ»، وهي الأصل حيث سُكِّنت تخفيفاً، وهي وإن كانت جائزة لكن لم يقرأ بها أحد، قال الأزهري في «**معاني القراءات**»، (٣٣٢/١): (ويجوز كسر «اللام» مع الجزم في الميم، ولكنه لم يُقرأ به).

([8]) أي: قرأ الباقون «وَلْيَحْكُمْ»، على أن «اللام» لام الأمر مجزوم بها الفعل وسُكِّنت تخفيفاً، وحجَّة هذه القراءة: أن الله أمرهم بالعمل بما في الإنجيل كما أمر نبينا ﷺ بقوله: ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ﴾[المائدة: ٤٨]. ينظر: **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ص١٣١)، **وحجة** القراءات، **ابن زنجلة**، (ص٢٢٨).

([9]) هذه قراءة عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب، وقراءة الجمهور بلام الأمر «وَلْيحكمْ» أرجح من قراءة حمزة «وَلِيَحْكُمَ»؛ لموافقتها لما جاء عند ابن مسعود وأبي بن كعب. ينظر: **الحجة في القراءات**، ابن خالويه، (ص١٣١).

([10]) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٦٢/٤)، **والكشف**، (ص١٩٦)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٨/أ)، **والتقريب**، (٦١/ب).

([11]) وهو ما ينسبك منه ومن صلته مصدر، ففي قولك: «أحببتُ أنْ أكتب إليك»، تُؤوَّل الصلة مع الحرف قبلها بمصدر؛ فتصبح: «أحببتُ الكتابة إليك». والموصولات الحرفية هي: «أنْ»، « أنَّ »، «كي»، «ما»، «لو المصدرية»، «همزة التسوية». ينظر: **الارتشاف**، (٩٩١/٢).

لأنَّ حروفَ المصْدَرِ تسمِّيهَا النُّحاةُ بذلكَ لأنَّها تتمُّ بما بعدَها [1]، ووصْلُهَا بالألف [2] مذهبُ سيبويْهِ [3] ـ رحمَهُ اللهُ ـ، وأُورِدَ عليه [4]: (أنَّهُ إنْ [5] قُدِّر: «وآتيناهُ الأمْرَ بالحُكمِ» فليسَ للأمْرِ لفظٌ ومادَّةٌ مذكورةٌ يُسبَكُ منها، ويكونُ المعنى: «أمرتُهُ بأنْ قُمْ» بالأمرِ بالقيامِ)، وأُجيبَ [6]: (بأنَّ الزمخشريَّ حقَّقَهُ في سورةِ نوحٍ في قولِه: ﴿أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]؛ إذْ قالَ[7]: («أنْ» الناصبةُ للمضَارِعِ، والمعنى: «إنَّا أرْسَلناهُ [8] بأنْ أنذِرْ قومَكَ»؛ أي: بأنْ قُلْنا لهُ: «أنذِرْ؛ أي: بالأمْرِ بالإنْذارِ») [9]؛ يعني: أنَّهُ إذا سَبَقه لفظُ الأمْرِ وما في معناهُ، نحوَ: «رسمْتُ»، لا يحتاجُ إلى تقديرِ القَولِ؛ لأنَّ مآلَ العباراتِ ـ يعني [10]: أمرتُهُ بالقيامِ، وأمَرتُه: بأنْ قُمْ، أو أنْ قُمْ، بدونِ الباءِ ـ واحدٌ، وإنْ لم يسبقْهُ [11] فلا بدَّ مِنْ تقْديرِهِ [12] لئلا يَبْطُلَ [13] الطَّلَبُ، ففيما نحنُ فيه يقدَّرُ: «وأمْرُنا»، فلا يحتاجُ إلى إضْمارِ القَولِ، وفيما تلاهُ يكونُ التقديرُ: وأنزلنا إليكَ قولَهُ: «احكُمْ»؛ لأنَّ المنزَّلَ الأمْرُ بالحُكْمِ لا الحُكْمُ، ولو قِيلَ: إنَّ التَّقديرَ: «وأنزَلْنا إليكَ الأَمْرَ بالحُكْمِ، وأرْسَلناهُ بالأمْرِ بالإنْذارِ»،

([1]) قال ابن هشام في «**مغني اللبيب**» (ص٤٣): (و«أنْ» هذه موصول حرفي تتمُّ بما بعدها وتوصل بالفعل المتصرِّف مضارعاً، كما في قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وماضياً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٤]، أو أمراً كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأنْ قم»، هذا هو الصحيح).

([2]) هكذا وردت في (أ) و (ب) « بالألف»، وفي (ج) و (د) « بالأمر»، وهو الأصح لأنه أنسب للسياق.

([3]) قال سيبويه في «**الكتاب**»، (١٦٢/٣): (وأما قوله: (أمرته أنْ قم)، فيكون على وجهين: على أن تكون «أنْ» التي تنصب الأفعال ووصلْتَها بحرف الأمر والنهي، كما تصل «الذي» بـ «تفعل» إذا خاطبت حين تقول: «أنت الذي تفعل»، فوصَلْتَ «أنْ» بـ «قم» لأنه في موضع أمر، كما وصلت «الذي» بـ «تقول» وأشباهها إذا خاطبْتَ).

([4]) صاحب الإيراد هو أبو حيان في «**التذييل والتكميل**»، (١٤٨/٣ ـ ١٤٩)، /بتصرف/، وعبارته: (لا يقوى عندي وصلها، «أنْ» بفعل الأمر، لوجهين: **أحدهما**: أنها إذا سُبكت «أنْ» وفعل الأمر مصدراً، فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرقٌ بين: «كتبت إليه بالقيام»، و«كتبت إليه: أنْ قم»، **والثاني**: أنه لا يوجد في لسان العرب: «يعجبني أنْ قُم»).

([5]) سقطت من (ب).

([6]) والجواب للفارسي صاحب «**الكشف**»، (ص١٩٦).

([7]) **الكشاف**، (٦١٥/٤)، /بتصرف/، وعبارته: («أنْ أنذر» أصله: بأن أنذر، فحُذف الجار وأوصل الفعل، وهي «أنْ» الناصبة للفعل، والمعنى: أرسلنا بأن قلنا له: أنذر؛ أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار).

([8]) في (ج) « أرسلناك»، وفي (د) « أرسلنا»، وما أثبته من (أ) و (ب)، وهو موافق لما في «**الكشف**».

([9]) انتهى كلام الزمخشري.

([10]) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) « أعني»، وهو موافق لما في «**الكشف**»، (ص١٩٦).

([11]) أي: إن لم يسبقه لفظ الأمر: «أمرته أنْ افعل كذا»، وما في معناه، نحو: «كتبت إليه: أنِ افعل كذا».

([12]) أي: لا بد من تقدير القول على سبيل الحكاية، فنقول: «والتقدير: قلنا: كذا....».

([13]) في (ب) «يعطل»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في «**الكشف**»، (ص١٩٦).

﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولئِكَ هُمُ الْفاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] **عن حكمه، أو عن الإيمان إن كان مستهيناً به، والآية تدل على أن الإنجيل مشتمل على الأحكام، وأن اليهودية منسوخة ببعثة عيسى ﷺ وأنه كان مستقلاً بالشرع،**

مِنْ دون إضْمارِ القولِ/ وليسَ من مَدلولِ جوهَرِ الكَلمَةِ بلْ مِنَ الأداة، فيقَدَّرُ المصدرُ تبَعاً وفي أمْرِ المُخاطَبِ تحقيقاً، لكانَ أحسنَ [1]، وهذا كما قُدِّرَ في « ألا[2] تزني»: خيرٌ عَدمُ الزِّنا، فيُقَدَّرُ مصدرٌ منَ النَّفي، وأمَّا إذا صُرِّحَ بالأمْرِ فلا يحتاجُ إلى تقديرِ مصدَرِ الطَّلَبِ أيضاً، هذا ولو قُدِّرَ: «أمرتُهُ بالقيام»؛ أي: بأنْ أمَرَ نفسَه مُبالغةً في الطَّلَبِ، لم يبعُدْ عنِ الصَّوابِ، ولمـَّا فُهِمَ منهُ ما فُهِمَ منَ الأوَّلِ[3] وأبلغُ؛ استُعْمِلَ استعمالَهُ منْ غَيرِ مُلاحَظةِ الأمْثَلِ[4]. وهذا تدقيقٌ بديعٌ من إحْسَانِ صاحبِ «**الكَشْف**»، وبهِ انْدَفَعَ كثيرٌ منَ الأسئلةِ على «أنْ» المصدريَّةِ والتفسيريَّة، كما في «**المغني**» وشروحِه [5]. وهذا المصْدرُ معطوفٌ على الإنجيلِ؛ [أي: «آتيناهُ الإنجيلَ والحُكْمَ بهِ »] [6]. **قولُهُ: (عنْ حُكمه أو عَنِ الإيمانِ إلخ)** عُلِّقَ بهِ لأنَّ الفسقَ معناهُ: الخُروجُ[7] كما مرَّ[8]، والخُروجُ عَنِ الإيمانِ إمَّا يكونُ بما يوجبُ الكُفرَ، وهو الاستهانةُ[9] بحُكمِ اللهِ، **فقولُهُ: (إنْ كانَ)** قيدٌ للتقديرِ الثَّاني[10]. **قولُهُ: (والآيةُ تدلُّ على أنَّ الإنجيلَ إلخ)** لأنَّه تعالى أوجَبَ العمَلَ بما في الإنجيلِ، ممَّا اخْتُلفَ فيهِ هل شريعَةِ عيسى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ ناسخةٌ[11] لشَريعةِ موسى ـ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ، [والإنجيلُ مشتملٌ على أحكامٍ أمْ لا ؟ وهو مأمورٌ بالعمَلِ بالتَّوراةِ وشريعةِ موسى صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؟] [12].

---

(1) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) «حسناً»، وهو الصواب؛ لموافقته لما في «**الكشف**»، (ص١٩٦).

(2) في النسخ جميعها « أنْ لا»، والصواب أن تكتب هكذا مركبة.

(3) وهو قوله: «أمرته: بأن قم».

(4) انتهى كلام الفارسي ـ رحمه الله ـ .

(5) قال ابن هشام في «**مغني اللبيب**»، (ص٤٧ ـ ٤٨): (وعن الكوفيين إنكار «أنْ» التفسيرية البتة، وهو عندي متَّجه؛ لأنه إذا قيل: «كتبت إليه: أنْ قُم»، لم يكن «قم» نفس «كتبت»، كما كان «الذهب» نفس «العَسْجد» في قولك: «هذا عسجد؛ أي ذهب»؛ ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أنْ» في المثال، لم يكن مقبولاً بالطبع). فاعترض شرَّاح «**المغني**» على كلامه بأن هذا الكلام مبنيٌّ على أن « أنْ قم» في المثال المذكور تفسير لـ «كتبت» نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كذلك، إنما التفسير في ذلك لمتعلَّق «كتبت»، وهو الشيء المكتوب، و«قم» هو نفس ذلك الشيء. ينظر: **تحفة الغريب**، (٦٧/١)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٦٧/١).

(6) ما بين معكوفين سقط من (ب).

(7) سبق أن أوضحت معنى الفسق لغة، (ص ١٨٩).

(8) (١٠٠/٢)، حيث تعرَّض الشهاب لمعنى « الفسق» لغة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

(9) في (ج) « استهانة»، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٢٤٩/٣).

(10) أي: قيد للتقدير الثاني في قول البيضاوي، الذي هو: « الخروج عن الإيمان»؛ أي: الكفر، لا قيد للأول، الذي هو: «الخروج عن حكم الله».

(11) سبق تعريف النسخ لغة واصطلاحاً، (ص ١١٦).

(12) ما بين معكوفين سقط من (ج)، ومثبت في الهامش.

وحمْلها على «وليحكموا بما أنزل الله» فيه من إيجاب العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر.

المعروفُ الأوَّلُ[1]، ويشهَدُ لهُ هذه الآيةُ وغيرُها، وحديثُ البخاريِّ[2]: «**أُعطي أهلُ التوراةِ التوراةَ فعَملوا بها، وأهْلُ الإنجيل الإنجيلَ فعَملُوا به**». وفي «**الملَلِ والنِّحلِ**» للشهرَستانيِّ[3]: (جميعُ بني إسْرائيلَ كانوا متعبَّدينَ بشريعةِ موسى، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، مكلَّفينَ التزامَ أحكَامِ التَّوراةِ، والإنجيلُ النَّازلُ على المَسيحِ لا يختَصُّ أحكاماً ولا يستبْطِنُ[4] حَلالاً وحَراماً، ولكنَّه رُموزٌ، وأمثالٌ، ومواعظُ، وما سِواها منَ الشَّرائعِ والأحكامِ فمُحالٌ على التَّوراةِ، وكانَت اليهودُ لهذه القِصَّةِ لم ينْقَادوا لِعيسَى ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ) انتهى. **وقولُه: (وحمْلُها إلخ)** أي: تأويلُ هذه الآيةِ[5] بما ذُكِرَ[6]،

---

(1) إن شريعة رسول الله ﷺ ناسخة لجميع الشرائع بالإجماع، لكن اختُلف في شريعة عيسى عليه السلام، هل بعث بشريعة مبتدَأة أو مقرِّرة لشريعة موسى عليه السلام ؟ ذهب بعض الأصوليين ـ ومنهم: الجصَّاص والطُّوفي والزركشي ـ إلى الأول مستدلِّين بقوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، حيث يكفي في نسخ الشريعة نسخ بعضها، ولا يخلُّ ذلك بكونه مصدِّقاً لما في التوراة، بينما ذهب ابن الرِّفعة إلى أنه لا نسخ، بل هي مقرِّرة لشريعة موسى عليه السلام؛ لأنه لم يحلِّل لهم كل ما حُرِّم عليهم؛ ففيه الزنى والقتل والسرقة، وإنما أُحلَّ لهم السبت تخفيفاً عنهم، ولم يوجب عليهم شيئاً لم توجبه شريعة موسى عليه السلام. ينظر: **الفصول في الأصول**، أحمد بن علي، أبو بكر الجصَّاص، (٢/٢١٨)، **وشرح مختصر الروضة**، (٣/١٨٣)، **والبحر المحيط في أصول الفقه**، (٥/٢١٣).

(2) وهذا جزء من حديث رواه عَبْدَاللَّه بْنَ عُمَرَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ أنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «**إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثم أُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا به حَتَّى صَلاَةِ العَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ القُرْآنَ، فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، قَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ: رَبَّنَا، هَؤُلاَءِ أَقَلُّ عَمَلاً وَأَكْثَرُ أَجْرًا؟ قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لاَ، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**». **صحيح البخاري**، كتاب: التوحيد، باب: في المشيئة والإرادة ﴿وَما تَشاؤُونَ إِلاَّ أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، (٩/١٣٨/٧٤٦٧).

(3) **الملل والنحل**، محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرَستاني، (٢/١٤)، /بتصرف يسير/. وقد أورد فيه **الشهرَستاني** بيان اعتقاد كل ملة بدون تعرض الذَّبِّ أو الانتقاد. ينظر: **الوافي بالوفيات**، (٣/٢٢٩)، **اكتفاء القنوع**، (ص١٧٤).

(4) في (أ) و (ب) و (د)، « ولا يستنبطِن» تحريف، وما أثبتُّه من (ج)، وهو الصواب لأنه أليق بالمقام، وموافق لما ورد في «**الملل والنحل**»، (٢/١٤).

(5) في (ب) و (ج) « القصة»، وما أثبته من (أ) و (د)، وهو الأليق بالسياق، وموافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٤٩).

(6) أي: من ذهب إلى أن الإنجيل ليس فيه إلا القليل، وإنما هي مواعظ وزواجر وأن عيسى عليه السلام متعبَّد بما في التوراة؛ اضطُّر إلى حمل الآية على « وليحكموا بما أنزل الله ... إلخ»؛ ليَدفع ما عسى أن يُدفع به من دلالة للآية على استقلال الإنجيل بالشرع وأنه ناسخ للتوراة؛ لأن الظاهر مما أنزل الله الأحكام الجديدة التي شُرعت ابتداء، وأُمِرَ أهل الإنجيل بالحكم بها لا بأحكام التوراة. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٧/٤٧٧)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢/٢١٧)، **وحاشية القُونوي**، (٧/٤٧٧).

قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ [المائدة: ٤٨].

قال البيضاوي (١٢٩/٢): ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ**﴾؛ **أي: القرآن.** ﴿**مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتابِ**﴾ **من جنس الكتب المنزَّلة، فاللام الأولى للعهد والثانية للجنس.**

وقِيلَ عليه[١]: (إنَّه لا يقتضِي نسْخَ اليهوديَّة إلاَّ إذا كانَ أهلُ الإنجيلِ جميعَ بني إسْرائيلَ، وليسَ في الآيةِ تصريحٌ به). فتأمَّلْ [٢].

قولُهُ: (فاللاَّمُ الأولى للعَهد والثانيةُ للجنس) كونُ «اللام» الأولى للعَهْد [٣] ظاهرٌ[٤]؛ إذ المرادُ فرْدٌ معيَّنٌ منَ الكُتُب، * وأما الثانية للجنسِ[٥]، فبادِّعاءِ أنَّ ما عَدا الكُتُبِ السَّماويَّة ليستْ كُتباً بالنسْبَة إليها [٦]، ويجوزُ أنْ يكونَ للعَهْد؛ نظَراً إلى أنَّهُ لم يُقصَدْ إلى جنسِ مَدْلولِ لفظِ «الكتاب» معهودٌ بالنَّظرِ إلى وصْفِ [٧] كونِه سماويًّا، غايتُهُ أنَّ عهديَّتَهُ ليستْ إلى حدِّ الخُصوصيَّةِ الفَرديَّة، بلْ إلى خُصوصيَّةٍ نوعيَّةٍ أخَصُّ منْ مُطْلقِ الكِتابِ، وهو ظاهرٌ، ومِنَ الكتابِ السَّماويِّ،

---

(١) والقول للكازروني في **حاشيته**، (١٥٢/٢)، /بتصرف/، وعبارته: (وفيه نظر؛ إذ الظاهر أن من لم يَحكم من أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه، لم يُعلم من مجرَّده نسخُ اليهودية، إلا إذا ثبَت أن كل اليهود من أهل الإنجيل، وهذا لا يُفهم من مجرد الآية، لم لا يجوز أن يكونوا جمعاً مخصوصاً ؟!، نعم، يُعلم من خارجٍ أنَّ دين عيسى ناسخ لليهودية).

(٢) والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن الآية تنص على أن الإنجيل مشتمل على الأحكام؛ إذ لولاه لما قيل: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧]، والحكم بما في الإنجيل يستلزمُ نسخَ الحكم بما يقابله في اليهودية، كما أن بعض شريعة موسى منسوخة نصاً بقوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وهذا لا يخلُّ بكون الإنجيل مصدِّقاً لما في التوراة أو أنه مقرِّر لبعض ما جاء فيها، ولعل اشتراط الكازروني أن يكون كل اليهود من أهل الإنجيل للدلالة على النسخ هو ما يفسِّر دعوة الشهاب إلى التأمُّل.

(٣) يقصد لام «الكتاب» الأولى في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٤٨]، و«لام العهد» هي التي تخصِّص فرداً واحداً من الأفراد، ويكون مصحوبها معهوداً. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (٥/٢)، **والتخمير**، (١٦٥/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١٧/٩)، **والتذييل والتكميل**، (٢٣٢/٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٢)، **والبحر المحيط في أصول الفقه**، (١٤٢/٤).

(٤) وهذا الفرد المخصَّص هو كتاب الله، وهذا ظاهر بدليل الخطاب الموجَّه إلى رسول الله ﷺ في مطلع الآية: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾، فالمخاطَب هو رسول الله ﷺ كما هو واضح، والكتاب المنزَّل عليه هو كتاب الله «القرآن الكريم»، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

(٥) يقصد لام «الكتاب» الثانية في قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ٤٨]، لأن اللام «لام الجنس» التي تخصِّص جنساً من الأجناس، كما سبق أن أوضحت، (ص١٥٨)، فهو قد عنَى هنا جنس الكتب المنزَّلة.

(٦) يقصد «لام الاستغراق العرفي»، بقرينة أن تصديق القرآن لا يختص بكتاب دون كتاب، كما أن الكتب السماوية تختصُّ بتصديق القرآن دون غيرها من الكتب، و«لام الاستغراق العرفي» تقع تحت «لام الجنس»، وهي: ما يكون مدخولها مراداً به كل فرد مما تناوله اللفظ حسب العرف والعادة، كقولك: «جمع الأمير الصاغة»، فالعُرف يقتضي صاغة مملكته لا صاغة الدنيا بأسرها، كما أن الكتب السماوية تختصُّ بتصديق كتاب الله دون غيرها من الكتب. ينظر: **المفتاح**، (ص٢١٦)، **ومواهب الفتَّاح**، (٣٣٠/١ ـ ٣٣١).

(٧) في (ج) « وصوف»، تحريف.

﴿وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ **ورقيباً على سائر الكتب، يحفظه عن التغيير ويشهد له بالصحة والثبات،**

حيثُ خُصَّ ما عَدا القرآنِ وذُكرَ مثلُه في لفْظِ الكَلِمَةِ [1]* [2]. **قولُه: (ورقيباً على سائرِ الكُتُبِ يحفَظُهُ إلخ)** المُهيمِنُ في اللُّغة: الرَّقيبُ [3]، قالَ[4]: إنَّ الكتابَ مُهَيْمِنٌ لِنَبيِّنَا ~ والحَقُّ يَعْرِفُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ
والحافظُ[5]، قالَ[6]: مَليكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ ~ لِعزَّتِه تَعْنُو الوُجُوهُ وتَسْجُدُ
والشاهدُ أيضاً [7]، وهاؤهُ أصليَّةٌ وفعلُهُ «هَيمَنَ» [8]، ولهُ نظائرُ: بَيْطَرَ[9]، وحَيْمَر [10]، وسَيْطَرَ، وزادَ الزجَّاجيُّ[11]: بَيقَرَ [12]، ولا سادسَ لها [13]، وقِيلَ[14]: إنَّها منَ الهمزة، ومادتُهُ من الأَمْنِ كـ«هَرَاقَ»،

---

(1) وبعبارة أوضح: يجوز أن تكون «اللام» للعهد، وذلك بألا يُراد به ما يقع عليه اسم الكتاب هكذا على الإطلاق، إنما يُراد به نوع معيَّن معلوم منه، وهو: ما أُنزل من السماء سوى كتاب الله المنزل على محمد ﷺ .

(2) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية التفتازاني**، (٢٠٨/أ)، / بتصرف يسير/.

(3) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (هَمَنَ)، (١٧٧/٦)، **والنهاية**، مادة (هَيمَنَ)، (٢٧٥/٥)، **ولسان العرب**، مادة (هَمَنَ)، (٤٣٦/١٣).

(4) والبيت منسوب لحسان بن ثابت كما في: **تفسير الثعلبي**، (٧٣/٤)، **والوسيط في تفسير القرآن المجيد**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (١٩٥/٢)، **وتفسير البغوي**، (٥٧/٢)، **وتفسير الرازي**، (٣٧١/١٢)). ولم أجده في ديوان حسان !!.

(5) ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (هَيمَنَ)، (٣٨١/٢).

(6) والشعر لعبدالله بن ربيعة، أمية ابن أبي الصَّلت، **وهو في ديوانه**، (ص٣٦١).

(7) يقول أبو عبيدة في «**مجاز القرآن**»، (١٦٨/١): (﴿وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ أي: مصدِّقاً مؤتمَناً على القرآن وشاهداً عليه).

(8) ذهب أبو البقاء إلى أنه ليس في الكلام «هَمَنَ» حتى تكون الهاء أصلاً، فخطَّأه الحلبي بحجة حكاية أهل اللغة لها. ينظر: **الإملاء**، (٤٤١/١)، **والدر المصون**، (٢٨٨/٤ -٢٨٩).

(9) قال ابن دريد في «**جمهرة اللغة**»، مادة (بَطَرَ)، (٣١٥/١): (البَطْر: الشق في جلد أو غيره، بَطَرْت الجُرح أبْطِره بطْراً ، وهو أصل بِنَاء البيطار).

(10) في (د) « خيمر»، وما أثبته من من النسخ الثلاث الأخرى. ولم أجد «حيمر» أو «خيمر» في كتب اللغة.

(11) نسب ابن عطية وأبو حيان هذا القول للزجَّاجي في شرح خطبة «**أدب الكاتب**» (ينظر: **تفسير ابن عطية**، (١٩٩/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٥٩/٤)). وهو مخطوط لم أظفر به. **وعبدالرحمن بن إسحاق الزجَّاجي**، شيخ العربية، تلميذ الزجَّاج، حيث نُسب إليه، له: «اللامات» و «شرح خطبة أدب الكاتب»، (ت ٣٤٠ هـ). ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٦٨/١٢).

(12) وردت هذه الكلمة في كتب اللغة بمعان متعدِّدة؛ فقد ورد أن بيقَرَ: إذا هاجر من أرض إلى أرض، وبيقَرَ: إذا مات، وبيقَرَ الدار: إذا نزلها واتخذها منزلاً. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (بَقَرَ)، (١١٩/٩)، **ولسان العرب**، مادة (بَقَرَ)، (٧٥/٤).

(13) فماذا يقول في: «هَيْنَمَ» أليست نظيراً لها ؟! وهيْنَمَ: أخفى كلامه، أو دعا الله، والهَيْنَمُ: الكلام الخفي، أو الدعاء، كما زاد البَطَلْيَوْسي نظائر أخرى، مثل: «هَيلَل» فهو «مُهيلِل»؛ أي: قال: لا إله إلا الله. ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (هَيْنَمَ)، (٣٨١/٢) ، **ولسان العرب**، مادة (هَنَمَ)، (٦٢٤/١٢)، **والاقتضاب**، (٣٣١/٢ - ٣٣٢).

(14) وهو قول الزجَّاج والأزهري؛ بحجَّة أنه صحيح على قياس العربية، وموافق لبعض ما جاء في التفسير. ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٨٠/٢)، **وتهذيب اللغة**، مادة (هَمَنَ)، (١٧٦/٦).

وقرئ على بنية المفعول؛ أي: هومِنَ عليه وحوفظ من التحريف. والحافظ له هو الله ﷻ، أو الحفَّاظ في كل عصر.

وقالَ المُبرِّدُ [1] وابنُ قُتيبَةَ [2]: (إنَّ «المُهيمِنَ» أصلُهُ: «مؤمِنٌ»، وهو منْ أسْمائِه تعالى، فصُغِّرِ [3] وأُبْدلَتْ [4] همزتُهُ هاءً)، وخُطِّئَ فيهِ [5] حتى نُسِبَ إليهِ الكُفرُ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالى لا تُصَغَّرُ، وكذا كلُّ اسمٍ معَظَّمٍ شَرعاً [6] . **قولُهُ: (وقُرئ على بنيَةِ المَفعولِ)** أي: بفتحِ الميمِ [7]، وهي شاذَّةٌ [8] رُويَتْ عن مجاهدٍ وابنِ محيصنٍ [9] *، وعلى هذهِ القراءةِ لا يَكونُ فيه ضَميرٌ، وضَميرُ «عليه» يعودُ إلى الكِتابِ الأوَّلِ [10]، وعلى قراءةِ كسْرِ الميمِ فيهِ ضميرٌ يعودُ إلى الكِتابِ الثَّاني [11].

---

(1) ومن الغرابة أن أبا حيان أورد انكار المبرِّد لما نُسب إليه هنا !!، فقال في «**تذكرته**»، (ص٦٨٦): (قال المبرِّد: بلغني أن ابن قتيبة قال: إن «مهيمناً» هو مؤمن، والهاء بدل من الواو، فتوجَّهتُ إليه: أن اتق الله؛ فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمَّده).

(2) **غريب القرآن**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، (ص١٢). **وعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري**، كان رأساً في العربية واللغة وأخبار الناس، ولد سنة (٢١٣ هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة والنافعة، ومنها: «مشكل القرآن»، و «غريب القرآن»، و«أدب الكاتب»، (ت ٢٦٧ هـ) . ينظر: **نزهة الألباء**، (ص ١٥٩ ـ ١٦٠)، **والبُلغة**، (ص١٧٥ ـ ١٧٧)، **وبغية الوعاة**، (٦٣/٢).

(3) **التصغير**: تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً وتقليلاً، ك «دُريهِمات»، أو تقريباً لما يُتوهَّم حقارته، ك «دُوَيْهِيَة»، أو تكريماً وتلطيفاً، ك «رُجَيل»، أو تحبُّباً واستعطافاً، ك «هذه بُنَيَّتك». ينظر: **شرح الجُمل**، ابن الفخار، (١٠٧٠/٣)، **وشرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص ٤٦٣)، **والمقرَّب**، (٨٠/٢)، **وشرح الجُمل**، ابن عصفور، (٢٨٩/٢)، **والارتشاف**، (٣٥١/١)، **والتعريفات**، (ص٦٠).

(4) في (ب) « فأبدلت»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٩/٣).

(5) ونُسبت التخطئة إلى ثعلب، قال ابن عطية في **تفسيره**، (٢٠٠/٢): (بلغ كلام ابن قتيبة أحمدَ بن يحيى بن يزيد، المعروف بـ «ثعلب»، فقال: إن ما قال ابن قتيبة رديء، وقال: هذا باطل، والوثوب على القرآن شديد، وهو ما سمع الحديث من قوي ولا ضعيف، وإنما جَمع الكتب).

(6) فلا تصغَّر الأسماء الواقعة على معظَّم، كأسماء الله وأسماء الأنبياء وما جرى مجراه؛ لأن تصغير ذلك غضٌّ لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل. ينظر: **المنهيَّات**، محمد بن علي بن الحسن، الحكيم الترمذي، (ص١٥٠)، **والتعليقة على المقرَّب**، محمد بن إبراهيم الحلبي، المعروف بـ «ابن النحَّاس»، (ص٦٠١)، **وتذكرة النحاة**، (ص٦٨٦)، **وهمع الهوامع**، (٣٩١/٣)، **ومعجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ**، بكر بن عبدالله، أبو زيد، (ص٤٩٦).

(7) يقصد بفتح الميم الثانية ـ «مُهَيْمَناً» ـ وضمِّ الأولى على اسم المفعول. ينظر: **شواذ القرآن**، (ص ٣٢).

(8) سبق تعريف القراءة الشاذة، (ص ٢٤).

(9) **محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السَّهمي**، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير المقرئ، كان أعلمهم بالعربية والنحو، كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية؛ لذلك رَغِب عنه الناس إلى قراءة ابن كَثير، (ت ١٢٣ هـ). ينظر: **غاية النهاية في طبقات القراء**، (١٦٧/٢).

(10) في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٤٨]. هذا إنْ كان «مهيمَناً» حال من «الكتاب»، أما إن كان حالاً من كاف «إليك» فالضمير يعود إلى رسول الله ﷺ . ينظر: **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، شهاب الدين، الشهير بـ «البنّاء»، (ص٢٥٤).

(11) أي: بقراءة: «ومُهَيمِناً» على اسم الفاعل ـ بكسر الميم الثانية ـ، ضمير «عليه» حينئذٍ يعود إلى «الكتاب» في قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾؛ لعطفه على الحال منه، وهي: «مصدِّقاً». ينظر: **البحر المحيط**، (٢٨٢/٤)، **والدر المصون**، (٢٨٧/٤).

﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ **أي: بما أنزل الله إليك.** ﴿وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] **بالانحراف عنه إلى ما يشتهونه، ف** «عن» **صلة** «لا تتبعْ» **لتضمُّنه معنى** «لا تنحرف»، **أو حال من فاعله؛ أي: لا تتَّبع أهواءهم مائلاً عما جاءك.**

ومحافظةُ الحفَّاظِ بتوفيقِ اللهِ لهُمْ؛ فهيَ محافظةٌ منَ اللهِ أيضاً [١]* [٢]. **وقولُه: (يحفَظُهُ عنِ التَّغييرِ)**؛ أي: بسببِه [٣] أنَّ القُرآنَ محفوظٌ عنِ التَّغييرِ، وهو شاهدٌ على صحَّةِ غيرِه من الكُتُبِ السَّماويَّةِ، كانَ رقيباً عليها دالاً على ما فيهَا منَ الأحكامِ والتَّوحيدِ، وليسَ المعنى: «أنَّهُ حَفِظَ الكُتُبَ عنِ التغييرِ» حتى يُعترَضَ [٤]: (بأنَّهُ وقَعَ فيها ذلكَ كما نَطَقَ/ بهِ القُرآنُ؛ ٥٤٠/أ
فلا وجْهَ لكونِه حَفِظَها منهُ كما تُوهِّمَ). **قولُه: (ف** «عن» **صلة** «لا تتبعْ» **إلخ)** لأن أهواءهُ [٥] مائلةٌ زائغةٌ عَنِ السَّبيلِ المُستقيمِ، فاتِّباعُها انحرافٌ ومَيلٌ، أو هو حالٌ بمتعلّق «مَائلاً» [٦] أو عَادلاً [٧]، أو حالٌ من «أهواءهم»؛ أي: مُنحرِفةً [٨]، وتقديرُهُ [٩] التَّضمينُ [١٠] بما ذُكِرَ أحدُ الطُّرقِ فيه، وقد مرَّ تفصيلُه في سُورةِ البقرةِ، فارجعْ إليهِ [١١].

---

(١) جواب عما قد يقال: إنَّ هذا فيه مخالفة لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(٢) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية الطيبي**، (٣٦٣/٤)، / بالمعنى/ .

(٣) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) « بسبب »، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٩/٣).

(٤) والاعتراض للكازروني في **حاشيته**، (١٥٢/٢ ـ ١٥٣)، /باختصار/، وعبارته: (لكن القرآن ناطق بأن اليهود قد غيَّروا التوراة كما قال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، فإنهم قد فسَّروا بأنهم قد غيَّروا صفة رسول الله ﷺ في التوراة بآية الرجم، إلا أن يقال: إنَّ تحريفهم كان قبل نزول القرآن، وبعده لا يغيَّر شيء من الكتب، لكن لا بدَّ لهذا من دليل).

(٥) هكذا وردت في (أ) و(ب)، وفي (ج) « أهوالكم»، وفي (د) «أهواءهم»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(٦) هكذا وردت في (أ) و (ب)، عبارة قلقة، وفي (د) و (ج) « أو هو حال متعلق بـ« مائلاً» »، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٩/٣).

(٧) هذا الوجه رجَّحه أبو البقاء، والمعنى: « لا تتبع أهواءهم منحرفاً عما جاءك من الحق»، ولم يضمِّن « تتبع» معنى ما تعدَّى بـ « عن»، واستبعده الطيبي؛ لأن المقام مقام ذم، والحال قيد في الفعل؛ فيُوهِم أنه يجوز المتابعة إذا زال الانحراف. ينظر: **الإملاء**، (٤٤١/١)، **وحاشية الطيبي**، (٣٦٤/٤).

(٨) وقد اقتصر الزمخشري على تضمين « عن» معنى الانحراف دون ذكر الوجه الأول؛ وعلى هذا يكون المعنى: « لا تنحرف عما جاءك من الحق متبعاً أهواءهم»، فرجَّح كل من الطيبي والكازروني هذا الوجه؛ لأن المقام مقام ذم، فكأنه نهى عن الانحراف مطلقاً، ثم جاء بما ظهر أن هؤلاء أعلام الانحراف عن الحق، كما في قولك: (هل أدلُّك على أفضل الناس وأكرمهم ؟ فلان)، هو أبلغ من قولك: «هل أدلُّك على فلان الأفضلِ الأكرمِ ؟». ينظر: **الكشاف**، (٦٤٠/١)، **وحاشية الطيبي**، (٣٦٤/٤)، **وحاشية الكازروني**، (١٥٣/٢).

(٩) في (ب) « وتقريره»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٤٩/٣).

(١٠) سبق تعريف التضمين، (ص ١٦٨).

(١١) نبَّه الشهاب إلى معنى التضمين عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]. ينظر: **حاشية الشهاب**، (٢١٠/١).

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ﴾[المائدة: ٤٨] **أيها الناس.** ﴿شِرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨] **شريعة، وهي الطريق إلى الماء، شبَّه بها الدين لأنه طريق إلى ما هو سبب الحياة الأبدية.**

وقولُهُ: (أيها النَّاسُ) إشارةٌ إلى عُمومِ الخِطَابِ الشَّاملِ لمَنْ مضَى ومَنْ بعدَهُمْ [١]. **قولُهُ: (وهي الطَّريقُ إلى الماءِ)** وجْهُ الشَّبه بينهَا [٢] وبين الدِّينِ ظاهرٌ[٣]، فهو استعارَةٌ تحقيقيَّةٌ [٤]. **وقولُه: (الأبديَّة)** إنْ كانَ مِنْ وجْهِ الشَّبَهِ يكونُ وجْهُهُ في المشبَّه أقْوى[٥]، قال الرَّاغبُ [٦]: (سُمِّيت الشَّريعةَ تشبيهاً بشريعةِ المَاءِ، منْ حيثُ إنَّ مَنْ شَرعَ فيها على الحقيقةِ والمصْدُوقَةِ [٧] رَوِيَ وتطهَّرَ، وأعني بـ «الرَّيِّ» ما قالَهُ بعضُ الحُكَماءِ [٨]: (كنتُ أشْربُ فلا أَرْوِيْ، فلمَّا عَرفْتُ اللهَ رَوِيْتُ بلا شُربٍ)، وبالتَّطهيرِ ما قالَ تعالى: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣]) [٩]. * و«المنهاجُ»: الطريقُ الواضِحُ [١٠]، باعتبارِ جمعِ الأوصافِ[١١]، وقِيلَ [١٢]: (المنهاجُ: الدليلُ الواضحُ الموصِلُ إلى مَعرِفَةِ الدِّينِ) *[١٣].

---

(١) موجودون أو معدومون ماضون أو غيرهم بطريق التغليب؛ وذلك لأن الخطاب المصدَّر بالأمر أو التبليغ يجري على حكم العموم. ينظر: **البرهان في أصول الفقه**، (١٣٢/١)، **والمستصفى**، (ص٢٤٢)، **والإحكام في أصول الأحكام**، علي بن محمد، أبو الحسن الآمدي، (٢٧٢/٢).

(٢) في (ج) « بينهما»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأن الضمير عائد إلى «الشرعة».

(٣) وجه الشبه بينهما أن الشِّرعة طريق الماء الذي هو سبب الحياة الدنيوية، أما الدين فهو سبب الحياة الأبدية، فهما مشتركان في مطلق الحياة.

(٤) الاستعارة التصريحية تنقسم إلى تحقيقية وتخييلية؛ وأما **التحقيقية** فهي: أن يذكر المشبَّه به، ويكون مراداً المشبَّه، ويكون المشبَّه المتروك شيئاً متحقِّقاً إما حسياً وإما عقلياً، مثال ذلك: « رأيتُ أسداً يرمي»، وأنت تريد الرجل الشجاع. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٧٣)، **ومختصر التلخيص**، (١٦٣/أ)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٥٧)، **وعروس الأفراح**، (٤٦/٤).

(٥) يقصد الشهاب أنَّ «الأبدية» إن كانت من وجه الشبه، فإن «الأبدية» في «المشبَّه» ـ الذي هو «الدين» ـ أقوى من «المشبَّه به» الذي هو «الشرعة»؛ فإن الدين سبب الحياة الأبدية التي هي الخلود في نعيم الجنة، أما الماء فهو سبب الحياة الدنيوية الفانية.

(٦) **المفردات**، مادة (شَرَعَ)، (ص٤٥٠ ـ ٤٥١).

(٧) هكذا وردت في (أ) و(ب)، وفي (ج) «والصدوقة»، والصواب «المصدوقة» بدون «واو»، لموافقته للسياق ولما ورد في «**المفردات**».

(٨) لم أهتد إلى هذا القائل!!، وقد أورد المناوي قصة هذا القول بصيغة التضعيف، فقال: (قيل: وُجِد حكيمان، وفي يد أحدهما رقعة فيها: إنْ أحسنت كل شيء فلا تطمئن أنك أحسنت شيئاً، حتى تعرِف الله وتخافه وتعلم أنه مسبِّب الأسباب، وفي يد الآخر: كنت قبل أن أعرف الله أشرب وأظمأ، حتى عرفته رَوِيْت بلا شرب) . **فيض القدير، شرح الجامع الصغير**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (٥٧٤/٣).

(٩) انتهى كلام الراغب.

(١٠) قال العسكري في «**معجم الفروق**»، (ص ٢٩٨): (المنهج والمنهاج: الطريق الواضح، ثم استُعير للطريق في الدين كما استُعيرت الشريعة لها). بينما ذهب الزمخشري في **شرح الفصيح**، (٢٣٠/١ ـ ٢٣١) إلى أن الشريعة هي الطريقة المقصودة في الدين، كما جاء لفظ «الشريعة» و«المنهاج» أيضاً بمعنى واحد بلا خلاف بين اللَّفظين.

(١١) أي: أنه عطف بين «الشرعة» و«المنهاج» باعتبار جمع الصفات لا أنَّ اللفظ كاللفظ، وإلا كان توكيداً.

(١٢) والقول للراغب في **تفسيره**، (٣٧٠/٤)، /بتصرف/، وعبارته: (والمنهاج: إشارة إلى الدليل الذي يُتوصَّل إلى معرفة الدين والتخصيص به).

(١٣) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨ / أ ـ ب)، /بتصرف يسير/.

﴿وَمِنْهاجاً﴾[المائدة: ٤٨] **وطريقاً واضحاً في الدين، من نهَج الأمرُ؛ إذا وضَح. واستُدلَّ به على أنا غيرُ متعبَّدين بالشرائع المتقدمة.**

قولُه: (واستُدلَّ به إلخ) لأنَّهُ الظَّاهرُ مِنْ جَعْلِه لكلِّ شريعة [١] لأن الخطابَ يعُمُّ الأمَمَ [٢]؛ إذِ المعْنى: لكلِّ أمَّة لا لكُلِّ واحد مِنْ أفرادِ الأُمَمِ، فيكونُ لكلِّ أمَّة دينٌ يخصُّه، ولو كانَ متعبَّداً بشريعة أخرى لم يكنْ ذلكَ الاختصاصُ، قيلَ [٣]: (والخطابُ [٤] بعدَ تسليمِ دَلالَةِ «اللاَّم» على الاختصَاصِ الحَصريِّ[٥] منْعُ الملازمَةِ [٦]؛ لجَوازِ أنْ [نكونَ] [٧] متعبَّدينَ بشَريعَةِ مَنْ قبلَنا مَع زيادةِ خُصوصيَّاتٍ في ديننا بهَا يكونُ الاختصاصُ[٨]). وفيه: أنه لا حاجَةَ في إفادةِ الحصرِ لما ذَكَر مع تقدُّمِ المتعلَّقِ[٩]، وأيضاً إنَّ الخصوصيَّاتِ المَذكورَةَ لا تُنافي تعبُّدنا بشرْعِ منْ قبلَنا؛ لأنَّ القائلينَ به يدَّعُونَ أنَّهُ فيما لم يُعْلَمْ نسخُهُ ومخالفَةُ ديننا لَهُ لا مُطلَقاً [١٠]؛ إذْ لم يقُلْ به أحدٌ على الإطْلاق؛ ولذا جُمِعَ بين أضْرابِ هذهِ الآيةِ وبين ما يُخالِفُها، نحوَ: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْراهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٥]، أنَّ الاتِّباع في أصُولِ [١١]

---

(١) فهو قد قال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ولم يقل: «جعلنا للكل شرعة».

(٢) وهذا مُستفاد من «كل» في قوله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ﴾؛ فإنها من صيغ العموم. ينظر: **شرح مختصر الروضة**، (٤٧٢/٢)، **واللُّمحة**، (٢٨٥/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٥٥)، **والتحبير، شرح التحرير في أصول الفقه**، علي بن سليمان المرداوي، (٢٣٥٤/٥)، **ومختصر التحرير، شرح الكوكب المنير**، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز، الشهير بـ «ابن النجار»، (١٢٧/٣).

(٣) هامش (أ): سعد. والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/ ب).

(٤) هكذا وردت في (أ)، وفي النسخ الثلاث الأخرى «والجواب»، وهو الصواب لأنه موافق لما ورد في «**حاشية التفتازاني**».

(٥) وذلك لأن «اللام» الجارة تفيد الاختصاص الحصري، كما في قولك: «ثوبٌ له»، وهو أصل معانيها كما أوضحت، (ص ٢٠٠).

(٦) يقصد الملازمة بين أن يكون لكل أمة شرع وبين أن نكون غير متعبَّدين بالشرائع المتقدمة.

(٧) في (أ) و (ج) « أن يكون»، وهو خطأ ظاهر، وما أثبتُّه من النسخ (ب) و (د).

(٨) أي: أنَّ الشرائع قد تتفق في بعض الوجوه، إلا أن هذه المشاركة لا تمنع من اختصاص كل نبي بشريعته، ونسبة هذه الشريعة إلى النبي المبعوث بها نظراً إلى الأكثر. ينظر: **الإحكام**، (١٤٨/٤)، **وروضة الناظر**، (٤٦٥/١)، **وشرح مختصر الروضة**، (١٧٧/٣).

(٩) يريد التفتازاني أن يقول: مع التسليم بأن «اللام» للاختصاص، لكن الاختصاص لم يستند إلى «اللام» ليفيد المنع، بل هو مستند إلى تقديم متعلَّق الفعل «جعلنا».

(١٠) أوضحت فيما سبق، (ص ١٨١) أقوال العلماء في شرع من قبلنا، أما القائلون به ـ وهم الشافعية في قول لهم والمعتزلة والأشعرية ـ فقد احتجُّوا بقوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]؛ فدلَّ على أن كل نبي اختصَّ بشريعة لم يشاركه فيها غيره، ومشاركتنا لهم تمنع الاختصاص. ينظر: **اللُّمع في أصول الفقه**، (ص٦٣)، **والتلخيص في أصول الفقه**، (٢٧٤/٢)، **وروضة الناظر**، (٤٥٩/١).

(١١) في (ج) « أمور »، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٠/٣).

﴿وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً واحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨] **جماعة متَّفقة على دين واحد في جميع الأعصار، من غير نسخ وتحويل، ومفعول «لو شاء» محذوف دلَّ عليه الجواب، وقيل: المعنى لو شاء الله اجتماعكم على الإسلام لأجبركم عليه.**

الدِّينِ ونحوِها [١]. قوله: (**جماعة متفقة على دين واحد إلخ**) قيَّده بذلك ليلائم ما قبله، وجوَّز الزَّمخشريُّ[٢] أنْ تَكونَ الأمة [٣] بمعنى: «المِلَّة»[٤] بتقديرِ مُضافٍ؛ أي: ذَوي ملَّةٍ؛ وارتَكَبَهُ وإنْ كانَ خِلافَ الظَّاهرِ[٥]؛ لأنَّهُ أوفَقُ بقولِه تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]، والمعنى: «لو شاءَ أنْ يجعلَكُمْ أمَّةً لجعلكُمْ، لكنَّهُ لَمْ يَشَأْ»، وعبَّرَ عنْ ذلكَ بقولِه: «ليبْلوكُم»؛ أي: أرادَ ليبْلُوكُم، وقد «أرادَ» دون «شاءَ» ليصِحَّ تعلُّق «اللاَّم» به [٦]. وتقديرُ مَفعولِ «شاءَ» أخذُهُ [٧] من الجوابِ هو المُطَّردُ [٨]، وأمَّا خِلافُه فقدْ رَدَّهُ بعضهُمْ [٩]، وقد تقدَّمَ بسْطُ الكلامِ فيه [١٠].

---

(١) هذا ما أكَّده الطيبي ـ رحمه الله ـ، حيث قال في **حاشيته**، (٣٦٥/٤): (فإن قيل: كيف يمكن الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠] ؟، والجواب: إن الثانية مصروفة إلى ما يتعلَّق بأصول الدين، والأُولى بفروعه). وينظر: **تفسير الرازي**، (٣٧٣/١٢- ٣٧٤)، **والموافقات في أصول الفقه**، إبراهيم بن موسى اللَّخمي، الشهير بـ «الشاطبي»، (٣٦٧/٣).

(٢) فقال في «**الكشاف**»، (٦٤٠/١): (﴿لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً واحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨] جماعة متَّفقة على شريعة واحدة، أو ذوي أمة واحدة؛ أي: دين واحد لا اختلاف فيه).

(٣) وردت في النسخ جميعها «اللام»، وهو تحريف، وما أثبتُّه هو الصواب؛ لأنه أليق بالمقام، وهو موافق لما في «**الكشاف**».

(٤) قد تأتي «الأمَّة» بمعنى: «المِلَّة»، أو «الدين»، أو «الطريقة»، أو «السنَّة»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنا آباءَنا عَلى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلى آثارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]. ينظر: **المفردات**، مادة (أمَمَ)، (ص٨٦)، **ولسان العرب**، مادة (أمَمَ)، (٢٢/١٢).

(٥) فالظاهر هنا أن تكون «أُمَّة» بمعنى «جماعة» لا بمعنى «ملَّة»، لكن الزمخشري آثر أن يفسِّر «الأمة» على أنها «الملة» أو «الدين»؛ لأنها أوفق بقوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨].

(٦) وذلك لأنه لو قدِّر «شاء» على أساس أن المعنى: «لو شاء لجعلكم أمة واحدة، ولكن شاء ليبلوكم»؛ لتعلَّقَ حرفا جر ـ أعني «اللام» في «لجعلكم» و«اللام» في «ليبلوكم» ـ بمعنىً بعامل واحد وهو «شاء»، وهذا غير جائز، كما أوضحت، (ص ١٦٢).

(٧) هكذا وردت في (أ) و (ب)، وفي (ج) و (د) « مأخوذاً »، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٢٥٠/٣).

(٨) أي: هو الغالب، فإذا حُذف المفعول بعد «لو» فهو المذكور في جوابها غالباً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]؛ أي: «ولو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين». ينظر: **حاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢٦٠/٢)، **وهمع الهوامع**، (١٣/٢).

(٩) لم أهتد إلى من يقصد ببعضهم !!.

(١٠) (١١٤/٤)، حيث بسط الشهاب القول في المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَياطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَما يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ فيكون التقدير، بناء على أن مفعول «شاء» مأخوذ من مضمون الجزاء: «ولو شاء ربك ألا يفعلوا معاداة الأنبياء وإيحاء زخارف القول غروراً»، على خلاف هذه القاعدة المطَّردة: «ولو شاء ربك إيمانهم».

﴿وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي ما آتاكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] **من الشرائع المختلفة المناسبة لكل عصر وقرن، هل تعملون بها مذعنين لها، معتقدين أن اختلافها بمقتضى الحكمة الإلهية، أم تزيغون عن الحق وتفرِّطون في العمل ؟ . ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْراتِ﴾** [المائدة: ٤٨] **فابتدِروها انتهازاً للفرصة وحيازة لفضل السَّبق والتقدُّم.**

و«أجْبرَ» ـ بالهمز ـ: من الجَبْر والقَهر، أفصحُ مِنْ «جَبَرَ» [١]. **قولُه: (من الشَّرائعِ المختلفة إلخ)** إشارةٌ إلى أنَّ اختلافَ الشَّرائعِ ليسَ بَداءً[٢]، بلْ لحِكَمٍ إلهيةٍ [٣] يقتضِيها كلُّ عَصْرٍ[٤]. والزَّيغُ: العدولُ عَنِ الحقِّ[٥]. والتفريطُ في العَمَلِ: إهمالُهُ والتَّقصيرُ فيه[٦]،* وحيازةُ فضْلِ السَّبْقِ؛ لأنَّه يصيرُ سالِكاً سُنَّةً يُشرِكُ منْ بعدَهُ في أجْرِها * [٧]، والسَّابقونَ السَّابقونَ أولئكَ المُقرّبونَ[٨]، **وقولُه: (انتهازاً للفُرصَة)**؛ أي: اغتنامِ ما يُمكِنُ[٩]، قال[١٠]: انتهِزِ الفرصَةَ إنَّ الفُرصةَ ~ تَصيرُ إنْ لم تنتَهزْها غُصَّهْ

---

(١) هذا ما أكَّده الأزهري، حيث قال في «**تهذيب اللغة**»، مادة (جَبَرَ)، (١١/ ٤٣): (يقال: أجْبرتُ فلاناً على كذا؛ أي: قهرْتُه وأكرهته عليه، وهو عامَّة كلام العرب، وتميم تقول: «جَبَرت» بغير ألف، وهي: لغة معروفة وكثير من الحجازيين يقولونها، ولكن الأفصح أن يقال: «أجْبَرتُ»). وينظر: **الزاهر في معاني كلمات الناس**، محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري، (١/ ٨١)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (١/ ١٣٥).

(٢) عرَّف الجويني «البَداء»، فقال في «**تلخيص الأصول**»، (٢/ ٤٦٢): (البَداء هو: استدراك علم ما كان خفياً مع جواز تقدير العلم به، فكل من عَثر على علم شيء ابتداء وكان يجوز أن يعلمه قبل ذلك، يُقال: قد بدا له، وأصل البَداء: الظهور بعد الخفاء، ومنه يقال: بدا عجز فلان؛ إذا ظهر). وينظر: **اللُّمع في أصول الفقه**، (ص٥٦)، **وقوطع الأدلة**، (١/ ٤٢٠)، **والإحكام**، (٣/ ١٠٩).

(٣) سقطت من (د) ومثبتة في الهامش.

(٤) إن اختلاف الشرائع مبنيٌّ على مصالح العباد، وإن مصالح العباد قد تتفق وقد تختلف، فيجوز أن يكون الشيء مصلحة في زمان النبي الأول دون الثاني ويجوز عكسه، وهذا لا يقتضي البَداء وظهور ما كان خفياً؛ لأن البَداء محال على الله تعالى. ينظر: **قواطع الأدلة**، (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، **وكشف الأسرار، شرح أصول البزدوي**، عبدالعزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، (٣/ ٢١٢).

(٥) **الزيغ**: الميل عن الحق والاستقامة، ولا يكون الزيغ إلا عن الحق، فلا يقال: زاغ عن الباطل. ينظر: **معجم الفروق اللغوية**، (ص٢٦٩)، **والمفردات**، مادة (زَيَغَ)، (ص٣٨٧)، **ولسان العرب**، مادة (زَيَغَ)، (٨/ ٤٣٢).

(٦) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (فَرَطَ)، (٣/ ١١٤٨): (فَرَطَ في الأمر يَفرُطُ فَرْطاً؛ أي: قصَّر فيه وضيَّعه حتى فات، وكذلك التفريط).

(٧) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية الكازروني**، (٢/ ١٥٣)، /بالمعنى/ ، وعبارته: (لأن من سبق في الخير دالٌّ لغيره عليه؛ فله أجر من عمل ممَّن تبعه).

(٨) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۞ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ ـ ١١].

(٩) يقال: انتهَز فلان فرصته؛ أي: اغتنَمها عند إمكانها. ينظر: **جمهرة اللغة**، مادة (رَصَفَ)، (٢/ ٧٤٢)، **والصحاح**، مادة (نَهَزَ)، (٣/ ٩٠٠)، **وأساس البلاغة**، مادة (نَهَزَ)، (٢/ ٣١٢)، **والنهاية**، مادة (نَهَزَ)، (٥/ ١٣٥)، **ولسان العرب**، مادة (نَهَزَ)، (٥/ ٤٢١).

(١٠) القائل هو «ابن الهبَّارية»، وهذه الأبيات من قصيدة سمَّاها: «الصَّادح والبَاغم»، ومن هذه المنظومة:

وانتهزِ الفُرصةَ إنَّ الفُرصةَ ~ تعودُ إنْ لم تنْتهزْهَا غصهْ

واسْبِقْ إلى الأجْودِ سبْقَ نَاقدٍ ~ فسبقُكَ الخَصْمَ من المكَايدِ

الصادح والباغم، محمد بن محمد الهاشمي، المعروف بـ «ابن الهبَّارية»، (٦/ب).

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٤٨] **استئناف فيه تعليل الأمر بالاستباق، ووعد ووعيد للمبادرين والمقصرين.** ﴿فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨] **بالجزاء الفاصل بين المحق والمبطل والعامل والمقصِّر.** ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِما أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨] **عطف على «الكتاب»؛ أي: أنزلنا إليك الكتاب والحكم، أو على «الحق»؛ أي: أنزلناه بالحق وبأن احكم، ويجوز أن يكون جملة بتقدير: «وأمرُنا: أنِ أحكُم»**.

وقولُه: (تعليلُ الأمر إلخ)، قيل[1]: (أي: لطَلَبه لا لِلُزومه؛ لظُهورِ أنْ ليسَ المعنى أنَّهُ يَلْزمُكُمُ الاستباقُ لأجْلِ أنَّ مرجِعَكُمْ إلى الله بلْ إنِّي آمرُكُمْ به، أو أنَّه واجبٌ عليكُمْ لهذه العلَّة)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا معنى للوجُوبِ سوى اللُّزوم[2]، فما المانعُ من اعتبارِه ؟!. **وقوله: (استئنافٌ فيه تعليلُ الأمْرِ بالاستباق)** أي: أنَّه جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، بعدَمَا قرَّرَ أنَّ اختلافَ الشَّرائعِ لاختبارِ المُطيعِ النَّاظرِ للحكمة أو المعتقد أنَّ لها حكمةً وغيرِه ممَّن يتَّبعُ هَواهُ؛ فَعلَّةُ مبادَرتِهم إلى الطَّاعة: أنْ أرجعَهُم[3] إلى الآمرِ المُثيبِ لمنْ أطاعَ، المعاقبِ لمنْ عَصى، وقيلَ[4]: (إنَّها واقعةٌ جوابَ سُؤالٍ مقدَّرٍ؛ أي: كيفَ يُعلَمُ ما فيها منَ الحكَم؟ فأجابَ: بأنكُمْ سترجعُونَ إلى الله وتُحشَرونَ إلى دارِ الجَزاءِ التي تنْكَشفُ فيها الحقائقُ وتتَّضحُ الحِكَمُ؛ فلهذا تضَمَّنَ الوعدَ والوعيدَ[5])، **وقولُه: (للمبادرينَ والمقصِّرينَ)** لفٌّ ونشْرٌ مرتَّبٌ[6]. **قولُه: (بالجزاءِ الفاصِلِ)**؛ يعني: أنَّ الإنباءَ مجازٌ عَنِ المجازاةِ[7] لمَا فيها من تحقُّقِ ما ذُكِرَ[8]. وقد مرَّ[9] تحقيقُ دخولِ «أنْ»/ المصدريَّة على الأمرِ، ونون «أنِ احكُم» فيها الضَّمُّ والكسرُ، «وأمرُنا» اسمُ مبتدأٍ و«أنِ احكُم» خبرُهُ[10]، ومنْ توهَّمَ[11] أنه فِعْلٌ و«أنْ» تفسيريَّةٌ فقدْ أخْطَأَ؛ ٥٤٠/ب

---

(1) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/ ب).

(2) وهذا ما ذهب إليه أهل اللغة والأصوليون؛ فالواجب مشتق من: وجب وجوباً، والوجوب في اللغة: اللزوم والاستحقاق؛ فالواجب هو اللازم المستحق . ينظر: **الصحاح**، مادة (وَجَبَ)، (٢٣١/١)، **وقواطع الأدلة**، (١٣١/١)، **وشرح مختصر الروضة**، (٢٦٦/١).

(3) هكذا وردت في النسخ جميعها، تحريف، والأليق بالسياق: «أنَّ مَرجِعهم»، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٠/٣).

(4) هامش: (أ): طيبي. وصاحب القول هو الطيبي في **حاشيته**، (٣٦٥/٤ ـ ٣٦٦)، /بتصرف/.

(5) سبق بيانه، (ص١٦٦).

(6) حيث نردُّ كلاً إلى خبره، بأن نردَّ الوعد للمبادرين والوعيد للمقصِّرين. وقد سبق تعريف «اللف والنشر المرتَّب»، (ص ١٤٤).

(7) أي: المراد هو النبأ المجازي لا النبأ الحقيقي، وقد سبق تعريف المجاز، (ص ١٢٢).

(8) من الإخبار بما اختَلفوا فيه، لكن الإخبار هنا بالفعل لا بالقول.

(9) (ص ٣٠٥ ـ ٣٠٧).

(10) هذا الإعراب على تقدير: «وأمرُنا: أنِ أحكم». وفي الجملة أربعة وجوه للإعراب: **أحدها**: أنَّ محلَّها النصبُ عطفاً على الكتاب؛ أي: «وأَنْزلنا إليكم الحكمَ». **والثاني**: أنها في محل جر عطفاً على «بالحق»؛ أي: «أَنْزلناه بالحقِّ وبالحكم»، **والثالث**: أنها في محل رفعٍ على الابتداء، وفي تقدير خبره احتمالان، إما أنْ تقدِّره متأخراً؛ أي: «حكمُك بما أنزلَ اللهُ: أمرُنا أو قولنا»، أو متقدِّماً؛ أي: «ومن الواجبِ أنِ احكم». **والرابع**: أنها تفسيريةٌ. ينظر: **الإملاء**، (٤٤٢/١)، **والبحر المحيط**، (٢٨٥/٤ ـ ٢٨٦)، **والدر المصون**، (٢٩٣/٤ ـ ٢٩٤).

(11) يقصد الكازروني ـ رحمه الله ـ، والذي قال في «**حاشيته**»، (١٥٣/٢): (يعني على التقديرين الأوَّلين يكون «احكم» بمعنى المصدر، لكن يجوز أن يكون جملة، فتكون «أنْ» مفسِّرة؛ لأن الأمر في معنى القول).

قال تعالى: ﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ**﴾[المائدة: ٤٩]

قال البيضاوي (٢/١٣٠): ﴿**وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾ **أي: أن يضلوك ويصرفوك عنه، و**«أن» **بصلته بدل من** «هم» **بدل الاشتمال: أي: احذر فتنتهم، أو مفعول له؛ أي: احذرهم مخافة أن يفتنوك. روي: «أنَّ أحبارَ اليهودِ قالوا: اذْهبُوا بنا إلى محمَّد لَعلَّنا نفْتنُه عَن دينه، فقَالُوا: يا مُحَمدُ، قدْ عرَفْتَ أنَّا أحبار اليَهُود، وأنا إن اتبعْناكَ اتبعَنا اليهودُ كلُّهُم، إنَّ بيننا وبينَ قَومنا خصومةٌ، فنتَحَاكمُ إليكَ فتقضيَ لنَا عَليْهِمْ، ونَحْنُ نؤمنُ بكَ ونُصَدِّقُكَ، فأبى ذلكَ ﷺ، فنَزلتْ»**.

لأنَّه كما في «**الدُّرِ المصُون**»[١]: (لم يُعهَدْ حذفُ المفسَّرِ بـ «أنْ»[٢])، قيلَ[٣]: (ولو جُعِلَ مَعطُوفاً على «فاحْكُمْ»[٤] مِنْ حيثُ المعنى والتَّكريرِ لإناطة قوله: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، كانَ أحسنَ). وهو تكلُّفٌ لأنَّ «أن» مانعةٌ عَنِ العَطْفِ كما في «**الكَشْف**»[٥]. والحديثُ المذكورُ أخْرجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ[٦]، والبَيهقيُّ في «**الدَّلائلِ**»[٧] عن ابنِ عَباسٍ، رضِي اللهُ عنهُما. **قولُهُ: (يعني ذَنبَ التولِّي إلخ)** يعني: المرادُ ببعضِ الذُّنوبِ بعضٌ مخصوصٌ، والتعبيرُ بِهِ يقتضِي أنَّ لهمْ ذُنوباً كَثيرةً هذا بعضُهَا، والتَّعبيرُ بالبعضِ المبهَمِ لتعظِيمِهِ[٨]،

---

(١) في الواقع القول لأبي حيان، حيث قال في «**البحر المحيط**»، (٤/٢٨٥ ـ ٢٨٦): (لا يصح أن تكون تفسيرية من أجل «الواو»؛ لأنه يلزم من ذلك خلاف الجملة المفسَّرة بـ «أنْ» وما بعدها، وذلك لا يُحفظ من كلام العرب).

(٢) هذا ما أكَّده السيوطي، حيث قال في «**همع الهوامع**»، (٢/٤٠٨): («أنْ» التفسيرية لها شرطان: أحدهما أن تكون مفسِّرة لمَا يتضمَّن القول أو يحتمله، لا لقول مصرَّحٍ به أو محذوف أو متأوَّل).

(٣) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/ ٣٦٦).

(٤) في قوله تعالى: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨].

(٥) (ص١٩٦).

(٦) في **تفسيره**، (٤/١١٥٤)، من رواية محمد بن اسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن سعيد بن جبير، أو عكرمة عن ابن عباس ، ورواه الواحدي أيضاً بالسند نفسه. ينظر: **أسباب النزول**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ص١٩٨). والحديث إسناده حسن؛ بسبب محمد بن اسحاق صاحب المغازي، الذي سبقت ترجمته، (ص ٢١٣)، ومحمد بن أبي محمد، مولى زيد بن ثابت، ثقة يروي عن سعيد بن جبير وعكرمة، ويروي عنه محمد بن إسحاق. ينظر: **الجرح والتعديل**، (٨/٨٨).

(٧) (٢/٥٣٦)، ولم يذكر له سنداً، وقد خرَّجه المناوي في «**الفتح السماوي**»، (٢/٥٦٥)، ذاكراً طُرُقه دون تعليق، ولم يأت على ذكره الزيلعي في «**تخريج أحاديث الكشاف**».

(٨) اختلفت آراء المحشِّين في التعبير بالبعض المبهم في هذه الآية، فذهب الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٠/ب) إلى أن فيه إشارة إلى أن بعض الذنوب يُعفى، وذهب الكازروني في **حاشيته**، (٢/١٥٣) إلى أن في التعبير ببعض الذنوب وعدم تعيينه إشعار بأنه لا ينبغي أن يُتلفَّظ به لشدة قبحه، أما القُونوي فقد ذهب في **حاشيته**، (٧/٤٨٢) إلى أن فائدة الإبهام هو التعظيم بحسب الكيفية لا الكثرة بحسب الكمية. والذي أراه أن التعبير بهذا البعض المخصوص للإيذان بأن لهم ذنوباً كثيرة، وهذا مع كمال عظمه ـ وهو ما يفيده تنكير «بعض» من التهويل والتعظيم ـ هو واحدٌ من جملة هذه الذنوب الكثيرة، وما ذهب إليه الإسفراييني بعيدٌ وفيه تكلُّف، والله أعلم.

﴿فَاعْلَمْ أَنَّما يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾[المائدة: ٤٩]؛ **يعني: ذنب التولي عن حكم الله ﷻ، فعبَّر عنه بذلك تنبيهاً على أن لهم ذنوباً كثيرة، وهذا مع عِظَمه واحد منها، معدود من جملتها، وفيه دلالة على التعظيم كما في التنكير، ونظيره قول لَبيد: أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامها.**

﴿وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفاسِقُونَ﴾[المائدة: ٤٩] **لمتمردون في الكفر معتدون فيه.**

كما أنَّ التنوينَ [١] يُذكَرُ للتعظيمِ لكونِه دالّاً على تبعيضٍ مُبْهَمٍ، فكمَا دلَّ التنوينُ عليه دلَّ اللَّفظُ «بعض» [٢] عليه، كما في بيتِ لَبيدٍ [٣]، والتعظيمُ هنا بمعنى: عدِّه عظيماً مَهُولاً، ويُذْكَرُ للتَّعظيمِ الذي هو ضِدَّ التحقيرِ [٤]، ولقدْ تلطَّفَ الشَّاعرُ في قولِه [٥]: وأقولُ: «بعضُ النَّاسِ» عنْك كِنايةً ~ خوفَ الوشاةِ، وأنْتَ كلُّ الناسِ

وهو استعارةٌ تمليحيَّةٌ لا تهكميَّةٌ [٦]، ومن لم يُدقِّقِ النَّظرَ قال [٧]: («بعض» بمعنى «كل»، وهو من الاضْدادِ) .

---

(١) يقصد التنكير، والتنكير يفيد التهويل والتعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، فنكَّر «غشاوة» لبيان بُعد حالهم عن الإدراك. ينظر: **المفتاح**، (ص١٩٣)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، (٣٤٩/١).

(٢) سقطت من (د) ومثبتة في الهامش.

(٣) **لَبيد بن ربيعة بن عامر**، أبو عقيل، من فحول الشعراء في الجاهلية، قدم مع وفد بني كلاب، فأسلم وحسن إسلامه، وهو القائل:

ألا كلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطلُ

ترك الشعر بعد إسلامه، (ت ٤١ هـ). ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلَّام بن عبيد الله الجُمَحي، (١٣٥/١)، **وأُسْد الغابة**، علي بن محمد، أبو الحسن، عز الدين، ابن الأثير، (٢١٥/٤).

(٤) وقد يأتي التنكير للتحقير بقرينة السياق، كما في قول الشاعر: له حاجبٌ في كل أمرٍ يَشينُه ~ وليسَ له عن طَالبِ العُرْف حاجبُ. فالتنكير في «حاجب»، الأُولى للتعظيم، وأما في الثانية فهي للتحقير؛ لأن مقام المدح يقتضي أن الحاجب ـ أقصد المانع عن كل ما يعيب الممدوح ـ عظيم، والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيره، فمن باب أَولى عظيمه. ينظر: **التلخيص**، (ص٢٢)، و**الإيضاح**، القزويني، (٣٤٩/١)، **ومختصر التلخيص**، (٣٤/أ)، **ومواهب الفتَّاح**، (٣٤٩/١ ـ ٣٥٠).

(٥) وهذا البيت لبهاء الدين زهير (ينظر: **ديوان زهير بن محمد علي، المعروف بـ «بهاء الدين زهير»**، (ص١٨١)). من قصيدة من ثاني «الكامل» قافية «المتواتر»، يذكر فيها أنه لشدَّة تعلُّقه بمن يحبُّ وغيرته عليه، يَغار من التلفُّظ بالحروف التي في اسمه أمام الناس، يقول بهاء الدين زهير: وأنزِّهُ اسمكَ أن تمرَّ حروفُه ~ من غَيْرَتي بمسامعِ الجُلاَّس

وأقولُ: «بعضُ الناسِ» عنكَ كنايةً ~ خوفَ الوشَاةِ، وأنْتَ كلُّ النَّاسِ.

(٦) **الاستعارة التمليحية والتهكُّمية** هما من الاستعارة العنادية، وهي التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد لتنافيهما، كاجتماع النور والظلمة، **فالاستعارة التمليحية**: أن تقول: «رأيت أسداً»، تريد جباناً، قاصداً التمليح والظرافة، وأما **الاستعارة التهكُّمية** فهي مثل قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]؛ أي: أنذرْهُم، فاستعيرت البشارة للإنذار على سبيل التهكُّم. ينظر: **المفتاح**، (ص٣٧٥)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٥٧)، **ومختصر التلخيص**، (١٥٥/أ).

(٧) هامش (أ): عصام. والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٠/أ)، /بتصرف /، حيث اعترض على شاهد لَبيد قائلاً: (وظني أنه لا يصلح شاهداً؛ لأنه عنى ببعض النفوس نفسَه).

قولُهُ: (أو يرتبطْ) هو مِنْ معلَّقةِ لَبيدٍ المشهورةِ التي أوَّلُها [1]:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ~ بِمِنىً تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا [2]

وقبله: أو لم تَكُنْ تَدْرِي نَوَارُ بِأَنَّنِي ~ وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذَّامُهَا ؟

تَرَّاكُ أمكنةٍ إذا لَمْ أرضَها ~ أو يرتبطْ بعضُ النفوسِ حِمامُها.

* و((ترَّاك)) صيغةُ مبالغةٍ [3]، خبرٌ بعد خبرٍ [4] أو بدلٌ . و((جذَّام)) ـ بجيمٍ وذالٍ مُعجَمةٍ ـ بمعنى: ((قطَّاع)) [5] * [6].

قال ابنُ النَّحاسِ [7] في شرْحِه المعنى: (إنِّي أتركُ الأمكنةَ إذا رأيتُ [8] فيها ما أكْرَهُ، إلا أنْ يُدْرِكَني الموتُ فيرتبطُ نفسِي ويَحبِسُها). والحِمامُ: الموتُ [9]، وقيلَ [10]: (القَدَرُ الذي قُدِّرَ). وجَزَمَ ((يرتبِطْ)) عطْفاً على ((أرْضَ)) [11]، وقِيلَ [12]: (إنَّهُ مرفوعٌ أو منصوبٌ على معنى ((إلاَّ أنْ))، وسُكِّنَ تخفيفاً أو ضرورةً)، ولا داعي إليهِ [13]

([1]) **ينظر: ديوان لَبيد بن ربيعة بن عامر**، (ص٢٦٦).

([2]) ومعنى البيت: عفت ديار الأحباب وانمحت منازلهم، ما كان منها للحلول وما كان منها للإقامة، وهذه الديار كانت بالموضع المسمَّى ((منى))، وقد توحَّشت الديار الغُولية والديار الرِّجامية منها؛ لارتحال قُطَّانها واحتمال سكانها. ينظر: **شرح المعلَّقات السبع**، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، (ص ١٧١).

([3]) تَرَّاك: مبالغة ((تارك)) على وزن ((فَعَّال))، وهذه صيغة من صيغ المبالغة تفيد التكثير لمن كثُر منه الفعل حتى صار كالصناعة. ينظر: **المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني**، عثمان بن جني، (ص٢٤١)، **وتحفة المجد الصريح**، (ص٤٧٢).

([4]) ((وصَّال)) خبر ((أنني))، و((جذَّام)) خبر ثاني، و((ترَّاك)) خبر ثالث؛ لذلك كان خبراً بعد خبر.

([5]) جَذَم: قطع، وجذم حبل وصاله؛ أي: قَطَعَهُ. ينظر: **تصحيح الفصيح**، (ص٤٢٥)، و**الصحاح**، مادة (جَذَمَ)، (١٨٨٤/٥).

([6]) ما بين علامتين ** منقول عن **شرح الشافية**، الرضي، (٤١٧/٤)، /بالمعنى/.

([7]) **شرح القصائد التسع المشهورات**، أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النَّحاس، (ص ٤١٧)، /بتصرف يسير/. **وأحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحَّاس**، نحوي فاضل، أخذ النحو عن المبرِّد والأخفش، له: ((إعراب القرآن))، و((شرح التسع الطوال))، و((الناسخ والمنسوخ))، (ت ٣٣٧ هـ). ينظر: **نزهة الالبَّاء**، (ص٢١٧ ـ ٢١٨)، **ومعجم الأدباء**، (٤٦٨/١ ـ ٤٦٩).

([8]) في (ب) ((لقيت)).

([9]) ينظر: **الصحاح**، مادة (حَمَمَ)، (١٩٠٦/٥)، **ولسان العرب**، مادة (حَمَمَ)، (١٥١/١٢).

([10]) والقول لابن الأنباري في ((**الزاهر**))، (٢٢٥/٢)، حيث قال: ((الحِمامُ)) أصله القَدر، ثم استعمل حتى صار معبِّراً عن الموت والمكروه).

([11]) والتقدير على هذا: ((إذا لم أرضَها، وإذا لم يرتبطْ بعضُ النفوسِ حِمامُها)).

([12]) والقول لابن عصفور في ((**ضرائر الشعر**))، (ص٦٩)، / باختصار/، وعبارته: (ومنه حذفهم الفتحة التي هي علامة الإعراب من آخر الفعل المضارع، كقول لبيد: أو يرتبط...، ألا ترى أنه أسكن ((يرتبطْ)) ؟ وهو في الأصل منصوب؛ لأنه بعد ((أو)) التي بمعنى ((إلا أن))، وكأنه قال: إلا أن يرتبط بعض النفوس حِمامها، وإذا كانت بمعنى ((إلا أنْ))، لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوباً بإضمار ((أنْ))). وقد سبق بيان مسألة تسكين المنصوب للضرورة الشعرية، (ص ١٣٢).

([13]) هذا ما رجَّحه الإستراباذي بعد أن ذكر كلام ابن عصفور، حيث قال في ((**شرح الشافية**))، (٤١٦/٤ ـ ٤١٧): (إنَّ علة اختياره واهية؛ لأن تسكين المرفوع والمنصوب ثابت في أفصح الكلام نثراً ونظماً).

قال تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**[المائدة: ٥٠].

قال البيضاوي (١٣٠/٢): ﴿**أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**﴾ **الذي هو الميل والمداهنة في الحكم، والمراد بـ** «**الجاهلية**»: **الملة الجاهلية التي هي متابعة الهوى. وقيل: نزلتْ في بني قُريظةَ والنَّضير، طلبوا إلى رسولِ الله ﷺ أنْ يحكمَ بما كان يحكمُ به أهلُ الجاهليةِ من التفاضُلِ بين القَتْلى.**

وقصَدَ بـ «بعضِ النفوسِ» نفسَهُ، إلا [أنَّهُ] [١] عبَّر به لتعظيمه حتى كأنَّهُ لا يمكنُ تعيينُهُ.

قولُهُ: (الذي هو الميلُ والمداهنَةُ في الحُكْمِ) مرَّ[٢] أنَّ المداهنةَ: [الموافقةُ] [٣] والملاينةُ، والمُراد بـ «الجاهلية»: المِلَّةُ الجاهليَّةُ [٤]؛ لأجْلِ التأنيثِ، والمُرادُ: متابعةُ الهَوى؛ لأنَّ المِلَّةَ تُطلَقُ على الحقِّ والباطلِ[٥]، وقدَّرَ بعضُهُم[٦] في قوله: «**طَلَبُوا من رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم**»؛ أي: طَلَبَ بعضُهُمْ، وهمْ قُريظَةُ، وقيلَ: بنو النَّضير على ما ذكرَه شرَّاحُ «**الكَشَّاف**» [٧]: «**حيثُ قَالوا: بنو النَّضيرِ إخوانُنا** [٨]، **فإنْ [قتلوا منا]** [٩] **قتيلاً أعْطُونا سَبْعينَ وَسقاً** [١٠] **من تمرٍ** [١١]، **وإنْ قَتَلنا أخَذوا منا مائةً وأربعينَ وَسْقاً،**

---

(١) هكذا وردت في (ب) و (د) ، وفي (أ) و (ج) «أنها»، وهو تحريف لا يتلاءم مع السياق.

(٢) ينظر: (ص ١٨٧).

(٣) في (ج) و (د) هكذا بدون « واو»، وفي (أ) و (ب) « والموافقة» بزيادة « واو»، وهو لا يلائم السياق.

(٤) على تقدير مضاف محذوف، وفيه وجهان على ما ذهب إليه الزمخشري في **الكشاف**، (٦٤١/١)، فإما أن يكون المقدَّر «أهل»؛ لأنهم طلبوا من رسول الله ﷺ أن يحكم لهم بحكم أهل الجاهلية، وإما أن يكون المقدَّر «مِلَّة»، والمقصود تعيير اليهود لأنهم أهل علم وكتاب، وهم يبغون حكم المِلَّة الجاهلية التي هي هوى وجهل، فاختار البيضاوي الثاني منهما لأجل التأنيث.

(٥) «المِلَّة» هي اسم لما شرعه الله لعباده على لسان أنبيائه، كما في **المفردات**، مادة (مَلَلَ)، (ص٣٣٧)، كما تأتي في اللغة أيضاً بمعنى: السنَّة أو الطريقة المسلوكة، كما في **أساس البلاغة**، مادة (مَلَلَ)، (٢٢٨/٢)، وهذا يتَّفق مع ما ذهب إليه الشهاب من أنها تطلق على الحق والباطل.

(٦) يقصد الإسفراييني ـ رحمه الله ـ الذي ذهب في **حاشيته**، (٣٧١/أ) إلى أن الثابت هو أن بني قريظة هم الذين طلبوا التفاضل دون التسوية ـ وإن كانت التسوية أنفع لهم ـ لأنهم لم يرضوا بتغيير ما كان عليه آباؤهم.

(٧) ذهب شرَّاح «الكشاف» إلى أن الذين طلبوا التفاضل هم بنو النضير، وهو من باب إسناد فعل البعض إلى الكل؛ لأن بني قريظة طلبوا التسوية، كما في **حاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٥/أ)، أما التفتازاني فقد ذهب في **حاشيته**، (٢٠٨/ب) إلى أن الطلب من بني النضير كان حقيقة؛ لأنهم لم يرضوا بالتسوية، وبنو قريظة مذعنون منقادون؛ ولم يطلبوا التسوية لأنهم لم يرضوا بتغيير ما عليه آباؤهم.

(٨) سقطت من (د) ومثبتة في الهامش.

(٩) في (أ) و (ب) « قتلنا منهم»، وهو خطأ واضح، وما أثبتُّه من (ج) و (د) « قتلوا منا»، وهو موافق لما ورد في الرواية.

(١٠) الوَسْق والوِسْق: مصدر وَسَقَ، ووسَقَ الشيء؛ أي: حمله وجمعه، وهو ستون صاعاً عند أهل الحجاز، والصاع خمسة أرطال، وهو ما يساوي عند الجمهور ٤، ١٢٢ كغ تقريباً. ينظر: **الصحاح**، مادة (وَسَقَ)، (١٥٦٦/٤)، **والنهاية**، مادة (وَسَقَ)، (١٨٥/٥)، **والمكاييل والموازين الشرعية**، أ . د . علي جمعة محمد، (ص٤١).

(١١) في (د) «نهر»، تحريف.

وقرئ برفع «الحكم» على أنه مبتدأ، و﴿يَبْغُونَ﴾ خبره، والراجع محذوف حذفه في الصلة في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان: ٤١]**، واستُضعف ذلك في غير الشعر.**

وأُرُوشُ[١] جراحَتنا على النِّصف من أُروشِ جراحَتهم [٢]، فاحكمْ لنَا بمالَهم ـ يعني: بالتَّفاضُلِ ـ، فأبى رسولُ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقال: «القَتْلى بَوَاء»؛ أي: سَواءٌ[٣]» [٤]. وقوله: (طَلَبوا رسولَ الله)؛ أي: من رسول الله، أو [٥] ضُمِّنَ[٦] معنى: «سألُوا». **قولُهُ: (وقرئَ برفْعِ الحُكْمِ على أنَّه مبتدأٌ و «يبغون» خبرُهُ والرَّاجعُ محذوفٌ)** وقيلَ[٧]: (الخبرُ محذوفٌ، وهو صِفتُهُ؛ أي: حكمٌ يَبغونَ)، قال ابنُ جنِّي[٨]: (ليسَتْ هذه القِراءةُ ضعيفةً لكنْ غَيرَها أقْوى منها، وقد حُذِفَ العائدُ من الخَبرِ كما حُذِفَ من الصِّفَةِ [٩] والصِّلةِ [١٠]، كقولِه [١١]:

---

(١) جمع «أَرْش»، وهي دِيَة الجراحات فيما دون النفس، وأصله الفساد، تقول: أَرَشْتُ بين القوم؛ أي: أفسدت. ينظر: **مفاتيح العلوم**، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، (ص٣٦)، **والمصباح المنير**، مادة (أَرَشَ)، (١٢/١)، **والتعريفات**، (ص١٧).

(٢) في (ج) و (د) « أُروشهم»، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الأليق بسياق الكلام؛ حيث قال قبله: «**وأروش جراحتنا**».

(٣) باء فلان بفلان؛ أي: صار كفؤاً له، والبَوَاء: السَّواء؛ يقال: دمُ فلان بَواءٌ لفلان؛ إذا كان يعادله، وهو من المجاز. ينظر: **الصحاح**، مادة (بَوَأَ)، (٣٧/١)، **والفائق**، مادة (بَوَأَ)، (١٣٣/١)، **ولسان العرب**، مادة (بَوَأَ)، (٣٧/١).

(٤) سبق تخريج هذا الحديث، (ص ١٧٦).

(٥) سقطت من (ج).

(٦) سبق تعريف التضمين النحوي، (ص ١٦٨).

(٧) وهذا القول لابن عطية، حيث وجَّه قراءة الرفع، فقال في **تفسيره**، (٢٠٣/٢): (وإنما تتجه القراءة على أن يكون التقدير: «أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يبغونَ»، فلا تَجعل «يبغون» خبراً، بل تجعلُه صفة خبر موصوف محذوف).

(٨) **المحتسب**، (٢١٠/١ ـ ٢١١)، / بتصرف يسير/.

(٩) في (ج) « الصلة»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب؛ لأن ما في (ج) تكرار لا يستقيم الكلام به.

(١٠) أي: حُذف العائد من الخبر في «يبغون» كما حُذف العائد من الصفة والصلة، حيث يجوز حذفه منهما في اللغة، مثال **الأول**: قولك: «الناس رجلان: أكرمت، ورجل أهنت»؛ أي: أكرمته وأهنته، ومثال **الثاني**: قوله تعالى: ﴿أَهَذا الَّذي بعث الله﴾ [الفرقان: ٤١]، والتقدير: أهذا الذي بعثه الله ؟!. ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (٧٩/٢)، **واللباب**، العكبري، (١٢٥/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٦٦)، **والارتشاف**، (١٠١٩/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٨٢٩).

(١١) والبيت مطلع قصيدة لأبي النجم العِجلي (ينظر: **ديوان الفضل بن قدامة، الشهير** بـ «**أبي النَّجم العِجلي**»، (ص١٣٢))، حيث يقول فيها: قدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الخِيارِ تَدَّعي ~ عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنعِ

من إنْ رأتْ رأسي كرأسِ الأصلعِ ~ ميَّز عنه قَنْزعاً عنْ قَنزَعِ.

وقرئ: «أفحَكَم الجاهلية»؛ أي: يبغون حاكماً كحكام الجاهلية يحكم بحسب شهيتهم.

قدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الخِيارِ تَدَّعي ~ عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1])[2].

وقال أبو حيانُ[3]: (حسَّنَهُ هناكَ الفاصلةُ فصَار كالمُشاكَلَة[4]، فقد عَلِمْتَ أنَّ فيهِ خِلافاً[5]، وبعضُهُم[6] منَعَهُ وقالَ: (إنَّ هذهِ القِراءةَ خطأٌ)، وليسَ كما قَالَ، وهذهِ قِراءةُ ابنِ وثَّابٍ[7]، والأعرجِ[8]، وأبي عبدِالرحمنِ[9]). **وقوله: (وقُرئ: أفحكَمَ الجاهليَّةِ يبغونَ) [يعني]**[10]

([1]) وهذا البيت مطلع القصيدة، من «الرَّجَز»، و«أم الخِيار» هي زوجة أبي النَّجم، والمعنى: إن هذه الحبيبة «أم الخيار» أصبحت تدَّعي علي ذنوباً لم أرتكب منها شيئاً، وأراد أن «أم الخِيار» غضبت عليه لأجل صَلَعه. (ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (٣٨٠/١)، **وشرح أبيات سيبويه**، الأعلم، (ص٤٤)، **وشرح شواهد** «**مغني اللبيب**»، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ص١٨٦)). وفيه شاهد على جواز حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر، وهو من شواهد: **الكتاب**، (٨٥/١)، **والبصريات**، (٦٣٤/٢)، **والخصائص**، (٦٣/٣)، **وما يجوز للشاعر ضرورة**، (ص١٦٥)، **وضرائر الشعر**، (ص١٣٩).

([2]) انتهى كلام ابن جني.

([3]) **البحر المحيط**، (٢٨٧/٤)، / بالمعنى/.

([4]) في (ج) «كالمشاركة»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى. ويقصد بالمشاكلة هنا «مراعاة النظير»، وهو جمع الأمور المتناسبة، فإذا خُتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى سمِّي «تشابه الأطراف»، كقول علي ﷺ: (الحمد لله غير مقنوطٍ من رحمته، ولا مخلوٍّ من نعمته) (ينظر: **التلخيص**، (ص١١٦)، **ولطائف التبيان**، (ص ١٤٢)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٦٥)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٧٣١))؛ فهناك تناسب وشبَه بين «يبغون» ورأس الفاصلة «يوقنون» في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ مما حسَّن حذف الهاء في آخر «يبغون».

([5]) منع سيبويه ومن وافقه من البصريين حذف العائد من الخبر، وأجازوه مع «كل» وما شابهها في الشعر للضرورة، وأجاز الفراء ومن وافقه من الكوفيين حذف العائد من الخبر، إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو مع «كل» وما شابهها. ينظر: **الكتاب**، (٨٥/١)، **ومعاني القرآن**، الفراء، (١٤٠/١)، **والبصريات**، (ص٦٣٤)، **والبسيط**، (٥٦٥/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٩٨/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣٤٣/١)، **والتذييل والتكميل**، (٤٢/٤ ـ٤٣)، **وشفاء العليل**، (٢٩٢/١).

([6]) والمراد بـ «بعضهم» هنا ابن مجاهد والأعرج، نقل عنهما ذلك ابن جني، حيث قال في «**المحتسب**»، (٢١١/١): (قال ابن مجاهد: وهو خطأ، وقال الأعرج: لا أعرف في العربية «أفحكمُ»). **قلت**: ولعلَّ صاحب البحر أخطأ في نسبة هذه القراءة للأعرج ـ والله تعالى أعلم.

([7]) **يحيى بن وثَّاب الأسدي**، تابعي ثقة كبير، روى عن ابن عمر، وابن عباس، وكان من أحسن الناس قراءة، (ت ١٠٣ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٣٣)، **وغاية النهاية في طبقات القراء**، (٣٨٠/٢).

([8]) **عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج**، أخذ القراءة عرْضاً عن أبي هريرة وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ، كان الأعرج يكتب المصاحف، وهو أول من وضع العربية بالمدينة المنورة، (ت ١١٧ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٧٥/١)، **ومعرفة القراء**، (ص٤٣ـ ٤٤).

([9]) **عبدالله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبدالرحمن السُّلَمي**، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، أخذ القراءة عرْضاً على عثمان، وعلي، وابن مسعود ﷺ، وأخذ عنه عاصم بن أبي النَّجود وغيره، (ت ٧٤ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٢٧ ـ ٣٠).

([10]) سقطت من (أ) و (ب)، ومثبتة في (ج) و (د).

وقرأ ابن عامر: «تبغون» بالتاء على قل لهم: أفحكم الجاهلية تبغون ؟!. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ أي: عندهم، واللام للبيان كما في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[يوسف: ٢٣]؛ أي: هذا الاستفهام لقوم يوقنون؛ فإنهم هم الذين يتدبَّرون الأمور ويتحقَّقون الأشياء بأنظارهم؛ فيعلمون ألاَّ أحسن حكماً من الله ﷻ.

بفَتحَتين[1]، وقراءةُ الخِطاب [2] على الالتفات[3]. **قولُه: (أي: عندهُم، واللاَّم إلخ)** «عندهم» تفسيرٌ لقوله: ﴿لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ أي: عندَ المؤمنينَ لا أحدَ أحسَنُ حكْمَاً من الله، وليسَ مرادُهُ أن «اللاَّم» بمعنى «عندَ» ـ كما في «**الدُّرِّ المصُون**» [4] ـ فإنَّه ضعيفٌ، بل هو بيانٌ لمحصِّلِ المعنى بدليلِ ما بعدَهُ [5]، وإذا كانَتْ للبيانِ[6] تعلَّقَتْ بمحذوفٍ، كما في «سُقْياً لك» [7]

---

(1) أي: «أفحكَمَ الجاهلية يبغون»، وهذه قراءة الأعمش، وتوجيه هذه القراءة: أنَّ «أفحكَمَ» مفرد يُراد به الجنس، فكأنه قيل: أحُكَّامَ الجاهلية ؟! وهي إشارة إلى الكُهَّان الذين كانوا يأخذون الرِّشا على حكمهم. ينظر: **المحتسب**، (٢١١/١)، **وتفسير ابن عطية**، (٢٣/٢)، **والبحر المحيط**، (٢٨٧/٤ ـ ٢٨٨).

(2) أي: على قراءة «تبغون» فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب بإضمار الخطاب للنبي ﷺ، وهي قراءة عبدالله بن عامر، والمعنى: قل يا محمد للكفرة: إذا كنتم لا تحكمون بما في كتاب الله ﷻ، أفتبغون حكم الجاهلية ؟!. ينظر: **الحجة في القراءات**، ابن خالويه، (ص١٣١)، **وحجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص٢٢٨).

(3) والمشهور عند جمهور البلاغيين أن الالتفات هو: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ـ التكلُّم، أو الغيبة، أو الخطاب ـ بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وله أمثلة كثيرة، منها: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، والالتفات من الغيبة إلى الخطاب، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ۞ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤ ـ ٥]. ينظر: **التلخيص**، (ص ٣١)، **والإيضاح**، القزويني، (٤٧١/١)، **ومختصر التلخيص**، (٥٠/ب)، **ومواهب الفتَّاح**، (٤٧١/١).

(4) (٢٩٩/٤)، حيث قال: (والثالث: أن «اللام» بمعنى «عند»، وهذا ليس بشيء). وهذا القول في الحقيقة لأبي البقاء، حيث قال في «**الإملاء**»، (٤٤٣/١): (هو في المعنى عند قوم يوقنون، وليس المعنى أن الحُكم لهم، إنما المعنى: أن الموقن يتدبَّر حكم الله تعالى فيحسُن «عنده»، ومثله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧]).

(5) بدليل ما بعده من كلام للبيضاوي: (﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ فإنهم هم الذين يتدبَّرون الأمور ...إلخ). وهذا منقول عن الطيبي، حيث قال في **حاشيته**، (٤/ ٣٦٨): (يقول المصنِّف: (هم الذين يتيقَّنون ألا أعدل من الله) هو معنى قول أبي البقاء: (إن الموقن يتدبَّر حكم الله تعالى؛ فيحسُن عنده)؛ أي: هم الذين ينتفعون به).

(6) أي: «اللام» لبيان لمن الاستفهام الإنكاري أهو عام أم خاص؟ ومن معاني «اللام»: أن تأتي للتبيين، كما في «سُقياً لك» و﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، حيث تُبيِّن من هو المدعو له أو المدعو عليه، و«اللام» في كل منهما تتعلَّق بمحذوف تقديره: «أعني» أو «هذا الخطاب». ينظر: **اللامات**، (ص١٢٢)، **والارتشاف**، (١٧٠٧/٤)، **والجنى الداني**، (ص٩٧). وهذا الوجه اختاره الزمخشري في **الكشاف**، (٦٤٢/١)، وابن عطية **في تفسيره**، (٢٠٣/٢).

(7) و «سُقياً» دعاء لله بالسُّقيا؛ وإنما اختُزل لدلالة اللفظ عليه، فكأنك قلت: سقاك الله سُقياً، حيث ينتصب على إضمار الفعل، وأما ذكرهم «لك» بعدها فلبيان المعنيِّ بالدعاء. ينظر: **الكتاب**، (٣١٢/١).

قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمينَ**﴾ [المائدة: ٥١].

قال البيضاوي (١٣٠/٢): ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ**﴾ **فلا تعتمدوا عليهم ولا تعاشروهم معاشرة الأحباب.** ﴿**بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ**﴾ **إيماء على علة النهي؛ أي: فإنهم متفقون على خلافكم، يوالي بعضهم بعضاً لاتحادهم في الدين وإجماعهم على مضادَّتكم.**

و﴿هَيْتَ لَكَ﴾[١] [يوسف: ٢٣]؛ أي: تبيَّنَ لكَ وظَهَرَ؛ أي: مَضْمونُ الاستفهَامِ الإنْكاريِّ[٢] / ما ذُكِرَ لقومٍ يوقنونَ، | ٥٤١/أ
الذي بمعنى النَّفْيِ[٣] كما أشارَ إليه المصنِّفُ[٤]، وقيلَ[٥]: (إنَّها[٦] متعلِّقةٌ بـ«حُكماً»)، * وإنما لم يَجعَلِ «اللام» صِلَةً[٧]؛ لأنَّ حُسنَ الحُكْمِ لا يختصُّ بقَومٍ دونَ قومٍ* [٨]، وقيلَ[٩]: (هي على أصْلِها وأنَّها صِلَةٌ؛ أي: حُكمُ الله للمؤمنينَ على الكافِرينَ أحسنُ الأحكامِ وأعدَلُها)، نقَله الطِّيبيُّ[١٠]، وهذه الجُملةُ حاليَّةٌ مقرِّرةٌ لمعنى الإنكارِ السَّابقِ[١١].

قولُه: (إيماءً إلى علَّة النَّهي إلخ) * يعني: أنَّها جملةٌ مستأنفَةٌ تعليلاً للنَّهي قبلَها [١٢]،

---

(١) هَيَّتَ به وهَوَّتَ به؛ أي: صاح به ودعاه، وهو قريب من «هلُمَّ»، وهَيْتَ لك؛ أي: تهيَّأتُ لك. ينظر: **الصحاح**، مادة (هَيَت)، (٢٧١/١)، **والمفردات**، مادة (هَيَت)، (ص٨٤٧)، **والقاموس المحيط**، مادة (هَيَت)، (ص١٦٣).

(٢) سبق بيانه، (ص١٣٠).

(٣) لأن مضمون الاستفهام الإنكاري في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] معناه النفي؛ أي: أيبتغون حكم أهل الجاهلية، والحال أنه لا أحسن حكماً من الله لقوم يتدبَّرون ؟!. ينظر: **الإملاء**، (٤٤٣/١)، **وحاشية الطيبي**، (٣٦٨/٤).

(٤) أشار البيضاوي إلى أن مضمون الاستفهام هو النفي بقوله في **تفسيره**، (١٣٠/٢): (فيعلمون ألا أحسن حكماً من الله ﷻ).

(٥) وهذا القول لابن عباس، نسبه إليه أبو حيان ـ رحمه الله ـ ، والمعنى: إن حكم الله للمؤمن على الكافر، ومتعلَّق «يوقنون» محذوف تقديره: «يوقنون بالقرآن»؛ وعلى هذا تكون «اللام» على أصلها للاختصاص. ينظر: **البحر المحيط**، (٢٨٨/٤).

(٦) في (ج) « الهاء».

(٧) بأن تكون مفيدة للاختصاص، كما في « الجنة للمؤمنين»، وهو أصل معانيها كما أوضحت، (ص ٢٠٠).

(٨) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٨/ب).

(٩) والقول لأبي البقاء في «**الإملاء**»، (٤٤٣/١).

(١٠) في **حاشيته** (٣٦٨/٤)، /بتصرف يسير/. والذي أراه أنها ليست متعلِّقة بـ«حكماً»؛ لأن «اللام» هنا ليست للاختصاص، فلا يختص حكم الله بقوم دون قوم، كما أن مدخول «اللام» ليس للمحكوم لهم، أضف إلى ذلك أن «لقوم يوقنون» ليس مفعولاً لـ «حكماً» في المعنى، فـ«اللام» هنا للتبيين، كما في «سُقياً لك»، والمراد منها: بيان هل الاستفهام عام أم خاص ؟.

(١١) في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

(١٢) في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥١]؛ والعلة هي اجتماعهم على الكفر ومما لأتهم على المسلمين.

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]؛ **أي: ومن والاهم منكم فإنه من جملتهم، وهذا التشديد في وجوب مجانبتهم كما قال ﷺ: «لا تَتَراءَى نَارَاهُمَا»، أو لأن الموالي لهم كانوا منافقين.**

وقالَ الحَوفيُّ [١]: (إنَّها صِفةُ «أولياءَ»)، والظَّاهر هو الأولُ [٢]. وضميرُ «بعضُهُمْ» يعودُ إلى اليهودِ والنَّصارى على سبيلِ الإجمالِ[٣]، والمعنى دالٌّ على أنَّ بعضَ النَّصارى أولياءُ لبعضٍ منهُم، وبعضُ اليهودِ أولياءُ لبعضٍ منهُمْ، ولا حاجَة إلى تقْديرٍ[٤] لأنَّ اليهودَ لا يُوالونَ النَّصارى كالعكسِ[٥] * [٦]، ويُشيرُ إليهِ **قولُ المصنِّف ـ رحمَهُ اللهُ ـ: (لاتِّحادِهِمْ في الدِّين).**

قولُهُ: (وهذا التَّشديدُ إلخ) لأنَّه لو كانَ منهُمْ حقيقةً لكانَ كافراً، وليسَ بمقصودٍ [٧]. **وقولُهُ:** («**لا تَتَراءَى نَارَاهُمَا**») حديثٌ أخرجه أبو داودُ[٨] والنَّسائيُّ[٩]، عن جَريرِ بنِ عبدِاللهِ[١٠]

---

(١) **في البرهان في تفسير القرآن**، وهو مخطوط لم أظفر به. **وعلي بن إبراهيم بن سعيد الحَوفي**، كان عالماً بالعربية والتفسير، ولد في «حَوف»، من قرى مصر، له: «البرهان في تفسير القرآن»، « الموضَّح في النحو»، (ت ٤٣٠ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٣/٣٠٠)، **وطبقات المفسرين**، (ص١١٠)، **وبغية الوعاة**، (٢/١٤٠).

(٢) هكذا وردت في (أ) و (ب) ، وفي (ج) و (د) « والأول هو الظاهر»، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٥١).
ويقصد بـ «الوجه الأول»: أن تكون الجملة مستأنفة تعليلية لما قبلها من النهي عن الموالاة.

(٣) سبق تعريف المجمل، (ص ٦٦).

(٤) أي: لا حاجة إلى تقدير: «بعض اليهود أولياء بعض، وبعض النصارى أولياء بعض»، وهذا من الإيجاز الذي عرَّفه البلاغيون بأنه: (أداء المقصود من الكلام بأقلَّ من عبارات متعارف الأوساط). ينظر: **الإيضاح**، القزويني، (٣/١٦٣)، **ومختصر التلخيص**، (١١١/ب).

(٥) وهذا ما أكَّده أبو السعود في **تفسيره**، (٣/٤٨)، حيث قال: (بعض كل فريق من ذينك الفريقين أولياء بعض آخر، من ذلك الفريق لا من الفريق الآخر؛ وإنما أُوثِرَ الإجمال في البيان تعويلاً على ظهور المراد؛ لوضوح انتفاء الموالاة بين فريق اليهود والنصارى رأساً).

(٦) ما بين علامتين ** منقول عن السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤/٢٩٩)، / بتصرف /.

(٧) وهذا ما أكَّده القُونوي، حيث قال في **حاشيته**، (٧/٤٨٥): (الموالاة لا تفضي إلى الكفر إذا كانت صُورية؛ لكن لكمال التشديد والزجر عَدَّ من تولاهم في زمرتهم).

(٨) في **سننه**، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير، كتاب: الجهاد، باب: النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، (٣/٤٥ / ٢٦٤٥).
وقال أبو داود: رواه هُشيم، ومَعْمر، وخالد الواسطي، وجماعة لم يذكروا جريراً.

(٩) **سنن النَّسائي**، أحمد بن شعيب النَّسائي، عن قيس بن أبي حازم مرسلاً، كتاب: القسامة، باب: القَوَد بغير حديدة، (٨/٣٦/ ٤٧٨).
والصحيح هو ما ورد عن قيس مرسلاً دون ذكر جرير. ينظر: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني، (١٣/٤٦٤)، **وتخريج أحاديث الكشاف**، (١/٤٠٢)، **والبدر المنير**، (٩/١٦٣)، **والكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١/٤٩٩)، **وعون المعبود**، (٧/٢١٩).

(١٠) **جرير بن عبدالله بن جابر البَجَلي**، كان إسلامه في العام الذي توفي فيه رسول الله ﷺ، نزل جرير الكوفة وسكنها، بعثه رسول الله ﷺ إلى «ذي كَلاع» و«ذي رُعَيْن» باليمن، (ت ٥٤ هـ). ينظر: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (١/٢٣٦ ـ ٢٣٨).

وهو: «**أنّ رُسولَ الله، صلَّى الله عليه وسلَّم، بَعَثَ سريَّةً إلى «خَثْعَمَ»** [1]**، فاعْتَصَمَ ناسٌ بالسُّجود، فأسْرَع فِيهِمُ القتْلُ، فبَلَغ ذلك النبيَّ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فأمرَ لهُمْ بنصْفِ العَقْل**[2] **وقال: « أنا بريءٌ منْ كلِّ مسلمٍ يقيمُ بينَ أظْهُرِ المُشْرِكينَ»، قالُوا يَا رسولَ الله: ولمَ ؟، قال: « لا تَراءَى نَارَاهُمَا »**». وفي «**النِّهاية**» [3]: (التراءي: تفاعلٌ من الرؤية، يُقالُ: تراءى القَومُ؛ إذا رأى بعضُهُمْ بعضاً. وإسنادُ الترائي إلى النَّارِ مَجازٌ[4]، كقولهم: «داري تنظُرُ [5] إلى دارِ فلانٍ»؛ أي: تُقابِلُها، ودورٌ متناظِرةٌ، يقولُ: ناراهُما مختلفان، هذه تَدعو إلى الله، وهذه تدعُو إلى الشَّيطَانِ، فكيفَ يتَّفقان؟!. و«تراءى» ـ بتاء واحدة ـ رواية، وأصلُهَا «تَتَراءى» بتاءين حُذِفَتْ إحداهُما تخفيفاً، والمَعنى: «لا ينبغِي لمُسلمٍ أنْ ينزِلَ بموضعٍ إذا أُوقِدَتْ فيه نارُه تظْهَرُ لنارِ المُشرِكِ إذا أوقَدَها في مَنزِلِه، ولكنْ ينزِلُ مع [المسلمين] [6] في دارِهِمْ»).

وهذا المعنى الذي فسَّرهُ به مُتعيِّنٌ، وإلا لم يكنْ جَواباً لسؤالِهِمْ. وفي «**الكَشْف**» [7]: (إنَّ ما وقَعَ في «الفائق» [8] منْ أنَّ قَوماً منْ أهلِ مكَّةَ أسلمُوا وكانوا مقيمينَ بها قبلَ الفتحِ، فقَال ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ: «**أَنَا بَرِيءٌ منْ كُلِّ مُسْلمٍ مَعَ مُشْرِكٍ، فَقِيلَ: لمَ يا رسولَ الله؟، قَالَ: لا تَراءَى نَارُهمَا**»؛ أي: يجبُ أنْ يتباعَدَ، بحيثُ إذا أُوقِدَتْ نارانِ لم تلُحْ إحداهُما للأُخرى)[9]، أظْهرُ ممَّا في «**النِّهاية**» [10]).

([1]) بنو خَثْعَم بن أنمار؛ وسمُّوا بذلك لأنهم لما تحالف ولدُه على سائر إخوتهم، نحروا جملاً وتخْثَعموا بدمه؛ أي: «تلطَّخوا به» في لغتهم، منهم: أسماء بنت عُمَيس وغيرها من الصحابة والتابعين. ينظر: **اللباب في تهذيب الأنساب**، (٤٢٣/١).

([2]) العقْل في كلام العرب: الدِّيَة؛ وسمِّيت عقْلاً لأن القاتل كان يكلَّف بأن يسوق إبل الدِّيَة إلى ورثة المقتول، ثم يعقلها بالعُقُل ويسلِّمها إلى أوليائه. (ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (عَقَل)، (١٥٩/١)). وإنما أمر لهم رسول الله ﷺ بنصف الدِّيَة؛ لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمُقامهم بين ظهراني الكفار، فكانوا كمن هلك بجناية نفسه وجناية غيره، فسقط حصة جنايته من الدِّيَة. ينظر: **معالم السنن**، (٢٧١/٢).

([3]) (١٧٧/٢)، /بتصرف/. **والنهاية في غريب الحديث والأثر**، للمبارك بن محمد بن محمد، أبي السعادات ابن الأثير الجزري، (ت ٦٠٦ هـ)، من أحسن كتب الغريب، صنَّفه على حسب ترتيب المعجم. ينظر: **كشف الظنون**، (١٩٨٩/٢).

([4]) يقصد أنه من المجاز العقلي أو ما يسمى «الإسناد المجازي»، بأن يسند الشيء إلى غير ما حقه أن يُسند إليه. سبق بيانه، (ص١٤١).

([5]) في (د) « تنتظر»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

([6]) في (أ) و (ب) « المشركين»، وهو خطأ واضح، وما أثبتُّه من (ج) و (د)، وهو الصواب لأنه أليق بالمقام، وهو موافق لما في «**النهاية**».

([7]) (ص١٩٧).

([8]) (٢١/٢)، /بتصرف يسير/ . **والفائق في غريب الحديث والأثر**، لمحمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، مقفًّى على حروف المعجم، جمع في التقفية بين إيراد الحديث وشرح ما فيه من غريب، فيجيء شرح كل كلمة غريبة في الحديث في حرف واحد، فتَرِد الكلمة في غير حروفها؛ لذلك فالبحث فيه شاق. ينظر: **كشف الظنون**، (١٢٠٣/٢).

([9]) انتهى كلام الزمخشري.

([10]) ثمة فرق دقيق بين ما قاله ابن الأثير وبين ما قاله الزمخشري، فقد ذهب ابن الأثير إلى أنه لا يجوز المُقام بين أظهر المشركين، بل يجب عليه أن ينزل مع المسلمين في دارهم، بينما ذهب الزمخشري إلى أن المُقام جائز، ولكن بشرط أن يتباعد مسافة، بحيث إذا أُوقدت نارانِ لم تَلُحْ إحداهما للأخرى.

قال تعالى: ﴿**فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ**﴾[المائدة: ٥٢].

قال البيضاوي (٢/ ١٣١): ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾[المائدة: ٥١]؛ **أي: الذين ظلموا أنفسهم بموالاة الكفار أو المؤمنين بموالاة أعدائهم.** ﴿**فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ**﴾[المائدة: ٥٢] **يعني: ابن أُبي وأضرابه.** ﴿**يُسارِعُونَ فِيهِمْ**﴾[المائدة: ٥٢]؛ **أي: في موالاتهم ومعاونتهم.**

وقولُه: (المُوالي لَهُم)؛ أي: جنسُ هؤلاءِ؛ ولذا جَمَعَ ضَميرَهُ [١]. **قولُهُ: (أي: الذينَ ظَلَمُوا أنفسَهُمْ إلخ)** هذا تعليلٌ آخَرُ [٢] يتَضمَّنُ عدمَ مُوالاتِهِمْ، بل ترتُّبَ الضَّرَرِ عليها [٣]. **وقولُهُ: (يعني: ابنَ أبيٍّ إلخ)** هُمُ المنافقونَ، فالمرضُ بمعنى النِّفاقِ[٤]. **وقولُهُ: (يُسَارِعونَ فيهِمْ)** عُدِّيَ بـ «في»، وأصْلُ تعديتِه بـ «على» [٥]؛ ولذلكَ فسَّره الزمخشريُّ بـ« ينْكَمشونَ» [٦]؛ بمعنى: «يُسرعونَ» أيضاً لأنَّه مُتعدٍّ بـ «في» [٧]، لكنْ تركَهُ المصنِّفُ لكونِه تفسيراً بالأخْفى[٨]؛ وإنَّما عدَلَ عنهُ إشارةً إلى اختلاطِهِمْ بهِمْ ودخُولِهم فيهِمْ، فعدَّاهُ بها لتضَمُّنِه[٩] معنى الدُّخول

---

(١) يريد الشهاب أن يقول: إن «الموالي» مفرد يُراد به الجنس؛ لذلك جَمع ضميره **فقال: (لأن المُوالي لهم كانوا منافقين)**، ولو كان المراد به الواحد لقال: «لأن المُوالي لهم كان منافقاً»، وقد وردت في بعض نُسخ «أنوار التنزيل» المعتَمدة عند القُونوي وابن التمجيد هكذا: **(لأن المُوالين لهم كانوا منافقين)**؛ وبالتالي فلا إشكال عندهما. ينظر: **حاشية ابن التمجيد،** (٤٨٥/٧)، **وحاشية القونوي،** (٤٨٥/٧).

(٢) أي: تعليل آخر للنهي عن موالاتهم، والتعليل الأول هو: أن من يواليهم يكون من جملتهم كما مرَّ، (ص ٢٢٦).

(٣) والضرر يكمن في أن الله لا يهديهم إلى الإيمان؛ بسبب ظُلمِهم أنفسهم بموالاتهم الكفار أو موالاة أعداء المؤمنين.

(٤) ينظر: **معاني القرآن،** الزجَّاج، (١٨١/٢)، **ومعاني القرآن،** النحاس، (٣٢١/٢).

(٥) هكذا وردت في النسخ جميعها، وكذا في **المطبوعة،** (٢٥٢/٣)، والأصح بـ «إلى»؛ لأن «سارع» لا تتعدَّى بـ «على»، قال الجوهري في «**الصحاح**»، مادة (سَرَعَ)، (١٢٢٨/٣): (السرعة نقيض البطء....، وهو في الأصل متعدٍّ، والمسارعة إلى الشيء: المبادرة إليه). وهذا ما أكَّده التفتازاني أيضاً، حيث قال في **حاشيته،** (٢٠٨/ب): (وأكثر استعمال المسارعة بـ «إلى»).

(٦) حيث قال في «**الكشاف**»، (٦٤٢/١): (يسارعون فيهم: ينكمشون في موالاتهم ويرغبون فيها).

(٧) فيقال: انْكمشَ وأكمَش وتكمَّش فلان في سيره؛ أي: جدَّ في السير وأسرع فيه. ينظر: **الصحاح،** مادة (كَمَشَ)، (١٠١٨/٣)، **وأساس البلاغة،** مادة (كَمَشَ)، (١٤٦/٢)، **ولسان العرب،** مادة (كَمَشَ)، (٣٤٣/٦).

(٨) تابع في ذلك التفتازاني في **حاشيته،** (٢٠٨/ب)، حيث اعتبره من التفسير بالأخفى، وقَصْد الزمخشري هو بيان وجه تعدية «سارع» بـ «في»، بينما ذهب الإسفراييني في **حاشيته،** (٣٧١/ ب) إلى أنه ليس من التفسير بالأخفى، معتبراً أن البيضاوي ظنَّه كذلك فعدل عنه. **وتفسير الأجلى والأظهر بالأخفى،** كما تقول: الأسد هو الدَّلْهَمَس؛ فإن الدَّلْهَمَس هو أخفى عند العقل من الأسد، فكيف يُفسَّر به ؟! ولكن الأخفى يمكن أن يكون أجلى بالنسبة إلى شخص أو وقت، هذا ما أوضحه الكفوي في «**كلياته**»، (ص٤٤٨).

(٩) سبق تعريف التضمين النحوي، (ص ١٦٨).

﴿يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] **يعتذرون بأنهم يخافون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزمان، بأن ينقلب الأمر وتكون الدولة للكفار. روي: «أنَّ عُبادة بن الصَّامت ﷺ قالَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ منَ اليهودِ كثيراً عَدَدُهُم، وإنِّي أَبرأُ إلى الله وإلى رسُولِه منْ ولايتِهم وأُوالي اللهَ ورسُولَه، فقالَ ابنُ أبيٍّ: إنِّي رجلٌ أخافُ الدَّوائرَ ولا أبرأُ منْ ولايةِ مَوالِي». فنزلت. ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾**[المائدة: ٥٢] **لرسول الله ﷺ على أعدائه وإظهار المسلمين.**

---

* والدَّائرةُ أصلُها: الخطُّ المحيطُ بالمسطَّحِ [١]، استُعيرَتْ لنوائبِ الزَّمانِ بملاحظَةِ إحاطَتِها واستعمالِها في المكروهِ، والدَّولةُ ضِدُّها [٢]، وقدْ تردُ بمعنى الدائرةِ [٣] أيضاً لكنْ قليلٌ * [٤]. وحديثُ عُبادةَ أخرجَهُ ابنُ جريرٍ[٥]، وابنُ إسحقَ[٦]. و«مَوالِيّ» [٧]، بتشديد الياء، جمعُ «مولىً» مُضافٌ لـ «ياء المُتكلِّمِ».

---

(١) هكذا وردت في (أ)، تحريف، وفي باقي النسخ « بالسطح»، وهو الأصوب.

(٢) قال الجوهري في «**الصحاح**»، مادة (دَوَلَ)، (٤/١٧٠٠): (يقال: اللهم أدِلْني على فلان وانصرني عليه، وأدالنا الله من عدونا، من الدَّولة، والإدالة: الغلبة والنصر).

(٣) وردت «الدولة» بمعنى «الدائرة» في بعض كتب اللغة، حيث لم يتم التفريق بينهما. ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (دَوَلَ)، (١/٣٠٣)، **والنهاية**، مادة (دَوَرَ)، (٢/١٤٠)، **ولسان العرب**، مادة (دَوَرَ)، (٤/٢٩٧).

(٤) ما بين علامتين ** منقول عن **المفردات**، مادة (دَارَ)، (ص٣٢١)، / بتصرف يسير/.

(٥) رواه الطبري في **تفسيره**، (١٠/٤٠٢ ـ ٤٠٣)، بسندين: **الأول**: من طريق عطية العُوفي، عن عبادة ، **والثاني**: من طريق هنَّاد، عن يونس بن بُكَير، عن ابن إسحاق، عن إسحاق بن يسار المُطَّلبي، عن عُبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت مرسلاً، والطريق الأول ضعيف بسبب ضعف عطية بن سعيد العُوفي المجمع على تضعيفه، كما في **المغني في الضعفاء**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢/٤٣٦)، أما السند الثاني ففيه عبادة بن الوليد، ثقة سمع من أبيه، كما في «**الجرح والتعديل**»، (٦/٩٦)، وأما إسحاق بن يسار فهو ثقة، وهو أوثق من ابنه محمد صاحب «السير والمغازي»، كما ذهب الحافظ المزِّي، لكن الذهبي وثَّقه، فقال: صالح الحديث، ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنقطعة والأشعار المكذوبة (ينظر: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبدالرحمن، الحافظ المزي، (٢/٤٩٥)، **وميزان الاعتدال**، (٣/٤٦٩)»، ويونس بن بُكَير ثقة يروي عن ابن إسحاق، كما في «**الجرح والتعديل**»، (٩/٢٣٦)، وهنَّاد بن السَّرِي ثقة، كما في **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (١١/٧١)). فالحديث رواته ثقات ولا انقطاع فيه.

ومحمد بن جرير بن يزيد الطبري، رأس المفسرين، ولد سنة (٢٢٤ هـ)، له: «تفسير القرآن»، جمع فيه بين الرواية والدراية، وله أيضاً: «تاريخ الطبري»، (ت ٣١٠ هـ). ينظر: **طبقات المفسِّرين**، (ص٤٨ ـ ٥٠).

(٦) رواه ابن إسحاق بالسند الثاني الذي بيَّنت حاله آنفاً. ينظر: **سيرة ابن إسحاق، السير والمغازي**، محمد بن إسحاق بن يسار المطَّلبي، (ص٣١٥).

(٧) المَوالي: جمع مَولى، ولها عدة معان، منها: العَصَبة، والمعتَق، والمعتِق، والحليف والناصر، وهو المقصود ها هنا. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (وَلَي)، (١٥/٣٢٤)، **ولسان العرب**، مادة (وَلَي)، (١٥/٤٠٨).

﴿أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾[المائدة: ٥٢] **يقطع شأفة اليهود من القتل والإجلاء، أو الأمر بإظهار أسرار المنافقين وقتلهم.** ﴿فَيُصْبِحُوا﴾ **أي: هؤلاء المنافقون.** ﴿عَلى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ﴾[المائدة: ٥٢] **على ما استبطنوه من الكفر والشك في أمر الرسول، فضلاً عما أظهروه مما أشعر على نفاقهم.**

قولُه: (يقطع شأفة اليهود إلخ) أي: يُذهِبُهُم بالكُلِّيَّة، و«الشَّأفَةُ» بشينٍ مُعْجَمَة وهمزةٍ، وقد تُبْدَلُ ألفاً تخفيفاً وفاءً[١] كـ «رأفة»[٢]، * قال الفرَّاءُ[٣]: (معناها: الأصْلُ، وبَثْرَةٌ في العَقِبِ تُكْوى فتذْهَبُ، وإذا قُطِعَتْ ماتَ صاحبُها[٤])، وقالَ الأصْمعيُّ[٥]: (الشَّأفةُ: النَّماءُ والارتفاعُ)*[٦]، وفي المَثَل: «استأصَلَ اللهُ شأفَتَهُ»؛ أي: قطَعَ أصْلَه أو أذهبَ أثَرَهُ كما تذهَبُ تلكَ[٧] البَثْرَةُ بالكَيِّ، أو قطَعَ نماءَهُ وارتفاعَه[٨]. **وقولُه: (يقطَع)** مُضارِعٌ بمثنَّاة تحتيَّة، أو باءٍ جارَّة واسمٍ[٩].

قولُهُ: (أو الأمرُ بالإظهار إلخ) * يعني: «الأمرُ» إما بمعنى «الشَّأن» كما في التَّفسيرِ الأوَّلِ[١٠]، أو مصدرُ أمَرَهُ بكذا؛ إذا طلَبَ منه[١١]*[١٢]، و«استبْطَنُوه» بمعنى: «أخْفَوهُ»[١٣]. **وقولُه: (أشعرَ على اتِّفاقِهم)**؛ أي: دلَّ؛

---

(١) بحيث تصبح: «شافة»، هذا ما أكَّده ابن منظور، حيث قال في «**لسان العرب**»، مادة (شَأَفَ)، (١٦٨/٩): (والشأفة جاءت بالهمز وغير الهمز، وهي: قُرحة تخرج بباطن القدم فتُقطع أو تُكوى فتَذهب).

(٢) أي: كما تبدل همزة « رأفة» تخفيفاً، لأن راف يراف هي لغةً في رأف يرأف، لكن الأصل هو ما كان بالهمز. ينظر: **القاموس المحيط**، مادة (رَوَفَ)، (ص٨١٥).

(٣) لم أجده في «**معاني القرآن**»، ولعله في كتابه «**الفاخر**»، وهو ما يزال مخطوطاً، ولم أظفر به.

(٤) ينظر: **إصلاح المنطق**، (ص١٣٧)، **وتصحيح الفصيح**، (ص ٣٩٩)، **وشرح الفصيح**، ابن خالويه، (٥٣/ب)، **والصحاح**، مادة (شَأَفَ)، (١٣٧٩/٤)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص٢٧٢)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٣٨١/٢)، **والنهاية**، مادة (شَأَفَ)، (٤٣٦/٢)، **وشرح الفصيح**، اللَّحمي، (ص١٩٤).

(٥) **الأمثال**، عبدالملك بن قُرَيب، الشهير بـ« الأصمعي»، (ص٤٣).

(٦) ما بين علامتين ** منقول عن **الفاخر**، (ص١١٥)، /بتصرف يسير/.

(٧) في (د) « ذلك»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى هو الأصح.

(٨) ينظر: **المستقصى في أمثال العرب**، (١٥٦/١).

(٩) أي: «بقَطْعِ ....».

(١٠) يقصد أنه على التفسير الأول للبيضاوي ـ وهو قوله: (يقطع شأفة اليهود من القتل والإجلاء) ـ «الأمر» في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ اسم بمعنى: «الشأن»، مفرد «أمور».

(١١) أي: وعلى التفسير الثاني للبيضاوي ـ وهو قوله في **تفسيره**، (١٣١/٢): (أو الأمر بإظهار أسرار المنافقين وقتلهم) ـ «الأمر» في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢] هو مصدر، ومفرد «أوامر» بمعنى: الطلب.

(١٢) ما بين علامتين ** منقول عن **حاشية الطيبي**، (٤/ ٣٦٩)، / بالمعنى/.

(١٣) قال الرازي في «**مختار الصحاح**»، (ص٣٦): (استبطن الشيء: أخفاه، واستبْطنَ الشيء: طَلب ما في بطنه).

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[المائدة: ٥٣] **بالرفع، قراءة عاصم وحمزة والكسائي على أنه كلام مبتدأ، ويؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر مرفوعاً بغير «واو»، على أنه جواب قائل يقول: فماذا يقول المؤمنون حينئذ؟، وبالنصب قراءة أبي عمرو ويعقوب عطفاً على «أن يأتي» باعتبار المعنى، وكأنه قال: عسى أن يأتي الله بالفتح ويقولَ الذين آمنوا،**

ولذا [١] عدَّاهُ بـ «على» [٢]. **قولُه: (ويؤيِّدُه قراءةُ ابنِ كثيرٍ إلخ)** لأنَّها ظاهرةٌ في الاستئناف [٣]، **وقوله: (على أنَّه.. إلخ)** بيانٌ للاستئنافِ على الوجْهَيْنِ [٤]، لكنْ في كَوْنِ الاستئنافِ البيانيِّ يقْترِنُ بـ «الواو» نظرٌ [٥]؛ ولذا جَعَلَهُ بعضُهُم [٦] مُتعلِّقاً بالثَّاني [٧] فقط، ومعنى كونِ الأوَّلِ مستأنَفاً أنَّه معطوفٌ على جُملةِ الترجِّي [٨] وليسَ مُندَرِجاً تحتَها. **قوله: (عطفاً على «أنْ يأتي» باعتبارِ المَعنى إلخ)** لمَّا كانَ العطفُ على خبرِ «عسى» [٩] أو مفعولِها [١٠] يقتَضِي أنْ يكونَ فيهِ ضميرُ اللهِ ليصِحَّ الإخبارُ بهِ أو ليُجْرى على اسْتعمَالِه، * قدَّرَهُ بعضُهُمْ [١١]: «ويقولُ الذين آمنوا بهِ»، أو هو من العَطْفِ/ عَلى المعنى، ٥٤١/ب

---

(١) في (ب) « ولذلك»، وفي (د) « ولهذا»، وما أثبتُّه من (أ) و (ج)، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٢/٣).

(٢) أي: أنَّ «أشعر» هنا بمعنى «دلَّ»، فلما ضمِّنت معناها عدِّيت بما تتعدَّى به، وهذا هو معنى التضمين الذي سبق تعريفه، (ص ١٦٨).

(٣) قرأ أبو عمرو وحده بالنصب «ويقولَ الَّذِينَ آمَنُوا» على أنه عطف على قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر برفع «اللام» وبغير «واو»: «يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا»، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي برفع «اللام» وإثبات الواو: «ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا»، وقراءة الرفع على أنه استئناف. ينظر: **معاني القراءات**، (٣٣٣/١).

(٤) أي: هو بيان للاستئناف على الوجهين: برفع «اللام» مع إثبات «الواو»، وبرفع «اللام» مع سقوط «الواو».

(٥) **الاستئناف البياني**: ما كان جواباً عن سؤال مقدر، كما في قوله تعالى: ﴿هَل أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيفِ إِبْرَاهِيم الْمُكرمِين إِذْ دَخلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً ۞ قَالَ سَلامٌ قومٌ مُنْكَرونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، فجملة القول الثانية استئناف بياني جواب لسؤال مقدَّر تقديره: «فماذا قال لهم؟ »، ولا يجوز اقترانها بـ «الواو»؛ لهذا فُصلت الأولى عن الثانية ولم تُعطف عليها. ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٥٠٠ ـ ٥٠١)، **وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، خالد بن عبدالله الجَرجاوي، الشهير بـ «الوقَّاد»، (ص٤٩)، **وشرح قواعد الإعراب**، (ص٣٦).

(٦) يقصد ابن عطية الذي قال في **تفسيره**، (٢٠٦/٢): (فأما قراءة ابن كثير ونافع فمتعاضدة مع قراءة حمزة والكسائي؛ لأن «الواو» ليست عاطفة مفرداً على مفرد مُشرِكة في العامل، وإنما هي عاطفة جملة على جملة وواصلة بينهما، والجملتان متصلتان بغير «واو»؛ إذ في الجملة الثانية ذكرٌ من الجملة المعطوف عليها).

(٧) أي: متعلِّق بالوجه الثاني لقراءة الرفع؛ أي: برفع «اللام» وبغير «واو»: «يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا».

(٨) يقصد جملة: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٣].

(٩) على اعتبار أنها ناقصة.

(١٠) على اعتبار أنها تامة.

(١١) يقصد العكبريَّ الذي قال في «**الإملاء**»، (٤٤٤/١): (لا يجوز أن يكون معطوفاً على لفظ «أن يأتي»؛ لأن «أنْ يأتي» خبر «عسى»، والمعطوف عليه في حكمه؛ فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم «عسى»، ولا ضمير في قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فيصير كقولك: «عسى الله أن يقول الذين آمنوا»).

أو بجعْله بدلاً من اسم الله تعالى، داخلاً في اسم «عسى»، مغنياً عن الخبر بما تضمَّنه من الحدث،

أو معنى المعطوف عليه: «عسى أنْ يأتيَ اللهُ بالفتح ويقولَ الذينَ آمَنوا»[1]، فيكونُ «عسى» تامَّة لإسنادها إلى «أنْ» وما في حيِّزها[2]، فلا يَحتاجُ حينَئذٍ إلى رابطٍ[3]، وهذا قريبٌ من عطْفِ التَّوهُّمِ[4]، فكأنَّهُمْ عبَّروا عنه بالعطف على المعنى تأدُّباً[5].

قولُه: (أو بجَعْله بدَلاً إلخ) يعني: «أنْ يأتيَ» بدلٌ من اسمِ الله و«عسى» تامَّةٌ، وهي تامَّةٌ إذا أُسنِدَت إلى «أنْ» وما في حيِّزِها، فكذا إذا بدِّلت منهُ كما قالَ الفارسيُّ[6]؛ لأنه لو أخبرَ عنها حينَئذٍ لكانَ الخبرُ للبَدَلِ[7] كما مرَّ[8]، و«أنْ» وما معَها بعدَ «عسى» لا يُخبَرُ عنها، فكذلك إذا بُدِّلت منه، هذا تحقيقُ كلامِ الفارسيِّ ـ رحمَه اللهُ ـ، وقد غَفَلَ عنهُ مَنِ اعْترضَ عليه[9] بأنَّها: (إنَّما[10] تتمُّ إذا أُسنِدَتْ إلى «أنْ» وما في حيِّزها، كما صرَّحَ به النُّحاةُ[11]) . **وقولُه: (مُغنياً عنِ الخَبرِ بما تضمَّنهُ من الحَدَث)** بيانٌ لوجْهِ أنَّها إذا أُسنِدَت لـ «أنْ» ومنصوبِها لا يكونُ لها خبرٌ؛ بأنَّها إنَّما احتاجَتْ إليهِ لأنَّها تستَدعِي

---

(1) بأن يكون معنى «عسى الله أن يأتي بالفتح» ومعنى «عسى أن يأتي الله بالفتح» معنىً واحد، فكأنه قال: «عسى أن يأتي الله بالفتح ويقولَ الذين آمنوا»، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٤]. هذا ما أكَّده الطيبي في **حاشيته**، (٣٧٠/٤).

(2) في (د) « وما خبرها»، وفي النسخ الأخرى «وما في حيِّزها»، وهو أنسب للسياق وموافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٢/٣).

(3) لأنه إذا وَلِيَ بعد «عسى» «أنْ» والفعل، وتأخَّر عنهم اسم هو المسند إليه، نحو: «عسى أن يقوم زيد»، جاز في ذلك الفعل أن يقدَّر خالياً من الضمير، فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم، و«عسى» تامَّة مسندة إلى «أنْ» وما في حيِّزها ومستغنى بهما عن الخبر. ينظر: **الارتشاف**، (١٢٣١/٣)، **والتذييل والتكميل**، (٣٥٤/٤)، **وأوضح المسالك**، (٣٠٩/١)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٢٨٩/١)، **وشرح التصريح**، (٢٩١/١).

(4) سبق تعريف العطف على التوهُّم، (ص ١٩١).

(5) وهو ما أكَّده السيوطي حيث قال في «**همع الهوامع**»، (٢٣١/٣): (وإذا وقع العطف على التوهُّم في القرآن، عُبِّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهُّم أدباً).

(6) لم يذكر الفارسي عند توجيه هذه القراءة ما نُقل عنه هنا، إنما ذكر وجوهاً أُخَر (ينظر: **الحجة في توجيه القراءات**، (٣٩٥/٢)). ولم أعثر على كلامه في أشهر مصنَّفاته، **كالبصريات، والبغداديات، والحلبيات، والعضُديات، والشيرازيات، والعسكريات، والتذكرة، والمسائل المنثورة**.

(7) وعلى هذا يكون التقدير: «عسى أن يأتي بالفتح ويقولَ الذين آمنوا»، فيجوز أن يُبدَل «أن يأتي بالفتح» من اسم الله تعالى، كما أُبدل «أن أذكره» من الضمير في قوله: ﴿وَما أَنْسانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]. ينظر: **الفصول المفيدة**، (ص٢٣١).

(8) لم ينبِّه الشهاب إلى ما ذكر عند حديثه عن «عسى» في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَكادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] عند حديثه عن أفعال المقاربة، ولا في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]. ينظر: **حاشية الشهاب**، (٤٠٢/١ ـ ٤٠٣، و٢٣٧/٢).

(9) والمعترض هو السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٠٤/٤)، / بتصرف يسير / .

(10) سقطت من (ب).

(11) ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٣٨٠/١)، **والتعليقة على المقرَّب**، (ص٢٠٥)، **والارتشاف**، (١٢٣١/٣)، **والتذييل والتكميل**، (٣٥٤/٤)، **والجنى الداني**، (ص٤٦٥)، **وأوضح المسالك**، (٣٠٩/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٠٢).

أو على الفتح؛ بمعنى: «عسى الله أن يأتيَ بالفتح وبقول المؤمنين»؛ فإن الإتيان بما يوجبه كالإتيان به.

مُسنَداً ومسنَداً إليه [1] كسائرِ النَّواسخِ [2]، والجُملةُ الواقعةُ بعدَ «أنْ» مشتملةٌ عليه فلا تحتاجُ إلى الخبرِ، وتحقيقُه في كُتب النَّحوِ[3]. **قولُه: (أو على الفتح إلخ)** فالمعنى حينَئذ: «فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتْح وبقولِ المؤمنينَ»، فهو نظيرُ: «لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي»[4]، وهذا الوجهُ ذهب إليه ابنُ النَّحاسِ [5]، وأُوردَ عليه [6]: (أنَّه يَلزَمُ الفصلُ بين أجزاءِ الصِّلَة بأجنبيٍّ[7]؛ لأنَّ «الفتحَ» حينَئذٍ بمعنى: «أنْ نفتحَ»، وأنَّ المعنى: «أنْ يأتيَ بقولِ المؤمنينَ»، وهو ركيكٌ)،

---

(1) **المسند إليه** : اسم أُسند إليه سواء كان فاعلاً، أو مبتدأ، أو مفعولاً، ما لم يسمَّ فاعله، **والمسند**: اسم أُسند سواء كان فعلاً، أو خبراً مفرداً، أو جملة. ينظر: **دستور العلماء**، (١٨١/٣).

(2) **النواسخ اصطلاحاً** هي: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أنواع: ١ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو «كان» وأخواتها: أمسى، وأضحى، وظل، وصار.. ٢ـ ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو «إنَّ» وأخواتها: «إنَّ، وَأَنَّ، وكأنَّ، ولكن، وليت، ولعلَّ » ٣ـ وما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو: «ظنَّ» وأخواتها: «ظن، وعلم، ورأى، وحسب، ودرى، وخال.. ». ينظر: **شرح قطر الندى**، (ص١٢٧).

(3) **أفعال المقاربة**، مثل: كاد، وعسى، واخلولق.. وغيرها، هي ناقصة، كما في **المقرَّب**، (٩٨/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٤٥٧/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص١١٢)، **والتعليقة على المقرَّب**، (ص ٢٠٤)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٣٥٦))، أما عند سيبويه فهي تامة، ومثَّل لها بـ «اخلولقت السماء»، فإذا أسندت إلى «أنْ» والفعل فهي تامة، ففي قولك: عسى زيد أن يقوم، إذا جعلنا «أنْ» والفعل فيه خبراً عن «زيد»، يلزم منه الإخبار عن الذات بالمعنى، وهو ممتنع، فيحتاج إلى تأويل ذلك، إما بالمبالغة بجعل «زيد» نفس القيام، وإما بتقدير مضاف، وكأنه قيل: عسى أمرُ زيد القيامَ، وهذا يقوِّي مذهب سيبويه. ينظر: **الكتاب**، (١٥٧/٣)، **وشرح كتاب سيبويه، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**، علي بن محمد الحضرمي، الشهير بـ« ابن خروف»، (ص٢٤٨)، **والارتشاف**، (١٢٢٤/٣).

(4) الشاهد لـ «ميسون بنت بَحْدَل الكلابية»، وهي من أهل البادية، تزوَّجها معاوية بن أبي سفيان، فولدت له ابنه يزيد، وكانت امرأة لبيبة بليغة، وقد مكثت عنده مدة، فسئمته وحنَّت إلى وطنها الذي ترعرعت فيه، فأنشدت تقول:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ~ أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ومعنى البيت: لُبْس عباءة مع قُرَّة العين وصفاء العيش أفضل من لبس الشُّفوف مع نكَد العيش، والشُّفوف هي: الثياب الرقيقة التي تصِف. وهذا البيت فيه شاهد على نصب الفعل المضارع «تقرَّ» جوازاً بعد «واو» عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «اللُّبس» (ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، الأعلم، (١/ ٤٢٦)، **وإيضاح شواهد الإيضاح**، (٣٤٦/١)). وهذا البيت من شواهد: **الكتاب**، (٤٥/٣)، **والمقتضَب**، (٢٧/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٥٥٧/٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٦٢٣).

(5) **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (٢٧٢/١).

(6) وصاحب الإيراد هو أبو حيان في «**البحر المحيط**»، (٢٩٥/٤)، /بتصرف يسير /.

(7) وهو قوله: ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾، وهو أجنبي لأنه معطوف على ﴿ أَنْ يَأْتِيَ﴾، وهذا يستلزم الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي، وهذا غير جائز عند النحاة. ينظر: **شرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص٣٧٧)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٢٤٩/٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٢١)، **والمساعد**، (١٧٥/١)، **وشفاء العليل**، (٢٤٨/١)، **وشرح التسهيل**، التَّنَسي، (٢٠٣/١)، **وتعليق الفرائد**، (٢٩١/٢).

قال تعالى: ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ**﴾ [المائدة: ٥٣].

قال البيضاوي (٢/٢٣١): ﴿**أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ**﴾ **يقول المؤمنون بعضهم لبعض تعجُّباً من حال المنافقين، وتبجُّحاً بما منَّ الله عليهم من الإخلاص، أو يقولونه لليهود؛ فإن المنافقين حلفوا لهم بالمعاضدة كما حكى الله تعالى عنهم.** ﴿**وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ**﴾ **وجَهد الأيمان أغلظها، وهو في الأصل مصدر، ونصبه على الحال على تقدير: وأقسموا بالله يجهدون جَهد أيمانهم،**

وأشارَ [1] المصنِّف ـ رحِمهُ اللهُ ـ إلى دفعِ هذا بأنَّ المرادَ: «عسى اللهُ أنْ يأتيَ بما يوجِبُ هذا القولَ من النُّصرةِ الموجبةِ لحالِهِمْ»، وقيلَ: (إنَّه عطفٌ على «يُصبحوا»، على أنَّه منصوبٌ في جوابِ الترجِّي؛ إجراءً لهُ مَجرى التَّمنِّي)، قالَهُ ابنُ الحاجبِ [2]، وهذا إنَّما يُجيزه الكوفيُّونَ، وهو قولٌ مرجوحٌ [3]، (والأصحُّ في نصبِ «يُصبحوا» على أنَّه بالعطفِ على «يأتي»؛ وسوَّغَهُ وجودُ «الفاء» السَّببيَّةِ التي لا يُحتاجُ معها إلى رابطٍ[4])، كما في «**الدُّر المَصون**»[5]. والظَّاهرُ أنَّهُ لا حاجةَ في عطْفِه على «يُصبِحوا» إلى جَعْلِه منصوباً في جَوابِ «عسى»؛ لأنَّ «الفاء» كافيةٌ في المعطوفِ والمعطوفِ عليه لأنَّهما كشيءٍ

([1]) في (د) « وأشار»، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى.

([2]) وقد نسبه العلائي إلى ابن الحاجب أيضاً، مرجِّحاً هذا الوجه على باقي الوجوه، فقال في «**الفصول المفيدة**»، (ص٢٣٢): (واختار ابن الحاجب وجها خامساً لا تكلُّف فيه، وهو أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾؛ لأن قوله ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾ منصوب بالفاء في جواب الترجي بـ «عسى».....والظاهر أنه أرجح هذه الوجوه). وقد بحثت عن كلام ابن الحاجب **في الكافية، والإيضاح شرح المفصل**، وفي **الأمالي**، فلم أظفر به.

([3]) وبيان ذلك: أنَّ الكوفيين ـ وعلى رأسهم الفراء، ووافقهم ابن مالك ـ قالوا: إنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد «الفاء» في جواب الترجِّي، فذهبوا إلى أن «لعل» يكون استفهاماً، واستدلوا بقراءة حفص في رواية عاصم ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] (ينظر: **معاني القرآن**، الفراء، (٣/٩)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣/١٥٥٤))، وذهب البصريون إلى منع ذلك، والترجِّي عندهم في حكم الواجب، ويؤيد مذهبهم قراءة عاصم المتواترة في قوله تعالى: ﴿وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٣ ـ ٤]، وقد ردَّ ابن هشام مذهب الكوفيين في **مغني اللبيب**، (ص٦٢٣)، فذهب إلى أن النصب عطف على معنى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ ﴾، وهو «لعلي أنْ أبلغَ»، حيث يقترن خبر «لعلَّ» بـ «أنْ» كثيراً . كما رجَّح مذهب البصريين أبو حيان في **الارتشاف**، (٤/١٦٧٣)، والرضي **في شرح الشافية**، (٤/١٣٠).

([4]) وبيان ذلك: أن المعطوف على الخبر خبر، و «أن يأتي» خبر «عسى»، وفيه راجع عائد على اسمها، وقوله: ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾ ليس فيه ضمير يعود على اسمها؛ فكان من حق المسألة الامتناع، لكن سوَّغ ذلك فاء السببية، حيث اختصَّت «الفاء» بأنها تَعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوِّه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير، نحو: «الذي يَطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ». ينظر: **شرح المفصل**، ابن يعيش، (٣/١٥٨)، **والكافية**، (ص٣٠)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣/٢١١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٣٧٣)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٨١٠)، **وشفاء العليل**، (٢/٧٨١).

([5]) (٤/ ٣٠١)، / بتصرف يسير/.

واحد [1]، ومن غَفَلَ عنْ هذا قالَ[2]: (كفى للعائدِ ﴿ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٣]، فإنَّه مِنْ وضْعِ الظَّاهرِ موضعَ المضْمَرِ[3]، ومثلُ هذا الإشْكالِ واردٌ في عطْفِ ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾ [المائدة: ٥٢]، إلا أنْ يكونَ مِنْ قبيلِ: «لعلِّي أحجُّ فأزُورَك» [4])، وما اعترَضَ به أبو حيانَ [5] ردَّه السَّفاقُسيُّ[6] كما هو ظاهرٌ، فانظُرْهُ إنْ أردتَهُ.

قولُه: (يقولُ المؤمنونَ بعضُهُم لبعضٍ إلخ)؛ يعني: أنَّ الاستفهامَ للتعجُّبِ[7]. والتبجُّحُ[8] ـ بتَقديمِ الجيمِ ـ؛ أي: الافتخارُ، أو يقولُه المُسلمُونَ لليهودِ تفضيحاً لهم وللمنافقينَ: أينَ [الذينَ] [9] عاهَدوكُم على النُّصرةِ، ما بالهُم خَذلوكُمْ ؟!.

قولُه: (وجَهْدُ الأيمان: أغلَظُها إلخ) في «**الكشَّاف**» [10] في سورة النُّور: (جَهْدُ يمينِه[11]: مستعارٌ مِنْ جَهَدَ نفسَهُ إذا بَلَغَ وُسْعَها، وذلكَ إذا بالغَ في اليمينِ وبلَغَ أَشَدَّها وأوكَدَها)،

([1]) أي: لا يحتاج إلى تكلُّف مؤونة تقدير الضمير؛ لأن ﴿ فَيُصْبِحُوا﴾ معطوف على «يأْتِيَ»، والفاء كافية فيه عن الضمير؛ فتكفي عن الضمير في المعطوف عليه ـ أعني «ويقول الذين آمنوا» ـ لأن المتعاطفيْن كالشيء الواحد، وبالتالي يندفع الإشكال نفسه الذي أثاره أبو البقاء، وهو أنه لا بد من أن يكون هناك ضمير يرجع إلى اسم «عسى»؛ حتى يجوز عطف «ويقول الذين آمنوا» على «يأْتِيَ». ينظر: (ص ٢٣١).

([2]) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٢/أ)، / بتصرف يسير/.

([3]) يوضع الظاهر موضع المضمر لأغراض، منها: زيادة التمكين كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الصمد: ٢]، فلم يقل: هو الصمد، ولتربية المهابة في نفس السامع وتقوية الداعية، كما في قول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا، فالمقام مقام التكلُّم، فلم يقل: أنا آمرك بكذا. ينظر: **الفوائد الغياثية**، (ص١٢٤)، **ومختصر التلخيص**، (٤٨ / ب ـ ٤٩ /أ)، **ومواهب الفتَّاح**، (٤٥٧/١ ـ ٤٥٩).

([4]) يقصد الإسفراييني ـ رحمه الله ـ: أنهم لم يجعلوه من باب النصب عطفاً على «يأتي»، إنما جعلوه من باب النصب بعد «الفاء» في جواب الترجِّي.

([5]) يقصد اعتراض أبي حيان السابق على النحاس، من أن قراءة الفتح بمعنى: «عسى الله أن يأتي بالفتح وبقول المؤمنين» يلزم منه الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي. ينظر: (ص ٢٣٢).

([6]) قال السفاقُسي في **المُجيد**، (١٢٣/ب): (وفيه نظر: والمانع منه ؟! فالمعنى: عسى الله أن يأتي بهذا القول من المؤمنين؛ ليبيِّن لهم ما هم عليه من النفاق). **وإبراهيم بن محمد السَّفاقُسي**، ولد سنة (٦٩٧ هـ)، أخذ العلم عن شيخه أبي حيان الأندلسي، له: «المُجيد في إعراب القرآن المجيد»، نال الاستحسان والثناء، جمع فيه بين التفسير والإعراب، (ت ٧٤٢ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (٦١/١ ـ ٦٢)، **وبغية الوعاة**، (٥٢٤/١)، **وطبقات المفسرين**، (ص٢٧٦) .

([7]) لأن الهمزة في ﴿أَهؤُلاءِ﴾ تفيد التعجب، والهمزة تأتي لمعان كثيرة كلها في معنى الاستفهام، منها: التعجب، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]. ينظر: **المقتضَب**، (٣٠٨/٣)، **والجنى الداني**، (ص ٣٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٧).

([8]) البَجَح: الفرح، أما التبجَّح فهو الفَخر، وفلانٌ يتبجَّح؛ أي: يفتخر ويباهي بشيء ما. ينظر: **الصحاح**، مادة (بَجَحَ)، (٣٥٣/١).

([9]) في (أ) و (ج) و(د) «الذي»، تحريف، وما أثبتُّه من (ب)، وهو الصواب.

([10]) (٢٥٠/٣)، /بتصرف يسير /.

([11]) الجُهد، بضم الجيم، الوسع والطاقة، والجَهد: المبالغة والغاية، ثم أُطلق على أوكد الأيمان وأغلظها، ومنه قوله ﷻ: ﴿جَهْدَ أَيْمانِهِمْ﴾ [المائدة: ٥٣]؛ أي: بالغوا في اليمين واجتهدوا فيها. ينظر: **المفردات**، مادة (جَهَدَ)، (ص ٢٠٨).

فحُذف الفعل وأقيم المصدر مقامه؛ ولذلك ساغ كونها معرفة، أو على المصدر لأنه بمعنى «أقسموا».
﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ﴾ [النور: ٥٣] **إما من جملة المقول، أو من قول الله ﷻ شهادة لهم بحبوط أعمالهم، وفيه معنى التعجُّب كأنه قيل:** «**أحبط أعمالهم فما أخسرهم !!**».

وسيأتي تحقيقُه هناكَ [١]، وأصلُهُ: يجتهدونَ جَهْد أيمانهِمْ، فالحالُ في الحقيقةِ الجُملةُ[٢]؛ ولذا ساغَ كونُهُ حالاً، كقولِهم: «افعلْ ذلك جَهْدكَ»، مع أنَّ الحالَ حقُّها التنكيرُ[٣]؛ لأنَّه ليسَ حالاً بحسْبِ الأصلِ، أو هو متأوَّلٌ بنَكِرةٍ[٤]، أو هو منصوبٌ على المصدريَّة؛ لأنَّ المعنى: « أقسَمُوا إقساماً مجتهِدَاً فيه» [٥]، وفي **قوله: (لأنَّه بمعنى أقْسَموا)** تسمُّحٌ[٦]؛ أي: لأنَّه بمعنى مَصدرِ « أقْسَموا»[٧]. **قولُه: (وفيه معنى التعجُّبِ إلخ)** جعلَهُ الزمخشريُّ تعجُّباً وشهادةً على كَونِهِ مَقولَ القولِ فقط[٨]، وقِيلَ في توجِيهِها[٩]: (إنَّما خُصَّ بهِ لأنَّه ليسَ للمؤمنينَ شهادةٌ وحكْمٌ بحُبوطِ أعمالِهِمْ)،

---

(١) (٦/٣٩٥)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

(٢) وهي جملة « يجهدون جَهد أيمانهم»، على تأويلها بـ « مجتهدين»؛ لأن الحال ليس المصدر « جهد» بل ما قام المصدر مقامه. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٧/٤٨٩).

(٣) مذهب الجمهور في الأصل: اشتراط تنكير الحال؛ لأن المقصود به بيان الهيئة، وهذا حاصل بالتنكير، ولئلا يلتبس بالصفة في قولك: «ضربتُ زيداً الراكبَ». ينظر: **الأُنموذَج في النحو**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ص١٨)، **والغرَّة**، (١/٣٧٦)، **والتخمير**، (١/٤٢٤)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٣٠)، **والبسيط**، (٢/١٠٨٣)، **والارتشاف**، (٤/١٥٦٢).

(٤) قد يجيء الحال معرفة؛ لذلك يُحكم بشذوذه وتأوُّله بنكرة، نحو: «افعل ذلك جَهدك»؛ أي: مجتهداً، و«ادخلوا الأولَ فالأولَ»؛ أي: مرتَّبين. ينظر: **المسائل المنثورة**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص٤٠)، **والمقتصد، شرح الإيضاح للفارسي**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجُرجاني، (١/٦٧٧)، **والمفصل**، (ص٩١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٢٣٠)، **والارتشاف**، (٣/١٥٦٣)، **والمساعد**، (٢/١١).

(٥) هذان الوجهان منقولان عن أبي البقاء، حيث قال في «**الإملاء**»، (١/٤٤٤): (﴿جَهْدَ أَيْمانِهِمْ﴾ [المائدة: ٥٣]، فيه وجهان: **أحدهما**: أنه حال، وهو هنا معرفة، والتقدير: «وأقسموا بالله يجهدون جهد أيمانهم»، فالحال في الحقيقة «مجتهدين»، ثم أقيم الفعل المضارع مقامه، ثم أقيم المصدر مقام الفعل لدلالته عليه، **والثاني**: أنه مصدر يعمل فيه «أقسموا»، وهو من معناه لا من لفظه).

(٦) سبق بيان معنى التسمُّح أو التجوُّز، (ص ١٢٥).

(٧) سبقه الكازروني فنبَّه على ذلك في **حاشيته**، (٢/١٥٥).

(٨) قال الزمخشري في «**كشافه**»، (١/٦٤٣) : (﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ﴾ [المائدة: ٥٣]، من جملة قول المؤمنين؛ أي: بطُلت أعمالهم التي كانوا يتكلَّفونها في أعين الناس، وفيه معنى التعجب، كأنه قيل: ما أحبط أعمالهم فما أخسرهم !! أو من قول اللَّه ﷻ؛ شهادة لهم بحبوط الأعمال وتعجُّباً من سوء حالهم).

(٩) والقول للعلاَّمة التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٩/أ)، /بتصرف/، وعبارته: (وفيه معنى التعجب؛ إذ ليس للمؤمنين الحكم بذلك شهادة ولا فيه فائدة، بخلاف ما إذا كان من قوله الله تعالى؛ فإنه شهادة بذلك وحكم فيه تعجيب للسامعين).

قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾ [٥٤].

قال البيضاوي (٢/٢٣١): ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ**﴾ **قرأه على الأصل نافع وابن عامر، وهو كذلك في الإمام، والباقون بالإدغام.**

والمصنِّفُ ـ رحمهُ اللهُ ـ جعلَهُ على الوَجْهَيْنِ؛ لأنَّهُ لا بُعدَ في التَّعجُّبِ على الوَجْهَيْنِ[١]، ولا في حُكْمِ المؤمنينَ باعتبارِ ما يَظْهَرُ من حالِهِمْ في ارتكابِ ما ارتكبُوا وإخبارِ النَّبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ بذلكَ. وعلى الأوَّلِ هي في محَلِّ نصبٍ[٢]، وعلى الثاني لا محَلَّ لهَا [٣]، وقيلَ [٤]: (إنَّها جملةٌ دُعائيَّةٌ)، والتعجُّبُ من سِياقِ الكلامِ لا منْ الصِّيغةِ [٥] أو منها [٦].

وقولُه: (على الأصْلِ)؛ أي: «يَرتَدِدْ» بفكِّ الإدغامِ وسكونِ الثاني[٧]، والأصْلُ في المِثْلَيْنِ إذا سُكِّنَ ثانيهما الفَكُّ[٨] كما تقرَّر في محلِّه[٩]، و«الإمامُ»: اسمُ مُصحَفِ سيدِنا عثمانَ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ[١٠]

---

(١) أي: على **الوجه الأول**، وهو كون ﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣] من جملة قول للمؤمنين، وعلى **الثاني**، وهو كون ﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ﴾ من قول الله تعالى. وما ذهب إليه الشهاب أكَّده الكازروني، حيث قال في **حاشيته**، (١٥٥/٢) : (ويمكن توجيه كلام المصنِّف بأن مراده أن معنى التعجب يحصل من الكلام المذكور سواء كان التعجُّب للقائل أو لغيره).

(٢) أي: على القول الأول، الذي هو كون ﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ﴾ من جملة قول المؤمنين، تكون الجملة في محل نصب بالقول، على تقدير أن قائلاً يقول: «ماذا قال المؤمنون بعد كلامهم؟»، فقيل: «قالوا: حبطت أعمالهم».

(٣) أي: على القول الثاني، الذي هو: كون ﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ﴾ من قول الله تعالى، تكون الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٤) والقول لابن عطية ـ رحمه الله ـ في **تفسيره**، (٢/٢٠٧)، / باختصار /، وعبارته: (ويَحتمل أن يكون قوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ ﴾ على جهة الدعاء، إما من الله تعالى عليهم، وإما من المؤمنين).

(٥) ومثال التعجُّب المفهوم من الصيغة الدعائية نفسها والمراد به الذم: قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧]. ينظر: **الصاحبي**، (ص١٥١)، **وأمالي ابن الشجري**، (٢/٥٥٣).

(٦) أي: من الجملة الدعائية.

(٧) قرأ نافع وابن عامر: «من يرتدد منكم»، بدالين، وحجَّتهما: إجماع الجميع في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ﴾ [البقرة: ٢١٧] بدالين، وقرأ الباقون «من يرتدَّ»، بدال مشدَّدة. ينظر: **معاني القراءات**، (١/٣٣٤)، **والتذكرة في القراءات الثمان**، طاهر بن عبدالمنعم بن غَلْبون المقرئ، (ص٣١٧)، **وحجة القراءات**، ابن زَنجلة، (ص٢٣٠).

(٨) والإظهار: لغة أهل الحجاز، وهو الأصل، لأن الأصل فكُّ التضعيف إذا سُكِّن الثاني من المضاعفين، بشرط أن يكون سكون الثاني لازماً غير عارض؛ لأنه أسهل على اللسان وهرباً من التقاء الساكنين، نحو قوله: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، أما الإدغام فهو لغة تميم. ينظر: **الكتاب**، (٤/٤١٨ ـ ٤١٩)، **والشافية في علم الصرف**، عثمان بن عمر، المعروف بـ«ابن الحاجب»، (٢/٨٠ ـ ٨١)، **والممتع الكبير**، (ص٤١٩)، **وإيجاز التعريف في علم التصريف**، (ص٢٠٩)، **والارتشاف**، (١/٣٤٣).

(٩) لم يتعرَّض الشهاب لبيان هذه القاعدة من قبل، إنما أشار إلى أن أول المثلين يُدغم وجوباً إذا سُكِّن. ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/١٦٥).

(١٠) لمَّا رأى الامام أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ اختلاف الناس في القراءة، وخاف من تفرُّق كلمتهم، جمعهم على حرف واحد في مصحف هو: «المصحف الإمام». ينظر: **فضائل القرآن**، إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقي، (ص١٢٧).

وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها قبل وقوعها،

كما مرَّ[1]، وكُتِبَ على الأصْلِ؛ ليُعلَمَ منهُ حالُ القِراءةِ الأخرى[2]، فهو لا يُخالِفُه كما تُوهِّمَ[3]، وهذا غيرُ متَّفَقٍ عليه؛ لأنَّهُ [قالَ][4] في «**الدُّرِّ المَصون**»[5]: (إنَّه في بعضِ مصاحفِ «الإمامِ»: «يرتدَّ» بدالٍ واحدة)، ومصاحفُهُ متعدِّدةٌ، فقيلَ: سبعةٌ، وقيلَ: ثمانيةٌ[6] كما مرَّ[7]. **قولُه: (وهذا منَ/ الكائناتِ التي أخبرَ اللهُ عنها إلخ)** قيلَ[8]: («مَن» شَرطيَّة، والشرطُ لا يقتضِي الوقوعَ؛ إذْ أصْلُه أنْ يُستَعمَلَ في الأمورِ المفروضة[9]، فكيفَ يكونُ هذا إخباراً عَنِ المغيَّبات كما هو أحدُ وجوهِ إعجازِ القُرآن؟!، وأما وقوعُهُ في زمنِ النَّبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ فكانَ بعدَ نُزولِ هذه الآية؛ فلا يَرِدُ). والجوابُ: إنَّ الشَّرطَ قدْ يُستعمَلُ في الأمورِ المحقَّقة؛ تنبيهاً على أنَّها لا يَليقُ وقوعُها بلْ كانَ ينبغِي أنْ تُدرَجَ في الفرضيَّاتِ، وهو كثيرٌ[10]، وقد عُلِمَ وقوعِ ذلكَ بعدَ هذهِ الآيةِ أنَّ المرادَ هذا.

أ/٥٤٢

---

(1) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/١٣٠).

(2) وهي قراءة الإدغام « يرتدَّ»، بدال واحدة، كما أوضحت آنفاً.

(3) يقصد بذلك الإسفراييني الذي قال في **حاشيته**، (٣٧٢/ب): (وما قاله الإمام يتَّجه عليه أنه ينبغي ألا يعتدَّ بقراءة الباقين؛ فإنه لا يُعتدُّ بما لا يوافق رسم خط الإمام).

(4) سقطت من (أ) و (ب)، وأثبتُّها من (ج) و (د).

(5) (٤/٣٠٦)، / بتصرف يسير/.

(6) اختُلف في عدد مصاحف الإمام التي أرسلها عثمان ﷺ، والأكثر على أنها أربع، وهو الراجح وما عليه الأئمة، هذا ما أكَّده أبو عمرو الداني (ينظر: **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، (ص١٩))، وذهب السيوطي إلى أنها خمسة، وهو المشهور ـ على حد تعبيره ـ كما في **الإتقان**، (١/٢٧٥)، وذهب ابن عاشر إلى أنها ستة، كما في **تنبيه الخلَّان بتكميل موارد الظمآن**، محمد بن عبدالواحد بن عاشر، (ص٤٥٠)، وذهب أبو حاتم السِّجِسْتاني إلى أنها سبعة، ورواته أكثر، كما في **التبيان في آداب حملة القرآن**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ص١٨٧)، وتفرَّد ابن الجزري بالقول بأنها ثمانية، كما في **النشر**، (١/٧).

(7) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/١٣١).

(8) والقول للكازروني في **حاشيته** (٢/١٥٥)، /بتصرف/، وعبارته: (هذا لا يدلُّ على وقوع الارتداد؛ لأنه جملة شرطية لا تدل على وقوع الطرفين أو أحدهما، والأَولى أن يُقال: إن وقوعه مستفاد من قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٣]).

(9) لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع، فهي تَحتمل جواز الوقوع وعدمه بالنسبة إلى علم الشخص المتكلِّم به. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٣/١٥٥١)، **وشرح التصريح**، (١/٤٠٠).

(10) ومنها: عدم جزم المخاطَب، كقولك لمن يكذِّبك: «إنْ صدقتُ فماذا تفعل ؟ »، حيث عبَّرتَ بـ «إنْ» ـ مع يقينك بأنك صادق ـ جَرياً على ما عند المخاطَب، كما يُستعمل في الأمور المحقَّقة للتوبيخ والتجهيل؛ لبيان أن المقام يستدعي ألا يقع الأمر إلا على جهة الفَرْض كما يُفرض المحال، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، على قراءة «أنْ» بالكسر. ينظر: **الإيضاح**، القزويني، (٢/٤٥)، **ومختصر التلخيص**، (٥٩/أ)، **ومواهب الفتَّاح**، (٢/٤٣ ـ ٤٤).

وقد ارتدَّ من العرب في أواخر عهد رسول الله ﷺ ثلاث فرق: بنو مُدلِج، وكان رئيسهم ذا الحمار الأسود العنسي، تنبَّأ باليمن واستولى على بلاده ثم قتله فيروز الديلمي ليلة قُبض رسول الله ﷺ من غدها، وأُخبر الرسول ﷺ في تلك الليلة، فسُرَّ المسلمون، وأتى الخبر في أواخر ربيع الأول. وبنو حنيفة أصحاب مسيلمة، تنبَّأ وكتب إلى رسول الله ﷺ: من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله ﷺ ، أما بعد: فإن الأرض نصفها لي ونصفها لك، فأجاب: من محمد رسول الله ﷺ إلى مسيلمة الكذاب، أما بعد: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والعاقبة للمتقين.

و «ذو الحمار» ـ بالحاء المُهْمَلَة ـ: الأسودُ العَنسيُّ، بالنون[1]. و«عَنْس» قبيلةٌ باليمن[2]، و«عبْس» ـ بالباء ـ قَبيلةٌ غيرُ هذه[3]، و«عنْس» جدُّهُمْ نُسبوا إليه[4]، وقِيلَ لهذا: «ذو الحمار»؛ لأنَّهُ كانَ لهُ حمارٌ يأمرُهُ بالسَّيرِ والوقوفِ فيأتي ما يريدُ، وقيلَ: إنَّه كانَ يقولُ لهُ: اسجُدْ لربِّكَ، فيسجُدُ[5]، وضبَطَهُ بعضُهُم بالخاء المُعجَمَة ك «ابنِ ماكُولا»[6] وغيرِه، إمَّا لأنَّه كانَ له طَيلَسانٌ[7] كالخِمارِ، أو لأنَّ النِّساءَ كانتْ تجعَلُ رَوثَ حِمارِهِ في خُمُرِهِنَّ[8]. ومسيلِمةُ[9] ـ بكَسرِ «اللاَّم»ـ

---

(1) واسمه: عَيهَلة بن كعب بن عوف العنسيّ المَذْحِجي، ذو الحِمار: متنبئ كذاب، أسلم لما أسلمت اليمن، ثم ارتدَّ وادَّعى النبوة، فلما اتَّسع سلطانه، أرسل رسول الله ﷺ الكتب إلى من بقي على الإسلام في اليمن بالتحريض على قتله، فاغتيل على يد فيروز بن الدَّيلَمي قبل وفاة رسول الله ﷺ بشهر واحد . ينظر: **الكامل في التاريخ**، علي بن محمد، أبو الحسن، عز الدين، ابن الأثير، (٢/١٩٦ - ٢٠٠).

(2) جدهم «عَنْس بن مالك بن أدَد»، ومن هذه القبيلة: عمار بن ياسر وأسرته ﷺ، ومنها: «الأسود العنسي»، المتنبئ الكذاب. ينظر: **الإنباه على قبائل الرواة**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (ص١٣٠).

(3) وهم من غطَفان، وجدهم هو: عَبْس بن بَغِيض بن غطَفان، منهم: عنترة العبسي. ينظر: **قلائد الجُمان في التعريف بقبائل عرب الزمان**، أحمد بن علي القلقشندي، (ص١١٢).

(4) واسمه: «عنْس بن مالك بن أدَد» كما أوضحت آنفاً.

(5) قال الفيروآبادي في «**القاموس المحيط**»، مادة (حَمَرَ)، (ص٣٧٩): (وذو الحمار: الأسود العنسي، الكذاب المتنبئ، كان له حمار أسود مُعلَّم، يقول له: اسجد لربك، فيسجد له).

(6) **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب**، علي بن هبة الله بن جعفر، ابن ماكولا، (٢/٥٤٣) . **وعلي بن هبة الله بن جعفر، ابن ماكولا**، كان نَحْوياً وشاعراً مُبرَزاً، أصله من أصبهان، ولد سنة (٤٢٢ هـ)، صنَّف: «الإكمال»، وهو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط، عليه اعتماد المحدثين وأرباب هذا الشأن، (ت ٤٧٥ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٥/١٩٨٦)، **والوفيات**، (٣/٣٠٥)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٤/٧٢)، **وطبقات الحفاظ**، (ص٤٤٣).

(7) بفتح اللام، والعامة تكسرها، وهو: نوع من الأَكسية، فارسي معرَّب. ينظر: **شرح الفصيح**، ابن خالويه، (٨١/أ)، **وشرح الفصيح**، عبدالله بن محمد، المعروف بـ «ابن ناقيا»، (٢/٣٧٤)، **والاقتضاب**، (٢/١٩٨)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٢/٤٤٣)، **والمعرَّب**، (ص٤٤٦)، **وتقويم اللسان**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ص١٣٣)، **ولسان العرب**، مادة (طَلَسَ)، (٦/١٢٥).

(8) قال التفتازاني في **حاشيته** (٢٠٩/أ): (وكانت النساء يتعطَّرن بروث حماره، وقيل: يَعقُدن روثه بخُمُرِهن؛ فسمِّي ذو الخِمار ، بالخاء المعجمة).

(9) **مسيلِمة بن ثُمامة بن كبير بن حبيب**، ولد ونشأ باليمامة، جاء مع وفد بني حنيفة إلا أنه تخلَّف مع الرِّحال، ادَّعى النبوة في عهد رسول الله ﷺ، ولما تولى الخلافة أبو بكر الصديق ﷺ، انتدب خالد بن الوليد لقتاله قرب اليمامة سنة (١٢ هـ)، وانتهت المعركة بانتصار المسلمين وقتل مسيلِمة. ينظر: **السيرة النبوية**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (٤/٩٥)، **وشذرات الذهب**، (١/١٥١).

فحاربه أبو بكر ﷺ بجند من المسلمين، وقتله وحشي قاتل حمزة. وبنو أسد قوم طليحة بن خويلد، تنبَّأ، فبعث إليه رسول الله ﷺ خالداً، فهرب بعد القتال إلى الشام، ثم أسلم وحسُن إسلامه.

تصغيرُ[1] ((مَسْلَمَة)). وتزوُّجُه بسَجَاحَ[2] وأكاذيبُه الباردةُ مشهورةٌ في التواريخِ[3]. وقاتِلُهُ وحشيٌّ ـ رضِيَ اللهُ عنه ـ ، وقيلَ[4]: هو وعبدُاللهِ بنُ زيدٍ الأنصَاريُّ[5]، طعنَهُ وحشيٌّ وضَرَبَهُ عبدُاللهِ بسيفِه، وهو القائلُ:

يُسائِلُنِي النَّاسُ عَنْ قَتْلِه ~ فقُلتُ: ضَرَبْتُ، وهذا طَعَنْ[6]

وقولُه: (فبعثَ إليه رسول الله، صلَّى الله عليه وسلَّمَ، خالداً) كذا في ((**الكشَّاف**))[7]، وهو خطأٌ، وصوابُهُ: بعثَ إليهِ أبو بكرٍ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ [8].

---

(1) سبق بيان معنى التصغير، (ص ٢١١).

(2) **سَجَاح بنت الحارث بن سُويد**، متنبئة من ((بني يربوع))، تزوّجها ((مسيلمة)) ثلاثة أيام، وكان مهرها إسقاط صلاتي الفجر والعشاء. ينظر: **المعارف**، (ص٤٠٥)، **وتاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك وصلة تاريخ الطبري**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (٢٧٤/٣)، **وتاريخ الخميس في أحوال أنفَس النفيس**، حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري، (١٥٩/٢).

(3) ومن أشهر أكاذيبه التي حاول فيها محاكاة كتاب الله: يَا ضِفْدَعُ نِقِّي نِقِّي ما تَنِقِّينَ، لا الشَّارِبَ تَمْنَعِينَ، وَلا الْمَاءَ تُكَدِّرِينَ. ينظر: **تاريخ الطبري**، (٣٠٠/٣)، **والروض الأُنُف في شرح سيرة ابن هشام**، عبدالرحمن بن عبدالله السُّهيلي، (٥٥١/٧).

(4) ذهب إلى ذلك الواقدي، وابن عبد البَر، بينما رجَّح ابن حجر أنَّ الذي شارك في قتله مع وحشي ﷺ هو ((شَنُّ بن عبدالله الجُرَشي))، حليف الأنصار. ينظر: **الرِّدة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني**، محمد بن عمر بن واقد السَّهمي، الشهير بـ ((الواقدي))، (ص١٣٦ ـ ١٣٧)، **والاستيعاب**، (٩١٣/٣)، **والإصابة**، (٢٩٢/٣).

(5) **عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري**، شهد أحداً وغيرها، ولم يشهد بدراً، وكان مسيلمة قد قتل أخاه حَبيب بن زيد ﷺ وقطَّعه عضواً عضواً، فلمَّا حضر اليمامة، شارك وحشياً في قتل مسيلمة، استشهد يوم الحَرَّة سنة (٦٣ هـ). ينظر: **الاستيعاب**، (٩١٣/٣)، **وأُسْد الغابة**، (٢٥٠/٣).

(6) وهذا البيت من ((المتقارب))، وقبله: أَلَمْ تَرَ أَنِّي وَوَحْشِيُّهُمْ ~ قَتَلْنَا مُسَيْلِمَةَ الْمُفْتَتَنْ

ثم قال عبدالله ﷺ : وَقَدْ زَعَمَ الْعَبْدُ أَنَّ السِّنَانَ ~ هَوَى فِي خَوَاصِرِهِ وَارْجَحَنْ

فَلَسْتُ بِصَاحِبِهِ دُونَهُ ~ وَلا هُوَ بِصَاحِبِهِ فَاعْلَمَنْ

وَلَكِنْ شَرِيكَانِ فِي قَتْلِهِ ~ كَمَا شَارَكَ الرُّوحَ وَالْبَدَنْ

ينظر: **الردة**، (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

(7) (٦٤٥/١).

(8) أي: بعث إليه أبو بكر ﷺ خالداً؛ لأن الصحيح والثابت أن رسول الله ﷺ أرسل ضرار بن الأزور لقتال طُليحة، وبعد وفاة رسول الله ﷺ أرسل أبو بكر الصديق ﷺ خالد بن الوليد لقتاله، فهزمه خالد، وهرب طُليحة بعد القتال إلى الشام، ثم أسلم وحسُن إسلامه. ينظر: **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، محمد بن حبان، أبو حاتم الدارمي البُستي، (٣٤٠/٢)، **وأُسْد الغابة**، (٩٤/٣). وقد سبق الشهابَ كل من التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٩/أ)، وزكريا الأنصاري في **حاشيته**، (٤٠٢/أ)، فنبَّها إلى هذا الخطأ.

وفي عهد أبي بكرﷺ سبع: فزارة قوم عُيينة بن حِصن، وغَطَفان قوم فِرَّة بن سَلمة القُشيري، وبنو سُليم قوم الفُجاءة بن عبد يا ليل، وبنو يربوع قوم مالك بن نُويرة، وبعض تميم قوم سَجاح بنت المنذر، المتنبئة زوجة مسيلِمة، وكِندة قوم الأشعث بن قيس، وبنو بكر بن وائل بالبحرين، قوم الحُطَم بن زيد، وكفى الله أمرهم على يده، وفي إمرة عمر بن الخطاب ﷺ، غسان قوم جَبلة بن الأيهم، تنصَّر وسار إلى الشام.

وفَزارةُ [1] وغَطَفانَ[2] قبيلتانِ مشهورتانِ. و((ياليل)) - بياءين ولامين - كـ ((هابيلَ))، صَنمٌ سمِّي هذا به [3]. و((سَجَاحُ)) مبنيٌّ على الكسرِ[4]، كانتْ كاهنةً ثم تنبَّأتْ، ثم أسلمَتْ وحَسُنَ إسلامُها [5]. و((حُطَمُ)) كـ ((زُفَر)) [6]. **(على يده)**؛ أي: يدِ أبي بكرٍ - رضيَ اللهُ عنهُ -، وحربُهُ مع الخوارجِ [7] عظيمٌ طويلُ الذَّيلِ، و((جَبَلة بنُ الأيهَمِ))[8] تقدَّمتْ قصَّتُهُ في سورةِ البقرةِ [9]، والجُمهورُ[10] على أنَّه ماتَ على ردَّتِه،

([1]) بطن من ذُبيان، من غَطَفان من القحطانية، تركوا منازلهم بنجد واختلطوا مع أهل إفريقية في مصر والمغرب العربي. ينظر: **نهاية الأرب**، (ص٣٩٢)، **ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، (١٠٢٤/٣).

([2]) بطن من قيس عَيْلان العدنانية، تركوا منازلهم في وادي القرى، ثم تفرَّقوا في الفتوحات الإسلامية. ينظر: **نهاية الأرب**، (ص٣٨٨).

([3]) ينظر: **القاموس المحيط**، مادة (يَلَلَ)، (ص١٠٧٣).

([4]) وذلك لأن الأعلام المؤنثة المعدولة على وزن ((فَعَال))، مثل: ((حَذام)) و ((رَقَاش))، تُبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز، فيقولون: قالت حَذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ، وأما بنو تميم فيمنعونه من الصرف، فيقولون: قالت حَذامُ، مررت بحذامَ، ورأيت حذامَ. ينظر: **الجُمل**، (ص١٩٩)، **والكتاب**، (٢٨٠/٣)، **وشرح الجمل**، ابن خروف، (٩٤٧/٢)، **والارتشاف**، (٨٧٠/٢).

([5]) رجَّح إسلامها: أحمد بن يحيى البَلاذُري في **فتوح البلدان**، (ص١٠٤)، والطبري في **تاريخه**، (٢٧٥/٣)، وابن الأثير في الراجح من الروايتين في **الكامل في التاريخ**، (٢١٢/٢)، وابن كثير في **السيرة النبوية**، (٩٧/٤)، وابن حجر في **الإصابة**، (١٩٨/٨).

([6]) يقصد أنه اسم علم معدول كـ ((زُفَر)) و ((عُمر))، فهو ممنوع من الصرف على وزن ((فُعَل)) وليس صفة، فلو كان كذلك لكان مصروفاً، كما تقول: رجل حُطَمٌ؛ أي: كثير التحطيم. ينظر: **الكتاب**، (٢٢٣/٣)، **وعمدة الكتَّاب**، (ص١٠٤)، **وشرح كتاب سيبويه**، ابن خروف، (ص٣١٢).

([7]) يقصد بالخوارج: ((المرتدين))، فقد ارتد بنو بكر بن وائل، وتوسَّطوا أرض البحرين في زمن أبي بكر ﷺ بزعامة ((الحُطم بن ضُبَيعة))، فأرسلَ إليهم ((العلاء بن الحضرمي))، فقضى عليهم وقَتل زعيمهم. ينظر: **الفتوح**، أحمد بن محمد بن علي بن أعثم، (٤٠/١).

([8]) **جَبَلة بن الأيهم بن جبلة بن الحارث**، آخر ملوك غسان، أرسل إليه رسول الله ﷺ ((شجاع بن وهب))، فأسلم، ثم تنصَّر ولحق ببلاد الروم بسبب أنه داس رجلاً، فلكمه الرجل، فهمَّ بقتله، فلما طُلب منه القِصاص للرجل غَضِب، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وتنصَّر، ومات على ردَّته سنة (٤٠ هـ). ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٥٠٠/٤).

([9]) (٣٥٥/١)، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدى فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦].

([10]) ذهب إلى ذلك: ابن قتيبة، وابن الجوزي، والذهبي، وابن كثير وغيرهم... ينظر: **المعارف**، (ص٦٤٤)، **والمنتظَم**، (٢٦٠/٥)، **وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (٢٧/٤)، **والبداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (٧٢/٨).

وقيل[1]: (إنَّهُ أسْلَمَ)، وروى الواقديُّ[2]: (أنَّ عمَرَ ـ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ كتَبَ إلى أحبارِ الشَّامِ ـ لمَا لحِقَ بهمْ ـ كتاباً فيه: أنَّ [3] «جَبَلَةَ» وردَ إليَّ في سَراةِ [4] قومه، فأسلمَ، فكرَّمْتُهُ ثم سارَ إلى مكَّةَ فطافَ، فوطِىءَ إزارَهُ رجلٌ من بني فَزارةَ، فلطَمَه «جَبَلةُ»، فهشَّم أنفَهُ وكسَر ثناياهُ [5]، ـ وقيل: قلَعَ عينَه، ويدلُّ لهُ ما سَيأتي[6] ـ، فاسْتعدَى [7] الفزاريُّ على «جَبَلَةَ» إليَّ، فحكَمْتُ إمَّا بالعفوِ وإمَّا بالقصاصِ، فقالَ: أتقتصُّ مني وأنا مَلِكٌ وهو سُوقَة ؟! [8]، فقلْتُ: شَمَلكَ وإيَّاهُ الإسلامُ؛ فما تفضُلُهُ إلا بالعافيةِ، فسألَ «جَبَلةُ» التَّأخيرَ إلى الغدِ، فلمَّا كانَ من اللَّيلِ، ركِبَ مع بني عمِّه ولحقَ بالشَّام مرْتدًّا) [9]، ورُوي[10] أنَّه نَدِمَ على ما فعلَ وأنشَد:

تنصَّرتُ بعد الحقِّ عاراً للَطْمةٍ ~ ولم يكُ فيها لو صَبَرتُ لها ضَرَرْ

فأدرَكني فيها لِجاجُ حَميةٍ ~ فبعتُ لها العينَ الصَّحيحةَ بالعَورْ

فيَا ليتَ أمِّي لم تلدْني وليتني ~ صَبرْتُ على القَولِ الذي قَالهُ عمرْ

ووحشيٌّ معروفٌ. وفي نُسْخةٍ[11] «الوحشي»، وهو خطأٌ من الكاتبِ.

---

(1) نسب ابن عساكر وابن كثير إلى الواقدي أن جَبلة بن الأيهم أسلم يوم اليرموك، ولكنني بحثت في «فتوح الشام»، فوجدت أن الواقدي ذكر حوارات كثيرة بين أمراء المسلمين وبين جَبَلة في معركة اليرموك لإقناعه بالرجوع إلى الإسلام، ولكنه كان يأبى في كل مرة. ينظر: **فتوح الشام**، محمد بن عمر بن واقد السَّهمي، الشهير بـ« الواقدي»، (١٥٩/١)، **وتاريخ دمشق**، علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بـ« ابن عساكر»، (٣٠/٧٢)، **والبداية والنهاية**، (٦٩/٨).

(2) **فتوح الشام**، (١٠٠/١)، / بتصرف يسير/ . **ومحمد بن عمر بن واقد الواقدي**، كان إماماً عالماً رأساً في المغازي والسير، ولد سنة (١٣٠ هـ)، له تصانيف، منها: « المغازي»، « الردة»، ولكنه ضعيف في الحديث، مجمَعٌ على تركه، (ت ٢٠٧ هـ). ينظر: **الوفيات**، (٣٤٨/٤ ـ ٣٥٠)، **وتذكرة الحفاظ**، (٢٥٤/١)، **وميزان الاعتدال**، (٦٦٢/٣ ـ ٦٦٤).

(3) سقطت من (ج).

(4) سَراة كل شيء أعلاه، وسَراة القوم؛ أي: أشرافهم، وهو من الجمع العزيز على خلاف القياس، مفرده: سَرِيٌّ. ينظر: **الصحاح**، مادة (سَرَا)، (٢٣٧٥/٦)، **ولسان العرب**، مادة (سَرَا)، (٣٧٨/١٤).

(5) مفردها ثنيَّة، وهي في الفم أربعٌ. ينظر: **المصباح المنير**، مادة (ثَنَيَ)، (٨٥/١).

(6) يقصد ما سيرد في أبيات الشعر، حيث قال: .....فبعتُ لها العينَ الصحيحةَ بالعورْ.

(7) في (د) « فاستعد».

(8) والسُّوقَة هم: الخدم. ينظر: **الصحاح**، مادة (سَوَقَ)، (١٤٩٩/٤)، **وأساس البلاغة**، مادة (سَوَقَ)، (٤٨٤/١).

(9) انتهى كلام الواقدي.

(10) أورد هذه الأبيات غير واحد من المؤرِّخين. ينظر: **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**، علي بن موسى بن سعيد الأندلسي، (ص٢٠٦)، **والمختصر في أخبار البشر**، إسماعيل بن علي بن محمود، أبو الفداء، الملك المؤيَّد، (١٦٢/١)، **والبداية والنهاية**، (٧١/٨).

(11) أي: في نسخة أخرى من «أنوار التنزيل».

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ **قيل: هم أهل اليمن؛ لمَا روي: «أنه ﷺ أشارَ إلى أبي موسى الأشعريِّ، وقال: هم قَومُ هذا». وقيل: الفرسُ؛ لأنه سُئل عنهم، فضربَ يدهُ على عاتقِ سلمانَ، وقال: هذا وذووهُ.**

قولُه: (قيل: هُمُ اليَمنُ)؛ أي: أهلُ اليمن [1]؛ لأنَّ اليمنَ اسمُ بلادِهم، وأبو مُوسى هو الأشْعَريُّ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ، وهو من صميمِ اليَمَنِ [2]، وهذا هو الصَّحيحُ، كما أخرجَه ابنُ أبي شيبةَ [3] في مُسنَدِه [4]، والطَّبرانيُّ [5]، والحاكمُ [6]، من حديثِ عِيَاضِ بنِ عمر [7] الأشْعريِّ [8]، وأمَّا كونهُمُ الفُرْسُ، فقالَ العراقي ـ رحمهُ اللهُ ـ [9]: (لم أقفْ عليه، وهو هنا وَهَمٌ، وإنَّما وردَ ذلكَ في قولِه تعالى في آخرِ سورةِ القتالِ: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨])، كما أخْرَجهُ التِرمذيُّ [10] عن أبي هُريرةَ،

---

(1) أي: على حذف مضاف.

(2) فقد ولد في زَبيد في اليمن، ثم قدم مكة وأسلم فيها، ثم رجع إلى بلاده، ثم قدم مع الأشعريين على رسول الله ﷺ. ينظر: **الاستيعاب**، (١٧٦٣/٤ ـ ١٧٦٤)، **وأُسد الغابة**، (٢٩٩/٦).

(3) **عبدالله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر، ابن أبي شيبة**، سيِّد الحفَّاظ، ولد سنة (١٥٩ هـ)، من آثاره: ((المصنَّف))، ((المسند))، (ت ٢٣٥ هـ). ينظر: **ميزان الاعتدال**، (٤٩٠/٢)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٥٥/٩).

(4) **المسند**، عبدالله بن محمد، أبو بكر، ابن أبي شيبة، عن عِياض الأشعري، (١٧٩/٢/ ٦٦٤). علَّق عليه البوصيري، فقال: (هذا إسناد رواته ثقات). **إتحاف الخِيَرة المهَرة بزوائد المسانيد العشرة**، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، شهاب الدين البوصيري، (٢٠٥/٦). و**المسند**، لابن أبي شيبة، كتاب كبير، جمع فيه الأحاديث والآثار على طريقة المحدِّثين بالأسانيد، مرتَّباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه. ينظر: **كشف الظنون**، (١٧١١/٢)، **وهدية العارفين**، (٦٥١/١).

(5) **المعجم الكبير**، (٣٧١/١٧/ ١٠١٦). علَّق عليه الهيثمي فقال في **مجمع الزوائد**، (١٦/٧): (ورجاله رجال الصحيح).

(6) في **المستدرك** (٣٤٢/٢/ ٣٢٢٠). وقال الحاكم: (حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه)، وعلَّق عليه الذهبي في ((**التلخيص**))، فقال: (على شرط مسلم).

(7) هكذا وردت في النسخ جميعها، والصحيح ((عمرو))، وهو موافق لما جاء في ترجمته.

(8) **عِيَاض بن عمرو الأشعري**، مختلَف في صحبته، فقد ذهب أبو نُعيم وابن الأثير إلى أن له صحبة (ينظر: **معرفة الصحابة**، أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نُعيم، (٢١٦٧/٤)، **وأُسد الغابة**، (٣١٤/٤))، بينما جزم ابن أبي حاتم والحافظ المزِّي أن حديثه مرسل، وأنه رأى أبا عبيدة بن الجراح ﷺ؛ فيكون مخضرماً، وهذا هو الراجح ـ والله أعلم ـ. ينظر: **الجرح والتعديل**، (٤٠٧/٦)، **وتهذيب الكمال**، (٥٧١/٢٢).

(9) في **حاشية على** ((**الكشاف**))، وهي مخطوط لم أظفر به. **وأحمد بن عبدالرحيم بن الحسين، ولي الدين العراقي**، ولد سنة (٧٦٢ هـ)، له تصانيف، منها: حاشية على ((الكشاف))، لخَّص فيها حاشية ابن المنيِّر، وحاشية العَلَم العراقي، والسَّفاقُسي، مع زيادة أحاديث شريفة، (ت ٨٢١ هـ). (ينظر: **المنهل الصافي**، (٣٣٢/١)، **وطبقات الحفاظ**، (ص ٥٤٨)). وما ذهب إليه العراقي أكَّده الزيلعي في **تخريج أحاديث الكشاف**، (٤١٢/١)، وابن حجر في **الكاف الشاف**، (٣٠٥/١).

(10) في **سننه**، أبواب: تفسير القرآن، باب: تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [محمد: ٣٨]، (٣٨٣/٥/ ٣٢٦٠). علَّق عليه الترمذي، فقال: (هذا حديث غريب، في إسناده مقال).

وقيل: الذين جاهدوا يوم القادسية ألفان من النَّخَع وخمسة آلاف من كِندة وبَجيلة، وثلاثة آلاف من أفناء الناس.

فمَنْ[1] ذكَرَهُ هنا وَهِمَ أيضاً. **وقولُه: (وذَووهُ)** يدلُّ على صحَّة إضافة «ذو» إلى الضَّمير في السَّعَة[2]، فلا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ أنكَرَهُ[3]. والقادسيةُ[4] موضعٌ بقُرب الكوفة، حاربَ فيه سعدُ بن أبي وقَّاص ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ رستُمَ الشَّقيَّ صاحبَ جيشِ يزْدَجِرْدَ[5]، سُمِّيَ بها؛ لأنَّ إبراهيمَ الخليلَ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ تقدَّسَ بها؛ أي: اغتَسَلَ وتطهَّرَ[6]. والنَخَعُ[7]، بفتحتين، قبيلةٌ، وكذا كِنْدَةُ[8] وبَجيلةُ[9]. **قوله: (من أفناء النَّاس)** أي: أخلاط قبائلَ شتَّى ليسُوا قبيلةً واحدةً كمنْ قبلَهُم[10]، يُقالُ: «هو مِنْ أفناءِ النَّاسِ»، إذا لم يُعْلَمْ ممَّنْ[11] هوَ. الأزهريُّ[12] عن ابنِ الأعرابيِّ[13]: (أعفاءُ النَّاسِ وأفناؤُهُمْ: أخلاطُهُمْ، الواحدُ: عَفْوٌ وفَنْوٌ)،

---

(1) يقصد زكريا الأنصاري في **حاشيته**، (٤٠٥/أ).

(2) يعني أن الأمر فيه اتساع؛ فلا حاجة للتشدُّد وإنكار ذلك.

(3) أنكره الزَّبيدي، بينما مذهب الجمهور هو: جواز إضافة «ذو» إلى الضمير، لمَا أنشد الأصمعي من «مجزوء الرَّمَل»:

إنَّمَا يَصْطَنِعُ المَعْـ ـرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ . ينظر: **لحن العوام**، محمد بن الحسن، أبو بكر الزَّبيدي، (ص٦٩)، **وشرح الكافية الشافية**، (٩٥٤/٢)، **والارتشاف**، (١٨١٥/٤)، **والمساعد**، (٣٤٤/٢).

(4) بُليدة قرب الكوفة، حدثت فيها موقعة عظيمة سنة (١٥ هـ)، بين المسلمين بقيادة «سعد بن أبي وقاص»، وبين الفرس بقيادة «رستم»، وانتهت المعركة بانتصار المسلمين وقتل «رستم». ينظر: **آثار البلاد وأخبار العباد**، (ص٢٣٩)، **وتاريخ الإسلام**، (١٤٢/٣ ـ ١٤٣).

(5) يزْدَجِرْد الثالث بن شهريار بن كسرى، آخر ملوك الفرس، أرسل وزيره رستم لقتال المسلمين في القادسية، هرب من مدينة إلى أخرى بعد هزيمة جيشه، قتل في خلافة عثمان ﷺ سنة (٢١ هـ). ينظر: **البداية والنهاية**، (١٢٦/٧).

(6) ذكرها ياقوت في «**معجمه**»، (٢٩١/٤)، فقال: (وقد مر بها إبراهيم ﷺ، فرأى زهرتها، ووجد هناك عجوزاً فغسلت رأسه، فقال: قُدِّست من أرض !!؛ فسمِّيت القادسية).

(7) «النَّخَع» ـ بفتح النون والخاء ـ: قبيلة من العرب نزلت الكوفة، جدهم «جَسْر بن عمرو بن عِلَّة»؛ سمِّي «النَّخَع» لأنه ذهب عن قومه. ينظر: **الأنساب**، السمعاني، (٦٢/١٣).

(8) قبيلة من كَهْلان، سكنوا اليمن والحجاز، اسم جدهم «ثور»؛ وإنما سمِّي كذلك لأنه كنَّد أباه؛ أي: كَفَر نعمَه. ينظر: **نهاية الأرب**، (ص٤٠٩).

(9) نسبة إلى أمهم «بَجيلة»، وهي من سعد العشيرة، نزلت بالكوفة، ومنها: جرير بن عبدالله البَجَلِي. ينظر: **الأنساب**، السمعاني، (٩١/٢).

(10) من القبائل التي أتى الشهاب على ذكرها، وهي: النَّخَع، وكندة، وبَجيلة.

(11) في (ب) « من »، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٤/٣).

(12) في **تهذيب اللغة**، مادة، (فَنِيَ)، (٣٤٣/١٥).

(13) **محمد بن زياد، أبو عبدالله، المعروف بـ «ابن الأعرابي»**، ولد سنة (١٥٠ هـ)، كان ربيباً للمفضَّل الضَّبِّي، كان أحفظ الناس للغات والأيام والأنساب، من آثاره: «النوادر»، (ت ٢٣٢ هـ). ينظر: **نزهة الألباء**، (ص١٢٢)، **والبُلغة**، (ص٢٦٤).

والراجع إلى «مَن» محذوف، تقديره: «فسوف يأتي الله بقوم مكانهم».

---

* وعن أبي حاتمٍ [1]، عن أمِّ الهيثَمِ [2]: (هؤلاءِ من أفناءِ النَّاسِ)، وتفسيرُهُ: قوم نُزَّاعٌ من ها هُنا ومن ها هُنا، ولم تَعرِف أمُّ الهيثَمِ/ واحِداً * [3]، وهو بفَاءٍ ونونٍ ممدود [4] . **قولُه: (والراجعُ إلى «مَن» محذوفٌ تقديرُه إلخ)** «مَن» الشرطيَّةُ هنا مبتدأٌ، واختلفَ النُّحاةُ في خبرِها، فقيلَ[5]: (مجموعُ الشَّرْطِ والجزاءِ)، وقيلَ [6]: (الجَزاءُ)، فعَلى الأوَّلِ لا يحتاجُ الجزاءُ وحدَهُ إلى ضميرٍ يربِطُهُ[7]، وعلى الثَّاني يحتاجُ إليهِ[8] فهو مقدَّرٌ [9] كما ذكَرَهُ المصنِّفُ ـ رحِمَهُ الله ـ [10]، وقيلَ[11]: (إنَّه مؤوّلٌ بـ «لا يَضرُّكُم ارتدادُه» أو الجزاءُ محذوفٌ، وهذا مسبَّبٌ عنهُ قائمٌ مقامَهُ؛ أي: «فهو مبغوضٌ مطرودٌ، وسوفَ يأتي اللهُ بمَنْ هو خيرٌ منهُ، ولكلٍّ وِجْهةٌ»)، ٥٤٢/ب

---

(1) **سهل بن محمد أبو حاتم السِّجِسْتاني**، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة، له: «إعراب القرآن»، و«لحن العامة»، (ت ٢٥٥ هـ). ينظر: **نزهة الألباء**، (ص١٤٥ ـ ١٤٦)، **ومعجم الأدباء**، (١٤٠٦/٣)، **وبغية الوعاة**، (٦٠٦/١). ولم أقف على كلامه في مصنَّفاته !! .

(2) وهي امرأة أعرابية فصيحة، كان يُؤخذ عنها اللغة ويُروى الشعر والأخبار؛ حيث نجد ابن دريد يستشهد بكلامها وأشعارها، كما نقل السيوطي ـ رحمه الله ـ شيئاً من أحاديثها ونوادرها بعنوان: «حديث أم الهيثم». ينظر: **جمهرة اللغة**، (١٩٢/١و ٤٦٢ و٥٦٠)، **والمزهر**، (٤٥٨/٢ ـ ٤٥٩))، ولم أجد لها ترجمة في كتب التراجم !!.

(3) ما بين علامتين ** منقول عن **المخصَّص**، علي بن إسماعيل بن سِيده، (٣١٦/١)، /بحرفيته/.

(4) في (ج) « ممدودة»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، لأنه يقال: نون ممدودة، ونون ممدود، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٤/٣).

(5) ذهب إلى ذلك ابن يعيش، حيث قال في شرح «**المفصل**»، (٤٤/٧): (تقول: أيهم يأتني آته، وأيهم يحسنْ إليَّ أُحسنْ إليه، تُرفع «أي» بالابتداء، وما بعدها من الشرط والجزاء خبر).

(6) ذهب إلى ذلك الشُّمُّني حيث قال في حاشيته على «**المغني**»، (١٦٧/٢): (وإذا قلت: من يقمْ أُكرمْه؛ فجملة «أكرمْه» لا محل لها، من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بـ «الفاء»، ولها محل من الإعراب، وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدأ).

(7) وقد ذهب أبو البقاء وابن هشام والسيوطي إلى أن الخبر هو جملة فعل الشرط، وهذا هو الراجح لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، ومن ذهب إلى أن الخبر مجموع الشرط والجزاء، ظنَّ أن الفائدة لا تتم إلا بالخبر، وأجيب: بأن الجواب أجنبي عن المبتدأ، والفائدة إنما توقَّفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية. ينظر: **اللباب**، العكبري، (٢/ ٦٠)، **ومغني اللبيب**، (ص٦٠٧)، **ورسالة المباحث المرضيَّة المتعلقة بـ «مَن» الشرطية**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ص٣٥ ـ ٣٦)، **وهمع الهوامع**، (٥٦٦/٢).

(8) لالتزامهم عَود الضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: «الذي يأتيني فله درهم». ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٦٠٨).

(9) في (ب) « وهو مقدر»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لموافقته مع السياق.

(10) أي: كما قدَّره البيضاوي: «فسوف يأتي الله بقوم مكانهم أو غيرهم بعد إهلاكهم».

(11) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٣٧/ب)، / بتصرف /، وعبارته: (ويمكن أن يُقال: الجزاء كناية عن «لا يضركم ارتداده»؛ إذ هو الجزاء المحذوف والجملة سببه أقيم مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]).

ومحبة الله تعالى للعباد: إرادة الهدى والتوفيق لهم في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة، ومحبة العباد له إرادة طاعته والتحرُّز عن معاصيه.

وقدَّمَ محبَّة الله لأنَّ محبةَ العبدِ بعدَ إرادةِ الله هدايتُهُ وتوفيقُهُ؛ لأنَّها ناشئةٌ منها [1]. **قولُه: (ومحبةُ اللهِ للعبادِ إلخ)** تَبِعَ في هذا الزمخشريَّ[2]؛ إذْ أنكرَ كونَ محبَّةِ العبادِ لله حقيقيَّةً، بل هي مجازيةٌ، من بابِ إطلاقِ السَّبَبِ على المسبَّبِ [3]؛ إذْ لا تُتصوَّرُ المحبَّةُ الحقيقيَّةُ هُنا [4]، وردَّ فيهِ على من ادَّعى ذلكَ من الصُّوفية [5] في طَرَفِ العباد؛ إذِ الطرَفُ الآخَرُ لا نزاعَ فيهِ [6]، وقد ردَّهُ عليهِ وأطنبَ فيهِ صاحبُ «**الانتصاف**» [7] بما حاصلُهُ: (أنَّ اللَّذَّةَ الباعثَةَ على المحبَّةِ، إمَّا حسِّيَّةٌ، وهي ظاهرةٌ، أو عقليَّةٌ كلذَّةِ الجاهِ والرياسةِ ولذَّةِ العُلوم، ولا علْمَ ألذُّ وأكملُ مِنْ معرفةِ الحقِّ، والمحبةُ المنبعثةِ عنها مَحَبَّةٌ حقيقيَّةٌ متفاوتةٌ بحسْبِ تَفاوتِ المعارِفِ، ألاَ ترى إلى قولِ النبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ للأعرابيِّ الذي سألَهُ عنِ السَّاعة[8]: «**ما أعددتَ لَهَا ؟، قالَ: ما أعددْتُ لهَا كبيرَ عملٍ، ولكنْ حبَّ اللهِ ورسولِه، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: أنتَ مَعَ منْ أحببْتَ**»، كيف غايَرَ بينَ المحبَّةِ والعملِ ؟! [9].

---

(1) وهذا ما أكَّده القونوي، حيث قال في **حاشيته**، (٤٩٢/٧): (فالمحبة راجعة إلى الصفة الذاتية، وبهذا المعنى يكون حبه تعالى مقدَّماً على محبة العبد إياه تعالى؛ لذلك قدّم قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ﴾ على ﴿وَيُحِبُّونَهُ﴾).

(2) ينظر: **الكشاف**، (٦٤٦/١ ـ ٦٤٨).

(3) من أنواع علاقات المجاز المرسل، كما ذهب إليه الأصوليون وأهل البلاغة: السببية، وهي: إطلاق اسم السبب على المسبَّب، كما تقول: «رعت الماشية الغيث»، فـ «الغيث» مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن المعنى الحقيقي للغيث سبب في المعنى المجازي الذي هو النبات. ينظر: **المحصول**، (٣٢٣/١ ـ ٣٢٤)، **والإبهاج في شرح منهاج البيضاوي**، علي بن عبدالكافي، تقي الدين السُّبكي، وولده تاج الدين، (٣٠٠/١ ـ ٣٠١)، **والمطوَّل**، (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥)، **ومختصر التلخيص**، (١٥٠/أ)، **وعروس الأفراح**، (٣٢/٤).

(4) أوضحت مذهب السَّلف والخلف فيما يتعلق بهذه المسألة، (ص ١٧٨).

(5) أوضح الكَلاباذي مذهب المتصوفة ـ كالجُنيد وغيره ـ في المحبة بأنها: ميل القلب إلى الله وإلى ما لله من غير تكلُّف، وأنها لذَّة في المخلوق واستهلاك في الخالق، بحيث لا يبقى لك حظ ولا يكون لمحبتك علة. ينظر: **التعرُّف لمذهب أهل التصوف**، محمد بن أبي إسحاق بن يعقوب الكَلاباذي، (ص١٠٩).

(6) يقصد من طرف الباري ﷻ؛ إذ كيف يكون فيها نزاع والمعتزلة لا يثبتون له صفة المحبة أصلاً ؟! فهم يرون امتناع الصفات به لأنها في نظرهم أعراض، وقيام العرَض به يقتضي حدوثه. ينظر: **العرش**، (٩٦/١).

(7) (٦٤٦/١)، / باختصار/.

(8) **صحيح البخاري** ، من حديث أنس ﷺ، بلفظ «**ما أعددْتُ لها من كثيرِ صَلاةٍ ولا صومٍ ولا صَدقةٍ**»، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل: «ويلك»، (٨/ ٤٠/ ٦١٦٧)، **وصحيح مسلم**، من حديث أنس ﷺ، واللفظ له، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: المرء مع من أحب، (٤/ ٢٠٣٢/ ٢٦٣٩).

(9) فهذا الحديث ناطق بأن المفهوم من المحبة لله غير الأعمال والتزام الطاعات؛ لأن الأعرابي نفاها وأثبت الحب، وأقرّه رسول الله ﷺ.

﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] **عاطفين عليهم متذلّلين لهم، جمع «ذليل» لا «ذَلول»؛ فإن جمعه «ذُلُل»، واستعماله مع «على» إما لتضمُّنه معنى العطف والحنو، أو للتنبيه على أنهم مع علو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم، أو للمقابلة.**

وقال الغزاليُّ ـ رحمَهُ اللهُ ـ[1] بعد ما قرَّرَ أمرَ المحبَّة: (المحبُّون لله يقولونَ لمنْ أنْكَرَ عليهِمْ ذلكَ: إنْ تسْخَروا منَّا، فإنَّا نسخَرُ منكُمْ كما تسْخَرونَ [2])) [3] . **قولُه: (واستعمالُهُ مع «على» إلخ)** يعني: كانَ الظاهرُ أنْ يُقالَ: «للمؤمنين» كما يُقالُ: «تذلَّلَ لهُ» [4]، ولا يُقالَ: «عليه»؛ للمُنافاةِ بين التذلُّلِ [5] والعُلوِّ[6]، ولكنَّهُ عدَّاهُ بـ «على» لتضَمُّنِه [7] معنى العطف والحنوِّ المتعدِّي بها [8]. **قولُه: (أو للتنبيه على أنَّهُم مع علوِّ طبقَتِهِمْ وفضْلِهِم على المؤمنينَ خاضِعونَ لهُم)** لمَّا كانَ في هذا خفاءٌ، اختلفَ فيه شرَّاحُ «**الكشَّاف**»، فقيلَ [9]: (المرادُ أنَّه ضُمِّنَ معنى الفضْلِ والعُلوِّ؛ يعني: [أنَّ] [10] كونَهُم أذلَّةً ليسَ لأجْلِ كونِهِم أذلاَّءَ في أنفُسِهِم، بلْ لإرادةِ أنْ يضُمُّوا إلى علوِّ مَنصبِهِمْ وشرفِهِم فضيلةَ التواضُعِ)، ولا يَخفى أنَّ مقابَلَتَهُ[11] بالتَّضمينِ يقتضي أنَّهُ وجْهٌ آخَرُ لا تضمينَ فيه، ولا يتأتَّى فيه التَّضمينُ لأنَّه لا تعانقَ بين المعنَيَيْنِ؛ فلا وجهَ لَه، وقيلَ[12]: (إنَّهُ استعارَ «على» لمعنى «اللاَّم»؛ ليُؤذِنَ بأنَّهُمْ غَلَبوا غَيرَهُم من المؤمنينَ في التواضُعِ على علوِّهِم بهذهِ الصِّفةِ مع شَرفِهِم وعلوِّ طبَقَتِهم.

---

(1) **إحياء علوم الدين**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (٣١١/٤)، /بتصرف يسير/.

(2) اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَما تَسْخَرُونَ﴾ [هود: ٣٨].

(3) انتهى كلام ابن المنيِّر.

(4) أي: أصل تعديتها بـ «اللام»، حيث يقال: تذلَّل له؛ أي: خضع. ينظر: **الصحاح**، مادة (ذَلَلَ)، (١٧٠٢/٤).

(5) في (ج) « التذليل»، وما أثبتُّه في المتن من النسخ الأخرى، وهو الأصوب لأن «التذليل» له معنى آخر لا يناسب سياق الكلام.

(6) لأن «على» حرف جر للأسماء، ومعناها: العلو حقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ومجازاً كما في قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ينظر: **الغرَّة**، (٥٧٦/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٦٣)، **ورصف المباني**، (ص٣٧٢)، **ومغني اللبيب**، (ص١٩٠)، **والمساعد**، (٢٦٩/٢)، **وشفاء العليل**، (٦٦٦/٢).

(7) في (ج) و (د) « لتضمينه»، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما جاء في **المطبوعة**، (٢٥٤/٣). وقد سبق تعريف التضمين، (ص ١٦٨).

(8) لأن أصل «الحنو» أن يتعدى بـ «على»، حيث يقال: يحنو عليه؛ أي: يعطف عليه. ينظر: **أساس البلاغة**، مادة (حَنَى)، (٢١٩/١)، **ولسان العرب**، مادة (حَنَى)، (٢٠٣/١٤).

(9) والقول للقطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٥/ ب)، وللسيرافي في **التقريب**، (٦٢/أ).

(10) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من النسخ الأخرى.

(11) في (ب) « مقابله»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما جاء في **المطبوعة**، (٢٥٥/٣).

(12) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/ ٣٧٣)، /بتصرف يسير/.

﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] **شِدادٌ متغلّبين عليهم، من عزَّهُ إذا غلبه، وقرئ بالنصب على الحال.**

وقولُه: (﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ﴾) تكميلٌ[١]؛ لأنَّه لمَّا وصفَهُم بالتَّذليلِ ربَّما تُوهِّمَ أنَّ لهُمْ في نفسِه حقارةٌ، فقالَ: ومع ذلكَ هُمْ أعزَّةٌ على الكافرينَ، كقوله [٢]: جلوسٌ فِي مَجَالِسِهِم رزانٌ[٣] ~ وإنْ ضَيفٌ ألمَّ بِهِمْ خُفُوفُ) [٤]
وهذا أقربُ ما قيلَ؛ لأنَّها [٥] مُستعارةٌ لـ ((اللاَّم))، ولكنَّه لُوحظَ معنَاها الأصليُّ [٦]، كما يُفهَمُ من ((أبي لهبٍ)) [٧] أنَّهُ جهنميٌّ [٨]، وإنْ قالَ النِّحريرُ[٩]: (إنَّه لا يُعهَدُ مثلُهُ)،

---

(١) **التكميل**: نوع من أنواع الإطناب، وهو: أن يؤتى في كلام يُوهِم خلاف المقصود بما يدفعه، كما في هذه الآية، فإن قوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فيه ما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم؛ لذلك دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. ينظر: **التلخيص،** (ص ٧٨)، **الإيضاح**، القزويني، (٣/٢٣١ -٢٣٣)، **ولطائف التبيان في علم المعاني والبيان**، الحسين بن محمد، شرف الدين الطيبي، (ص ١٣٩)، **ومختصر التلخيص**، (١١٩/ب)، **ومواهب الفتَّاح**، (٣/٢٣٣).

(٢) من ((الوافر))، عزَاه أبو هلال العسكري إلى زياد بن معاوية، الشهير بـ ((النابغة الذبياني))، حيث قال ممتدحاً قومه في سرعة نشاطهم: متى تَهْزُزْ بني قَطَنٍ تجدْهُمُ ~ سُيوفاً في عواتقهمْ سُيوفُ
جلوسٌ في مجالسِهمْ رَزانٌ ~ وإنْ ضيفٌ ألمَّ بهمْ خفوفُ
إذا نزَلُوا حَسبتهمُ بدُوراً ~ وإنْ رَكبُوا فإنَّهمُ حُتُوفُ
(ينظر: **ديوان المعاني**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (١/٣٤))، ولم أجده في ديوان النابغة !!، وهذا البيت بلا عزو في: **المفتاح**، (ص١٩٦)، **والإيضاح**، القزويني، (١/٣٩٥)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص١٦٢).

(٣) امرأة رزان؛ أي: رَزينة في مجلسها ذات وقار وعفاف، ورجل رَزين: إذا ترزَّن في مجلسه وتوقَّر فيه. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (رَزَنَ)، (١٣/١٣٠)، **والصحاح**، مادة (رَزَنَ)، (٥/٢١٢٣)، **والنهاية**، مادة (رَزَنَ)، (٢/٢٢٠)، **ولسان العرب**، مادة (رَزَنَ)، (١٣/١٧٩).

(٤) انتهى كلام الطيبي.

(٥) الضمير يعود لـ ((على)).

(٦) أي: لوحظ المعنى الأصلي لـ ((على)) الذي هو الاستعلاء، كما أوضحت في الصفحة السابقة.

(٧) **عبدالعزَّى بن عبدالمطلب**؛ لقِّب بذلك لأنه كان في الجاهلية أحمر الوجه مشرقاً، وهو ممن يعرف بكُنيته. ينظر: **أسماء من يعرف بكُنيته**، محمد بن الحسين بن أحمد، أبو الفتح الأزدي، (ص٥٨).

(٨) أي: هذا المعنى أصلي لازم لها لا توجد بدونه، كما أن ((أبا لهب)) يُشعر بأنه جهنَّمي، فهذا الوصف ملابس ملازم له؛ لأنه انتسب إلى اللهب كما انتسب الولد إلى الابن، فهو ملازم للنار وملابس لها. ينظر: **مختصر التلخيص**، (٢٩/ب)، **ومواهب الفتَّاح**، (١/٢٩٨).

(٩) **حاشية التفتازاني** (٢٠٩/ أ)، /باختصار/، وعبارته: (وقيل: (المراد أنه استعمل بدل ((اللام)) ((على))؛ ليؤذِن بأنهم غَلبوا غيرهم من المؤمنين حتى عَلَوْهم بهذه الصفة)، وكأن هذا القائل فَهِم من قوله: (مع شرفهم): مشاركة هذه الصفة لذواتهم في الاتصاف بخفض الجَناح، وما ذُكر من هذا المعنى لا يؤثِّر فينا).

وأضْعفُها ما قيلَ [1]: (إنَّه على هذا الجارُّ والمجرورُ وصفٌ آخَرُ لقومٍ). **وقولُه: (مع علوٍّ إلخ)** تفسيرٌ لقوله: ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. و((خاضعونَ)) تفسيرٌ لـ ((أذلَّة))، وفي نسخَةٍ [2]: ((خافِضُونَ)). **قولُه: (أو للمقابلة إلخ)** أرادَ بـ ((المُقابَلَة)) المشاكلةَ؛ لأنَّه [3] اسمُها أيضاً [4]، يعني: لمَّا كانت ((العِزَّةُ)) تتعدَّى بـ ((على)) وقدْ قارَنتْها [5]، عُدَّتْ [6] بـ((على)) مثلَهَا، والمُشاكلةُ يجوزُ فيها التقدُّمُ والتأخُّرُ كما بُيِّنَ في محلِّه [7]، ويَحتمِلُ أنْ يُريدَ [8] أنَّ الذِّلَّةَ لمَّا كانتْ ضدَّ العِزَّةِ وتُقابلُها عُدِّيَتْ تعديتَها؛ لأنَّ النَّظيرَ كما يُحمَل على النَّظيرِ يُحمَل الضدُّ على الضِّدِّ، كما عدَّوا ((أسَرَّ)) بـ ((الباء))[9] حمْلاً لهُ على ((جَهَرَ))، وهذا ممَّا صرَّحَ بهِ ابنُ جنِّي[10] وغيرُهُ،

([1]) والقول للفارسي في ((**الكشف**))، (ص١٩٧)، /باختصار/، وعبارته: (والجار والمجرور صفة أخرى متعلِّقة بـ ((قوم)) لا متعلقة بـ ((أذلة))، وعلى هذا يكون قوله: (مع شرفهم) تفسيراً لقوله: ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله: (خافضون) تفسيراً لـ ((أذلة))، قدَّم الأول إيذاناً بأنه صفة مستقلة لا أنه من تتمة ((أذلة))).

([2]) يقصد في نسخة أخرى لـ ((أنوار التنزيل)).

([3]) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى ((لأنها))، وهو الأصح لأن الضمير عائد إلى المشاكلة.

([4]) والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن كلام الشهاب فيه تسمُّح وتجوُّز؛ لأن هناك فرقاً بين المقابلة والمشاكلة في عُرف البلاغيين، **فالمقابلة** هي: الجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى ۞ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرى ۞ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرى﴾[الليل: ٥ ـ ١٠]، لمَّا جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده ـ وهو التعسير ـ مشتركاً بين أضداد تلك، وهي: المنع، والاستغناء، والتكذيب، أما **المشاكلة** فهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فالجزاء على السيئة في الحقيقة ليس بسيئة بل قصاص يراد به الإصلاح، فأطلق السيئة على جزائها مشاكَلة لوقوعها في صحبتها، والأَولى أن يقال: للمشاكلة التي دعت إليها المقابلة. ينظر: **المفتاح**، (ص٤٢٤)، **ولطائف التبيان**، (ص١٣٨)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٦٤)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٧٢٩ ـ ٧٣٠)، **ومواهب الفتَّاح**، (٣٠٩/٤).

([5]) الضمير عائد إلى ((أذلة)).

([6]) سقطت من (د).

([7]) ذكر الشهاب في ((**حاشيته**))، (٩٨/١) جواز تقديم المُشاكل عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

([8]) ((أن يريد)) سقطت من (ج).

([9]) فأصل تعديته بـ ((إلى))، حيث تقول : أسرَّ إليه حديثاً. ينظر: **الصحاح**، مادة (هَلَسَ)، (٩٩١/٣)، **ولسان العرب**، مادة (هَلَسَ)، (٢٥٠/٦).

([10]) ذهب ابن جني إلى أن الحروف قد تأتي في موضع غيرها، مستدلاً بقول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْر ~ لعَمْرُ الله أعْجَبني رِضَاها

حيث قال في ((**الخصائص**))، (٣١٣/٢): (فلما كانت ((رضِيَت)) ضد ((سخِطَت))، عُدِّيت ((رضيت)) بـ ((على)) بدل تعديته بـ ((عن))؛ حملاً للشيء على نقيضه كما يُحمل على نظيره). وهذا ما يسمى بالتضمين النحْوي الذي سبق تعريفه، (ص١٦٨).

﴿وَلا يَخافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] **عطف على** «**يجاهدون**»، **بمعنى: أنهم الجامعون بين المجاهدة في سبيل الله والتصلُّب في دينه، أو حال بمعنى: أنهم مجاهدون وحالهم خلاف حال المنافقين،**

وقيلَ[١]: (إنَّه يحتَملُ أنَّ «الذِّلَّة» معناها: «عدمُ العزَّة»؛ لذا عدِّيَتْ تعديَتَها، كأنَّهُ قيلَ: «غيرُ أعزَّةٍ على المؤمنينَ»)، وهو قريبٌ من الأوَّلِ[٢]، وقدْ يُقالُ: إنَّه وجهٌ للحَملِ[٣]. وجملةُ «يُجاهدونَ» صفةٌ[٤]، أو حالٌ من ضميرِ «أعزةٍ»[٥]، أو مستأنَفةٌ[٦]. **قوله: (أو حال بمعنى: أنهم إلخ)** هذا مذهبُ الزَّمخشريِّ في جوازِ اقترانِ المُضارعِ المنفيِّ بـ «لا» بـ «الواو»[٧]؛ فإنَّ النُّحاةَ جوّزوهُ في المنفيِّ بـ«لم» و«لمَّا»، ولا فرقَ بينهُمَا[٨]، فلا يَرِد عليهِ ما قِيلَ[٩]: (إنهُمْ نصُّوا على أنَّ المُضارعَ المنفيَّ بـ «لا» و«ما» كالمُثبَتِ في أنَّه لا يجُوزُ أنْ تدْخُلَ عليهِ «الواو»؛ لأنَّهُ بمعنى الاسمِ الصَّريحِ، فـ «جاءَ زيدٌ لا يضحكُ» بمعنى: «غيرَ ضَاحكٍ»، كما أنَّ معنى: «جاءَ زيدٌ/ يقومُ» بمعنى: قائماً). أ/٥٤٣

---

(١) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٣/ب)، / بتصرف /، وعبارته: (إنَّ ذكر «الأذلة» في مقابلة «الأعزة» ينبئ عن نفي عزِّهم على المؤمنين، فكأنه قيل: «غير أعزة على المؤمنين»).

(٢) أي: قريب من الوجه الأول لمعنى المقابلة الذي ذكره، وهو كونها بمعنى: «المشاكلة»؛ أي: «ذكر الشيء بغير لفظه لوقوعه في صحبته».

(٣) أي: قد يقال: إنه وجه آخر مستقل لحمل «أذلة» على «أعزة» وتعديتها بما تتعدَّى به، غير الوجهين اللذين ذكرهما الشهاب، وهو ما عبَّر عنه الإسفراييني عند ذكره لهذا الوجه، حيث قال في **حاشيته**، (٣٧٣/ ب): (ولك أن تجعله تأويلاً **لقوله: (أو للمقابلة)**).

(٤) صفة ثالثة لـ«قوم»؛ لأن «أذلة» و «أعزة» صفتان أيضاً، والتقدير: «فسوف يأتي بقوم أعزةٍ على الكافرين، أذلةٍ على المؤمنين، مجاهدين».

(٥) ويكون التقدير بناء على كونها حالاً من ضمير «أعزة»: «يعزُّون مجاهدين».

(٦) ذكر هذه الوجوه الإعرابية جميعَها أبو البقاء في «**الإملاء**»، (٤٤٦/١).

(٧) يريد الشهاب أن يقول بأن المصنِّف ـ رحمه الله ـ تابع الزمخشري في «**كشافه**»، (٦٤٨/١)، ومذهب الزمخشري هو جواز اقتران المضارع المنفي بـ«الواو»، حيث قال في «**المفصَّل**»، (ص ٩٢): (فإن كان مضارعاً لم يخْلُ من أن يكون مثبَتاً أو منفياً، فالمثبت بغير «واو»، وقد جاء في المنفي الأمران).

(٨) فعند الجمهور لا يجوز اقتران المضارع المنفي بـ «لا» بـ«الواو» الحالية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨]؛ لأن المضارع المنفي بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل المجرور بإضافة «غير» المنصوبة على الحال؛ فلا تدخل عليه «الواو»، والتقدير: «وما لنا غير مؤمنين»، أما المضارع المنفي بـ «لم» فيجوز أن تدخل عليه إن خلَت الجملة من الضمير، كما في: «جاء زيد ولم تطلع الشمس»، ويجوز تركها مع وجود الضمير، كما في قوله: ﴿فانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، أما المنفية بـ«لمَّا» فالمختار ربطها بالواو على كل حال، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٧٥/٢)، **والارتشاف**، (١٦٠٣/٣ ـ ١٦٠٤)، **وأوضح المسالك**، (٢٨٩/٢)، **وشفاء العليل**، (٥٤٠/٢)، **وهمع الهوامع**، (٣٢٥/٢).

(٩) وصاحب الإيراد هو السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣١١/٤)، /بالمعنى/ . وهذا ما ذهب إليه الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢١٩/٢): (إن المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت؛ فلا يجوز أن تباشره «واو» الحال، فلا يقال: «جاءني زيد ويركب»، وقوله: ﴿وَلا يَخافُونَ﴾ مضارع منفي بـ «لا»، فكيف جاز وقوعه حالاً بـ «الواو» ؟!).

فإنهم يَخرجون في جيش المسلمين خائفين ملامة أوليائهم من اليهود؛ فلا يعملون شيئاً يَلحقهم فيه لوم من جهتهم. واللومة المرة من اللوم، وفيها وفي تنكير «لائمٍ» مبالغتان.

---

* والفرقُ بينَ العطفِ والحاليَّة: أنَّه على الأوَّلِ تتميمٌ[1] لمعنى «يُجاهدونَ» مفيدٌ للمُبالغةِ والاستيعابِ، وعلى الثَّاني تعريضٌ[2] بمنْ يُجاهدُ[3] * [4]، وليسَ كذلكَ، وفيهِ تأمُّلٌ. **قولُه: (وحالُهُم خلافُ حالِ المنافقينَ إلخ)** أُوردَ عليهِ[5]: (إنَّ تفسير[6] المنافقينَ يفيدُهُ العطفُ أيضاً بلا فَرقٍ، وإنَّ خَشْيةَ المنافقينَ لا تختصُّ باليهودِ، بلْ يخافونَ لَوْم المسلمينَ لو تخلَّفوا، أو على عدمِ اجتهادِهِمْ لو حَضَروا). **قولُه: (وفيها وفي تنْكيرِ «لائمٍ» مُبالغتان)** (لأنَّهُ نفى عنهُمْ مخافة اللَّومِ [من أيِّ لائمٍ كانَ، وبانتفاءِ الخَوفِ منَ اللَّومَة] [7] الواحدةِ ينتفِي خَوفُ جميعِ اللَّوماتِ؛ لأنَّ النَّكرةَ في سياقِ النَّفيِ تعمُّ[8]، فإذا انضَمَّ إليهَا تنكيرُ فاعلِها [9] استوعَبَ خوفَ جميعِ اللُّوَّامِ، فهذا تتميمٌ في تتميمٍ)، كذا قِيلَ[10]،

---

(1) **التتميم**: أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفَضْلة تفيد نكتة كالمبالغة، كما في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُون الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨]، فقوله: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾ تتميم أُريدَ به المبالغة في مدحهم بالسخاء والكرم؛ أي: يطعمونه مع حبهم واشتهائهم له. ينظر: **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، (ص٢١٠)، **والتلخيص**، (ص٧٨)، **والإيضاح**، القزويني، (٣/٢٣٥ ـ ٢٣٦)، **ومختصر التلخيص**، (١١٩/ ب ـ ١٢٠/أ)، **والأطول**، (٢٠٧/أ)، **وعروس الأفراح**، (٣/٢٣٥ ـ ٢٣٦).

(2) سبق بيانه، (ص ١٨٣).

(3) في (د) « يجاهدون»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٣/٢٥٥).

(4) ما بين علامتين ** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٧٤)، حيث طرح سؤالاً وأجاب عليه، فقال: (فإن قلت: أي فرق بين أن يكون «ويخافون» حالاً وبين أن يكون عطفاً ؟ قلت: إذا جُعل حالاً كان قيداً لـ «يجاهدون»، فيكون تعريضاً بمن يجاهد، وإذا جُعل عطفاً كان تتميماً لمعنى «يجاهدون»، فيفيد المبالغة والاستيعاب). وهكذا تجد أن الشهاب جعل قول الحلبي وقول الطيبي قولاً واحداً.

(5) وصاحب الإيراد هو الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٣/ب)، /باختصار/.
كما ذهب القونوي إلى مثل هذا، فقال في **حاشيته**، (٧/٤٩٣): (توبيخ المنافقين حاصل في كلا الوجهين، لكن التعبير إذا كان حالاً أظهر؛ فلذا خصَّه لا لاختصاصه في الواقع، ولا لادعاء ذلك الاختصاص).

(6) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (ج)، تحريف، وفي (د) « تعيير»، وهو الأصوب لأنه أليق بالسياق.

(7) ما بين معكوفين ساقط من (د).

(8) **والنكرة في سياق النفي** من صيغ العموم، كقولك: «ما رجل في الدار»، وكقولك: «لا إله إلا الله»، فهي نفي لجميع الآلهة سوى الله تعالى. ينظر: **المحصول**، (٢/٣٤٣)، **وروضة الناظر**، (٢/٢٦)، **والإحكام**، (٢/٢٠٥)، **والمغني في أصول الفقه**، عمر بن محمد بن عمر الخبَّازي، (ص١١٦)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٢٣٦).

(9) فاعلها هو: «لائم».

(10) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

﴿ذلكَ﴾ **إشارة إلى ما تقدَّم من الأوصاف.** ﴿فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ﴾[المائدة: ٥٤] **يمنحه ويوفّق له.** ﴿وَاللَّهُ واسِعٌ﴾ [المائدة: ٥٤] **كثير الفضل.** ﴿عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤] **بمن هو أهله.**

إلاَّ أنَّه قيلَ عليه [١]: (كيفَ يكونُ «لومَة» أبلغ من «لَوْم» مع ما فيها مِنَ الوحْدَة[٢]، فلو قيلَ: لومُ لائمٍ كانَ أبلغَ ؟!، والجوابُ بأنَّها في الأصْلِ للمرَّةِ لكنِ المرادُ بها هنا الجِنْسُ [٣]، وأُتِي بالتَّاءِ للإشارةِ إلى أنَّ جنسَ اللَّومِ عندَهُم بمنزلَةِ لومةٍ واحدة؛ ولذا فسَّروهُ[٤]: بـ«لا يخافونَ شيئاً منَ اللَّومِ»). لا يَدفَعُ السؤالَ؛ لأنَّهُ لا قرينةَ على هذا التَّجوُّزِ [٥] مع بقاءِ الإبهامِ فيه[٦].

وقولُهُ: (إشارةٌ إلى ما تقدَّمَ)؛ أي: وأفردَهُ لمَا تقدَّمَ[٧]، ومنهُمْ من خصَّه ببعضِها [٨]، وهذا أَولى[٩]. **وقولُهُ: (يَمنحُهُ ويوفّقُ لهُ)** إشارةٌ إلى شمولِه للإيتاءِ بالفعلِ والقوَّة. **وقولُه: (كثيرُ الفضْلِ)** يشيرُ إلى أنَّ معناهُ ذلكَ، أو أنَّهُ في الأصْلِ كانَ من الإسنادِ المجازيِّ[١٠]، ثم غَلَبَ حتى صارَ حقيقةً. **وقولُه: (بمنْ هو أهْلُه)**؛ أي: أهلُ الفضْلِ، وخَصَّهُ ـ وإنْ كانَ عليماً بكلِّ شيءٍ ـ لمناسبةِ المَقامِ.

---

(١) وصاحب الإيراد والجواب هو الكازروني في **حاشيته**، (١٥٦/٢)، /بتصرف /.

(٢) في (ج) « الوعدة»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو الصواب لأنه أنسب للمقام، وهو موافق **للمطبوعة** (٢٥٥/٣).

(٣) هذا ما أكده الوقَّاد ـ رحمه الله ـ، حيث قال في «**شرح التصريح**»، (٢٠٩/١): (إن النكرة في سياق النفي تعمُّ، وإذا عمَّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس؛ فأشبهت المعرف بـ «أل» الاستغراقية).

(٤) تصرُّف من الشهاب في النقل عن الكازروني، ويقصد الحسن بن محمد بن الحسين النَّيسابوري في تفسيره المسمَّى: «**غرائب القرآن ورغائب الفرقان**»، (٦٠٤/٢)، وعبارة الكازروني في **حاشيته**، (١٥٦/٢): (ويؤيد ذلك ما قاله النيسابوري: معناه: لا يخافون شيئاً قطُّ من لوم أحد من اللُّوَّام....).

(٥) في أن جنس اللَّوم عندهم بمنزلة لومة واحدة، والتجوُّز هنا بمعنى التسمُّح أو المسامحة، والتي سبق تعريفها، (ص ١٢٥).

(٦) والإبهام مستفاد من «لائم» لأنه نكرة، ويقصد الشهاب أن هذا الجواب لا يدفع السؤال الذي أورده الكازروني؛ لأنه لا قرينة على هذا التجوُّز، الذي هو أن جنس اللوم عندهم بمنزلة لومة واحدة. أقول: ولكن ألا يكفي كون المقام مقام مديح قرينةً على أن جنس اللوم عندهم بمنزلة لومة واحدة ؟!.

(٧) أي: أفرد ﴿ذلكَ﴾ لمَا تقدَّم من أوصاف، وهي: كون الباري يحبهم ويحبونه، وكونهم أذلَّة على المؤمنين وأعزَّة على الكافرين يُظهرون لهم الغلظة، وكونهم يجاهدون ولا يخافون شيئاً من لوم أحد من اللُّوَّام. ينظر: **الكشاف**، (٦٤٨/١).

(٨) أي: ببعض هذه الأوصاف المذكورة في الآية، ويقصد ابن عطية الذي ذهب إلى أن ﴿ذلكَ﴾ فيه إشارة إلى كونهم يحبون الله ويحبهم الله. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢٠٨/٢).

(٩) أي: الأَولى رجوعه إلى جميع الأوصاف؛ لأن التخصيص ببعض هذه الأوصاف تخصيص بلا مخصِّص، والأَولى رجوع اسم الإشارة إلى جميع الأوصاف حتى يَرد ذلك المخصِّص، و﴿ذلكَ﴾ يجوز أن يُشار به إلى أكثر من واحد وهو على لفظ الإفراد، كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بين ذلك المذكور من البكر والفارض، وهذه مسألة سبق بيانها، (ص ١٥٠).

(١٠) يقصد أن إسناد الوسع إلى ذاته من باب الإسناد المجازي، الذي هو إسناد الشيء إلى غير ما هو له، سبق بيانه، (ص ١٤١).

قال تعالى: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذينَ آمَنُوا الَّذينَ يُقيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

قال البيضاوي (١٣٢/٢): ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذينَ آمَنُوا﴾ **لمَّا نهى عن موالاة الكفرة ذكر عقيبه من هو حقيق بها، وإنما قال:** ﴿وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ **ولَم يقل:** «أولياؤكم»؛ **للتنبيه على أن الولاية لله ﷻ على الأصالة ولرسوله ﷺ وللمؤمنين على التبع.**

قولُه: (وإنَّما قالَ وليُّكمُ الله إلخ) أي: لمَّا قالَ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥١] إلخ، ذكَرَ عَقْبَه منْ هو حقيقٌ بالموالاة [١]، وأَفْرَدَ «الوليَّ»[٢] ليفيدَ أنَّ الولايةَ لله بالأصَالة وللرسولِ والمؤمنينَ بالتَّبَع، فيكونُ التقديرُ كما نبَّه عليه شُرَّاحُ «**الكشَّاف**»[٣]: («وكذلكَ رسولُهُ والذينَ آمَنوا» ليكونَ في الكَلامِ أصلٌ وتبَعٌ[٤]، لا أنَّ «وليُّكُمُ» مفردٌ استُعملَ [٥] استعمالَ الجمعِ[٦] ليلْزَمَهُ ما لزِمَ لو كانَ النَّظْمُ «أولياؤكُم»، والحصْرُ[٧] باعتبارِ أنَّه الوليُّ أصالةً وحقيقةً، وولايةُ غيرِه إنَّما هيَ بالإسنادِ [٨] إليه)؛ فلا يَرِدُ عليه [٩]: (أنَّهُ لو كانَ التقديرُ كذلكَ [١٠] لتنافى حصْرُ الولايةِ في اللهِ ثمَّ اثباتُها للرسُولِ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ وللمؤمنينَ).

---

(١) أي: أن ما ذكر ما بين قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصارى أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذينَ آمَنُوا الَّذينَ يُقيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] لم يكن أجنبياً فلا ينافي التعقيب، فلما نفى الله تعالى ولايتهم بمعنى القرب والمحبة، أنتج ذلك حصر ولاية كل من يدَّعي الإيمان فيه وفي أوليائه. ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٧٥/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٩/ب)، **ونظْم الدرر في تناسب الآيات والسور**، إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، (١٩٣/٦).

(٢) مع أن الخبر جماعة يقتضي ـ حسب الظاهر ـ كون المبتدأ جمعاً وأنه جعله مفرداً.

(٣) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٧٦/٤)، **والكشف**، (ص١٩٧)، **والتقريب**، (٦٢/أ).

(٤) أي: إن قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ يفيد أن الولاية لله على الأصالة وللرسول ﷺ والمؤمنين بالتبع، حيث جُعل العطْف بعد ربط الخبر بالمبتدأ، أما لو قال: (إنما أولياؤكم الله ورسوله والمؤمنون)، فعندئذ لا يفيد هذا؛ لأنه عطْفٌ قبل ربط الخبر بالمبتدأ، بل يفيد أن كون الولاية لله ﷻ ولرسوله وللمؤمنين على نسق واحد، وليس كذلك.

(٥) في (د) «استعمال»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٦) لكون «ولي» على زنة «فَعِيل»، كما يقال: «الزيدون صَديق»، وكما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فما كان على وزن «فَعِيل» على زِنَة المصدر عند أهل اللسان، يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (٢٦٦/١)، **وأوضح المسالك**، (١٩٢/١)، **وشرح التصريح**، (١٩٤/١).

(٧) الحصر مستفاد من «إنما» في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾، فـ «إنما» تفيد الحصر كما هو معلوم. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٣٧٠/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٥٩)، **وهمع الهوامع**، (٥٢١/١).

(٨) هكذا وردت في (أ) و (ج)، وفي (ب) و (د) « بالاستناد»، وهو أليق بالسياق وموافق لما في **المطبوعة**، (٢٥٥/٣) .

(٩) وصاحب الإيراد هو الكازروني في **حاشيته**، (١٥٦/٢)، / بتصرف يسير/.

(١٠) سقطت من (د).

أي: لو كان التقدير كما ذهب إليه الشرَّاح: «إنما وليكم الله وكذلك رسوله والذين آمنوا».

﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾ [المائدة: ٥٥] صفة للذين آمنوا فإنه جرى مجرى الاسم، أو بدل منه ويجوز نصبه ورفعه على المدح. ﴿وَهُمْ راكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] متخشّعون في صلاتهم وزكاتهم، وقيل: هو حال مخصوصة بـ «يؤتون»؛ أي: يؤتون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة؛ حرصاً على الإحسان ومسارعة إليه،

قولُه: (صفةٌ للذينَ آمنوا فإنَّه جَرى مَجْرى الاسمِ إلخ) أي: اسمٌ جارٍ مَجرى [غَيرِ] [1] الصِّفاتِ؛ فلذا يُوصَفُ، ومَجرى الصِّفاتِ باعتبارِ صلَتِه؛ فلذا وُصِفَ به، والزَّمخشريُّ لَمْ يُعْرِبْهُ صفةً [2]، فقيلَ[3]: (لأنَّ الموصولَ وصْلةٌ إلى وصف المعارفِ، والوصفُ لا يوصَفُ إلا بالتَّأويلِ[4])؛ ولذا قيلَ[5]: (إنَّهُ أُجرِي مَجْرى الأسماءِ كـ«مؤمن» و«كافر»).

قولُه: (يتخشَّعونَ في صَلاتِهم إلخ) لمَّا كانَ الرُّكوعُ غيرَ مناسبٍ للزَّكاةِ فسَّرهُ بمعنى يشمَلُهُما، وهو «التذلُّلُ والتخشُّعُ» [6]، كما في قولِه [7]: لَا تُهينَ الفَقيرَ عَلَّكَ أَنْ ~ تَرْكَعَ يَوماً والدَّهْرُ قدْ رَفَعَهْ

---

(1) سقطت من (أ) و (ب)، وما أثبتُّه من (ج) و (د).

(2) بل أعربه بدلاً، فقال في «**كشافه**»، (٦٤٨/١): (فإن قلت: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ ما محله ؟ قلت: الرفع على البدل من ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أو على: «هم الذين يقيمون»).

(3) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٣٧٦/٤).

(4) ذهب النحاة إلى أن «الذي» و«التي» من الأسماء الموصولة، والغرض من الإتيان بها وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يُمكن إدخال «أل» التعريف على الجملة لأنها من خواصِّ الأسماء؛ لذلك جاؤوا بـ «الذي» متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ «الذي». ينظر: **المفصل**، (ص١٨٣)، **واللباب**، العكبري، (١١٣/٢)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١٤١/٣)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٤٨١/١).

(5) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٩/ب)، /باختصار/، وعبارته: (لم يجعله الزمخشري وصفاً لاشتراك الموصولين في كونهما وصفين، والوصف لا يوصف إلا إذا أُجري مَجرى الاسم كـ«المؤمن»، بخلاف ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإنه في معنى الحدوث، ألا ترى أنه جعل ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥] صفة ﴿الْخَنَّاسِ﴾ لأنه ليس في معنى الحدوث ؟!).

(6) وهذا تفسير مناسب جداً لم يخرج فيه البيضاوي ـ رحمه الله ـ عن أصل اللغة؛ فالركوع يأتي بمعنى «الخضوع»، كما في **أساس البلاغة**، مادة (رَكَعَ)، (٣٨١/١)، **ومختار الصحاح**، مادة (رَكَعَ)، (ص١٢٨)، **ولسان العرب**، مادة (رَكَعَ)، (١٣٣/٨). وهذا مناسب للصلاة؛ ففيها خضوع وتذلُّل بين يدي الله تعالى، كما أنه مناسب للزكاة؛ حيث إن فيها خضوعاً لأمر الله بصرفها في وجوهها، وخضوعاً أمام حال الفقير؛ لأن دوام الحال من المحال.

(7) البيت لـ «الأضبط بن قُريع السَّعدي»، من «المنسرح»، من قصيدة مطلعها:

لكل همٍّ من الهمومِ سَعَهْ ~ والصبحُ والمسَا لا بقَاءَ مَعهْ

قَدْ يَجْمَعُ المَالَ غيرُ آكِلِه ~ وَيَأْكُلُ المالَ غَيرُ مَنْ جَمَعَهْ.

ومعنى البيت : إياك إياك واحتقار الفقير؛ فإن دوام الحال من المحال . ينظر: **البيان والتبيين**، عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بـ «الجاحظ»، (٢٢٣/٣)، **والمعاني الكبير في أبيات المعاني**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، (٤٩٥/١) ، **وشرح ديوان الحماسة**، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ص٨٠٨)، **ولباب الآداب**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ص١٢٠).

وإنها نزلت في علي ﷺ حين سأله سائل وهو راكع في صلاته، فطَرح له خاتمه.

وعلى الوجْه الثَّاني[1] إبقاؤُهُ على ظَاهرِه ويكونُ في مُعيَّنٍ. وقصَّةُ عليٍّ ـ كرَّمَ الله وجهَهُ ورضِيَ اللهُ عنه ـ أخرجَها الحاكمُ[2]، وابنُ مَرْدَويْه[3] وغيرُهُما[4]، عن ابنِ عباسٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُما ـ بإسنادٍ متَّصلٍ[5]، قالَ: «**أقبلَ ابن سلامٍ**[6] **ونفرٌ**[7] **من قومه آمنُوا بالنبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فقالوا: يا رسولَ الله إنّ منَازلَنَا بعيدةٌ، وليسَ لنا مجلسٌ ولا متحدَّثٌ دونَ هذا المجْلس، وإنّ قومَنا لمَّا رأونا آمَنَّا بالله ورسوله وصدَّقناهُ، رفضُونا وآلَوا على نفوسهم ألا يجَالسُونا ولا يناكحُونا**[8] **ولا يكلِّمُونا، فشَقَّ ذلكَ علينا، فقالَ لهمُ النبيُّ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم: إنَّمَا وليكمُ اللهُ ورسولُهُ، ثم إنَّ النبيَّ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، خَرجَ إلى المَسْجد والناسُ بين قَائمٍ وراكعٍ**[9]**، فبَصُرَ بسائلٍ، فقالَ: هل أعطاكَ أحدٌ شيئاً؟، فقال: نعم، خاتَمٌ من فضَّة، فقال: من أعطاكَهُ؟، فقال: ذاك القائمُ، وأومأ بيَدِه إلى عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ، فقَالَ النبي ـ صلى الله عليه وسلَّم:**

---

(1) من كون الركوع على حقيقته، والراجح هو أنه بمعنى الخشوع والتذلُّل؛ لأنه ضمن حدود اللغة، كما يناسب فِعْلي الصلاة والزكاة، أضف إلى ذلك تضعيف العلماء لرواية تصدُّق علي وهو راكع كما سيأتي قريباً.

(2) **معرفة علوم الحديث**، محمد بن عبدالله، الحاكم النيسابوري، (ص١٠٢). (وقال الحاكم: حديث تفرَّد به الرازيون عن الكوفيين).

(3) في «**تفسيره**»، من طريق الضحاك، عن ابن عباس ﷺ، ومن طريق آخر: عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس ﷺ (نقلاً عن ابن كثير في **تفسيره**، (١٣٨/٣))، وكلا الطريقين لا يصح شيء منهما، لأن الأول فيه انقطاع، فـ «الضحاك» لم يلق ابن عباس، أما الثاني فآفته محمد بن السائب الكلبي، مُجمَع على تضعيفه. (ينظر: **الضعفاء الصغير**، (ص١٢١)، **والمغني في الضعفاء**، (٥٨٤/٢)، **وتخريج أحاديث الكشاف**، (٤٠٩/١). ولم أظفر بتفسير ابن مردويه.

وأحمد بن موسى بن مَرْدَوَيْه، الحافظ المحدث، ولد سنة (٣٢٣)، له: «التفسير الكبير»، و «المستخرج على صحيح البخاري»، (ت ٤١ هـ) . ينظر: **سير أعلام النبلاء**، (٧٧/١٣ ـ ٧٨)، **وطبقات الحفاظ**، (ص٤١٢)، **وطبقات المفسرين**، (ص١٠١).

(4) رواه الواحدي في «**أسباب النزول**» (ص٢٠٠)، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس ﷺ . وهذا السند آفته الكلبي أيضاً.

(5) **المتصل أو الموصول**: ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ، أو إلى واحد من الصحابة، أما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فهي مقطوعة (ينظر: **شرح** «**التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي**»، عبدالرحيم بن الحسين، زين الدين العراقي، (١٨٣/١)).

وقد ضعَّف ابن حجر حديث علي وتصدُّقه بخاتمه، كما حكم «الفَتَّني» عليه بأنه موضوع بالاتفاق، وضعَّف المناوي الحديث بجميع طرقه، كما نبَّه إلى تقصير السيوطي في «حاشيته» لذكْرِه طرق الحديث دون الإشارة إلى ضعفها. **ينظر: الكاف الشاف**، (٥٠٥/١)، **وحاشية السيوطي**، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، أحمد بن عبدالله بن علي الدرويي، (٢٨١/٣)، **وتذكرة الموضوعات**، محمد طاهر بن علي الصدِّيقي الفَتَّني، (ص٨٤)، **والفتح السماوي**، (٥٧٢/٢).

(6) يقصد عبدالله بن سلام بن الحارث، الصحابي المشهور.

(7) **النَّفَر**: عِدَّة رجال من ثلاثة إلى عشرة، يقال: هؤلاء عشرة نَفَر؛ أي: عشرة رجال، ولا يقال: عشرون نفراً، ولا ما فوق العشرة. ينظر: **العين**، مادة (نَفَرَ)، (٢٦٧/٨)، **والصحاح**، مادة (نَفَرَ)، (٨٣٣/٢)، **ولسان العرب**، مادة (نَفَرَ)، (٢٢٦/٥).

(8) في (ج) « لا يجالسون ولا يناكحون».

(9) في (ج) « راكع وقائم».

واستدلَّ بها الشيعة على إمامته، زاعمين أن المراد بـ «الولي»: المتولّي للأمور والمستحق للتصرف فيها،

على أيّ حَالٍ أعطاكَ ؟ فقال: وهو راكِعٌ، فكبَّر النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّمَ ـ، ثم تَلا هَذِه الآية». فأنشأ حسانُ، رضي اللهُ عنه، يقول[1]: أبا حَسَنٍ، تفديكَ نفسي ومُهْجَتي ~ وكلُّ بطِيءٍ في الهُدى ومُسَارِعِ

٥٤٣/ب

أيذهبُ مدحيكَ المحبَّرُ ضَائعاً ؟! ~ وما المدحُ في جنْبِ الإلهِ بضَائعِ /

فأنتَ الذي أعطيتَ إذْ كُنتَ راكِعاً ~ زَكاةً فدتكَ النفسُ يا خيرَ راكِعِ

فأنزلَ فيكَ اللهُ خيرَ ولايةٍ ~ وثبَّتها مَثنى كتابِ الشرائعِ

قوله: (واستدَلَّ به الشِّيعةُ على إمامَتِه إلخ) وجهُ الاستدلالِ: أنَّه جعلَ الوليَّ منْ يتصدَّقُ وهو راكعٌ، وذلكَ عليٌّ، رضيَ اللهُ عنهُ، و«الوليُّ»: الخليفةُ؛ لأنَّه الذي يتولَّى أُمورَ النَّاسِ، فتكونُ الخلافةُ منحصرةً فيه[2] حقٌّ لهُ، ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ المرادَ بـ «الوليِّ» ضدَّ العدوِّ[3] وهو الصَّديقُ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ ما ذكَرَ[4] فاللَّفظُ عامٌّ[5] وسببُ النزولِ لا يُخصِّصُ[6]، وإرادةُ الجمعِ بالواحدِ خلافُ الظَّاهرِ[7]،

---

(1) لم أجد هذه الأبيات في ديوان حسان بن ثابت !! والعجب كل العجب من الشهاب ـ وهو المعروف بعلو كعبه في الفصاحة والبلاغة ـ كيف يغفل عن التنبيه إلى ركاكة هذه الأبيات ؟!؛ فإن بلاغة حسان بن ثابت تأبى مثل هذه الأبيات الركيكة المختلَّة وزناً. قال القاسمي ـ رحمه الله ـ في **تفسيره**، (١٧٥/٤): (وقد اقتصَّ ذلك الخفاجيُّ في حواشي البيضاوي عن الحاكم وغيره بطول، ثم أنشد أبياتاً لحسان بن ثابت فيها، ولوائح الضعف بل الوضع لا تخفى عليها، لا سيما ونفس حسان بن ثابت ـ العريق في العربية ـ بعيد مما نسب إليه، وأيّ حاجة للتنويه بفضل عليّ ﷺ بمثل هذه الواهيات وفضله أشهر من نار على عَلم ؟!).

(2) ذهب الشيعة إلى أن «الوليّ» إما المتصرِّف وإما الناصر تقليلاً للاشتراك، والناصر غير مراد لعموم النصرة، قال تعالى: ﴿والمؤمنون وَالْمُؤْمِنَات بَعضهم أَوْلِيَاء بعض﴾ [التوبة: ٧١]، فهوَ المتصرِّف، والمتصرِّف في الأمة هو الإمام، وهو علي بن أبي طالب ﷺ. ينظر: **مجمع البيان لعلوم القرآن**، الفضل بن الحسن الطبرسي، (٣٢٣/٣)، **وطوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، عبدالله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (٢٢٨/أ)، **والمواقف**، (٦٠١/٣)، **وشرح المقاصد**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (٢٨٨/٢).

(3) ينظر: **جمهرة اللغة**، مادة (وَلَيَ)، (٢٤٦/١)، **والصحاح**، مادة (عَدَا)، (٢٤١٩/٦).

(4) من أن «الولي» بمعنى «المتولِّي» الذي هو الخليفة والمتصرِّف في أمور الناس.

(5) في قوله: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا﴾، فمن ألفاظ العموم ما هو عام بصيغته ومعناه كـ «الرجال»، و«النساء»، و«المؤمنين»، و«المشركين»؛ لأن واضع اللغة وضع هذه الصيغة للجماعة. ينظر: **أصول السَّرَخْسي**، محمد بن أحمد بن سهل، شمس الأئمة السَّرَخْسي، (١٥١/١)، **وروضة الناظر**، (١١/٢).

(6) لأن خصوص سبب الحكم لا ينافي عموم الحكم؛ فالراجح عند الجمهور أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو أمر سبق بيانه، (ص ١٣٨).

(7) لأن الظاهر من قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أن يكون المقصود جميع المؤمنين لا فرداً منهم على وجه الخصوص. وقد ردَّ ابن حجر الهيتمي على من زعم أن هذه الآية نصٌّ على إمامة علي، فقال: (وزعمهم الإجماع على إرادة علي دون أبي بكر كذب قبيح؛ لأن أبا بكر داخل في جملة ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [المائدة: ٥٥]؛ لتكرُّر صيغة الجمع فيه، فكيف يُحمل على الواحد ؟!). **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، (١٠٥/١).

والظاهر ما ذكرناه مع أن حمْل الجمع على الواحد أيضاً خلاف الظاهر، وإن صحَّ أنه نزل فيه، فلعله جيء بلفظ الجمع لترغيب الناس في مثل فعله فيندرجوا فيه؛ وعلى هذا يكون دليلاً على أن الفعل القليل في الصلاة لا يبطلها، وأن صدقة التطوُّع تسمى زكاة.

خُصوصَاً وخلافةُ أبي بكرٍ تثبُتُ بالأحاديثِ الصَّحيحةِ [1] كما بُيِّنَ في محلِّه [2]. **قولُه: (فلعلَّه جيء بلفظِ الجَمع لترغيبِ النَّاس إلخ)** فإذا كانَ الترغيبُ لا يختصُّ بهِ أيضاً، *وذكَروا [3] في التَّعبيرِ عنِ الواحدِ بالجَمعِ أنَّهُ يكونُ لفائدتين: تعظيمُ الفاعلِ وأنَّ منْ أتى بذلكَ الفعلِ عظيمُ الشَّأنِ بمنزلةِ جماعة، كقوله تعالى: ﴿إنّ إبراهيمَ كانَ أمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠] [4]؛ ليُرغِّبَ النَّاسَ في الإتيانِ بمثْلِ فعلِهِ، وتعظيمُ الفعلِ أيضاً حتَّى إنَّ فعْلَهُ سجيَّةٌ لكلِّ مؤمنٍ [5] * [6]. وهذهِ نُكتَةٌ سَرِيَّةٌ [7] تَعْتبِرُ في كلِّ مَكانٍ ما يليقُ بهِ،

---

(١) لا أحاديث صريحة صحيحة في إثبات خلافة أبي بكر ـ والله أعلم ـ ، وقد ورد حديث في استشارة رسول الله ﷺ عند أحمد في **مسنده**، (٢/٢١٤ / ٨٥٩)، في مسند علي، من طريق أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيع أن علياً قال: «**قِيلَ يَا رَسُولَ الله: مَنْ نُؤَمِّرُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: إنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ، تَجدُوهُ أَميناً، زَاهداً فِي الدُّنْيَا، رَاغباً فِي الْآخرَة، وَإنْ تُؤَمِّرُوا عُمَرَ، تَجدُوهُ قَوِيًّا أَميناً، لَا يَخَافُ فِي الله لَوْمَةَ لَائم، وَإنْ تُؤَمِّرُوا عَليًّا – وَلَا أُرَاكُمْ فَاعلينَ – تَجدُوهُ هَادياً مَهْدِيًّا، يَأْخُذُ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقيمَ**».
وهذا الحديث سنده ضعيف، وآفته: أبو إسحاق، وهو: عمرو بن عبدالله، أبو إسحاق السَّبيعي، الذي تغيَّر بآخره واشتهر بالعنعنة والتدليس . (ينظر: **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، خليل بن كَيْكَلدي، صلاح الدين العلائي، (ص١٠٨)، **وطبقات المدلِّسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (٣/٤٨١ ـ ٤٨٢))، ورواه البزَّار بلفظه، من طريق فُضَيل بن مرزوق، عن زيد بن يُثَيع به، ورواة السند ثقات، كما أكَّد الهيثمي. ينظر: **كشف الأستار عن زوائد البزَّار**، علي بن أبي بكر، أبو الحسن الهيثمي، (٢/٢٢٥)، **ومجمع الزوائد**، (٥/١٧٦).

(٢) ينظر: **حاشية الشهاب**، (١/٣٣٩).

(٣) في (ج) ((وذكر)).

(٤) فـ ((الأمة)) هي الجماعة قدر مائة، لكن قد يقال للرجل العظيم ((أمَّة)) إذا كان يقوم مقام جماعة أو يساويهم في نفع أو خير، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠]؛ فسمَّاه: ((أمَّة)) مبالغة في تعظيمه؛ لأنه خالف قومه بالإسلام والحنيفية، وائتم به الأنبياء بعده . ينظر: **تصحيح الفصيح**، (ص ٣٦٤)، **وشرح الفصيح**، ابن خالويه، (٥٠/ ب)، **وإسفار الفصيح**، (٢/٧٣٠)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٢/٣٥٦)، **وشرح الفصيح**، اللَّخمي، (ص١٦٩).

(٥) وهذا ما أكَّده الزمخشري، حيث قال في ((**الكشاف**))، (١/٦٤٩): (فإن قلت: كيف صحَّ أن يكون لعلي ﷺ واللفظ لفظ جماعة ؟! قلت: جيء به على لفظ الجمع ـ وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً ـ ليرغِّب الناس في مثل فعله فينالوا مثل ثوابه، ولينبِّه على أن سجيَّة المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ والإحسان وتفقُّد الفقراء).

(٦) ما بين علامتين ** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٧٧)، / بتصرف/.

(٧) أي: نكتة جيدة رفيعة خفية؛ فالسَّريُّ من كل شيء: الجيد؛ يقال: طعام سَرِيٌّ، وفرس سَرِيٌّ، وكل ما فُضِّل جنسه فهو سَرِيٌّ. ينظر: **معجم الفروق اللغوية**، (ص٢٧٧).

قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ [المائدة: ٥٦].

قال البيضاوي (١٣٢/٢): ﴿**وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ **ومن يتخذهم أولياء.** ﴿**فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ **؛ أي: فإنهم هم الغالبون، ولكن وضع الظاهر موضع المضمر تنبيهاً على البرهان عليه، فكأنه قيل: ومن يتولَّ هؤلاء فهم حزب الله، وحزب الله هم الغالبون، وتنويهاً بذكرهم وتعظيماً لشأنهم وتشريفاً لهم بهذا الاسم، وتعريضاً لمن يوالي غير هؤلاء بأنه حزب الشيطان.**

ووجهُ الاستدلالِ المذكورِ ظاهرٌ[١]. وقيلَ[٢]: إنَّهُ كانَ قبلَ تحريمِ الكلامِ في الصَّلاةِ، فإنَّهُ كانَ جائزاً ثمَّ أبيحَ [٣]، وبأنَّه أشارَ إليهِ، فأخَذَهُ منْ أُصْبُعِهِ بلا فِعْلٍ لهُ. **وقولُه: (وضعَ الظَّاهرَ موضعَ المُضْمَرِ إلخ)** هذا مبنيٌّ على أنَّ جوابَ الشَّرطِ الاسميِّ في نحوِهِ لا بدَّ منِ اشتمالِهِ على ضَميرِه [٤]، كما مرَّ [٥]، فوَضعَ الاسمَ الظَّاهرَ موضعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على علَّةِ الغَلَبَةِ، أنَّهُمْ حزبُ اللهِ، كقولِه تعالى: ﴿وإنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣] [٦]. **وقولُه: (ومنْ يتولَّ هؤلاءِ إلخ)** * بيانُ أنَّه على هذا الوجْهِ [٧] ذِكْرُ اللهِ للتَّوطئةِ والتمهيدِ وعلى ما بعدَهُ من التَّنويهِ والتَّشْريفِ [٨] لا يَلزَمُ فيهِ ملاحظَةُ التوطئَةِ؛ ففرَّقَ بينهُما[٩]، ووجْهُهُ: أنَّهُ جعلَهُم مشاهيرَ بهذا وعَلَماً فيهِ [١٠]

---

(١) فكما أنه عبَّر عن الواحد بالجماعة في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠] وقصَد تعظيم إبراهيم عليه السلام، كذلك عبَّر عن الواحد بالجماعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[المائدة: ٥٥] وقصَد تعظيم علي رضي الله عنه .

(٢) لم أهتد إلى هذا القائل !! .

(٣) هكذا وردت في (أ) و (ب) و (ج) ، وفي (د) ((نُسخ))، وهو الأليق بالمقام.

(٤) وضَع الظاهر ـ الذي هو ((حزب الله)) ـ موضع الضمير ـ الذي هو ((هم))ـ العائد إلى ((مَنْ))؛ لأن النحاة التزموا في جواب الشرط الاسمي عَوْد ضمير منه إلى اسم الشرط على الأصح، لأن نظيره هو الخبر كما في: ((الذي يأتيني فله درهم)). ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٦٠٨).

(٥) (ص ٢٢٩)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤]، حيث قال: (واختلف النُّحاة في خبرها، فقيل: مجموع الشرط والجزاء، وقيل: الجزاء؛ فعلى الأوّل لا يحتاج الجزاء وحده إلى ضمير يربطه، وعلى الثاني يحتاج إليه فهو مقدَّر).

(٦) أي: وضع الظاهر موضع المضمر أفاد سرَّ كون الغلبة لهم، ولو لم يوضع الظاهر موضع المضمر، فقيل: (ومن يتولَّ الله ورسوله فإنهم الغالبون)، لم يُفِد ذلك معنى الغلبة المفيدة فائدة البرهان على غَلَبتهم. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٤٩٧/٧). وقد بيَّنت فيما سبق أن الظاهر قد يوضع موضع المضمر لأغراض بلاغية، (ص ٢٣٥).

(٧) يقصد الوجه المبني على وضع الظاهر موضع المضمر.

(٨) والتنويه والتشريف مستفاد من إضافة الحزب إلى اسم الله، فالإضافة هنا لتعظيم المضاف، كما أن الإضافة إلى الشيطان نهاية التحقير للمضاف. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢٢٠/٢)، **وحاشية القونوي**، (٤٩٧/٧).

(٩) أي: فرَّق بين الوجه الأول المبني على وضع الظاهر موضع المضمر، وبين الوجه الثاني المبني على أنه ليس من وضع الظاهر موضع المضمر.

(١٠) **العَلَم**: الجَبل، فيقال: ((فلان عَلَم من الجبال))، إذا كان عزيزاً، كما يقال: ((فلان عَلَم الكرَم أو عَلَم الفضل))، إذا كان منفرداً عن نُظَرائه. ينظر: **الزاهر**، (٢٢٠/١)، **والصحاح**، مادة (عَلَمَ)، (١٩٩٠/٥)، **وسحر البلاغة وسر البراعة**، عبدالرحمن بن محمد الثعالبي، (ص٦٧)، **ولسان العرب**، مادة (عَلَمَ)، (٤٢٠/١٢).

قال تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الَّذينَ اتَّخَذُوا دينَكُمْ هُزُواً وَلَعباً مِنَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنينَ**﴾ [المائدة: ٥٧].

قال البيضاوي (١٣٣/٢): **وأصل الحزب: القوم يجتمعون لأمر حَزَبَهُمْ. ﴿يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخذُوا الَّذينَ اتَّخَذُوا دينَكُمْ هُزُواً وَلَعباً مِنَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ﴾ نزلت في رِفاعة بن زيدٍ وسُويد بن الحرْث، أظهرا الإسلام ثمَّ نافَقا، وكان رجالٌ من المُسلمينَ يوادُّونهما. وفصَل المستهزئين بأهل الكتاب والكفار على قراءة من جرَّه، وهم أبو عمرو والكِسائي ويعقوب، و«الكفار» وإن عمَّ أهل الكتاب يُطلق على المشركين خاصة لتضاعف كفرهم،**

حتى لا يَتبادَرَ إلى الفَهْمِ غيرُهُمْ إذا ذُكِرَ حزبُ الله*[١] . **قولُهُ: (لأمْر حزَبهم)**؛ أي: أهمَّهُم[٢]، وقيلَ[٣]: (الحزبُ جماعةٌ فيهِمْ شدَّةٌ، فهو أخَصُّ مِنْ الجَماعةِ والقَوْمِ) . **قولُه: (نزلَتْ في رِفاعَةَ بنِ زيدٍ إلخ)** وترتُّبُ النَّهيِ على اتِّخاذِهم لتعليقه بما هو في حُكْمِ المشتقِّ[٤].

* ومن جرَّ «الكفار»: أبو عمْرٍو، والكِسائيُّ، ويعقوبُ؛ وهو أظْهرُ لقُرْبِ المعطوفِ عليه[٥]، ولأنَّ أُبيَّاً ـ رضِيَ اللهُ عنهُ ـ قَرَأَ: «ومِن الكفارِ»[٦]، والكفارُ على هذا مخصوصٌ بالمشْرِكينَ، وقدْ وَرَدَ بهذا المعْنى في مَواضِعَ مِنَ القُرآنِ[٧]،

---

(١) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٩/ب)، /بالمعنى/ .

(٢) يقال: حزَبه الأمر؛ إذا نابه واشتدَّ عليه أمر، أو أصابه هم. ينظر: **مشارق الأنوار**، مادة (حَزَبَ)، (١٩٠/١)، **ولسان العرب**، مادة (حَزَبَ)، (٣٠٩/١)، **والقاموس المحيط**، مادة (حَزَبَ)، (ص٧٣).

(٣) والقول للعسكري، / بتصرف/، وعبارته: (وحزب الرجل: الجماعة التي تعينه فيَقوى أمره بهم، وهو من قولك: حزبني الأمر؛ إذا اشتدَّ عليك). **الفروق اللغوية**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ص٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٤) حيث علَّق النهي عن موالاتهم على ما هو في حكم المشتق ـ وهو اتخاذهم دينهم هزواً ولعباً ـ تنبيهاً على علَّة النهي، فمن كان هذا شأنه فليس أهلاً للموالاة؛ لأن تعليق الحكم بالمشتقِّ يؤذن بعليَّة ما منه الاشتقاق، على ما هو المختار عند جمهور الأصوليين. ينظر: **المنخول من تعليقات الأصول**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ص٤٤٦)، **والمختصر في أصول الفقه**، علي بن محمد، أبو الحسن البعلي، (ص١٤٧ ـ ١٤٨)، **والتحبير، شرح التحرير**، (٣٣٥٠/٧).

(٥) أي: لقربه من المعطوف عليه ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب: «والكفارِ» بالكسر على النسق على قوله: ﴿مِنَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، والمعنى: «من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفارِ»، وقرأ الباقون بالنصب على النسق على قوله: ﴿لاَ تَتَّخذُوا الَّذينَ اتَّخَذُوا دينَكُمْ هُزُواً وَلَعباً﴾؛ أي: ولا تتخذوا الكفارَ أولياءَ، وقد ذهب مكي ـ رحمه الله ـ إلى أنه لولا قراءة الجماعة على النصب لاختار الجرَّ لقوته في المعنى وقربه من المعطوف عليه. ينظر: **معاني القراءات**، (٣٣٤/١)، **والكشف عن وجوه القراءات**، مكي بن أبي طالب حمُّوش، (٤١٤/١).

(٦) ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢٠٩/٢)، **والبحر المحيط**، (٣٠٢/٤).

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلا الْمُشْرِكينَ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]، قال ابن عطية في **تفسيره**، (٢٠٩/٢): (وفرَّقت الآية بين الكفار وبين الذين أوتوا الكتاب، من حيث الغالب في اسم الكفار أن يقع على المشركين بالله إشراك عبادة أوثان؛ لأنهم أبعد شأواً في الكفر).

قال تعالى: ﴿وَإِذا نادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ اتَّخَذُوها هُزُواً وَلَعِباً ذلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨].

ومن نصبه عطفه على ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾[المائدة: ٥٧]، **على أن النهي عن موالاة من ليس على الحق رأساً، سواء من كان ذا دين تبع فيه الهوى وحرَّفه عن الصواب كأهل الكتاب، ومن لم يكن كالمشركين. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾** [المائدة: ٥٧] **بترك المناهي.**

﴿وَإِذا نادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ اتَّخَذُوها هُزُواً وَلَعِباً﴾؛ أي: اتخذوا الصلاة أو المناداة، وفيه دليل على أن الأذان مشروع للصلاة.

ووجْهُ التَّخْصيصِ ما ذَكَرَهُ[١]، وعلى قِراءةِ النَّصْبِ لا يكونُ المشركونَ مُصرَّحاً باستهزائِهِمْ هُنا[٢]، وإنْ أُثبتَ لهُمْ في آيةِ: ﴿إِنَّا كفَينَاكَ المُسْتهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]؛ إذِ المرادُ بهِمْ مُشركو العَرَبِ* [٣]، ولا يكونُ النَّهيُ عليها معلَّلاً بالاستهْزاءِ بلْ نُهُوا عنْ مُوالاتِهِمُ ابتداءً[٤]، وهذا معنى **قوله: (على أنَّ النَّهي إلخ). وقولُهُ: (بتَرك المَناهي)** خَصَّه لوقُوعه بعدَ النَّهيِ عَنِ اتخاذِهِمْ أولياءَ، فالمُناسبُ تَخصيصُ الإيمانِ بالوعيدِ[٥]، ومنْ عمَّمَهُ[٦] نظَرَ إلى أنَّهُ[٧] تذييلٌ[٨]، ومثْلُهُ يُورَدُ بطريقِ العُمومِ، فافهَمْ. **قولُه: (وفيهِ دليلٌ على أنَّ الأذانَ مشروعٌ للصَّلاةِ)** وفي «**الكشَّاف**»[٩]: (فيهِ دليلٌ على ثُبوتِ الأذانِ بنصِّ الكِتابِ)؛

---

(١) يقصد ما ذكره البيضاوي، من أن تخصيص الكفار بالمشركين عبَدة الأوثان بسبب تضاعف كفرهم.

(٢) فعلى قراءة النصب يكون المعنى: «لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً ولا تتخذوا الكفارَ أولياء» لا تصريح باستهزاء المشركين، بينما التصريح باستهزائهم واضح في قراءة الخفض؛ لأن المعنى: «لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً، من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار».

(٣) ما بين علامتين ** منقول عن السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤/٣١٦ ـ ٣١٧)، / بالمعنى/.

(٤) أي: لا يكون النهي على قراءة النصب «الكفارَ» معلَّلاً بالاستهزاء، بل يكون النهي عن موالاة المشركين ابتداءً؛ لأن المعنى على هذه القراءة: «لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً ولا تتخذوا الكفارَ أولياء».

(٥) أي: خصَّ البيضاوي ها هنا فعل التقوى بترك النواهي دون عموم التقوى التي هي: «فعل المأمورات واجتناب النواهي»؛ لأن الأمر بالتقوى جاء بعد النهي عن اتخاذهم أولياء؛ فكان تخصيص الإيمان بالوعيد مناسباً، ويكون التقدير: «فاتقوا الله بترك ما نهيتكم عنه إن كنتم مؤمنين بوعيده». وقد سبق بيان **الوعد والوعيد** في كتاب الله مشفوعاً بالأمثلة، (ص١٦٦).

(٦) أي: من نظر إلى أن قوله: ﴿كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ تذييل للآية، فسَّر التقوى على عمومها بأنها فعل المأمورات واجتناب المنهيات، وجعَل الإيمان يقتضي الإيمان بالوعد والوعيد، ويكون المعنى على هذا: «فاتقوا الله بفعل ما أمركم به واجتناب ما نهاكم عنه إن كنتم مؤمنين بوعده ووعيده»، وقد عبَّر البيضاوي عن هذا الاتجاه بصيغة التضعيف «قيل»؛ لأن تقدير متعلَّق الإيمان لا حاجة إليه في تعليل الأمر بالتقوى، هذا ما أكَّده الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢/٢٢٠)، وممن ترك الأمر على عمومه: ابن عطية في **تفسيره**، (٢/٢٠٩)، وأبو حيان في **البحر المحيط**، (٤/٣٠٢)، والقاسمي في **تفسيره**، (٤/١٧٧).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) **التذييل**: من الإطناب، وهو: تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معنى الأولى لإفادة التأكيد، من جَعْل الشيء ذيلاً للشيء، مثال ذلك: ﴿ذلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، والمعنى: هل يجازى ذلك الجزاء إلا الكفور ؟!. ينظر: **التلخيص**، (ص ٧٧)، **ومختصر التلخيص**، (١١٨/ب)، **والأطول**، (٢٠٥/ب)، **وعروس الأفراح**، (٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦).

(٩) (١/٦٥٠).

* لأنَّهُ لمَّا دلَّ على أنَّ اتخاذَ المُناداةِ هُزُواً [1] مِنْ مُنْكَراتِ الشَّرعِ، دلَّ على أنَّ المناداةَ مِنْ حُقوقِه المشْروعةِ لَهُ، وإنْ كانَ ابتداءُ مشروعيَّتِه بالسُّنَّة كما في قصَّة عبدالله بن زيدٍ الأنصاريِّ وما رَأى في مَنامه [2]، وهذا لا يُنافي كونَ مَشروعيَّة الأذانِ أولَ ما قَدِمُوا المَدينةَ، والمائدةُ متأخِّرٌ نُزولُها [3]* [4]، ولمَّا كانَ ثبوتُهُ مَعروفاً [5] جعَلَهُ المُصنِّفُ، رحِمَه اللهُ تعالى، دليلاً على مَشْروعيَّتِه لا على ثُبوتِه؛

([1]) يجوز أن يعود الضمير في ﴿اتَّخَذُوهَا﴾ على المصدر المفهوم من الفعل ((ناديتم)) وهو ((المناداة))، ولكن الظاهر أن يعود الضمير إلى ((الصلاة)) لا إلى ((المناداة))؛ لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وكون الضمير يرجع إلى المناداة فيه تكلُّف وتمحُّل على ما ذهب إليه السَّمين **في الدر المصون**، (٣١٧/٤)؛ ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل المصنِّف يقدِّم الاحتمال الثاني، وقد جوَّز البيضاوي الاحتمال الأول مع ضعفه ليلائم قصة النصراني، كما في **حاشية الشيخ زاده**، (٢٢٠/٢)، **وحاشية القونوي**، (٤٩٨/٧).

([2]) عَنْ مُحَمَّد بْنِ عَبْدالله بْنِ زَيْد بْنِ عَبْدرَبِّه قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُالله بْنُ زَيْد، قَالَ: « **لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بالنَّاقُوسِ لِيُضْرَبَ به للنَّاسِ فِي الْجَمْعِ للصَّلَاة، طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوساً فِي يَده، فَقُلْتُ لَهُ: يَا عَبْدَالله، أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: مَا تَصْنَعُ به ؟، قَالَ: فَقُلْتُ: نَدْعُو به إِلَى الصَّلَاة، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ منْ ذَلكَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى، قَالَ: تَقُولُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، حَيَّ عَلَى الصَّلَاة، حَيَّ عَلَى الصَّلَاة، حَيَّ عَلَى الْفَلَاح، حَيَّ عَلَى الْفَلَاح، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ غَيْرَ بَعيد، ثُمَّ قَالَ: تَقُولُ: إِذَا أُقِيمَت الصَّلَاةُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، حَيَّ عَلَى الصَّلَاة، حَيَّ عَلَى الْفَلَاح، قَدْ قَامَت الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَت الصَّلَاةُ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِ عَلَيْهِمَا ما رَأَيْتَ فَلْيُؤَذِّنْ به؛ فَإِنَّهُ أَنْدَى صَوْتاً منْكَ**». **سنن أبي داود**، كتاب: الصلاة، باب: كيفية الأذان (١٣٥/١/ ٤٩٩)، **وسنن الترمذي**، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في بدء الصلاة، (٣٥٨/١/ ١٨٩)، وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح)، **وسنن ابن ماجه**، كتاب: الأذان والسنة فيه، باب: بدء الأذان، (٢٣٢/١/ ٧٠٦)، **ومسند أحمد**، مسند المدنيين، حديث عبدالله بن زيد بن عبد ربه، صاحب الأذان عن النبي ﷺ، (٤٠٢/٢٦ ـ ٤٠٣/ ١٦٤٧٨)، والحديث صحيح مروي بأسانيد صحيحة. ينظر: **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (٢٧٦/١)، **ونصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين الزيلعي، (٢٥٩/١)، **وعون المعبود**، (١٢٢/٢). وألفاظ الحديث متقاربة في هذه المصادر، لكن عند ابن ماجه بزيادة ((**رَأَيْتُ رَجُلاً عَلَيْه ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ يَحْمِلُ نَاقُوساً**)).

([3]) ذهب النحَّاس إلى أن سورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة، كما ذهب السَّخَاوي إلى أنها من آخر ما نزل من القرآن، وأنها في الإنزال بعد سورة براءة عند أكثر العلماء. ينظر: **الناسخ والمنسوخ**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ص١٩٦)، **وجمال القرَّاء**، (ص٣٨٨)

([4]) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢٠٩/ب)، /بحرفيته /.

([5]) يقصد الأذان وثبوته بالسنة وبحديث الرؤيا الآنف ذكره.

روي: «أنَّ نصرانياً بالمدينة كانَ إذا سمعَ المؤذِّنَ يقولُ: أشهدُ أنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، قال: أحرقَ اللهُ الكاذبَ، فدَخلَ خادمُه ذاتَ ليلةٍ بنارٍ وأهلُهُ نِيامٌ، فتطايرَ شررُها في البيتِ، فأحرَقَهُ وأهلَه».

فلذا عَدَل عمَّا في «**الكَشَّاف**» [1]، وإن كانَ لا يمتنعُ اجتماعُ الأدلَّة الشَّرعيَّة على حُكْمٍ واحد؛ لأنَّها أماراتٌ لا مؤثِّراتٌ ومُوجباتٌ[2]. **وقولُه: (فدخَلَ خَادمُه[3])**، في شُروحِ «**الكشَّاف**» [4]: (أنَّه جَاريتُهُ [5])؛ فإنَّ الخَادمَ يُطلَقُ على الذَّكرِ والأنْثى[6]، وتَركَ قولَ «**الكَشَّاف**» [7]: (لا بالمنامِ) [ونحوِه منَ الاستشَارَةِ؛ لأنَّه ردٌّ لمَا وردَ مِنْ ذِكْرِ المَنام ونحوِه] [8]؛ لأنَّهُ إنَّما ثَبتَ بوحيٍ وافقَ ما ذُكِرَ [9]

---

(1) من كون الآية دليلاً على ثبوت الأذان بنص الكتاب، قال في **الكشاف**، (٦٥٠/١): (وقيل: فيه دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب لا بالمنام وحده). وقد رجَّح الطيبي أن يكون الأذان ثابتاً بنص الكتاب وبالسنة، فقال في **حاشيته**، (٣٧٨/٤): (وفيه دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب؛ لأنه تعالى أخبر أن نداء الصلاة سبب لاتخاذهم إياها هزواً، وعلَّله بجهلهم؛ فدلَّت الآية على سبيل الإدماج وإشارة النص على ثبوته، ولقائل أن يقول: إن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِباً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨] إخبار بحصول الاستهزاء عند النداء، والظاهر أن يكون الأذان قبل نزول الآية، والواقع كذلك لأن شُرِع عند مقدم النبي ﷺ).

(2) ذهب الأصوليون إلى أنه يجوز اجتماع الأدلة الشرعية على حكم واحد كما لا يمتنع انتصاب أمارات على حكم واحد، إنما يمتنع ذلك لو كانت موجبات، كالعلل العقلية. ينظر: **البرهان في أصول الفقه**، (١٦٦/٢)، **وبيان المختصر**، (٦٠/٣).

(3) ذكر الحديث الزيلعي في «**تخريج أحاديث الكشاف**»، (٤١٠/١) دون تعليق على سنده، وكذا المناوي في **الفتح السماوي**، (٥٧٣/٢))، والحديث رواه الطبري في **تفسيره**، (٤٣٢/١٠)، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن المفضَّل، عن أسباط، عن السُّدِّي. واسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، من كبار التابعين، حسَّن الذهبي حديثه في **الكاشف**، (٢٤٧/١)، وأما أسباط، فهو يروي عن السُّدِّي، وهو ممن تكلَّم فيه وهو ثقة، كما في **ذكر أسماء من تكلّم فيه وهو موثَّق**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ص٤١))، أما أحمد بن المفضَّل فهو صدوق شيعي، كما في **الجرح والتعديل**، (٧٧/٢)، ومحمد بن الحسين هو الحُنَيني، يروي عن أحمد بن المفضَّل، ثقة مأمون، كما في **المؤتلف والمختلف**، علي بن عمر بن أحمد، الشهير بـ« الدارقطني»، (٩٥٧/٢)، **والكاشف**، (٢٠٣/١). وبذلك يكون الحديث متصلاً لا انقطاع فيه ورواته ثقات.

(4) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٧٨/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢٠٩/ ب)، **والتقريب**، (٦٢/أ).

(5) في (ج) « جارية»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(6) ذهب الجوهري إلى أن الخادم: واحد الخدم، غلاماً كان أو جارية، كما ذهب ابن منظور إلى أن الخادم يقع على الذكر والأنثى؛ لإجرائه مجرى الأسماء غير المأخوذة من الأفعال، ك «حائض» و«عاتق». ينظر: **الصحاح**، مادة (خَدَم)، (١٩٠٩/٥)، **ولسان العرب**، مادة (خَدَم)، (١٦٦/١٢). **قلت**: وما ذكره شرَّاح «**الكشاف**» ليس موافقاً للغة فقط، بل هو موافق لرواية الطبري الآنفة الذكر، فقد وردت بصيغة: **(فدخلت خادمه)**؛ فربما ظَنَّ الشهاب أن الخادم في الرواية كان ذكَراً، والله أعلم.

(7) (٦٥٠/١).

(8) ما بين معكوفين سقط من (ج).

(9) في (د) «ما ذكره»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ**﴾ [المائدة: ٥٩].

قال البيضاوي (١٣٣/٢): ﴿**ذلكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ**﴾ [المائدة: ٥٨] **فإن السَّفه يؤدي إلى الجهل بالحق والهزء به، والعقل يمنع منه. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا﴾ هل تُنكرون منا وتعيبون، يقال: نقم منه كذا؛ إذا أنكره، وانتقم إذا كافأه. وقرئ: «تَنْقَمُونَ» بفتح القاف، وهي لغة. ﴿إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ الإيمان بالكتب المنزَّلة كلها.**

كما بيَّنَهُ شُرَّاحُ الحَديث [١]، وسُمِّيَ الأذانُ مناداةً لقَولِه: حيَّ على الصَّلاة، حيَّ على الفَلاح[٢] . **قولُه: (فإنَّ السَّفَه يُؤدِّي إلى الجَهْلِ)** المرادُ بـ «السَّفَه»: خفَّةُ العَقْلِ وعدَمُه [٣]./ وفسَّرَ «تنقمُونَ»: بـ «تُنْكِرونَ وتُعيبُونَ»[٤]؛ (إذ «النِّقْمَةُ» معناها: الإنْكارُ باللِّسان أو بالعقُوبة)، كما قالَهُ الرَّاغبُ[٥]؛ لأنَّهُ لا يعاقَبُ إلا على المُنْكَرِ؛ فيكونُ على حدِّ قولِه[٦]: ونَشتُمُ بالأفعالِ لا بالتَّكلُّمِ. ٥٤٤/أ

---

(١) ذهب ابن عبدالبَر إلى أن هذا الحديث من أوضح الدلائل على فضل الرؤيا وأنها من الوحي والنبوة، وذهب العيني ـ رحمه الله ـ إلى أن الاستشكال في إثبات الأذان برؤيا عبدالله بن زيد؛ لأن رؤيا غير الأنبياء لا يُبنى عليها حكم شرعي، وجواب هذا الإشكال: اقتران الرؤيا بالوحي. ينظر: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبَر، (٢٧/٢٤)، **وعمدة القاري شرح صحيح البخاري**، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، (١٠٧/٥).

(٢) ورد في «**المفردات**»، مادة (نَدَا)، (ص٧٩٦): (النداء: رفع الصوت وظهوره، يُستعمل للصوت المجرَّد، ويُستعمل للدعاء للصلاة بمعنى: الأذان، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨]، ونداء الصلاة مخصوص في الشرع بألفاظ معروفة).

(٣) ورد في «**المفردات**»، مادة (سَفِهَ)، (ص٤١٤): (السَّفَه: خفَّة في البدن؛ ومنه قيل: ثوبٌ سفيه؛ أي: رديء النَّسج، واستعمل في خفّة النّفس لنقصان العقل). وما ذكَره الشهاب، من أن السَّفَه عدم العقل ليس المقصود به العدم الحقيقي أو الجنون، فالعقل الموجود الذي لا نفع فيه هو كالمعدوم حقيقةً، والسَّفه لا يشابه الجنون لكن تعتريه خفَّة. ينظر: **التعريفات**، (ص١٤٧).

(٤) تابع المصنِّف في ذلك الزمخشري في «**الكشاف**»، (٦٥٠/١).

(٥) **المفردات**، مادة (نَقَمَ)، (ص٨٢٢)، /باختصار/، وعبارته كما وردت: (نَقَمْتُ الشَّيْءَ ونَقَمْتُهُ، إذا أنكرته، إما باللسان وإما بالعقوبة، قال تعالى: ﴿وَما نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [البروج: ٨]، ﴿ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا الآية﴾ [المائدة: ٥٩]، والنِقْمة: العقوبة، قال تعالى: ﴿فَانْتَقَمْنا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْناهُمْ فِي الْيَمِّ﴾ [الأعراف: ١٣٦]).

(٦) للشاعر «مَعبَد بن علقمة»، من «الطويل»، وهو عجزُ بيتٍ صدرُه: وتَجهَلُ أَيدينَا ويَحلُمُ رأيُنا.....

وقبله: فَقلْ لزهيرٍ: إنْ شَتَمْت سَراتنا ~ فلسْنا بشتَّامينَ للمُتَشَتِّمِ

ولكننَا نَأبى الظَّلامَ ونعتَصي ~ بِكُلِّ رَقِيقِ الشَّفرتَينِ مصمِّمِ

ومعنى البيت: إن أيدينا تجهل في ضرب الأعداء وفي رأينا الإصابة، فنجعل جزاء الشتم والمنقَصة الفعل لا القول؛ إذ القول يذهب أدراج الرياح والفعل يبقى أثره على مرِّ الأيام. ينظر: **شرح ديوان الحماسة**، يحيى بن علي بن محمد التبريزي، (٢٥١/١).

فلذا حَسُنَ انتَقمَ [منه] [1]، مُطاوِعُهُ [2] بمعنى: عاقَبَه وجازاهُ، وإلا فَكيفَ يُخالفُ المُطاوِعُ أصْلَهُ ؟! [3]، فافْهَمْ، و((نَقِم)) وردَ كـ ((عَلِمَ)) يعلَمُ[4]، ووردَ بكسْرِ القافِ في الماضي والمُضَارِعِ [5]، وهيَ الفُصْحَى[6]؛ ولِذا قالَ المُصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ : وهيَ لغةٌ؛ أي: قليلةٌ[7]، وهي قِراءةُ الحَسنِ[8]، و((نَقَم)) يعدَّى بـ ((مِن)) و((على))، وقالَ أبو حيان [9]: (أصلُهُ أنْ يَتعدَّى بـ ((على)) [10]،

([1]) ما بين المعكوفين سقط من النسخ جميعها، وما أثبتُّه لا يستقيم الكلام إلا به، وهو ثابت في **المطبوعة**، (٢٥٧/٣).

([2]) سبق تعريف المطاوعة، (ص ١١٠). و((نَقَم)) على وزن ((فعَل))، ومطاوعه على وزن ((افتَعل))؛ وبالتالي: مطاوع ((نَقَم)) هو: ((انتقم)). ينظر: **الأصول في النحو**، (٢٢٧/٣)، **والارتشاف**، (١٧٥/١).

([3]) هذا ما أكَّده الكفوي، حيث قال في ((**كليَّاته**))، (ص٩٥٢): (ومطاوع الشيء لا يكون مخالفاً له في أصل المعنى).

([4]) أي: نَقِمَ، يَنْقَم، بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع، من باب: عَلِمَ يعلَم، ذهب إلى ذلك ابن دُرُسْتَويه في **تصحيح الفصيح**، (ص٤٨)، ونسب ابن السِّكِّيت هذا الرأي للكسائي في **إصلاح المنطق**، (ص١٥٤)، ولكن الكِسائي ناقض ما رواه عنه ابن السِّكِّيت، فقال: (ما نقَمت منه إلا عجَلَتَه، لا يقال غيره). **ما تلحن فيه العامة**، علي بن حمزة الكِسائي، (ص ١٠٠).

([5]) في (ج) ((في المضارع والماضي))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

([6]) أي: نَقِمَ يَنْقِم، بكسر القاف في الماضي وفي المضارع هي الفصحى، ذهب إلى ذلك الجوهري في **الصحاح**، مادة (نَقِم)، (٢٠٤٥/٥)، ولعلَّ الشهاب قد أخطأ ها هنا؛ فإن الفصحى ما كان بفتح القاف في الماضي وكسرها في المضارع؛ أي: نَقَم ينقِم، كما في **إصلاح المنطق**، (ص١٤١)، **وشرح الفصيح**، ابن خالويه، (٣/أ)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص١٦)، **وشرح الفصيح**، اللَّخمي، (ص٥٣)، **وتحفة المجد الصريح**، (ص٧٧). وهذا هو الراجح لأنك إذا أردت الأفصح فلن تجده إلا في كتاب الله، قال تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا ﴾ [المائدة: ٥٩].

([7]) ذهب الزمخشري في **الكشاف**، (٦٥٠/١)، إلى أنها بالفتح ((تنقَمون))، والفصيح ((تنقِمون)) ـ بكسرها ـ من باب نَقَم ينقِم، وكأن الزمخشري يلمِّح إلى أنها بالفتح غير فصيحة، أما البيضاوي **فقال**: **(وهي لغة)**؛ أي: قليلة، ولم يقل: ((غير فصيحة))؛ لاستبعاد أن يقرأ الحسن كلام الله تعالى بلغة غير فصيحة. هذا ما أكَّده الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٤/ب)، والقُونوي في **حاشيته**، (٤٩٩/٧).

([8]) يقصد **الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري**، الإمام الفقيه، من سادات التابعين، إمام أهل البصرة، ولد في المدينة سنة (٢١ هـ)، نشأ في كنف علي بن أبي طالب ﷺ، كان شديد التأثير في نفوس سامعيه، قرأ القرآن على حَطَّان القرشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، (ت ١١٠ هـ) . (ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص٨٧)، **ومعرفة القراء**، (ص٣٦))، وقد نسبها الزمخشري في **الكشاف**، (٦٥٠/١) إلى الحسن، وتابعه البيضاوي، بينما نسبها ابن خالويه، وابن عطية، وأبو حيان، والسَّمين الحلبي إلى شُريح بن يزيد، أبي حَيْوة، وابن أبي عبلة، وإبراهيم النَّخَعي (ينظر: **شواذ القرآن**، (ص٣٣)، **وتفسير ابن عطية**، (٢١٠/٢)، **والبحر المحيط**، (٣٠٤/٤)، **والدر المصون**، (٣١٧/٤))، ونسبها ((البنَّاء)) إلى الحسن بن سعيد المُطوِّعي، وأما قراءة الجمهور فهي قراءة الكسر ((تنقِمون)). ينظر: **إتحاف الفضلاء**، (ص٢٥٤).

([9]) ينظر: **البحر المحيط**، (٣٠٥/٤)، / بتصرف يسير/.

([10]) قال الجوهري في ((**الصحاح**))، مادة(نَقِمَ)، (٥/ ٢٠٤٥): (نقِمت على فلان أنقِم ـ بالكسر ـ فأنا ناقم؛ إذا عتَبت عليه، يقال: ما نقِمت منه إلا الإحسان).

﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾[المائدة: ٥٩] عطف على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ [المائدة: ٥٩] وكأن المستثنى لازم الأمرين وهو المخالفة؛ أي: ما تنكرون منا إلا مخالفتكم، حيث دخلنا الإيمان وأنتم خارجون منه، أو كان الأصل: واعتقاد أن أكثركم فاسقون، فحُذف المضاف، أو على «ما»؛ أي: وما تنقمون منا إلا الإيمان بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون، أو على علّة محذوفة، والتقدير: هل تنقمون منا إلا أن آمنا لقلة إنصافكم وفسقكم، أو نصب بإضمار فعل يدل عليه «هل تنقمون»؛ أي: ولا تنقمون أن أكثركم فاسقون، أو رفع على الابتداء والخبر محذوف؛ أي: وفسقكم ثابت معلوم عندكم، ولكن حبَّ الرياسة والمال يمنعكم عن الإنصاف.

ثم «افتَعَلَ» المبنيُّ منهُ يُعدَّى بـ «من» لتضمُّنه[1] معنى الإصَابة بالمكْروه، وهنا «فَعَل» بمعنى: «افتَعَل»[2])[3]، وجَعَل ما أُنْزِلَ إلينا وما أُنْزِلَ منْ قَبْلُ؛ أي: قبْلَنا، عبارةً عنْ جميعِ الكُتُبِ السَّماويَّة، وهو ظاهرٌ . **قولُهُ: (عطفٌ على «أن آمنا» إلخ)** ولمَّا كانَ على هذا تقْديرُهُ: «هل تَكرهُونَ إلاَّ إيمانَنَا وفسْقَ أكثَرِكُمْ ؟! »، وهم لا يَعترفونَ بأنَّ أكثَرَهُمْ فاسقونَ حتى يُنْكروهُ[4]؛ فلذا أوَّلُوهُ[5]: (بأنَّهُ يُستَعمَلُ[6] في لازمِهِ ـ وهو مخَالَفَتُهُمْ ـ فكأنَّهُ قيلَ: هلْ تُنْكرونَ منَّا إلا أنَّا على حالٍ تُخالفُ حالَكُمْ، حيثُ دخَلْنا في الإسْلامِ وخَرجتُمْ منهُ بالفسْقِ؟!، بمعنى: الخُروجِ عنِ الإيمانِ[7]، أو أنَّهُ على تقديرِ مُضَافٍ؛ أي: اعتقادُ أنَّكُمْ فاسقونَ). وهو ظاهرٌ[8]؛ * وإنَّما قالَ: «أكثَرِكُمْ»؛ لأنَّ منهمْ منْ أسْلَم، كـ «عبدِاللهِ بنِ سلاَمٍ» وأضْرابِهِ، رضِيَ اللهُ عَنهُم*[9].

([1]) سبق بيان معنى التضمين النحوي، (ص ١٦٨).

([2]) وبيان ذلك: «نقَم عليه» بمعنى: عتب عليه، فإذا وصل الإنكار إلى حدٍّ أن يعاقبه، يقال: نقَم منه، قال تعالى: ﴿وَما نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [البروج: ٨]؛ وإنما عدِّي «نَقَم» بـ «من» لأنه حينئذ بمعنى مطاوعه «انتقم»؛ لذلك عدِّي تعديته، يقال: انتقم الله منه؛ أي: عاقبه. ينظر: **الفروق اللغوية**، (ص٢٤٠).

([3]) انتهى كلام أبي حيان.

([4]) أي: بناء على كون ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ عطف على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ سيدخل الفسق فيما نقموه، ولكن هذا لا يتَّجه لأنهم لا يعتقدون فسق أكثرهم !!؛ لذلك جعل البيضاوي ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ عطفاً على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ باعتبار ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ المفعول به، لكن لا على أن المستثنى مجموع المعطوفين.

([5]) هذا التأويل للزمخشري في «**الكشاف**»، (٦٥٠/١)، / بتصرف يسير/، وأوَّله أبو البقاء، فقال في «**الإملاء**»، (٤٤٧/١): (والمعنى على هذا: إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم؛ أي: كرهتم مخالفتنا إياكم، وهذا كقولك للرجل: (ما كرهتَ مني إلا أنني محبَّبٌ إلى الناس وأنت مُبغَض)، وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغَض).

([6]) في (د) «مستعمل»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

([7]) سبق تعريف الفسق لغة وشرعاً، (ص ١٨٩).

([8]) ذهب إلى هذا الوجه صاحب «**البحر المحيط**»، (٣٠٤/٤)؛ وبذلك يكون داخلاً في «ما تنقمون» حقيقة، وهو ظاهر ـ على حدِّ تعبير الشهاب ـ لأن الكفار ينقمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون؛ فلا إشكال فيه كما في الوجه الأول.

([9]) ما بين علامتين ** منقول عن الكازروني في **حاشيته**، (١٥٧/٢)، /باختصار/، وعبارته: (فإن قيل: قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا﴾ [المائدة: ٥٩] يدل على أن المخاطَبين كلهم ناقمون للمؤمنين، ولا يخفى أن الناقمين كلهم فاسقون، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ ؟! قلنا: معناه: إن أكثر قومكم فاسقون؛ لأن بعض قومهم أسلم، كـ «عبدالله بن سلام» وشيعته).

وقولُهُ: (أي: وما تَنقمُون منَّا) كذا وقَعَ في نُسَخِ هذا الكتاب[1] و«**الكشَّاف**»[2]، والأوجَهُ تَرْكُ «الواو»، وكذا وقَع في نُسخَة[3]،كأنَّه إشارةٌ إلى أنَّهُمْ نقمُوا عَليه أموراً أُخَرَ، كما يُفيدُهُ ما قبْلَهُ من إنكارِهمُ الأذانَ[4] وغيرِه من أمورِ الدِّين. فتأمَّلْ، وعلى هذا الوجْهِ هو[5] مَعطوفٌ على المؤمَنِ به[6] بملاحظَةِ مَعنى الاعتقادِ أيضاً، فهُو في المعنى كالوجْهِ الذي قبْلَهُ[7]، والمُرادُ بفسقِهِمْ كُفرِهم كما مرَّ[8]، وكما يَلزَمُنا اعتقادُ حَقِّيَّةِ ما نحنُ عليه، يَلزمُنا اعتقادُ بُطْلانِ ما يُخالفُهُ والإيمانُ بأنَّهُ باطلٌ. **والوجْهُ الرَّابع**: أنَّه مجْرورٌ بـ «لام» محذُوفَةٍ ومعطوفٌ على عِلَّةٍ أُخرى محذُوفَةٍ[9]، ومحَلُّه إمَّا جرٌّ أو نَصبٌ[10]، (أو هو منصوبٌ بفِعْلٍ مقدَّرٍ منفيٍّ[11]، أو هو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ والجملةُ حالٌ؛ أي: وفسقُكُمْ ثابتٌ معلومٌ)، كذا قالَ في «**الكشَّاف**»[12]

---

(1) أي: وقع في نسخ «أنوار التنزيل» زيادة «الواو» بعد «أي»، فقال البيضاوي: (أي: وما تنقمون منا إلا الإيمان بالله وبما أنزل، وبأن أكثركم فاسقون).

(2) (١/٦٥٠).

(3) أي: وقع في إحدى نسخ «أنوار التنزيل» ترك «الواو» بعد «أي»، فقال البيضاوي: (أي: ما تنقمون منا إلا الإيمان بالله، وبأن أكثركم فاسقون).

(4) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾[المائدة: ٥٨]. ينظر: (ص ٢٦٠).

(5) الضمير راجع إلى «أنَّ» وما في حيِّزها في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩].

(6) أي: معطوف على «ما» في قوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]؛ فيكون «أنَّ» وما في حيِّزها مجرور المحل داخل في جملة المؤمَن به، والمعنى: «هل تنقمون منا إلا إيماننا بالله وبالكتب المنزلة، وبفسقِ أكثركم ؟!». ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٠)، **والإملاء**، (١/٤٤٧)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٧/٥٠٠).

(7) أي: كالوجه الثاني الذي قبله، وهو كونه على تقدير مضاف؛ أي: اعتقاد أنكم فاسقون، ومآل الوجهين واحد، وهو: «اعتقاد المؤمنين فسق أكثرهم»؛ لأن المؤمنين على إيمان بفسق أكثر أهل الكتاب المستمرين على الكفر برسول الله ﷺ، وهؤلاء ينكرون من المؤمنين هذا الإيمان، لكن الفرق بين الوجهين أن الوجه الثاني على تقدير مضاف، أما هذا الوجه فهو بواسطة العطف.

(8) (ص ١٧٣)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

(9) والتقدير: «هل تكرهون إلا إيمانَنا لأجل قلة إنصافكم وفسقكم ؟!»، ذكره كثير من المفسِّرين، كما في **معاني القرآن**، الزجَّاج، (٢/١٨٧)، **والكشاف**، (١/٦١٥)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٤)، **والدر المصون**، (٤/٣٢٢)، وهو ضعيف وفيه تكلُّف لارتكاب كثرة الحذف؛ حيث حُذف المعطوف عليه كله وحُذفت «اللام» من المعطوف، هذا ما أكَّده ابن التمجيد في **حاشيته**، (٧/٥٠١).

(10) على أساس الخلاف المشهور بين النحْويين في محل «أنْ» و «أنَّ» وصلتهما بعد حذف الجار، فذهب الخليل والكسائي وابن مالك إلى أنهما في محل الجر، كما في **شرح الكافية الشافية**، (٢/٦٣٤)، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في محل نصب . ينظر: **الكتاب**، (٣/١٢٨)، **ومعاني القرآن**، الفراء، (١/٥٨).

(11) يدل عليه «هل تنقمون»، والتقدير: «هل تنقمون منا إلا إيماننا، ولا تنقمون فسق أكثركم ؟!»، كما في **الكشاف**، (١/٦٥١)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٤)، **والدر المصون**، (٤/٣٢٠ ـ ٣٢١). ولكن القُونوي انتقد ذلك معتبراً أن هذا الوجه لائق بالإنكار لكونه من أعمال الفجَّار، لكن دلالة «هل تنقمون» على «لا تنقمون» دلالة غير واضحة أبداً. ينظر: **حاشية القُونوي**، (٧/٥٠١).

(12) (١/٦٥١)، /بتصرف يسير/.

فقَدَّرَ الخبرَ مؤخَّراً، وقيلَ[1]: (إنَّهُ لا بُدَّ من تقديرِهِ مُقَدَّماً؛ لأنَّ «أنَّ» المفتوحةَ لا يقَعُ ما معَها مبتدأً إلاَّ إذا تقدَّمَ الخَبرُ[2])، ورُدَّ[3]: (بأنَّ كثيراً من النُّحاةِ [4] خَالَفَ في هذا الشَّرطِ، وأنَّهُ يُغتَفَرُ في الأمورِ التَّقديريَّة ما لا يُغتفَرُ في غيرِها)، وفي هذه الآيةِ على احتمالِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ وجوهٌ كثيرةٌ بَلَغتْ أحَدَ عَشَرَ[5]، تركَ المصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ منها وجُوهَاً، كأنَّهُ لَمْ يرضَ بها لمَا أَوردُوا عَليها، ككَوْنِ «الواو» بمعنى «مع»[6]

---

(1) والقول لأبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٣٠٤/٤)، / بتصرف /، وعبارته: (ولا ينبغي أن يقدَّر الخبر إلا مقدَّماً؛ أي: ومعلوم فسق أكثركم؛ لأن الأصح ألا يُبدأ بها متقدِّمة إلا بعد «أما» فقط).

(2) وهذا مذهب الجمهور، نحو: «في ظنِّي أنَّك فاضل»، يجب تقديم خبرها، فإن تأخير الخبر بحيث يصير «أنَّك فاضل في ظني» يوقع في إلباس «أنَّ» بـ «إنَّ» المكسورة، حيث يحتمل أن تكون «أنَّ» المفتوحة وهي صلتها مبتدأ والظرف خبره، ويَحتمل أن تكون «إنَّ» المكسورة؛ لكونها وقعت في ابتداء الجملة، أما إذا كانت بعد «أمَّا» فيجوز التقديم والتأخير، نحو: « أمَّا أنَّك فاضل ففي ظني». ينظر: **الجنى الداني**، (ص٤٠٨)، **وشرح التسهيل**، للمرادي، (ص٢٦١)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٦٧)، **وهمع الهوامع**، (٣٨٨/١).

(3) وصاحب الرَّد هو السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣١٩/٤)، /بتصرف/، وعبارته: (ويمكن أن يقال: يُغتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفر في اللفظية، لاسيما أن هذا جار مجرى تفسير المعنى، والمراد إظهار ذلك الخبر كيف يُنطَق به، إذ يقال: إنه يُرى جواز الابتداء بـ «أن» مطلقاً، فحصَل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير).

(4) نُقل عن الفراء والأخفش: جواز تأخير الخبر المسند إلى «أنَّ» المشدَّدة قياساً على المسند إلى «أنْ» المخففة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فيجوز أن تقول: «أنَّك عاقلٌ صحيحٌ» (ينظر: **الارتشاف**، (١١٠٧/٣)، **والتذييل والتكميل**، (٣٥٠/٣)، **وشرح التسهيل**، للمرادي، (ص٢٦١)، **وتعليق الفرائد**، (٧١/٣)، **وهمع الهوامع**، (٣٨٨/١)) . ولم أعثر على هذا الرأي في مصنَّفاتهما.

(5) ستة أوجه في النصب، وهي: العطف على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾، والتقدير: «هل تنكرون منا إلا أنا على حالٍ تخالفُ حالكم حيث دخلنا في الإسلام، وخرجتم منه بالفسق ؟!»، والعطف على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ على تقدير مضاف، والمعنى: « اعتقاد أنكم فاسقون»، والنصب بفعل مقدَّر، والمعنى: «ولا تنقمون أنَّ أكثركم فاسقون»، والنصب على المعية، والتقدير: «وما تنقمون منا إلا الإيمان مع أن أكثركم فاسقون»، والنصب عطفاً على ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ و ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ مفعول لأجله، والتقدير: «هل تنقمون إلا لأجل إيماننا، ولأجل أن أكثرهم فاسقون ؟!»، وفي محل نصب مفعول لأجله لـ «تنقمون» و«الواو» زائدة، والمعنى: «هل تنقمون منا إلا الإيمان لأن أكثركم فاسقون؟!»، وثلاثة في الجر، وهي: عطف على المؤمَن به، والتقدير: «وما تنقمون منا إلا الإيمان بالله وبما أُنزل وبأن أكثركم فاسقون»، ومجرور عطفاً على علة محذوفة، والتقدير: «هل تكرهون إلا إيماننا لأجل قلة إنصافكم وفسقكم ؟!»، وفي محل جر عطفاً على محل ﴿أَنْ آمَنَّا﴾ إذا جعلناه مفعولاً لأجله واعتقدنا أن «أنْ» في محل جر بعد حذف الحرف، واثنان في الرفع: إما أنه يقدَّر مقدماً وجوباً أو جوازاً؛ وبذلك يكون المجموع أحد عشر وجهاً. وقد ذكر السَّمين الحلبي ـ رحمه الله ـ الوجوه جميعَها في «**الدر المصون**»، (٣١٩/٤ ـ ٣٢٣).

(6) سقطت من (ب) ومثبتة في الهامش.

وهذا وجه من وجوه النصب، وهو: النصب على المعية؛ بأن تكون «الواو» «واو المعية»، فتكون في موضع نصب مفعولاً معه، التقدير: «وفسق أكثرهم»؛ أي: تنقمون ذلك مع فسق أكثركم، والمعنى: «لا يحسُن أن تنقِموا مع وجود فسق أكثركم»، كما تقول: «تسيء إليَّ مع أني أحسنت إليك !!». ينظر: **الكشاف**، (٦٥٠/١)، **والبحر المحيط**، (٣٠٤/٤)، **والدر المصون**، (٣٢١/٤).

والآية خطاب ليهود سألوا رسول الله ﷺ عمَّن يؤمنُ به، فقال: أؤمن ﴿بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا﴾.... إلى قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤] **فقالوا ـ حينَ سَمِعوا ذكرَ عيسى ـ : لا نعلمُ ديناً شرًّا مِن دِينِكُم.**

لمَا قالَ النِّحريرُ[١]: (إنَّهُ لا يتمُّ على ظَاهرِهِ كلامُ النُّحاةِ، منْ أنَّهُ لا بدَّ في المفعولِ معَهُ منَ المُصاحَبة في مَعْموليَّة [الفِعْل][٢]، وحينَئذ يعودُ المحذورُ، وهو أنَّهُمْ نَقَموا كونَ أكثرِهم فاسقينَ[٣])، وإنْ قيلَ[٤]: (إنَّهُ على مَذهبِ الأخْفَشِ الذي لا يَشترطُ ذلكَ[٥])، وقيلَ عليه ما قيلَ، وقيلَ[٦]: (﴿ أَنْ آمَنَّا﴾ بتقديرِ «اللاَّم» وهذا معطوفٌ عليه؛ أي: ما تَنقمونَ عَلينا شيئاً إلاَّ إيمانَنا وأنَّ أكثرَكُمْ فاسقونَ). **قولُهُ: (والآيةُ خطابٌ ليهودِ إلخ)**؛ أي: لقومٍ منَ اليهودِ سألُوهُ عمَّا آمَنَ به، فتلاَ لهُمْ: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ إِلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْباطِ وَما أُوتِيَ مُوسى وَعِيسى﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية، وهذا[٧]

---

(١) في **حاشيته**، (٢٠٩/ب)، / بتصرف يسير/.

(٢) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من النسخ الثلاث الأخرى.

وقد اشترط النحاة المصاحبة في المفعول معه للنصب على المعية، بأن يكون ما بعد «واو المعيَّة» مشاركاً لذلك المعمول الذي قبل «الواو» في ذلك الفعل في وقت واحد، مثال ذلك: «استوى الماءُ والخشبةَ »؛ أي: «استوى الماء مع الخشبة»، و«جاء البردُ والطَّيالسةَ »؛ أي: «مع الطَّيالسة». ينظر: **الكتاب**، (٢٩٧/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٤٨/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٢٠٤)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٥١٤)، **والارتشاف**، (١٤٨٣/٣)، **والمساعد**، (٥٣٩/١)، **وشفاء العليل**، (٤٨٩/١).

(٣) أي: مع ما اشترطه النحاة من مصاحبة نعود إلى الإشكالية السابقة، وهي: دخول الفسق فيما نقموه، وكونهم لا يعتقدون فسق أكثرهم. ينظر: (ص ٢٦٥).

(٤) يقصد الإسفراييني الذي قال في **حاشيته**، (٣٧٤/ب): (نعم، يصح على مذهب الأخفش، حيث اكتفى في المفعول معه بالمقارنة في الوجود، مستدلاً بقولهم: «سرت والنيل»، و«جئتك وطلوع الشمس»، لكن فيه بحث: بأن ذلك الاشتراط في المفعول معه لا يوجب الاشتراط في كل «واو» بمعنى «مع»، فليكن «الواو» بمعنى «مع» من غير أن يكون مفعولاً معه ـ لانتفاء شرطه وهو مصاحبته معمول الفعل ـ بل يكون للعطف).

(٥) ذهب الأخفش والفارسي إلى أن هذا الباب سماعي، ولا تُشترط المصاحبة، بل لا بدَّ من صحة العطف، فلا يجوز «جلس والسَّاريةَ»؛ لأنه ليس للسَّارية جلوس معك، ويجوز «جاء البردُ و الطَّيالسةَ »؛ لأن المجيء يصح لهما، بينما ذهب جمهور النحْويين إلى أن هذا الباب لا يُقتصر فيه على السماع، ويجوز فيه القياس . ينظر: **البصريات**، (ص ٧٠١)، **والغرَّة**، (٣٤٨/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٥٢/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (١٨٧/٢)، **والارتشاف**، (١٤٩٤/٣)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٥٢١). ولم أجد رأي الأخفش في «**معاني القرآن**».

(٦) وهذا القول منقول عن السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٢١/٤)، /بتصرف/، وعبارته: (إنه منصوب عطفاً على «أن آمنا»، و«أن آمنا» مفعول من أجله؛ فهو منصوب، فعطف هذا عليه، والأصل: « هل تنقمون إلا لأجل إيماننا، ولأجل أنَّ أكثرهم فاسقون ؟!»).

(٧) في (د) «وكذا».

قال تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولئِكَ شَرٌّ مَكاناً وَأَضَلُّ عَنْ سَواءِ السَّبِيلِ**﴾ [المائدة: ٦٠].

قال البيضاوي (٢/٣٣): ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ**﴾ ؛ **أي: من ذلك المنقوم.**

رواهُ ابنُ جريرٍ[١] والطَّبرانيُّ[٢] عن ابنِ عباسٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُما ـ. **قولُهُ: (أي: من ذلكَ المَنقُوم إلخ)** اختلَفَ المفسِّرونَ في المُخاطَبِ بـ «أَنبئُكُم»، فذهَبَ الأكْثرُ إلى أنَّهُ أهلُ الكتابِ المتقدِّمِ ذكرُهُمْ[٣]، وقيلَ[٤]: (الكُفَّارُ مُطْلَقاً)، وقيلَ[٥]: (المؤمنونَ)، وكذا اختلَفُوا في معنى اسمِ الإشارةِ، فقيلَ[٦]: (إشارةٌ إلى الأكْثرِ الفاسقينَ)، ووحَّدَ اسمَ الإشارَةِ إمَّا لأنَّهُ يُشارُ بهِ إلى الواحدِ وغيرِهِ[٧] وليسَ كالضَّميرِ، أو لتأويلِهِ بـ «المذكورِ» ونحوِهِ[٨]، وفي الكلامِ مقدَّرٌ؛ أي: بشرٍّ مِنْ حالِ هؤلاءِ، وجعَلَهُ الزَّمخْشريُّ إشارةً إلى المنْقومِ، ولا بُدَّ من حَذفِ مضافٍ قَبْلَهُ[٩]، أو قَبْلَ «مَن»،

---

(١) في **تفسيره**، (١٠/٤٣٤)، من طريق يونس بن بُكير، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: «**أتى رسولَ الله ﷺ نفرٌ من اليهود فيهم: أبو ياسر بن أخْطبَ، ورافعُ بن أبي رافعٍ، وعازَر، وزيدٌ، وخالدُ، وأزارُ بن أبي أزارَ، وأشيَعَ، فسَألُوه عمن يؤمنُ به منَ الرُّسل؟ قال: أومنُ بالله وما أُنْزلَ إلينا وما أُنْزلَ إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطِ، وما أُوتيَ موسى وعيسى وما أُوتيَ النَّبيونَ منْ ربهِمْ، لا نفرّقُ بين أحَدٍ منهم ونَحنُ له مُسْلمونَ . فلما ذُكرَ عيسى جَحَدُوا نُبوَّته وقَالوا: لا نؤمنُ بمنْ آمنَ به، فنزلتِ الآية**». ويونس بن بُكير ثقة يروي عن ابن إسحاق كما سبق، (ص٢١٤)، أما محمد بن محمد المدني فهو يروي عن عكرمة وعنه ابن إسحاق، وثَّقه ابن حبان، وهو مجهول عند الذهبي وابن حجر (ينظر: **الثقات**، محمد بن حبان، أبو حاتم الدارمي البُستي، (٧/٣٩٢)، **وميزان الاعتدال**، (٤/٢٦)، **وتهذيب التهذيب**، (٩/٤٣٣)). وقد ذكره الزيلعي والمناوي دون تعليق على السند. ينظر: **تخريج أحاديث الكشاف**، (١/٤١٢ ـ ٤١٣)، **والفتح السماوي**، (٢/٥٧٤).

(٢) بحثت في المعاجم الثلاثة: «الأوسط»، و«الصغير»، و«الكبير»، وفي «الأحاديث الطوال»، فلم أجده.

(٣) في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]، كما في **الوسيط**، (٢/٢٠٤)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٥)، **والدر المصون**، (٤/٣٢٣).

(٤) ذهب إلى ذلك الطبري في **تفسيره**، (١٠/٤٣٥)، ومكي في **الهداية**، (٣/١٧٩٣).

(٥) ذهب إلى ذلك ابن عطية، فقال في **تفسيره**، (٢/٢١١): (والآية تحتمل أن يكون القول للمؤمنين؛ أي: قل يا محمد للمؤمنين: هل أنبئكم بشرّ من حال هؤلاء الفاسقين في وقت الرجوع إلى الله ؟ أولئك أسلافهم الذين لعنهم الله وغضب عليهم).

(٦) والقول لابن عطية أيضاً بناء على تفسيره السابق من كون المراد هم المؤمنون، حيث قال في **تفسيره**، (٢/٢١١): (والآية تحتمل أن يكون القول للمؤمنين..... ، فتكون الإشارة بذلك إلى حالهم من كون أكثرهم فاسقين).

(٧) أي: يحتمل أن يكون «ذلك» على لغة من يشير للمفرد وللمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً بإشارة الواحد المذكر، فيصير إشارة إلى الأشخاص، كأنه قال: (بشرٍّ من أولئكم). وهو أمر سبق بيانه، (ص ١٦١).

(٨) أي: قل هل أنبئكم بشرٍّ من ذلك المذكور، كما في قوله تعالى: ﴿عَوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]؛ أي: بين ذلك المذكور بين الفارض والبكر، وهو أمر سبق بيانه، (ص ١٥٠).

(٩) أي: جعله الزمخشري في **الكشاف**، (١/٦٥١) إشارة إلى «المنقوم» في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]، ولا بد من حذف مضاف قبله، والتقدير: «بشرٍّ من أهل ذلك».

تقديرُهُ : ((دينُ منْ لَعَنَهُ))[1]، وقيلَ[2]: (إنَّهُ إشارةٌ إلى الأشْخاصِ المُتقدِّمينَ الذي همْ أهْلُ الكتابِ؛ يعني: أنَّ السَّلَفَ شرٌّ منَ الخَلَفِ؛ وعليهِ فلا يَحتاجُ إلى تقْديرٍ[3])، والمَنْقُومُ إنَّما هو إيمانُهُمُ المذكورُ[4]، * والاحتياجُ إلى حذْفِ المُضَافِ ظاهرٌ[5]/، على كونِ ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ خبراً عن ضَميرِ ((ذلك))[6]، وأمَّا على كونِهِ بَدلاً[7] فليخْرُجَ من بدَلِ الغَلَطِ[8]؛ لأنَّ مثلَ: ((أعجَبَني الحسَنُ زيدٌ)) بدلُ غَلَطٍ قطْعاً؛ إذْ لا اشتمَالَ[9] * [10]، قيلَ[11]: (ذكَرَ الزَّمخشريُّ[12] أنَّ المعنى: ((عقوبَتُهُمْ شرٌّ منْ عُقوبَةِ المسلمينَ بزعْمِهِم))، ٥٤٤/ب

([1]) أي: لمَّا كان الإيمان المشار إليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] غير مطابق لقوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، كان لا بد من تقدير مضاف، وهو ((أهل)) قبل ((ذلك)) في ﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ ﴾، أو((دين)) قبل ((مَن)) في ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾، فيكون التقدير: ((هل أنبئكم بشرٍّ من أهل الإيمان بزعمكم ؟ هو من لعنه الله))، أو ((هل أنبئكم بشرٍّ من الإيمان بزعمكم؟ هو دين من لعنه الله)). ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٧٩/٤).

([2]) والقول لأبي حيان في ((**البحر المحيط**))، (٣٠٦/٤)، / بتصرف يسير/.

([3]) أي: لا يحتاج إلى تقدير كما في ((**الكشاف**))، حيث يكون ﴿ مَنْ لَعَنَهُ ﴾ تفسير أشخاص بأشخاص، ويكون ((ذلك)) على كل حال من تأنيث وتثنية وجمع ، فكأنه قال: ((بشرٍّ من أولئكم))، والمعنى: ((هل أنبئكم بمن هم أكثر شراً من هؤلاء ؟: أهل الكتاب، سَلَفُهم من أهل الكتاب من لعنهم الله، أكثر شراً منهم)).

([4]) في قوله تعالى: ﴿ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَ كُمْ فاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩].

([5]) الاحتياج إلى حذف المضاف، إما قبله وإما بعده، فيقدَّر قبله: ((بشرٍّ من أصحاب هذه الحال))، ويقدَّر بعده: ((حالُ من لعنه الله)). ينظر: **البحر المحيط**، (٣٠٦/٤).

([6]) و((مَن لعنه)) على هذا القول في محل رفع خبر من ضمير ((ذلك))، والتقدير: ((هو من لعنه الله)). ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٨٧/٢)، **والكشاف**، (٦٥١/١)، **والإملاء**، (٤٤٨/١).

([7]) أي: على كون ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ في موضع جر بدلاً من ((شرٍّ))، والتقدير: ((أؤنبئكم بمن لعنه الله ؟))، وهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، كأنه قال: هي النار. ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٨٧/٢)، **والإملاء**، (٤٤٨/١).

([8]) والسبب الذي يدعو إلى تقدير مضاف محذوف مناسب ـ على كون ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ في موضع جر بدلاً من ((شرٍّ)) ـ؛ لإخراجه من ((بدل الغلط))؛ لأن ((بدل الغلط)) لا يقع شيء منه في القرآن، ولا في الشعر، ولا في الكلام الفصيح، مثاله: ((هذا زيدٌ عمرو))، حيث سبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد. ينظر: **المقتضب**، (٢٨/١)، **والأصول في النحو**، (٤٨/٢)، **وشرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص٧٠)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٦٦/٣)، **والمساعد**، (٤٣٤/٢).

([9]) وقد سبق بيان بدل الاشتمال، (ص ١٢١).

([10]) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/أ)، / بحرفيته /.

([11]) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٥/أ)، / باختصار/.

([12]) **الكشاف**، (٦٥٢/١)، /باختصار /، وعبارته: (فإن قلت: المعاقبون من الفريقين هم اليهود، فلمَ شورك بينهم في العقوبة ؟ قلت: كان اليهود ـ لعنوا ـ يزعُمون أن المسلمين ضالُّون مستوجبون للعقاب، فقيل لهم: من لعنه اللَّه شرٌّ عقوبة في الحقيقة واليقين من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم).

﴿مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠] **جزاء ثابتاً عند الله ﷻ، والمثوبة مختصة بالخير كالعقوبة بالشر، فوضعت هاهنا موضعها على طريقة قول: تَحِيَّةُ بينهِمْ ضرْبٌ وجِيعُ.**

وقد غَفَلَ عنهُ المصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ فأهمَلَهُ، ولو جَعَلَ ((مثوبةً)) مَفعُولاً لهُ لـ((أنبِّئُكُم))؛ أي: أنبِّئُكُمْ لطَلَبِ المثوبةِ عندَ اللهِ بهذا الإنْباءِ [لا] [١] لاقتضاءِ حُكْمٍ، لخَلُصَ عنِ التَّكلُّفِ [٢]) [٣]. وهذا لهُ وجهٌ، لكنَّه خلافُ الظَّاهرِ[٤]، وأمَّا الأوَّلُ[٥] فليسَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ ـ غافلاً عنهُ كما زَعَمَ، بل لمَّا أوَّلَ شرّاً[٦] الثَّاني اكتفَى بهِ عَنْ تأويلِ[٧] الأوَّلِ لجَريانهِ فيه[٨].

قولُهُ: (جزاءً ثابتاً عندَ اللهِ) قال الرَّاغبُ[٩]: (الثوابُ ما رَجَعَ إلى الإنسانِ مِنْ جزاءِ أعمالِه، سمِّيَ بهِ بتصوُّرِ أنَّ ما عَمِلَهُ يرجِعُ إليه، كقولِه[١٠]: ﴿فمنْ[١١] يعْمَلْ مِثقَالَ ذرَّةٍ خيراً يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، ولمْ يقلْ: ((يَرَ جَزاءَهُ))، والثوابُ يُقَالُ في الخَيرِ والشَّرِّ، لكنَّ الأكثرَ المتعارَفَ في الخَيرِ، وكذا المَثُوبَةُ[١٢])، وهي: مصدَرٌ ميميٌّ[١٣] بمعناهُ[١٤]،

---

(١) سقط من النسخ جميعها، والصواب ما أثبته ـ والله أعلم ـ لأنه لا يستقيم المعنى إلا بذلك، ولموافقته لما ورد في **حاشية الإسفراييني** .

(٢) أي: لخَلُص البيضاوي عن التكلُّف في تأويل المثوبة، بأنها على سبيل التهكم على طريقة: تحيةُ بينهِم ضربٌ وجيعٌ.

(٣) انتهى كلام الإسفراييني .

(٤) لأن الظاهر هو أن ((مثوبة)) منصوبة على التمييز، والمميَّز ((بشرٍّ)). ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٨٧/٢)، **والإملاء**، (٤٤٨/١)، **والبحر المحيط**، (٣٠٦/٤).

(٥) وهو كون البيضاوي غَفَل عن معنى: أن عقوبتهم شرٌّ من عقوبة المسلمين بزعمهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ﴾.

(٦) في النسخ جميعها ((شرٌّ))، وما أثبته هو الأليق، وهو موافق لما جاء في **المطبوعة**، (٢٥٨/٣).

(٧) في (د) ((التأويل))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٨) أي: لمَّا أوَّل البيضاوي المثوبة شراً، وأن المراد بها السخرية والتهكُّم على طريقة: تحيةُ بينهِم ضربٌ وجيعٌ، استغنى بذلك البيضاوي عن الإشارة إلى الشَّرِّيَّة بالمقابل في قوله: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ﴾، فكما أن اليهود نقموا عليهم وادَّعَوا أن للمؤمنين عقوبة بزعمهم وفي خيالهم، كان ذلك في الحقيقة مثوبة للمؤمنين، كذلك على سبيل التهكُّم والسخرية من زعمهم المجافي للحقيقة.

(٩) **المفردات**، مادة (ثَوَبَ)، (ص١٨٠)، /بتصرف يسير/.

(١٠) في (د) ((لقوله))، وما أثبته من النسخ الثلاث، وهو الأليق.

(١١) في النسخ جميعها ((ومَنْ))، وكذا في **المطبوعة**، (٢٥٨/٣)، ولعله سهو من الشهاب، ولم أشأ أن أثبت في المتن إلا ما هو موافق لما في كتاب الله.

(١٢) قال العسكري في ((**معجم الفروق اللغوية**))، (ص١٨): (الثواب وإن كان في اللغة الجزاء الذي يرجع إلى العامل بعلمه ويكون في الخير والشر، إلا أنه قد اختصَّ في العُرف بالنعيم على الأعمال الصالحة، من العقائد الحقَّة، والأعمال البدنية والمالية، والصبر في مواطنه، بحيث لا يتبادر منه عند الاطلاق إلا هذا المعنى). وينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (ثَوَبَ)، (١١٣/١٥)، **والنهاية**، مادة (ثَوَبَ)، (٢٢٧/١)، **ولسان العرب**، مادة (ثَوَبَ)، (٢٤٥/١).

(١٣) **المصدر الميمي**: هو المبدوء بميم زائدة، ويصاغ من الثلاثي على وزن ((مفعَل)) كـ ((مسلَك))، وعلى ((مفعِل)) بكسر العين كـ ((موعِد))، ومن غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، مثل: مُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقَام، وهو قياسي ويعمل عمل الفعل. ينظر: **المُزهر**، (١٠٠/٢)، **والشافية**، (ص٢٩)، **وشرح الشافية**، ركن الدين الإستراباذي، (٣٠٢/١)، **وشذا العَرْف**، (ص٦١).

(١٤) أي: بمعنى الثواب.

ونصبها على التمييز عن ﴿بشرٍّ﴾. ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠] بدل من ﴿بشرٍّ﴾ على حذف مضاف؛ أي: بشرٍّ من أهل ذلك من لعنه الله، أو خبر محذوف؛ أي: هو من لعنه الله

وعلى اخْتصَاصِها بالخَيرِ استُعْمِلَت هنا في العقوبةِ على طَريقَة: «تحيةُ بينهمْ ضَرْبٌ وَجيعٌ[1]» في التهكُّمِ[2]، (وإنْ كانَ ما في الآيةِ استعارةً لطيِّ ذِكْرِ المشبَّه، وما في البيتِ تشبيهاً انتُزِعَ وجْهُهُ من التضادِ على طَريقَةِ التَّهكُّمِ؛ لذِكْرِ الطَّرَفَيْنِ بطَريقِ[3] حَمْلِ أحدِهما على الآخَرِ، لكنْ على عَكْسِ قَولِكَ: «زيدٌ أسَدٌ»، والتَّحيَّةُ مشبَّهٌ به والضَّربُ مشبَّهٌ)، كذا قيلَ[4]، وقدْ أسلفْنَا في سُورَةِ البقرةِ التحقيقَ في هذا وأنَّهُ ليسَ من التشبيهِ والاسْتِعارَةِ في شيءٍ، كمَا صرَّحَ به الشيخُ في «**دلائلِ الإعْجَازِ**»[5]، فإن أردْتَ تحقيقَهُ فراجعْهُ، فإنه مما تفرَّدَ به كتابُنَا هذا[6]. **قولُهُ: (بدلٌ منْ شرٍّ على حَذْفِ مُضَافٍ)** فيقدَّرُ «أهل» قبلَ «ذلك»[7]، أو «دين» قبل «مَن»[8]، كما أشارَ إليهِ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ **بقوله: (أي: بشرٍّ إلخ)**، وتقدَّمَ وجْهُ الاحتياجِ إلى التَّقديرِ على البَدليَّةِ[9]، ولم يُنبِّهْ عليهِ المُصنِّفُ في الثاني[10] حَوالَةً على الأوَّل[11]

([1]) البيت لـ «عمرو بن معْدِ يَكْرُب»، من «الوافر»، وهو عجزُ بيتٍ صدره: وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ
حيث جعل الضرب الوجيع تحية، وهو في الأصل ليس من جنسها، فليس هناك تحية بل مكان التحية الضرب. (ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (١٤٢/٢))، وهو من شواهد: **الكتاب**، (٥٠/٣)، **والمقتضب**، (٢٠/٢)، **والخصائص**، (٣٦٩/١).

([2]) قال الكازروني في **حاشيته**، (١٥٨/٢): (وُضعت المثوبة موضع العقوبة على طريق المبالغة والتهكُّم؛ يعني: على تقدير أن يكون المنقوم شيئاً مُنكَراً، فأنتم ـ يا أهل الكتاب ـ شر منه، ولا يخفى أنه مُستلزِم للمبالغة باعتبار أنهم شر من المنكر، والتهكُّم باعتبار استعمال المثوبة في العقوبة، كما أن المثال يفيد المبالغة والتهكُّم، باعتبار جعل التحية بينهم ضرباً وجيعاً). وقد سبق تعريف الاستعارة التهكمية، (ص ٢١٨).

([3]) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى « بطريقة».

([4]) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/أ).

([5]) (٣٧٢/١)، حيث قال: (اعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيل قوله: لعابُ الأفَاعِي القاتِلاتِ لُعَابُه..، سبيل قولهم: «عتابُه السيف»؛ وذلك لأنَّ المعنى في بيت أبي تمام: أنك تشبِّه شيئاً بشيء لجامع بينهما في وصف، وليس المعنى في: «عتابه السيف» على أنك تشبِّه عتابه بالسيف، ولك أن تزعم أنه يُجعل السيف بدلاً من العتاب). و«**دلائل الإعجاز**»، لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجُرجاني، ولد سنة (٤٠٠ هـ)، من أعلام النحو والبلاغة، (ت ٤٧١ هـ)، أرسى في كتابه هذا أركان علم المعاني. ينظر: **إنباه الرواة**، (١٨٨/٢)، **والبُلغة**، (ص١٨٦ ـ ١٨٧)، **ولَمَحات في المكتبة والبحث**، (ص٣٢٤).

([6]) (٥٩/٢ ـ ٦٠).

([7]) والتقدير: «بشرٍّ من أهل ذلك».

([8]) والتقدير: «دينُ من لعنه الله ».

([9]) والوجه هو الخروج عن «بدل الغلط»، حيث قال الشهاب، (ص ٢٥٥): (وأما على كونه بدلاً فليخرجَ من بدل الغلط).

([10]) أي: في الثاني من قول البيضاوي، وهو: الاحتياج إلى حذف المضاف، على كون ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ في محل جر بدلاً من «شرٍّ».

([11]) أي: في القول الأول للبيضاوي، وهو: الاحتياج إلى حذف المضاف، على كون ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ خبراً عن ضمير «ذلك»، على تقدير: «هو من لعنه الله».

وهم اليهود، أبعدهم الله من رحمته وسخط عليهم بكفرهم وانهماكهم في المعاصي بعد وضوح الآيات، ومسخ بعضهم قردة وهم أصحاب السبت، وبعضهم خنازير وهم كفار أهل مائدة عيسى ﷺ. وقيل: كلا المسخين في أصحاب السبت، مُسخت شبَّانهم قِرَدة ومشايخهم خنازير. و«عَبَدَ الطَّاغُوتَ» عطف على صلة «من»، وكذا «عُبِدَ الطَّاغُوتُ» على البناء للمفعول ورفع «الطَّاغُوتَ»، و«عَبَدَ» بمعنى: صار معبوداً، فيكون الراجع محذوفاً؛ أي: فيهم أو بينهم،

لظُهُورِه [1]. **قولُهُ: (وهُمُ اليهودُ إلخ)**؛ أي: من لَعَنهُ اللهُ اليهودُ، وكذا المَمْسُوخونَ منهُمْ[2]، والممسوخونَ خَنازِيرٌ مِنَ النَّصَارى[3]، وقِيلَ[4]: المَسخَانِ وقَعا في اليَهودِ. و«مشَايخُ» قِيلَ: جَمْعُ «شيخٍ» على خِلافِ القِياسِ[5]، والتَّحقيقُ أنهُ جمعُ «مشْيخَة» [6]، وهي: جَمْعُ «شَيخٍ»، كـ «مَسْيَفةٍ» للسُّيوفِ[7]، و«مَعبَدةٍ» للعَبيدِ[8]، و«مأسَدَةٍ» للأسُودِ[9]. **قولُهُ: (عطفٌ على صِلَة «مَن» إلخ)** في هذهِ الآيةِ أربعٌ وعشرونَ قراءةً [10]،

---

(1) أي: لظهور وجه الاحتياج إلى حذف مضاف، على كون ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ خبراً عن ضمير «ذلك»، وقد أوضحت وجه كونه ظاهراً، (ص٢٧٠).

(2) أي: أصحاب السبت، الذين قال فيهم رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]. ينظر: **الهداية**، مكي، (١٧٩٣/٣)، **والوسيط**، (٢٠٤/٢)، **وتفسير ابن عطية**، (٢١١/٢).

(3) وهم كفار مائدة عيسى عليه السلام. ينظر: **الوسيط**، (٢٠٤/٢)، **والكشاف**، (٦٥٣/١)، **والبحر المحيط**، (٣٠٧/٤).

(4) وهذا القول لابن عباس، حيث قال: (المسخان من أصحاب السبت، شبانهم مُسخوا قردة ومشايخهم مُسخوا خنازير). ينظر: **تفسير البغوي**، (٦٦/٢).

(5) كما في **الصحاح**، مادة (شَيَخَ)، (٤٢٥/١ ـ ٤٢٦)، **والمحكم**، مادة (شَيَخَ)، (٢٤٣/٥)، **وأساس البلاغة**، مادة (شَيَخَ)، (٥٢٩/١)، **ولسان العرب**، مادة (شَيَخَ)، (٣١/٣)، **والمصباح المنير**، مادة (شَيَخَ)، (٣٢٩/١).

(6) سبقه إلى ذلك الأزهري في «**تهذيب اللغة**»، مادة (شَيَخَ)، (١٩٦/٧)، حيث قال: (شيخ وجمعه: شيوخ، وأشياخ، ومشيَخة، وشِيخان ومَشيوخاء، ويقال: للعجوز: شيخة ..... والمشايخ: جمع مشيخة).

(7) المَسْيَفة: جماعة السيوف، وتُجمع على أسياف أيضاً. ينظر: **الصحاح**، مادة (سَيَف)، (١٣٧٩/٤).

(8) قال الأزهري في «**تهذيب اللغة**»، مادة (عَبَدَ)، (١٤٠/٢): (ومثل معبدة جمع العبد: مشْيَخة جمع الشيخ، ومسْيَفة جمع السيف).

(9) قال الأزهري في «**تهذيب اللغة**»، مادة (عَبَدَ)، (٣٢/١٣): (والمأسَدة لها معنيان: موضع الأسد، كما يقال للأسد: مأسدة، يقال للسيوف أيضاً: مسْيَفة...).

(10) ذكر البيضاوي ثمانية وجوه، كما أحصى منها ابن جني عشراً، والقرطبي اثني عشر وجهاً، بينما ذكر كل من أبي حيان والحلبي الوجوه جميعها، (ينظر: **المحتسب**، (٢١٤/١ ـ ٢١٦)، **وتفسير الرازي**، (٣٩٠/١٢ ـ ٣٩١)، **وتفسير القرطبي**، (٢٣٥/٦)، **والبحر المحيط**، (٣٠٩/٤)، **والدر المصون**، (٣٢٧/٤ ـ ٣٣٧))، وقد جمع السيوطي في **حاشيته**، (٢٨٤/٣) إحدى وعشرين منها في أبيات شعر لطيفة، يقول فيها: عَبَدَ الطاغوتِ فيما نقَلوا ~ فوقَ عشرينَ قراءاتٍ تُعَدْ

فثلاثٌ بعدَها نصبٌ وجرٌّ ~ عُبُدَ الطاغوتِ مع عَبْدٍ عَبَدْ

عَبَدُوا أعْبُدُ عُبَّادُ عِبَادَ~ وعَبِيْدَاً عُبُداً ثم عَبِدْ

عُبَدَ الطاغوتِ يَتلو عُبِدَتْ~ عُبِدَ الطَّاغوتُ والرفعُ وَرَدْ

عابِدو الطاغوتِ يتلو عابِدي~ عابِدَ مع عَبَدةٍ، فاحفَظْ بجِدْ

ثِنتانِ من السَّبعةِ [1]، وما عَداهُما شاذٌّ، فقَرَأَ جُمهورهُمْ غيرُ حمزةٍ: «عَبَدَ» فِعْلُ ماضٍ معلومٍ، وفيهِ ضَميرٌ يعودُ لـ «مَنْ» [2]، وقرأ حمزةُ: «عَبُدَ الطاغوتِ» [3]، بفتْحِ العيْنِ وضمِّ الباءِ وفتْحِ الدَّالِ وخَفْضِ «الطَّاغوتِ»،* على أنَّ «عَبُدَ» واحدٌ مرادٌ بهِ الجِنْسُ[4] وليسَ بجمعٍ؛ لأنَّهُ لم يُسْمَعْ مثلُهُ في أبْنيةِ الجَمْعِ بلْ هو صيغَةُ مُبالغةٍ[5] * [6]؛ ولِذا قالَ الزمخشريُّ[7]: (معناهُ: الغلوُّ في العُبوديَّةِ)، وأنشَد لـ «طَرَفةَ» [8] شاهداً عَليه[9]: أَبَني لُبَيْنَى: إنَّ أُمَّكُمُ ~ أَمَةٌ وَإنَّ أَبَاكُمُ عَبُدُ

أرادَ عبْدَاً، وقد ذَكَرَ مِثلَهُ الزجَّاجُ[10] وابنُ الأنباريِّ[11]، قالَا: (ضُمَّتِ الباءُ للمُبالغةِ، كقولِهِمْ للفَطِنِ والحَذِرِ: فَطُن وحَذُر، بضمِّ العَيْنِ)،

([1]) يقصد ثنتان من القراءات السبع، وقد سبق التعريف بأصحاب هذه القراءات، (ص ٢٥).

([2]) أي: فيه ضمير يعود لـ «مَن» في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، و«عَبَد» معطوف على «لعنَ»، والتقدير: «من لعنه الله ومن عبد الطاغوتَ». ينظر: **معاني القرآن**، النحاس، (٢/٣٣٠)، **والإملاء**، (١/٤٤٨).

([3]) ينظر: **السبعة في القراءات**، (ص٢٤٦)، **ومعاني القراءات**، (١/٣٣٥)، **وحجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص٢٣١)، **والعنوان في القراءات السبع**، (ص٨٨).

([4]) **اسم الجنس**: الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى دون أن يختص بواحد من الجنس دون آخر، مثل: إنسان، رجل، امرأة، دينار، درهم. ينظر: **الأصول في النحو**، (٢/١١١).

([5]) فإن من صيغ المبالغة: «فَعُل»، كـ« حَذُر». ينظر: **همع الهوامع**، (٣/٧٥).

([6]) ما بين علامتين **منقول عن الفارسي في «**الحجة في توجيه القراءات**»، (٢/٣٩٧)، /بتصرف/، حيث قال في توجيهها: («عَبُدَ» واحد يُراد به الكثرة، مثل قوله تعالى: ﴿وإنْ تعدُّوا نِعْمَتَ الله لا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وليس بجمع «عَبْد»؛ لأنه ليس في أبنية الجمع مثله، وقد جاء على «فَعُل»؛ لأنه بناء يُراد به الكثرة والمبالغة، نحو «يَقُظ»، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كل مذهب).

([7]) في **الكشاف**، (١/٦٥٢)، /باختصار/، وعبارته: (ومعناه: الغلو في العبودية، كقولهم: «رجل حَذُر وفَطُن» للبليغ في الحذر والفطنة).

([8]) **عمرو بن عبد بن سفيان**، جاهلي من الطبقة الأولى، ولد سنة (٨٦ ق . هـ)، من أصحاب المعلّقات، قتله المُكَعْبَر بكتاب عمرو بن هند ـ وكان من ندمائه ـ لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه فيها، وكان ذلك سنة (٦٠ ق. هـ). ينظر: **معجم الشعراء**، محمد بن عمران، أبو عبدالله المَرزُباني، (ص٢٠١ ـ ٢٠٢).

([9]) وقبله: أَبَني لُبَينى: لسْتُ معترفاً ~ ليَكونَ ألأمَ منكمُ أحدُ.

والبيت من «الكامل»، اختُلف في قائله، فمنهم من نسبه لـ «طرفة بن العبد»، كما في **الكشاف**، (٣/٤١٠)، **وشرح الشاطبية**، (ص٤٣٢)، **والدر المصون**، (٤/٣٢٨))، ومنهم من نسبه لـ «أوس بن حُجْر»، كما في **تهذيب اللغة**، (٢/١٣٩)، **والصحاح**، (٢/٣٠٥)، وهو **في ديوان أوس بن حُجْر بن مالك التميمي**، (ص٢١)، وفي **ديوان طرفة بن العبد**، (ص٤١) على هذا النحو:

أَبَنِي لُبَيْنَى: لَسْتُمَا بِيدٍ ~ إلاَّ يَداً لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ.

([10]) في **معاني القرآن** (٢/١٨٨)، حيث قال: (ووجه عَبُد الطاغوت ـ بفتح العين وضم الباء ـ أن الاسم يبنى على «فَعُل»، كما قالوا: عَلُمٌ زيد، وكما أقول: رَجُل حَذُر، تأويل «حَذُرٍ» أنَّه مبالغ في الحَذَرِ؛ فتأويل «عَبُد» أنهُ بلغ الغاية في طاعة الشيطان).

([11]) **الزاهر**، (١/٣٧٤)، / بتصرف يسير/. **ومحمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري**، أخذ النحو عن ثعلب، له مصنَّفات، منها: «الزاهر»، و«الأضداد»، و«الأمثال»، (ت ٣٢٨ هـ). ينظر: **تاريخ العلماء النحْويين**، (ص١٧٨ ـ ١٧٩)، **ومعجم الأدباء**، (٦/٢٦١٤).

فلا عِبْرَةَ بمن طَعَنَ على هذه القراءَة ونسَبَ قارئَها إلى الوَهْمِ، كـ ((الفَرَّاءِ))[1] وأبي عُبَيدةَ[2]، وأمَّا الشَّاذَّةُ فقراءةُ أُبيٍّ، رضيَ اللهُ عنهُ: ((عَبَدُوا))[3] مَعْلوماً بضميرِ الجَمْعِ لمعنى ((مَن))[4]، وقَرَأَ الحسنُ: ((عُبَّادَ))[5] جمع ((عَبْد))، و((عَبْدَ)) بالإفرادِ بجرِّ ((الطَّاغوتِ)) ونصبِهِ[6]، إمَّا على أنَّ أصلَهُ: ((عبَدَ)) بفتحِ الباءِ فسُكِّنَ[7]، أو ((عبْداً)) بالتنوينِ فحُذِفَ، كقولِهِ[8]:

([1]) فقال في ((**معاني القرآن**))، (٣١٤/١ ـ ٣١٥): (من قرأ: ((وعَبُدَ الطاغوتِ))، فإن تكن فيه لغة، مثل: حذِر وحَذُرَ، وعَجِل وعَجُل، فهو وجه، وهو جائز في الشعر لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا).

([2]) قال أبو عبيدة: (إنما معنى العَبُد عندهم الأعبُد، يريدون: خدم الطاغوت، ولم نجد هذا يصح عن أحد من فصحاء العرب أن العبد يقال فيه: عَبُد، وإنما هو عبْد وأعْبُد). (نقلاً عن **الدر المصون**، (٣٢٩/٤)). **ومَعْمَر بن المثنَّى، أبو عبيدة**، من أعلم الناس باللغة وأخبار العرب وأنسابها، له: ((مجاز القرآن)) و((غريب القرآن))، (ت ٢١٣ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٢٧٠٤/٦ ـ ٢٧٠٨).

([3]) ينظر: **المحتسب**، (٢١٥/١).

([4]) لأن ((مَن)) واحد في اللفظ وجمع في المعنى، هذا ما أكَّده ابن زنجلة في ((**حجة القراءات**))، (ص٢٣٢).

([5]) ربما حصل للشهاب وهمٌ هنا؛ فهو لمَّا نقل عن الحلبي قوله: (وقرأ الحسن في رواية عَبَّاد: ((وعَبْد الطاغوتِ))، فربما توهَّم أن الحلبي قد قال: (قرأ الحسن في روايةٍ ((عُبَّاد)))؛ والذي يرجِّح ما ذهبت إليه أمران: أن ابن جني والسَّمين الحلبي نسبا قراءة ((عُبَّاد)) إلى أبي واقد ولم ينسباها إلى الحسن، كما أن الهُذَلي أسند قراءة الحسن البصري من رواية عَبَّاد بن تميم، هذا ما أكَّده ابن الجزري. ينظر: **المحتسب**، (٢١٥/١)، **والدر المصون**، (٣٣٤/٤)، **وغاية النهاية في طبقات القراء**، (٢٣٥/١).

([6]) بجر ((الطاغوت)) بالإضافة؛ أي: ((وعَبْدَ الطاغوت))، وبنصب الطاغوت؛ أي: ((وعَبْدَ الطاغوتَ)).

([7]) كما في قول الشاعر : وماكلُّ مغْبُونٍ ولو سَلْفَ صفْقُهُ

وسَلْفَ – بسكون اللام– أصله: سلَف بفتحها، سكَّنها لضرورة الوزن. ينظر: **المنصف**، ابن جني، (ص٢١)، **وشرح الشافية**، الرضي، (ص٤٤).

([8]) والبيت من ((المتقارب))، لأبي الأسود الدؤلي (ينظر: **ديوان ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدؤلي**، (ص١٢٣))

وهو عجزُ بيتٍ صدرُه: فألفَيتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ. وهذا البيت من قصيدة لها قصة، وهي: أن الشاعر كان يجلس إلى فِناء امرأة تدعى ((بَرْزة)) بالبصرة، فقالت له في يوم من الايام: هل لك أن أتزوجك ؟ فإني صَنَاعُ الكفِّ ـ أي: خفيفة اليد في الغزل ـ حسَنة التدبير قانعةٌ باليسور، قال: نعم، فلمَّا تزوَّجها وجد منها خلاف ما ادَّعت، لا تحسن الغزل، غير قانعة، أسرعت في ماله ومدَّت يدها إلى خيانته، فجمع أهلها وأنشد: أُريتُ أمرأً كنتُ لم أبْلُهُ ~ أَتَانِي فَقَالَ: اتَّخِذْنِي خَلِيلاً

فخالَلْتُهُ ثمَّ أكْرمتُه ~ فَلم أستَفِدْ مِنْ لَدُنْهُ فتيلاً

وألفَيْتُهُ حِينَ جرَّبْتُه ~ كَذُوبَ الحَدِيثِ سَرُوقاً جَميلاً

فَذَكَّرتُه ثمَّ عاتَبتهُ ~ عِتاباً رَقِيقاً وقَولاً جَمِيلاً

فَأَلْفَيْتُه غَيرَ مسْتَعتِبٍ ~ وَلَا ذَاكرِ اللهَ إلَّا قَلِيلاً

والبيت فيه شاهد على حذف التنوين لالتقاء الساكنين (ينظر: **شرح شواهد سيبويه**، الأعلم، (٨٥/١)، **وشرح شواهد المغني**، (ص ٣١٦)، **وشرح شواهد** ((**الكشاف**))، **تنزيل الآيات على شرح شواهد الأبيات**، محب الدين أفندي، (ص٢٢٠)). وهو من شواهد: **الكتاب**، (١٦٩/١)، **وما يجوز للشاعر ضرورة**، (ص٢٠٩)، **والمفصل**، (ص٤٥٦)، **والمحصَّل**، (ص٢٤٧)، **ومغني اللبيب**، (ص٨٤٤).

ولا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَليلاً .

ونصبِه عطْفاً على «القِرَدَة» [1]، وقرأَ الأعمَشُ [2] والنَّخَعيُّ[3]: «عُبدَ» مَجهولاً مع رفْعِ «الطَّاغوت» [4]، وهو معطوفٌ على صِلَةِ «مَن» والعائدُ محذوفٌ؛ أي: فيهِمْ [5] أو بينَهُمْ [6]، وقرأَ ابنُ مسعودٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ: «عَبُدَ» [7]، بفتْحِ العَيْنِ وضمِّ الباءِ وفتحِ الدَّالِ ورفْعِ «الطَّاغوت» كـ «شَرُفَ»، كأنَّ العبادةَ صارَتْ سجيَّةً لهُ[8]، أو أنَّهُ بمعنى صارَ مَعبُوداً، كـ «أَمُرَ»؛ أي: صارَ أميراً[9]، وقرأَ ابنُ عباسٍ ـ رضِيَ اللهُ عنْهُما: «عُبُدَ» [10]، بضمِّ [11] العَيْنِ والباءِ وفتْحِ الدَّال وجرِّ «الطاغوتِ» [12]، فعنِ الأخفشِ [13]

([1]) في (ج) « القرأة»، تحريف.

والمقصود أنه نصَب «عبْدَ» عطفاً على «القردة» ـ مفعول «جَعَل» ـ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]؛ أي: وجعل منهم القِردةَ وعبْدَ الطاغوتَ. ينظر: **الدر المصون**، (٤/٣٣١).

([2]) **سليمان بن مَهران**، أصله من الرَّي، ولد سنة (٦١ هـ)، أحد الأئمة الثقات، ما نقموا عليه إلا التدليس، له مُلَح ونوادر، (ت ١٤٨ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٥٥)، **وميزان الاعتدال**، (٢/٢٢٤).

([3]) **إبراهيم بن يزيد بن قيس النَّخَعي**، ولد سنة (٤٦ هـ)، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس، وقرأ عليه سليمان بن مَهران الأعمش، (ت ٩٦ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (١/٣٠)، **وغاية النهاية في طبقات القراء**، (١/٢٩ ـ ٣٠).

([4]) ذكر ابن جني هذه القراءة دون نسبة، بينما نسبها ابن عطية وأبو حيان والحلبي إلى الأعمش والنَّخَعي، وقد ضعَّف السمين الحلبي هذا الوجه؛ لخلوِّ الجملة المعطوفة على الصلة من رابط يربطها بالموصول؛ إذ ليس في «عُبِد الطاغوت» ضمير يعود على ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾؛ فلو قلت: «أكرمتُ الذين أهنتم وضُرِب زيد»، على أن يكون «وضُرب» عطفاً على «أكرمت»، لم يجز، فكذلك هذا. ينظر: **المحتسب**، (١/٢١٦)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٣)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٧)، **والدر المصون**، (٤/٣٣١).

([5]) في (ج) «فيهما».

([6]) وهذا توجيه الزمخشري للمبني للمجهول «وعُبِدَ الطاغوت» أو «وعُبِدَتِ الطاغوتُ». ينظر: **الكشاف**، (١/٦٥٢).

([7]) سقط من (ب) و (ج)، وما أثبته من (أ) و (د).

([8]) أي: أصبح كالأمر المعتاد المعروف، فهو في معنى: فَقُه فلان وظَرُف؛ أي: صار الفقه والظُرف له خُلُقاً معتاداً معروفاً. ينظر: **الكشاف**، (١/٦٥٢)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٧)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٢).

([9]) ورد في «**الصحاح**»، مادة (أَمَرَ)، (٢/٥٨١): (والأمير: ذو الأمر، وقد أَمَر فلان وأُمُرَ أيضاً ـ بالضم ـ ؛ أي: صار أميراً).

وقد نسب ابن جني هذه القراءة في «**المحتسب**»، (١/٢١٦) إلى أحمد بن يحيى، ولم ينسبها إلى ابن مسعود ﷺ .

([10]) سقطت من (ج) ومثبتة في الهامش.

([11]) في (ب) « بفتح».

([12]) نسبها السَّمين الحلبي إلى ابن عباس في رواية مجاهد وعكرمة عنه، بينما نسبها ابن جني إلى ابن مسعود، وأبَان بن تغلب، والأعمش، وإبراهيم النخعي، وعلي بن صالح، ونسبها «البنَّاء» إلى أبي الفرج الشَّنْبُوذيِّ. ينظر: **المحتسب**، (١/٢١٤)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٢)، **وإتحاف الفضلاء**، (ص٢٥٥).

([13]) نسبها إليه السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤/٣٣٢)، ولم أجدها في «**معاني القرآن**» للأخفش.

أنَّهُ جَمعُ «عَبيد» «عُبُد»، فهو جَمعُ الجَمْعِ[1]، أو جمْعُ «عابد»، كـ «شارِف» [2] و«شُرُف»، أو جمعُ «عَبْد»، كـ «سَقْف» و«سُقُف»، أو جمْعُ «عِبَاد»، كـ«كِتَاب» و«كُتُب»، فهو جمعُ الجمعِ أيضاً [3]، وقرأ الأعمشُ: «عُبَّدَ»/، بضمِّ العَين وتشديد الباءِ المفتوحة وفتْحِ الدَّالِ وجرِّ «الطَّاغوتِ»، جمعُ «عابد» [4] و«عُبَد»[5]، كـ«حُطَم» [6] و«زُفَر»[7]، منصُوباً مضَافاً للطَّاغوتِ مُفْرداً للمُبالغَة[8]، وقرأَ عبدُالله بنُ مسعود ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ أيضاً[9]: «عُبُّدَ»، بضَمِّ العيْنِ وفتحِ الباءِ المشدَّدة وفتحِ الدَّالِ ونصْبِ «الطَّاغُوتِ»، على حَدِّ: ولا ذاكِرِ اللهَ[10]، وقرأ بُرَيدَةُ[11]: «عابدَ الشَّيطانِ»، بنصْبِ[12] «عابد» وجرِّ «الشَّيطانِ»

أ/٥٤٥

---

(١) قد تدعو الحاجة إلى أن يُجمع الجمع، فيقال: في كل «أَفْعُل» و«أَفْعُلة»: «أفاعل» كـ «أساور»، وفي كل «أفعال»: «أفاعيل»، نحو أقوال وأقاويل، وقالوا: جمائل وجمالات وبيوتات، وأَعطية وأَعطيات، وليس كل جمع يجمع. ينظر: **الكتاب**، (٣/٦١٨ ـ ٦١٩)، **والتكملة، الجزء الثاني من الإيضاح العضدي**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص١٧٥)، **وفقه اللغة**، (ص٢٣٤)، **والمفصل**، (ص٢٤٣)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٥/٧٤)، **وشرح الشافية**، الرضي، (٢/٢٠٨).

(٢) و«**الشارف**»: الناقة المُسنَّة، ولا يقال للذكر: «شارف»، وجمعها: «شُرُف» و«شوارف». ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (شَرَفَ)، (١١/٢٣٥)، **والصحاح**، مادة (شَرَفَ)، (٤/١٣٨٠)، **والفائق**، مادة (شَرَفَ)، (٢/٢٣٥)، **والنهاية**، مادة (شَرَفَ)، (٢/٤٦٢).

(٣) لأن «عِباداً» جمع بمنزلة «كتاب» مفرداً، و«كتاب» يجمع على «كُتُب»، فكذلك ما وازنه. ينظر: **معاني القرآن**، الفراء، (١/٣١٤)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٢).

(٤) كـ «ضارِب» و«ضُرَّب»، و «خالِص» و«خُلَّص»، وقد نسبها الشيخ والسَّمين الحلبي إلى الأعمش، وأما ابن جني فقد أوردها دون نسبة. ينظر: **المحتسب**، (١/٢١٥)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٣).

(٥) أي: وقرئ: و«عُبَد»، وهذه قراءة ابن مسعود عن علقمة، ذكر هذه القراءة ابن عطية وأبو حيان والحلبي، وتوجيهها: مفرد يُراد به المبالغة. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٣)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٣).

(٦) يقال: رجل حُطَمٌ؛ إذا كان لا يشبع؛ لأنه يحطِّم كل شيء، ويقال أيضاً: راع حُطَمٌ؛ إذا كان قليل الرحمة بالماشية، يَهشِم بعضها ببعض. ينظر: **الصحاح**، مادة (حَطَمَ)، (٥/١٩٠١)، **ولسان العرب**، مادة (حَطَمَ)، (١٢/١٣٨).

(٧) **الزُّفَر**: الذي يحمل الأثقال والأمور التي يعجز عنها غيره . ينظر: **الزاهر**، (١/١٧)، **وتهذيب اللغة**، مادة (زَفَرَ)، (١٣/١٣٣).

(٨) لأن «عُمَر» و « زُفَر» على وزن « فُعَل»، من جموع الكثرة تفيد المبالغة، وهي أسماء ممنوعة من الصرف؛ لأنها معدولة عن «عامر» و«زافر». ينظر: **شرح الجُمل**، ابن خروف، (٢/٨٩٤)، **والارتشاف**، (١/٤٢٦)، **وهمع الهوامع**، (٣/٣٥٤).

(٩) نسبها السَّمين الحلبي إلى ابن مسعود ﷺ، بينما نسبها ابن عطية إلى ابن عباس ﷺ من رواية عكرمة، و«عُبَّد» على وزن «فُعَّل». ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٣)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٣).

(١٠) أي: هذه القراءة تتخرَّج على أنه أرادوا «عبداً» مُنوَّناً ثم حذف التنوين، كما قال: ولا ذاكِرِ اللهَ، كما في قراءة «وعَبْد الطاغوتِ» التي سبق بيانها، والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وقد سبق تخريجه هناك مفصَّلاً. ينظر: (ص ٢٦٠).

(١١) يقصد بُريدة بن الحُصَيب الأسلمي، أسلم قبل بدر ولم يشهدها، وشهد الحديبية، بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، ثم رجع إلى قومه وقد تعلَّم شيئاً من القرآن، وكان من ساكني المدينة وقد تحوَّل إلى البصرة، (ت ٦٣ هـ). ينظر: **الاستيعاب**، (١/١٨٥ ـ ١٨٦).

(١٢) في (ج) «نصب».

بدَلَ «الطَّاغوتِ»[1]، وقيلَ[2]: (إنَّهُ تفسيرٌ). وقُرِئَ: «عُبَّاد»[3] كـ «جُهَّال»، و«عَبَاد»[4] كـ «رِجَال»، جمع «عَابِد»[5] أو «عَبْد»، وفيه إضافةُ العباد لغيرِ الله، منَعَهُ بعضُهُم[6]، والأصَحُّ أنَّهُ أَغْلَبُ[7]، وقُرِئَ[8]: «عَابدُ» ـ بالرَّفعِ على أنَّهُ خَبرُ مبتدأ مُقدَّرٍ[9] ـ وجَرِّ «الطَّاغوتِ»، وقُرِئَ[10]: «عابِدُو» بالجَمْعِ والإضافة، وقُرِئَ[11]: «عَابِدَ» منصُوباً، وقُرِئَ[12]: «عَبَدَ الطاغوتَ» بفتَحَات مُضافاً، على أنَّ أصْلَهُ «عَبَدة» ـ كـ «كَفَرة» ـ حُذِفَتْ تاؤُهُ للإضافة،

---

(1) ينظر: **تفسير الطبري**، (١٠/٤٤١)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٣)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٤).

(2) والقول للسَّمين الحلبي، حيث قال في «**الدر المصون**»، (٤/٣٣٤): (وقرأ بُريدة الأسلمي ـ فيما نقله عنه ابن جرير ـ: «وعابد الشيطان»، بنصب «عابد» وجر «الشيطان» بدل الطاغوت، وهو تفسير لا قراءة).

(3) «عُبَّاد»: بضم العين وفتح الباء مع التشديد ونصب الدال وجر الطاغوت، و«عُبَّاد» جمع «عابِد»، كـ «ضُرَّاب زيد»، وهذه قراءة أبي واقد الأعرابي، من رواية العباس بن الفضل. ينظر: **المحتسب**، (١/٢١٥)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٧)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٤).

(4) نُسبت هذه القراءة إلى «بعض البصريين»، كما في: **المحتسب**، (١/٢١٥)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٤).

(5) قال ابن جني في «**المحتسب**»، (١/٢١٥): (فيحتمل أن يكون ذلك جمع «عابد»، كـ «قائم» و«قيام»، و«صائم» و«صيام»).

(6) ذهب ابن جني **في المحتسب**، (١/٢١٥ ـ ٢١٦) إلى أن «عِبَاد» قد يكون جمع «عَبْد»، وقلَّما يأتي «عِبَاد» مضافاً إلى غير الله تعالى، مستدلاً بقول الشاعر: أتُوعِدُني بِقَومِكَ يابنَ حَجْلٍ ~ أُشَاباتٍ يُخَالونَ العِبَادَا

يريد: عبيداً لبني آدم، ولا يجوز أن يكون في المعنى: عباد الله؛ لأن هذا ما لا يُسبُّ به أحد، فاعترض عليه ابن عطية في **تفسيره**، (٢/٢١٢ ـ٢١٣) بأن الشاعر أراد العبيد، ولكن القافية ساقته إلى العباد.

(7) وهذا هو رأي السَّمين الحلبي في الواقع، فبعد أن نقل رأي ابن جني واعتراض ابن عطية، قال في «**الدر المصون**»، (٤/٣٣٥): (يمكن أن يقال: إنه قد اشتهر في ألسنة الناس أن «عبداً» المضاف إلى الله تعالى يُجمع على «عباد» وإلى غيره على «عبيد»، وهذا هو الغالب؛ وعليه بنى ابن عطية اعتراضه).

(8) وهذه قراءة «عون العُقيلي» فيما رواه عنه العباس بن الفضل . ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٥).

(9) والتقدير: «وهم عابدُ الطاغوت»، خرَّج ابن عطية هذه القراءة على أن «عابد» اسم جنس، أما السَّمين الحلبي فذهب إلى أن أصل هذه القراءة «وعابدو الطاغوت»، و«عابد» جمع سلامة، فلمَّا لقيت «الواو» «لام» التعريف حذفت لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ بدال مضمومة. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٥).

(10) وهي قراءة ابن عباس ﷺ من رواية عكرمة. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٦).

(11) وهذه القراءة لـ «عبد الله بن بُريدة اليَحْصُبي»، كـ «ضاربِ زيدٍ»، على أنه اسم جنس أيضاً. ينظر: **الدر المصون**، (٤/٣٣٧).

(12) وهذه القراءة لابن عباس ﷺ وابن أبي عبلة. ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٢)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٠٨)، **والدر المصون**، (٤/٣٣٦).

ومن قرأ: «وعابد الطاغوت» أو «عَبُدَ» على أنه نعت كـ «فطُن» و«يقُظ»، أو «عَبَدة» أو «عَبَدَ الطَّاغُوتَ» على أنه جمع كـ «خدم»، أو أن أصله «عبدة» فحذف التاء للإضافة عطفه على القردة،

كقوله[1]: وأخلفُوكَ [2] عِدَ الأمْر الذي وَعَدوا.

كـ ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [النور : ٣٨][3]، أو هو جمعٌ أو هو اسمُ جمعٍ [4]، كـ «خادم» و«خَدَم» بلا حذف، ويشهَدُ لهُ[5] قراءةُ: «عَبَدَة الطاغوت»[6]، وقُرِئَ [7]: «أعْبُدَ» كـ «أكْلُب»، و «عَبِيْد» جمع أو اسمُ جمْعٍ[8]، و«عابدي» جمعٌ بالياءِ [9]، وقَرأَ ابنُ مَسعودٍ ـ رضيَ اللهُ عنه ـ: «ومَنْ عَبَدوا» [10]. فهذه أربعٌ وعشرونَ. **وقولُ المصنِّف ـ رحمَهُ اللهُ ـ: (ومَنْ قَرأَ إلخ)**؛ أي: مُفرَداً مَنصُوباً على وزْنِ «فاعِلَ» أو «فَعُل»، كـ «حَذُر»، أو جَمْعاً مَنصُوباً[11] والكُلُّ مُضافةٌ [12]،

---

(1) والبيت للفضل بن العباس بن عتبة، من «البسيط»، وهو عجز بيت صدره: إنَّ الخَلِيطَ أجَدُّوا البيْنَ وانْجَرَدُوا

والخليط: اسم لمن يخالطك بجوار أو قرابة، وأجَدَّ؛ أي صار ذا جِد، وانجردوا؛ أي: أسرعوا في الفراق، والشاهد فيه: حذف «التاء» من «عِدَة» عند الإضافة شذوذاً (ينظر: **شرح شواهد الكشاف**، (ص٧٦))، وهو من شواهد: **الخصائص**، (١٧٤/٣)، **والكشاف**، (٣٢٣/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٩٠١/٢)، **وشرح الشافية**، الرضي، (١٥٨/١).

(2) في (ب) « وأوعدوك »، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما جاء في البيت أيضاً.

(3) وأصلها «إقامة» وحذفت «الهاء» للإضافة، ومنها أيضاً: قراءة محمد بن عبدالملك: «لأعدوا له عُدَّهُ» في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]. ينظر: **المحتسب**، (٢٩٢/١)، **والخصائص**، (١٧٤/٣)، **واللُّباب**، العكبري، (٣١٦/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (٩٠٢/٢)، **وشرح الشافية**، الرضي، (١٦٥/١)، **والارتشاف**، (١٨٠١/٤).

(4) **الجمع**: هو الموضوع للآحاد المجتمعة، سواء كان من لفظه واحد مستعمل، كـ «رجال» و«أسُود»، أو لم يكن، كـ «أبابيل».
واسم الجمع: هو الموضوع لمجموع الآحاد، سواء كان له واحد من لفظه، كـ «رَكْب» و «صَحْب»، أو لم يكن له، كـ «قوم» و«رهْط». ينظر: **المفصل**، (ص٢٢٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٧/٥)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٨٨٤/٤)، **وأمالي ابن الشجري**، (٤٩٤/٢).

(5) أي: ويشهد لكونه «عبَدَ» اسم جمع بلا حذف «التاء».

(6) ونسبها ابن الجوزي إلى قتادة وهُذيل بن شُرَحبيل. ينظر: **زاد المسير**، (٥٦٤/١).

(7) وهذه القراءة منسوبة إلى عُبيد بن عُمير. ينظر: **تفسير القرطبي**، (٢٣٦/٦)، **والبحر المحيط**، (٣٠٨/٤)، **والدر المصون**، (٣٣٦/٤).

(8) وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عباس ﷺ، نحو: «كَلْب» و«كَليب». ينظر: **البحر المحيط**، (٣٠٨/٤)، **والدر المصون**، (٣٣٦/٤).

(9) لم اهتد إلى صاحب هذه القراءة، ذُكرت هكذا دون نسبة، كما في **الكشاف**، (٦٥٢/١)، **وتفسير الرازي**، (٣٩١/١٢)، **والبحر المحيط**، (٣٠٨/٤)، **والدر المصون**، (٣٣٧/٤).

(10) ينظر: **الكشاف**، (٦٥٢/١)، **والدر المصون**، (٣٣٧/٤).

(11) يقصد بالجمع المنصوب: «عَبَدة» أو «عَبَد»، على أنه جمع، كـ «خَدَم»، أو أن أصله «عَبَدة» وحُذفت تاؤه.

(12) وبالتالي فما بعدها حركته الكسر باعتبار أنه مجرور بإضافته إليه؛ أي: بكسر « الطاغوتِ» في «عابدَ الطاغوتِ»، و «عَبُدَ الطاغوتِ»، و«عَبَدة الطاغوتِ»، أو «عَبَدَ الطاغوتِ».

ومن قرأ: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ» بالجر عطفه على «مَن»، والمراد من «الطاغوت» العجل،

وقد سَمِعتَ أنَّ منهُم من نصبَ بعدَها، ومرَّ توجيهُه[1]، فهو[2] معطوفٌ على «القِردة» مفعولُ «جَعَلَ»[3]، أو على «مَن»[4]؛ لأنَّهُم جوَّزوا فيها النَّصبَ بفِعْلٍ مقدَّرٍ[5]، أو بالبدليَّة منْ محَلِّ «بشرٍّ»[6]، **وقولُه: (و«عَبُدَ» صار مَعبُوداً)**؛ أي: بفتْحِ العَيْنِ وضمِّ الباءِ ـ فعلُ ماضٍ كـ «كَرُمَ» ـ ورفْعِ «الطَّاغوت»، وتقدَّمَ توجيهُهُ[7]. **قولُه: (ومنْ قَرَأ: «وعَبَدَ الطَّاغُوتِ» بالجرِّ)** أي: على أنَّهُ مفردٌ أو جمعٌ، فهو معطوفٌ على «مَن» المجرورةِ محَلاً على البَدَليَّة [من «بِشَرٍّ»[8]، وجعَلَه عطْفاً على البَدَلِ][9] لا على «بِشَرٍّ» لأنَّه المقصودُ بالنسبةِ[10]، وقدْ مرَّ تفسيرُ «الطَّاغوتِ» بـ«الشَّيطانِ»[11] وأنَّه قُرِئَ بهِ[12]، وقرأَهُ حمزةُ بالنَّصبِ، ومرَّ توجيهُها[13]،

---

(1) وذلك في قراءة الحسن البصري: «وعبْدَ الطاغوت»، بالإفراد بجر الطاغوت ونصبه، تمَّ توجيهه، (ص ٢٧٥).

(2) الضمير يرجع إلى نصب كل ما ذُكِر من: المفرد المنصوب «عابد» على وزن «فاعِل»، والنعت «عَبُدَ» على وزن «حَذُر» و «فَطُن»، والجمع المنصوب «عَبَدة» و «عَبَدَ» بحذف التاء.

(3) أي: وجوه القراءة السابقة منصوبة بالعطف على مفعول «جعَل» ـ وهو «القِرَدة» ـ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ﴾ [المائدة: ٦٠]، والتقدير: «وجعَلَ منهم القردةَ وعابدَ الطاغوت»، أو التقدير: «وجعل منهم القردةَ وعَبُدَ الطاغوت» وهكذا...

(4) في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(5) أي: أن وجوه القراءة السابقة معطوفة على «مَن»، التي محلها النصب بفعل مقدر يدل عليه «أنبئكم»؛ أي: «أعرِّفكم مَن لعنه الله»، ذهب إلى ذلك أبو البقاء في «**الإملاء**»، (٤٤٨/١).

(6) أي: أن وجوه القراءة السابقة معطوفة على «مَن» التي محلها النصب على البدل من «بشرٍّ» في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً﴾[المائدة: ٦٠]، وذكر هذا الوجه السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٢٦/٤).

(7) وهذه قراءة ابن مسعود ﷺ، وما ذكره الشهاب هو أحد توجيهين للقراءة. ينظر توجيه هذه القراءة، (ص ٢٧٦).

(8) وقد سبق أن ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ ﴾ قد يكون في موضع جر بدلاً من «بشرٍّ»، والتقدير: «أؤنبئكم بمن لعنه الله؟»، وأنه كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، كأنه قال: هي النار. ينظر: (ص ٢٧٠).

(9) ما بين معكوفين سقط من (ج).

(10) وذلك لأن البدل هو التابع المقصود بالنسبة؛ أي: المقصود بالحكم، بخلاف عطف البيان، فإنه مكمِّل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها؛ أي: «وعبد الطاغوت» معطوف على البدل الذي هو المقصود بالحكم «مَن لعنه»، وليس معطوفاً على «شرٍّ» الذي هو متبوعه. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (١٢٧٤/٣)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٣٩٣)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٥٨٢/٢)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٧٨٥/٢).

(11) قال الجوهري في **الصحاح**، مادة(طَغا)، (٢٤١٣/٦): (الطاغوت: الكاهن والشيطان، وكل رأس في الضلالة).

(12) وهي قراءة بُريدة، حيث قرأ: «وعابدَ الشيطانَ»، بنصب «عابد» وجرِّ «الشيطان» بدل الطاغوت. ينظر: (ص ٢٧٧).

(13) حيث قرأ حمزة الزيَّات: «عَبُدَ الطاغوت»، بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وجر التاء. ينظر: (ص ٢٧٤).

وقيل: الكهنة وكل من أطاعوه في معصية الله تعالى. ﴿**أُولئِكَ**﴾ [المائدة: ٦٠]؛ **أي: الملعونون.** ﴿**شَرٌّ مَكاناً**﴾ [المائدة: ٦٠] **جعل مكانهم شراً ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم، وقيل: مَكاناً منصرَفاً.**

وقولُهُ: (والباقونَ بفتْحها)؛ أي: «الباء»، على أنَّهُ ماضٍ مبنيٌّ للفاعِلِ كما مرَّ[1]. **وقولُهُ: (وكلُّ مَنْ أطاعُوهُ إلخ)** فالعبادةُ مجازٌ[2] عن الطَّاعة. **قولُه: (جعلَ مَكانَهُمْ شرًّا)** * أي: أَسنَدَ الشَّرارةَ إلى المكان؛ وجُعِلَ شرًّا لأنَّ التمييزَ في المعنى فاعِلٌ[3]، وإثباتُ الشَّرارةِ لمكانِ الشَّيءِ كنايةٌ[4] عن إثباتِها لَهُ، كقولِهِمْ: «سلامٌ على المَجلسِ العَالي»، و«المجدُ بينَ بُرْدَيْهِ»، كأنَّ شرَّهُمْ أثَّرَ في مَكانِهم أو عَظُمَ حتى صارَ متجَسِّماً[5]، ويجوزُ أنْ يكونَ الإسنادُ مجازيًّا[6]، كـ «جَرى النَّهرُ»* [7]. **قولُهُ: (وقيلَ: مكاناً مُنصَرَفاً)** بصيغةِ المَفعولِ كَسَائرِ أسماءِ الأمْكنة[8]، وهو ما يَنْصَرِفونَ إليه ليَصيروا فيه[9]، فالكَوْنُ بمعنى: الصَّيرورة، من المَزيدِ؛ يعني: ليسَ المرادُ الكنايةَ، بلِ المكانُ محلُّ الكَوْنِ والقَرارِ الذي يَؤولُ أمْرُهُمْ إلى التَّمكُّنِ فيهِ، كقولِهِ: شرٌّ مُنقَلَباً[10]،

---

(1) حيث قرأ باقي السبعة: «عَبَد الطاغوت». ينظر: (ص ٢٧٤).

(2) سبق تعريف المجاز، (ص ١٢٢)، وسبب كون العبادة هنا مجازاً عن الطاعة؛ لأن هنالك فرقاً بين العبادة والطاعة؛ فالعبادة لا تكون إلا للخالق، أما الطاعة فتكون للخالق والمخلوق، كما في **الفروق اللغوية**، (ص٢٢١). وعلى أن معنى الطاغوت هنا: الكهنة و كل من أطاعوه، فالعبادة في قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ ليس المراد منها المعنى الحقيقي للعبادة، بل المراد المعنى المجازي وهو الطاعة.

(3) كما في قولك: «تصبَّب زيد عرقاً»؛ فـ «عرقاً» تمييز لفظُه لفظ المفعول، وهو في المعنى والحقيقة فاعل، وأصله: تصبَّب عرقُ زيد. ينظر: **الأصول في النحو**، (٢٢٢/١)، **وعلل النحو**، (ص٣٩٣)، **واللباب**، العكبري، (١٥٢/١).

(4) سبق بيان معنى الكناية، (ص ١٥٢).

(5) أي: حتى صار شرُّهم عظيماً، قال ابن التمجيد في **حاشيته**، (٥٠٤/٧): (فيه مبالغة، ووجه المبالغة: إيهام أن شرارتهم سَرَت منهم إلى مكانهم، فكان مكانهم شراً مثلهم).

(6) سبق تعريف الإسناد المجازي، (ص ١٤١).

(7) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/أ)، / بتصرف يسير/.

(8) هذا ما ذهب إليه الراغب، حيث قال في **تفسيره**، (٣٨٧/٥): (وقوله: ﴿شَرٌّ مَكاناً﴾ [المائدة: ٦٠]؛ أي: مُنصَرفاً، وأضل عن الطريق المستقيم). وعلى هذا يكون المراد بالمكان المنصرَف لا المكان الحقيقي، واسم المكان الزائد عن الثلاثي يصاغ على لفظ مفعوله، مثل: استخرج يستخرج، فالمكان مُسْتَخْرَج، وانصرفَ ينصرِف، فالمكان منصرَف. ينظر: **شرح الشافية**، ركن الدين الإستراباذي، (٣١٦/١).

(9) في (ب) «إليه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث، وهو الأصح لأنه أليق بالسياق.

(10) ومثله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً﴾ [الفرقان: ٣٤]؛ أي: شرٌّ منصَرفاً ومنقلَباً، وهو جهنم، قال ابن منظور في «**لسان العرب**»، مادة (قَلَبَ)، (٦٨٦/١): (والمنقلَب: يكون مكاناً ويكون مصدراً كالمنصرَف، والمنقلَب: مصير العباد في الآخرة).

﴿وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠] **قصْد الطريق المتوسط بين غلو النصارى وقدح اليهود.**

وهو مَصِيرُهُم؛ يعني: جهنَّمَ وبئسَ المَصِيرِ[١]. والشَّرارةُ ـ بفتحِ الشين ـ مصدرٌ كـ «القَباحَة» لفظاً ومَعنىً[٢].

قوله: (قصْد الطَّرِيقِ إلخ) «قَصْد» ـ بفتحٍ فسكونٍ ـ مجرورٌ عطفُ بيانٍ[٣] لـ ﴿سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠]، وأصْلُ معناهُ[٤]: الوسَطُ المعتدلُ[٥]، وهو معنى «القصْد»؛ لأنَّه يُستعْمَلُ في الاعتدالِ[٦] بينَ الإفراطِ والتَّفريطِ[٧]؛ يعني: أنَّهُم أضلُّ عنْ طَرِيقِ[٨] الحقِّ المُعتَدِلِ؛ لأنَّ أهلَ الباطلِ بينَ مُفْرِطٍ كالنَّصارى؛ إذِ ادَّعَوُا الألُوهيَّةَ لنبيِّهِمْ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ[٩]، ومُفرِّطٍ كاليهودِ؛ إذْ طَعَنوا في غيرِ دينِهِمْ[١٠]، والمُرادُ بهِ[١١] دينُ الإسلامِ والحَنيفيَّةُ.

---

(١) يقصد الشهاب: أن المراد بقوله: ﴿شَرٌّ مَكاناً﴾ [المائدة: ٦٠] ليس المراد الكناية بل المراد المعنى الحقيقي، وهو المكان الأخير والمستقر الذي يؤولون إليه يوم القيامة، وهو جهنم، ونسب الواحدي هذا القول لابن عباس ﷺ، حيث قال في «**الوسيط**»، (٢/٢٠٥): (قال ابن عباس: لأن مكانهم سقر، ولا شر في مكان المؤمنين حتى يقال: اليهود شرٌّ مكاناً منهم).

(٢) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (شَرَرَ)، (١١/١٨٦)، **ولسان العرب**، مادة (شَرَرَ)، (٤/٤٠٠).

(٣) **عطف البيان**: تابع غير صفة يوضِّح متبوعه، فهو من تمامه، كما أن الصفة من تمام الموصوف، وهو أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، ومثاله: قول الراجز: أقسمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ
حيث جاء التابع «عمرُ» توضيحاً للكنية « أبو حفص» لكونه أشهر منها، وكقولك: «مررتُ بأخيكَ زيدٍ»؛ بيَّنْتَ الأخ بأنه زيد، كما تفعل الصفة في قولك: «مررتُ بأخيك الطويلِ»، حيث فصَلْتَه من أخ آخر ليس بطويل. ينظر: **اللُّمع**، (ص٩٠)، **والغرَّة**، (٢/٨٥٤)، **والمفصل**، (ص١٥٩)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٣/٧١)، **وشرح الكافية**، الرضي، (٢/٣٩٤).

(٤) ينظر: **التصاريف لتفسير القرآن، مما اشتبهت أسماؤه وتصرَّفت معانيه**، يحيى بن سلاَّم بن أبي ثعلبة، (ص١١٢)، **ومعاني القرآن**، الفراء (١/٧٣)، **ومجاز القرآن**، (١/٥٠)، **وغريب القرآن**، ابن قتيبة، (ص١٤١).

(٥) هكذا وردت في (أ) و (ج)، وفي (ب) و (د) « المستوي»، وما أثبتُّه هو الأليق بالمعنى.

(٦) قال الزمخشري في «**أساس البلاغة**»، (٢/٨١): (ومن المجاز: قصَد في معيشته واقتصد، وقصَد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحدّ ورضي بالتوسط؛ لأنه في ذلك يقصد الأسَدَّ).

(٧) هنالك فرق واضح بين الإفراط والتفريط؛ الإفراط: من أفرط؛ أي: جاوز الحدَّ في الأمر، والاسم منه: فَرْط ـ بالتسكين ـ يقولون: إياك والفَرْطُ في الأمر؛ أي: لا تجاوز القَدْر. والتفريط: من فرَط، وفَرَط في الأمر؛ أي: قصَّر فيه وضيَّعه حتى فات. ينظر: **الصحاح**، مادة (فَرَطَ)، (٣/١١٤٨)، **والمصباح المنير**، مادة (فَرَطَ)، (٢/٤٦٩).

(٨) في (د) « الطريق»، وما أثبتُّه في المتن من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(٩) حيث قالوا: هو ابن الله، أو هو الله، وإنه هو الرازق المانع، الضار النافع، وإنه ظهر إلى العالم ليَفدي أهل الإثم من إثمهم وخطاياهم وفداهم بنفسه، ثم بعد ذلك صعد إلى أبيه، فهو جالس عن يمينه. ينظر: **الانتصارات الإسلامية في كشف شُبه النصرانية**، سليمان بن عبدالقوي، نجم الدين الطوفي، (ص٢٢٤).

(١٠) حيث طعنوا في شأن عيسى ونبوَّته، كما قذفوا أمه فقالوا: هو ولَدُ يوسف النجار سِفاحاً ـ والعياذ بالله ـ. ينظر: **غاية المقصود في الرَّد على النصارى واليهود**، السَّموأل بن يحيى بن عباس المغربي، (ص٤٩).

(١١) أي: المراد بقوله: ﴿وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠] هو دين الحق دين الحنيفية السمحة. ينظر: **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ص٣٢٦).

والمراد من صيغتي التفضيل الزيادة مطلقاً لا بالإضافة إلى المؤمنين في الشرارة والضلالة. ﴿وَإِذا جاؤُكُمْ قالُوا آمَنَّا﴾[المائدة: ٦١] **نزلت في يهود نافقوا رسول الله ﷺ أو في عامة المنافقين. ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾** [المائدة: ٦١]**؛ أي: يخرجون من عندك كما دخلوا، لم يؤثّر فيهم ما سمعوا منك، والجملتان حالان من فاعل «قالوا»، و«بالكفر» و«به» حالان من فاعلي «دخلوا» و«خرجوا»،**

قولُهُ: (والمرادُ من صيغَتي التَّفضيلِ)؛ أي: «شرٌّ» و«أضَلُّ»[١]؛ يعني: أنَّ التفضيلَ مقصودٌ به الزِّيادةُ في نَفْسِه [٢] من غيرِ نظرٍ إلى مشاركةِ غَيرِهِمْ فيه، وفيه وجوهٌ: فقيلَ[٣]: (إنَّهُ على زَعمِهم)، وقِيلَ[٤]: (إنَّهُ بالنِّسبَة إلى غيرِهِمْ من الكفَّارِ)، وقال النَّحَّاسُ[٥]: (إنَّ مكانَهُمْ في الآخرَةِ شرٌّ منْ مَكانِ المؤمنينَ في الدُّنيا؛ لمَا لَحِقَهُمْ فيهِ من مَكارِهِ الدَّهْرِ وسَماعِ الأَذى والهَضْمِ من جَانبِهِمْ)، و[استَحسنَهُ بعضُهُم][٦] ورجَّحُوهُ على غَيرِه من الوجُوهِ.

قولُهُ: (أي: يَخْرُجونَ من عندك كما دَخَلُوا إلخ) التَّسْويةُ بين دخُولِهِمْ وخُروجِهِم لعدمِ انتفاعِهِمْ بحضورِهِم عندَهُ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ [٧]؛ وجعَلَ الجُملَتينِ[٨] حاليَّتَيْنِ لأنَّهُ يجوزُ تعدُّدُها جملةً مِنْ غَيرِ عطفٍ [٩]،

---

(١) وذلك لأن كلاً منهما أفعل تفضيل، وقد سبق (ص ١١٢) بيان أنها من الثلاثي على وزن «أفعَل». لكن «شر» هنا خالفت القاعدة، فلا يقال في صيغة التفضيل: «فلانٌ أشرُّ من فلان» و «فلان أخيَرُ من فلان»، وإن كانت هي الأصل، إنما يقال: «فلان شرٌّ من فلان»، و«فلان خيرٌ من فلان». ينظر: **إصلاح المنطق**، (ص٢١٩)، **ودرّة الغواص**، (ص٤٧)، **وشرح الكافية الشافية**، (١١٢٧/٢)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٧٢٣/٢).

(٢) وهذا ما أكّده القُونوي، فقال في **حاشيته**، (٥٠٥/٧): (المراد من صيغتي التفضيل الزيادة مطلقاً؛ أي: أنهم متوغّلون في الشرارة كاملون في بابها).

(٣) ذهب إلى ذلك ابن التمجيد، حيث قال في **حاشيته**، (٥٠٥/٧): (وحاصل المعنى يؤُول إلى زعمهم وادِّعائهم).

(٤) ذهب إلى ذلك مكي، فقال في «**الهداية**»، (١٧٩٤/٣): (المعنى: أولئك الذين نقموا عليكم ـ أيها المؤمنين ـ شرٌّ مَكاناً عند الله من الذين لعنهم الله وجعل منهم القردة والخنازير).

(٥) **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحَّاس، (٢٧٤/١ ـ ٢٧٥)، /بتصرف يسير/.

(٦) ما بين معكوفين سقط من (ب). ويقصد السَّمين الحلبي الذي ذكر كلام النحاس ثم رجَّحه، فقال في «**الدر المصون**»، (٣٣٩/٤): (لعمري لقد صدق !! فطالما يلقى المؤمن من الأذى ويذوق من الحاجة كل صَابٍ وعلقم).

(٧) كان من المفروض ألا يخرجوا بالكفر لأن رؤيته ﷺ كافية للإيمان، لكنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، فلم يخالط الإيمان حُشاشة قلوبهم ولو طَرفة عين، هذا ما أكّده الزمخشري في **الكشاف**، (٦٥٣/١)، وابن عطية في **تفسيره**، (٢١٤/٢).

(٨) الجملة الحالية الأولى ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾، والجملة الحالية الثانية ﴿وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾.

(٩) فالحال يجيء ذا تعدُّد لمفرد ولغير مفرد، فكما جاز تعدُّد خبر المبتدأ وهو مفرد، كذلك يجوز تعدُّد الحال جملة من غير عطف، مثال المفرد: «جاء زيد راكباً ضاحكاً»، فهما حالان من زيد، وهذا هو مذهب الجمهور، وقد يتعدَّد بجمع، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[إبراهيم: ٣٣]. ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٤٦/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٤٢)، **والارتشاف**، (٣/ ١٥٩٥)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٣٧٨/١)، **والمساعد**، (٣٥/٢)، **وشفاء العليل**، (٥٣٥/٢).

«وقد» **وإن دخلت لتقريب الماضي من الحال ليصح أن يقع حالاً، أفادت أيضاً ـ لما فيها من التوقُّع ـ أن أمارة النفاق كانت لائحة عليهم،**

ومَنْ منَعهُ [1] يقولُ: (إنَّ «الواو» عاطِفةٌ، والمَعطوفُ على الحالِ حالٌ أيضاً)، و«باء» ﴿بالكُفْرِ﴾ و ﴿به﴾ باءُ المُلابَسَةِ [2]، والجارُ والمجْرورُ حالانِ[3]، ودُخولُ «قدْ» لتَقْريبِ/ الماضِي من الحالِ[4]، * قالَ النِّحريرُ[5]: (دخَلَتْ «قدْ» لتقرِّبَ الماضِي إلى الحالِ، فتكسِرَ سَوْرَةَ استبعادِ ما بين الماضِي والحالِ في الجُملة، وإلا فـ «قدْ» إنَّما تقرِّبُ إلى حالِ التَكلُّمِ [6])، وهذا إشارةٌ إلى ما قِيلَ[7]: (إنَّ الماضِي إنَّما يدلُّ على الانْقضَاءِ قبلَ زمانِ التَّكلُّم، والحالُ مبيِّنةٌ لهيئةِ صاحبِها قيدٌ لعامِلِها [8]؛ فهيَ في حالِ وقوعِه سواءً كانَ ماضياً أو حالاً أو مُستقْبَلاً، فهذا غلطٌ نشَأَ من اشْتراك لفظِ الحالِ)، وأُجِيبَ [9]: (بأنَّ الفِعْلَ إذا وقَعَ قَيْداً لشيءٍ يُعتَبرُ مُضيُّهُ وغيرُه بالنَّظَرِ إلى القَيْدِ،

ب/٥٤٥

([1]) ذهب إلى ذلك الفارسي وابن عصفور، حيث قالا بمنع تعدُّد الحال في الحالة الأولى لمفرد بالقياس على الظرف؛ لأنه إذا صاحب الحال واحداً فلا يقتضي العامل إلا واحداً، ما لم يكن العامل فيه صيغة التفضيل، نحو قوله: «هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً»، وعندهما الحال الثانية إنما هي حال من الضمير المستكن في الحال الأولى، والأولى هي العامل في الثانية، فهي أحوال متداخلة، أو إن الثانية نعت للأولى، وقد ردَّ الجمهور هذا: بأن قياس الحال على الظرف قياس مع الفارق الواضح؛ لأن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو مكانين، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين أو أكثر. ينظر: **البصريات**، (٢/٧٧٨ ـ ٧٨٣)، **والحلبيات**، (١٧٩ ـ ١٨٠)، **والمقرَّب**، (١/١٥٥)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٤٢)، **وهمع الهوامع**، (٢/٣١٥).

([2]) وقد سبق بيان أن من معاني «الباء» الملابسة، (ص ١٠٩).

([3]) أي: الجار والمجرور في ﴿بالكُفْرِ﴾ متعلِّق بمحذوف؛ لأنه حال من الفاعل في «دخلوا»، والتقدير: «دخلوا مصحوبين أو ملتبسين بالكفر»، و﴿به﴾ كذلك متعلِّق بمحذوف؛ لأنه حال من الفاعل في «خرجوا»، والتقدير: «وخرجوا مصحوبين أو ملتبسين به». ينظر: **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب حمُّوش، (١/٢٣١)، **والكشاف**، (١/٦٥٣)، **والإملاء**، (١/٤٤٩)، **والدر المصون**، (٤/٣٤٠).

([4]) لأن الفائدة في ذكر كلمة «قد» مع الماضي المتصرِّف تقريب الماضي من الحال وتقليل المستقبل، كقولك: قد قام زيد؛ أي: عن قريب. ينظر: **الأُنموذج**، (ص٣٣)، **واللباب**، العكبري، (١/٤٩)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٢/ ٢٣٥)، **وأمالي ابن الحاجب**، (١/٢١٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٢٨).

([5]) في **حاشيته**، (٢١٠/ أ).

([6]) في (ج) «النظم».

([7]) ذهب أهل اللغة إلى أن الماضي إنما يدل على حدوث شيء قبل زمن التكلُّم أو الإخبار، نحو: قام، قعد، أكل، شرب. ينظر: **المفتاح في الصرف**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجُرجاني، (ص٥٣)، **والمفصَّل**، (ص٣١٩)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧/٤).

([8]) وقد سبق بيان هذه المسألة، (ص ١١٠).

([9]) والجواب لركن الدين الإستراباذي في «**المتوسط شرح الكافية**»، كما في **حاشية السيوطي**، (٣/٢٨٦)، حيث نقل السيوطي كلامه برُمَّته، فانظره إن أردته. ولم أظفر بهذه الحاشية.

فإذا قِيلَ: «جاءَني [1] زيدٌ رَكِبَ»، يُفْهَمُ منهُ تقدُّمُ الرُّكوبِ على المجيءِ؛ فلا بُدَّ مِنْ «قدْ» حتى تقرِّبَهُ إلى زمانِ المجيءِ فيُقارِنَهُ)[2] * [3]. ولهُ زيادةُ تفصيلٍ في حَواشي «**المطوَّل**» [4] **والرَّضي** [5]، فارجِعْ إليه. وذكَروا لها نُكتةً أُخرى [6] هنا، وهي: أنَّها تفيدُ أنَّ المخاطَبَ كانَ متوقِّعاً لمَضمُونِ الخَبَرِ [7]، وفي «**الكشَّاف**» [8]: (كانَ رسولُ الله ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ متوقِّعاً لإظهارِ اللهِ ماكَتمُوهُ؛ فدخَلَ حرفُ التوقُّعِ)، وأُورِدَ عليه [9]: (إنَّ حرفَ التوقُّعِ إنَّما دخَلَ على الدُّخولِ والخُروجِ بالكُفرِ لا على إظْهارِ نِفاقِهم)، وأُجيبَ [10]: (بأنَّ الإخبارَ بذلكَ إظهارٌ لهُ، والمناقشةُ [11] باقيةٌ لأنَّها لتوقُّعِ المخبَرِ بهِ لا لتوقُّعِ الإخبارِ)، وقِيلَ [12]: (لا شكَّ أنَّ المتوقَّعَ ينبغِي [ألا] [13] يكونَ حاصِلاً،

([1]) في (ب) ((جاء))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لموافقته لما جاء في ((**المتوسط**)).

([2]) انتهى كلام الإستراباذي.

([3]) ما بين علامتين ** منقول عن السيوطي في **حاشيته**، (٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

([4]) قال التفتازاني في ((**المطوَّل**))، (ص٢٧٧): (وكثيراً ما يقيَّد الفعل الواقع في زمان التكلُّم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة، لكن تصديره بلفظ «قد» يكسر منه سَوْرة الاستبعاد، كقول أبي العلاء: أصدِّقُه في مريةٍ وقد امترْتُ ~ صحابَةَ مُوسى بَعدَ آياتِهِ التِسْعِ).

وقال الجرجاني في حاشيته على ((**المطوَّل**))، (ص٣٠٨): (لا بد في مثل ذلك من التأويل على وجه يحصل به التقارب من اعتبار القصة؛ أي: أُصدِّقه في مرية، والقصة أنه قد امترْتُ صحابة موسى عليه السلام ؟!، أو اعتبار العلم، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ أي: كيف تكفرون وأنتم تعلمون أن حالكم هذه ؟! ومجرد التصدير لا يغني من الحق شيئاً).

([5]) وهي **حواشي الرَّضي والجامي** للشهاب الخفاجي، كما أوضحت عند ذكر مصنَّفاته، (ص ٤١)، وهو مخطوط لم أظفر به.

([6]) والنكتة الأولى أن «قد» تُستعمل لتقريب الماضي من الحال.

([7]) لأن «قد» تفيد كون المخاطَب متوقِّعاً أن يخبر بمضمون الخبر؛ فهي جواب لمن ينتظر الخبر، ولا يقال: «قد فعل» إلا لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك. ينظر: **الكتاب**، (٤/٢٢٣)، **والأصول في النحو**، (٢/٢١١)، **والمفصل**، (ص٤٣٣)، **والتخمير**، (٤/١٣٣)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٨/١٤٧)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٢٨)، **وهمع الهوامع**، (٢/٥٩٦).

([8]) (١/٦٥٣)، /باختصار/، وعبارته: (دخلت «قد» تقريباً للماضي من الحال، ولمعنى آخر، وهو أنَّ أمارات النفاق كانت لائحة عليهم، وكان رسول اللَّه ﷺ متوقِّعاً لإظهار اللَّه ما كتموه، فدخل حرف التوقع، وهو متعلِّق بقوله: ﴿قالُوا آمَنَّا﴾؛ أي: قالوا ذلك وهذه حالهم).

([9]) سقطت من (د).

وصاحب الإيراد هو الطيبي، حيث طرح هذا الاستشكال، فقال في **حاشيته**، (٤/٣٨٢): (فإن قلت: إنَّ «قد» موضوعة لتوقُّع مدخولها، وها هنا مدخولها غير النفاق، فكيف قال: لإظهار الله ما كتموه ؟!).

([10]) والجواب للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/ب)، /بتصرف يسير/.

([11]) في (د) ((والمنافسة))، تصحيف، وما أثبتُّه من النسخ الأخرى، وهو موافق لما جاء في **حاشية التفتازاني**، (٢١٠/ب).

([12]) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٨٢)، /بتصرف يسير/. وهو جواب الاستشكال الذي طرحه الطيبي آنفاً.

([13]) في النسخ جميعها ((أنْ لا))، وهو خطأ، والصواب أن تكون مركَّبة.

قال تعالى: ﴿وَتَرى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ ۞ لَوْلا يَنْهاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ ما كانُوا يَصْنَعُونَ﴾[المائدة: ٦٢ ـ ٦٣].

وكان الرسول ﷺ يظنه؛ ولذلك قال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما كانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١]**؛ أي من الكفر، وفيه وعيد لهم.**

﴿وَتَرى كَثِيراً مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٦٢]**؛ أي: من اليهود أو من المنافقين. ﴿يُسارِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾** [المائدة: ٦٢]**؛ أي: الحرام، وقيل: الكذب؛ لقوله: ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾** [المائدة: ٦٣]**، و ﴿الْعُدْوانِ﴾ الظلم أو مجاوزة الحد في المعاصي.**

وكونُهُمْ منافقينَ كانَ مَعلوماً لهُ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ؛ فيجبُ المصيرُ إلى المجازِ والقَوْلُ بإظهارِ اللهِ ما كتمُوهُ)[1]، *ولم يقلْ: «وقدْ خَرَجُوا به»؛ لإفادةِ تأكيدِ الكُفْرِ حالَ الخروجِ لأنَّهُ خِلافُ الظَّاهِرِ؛ إذْ كانَ الظَّاهِرُ بعدَ رؤيةِ النبيِّ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وسماعِ كلامِهِ أنْ يَرجِعُوا عمَّا هُمْ عَليه، وأيضاً إنَّهُم إذا سَمِعُوا قولَ النبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ وأنكروهُ زادَ كُفْرُهُم*[2]. وقولُهُ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [المائدة: ٦١] إشارةٌ إلى أنَّ للنبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ بذلكَ علماً أيضاً، لكنَّهُ ليسَ كعلمِ اللهِ المطَّلعِ على السَّرائرِ، وقيلَ[3]: (فحينَئذٍ كانَ المُناسبُ أنْ يقولَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ ـ: وكانَ الرَّسُولُ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ يَعلَمُهُ)، فتأمَّلْ، وقيلَ[4]: **(قولُهُ: (ولذلكَ)**؛ أي: لظنِّه ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ قالَ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ لتضمُّنِهِ عِلْمَ النبيِّ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، أيضاً، لكنَّ لا كَعلْمِهِ تعالى لأنَّ علْمَهُ ظنيٌّ).

قولُهُ: (أي: الحرامِ، وقيلَ: الكذبِ لقولِه: ﴿عَنْ قولِهِمُ الإثْمِ﴾)* فإنَّهُ يدلُّ على أنَّه متعلِّقٌ بقَولِهم[5]، فلا يكونُ مُطلقَ الإثْمِ، ولا قرينةَ على خُصوصيَّةِ كَلمةِ الشِّركِ[6]؛ فتعيَّنَ أنْ يكونَ المرادُ بقولِهِمْ: ﴿آمَنَّا﴾، مِنْ حيثُ كونُهُ كَذباً ليسَ عنْ صَميمِ قَلْبٍ، أمَّا إذا كانَ إخباراً فظاهرٌ، وإنْ كانَ إنشاءً فلتضَمُّنِهِ الخبرَ بحصولِ صفَةِ الإيمانِ لهُم*[7]، وهذا هو الذي ارتضَاهُ الزَّمخشريُّ[8]

---

(1) انتهى كلام الطيبي.

(2) ما بين علامتين ** منقول عن الكازروني في **حاشيته**، (٢/١٥٨)، /بتصرف يسير/.

(3) والقول للكازروني في **حاشيته**، (٢/١٥٨ ـ ١٥٩).

(4) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٦/أ).

(5) في قوله تعالى: ﴿وَإِذا جاؤُوكُمْ قالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما كانُوا يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١].
فهم قالوا: «آمنا» وليسوا بمؤمنين، وهذا كذب.

(6) فقد روى الطبري في **تفسيره**، (١٠/٤٤٦)، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن مُفضَّل، عن أسباط، عن السُّدِّي أن «الإثم» في قوله تعالى: ﴿وَتَرى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسارِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾ [المائدة: ٦٢]؛ يعني: «الكفر». وهذا السند صحيح كما بيَّنت، (ص ٢٦٢).

(7) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/أ)، / بحرفيته/.

(8) وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري ـ رحمه الله ـ وذلك على أساس أن لفظ القول فيه مصدر مضاف إلى فاعله والإثم مفعول؛ فيكون الإثم مقولاً لهم، قال الزمخشري في «**كشافه**»، (١/٦٥٣): (الإثم: الكذب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾).

﴿وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾[المائدة: ٦٢]؛ **أي: الحرام، خصَّه بالذكر للمبالغة.** ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[المائدة: ٦٢] **لبئس شيئاً عملوه.**

والمصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ لمَّا رأى تخصيصَهُ [١] هنا لا داعيَ إليه [٢]، وأنَّ التَّخصيصَ فيمَا سَيأتي[٣] لا يقتضَيه، بلْ ربَّما يقتَضي خلافَهُ؛ لأنَّ الأصْلَ عدَمُ التَّكرارِ[٤]، لمْ يرتضِ ما جَنَحُوا إليه، وإنْ كانَ لا تكرارَ فيه لأنَّهُ بالنِّسبة هنا [٥] إلى مَنْ لم ينهَ عنه[٦]؛ نعَى عَليهِمْ أولاً لاتِّصافِهِمْ بسُوءِ الاعتقادِ [٧]، ثمَّ عقَّبَهُ بسُوءِ الأعمالِ وقالَ: ﴿يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ﴾ [المائدة: ٦٢]، فعدَّاهُ بـ((في)) وهو يَتعدَّى بـ((إلى))، إشارةً إلى تمكُّنِهِمْ فيه تمكُّنَ المَظْروفِ في ظَرْفِه وإحاطَته بأعمالِهِمْ [٨].

قولُه: (لبئسَ شيئاً عَمِلُوهُ) إشارةٌ إلى أنَّ ((ما)) نكِرةٌ موصوفةٌ وقعَتْ تمييزاً للضَّميرِ المُستَترِ في ((بئسَ)) الفاعِلُ [٩]

---

(١) أي: تخصيص الإثم بالكذب دون مطلق الحرام.

(٢) لأنه لا قرينة على التخصيص؛ لذلك ذكره البيضاوي بصيغة التضعيف، وقد ذهب ابن المنيِّر إلى أن قوله تعالى: ﴿عَنْ قَوْلِهِم الْإِثْمَ﴾ [المائدة: ٦٣] يدل على أن الإثم الأول مقول، فيحتمل أن يكون المراد الكذب مطلقاً، ويحتمل أن يُراد كلمة الشرك، بينما رجَّح الطيبي أن يكون المراد من الإثم الكذب، فخُصَّ به دون بقية الآثام بقرينة قولهم: ((آمنا)) (ينظر **حاشية الطيبي،** (٣٨٢/٤)، **والانتصاف،** (٦٥٣/١))، والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن الله تعالى عمَّ في وصفهم بما وصفهم به، من أنهم يسارعون في الإثم والعدوان، دون أن يخصَّ بذلك إثمًا دون إثم؛ لذلك يبقى العام على عمومه، هذا ما أكَّده الطبري في **تفسيره،** (٤٤٧/١٠)، والشيخ زاده **في حاشيته،** (٢٢٢/٢)، والقونوي في **حاشيته،** (٥٠٦/٧).

(٣) أي: تخصيص الإثم في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسارِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾ [المائدة: ٦٢] بقول الكذب؛ لقوله فيما بعدها: ﴿لَوْلا يَنْهاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَالْعُدْوانِ﴾ [المائدة: ٦٣].

(٤) لأن تخصيص معنى الإثم العام في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسارِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾ بحمله على المعنى الخاص في قوله تعالى: ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾[المائدة: ٦٣] فيه نوع من التكرار، حيث يكون المراد بالإثم في كل من الآيتين الكذب، هذا حسب الظاهر فقط؛ لذلك لم يرض البيضاوي بما ذهب إليه من قال: بأن المراد بـ((الإثم)) هو ((الكذب))، فجاءت عبارته بصيغة التضعيف ((قيل)).

(٥) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الثلاث الأخرى ((هنا بالنسبة))، وهو أنسب للسياق، وموافق لما ورد في **المطبوعة،** (٢٦٠/٣).

(٦) يقصد الشهاب الربَّانيين والأحبار في قوله تعالى: ﴿لَوْلا يَنْهاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَالْعُدْوانِ﴾ [المائدة: ٦٣]؛ وبالتالي فلا تكرار كما يُتوهَّم.

(٧) حيث وصف أكثرهم قائلاً: ﴿وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ﴾. قال الإسفراييني في **حاشيته،** (٣٧٦/أ): (وصفهم بسوء الاعتقاد، وجَعل المسارعة في الإثم والعدوان وأكل السُّحت علامة النفاق، وفيه ردع عظيم للمؤمنين عن هذه الأمور).

(٨) وقد سبق أن أصل تعدية المسارعة بـ((إلى))، حيث يقال: (سارع إلى الشيء مسارعة)، ولكنه ها هنا عدِّي بـ((في)) للإشارة إلى دخولهم في الإثم وإحاطته بأعمالهم، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ ﴾[المائدة: ٥٢]، حيث عدَل عن تعديته بـ((إلى)) لتضمُّنه معنى الدخول فيهم والاختلاط بهم. ينظر: (ص ٢٢٨).

(٩) سقطت من (ب).

﴿لَوْلا يَنْهاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣] **تحضيض لعلمائهم على النهي عن ذلك، فإن «لولا» إذا دخل على الماضي أفاد التوبيخ، وإذا دخل على المستقبل أفاد التحضيض. ﴿لَبِئْسَ مَا كانُوا يَصْنَعُونَ﴾** [المائدة: ٦٣] **أبلغ من قوله: ﴿لبئس مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾** [المائدة: ٦٢] **من حيث إن الصنع عمل الإنسان بعد تدرُّب فيه وتروٍّ وتحرِّي إجادة، ولذلك ذمَّ به خواصهم؛ ولأن ترك الحسبة أقبح من مواقعة المعصية؛ لأن النفس تلتذُّ بها وتميل إليها، ولا كذلك ترك الإنكار عليها؛ فكان جديراً بأبلغ الذم.**

والمخصوصُ محذوفٌ؛ أي: «بئسَ شيئاً عَملُوه هذه الأمورُ» [١]، وجُوِّزَ جَعْلُها موصولةً فاعلُ «بئس» [٢].

قولُهُ: (تحضيضٌ لعُلَمَائِهِم)، بضَادَينِ مُعْجَمَتَيْنِ؛ أي: حثٌّ وطلَبٌ [٣]، وجَعَل الرَّبَّانِيِّينَ[٤] هنا علماءَ وفيما مرَّ[٥] زهَّاداً لمناسبةِ المَقام، والزُّهَّادُ في الأكثرِ علماءُ، والنَّهيُ إنَّما يكونُ منهُم. وكونُ «لولا» وأخَواتُها مع المُضَارع للتَّحضيضِ ومع الماضِي للتَّوبيخِ ممَّا قرَّرهُ ابنُ الحاجِبِ وغيرُهُ [٦]. **قولُهُ: (أبلغُ مِنْ قَولِهِ: لبئسَمَا كانوا يَعمَلُونَ إلخ)؛**

---

(١) وهذا القول للزجَّاج، وللزمخشري في أحد قوليه، حيث تكون «ما» بعد «بئس» نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لـ «ما»، والمخصوص محذوف. (ينظر: **الكشاف**، (١٦٥/١)، **ومعاني القرآن**، الزجَّاج، (١٧٢/١)، **والارتشاف**، (٢٠٤٤/٤)، **وتوضيح المقاصد**، (٩١٩/٢)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٦٢٥)، **وشفاء العليل**، (٥٨٧/٢)، والقول الآخر للزمخشري هو أنَّ «ما» نكرة تامة، لا موصولة ولا موصوفة، في موضع نصب على التمييز، مبيِّنة للضمير المرتفع بـ «بئس»، والتقدير: «بئس الشيءُ شيئاً». ينظر: **المفصل**، (ص٣٦٢)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١٣٤/٧).

(٢) والقول للفراء؛ حيث تكون «ما» بعد «بئس» موصولة والفعل صلتها، وهي فاعل يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص بالذم، والتقدير: «بئس الذي عملوه هذه الأمور». ينظر: **معاني القرآن**، الفراء، (٥٧/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣٤٢/٢)، **والارتشاف**، (٢٠٤٥/٤)، **والمساعد**، (١٢٦/٢)، **وشفاء العليل**، (٥٨٧/٢)، **وشرح التصريح**، (٨٢/٢).

(٣) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (حَضَضَ)، (١٠٧/٣): (وحضَّه على القتال حضَّاً؛ أي: حثَّه). وينظر: **النهاية**، مادة (حَضَضَ)، (٤٠٠/١)، **ولسان العرب**، مادة (حَضَضَ)، (١٣٦/٧).

(٤) **الربَّانيون** هم العلماء، والربَّاني منسوب إلى الرب، لكن زِيد فيه ألف ونون للمبالغة في النسبة، كما في **تهذيب اللغة**، مادة (رَبَبَ)، (١٢٩/١٥)، **والمحكم**، مادة (رَبَبَ)، (٢٣٥/١٠)، **والفائق**، مادة (رَبَبَ)، (٢٩/٢)، **ولسان العرب**، مادة (رَبَبَ)، (٤٠٣/١)، وذهب الزجَّاج في **معاني القرآن**، (١٨٩/٢) إلى أن المراد ها هنا علماء اليهود ورؤساؤهم، وهذا هو الراجح؛ لأن «الواو» للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، إلا إذا كان المراد بالعطف هنا هو التغاير الاعتباري، من حيث كون ربَّانييهم زهاداً وفقهائهم أحباراً، هذا ما أكَّده القُونوي في **حاشيته**، (٥٠٧/٧).

(٥) وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ينظر: (ص ١٨٥).

(٦) ذهب أهل اللغة إلى أن أدوات التحضيض ـ «لولا»، و«هَلاَّ»، و«لَومَا»، و«ألَا» ـ إذا وليَها مضارع فهي للتحضيض، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإذا وليَها ماض فهي للتوبيخ والتنديم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]. ينظر: **شرح المفصل**، ابن يعيش، (١٤٤/٨)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٢٣٤/٢)، **وأمالي ابن الحاجب**، (٤٥٠/١)، **والجنى الداني**، (ص ٦٠٦)، **ومغني اللبيب**، (ص٣٦١)، **وشرح التصريح**، (٣٥٦/١).

(أي: لمَا تقرَّرَ في اللُّغَة والاستعمال أنَّ الفعلَ ما صَدَرَ عنِ الحيوان مُطْلَقاً [1]، فإنْ كانَ عن قَصْدٍ سمِّيَ عَمَلاً، ثمَّ إنْ حصَلَ بمزاولةٍ وتكرُّرٍ حتى رسَخَ وصارَ مَلَكَةً لهُ سُمِّي صَنيعة وصُنعاً [2] وصناعَة؛ فلذا كانَ الصَّنيعُ أبلغَ لاقتضَائه الرُّسوخَ؛ ولذا يُقالُ: للحَاذق صانعٌ، وللثوبِ الجيِّد النَّسجِ: صَنيعٌ)، كما قالَهُ الرَّاغبُ[3]. والتدرُّبُ: الاعتيادُ[4]. والتحرِّي: التَّوخِّي وقَصْدُ الأحْرى والأَلْيَق[5]. والتروِّي: التَّفكُّرُ والتأمُّلُ، مِنَ الرَّويَّة [6]. ووقَعَ في نُسخَة «تردَّد»؛ يعني: العَوْدَ إليه مرَّةً/ بعدَ أُخرى، ٥٤٦/أ
وفي أُخرى «تَرُودُ»، وهي متقاربةٌ معنىً[7]. والحِسْبَةُ [8] ـ بكسْرِ «الحاء» ـ: اسمٌ[9] بمعنى الاحتسَاب، وهو معروفٌ [10].
وإنَّما كانَ تركُ النَّهيِ أقبحَ مِنَ الارتكاب؛ لأنَّ المُرتكِبَ لهُ في المَعصيةِ لذَّةٌ وقضاءُ وطَرٍ[11] بخلافِ المُقِرِّ لهُ [12]؛ ولذلكَ أنَّ جُرمَ الدَّيُّوث [13]

---

(1) عبارة الراغب فيها تصرف مخلٌّ من قبل الشهاب؛ لأن الراغب قال في **تفسيره**، (٣٩٢/٥): (الفعل يقال فيما كان من الحيوان وغير الحيوان، وبقصد وعن غير قصد).

(2) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى «صنيعاً وصنعةً»، وهو موافق لما جاء في **المطبوعة**، (٢٦٠/٣).

(3) في **تفسيره**، (٣٩٢/٥)، / بتصرف/.

(4) دَرِب بالشيء؛ إذا اعتاده، ومن هنا جاءت الدُّرْبة بمعنى: التجربة والعادة. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (دَرَبَ)، (٧٣/١٤)، **والصحاح**، مادة (دَرَبَ)، (١٢٤/١)، **والنهاية**، مادة (دَرَبَ)، (١١١/٢)، **ولسان العرب**، مادة (دَرَبَ)، (٣٧٤/١).

(5) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (حَرَيَ)، (٢٣١١/٦): (التحرِّي: طلب ما هو الأولى والأحقُّ والأجدر، وفلان يتحرَّى الأمر؛ أي: يتوخَّاه ويقصده). وينظر: **المُغرب**، مادة (حَرَيَ)، (ص١١٣)، **ولسان العرب**، مادة (حَرَيَ)، (١٧٣/١٤).

(6) قال الفيروزآبادي في «**القاموس المحيط**»، مادة (رَوَى)، (ص١٢٩٠): (روى وروَّيت في الأمر: نظرت وفكرت، والاسم: الرَّويَّة).

(7) لأن الرَوْد بمعنى: التردُّد، ورادت المرأة؛ إذا كانت طوَّافة في بيوت جاراتها لا تثبت في بيتها، ورادَت الدابة تُرود؛ إذا رعت، والرِّيَاد: اختلاف الإبل في المرعى مُقبلة ومدبرة. ينظر: **الغريب المصنَّف**، القاسم بن سلَّام، أبو عبيد، (٤٠٣/٢)، **وتهذيب اللغة**، مادة (رَوَدَ)، (١١٤/١٤)، **والصحاح**، مادة (رَوَدَ)، (٤٧٨/٢)، **ومجمل اللغة**، مادة (رَوَدَ)، (٤٠٥/١).

(8) في (د) «الحسية»، تصحيف.

(9) سقطت من (ج).

(10) والحِسبة هي: « أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله». ينظر: **الأحكام السلطانية**، علي بن محمد، أبو الحسن الماوردي، (ص٣٤٩)، **والأحكام السلطانية**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (ص٢٨٤).

(11) **الوَطَر**: كل حاجة كان لصاحبها فيها همَّة فهي وطره، ولم يُسمع لها فعل أكثر من قولهم: قضيت وطَري؛ أي: حاجتي. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (وَطَرَ)، (١٠/١٤)، **ولسان العرب**، مادة (وَطَرَ)، (٥/ ٢٨٥).

(12) هذا ما أكَّده الزمخشري حيث قال في « **كشافه**»، (٦٥٤/١): (وكأن المعنى في ذلك: إن مُواقع المعصية معه الشهوة التي تدعوه إليها وتحمله على ارتكابها، وأما الذي ينهاه فلا شهوة معه في فعل غيره، فإذا فرَّط في الإنكار كان أشدَّ حالاً من المُواقع).

(13) الدَّيُّوث: الرجل الذي لا غَيرة له على أهله، من داث الشيء ديثاً؛ إذا لان وسهل، والظاهر أنها عربية، كما في: **الصحاح**، مادة (دَيَثَ)، (٢٨٢/١)، **والنهاية**، مادة (دَيَثَ)، (١٤٧/٢)، بينما رجَّح الجواليقي في **المعرَّب**، (ص ٣١٩) أن تكون معرَّبة وأصلها عِبري أو سرياني.

قال تعالى: ﴿**وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْديهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثيراً مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْياناً وَكُفْراً وَأَلْقَيْنا بَيْنَهُمُ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضاءَ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ كُلَّما أَوْقَدُوا ناراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَساداً وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾[المائدة: ٦٤].

قال البيضاوي (٢/١٣٥): ﴿**وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾؛ **أي: هو ممسك يقتِّر بالرزق.**

أعظَمُ من الزانيين[١]، فإنْ قُلتَ: يَلزمُ على هذا أنَّ تَرْكَ النَّهْيِ عن الزِّنا والقتلِ أشَدُّ إثماً منهُما[٢]، وهو بعيدٌ كما قيلَ[٣]، **قُلتُ**: والقيدُ قيدُ الأشَدِّيَّة، يختلفُ بالاعتبارِ، فكونُهُ أشدَّ باعتبارِ ارتكابِ ما لا فائدةَ لهُ فيه لا يُنافي كونَ المُباشرةِ أكثرَ إثماً، فتأمَّلْ. **قولُهُ: (أي: هو مُمْسِكٌ إلخ)**؛ أي: بخيلٌ يضيِّقُ الرِّزقَ[٤]،* وغلُّ اليَدِ وبسطُها مجازٌ[٥] عَنِ البُخلِ والجُودِ* [٦]؛

---

(١) فعن عبدالله بن عمر ﷺ قال: «**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ثَلَاثٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْعَاقُّ بِوَالِدَيْهِ، وَالْمَرْأَةُ الْمُتَرَجِّلَةُ، وَالدَّيُّوثُ، وثلاثةٌ لا يَدخُلونَ الجنَّةَ: العاقُّ لوالديه، والمُدمن على الخَمْرِ، والمنَّان بما أعْطَى**»، **سنن النَّسائي**، واللفظ له، كتاب الزكاة، باب: المنَّان بما أعطى، (٥/٨٠/٢٥٦٢)، **ومسند أحمد**، بنحو ما ورد عند النَّسائي، مسند المكثرين من الصحابة، (١٠/٣٢٢/ ٦١٨٠). قال الهيثمي في **مجمع الزوائد**، (٤/٣٢٧): (رواه أحمد، وفيه راو لم يسمَّ، وبقية رجاله ثقات).

(٢) في (د) «فيهما»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٦٠).

(٣) والقول لصاحب «**التقريب**»، (٦٢/ب)، / بتصرف يسير/.

(٤) ينظر: **مجاز القرآن**، (١/١٧٠)، **ومعاني القرآن**، الزجاج، (٢/١٩٠)، **والهداية**، مكي، (٣/١٧٩٧)، **وتفسير الراغب**، (٥/٣٩٢).

(٥) وهذا من المجاز المرسل، من باب إطلاق السبب على المسبَّب الذي سبق بيانه، (ص ٢٤٦)، فالعلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه؛ لأن اليد قد يُراد بها النعمة والجود والكرم؛ لتعلُّق ذلك كله بما وُضعت له، من حيث إن النعمة تصدر من اليد.

(٦) ما بين علامتين** منقول عن الزمخشري في «**كشافه**»، (١/٦٥٤)، / بحرفيته /. وقد بيَّن ابن المنيِّر الحكمة من هذا المجاز، فقال في **حاشيته**، (١/٦٥٤): (والنكتة في استعمال هذا المجاز: تصوير الحقيقة المعنوية بصورة حسية تلزمها غالباً، ولا شيء أثبت من الصور الحسِّية في الذهن، فلما كان الجود والبخل معنيين لا يُدركان بالحس، ويلازمهما صورتان تدركان بالحس، وهو بسطُ اليد للجود وقبضُها للبخل؛ عبَّر عنهما بلازمهما؛ لفائدة الإيضاح والانتقال من المعنويات إلى المحسوسات ـ واللَّه أعلم ـ).

قلت: وهذا الكلام كله مبنيٌّ على نفي الصفات، ومنه صفة اليدين لله تعالى، وهو مخالف لمذهب السَّلف في إثبات الصفات وإجرائها على ظاهرها من غير تكييف ولا تعطيل، والعرب قد تخبر عن النعمة والقوة باليد، غير أن هذا ليس موضعه، بل هو موضع اليدين المسمَّاتين بهما دون القوة والنعمة؛ إذ اليد إذا كانت بمعنى النعمة جُمعت على «أيادي»، وقد قال كما ترى: ﴿غُلَّتْ أَيْديهِمْ﴾، فجمَعها على «الأيدي» التي لا تكون إلا جمع اليد لا جمع النعمة، وقد ثنَّى يديه فقال: ﴿بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ﴾؛ فأبطَل تأويل القوة. ينظر: **النُّكت الدالة على البيان في أنواع العلوم**، محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصاب، (١/٣١٦)، **وإبطال التأويلات لأخبار الصفات**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (١/٤٣)، **ومختصر الصواعق المرسلة على الجَهْمية والمعطِّلة**، محمد بن محمد، شمس الدين البَعلي، الشهير بـ «ابن المَوصِلي»، (ص٢٨).

وغلُّ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود، ولا قصد فيه إلى إثبات يد وغل وبسط؛ ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك، كقوله: جَادَ الحِمَى بُسُطُ اليدينِ بِوَابل ~ شَكَرَتْ نَدَاهُ تلاَعُهُ وَوِهَادُهُ

---

* يعني: فيمنْ لا تَصِحُّ منهُ الحقيقةُ أصْلاً [1] كما هُنا، بخلاف «يدُ زيدٍ مغلولةٌ أو مبسوطةٌ»، فإنَّهُ كنايةٌ عنْ ذلكَ* [2]، وقدْ مرَّ الكلامُ فيه، وأنَّهُ قدْ لا تُراعَى هذه التَّفْرِقةُ، كما جُعِلَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كنايةً عَنِ المُلْك [3]، وفي **قوله: (ولذلكَ يُسْتعمَلُ إلخ)** يقتضي أنَّهُ حيثُ يُتصوَّرُ منهُ ذلكَ مجازٌ مع أنَّهُ كنايةٌ؛ فيُحْمَلُ على ما إذا كانَ ثَمَةَ قرينةٌ مانعةٌ [4]. قولُهُ [5]: جَادَ الحِمَى بُسُطُ اليدينِ بِوَابلٍ ~ شَكَرَتْ نَدَاهُ تِلاعُهُ وَوِهَادُهُ

* [«جَادَ» مِنَ الجُود، يُقالُ: جَادَ] [6] المطرُ فهو جائدٌ، والجمعُ: «جَوْدٌ»، كـ «صاحِبٍ» و«صَحْب»*[7].

و«الوِهَاد» ـ بكسْر الواو ـ: جمعُ «وَهْدَة»، وهي: ما اطمَأنَّ وانخفَضَ مِنَ الأرْضِ[8].

---

(1) ولكن حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته !! قال الأشعري في «**الإبانة**»، (ص١٤٠): (حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يَخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة، فإذا كان ظاهر الكلام العموم فلا يُعدل عنه إلا بحجة، وكذلك المجاز، ففي قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فيها إثبات اليدين لله تعالى على الحقيقة، وعند أهل اللسان لا يقول القائل: «فعلت بيديَّ» وهو يعني النعمتين).

(2) ما بين علامتين ** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٣٨٥/٤)، / بحرفيته/، وتابعه فيه التفتازاني **في حاشيته**، (٢١٠/ب)، وهو ما أكَّده الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٦/أ)، والقونوي أيضاً في **حاشيته**، (٥٠٨/٧).

(3) يقصد الشهاب أنه قد تمَّت مراعاة التفرقة بين استعمال اليد في حق من يجوز عليه استعمال المعنى الحقيقي، وهو «زيدٌ»؛ فصحَّ كناية لإرادة المعنى الحقيقي، وبين من لا يجوز في حقِّه إرادة المعنى الحقيقي؛ فكان مجازاً؛ لأن إرادة المعنى الحقيقي شرط الكناية، كما سبق، (ص٢٦٥)، ولكن قد لا تُراعى هذه التفرقة في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، حيث إنها كناية مع عدم إرادة المعنى الحقيقي قطعاً. وقد ناقش الشهاب هذه المسألة باستفاضة عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً أُولئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]. ينظر: **حاشية الشهاب**، (٣٧/٣ ـ ٣٨).

(4) من إرادة المعنى الحقيقي، كما سبق وأوضحت عند تعريف المجاز، (ص ١٢٢).

(5) لم أهتد إلى القائل، وقد ذكر الزمخشري هذا الشاهد في **الكشاف**، (٦٥٥/١)، ولم ينسبه محب الدين أفندي في **شرح شواهد «الكشاف»**، (ص ٧٨)، كما لم يعزُه أحد من شرَّاح «الكشاف»، وكذا في الحواشي على «أنوار التنزيل». ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٨٥/٤)، **وحاشية الكازروني**، (١٥٩/٢)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٠/ ب)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٥٠٨/٧)، **وحاشية السيوطي**، (٢٨٧/٣)، **وحاشية الإسفراييني** (٣٧٦/أ).

(6) ما بين المعكوفين سقط من (ب).

(7) ما بين علامتين** منقول عن **الصحاح**، مادة (جَوَدَ)، (٤٦١/٢)، /بتصرف يسير/ .

(8) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (وَهَدَ)، (٢٠٨/٦)، **والصحاح**، مادة (وَهَدَ)، (٥٥٤/٢)، **ولسان العرب**، مادة (وَهَدَ)، (٤٧٠/٣).

ونظيره من المجازات المركبة: «شابت لِمَّة الليل».

و«التَّلعةُ» ما ارتفَعَ مِنْها، * وقالَ أبو عَمْرو[1]: «التَّلْعة»: مَجاري ما ارتفَعَ مِنَ الأرضِ إلى بُطونِ الأوديَةِ* [2]. والنَّدى: العَطَاءُ[3]. ولو قُرِئَ: «يديْه» تثنيةُ «يدٍ» لصحَّ[4]. «بُسُط» ـ بضمَّتَين ـ جمعُ: باسِطٍ، والمُراد بها: السَّحابُ[5]. و«الوابلُ»: المطرُ الكثيرُ[6]، **قوله: (ونظيرُه من المجازاتِ المركَّبة [7]: « شَابَت لِمَّةُ الليل»)**: الشَّيبُ معروفٌ، واللِّمَّة[8] ـ بالكسرة ـ: ذؤابةٌ مخصوصةٌ، قِيلَ [9]: (فيه نظرٌ؛ لأنَّه منْ مَجازِ المُفرداتِ؛ فالشَّيبُ مجازٌ عنْ وضَحِ الصُّبحِ، واللِّمَّة عنْ سَوادِه؛ أي: ابيضَّ ما كانَ اسوَدَّ منه)، وليسَ هذا بمتعيِّنٍ لجوازِ أنْ يُشبَّهَ طُرُوُّ[10] الصُّبحِ

---

(1) يقصد إسحاق بن مِرَار الشيباني، كان معه من العلم والسماع أضعاف ما كان مع أبي عُبيدة، وكان قد قرأ دواوين الشعر على المفضَّل الضَّبِّيِّ، وكان الغالب عليه النوادر وحفظ الغريب وأراجيز العرب، له: «النوادر الكبير»، و «الجيم»، (ت ٢٣٢ هـ).
ينظر: **نزهة الألباء**، (ص٧٨)، **ومعجم الأدباء** (٥/٢١٠٠). ولم أعثر على كلامه في «الجيم».

(2) ما بين علامتين** منقول عن **الصحاح**، مادة (تَلَعَ)، (٣/١١٩٢)، / بتصرف يسير /.

(3) فيقال: فلان نديُّ الكف، إذا كان سخيًّا، كما يقال: فلان أندى من فلان؛ أي: أكثر سخاء وكرماً منه. ينظر: **تصحيح الفصيح**، (ص٣٩٤ و ٥١٣)، **والصحاح**، مادة (نَدَيَ)، (٦/٢٥٠٦)، **وشرح الفصيح**، اللَّخمي، (ص٢٨٨).

(4) أي: ولو قرئ: «جَادَ الحِمَى بُسُطٌ يديه بِوَابِلٍ» لصحَّ ذلك.

(5) شبَّه السحاب بإنسان كريم على سبيل الاستعارة المكنية، فذكر المشبَّه وأراد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبَّه به، كما أوضحت، (ص ١٣٠).

(6) وهو أشدُّ المطر وأقواه. ينظر: **مجمل اللغة**، مادة (وَبَلَ)، (١/٩١٤)، **ولسان العرب**، مادة (وَبَلَ)، (١١/٧٢٠).

(7) المجاز قد يكون مفرداً وقد يكون مركَّباً، **والمفرد** هو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، مع قرينة عدم إرادة ما وضع له، **والمركَّب** هو: اللفظ المركَّب المستعمل في غير ما وُضع له، لعلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي، وهو نوعان: **مجاز مركَّب** علاقته المشابهة، وهو ما يسمى الاستعارة التمثيلية، كما في: أراك تقدِّم رجلاً وتؤخر أخرى، **ومجاز مركَّب مرسل** علاقته غير المشابهة، كما في الجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء للتحسُّر، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم: ٤]. ينظر: **التلخيص**، (ص ١٠٦)، **والإيضاح**، القزويني، (٤/٢٢ و١٤١)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٥٧)، **وعروس الأفراح**، (٤/١٤١ ـ ١٤٢)، **والمنهاج الواضح للبلاغة**، حامد عوني، (٣/٣٠٩ ـ ٣١٣).

(8) قال ابن الأثير في «**النهاية**»، مادة (لَمَمَ)، (٤/٢٧٣): (اللِّمة من شعر الرأس: دون الجُمَّة؛ سمِّيت بذلك لأنها ألمَّت بالمنكبين، فإذا زادت فهي الجُمَّة) . وينظر: **الصحاح**، مادة (لَمَمَ)، (٥/٢٠٣٢)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص٢٤٠)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٢/٣٥٣)، وشرح **الفصيح**، اللَّخمي، (ص١٦٦)، **ولسان العرب**، مادة (لَمَمَ)، (١٢/٥٥١).

(9) وهذا القول لمحمد أمين بن محمود البخاري، المعروف بـ «أمير بادشاه»، في **تيسير التحرير**، (٢/١٢).

(10) الطُّرُوُّ: من غير همز، وبهمز أيضاً، يقال: طرا علينا فلان، وطرأ طُروءاً؛ إذا قدِم عليهم من بلد، أو طلع عليهم وهم لا يشعرون.
ينظر: **جمهرة اللغة**، مادة (طَرَأ)، (٢/٧٦١).

وقيل: معناه: أنه فقير لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾[آل عمران: ١٨١]. **﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾**[المائدة: ٦٤] **دعاء عليهم بالبخل والنَّكَد أو بالفقر والمسكنة، أو بغل الأيدي حقيقة،**

عنِ اللَّيلِ بعُروضِ الليل [١] في الشَّعْرِ الأسود . **قولُهُ: (وقيلَ: معناهُ: أنَّهُ فقيرٌ إلخ)** أيَّدَهُ بهذه الآية [٢]؛ لأنَّ قبْضَ اليَد يقتضي إمْكانَ بَسْطِها لا عدمَ قُدرتِه عليه، وإلا لَقيلَ: شُلَّتْ [٣] يدُهُ، والأوَّلُ [٤] يقتضي البلاغةَ وحُسْنَ الاستعارة [٥]، لكنَّهُ جوَّزه فيما بعدَهُ [٦] منْ غَيرِ تمريضٍ لهُ، فانظرِ الفَرْقَ بينهُما [٧]. **قولُهُ: (دعاءٌ عليهِمْ بالبُخلِ والنَّكَد إلخ)** يجوزُ أنْ يكونَ خَبَراً [٨]، و((النَكَدُ)) ـ بفتحتينِ ـ هنا: العُسْرُ وقلَّةُ الخَيْرِ، من نَكِدَت الرَّكيَّةُ [٩] إذا قلَّ ماؤُها [١٠]. والمُطابَقَةُ [١١] ـ على تقديرِ الدُّعاءِ أو الفَقْرِ ـ ظاهرةٌ

---

(١) هكذا وردت في (أ) و (ب) و(د) ، وفي (ج) ((الشَّيب))، وهو الأليق بالمعنى.

(٢) أي: أيَّده بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]؛ وإنما أيَّده بهذه الآية ومرَّضه لأنه لا مناسبة بين غَلِّ اليد وبين الفقر، وأيضاً يخالف ما روي عن فِنْحاص بن عازوراء؛ فإنه ظاهر في إثبات البخل، وهو ما سيتعرَّض له الشهاب، (ص ٢٨٣)، كما أنه مخالف لما هو مشهور في الاستعمال، من أن غلَّ اليد مجاز عن البخل، كما أن بسْطَ اليد مجاز عن الكرم والجود، كما أوضحت، (ص ٢٩٠).

(٣) في (ب) ((شملت))، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(٤) أي: كون الغَل بمعنى: البخل لا بمعنى الفقر.

(٥) سبق بيان معنى الاستعارة، (ص ١٨٠).

(٦) أي: جوَّز القول الثاني ـ وهو كون ((الغل)) بمعنى ((الفقر)) ـ من غير تضعيف في تفسيره لقوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فإنه قال: (دعاء عليهم بالبخل والنَّكَد أو بالفقر والمسكنة)، هكذا دون تضعيف، أما ها هنا فقد ذكره بصيغة التمريض ((قيل)).

(٧) يقصد الفرق بين القول الأول وأن المقصود بـ ((الغَل)) البخل، والقول الثاني وأن المقصود هو الفقر، والفرق بينهما جلي وواضح؛ فالأول يفيد أنه غني لكنه بخيل، والثاني يفيد سَلْب الغنى عنه وإثبات فقره ـ تعالى الله عما يقولون علوًّاً كبيراً ـ .

(٨) أي: كما يجوز أن يكون دعاء عليهم بالفقر والمسكنة، يجوز أن يكون خبراً لا دعاء عليهم، وعلى كلا الاحتمالين يصح أن يكون ذلك في الدنيا وأن يُراد به الآخرة، وإذا كان خبراً عن الدنيا، فالمعنى: ((غُلَّت أيديهم عن الخير والإنفاق في سبيل الله)) ونحوه، وإذا كان خبراً عن الآخرة، فالمعنى: ((غُلَّت في نار جهنم)). ينظر: **تفسير ابن عطية**، (٢/٢١٥).

(٩) الرَّكيَّة: البئر، وجمعها: رَكِيٌّ ورَكايا. ينظر: **الصحاح**، مادة (رَكَا)، (٦/٢٣٦١)، **والقاموس المحيط**، مادة (رَكَا)، (ص١٢٩٠).

(١٠) قال الجوهري في ((**صحاحه**))، مادة (نَكِدَ)، (٢/٥٤٥): (نَكِدَ عيشُهم ـ بالكسر ـ يَنْكَدُ نَكَداً: اشتدَّ، ونَكِدَت الرَكِيَّةُ: قلَّ ماؤها). وينظر: **المُحكم**، مادة (نَكِدَ)، (٦/٧٥٨)، **ولسان العرب**، مادة (نَكِدَ)، (٣/٤٢٨).

(١١) **المطابقة**: الجمع بين معنيين متضادَّين؛ أي: بين معنيين متقابلين في الجملة، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، وليس المراد بـ ((متضادين)) بمعنى: متواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف، بل المراد: متقابلين في الجملة، سواء كان تقابل تضاد أو تقابل إيجاب. ينظر: **المفتاح**، (ص٤٢٣)، **ولطائف التبيان**، (ص١٣٨)، **والفوائد الغياثية**، (ص ١٦٤)، **والمطوَّل**، (ص٤١٧)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، (٤/٢٨٦).

يُغلُّون أسارى في الدنيا ومسحوبين إلى النار في الآخرة؛ فتكون المطابقة من حيث اللفظ وملاحظة الأصل، كقولك: سبني سبَّ الله دابره.

لنسْبَتِهم ذلكَ إليه تعالى[1]، بخلاف الدُّعاءِ بـ «غَلِّ الأيْدي»، فإنَّ المُناسَبَةَ مِنْ حيثُ اللَّفظ فقَط [2]، فيكونُ تجنيساً[3]، قالَ الزَّمخشريُّ [4]: (ويجوزُ أنْ يكونَ دعاءً عليهِمْ بِـ «غَلِّ الأيْدي» [حقيقةً] [5]، يُغَلُّونَ في الدُّنيا أُسَارى، وفي الآخرةِ معذَّبينَ لأغلالِ جهنَّمَ، والطباقُ مِنْ حيثُ اللَّفظِ وملاحظةِ أصْلِ المجازِ[6]، كما تقولُ: «سبَّني سَبَّ اللهُ دابِرَهُ»؛ لأنَّ أصْلَ السَّبِّ: القَطْعُ[7])، قيلَ[8]: (يَعني: تُعتَبرُ المُطابقَةُ في قولِه تعالى: ﴿ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة: ٦٤] مع ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٤]، في إرادَةِ الحقيقةِ في الثَّاني[9] مع مُلاحَظَةِ أصْلِ المَجَاز، وهو غَلُّ اليَدِ، لا البُخْلُ الذي هو المُرادُ منهُ؛ لاستِوائِهِمَا في التلفُّظِ [10]،

---

(1) هذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في «**حاشيته**»، (٢/٢٢٢): (الطباق متحقِّق ـ سواء جعل غل اليد مجازاً عن البخل أو عن الفقر والعدم؛ وذلك لأنهم لما قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة: ٦٤] ـ بأحد المعنيين، دعا الله تعالى عليهم بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ ولذلك كانوا أبخل الناس من خلق الله وأنْكدَهم، فإنهم وإن جمعوا أموالاً عظيمة تراهم بخلاء).

(2) يريد الشهاب أن يقول: إذا أريد بقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ الدعاء عليهم بالبخل والفقر، فهنا تحصل المطابقة لفظاً ومعنى، ويكون المراد المعنى المجازي، أما إذا كان المراد من ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ المعنى الحقيقي، وهو وضع أيديهم في السلاسل وغلُّها يوم القيامة، فلا مطابقة من حيث المعنى؛ لأن هنالك فرقاً بين تصفيدهم في الأغلال، وبين أن يكون المراد هو البخل. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٧/٥١٠)، **وحاشية الكازروني**، (٢/١٥٩).

(3) **التجنيس**: تشابه الكلمتين في اللفظ وتجانسهما، بحيث تشبهها في تأليف حروفها، وهو إما **تجنيس تام**، بأن يتفق اللفظان في الهيئة والصورة، ولا يختلفان إلا من جهة المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، فالساعة الأولى عبارة عن القيامة، والثانية هي واحدة «الساعات»، أو **تجنيس ناقص**، وهو أن يختلف اللفظان بالحروف زيادة أو نقصاناً، كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۞ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩ ـ ٣٠]، فلم يختلف «الساق» و«المساق» إلا بزيادة الميم. ينظر: **المفتاح**، (ص ٤٢٩)، **والتلخيص**، (ص ١٣١)، **والفوائد الغياثية**، (ص ١٦٧)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٧٤٤)، **ومواهب الفتَّاح**، (٤/٤١٢).

(4) **الكشاف**، (١/٦٥٦).

(5) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من النسخ الثلاث الأخرى.

(6) وأصل هذا المجاز هنا هو أن الأغلال هي: القيود، قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (غَلَلَ)، (٥/١٧٨٣): (والغُلُّ، بالضم: واحد الأغلال؛ يقال: في رقبته غُلٌّ من حديد). وقد سبق تعريف المجاز، (ص ١٢٢).

(7) قال ابن دريد في «**جمهرة اللغة**»، مادة (سَبَبَ)، (١/٦٩): (وأصل السب: القطع، ثم صار السب شتماً؛ لأن السبَّ خرْقُ الأعراض).

(8) هامش (أ): طيبي وكشف. وفي الحقيقة القول للطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٦٨).

(9) الثاني هو: الدعاء عليهم في قوله تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾، والأول هو: قول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾.

(10) في (ج) « اللفظ»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٦١).

كما أنَّ ((سبَّ الله)) منْ حَيثُ اللَّفظِ مطابقٌ لقَولِهِمْ: ((سبَّني إلخ))؛ لأنَّ المرادَ مِنْ سبِّ [1] اللهِ قطعُ الدَّابرِ [2]؛ أي: اسْتأصَلَه بقَطْعِ آخرِهِ، وهذهِ مُشاكلةٌ [3] لطيفةٌ [4] بخلافِ [4] قولِه[5]:

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ~ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَاً[6].

ولا داعيَ لاعتبارِ المُشاكَلَةِ هُنا، وإنَّما هو تجنيسٌ؛ ولذلكَ تركَها النِّحريرُ[7]، وهو الظَّاهرُ. **وقولُهُ: (مُسَحَّبين)** [8] الظَّاهرُ أنَّه بتشديدِ الحاء، مِنْ ((سَحَبَه)) إذا جَرَّهُ؛ إذْ لَمْ يُرِدْ ((أسْحَبَه)) [9]، والمَعروفُ فيه الثُّلاثيُّ[10]،

([1]) سقطت من (ج).

([2]) في (د) ((الدابرة))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٦١).

([3]) سبق تعريف المشاكلة، (ص ٢٤٩).

([4]) وسبب الاختلاف: أن قوله: ((سبَّني سب الله دابره)) فيه مراعاة للَّفظ وأصل المعنى، أما في البيت الشعري فلم يراعَ ذلك؛ فإنَّ وضع ((اطبخوا)) موضع ((خيطوا)) لمجرد مراعاة اللفظ دون المعنى؛ فلا يظهر بين الطبخ والخياطة ثمَّة علاقة.

([5]) البيت من ((الكامل))، وقائله: أحمد بن محمد الأنطاكي، أبو الرَّقَعْمَق، وفي البيت شاهد على المشاكلة، فذكر خياطة الجبة والقميص بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام. ينظر: **المفتاح**، (ص٤٢٤)، **والتلخيص**، (١١٧)، **والإيضاح**، القزويني، (٤/٣١١)، **ولطائف التبيان**، (ص ١٣٨)، **والمطوَّل**، (ص٤٢٢)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٧٣١). وللبيت قصة، وهي: أن الشاعر كان له أربعة إخوة، وكان يُنادمهم، فجاءه رسولهم في يوم بارد وليس له كسوة تحصِّنه من البرد، فقال الرسول: إخوانك يقرؤون عليك السلام، ويقولون لك: قد اصطبحنا اليوم وذبحنا شاة سمينة، فاشته علينا ما نطبخ لك منها، فكتب إليهم هذه الأبيات:

إخوانُنا قصَدوا الصَّبُوح بسُحْرة ~ فأتى رسولُهُمُ إليَّ خُصوصَاً

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ~ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَاً

فذهب الرسول بالرُّقعة إلى إخوانه، ثم عاد ومعه أربع خِلَع وأربع صُرر، في كل صُرَّة عشرة دنانير، فلبس إحدى الخِلَع، ثم ذهب إليهم. ينظر: **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، عبدالرحيم بن عبدالرحمن، أبو الفتح العباسي، (٢/٢٥٢).

([6]) انتهى كلام الطيبي.

([7]) في **حاشيته**، (٢١٠/ ب).

([8]) هكذا وردت ((مسحَّبين)) في النسخة التي اعتمد عليها الشهاب، وكذا عند الشيخ زاده والقُونوي، أما عند الكازروني فقد وردت ((مسحوبين)). ينظر: **حاشية الكازروني**، (٢/١٥٩)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢/٢٢٢)، **وحاشية القونوي**، (٧/٥١٠).

([9]) أي: لم يُرد المتعدِّي بالهمزة، أي: أسحبه الشيء بمعنى: جعله يسحبه؛ فإنَّ ((سَحَبَ)) يتعدَّى إلى مفعول واحد، فإذا عُدِّي بالهمز صار ذا مفعولين، كقولك: ((أحفَرتُه بئراً)) ....وغير ذلك من الأمثلة. وهذا أمر أوضحته فيما سبق، (ص ١٢٧).

([10]) أي: ((سَحَبَ))، قال ابن دريد في ((**جمهرة اللغة**))، مادة (سَحَبَ)، (١/٢٧٧): (سَحَبَ وسحبت الشيء أسحَبه سحباً، إذا جررته، وكل منجرٍّ منسحب).

﴿بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ﴾[المائدة: ٦٤] **ثنَّى اليد مبالغة في الردِّ ونفي البخل عنه تعالى وإثباتاً لغاية الجود؛ فإن غاية ما يبذله السخي من ماله أن يعطيه بيديه، وتنبيهاً على مِنَح الدنيا والآخرة وعلى ما يعطي للاستدراج وما يعطي للإكرام. ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾**[المائدة: ٦٤] **تأكيد لذلك؛ أي: هو مختار في إنفاقه، يوسِّع تارة ويضيِّق أخرى على حسب مشيئته ومقتضى حكمته، لا على تعاقب سعة وضيق في ذات يد، ولا يجوز جعله حالاً من الهاء؛ للفصل بينهما بالخبر ولأنها مضاف إليها،**

قالَ تعالى: ﴿ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ[1] ﴾ [القمر: ٤٨]، وهو معطوفٌ على «أُسارى»، وهو حالٌ.

قولُهُ: (ثنَّى اليَدَ مبالغةً في الرَدِّ إلخ) لأنَّهُم لمَّا قالوا: يدُهُ مغلولةٌ، ردَّ عليهِمْ بأنَّ يديْه مبْسُوطَتان بالجُود[2]، والكَريمُ إذا أعطَى بيديْه كانَ أكثرَ، أو اليدانِ عبارةٌ عنْ نِعَمِ الدُّنيا ونِعَمِ الآخرَة، أو عمَّا يُنعِم بهِ إكرَاماً وما يُنعِم بهِ استدْراجاً[3].

قولُه: (تأكيدٌ لذلك) أي: لِقَولِه: ﴿يَداهُ مَبْسُوطَتانِ﴾ [المائدة: ٦٤] الدَّالِّ على نهايةِ الكَرَم والجُود، * ووجْهُ التَّأكيدِ تعميمُ الأحوالِ المستفادُ مِنْ «كيف»[4]، ووجْهُ الدَّلالةِ على الاختيارِ[5]: المشيئةُ، وأنَّهُ على مُقتضَى الحِكمةِ: التَّعليقُ بمشيئةِ الحَكيمِ الذي/ لا يشاءُ إلا ما هو حكمةٌ ومَصْلحةٌ *[6]. **وقولُهُ: (في ذاتِ يَدٍ)** «ذات» مُعْجَمةٌ؛ أي: في يَدٍ، أو والمرادُ بهِ ما في اليَدِ . **قولُهُ: (ولا يجوزُ جعْلُهُ حالاً من الهَاءِ إلخ)** تَبِعَ في هذا أبا البَقاءِ[7] ـ رَحِمَه اللهُ ـ، وقد رُدَّ[8]: (بأنَّ الممنوعَ مجيءُ الحالِ من المُضافِ إليهِ إذا لم يَكُنِ المُضافُ جُزءاً، ٥٤٦/ب

---

(1) في (أ) و (ج) «الحميم»، وفي (ب) و (د) «الجحيم»، وما أثبتُّه في المتن هو الصواب؛ لأن الآية وردت في كتاب الله هكذا ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلى وُجُوهِهِمْ﴾[القمر: ٤٨]، وهو أيضاً موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦١/٣).

(2) هذا ما أكَّده ابن المنيِّر، حيث قال في «**الانتصاف**»، (٦٥٦/١): (ولمَّا كان المعهود في العطاء أن يكون بإحدى اليدين، وهي اليمين، وكان الغالب على اليهود ـ لُعنت ـ اعتقاد الجسمية، جاءت عبارتهم عن اليد الواحدة المألوف منها العطاء، فبيَّن الله تعالى كذبهم في الأمرين في نسبة البخل وفي إضافته إلى الواحدة، تنزيلاً منهم على اعتقاد الجسمية... ؛ إذ لو كانت ثابتة ـ جلَّ اللَّه عنها ـ لكانت إحدى اليدين يميناً والأخرى شمالاً ضرورة، فلمَّا أثبت أن كلتيهما يمين نفى الجسمية وأضاف الكرم إليهما).

(3) والاستدراج كما عرَّفه الجرجاني في «**تعريفاته**»، (ص٢٠): (الدنوُّ إلى عذاب الله بالإمهال قليلاً قليلاً).

(4) قال ابن مالك في «**شرح التسهيل**»، (٤١٩/٣): (معنى «كيف» الاستفهامُ عن وصف نكرة لموصوف بعده؛ فلذلك لا يُبْدل منها، ولا يجاب إلا بصفةٍ نكرة، فيجب أن تكون عامَّة لجميع أحوال الموصوف، حتى يصح أن يُجاب ببعضها).

(5) يقصد في قول البيضاوي: (﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾ تأكيد لذلك؛ أي: هو مختار في إنفاقه، يوسِّع تارة ويضيِّق أخرى، على حسب مشيئته ومقتضى حكمته).

وفي (ب) و (د) «اختيار»، وما أثبتُّه من (أ) و (ج)، وهو الصواب لأنه أليق بالمقام، وهو موافق **للمطبوعة**، (٢٦١/٣).

(6) ما بين علامتين** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٠/ب)، /بحرفيته/.

(7) قال أبو البقاء في «**الإملاء**»، (٤٤٩/١): (﴿يُنْفِقُ﴾ مستأنف، ولا يجوز أن تكون حالاً من «الهاء» في ﴿يَداهُ﴾؛ لشيئين: **أحدهما** أن «الهاء» مضاف إليها، **والثاني**: أن الخبر يفصل بينهما، ولا يجوز أن يكون حالاً من اليدين؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما).

(8) هامش (أ): سمين . والرَّد للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٤٤/٤ ـ ٣٤٥)، / بتصرف يسير/.

ولا من اليدين؛ إذ لا ضمير لهما فيه ولا من ضميرهما لذلك .

أو كَجُزءٍ، أو عَامِلاً [1]، وهُنا المُضافُ جزءٌ مِنَ المُضافِ إليه؛ فليسَ بمُمتَنِعٍ، والفَصْلُ بالخَبَرِ[2] بينَ الحالِ وصاحِبِها ليسَ بممتنعٍ أيضاً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]، إذا قِيل: إنَّهُ حالٌ مِنِ اسمِ الإشارةِ والعاملُ فيه التَّنبيهُ [3])[4]، **وقولُه: (إذْ لا ضميرَ)** يعودُ مِنْ جملة ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾[المائدة: ٦٤] إلى ذِي الحالِ ـ وهو اليَدُ[5] ـ إنْ قِيلَ[6]: (إنَّهُ لا مانعَ مِنْ تقديرِهِ؛ أي: ((ينفِقُ بِهِما)). نعمْ، هو خِلافُ الأصلِ والظَّاهِرِ[7] وهو يَقتضِي المَرجُوحيَّةَ لا الامتناعَ،

---

(1) ذهب النَّحْويون إلى أن العائد يجيء من المضاف إليه، ولكن بشروط، منها: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات: ١٢]؛ فـ((ميْتاً)) حال من ((الأخ))، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه والمضاف بعضه، أو أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]. فـ((حنيفاً)) حال من ((إبراهيم))، وهو مخفوض بإضافة ((الملة)) إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به، أو أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[يونس: ٤]؛ فـ ((جميعاً)) حال من الكاف، والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال. ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٣٧)، **والارتشاف**، (١٥٨٠/٣)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٥٦٨)، **والمساعد**، (٢٥/٢)، **وشفاء العليل**، (٥٣١/٢)، **وشرح الألفية**، للكُودي، (٣٧١/١ ـ ٣٧٢).

(2) الخبر في الآية ﴿مَبْسُوطَتانِ﴾، حيث فَصل الخبر بين الحال ﴿ يُنْفِقُ ﴾ ـ على اعتبار أنها حالية ـ وبين العائد الذي هو ((الهاء)) في ﴿يَداهُ﴾.

(3) وإنْ جاز الفصل بين الحال والعائد، لكن الأَولى أن يُذكر الحال متَّصلاً؛ لأن مضمون الحال وصفُ هيئة الفاعل أو المفعول به، ومن المواضع التي يجوز الفصل فيها بين الحال والعائد: قوله تعالى: ﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]، حيث يحتمل فيه أن يكون العامل معنى التنبيه في ((ها))، أو معنى الإشارة في ((ذا))، والذي نصب الحال هنا هو معنى الفعل؛ لأنه كالمفعول فيها، والتقدير: ((أنبِّه على بعلي، أو أُشير إلى بعلي)). ينظر: **المقتضَب**، (١٦٨/٤)، **والأصول في النحو**، (٢١٨/١)، **واللُّمع**، (ص٦٢)، **والغرَّة**، (٣٩٩/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٣٣)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢٢١/٢).

(4) انتهى ردُّ السَّمين.

(5) وذلك لأن الجملة الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبَت، فلا بد أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال، ولا يجوز اقترانها بـ ((الواو))، نحو: ((جاء زيد يضحك)). ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٤٥)، **واللَّمحة**، (٣٩٢/١)، **والارتشاف**، (١٦٠٤/٣)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٥٧٨)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٣٨١/١).

(6) والقول للسَّمين الحلبي، حيث ذهب العكبري إلى أنه لا يجوز أن يكون ﴿يُنْفِقُ ﴾ حالاً من ((الهاء)) في ﴿يَداهُ﴾؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما، فردَّ عليه الحلبي بأن هذا لا يَمنع أن يكون حالاً منهما لجواز أن يكون مقدَّراً، والتقدير: ((ينفق بهما كيف يشاء)). ينظر: **الإملاء**، (٤٤٩/١ ـ ٤٥٠)، **والدر المصون**، (٣٤٥/٤).

(7) وسبب كونه خلاف الظاهر؛ لأن مجيء الحال من المبتدأ مختلف فيه كما أوضحت (ص ١٧٨)، فالمشهور هو عدم الجواز، حيث ذهب سيبويه إلى أن صاحب الحال هو المبتدأ، نحو: ((فيها قائماً رجل))، وصحَّحه ابن مالك بحجة أن الحال خبرٌ في المعنى؛ فَجَعْلُه لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمَضهما، بينما ذهب الجمهور إلى أن صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر؛ بناءً على أنه لا يكون إلا من الفاعل والمفعول.

والآية نزلت في فِنْحاصَ بنِ عازوراءَ، فإنه قال ذلك لما كفَّ الله عن اليهود ما بسط عليهم من السَّعة بشؤم تكذيبهم محمداً ﷺ، وأُشرك فيه الآخرون لأنهم رضوا بقوله: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْياناً وَكُفْراً﴾[المائدة: ٦٤]؛ أي: هم طاغون كافرون، ويزدادون طغياناً وكفراً بما يسمعون من القرآن، كما يزداد المريض مرضاً من تناول الغذاء الصالح للأصحاء.

والجملةُ على هذا مستأنَفةٌ[١]، وجُوِّز[٢] فيها الحاليَّةُ والخَبريَّةُ على التقديرِ السَّابقِ[٣]. **وقولُهُ: (من ضَميرِهِمَا)** أي: المستَترِ في «مَبْسُوطَتَانِ». **قوله: (في فِنْحَاصَ بنِ عازُوراءَ)** * أخرجَهُ ابنُ حبانَ[٤] وغيرُه [٥] * [٦] عن ابنِ عباسٍ ـ رضيَ اللهُ عنْهُما ـ، وتقدَّم ضبْطُهُ في آلِ عِمْرانَ [٧]، **وقولُه: (وأُشرِكَ فيهِ الآخَرونَ)**؛ يعني: أنَّه نسَبَ القَولَ إلى اليهودِ جملةً والقائلُ واحدٌ؛ لأنَّهُمْ لمَّا رَضُوا بقولِه جُعِلُوا قائلينَ، كما يُقَالُ: «بنو فلانٍ قَتَلُوا قَتيلاً»، والقَاتلُ واحدٌ منهُمْ [٨]،

---

(١) لأن البيضاوي لمَّا لم يجوِّز هذه الاحتمالات، ظهر أن المختار عنده أن يكون قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] جملة مستأنفة، وهذا هو الراجح ـ والله أعلم ـ . ينظر: **الإملاء**، (٤٤٩/١)، **والبحر المحيط**، (٣١٦/٤)، **والدر المصون**، (٣٤٤/٤).

(٢) ذهب إلى ذلك الإسفراييني، فقال في **حاشيته**، (٣٧٦/ ب): (يندفع عدم الضمير بتقديره؛ أي: ينفق بهما؛ وبذلك ظهر وجه آخر، وهو كونه خبراً ثانياً، ويمكن أن يقال: إنه لم يرد بنفي الضمير نفي صحة الحالية، بل أراد ترجيح كونه تأكيداً لغنائه عن تقدير الضمير).

(٣) أي: على تقدير: «ينفق بهما».

(٤) هكذا وردت في (أ) و (ب)، والصواب «ابن حيان»، وهو موافق لما جاء في **حاشية السيوطي**، (٢٨٨/٣).
وابن حيان هو: **عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني**، المعروف بـ«أبي الشيخ»، صاحب التصانيف الكثيرة، ومنها: «السنة»، و«السنن»، و«الأذان»، و«الفرائض»، و«ثواب الأعمال»، كما صنَّف كتاباً في التفسير، (ت ٣٦٩ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (١٠٥/٣)، **وسير أعلام النبلاء**، (٣٠٦/١٢). ولم أظفر **بتفسير أبي الشيخ**.

(٥) رواه الثعلبي في **تفسيره**، (٨٧/٤)، عن ابن عباس ﷺ، دون أن يذكر سنداً، كما رواه الطبري في **تفسيره**، (٤٥٣/١٠)، من طريق ابن جريج، عن عكرمة، وهذا الطريق منقطع؛ لأن عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، ثبت، كثير الحديث، يدلِّس ويرسل، لم يسمع من عكرمة مولى ابن عباس ﷺ (ينظر: **تهذيب التهذيب**، (٤٠٢/٦))، ولم يأت على ذكر هذا الأثر صاحب «**الفتح السماوي**» !!.

(٦) ما بين علامتين** منقول عن السيوطي في **حاشيته**، (ص٢٨٨)، /بتصرف يسير/، وعبارته: (أخرجه أبو الشيخ، ابن حيان، في تفسيره عن ابن عباس، وأخرجه ابن جرير عن عكرمة).

(٧) لم يقم الشهاب بضبط هذا الاسم في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾[آل عمران: ١٨١]، بل اكتفى في **حاشيته**، (٨٤/٣) بتخريج سبب نزول هذه الآية، والتي نزلت في «فنحاص»، بينما ضبطه ابن حجر، رحمه الله، على هذا النحو: «فِنْحَاص»، بكسر الفاء وسكون النون ومُهملتين. ينظر: **فتح الباري، شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (٤٤٣/٦).

(٨) ما نبَّه إليه الشهاب جواب عما قد يَرِد، من أنه إذا كان قائل تلك المقالة هو «فِنْحَاص»، فكيف يصح قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] بإسناده إلى اليهود جميعاً ؟! الجواب: هذا من الإسناد المجازي الذي سبق تعريفه، (ص ١٤١)، ففي قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوها﴾ [الشمس: ١٤]، أُسند العقر إلى الجميع مع أن العاقر واحد؛ لكون الآخرين راضين، وكما تقول: «هزم الأمير الجند»، مع أنه لم يشارك في المعركة، هذا ما أكَّده شيخ زاده **في حاشيته**، (٢٢٣/٢)، والقونوي في **حاشيته**، (٥١٢/٧).

﴿وَأَلْقَيْنا بَيْنَهُمُ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضاءَ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ﴾[المائدة: ٦٤] **فلا تتوافق قلوبهم ولا تتطابق أقوالهم ﴿كُلَّما أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾**[المائدة: ٦٤] **كلما أرادوا حرب الرسول ﷺ وإثارة شرٍّ عليه، ردَّهم الله ﷻ بأن أوقع بينهم منازعة كفَّ بها عنه شرهم، أو كلما أرادوا حرب أحد غُلبوا؛ فإنهم لمَّا خالفوا حكم التوراة سلَّط الله عليهم بختُنَّصر، ثم أفسدوا فسلَّط عليهم فُطرس الرومي،**

وقد مرَّ تحقيقُهُ [١]. **قولُه: (أي: هُمْ طَاغونَ إلخ)** لأنَّ الزِّيادةَ تقتضي وجودَ المزيد عليه قَبْلَها [٢]، ومثَّلَ لهُ بما ذَكَر[٣]؛ لأنَّه كانَ المتبادرُ أنْ يكونَ لإيمانهم وازديادِه لا لضدِّه؛ فلذلكَ أوضَحَهُ بمثال. **قولُهُ: (كُلَّما أرادُوا حربَ رسولِ الله، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم)** يعني: أنَّ إيقادَ النَّارِ هذه كنايةٌ [٤] عنْ إرادةِ الحَرْبِ لأنَّهُ كانَ عادةً، ونيرانُ العَربِ مشهورةٌ، منْها هذه[٥]. وضميرُ «عليه» [٦] للرَّسولِ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ، وإطفاءُ النَّارِ على الأوَّلِ[٧] عبارةٌ عنْ دفْعِ شَرِّهِمْ، وعلى الثَّاني[٨] غَلَبتُهُم، والحَربُ عليه مُطْلقةٌ. وفُطْرسُ الروميُّ[٩]، بضَمِّ الفاءِ وسُكونِ الطاءِ وضمِّ الرَّاءِ المُهْملةِ والسِّينِ المُهْملةِ، كذا ضبَطَه «الخَيَالي» [١٠] ـ رحِمَهُ اللهُ ـ،

---

(١) (٣/٤٢)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَما أُنْزِلَ عَلَيْنا وَما أُنْزِلَ عَلى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْباطِ وَما أُوتِيَ مُوسى وَعِيسى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤]، قال الشهاب في **حاشيته: (قوله: (أمر للرسول ﷺ إلخ)** يعني ضمير «آمنا» للرسول والأمة، والقرآن نازل عليهم لا على الرسول فقط ...، ولكن نُسب إلى الجمع ما هو منسوب لواحد منه مجازاً، كما في: «بنو فلان قتلوا قتيلاً»، لكونه بين أظهُرهم).

(٢) وهذا ما أكَّده القُونوي، حيث قال في **حاشيته**، (٧/٥١٢): (قرينة هذا الاعتبار كون الزيادة مقتضية لأصل الفعل).

(٣) أي: بما مثَّل البيضاوي، حين قال: (ويزدادون طغياناً وكفراً بما يسمعون من القرآن، كما يزداد المريض مرضاً من تناول الغذاء الصالح للأصحاء).

(٤) يريد بها الاستعارة تمثيلية (سبق تعريفها (ص ١٥٢))، حيث شبَّه اجتهادهم في الكيد وإثارة الحروب في الفتن، ثم عدم وصولهم إلى مبتغاهم باجتهاد إيقاد نار، فلمَّا أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وأُطفئ بالكلية، فذكَر ما هو موضوع للمشبَّه به وأريد المشبَّه. ينظر: **حاشية القُونوي**، (٧/٢١٥).

(٥) قال الميداني في «**مجمع الأمثال**»، (٢/٣٤٦): (كانت العرب إذا أرادت حرباً أوقدت ناراً لتصير إعلاماً للناهضين فيها، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٦٤]).

(٦) في قول البيضاوي: (وإثارة شرٍّ عليه).

(٧) أي: على القول الأول للبيضاوي: (كلما أرادوا حرب الرسول ﷺ وإثارة شرٍّ عليه، ردَّهم الله ﷻ بأن أوقع بينهم منازعة كفَّ بها عنه شرهم).

(٨) أي: على القول الثاني للبيضاوي: (أو كلما أرادوا حرب أحد غُلبوا). وفي «**الكشاف**»، (١/٦٥٧) جعل القول الأول هو الثاني، ثم ذكره بصيغة التضعيف «قيل»، ولعلَّ السبب الذي جعل البيضاوي يقدِّم القول الأول هو مناسبته للسياق والسباق، كما أكَّد القونوي في **حاشيته**، (٧/٥١٢).

(٩) تيتوس بن إسفيانوس، ملك الروم، غزا اليهود، فقتلهم وسباهم وخرَّب بيت المقدس، وكان ذلك سنة ٧٠ م. ينظر: **الكامل في التاريخ**، (١/٢٦٢).

(١٠) لم أهتد إلى المصدر !! والخَيَالي هو: أحمد بن موسى الخَيالي، برع في العلوم العقلية وأصبح مدرساً بمدارس الروم، له: حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية، (ت ٨٦١ هـ). ينظر: **البدر الطالع**، (١/١٢١ ـ ١٢٢).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٥ ـ ٦٦].

ثم أفسدوا فسلط عليهم المجوس، ثم أفسدوا فسلط عليهم المسلمين. و«للحرب» صلة «أوقدوا» أو صفة «ناراً». ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً﴾[المائدة: ٦٤]**؛ أي: للفساد، وهو اجتهادهم في الكيد وإثارة الحروب والفتن وهتك المحارم. ﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾**[المائدة: ٦٤] **فلا يجازيهم إلا شراً. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا﴾ بمحمد ﷺ وبما جاء به. ﴿وَاتَّقَوْا﴾ما عدَّدنا من معاصيهم ونحوه. ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾التي فعلوها ولم نؤاخذهم بها. ﴿وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ وجعلناهم داخلين فيها. وفيه تنبيه على عِظَم معاصيهم وكثرة ذنوبهم، وأن الإسلام يجبُّ ما قبله وإن جلَّ،**

وفي نُسخَة «نسْطُوس». و«للحَرْب» صلَةُ «أوقدوا»؛ أي: متعلِّقةٌ به، و«اللاَّمُ» للتعليلِ[1]. **وقولُهُ: (للفساد)**؛ أي: هو مفعولٌ لأجْله [2]، وقيلَ[3]: (إنَّه حالٌ). **قولُه: (فلا يُجازيهم إلاَّ شرًّا)** يعني: عدمُ المحبَّة كنايةٌ عنهُ، كما أنَّ محبَّتَهُ عبارةٌ عَنْ إنعامِه وثوابِه، كما مرَّ[4]. **وقولُهُ: (ولَمْ نُؤاخذْهُم)** إشارةٌ إلى أنَّهُ ليسَ المرادُ به السَّترُ [5].

وقولُهُ: (ولجَعَلناهُمْ) إشارةٌ إلى معنى التَّعْديةِ بالهَمزَةِ [6]، * وعِظَمُ معاصِيهِمْ يُستَفادُ منْ مَنْعِ دخولِ الجنَّةِ، وكثرتُها مِنْ جَمعِ السَّيِّئاتِ* [7].

---

(1) والتقدير: «أوقدوها لأجل الحرب»، كما يجوز أن تكون «للحرب» صفة لـ« ناراً»، وعندها يتعلَّق بمحذوف. ينظر: **الإملاء**، (٤٥٠/١)، **والدر المصون**، (٣٤٧/٤). وقد تأتي اللام للتعليل كما سبق وأوضحت، (ص ١٦٩).

(2) والتقدير: «يسعون لأجل الفساد». ينظر: **الإملاء**، (٤٥٠/١)، **والدر المصون**، (٣٤٧/٤).

(3) والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٤٧/٤) حيث قال: (....وحينئذ لك اعتباران، أحدهما: رد الفعل لمعنى المصدر، والثاني: رد المصدر لمعنى الفعل وأن يكون حالاً؛ أي: يسعون سعي فساد، أو يفسدون بسعيهم فساداً، أو يسعون مفسدين).

(4) وقد تعرَّض الشهاب لمسألة محبة الله لعباده عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقد ناقشت هذه المسألة مبيِّناً رأي علماء السلف وأهل التأويل، (ص ١٧٨).

(5) يقصد الشهاب أن «التكفير» هنا ليس بمعنى: الستر؛ فقد ذهب أهل اللغة إلى أن «الكَفْر» بمعنى: الستر، وكل من سَتَر شَيْئاً فقد كَفَره وكَفَّره؛ لذلك قيل للزارع: «كافر» لستره البذر، إنما المقصود بالتكفير ها هنا «الإزالة»، وما يقصده الشهاب نبَّه عليه الراغب، فذهب إلى أن التكفير: ستر الذنوب حتى تصير بمنزلة ما لم يُعْمَلْ، ويصحُّ أن يكون أصله إزالة الكفر، من باب التمريض لإزالة المرض والتقذية لإزالة القذى . ينظر: **الزاهر**، مادة (كَفَر)، (١١٨/١)، **والصحاح**، مادة (كَفَر)، (٨٠٨/٢)، **وتفسير الراغب**، (٣٩٦/٥).

(6) في قوله تعالى: ﴿وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ﴾ [المائدة: ٦٥]؛ فإن هنالك فرقاً بين خَرَج وأخْرَج، وحفر بئراً وأحفَره البئر، بتعدية الفعل بالهمز، وهذا أمر أوضحته، (ص ١٢٧).

(7) ما بين علامتين** منقول عن الكازروني في **حاشيته**، (١٦٠/٢)، /بالمعنى/، وعبارته كما وردت: (لفظ السيئات جمع؛ فيفيد الكثرة، وأما العظَم فيستفاد من منع دخول الجنة؛ إذ صغائر الذنوب لا تمنع دخول الجنة عند اجتناب الكبائر، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيماً﴾ [النساء: ٣١]).

وأن الكتابي لا يدخل الجنة ما لم يُسلم. ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] بإذاعة ما فيهما من نعت محمد ﷺ والقيام بأحكامها. ﴿وما أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]؛ يعني سائر الكتب المنزَّلة، فإنها من حيث إنهم مكلَّفون بالإيمان بها كالمنزَّل إليهم، أو القرآن. ﴿لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] لوسَّع عليهم أرزاقهم، بأن يفيض عليهم بركات مّنَ السماء والأرض، أو يكثِّر ثمرة الأشجار وغلة الزروع، أو يرزقهم الجنان اليانعة الثمار، فيجتنونها من رأس الشجر ويلتقطون ما تساقط على الأرض. بيَّن بذلك أن ما كف عنهم بشؤم كفرهم ومعاصيهم لا لقصور الفيض،

وقوله: (يجبُّ ما قبله) بالجيم؛ أي: يَقْطَعُهُ ويرفَعُهُ [1] بحيثُ لا يؤاخَذُ بشيءٍ قبلَه غيرَ حقوقِ العباد[2]. **وقوله: (وأنَّ الكتابيَّ إلخ)** إشارةٌ إلى دَفْعِ ما يوهِمُهُ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨][3]. **قولُهُ: (بإذاعَةِ ما فيهما إلخ)** (أصلُ الإقامةِ: الثَّباتُ في [4] المكانِ، ثمَّ استُعيرَ إقامةُ الشَّيءِ لتوفيَةِ حقِّه)، كما قالَهُ الرَّاغبُ [5]، وتوفيةُ حقِّ الكتابِ السَّماويِّ إظهارُ ما فيه والعملُ به؛ فلذا فسَّرهُ المصنِّفُ، رحِمَهُ اللهُ، بما ذَكَر[6]، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ إنزالَ الكتابِ إلى قَومٍ مجرَّدُ وصولِه إليهمْ أو إيجابُ الإيمانِ، وإنْ لم يكُنِ الوحيُ نازلاً عَلَيهِمْ [7]. **قولُهُ: (لوسَّعَ عليهِمْ أرزاقَهُم بأنْ يُفيضَ إلخ)** المرادُ الانتفاعُ مُطْلَقاً [8]؛ وخُصَّ الأكلُ لكونِه أعظَمَها ويستتْبِعُ سائرَها، كما مرّ[9] في قولِه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى﴾ [النساء: ١٠]، * وجَعَلَ ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] كنايةً[10] عنْ أمُورِ السَّماءِ والأرْضِ[11]،

---

(1) وذلك لأن «الجَبَّ» هو: القطع، من جبَّه يجبُّه جَبًّا، وبعيرٌ أجبُّ بيِّن الجَبَبِ؛ أي: مقطوع السنام. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (جَبَب)، (٢٧٢/١٠)، **والصحاح**، مادة (جَبَبَ)، (٩٦/١).

(2) فالمعاصي كلها تسقط بدخول الإسلام، ويُستثنى من ذلك ما التزم به من حقوق الآدميين، كالقصاص، وضمان الأموال، والديون وغيرها..... ينظر: **المهذب**، (٣٥٩/١)، **ومجمع الضمانات**، غانم بن محمد البغدادي، (ص٤٥٥).

(3) لأنه قد يُتوهَّم من هذه الآية أن الله لا يغفر لأهل الكتاب شركهم إذا أسلموا، فقد كفروا بالله لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وفي الحقيقة من تاب من الكفر واستغفر تاب الله عليه؛ لأن هذه الآية خاصة بمن مات على الشرك دون أن يتوب، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. ينظر: **النكت الدالة على البيان**، (٢٧٢/١).

(4) في (ج) «على»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(5) **المفردات**، مادة (قَوَمَ)، (ص٦٩٢)، / بتصرف يسير/.

(6) وذلك بقوله: (بإذاعة ما فيهما من نعت محمد ﷺ والقيام بأحكامها).

(7) في (د) «عليه»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

(8) أي: مأكولاً وغير مأكول.

(9) لم ينبِّه الشهاب إلى ما ذكر عند تفسيره لهذه الآية. ينظر: **حاشية الشهاب**، (١٠٩/٣).

(10) سبق تعريف الكناية، (ص ١٥٢).

(11) قال القُونوي في **حاشيته**، (٥١٥/٧): (﴿مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ كناية عن بركات السماء، ﴿وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ كناية عن بركات الأرض في إتيان أرجلهم، وهي نكتة جليلة).

ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمروا به لوسع عليهم وجعل لهم خير الدارين. ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾[المائدة: ٦٦] **عادلة: غير غالية ولا مقصِّرة، وهم الذين آمنوا بمحمد ﷺ. وقيل: مقتصدة متوسطة في عداوته. ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾**[المائدة: ٦٦]**؛ أي: بئس ما يعملونه، وفيه معنى التعجب؛ أي: ما أسوأ عملهم!!، وهو المعاندة وتحريف الحق والإعراض عنه والإفراط في العداوة.**

أو الأشجارِ العاليةِ عليهِمْ والزرعِ[1] التي هي مُنخَفِضَةٌ[2]، أو الثِّمارِ على الأشجارِ والسَّاقطةِ منها على الأرضِ، وجَعْلُهُ بمعنى الأمطارِ والأنهارِ التي تحصَلُ بها أقواتُهُمْ بعيدٌ منَ الأكْلِ[3]* [4]. **قولُهُ: (عادلةٌ: غيرُ غاليةٍ)** معنى «الاقْتصَاد»[5]: الاعتدالُ، و«غاليةٌ» مِنَ الغلوِّ[6]، وهو الإفْراطُ، وأما الاقتِصادُ بالتوسُّطِ في العَداوةِ فغيرُ مناسبٍ لما بعدَهُ[7]؛ ولِذا مرَّضَهُ.

---

(1) هكذا وردت في الأصل، وهو تحريف، وفي النسخ الثلاث الأخرى « والزروع»، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق.

(2) وهذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢/٢٢٤): (يبتدئون أكل ثمار الأشجار من فوقهم، كما يبتدئون أكل غلَّة الزروع من تحتهم).

(3) وهذا القول لابن عباس، ومجاهد، وقتادة، كما في **معاني القرآن**، النحاس، (٢/٣٣٧). والذي أراه ـ والله أعلم ـ أنه لا بُعد؛ لأن قَطْر السماء وماء الأنهار سبب للأكل !!.

(4) ما بين علامتين** تلخيص للوجوه التي ذكرها الزمخشري حيث قال في «**كشافه**»، (١/٦٥٨): (وقوله: ﴿ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[المائدة: ٦٦] عبارة عن التوسعة، وفيه ثلاث أوجه: أن يفيض عليهم بركات السماء وبركات الأرض، وأن يُكثر الأشجار المثمرة والزروع المُغلَّة، وأن يرزقهم الجنان اليانعة الثمار يجتنون ما تهدَّل منها من رؤوس الشجر، ويلتقطون ما تساقط على الأرض من تحت أرجلهم). **قلت:** وعلى كل حال فإن تأويله بهذه الأوجه الثلاثة ضعيف؛ لأن اختصاص الأكل دون سائر المنافع ـ لكونه أعظمها ومستتبع سائرها ـ لا يوجب الاقتصار على هذه المذكورات، هذا ما أكَّده الطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٨٩).

(5) القصد في الشيء: الاعتدال، خلاف الإفراط، وهو بين الإسراف والتقتير. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (قَصَدَ)، (٨/٢٧٤)، **والصحاح**، مادة (قَصَدَ)، (٢/٥٢٥)، **ومختار الصحاح**، مادة (قَصَدَ)، (ص٢٥٤)، **ولسان العرب**، مادة (قَصَدَ)، (٣/٣٥٤).

(6) قال ابن دريد في «**جمهرة اللغة**»، مادة (غَلَوَ)، (٢/٩٦١): (الغُلُوُّ: الارتفاع في الشيء ومجاوزة الحد فيه، ومنه قوله ﷻ: ﴿لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٧٧]؛ أي: لا تجاوزوا المقدار). وينظر: **المحكم**، مادة (غَلَوَ)، (٦/٥٧)، **ولسان العرب** ، مادة (غَلَوَ)، (١٥/١٣٢).

(7) أي: لا يلائم قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، بينما تجده متلائماً مع التفسير الأول؛ وسبب ضعف القول الثاني ـ الذي هو مُختار الزمخشري ـ هو: أنه لو كان المراد أمة مقتصدة متوسطة في عداوته، فهل هذا يعني أن اقتصادهم في عداوته أمر حسن؟! وعداوة رسول الله ﷺ كفر أياً كانت درجتها، والكفر لا اقتصاد فيه، هذا ما نبَّه عليه الزجَّاج وأكَّده القُونوي. ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (٢/١٩٢)، **والكشاف**، (١/٦٥٨)، **وحاشية القونوي**، (٧/٥١٦).

قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكافِرِينَ﴾[المائدة: ٦٧] .

قال البيضاوي (١٣٦/٢): **﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ جميع ما أنزل إليك، غير مراقبٍ أحداً ولا خائفٍ مكروهاً. ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ وإن لم تبلّغ جميعه كما أمرتك. ﴿فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾ فما أدَّيت شيئاً منها،**

قولُهُ: (أي: بئسَ ما يعملون إلخ) في «ساء» مذاهبُ للنُّحاة، فقيلَ[١]:إنَّها فعلُ تعجُّبٍ[٢]، كـ «قَضُوَ زيدٌ» - بالضم - بمعنى: «ما أقضاه!! »، وقيلَ[٣]: (إنَّ النُّحاةَ لم يعدُّوا «ساءَ» من الأفعالِ التي استُعمِلَتْ للتعجُّبِ)؛ فقَولُ المصنِّفِ والزمخشريِّ[٤]: (إنَّ فيه معنى التعجُّبِ)، أرادُوا أنَّهُ مأخوذٌ من المقامِ[٥] بدليلِ تفسيرِها بـ «بئس»؛ فإنَّها تكونُ مِنْ بابِ المدْحِ والذَّمِّ وتمييزُها محذوفٌ؛ أي: «ساءَ عَملاً الذي كانوا يَعمَلونَ»[٦]، أو «ما» نكرةٌ تمييزٌ[٧]. / **وقولُهُ: (أو الإفراطُ في العَداوةِ)** هو على التفسيرِ الثَّاني[٨] للاقتصَادِ والتعجُّبِ لمَا فَعلوهُ وقدْ عَرَفوا خِلافَهُ[٩].

٥٤٧/أ

---

(١) ذهب النحاة إلى أن «ساء» تلحق بـ «نعم» و«بئس» في أحكام التعجُّب ؛ لذلك استُغني بـ «ساء» عن «بئس» في قول ﷻ: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، كما يلحق بها «فَعُل» موضوعاً، مثل: «كَرُم رجلاً زيد !!»، أو محوَّلاً من «فعَل»، مثل: «قَضُو الرجلُ زيدٌ»؛ إذا أحسن القضاء، بمعنى: ما أقضاه !!. ينظر: **الأصول في النحو**، (١١٥/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣٥٣/٢ - ٣٥٤)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٦٣٤ - ٦٣٥)، **والمساعد**، (١٣٧/٢- ١٣٨)، **وشفاء العليل**، (٥٩١/٢ - ٥٩٢).

(٢) عرَّف ابن عصفور «التعجُّب»، فقال في «**المقرَّب**»، (٧١/١): (التعجُّب: استعظام زيادة في وصف الفاعل، خَفِي سببها وخرج به المتعجَّب منه عن نظائره). وللتعجُّب صِيغٌ، منها: «ما أفعَله ! » و«أفعِلْ به ! »، هذا عند الجمهور، وزاد ابن بابشاذ « أفعَلُ منه» و« أفعَلُهما». ينظر: **اللُّمع**، (ص١٣٦)، **وشرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص٢١٢)، **والارتشاف**، (٢٠٦٥/٤).

(٣) هامش الأصل: سمين. والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٤٨/٤)، / بتصرف/.

(٤) في «**كشافه**»، (٦٥٨/١) حيث قال: (﴿وساءَ ما يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] فيه معنى التعجب، كأنه قيل: وكثير منهم ما أسوأ عملهم!!).

(٥) لأنهم شاهدوا صفة النبي ﷺ وسمعوا أحبارهم، وعرفوا أنه النبي الموعود ثم أفرطوا في العداوة؛ فهذه الحالة حقيق بأن يُتعجَّب منها؛ لذلك فالتعجُّب مستفاد من المقام. ينظر: **حاشية الكازروني**، (١٦٠/٢)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١١/ أ).

(٦) هذا إذا كانت «ساء» غير متصرِّفة، من باب «بئس» و«نعم»؛ لأن التعجُّب والمدح والذم لا تتصرَّف أفعالهما، وعندها تحتاج إلى تمييز كما تحتاجه «بئس» و«نعم»، كما تأخذ أحكامها كلها، كما في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧].
ينظر: **المفصل**، (ص٣٦٢)، **واللباب**، العكبري، (١٨٦/١)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢١٩/٢)، **وهمع الهوامع**، (٣٧/٣).

(٧) وإذا كانت «ساء» تأخذ أحكام «بئس» و«نعم»؛ فعندها ينطبق على «ما» بعد «ساء» في قوله تعالى: ﴿ساءَ ما يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] كل ما قيل من وجوه إعرابية لـ «ما» بعد «بئس» في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]، ومنها: أن تكون نكرة في موضع التمييز، والفعل بعدها صفة، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الزجَّاج والزمخشري. ينظر: (ص ٢٨٨).

(٨) يقصد قول البيضاوي: (وقيل: مقتصدة متوسطة في عداوته)، والأول هو قوله: (عادلة غير غالية ولا مقصِّرة)، كما أوضحت آنفاً.

(٩) أي: وقد عرفوا من نبوَّة رسول الله ﷺ وأخلاقه وصفاته خلاف ما فعلوه من كفر بنبوته وعداوة لرسالته.

لأن كتمان بعضها يضيِّع ما أُدِّي منها، كترك بعض أركان الصلاة؛ فإن غرض الدعوة يُنتقض به،

قولُه: (جميعُ ما أنْزَل إليكَ إلخ) لمَّا كانَ معنى قولِه: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾: «فإنْ لمْ تُبلِّغ ما أُنْزِلَ» ـ وهو الرسالة ـ صارَ حالُهُ إلى «إنْ لم تُبلِّغْ فمَا بلَّغْتَ»، وهو لا فائدةَ فيه لاتِّحاد الشَّرط والجَزاء [1]؛ فلذا قيلَ[2]: (المعنى: «فإنْ لم تبلِّغْ جميعَ ما أنْزِلَ إليكَ، فإنَّكَ لم تبلِّغْ شَيئاً منهُ أصْلاً»؛ لأنَّ تقصيرَهُ في بعضِ ما أُمِرَ به يُحبِطُ باقيه، كما أنَّ مَنْ تركَ رُكْناً[3] مِنْ أركانِ الصَّلاةِ بطَلَتْ صَلاتُه، * واستُدلَّ به على أنَّهُ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ لمْ يكْتُمْ شيئاً مِنَ الوحيِ أصْلاً [4]، خِلافاً للشَّيعَة؛ إذْ قالوا: تَرَكَ بعضَهُ تقيةً ، وقالَ بعضُهُمْ [5]: إنَّ هذا فيما يتَعلَّقُ بالدِّينِ ومصَالِحِ العبادِ و[مَا] [6] أُمِرَ بإطْلاعِهِمْ عليه، وأما ما خُصَّ به ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ من الأسْرارِ فلا * [7]، كما روى البُخاريُّ عن أبي هريرةَ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ أنَّهُ قالَ[8]: «**حَفظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ـ صَلى الله عليه وسلمَ ـ وِعَاءَينِ، أمَّا أحَدُهُمَا فَبَثَثْتُه[9]، وأمَّا الآخَرُ فَلَو بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذا البُلْعُومُ**»؛ أي: عُنُقُهُ،

---

(1) في الحقيقة العرب لا تقول: «إن لم تفعلْ فما فعلت»؛ لأن الأصل هو المغايرة بين الشرط والجزاء، فإذا اتحدا اختل الكلام، فلا بد من أن يكون في الجواب زيادة فائدة؛ لذلك خرَّج النحْويون قوله: ﴿فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] بأنه وُضع موضع أمر عظيم، فكأنه قيل: بلِّغ جميع ما أنزل إليك، وإن لم تفعلْ فقد ارتكبت أمراً عظيماً، عُبِّر عنه بقوله: ﴿فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾. ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، (١/١٨٠)، **وتوضيح المقاصد**، (٢/٥٨٤).

(2) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٩٢ ـ ٣٩٣)، / بتصرف يسير/.

(3) **الركن** لغة: الجانب الأقوى، واصطلاحاً: ما كان داخلاً في ماهية الشيء ولا وجود للشيء إلا به، وركن الصلاة هو ما كان داخلاً في ماهية الصلاة، مثل: النية والتكبير، والركوع والسجود....وغير ذلك من أركان. ينظر: **الصحاح**، مادة (رَكَنَ)، (٥/٢١٢٦)، **وشرح مختصر الروضة**، (٣/٢٢٧)، **ومعجم مقاليد العلوم**، (ص٥٠)، **والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ص٧١).

(4) لذلك قالت السيدة عائشة: « **ومَنْ زعَمَ أنَّ محمداً كَتَمَ شيئاً مِنْ كتابِ الله فقد أَعظمَ على الله الفريةَ، والله يقول: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾**». **صحيح مسلم**، كتاب: الإيمان، باب: معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرى﴾ [النجم: ١٣]، (١/١٥٩/ ١٧٧).

(5) لم أظفر بهذا القائل !!، وفي **حاشية الطيبي**، (٤/٣٩٢): « وعن بعض الصوفية: .....».

(6) ما بين معكوفين سقط من النسخ جميعها، وقد أثبتُّه في المتن ليستقيم به الكلام.

(7) ما بين علامتين** منقول عن الراغب في **تفسيره**، (٥/٤٠٠ ـ ٤٠١)، / بتصرف يسير/.

(8) **صحيح البخاري**، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/٣٥/ ١٢٠).

(9) أي: نشرتُه وأذعته، أو نثرتُه وفرَّقته، والمقصود أحاديث أشراط الساعة، وما علمه ﷺ من فساد الدين، وتغيير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى. ينظر: **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (٣/٥٣٤)، **وعمدة القاري**، (٢/١٨٥)، **ومَرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح**، علي بن سلطان محمد، مُلا الهروي، (١/٣٣٥).

وأصْلُهُ [1]: مَجْرى الطَّعامِ[2]) [3]، وإليه أشارَ الحَسَنُ[4] ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ بقوله:

يا رُبَّ جَوهرِ علمٍ لو أبوحُ بهِ ~ لقيلَ لي: أنتَ ممَّن يعبدُ الوثَنَا

وهو عِلْمُ الحقيقةِ والحِكْمةُ المسْكوتُ عنها، وقد أشارَ إلى هذا المصنِّفُ [5] ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ، وهو يُفْهَمُ من لفْظِ الرِّسالةِ [6]؛ فإنَّ الرِّسَالةَ ما يُرسَلُ إلى الغَيرِ [7]، وهذا مذهبُ الصُّوفيَّة [8] ـ رحِمَهُمُ اللهُ تعالى ـ، * أو أنَّ اتحادَ الجَزاءِ والشَّرْطِ المرادُ بهِ المبالغةُ، كما في شِعْري شِعْري[9]،

([1]) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الثلاث الأخرى ((وأصل معناه))، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦٣/٣).

([2]) كما في **تهذيب اللغة**، مادة (بَلْعَم)، (٢٣٤/٣)، **وكشف المشكل من حديث الصحيحين**، (٥٣٤/٣)، **والنهاية**، مادة (بَلْعَم)، (١٥٢/١)، **وفتح الباري**، (٢١٦/١))، بينما ذهب ابن بطَّال إلى أن البلعوم هو: مجرى النفَس إلى الرئة، أما مجرى الطعام فهو المريء. ينظر: **شرح صحيح البخاري**، علي بن خلف بن عبدالملك، الشهير بـ ((ابن بطَّال))، (١٩٦/١).

([3]) انتهى كلام الطيبي.

([4]) يقصد الحسن بن علي، ابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وابن علي بن أبي طالب. وهذا البيت منسوب للحسن في ((**مرقاة المفاتيح**)) (١٩٠٠/٥)، كما أنه منسوب إلى زين العابدين علي بن الحسين بن علي، كما في **شرح صحيح البخاري، المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية من صحيح البخاري**، محمد بن عمر بن أحمد، شمس الدين السَّفيري، (١٤٨/٢).

([5]) بقوله في **تفسيره**: (﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] بلغ جميع ما أنزل إليك.....). ينظر: (ص ٣١٣).

([6]) والمفهوم من الرسالة هو التبليغ وعدم الكتمان.

([7]) الإرسال هو: التوجيه، وأرسلْتُ إليه رسالة؛ أي: بعثتُ، وتراسل القوم: أرسل بعضهم إلى بعض. ينظر: **المحكم**، مادة (رَسَلَ)، (٤٧٣/٨)، **والمخصَّص**، (٤١٦/٣)، **ولسان العرب**، مادة (رَسَلَ)، (٢٨٣/١١).

([8]) كان كبار المتصوِّفة يعملون بهذا المبدأ، ولم يكونوا يُظهرون للناس علومهم وأفكارهم، روى الكَلاباذي عن الجُنيد أنه قال للشبلي: (نحن حبَّرنا هذا العلم تحبيراً، ثم خبأناه في السراديب، فجئت أنت فأظهرته على رؤوس الملأ !! فقال: أنا أقول وأنا أسمع، فهل في الدارين غيري ؟!). ينظر: **التعرُّف لمذهب أهل التصوف**، (ص ١٤٥).

([9]) هذا جزء من بيت لأبي النَّجم العِجْلي في **ديوانه**، (ص٩٩)، من أرجوزة قال فيها: أنا أبو النَّجْم وشِعري شِعري

وبعده: لله درِّي ما أجنَّ صَدْري ~ من كلماتٍ باقياتِ الحَرِ

والبيت من ((مشطور الرَّجَز))، والمعنى: ((شعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه لا شيء آخر، وشعري ما بلغك وصفه وسمعت ببراعته وفصاحته)). وفيه شاهد على أنه إذا اتحد المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء، دلَّ الكلام على المبالغة في التعظيم والتحقير. ينظر: **الكامل في اللغة**، (٤٠/١)، **والخزانة**، (٤٣٩/١)). والبيت من شواهد: **الخصائص**، (٣٤٠/٣)، **والكشاف**، (٤٥٨/٤)، **والمفصل**، (ص٤٦)، **والمحصَّل**، (ص١٤١)، **وشفاء العليل**، (٢٨٦/١)، **وتعليق الفرائد**، (٨٢/٣)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (١٣٩/١).

أو فكأنك ما بلَّغت شيئاً منها، كقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾[المائدة: ٣٢]**، من حيث إن كتمان البعض والكل سواء في الشفاعة واستجلاب العقاب، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر: «رِسالاتِه» بالجمع وكسر التاء .**

« **وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**» [1]؛ أي: فقَد ارتكَبَ أمراً عَظِيماً * [2].

وقولُهُ: (أو فكأنَّكَ ما بَلَّغْتَ شيئاً منها، كقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢]) قِيلَ[3]: (والوجْهُ هذا؛ لأنَّه ربَّما يُناقَشُ في الأوَّلِ)، ووجْهُ المناقشَة: أنَّ الصَّلاةَ اعتبَرَها الشَّارِعُ أمْراً واحِداً بخلافِ التَّبليغِ، وهي غيرُ واردةٍ؛ لأنَّهُ إذا ألْزَمَهُ بتبليغِ الجميعِ فقدْ جَعَلها كالصَّلاة والإيمان، فإنَّ مَن آمَن ببعضِ ما يَلزَمُه الإيمانُ به دونَ بعضٍ لا يُعدُّ [4] مؤمناً [5]، وأُجيبَ بوجوهٍ أُخَرَ، منها: أنَّ المرادَ الحُكْمُ بالتبليغِ لا نفْسُ التبليغِ؛ أي: إنْ تَرَكْتَ تبليغَ ما أُنْزِلَ إليكَ حُكِمَ عليكَ بأنَّكَ لَمْ تُبَلِّغْ أصْلاً [6]، وقِيلَ [7]: (أُقيمَ السَّببُ مقامَ المُسبَّبِ)؛ أي: لا ثوابَ لكَ،

---

(1) وهذا جزء من حديث رواه عمر بن الخطاب ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: « **الأَعْمَالُ بالنِّيَّة، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: الإيمان، باب: ما جاء: إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، (١/ ٢٠/ ٥٤)، **وصحيح مسلم**، بنحوه، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، (٣/ ١٥١٥/ ١٩٠٧).

(2) ما بين علامتين** منقول عن ابن الحاجب في «**أماليه**»، (١/ ١٨٠)، / بتصرف يسير/.

(3) هامش (أ): سعد. وهذا القول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١١/أ)، / باختصار/، وعبارته: (فيه وجهان: حاصل **الأول**: إن تركت تبليغ أدنى شيء كنت كمن ترك التبليغ بالكلية، فهو في غاية الشناعة، **والثاني**: إن تركت تبليغ أدنى شيء استوجبت عذاب كتمان الكل؛ لأن كتمان البعض تضييع ما أدى منها؛ لعدم حصول غرض الدعوة، فكان بمنزلة من ترك بعض أركان الصلاة، وهذا ربما يناقش فيه، فالوجه هو الأول).

(4) في (ج) « ما يعد»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٣/ ٢٦٣).

(5) وهذا الاعتراض فيه مناقشة أيضاً؛ لأن المأمور بالصلاة مأمور بتحصيل صورة الصلاة، وهي لا تحصل إلا بأداء جميع أركانها، وكذلك المكلَّف بتبليغ الرسالة مأمور بتبليغ جميع المرسَل به، فإن ترك شيئاً خالف أمر المرسِل، فكأنه لم يبلغ شيئاً. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢/ ٢٢٤).

(6) وهذا الوجه ذكره الزمخشري في «**كشافه**»، (١/ ٦٥٩)، والراغب في **تفسيره**، (٥/ ٣٩٩).

(7) وهذا القول للزمخشري في «**كشافه**»، (١/ ٦٥٩). والسبب هو: عدم التبليغ، والمسبَّب هو: ما يوجبه كتمان الوحي من حلول العقاب أو عدم الثواب؛ أي: بدل أن يقول: (وإن لم تفعلْ فسوف تعاقب، أو لا ثواب لك)، قال: (وإن لم تفعل فما بلَّغت). وإقامة السبب مقام المسبَّب مصطلح بلاغي، من المجاز اللغوي، وقد سبق بيانه، (ص ٢٤٦).

﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[المائدة: ٦٧] **عِدَة وضمان من الله ﷻ بعصمة روحه ﷺ من تعرُّض الأعادي وإزاحةٌ لمعاذيره.**
﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧] **لا يمكّنهم مما يريدون بك.**

وقِيلَ [١]: (المرادُ بما أُنْزِلَ: القرآنُ، وبما في الجواب بقيَّةُ المُعْجزات). **قولُهُ: (عِدَة وضَمانٌ منَ الله تعالى إلخ)**؛ وإنَّما **قالَ: (بعصْمَةِ رُوحه منَ القَتل)** لئلَّا يُورَدَ عليه أنَّهُ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ شُجَّ يومَ أُحُد [٢]، حتى قِيلَ[٣]: (إنَّها نَزَلَتْ بعدَ ذلكَ؛ فَهو باقٍ على عُمومه[٤])، واستُشْكِلَ بأنَّ اليهودَ سمُّوهُ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ[٥]، وأُجيبَ [٦]: (بأنَّهُ ضُمِنَ لهُ العِصْمَةُ بسببِ تبليغِ الوحيِ؛ فلا يُمنَعُ عنهُ بقتلٍ ونحوِه، وأمَّا ما فُعِلَ به ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ وبالأنبياءِ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ فللدَّبِّ عَنِ الأموالِ والبلادِ والأنْفُسِ). ولا يخْفَى بُعدُه، قالَ الرَّاغبُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ[٧]: (عِصْمَةُ الأنبياءِ ـ عليهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ: حِفظُهُمْ بما خُصُّوا به مِنْ صَفاءِ الجَوهَرِ[٨]، ثم بما أَوْلاهُمْ من الأخْلاقِ والفَضائلِ، ثمَّ بالنُّصرةِ وتثبيتِ أقدامِهِمْ، ثم بإنْزالِ السَّكينَةِ عليهِمْ، وبحِفْظِ قُلوبِهِمْ وبالتَّوفيقِ).

---

(١) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٣٩٣/٤ ـ ٣٩٤).

(٢) وهذا ما أكَّده الإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٧٧/أ): (خَصَّ العصمة بعصمة الروح دون العصمة من كل ضرر؛ لئلا يُراد النقضُ بشجَّة رأسه وكسْر رُباعيته يوم أحد).

(٣) والقول للرازي في **تفسيره**، (٤٠١/١٢)، فقد ذكر وجهين؛ للجمع بين ما ورد في هذه الآية من العصمة وبين ما حدث يوم أُحُد، بأن المراد بالعصمة في هذه الآية العصمة من القتل، وأن الآية نزلت بعد غزوة أحد، وأن المراد بـ ((الناس)) في الآية الكفار.

(٤) أي: إذا قيل: (بأن الآية نزلت بعد أحد)، فيكون المراد بالعصمة: عموم العصمة من القتل ومن الجروح وغيرها، وفي الحقيقة هذا الكلام فيه وجهة نظر؛ لأن سورة المائدة هي من أواخر ما نزل من القرآن، وغزوة أحد كانت سنة ثلاث من الهجرة. ينظر: **الناسخ والمنسوخ**، النحاس، (ص٣٥٧)، **وجمال القرَّاء**، (ص٣٨٨)، **والبرهان في علوم القرآن**، (٦٦/٢)، **وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ص١٤٦).

(٥) فعن أنس بن مالك ﷺ: «**أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَت النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَجِيءَ بِهَا، فَقِيلَ: أَلاَ نَقْتُلُهَا، قَالَ: لاَ**». **صحيح البخاري**، واللفظ له، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: قبول الهدية من المشركين، (١٦٣/٣/ ٢٦١٧)، **وصحيح مسلم**، بنحوه، كتاب: الآداب، باب: السُّم ، (١٧٢١/٤ / ٢١٩٠). وقد خَصَّ البيضاوي هنا العصمة بعصمة الروح دون العصمة من كل ضرر؛ لئلا يُراد النقض بأنه أُطعم شاة مسمومة، وأوذي من جهة الناس بضروب من الأذى. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢٢٤/٢).

(٦) في (ج) ((والجواب))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٢٦٣/٣).
والجواب للطيبي في **حاشيته**، (٣٩٥/٤)، / بتصرف يسير/.

(٧) **المفردات**، مادة (عَصَمَ)، (ص٥٧٠).

(٨) الجوهر: الأصل، وهو بمعنى الذات والماهية والحقيقة، وعند الحكماء: الجسم: ما له مادة، والجوهر: ما لا مادة له. ينظر: **الكليات**، (ص٣٤٥)، **ودستور العلماء**، (٢٨٦/١).

وعن النبي ﷺ: «بَعثَني اللهُ برسالاته فضقتُ بها ذَرْعاً، فأوحى اللهُ تعالى إليَّ: إنْ لمْ تبلِّغ رسالَتي عذَّبْتُك، وضَمِنَ ليَ العصمةَ فقَويتُ». وعن أنس ﷺ: «كان رسول الله ﷺ يحرسُ حتى نَزلَتْ، فأخْرجَ رأسَه من قبَّة أدَم، فقال: انصرفُوا يا أيُّها النَّاسُ فقدْ عصَمنيَ اللهُ منَ النَّاسِ». وظاهر الآية يوجب تبليغ كل ما أُنزل، ولعل المراد به تبليغ ما يتعلَّق به مصالح العباد، وقصَد بإنزاله إطِّلاعهم عليه؛ فإنَّ من الأسرار الإلهية ما يَحرُم افشاؤه.

وقولُه: (وعنْ أنَسٍ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ)، قالُوا [1]: (هذا الحديثُ أخْرجَهُ التِّرمذيُّ[2]، والبَيهَقيُّ[3] وغيرُهُما [4]، عنْ عائشةَ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهَا ـ، وعنْ أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ ـ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ[5]، ولم يُسنِدْهُ أحدٌ عن أنسٍ، رضيَ اللهُ تعالى عنهُ [6]). و«أَدَم» ـ بهمزةٍ ودالٍ مُهْمَلَةٍ مفتوحتينِ بلا مدٍّ وميمٍ ـ اسمُ [7] جمعٍ[8] لـ «أديم»، وهو الجِلْدُ المدبوغُ [9]. **قولُهُ: (ولعلَّ المرادَ إلخ)** مرَّ بيانُه [10]. وإفشاؤهُ [11]: نشرُه وإظْهارُهُ [12].

---

(1) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٩٥/٤)، **وتخريج أحاديث الكشاف**، (٤١٤/١)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١١/أ)، **والكاف الشاف**، (٥١٤/١)، **وحاشية السيوطي**، (٢٨٩/٣)، **والفتح السماوي**، (٥٧٥/٢).

(2) **سنن الترمذي**، أبواب القرآن، باب: ومن سورة المائدة، (٢٥١/٥ / ٣٠٤٦)، من طريق الحارث بن عُبيد، عن سعيد الجُرَيري، عن عبدالله بن شَقيق، عن عائشة، وقال الترمذي: (هذا حديث غريب، وروي من طريق آخر عن سعيد الجُريري، عن ابن شَقيق، ولم يذكر عائشة). **قلت**: والطريق الذي لم تذكر فيه عائشة حسَّنه ابن حجر في **فتح الباري**، (٨٢/٦)، وفي **الكاف الشاف**، (٥١٤/١)، وهو أصح من الطريق الأول، وآفة الأول: الحارث بن عُبيد، أبو قُدامة الإيادي، سئل عنه ابن معين فقال: ليس بشيء ولا يُكتب حديثه، كما في **الجرح والتعديل**، (٨١/٣)، كما ضعَّفه ابن عَدي في **الكامل في ضعفاء الرجال**، (٤٥٤/٢ ـ ٤٥٦)، وابن الجوزي في **الضعفاء والمتروكون**، (١٨٢/١)، والذهبي في **الكاشف**، (٣٠٣/١).

(3) **دلائل النبوة**، (١٨٤/٢)، من طريق الحارث بن عُبيد أيضاً، وقد تبيَّن لك ما قيل فيه آنفاً.

(4) **المستدرك**، (٣٤٢/٢/ ٣٢٢١). وقال الحاكم: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي في «**التلخيص**».

(5) **المعجم الصغير، المعروف بـ «الروض الداني»**، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، (٢٥٥/١). من طريق عطية العُوفي، عن أبي سعيد الخدري. وهذا السند فيه عطية العوفي، وهو ضعيف. ينظر: **الجرح والتعديل**، (٣٨٣/٦)، **ومجمع الزوائد**، (١٧/٧).

(6) صرَّح بذلك الزيلعي، فقال في «**تخريج أحاديث الكشاف**»، (٤١٤/١): (غريب من حديث أنس، ولم أجده إلا من حديث عائشة).

(7) سقطت من (ج).

(8) سبق تعريف اسم الجمع، (ص ٢٧٩).

(9) فالجلد أول ما يدبغ هو مَنيئة، ثم أَفيق، ثم أدم، وهو اسم جمع، مثل: أَفيق وأفَق. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (أَفَقَ)، (٢٥٨/٩)، **ولسان العرب**، مادة (أَدَمَ)، (١٦١/١).

(10) وهو مَنزَع صوفي ذكره الشهاب من قريب، (ص ٣٠٥).

(11) في (د) «وأفشاه».

(12) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (فَشَأَ)، (٦٣/١): (تفشَّأ الشيء تفشُّؤاً: انتشر، وتفشَّأ بالقوم المرض؛ إذا انتشر فيهم). وينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (فَشَأَ)، (٢٩٣/١١)، **ولسان العرب**، مادة (فَشَأَ)، (١٢٢/١).

قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ۞ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٨ -٦٩].

قال البيضاوي (١٣٦/٢): ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ**﴾؛ **أي: دين يُعتدُّ به، ويصح أن يُسمَّى شيئاً لأنه باطل . ﴿حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾،ومن إقامتها: الإيمان بمحمد ﷺ والإذعان لحكمه؛ فإن الكتب الإلهية بأسرها آمرة بالإيمان بمن صدَّقه، والمعجزة ناطقة بوجوب الطاعة له، والمراد إقامة أصولها وما لم يُنسخ من فروعها. ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾. فلا تحزن عليهم لزيادة طغيانهم وكفرهم بما تبلّغه إليهم، فإنَّ ضرر ذلك لاحق بهم لا يتخطَّاهم، وفي المؤمنين مندوحة لك عنهم .**

قوله: (حتى تقيموا التوراة إلخ) قد سمِعْتَ معنى الإقامة عنْ قريب [١]. **وقولُهُ: (ناطقةٌ بوجوب الطَّاعة لهُ)**؛ أي: إذا بُعِثَ إليهِمْ، وهذا يُعْلَمُ من الطَّاعة؛ فإنَّها تقتضي أمْرَهُ لهُمْ، وهو لا يأمُرُ مَنْ لَمْ يُبْعَثْ إليه، فلا يُقَالُ[٢]: (إنَّ النَّبيَّ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، قدْ يُبعَثُ لقومه فقطْ كما وَرَدَ في الحَديث[٣]، فكيفَ يجبُ على غيرِهِمْ طاعَتُهُ ؟!). وفسَّرَ «تأسَ» بـ«تحزنُ وتتأسَّفُ» [٤]، وأشارَ **بقوله: (فإنَّ ضررَ إلخ)** إلى أنَّ سببَ الحُزنِ خوفُ الضَّرَرِ [٥]. والمَندوحةُ: السَّعَةُ[٦]، والمرادُ به هنا الغِنى عنهُمْ .

---

(١) (ص ٢٨٦)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦].

(٢) والقول للكازروني في **حاشيته**، (١٦١/٢)، حيث أثار هذا الإشكال وأجاب عنه، فقال: (فيجب على جميع البريَّة الإيمان بكل نبي صدَّقته المعجزة، وهو مصادم لقوله ﷺ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عامَّة**»، ويمكن أن يقال: المراد وجوب طاعته على من بُعث إليه).

(٣) يقصد حديث رسول الله ﷺ: «**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كافَّةً**». **صحيح البخاري**، كتاب: الحيض، باب: قوله ﷺ: «جُعلت لي الأرضُ مسجداً وطَهوراً»، (١/٩٥/ ٤٣٨).

(٤) قال الراغب في «**المفردات**»، مادة (أسا)، (ص٧٧): (الأسى: الحزن، وحقيقته: اتِّباع الفائت بالغم، يقال: أسِيت عليه، وأسِيت له، قال تعالى: ﴿فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]).

(٥) قال القُونوي في **حاشيته**، (٥١٩/٧): (فيه إشارة إلى علة العلة). **قلت**: وهذا ما أراد الشهاب بيانه، وكأن كلاً منهما يريد أن يقول: إن سبب حزن النبي ﷺ ليس لعلة الطغيان وزيادة كفر هؤلاء، إنما حزنه لعلة علة هذا الطغيان، وهو الضرر الذي سينشأ عن طغيانهم ويصيب رسول الله ﷺ .

(٦) قال ابن الأنباري في «**الزاهر**»، (٢٨١/١): (قولهم: أنا في مندوحة عن كذا، معناه: أنا في سَعَة، والمندوحة: السَّعة، يقال: نَدَحْت الشيء؛ إذا وَسَّعته). وينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (نَدَحَ)، (٢٤٥/٤)، **والصحاح**، مادة (نَدَحَ)، (٤٠٩/١)، **والفائق**، مادة (نَدَحَ)، (١١٣/١)، **والنهاية**، مادة (نَدَحَ)، (٣٥/٥)، **والمُغرب**، مادة (نَدَحَ)، (ص٤٥٩)، **ولسان العرب**، مادة (نَدَحَ)، (٦١٣/٢).

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى﴾ والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك، كقوله: فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ، سبق تفسيره في سورة البقرة. و«الصابئون» رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيِّز «إن» .وقوله: وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم ~ بُغَاةٌ مَا بَقِينا فِي شِقَاق؛ أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك،

قولُهُ: (والصابئونَ رفْعٌ على الابتداءِ وخبرُهُ محذوفٌ إلخ) يعني: الخبرُ المَذكورُ[1] خبرُ «إنَّ»، و«الصابئونَ» مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ لدَلالة الخبرِ الأوَّلِ عليه؛ فيكونُ حينَئذٍ في نيَّة التَّأخيرِ[2]، والتقديرُ: «إنَّ الذين آمَنوا والذينَ هادُوا ـ مَنْ آمَنَ منهُمْ ـ فلا خوفٌ عليهِمْ ولا هُمْ يحزنونَ، والصَّابئونَ كذلكَ»، بناءً على أنَّ المحذوفَ في «إنَّ زيداً وعمْرو قائمٌ» خَبرُ الثَّاني لا الأولِ، كما هو مذهبُ بعضِ النُّحاة[3]، وإلى هذا أشار المصنِّفُ/ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ . ٥٤٧/ب

وقولُهُ: (حكمُهُمْ كذا) كنايةٌ عنْ قولِه: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ إلخ[4]، واستَدَلَّ عليه بالبيتَين؛ فإنَّ قولَهُ: لَغريبُ ... [5] خبرُ «إنَّ»؛ ولذا دَخَلَتْ عليه «اللامُ» لأنَّها تدخُلُ على خبرِ «إنَّ» لا على خَبرِ المبتدأ إلا شُذوذاً[6]، وكذا بُغاةٌ ما بَقينا.... إلخ[7] خبرُ «أنا»، ولو كانَ خبرَ «أنتم» لقالَ: «ما بَقيتُم» [8]،

---

(1) الخبر المذكور هو: ﴿مَنْ آمَنَ باللَّه.. الآية﴾.

(2) ولو لم تكن متأخرة في النيَّة، للَزِم الفصل بين اسم «إنَّ» وخبرها بالأجنبي قبل استكمال الخبر، لأن الجملة المعطوفة أجنبية بالنسبة إلى أجزاء الجملة المعطوفة عليها، فلا يجوز العطف على اسم «إنَّ» قبل استكمال الخبر، فلا تقول: «إن زيداً وعمرو قائمان»، وتمامُها أن تقول: «إن زيداً قائم وعمرو»، هذا عند الجمهور، بينما أجاز ذلك الكِسائي. ينظر: **المفصل**، (ص٣٩٣ـ ٣٩٤)، **والتسهيل**، (ص٢٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٤٣٠/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ١٢٧)، **والتذييل والتكميل**، (١٨٨/٥).

(3) يقصد الكِسائي، ففي قولك: «إنَّ زيداً وعمرو قائم» مذهبان: **الأول**: مذهب سيبويه، ويقول بأن المحذوف هو خبر «عمرو» دلَّ عليه خبر «إنَّ» المذكور «قائم»، والنية التأخير به عما في حيِّز «إنَّ»، والتقدير: «إنَّ الذين آمَنوا والذين هادوا ـ من آمن منهُم ـ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصَّابئون كذلك»، **والثاني**: مذهب الكسائي، وهو أن المحذوف هو خبر «زيداً» ويدلُّ عليه خبر «إنَّ» المذكور، والتقدير: «إن الذين آمنوا آمنون فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى ـ من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ـ فلا خوف عليهم» . ينظر: **الكتاب**، (١٥٥/٢)، **والغرَّة**، (٨٣/١)، **والتخمير**، (٥٤/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٠/٨)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ١٢٧)، **والتذييل والتكميل**، (١٨٨/٥)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٧)، **وشفاء العليل**، (٣٧٦/١).

(4) أي: إنما قال ذلك اختصاراً، فبدل أن يقول البيضاوي: (والتقدير: «إن الذين آمنوا والذين هادوا ـ من آمن منهم ـ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك») ، قال: (والتقدير: «إن الذين آمنوا والذين هادوا، حكمهم كذا...، والصابئون كذلك»).

(5) سيقوم الشهاب بدراسة هذا الشاهد مفصَّلاً مع ذكر سببه، (ص ٣١٣).

(6) تدخل «اللام» على خبر «إنَّ»، كما في قولك: «إن زيداً لَقائمٌ»، ولا تدخل «اللام» على خبر المبتدأ إلا شذوذاً كما في حال تقديم الخبر، نحو: لَقائمٌ زيدٌ، وإذا كانت «اللام» زائدة، كقوله: أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ...، والتقدير: «لهي عجوز». ينظر: **التخمير**، (٤٨/٤)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٤١١/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ١٢٤)، **ومغني اللبيب**، (ص ٣٠٧).

(7) ستتمُّ دراسة هذا الشاهد بالتفصيل، (ص ٣١٥ ـ ٣١٦).

(8) هذا ما أكَّده الإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٧٧/أ): (الخبر المحذوف للمعطوف؛ إذ لو كان «بغاة» خبراً له لقيل: «ما بقيتم»).

هذا تقريرُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ ـ رحِمَه اللهُ تعالى ـ تَبَعاً للزَّمخشريِّ [1]، وقالَ النِّحريرُ[2]: (إنَّما اختارَ هذا دونَ العكسِ، وهو أنْ يكونَ المَذكورُ[3] خَبَراً عن الثَّاني[4]، وقد حُذِفَ من الأوَّلِ [5] لأنَّه أَقيَسُ ـ حيثُ جُعِلَ السَّابقُ قرينةَ اللاَّحقِ وقُدِّم للاهتمامِ بالمُقدَّمِ ـ وأوفقُ بالاستعمالِ كما في الشِّعرِ المَذكورِ[6]، وعُورِضَ بأنَّ تَرْكَ الفَصْلِ بين المبتدأ والخَبرِ أنسَبُ، والإلحاقُ بالأقْربِ أقربُ [7]، وهو أيضاً موافقٌ للاسْتعمالِ، كما في قولِه: نحنُ بما عندَنا ...البيت [8]؛ وإنَّما اعتَبَرَ نيَّةَ التَّأخيرِ ليَسْلَم عنِ الفَصلِ بين اسمِ «إنَّ» وخبرِه[9]، وليُعْلَمَ أنَّ الخبرَ ماذا.....، ثمَّ قالَ[10]: وقدْ يُقالَ: اختارَ هذا في الآيةِ خاصَّةً؛ أي: كونُ الخبرِ للأوّلِ والحذفُ من الثَّاني مع نيَّة التقديمِ؛ لأنَّ الكلامَ مسوقٌ لبيانِ حالِ أهلِ الكتابِ، فصَرْفُ الخبرِ المذكورِ إليهِمْ أَولى، و«الصابئونَ» أشدُّ الفِرَقِ ضَلالاً ـ كما ذَكَرَهُ العلاَّمةُ [11] ـ؛ فباعتبارِ ذكرِهِمْ مُتأخِّراً قُدِّمَ لأنَّهُ لمزيدِ الاهتمامِ أَولَى،

---

(1) حيث قال في «**كشافه**»، (١/٦٦٠ ـ ٦٦١): (و«الصابئون» رُفع على الابتداء وخبره محذوف، والنيَّة به التأخير عما في حيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا..، والصابئون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً له: وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتم ~ بغاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ. أي: «فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك»).

(2) في **حاشيته**، (٢١١/ أ ـ ب)، /بتصرف يسير/.

(3) المذكور هو: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾.

(4) أي: خبراً لـ «للصابئين» وما عطف عليه.

(5) أي: يكون خبر «إنَّ» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه.

(6) أي: كما في البيتين السابقين، قوله: فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ، وقوله: وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم ~ بُغَاةٌ مَا بَقِينا فِي شِقَاق حيث حُذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه وأُبقي خبر الأول.

(7) والأقرب للخبر المذكور ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ هو قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى﴾؛ وعلى هذا الأساس يكون خبر ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا﴾ محذوف دلَّ عليه الخبر المذكور.

(8) وهو جزء من بيت لـ « قيس بن الخَطيم»: نَحن بِمَا عندنَا وَأَنت بِمَا ~ عنْدكَ رَاض وَالْأَمرُ مُخْتَلف.
وسأقوم بتخريجه في موضع آخر؛ لأن الشهاب سيتعرَّض له فيما بعد بشكل مفصَّل، (ص ٣١٨).

(9) هذا ما أكَّده العلائي؛ فإن حذْفَ الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه هو أولى من أن يُجعل المحذوف خبر الثاني؛ لما فيه من التفريق بين المبتدأ وخبره؛ ولأن في ذلك التقدير جَعْل الخبر للأقرب إليه، بينما ذهب ابن هشام إلى أن منهاج كلام العرب أن يُحذف الخبر من الثاني لدلالة الأول لا العكس، أما قول الشاعر: نَحن بِمَا عندنَا ...، فخلاف الغالب. ينظر: **الفصول المفيدة**، (ص٦٥)، **واعتراض الشرط على الشرط**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ص٥٠ ـ ٥١).

(10) والكلام لا يزالُ للعلامة التفتازاني.

(11) يقصد العلاَّمة الزمخشري الذي قال في «**كشافه**»، (١/٦٦١): (وذلك أن الصابئين أبيَنُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم غيًّا).

وهو كاعتراض دلَّ به على أنه لمَّا كان الصابئون مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها يتاب عليهم ـ إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح ـ، كان غيرهم أولى بذلك.

وبالدَّلالة على هذا الغَرَضِ أَوفى[1]، وأيضاً في صَرْفِ الخَبرِ إلى الثَّاني[2] فَصْلٌ للنَّصَارى عَنِ اليهودِ وتَفْرقةٌ بينَ أهلِ الكتابيْنِ؛ لأنَّه حينَئذٍ عطْفٌ على قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ قَطْعاً، نَعمْ، لو صحَّ أنَّ المنافقينَ واليهودَ أَوْغَلُ [3] المَعدودينَ في الضَّلالِ والصَّابئينَ والنَّصَارى أسهَلُ، صَحَّ تعاطفُهُمَا، وجَعَلَ المذكُورَ[4] خبَراً عَنهُما وتَرَكَ كلمةَ التَّحقيقِ المَذكورةِ[5] في الأَوَّلَيْن دليلاً على هذا المَعنى)[6]. **قولُه: (وهو كاعتراضٍ دلَّ به إلخ)** يعني: «الصابئونَ» خبرُهُ المحذوفُ يجْري مَجْرى الاعتراضِ؛ لكَونه جملةً في أثناءِ الكَلامِ لقَصْدِ التَّأكيدِ[7]، أمَّا في الآيةِ فظاهرٌ[8]، وأما في البَيتِ؛ فلأنَّ إثباتَ البَغْيِ للمُخَاطَبينَ ـ مع كونهم بادينَ في الجنايةِ واغلينَ في الشَّرِّ، لا يَقينَ بأنْ يرجعوا ويعْتَذروا ـ يؤَكِّدُ ثبوتَه لنا معَ كوننا بصَدَدِ الانتقامِ ودفْعِ نقيصَةِ الضَّيمِ والعارِ، ولمْ يجْعَلْهُ اعتِراضاً حَقيقَةً بلْ كالاعْتراضِ[9]؛ لأنَّه مَعطوفٌ على جُملةِ ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا﴾ وخَبرِها[10]،

---

(1) هذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢/٢٢٥): (وإنما اختار البيضاوي أن يكون ﴿وَالنَّصارى﴾ معطوفاً على اسم «إنَّ»، ويكون جملة ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ خبر «إنَّ»، وخبر المبتدأ الثاني محذوفاً لدلالة خبر «إنَّ» عليه، لوجهين: **الأول**: إن الكلام سيق لبيان حال أهل الكتاب؛ لأن الآيات السابقة واللاحقة نازلة في حقهم، ....، **والثاني**: إن تقديم ما هو في نية التأخير فيه فائدة، وهي: الاهتمام ببيان أن الصابئين مع توغُّلهم في الضلال تُقبل توبتهم؛ حتى يُعلم أنه ـ تعالى ـ يقبل توبة جميع من تاب من ذنبه أيَّ ذنب كان).

(2) أي: في صَرْف الخبر المذكور ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ إلى المبتدأ الثاني ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ فصْلٌ لليهود في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا﴾ عن النصارى، وهم جميعاً أهل كتاب.

(3) أوغَلَ وتوغَّل: ذهب فأبْعَد، والتوغُّل: الدخول في الشيء؛ يقال: أوغلَ في البلاد. ينظر: **الفائق**، مادة (وَغَلَ)، (٤/٧٢)، **والنهاية**، مادة (وَغَلَ)، (٥/٢٠٩)،**والمُغْرِب**، مادة (وَغَلَ)، (ص٤٩٠)، **ولسان العرب**، مادة (وَغَلَ)، (١١/٧٣٢).

(4) المذكور هو: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾.

(5) وهي: قول الزمخشري في حق الصابئين في «**كشافه**»، (١/٦٦١): (إنْ صحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح).

(6) انتهى كلام التفتازاني.

(7) **فالجملة الاعتراضية** ـ كما عرَّفها النُّحاة ـ هي: الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين، والتي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٥٠٦)، **وقواعد الإعراب**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ص٤٤)، **وهمع الهوامع**، (٢/٣٢٧).

(8) لأن قَبول التوبة للصابئ ـ وهو متوغِّل في الضلال ـ يؤَكِّد قبول التوبة من غير المتوغِّل فيه.

(9) هذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢/٢٢٥): (أتى فيه بما جرى مجرى الاعتراض قبل مجيء خبر الجملة الأولى؛ تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل وأشد بغياً بالنسبة إلى قوم الشاعر).

(10) وهذا ما أكَّده الكازروني، حيث قال في **حاشيته**، (٢/١٦١): (إنما قال: (كاعتراض) لأن هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة).

ويَرِدُ عليه ما قالَهُ ابنُ هشامٍ [1]: (من أنَّ فيه تقديمَ الجُملةِ المَعطوفةِ على بعضِ الجُملةِ المَعطوفِ عليها، وإنَّما يتقدَّمُ المَعطوفُ على المَعطوفِ عليه في الشِّعْرِ [2]، فكذا يَنبغِي أنْ يكونَ تَقديمُهُ على بعضِ المعطوفِ عليه، بلْ هو أَولى منهُ بالمَنْعِ)، وأمَّا ما أجابَ به عنهُ[3]: (بأنَّ «الواو» واو الاستئنافِ التي تَدْخُلُ على الجُملةِ المُعترِضَة، كقولِه تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[البقرة: ٢٤] إلخ، وهذه الجُملةُ[4] معترِضَةٌ لا مَعطوفةٌ)، فلا يَتمشَّى هُنا لأنَّه يفوِّتُ نُكتةَ التَّقديمِ من تأخيرٍ التي ذَكَروها [5]؛ لأنَّها إذا كانَتْ مُعترِضَةً لا تكونُ مقدَّمةً مِنْ تأخيرٍ.

قولُهُ: (فإنِّي وقيَّار إلخ) هو لضابئ ـ بضاد مُعْجَمَةٍ وباءٍ مُوَحَّدَة بعدَها هَمزةٌ ـ، ابنِ الحارثِ البُرْجُمِيِّ ـ بالجيم ـ، قالَهُ وقدْ حَبَسَه عثمانُ بن عفَّانَ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنه ـ في خلافَتِه بالمَدينة حين استُعْدِي عليه [6]، والشِّعْرُ هو هذا:

فمنْ يكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلَه ~ فإنِّي وقيَّارٌ بها لَغريبُ [7]

([1]) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ص٣٧٤).

([2])كما في قول الشاعر: أَلاَ يا نَخْلةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ~ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ.

قدَّم المعطوف بـ «الواو» ـ ورحمة الله ـ على المعطوف عليه ـ السَّلام ـ للضرورة الشعرية. ينظر: **ما يجوز للشاعر ضرورة**، (ص٣٢٨)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٦٨٨/٢ ـ ٦٨٩)، **وضرائر الشعر**، (ص١٦٤)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٨٢١).

([3]) والجواب لابن هشام في «**تخليص الشواهد**»، (ص٣٧٤)، /بتصرف يسير/.

([4]) يقصد جملة « ولن تفعلوا» المعترِضة بين الشرط ـ « فإن لم تفعلوا» ـ وجوابه « فاتقوا النار».

([5]) وهي الاهتمام ببيان أن الصابئين مع توغُّلهم في الضلال يقبل الله توبتهم. ينظر: (ص ٣١٠ ـ ٣١١).

([6]) حيث استعار ضابئ كلباً من بني عبدالله بن هَوْذة يقال له: «قُرحان»؛ ليقتنص به الظباء والسباع، فلما بلَغهم ذلك حسدوه وجاؤوا يطلبون كلبهم، فقال لامرأته: اخلطي في قِدرك لحوم الظباء والسباع، فإنْ أكلوا بعضها وعافوا البعض تركوا لك كلبك، وإن لم يعرِفوا بعضه من بعض فلا كلب لك، فلمَّا أطعمهم أكلوه كلَّه، فهجا أُمَّهم بأبيات فاحشة، منها:

فأُمُكُمُ لا تُسْلِموها لِكَلْبِكُمْ~ فإنّ عُقوقَ الأمَهاتِ كَبِيرُ

وإنّكَ كَلْبٌ قدْ ضَرِيتَ بما تَرى~ سَمِيعٌ بِمَا فَوْقَ الفِرَاشِ بَصيرُ

إذَا عثَّنَتْ من آخرِ الليلِ دُخْنَةً~ يَبِيتُ لها فوقَ الفِرَاشِ هَرِيرُ

ثم إن القوم استعْدَوا عليه عثمان بن عفان ﷺ، فلما سمع شعره قال: ما أعرف في العرب رجلاً أفحش ولا ألأم منك !!، ولو كان رسول الله ﷺ حياً لنَزل فيك قرآن يُتلى، فأنشد ضابئ الأبيات: فمنْ يكُ أمْسى ....إلخ. ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، (١٧٣/١)، **والشعر والشعراء**، (٣٣٩/١)، **وشرح شواهد المغني**، (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

([7]) استشهد به النحاة على أن « قيَّار» مبتدأ حُذف خبره، والجملة اعتراضية بين اسم «إنَّ » وخبرها، والتقدير: «وإني وقيَّار كذلك»، وإنما لم يجعل الخبر لـ « قيَّار» ويكون خبر «إنَّ» محذوفاً؛ لأن «اللام» لا تدخُل في خبر المبتدأ حتى يقدَّم، نحو: «لقائم زيد».

وأما عند سيبويه فالجملة في نية التأخير وهي معطوفة لا معترضة (ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (٣٣٩/١))، وهذا البيت من شواهد: **الكتاب**، (٥٧/١)، **وعلل النحو**، (ص٢٤٤)، **واللباب** ، العكبري، (٢١٣/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٨)، **وأوضح المسالك**، (٣٦٠/١)، **والمطوَّل**، (ص١٤٠)، **وشرح التصريح**، (٣٢٤/١)، **وشرح شواهد الكشاف**، (ص٢٧).

وما عاجِلاتُ الطَّيرِ يُدنِينَ للفتى ~ رَشَاداً ولاعنْ ريثِهنَّ يخيبُ [1]

وربَّ أمورٍ لا تَضيرك ضَيرَةً ~ وللقَلبِ منْ مَخشَاتهنَّ وجِيبُ [2]

ولا خيرَ فِيمنْ لا يوطِّنُ نفسَه ~ على نائباتِ الدَّهرِ حينَ تنُوبُ [3]

وفي الشكِّ تفريطٌ وفي الحَزمِ قوَّةٌ ~ ويخطِئ في الجِدِّ الفتى ويُصيبُ

ولستَ بمستبْقٍ صَديقاً ولا أخَاً ~ إذا لم يُعِدَّ الشيءَ وهو يُريبُ

وقَيَّار: اسْمُ فرَسِه [4] أو جَمَلِه [5]، وكانَ وطِئ غُلاماً فقَتَلَه، فحُبِسَ بسببِه[6]. وقولُهُ: (فمنْ يكُ)، رُوي بالفاءِ وتركِها مجزوماً [7]، وقِيلَ[8]: (إنَّ «غريب» فيه خبرٌ عن الاسمَيْنِ جميعاً؛ لأنَّ «فَعيلاً» لا يَسْتوي فيه الواحدُ وغيرُه، نحوَ: ﴿وَالملاَئِكةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٦٦] [9])،

---

(1) ومعنى البيت: إذا لم تعجِّل له سانحةٌ، فليس ذلك بمُبعد خبراً عنه، ولا إذا أبطأت خاب، فعاجلها لا يأتيه بخير وآجلها لا يَدفع عنه، إنما له ما قدِّر له. ينظر: **الكامل في اللغة**، (٢٥٥/١).

(2) المَخْشاة: من الخشية، وهي: الخوف. والوجيب: الخفقان والاضطراب، والبيت فيه معنى قوله تعالى: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢١٦]. ينظر: **الكامل في اللغة**، (٢٥٥/١ ـ ٢٥٦).

(3) والمعنى: لا خير فيمن لا يمهِّد نفسه لنوائب الزمان، فيكون على أتمِّ الاستعداد للقاء ما يكره. ينظر: **الكامل في اللغة**، (٢٥٦/١).

(4) كما في: **تهذيب اللغة** (٢١٣/٩)، **والإكمال**، (٧٧/٧). وهو الراجح، حيث قال الغندجاني في ردِّه على السِّيرافي: (جعل السيرافي في مكان فرسٍ جوادٍ جملاً ثَفَالاً، و «قيَّار» اسم فرسه لا اسم جمله). **فُرحة الأديب في الرَّد على ابن السِّيرافي في شرح أبيات سيبويه**، الحسن بن أحمد الأعرابي، الملقب بـ «الأسود الغندجاني»، (ص٨٧).

(5) كما في: **العين**، مادة (قَوَرَ)، (٢٠٦/٥)، **والنوادر في اللغة**، سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاري، (ص١٨٣)، **والصحاح**، مادة (قَيَرَ)، (٨٠١/٢)، **وشرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (٣٣٩/١).

(6) هذا ما أكده الجُمَحي في « **طبقات فحول الشعراء**»، (١٧٢/١)، حيث قال ترجمة « ضابئ بن الحارث»: (ثم إنه وطئ صبياً دابته فقتله، فرُفع إلى عثمان بن عفان، فاعتذر بضعف بصره، وقال: لم أره ولم أعمده !!، فحبسه عثمان ما حبسه، ثم تخلَّص).

(7) أي: روي بالفاء « فمن يكُ»، وتركِها مجزوماً « من يكُ »، وبإسقاط النون وحذفها على الجزم لأنها فعل الشرط؛ لأن الحد «من يكنْ»، وأُسكنت النون للجزم، وحُذفت «الواو» لالتقاء الساكنين. ينظر: **المقتضب**، (١٦٧/٣)، **والمسائل العسكريات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ص١٣٠).

(8) والقول لمحمود بن أحمد، بدر الدين العيني في «**المقاصد النحْوية في شرح شواهد شروح الألفية**»، (٧٨١/٢).

(9) وفي الحقيقة إن «غريب» على وزن «فَعيل»، وما كان على وزن «فَعيل» على زِنَة المصدر عند أهل اللسان، يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع؛ فأُعطي حكم ما هو على زِنَته؛ لذلك كان على حد قوله تعالى: ﴿وَالملاَئِكةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٦٦]. ينظر: (ص ٢٥٣).

وردَّهُ الخَلخاليُّ [1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (بأنَّهُ لَمْ يَرِدْ للاثنين ـ وإنْ وَرَدَ للجمعِ ـ كـ «فَعول» [2])، وأجابَ عنهُ ابنُ هشامٍ [3]: (بأنهُمْ قالوا [4] في قولِه: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٧]: إنَّ المُراد قعيدان، وهذا يدلُّ على إطْلاقه على الاثنين أيضاً، فالصَّوابُ منْعُ هذا الوجْه [5] بأنَّهُ يَلْزمُ عليه تَوارُدُ عامليْنِ على معمولٍ واحدٍ ـ وهو «إنَّ» والابتداءُ والمبتدأُ [6] ـ على الخلافِ/ في رافعِ الخَبَرِ [7]، ومثلُهُ لا يصِحُّ على الأصَحِّ خِلافاً للكوفيِّينَ). **قولُهُ: (وإلا فاعْلَمُوا إلخ)** هو لـ «بشرِ بنِ أبي خَازِمٍ» [8] ـ بخاءٍ وزاءٍ مُعْجَمَتيْنِ ـ

٥٤٨/أ

---

(١) قال الخَلخالي: (إن فعيلاً لا يكون للاثنين ـ وإن جاز كونه للجمع ـ وكذلك في «فعول»، فلا يقال: «رجلان صبور»، وإن صح في الجمع). ولم أظفر بكلامه من مؤلَّفاته، إنما نقلت كلامه برُمَّته عن البغدادي في **الخزانة**، (٣١٨/١٠).

ومحمد بن مظفَّر الخطيبي، شمس الدين الخَلخالي، كان إماماً في العلوم العقلية والنقلية، وله تصانيف مشهورة، مثل: «شرح المصابيح»، و«شرح المفتاح»، و«شرح التلخيص»، (ت ٧٤٥ هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، (١٢/٦)، **وبغية الوعاة**، (٢٤٧/١).

(٢) في (ج) كـ«قعود»، وفي (د) كـ«قول»، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) **تخليص الشواهد**، (ص٣٧٨)، / بتصرف يسير/.

(٤) ذهب إلى ذلك الأخفش، والفرَّاء، وابن السرَّاج؛ فـ «قَعِيد» واحد يؤدي عن اثنين وأكثر منهما، نحو قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧]، بينما تقديره عند سيبويه: عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، وحُذف الأول لدلالة الثاني عليه. ينظر: **الكتاب**، (١٣٧/٣)، **ومعاني القرآن**، الفراء، (٧٧/٣)، **ومعاني القرآن**، الأخفش، (٢٥٨/١)، **والأصول في النحو**، (٢٧٣/١).

(٥) وهو أن يكون «غريب» خبراً عن الاسمين.

(٦) ففي قولك: «إن زيداً وعمرو قائمان»، وجب أن يُرفع «عمرو» بالابتداء؛ لأنه عُطف على موضع الابتداء، ووجب أن يعمل في خبر «عمرو» الابتداء، وفي خبر «زيد» «إن»، وقد اجتمعا في لفظة واحدة ـ وهو قوله: «قائمان» ـ، وهذا يؤدي إلى أن يعمل عاملان في اسم واحد، وهذا غير جائز عند البصريين خلافاً للكوفيين. ينظر: **علل النحو**، (ص٢٤٣)، **والغرَّة**، (٨٢/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٧).

(٧) اختُلف في رافع الخبر، فذهب أكثر البصريين ـ ومنهم سيبويه ـ إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، كما في **الكتاب**، (١٢٦/١)، واختاره ابن مالك في **شرح التسهيل**، (٢٥٩/١)، وظاهر كلام الزمخشري أن الرافع هو الابتداء وحده، كما في **المفصل**، (ص٤٣)، وهو مُختار ابن يعيش في **شرح المفصل**، (٨٥/١))، وقيل: مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهو مذهب المبرِّد، كما في **المقتضب**، (٤٩/٢)، وابن السرَّاج في **الأصول في النحو**، (٥٨/١)، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، وهو ما اختاره ابن جني في **اللُّمع**، (ص٢٧)، وأبو حيان في **الارتشاف**، (١٠٨٥/٣)، وهذا الرأي واضح الضعف لأنه ينتهي بالكوفيين إلى الدور المحال، كما يؤُول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به، ويكون لكل منهما في التقدُّم رتبة أصلية. والراجح هو الرأي الأول، كما أكَّد الأنباري في **الإنصاف**، (١/ ٣٨ ـ ٤٠).

(٨) من «الوافر». وهو في **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، (ص١٦٥). **وبشر بن أبي خازم**: من بني أسد، أحد فحول الشعراء ومن أشجع الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد، وحدَث أنْ أسره، ففكَّ أوس أسْره وأنعم عليه، فمدحه بخمس قصائد، (ت ٢٢ ق. هـ). ينظر: **الشعر والشعراء**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوري، (١/ ٢٦٢ ـ٢٦٣).

الأزديِّ[1]. من قصيدةٍ أوردَها في المُفَضَّلياتِ[2]، وقبْلَهُ:

إذا جُزَّت نواصِي آلِ بدرٍ ~ فأدُّوها وأسْرى في الوَثاقِ

وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ ~ بغاةٌ ما بقِينَا في شِقَاقِ

وكانَ قومٌ من آلِ بدرٍ، وهمْ قومٌ مِنْ «فَزارة»[3]، جازُوا على «بني لأَمٍ»[4]، وهمْ من طَيءٍ، فجزُّوا نَواصِيهمْ[5] وحبسُوهُمْ، وقالُوا: منَّا عليكُمْ ولمْ نقتُلْكُمْ، فقالَ بشرٌ ذلكَ. ومعناهُ: أدُّوا غَرامَةَ ذلك، وإلا فاعْلَمُوا أنَّا نطْلُبُكمْ أبداً كما طلبْتُمونا[6]، فـ «بغاةٌ» جمع «باغٍ» بمعنى: طالبٍ[7]، وقيلَ[8]: (إنَّهُ جمعُ «باغٍ»، من البَغْي والتَّعدِّي[9]، «وأنتُمْ بغاةٌ» جملةٌ معترِضَةٌ؛ لأنَّهُ لا يقولُ في قومِه: إنَّهُمْ بُغاةٌ).

---

(1) نسبة إلى أزْد شَنُوءة، وهو أزد بن الغَوْث بن نَبْت بن مالك بن زيد بن سبأ، من أهل اليمن . ينظر: **الأنساب**، السمعاني، (ص١٨١).

(2) **المفضَّليات**، للمفضَّل بن محمد بن يعلى، أبو العباس الضَّبِّي، خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن حسن، فظفر به المنصور، وجعله مؤدِّباً لولده المهدي، وألزمه عمل الأشعار المختارة المسماة بـ «المفضَّليات»، وهي مائة وثمانية وعشرون قصيدة. (ينظر: **الفِهرست**، محمد بن إسحاق، أبو الفرج، المعروف بـ«ابن النديم»، (ص٩٤)). ولم أجد هذه القصيدة في المفضَّليات !!.

(3) **فَزارة**: قبيلة كبيرة، يُنسبون إلى فَزارة بن ذُبيان بن بَغيض من قيس عَيْلان، ويُنسب إليها كثير من العلماء والأئمة، منهم: عُيينة بن حِصن بن حذيفة الفَزاري. ينظر: **الأنساب**، السمعاني، (١٠/٢١٢ ـ ٢١٣)، **واللباب في تهذيب الأنساب**، (٢/٤٢٩ ـ ٤٣٠).

(4) بطن من طيء من القحطانية، وهم بنو لأَم بن عمرو بن عُليَّة، منازلهم في المدينة إلى الجبلين، وينزلون في أكثر أوقاتهم مدينة يثرب، داخلون في إمرة أمراء آل ربيعة من عرب الشام. ينظر: **نهاية الأرب**، (ص٤٤٨).

(5) كان من عادة العرب في الجاهلية ـ إذا أسَروا رجلاً ثم منُّوا عليه وأطلقوه ـ أن يجزُّوا ناصيته ويضعوها في الكِنانة. ينظر: **نشوة الطرب**، (ص٧٩٢).

(6) في الحقيقة اختلط الأمر على الشهاب، كما تحرَّف على ابن هشام في شرحه للأبيات في **تخليص الشواهد**، (ص٣٧٥)، كما أكَّد البغدادي في **الخزانة**، (١٠/٢٩٨)؛ لأن المعتدين هم: بنو «لأَم»، والسبب على وجه الدقة هو ما ذكره السيرافي في **شرح أبيات سيبويه**، (٢/٢٦)، من أن قوماً من آل بدر الفزاريين جاوروا بني «لأَم» من طيء، فعمد بنو «لأَم» إلى الفزاريين فجزُّوا نواصيهم، وقالوا: قد مَنَنَّا عليكم ولم نقتلكم، وبنو فَزارة حلفاء بني أسد، فغضب بنو أسد لأجل ما صُنع بالبدريين، فقال بشرٌ ـ وهو من بني أسد ـ هذه القصيدة يذكُر فيها ما صُنع ببني بدر حلفاء قومه.

(7) **بغاة**: جمع باغي، وبغى الشيء: طلبه، والباغي: طالب الشيء الضال. ينظر: **الصحاح**، مادة (بَغَيَ)، (٦/٢٢٨١)، **ولسان العرب**، مادة (بَغَيَ)، (١٤/٧٦)، **والقاموس المحيط**، مادة (بَغَيَ)، (ص١٢٦٣).

(8) والقول للزمخشري في «**كشافه**»، (١/٦٦١)، / بتصرف /، وعبارته: (كما أن الشاعر قدَّم قوله «وأنتم» تنبيهاً على أن المخاطبين أوغلُ في الوصف بالبغاة من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر ـ الذي هو «بغاة» ـ لئلا يُدخل قومه في البغي قبلهم، ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام).

(9) قال الفيُّومي في «**المصباح المنير**»، مادة (بَغَيَ)، (١/٥٧): (بغَى على الناس بغياً: ظلم واعتدى، فهو باغ، والجمع: بُغاة، وبغى: سعى بالفساد، ومنه الفرقة الباغية؛ لأنها عدَلت عن القصد). وينظر: **أساس البلاغة**، مادة (بَغَيَ)، (١/٧٠).

ويجوز أن يكون «والنَّصارى» معطوفاً عليه، و«منْ آمن» خبرهما، وخبر «إنَّ» مقدَّر دلَّ عليه ما بعده، كقوله:
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ~ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

و«ما بقينا في شِقاق» خبرُ «إنَّ»؛ فلا شاهدَ لما ذَكَرَهُ المصنِّفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ لأنَّ [1] ضَميرَ المُتكلِّم مع الغَيرِ في محلِّه[2].

قولُهُ: (ويجوزُ أنْ يكونَ «والنَّصارى» معطوفاً عَليه) فيه تسمُّحٌ [3]، وهذا على القَولِ الآخَرِ للنُّحاة [4]، ولا يَرِدُ[5] عليه شيءٌ سِوى أنَّ الأكثرَ الحذْفُ منَ الثَّاني لِدلالةِ الأوَّلِ، وعكسُهُ قليلٌ لكنَّهُ جائزٌ، ولَمْ يتعرَّضْ لهذا الوجْهِ في «**الكشَّاف**»[6]، لكنَّهُ يعارضُهُ ما مرَّ[7]، وقِيلَ[8]: (هو عطفٌ على الصِّلةِ بتقديرِ مبتدأٍ؛ أي: «وهُمُ الصابئونَ»)، ولا يَخفَى بُعدُهُ وإنْ عدَّهُ هو أحسنَ الوجوهِ [9].

([1]) في (ج) « لأنه»، تحريف، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الأصح.

([2]) وضمير المتكلم ـ وهو «أنا» ـ مع ضمير الغير ـ وهو «أنتم» ـ ؛ فلا تقديم أو تأخير، ولا شاهد للمصنِّف هنا؛ لأنه إنما استشهد بالبيت على ما رُفع على الابتداء، وخبره محذوف والنية به التأخير عما في حيِّز « إنَّ».

([3]) أي: تجوُّز من البيضاوي؛ لأنه ذكره بصيغة التضعيف، وقد أوضحت معنى التسمُّح الذي هو بمعنى المسامحة، (ص ١٢٥).

([4]) أي: على القول بأن جملة «مَن آمن» خبر لـ «الصابئون» وما عطف عليه، وخبر «إنَّ» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: «إن الذين آمنوا آمنون فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى ـ من آمن منهم بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ـ فلا خوف عليهم»، وهو مذهب الكوفيين، أما القول الأول الذي اختاره البيضاوي فهو: أن يكون «والنصارى» معطوفاً على اسم «إنَّ»، ويكون جملة «من آمن بالله» خبر «إنَّ»، وخبر «والنصارى» محذوف لدلالة خبر «إنَّ» عليه، والتقدير: «إنَّ الذين آمَنوا والذين هادوا ـ من آمن منهُم ـ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والنصارى والصَّابئون كذلك»، وهذا هو مذهب البصريين. ينظر: (ص ٣١٠).

([5]) وصاحب الإيراد هو ابن هشام، حيث قال في «**تخليص الشواهد**»، (ص٣٧٤): (...وأما الثاني فلأن فيه حذفاً من الأول لدلالة الثاني، ويجاب بأنه واقع وإن كان عكسه أكثر). وهو ما أكَّده ابن هشام أيضاً في «**مغني اللبيب**»، (ص٦١٧)، حيث قال: (ويضعِّفه أنه حُذف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس).

([6]) (٦٦١/١).

([7]) من أنَّ ترْك الفصل بين المبتدأ والخبر أنسب، والإلحاق بالأقرب أقرب. ينظر: (ص ٣١١).

([8]) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٧/ب)، /بتصرف/ ، وعبارته: (وأَبرَزَه هنا الفُضول ـ رجاءً من الله القَبول ـ هو أنه عطف على الصلة بحذف صدر الصلة؛ أي: الذين هم صائبون).

([9]) والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن تخريج الآية على حذف الخبر قبل العاطف أولى؛ لأنه ثابت ومقطوع به في كلام العرب، وهو أسهل من جعْلِ «والصابئون» مبدأ الجملة وتقدير خبر له؛ أي: «والصابئون كذلك»؛ لأن ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها مع إمكان تجنُّب ذلك . ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٤٣١/١)، **التذييل والتكميل**، (١٨٨/٥ ـ ١٨٩)، **وشفاء العليل**، (٣٧٦/١).

قولُهُ: (نحنُ بما عندَنا إلخ) * هذا [1] من قصيدةٍ لرجُلٍ منَ الأنصارِ[2]، وقيلَ : لـ ((قيسِ بن الخَطيم)) [3] ـ بالخاء المُعجَمَةِ ـ، ابنِ عديٍّ، وهو شاعرٌ جاهليٌّ[4]، وقيل: لـ ((عمرو بنِ امرئ القيسِ الأنصاريِّ)) [5]، وأوَّلُه:

أبلغْ بني جَحْجَبَى وقومَهُمُ ~ خَطْمَةَ أنَّا وراءهُمْ أُنُفُ

وأنَّنا دُونَ ما يَسُومُهُمُ الأعْ ~ داءُ من ضَيمِ خُطَّةٍ نُكُفُ

الحافظُو عَورَةِ العشيرةِ ~ لا يأتيهُمُ من وَرَائنا وَكَفُ

يا مَالِ، والسَّيِّدُ المُعَمَّمُ قَدْ ~ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رأيِهِ السَّرَفُ

نَحن بِمَا عندنَا وَأَنتَ بِمَا ~ عنْدكَ رَاضٍ وَالْأَمرُ مُخْتَلفُ

جَحْجَبَى ـ بفتحِ الجيمينْ بينهُما حاءٌ مُهمَلةٌ ساكنةٌ، وآخِرهُ باءٌ موحَّدَةٌ وألفٌ مقصورةٌ ـ،

---

(1) في (د) ((هو))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦٥/٣).

(2) وهو ((درهم بن زيد الأنصاري))، كما أكد الأنباري في ((**الإنصاف**))، (٧٩/١).

والبيت من ((المنسرح))، من قصيدة أولها: رَدَّ الخليطُ الجِمالَ فانصَرَفُوا ~ ماذَا عليَهِمْ لوْ أنَّهُمْ وَقَفُوا

لوْ وَقَفُوا سَاعَةً نُسَائِلُهُمْ ~ ريثَ يُضَحِّي جِمالَهُ السَلَفُ

والبيت فيه شاهد على حذف خبر المبتدأ ((نحن)) ـ وهو ((راضون)) ـ جوازاً لدلالة خبر الثاني عليه ـ وهو ((راض)) ـ .

ومعنى البيت: ((نحن مختارون للذي وُجد عندنا، وأنت مختار للذي وُجد عندك، والعقل والتدبير مختلف بيننا؛ لأن كلامنا له عقل وتدبير مخالف لعقل الآخر وتدبيره)). ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، الأعلم، (٣٨/١)، **وشرح شواهد ابن عقيل على الألفية**، عبدالمنعم عوض الله الجرجاوي، (ص٣٥)، **وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل**، محمد بن عبدالرحمن، الشهير بـ((قطَّة العدوي))، (ص٣٤).

(3) كما في: **الكتاب**، (٧٤/١)، **والأصمعيات**، (ص١٩٨)، **ومعاهد التنصيص**، (١٨٩/١)، **والخزانة**، (٢٧٥/٤). وهو في **ديوان قيس بن الخَطيم**، (ص١٧٣).

(4) من فحول الشعراء، من الأوس، من الناس من يُفضِّله على حسان بن ثابت شعراً، التقى برسول الله ﷺ، فعَرض عليه الإسلام، ولكنه تريَّث في قَبوله، وعاهد رسول الله أن يتَّبِعه إذا قدم المدينة، ولكنه قُتل مقدم رسول الله ﷺ. ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، (٢٣٠/١ ـ ٢٣١)، **ومعجم الشعراء**، (ص٣٢١ ـ ٣٢٢)، **والاستيعاب**، (٢٠٦/١).

(5) كما في: **جمهرة أشعار العرب**، (ص١٣)، **ومجاز القرآن**، (٣٩/١)، **والبيان والتبيين**، (٦٩/٣)، **ومعجم الشعراء**، (ص٢٣٣).

ولم أجد لهذا الشاعر ترجمة كافية فيما توفر بين يديَّ من مصادر، إلا ترجمة موجزة للمَرْزُباني في ((**معجم الشعراء**))، (ص٢٣٣)، حيث قال: (عمرو بن امرئ القيس، من بني الحارث بن الخزرج، شاعر جاهلي، يقول في بني مالك بن العَجلان النجَّاري:

يا مَالِ، والسَّيِّدُ المُعَمَّمُ قَدْ ~ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رأيِهِ السَّرَفُ).

بطنٌ من الأنصارِ[1]. [و«خَطْمة» ـ بفتحِ الخاءِ المُعْجَمةِ وسكونِ الطَّاءِ المهْمَلَةِ][2] ـ: بطنٌ مِنْ الأنصارِ أيضاً[3]. و«أُنُفٌ»، بضَمِّ الهمزةِ والنُّونِ، جمعُ «آنفٍ»، كـ «ضاربٍ» بمعنى: «مُحامٍ»، مأخوذ من «الأَنَفَة»، وهي: الحَمِيَّةُ[4]. و«تسومُهُمْ» بمعنى: تُكلِّفُهُم[5]. والضَّيْمُ: الظُّلمُ[6]. و«خُطَّة» بمعنى: شأنٍ وأمرٍ. و«نُكُفٌ»، بضمِّ النونِ والكافِ، جمعُ «ناكفٍ» بمعنى: مُسْتَنْكِفٍ[7]. * و«الوَكَفُ»: العيبُ، أو الإثْمُ، أو الخوفُ، أو المَكروهُ، أو النَّقصُ*[8]. والعَورةُ: ما لم يُحمَ وكلُّ مَخوفٍ[9]. ومِنْ ورائِنا؛ أي: في غَيبَتِنا. و«مالٍ»[10] مُرخَّمُ[11]

---

(1) بنو جَحْجَبى بن كُلفة بن عوف بن عمرو بن مالك بن أوس، بطن من بطون الأوس، من الأزد، من القحطانية. ينظر: **الأنساب، السمعاني**، (١/ ٣٦٩)، **وسمط النجوم**، (٨٥/٢)، **وخلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى**، علي بن عبدالله بن أحمد السَّمْهودي، (٥٥٤/١)، **ومعجم قبائل العرب**، (٢٤٤/١).

(2) ما بين معكوفين سقط من (د).

(3) **بنو خَطْمة**: بطن من الأنصار، من الأوس من القحطانية، وهم بنو خَطْمة بن جُشَم بن مالك بن الأوس بن حارثة، يُنسب إليهم جماعة من الصحابة، منهم: عبدالله بن يزيد الخَطْمي. ينظر: **الأنساب**، السمعاني، (١٦٣/٥)، **واللباب في تهذيب الأنساب**، (٤٥٣/١)، **ونهاية الأرب**، (ص٢٤٦).

(4) ينظر: **العين**، مادة (أَنَفَ)، (٣٧٨/٨)، **وتهذيب اللغة**، مادة (أَنَفَ)، (٣٤٥/١٥).

(5) قال ابن سيده في «**المُحكم**»، مادة (سَوَمَ)، (٦٢٦/٨): (سامَه الأمر سَوماً: كلَّفه). وينظر « **لسان العرب**»، مادة (سَوَمَ)، (٣١١/١٢).

(6) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (ضَيَمَ)، (١٩٧٣/٥): (الضَيْمُ: الظلمُ، وقد ضامَهُ يَضيمُهُ واسْتضامَهُ، فهو مَضيمٌ ومُسْتضامٌ). وينظر: **مختار الصحاح**، مادة (ضَيَمَ)، (ص١٨٧)، **ولسان العرب**، مادة (ضَيَمَ)، (٣٥٩/١٢).

(7) قال ابن دريد في «**جمهرة اللغة**»، مادة (نَكَفَ)، (٩٧٠/٢): (نَكَف الرجل عن الأمر ينكَف نَكْفاً، واستنكف عنه استنكافاً؛ إذا أنِفَ منه، فهو ناكف). وينظر: **لسان العرب**، مادة (نَكَفَ)، (٣٤٠/٩)، **والقاموس المحيط**، مادة (نَكَفَ)، (ص٨٥٨).

(8) ما بين علامتين** منقول عن الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (وَكَفَ) (١٤٤١/٤)، /بالمعنى/، وعبارته: (والوَكَفُ بالتحريك: الإثم، وقد وَكَف يوكَف؛ أي أثِم. والوَكَف أيضاً: العيب، يقال: ليس عليك في هذا وَكَفٌ؛ أي: منقصة وعيب).

(9) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (نَكَفَ)، (٣٣٢/١ ـ ٣٣٣): (العورة: سوءة الإنسان، وكل ما يستحيا منه.....، والعورة: كل خلل يُتخوَّف منه في ثغر أو حرب).

(10) في (د) «قال»، تصحيف.

(11) **الترخيم**: تسهيل اللفظ بحذف آخر الاسم في النِّداء، فتقول: يا مالِ، و يا حارِ، في ترخيم: «يا مالك» و «يا حارث»، وخُصَّ الترخيم في النداء ـ إلا لضرورة شعرية ـ لكثرة دوره في الكلام؛ فحُذف طلباً للتخفيف. ينظر: **الكتاب**، (٢٣٩/٢)، **واللُّمع**، (ص١١٤)، **والمقتصد**، (٧٩٢/٢)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٧٤٩/٢ ـ ٧٥٠)، **والتخمير**، (٣٦٥/١ ـ ٣٦٨)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٣٥١/٣)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٤٢٧)، **والارتشاف**، (٢٢٢٧/٥)، **وشرح الجُمل**، ابن هشام، (ص٢٥١).

ولا يجوز عطفه على محل «إنَّ» واسمها؛ فإنه مشروط بالفراغ من الخبر؛ إذ لو عُطف عليه قبله كان الخبر خبر المبتدأ وخبر «إنَّ» معاً، فيجتمع عليه عاملان،

«مالِك»[1]. و«المعمَّمُ»: ذو العَمامةِ، وهو مما تتمدَّحُ بهِ العَربُ [2]. والشِّعرُ من «المُنسَرِحِ» [3] * [4].

قولُه: (ولا يجوزُ عطْفُه على محلِّ «إنَّ» واسمها إلخ) قال القُطبُ في شرح «**الكشَّاف**» [5]: (لهُمْ في العطفِ على المحلِّ عبارتان، فتارةً يقولونَ: العطفُ على محَلِّ «إنَّ» واسمِها [6]، وتارةً على محَلِّ اسمِ «إنَّ» [7]، والمرادُ بـ «المحَلِّ» ما كانَ قبلَ دُخُولِها ـ وهو الرَّفعُ على الابتِداءِ ـ؛ لأنَّ اسمَها لمَّا لَمْ يكنْ مرفُوعاً محَلاً إلا بسبَبِ دُخولِ «إنَّ»، جُعِلَتْ معَ اسمِها شَيئاً واحداً ،كمَا جُعلَ «لا» التي لِنَفْيِ الجِنْسِ مع اسمِها اسْمَاً واحِداً [8]، وجَعَلُوا العَطْفَ على محلِّها معَ اسمِها، والتحقيقُ الأوَّلُ[9]). * لأنّ الاسمَ كانَ قبلُ مَرفوعاً بالابتداءِ، فلمَّا دخَلَتْ عليهِ لم تغيِّرْ معناهُ بلْ أكَّدَتْهُ [10]؛ ولِذا اختَصَّتْ بهِ[11]

---

(1) يقصد: «مالك بن عجلان الأنصاري الخزرجي»، حيث كان له مولى جلس مع نفر من الأوس، فتفاخروا، فذَكر سيِّدَه «مالك»، فغضب جماعة من الأوس فقتلوه، فوقعت الحرب بين الأوس والخزرج، واقتتلوا اقتتالاً شديداً حتى نال بعض القوم من بعض، وقد قال قيس بن الخَطيم هذه الأبيات، ولكنه لم يحضُر الوقعة ولا كان في عصرها. ينظر: **شرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (١٢٩٣)، **والخزانة**، (٢٨١/٤).

(2) ذكر الجاحظ «العمامة» فقال في «**البيان والتبيين**»، (٦٨/٣ ـ ٦٩): (وإذا قالوا: «سيد معمَّم»، فإنما يريدون أن كل جناية يجنيها الجاني من تلك العشيرة فهي معصوبة برأسه..... وقيل لأعرابي: إنك لتكثر لبس العمامة !! قال: (إن شيئاً فيه السمع والبصر لجدير أن يقي من الحَرِّ والقرِّ)، وذكروا العمامة عند أبي الأسود الدؤلي، فقال: (جُنَّة في الحرب، ومَكنَّة من الحر، وَمدفَأة من القَر، ووقار في النديّ، وواقية من الأحداث، وزيادة في القامة، وهي بَعدُ عادة من عادات العرب)).

(3) و«المنسرح» في الدائرة على ستة أجزاء: مسْتفعِلنْ مَفعُولاتٌ مسْتفعِلن... مسْتفعِلن مَفعولاتٌ مُفتَعِلُن، وله ثلاث أعاريض وثلاثة أضرُب. ينظر: **العَروض**، عثمان بن جني، (ص١٢٢).

(4) ما بين علامتين** منقول عن السيوطي في **حاشيته**، (٣/ ٢٩٢)، / بتصرف يسير/.

(5) (١٦٨/ أ).

(6) تجد ذلك في عبارة ابن السراج في **الأصول في النحو**، (٢٥١/١)، والسيوطي في **همع الهوامع**، (٢٣٩/٣).

(7) تجد ذلك في عبارة ابن عقيل في «**شرح الألفية**»، (٣٧٦/١).

(8) ففي قولك: «لا رجلَ ظريفٌ في الدار»، «ظريف» مرفوع على الابتداء، و «لا» مع «رجل» صارت بالتركيب بمنزلة اسم واحد، ولكن في الواقع هذا قياس مع الفارق؛ لأن «إنَّ» مع ما عملت فيه ليست بمنزلة شيء واحد، فلو قلت: «إن زيداً العاقلَ منطلقٌ» لم يجز. ينظر: **الأصول في النحو**، (٦٧/٢)، **والغرَّة**، (٨٤/١)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص١١٢)، **وشرح التصريح**، (٣٥٠/١).

(9) بأن نقول في العطف على المحل: «العطف على محل «إنَّ» واسمها»، لا «العطف على محل اسم «إنَّ» ».

(10) لأن «إنَّ» و «أنَّ» إذا دخلت على الجملة أفادت التأكيد . ينظر: **حروف المعاني والصفات**، (ص٣٠)، **والمفصل**، (ص١٤٦)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٥٩/٨)، **والبسيط**، (٧٦٦/٢)، **والارتشاف**، (١٢٣٧/٣).

(11) أي: بالعطف رفعاً على معنى الابتداء، أو على محل «إنَّ» واسمها.

هي[1] والمفتوحةُ على رأيٍ دونَ أخواتِها، كـ ((ليتَ)) و((لعلَّ))؛ لتغييرها مَعناهُ [2]، واختلفُوا في غَيرِ العطْفِ من التَّوابِعِ، فذهبَ الفرَّاءُ ويونُسُ[3] إلى جوازِه، وفيهِ مَذاهبُ: فأجازهُ بعضُهُمْ [4] مُطلَقاً، ومنَعَهُ بعضُهُم[5] مُطْلَقاً، وفصَّلَ بعضُهُم[6]، فقالَ: يمتنعُ قبلَ مُضيِّ الخَبرِ وبعدَهُ يجوزُ، وذهبَ الفرَّاءُ [7] إلى أنَّه: (إنْ خَفِيَ إعرابُ الاسمُ جازَ لِزوالِ [8] الكَراهةِ اللَّفظيَّةِ، نحوَ: ((إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ))، وإلا امتنَعَ) * [9]، والمانعُ ما ذَكَرهُ المصنِّفُ ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ تَبعاً للزَّمخشريِّ[10]

([1]) يقصد ((إنَّ)) المكسورة.

([2]) فمعنى الابتداء لا يتغير في ((أنَّ)) المفتوحة أو ((إنَّ)) المكسورة، كما في قولك: ((إنَّ زيدًا منطلق وعمرو))، حيث أكَّدَت الخبر، والمعنى معنى الابتداء والخبر، ولم تُزِل الحديثَ عن وجوبه وما كان عليه، بينما يتغيَّر معنى الابتداء إلى الترجي والتمني في ((ليت)) و((لعل))، فلا يجوز الحمل عليه، كما لو قلت: ((ليت زيدًا منطلق وعمرو))، ((أو لعلَّ زيداً منطلق وعمرو)). ينظر: **الكتاب**، (١٤٦/٢)، **والمقتضب**، (١١٤/٤)، **والمسائل المنثورة**، (ص٧٢)، **وشرح الكافية**، الرضي، (٣٥٣/٤)، **والتذييل والتكميل**، (١٩٠/٥).

([3]) **يونس بن حبيب النحْوي**، إمام النحْويين ومرجعهم في المشكلات، كان أستاذ سيبويه، سمع منه الفراء والكِسائي، له قياس في النحو، كما أن له مذاهب وأقْيِسة يتفرَّد بها عن النحْويين، (ت ١٨٢ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (٢٨٥١/٦)، **والوافي بالوفيات**، (١٧٧/٢٩).

([4]) ذهب إلى ذلك الكِسائي ـ رحمه الله ـ كما في: **الغرة**، (٨٠/١)، **والإنصاف**، (١٥١/١)، **والكافية**، (ص٥٢)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (١٨١/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٤٣٢/١)، **والتعليقة على المقرَّب**، (ص٢٢٨)، **ومغني اللبيب**، (ص٦١٧)، **وتذكرة النحاة**، (ص٧٠٥)، **والمساعد**، (٣٣٦/١)، **وشفاء العليل**، (٣٧٦/٢)، **وتعليق الفرائد**، (٨٤/٤).

([5]) لم أظفر بالقائل !!، كما أن المراجع السابقة التي ذكرت هذه المسألة لم تتطرَّق إلى القول بأن هناك من منع العطف مطلقاً، بل ذكَرت ثلاثة أقوال في المسألة: قول الكسائي بالجواز مطلقاً، وقول الفراء بالجواز إن خفي الإعراب في اسم ((إنَّ))، وإن ظهر النصب فلا جواز إلا بعد مجيء الخبر، وقول البصريين بالجواز بعد مُضيِّ الخبر.

([6]) من مِثل: ابن الوراق في **علل النحو**، (ص٢٤٢ ـ ٢٤٣)، وسيبويه في **الكتاب**، (١٥٥/٢)، والزمخشري في **المفصل**، (ص٣٩٣)، وابن الحاجب في **الكافية**، (ص٥٢)، وابن عصفور في **شرح الجمل**، (٤٥٢/١)، وابن مالك في **التسهيل**، (ص٢٢)، وابن الناظم في **شرح الألفية**، (ص١٢٦)، والمرادي في **توضيح المقاصد**، (٥٣٥/١)، والتَّنَسي في **شرح التسهيل**، (٤٨٨/٢).

([7]) **معاني القرآن**، (٣١١/١)، /بتصرف يسير/.

([8]) في (ج) ((لزوم))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث، وهو الأليق بالسياق.

([9]) ما بين علامتين** منقول عن السَّمين الحلبي في ((**الدر المصون**))، (٣٥٧/٤ ـ ٣٥٨)، /بالمعنى/ .

([10]) حيث قال في ((**الكشاف**))، (٦٦١/١): (فان قلت: لم لا يصح العطف على محل ((إنَّ)) واسمها والنية به التأخير، فكأنك قلت: إنَّ زيداً منطلق وعمرو ؟ قلتُ: لأني إذا رفعته، رفعته عطفاً على محل ((إنَّ)) واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء؛ فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها ((إنَّ)) في عملها، فلو رفعتُ ((الصابئون)) المنويُّ به التأخير بالابتداء، وقد رفعت الخبر بـ ((إنَّ))، لأعملتُ فيهما رافعين مختلفين).

مِنْ لزومِ توارُدِ عاملَيْنِ ـ وهُما «إنَّ» والابتداءُ والمبتدأُ [1] ـ على معمولٍ واحدٍ وهو الخبرُ [2]، وأُوردَ عليه[3]: (أنَّهُ إنَّما يلزمُ ذلكَ لو كانَ المذكورُ[4] خبَراً عنهُما، ليصيرَ مثلَ: «إنَّ زيداً [5] وعَمروٌ قائمان»، وأمَّا على نيَّة التَّأخيرِ وامتناعِ مُضيِّ الخَبرِ تقديراً، فيكونُ المَذكورُ معمولَ «إنَّ» فقَط، وخبرُ المَعْطُوفِ محذوفٌ[6]، كما في: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ»، عطْفاً[7] على محَلِّ «إنَّ» مع اسمِها)./ وأُجيبَ [8]: (بأنَّ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ صالحٌ لخبريةِ [9] المجموعِ، والأصْلُ عدمُ التقديرِ، فلَوِ ارتفَعَ «الصابئونَ» بالعطْفِ على المحَلِّ لَزِمَ المحذورُ[10]؛ فتعيَّنَ الرَّفعُ على الابتداءِ، ولَزِمَ تقديرُ الخبرِ ونيَّةِ التأخيرِ)، وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لو قُدِّرَ لهُ خبرٌ لكانَ جملةً معطوفةً على جُملةٍ [11]، ولم يكنْ منَ العَطْفِ على المحَلِّ في شيءٍ، ولا [12] يلْزمُ المحذورُ المذكورُ إلاَّ إذا لم يقدَّرْ لهُ خبرٌ، ولا محيصَ إلا بالتزامِ صحَّةِ ذلكَ كما ذهبَ إليهِ الكوفيُّونَ، أو القولِ بأنَّ خبرَ «إنَّ» مرفوعٌ بما كانَ مَرفوعاً بهِ قبلَ دُخُولِها [13]، والعجَبُ أنَّهُ معَ ظُهورِ ضعفِهِ كيفَ أوردوهُ وأطالَ فيهِ مثلُ هؤلاءِ الفُحولِ؟!. ٥٤٨/ب

([1]) يقصد المبتدأ الثاني «الصابئون».

([2]) يقصد ﴿مَنْ آمَنَ﴾. وقد أوضحت فيما سبق، (ص ٣١٥) مسألة توارد العاملين على معمول واحد، ومذهب البصريين والكوفيين فيها.

([3]) وصاحب الإيراد هو التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٢/أ)، وهذا أيضاً ما ذهب إليه التفتازاني في «**المطوَّل**»، (ص١٤٠).

([4]) والمذكور هو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾.

([5]) في (د) «زيد».

([6]) أي: على نية التأخير يكون «والنصارى» معطوفاً على اسم «إنَّ»، وجملة «من آمن بالله» خبر «إنَّ»، وخبر «الصابئون» محذوف لدلالة خبر «إنَّ» عليه، والتقدير: «إنَّ الذين آمَنوا والذين هادوا ـ من آمن منهُم ـ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصَّابئون والنصارى كذلك»، وهذا هو مذهب سيبويه كما أوضحت، (ص ٣١٠).

([7]) في (ج) « عطف».

([8]) والجواب للقطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٨/أ)، /بتصرف يسير/.

([9]) في (ج) « خبرية»، وفي (د) «الخبرية »، وما أثبتُّه من (ب)، وهو الصواب لأنه أليق بسياق الكلام.

([10]) من توارد عاملين على معمول واحد.

([11]) يقصد أنه لو قدِّر خبر للمبتدأ الثاني «الصابئون»، لكان جملة معطوفة على جملة من باب: «ضربتُ وضربني زيدٌ»، حيث اكتفوا بذكر «زيد» عن أن يذكروه أولًا، إلا أن هذا حُذِف منه المعمول فيه، وكان الثاني دليلًا على الأول، كما في **الكتاب**، (٧٦/١)، **والمقتضب**، (١١٢/٣)، **والأصول في النحو**، (٦٥/٢)، **والبصريات**، (٩١٩/٢)، **والمفصل**، (ص٣٩)، **والارتشاف**، (١٠٧٢/٣)، **وشرح الجُمل**، ابن هشام، (ص١٩٢)، وعلى هذا الأساس فالجملة متأخرة في النية، حيث ابتُدئ بالجملة الأولى وكان حقها أن يَتمَّ خبرها، لكن لمَّا شُرِع في أخرى قبل أن تتم عُلِم أنها على نية التأخير؛ لذلك فلا نقول: إنه من باب العطف على المحل؛ وبالتالي فلا يتوارد عاملان على معمول واحد.

([12]) سقطت من (ج).

([13]) وهو الأساس الذي بنى عليه الكوفيون جواز قولك: « إن زيداً وعمرو قائم»، كما أوضحت، (ص ٣١٠).

ولا على الضمير في «هادوا» لعدم التأكيد والفصل؛ ولأنه يوجب كون الصابئين هوداً.

قولُهُ: (ولا على الضَّميرِ في «هادوا» لعدَمِ التأكيدِ والفَصلِ إلخ) * أما **الأوّلُ** فظاهرٌ؛ لأنَّه لا يُعطَفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بدونِ فَصْلٍ[1]، **الثاني**: لأنَّهُ لو عُطِفَ على الفَاعِلِ لكانَ التقديرُ: «هادَ الصَّابِئونَ»؛ فيقتَضِي أنَّهُمْ هُودٌ، وليسَ كذلكَ*[2]، وهذا القولُ منقولٌ عَنِ الكِسائيِّ[3]، وقدْ خَطَّأهُ فيه الفرَّاءُ[4] والزَّجَّاجُ[5] بما ذَكَرَ؛ ولذا قِيلَ[6]: (إنَّ الكِسائيَّ[7] يَرى صِحَّةَ العطْفِ مِنْ غيرِ فاصِلٍ، فلا يَرِدُ عليه الاعتراضُ الأوَّلُ)، وأمَّا كونُ «هادَ» بمعنى «تابَ» [8] في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا هُدْنا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فلا يُناسِبُه[9] قولُهُ: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُم﴾. فتأمَّلْ.

---

(1) سبق بيان آراء البصريين والكوفيين في هذه المسألة، (ص ١٩٦).

(2) ما بين علامتين * * منقول عن العكبري في «**الإملاء**»، (١/٤٥١)، /بالمعنى/، وهذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢/٢٢٦): (لا يجوز عطفه على الضمير المرفوع المستتر في «هادوا»؛ لعدم التأكيد والفصل؛ لأنه يستلزم كون الصابئين هوداً لكونهم معطوفين على فاعل «هادوا»، والمعطوف على الفاعل معطوف في المعنى، فكأنه قيل: «والذين هادوا والصابئون»، ومن المعلوم أن «الصابئون» خارجون عن الأديان كلها).

(3) كما في **أمالي ابن الشجري**، (٣/١٧٧)، **والنُّكت في القرآن الكريم**، علي بن فضَّل، أبو الحسن المُجاشعي، (ص٢٠٢)، **وتفسير القرطبي**، (٦/٢٤٦)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٢٥)، **والدر المصون**، (٤/٣٥٦). ولم أقف على قول الكِسائي في مصنَّفاته للتأكُّد من صحة نسبته إليه.

(4) فقال في «**معاني القرآن**»، (١/٣١٢): (قال الكسائي: رفع «الصابئون» على إتِّباعه الاسم الذي في «هادوا»، ويجعله من قوله: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] لا من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذلك؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى، فقال: من آمن منهم فله كذا.....، فجعلهم يهوداً ونصارى).

(5) فقال في «**معاني القرآن**»، (٢/١٩٤): (وهذا القول خطأ من جهتين: إحداهما: أنَّ الصابئ يشارك اليهودي في اليهودية، وإن ذُكِر أن «هادوا» في معنى «تابوا»، فهذا خطأ في هذا الموضع أيضاً؛ لأن معنى «الذين آمنوا» ها هنا إنما هو إيمان بأفواههم؛ لأنه يُعنى به المنافقون، ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ آمَنَ بالله﴾؛ فلو كانوا مؤمنين لم يَحتج أن يقال: إن آمنوا فلهم أجرهم).

(6) والقول للسَّمين الحلبي في « **الدر المصون**»، (٤/٣٥٧)، /بتصرف/، وعبارته: (والاحتجاج على الكسائي بعدم تأكيد الضمير المعطوف عليه لا يلزمه؛ لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك).

(7) لأن الكوفيين يرون صحة العطف على الضمير المتصل بدون توكيد أو فصل، كما أوضحت آنفاً، والكسائي الذي سبقت ترجمته، (ص ١٩٠) من زعماء مدرسة أهل الكوفة.

(8) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (هَوَدَ)، (٢/٥٥٧): (هاد يَهودُ هَوْداً: تاب ورجع إلى الحق، فهو هائدٌ). وينظر: **جمهرة اللغة**، مادة (دَوَهَ)، (٢/٦٨٩)، **والمحكم**، مادة (هَادَ)، (٤/٤١١)، **ولسان العرب**، مادة (هَوَدَ)، (٣/٤٣٩).

(9) في (د) «فلا يناسب»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٣/٢٦٦).

وقيل: «إنَّ» بمعنى «نعَم»، وما بعدها في موضع الرفع بالابتداء.

قولُهُ: (وقيلَ: «إنَّ» بمعنى «نعَم») التي هي حرفُ جَوابٍ ولا عملَ لها[1] حينَئذ، فما[2] بعدَها مرفوعُ المحَلِّ على الابْتداءِ، والمرفوعُ مَعْطوفٌ عليه، وهذا ممَّا أثبتَه بعضُ النَّحْويينَ وأهلُ اللُّغة[3]، وخرَّجُوا عليه قِراءَةَ: «إنَّ هذانِ لسَاحرانِ»[4] ونحوَه منَ الشَّواهدِ[5]، نعَم، * إنَّهُ هنا لا يَصِحُّ لأنَّها لَمْ يتقدَّمْهَا شيءٌ تكونُ جَواباً لَه، و[«نعَم»][6] لا تقَعُ في ابتداءِ الكَلامِ على الصَّحيحِ[7]* [8]، والجوابُ[9]: (بأنَّ ثمةَ سُؤالاً مُقدَّراً) بعيدٌ ركيكٌ.

---

(1) فلا تنصب الاسم وترفع الخبر، فتقول: إنَّ، عبدُالله قائمٌ، ولا تقول: إنَّ عبدَالله قائمٌ. ينظر: **حروف المعاني والصفات**، (ص٣٠).

(2) في (د) «لها».

(3) كما في **الجمل**، (ص١٥٨)، **والكتاب**، (١٥١/٣)، **ومعاني القرآن**، الزجَّاج، (٣٦٣/٣)، **وحروف المعاني والصفات**، (ص٣٠)، **وأمالي ابن الشجري**، (٤٢/٢)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٨/٨)، **والتسهيل**، (ص٢٢)، **ورصف المباني**، (ص١٢٤)، **والمساعد**، (٣٢٦/١)، وأنكر ذلك أبو عبيدة في **مجاز القرآن**، (٢١/٢ ـ ٢٢)، وابن الحاجب في «**أماليه**»، (١٥٧/١)، وابن عصفور في **شرح الجمل**، (٤٤٤/١)، وأبو حيان في: **الارتشاف**، (١٢٧١/٣)، **والتذييل والتكميل**، (١٣٠/٥).

(4) والآية في كتاب الله على هذا النحو: قال تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. وقد قرأ نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي «إنَّ» مشددة النون و «هذانِ» بألف خفيفة النون، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم بتخفيف نون «إنْ» وتشديد نون «هذان». ينظر: **السبعة في القراءات**، (ص٤١٩)، **والحجة في القراءات**، ابن خالويه، (ص٢٤٢)، **ومعاني القراءات**، (١٤٩/٢) .

(5) ومن ذلك: قول الشاعر: قَالوا: أخِفْتَ ؟، فقُلتُ: إنَّ، وخِيفَتِي ~ ما إنْ تَزالُ مَنُوطَةً بِرَجَاءِ

ومنها: أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فحرَمَه، فقال: (لعن الله ناقةً حملتني إليك)، فقال ابن الزبير: (إنَّ، وصاحبَها)، يعني: نعم، لعن الله هذه الناقة وصاحبَها أيضاً. ينظر: **حروف المعاني والصفات**، (ص٥٦)، **والغرَّة**، (٥/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٨/٨)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٤١٤/١)، **والمساعد**، (٣٢٦/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٥٧)، **وهمع الهوامع**، (٥١٠/١).

(6) في (أ) و (د) «هل»، وهو خطأ لا يلائم السياق، وما أثبتُّه من (ب) و (ج).

(7) لأنها جواب لكلام سابق، إما لتصديق مخبِر، كأن يقال لك: جاء زيد، فتقول: نعم. أو إعلامِ مستخبِر، كأن يقال لك: هل جاء زيد ؟ فتقول: نعم. أو وعْدِ طالب، كأن يقال لك: اضرب زيداً، فتقول: نعم. ينظر: **التسهيل**، (ص٦٦)، **وشفاء العليل**، (٩٨١/٣).

(8) ما بين علامتين ** منقول عن أبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٣٢٥/٤)، / بالمعنى/، وعبارته: (ثبوت «إنَّ» بمعنى «نعم» فيه خلاف بين النحْويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب، فتحتاج إلى شيء يتقدَّمها يكون تصديقاً له، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلام سابق). وقد تابعه أيضاً الشيخ زاده فنقل كلامه في **حاشيته**، (٢٢٦/٢).

(9) هذا الجواب للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٥٦/٤)، /باختصار/، وعبارته: (ولقائل أن يقول: (يجوز أن يكون ثمَّ سؤال مقدَّر)، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ٧٥]، ﴿لا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]، قالوا: يحتمل أن يكون ردًّا لقائل: كيت وكيت).

وقيل: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] **منصوب بالفتحة، وذلك كما جوِّز بالياء جوِّز بالواو.**

قولُهُ: (وقيلَ: الصَّابئونَ منصوبٌ بالفَتحةِ إلخ) قِيلَ[١]: (هذا القولُ فاسدٌ؛ فإنَّ لغةَ «بَلْحَارِث» [٢] وغيرِهم[٣] ـ الذينَ جَعلُوا المثنَّى دائماً بالألف، نحوَ: «رأيتُ الزَّيدان» و«مررْتُ بالزيدان»، وأعْربوهُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ ـ إنَّما هي في المُثنى)، وهذا القائلُ قاسَ الجَمعَ عليه، فألْزَمَهُ «الواو» كما ألزمَ المُثنى الألفَ، فيُعرَبُ بحَركاتٍ مقدَّرةٍ، ومثلُهُ[٤] لا يَجري فيهِ القياسُ، ولا يَنبغِي تخريجُ القُرآنِ عليه، ولكنَّ المصنِّفَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ تَبِعَ فيه أبا البَقاءِ[٥]، ونقَله مكّيٌّ [٦] أيضاً.

وقولُهُ: (وذلك)؛ * أي: تقديرُ الحركَاتِ، على القولِ بأنَّهُ مُعرَبٌ بحركاتِ العَربيَّةِ مقدَّرةً لا بالحُروفِ، كما يجوزُ فيهِ تقديرُ الفَتحةِ على «الياء» يجوزُ تَقديرُها على «الواو» *[٧]، ولا يَخْفَى ضَعْفُهُ[٨].

---

(١) القول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤/٣٦٠).

(٢) يقال: «بني الحارث»، و«بلحارث»، وكلاهما صحيحان، فمن العرب من يقول في «بني العنبر»: «بلعنبر»، وفي «بني الحارث»: «بلحارث»، فيَحذف النون والياء، ووجه ذلك: أن النون تُدغم في اللام، ولكن لما حالت الياء بينهما لم يمكن الإدغام، فخَفَّفوا بالحذف. (ينظر: **اللباب**، العكبري، (٢/٤٧٩)، **والممتع الكبير**، (ص٤٥٤)). **وبني الحارث**: بطن من القحطانية، وهم بنو الحارث بن كعب بن عمرو، وديارهم بنواحي نجران من اليمن، ومنهم: الصحابي الجليل «بشير الحارثي». ينظر: **نهاية الأرب**، (ص٤٩).

(٣) وممن يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى: بني الهُجَيم، وبني العَنبر، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل، وخَثعم، وهَمْدان، وفَزارة، وعُذْرة، حيث يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعاً، فيقولون: «رأيت الرجلان»، و«مررت بالرجلان»، و«أتاني الرجلان»، ويعربونها إعراب المقصور بحركات مقدَّرة، بالضمة في حالة الرفع، وبالفتحة في حال النصب، وبالكسرة في حال الجر. ينظر: **الجمل**، (ص١٥٧)، **وشرح الكافية الشافية**، (١/١٩٠)، **وتوضيح المقاصد**، (١/٣٣٠)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ١٠٨)، **والمساعد**، (١/٤٠ ـ ٤١)، **وشفاء العليل**، (١/١٣٨)، **وشرح التسهيل**، التَّنَسي، (١/١٧).

(٤) في (د) «ومنه».

(٥) قال أبو البقاء في «**الإملاء**»، (١/٤٥٢): «الصابئون» في موضع نصب، ولكنه جاء على لغة «بلحرث»، الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال والجمع بالواو على كل حال، وهو بعيد).

(٦) **مشكل إعراب القرآن**، (١/٢٣٢). **ومكي بن أبي طالب حمُّوش بن محمد القيسي**، من أهل التبحُّر في القراءات وعلوم العربية، من أشهر مصنَّفاته: «الهداية إلى بلوغ النهاية»، و«التبصرة في القراءات»، (ت ٤٣٧ هـ). ينظر: **معرفة القراء**، (ص٢٢٠)، **وطبقات المفسرين**، (ص١١٤ ـ ١١٥).

(٧) ما بين علامتين ** منقول عن ابن التمجيد في **حاشيته**، (٧/٥٥٢)، /بتصرف يسير/، وتابعه الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢/٢٢٦).

(٨) لأن قياس «الصابئون» ورفعه بحركات مقدَّرة لا بالحروف ـ وهو جمع مذكر سالم على لغة بلحارث في المثنى ـ إنما هو قياس مع الفارق.

﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً﴾ [المائدة: ٦٩] **في محل الرفع بالابتداء وخبره.** ﴿**فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [المائدة: ٦٩] **والجملة خبر** «إنَّ» **أو خبر المبتدأ كما مرَّ، والراجع محذوف؛ أي: من آمن منهم،**

وقولُهُ: (والجملةُ خبرُ «إنَّ») على الوجْهِ الأوَّل[١] أو خَبرُ المبتدأ على الثَّاني[٢]، وعلى كلِّ حالٍ لا بدَّ مِنْ تقديرِ العائدِ منها كما ذَكَرَهُ [٣]، و«مَن» هذه إمَّا شرطيَّةٌ أو موصولةٌ دخلَت «الفاء» خبرَهَا [٤]، ولو أُخِّرَ حَذْفُ العائدِ عَنِ البدليَّةِ أيضاً لكانَ أَولى؛ لأنَّه «بدلُ بعضٍ» [٥] لا بدَّ فيه منْ تقديرِ العائدِ، كما تقرَّرَ في العَربيَّة [٦]، وكانَ عليه أنْ يوجِّه أنَّ «مَنْ آمنَ منهُمْ» كيفَ يقعُ خَبراً عنْ ﴿الَّذينَ آمَنُوا﴾ أو بَدَلاً ؟ لأنَّهُ يقتضِي انقسامَ المؤمنينَ إلى مُؤمنينَ وغيرَ مُؤمنينَ؛ فلذا أوَّلَ في «**الكشَّاف**»[٧] وشُروحه [٨] بأنَّ المرادَ بـ ﴿الَّذينَ آمَنُوا﴾ الذينَ آمَنوا باللِّسانِ فقط، فيَكونُ المعنى: «الذينَ آمَنوا باللِّسانِ، من أخْلَصَ منهُمُ الإيمانَ فلَهُ كذا... »، أو يُؤوَّلُ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ بمَنْ ثبَتَ على الإيمانِ؛ فيصحُّ في حَقِّ المؤمنينَ الخُلَّصِ،

---

(١) أي: على الوجه الأول الذي ذكره البيضاوي، وهو: كون «والصابئون» رُفِع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيِّز «إنَّ». ينظر: (ص ٣١٠).

(٢) أي: على الوجه الثاني الذي ذكره البيضاوي، وهو: كون «والصابئون» مبتدأ و«النصارى» معطوفاً عليه، وخبر «إنَّ» محذوفاً. ينظر: (ص ٣١١).

(٣) أي: كما ذكره البيضاوي، حيث قال في **تفسيره**، (١٣٧/٢): (والراجع محذوف؛ أي: «من آمن منهم»). وهو مصرَّح به في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هذا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

(٤) بيان ذلك: إن « مَن» في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ [المائدة: ٦٩] فيها وجهان: **الأول**: إما أنها شرطية و« آمن » في محل جزم فعل الشرط، وقوله: ﴿فَلا خَوْفٌ﴾ جواب الشرط في محل جزم لاقترانه بالفاء، **والثاني**: أن « مَن» موصولة والخبر «فلا خوف»، ودخلت «الفاء» لشَبه المبتدأ بالشرط، فـ « آمن » على هذا صلة الموصول لا محل له من الإعراب. ينظر: **الدر المصون**، (٣٦٣/٤).
وقد سبق بيان أن « مَن» قد تأتي موصولة بمعنى «الذي»، كما تأتي موصولة تتضمَّن الشرط. ينظر: (ص ٢٤٥).

(٥) أي: بدل بعض من كل، وقد سبق بيانه عند ذكر أنواع البدل، (ص ١١٠).

(٦) عند الجمهور لا بد في بدل «البعض من كل» من أن يكون هناك ضمير يعود على المبدَل منه؛ لأن الثاني مخالف للأول، فيرتبط به بضميره كالجملة في خبر المبتدأ، ويجوز حذفه إذا كان معلوماً، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ أي: منهم، وخالف ابن مالك فلم يَشترط عَوْد ضمير على المبدَل منه. ينظر: **نتائج الفكر**، (ص٢٤١)، **والغرَّة**، (٨٣٥/٢)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٣٤٤/١)، **واللباب** ، العكبري، (٤١٣/١)، **وشرح الجُمل**، ابن عصفور، (٢٨٥/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٢٧٩/٣)، **والارتشاف**، (١٩٦٦/٤)، **وتوضيح المقاصد**، (١٠٣٧/٢ ـ ١٠٣٨)، **وشفاء العليل**، (٧٧١/٢).

(٧) (٦٦١/١). وفي الحقيقة هذا التوجيه للزجَّاج تابعه فيه الزمخشري، فذهب الزجَّاج إلى أن المراد بـ ﴿الَّذينَ آمَنُوا﴾ ها هنا المنافقون، والتقدير: «إن الذين آمنوا بألسنتهم»، ودلَّ على هذا قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنْكَ الَّذينَ يُسارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذينَ قالُوا آمَنَّا بِأَفْواهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]. ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٩٤/٢).

(٨) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٣٩٩/٤)، **والكشف**، (ص٢٠٠)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٢/أ)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٨/أ)، **والتقريب**، (٦٣/أ).

أو النصب على البدل من اسم «إن» وما عطف عليه.

وفي هذا شَبَهُ [جمعٍ] [1] بينَ الحقيقةِ والمَجازِ[2]، ودُفِعَ [3]: (بأنَّ الثَّباتَ على الإيمانِ ليسَ غيرَ الإيمانِ، بلْ هو وإحداثُهُ فردانِ مِنْ مُطْلَقِه، والوجْهُ الأوَّلُ[4]؛ إذْ في ضمِّ المؤمنينَ إلى الكَفَرةِ [5] إخلالٌ بتكريمِهِمْ وبما ذُكِرَ مِنَ النُّكْتَةِ في تقديمِ «والصَّابئون» [6]). **قولُهُ: (أو النَّصبُ على البدَلِ من اسمِ «إنَّ» وما عُطِف عليه)** ذَكَروا[7] في إعْرابِه ثلاثةَ وجُوهٍ: الرفعُ على الابْتداءِ[8]، والنَّصْبُ بدَلاً مِنْ محلِ «الذينَ آمنوا» وما بعدَهُ[9]، أو مِمَّا عُطِفَ فقط [10]، والمصنِّفُ، رحِمَهُ اللهُ تعالى، ترَكَ هذا، وكأنَّهُ لمَّا قِيلَ[11]: (إنَّ البَدلَ مِنَ المعطوفِ يَستلْزِمُ الإبدالَ مِنَ المعطوفِ عليهِ، كما ذَكَرَهُ الزَّمخشريُّ[12]

([1]) سقطت من النسخ جميعها، وما أثبتُّه في المتن أليق لموافقته للسياق ولما جاء في **المطبوعة**، (٣/٢٦٦).

([2]) فإسناد الإيمان إلى المؤمنين هو حقيقة؛ وبالتالي يكون المطلوب منهم الثبات على إيمانهم، وإسناد الإيمان إلى غيرهم من المنافقين مجاز، والمطلوب منهم إخلاص الإيمان وتخليصه من كل شائبة نفاق؛ وبالتالي هذا فيه شَبَه جمع بين الحقيقة والمجاز.

([3]) والكلام للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٢/أ) .

([4]) وهو: أن يكون المراد بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الذين آمنوا باللسان فقط.

([5]) في (ج) « الكفر»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى.

([6]) حيث قدَّم ذكر «والصابئون» لنكتة تقدَّم ذكرها، وهي: مزيد عناية واهتمام بهم، وأنه إذا قُبلت توبتهم مع الإيمان والعمل الصالح، فغيرُهم من باب أولى. ينظر: (ص ٣١١- ٣١٢).

([7]) يقصد: ذكروا ثلاثة وجوه إعرابية في محل جملة «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً»، كما في **الكشاف**، (١/ ٦٦٢)، **والدر المصون**، (٤/٣٦٣).

([8]) الرفع على الابتداء وخبره ﴿ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾، و«الفاء» لتضمُّن المبتدأ معنى الشرط، ثم الجملة كما هي خبر «إنَّ».

([9]) أي: النصب بدلاً من اسم «إنَّ» وما بعده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٢].

([10]) أي: النصب بدلاً من المعطوف ﴿وَالَّذِينَ هَادُو والصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾، وهذا كله على الخلاف في ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، هل المراد بهم المؤمنون حقيقة أو المؤمنون نفاقاً ؟ وعلى كل تقدير من تلكم التقديرات لا بد من تقدير عائد؛ لأن «بدل البعض من كل» لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، والتقدير: «من آمن منهم»، كما أوضحت في الصفحة السابقة.

([11]) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤/٣٩٩)، /باختصار/ ، وعبارته: (وقيل: أراد بقوله: (أو من المعطوف عليه) المعطوف، ففيه ضمير يعود إلى «اللام»، والضمير المجرور عائد إلى اسم «إنَّ»؛ وليس بوجه حسن لمَا يَلزم من أن يكون بدلاً من المعطوف عليه أيضاً؛ لمَا صرَّح به المصنف في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]، فحينئذ يَلزم التكرار).

([12]) (٢/٢٥٩)، حيث قال في «**الكشاف**» في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]: (الواجب أن يكون «يوم حُنين» منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر ـ يعني «مواطنَ» ـ؛ وموجب ذلك: أن قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿يَومَ حُنَينٍ﴾، فلو جَعلتَ ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به، إلا إذا نصبتَ «إذ» بإضمار «اذكر»).

في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥])[١]، وإنْ قالَ النِّحريرُ[٢]: (إنَّهُ ممنوعٌ، فلو قَالَ: أو ما عُطِفَ عليه كانَ أشملَ، فإنْ قيلَ: ما ذُكِرَ منَ الوجوهِ الثَّلاثةِ في محَلِّ ﴿ مَنْ آمَنَ﴾ هلْ يجري على تَفسيريَّ ﴿ الَّذينَ آمَنُوا﴾[٣] أو لا؟، قيلَ: إنْ جُعِلَ إحداثُ الإيمانِ والثَّباتُ عليه مِنْ أَفرادِ الإيمانِ، جازَ إجْراءُ الكُلِّ[٤] في كلٍّ منَ الوجْهيْنِ[٥]، والأخَصُّ الرَّفعُ على الابتداءِ والنصبُ على الإبْدالِ في[٦] المَجموعِ[٧] بما إذا أُريدَ بـ﴿ الَّذينَ آمَنُوا﴾ المنافقونَ، والنصبُ على الإبْدالِ بما إذا أُريدَ بهم خُلَّصُ المؤمنينَ)[٨]. واعلمْ أنَّهُ قالَ في «**الكشَّاف**»[٩]:/ (فإنْ قُلتَ: فأينَ الراجعُ إلى اسمِ «إنّ»؟ قلتُ: هو محذوفٌ تقديرُهُ: «من آمَنَ منْهُم»، كما جاءَ في موضعٍ آخَرَ[١٠]، فقيلَ[١١]: (هذا على تقديرِ البَدَلِ لا الخبرِ لوجودِ الراجعِ من قولِه «عليهِمْ»)، وقيلَ[١٢] في الردِّ عليه[١٣]: (المرادُ على تقديرِ ارتفاعِ ﴿ مَنْ آمَنَ﴾ على الابتداءِ؛ إذْ على تقديرِ كونِهِ بدلاً، فخَبرُ «إنَّ» هو قولُهُ: ﴿لا خوفٌ عليهِمْ﴾، وضميرُ «عليهِم» عائدٌ إلى اسمِ «إنَّ» بلا حاجةٍ إلى تقديرِ محذوفٍ، والعجَبُ ممَّن توهَّمَ العكسَ !! [١٤]). **قلتُ**: مرادُ الطِّيبيِّ ـ رَحِمَه اللهُ ـ: أنه على تقديرِ البَدَلِ يحتاجُ إلى رابطٍ لأنَّه «بدلُ بعضٍ»، ولا بدَّ فيه منَ الضَّميرِ كما ذَكَرَهُ النُّحاةُ[١٥]، والخبرُ عَنْ بدلِ المُبتدأِ لا عَنِ المبتدأِ، ورابطُهُ به موجودٌ، وهو «عليهم»، كما تقولُ: «زيدٌ عينُه حسنةٌ»،

٥٤٩/أ

---

(١) انتهى كلام الطيبي.

(٢) في **حاشيته**، (٢١٢/أ)، / بتصرف يسير/.

(٣) فقد سبق أن المراد بـ ﴿ الَّذينَ آمَنُوا﴾، إما الذين آمنوا باللسان فقط؛ فيكون معنى «الذين آمنوا باللسان»: من أخلص منهم الإيمان فله كذا...، أو يؤوّل ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ بمن ثبَت على الإيمان؛ فيصح في حق المؤمنين الخلَّص. ينظر: (ص ٣٢٦).

(٤) يقصد الوجوه الثلاثة كلها.

(٥) يقصد وجهَي التفسير المذكورين في تفسير ﴿ الَّذينَ آمَنُوا﴾.

(٦) في (ب) « من»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦٦/٣).

(٧) أي: في مجموع المعطوف عليه والمعطوف. وبعبارة أخرى: النصب على البدل من اسم «إنَّ» وما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذينَ آمَنُوا وَالَّذينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩].

(٨) انتهى كلام النِّحرير.

(٩) (٦٦٢/١).

(١٠) يقصد كما جاء مصرَّحاً بالعائد «منهم» في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هذا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

(١١) هامش (أ): طيبي. والقول للطيبي في **حاشيته**، (٣٩٩/٤).

(١٢) هامش (أ): سعد. والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٢/أ).

(١٣) في (د) « عليهم»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الأصوب؛ لأن الرَّد موجَّه إلى الطيبي، وهو موافق **للمطبوعة**، (٢٦٦/٣).

(١٤) يقصد الطيبي ـ رحمه الله ـ .

(١٥) فقد ذهب النحْويون إلى أنه لا بد في «بدل البعض من كل» من أن يكون هناك ضمير يعود على المبدل منه، كما بيَّنت، (ص ٣٢٦).

وقرئ: ((والصابئين))، وهو الظاهر، و ((الصابيون)) بقلب الهمزة ياء، و((الصابون)) بحذفها، من ((صبأ)) بإبدال الهمزة ألفاً، أو من ((صبوت))؛ لأنهم صَبوا إلى اتباع الشهوات ولم يتَّبعوا شرعاً ولا عقلاً.

فإنَّ الخَبرَ للبدلِ لا للمُبتدَأ على الأفْصَحِ الصَّحيحِ[1]، وهو وَهمٌ؛ لأنَّهُ يقتضِي أنَّهُ إذا كانَ مبتدَأً فالجُملةُ لا تحتاجُ لرابطٍ[2]، وليسَ كذلكَ لأنَّ[3] ضَميرَ ((عليهِم)) و((هُمْ)) لـ ((مَنْ))، وليسَ هو الموصولَ المبتدأَ بلْ بعضَهُ، وكذا الرادُّ عليه[4] واهِمٌ أيضاً؛ لأنَّ قولَهُ[5]: (ضميرُ ((عليهِم)) عائدٌ على اسمِ ((إنَّ)) خَطأٌ؛ لأنَّه على ((مَنْ))[6] سَواءً كانَ بدَلاً أو مبتدأً؛ لأنَّ مَنْ لا خوفٌ عليه[7] ليسَ عينَ ما تقدَّمَ[8] بلْ بعضَهُ، وهذه غَفْلةً عظيمةٌ[9] منهُما[10]. **قولُهُ: (وقُرِئَ: ((والصَّابئينَ))[11] وهو الظَّاهرُ)** لعطْفِه على اسمِ ((إنَّ)) مِنْ غيرِ مَحذورٍ[12]، وقُلِبَت الهمزةُ ياءً[13] على خِلافِ القِياسِ.

وقولُه: (بإبدالِ الهمزةِ أَلِفاً) *يعني: مِنْ ((صَبا))، فيصير كـ ((رَمى))، واسمُ الفعلِ[14]

---

(1) فـ((حسَنةٌ)) خبر عن ((عينُه)) دون ((زيد))؛ لأن البدل هو المعتمد عليه والمُبدل منه في حكم المُطَّرَح، فإذا جاء بعد البدل خبر أو حال، كان الاعتماد على البدل لا على المبدل منه، بينما ذهب ابن مالك إلى أن البدل قد يكون في حكم الملغى والاعتماد على المبدل منه، والأول هو الأفصح الصحيح. ينظر: **الكتاب**، (١/١٥٦- ١٥٧)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣/١٨٩)، **والارتشاف**، (٤/١٩٦٩).

(2) كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فـ((هو)) مبتدأ، و((الله)) لفظ الجلالة مبتدأ، و((أحد)) خبر المبتدأ الثاني، والجملة ((الله أحد)) خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به لأنها نفسه في المعنى؛ فالجملة لا تحتاج إلى الرابط لأنها عين المبتدأ الأول. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (١/٣٤٤)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٧٧ ـ ٧٨)، **وأوضح المسالك**، (١/١٩٦).

(3) في (ب) ((فإن)).

(4) يقصد التفتازاني ـ رحمه الله ـ .

(5) والقول للطيبي ـ رحمه الله ـ كما أوضحت آنفاً.

(6) يقصد عائد على ((مَن)).

(7) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى ((عليهم))، وهو الصواب لأنه أليق.

(8) أي: فالذين لا خوف عليهم ليسوا هم الذين آمنوا واليهود، والنصارى، والصابئين، بل المؤمنون منهم فقط؛ وبالتالي العائد على ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾.

(9) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الأخرى ((عجيبة))، وكذا في **المطبوعة**، (٣/٢٦٦).

(10) أي: من كل من الطيبي والتفتازاني ـ رحمهما الله ـ .

(11) وهذ قراءة عثمان بن عفان، وعائشة، وأُبي بن كعب، وسعيد بن جُبير، وعاصم بن العَجَّاج الجَحْدَري، بينما قرأ باقي السبعة: الصابئون، وعلى هذه القراءة مصاحف الأمصار. ينظر: **المحتسب**، (١/٢١٧)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢١٩)، **والبحر المحيط**، (٤/٣٢٥).

(12) أي: لا إشكال في هذه القراءة لأنها اسم ((إنَّ)) واسمها منصوب، أما الإشكال فقد كان في قراء الرفع: ((والصابئون))؛ لذلك وجَّهها العلماء توجيهات عدَّة، منها: أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، أو أن ((إنَّ)) بمعنى: ((نعم))، وهي حرف جواب، أو أنه مرفوع نسَقاً على محل اسم ((إنَّ))، أو أنه منصوب ولكنه جاء على لغة بلحارث، الذين يجعلون المثنى بالألف. يراجع: (ص ٣١٠ و ٣٢٤ و ٣٢٥).

(13) يقصد في قراءة ((صابيون))، وهذه قراءة الحسن البصري ومحمد بن مُسلِم الزهري، وهي قراءة شاذة كما في **المحتسب**، (١/٢١٦).

(14) هكذا وردت في الأصل، وفي باقي النسخ ((الفاعل))، وهو الصواب.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠].

قال البيضاوي (١٣٧/٢): **﴿لَقَدْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ وَأَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ رُسُلاً﴾ ليذكّروهم ولييِّنوا لهم أمر دينهم. ﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ بِما لاَ تَهْوى أَنْفُسُهُمْ﴾ بما يخالَف هواهم من الشرائع ومشاق التكاليف. ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ جواب الشرط، والجملة صفة «رسلاً» والراجع محذوف؛ أي: رسول منهم.**

منهُ «صاب» كـ «رام» [١]، وجمعُهُ: «صَابُونَ» [٢] كـ «رامونَ» [٣]، و«صَبَا» معناه: مَالَ [٤]؛ لميَلِهِمْ عنْ مُقتَضَى الشَّرعِ والعَقْلِ* [٥]. **قولُهُ: (جوابُ الشَّرْطِ والجُملة صفةُ «رسلاً» إلخ)** تَسْميةُ «كلَّما» كَلِمةَ شرْطٍ وقَعَ من الفُقَهاءِ[٦] وأهلِ المَعقولِ، وقالَ أبو حيَّانَ ـ رَحِمه اللهُ ـ [٧]: (ليسَ كلمةَ شَرْطٍ بلْ هو مَنصوبٌ على الظَّرفيَّة؛ لإضَافتِه إلى «ما» المصْدريَّةِ الظَّرفيَّة[٨])، وقال السَّفاقُسيُّ[٩] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وغيرُهُ: (سمَّوها شَرْطاً لاقتِضَائِها جَواباً كالشَّرط الغَيرِ الجَّازِمِ، فهيَ مِثلُ «إذا»). ولا بُعدَ فيه،

---

(١) اسم الفاعل من «رمى» أصله: «رامِوٌ»، فأُسكنت في حال الرفع والجرِّ، ثم حُذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو، ولا يسكَّن في حال النصب لخفَّة النصب. ينظر: **المفتاح في الصرف**، (ص٧٨).

(٢) أي: أن أصل قراءة «صابون» بغير الهمز، من «صبا» يصبو، إذا مال إلى هواه، واسم الفاعل منه «صابٍ»، وجمع «صابٍ»: صابون، بحذف الياء والنون. وهذه القراءة لأبي جعفر، يزيد بن القعقاع، وهي قراءة شاذة. ينظر: **معاني القراءات**، (١٥٥/١)، **والمحتسب**، (٢١٦/١)، **وحجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص١٠٠).

(٣) قال ديكنقوز : (وأصل «رامون»: «راميون» على وزن «ضاربون»، فأُسكنت «الياء» بأن حذفت حركتها، ثم حذفت «الياء» لاجتماع الساكنين دون «الواو»؛ لأنه علامة الرفع، ثم ضُمَّ «الميم» لاستدعاء صيانة «الواو» الضمة). **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، شمس الدين أحمد، الشهير بـ«ديكنقوز» أو «دَنْقوز»، (ص١٤٠).

(٤) صَبَأ بالهمز: خرج، وصبأ فلان؛ أي: خرج من دين إلى دين، فهو صابئ، وصبا ـ بدون همز ـ بمعنى: الميل، وصبا إلى الشيء يصبو: مال إليه، وصبا إلى الجارية: مال إليها. ينظر: **الفائق**، مادة (صَبا)، (٢٨٣/٢)، **والنهاية**، مادة (صَبا)، (١٠/٣).

(٥) ما بين علامتين ** منقول عن ابن التمجيد في **حاشيته**، (٥٢٣/٧)، /بالمعنى/ .

(٦) وهذا ما فعله الكاساني ـ رحمه الله ـ حيث قال في «**بدائع الصنائع**»، (٣٣/٣): (ولو قال لزوجته: (كلَّما دخلت هذه الدار، فإن كلَّمت فلاناً فأنت طالق)، فدخلت الدار ثلاث دخلات، ثم كلَّمت فلاناً مرة طلَّقت امرأته ثلاثاً؛ لأنه جعَل الجملة المذكورة بعد حرف «الفاء» ـ من ذكر الشرط والجزاء ـ جزاء الدخول، والجزاء يتكرَّر بتكرُّر الشرط إذا كان الشرط مذكوراً بكلمة «كلَّما»).

(٧) **البحر المحيط**، (٣٢٦/٤)، /بتصرف يسير/.

(٨) وهذا ما أكَّده أبو حيان في «**الارتشاف**»، (١٨٨٩/٤)، حيث ذهب إلى أن «كلَّما» ظرف يقتضي التكرار، مركَّب من «كل» و «ما» التوقيتية، التي هي شرط من حيث المعنى منتصبة على الظرف.

(٩) **المُجيد**، (١٢٩/ ب).

وقيل: الجواب محذوف دلَّ عليه ذلك، وهو استئناف،

وقيل[1]: (على كَونها [2] صفةً إنَّهُ لا يُساعِدُهُ المقامُ؛ لأنَّ الجُمَلَ الخبريَّةَ إذا جُعِلَتْ صفةً أو صِلَةً يُفسَخُ ما فيها مِنَ الحُكْمِ، ويُجعلُ عِنواناً للمَوصُوفِ وتتمَّةً لهُ؛ ولِذا وجَبَ أنْ تكونَ مَعلومةَ الانتسَابِ لَهُ [3]، *ومِنْ هُنا كانَتْ قبْلَ العِلْمِ بها أخباراً وبعدَهُ صِفات*[4]، ولا رَيْبَ أن ما سِيقَ لَهُ النَّظْمُ إنَّما هو لِبيانِ أنَّهُم جَعَلوا كلَّ منْ جاءَهُمْ مِنَ الرُّسُلِ عُرْضةً للقَتلِ والتَّكذيبِ؛ حَسْبَما يُفيدُهُ جعلُها استئنافاً على أبْلَغِ وجهٍ وآكَدِه، لا بيانِ أنَّهُ أَرسَلَ إليهِمْ رُسُلاً موصُوفِينَ بذلكَ).

وهو تخييلٌ[5] لا طَائلَ تحْتَهُ؛ فإنَّ قولَهُ: ﴿لَقَدْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ وَأَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ رُسُلاً﴾ [المائدة: ٧٠] مَسوقٌ لِبيانِ جناياتِهِمْ والنَّعيِ عليهِمْ بذلك كما اعترَفَ بهِ هذا القائلُ[6]، وهو لا يُفيدُهُ إلا بالنَّظَرِ إلى الصِّفَةِ التي هي المقصودُ بالإفادة[7]، كما في سَائرِ القُيودِ لأنَّها مَرمَى النَّظَرِ، وأمَّا كونُها مَعلومَةً فلا ضَيْرَ فيه؛ فإنَّكَ إذا وبَّخْتَ شَخْصَاً وقلْتَ لهُ: (فعلتَ كَيتَ وكَيْتَ)، وهو أعلَمُ بما فَعَل، لا يضرُّ ذلكَ في تَقريعِه وتعْييرِه، بلْ هُو أقْوَى، كما لا يَخفَى على الخَبيرِ بأساليبِ الكَلامِ، فلا تلتفِتْ إلى مثلِ هذهِ الأوهَامِ. **قولُهُ: (وقِيلَ[8]: الجَوابُ محذوفٌ دلَّ عليهِ ذلكَ، وهو اسْتِئنافٌ)**

---

(1) هامش (أ): أبو السعود. والقول لأبي السعود في **تفسيره**، (٦٤/٣)، / بتصرف/.

(2) أي: على كون قوله تعالى: ﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ بِما لاَ تَهْوى أَنْفُسُهُمْ﴾ [المائدة: ٧٠] صفة ((رسلاً)) والراجع محذوف؛ أي: رسول منهم. ينظر: **الكشاف**، (٦٦٢/١)، **وتفسير الرازي**، (٤٠٤/١٢)، **وتفسير النسفي**، (٤٦٣/١).

(3) الضمير عائد إلى الموصوف؛ أي: إن كلاً من الصفة والصلة يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف والموصول عند المخاطب كما عند المتكلم. ولقد أحسن السكّاكي في تحقيق المقام الصالح للموصولية، فقال في ((**المفتاح**))، (ص١٨١): (وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولاً فهي: متى صحَّ إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب على مشار إليه، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض، مثل: ألا يكون لك منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك، فتقول: (الذي كان معك أمس لا أعرفه، والذي كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه، أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم، أو لا تعرفهم، أو لا نعرفهم)).

(4) ما بين علامتين ** فيه تصرف مخلٌّ من الشهاب في عبارة أبي السعود، وعبارته كما وردت في **تفسيره** (٦٤/٣): (ومن ها هنا قالوا: إن الصفات قبل العلم بها أخبار، والأخبار بعد العلم بها أوصاف).

(5) **التخييل أو الإيهام**: من البديع، وهو أن يُذكر لفظ له معنيان: قريب، وبعيد، فإذا سمعه الإنسان سبق إلى فهم القريب، ومراد المتكلّم البعيد، كما في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [طه: ٥]، حيث أراد المعنى البعيد، وهو الاستيلاء ولم يُرد الاستقرار.
ينظر: **التلخيص**، (ص ١١٨)، **ولطائف التبيان**، (ص١٤١)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٦٧)، **والتعريفات**، (ص٤١)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص٦٨).

(6) يقصد أبا السعود ـ رحمه الله ـ .

(7) لأن الغرض من الإخبار هو الإفادة. ينظر: **الارتشاف**، (١٠٤٩/٣)، **وشرح شذور الذهب**، الجَوجري، (٣٥٨/١).

(8) هذا القول للزمخشري في **الكشاف**، (٦٦٢/١)، وقد ذكر المصنّف القول بصيغة التمريض، ولعلَّه لم يرض به بناء على أن توجيه الكلام بارتكاب الحذف لا يُصار إليه من غير ضرورة، ولا ضرورة تدعو إليه في هذه الآية، هذا ما أكّده الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢/ ٢٢٦).

* لبيانِ الجوابِ المَحْذوفِ، وتقديرُهُ: ((ناصَبوهُ وعادَوْهُ))، ولم يقدِّرِ ((استكبروا)) الملفوظَ به في الآيةِ الأُخْرى[1]؛ لأنَّهُ أدْخَلُ في التَّوبيخِ، على ما قابَلوا مَجيءَ الرَّسُولِ ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ـ الهادي لهُمْ، وأنسبُ بما وقَعَ في التَّفصيلِ[2]، مُستَقْبَحاً غايةَ الاستقباحِ، مَذكُوراً بطريقِ الاسْتِحضارِ[3]، وهو قتلُ الأنبياءِ ـ عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ؛ فإنَّ الاستكبارَ إنَّما يُفضِي [4] إليهِ بواسطَةِ المُناصَبَةِ [5]، وأمَّا في الآيةِ الأُخْرَى[6] فقدْ قَصَدَ إلى استقْباحِ الاسْتكبَارِ نظَراً إليهِ في نَفْسِه لاقتضاءِ المَقامِ[7] * [8]، وقدْ خَالَفَ المُصنِّفُ ـ رَحِمهُ اللهُ ـ الزَّمخْشَريَّ؛ إذْ جَعَلَ هذا متعيِّناً[9]؛

([1]) يقصد في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ حيث ذهب ابن المنيِّر إلى أن الجواب جاء ظاهراً في هذه الآية؛ فالأَولى أن يؤخذ الجواب منها، فقال في ((**الانتصاف**))، (٦٦٢/١): (لو قدَّر الزمخشري ها هنا الجواب المحذوف مثل المنطوق به في أخت الآية، وهي قوله: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، فقال: وأرسلنا إليهم رسلاً، كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم استكبروا، لكان أَولى لدلالة مثله عليه).

([2]) يقصد الشهاب أن الزمخشري إنما اختار تقدير: ((ناصبوه وعادوه)) بدل ((استكبروا))؛ لأنه يناسب التفصيل في قوله تعالى في هذه ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠].

([3]) حيث عبَّر بالمضارع ليستحضرَ السامعُ صورة القتل وكأنه يشاهدها عياناً؛ لأن المضارع مما يدلُّ على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهَد كأنه يُستحضَر، وهذا الاستحضار للصور في ذهن المستمع نجده كثيراً في كتاب الله، والغاية منه إضفاء الحركة على المشهد القرآني، ومثله قوله تعالى: ﴿وَاللهُ الَّذي أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثيرُ سَحاباً فَسُقْناهُ إِلى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، حيث عبَّر بالمضارع ـ وهو: ((تثيرُ)) ـ بين ماضيين؛ ليستحضِر السامع في ذهنه الصورة البديعة للرياح وإثارتها للسحاب المسخَّر بين السماء والأرض. ينظر: **التلخيص**، (ص ٤٠)، **ومختصر التلخيص**، (٦٥/أ)، **والمطوَّل**، (ص١٧٢ ـ ١٧٣)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص١٩٧)، **والأطول**، (١٢٦/ب)، **وشرح التلخيص**، ابن يعقوب، (٨٩/٢).

([4]) في (د) ((يقضي)).

([5]) يقصد بـ ((المناصبة)): مناصبة العداء للأنبياء. قال الزمخشري في ((**أساس البلاغة**))، مادة (نَصَبَ)، (٢٧٤/٢): (ومن المجاز: ونصبنا لهم حرباً، وناصبناهم مناصبة، وناصبت لفلان: عاديته نصباً).

([6]) يقصد في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

([7]) فالمقام مقام ذمٍّ لاستكبارهم على أنبيائهم، قال الرازي في تفسير هذه الآية، (٥٩٦/٣): (إن اليهود من بني إسرائيل كانوا إذا أتاهم الرسول بخلاف ما يهوون كذَّبوه، وإن تهيَّأ لهم قتلُه قتلوه.....وكانت الرسل تُبطِل عليه ذلك، فيكذِّبونهم لأجل ذلك، ويوهمون عوامَّهم كونهم كاذبين، ويحتجُّون في ذلك بالتحريف وسوء التأويل، ومنهم من كان يستكبر على الأنبياء استكبار إبليس على آدم).

([8]) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٢/ب)، /بتصرف يسير/ .

([9]) قال الزمخشري في ((**الكشاف**))، (٦٦٢/١): (فإن قلت: أين جواب الشرط ؟ فإن قوله: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠] ناب عن الجواب؛ لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين، ولأنه لا يحسُن أن تقول: ((إنْ أكرمْتَ أخي أخاك أكرمتُ))، قلت: هو محذوف يدل عليه قوله: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾، كأنه قيل: كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه).

لأنَّهُ تفصيلٌ لحُكْمِ أفرادِ الجَمعِ الواقعِ في قَولِه: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً﴾ [المائدة: ٧٠]؛ (أي: كلَّمَا جاءَهُمْ رسولٌ مِنَ الرُّسُل، والمذكورُ بقولِه: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا﴾[المائدة: ٧٠] ....إلخ، يَقتضِي أنَّ الجَائِي في كُلِّ مرَّةٍ [١] فريقان، فبينَهُما تدافعٌ، وعلى تقديرِ قَطْعِ النَّظرِ عنْ أفرادِ هذا المانعِ لا يحسُنُ في مثلِ هذا المَقامِ تقديمُ المَفعولِ، مثلُ: ((إنْ أكرمْتَ أخي أخَاكَ أَكرمْتُ))؛ لأنَّه يُشْعِرُ بالاختصاصِ[٢]، وتقديرُ الفعلِ ـ مع النِّزاعِ في المَفْعُولِ[٣]ـ وتعليقُهُ بالشَّرْطِ يُشْعِرُ بالشَّكِّ في أصْلِ الفعلِ، وقيلَ[٤]: (إنَّه لا بُدَّ مِنَ ((الفاء))؛ لأنَّ محلَّ تأثيرِ الشَّرْطِ ـ وهو الفعلُ ـ وتقديمَ المفعولِ يُبْعِدُهُ عن المؤثِّرِ؛ فيُحْوِجُه إلى رابطٍ؛ لأنَّهُ بتقديمِ المَفعولِ أشْبَهَ الجُملةَ الاسميَّةَ المُفتقِرةَ إلى ((الفاء)) [٥])، كذا قرَّرهُ النِّحريرُ[٦]، وقيلَ[٧]: (فيهِ مانعٌ آخَرُ؛ لأنَّ المعنى على أنَّهُمْ كلَّما جاءَهُمْ/ رسولٌ وقَعَ أحدُ الأمْرَيْنِ[٨] لا كِلاهُما، فلَو كانَ جواباً لكانَ الظَّاهرُ ((أو)) بدَلَ ((الواو))، والمصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ لَمْ يَنظُرْ إلى هذهِ المَوانعِ[٩]، أمَّا الأوَّلُ؛ فلأنَّهُ لقصْدِ التغليظِ جَعَلَ قتْلَ واحدٍ كقَتْلِ فريقٍ، وقِيلَ [١٠]: (المرادُ بالرَّسولِ جِنْسُهُ [١١] الصَّادقُ بالكثيرِ، ٥٤٩/ب

---

(١) إنما قال: (في كل مرة)؛ لأن ((كلَّما)) تفيد التكرار، فكما أنها ظرف يفيد عموم الأوقات هي أيضاً ظرف يقتضي التكرار. ينظر: **الارتشاف**، (١٨٨٩/٤)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢٦/٢)، **وهمع الهوامع**، (١٨٠/٢).

(٢) وكونه مشعراً بالاختصاص بسبب تقديم المفعول ـ أعني ((أخاك)) ـ والمفعول به إذا قدِّم فهو يفيد الاختصاص كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ أي: لا غيرك. ينظر: **المفتاح**، (ص٢٣٣)، **وهمع الهوامع**، (١٠/٢).

(٣) أي: تقدير الفعل على النزاع المذكور، إما بتقدير: ((ناصبوه وعادوه))، أو بتقدير: ((استكبروا)). كما مر آنفاً.

(٤) هذا القول الذي نقله التفتازاني هو في الواقع للسيرافي في ((**التقريب**))، (٦٣/أ).

(٥) لأن جملة الجزاء إن صُدِّرت بجملة إسمية وجب اقترانها بـ ((الفاء))، كقولك: ((إنْ يقمْ زيد فهو مكرَّم))؛ لأن الجملة الاسمية كلام مستقل بنفسه، فاحتاجت إلى رابط بخلاف الجملة الفعلية. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (١٥٩٦/٣)، **واللَّمحة**، (٨٨٢/٢)، **والارتشاف**، (١٨٧١/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٢١٧)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٦٠٨/٢).

(٦) في **حاشيته**، (٢١٢/ب)، /بتصرف يسير/.

(٧) هامش (أ): عصام. والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٧/ب ـ ٣٧٨/ أ)، /بتصرف يسير/.

(٨) من التكذيب أو القتل في قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠].

(٩) وهذه الموانع هي: أنَّ الرسول الواحد لا يكون فريقين، ولا يحسن تقديم المفعول، كما في: ((إنْ أكرمْتَ أخي أخاك أكرمتُ))، والمانع الأخير المذكور ها هنا.

(١٠) والقول الذي نقله الإسفراييني هو لأبي حيان في معرض ردِّه على الزمخشري، حيث قال في ((**البحر المحيط**))، (٣٢٦/٤): (قوله: (لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين)، وليس كما ذكر؛ لأن الرسول في هذا التركيب لا يُراد به الواحد بل المراد به الجنس).

(١١) فإن الألف واللام هنا للجنس، ولا تدلُّ على واحد بعينه، كما تقول: ((الرجلُ خيرٌ من المرأة))، فإنك تقصد جنس الرجال وجنس النساء، ولا تقصد أحداً منهم بعينه، وكذا قولك: ((أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم))، فإن الذي أهلك الناس جنس هذه الاشياء لا هي بعينها، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. ينظر: **الحلبيات**، (ص٢٨٩)، **والمقتضَب**، (١٣٨/٤)، **والأصول في النحو**، (١٥٠/١)، **والتخمير**، (١٦٥/٤)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٧٠)، **والتذييل والتكميل**، (٢٣٥/٣ ـ ٢٣٦).

ويؤيِّدُهُ «كلَّما» الدالَّةُ على الكَثرةِ[1])[2]، وأمَّا الثَّاني[3]: فلأنَّهُ لا تقتَضي قواعدُ العربيَّةِ مثلَهُ، وما ذُكِرَ من الوجوهِ أوهَامٌ لا يُلْتفَتُ إليها، ولا يُوجَدُ مثلُهُ في كُتُبِ النَّحوِ؛ ومنْهُ عُلِمَ دفْعِ الأَخيرِ) [4]. **أقول** [5]: هذا عجيبٌ منْهُ مع تبحُّرِهِ يغفُلُ عن مثلِ هذا !!، وقد قالَ في متْنِ «**التَّسْهيل**» [6]: (ويجوزُ: «إنْ ينْطَلَقْ خَيراً يُصبْ»، خلافاً للفرَّاءِ)، فقالَ شُرَّاحُه [7]: (أجازَ سِيبَويْهِ [8] والكِسائيُّ[9] ـ رحِمَهُما اللهُ تعالى ـ تقديمَ المْنصُوبِ بالجوابِ معَ بقاءِ جَزْمِهِ، وأنشَدَ الكِسائيُّ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ: وللخيلِ أَيّامٌ، فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ~ وَيَعْرِفْ لَهَا أيامَهَا، الخَيْرَ تُعْقِبِ [10]

([1]) فإن «كلَّما» تفيد التكرار وعموم الأوقات كما أوضحت آنفاً، والتكرار يدل على كثرة الرسل، وهذا ما أكَّده ابن التمجيد، حيث قال في **حاشيته**، (٥٢٣/٧ ـ ٥٢٤): (﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ [المائدة: ٧٠] يدل على كثرة المرسلين؛ لذلك جاز جعلهم فريقين، وإن النكرة وإن لم تعمَّ في الإثبات، لكن بواسطة «كلما» المفيدة لعموم الأوقات قد تعمُّ).

([2]) انتهى كلام أبي حيان.

([3]) يقصد المانع الثاني، وهو أنه لا يحسن تقديم المفعول، كما في: «إنْ أكرمْتَ أخي أخاكَ أكرمتُ».

([4]) انتهى كلام الإسفراييني.

([5]) والكلام للشهاب ويقصد الإسفراييني في قوله السابق.

([6]) (ص٦٥).

([7]) ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٤٠٢/٣)، **والمساعد**، (١٥٩/٣ ـ ١٦٠).

([8]) أجاز سيبويه تقديم المفعول، فلا يمنع جزمَه تقديم معموله عليه، قال في «**الكتاب**»، (١٣٣/١): (فإذا قلت: «إنْ ترَ زيداً تضربْ»، فليس إلا هذا، صار بمنزلة قولك: «حين ترى زيداً يأتيْك»؛ لأنه صار في موضع المضمر حين قلت: «زيد حين تضربُه يكون كذا وكذا»).

([9]) لم أقف على كلام الكِسائي في مصنَّفاته .

([10]) البيت لـ «طُفيل بن كعب» (ينظر: **ديوان طُفيل بن عوف بن كعب الغَنَوي**، (ص٣٥)، من « الطويل»، ومعنى البيت: «إن للخيل أياماً، فمن يصطبرْ لهذه الايام ينال الخير الكثير»، وقبله: وِراداً وحُوّاً مُشرِفاً حَجَباتُها ~ بَناتِ حِصانٍ قد تُعولِمَ مُنجِبِ

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتونَها ~ جَرى فوقَها واستَشْرتْ لَوْنَ مذْهَبِ

كَأَن متونَ الماءِ فَوق مُتونِها ~ أشارِيرُ مِلْحٍ فِي مَباءَة مُجْرِبِ

(ينظر: **المعاني الكبير**، (٨٥/١) ، **والاختيارين، المفضَّليات والأصمعيات**، علي بن سليمان، الشهير بـ« الأخفش الأصغر»، (ص٥١)، **والصناعتين، الكتابة والشعر**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ص٢٧٧)، **والحماسة المغربية**، أحمد بن عبدالسلام التادِلِيِّ الجُرَاوي، (١١٢٣/٢)). وفي البيت شاهد على جواز تقديم المنصوب في جواب الشرط، فـ «الخَيْرَ» مفعول مقدَّم لـ «تُعقِب»، والتقدير: «تعقبُ الخيرَ»، و«تُعقِب» مجزوم جواب الشرط؛ وإنما كُسرت «الباء» لأن القصيدة مجرورة. وهو من شواهد: **الإنصاف**، (٥٠٩/٢)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٦٠٠/٣)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٤٠٢/٣)، **والمساعد**، (١٥٩/٣)، **والخزانة**، (٤٤/٩).

تقديرُهُ: يُعقِبِ الخيرَ، ومنعَ ذلكَ الفرَّاءُ ـ رحِمَه اللهُ ـ مع بَقاءِ الجَزمِ، وقالَ [1]: (بلْ يجبُ الرَّفْعُ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ، أو على إضْمارِ «الفاء»)، وتأوَّلَ[2] البيتَ بأنَّ «الخير» صفةٌ لـ «الأيام»، كأنَّه قال: أيامُها الصَّالحةُ. واختارَ ابنُ مالك ـ رحِمَهُ اللهُ ـ هذا المَذهَبَ في بعضِ كُتُبِه [3]، ولمَّا رأى الزَّمخشَريُّ اشتراكَ المانعِ[4] بينَ الشَّرْطِ الجازمِ وما في مَعْناهُ[5]، مالَ إليهِ خُصوصاً[6]، وقوّةُ المعنى تقتضيه؛ فهو الحقُّ [7]، والمصنِّفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ نظَرَ إلى الظَّاهرِ وأنَّهُ لا حاجةَ إلى التَّقديرِ، معَ أنَّ الآيةَ الأُخْرى، وهي قولُهُ تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبتُم وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، تدلُّ على التَّقديرِ دَلالةً ظَاهرةً.

---

(1) **معاني القرآن**، (٤٢٢/١ ـ ٤٢٣)، / باختصار/، وعبارته: (وليس ذلك كما قال الكسائي؛ لأن الجزاء له جواب بـ«الفاء»، فإن لم يُستقبل بـ «الفاء» استُقبل بجزم مثله ولم يلق باسم، لا أن يضمر في ذلك الاسم «الفاء»، فإذا أضمرت «الفاء» ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير) .

(2) قال الفراء في «**معاني القرآن**»، (٤٢٣/١): (جعل الكسائي «الخَيْرَ» منصوباً بـ «تُعقب»، و«الخَيْرَ» في هذا الموضع نعت لـ «الأيام»، كأنه قال: (ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب). ولو أراد أن يجعل «الخير» منصوباً بـ«تُعقِب»، لرفع «تُعقِب»؛ لأنه يريد: فالخير تعقبه).

(3) قال ابن مالك في «**شرح الكافية**»، (٣/ ١٥٩٨ و١٦٠٠): (وكان حق أداة الشرط ألا يليها إلا معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ، لكنها أشبهت الفعل بالدخول على المُعرَب و المبني والمتعدِّي منه في عدم اكتفائها بمطلوب واحد؛ فجاز أن يليها الاسم)... وبعد أن ذكر البيت مثالاً قال: (ولم يُجز الفراء مثل هذا، وهو محجوج بالنقل).

(4) وهو أن الرسول الواحد لا يكون فريقين.

(5) يقصد «كلما» الملحقة بكلمات الشرط، وهي في الحقيقة «كل» الشمول دخلت على «ما» المصدرية الظرفية كما أوضحت، (ص ٣٣٠).

(6) فقال في «**كشافه**»، (٦٦٢/١): (فإن قلت: أين جواب الشرط ؟ فإن قوله: ﴿ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠] ناب عن الجواب؛ لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين، ولأنه لا يحسن أن تقول: «إنْ أكرمتَ أخي أخاكَ أكرمْتُ». قلت: هو محذوف يدلُّ عليه قوله: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾، كأنه قيل: كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه، وقوله: ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا﴾ جواب مستأنَف لقائل يقول: كيف فعلوا برسلهم؟).

(7) والذي أراه هنا أن جملة ﴿فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠] ليست مستأنفة كما ذهب الزمخشري، فليس المقصود الإخبار بأن الله تعالى أرسل إليهم رسلاً، بل المقصود هو بيان الحال التي كان عليها بنو إسرائيل؛ بسبب سوء معاملتهم لهُداتهم، فالجملة حال، والتقسيم ليس لـ «رسول» من قوله: ﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ [المائدة: ٧٠]، بل لـ «رسلاً» من قوله: ﴿وَأَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ رُسُلاً﴾؛ وبالتالي فإن قوله: ﴿كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ﴾ مقدَّمٌ من تأخير، والتقدير: «وأرسلنا إليهم رسلاً، كذبوا منهم فريقاً وقتلوا فريقاً، كلما جاءهم رسول من الرسل»؛ وبهذا نستغني عن تكلُّفات وتقديرات في نظْم الآية، كما أنه ينتفي بهذا الترجيح المانع الذي ذكره الزمخشري، من كون الرسول لا يكون فريقين، ينظر: **التحرير والتنوير**، (٢٧٣/٦ ـ ٢٧٤).

وإنما جيء بـ «يَقْتُلُونَ» موضع «قَتلوا» على حكاية الحال الماضية، استحضاراً لها واستفظاعاً للقتل، وتنبيهاً على أن ذلك من ديدنهم ماضياً ومستقبلاً، ومحافظة على رؤوس الآي.

قولُهُ: (إنَّما جيء بـ «يقتلون» موضعَ «قتلوا» إلخ) يعني: إنَّ «كذَّبوا» على أصْله [1]، *وعدَلَ في «يقتلون» إلى المُضارعِ لقصْدِ الاستحضَارِ[2]، ولم يقْصدِ الزَّمخشريُّ وجهَ الاستمرارِ الذي ذَكَرَهُ هناكَ، وهو أنَّهُمْ بعدُ يحومونَ حولَ قتلِ محمَّد ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ؛ لأنَّ هذا خَبرٌ عنْ أسْلافِهِمْ، وإنَّما يَستقيمُ ذلكَ في المخاطَبينَ كما في تلكَ الآيةِ [3] * [4]، ولمْ يقصدْ ذلكَ في التكذيبِ لمزيدِ الاهتمامِ بالقَتْلِ، والمصنِّفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ ذَكَرَ الاستمرارَ وأدْخَلَ المخاطَبينَ فيهِ؛ لأنَّ ما صَدَرَ عنْ أسلافِهِمْ كأنَّه صدَرَ منهُمْ لارتِضَائِهِمْ واقْتِفَائِهِم أثَرَهُمْ، ولا منافاةَ بينَ استحضارِ الحالِ الماضيةِ والاستمرارِ؛ لأنَّهُ لمَّا قدَّرَ أنَّهُ شوهِدَتْ تلكَ الحالُ واستمرارُها فيهِمْ، عبَّر عنها بالمُضَارِعِ[5]؛ لذلكَ فلا يُقالُ [6]: (الظاهرُ: «أو تنبيهاً»[7]؛ للمُنافاةِ بينَهُما)، لكنَّ الظَّاهرَ المغايرةُ بينهُما؛ لأنَّ المرادَ إمَّا حكايةُ الحالِ الماضيةِ أو الاستمرارُ؛ أي: فريقاً تقتلونَ بعدُ لأنَّكمْ حولَ قتْلِ محمدٍ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ . *واقتصرَ العلاَّمَةُ [8] هنا على حكايةِ أسْلافِهِمْ لقرينةِ ضمائرِ الغَيْبَةِ، وتركَ تلكَ الآيةَ على الاحتمالينِ [9] لقَرينةِ ضمائرِ المُخَاطَبين؛

---

(1) لأن الأصل أن يأتي بصيغة الماضي؛ لأنه يتحدَّث عن أفعال أسلافهم الشنيعة مع أنبيائهم فيما مضى.

(2) وقد أوضحت في (ص ٣٣٢) أنَّ من الأساليب البديعة في كتاب الله التعبير بلفظ المضارع؛ لاستحضار الصورة الماضية في ذهن المستمع كأنه يشاهدها عياناً.

(3) أي: إنما يستقيم ذلك في المخاطبين في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ لأن فيها ضمائر خطاب، فيكون التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب، ولا يصدق على هذه الآية لقرينة ضمائر الغيبة.

(4) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٢/ب)، /بحرفيته/.

(5) هذا ما أكَّده الشريف الجرجاني، حيث قال في «**شرح المفتاح**»، (ص١٩٧): (عبَّر بالمضارع في قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ لاستحضار تلك الصورة الشنيعة في ذهن المستمع، وفي «تقتلون» مجاز عقلي، حيث أسند قتل الأنبياء السالفة إلى الحاضرين لرضاهم بما فعله أسلافهم).

(6) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٨/أ)، /باختصار/، وعبارته: (والجمع بين الاستحضار للحال الماضية والتنبيه على الاستمرار مُشكِل؛ لأن الأول يَطلب جعل المضارع للحال، والثاني للاستمرار، فالظاهر: «أو تنبيهاً»).

(7) وقول البيضاوي في **تفسيره**: (وتنبيهاً) علَّة أخرى لمجيء المضارع موضع الماضي، والظاهر أنه عطْف على «استحضاراً»، وليس كذلك، بل هو عطف على حكاية الحال معنى ومآلاً.

(8) يقصد العلامة الزمخشري في قوله الآنف ذكره.

(9) أي: ترك قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّما جاءَكُمْ رَسُولٌ بِما لا تَهْوى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ـ والواضح فيها ضمائر الخطاب ـ على الحالين، وهما: حكاية الحال الماضية أو الاستمرار؛ ليكون تعييراً للمخاطبين بفعل آبائهم.

قال تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِما يَعْمَلُونَ**﴾ [البقرة: ٧١].

قال البيضاوي (١٣٧/٢): ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾؛ **أي: وحسب بنو إسرائيل ألا يصيبهم بلاء وعذاب بقتل الأنبياء وتكذيبهم. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب: «لاَ تَكُونَ» بالرفع على أنَّ «أنْ» المخفَّفة من الثقيلة، وأصله: «أنه لا تكون فتنة»؛ فخفِّفت «أنْ» وحذف ضمير الشأن؛ فصار: «أن لا تكون»،**

ليكونَ توبيخاً وتَعْييراً للحَاضِرينَ بفعْلِ آبائِهِمْ؛ ولذا عقَّبَتْ هذه الآيةُ بقصَّة عيسى ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلام ـ[1]* [2]، فتأمَّلْ . **قولُه: (ألا يُصيبَهم بلاءٌ وعذابٌ)** يعني: المرادُ بالفتنَة هنا البَلاءُ[3] لا معناها المعروفُ [4]، و «أنْ» الخفيفةُ ـ كما ذُكِرَ [5] في النَّحوِ ـ إنْ وقعَتْ بعدَ مَا يُفيدُ اليَقينَ فهي مخفَّفة مِنَ الثَّقيلة[6]، وإنْ وقَعَت بعدَ مَا لا يُفيدُ يَقيناً ولا ظنَّاً [7] فهيَ مَصْدرٌ، وإنْ وقعَتْ بعدَما يُفيدُ الظَّنَّ احتَمَلَتِ الوجْهيْنِ [8]؛

---

(١) حيث قال تعالى بعد ذلك: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذينَ قالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقالَ الْمَسيحُ يا بَنِي إِسْرائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْواهُ النَّارُ وَما لِلظَّالِمينَ مِنْ أَنْصارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

(٢) ما بين علامتين** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٤٠٠/٤ ـ ٤٠١)، /بتصرف يسير/.

(٣) قال الراغب في **تفسيره**، (٤٠٧/٥ ـ ٤٠٨): (الفتنة هنا العذاب والبلية، وأصل الفَتْن: إدخال الذهب النار لتظهر جَوْدته من رداءته، واستعمل في إدخال الإنسان النار؛ ولذلك قال تعالى: ﴿يَومَ هُم عَلَى النَّارِ يُفتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]).

(٤) وهو ما يقع بين الناس من الاختلاف والحروب، فهي قد تأتي بهذا المعنى أيضاً. ينظر: **لسان العرب**، مادة (فَتَنَ)، (٣١٧/١٣).

(٥) في (ب) ((وقع))، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو الأنسب لما بعده تحاشياً للتكرار، كما أنه موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦٨/٣).

(٦) سواء كان ذلك بعد لفظ العلم الخالص، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾ [المزمل: ٢٠]، أو كان ذلك بعد ما يفيد معنى العلم، كقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]. ينظر: **الكتاب**، (١٦٦/٣)، **والمقتضَب**، (٧/٣)، **وحروف المعاني والصفات**، (ص٥٨)، **ومنازل الحروف**، (ص٤٥)، **والمفصل**، (ص٣٩٧)، **والتخمير**، (٦٤/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٧/٨)، **وشرح الكافية الشافية**، (١٥٢٥/٣)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٣٧١)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٦).

(٧) بأن كان قبلها أفعال طَبْع، مثل: رجَوت، وطَمِعت.... فهي هنا «أنْ» المصدرية الناصبة للفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [طه: ٨٢]، والتقدير: ((والذي أطمع بمغفرته)). ينظر: **المفصل**، (ص٣٩٧)، **والغرَّة**، (١٠٠/١)، **والتخمير**، (٦٤/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٧/٨)، **والجنى الداني**، (ص٢٢٠)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٣٧١)، **وشرح قطر الندى**، (ص٦٠)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٥١٦/٢ ـ ٥١٧).

(٨) أي: إن وقعت «أنْ» بعد ما يفيد ظناً سواء كان بلفظ «ظن» أو «حسب»، فهي إما أن تكون مصدرية حملاً للظن على بابه، أو مخفَّفة من الثقيلة حملاً له على اليقين، وجاز في الفعل بعدها النصب على أنها مصدرية، والرفع على أنها مخفَّفة من الثقيلة. ينظر: **المفصل**، (ص٣٧٩)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٧/٨)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٤٧٥)، **واللَّمحة**، (٨٢٠/٢)، **والجنى الداني**، (ص٢٢٠)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٦٨٨/٢)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٥٢٤/٢).

وإدخال فعل الحسبان عليها، وهي للتحقيق تنزيل له منزلة العلم لتمكُّنه في قلوبهم، و«أنْ» أو «أنَّ» بما في حيزها سادٌّ مسدَّ مفعوليه.

لإجرائه مَجرى العِلْمِ لقوَّته وتنزيله منزلةَ غَيره لعَدَم إفادة اليَقين، * و «حَسِبَ» من هذا القَبيل؛ لأنَّها بمعنى: «قدَّر» و «ظنَّ»، وهي تنصُبُ مَفْعولَيْن سدَّتْ «أنْ» وما بعدَها مسَدَّهُما؛ لاشتمالها [1] على مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه[2]* [3]، وقيلَ[4]: (إنَّ «حسِبَ» بمعنى «عَلِمَ» هنا، وإنَّها لا تخفَّفُ إلا بعدَ ما يُفيدُ اليقينَ، واسمُها ضَميرُ شأنٍ محذوفٌ [5]، و«كان» تامَّةٌ)، وقيلَ[6]: (إنَّ المفعولُ الثَّاني محذوفٌ هنا؛ أي: حَسبوا عدَمَ الفتْنة كائناً، وهو منقولٌ عن الأخفش[7] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ، ومذهَبُ الجُمهورِ ما ذُكِرَ[8])، واعلَمْ أنَّ هذا كلَّهُ إنَّما يَتمُّ إذا قُلْنا «كلَّما» شرطيَّةٌ، وقدْ منَعَهُ أبو حيانَ وقالَ[9]: (إنَّها في مَعناهُ فتُعامَلُ مُعامَلتهُ)، وهو الحقُّ[10].

---

(1) في (ب) و (ج) و (د) « لاشتماله»، والأليق بالسياق ما ورد في الأصل؛ لأن الضمير عائد إلى «أن» وصلتها.

(2) سبق بيان معنى المسند والمسند إليه، (ص ٢٣٣).

(3) ما بين علامتين** منقول عن الزمخشري في «**كشافه**»، (٦٦٣/١)، /بتصرف/، وعبارته: (نَزَل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم، فإن قلت: فأين مفعولا «حسب» ؟ قلت: سدَّ ما يشتمل عليه صلة «أنْ» و «أنَّ»، من المسند والمسند إليه، مسدَّ المفعولين).

(4) والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٦٥/٤)، /بتصرف /، وعبارته: (فمن رفع فـ «أنْ» عنده مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف تقديره: «أنه»، و «لا» نافية و«تكون» تامّة، و«فتنة» فاعلها والجملة خبر «أن»، وهي مفسِّرة لضمير الأمر والشأن؛ وعلى هذا فـ «حسب» هنا لليقين لا للشك).

(5) تقديره: «أنه»؛ أي: «وحسبوا أنه لا تكون فتنة». وقد سبق تعريف ضمير الشأن أو القصة، (ص ١٣٦).

(6) والقول للشيخ زاده في **حاشيته**، (٢٢٧/٢)، /بتصرف/ ، وعبارته: (عند الجمهور «أنْ» المخففة أو الناصبة سدَّت مسدَّ مفعوليها، فيكون التقدير: «حسبوا الفتنة غير نازلة بهم»، وعند الأخفش قائمة مقام المفعول الأول والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: «حسبوا عدم الفتنة كائناً»).

(7) ينظر: **معاني القرآن**، (١٢٩/١ـ ١٣٠). وينظر رأي الأخفش في **اللباب**، العكبري، (٢٥٣/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٦٠/٨)، **وهمع الهوامع**، (٥٤٨/١).

(8) من أنَّه إذا وقعت «أنْ» وما في حيِّزها بعد هذه الأفعال، فإن الجملة قد سدَّت مسدَ مفعولي «حسبوا»، فكما أن «أنَّ» المشددة وصلتها تسدُّ مسدَّ مفعولي «علم» لاشتمالها على المسند والمسند إليه، كذلك فإن «أنْ» الناصبة أو المخفَّفة وما في حيِّزها تسدُّ مسدَّ مفعولي «حسب»؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، وليس في الكلام حذف لأن الجملة مشتملة على الجزأين لفظاً ومعنى. ينظر: **الكتاب**، (٤٠/١ ـ ٤١)، **واللباب**، العكبري، (٢٥٣/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٦٠/٨)، **وهمع الهوامع**، (٥٤٨/١).

(9) **البحر المحيط**، (٣٢٦/٤)، /باختصار/، وعبارته: (﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾[المائدة: ٧٠]، سمَّاه الزمخشري: «شرطاً»، وليس بشرط، بل «كل» منصوب على الظرف؛ لإضافتها إلى المصدر المنسبك من «ما» المصدرية الظرفية، وأجمعت العرب على أنه لا يُجزم بـ «كلما»).

(10) وقد أوضحت هذا الأمر فيما سبق، ينظر: (ص ٣٣٠).

﴿**فَعَمُوا**﴾[المائدة : ٧١] **عن الدين أو الدلائل والهدى.** ﴿**وَصَمُّوا**﴾[المائدة: ٧١] **عن استماع الحق كما فعلوا حين عبدوا العجل .** ﴿**ثُمَّ تابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ**﴾[المائدة: ٧١]؛ **أي: ثم تابوا فتاب الله عليهم.** ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا** ﴾[المائدة: ٧١] **كرَّة أخرى.**

قولُه: (ثمَّ تابوا فتابَ اللهُ عليهم) أي: قَبِلَ توبَتَهُمْ وأثابهُمْ عليها، وذلكَ إنَّما يَكونُ بعدَ توبَتِهِمْ؛ فلذا قدَّرَهُ[(١)].

وقولُه: (كرَّةً أُخرى) * عدَلَ عن قولِ الزَّمخشريِّ[(٢)]: (بطَلَبِ [(٣)] المحالَ وهو الرُّؤيةُ)؛ لأنَّه معَ مَا فيهِ مِنَ الاعتزالِ[(٤)] تكلُّفٌ؛ لأنَّ طلَبَ الرُّؤيةِ منهمْ لمْ/ يكُنْ بعدَ عبادةِ العِجْلِ، فإنَّ طلَبَها كانَ مِنَ الذينَ كانوا معَ مُوسَى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ في الطُّورِ[(٥)]، وعِبادةُ العِجْلِ كانَتْ مِنَ المتَخلِّفينَ عنهُ إذْ ذاك*[(٦)]، | ٥٥٠/أ

---

(١) أي: لهذا الأمر المذكور قدَّر البيضاوي ـ رحمه الله ـ الفعل ((تابوا)).

(٢) **الكشاف**، (٦٦٣/١)، /باختصار/، وعبارته: (﴿ثُمَّ تَابُوا﴾ عن عبادة العجل، فـ ﴿تابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا﴾ كرَّة ثانية بطلبهم المحال غير المعقول في صفات اللَّه، وهو الرؤية).

(٣) هكذا وردت في الأصل، وفي النسخ الثلاث الأخرى ((بطلبهم))، وهو الأنسب لموافقته لما في ((**الكشاف**)).

(٤) حيث أحالها المعتزلة، وأجازها أهل السنة، والدليل على جواز رؤيته قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ ۞ إِلى رَبِّها ناظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، ردَّ المعتزلة بأن المقصود من ﴿ناظِرَةٌ﴾ ليس ناظرة إلى ربها بل يحتمل المعنى الانتظار؛ أي: منتظرة ثوابها. وهذا مردود من وجهين: **الأول**: أن الآخرة ليست وقت انتظار، وهذا يخرج مخرج البشارة، والانتظار ليس منه، **والثاني**: أن ((إلى)) حرف يُستعمل في النظر إلى الشيء لا في الانتظار. ينظر: **الإبانة**، (ص ٤١ ـ ٤٢)، **والتوحيد**، (ص٧٩)، **وحاشية على العقائد العضُدية**، محمد بن أسعد الصِّديقي، جلال الدين الدَّوَّاني، (١٥٨/ب) .

(٥) سقطت من (د). **والطور**: الجبل الذي تجلّى فيه النور لموسى عليه السلام، وفيه صُعق، يقع في سيناء على مقربة من البحر الأحمر، وهو جبل عالٍ يُصعد إليه على مدارج، يبلغ ارتفاعه ٥٨٨ م. ينظر: **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس، المعروف بـ ((الشريف الإدريسي))، (ص٣٤٩)، **والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، أحمد بن علي بن عبدالقادر، تقي الدين المقريزي، (٤٣٧/٤)، **ومحرك البحث google map directions**.

(٦) ما بين علامتين** منقول عن الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٨/أ ـ ب)، /بالمعنى/ ، وعبارته: (وقد ترك البيضاوي قول الزمخشري؛ لأن الرؤية كانت من الذين كانوا مع موسى في الطور، وعبادة العجل من المتخلّفين، وتَوب الله عليهم بعد عودة موسى، فلا يوافقه ((ثم)) الدال على التراخي، نعم، لو جَعل الثانية لعبادة العجل والأُولى لطلب المحال لصحَّ). **قلت**: في الواقع ما ذكره الإسفراييني من ترتيب للوقائع فيه إشكال؛ فإن طلب الرؤية كان بعد عبادة العجل، فإن الله تعالى واعد موسى عليه السلام على جبل الطور ثلاثين ليلة، قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وكانت عبادة العجل في هذه العشر، فأمر الله موسى عليه السلام أن يأتيه في سبعين منهم ليعتذروا عن عبادة العجل، فلما خرج بهم لميقات ربه طلبوا منه رؤية الله جهرة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّيْحَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[البقرة: ٥٥]؛ فما ذهب إليه الزمخشري لا إشكال فيه !!. ينظر: **تفسير الطبري**، (١٤٠/١٣)، **والبداية والنهاية**، (٣٣٦/١).

وقرئ بالضم فيهما، على أن الله تعالى عمَّاهم وصمَّهم؛ أي: رماهم بالعَمى والصَّمم، وهو قليل، واللغة الفاشية أعمى وأصم.

ولِذا قِيلَ[1]: (إنَّ ((ثم)) فيه [حينَئذٍ] [2] للتَّراخي الرُّتْبِيِّ[3] لا الزَّمانيِّ). **قولُه: (وقُرِئ [4] بالضَّمِّ فيهما، على أنَّ اللهَ عمَّاهُم إلخ)** الظاهر أنَّ ((عمَّاهُمْ)) في عبارَة المصنِّف ـ رَحِمهُ اللهُ تعالى ـ بالتَّشديد؛ لأنَّه ثَبَتَ في اللُّغة: عَمَّاهُ يُعْميه؛ أي: صَيَّرَهُ أعْمَى [5]، والذي في عبارة الزَّمخشريِّ مُخفَّفٌ، فإنَّهُ قالَ[6]: (على تقديرِ عَماهُمُ اللهُ وصمَّهُمْ؛ أي: رَماهُمْ وضَرَبهُم بالعَمى والصَّمَم، كما يُقالُ: نَزَكْتُه؛ إذا ضَربْتُه بـ ((النَّزْك)) [7]). وهو رمحٌ قصيرٌ، مُعرَّبٌ [8]، مِنْ مُصَغَّر [9] ((نَزَه))، لكنْ قال أبو حيانَ[10]: (إنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ ((عَمَاهُ وصَمَّهُ))، والزَّمخشريُّ أعْرَفُ منهُ باللُّغَة [11]،

---

(1) وهذا القول للقطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٨/ ب)، / بتصرف/، وعبارته: (حمَل العمى والصَّمم على عبادة العجل، وثانياً على طلب الرؤية دون فصل بينهما بكلمة ((ثم))، فوجب أن يكون طلب الرؤية متأخراً عن التوبة المتأخرة عن عبادة العجل، لكن طلب الرؤية من الذين كانوا معه على جبل الطور، فكيف يرتَّب عليها ؟! الجواب: ((ثم)) هنا للتراخي في الرتبة).

(2) سقطت من الأصل، وأثبتها من النسخ الأخرى.

(3) **التراخي الرُّتْبي**: أن تعطف جملة على جملة أخرى يكون مضمون الجملة المعطوفة أرقى رتبة من مضمون الجملة المعطوف عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَواصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَواصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧] بعد قوله : ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١]، تقدير الكلام: ((فلا اقتحم العقبة، بفك رقبة أو إطعام بعد كونه مؤمناً)). وفي فعل ((كان)) إشعار بأن إيمانه سابق على اقتحام العقبة المطلوبة فيه بطريقة التوبيخ على انتفائها عنه، و((ثم)) للتراخي في الرتبة لا التراخي الحقيقي أو الزماني. ينظر: **الكليات**، (ص٣٢٥ ـ ٣٢٦).

(4) قرأ يحيى بن وثَّاب وإبراهيم النَّخْع ـ بضم العين والصاد ـ: ((عُمُوا وصُمُّوا))، قال ابن جني في ((**المحتسب**))، (٢١٧/١): (يجب أن يكون هذا على تقدير ((فُعِلَ))، كقولهم: ((زُكِمَ وأزكمه الله، وحُمَّ وأَحَمَّه الله))، فكذلك هذا أيضاً، جاء على عُمِي وصُمَّ، وأعماه الله وأصمَّه الله، ولا يقال: ((عَمَيتُه ولا صَممْته))، كما لا يقال: ((زَكَمه الله ولا حَمَّه))، فاعرف ذلك).

(5) ينظر: **المُحكَم**، مادة (عَمِي)، (٢٦٤/٢)، **ولسان العرب**، مادة (عَمِي)، (٩٦/١٥)، **والقاموس المحيط**، مادة (عَمِي)، (ص١٣١٥).

(6) في **الكشاف**، (٦٦٣/١).

(7) هكذا وردت في النسخ جميعها، والصواب ((بالنيزك)) ـ والله اعلم ـ لموافقته لما جاء في عبارة ((**الكشاف**)).

(8) سبق تعريف المعرَّب، (ص ١٧٩). ونيزَك: فارسي الأصل، وأصله بالفارسية الحديثة ((نَيْزَه))، وبالفَهْلوية: nezak . ينظر: **الصحاح**، مادة (نَزَكَ)، (١٦١٢/٤)، **والمعرَّب**، (ص ٦٠٨).

(9) سبق بيان معنى التصغير، (ص ٢١١).

(10) **البحر المحيط**، (٣٢٨/٤)، /باختصار/، وعبارته: (لا يقال: عمَيته ولا صمَمته، وهي أفعال جاءت مبنية للمفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وهي متعدِّية ثلاثية، فإذا بنيت للفاعل صارت قاصرة، فإذا أردت بناءها للفاعل متعدية أدخلت همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال).

(11) وصفه الذهبي بـ ((شيخ العربية))، وترجم له الفيروزآبادي، فذهب إلى أنه إمام اللغة والنحو والبيان بالاتفاق، كما ذهب ابن حجر إلى أنه كان غاية المعرفة بفنون البلاغة وتصرُّف الكلام. ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٤٥/٤)، **ولسان الميزان**، (٤/٦)، **والبُلغة**، (ص٢٩١).

﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة: ٧١] **بدل من الضمير، أو فاعل و«الواو» علامة الجمع، كقولهم: «أكلوني البراغيث»، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: العُمْي والصمُّ كثير منهم.**

لكنَّهُ لغةٌ قليلةٌ كما ذَكَرَهُ المصنِّفُ [١] ـ رحِمَهُ اللهُ ـ [٢]، والمَعْروفُ تعديَتُهُ بالهَمزةِ [٣]، وقدْ يُعَدَّى بالتضعيف[٤]. «فعُمُّوا» بضَمِّ العينِ والميمِ، و«صُمُّوا» ـ بضمِّ الصَّادِ والميمِ ـ مبنيٌّ للمفعولِ، ويصحُّ أنْ تَقْرَأَ عبارةَ المصنِّف: «عماهُمْ وصمَّهُمْ»؛ فتكونُ مطابقةً لعِبارَةِ الزَّمخشريِّ. **قولُه: (بدلٌ منَ الضَّميرِ، أو فاعلٌ إلخ)**، على البَدليَّةِ [٥] الضَّميرُ إمَّا عائدٌ على ما قبلَهُ [٦]، أو غيرُ عائدٍ عَليهِمْ بلْ على «الكَثيرِ»[٧] مفسَّرٌ به؛ لأنَّهُ في هذهِ الصُّورةِ يجوزُ عَوْدُ الضَّميرِ على المتأخِّرِ[٨] كما مرَّ[٩]، أو هو فاعلٌ و «الواو» علامةُ الجَمعِ لا ضميرٌ، وهذهِ لغةٌ لبعضِ العَرَبِ [١٠]

---

(١) تابع المصنِّف أبا البقاء، حيث قال في «**الإملاء**»، (٤٥٣/١): (لا يقال: عمَيْتُه وصمَمْته، وإنما جاء بغير همزة فيما لم يسمَّ فاعله، وهو قليل، واللغة الفاشية: أعمى وأصمَّ).

(٢) سقطت من (ب) و (د)، ومثبتة في (أ) و (ج).

(٣) حيث تقول في السمع والبصر: أعماه وأصمه. ينظر: **الصحاح**، مادة (عَمَى)، (٢٤٣٩/٦)، **والمخصَّص**، (١٠٢/١)، **والأفعال**، علي بن جعفر السَّعدي، الشهير بـ «ابن القطَّاع الصَّقَلِّي»، (٤٢/١).

(٤) سبق بيان معنى التعدية وكيف يُعدَّى الفعل بالهمزة والتضعيف، (ص ١٢٧ و٢٠١).

(٥) وهو «بدل بعض من كل» كما في **معاني القرآن**، الأخفش، (٢٨٦/١)، **وتفسير الراغب**، (٤٠٨/٥)، **ودرة الغواص**، (ص١٢٨)، **وأمالي ابن الشجري**، (٢٠٢/١ ـ ٢٠٣)، **وتفسير الرازي**، (٤٠٧/١٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٣٩٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٦٥٧)؛ لأنه لو قال: «عَمُوا وصَمُّوا» لأوهمَ ذلك أن كلهم صاروا كذلك، فلما قال: (كثير منهم)، دل على أن ذلك حاصل للأكثر لا للكل، كما تقول: «قبضت المال نصفَه»، أو «رأيتُ القوم ثُلُثيهم»، فهو بدل «بدل بعض من كل».

(٦) أي: الضمير الذي هو «الواو» في ﴿فعَمُوا وصَمُّوا﴾ عائد على المذكورين ـ أعني بني إسرائيل ـ العائد عليهم «واو» «حسبوا»، و «كثيرٌ» بدل من هذا الضمير.

(٧) يقصد عائد على «كثيرٌ» في قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾، و«كثيرٌ» بدل من المتأخر من «الواوين» لا منهما لأنه مقدَّم رتبة، والتقدير: «ثم عمُواكثير منهم وصمُّوا»، ولو كان «كثيرٌ» بدلاً من «الواوين»، للزم توارد عاملين على معمول واحد، وهذا ممنوع . ينظر: **شرح التصريح**، (١٩٢/٢).

(٨) فهذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخَّر لفظاً ورتبة فيفسَّر بما بعده، وهو أن يُبدَل منه ما يفسِّره، كما تقول: «ضربتُه زيداً»، وكقولهم: «اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وهذا أجازه العلماء بالإجماع وأنكره سيبويه. ينظر: **الكتاب**، (٧٥/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص ٦٣٩)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص١٧٧)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٤١٣/١)، **وهمع الهوامع**، (٢٧١/١).

(٩) (٧٩/٣)، حيث ناقش هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. قال الشهاب في **حاشيته**: (...واعتُرض بأن فيه تقديم المضمر على مفسِّره، وهو مخصوص بمواطن ليس هذا منها، ورُدَّ: بأنهم وإن لم يذكروه لكن عَود الضمير على الفاعل المتأخر لفظاً جائز).

(١٠) وهي لغة طيء، وأزد شَنُوءة، وبني الحارث. ينظر: **توضيح المقاصد**، (٥٨٧/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٧٨).

وقيل: مبتدأ والجملة قبله خبره، وهو ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع.

يُعَبِّرُ عنها النُّحاةُ بـ ((أكَلُوني البراغيثُ))[1]، أو هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، واختُلِفَ في تقديره، فَقدَّرهُ بعضُهُم[2]: ((العُميُ والصُمُّ كثيرٌ منهُمْ))، ومِنْهُمْ[3] مَنْ قدَّرَه: ((العَمى والصَّمَمُ كثيرٌ منهُم))؛ أي: صادرٌ منهُمْ، والظَّاهِرُ الأوَّلُ[4] ؛ [ولِذا اقتَصَر عليه المصنِّفُ][5]. **قولُهُ: (وقيلَ: مبتدأٌ والجُملةُ قبلَهُ خَبرُهُ إلخ)** وضعَّفَهُ المصنِّفُ ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ بأنَّ الخبرَ الفعليَّ لا يَتقدَّمُ على المُبتدَأ لالتباسه بالفاعلِ؛ فلا يُقالُ في ((زيدٌ قام)): ((قامَ زيدٌ))، على أنَّهُ مبتدأٌ وخبرٌ[6]، وردَّ[7]: (بأنَّ مَنْعَ التَّقديمِ مشروطٌ بكَونِ الفَاعلِ ضَميراً مُستَتراً؛ فإنَّه لا يلتبِسُ إذا كانَ بارزاً، فإنْ قيلَ: إنَّهُ يلتبِسُ بالفاعلِ في لُغةِ ((أكَلوني البَراغِيثُ)) أيضاً، قيلَ: إنَّها لغةٌ ضعيفةٌ لا يُلْتَفَتُ إليها)،

---

(1) القاعدة المطَّردة في العربية: الفعل يجب إفراده دائماً، حتى وإن كان فاعله مثنى أو مجموعاً؛ أي: أنه لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه، فيقال مثلاً: ((قام الرجل))، و ((قام الرجلان))، و ((قام الرجال))، بإفراد الفعل ((قام)) دائماً، ولا يقال في الفصحى مثلاً: ((قاما الرجلان)) ولا ((قاموا الرجال)). أما قبيلة طيء فقد روي عنها أنها كانت تجيز ذلك، وتُعرف هذه الظاهرة عند النحاة العرب بـ((لغة أكلوني البراغيث))، وهذا أحد وجوه التأويلات المذكورة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] . (ينظر: **سر صناعة الإعراب**، (٢٧٣/٢)، **والمقتصد**، (٢٧١/١)، **ونتائج الفكر**، (ص١٢٨)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٣٩٨/١)، **وهمع الهوامع**، (٥٧٨/١)). والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن القرآن لا يُحمل إلا على الفصيح من اللغات، وهذه لغة رديئة، وهي لهجة العوام من الناس حيث يقولون: (صحوا الأطفال)، كما أنها لغة الطلبة الذين لم يتمرَّسوا في الفصاحة، حيث يكتبون في موضوعات الإنشاء: ((انصرفوا الطلبة))؛ فلا يمكن أن نؤوِّل عليها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة: ٧١]. ينظر: **البرهان في علوم القرآن**، (٣٠٤/١)، **والجنى الداني**، (ص١٧١)، **والنحو المصفى**، محمد عيد، (ص٤٠٢).

(2) رجَّح الزجَّاج هذا الوجه بعد أن ذكر الوجوه جميعاً، فقال في ((**معاني القرآن**))، (١٩٦/٢): (والوجه أن يكون ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ خبر ابتداء محذوف، المعنى: ذوو العمى والصمم كثير منهم).

(3) رجَّح هذا الوجه أبو البقاء فقال في ((**الإملاء**))، (٤٥٣/١): (هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: العمى والصمم كثير).

(4) هذا الوجه رجَّحه السَّمين الحلبي على الوجه الثاني، فقال في ((**الدر المصون**))، (٣٧١/٤): (على تقديره الأول: يكون ((كثيرٌ)) صادقاً عليهم، و ((منهم)) صفة لـ ((كثير))، وعلى التقدير الثاني يكون ((كثير)) صادقاً على العمى والصمم لا عليهم، و ((منهم)) صفة له بمعنى أنه صادر منهم، وهذا الثاني غير ظاهر).

(5) ما بين معكوفين سقط من (أ).

(6) بيان ذلك: الخبر إذا كان فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو ((زيدٌ قام))، فلا يجوز تقديمه، فلا يقال: ((قام زيد))، على أن يكون ((زيد)) مبتدأ مؤخراً والفعل خبراً مقدَّماً، بل يكون ((زيد)) فاعلاً لـ ((قام))، من باب الفعل والفاعل، أما إذا رَفع الفعل ضميراً بارزاً لا مستتراً، نحو: ((الزيدان قاما))، فيجوز تقديم الخبر، فتقول: ((قاما الزيدان))، ويكون ((الزيدان)) مبتدأ مؤخراً و((قاما)) خبراً مقدَّماً. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٣٦٦/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٨٥/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٨٢)، **والارتشاف**، (١١٠٤/٣)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٩٥)، **وشرح التسهيل**، التَّنَسي، (٢٦٦/١ ـ٢٦٧).

(7) والرَّد للسَّمين الحلبي في ((**الدر المصون**))، (٣٧٢/٤)، / بتصرف يسير/.

قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ**﴾[المائدة: ٧٢].

قال البيضاوي (١٣٨/٢): ﴿**وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**﴾ **فيجازيهم على وفق أعمالهم.** ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**﴾؛ **أي: إني عبد مربوب مثلكم، فاعبدوا خالقي وخالقكم.**

وقد قالوا: (إنَّه لا يجوزُ تقديمُ الخَبرِ فيما يَصْلُحُ المبتدأُ أنْ يكونَ تأكيداً للفَاعل، نحوَ: «أنا قُمْتُ»، فإنَّ «أنا» لو أُخِّرَ التَبسَ بتأكيدِ الفاعلِ[١])، وما نحنُ فيه مثلُهُ في الالتباسِ، إلا أنَّ الالتباسَ هُنا بتابعٍ آخَرَ ـ أعني البَدَلَ ـ، لكنَّ النُّحاةَ صرَّحوا بجوازِ التَّقديمِ في مِثْل: «الزيدانِ قامَا»[٢]، ولا التفاتَ إلى اللُّغةِ الضَّعيفةِ، لكنَّ الجوازَ لا يُنافي الضَّعفَ، وامتناعُ المثلِ يَصلُحُ وجْهاً للضَّعْفِ؛ *ولذا قالَ المُصنِّفُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ: (**لأنَّ تقديمَ الخَبرِ إلخ**)، وقد أشارَ إليه الرَّضِي[٣]؛ فلا يَرِد ما ذَكَر*[٤].

قولُهُ: (واللهُ بصيرٌ إلخ) حمَلَهُ على المجازاةِ لأنَّ المطَّلعَ على مَنْ يخالفُه ينتقمُ منهُ ويُجازيه على ما فَعَلَ، ثُمَّ لا يَخفَى مَوقعُ ﴿بَصِيْرٌ﴾ هُنا مع قوله: ﴿عَمُوا﴾[٥]. **وقولُهُ: (وفقَ أعمالِهم)** منصوبٌ بنَزْعِ[٦] الخافضِ[٧]؛ أي: على وَفْقِها ومِقْدَارها. **قولُهُ: (أي: إنِّي عبدٌ مربوبٌ مثلُكم إلخ)**؛ أي: مملوكٌ مخلوقٌ؛ لأنَّ «الرَّبَّ» يكونُ بمعنى: المالكِ والخالقِ[٨]،

---

(١) بيان ذلك: لا يجوز تقديم الخبر في «أنا قمت»، على أن يكون «أنا» فاعلاً لفظاً والفعل خبراً مقدَّماً؛ لأنه لو أخِّر المبتدأ «أنا» لالتبس بتأكيد الفاعل، الذي هو «التاء» في «قمت»، لكن يجوز تقدير أن أصله: «قمت أنا»، فيكون «أنا» فاعلاً في المعنى تأكيداً في الاصطلاح. ينظر: **التلخيص**، (ص ٢٦)، **والإيضاح**، القزويني، (٤٠٧/١)، **ومختصر التلخيص**، (٤٠/ب)، **والمطوَّل**، (ص١١٥)، **والأطول**، (٩١/ب)، **ومواهب الفتَّاح**، (٤٠٧/١).

(٢) وإنما صرَّحوا بجواز تقديم الخبر في «الزيدان قاما»؛ لأن الفعل رفَع فعلاً بارزاً لا مستتراً كما أوضحت في آنفاً.

(٣) في **شرح الكافية**، (٢٢٨/١)، حيث قال: (.....والتي ليست بمفردة، فلا بد من مطابقة ما بعدها لها، نحو: «أقائمان الزيدون»، و«أقائمون الزيدون»، والأظهر أنها خبر عما بعدها، وتحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»).

(٤) ما بين علامتين ** منقول عن الكازروني في **حاشيته**، (١٦٢/٢)، /باختصار/، وعبارته: (فإن قيل: الالتباس المذكور إنما هو فيما إذا كان الضمير مستتراً، كما في «زيدٌ قام»، أما عبارة القرآن المذكورة فلا يحصل فيها الالتباس لو قدِّم الخبر؛ إذ الضمير بارز في الفعل الذي هو الخبر، فإنه قد أجاب عنها الرضي بأنه يشتبه المبتدأ بالبدل أو بالفاعل على طريقة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»).

(٥) يقصد الشهاب أن في الآية طباقاً، وقد سبق تعريف الطباق، (ص ٢٩٣).

(٦) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و (ج) و (د) هكذا « على نزع»، وما أثبتُّه موافق لما في **المطبوعة**، (٢٦٩/٣).

(٧) **النصب على نزع الخافض**: أن يَسقط حرف الجر، فينتصب المجرور على أنه مفعول به، فهو يرجع إلى أصله من النصب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، فقد نصب «أولياءَه» على نزع الخافض؛ يعني: «يخوِّف بأوليائه»، فلما أسقَط «الباء» نصَب. ينظر: **الجُمل**، (ص١٢٠).

(٨) «الربُّ» قد يأتي بمعنى: «المالك» و«الخالق»، كما في قوله تعالى: ﴿الحَمدُ لله ربِّ العَالمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ أي: مالك العالمين وخالقهم، وبمعنى: «السيد المطاع»، كما في قوله تعالى: ﴿فيسقي رَبَّهُ خَمراً﴾ [يوسف: ٤١]؛ أي: يسقي سيده، ويأتي بمعنى: «المصلح»، يقال: ربَّ فلان ضيعَته، إذا قام على إصلاحها. ينظر: **الزاهر**، (٤٦٧/١)، **ومجمل اللغة**، مادة، (ربَّ)، (٣٧٠/١).

﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٧٢]؛ **أي: في عبادته أو فيما يختصُّ به من الصفات والأفعال.** ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢] **يُمنع من دخولها كما يُمنع المحرَّم عليه من المحرَّم؛ فإنها دار الموحدين.** ﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] **فإنها المعدَّة للمشركين .** ﴿وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]؛ **أي: وما لهم أحد ينصرهم من النار،**

والمماثلةُ مِنَ العطفِ[١]، وترتُّبُ العبادةِ على ذلكَ يؤخَذُ من التعليقِ بالرَّبِّ، **وقولُه: (أو فيما يَختصُّ به من الصِّفاتِ)** ردٌّ على النَّصارى[٢] القائلينَ بحلولِ صفةِ[٣] العلمِ فيه وإحياءِ الموتى بالذَّاتِ مِنْ عيسى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ.

قولُه: (يُمنَعُ من دُخولِها) يعني: أنَّ التَّحريمَ هنا مجازٌ مُرسَلٌ[٤] أو استعارةٌ تَبَعيَّةٌ[٥] للمنعِ؛ إذْ لا تكليفَ ثَمَّةَ[٦].

قولُه: (وما لهُمْ أحدٌ ينصرُهُمْ منَ النَّار) أي: يَمنَعُهُمْ منها؛ وخصَّه ليناسبَ ما قبلَهُ[٧]، ولو أطْلَقَ لكانَ لهُ وجهٌ وجيهٌ[٨]،

---

(١) أي: المماثلة في قول البيضاوي: (مربوب مثلكم) مستفادة من العطف في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢].

(٢) وهم طائفة اليعقوبية، ويقولون: إن الله تعالى جوهر واحد له ثلاثة أقانيم هي: الوجود، والعلم، والحياة. والكلمة ـ التي هي أقنوم العلم ـ اتحدت بجسد المسيح بطريق الانقلاب فصارت لحماً ودماً، وصار الإله هو المسيح. وعنهم أخبرنا القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]. ينظر: **الملل والنحل**، (٣٠/٢)، **والإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (ص١٢٧)، **وشرح المقاصد**، (٦٩/٢).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) المجاز: إما مجاز مرسَل أو استعارة، فإذا كانت العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي هي المشابَهة كانت استعارة، وإذا كانت العلاقة المصحِّحة للتجوُّز هي غير المشابَهة ـ بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سبباً للشيء أو مسبَّباً عنه ـ سمِّي مرسلاً؛ وإنما سمِّي مرسَلاً لأنه مرسل أو غير مقيَّد بعلاقة المشابهة الخاصة بالاستعارة، كما تقول: رعت الماشية الغيث، فـ ((الغيث)) مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن المعنى الحقيقي للغيث سبب في المعنى المجازي الذي هو النبات. ينظر: **التلخيص**، (ص٩٩)، **والمطوَّل**، (ص٣٥٤ ـ ٣٥٥)، **ومختصر التلخيص**، (١٤٩ /ب ـ ١٥٠/ أ)، **وعروس الأفراح**، (٢٩/٤ و ٣٢).

(٥) سبق تعريف الاستعارة التبعية، (ص ١٤١).

(٦) أي: جعَل التحريم مجازاً مستعاراً للمنع من دخول الجنة، تشبيهاً له به في عدم حصول ما تشتهيه النفس بالحظر عنه؛ وإنما أخرجه عن ظاهره لأن دخول الجنة إنما يكون في الدار الآخرة، والدار الآخرة ليست دار تكليف إنما دار جزاء، كما في **حاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٨/ب)، **وحاشية الطيبي**، (٤٠٣/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٢/ب)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٥٢٧/٧)، **وحاشية زكريا الأنصاري**، (٤١١/أ)، **وحاشية الإسفراييني**، (٣٧٨/ب)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٢٧/٢)، بينما ذهب القونوي في **حاشيته**، (٥٢٧/٧) إلى أنه لا مانع من حمل التحريم على المعنى اللغوي، فلا استعارة ولا تشبيه.

(٧) أي: خَصَّ ذكر النار ليناسب ما قبله في قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾.

(٨) أي: لو أطلَق فقال: (وما لهم أحد ينصرهم) دون أن يخصِّص ذلك بالنار، لكان له وجه.

وأشارَ **بقوله: (أحد)** إلى أنَّ القَصْدَ إلى التعميمِ ونَفيِ الجِنْسِ لا نفيِ الجَمْعِ[1] حتى يُتوهَّمَ[2] غيرُهُ، والظَّاهرُ أنَّهُ يَلزَمُ مِنْ نفيِ الجَمعِ نَفيُ الواحدِ؛ لأنَّهُ إذا لم ينصُرْهم الجَمُّ[3] الغَفيرُ، فكيفَ ينصرُهُمُ الواحدُ منهُمْ ؟!، ونُقلَ[4] عَنِ الزَّمخشريِّ[5] أنَّه بناءً على زعمِهِمْ أنَّ لهُمْ أنصاراً كثيرةً؛ فنَفَى ذلكَ تهكُّماً بهِمْ، وقِيلَ[6]: (إنَّهُ مِنْ مقابَلَةِ الجَمعِ بالجَمعِ، وإذا كانَ من كلامِ عيسى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ وُضِعَ فيهِ الظَّاهرُ موضعَ ضَميرِ الخِطابِ[7]،كما في «**الكشَّاف**»[8])، وعليهِ أيضاً فالمعنى: لا ينصرُهُمْ بل يُعاديهِمْ، فكيفَ غيرُهُ ؟!، وليسَ معناهُ كما قِيلَ[9]: (إنَّ تعظيمَ عيسَى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ صارَ سبَباً لكونِهِمْ ظالمِينَ لا ناصرَ لهُم، فما حالُ مَنْ عَظَّمَ مخلوقاً نازلَ الدَّرَجَةِ ؟!).

---

(1) يريد الشهاب أن يقول: إن في قوله: (ما لهم أحد) إشارة إلى أن المراد بالجمع هنا نفي الجنس لا نفي التعدُّد، وإلا فـ «نفي الأنصار» يستلزم نفي الجنس، كما تقول: «لا رجلٌ في الدار»، ولا يستلزم نفي ناصر أو ناصرين، كما صحَّ أن يقال: «لا رجال في الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان. ينظر: **المفتاح**، (ص٢١٦)، **والمحصَّل**، (ص٢٣٠)، **والإيضاح**، القزويني، (٣٣٨/١)، **ومختصر التلخيص**، (٣٣/أ)، **والأطول**، (٦٨/ب)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، (٣٣٨/١).

(2) يقصد الإسفراييني، والذي قال في **حاشيته**، (٣٧٨/ب): (قوله: (ما لهم من أحد ينصرهم)، نبَّه على أن «مِنْ» زائدة، كأنه قيل: « ما لهم أنصار»، والقصد إلى نفي جنس الناصر لا نفي جمع من الناصرين حتى يَحتمل ما دون الجمع).

(3) الجَمُّ: الكثير المجتمع، فهنالك فرق واضح بين «الجَمُّ » و«الكثير»، يُقال: الجُمَّة من الشَّعر، أي: ما اجتمع منها، والجُمَّة من الناس؛ أي: العُصبة الكثيرة المجتمعة، وكلُّها تعود إلى أصل واحد، وهو الكثرة مع الاجتماع. ينظر: **تصحيح الفصيح**، (ص٣٦١)، **والفروق اللغوية**، (ص٢٥٣)، **وشرح الفصيح**، المرزوقي، (ص٢٤٠)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (٣٥٣/٢)، وشرح **الفصيح**، اللَّخمي، (ص١٦٦).

(4) والناقل هو التفتازاني ـ رحمه الله ـ، حيث قال في **حاشيته**، (٢١٢/ب): (قال المصنف: إنما قيل: ﴿ مِنْ أَنْصارٍ﴾ تعييراً لهم؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن لهم أنصاراً كثيرة، فنفى الله عنهم ما اعتقدوه مع استهزائهم وسخريتهم، وإن كان «من ناصر» أبلغ).

(5) بحثت عن هذا النقل أو ما في معناه، فلم أجده في «الكشاف» !!. ينظر: **الكشاف**، (٦٦٣/١ ـ ٦٦٤).

(6) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٨/ب)، /باختصار/، وعبارته: (وهذان أمران لا بد من التنبيه عليهما: **أحدهما**: لا وجه لتخصيص النفي بالناصر من التأويل، بل المراد ما لهم أحد ينصرهم من النار ومن منع الدخول في الجنة، **وثانيهما**: أنه إن كان من كلام عيسى فالظهور موضع الضمير المخاطب دون الغائب؛ أي: ما أحد ينصركم، وفي «الكشاف» تصريح به).

(7) أي: وضع الظاهر ـ الذي هو « الظالمين» ـ موضع المضمر، فكان حقُّه أن يقال: (وما لهم من أنصار)، ولكنه قال: ﴿ وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ﴾[المائدة: ٧٢] للنكتة التي ذكرها البيضاوي، وهي: «تسجيل على أنهم ظلموا بالإشراك وعدلوا عن طريق الحق». وقد سبق الكلام عن هذا الأسلوب البلاغي، (ص ٢٣٥).

(8) (٦٦٤/١)، حيث قال الزمخشري: (أو من قول عيسى عليه السلام، على معنى: «ولا ينصركم أحد فيما تقولون ولا يساعدكم عليه؛ لاستحالته وبُعده عن المعقول»، أو «ولا ينصركم ناصر في الآخرة من عذاب اللَّه»).

(9) والقول للكازروني في **حاشيته**، (١٦٣/٢).

قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[المائدة: ٧٣].

قال البيضاوي (١٣٨/٢): ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**﴾؛ **أي: أحد ثلاثة، وهو حكاية عما قاله النَّسطورية والمَلْكانية منهم القائلون بالأقانيم الثلاثة، وما سبق قول اليعقوبية القائلين بالاتحاد.** ﴿**وَما مِنْ إِلهٍ إِلَّا إِلهٌ واحِدٌ**﴾[النساء: ٧٣] **وما في الوجود ذات واجب مستحقٌّ للعبادة، من حيث إنه مُبدئ جميع الموجودات إلا إله واحد موصوف بالوحدانية.**

قولهُ: (وهو حكايةٌ عمَّا قالَهُ النَّسْطُورية إلخ) قدْ مرَّ[١] الكلامُ في معنى الأقانيم[٢]، وأنَّ منهُمْ مَنْ قالَ بتَجَسُّمها [٣]، وهو الظاهرُ من كلام المصنِّف ـ رحِمَهُ اللهُ ـ. **وقولُهُ: (وما سبَقَ)**؛ أي: قولُهُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ﴾[المائدة: ٧٢].

قولُهُ:/ (وما في المَوجُود ذات واجبٌ مستحَقٌّ للعبادة إلخ) أي: ما منْ إلهٍ إلا وهو [٤] موصوفٌ بالوَحْدة؛ إذِ التعدُّدُ يَستلزِمُ انتفاءَ الأُلوهيَّة كما ثَبَت ببرهان التَّمانُع [٥]، فإذا نافى مُطلقَ التَّعدُّد فما ظنُّكَ بالتَّثْليث ؟!. **وقولُهُ: (ومنْ حيثُ إنَّه مبدأُ جميعِ المَوجوداتِ)** تعليلٌ لا تقييدٌ؛ لأنَّ قيدَ الحيثيَّة[٦] يُستعْمَلُ للتَّعليلِ والتَّقييدِ والإطْلاقِ، كالإنسانِ منْ حيثُ هو إنسانٌ قابلٌ للعِلْمِ وصَنعةِ الكتابةِ؛

٥٥٠/ب

---

(١) (٢٠٤/٣)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

(٢) والأُقنوم ـ بضم الهمزة ـ بمعنى: الأصل، وهي لغة روميَّة أو يونانية. ينظر: **الصحاح**، مادة (قَنَم)، (٢٠١٦/٥)، **ولسان العرب**، مادة (قَنَم)، (٤٩٦/١٢)، **ودستور العلماء**، (١٠٤/١). ولم يأت الجواليقي على ذكره في «**المعرَّب**».

(٣) يقول نَسْطور: إن الله ﷻ ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والعلم، والحياة، وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ولا هي هو، اتحدت بجسد المسيح عليه السلام لا عن طريق الامتزاج كما قالت الملكانية، ولا عن طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية، ولكن كإشراق الشمس في كوَّة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع إذا طُبِع بالخاتم. ينظر: **الملل والنحل**، (٢٩/٢ ـ ٣١)، **وشرح المقاصد**، (٦٩/٢)، **وشرح المواقف**، (١٩٧/٣).

(٤) في (ج) « هو».

(٥) **برهان التمانع** الدالُّ على الوحدانية: لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع، بأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه ... ؛ وحينئذ إما أن يحصَل الأمران فيجتمع الضدان، أو لا يحصل أحدهما فيَلزم عجز أحدهما؛ أي: يبطُل أحد الإلهين ويبقى الآخر، فثبَت توحيد الصانع. وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَو كَانَ فيهِمَا آلِهَة إِلَّا اللهُ لفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. ينظر: **حزّ الغلاصم في إفحام المخاصم، عند جريان النظر في أحكام القَدر**، شيث بن إبراهيم بن محمد، الشهير بـ «ابن الحاج القِنَاوي»، (ص٣١)، **وشرح المقاصد**، (٦٢/٢ ـ ٦٣)، **وشرح المواقف**، (٢٢٩/ب)، **وحاشية الدَّوَّاني**، (٢٥١/ب).

(٦) **قيد الحيثية**: أن يأتي العالم بتعريف معيَّن مثلاً، ثم يقول الشرَّاح: (من حيث هو ..)، ويسمونه: قيد الحيثية؛ لأنه أضاف إلى التعريف شيئاً لم يذكره العالم، ولكن فهمه الناس من كلامه. ينظر: **الكليَّات**، (ص٢٦٤)، **والمصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم**، علي جمعة محمد عبدالوهاب، (ص٣٧ ـ ٣٨).

متعالٍ عن قَبول الشركة، و «من» مزيدة للاستغراق. ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾[المائدة: ٧٣] **ولم يوحِّدوا.**

فلا يَرِدُ عليه[١]: (أنَّهُ تعالى مستَحقٌّ للعبادة استحقَاقاً ذاتيًّا؛ فالأَولى ترْكُ هذا القَيد).

وقولُهُ: (متعالٍ عنْ قُبول الشَّركة) إشارةٌ إلى [أنَّ][٢] حَصْرِ[٣] الوَحدة فيه على أبلغ وجْهٍ يُفيدُ عَدَم قبُولِه للشَّرِكَة ، فكمَا انتفى وجُودُ الشَّرِكَة انتفى إمْكانُها أيضاً. **وقولُهُ: (و«من» مزيدةٌ للاسْتغراق)** قالُوا[٤] في وجْهه: لأنَّها في الأصْلِ «مِنْ» الابتدائيةُ حُذفَ مُقابلُها[٥] إشارةً إلى عَدَم التَّناهي، فأصلُ «لا رجلَ»: «لا مِنْ رجُلٍ إلى ما لا نهايةَ لهُ»، وبُنِي اسمُها لتُضَمِّنَ[٦] «مِنْ»؛ لأنَّها الدالَّةُ على العُمومِ كما ذهب إليه «السَّكَّاكيُّ»[٧]، قيلَ[٨]: (لو كانَ تقديرُ «من» يقتَضِي البناءَ بُني المُضافُ !!)، وردَّ[٩]: (بأنَّه فَرْقٌ بين تقديرِ حَرْفْ وتَضمُّنِ معناهُ). **قولُهُ: (﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ولم يوحِّدوا)** ما قالوا هو: التثليثُ ونحوُهُ من الكُفرِ[١٠].

---

(١) صاحب الإيراد هو الكازروني في **حاشيته**، (١٣٦/٢) /بتصرف/، وعبارته: (لو لم يخصَّص بهذا القيد لكان أولى؛ لأنه تعالى يستحق العبادة، من حيث الذات والاتصاف بالكمالات؛ فتخصيص استحقاقه بها بالحيثية المذكورة تخصيص بلا مخصِّص).

(٢) سقطت من جميع النسخ، وأثبتُّها في المتن ليستقيم الكلام.

(٣) الحصر مستفاد من قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]؛ لأن «إلا» تفيد الحصر إنْ جاءت بعد كلام منفي. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٣٧٠/١).

(٤) ينظر: **حاشية الطيبي**، (٤٠٤/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٢/ب)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٥٣٠/٧)، **وحاشية السيوطي**، (ص ٢٩٤).

(٥) وما يقابلها هو ذكر «إلى» لدلالة إحدى الغايتين على الأخرى؛ لأن من معاني «مِن» أن تأتي لابتداء الغاية، مناظرة لـ«إلى» في دلالتها على انتهاء الغاية في قولك: «سِرْتُ من الكوفة إلى البصرة»، هذا ما أوضحته عند الحديث عن «مِن» الابتدائية، (ص١٢٠).

(٦) سبق تعريف التضمين، (ص ١٦٨).

(٧) ذهب السكَّاكي إلى أن المقدَّر «ما» الابهامية لا «مِن» الاستغراقية؛ لأن تقدير الحرف العامل لو أوجب البناء للزم بناء المضاف إليه، حيث قال في «**المفتاح**»، (ص ١٤٣ ـ ١٤٤): (...و«فعال» بمعنى المصدر المعرفة، والمنفي نفي الجنس لتضمُّنه معنى «ما» الإبهامية عندي، والغايات أيضاً إذا تمَّت فإنها متضمِّنة معنى الإضافة، وأنها من معاني الحروف، ولا يقال: يَشكل بنفس لفظ الإضافة؛ فإن المراد بمعنى الإضافة ههنا لازم معناها، كـ «لاميَّتها» أو ميميَّتها).

(٨) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٨/ ب)، / باختصار/ ، وعبارته : (وآلى صاحب «المفتاح» تضمينها إياها، وجَعل الاستغراق لتضمين «ما» الإبهامية؛ لأن تضمين الحرف العامل لا يوجب البناء، وإلا لبُني كل مضاف إليه).

(٩) والرَّد للإسفراييني أيضاً في **حاشيته**، (٣٧٨/ ب).

(١٠) فقد قال اليعقوبية: إن المسيح هو الله تعالى نفسه، وإن الله تعالى قُتل وصُلب، وإن العالم بقي ثلاثة أيام بلا مدبِّر، ثم قام ورجع كما كان، وإن الله تعالى عاد محدَثاً، وإن المحدَث عاد قديماً، وإنه تعالى كان في بطن مريم محمولاً به ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ . ينظر: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (٤٨/١).

قال تعالى: ﴿**أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[المائدة: ٧٤].

قال البيضاوي (١٣٨/٢): ﴿**لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ**﴾[المائدة: ٧٣]؛ **أي ليمسنَّ الذين بقوا منهم على الكفر، أو ليمسنَّ الذين كفروا من النصارى، وضعه موضع ليمسنهم؛ تكريراً للشهادة على كفرهم، وتنبيهاً على أَنَّ العذاب على مَن دام على الكفر ولم ينقلع عنه؛ فلذلك عقَّبه بقوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾**[المائدة: ٧٤] ؛ **أي: أفلا يتوبون بالانتهاء عن تلك العقائد والأقوال الزائغة، ويستغفرونه بالتوحيد والتنزيه عن الاتحاد والحلول بعد هذا التقرير والتهديد؟!.**

و«الانتهاءُ» لهُ معنيَان: قَبولُ النَّهْيِ والفَراغُ، وبلوغُ [١] النِّهاية [٢]؛ وعليهما فمعناهُ: إنْ لَمْ يَرْجِعوا عمَّا هُمْ عليه إلى خِلافِه، وهو التَّوحيدُ والإيمانُ. **قولُه: (أي: ليمسَّنَّ الذينَ بَقَوا منهُم على الكُفرِ)** يعني: أنَّ هذا إمَّا من وضعِ الظَّاهرِ موضعَ المُضمَرِ [٣]، فالمرادُ بـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ النَّصارَى [٤] و «مِن» بيانيَّة [٥]، أو ليسَ منه و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بمعنى: الثَّابتينَ على الكُفرِ [٦]، فـ «مِن» تبعيضيَّة [٧]، **فقولُهُ: (وضَعه موضعَ المُضْمَرِ إلخ)** مبنيٌّ على الثَّاني [٨]، وقُدِّم الأوَّلُ [٩] لعدَمِ مخالفَتِه لمُقتضَى الظَّاهرِ [١٠].

---

(١) في (ج) « وقبول»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو أليق بالسياق، وموافق لما جاء في **المطبوعة**، (٢٦٩/٣).

(٢) وهذا ما أكَّده الراغب، حيث قال في **تفسيره**، (٤٠٧/١): (الانتهاء: الانزجار، والنهي: الزجر، ونهاية الشيء غايته التي ينتهي إليها؛ لأن لكل شيء في هذا العالم غاية، إذا انتهى إليها انصرف راجعاً عنها).

(٣) سبق بيان هذا الأسلوب البلاغي، (ص ٢٣٥).

(٤) أي: النصارى خاصة، وقد ذهب إلى ذلك الزمخشري في **الكشاف**، (٦٦٤/١)، حيث تقول: «أعطني عشرين من الثياب»، تريد من الثياب خاصة لا من غيرها من الأجناس التي يجوز أن يتناولها «عشرون»، وقد رجَّح ذلك ابن التمجيد في **حاشيته**، (٥٣٠/٧)، مبيِّناً أنه الظاهر فلا ضرورة للعدول عنه.

(٥) سبق بيان أن «مِنْ» قد تأتي بيانية لتبيين الجنس. ينظر: (ص ١٨٥).

(٦) لأن كثيراً منهم تابوا عن النصرانية، فهؤلاء مستثنون من هذا الوعيد، وممن ذهب إلى أن «مِنْ» تبعيضية والمراد بـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من دام على الكفر كل من: الزجَّاج في «**معاني القرآن**»، (١٩٦/٢)، والراغب في **تفسيره**، (٤١٠/٥)، والرازي في **تفسيره**، (٤٠٩/١٢).

(٧) «مِنْ» قد تأتي تبعيضية يصلح مكانها «بعض»، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وكقولك: «أخذت من المال درهمًا». ينظر: **المقتضب**، (١٣٧/٤)، **واللُّمع**، (ص٧٣)، **والصاحبي**، (ص١٢٦)، **والغرَّة**، (٥٥٧/٢)، **وأسرار العربية**، (ص١٩٣) ، **واللُّباب**، العكبري، (٣٥٤/١)، **والمقرَّب**، (١٩٨/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٦/٣)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٥٩)، **ورصف المباني**، (ص ٣٢٣)، **والجنى الداني**، (ص٣١٦) ، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٦٩٦)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٢٠).

(٨) يقصد الثاني من قول البيضاوي في **تفسيره**، (١٣٨/٢)، وهو قوله: (ليمسنَّ الذين كفروا من النصارى)، حيث إن «مِنْ» بيانية و ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم النصارى؛ وإنما أخَّره لفَوت الإشارة إلى أن من تاب منهم لا يمسُّهم العذاب بخلاف الأول.

(٩) يقصد الأول من قول البيضاوي، وهو قوله: (أو ليمسنَّ الذين بقوا منهم على الكفر)، حيث إن «مِنْ» تبعيضية و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم الثابتون على الكفر، وهو ليس من وضع الظاهر موضع المضمر؛ لأن المراد بعضهم الباقي بعد الكفر.

(١٠) وهو الكلام في النصارى القائلين بالتثليث.

قولُه: (تكريراً للشَّهادة.. إلخ) تعليلٌ لوضْع الظَّاهرِ موضعَ المُضمَر[1] لمَا ذُكِرَ، **وقولُهُ: (وتنبيهاً)** تعليلٌ للوجْهِ الآخَرِ[2] على اللَّفِّ والنَشْرِ المُشوَّشِ[3]، ووجهُ التَّعقيبِ[4] ـ إذا فُسِّرِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بمنْ بَقِيَ على الكُفرِ ـ ظاهرٌ[5]، وكذا على الوجهِ الآخَرِ[6]؛ لأنَّ المعنى: أنَّ الكفارَ [مُستحقُّونَ][7] للعذابِ؛ فينبغي الرُّجوعُ والتوبةُ عَنِ الكُفرِ ليَسلَموا منهُ، وتوبةُ الكفَّارِ[8] هي الإسلامُ؛ فلذا فسَّرها **بقوله: (بالانتهاء.. إلخ)**، وكذا طلَبُ المَغفِرةِ للكُفرِ إنَّما يكونُ بتنزيهِ اللهِ عمَّا اعتقدُوهُ[9].

وقولُه: (بعد هذا التقريرِ والتَّهديدِ) تصريحٌ بوجْهِ التعقيبِ على إطْلاقِ الكُفرِ، فافهَمْ.

---

(1) وضع الظاهر ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ موضع الضمير «هم»؛ تكريراً للشهادة عليهم بالكفر، حيث أخبر عنهم أولاً بقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾[المائدة: ٧٣]. فبدَل أن يقول: (ليمسَّنهم منا عذاب أليم)، قال: ﴿لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]. وقد تابع البيضاوي صاحب «**الكشاف**»، (٦٦٤/١)، حيث قال: (فإن قلت: فهلاَّ قيل: (ليمسَّنكم منا عذاب أليم؟!). قلت: في إقامة الظاهر مقام المضمر فائدة، وهي: تكرير الشهادة عليهم بالكفر في قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾، وفي البيان فائدة أخرى، وهي: الإعلام في تفسير ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ ﴾ أنهم بمكان من الكفر).

(2) وهو كون «مِنْ» للتبعيض و ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم الثابتون على الكفر. وقد ذكر ابن التمجيد سبب كونه تعليلاً لهذا الوجه دون الآخر، فقال في **حاشيته**، (٥٣١/٧): (وإنما لم يصح حَمْله على معنى الذين أحدثوا الكفر؛ لأنهم كافرون بالفعل متَّصفون بالكفر؛ فوجب المصير إلى معنى الدوام والثبات، كما تقول للقائم: (قم)، فإن معناه: «دم على قيامك»).

(3) سبق تعريف اللَّف والنشر، (ص ١٤٤) بأنه: اللَّفُّ بين شيئين في الذِّكر، وأن تُتْبعهما كلاماً مشتملاً على متعلَّق بواحد وبآخر من غير تعيين؛ ثقةً بأن السامع يردُّ كلاً منهما على ما هو له، مع مراعاة الترتيب. أما إذا لم يراع فيه الترتيب، فهو اللف والنشر المشوَّش أو غير المرتب، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فآوى ۞ وَوَجَدَكَ ضَآلاً فهَدى ۞ وَوَجَدَكَ عَآئِلاً فأَغْنى﴾ [الضحى: ٦ ـ ٨]، هذه الجمل الثلاث تضمَّنَتْ أفكاراً ثلاثة مفصَّلة، فهي لفٌّ مفصَّل، وجاء بعدها نشر غير مرتَّب على وفق ما جاء في هذا اللّف؛ فجملة: ﴿فَأَمَّا اليتيم فَلاَ تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] ملائمة للجملة الأولى ومتعلِّقة بها. وجملة: ﴿وَأَمَّا السائل فَلاَ تَنْهَر﴾ [الضحى: ١٠] ملائمة للجملة الثالثة ومتعلِّقة بها. وجملة: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] ملائمة للجملة الثانية ومتعلِّقة بها. ينظر: **الأطول**، (٣٠٦/ب)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، (٣٣١/٤)، **والبلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها**، عبدالرحمن بن حبنَّكة الميداني، (٤٠٦/٢).

(4) قصد التعقيب بقوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ﴾ [المائدة: ٧٤]، والتعقيب مستفاد من «الفاء» العاطفة؛ حيث إن من معانيها: الجمع بين المتعاطفين في الحكم وترتيب المعطوف عليه والتعقيب، فلو قلت: ضربت زيداً فعمْراً، كان المعنى: ضرْبُ عمروٍ كان عُقيب ضرْب زيد. ينظر: **فقه اللغة**، (ص٢٤٤)، **والمقتصد**، (٩٤١/٢)، **وشرح الشافية**، ركن الدين الإستراباذي، (٨٩٠/٢).

(5) لأن في قوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ﴾ [المائدة: ٧٤] إنكار، فالاستفهام إنكاري، وفيه تعجيب من إصرارهم وبقائهم على الكفر؛ لذلك كان التعقيب ظاهراً على هذا الوجه على حدِّ تعبير الشهاب ـ رحمه الله ـ.

(6) أي: على أن «مِنْ» بيانية لبيان الجنس، و ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم النصارى خاصة.

(7) ما أثبتُّه من (ج) و (د)، وفي (أ) و (ب) « يستحقون»، وهي كلمة قلقة لا تلائم السياق.

(8) في (ج) « الكافر»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما في **المطبوعة**، (٢٧٠/٣).

(9) من القول بالتثليث كما مرَّ، (ص ٣٤٦).

قال تعالى: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كانا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾ [المائدة: ٧٥] .

قال البيضاوي (١٣٨/٢): ﴿**وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [المائدة: ٧٤] **يغفر لهم ويمنحهم من فضله إن تابوا. وفي هذا الاستفهام تعجيب من إصرارهم.** ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ**﴾ **؛ أي: ما هو إلا رسول كالرسل قبله، خصَّه الله ﷻ بالآيات كما خصَّهم بها، فإن إحياء الموتى على يده، فقد أحيا العصا وجعلها حية تسعى على يد موسى عليه السلام، وهو أعجب !!، وإنْ خلقه من غير أب فقد خلق آدم من غير أب وأم، وهو أغرب !!.**

قولُه: (يغفرُ لهُمْ إلخ) إشارةٌ إلى ارتباطِه بما قبلَهُ[١] . **وقولُه: (تعجيبٌ منْ إصرارهِمْ)** هو على تفسيرِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بمَن بقُوا على الكفرِ، وصرَّحَ به لأنَّ عدَمَ التَّوبة يقتضِي الإصرارَ، وتركَ الأوَّلَ [٢] لظُهورِه؛ إذِ المعنى: «لا يُبادرونَ إلى التَّوبة»، كقولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]. **قولُه: (ما هوَ إلا رسولٌ كسائرِ الرُّسُلِ قبلَه إلخ)** يعني: ليسَ كما يَزْعُمُ النَّصارى[٣]، بلْ هوَ كغيرِه منْ رُسُلِ البَشَرِ؛ لأنَّ ما اشتبهَ عليهِمْ[٤] وقَعَ ما هو أعْظَمُ منهُ لغيرِه منَ الأنبياءِ، فإنَّهُ أحيا مَنْ ماتَ من الأجسامِ التي شأنُها الحياةُ، وموسَى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ أحيا الجَمادَ[٥]، ونبيُّنا ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ نَطقَ لهُ الحَجَرُ والشَّجَرُ[٦]، وعيسى، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، خُلِقَ مِنْ غيرِ أبٍ، [وآدَمُ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ خلق من غيرِ أبٍ وأمٍّ] [٧]، وهذا أغربُ [٨] !!.

---

(١) أي: ارتباطه بقوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ﴾ [المائدة: ٧٤]، ومن قبله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٤].

(٢) وهو كون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم النصارى خاصة و«مِنْ» بيانية، وأن المقصود بالكفر إحداث الكفر لا الدوام عليه، كما مرَّ (ص ٣٤٨).

(٣) من القول بالاتحاد أو التثليث وغير ذلك من الكفر ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ.

(٤) من كون عيسى عليه السلام قد خُلق من غير أب، وأنه يحيي الموتى ويبرئ الأكمَه والابرص، قال تعالى: ﴿وَرَسُولاً إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِما تَأْكُلُونَ وَما تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩] .

(٥) بأن تحوَّلت العصا ـ وهي جماد ـ إلى حية تسعى، قال تعالى: ﴿قالَ أَلْقِها يا مُوسى ۞ فَأَلْقاها فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى ﴾ [طه: ١٩ ـ ٢٠].
لكن قد يقول قائل: ذهب الشهاب إلى أنه قد وقع من موسى عليه السلام ما هو أغرب، فلمَ كان تحول العصا إلى أفعى أغرب مما وقع من عيسى عليه السلام؟! قلت: لأن الموتى كانوا متَّصفين بالحياة، بخلاف العصا إذ لم تكُ فيها حياة، وأن تدبَّ الحياة في شيء لم تك فيه من قبل أكثر غرابة من أن تدب الحياة في جسد كان من قبلُ مفعَماً بالحياة.

(٦) فعن جابر بن سَمُرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَراً بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ**».
صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ، (١٧٨٢/٤/ ٢٢٧٧).

(٧) ما بين معكوفين سقط من (أ).

(٨) لأن إنشاء آدم كان من التراب مباشرة، وهو ليس من أصل جنسه، وهذا أغرب من إيجاد شيء أقرب إليه من جنسه، حيث أوجد عيسى عليه السلام من أم بلا أب !!.

﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾[المائدة: ٧٥] **كسائر النساء اللاتي يلازمن الصدق، أو يصدِّقن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.**

قولُه: (وأُمُّهُ صدِّيقةٌ إلخ) يعني: أنَّ هذه صيغةُ مبالَغةٍ ك «شِرِّيب»، كما صرَّحَ به النُّحاةُ [1]، ومن غَفَل عنهُ قالَ[2]: (لم يعدُّوا «فِعِّيلاً» من صِيَغِ المُبالغة)،* وكونُه من «الصِّدْق» أرجَحُ؛ ولذا قدَّمهُ المصنِّف ـ رحِمَهُ اللهُ ـ؛ لأنَّ صِيَغَ المبالغةِ القياسُ فيها الأخْذُ من الثُّلاثيِّ[3]. قولُهُ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحريم: ١٢] يؤيِّدُ أنَّهُ منَ المضاعَف [4]* [5]، وعدَلَ عَنْ قولِ الزَّمخشريِّ [6]: (وما أُمُّهُ أيضاً إلا صدِّيقة كبعضِ النساء[7])؛ لأنَّه ليسَ في النَّظْمِ ما يفيدُ الحصْرَ[8]، وقالَ النِّحريرُ[9]: (الحصرُ مستفادٌ من المقامِ والعطْفِ[10])،

---

(1) في الحقيقة «فِعِّيل» من أمثلة المبالغة، ك «سِكِّير»، وهو كثير السكر، و«فِسِّيق»، وهو كثير الفسق، هذا لم ينكره أهل اللغة، كما في: **إصلاح المنطق**، (ص١٦٢)، **وأدب الكتَّاب**، (ص٣٣٠)، **وتصحيح الفصيح**، (ص٣١٢)، **وإسفار الفصيح**، (٦٥٨/٢)، **والممتع الكبير**، (ص٧٤)). وهو من الصيغ النادرة، وما أنكره بعضهم هو إعمال هذه الصيغة في المفعول، فإذا وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال، فذهب سيبويه وابن ولاَّد إلى جواز إعمالها، وتابعه ابن خروف (ينظر: **الكتاب**، (١١١/١)، **والانتصار لسيبويه**، أحمد بن محمد التميمي، الشهير بـ «ابن ولاَّد»، (ص٣٥ ـ ٣٧)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٥٥١/١))، فكما تقول: «هذا شرَّابٌ العسلَ» إذا أردت المبالغة من «فاعل»، كذلك تقول: «هذا شِرِّيبٌ العسلَ» إذا أردت المبالغة من «فعَّال»، وأجازها أبو حيان في المسموع فقط، فلا يجوز أن تقول: «هذا لِبِّيسٌ الثياب». ينظر: **الارتشاف**، (٢٢٨٣/٥)، **وهمع الهوامع**، (٧٥/٣).

(2) هامش (أ): عصام. والمصنِّف يقصد العصام الإسفراييني الذي قال في **حاشيته**، (٣٧٩/ أ): (وكون صيغة «الفِعِّيل» من المبالغة غير مشهور، لكنه حمَل عليه في «الكشاف»).

(3) في (ج) « الثاني».

وصيغ المبالغة خمس، هي: فعَّال، وفَعول، ومفْعال، وفَعِيل، وفَعِل، وأكثرها استعمالاً: الثلاثة الأُوَل، ثم الرابع، ثم الخامس. والمطَّرد فيها القياس من الثلاثي. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (١٠٣٤/٢)، **والارتشاف**، (٢٢٨١/٥)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٦٨٨/٢)، **وهمع الهوامع**، (٧٥/٣).

(4) ولعلَّه السبب الذي دفع ابن عطية إلى أن يجعل الأمر محتملاً، حيث قال في **تفسيره**، (٢٢٢/٢): (وقوله تعالى: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ صفة ببناء مبالغة من الصدق، ويحتمل أن يكون من التصديق). بينما ذهب صاحب البحر والسَّفاقُسي إلى أن القياس هو أن تكون من الثلاثي المجرد؛ لأن أمثلة المبالغة تطَّرد منه دون المزيد. ينظر: **البحر المحيط**، (٣٣٢/٤)، **والمـُجيد**، (١٣٠/ب).

(5) ما بين علامتين منقول عن السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٧٨/٤)، / بتصرف يسير/.

(6) **الكشاف**، (٦٦٥/١).

(7) من مثل: سارة امرأة خليل الرحمن، وأم موسى، وآسية امرأة فرعون.

(8) الحصر المستفاد من «إلا»؛ فهي تفيد الحصر كما سبق وأوضحت، (ص ٣٤٧).

(9) في **حاشيته**، (٢١٣/أ).

(10) لأن ما في المعطوف عليه من القيد معتبر في المعطوف لأنه تابع له . ينظر: **الأصول في النحو**، (٣٠٥/٢) .

﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[المائدة: ٧٥] **ويفتقران إليه افتقار الحيوانات، بيَّن أولاً أقصى ما لهما من الكمال، ودلَّ على أنه لا يوجب لهما ألوهية؛ لأن كثيراً من الناس يشاركهما في مثله،**

والأوَّلُ[١] ظاهرٌ، وأمّا الثَّاني[٢] فيقتضِي أنَّ «ما زيدٌ إلا كريمٌ وأبوهُ شريفٌ» يصحُّ أنْ يُقالَ: إنَّه يصِحُّ ادِّعاءُ الحصْرِ في المَعطوفِ[٣]، ولا بُعدَ فيهِ . **وقولُهُ: (كسائرِ النِّساء)** ردٌّ على النَّصارى وما نَسبُوه لمريمَ[٤].

قوله: (ويفتقران إليه افتقارَ إلخ) * يعني: أنَّهُ بيَّن أولاً أقْصَى مراتِبِ كمالِهما[٥] وأنَّه لا يقتضِي الألُوهيَّة، وقدَّمَهُ[٦] لئَلاَّ يوجبهُمَا[٧] بذِكْرِ نقائصِ البشَريَّة[٨] المُوجبةِ لبطلانِ ما ادَّعَوا فيهِما، على حدِّ قولِهِ تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣][٩] * [١٠]،

---

(١) وهو أن الحصر مستفاد من المقام، الذي هو الكلام في إبطال مقال الكفار في حق مريم العذراء.

(٢) وهو أن الحصر مستفاد من العطف.

(٣) فيكون التقدير: «وما أبوه إلا شريف»، وهنا قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾، ثم عطف فقال: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾، فيكون التقدير: «ما المسيح ابن مريم إلا رسول، وما أمه إلا صدِّيقة» بناء على أنه يصح ادِّعاء الحصر في المعطوف.

(٤) فهناك طائفة من النصارى تطلق على نفسها اسم «المَرْيَمِيَّة» أو «المَرْيَمُيُّون»، وهم يدَّعون أن المسيح ومريم إلهان من دون الله، وهم في الأصل من الوثنيين الذين كانوا يعبدون «الزُهرة» ويسمُّونها «ملكة السماء»، ولمَّا دخلوا المسيحية حاولوا التقريب بين ما كانوا يعبدون وبين العقيدة المسيحية، فاعتبروا «مريم» ملكة السماء بدلاً من «الزُهرة». ينظر: **الفصل في الملل**، (١/٤٧ ـ ٤٨)، **وتخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل**، صالح بن الحسين، أبو البقاء الهاشمي، (٢/٦٠٦)، **والجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، أحمد بن عبدالحليم، تقي الدين، ابن تيمية، (٤/٢٢٠)، **والله واحد في الثالوث المقدس**، القُمْص زكريا إبراهيم، (ص٤١).

(٥) وأقصى مراتب الكمال لعيسى عليه السلام هي النبوة، ولأمه الصدِّيقية، فوصف عيسى عليه السلام بأنه رسول فقال: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ووصف أمه بالصدِّيقية، فقال: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾.

(٦) الضمير عائد إلى «الكمال».

(٧) هكذا وردت في (أ) و (ج)، وفي (ب) « يوجيهما»، وفي (د) «يوجيها»، والأليق بالمقام « يواجههما»، وهو موافق **للمطبوعة**، (٣/٢٧٠).

(٨) من أكلٍ وشربٍ وغير ذلك مما يتناقض مع كون الإله غير محتاج إلى غيره، وفي هذا كناية لطيفة؛ وإنما نبَّه بأكل الطعام على عاقبته وما يصير إليه وهو الحدث. ينظر: **غريب القرآن**، (ص١٤٥)، **ومعاني القرآن**، الزجَّاج، (٢/١٩٧)، **والهداية**، مكي، (٣/١٨١٦)، **وتفسير ابن عطية**، (٢/٢٢٢)، **والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة، الشهير بـ«المؤيد بالله»، (١/٤٥)، **والارتشاف**، (٥/٢٣٧٣).

(٩) يريد الشهاب أن يقول: إن الله تعالى رفع من شأن عيسى وأمه ـ عليهما السلام ـ بأقصى ما لهما من الكمال، ثم أبطل ألوهيتهما بأدنى ما لهما من النقصان؛ لئلا يوحشهما إذا وُجِّها به ابتداء، على منوال قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، حيث إن العفو لا يكون إلا من ذنب، ولكنه تلطُّفٌ في الخطاب كما تقول: أرأيت، رحمك الله وغفر لك ؟!.

(١٠) ما بين علامتين ** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٤/٤٠٦)، /بتصرف يسير/.

ثم نبَّه على نقصهما وذكَر ما ينافي الربوبية ويقتضي أن يكونا من عداد المركبات الكائنة الفاسدة، ثم عجِب لمن يدَّعي الربوبية لهما مع أمثال هذه الأدلة الظاهرة،

حيثُ قدَّمَ العفوَ على المُعاتبةِ لَهُ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ[1]، وكونُهُما مِنْ عدادِ المركَّباتِ مأخوذٌ من/ التَّغذِّي الذي يَتولَّدُ منهُ الأخلاطُ[2] التي يَتركَّبُ منها البدنُ ومنها قِوامُهُ . و((الكائنةُ))[3] بمعنى: المحدَثة[4]. و((الفَاسدة)) بمعنى: الفانية[5]؛ لأنَّ الفَناءَ بفسادِ التركيبِ، ومنهُ قولهم[6]: ((عالَمُ الكونِ والفسَادِ)). **وقوله: (ثم عَجِبَ)** أي: بيَّن ما يَتعجَّبُ منهُ النَّاظرُ لحالِهم والواقِفُ عليها[7]؛ فإنَّ المرادَ من الأمرِ بالنَّظرِ التعجُّبُ[8]، كما تقولُ: ((انظرْ إلى زيدٍ يسيرُ إليَّ معَ إحسانِهِ !!)). أ/٥٥١

([1]) وكان هذا في غزوة تبوك عندما أذن للمنافقين بالتخلُّف عن الغزوة، فقال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقد أخطأ الزمخشري ـ رحمه الله ـ فجعله خطاب قسوة مع أنه خطاب رحمة وتلطُّف، فذهب إلى أنه كناية عن الجناية لأن العفو رادف لها، ولكنه لم يسلَم من سهام المنتقدين، فذهب ابن المنيِّر إلى أنه ليس له أن يفسِّر الآية بهذا التفسير، فقد أجَلَّ الله تعالى نبيَّه عن مخاطبته بصريح العتب، وذهب مكي إلى أنه افتتاح كلام بمنزلة ((أصلحك الله)). ينظر: **الكشاف**، (٢/٢٧٤)، **والانتصاف**، (٢/٢٧٤)، **والهداية**، (٤/٣٠١١).

([2]) وهذه الأخلاط عددها أربع عند علماء الكلام والحكماء وفي الطب القديم؛ فقد زعم الأقدمون أن الجسم مهيَّأ عليها، بها قوامه ومنها صلاحه وفساده، وهي: الدم، والبلغم، والمُرَّة السوداء والصفراء. ينظر: **القانون في الطب**، الحسين بن عبدالله بن سينا، (١/٣٣)، **وطوالع الأنوار**، (١٤١/أ)، **وشرح المقاصد**، (٢/٥)، **وشرح المواقف**، (١٩٩/أ).

([3]) في (ج) و (د) ((المكانية))، تحريف، وما أثبته من (أ) و (ب)، وهو الموافق لما ورد في كلام البيضاوي.

([4]) قال الزمخشري في ((**أساس البلاغة**))، مادة (كَوَنَ)، (٢/١٥٠): (كانت الكائنة والكوائن.... وكوَّن الله العالم؛ أي: أحدثه فتكوَّن).

([5]) وقد ورد في كتب اللغة أن كل شيء بَلي وتغيَّر إلى الفساد، فقد فَني وتسَعسَع. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (سَعَّ)، (١/٦٤)، **ولسان العرب**، مادة (سَعَعَ)، (٨/١٥٦).

([6]) تنظر هذه المقولة في: **الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة**، عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، (ص٥٢)، **وغاية المرام**، (ص٩٠)، **والمواقف**، (٣/٤٦١).

([7]) وكأن الشهاب لم تعجبه عبارة البيضاوي: (ثم عجب لمن يدَّعي الربوبية....)، فقال: (بيَّن مايَتعجَّب منه الناظر....)، حيث أسند الشهاب العَجَب إلى الناظر لا إلى المولى ﷻ . وهذا هو مذهب أهل التأويل، حيث أولوا هذه الصفة، فالعَجَب من الله ﷻ إما على الفرض والتخييل، أو هو مصروف للمخاطب، بمعنى: أنه يجب أن يُتعجَّب منه، أو هو على معنى الاستعظام اللازم له، أما السَّلف فإنهم يثبتون له صفة العَجَب، ولكن عجبه ﷻ ليس ناشئاً عن خفاء في الأسباب أو جهل بحقائق الأمور كما هو حال المخلوقين، بل على معنى يحدُث له على مقتضى مشيئته وحكمته وعند وجود مقتضيه. ينظر: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**، (٣/١٣٢)، **وإبطال التأويلات**، (١/٢٤٥)، **وأساس التقديس في علم الكلام**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، (ص١١٢).

([8]) وقد يكون المراد من فعل الأمر التعجب في أساليب أخرى، كما في قولك: أكرم بزيد !، وحسبك به !، وكقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ [الإسراء: ٩٦]. ينظر: **الأصول في النحو**، (٢/٢٦٠)، **والصاحبي**، (ص١٣٩)، **والمقتصد**، (١/٣٧٦)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠)، **والارتشاف**، (٤/٢٠٦٦)، **وشرح الجُمل**، ابن هشام، (ص١٨٦).

فقال: ﴿انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥] **كيف يُصرفون عن استماع الحق وتأمُّله، و((ثم)) لتفاوت ما بين العُجبين؛ أي: إنَّ بياننا للآيات عجَب وإعراضهم عنها أعجب !!. ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًا وَلا نَفْعاً﴾** [المائدة: ٧٦] **يعني عيسى عليه السلام ، وهو وإن مَلَك ذلك بتمليك الله ﷻ إياه، لا يملكه من ذاته ولا يملك مثل ما يضر الله تعالى به من البلايا والمصائب،**

قولُهُ: (كيفَ يُصرَفونَ عَنِ استماعِ الحقِّ إلخ) يعني: ((أنَّى)) هنا بمعنى ((كيفَ)) [1]. و((يُؤفَكونَ)) بمعنى: ((يُصْرَفونَ)) [2].

قولُهُ: (و((ثمَّ)) لتفاوت ما بينَ العُجبَينِ إلخ) ويصحُّ أنْ يكونَ لبيانِ استمرارِ زمانِ بيانِ الآياتِ وامتدادِه [3].

قولُهُ: (يعني: عيسى ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ وهو وإنْ مَلَكَ إلخ) *محصِّلُهُ أنَّ معنى الآية: أتعبدونَ شيئاً لا يَستطيعُ مثلَ ما يَستطيعُهُ اللهُ، أو شيئاً لا استطاعةَ لهُ أصْلاً؛ لأنَّ كلَّ ما يستطيعهُ البشرُ بإيجادِ اللهِ وإقْدارِهِ عليه؟!، وهو جوابٌ لمَا يُقالُ: كيفَ يكونُ المرادُ بما لا يملكُ عيسى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ وهو ضارٌّ لهُمْ نافعٌ بإحياءِ الموتى وغيرِه؟!، فأجابَ: بأنَّ ضُرَّهُ ونفعَه كالإبْراءِ والإحياءِ بأمرِ اللهِ [4]، وتقديرُهُ على أنَّه ليسَ كضُرِّ اللهِ ونفعِه* [5]؛ فلا وجْهَ للاستدلالِ بهِ على مُدَّعاهُم ولا يُنافي نفيَهُ[6]؛ فإنَّ المُلْكَ والاستطاعةَ بالذَّاتِ أو الفَرْدِ العَظيمِ منهُ [7] المخصوصِ باللهِ،

---

(١) ((أنَّى)) تأتي بمعنى ((كيف))، كقوله تعالى: ﴿قالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، وفيها معنى الحال، وهي اسم استفهام وفيه معنى التعجُّب أيضاً، وتأتي بمعنى ((من أين))، كقوله تعالى: ﴿قالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هذا﴾[آل عمران: ٣٧]، والمعنيان متقاربان كما أكَّد النحْويون، وهنا جاءت ((أنَّى)) بمعنى ((كيف)) لا بمعنى ((من أين)) ـ والله أعلم ـ . ينظر: **حروف المعاني والصفات**، (ص٦١)، **وعلل النحو**، (ص٤٣٧)، **واللُّمع**، (ص٢٢٩)، **والصاحبي**، (ص١٠٠)، **وفقه اللغة**، (ص٢٥٠)، **وأمالي ابن الشجري**، (٤٠١/١)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١١٠/٤)، **والارتشاف**، (١٨٦٧/٤)، **وهمع الهوامع**، (٥٤٧/٢).

(٢) قال الراغب في ((**المفردات**))، مادة (أفكَ)، (ص٧٩): (الإفك: كل مصروف عن وجهه الذي يحق أن يكون عليه، .....، و ﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾؛ أي: يُصرفون عن الحق في الاعتقاد إلى الباطل، ومن الصدق في المقال إلى الكذب).

(٣) أي: أنه على حقيقته للتراخي الزماني لا للتراخي الرُّتْبي، قال الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٧٩/أ): (أو ((ثم)) على حقيقته وإشارة إلى أنه مع حلول زمان بيان الآيات لا يتأثَّرون).

(٤) وهذا ما أوضحه الباري ﷻ على لسان عيسى ابن مريم في آية أخرى، حيث قال تعالى: ﴿وَرَسُولاً إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِما تَأْكُلُونَ وَما تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٥) ما بين علامتين** منقول عن الطيبي في **حاشيته**، (٤٠٧/٤)، / بتصرف/.

(٦) مدَّعاهم هو: أن عيسى يملك الإبراء والإحياء بذاته، ونفيُه: أنه لا يملك ذلك أصلاً، وما ذهب إليه البيضاوي لا ينافي نفيّه؛ لأن إحياء عيسى عليه السلام للأموات وإبراء الأكمه والأبرص أمر واقع، ولكن بأمر الله وإقداره لا بذاته ؛ فلا يقال: إنه يملك الضر والنفع.

(٧) هكذا وردت في (أ) و(ب)، وفي (ج) و (د) ((منهما))، وهو الأنسب للسياق.

قال تعالى: ﴿**قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرا وَلا نَفْعاً وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۞ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ**﴾ [المائدة: ٧٦ - ٧٧].

قال البيضاوي (١٣٩/٢): **وما ينفع به من الصحة والسعة؛ وإنما قال «ما» نظراً إلى ما هو عليه في ذاته توطئة لنفي القدرة عنه رأساً، وتنبيهاً على أنه من هذا الجنس، ومن كان له حقيقة تقبَل المجانسة والمشاركة فبمعزل عن الألوهية، ﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ بالأقوال والعقائد فيجازي عليها، إن خيراً فخير وإن شراً فشر. ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾؛ أي: غلوًّا باطلاً، فترفعوا عيسى عليه السلام إلى أن تدَّعوا له الألوهية، أو تضعوه فتزعموا أنه لغير رِشدة.**

فعلى الأوَّل [١] النفعُ والضُّرُّ على عُمومِه والتأويلِ في نَفيِه، وعلى الثَّاني [٢] مخصوصٌ ولا تأويلَ في نَفيِه عنهُ.

قولُه: (نظراً إلى ما هو عليه في ذاته إلخ) يعني: المرادُ بـ «ما» عيسى وأمُّهُ، فكانَ الظَّاهرُ «مَن» [٣]، فأشارَ إلى أنَّهُ في أوَّلِ أمرِهِ كانَ نطفةً ومُضْغةً [٤] لا يَعقِلُ [٥]، وهو بعدَ ذلكَ لا عقْلَ لهُ في ذاته لو لم يَخْلُقِ اللهُ فيه القوَّةَ العاقلَةَ [٦]؛ وعبَّر به لأنَّه نَفَى عنهُ بعدها القُدرةَ على الضُّرِّ والنَّفعِ؛ لأنَّ معنى «يَملك»: مستطيعٌ ويقْدِرُ [٧]، فذُكِرَتْ «ما» توطئةً لهُ [٨] ومناسَبةً معَه.

وقولُه: (رأساً) يعني: بالكُلِّيَّة [٩] أعمُّ من الضُّرِّ والنَّفعِ، أو أنَّه مِنْ جنسِ ما لا يَعقِل لكونِه حيواناً أو جِسْماً؛

---

(١) أي: على القول بأن الملك والاستطاعة من ذات عيسى لا بتمليك الله له، فالنفع والضر على عمومه وتأويله بأن نفعه وضرره لا كنفع الله وضرره.

(٢) أي: على القول بأن الملك والاستطاعة بتمليك الله ﷻ، فالنفع والضرر عنده مخصوص بالله، ولا حاجة للتأويل كما لو كان الملك والاستطاعة بذات عيسى عليه السلام.

(٣) لأن «مَن» يختص بالعاقل، وأما «ما» فهي لما لا يعقل وحده في الغالب، ويُستحسن أن يعبَّر بـ «مَن» عما لا يعقل إذا أُجري مجرى من يعقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]. ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (٤٠٢/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٢٧٧/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢١٢/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٥٨)، **والارتشاف**، (١٠٣٤/١)، **وتوضيح المقاصد**، (٤٢٨/١)، **والمساعد**، (١٦٤/١)، **وشفاء العليل**، (٢٣٩/١).

(٤) قطعة لحم بقدر ما يُمضغ، وجُعل اسماً للحالة التي ينتهي إليها الجنين بعد العلقة. ينظر: **المفردات**، مادة (مَضَغَ)، (ص٧٧)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص٣٠٧).

(٥) قال تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥].

(٦) أي: عبَّر بـ «ما» في حق من يعقل مع أن أصله أن يُطلق على غير العاقل، نظراً إلى ما كان عليه في أول أحواله، كما أنه بعد ذلك لا يمكن أن يوصف بصفات العقلاء بالنظر إلى ما هو عليه في ذاته؛ فإن اتصافه بها لا من ذاته بل من خالقه. ينظر: **حاشية الكازروني**، (١٦٣/٢)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٢٨/٢).

(٧) قال ابن منظور في «**لسان العرب**»، مادة (قَدَرَ)، (٧٦/٥): (والاقتدار على الشيء: القدرة عليه، والقدرة: مصدر قولك: قَدِر على الشيء قُدرة؛ أي: ملكه).

(٨) أي: توطئة وتمهيداً لنفي القدرة بالذات عن عيسى عليه السلام.

(٩) ذهب القونوي في **حاشيته**، (٥٣٤/٧) إلى أن المصنِّف لو أطلق الكلام عنه لكان أحسن، وإن كان مراده نفي القدرة الذاتية رأساً.

فعبَّر عنهُ بـ «ما» ليعُمَّ جِنْسَه [1]، ومَنْ كانَ بينَه وبينَ غيرِه مشاركةٌ وجِنسيَّةٌ كيفَ يكونُ إلهاً ؟! [2]، وقِيلَ [3]: (إنَّ المُرادَ بها كلُّ ما عُبِدَ كالأصنامِ وغيرِها؛ فغلَّبَ ما لا يعقلُ تحقيراً [4]). **وقوله: (فيجازي عليها)** فهو القَادرُ على الضُّرِّ والنَّفعِ لا غيرُه، ولو صرَّحَ به لكانَ أنسبَ. **قولُه: (أي غلوّاً باطلاً)** يعني: «غيرَ الحقِّ» صفةُ مصدرٍ [5]؛ أي: غُلوّاً [6] غيرَ حقٍّ، وتوصيفُهُ به للتوكيدِ؛ فإن الغُلُوَّ لا يكونُ إلا غيرَ حقٍّ [7]،[وقِيلَ [8]: (إنَّه للتقييدِ؛ لأنَّه قد يكونُ غيرَ حقٍّ] [9]، وقد يَكونُ حقّاً، كالتعمُّقِ في المباحثِ الكلاميَّةِ).

---

(١) فمن ألفاظ العموم: الأسماء المبهمة، مثل: «مَن» و«ما»، وهي تفيد عموم الجنس كما أكَّد الأصوليون. ينظر: **قواطع الأدلة**، (١٦٨/١)، **والبحر المحيط في أصول الفقه**، (١١٢/٤)، **وفتح القدير**، كمال الدين محمد بن عبدالواحد، الشهير بـ «ابن الهُمام»، (٣١٤/٩)، **والأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه**، محمد بن عثمان، شمس الدين المارديني، (ص١٣٨)، **وتيسير الوصول**، (٢٥٥/٣).

(٢) هذا ما أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢٢٨/٢): (وبالتالي تكون حقيقة ما لا يعقل حقيقة مشتركة بين عيسى وغيره، وأنه عليه السلام واحد من آحاد تلك الحقيقة، ومن كان له حقيقة تقبل المجانسة والمشاركة فهو بمعزل عن الألوهية).

(٣) والقول لأبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٣٣٤/٤)، /بتصرف/، وعبارته: (أُريدَ به ما عبد من دون الله ممن يعقل وما لا يَعقل، وعبَّر بـ «ما» تغليباً لغير العاقل؛ إذ أكثر ما عُبد من دون الله هو ما لا يعقل كالأصنام والأوثان).

(٤) وهذا يتفق مع ما ذهب إليه النحْويون، من أنه إذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل، جاز أن يُعبَّر عن الجميع بـ «مَن»، كما يجوز أن يعبَّر عنه بـ «ما»، قال ابن مالك في «**شرح الكافية الشافية**»، (٢٧٧/١): (وإذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل، جاز أن يُعبَّر عن الجميع بـ«مَن» تغليباً للأفضل، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]، وأن يُعبَّر عنه بـ «ما»؛ لأنها عامة في الأصل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الحديد: ١]).

(٥) والمقصود أنه نُصب «غيرَ الحق» على المصدرية من الفعل المذكور، فحُذف المصدر وأقيمت صفته ـ وهي «غيرَ الحق» ـ مقامه وأُعرب بإعرابه؛ وذلك أن المصدر في الانتصاب على المفعول مطلق مما ينوب عنه صفته، كقولك: «قلتُ لك جميلاً»؛ أي: «قلت لك قولاً جميلاً». ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص١٩٢)، **واللَّمحة**، (٣٥٠/١)، **والارتشاف**، (١٣٥٥/٣)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٤٦٩/١)، **وشرح التصريح**، (٤٩٣/١).

(٦) وقد عرَّف الراغب «الغلو»، فقال في **تفسيره**، (٢٣٨/٤): (الغلو هو: الخروج عن القصد ومفارقة العدل، من قولهم: غلا السعر، وغلت القِدر). وينظر: **النهاية**، مادة (غَلَا)، (٣٨٢/٣)، **ولسان العرب**، مادة (غَلَا)، (١٣٢/١٥).

(٧) يعني أنه فسَّر ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ بالباطل، وغير الحق لا يكون إلا باطلاً؛ تأكيداً ومبالغة في التحذير منه. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٥٣٤/٧)، **وحاشية الإسفراييني**، (٣٧٩/ب)، **وحاشية القونوي**، (٥٣٤/٧).

(٨) والقائل هو الزمخشري في «**الكشاف**» (٦٦٦/١)، / بتصرف/، وعبارته: (حيث جعل الغلو في الدين غُلوَّان: **غلوٌّ حق**، وهو: أن يمحِّص عن حقائقه ويفتش عن أباعد معانيه، ويجتهد في تحصيل حججه كما يفعل المتكلِّمون من أهل العدل والتوحيد، **وغلوٌّ باطل**، وهو: أن يتجاوز الحقَّ باتباع الشُبَه والإعراض عن الأدلة)، وقد انتقد النِّحرير كلام الزمخشري في **حاشيته**، (٢١٣/أ)، فذهب إلى أنَّ ما ذكَره الزمخشري يُناقَش فيه، بأن الغلو المجاوزة عن الحد، ولا مجاوزة عنه ما لم يخرج عن الدين، ولا حدَّ لتحقيق الحقائق ما لم يتجاوز إلى الباطل.

(٩) ما بين معكوفين سقط من (ب).

قال تعالى: ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ عَلى لِسانِ داوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذلِكَ بِما عَصَوْا وَكانُوا يَعْتَدُونَ**﴾ [المائدة: ٧٨].

قال البيضاوي (١٣٩/٢): ﴿**وَلا تَتَّبِعُوا أَهْواءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ**﴾[المائدة: ٧٧] **يعني أسلافهم وأئمتهم الذين قد ضلوا قبل مبعث محمد في شريعتهم.** ﴿**وَأَضَلُّوا كَثِيراً**﴾[المائدة: ٧٧] **ممن شايعهم على بدعهم وضلالهم.** ﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ عَلى لِسانِ داوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾[المائدة: ٧٨]؛ **أي لعنهم الله في الزبور والإنجيل على لسانهما.**

والخطابُ لأهلِ الكتابِ مُطلَقاً [(١)]؛ كما أشارَ إلى النَّصارى **بقوله: (فترفَعُوا عيسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ)**، وإلى اليهودِ **بقوله: (أو يَضَعوهُ إلخ)**، والقولُ الثَّاني[(٢)] يخصُّه بالنَّصارى. و«الأهواءُ» جمعُ «هوىً»، وهو البَاطِلُ الموافقُ للنَّفس[(٣)].

قولُهُ: (شايَعَهم) وفي نُسخةٍ «يُشايعُهُم». والمشايعةُ: المتابعةُ[(٤)]. وفسَّر «ضَلُّوا» في الموضِعَينِ بما يدفَعُ التِّكرارَ[(٥)]، وقولُهُ : ﴿عَنْ سَواءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] الظَّاهرُ تعلُّقُهُ بالأخيرِ[(٦)]؛ فيكونُ المرادُ به الإِسلامَ، وهو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ ـ رحمَهُ اللهُ ـ، وجعلَهُ النِّحريرُ متعلِّقاً بالثَّلاثةِ[(٧)]؛

---

(١) كما في **تفسير الرازي**، (٤١٠/١٢)، **والبحر المحيط**، (٣٣٦/٤)، **وتفسير النيسابوري**، (٦٢٤/٢)، **وتفسير الآلوسي**، (٣٧٤/٣)، فإن الله ﷻ لمَّا تكلَّم أولاً على أباطيل اليهود، ثم تكلَّم ثانياً على أباطيل النصارى، وأقام الدليل القاهر على بطلانها وفسادها، عند ذلك خاطب مجموع الفريقين؛ فلا حاجة لإخراج الكلام عن ظاهره، من أنه نداء لأهل الكتاب، اليهود والنصارى.

(٢) يقصد قول البيضاوي:(وقيل: النصارى). وقد رجَّح عدد من المفسِّرين أن يكون المخاطب في هذه الآية هم غلاة النصارى، كما في **تفسير الطبري**، (٤٨٧/١٠)، **وتفسير الراغب**، (٢٣٨/٤)، **وتفسير ابن عطية**، (٢٢٣/٢)). قلت: ومن خصَّص الخطاب بالنصارى، نظر إلى أن هذا الخطاب كان عقيب ذكر جنايتهم وقولهم الباطل، في حق المولى ﷻ وفي حق عبده عيسى ابن مريم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]. وأما من جعل الخطاب لأهل الكتاب، ترك الكلام على ظاهره ولم يخصِّص العام؛ لأن تخصيص العام خلاف الظاهر؛ لذلك ذكر البيضاوي القول الأول ـ أعني تخصيصه بالنصارى ـ بصيغة التمريض. والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن الخطاب لأهل الكتاب في زمن رسول الله ﷺ ولمن بعده، ولا حاجة للتخصيص.

(٣) قال الراغب في «**المفردات**»، مادة (هَوَى)، (ص٨٤٩): (الأهواء: جمع هوى، والهوى: ميل النفس إلى الشهوة، ويقال ذلك للنفس المائلة إلى الشهوة؛ وإنما سمِّي بذلك لأنه يَهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية).

(٤) قال الزمخشري في «**الأساس**»، مادة (شَيَعَ)، (٥٣٠/١): (شايعتك على كذا: تابعتك عليه. وتشايعوا على الأمر، وهم شِيعته وأشياعه).

(٥) وهذا ما أكَّده الإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٧٩/ ب): (وفسَّر ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَواءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] بأحد الوجهين إخراجاً عن كونه تكراراً). والذي أراه هو أنه لا تكرار في الكلام؛ لأن المراد بالضلال الأول غير المراد بالضلال الثاني؛ فالإضلال الأول هو الضلال عن مقتضى العقل، الذي هو ادعاء الألوهية لعيسى عليه السلام وغير ذلك من الضلالات، والضلال الثاني هو الضلال عن شرع الإسلام، وقد رجَّح البيضاوي كون المراد بالضلال هو ضلال الشرع؛ لأن «سواء السبيل» ظاهر في الشرع والإسلام.

(٦) أي: بالقول الثاني للبيضاوي، وهو الضلال عما جاء به الشرع.

(٧) حيث قال التفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/أ): (وقوله: (عن سواء السبيل)، وإن كان متعلِّقاً بالأخير فالمعنى على تعلُّقه بالثلاثة، **والأول**: أن يكون الضلال المراد به الضلال عن مقتضى العقل، **والثاني**: أن يكون المراد به الضلال عن شرع الإسلام، **والثالث**: هو جعل الضمير لـ«كثيراً»، وجعلُه مطاوعاً للإضلال).

وقيل: إن أهل أيلة لمَّا اعتدوا في السبت لعنهم الله تعالى على لسان داود، فمسخهم الله تعالى قردة، وأصحاب المائدة لما كفروا دعا عليهم عيسى عليه السلام ولعنهم فأصبحوا خنازير، وكانوا خمسة آلاف رجل . ﴿ذلِكَ بِما عَصَوْا وَكانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]؛ **أي: ذلك اللعن الشنيع المقتضي للمسخ بسبب عصيانهم واعتدائهم ما حرَّم عليهم.**

فعليه يكونُ مرادُ المصنِّف ـ رحِمَهُ اللهُ ـ بيانَ المرادِ به الأخير. و((أيْلةُ)) ـ بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ التَّحتيَّةِ ـ موضعٌ قريبٌ مِنْ بيتِ المقدسِ(١). **قولُه: (أي: ذلكَ اللَّعنُ الشَّنيعُ إلخ)*** تركَ قولَ الزمخشريِّ(٢): (أي: لم يكنْ ذلكَ اللَّعنُ الشَّنيعُ الذي كانَ سببَ المَسْخِ إلاَّ لأجْلِ المعصيةِ والاعتداءِ)؛ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ ما يُفيدُ الحَصْرَ(٣) *(٤)، وإنْ قالَ النِّحريرُ(٥): (إنَّهُ استفيدَ الحصرُ مِنَ العدولِ عنْ جعلِه متعلِّقاً بـ((لَعَنَ)) إلى الجُملةِ الاستئنافيةِ المَقُولةِ في جوابِ: بأيِّ سببٍ كانَ ذلكَ اللَّعنُ؟؛ فوجَبَ أنْ يكونَ ذلكَ هو السَّببُ لا غيرُ ليتمَّ الجوابُ). وقيلَ(٦): (الحَصرُ مِنَ السَّببيَّةِ (٧)؛ لأنَّ المرادَ منها السَّببُ التامُّ، وهو يُفيدُ ذلكَ)، وقد تقدَّمَ لهُ ما يَدُلُّ على ذلكَ في قولِه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] (٨).

قولُه: (واعتدائِهِمْ ما حرَّمَ عليهِمْ) أي: تجاوزِهِمْ إليهِ(٩).

---

(١) ولا أظن أنها قريبة من بيت المقدس كما قال الشهاب، إلا إذا اختلط الأمر عليه، فـ((أيلة)) غير ((إيلياء))، و((أيلة)) التي يقصدها البيضاوي في كلامه هي: مدينة صغيرة عامرة بين الفسطاط في مصر وبين مكة، تقع على ساحل البحر الأحمر، وهي مدينة لليهود الذين حرّم الله عليهم صيد السمك يوم السبت، فخالفوا فمُسخوا قردة وخنازير، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾[البقرة: ٦٥]، أما إن كان يقصد ((إيلياء))، فهي اسم مدينة بيت المقدس، قال كعب الأحبار: (لا تسمُّوها ((إيلياء))، ولكنها بيت المقدس، إنما ((إيلياء)) امرأة بنت بيت المقدس). ينظر: **معجم البلدان**، (٢٩٢/١، و١٦٧/٥)، **ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري، (٢١٧/١).

(٢) **الكشاف**، (٦٦٧/١).

(٣) الحصر مستفاد من ((إلا)) في قول الزمخشري: (إلا لأجل المعصية)؛ لأن ((إلا)) تفيد الحصر كما أوضحت، (ص ٣٤٧).

(٤) ما بين علامتين ** منقول عن العصام في **حاشيته**، (٣٧٩/أ)، / بتصرف يسير/ .

(٥) في **حاشيته**، (٢١٣/ب). وقد ذهب الطيبي إلى ما ذهب إليه النِّحرير، فقال في **حاشيته**، (٤٠٩/٤): (الحصر مستفاد من إيقاع اسم الإشارة ((ذلك)) استئنافاً والجار والمجرور بـ ((ما)) خبراً، فكأن السامع لمَّا وقف على هذا الطعن واللعن من نبيَّين معظَّمين، توهَّم أن له أسباباً شتى، فقيل له: (ذلك بسبب عصيانهم واعتدائهم، وهو عدم التناهي عن المناكير)).

(٦) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨٠/أ)، / بتصرف يسير/.

(٧) يقصد سببية الباء في قوله تعالى: ﴿ بِمَا عَصَوْا﴾ [المائدة: ٧٨]، وقد سبق بيان أن من معاني الباء السببية، (ص ١٨٦).

(٨) حيث قال الشهاب في **حاشيته**، (٣/ ١٩٦): (عدل عن قول الزمخشري: (فلا يكون التحريم إلا بسبب النقض)؛ لمَا قيل عليه: إنّ إفادة هذا التركيب الحصر مُشكل ....، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص، وفيه بحث؛ لأنه إنما يتَّجه لو كان الحصر مأخوذاً من التقديم، أما لو كان من التأكيد ـ كما سمعت ـ فلا؛ لأنه مثل: ((إنما بزيدٍ مررتُ وبعمرو))).

(٩) لأن الاعتداء بمعنى المجاوزة، قال الراغب في ((**المفردات**))، مادة (عَدَا)، (ص٥٥٤): (الاعتداء مجاوزة الحق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ [النساء: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِراراً لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣٢]).

قال تعالى: ﴿**كانُوا لاَ يَتَناهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [المائدة: ٧٩].

قال البيضاوي (١٣٩/٢): ﴿**كانُوا لاَ يَتَناهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ**﴾؛ **أي: لا ينهى بعضهم بعضاً عن معاودة منكر فعلوه، أو عن مثل منكر فعلوه، أو عن منكر أرادوا فعله وتهيَّؤوا له، أو لا ينتهون عنه، من قولهم: تناهى عن الأمر وانتهى عنه؛ إذا امتنع.**

قولُهُ: (أي: لا يَنْهَى بعضُهُم بعضاً إلخ) لمَّا كانَ «فَعَلوهُ» يقتضِي أنَّ النَّهيَ عمَّا وقَعَ، والنَّهيُ لا يُتصوَّرُ فيه، وإنَّما يكونُ عَنِ الشَّيءِ [(١)] قبلَ وقوعِه، أوَّلُوهُ [(٢)] بأنَّ المُرادَ النَّهيُ عنِ العَوْدِ إليه، وهذا إمَّا بتقديرِ مضاف قبلَ مُنْكَرٍ؛ أي: «معاودةِ منكرٍ» يُفهَمُ مِنَ السِّياقِ[(٣)]، أو بأنَّ المرادَ: مثلُهُ[(٤)]، أو فعلوهُ بمعنى: أَرادُوا فِعْلَهُ كمَا في ﴿فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] [(٥)]، أو التَّناهِي بمعنى: الامتناعِ والكَفِّ[(٦)]؛ لأنَّ أصْلَ معناهُ: بلوغُ النِّهايةِ وبها الفَراغُ[(٧)]، وقِيلَ[(٨)]: (إنَّما يَتوجَّهُ هذا السُّؤالُ لو كانَ في الكلامِ دَلالةٌ على وقوعِ الفِعْلِ حالَ اعتبارِ تعلُّقِ الفِعْلِ به؛ إذْ لا خَفاءَ في صحَّةِ قولِنا: كانوا لا ينهَوْنَ يومَ الخَميسِ عنْ مُنكرٍ فعلوهُ يومَ الجُمعةِ، وكذا الكلامُ فيما إذا أُريدَ:/ لا ينْتهُون ولا يمتنِعونَ؛ فإنَّ الانتهاءَ عما فُعِلَ لا يُتَصوَّرُ، فهو لا يَصلُحُ جَواباً)، ٥٥١/ب

---

(١) في (ج) « شيء»، وما أثبتُّه من النسخ الثلاث الأخرى، وهو موافق لما ورد في **المطبوعة**، (٢٧١/٣).

(٢) هذه التأويلات الثلاثة ذكرها الزمخشري في «الكشاف»، وقد ذهب شرَّاح «الكشاف» إلى أنه إنما احتيج إلى هذه التأويلات؛ لأن التناهي من منكر قد سبق ومضى أمر محال. ينظر: **الكشاف**، (٦٦٧/١)، **وحاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٩/ ب)، **وحاشية الطيبي**، (٤٠٩/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٣/أ)، **والتقريب**، (٦٣/ب).

(٣) أي: قدِّر المضاف ـ وهو «المعاودة» ـ لأنه لا يعقل عن منكر فعلوه؛ أي: بعد فعله، إنما المعقول النهي عن معاودته.

(٤) إما أن يكون مثله في نوعه، فيكون المآل تقدير المعاودة كالأول، وإما أن يكون مثله في الجنس فله توجيه آخر، ولكن الأول هو الأقرب؛ لأن المثل أقرب للاتحاد في النوع لا الاتحاد في الجنس. ينظر: **حاشية القونوي**، (٥٣٦/٧).

(٥) حيث يعبَّر في كثير من الأحيان عن الفعل بإرادته، وأكثر ما يكون بعد أداة الشرط، فيكتفى بالمسبَّب ـ الذي هو القراءة ـ عن السبب الذي هو الإرادة، والمعنى: إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم، وكما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، حيث إن المعنى: إذا أردتم القيام، وكما في قولك: «إذا ضربْتَ غلامك فهوِّن عليك»؛ حيث إن المراد إرادة الضرب لا الضرب. ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٥٢/٢)، **وسر صناعة الإعراب**، (٢٧٨/٢)، **والخصائص**، (١٧٦/٣)، **ونتائج الفكر**، (ص١٩٧)، **ومغني اللبيب**، (ص٩٠٣).

(٦) فالنهي خلاف الأمر، نهاه ينهاه نهْياً، فانتهى وتناهى؛ أي: كفَّ. ينظر: **المحكم**، مادة (نَهَيَ)، (٣٨٤/٤)، **ولسان العرب**، مادة (نَهَيَ)، (٣٤٤/١٥). وحينئذ لا حاجة إلى التأويلات المذكورة آنفاً؛ لأن الامتناع عن الشيء والانتهاء عنه عبارة عن ألا يُفعل بعد ارتكابه.

(٧) هذا ما أكَّده الجوهري، حيث قال في «**صحاحه**»، مادة (نَهَيَ)، (٢٥١٨/٦): (انتهى وتناهى، أي: بلغ، والنهاية: الغاية، يقال: بلغ نهايته).

(٨) هامش (أ): سعد. وهذا القول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/أ).

﴿لَبِئْسَ مَا كانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩] **تعجيب من سوء فعلهم مؤكّد بالقسم.**

وقِيلَ [١]: (الانتهاءُ عَنِ الشَّيءِ عبارةٌ عن ألا[٢] يُفعَلَ مَرَّة أُخرى، ولكَ أنْ تُقَدِّرَ: «فَعَلوا مِثْلَهُ»، ولو جُعِلَ المعنى في «فعَلوهُ» بالنِّسبةِ إلى زمانِ الخِطاب، لم يَحتَجْ إلى تأويلٍ)، ولسانُ داودَ وعيسَى ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ بمعنى: «لسانَيْهِمَا» كما مرَّ[٣]، أُفْرِدَ لعدمِ اللَّبْسِ[٤] إنْ أُرِيدَ باللِّسانِ الجارِحةُ [٥]، وقِيلَ[٦]: (المرادُ بِهِ الكلامُ وما نَزَلَ عليهِما [٧]).

قولُهُ: (تعجيبٌ مِنْ سُوءِ فعلِهِمْ إلخ) يعني: أنَّ «اللاَّم» هنا جوابُ قسَمٍ مقدَّرٍ [٨]، وجَعَلَ التَّأكيدَ[٩] للتعجيبِ، وهو ظاهرٌ لأنَّهُ يقتضِي أنَّه تعجيبٌ عظيمٌ، ولا بأسَ بِهِ[١٠]،

---

(١) هذا القول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨٠/أ).

(٢) في النسخ جميعها « أنْ لا»، والصحيح أن تكتب هكذا مركبة.

(٣) (١٨٥/١)، عند تفسير الشهاب لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، حيث قال في **حاشيته**: (وقيل: معناه ذلك الكتاب الذي وعدوا به، وقال شرَّاحه: إنه جواب آخر بأنه ليس إشارة إلى ﴿ألم﴾، بل إلى الكتاب الذي وعدوا به على لسان موسى وعيسى ـ عليهما الصلاة والسلام ـ).

(٤) أي: عبَّر عنه بصيغة الإفراد، فقال: على لسان داود وعيسى، بمعنى: لسانيهما؛ وهو أمر جائز لأمْن اللَّبس ـ إن أريد باللسان الجارحة ـ، فليس للمرء إلا لسان واحد، فكما يجوز أن تقول: «إيتني برأسي شاتين»، يجوز لك أن تقول: «إيتني برأس شاتين»، فقد اشترط النحْويون في وقوع الإفراد موقع التثنية شروطاً، منها: أن يكون الجزء المضاف مفرداً من صاحبه. ينظر: (ص ١٦١).

(٥) وهذا ما رجَّحه الزجَّاج في **معاني القرآن**، (١٩٨/٢)، حيث ذهب إلى أنه من الجائز أن يكون داود وعيسى عَلِما أن محمداً ﷺ نبي وأنهما لَعَنا من كفر به، بينما ذهب الزمخشري **الكشاف**، (٦٦٦/١) إلى أن الله نزَّل لعنهم في الزبور على لسان داود عليه السلام، وفي الإنجيل على لسان عيسى عليه السلام، فهذا نص على أن المراد باللسان غير الجارحة، وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية في **تفسيره**، (٢٢٤/٢)، بينما ذكر السَّمين الحلبي القولين في **الدر المصون**، (٣٨٣/٤)، مرجِّحاً ما ذهب إليه الزمخشري وابن عطية، مستبعداً أن يكون المراد باللسان هنا الجارحة؛ لأنه ليس قولاً للمفسِّرين.

(٦) ذهب إلى ذلك أبو حيان، حيث قال في **التذييل والتكميل**، (٧٥/٢): (أما قوله تعالى: ﴿عَلى لِسانِ داوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]، فاللسان فيه يحتمل ألا يُراد به الجارحة؛ إذ نقلوا أن اللسان يُذهب به مذهب الرسالة، ومذهب القصيدة من الشعر، ومذهب اللغة، ومذهب الكلام؛ فيَحتمل هنا أن يكون المراد باللسان الكلام).

(٧) في (ب) و (د) «عليهم» ، وما أثبتُّه من (أ) و (ج)، وهو الصواب؛ لأن الضمير عائد على داود وعيسى ـ عليهما السلام ـ.

(٨) ففي الكلام معنى القسَم، والتقدير: «أقسمُ لبئس الفعل فعلهم، أو لبئس شيئاً فعلهم في تركهم النهي عن المعاصي». ينظر: **معاني القرآن**، الزجَّاج، (١٩٩/٢)، **والهداية**، مكي، (١٨٢١/٣).

(٩) التأكيد مستفاد من اللام الموطئة للقسم؛ فهي تفيد تأكيد وتحقيق معنى الخبر في المُقسَم عليه. ينظر: **اللامات**، (ص٧٩)، **والتخمير**، (١٦٧/٤)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٢١/٩)، **ومغني اللبيب**، (ص٣٠٢ و٣١٢).

(١٠) والذي أراه أن التعجيب إما مستفاد من المقام؛ فإن اللوم على الإصرار على الذنب يستحق أن يُتعجَّب منه، خصوصاً إذا كان مقروناً بالقسم، أو أن التعجيب مفهوم من أفعال المدح والذم؛ فإن «نِعم» و«بئس» يجيئان لحمد وذم، وهما يشبهان التعجُّب في المعنى. ينظر: **الأصول في النحو**، (١١١/١).

قال تعالى: ﴿**تَرى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذابِ هُمْ خالِدُونَ**﴾[المائدة: ٨٠].

قال البيضاوي (١٣٩/٢): ﴿**لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ**﴾؛ **أي: لبئس شيئاً قدَّموه ليَرِدوا عليه يوم القيامة.** ﴿**أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذابِ هُمْ خالِدُونَ**﴾ **هو المخصوص بالذم، والمعنى: موجب سخط الله والخلود في العذاب،**

وقِيلَ[١]: (الأَولى أنْ يُجْعلَ التأكيدُ للفعلِ المتعجَّبِ منهُ). **قولُهُ: (لبئسَ شيئاً قدَّموا إلخ)** «قدَّموا» إشارةٌ إلى أنَّ[٢] «أنفُسُهُمْ» عبارةٌ عن ذَواتِهِمْ وأعْيُنِهِم[٣]، وتقديمُهُمْ لهُ: فعلُهُ في الدُّنيا قَبلَ جَزائِه، و«ما» نكرةٌ تمييزٌ[٤]، والمخْصُوصُ بالذَّمِّ المَصدرُ[٥] المؤوَّلُ[٦]. **قولُهُ: (هو المخصوصُ بالذَّمِّ، والمعنى: موجبُ سخَطِ اللهِ إلخ)** لهمْ في إعرابِها وجوهٌ: فقِيلَ: «أنْ سَخِطَ اللهُ» مرفوعٌ على البَدَلِ من المخصوصِ بالذَّمِّ، وهو محذوفٌ، جملةُ «قَدَّمَتْ» صفَتُه، والتقديرُ: «بئسَ الشيءُ شيءٌ[٧] قدّمَتْه لهُمْ أنفُسُهُمْ»، وهو سَخَطُ اللهِ، ونقَلُوا[٨] هذا عن سِيبويْهِ[٩] ـ رحِمَهُ اللهُ ـ، وقِيلَ: «أنْ سَخِطَ» هو المخصوصُ بالذَّمِّ ، وهو الذي اختارَهُ المصنِّفُ، رحِمَهُ اللهُ، تَبَعاً للزَّمخشريِّ[١٠]،

---

(١) والقول للإسفراييني في **حاشيته،** (٣٨٠/أ)، /بتصرف /، وعبارته: (**قوله: (تعجيب من سوء فعله)** مؤكَّد بالقسم؛ إذ التأكيد للسؤال لا للتعجُّب، وللتأكيد مدخل في التعجُّب).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) هذا ما أكَّده العصام، حيث قال في **حاشيته،** (٣٨٠/أ): (كأنه جعل النفس بمعنى عين الشيء حتى فسَّره بـ «قدَّموا»، ونبَّه بحذف الأنفس أنها أعينهم).

(٤) حيث إن «ما» نكرة موصوفة وقعت تمييزاً للضمير المستتر في «لبئس» الفاعل، والمخصوص بالذم محذوف؛ أي: «لبئس شيئاً قدَّمَته لهم أنفسهم »، ويجوز جَعْل «ما» موصولة فاعل «بئس». وقد مرَّ بيان ذلك مفصَّلاً، (ص ٢٨٨).

(٥) سقطت من (ج).

(٦) أي: المصدر المؤول من «أنْ» وما بعدها هو المخصوص بالذم لا نفس السخط؛ لأن ما قدَّمته أنفسهم المريضة من أعمال كانت موجب سخط الله عليهم، وهذا ما سيتعرَّض له الشهاب بعد قليل.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) ينظر رأي سيبويه في: **شرح التسهيل،** ابن مالك، (٣٤٢/٢)، **ومغني اللبيب،** (ص٣٩٢)، **والارتشاف،** (٢٠٤٤/٤)، **والمساعد،** (١٢٦/٢)، **وشفاء العليل،** (٥٨٧/٢).

(٩) الظاهر من كلام سيبويه أن «ما» اسم معرفة تام بنفسه؛ أي: غير مفتقر إلى الصلة والصفة، فـ«ما» فاعل «بئس» والفعل صفة، والمخصوص بالذم محذوف، والتقدير: «بئس الشيءُ شيءٌ»، ويقوِّيه كثرة الاقتصار عليها، نحو: «غسلتُه غسلاً نعمَّا»؛ أي: نِعم الغسل، أما عند الفارسي فـ«ما» موصولة وما بعدها صلة لا صفة. ينظر: **الكتاب،** (٧٣/١ و١٧٦/٢ ـ ١٧٨)، **والتعليقة على كتاب سيبويه،** (١/ و١١٠ و٢٣٠)، **وشرح كتاب سيبويه،** السيرافي، (٣٧/١).

(١٠) حيث قال في «**الكشاف**»، (٦٦٧/١): (﴿أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ هو المخصوص بالذم، ومحلُّه الرفع، كأنه قيل: (لبئس زادهم إلى الآخرة سخطُ اللَّه عليهم)، والمعنى: «موجب سخط اللَّه»).

وإعرابُهُ مذكورٌ في النَّحْوِ [1]، * وقدَّر قبلَهُ مُضافاً؛ أي: «موجِبُ سَخَطِه»؛ لأنَّ نفسَ سَخَطِ الباري باعتبارِ إضافته إليه ليسَ مذمُوماً، بلْ ما أوجَبَهُ من الأسبابِ، وهي ملاحظةٌ حَسنةٌ * [2]، وهذا إنَّما يَصِحُّ على جعْلِ «ما» موصولةً [3] أو تمييزاً [4]، وقِيلَ[5]: (هو في محَلِّ رفْعٍ بدَلٍ مِنْ «ما» إنْ قُلنا: إنَّها معرِفةٌ، أو في محَلِّ نصبٍ منها إنْ كانَت تمييزاً)، وردَّ[6]: (بأنَّهُ معرفةٌ، فكيفَ يُبْدَلُ منَ التَّمييزِ أو مِنْ ضَميرِ «قدَّمَتْهُ» المحذوفِ [7] ؟!)، وقِيلَ[8]: (إنَّهُ على تقديرِ الجارِّ؛ أي: «لِأنْ سَخِطَ اللهُ»، فالمخصُوصُ محذوفٌ[9])،

---

(١) قال ابن مالك في ألفيته: ويُذكرُ المخصوصُ بعدَ مُبتدا ~ أو خبرَ اسمٍ ليسَ يبدو أبَداً

والمخصوص بالذم ـ بناء على ذلك ـ في إعرابه ثلاثة أوجه مشهورة: **الوجه الأول**: أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وهو الراجح، **والوجه الثاني**: أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار، والتقدير: «نعمَ الرجلُ هو زيدٌ»، **والثالث**: أن يكون مبتدأ حُذف خبره. ينظر: **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبدالله، جمال الدين بن مالك الجيَّاني الطائي، (ص٤٣)، **وشرح الكافية الشافية**، (١١١٠/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٣٣٧)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٥٢١/١).

(٢) ما بين علامتين ** منقول عن السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٨٥/٤)، / بالمعنى /، وعبارته: (وفي تقدير هذا المضاف من المحاسن ما لا يخفى على متأمِّله؛ فإن نفس السخط المضاف إلى الباري ـ تعالى ـ لا يقال: (هو المخصوص بالذم)، إنما المخصوص بالذم أسبابه). وما ذهب إليه السَّمين الحلبي أكَّده الشيخ زاده أيضاً في **حاشيته**، (٢٢٨/٢). والذي أراه ـ والله أعلم ـ أنه لا مانع من أن يكون نفس السُخط مخصوصاً بالذم بعلاقة السببية، بحيث لا يتخلَّف المسبَّب، هذا ما أكَّده القونوي في **حاشيته**، (٥٣٧/٧).

(٣) «ما» موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص بالذم، والتقدير: «نِعم شيئاً الذي صنعتَه»، وهذا هو مذهب الفرَّاء كما أوضحت، (ص ٢٨٨).

(٤) أي: «ما» نكرة موصوفة وقعت تمييزاً للضمير المستتر في «لبئس» الفاعل، والمخصوص بالذم محذوف؛ أي: «لبئس شيئاً قدَّمته لهم أنفسهم»، وهذا مذهب الزمخشري في أحد قوليه والزجَّاج كما أوضحت، (ص ٢٨٨).

(٥) هذا القول لابن عطية في **تفسيره**، (٢٢٥/٢)، / بتصرف يسير/.

(٦) الردُّ للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٣٨٦/٤)، / باختصار /، وعبارته: (وهذا لا يجوز البتَّة؛ وذلك لأن شرط التمييز عند البصريين أن يكون نكرة، و «أنْ» وما في حيزها عندهم من قبيل أعرف المعارف؛ لأنها تشبه المضمر، فكيف يقع تمييزاً ؟! لأن البدل يحل محل المبدل منه، وعند الكوفيين أيضاً لا يجوز ذلك؛ لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة، خصوصاً «أنْ» والفعل).

(٧) وما ذكره السَّمين الحلبي من إيراد واضح؛ لأن التمييز لا بد أن يكون نكرة عند البصريين؛ فهو يبيِّن ما قبله، و«أنْ» وما في حيِّزها من أعرف المعارف عندهم، أما الكوفيون فإنهم يجيزون أن يكون التمييز معرفة، لكن ليس مع «أنْ» وما في حيِّزها. ينظر: **الغرَّة**، (٤٢٥/١)، **وأسرار العربية**، (ص١٥٥)، **والبسيط**، (١٠٨٣/٢)، **والارتشاف**، (١٦٣٣/٤)، **والحدود في علم النحو**، أحمد بن محمد، شهاب الدين الأُبَّذي، (ص٤٣٢).

(٨) ينظر هذا القول في: **إعراب القرآن**، النحاس، (٢٧٩/١)، **ومشكل إعراب القرآن**، (٢٣٥/١)، **والإملاء**، (٤٥٥/١)، **والبحر المحيط**، (٣٣٩/٤)، **والدر المصون**، (٣٨٦/٤). ولم أهتد إلى صاحب هذا القول !!.

(٩) يقصد المخصوص بالذم محذوف؛ والتقدير: «لبئس شيئاً قدَّموه، عملُهم أو صنعُهم».

أو علَّة الذم والمخصوص محذوف؛ أي: لبئس شيئاً ذلك لأنْ كسَبَهُمُ السخطَ والخلودَ.

واليه أشارَ المصنِّفُ **بقوله: (أو علَّةُ الذمِّ إلخ)** [1]. **قولُهُ: (والخلودُ في العذابِ)** قيلَ عليه[2]: (إنَّ [3] تأويلَ الجُملة[4] بالمصدَرِ[5] يقتضي أنها مُندرجةٌ تحتَ حرفِ المصدَرِ، وهو لا يُوصَلُ بالاسمية ولا سبيلَ إليه[6]، وكذا **قوله: (لأنْ كسَبَهُمُ السُّخْطَ والخُلودَ)**، إلاَّ أنْ تُجْعَلَ «أنْ» مخففَّةً مِنَ الثَّقيلةِ وبعدَها ضَميرُ شأنٍ[7] مقدَّرٌ[8]، أو معطوفةً على ثاني مَفْعُولَيْ «تَرى»، وهي عِلْميَّةٌ[9])،

---

(١) يريد الشهاب أن ينبِّه إلى أن البيضاوي يقصد «لام العلة» المقدَّرة، والتي هي متعلقة بجملة الذم، والمعنى: «إنَّ ما قدَّمَت لهم أنفسهم مذموم؛ لسخط الله إيَّاهم».

(٢) هذا الإيراد للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨٠/أ ـ ب)، / بتصرف يسير /.

(٣) في (ج) «إنه».

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

(٥) أي: على تقدير البيضاوي: «والخلود في العذاب»، بأنْ أوَّله بمفرد معطوف على المخصوص بالذم؛ هذا يقتضي أن هذه الجملة مندرجة تحت حرف المصدر، الذي هو «أنْ» المصدرية في قوله: ﴿أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾.

(٦) وذلك لأن «أنْ» المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا توصَل بجملة اسمية، إنما تدخل على الفعل المتصرِّف الماضي، نحو: «عجبتُ من أنْ قام زيد»، وتدخل على المضارع، نحو: «عجبتُ من أنْ يقوم زيد»، وعلى الأمر، نحو: «أشرت إليه بأنْ قُم»، أما إن وقع بعدها فعل جامد غير متصرِّف، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، فهي مخفَّفة من الثقيلة. ينظر: **شرح الجُمل**، ابن بابشاذ، (ص٦٦٩ ـ ٦٧٠)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣٠٥/١)، **والارتشاف**، (٩٩١/٢)، **وشرح الألفية**، ابن عقيل، (١٣٨/١).

(٧) سبق الكلام عن ضمير الشأن أو القصة، (ص ١٣٦)؛ مما يدفع مؤنة التكرار .

(٨) فـ «أنْ» المخفَّفة من الثقيلة قد تدخل على الجملة الإسمية وضمير الشأن محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾[يونس: ١٠]، والتقدير: «وآخر دعواهم أنه الحمد لله رب العالمين». ينظر: **المقتضَب**، (٣٦١/٢)، **والأصول في النحو**، (٢٣٨/١)، **ومنازل الحروف**، (ص٤٥)، **والمفصل**، (ص٣٩٦)، **وأمالي ابن الشجري**، (١٧٧/٢)، **والغرَّة**، (٩٨/١)، **وشرح الجُمل**، ابن خروف، (٨٢٢/٢)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (٧٦/٨)، **وأمالي ابن الحاجب**، (٥٠٨/٢)، **ورصف المباني**، (ص١١٤)، **وشرح الجُمل**، ابن الفخار، (٧٩١/٢ ـ ٧٩٢).

(٩) ومفعول «ترى» الأول «كثيراً»، والثاني «يتولون»، وعلى تقدير كون «ترى» علمية، يكون التقدير: (وتعلم كثيراً منهم يتولَّون الذين كفروا ويخلدون....)، أما على تقدير كونها بصَريَّة، فيكون «كثيراً» مفعول به، و«يتولون» حال؛ ذلك أن «رأيت» قد تكون من رؤية القلب فتتعدَّى إلى مفعولين، نحو: «رأيت الله غالباً»، وتكون من رؤية البصر فتتعدَّى إلى مفعول واحد، نحو: «رأيتُ زيداً»؛ أي: «أبصرتُ زيداً». ينظر: **أسرار العربية**، (ص١٢٨)، **والبسيط**، (٤٤٥/١).

قال تعالى: ﴿**وَلَوْ كانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِياءَ وَلكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فاسِقُونَ ۞ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَداوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قالُوا إِنَّا نَصارى ذلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْباناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ**﴾[المائدة: ٨١ ـ ٨٢].

قال البيضاوي (٢/١٣٩ ـ ١٤٠): ﴿**وَلَوْ كانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ**﴾؛ **يعني نبيهم، وإن كانت الآية في المنافقين فالمراد نبينا ﷺ.** ﴿**وَما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِياءَ**﴾؛ **إذ الإيمان يمنع ذلك.** ﴿**وَلكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فاسِقُونَ**﴾ **خارجون عن دينهم أو متمردون في نفاقهم.** ﴿**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَداوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**﴾ **لشدَّة شكيمتهم وتضاعف كفرهم وانهماكهم في اتباع الهوى، وركونهم إلى التقليد وبعدهم عن التحقيق، وتمرُّنهم على تكذيب الأنبياء ومعاداتهم.**

فإنَّهُ جُوِّزَ[(١)] فيها أنْ تكونَ علميَّة وبصَريَّة[(٢)] بالنسبة إليهِمْ وإلى أسْلافِهم، ولا يَخْفَى بُعدهُ وأنَّه تعسُّفٌ لا حاجةَ إليه؛ فإنَّ قولَهُ: ﴿وَفِي الْعَذابِ هُمْ خالِدُونَ﴾[المائدة: ٨٠] جملةٌ حاليَّةٌ مقدَّرةٌ، ومثلُهُ يفسَّرُ معناهُ بتأويلِ المصْدَرِ، فإذا قُلْتَ: ((جاءَ زيدٌ والأميرُ راكبٌ))، معناهُ: وقتَ ركوبِ الأمير[(٣)]، ولا يَحتاجُ إلى حرفٍ مصدريٍّ؛ فإنَّهُ توجيهٌ للمَعنى، و((كَسَبَ)) متعدٍّ[(٤)] بمعنى: أولاهُمُ السُّخْطَ والخُلودَ، والحالُ قَيْدٌ تَنْشَأ مِنْ عامِلِها[(٥)] وتتسبَّبُ عنهُ، نحوَ: ((طَلَعَتِ الشَّمسُ وهي منيرةٌ))، فتدبَّرْ[(٦)]. **وقولُهُ: (إذِ الإيمانُ يمنعُ ذلكَ)**؛ أي: يمنَعُ موالاةَ المُشْركينَ[(٧)]، وفسَّرَ الفِسقَ بالخُروجِ لمَا مرَّ[(٨)].

---

(١) ومن جوَّز ذلك ابن عطية، حيث قال في **تفسيره**، (٢/٢٢٤): (يَحتمل أن يكون رؤية قلب؛ وعلى هذا فيَحتمل أن يريد من الأسلاف المذكورين؛ أي: ترى الآن إذا خبرناك، ويحتمل أن يريد من معاصري محمد ﷺ؛ لأنه كان يرى ذلك من أمورهم ودلائل حالهم، ويحتمل أن تكون الرؤية رؤية عين؛ فلا يريد إلا معاصري محمد ﷺ).

(٢) في (ج) ((وباصرية))، تحريف.

(٣) وكما في قولك: ((جاء زيد وقد طلعت الشمس))؛ أي: جاء زيد وقت طلوع الشمس، حيث تقدَّر بـ ((إذ))، ولكن ليس لها معناها؛ لأن الحرف لا يرادف الاسم. ينظر: **فقه اللغة**، (ص٢٤٨)، **والفصول المفيدة**، (ص١٥٩ ـ ١٦٠).

(٤) فالكسب يُقال فيما أخذَه لنفسه ولغيره؛ ولهذا قد يتعدَّى إلى مفعولين، فيُقال: ((كَسَبْتُ زيداً مالاً وعلماً))، و((أكسَبْتُ زيداً مالاً وعلماً))؛ أي: جعلْتُه يكسبه. ينظر: **المفردات**، مادة (كَسَبَ)، (ص٧٠٩)، **وشرح الفصيح**، الزمخشري، (١/٢٣)، **والنهاية**، مادة (عَدَمَ)، (٣/١٩٢)، **ولسان العرب**، مادة (كَسَبَ)، (١/٧١٦)، **والمصباح المنير**، مادة (كَسَبَ)، (٢/٥٣٢).

(٥) وقد سبق بيان أن الحال قيد في عاملها، ينظر: (ص ١١١).

(٦) يريد الشهاب أن يقول: إن((ترى)) في قوله: ﴿تَرى كَثِيراً مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠] لا يجوز أن تكون علمية بالنسبة لأسلافهم وبصرية بالنسبة لهم؛ لأنك عندما تقول: ((جاء زيد والأمير راكب))، يكون مجيء زيد في زمن ركوب الأمير؛ لأن الحال مقيَّدة بعاملها، وكذا الأمر في هذه الآية، فالرؤية بصرية والمعنيُّ بذلك هم المعاصرون لزمن رسول الله ﷺ لا أسلافهم، و((الواو)) في قوله تعالى: ﴿وَفِي الْعَذابِ هُمْ خالِدُونَ﴾ ليست عاطفة حتى تدخل في حيِّز الحرف المصدري إعراباً، بل هي واو الحال والجملة في موضع الحال.

(٧) قال تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(٨) يقصد لما مرَّ، (ص ١٨٩)، من أن الفسق لغة هو الخروج.

قولُه: (لشدَّة شكيمَتهم وتَضاعُف كُفْرِهم إلخ) يُقالُ: «فلانٌ شديدُ الشَّكيمَة»؛ إذا كان لا ينقادُ لأحَد، وأصلُ معنى «الشَّكيمة» الحديدةُ التي تُوضَعُ في فَمِ الفَرسِ؛ فإنَّه إذا كان حَرُوناً [1] جُعِلَتْ غليظةً شديدةً لتضْبِطَهُ؛ فلذا استُعِيرَ للحَمِيَّة والأنَفَة[2]، قالَ[3]: أنَا ابنُ سيَّارٍ عَلى شَكِيمِه ~ إنَّ الشِّرَاكَ قُدَّ من أَدِيمِه [4]

قالَ في «**الأَسَاسِ**» [5]: (وهذا مِنَ الإيماضِ[6] في الاستعارَةِ[7] إلى أصْلِها، حيثُ [8] جَعَلَ المُزاوِلِينَ للقِدرِ مُلْجَمِين).

---

(١) الفرس الحَرُون هو الذي لا ينقاد، وإذا اشتدَّ به الجري وقف. ينظر: **الصحاح**، مادة (حَرَنَ)، (٢٠٩٧/٥)، **ولسان العرب**، مادة (حَرَنَ)، (١١٠/١٣).

(٢) ورد في **الصحاح**، مادة (شَكَمَ)، (١٩٦١/٥): (والشكيم والشكيمة في اللجام: الحديدة المعترضة في فم الفرس التي فيها الفأس. والجمع شكائم..... وفلان شديد الشكيمة، إذا كان شديد النفس أنفَاً أبياً، وفلان ذو شكيمة؛ إذا كان لا ينقاد). وينظر: **النهاية**، مادة (شَكَمَ)، (٤٩٦/٢ ـ ٤٩٧)، **ولسان العرب**، مادة (شَكَمَ)، (٣٢٤/١٢).

(٣) وهذا البيت ليزيد بن حنظلة بن ثعلبة بن سيَّار العجلي، من الشعراء الفرسان، شاعر جاهلي، كان مع أبيه حنظلة في موقعة « ذي قار»، لمَّا ارتجز أبوه: يا قَومِ طِيبُوا بالقِتَال نفْسَاً ~ أجْدَرُ يومٍ أنْ تَفُلُّوا الفُرْسَا

عندها تقدم ابنه يزيد وارتجز قائلاً: منْ فرَّ منْكمُ فرَّ عنْ حَرِيمِه ~ وجَارِه، وفرَّ عنْ نَدِيمِه

أنَا ابن سيَّارٍ عَلى شَكِيمِه~ إنَّ الشِّرَاكَ قُدَّ من أَدِيمِه

وهو الذي قتل «الأضجم الضراري» قبل التحام العرب بالفرس في تلك الحرب. ينظر: **النقائض بين جرير والفَرَزْدق**، معمَّر بن المثنى، أبو عبيدة، (ص٦٤٣ ـ ٦٤٨)، **ومعجم الشعراء**، (ص٤٩٦)، **والأوائل**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ص٤٢٩ ـ ٤٣٠).

(٤) يفخر الشاعر بكونه ابن أبيه، فهو على ما كان عليه والده من حدَّته وشدَّته وشكيمته وعزيمته، أنفٌ يأبى الضيم ولا ينقاد لأحد، و «الشِّراك» هو النعل، و «قُدَّ»؛ أي: صُنع، وهو يريد أن يقول بأن الابن سرُّ أبيه، وقد سار ذلك مَثَلاً، فقيل: «إنَّ الشِّرَاكَ قُدَّ من أَدِيمِه»، وهو مَثَل يُضرَب للشيئين بينهما قُرْب وشَبَه. ينظر: **التمثيل والمحاضرة**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ص٣٠٠)، **ومجمع الأمثال**، (٤٠/١)، **والمستقصى في أمثال العرب**، (٤٠٥/١).

(٥) (٥١٨/١)، / باختصار /، وكلام الزمخشري هذا تعليق على بيت ذكره لـ «الراعي النُّمَيري»، قال فيه:

وكانَتْ جَدِيراً أن يُقسَّمَ لحْمُهَا ~ إذا صلَّ بين المُلْجَمين شَكِيمُهَا

فقال الزمخشري معلِّقاً: (وهذا من إيماضهم في الاستعارة إلى أصلها، حيث جعل المزاولين للقِدر مُلجَمين، ووصف الشكيم بـ «الصليل »، كما يَصلُّ شكيم الدابة عند إلجامها .....).

(٦) يقصد الزمخشري أن هذا فيه إشارة خفية إلى أصل معنى «الشكيمة»؛ لأن الإيماض لغة: اللَّمع الخفي. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (وَمَضَ)، (٦٥/١٢).

(٧) سبق تعريف الاستعارة، (ص ١٩٠).

(٨) سقطت من (د).

﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصارى﴾[المائدة: ٨٢] **للين جانبهم ورقّة قلوبهم، وقلّة حرصهم على الدنيا وكثرة اهتمامهم بالعلم والعمل، وإليه أشار بقوله: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْباناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾**[المائدة: ٨٢] **عن قبول الحق إذا فهموه، أو يتواضعون ولا يتكبَّرون كاليهود.**

وتضَاعُفُ الكفرِ: زيادَتُه[١]. والركونُ: الميلُ[٢]. والتمرُّن: الاعتيادُ[٣]. **قولُه: (﴿الذينَ قالوا إنَّا نَصارى﴾ للينِ جانبِهم إلخ)** في «الانتصاف»[٤]: (لم يَقُلِ: «النَّصارى» مَعْ أنَّهُ أخصرُ؛ تعريضاً بصَلابةِ اليهودِ في الكُفرِ والامتناعُ عَنِ الانقيادِ؛ لأنَّ اليهودَ لمَّا قِيلَ لهُمُ: ادخُلوا الأرضَ المقدَّسةَ[٥]، قَالُوا: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلاَ﴾ [المائدة: ٢٤]، والنَّصارَى قَالوا: ﴿نَحْنُ أَنْصارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]؛ فلذلكَ سُمُّوا: «نصَارى»؛ فأُسندَ إلى قولِهم هُنا تنبيهاً على انْقيادِهِمْ، وهُناك[٦] تنبيهاً على أنَّهُم لم يثْبُتُوا على الميثاقِ، فهذا سرُّه) . **قولُه: (وإليه أشَارَ بقولِه: ﴿ذلكَ بأنَّ منهُم قِسِّيسينَ﴾ إلخ)** وجْهُ الإشارَةِ أنَّ كونَ بعضِهِمْ لهُ اهتمامٌ بالعِلْمِ والعَمَل ـ وجملَتُهُم لا يَستكْبِرونَ عَنِ الحقِّ ـ يقتَضِي كونَ جُملتِهِمْ أقْربَ إلى الحقِّ وأهلِه[٧]،

---

(١) قال الجوهري في «**الصحاح**»، مادة (ضَعَف)، (١٣٩٠/٤): (التضعيف: أن يُزاد على أصل الشيء مثلين أو أكثر ...، يقال: ضعَّفتُ الشيء وأضْعَفته وضاعَفته، بمعنىً، وضِعْفُ الشيء: مثله، وضعفاه: مثلاه). وينظر: **النهاية**، مادة (ضَعَف)، (٨٩/٣)، **ولسان العرب**، مادة (ضَعَف)، (٢٠٤/٩)، **والمصباح المنير**، مادة (ضَعَف)، (٣٦١/٢).

(٢) ركَن إلى الشيء: مال إليه، وركَن إلى الدنيا: مال إليها واطمأنَّ، والرُّكون: الميل. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (رَكَنَ)، (١٠٨/١٠)، **والصحاح**، مادة (رَكَنَ)، (٢١٢٦/٥)، **والمُغْرب**، مادة (رَكَنَ)، (ص١٩٧).

(٣) مرَنَ على الشيء يَمْرُنُ مُروناً ومَرانَةً: تعوَّده واستمرَّ عليه، والمِرْن: الحال والعادة، والتمرُّن والتمرين: المداومة والاعتياد. ينظر: **الصحاح** مادة (مَرَن)، (٢٢٠٢/٦)، **ولسان العرب**، مادة (مَرَن)، (٤٠٣/١٣).

(٤) (٦٦٨/١)، / بتصرف /.

(٥) حيث أمر الله موسى عليه السلام أن يسير ببني إسرائيل إلى الأرض المقدسة، وهي أريحا بلد الجبارين، فقال لهم موسى عليه السلام: ﴿يا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلى أَدْبارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١]، فما كان جوابهم إلا أن قالوا: ﴿يا مُوسى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَها أَبَداً ما دامُوا فِيها فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلا إِنَّا هاهُنا قاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، عندها دعا عليهم موسى عليه السلام، فسلَّط عليهم المولى عز وجل الخوف وألقاهم في التيه أربعين عاماً. ينظر: **الكامل في التاريخ**، (١٦٩/١)، **وتاريخ ابن الوردي**، عمر بن مظفَّر، الشهير بـ «ابن الوردي»، (١٩/١)، **والبداية والنهاية**، (٣٢١/١ ـ ٣٢٢).

(٦) أي: في أول سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قالُوا إِنَّا نَصارى أَخَذْنا مِيثاقَهُمْ فَنَسُوا حَظّاً مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤].

(٧) كما بيَّن الشيخ زاده مدار الفرق بين الطرفين ـ أعني اليهود والمشركين من جهة، والنصارى من جهة أخرى ـ بأن اليهود أشدُّ عداوة للمسلمين؛ لشدَّة حرصهم على الدنيا، قال تعالى في حق اليهود: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَياةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، وكذا المشركون المنكرون للمعاد، أما النصارى فهم في أكثر الأمر مُترفِّعون عن طلب الدنيا وملذَّاتها، مقبلون على العبادة، وكل من كان حاله كذلك فإنه لا يحسِدُ الناس ولا يؤذيهم. ينظر: **حاشية الشيخ زاده**، (٢٢٨/٢).

قال تعالى: ﴿**وَإِذا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنا آمَنَّا فَاكْتُبْنا مَعَ الشَّاهِدِينَ**﴾ [المائدة: ٨٣].

قال البيضاوي (٢/١٤٠): ﴿**وَإِذا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ**﴾ **عطف على** ﴿**لاَ يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [المائدة: ٨٢] **وهو بيان لرقَّة قلوبهم وشدَّة خشيتهم، ومسارعتهم إلى قبول الحق وعدم تأبِّيهم عنه، والفيض: انصباب عن امتلاء، فوُضِعَ موضع الامتلاء للمبالغة، أو جُعلت أعينهم من فَرْط البكاء كأنها تفيض بأنفُسها.**

وقيلَ[١]: (إنَّ مذهبَ اليهودِ أنَّهُ يجبُ إيصالُ الشَّرِّ إلى/ مَنْ خَالَفَ دينَهُم بأيِّ طريقٍ كانَ مِنَ القتلِ وغيرِه، وهو عند النَّصارى حَرامٌ)؛ ولذا وَرَد في الحديث: « **مَا خَلاَ يَهُودِيٌّ بِمُسْلِمٍ إلا همَّ بِقَتْلِه**»[٢]. **قولُه: (والفيضُ انصبابٌ عَنِ امتلاءٍ إلخ)** يعني معناهُ: تمتلئُ مِنَ الدَّمعِ حتى تفيضَ؛ لأنَّ الفيضَ أنْ يمتَلِئَ الإناءُ حتى يَسيلَ ما فيه عَنْ جوانبه[٣]، فوضَعَ الفيضَ موضِعَ الامتلاءِ بإقامةِ السَّبَبِ مَقامَ المُسبَّبِ[٤]، أو قصَدَ المُبالغةَ[٥]؛ فجُعِلَتْ أعينُهُم بأنفُسِها تفيضُ من أجْلِ البُكاء[٦]. ٥٥٢/أ

---

(١) والقول للكازروني في **حاشيته**، (٢/١٦٤)، / باختصار/، وعبارته: (وقال آخرون: مذهب اليهود أنه يجب إيصال الشر إلى من يخالفهم في الدين بأي طريق كان، من القتل وغصب المال، أو بوجه المكايد والحِيَل، وليس النصارى مذهبهم ذلك، بل الإيذاء في دينهم حرام).

(٢) الحديث رواه ابن مردويه في تفسيره، من طريق يحيى بن عبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً (**نقلاً عن ابن كثير في تفسيره**، (٣/١٦٦)). ورواه ابن كثير في **تفسيره**، (٣/١٦٦) من طريق آخر، لكنهما يلتقيان عند يحيى بن عبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، وقد علَّق عليه، فقال: (حديث غريب جداً). **قلت**: وهذا الحديث آفته «يحيى بن عُبيدالله» الذي يروي عن أبيه ما لا أصل له، كما أكَّد ابن حبان، كما ضعَّفه ابن القيسراني والزيلعي لأجل يحيى المذكور . ينظر: **المجروحين**، (٣/١٢٢)، **ومعرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، محمد بن طاهر بن علي المَقدسي، الشهير بـ «ابن القيسراني»، (ص١٩٢)، **وتخريج أحاديث الكشاف**، (١/٤١٥)، **والكاف الشاف**، (١/٥٢١).

(٣) قال الراغب في **تفسيره**، (٥/٤٢١): (الفيض: سيلان عن امتلاء، وأفاض لسيلانه، وفاضت دمعته؛ إذا امتلأت العين ثم سالت، وعنه استعير: خبر مستفيض، وأفاض القوم من عرفة).

(٤) السَّبب هو الامتلاء، والفيض مسبَّب عنه، فوضع المسبَّب موضع السَّبب وليس العكس، ولعلَّه سهو من الشهاب، وهو من المجاز المرسل الذي سبق الحديث عنه، (ص ٢٤٦).

(٥) هذا الكلام يوهِم أنه ليس هناك مبالغة في الوجه الأول، وكيف به وأنه من المجاز المرسل ؟!، لكن مراده أن هذا الوجه أبلغ. هذا ما أكَّده الطيبي في **حاشيته**، (٤/٤١٢).

(٦) كان يجب أن يقول: (من أجل الدمع)، لكنه فسَّره بالبكاء لأن الدمع سببه البكاء هنا، أو للدلالة على أن الدمع على هذا الوجه هو مصدر بخلاف الوجه الأول، كما في **حاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٩/أ)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٣/أ)، وفي هذا الوجه أُسند الفيض إلى الظرف الذي هو العين، وهذا مجاز عقلي من باب الإسناد المجازي، فيقال: جرى الوادي؛ إذا جرى ماؤه، وهو أمر سبق بيانه (ص ١٤١)، ولو قدِّم هذا الوجه على الوجه الأول ـ الذي هو المجاز المرسل ـ لكان أولى؛ لأن المقصود من وصفهم بذلك المبالغة في وصفهم بالبكاء، رجَّح ذلك كل من الكازروني **في حاشيته**، (٢/١٦٥)، والقونوي **في حاشيته**، (٧/٥٤٠).

والدَّمعُ يكونُ مصدرَ دمَعَتِ العينُ، واسماً لمَا يَسيلُ منها [1]. وفي «**الانتصاف**»[2]: (إنَّ هنا ثلاثَ اعتباراتٍ أبلَغُها هذه [3]، **فالأُولى**: فاضَ دمْعُ عينِه، وهي الأصلُ، **والثانيةُ**: فاضَتْ عينُه دَمْعاً، حوَّلَ الإسنادَ إلى العينِ مجازاً ومُبالغةً، ثم نبَّه على الأصْلِ والحقيقةِ بنَصْبِ ما كانَ فاعلاً[4] على التَّمييز، **والثالثةُ**: فيها هذا التحويلُ وإبرازُ التَّمييزِ في صُورةِ التعليلِ[5] كما نحنُ فيه، وهو أبلَغُ لبُعدِه عَنِ الأصلِ وعدمِ ذِكرِ الفَاعِلِ فيه، و«مِنْ» تعليليَّة[6])، وقِيلَ[7]: (أرادَ أنَّ الدَّمعَ على الأوَّلِ [8] هو: الماءُ المَخصوصُ، وعلى الثاني[9]: الحَدَث، وهو على [10] الأولِ: مَبدأٌ ماديٌّ، وعلى الثاني: سببيٌّ، وقدْ جَوَّز[11] في سورَةِ براءة في قولِه تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً﴾[التوبة: ٩٢] أنْ يكونَ ﴿مِنَ الدَّمْعِ﴾ بياناً، كقولِه: «أفديكَ مِنْ رجلٍ !!»[12]، وإنْ كانَ الأكثرُ في هذا القِسْمِ مِنَ البيانِ أنْ يأتيَ مُنكَراً). انتهى.

---

(١) هذا ما أكَّده الفيُّومي، حيث قال في «**المصباح المنير**»، مادة (دَمَعَ)، (١/١٩٩): (الدمع ماء العين، وهو مصدر في الأصل، يقال: دمَعَتِ العين دمعاً، من باب «نفَعَ»، ودَمِعَت دمْعاً، من باب «تَعِبَ»، لغةٌ فيه، وعين دامعة؛ أي: سائل دمعها).

(٢) (١/٦٦٩)، / بتصرف يسير/.

(٣) أي: هذه الحالة، وهي: كون أعينهم تفيض من أجل البكاء.

(٤) ما كان فاعلاً ـ وهو الدمع ـ في قولك: «فاض دمعُ عينه»، أصبح تمييزاً بقولك: «فاضت عينه دمعاً»، عندما أسندنا الفيض مجازاً إلى الظرف الذي هو «العين».

(٥) كلام ابن المنيِّر هذا مبنيٌّ على التوجيه الثاني، وهو قصد المبالغة وأنه مجاز عقلي من باب الإسناد المجازي؛ فعلى هذا التوجيه يكون التقدير: «تفيض أعينهم من أجل الدمع»، و «مِن» تعليلية، أما على القول بالمجاز اللغوي ووضع المسبَّب موضع السبب، فالتقدير: «تمتلئ أعينهم من الدمع بسبب الفيض»، و «مِن» ابتدائية. ينظر: **الكشاف**، (١/٦٦٩ ـ ٦٧٠)، **وحاشية زكريا**، (٤١١/ب)، **وحاشية الإسفراييني**، (٣٨٠/ب)، **وحاشية القونوي**، (٧/٥٤٠).

(٦) ذلك أن «مِن» قد تأتي للتعليل، كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[نوح: ٢٥]؛ أي: أُغرقوا لأجل خطاياهم، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُم فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]. ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٢/٧٩٦)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣/٦)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٢٦٠)، **والارتشاف**، (٤/١٧٢٠)، **والجنى الداني**، (ص٣١٠)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص٦٩٧)، **وأوضح المسالك**، (٣/٢٤)، **ومغني اللبيب**، (ص ٤٢١)، **والمساعد**، (٢/٢٤٧).

(٧) والقول للفارسي في «**الكشف**»، (ص٢٠٠).

(٨) أي: على الوجه الأول، من كونه مجازاً لغوياً.

(٩) أي: على الوجه الثاني، من كونه مجازاً عقلياً من باب الإسناد المجازي.

(١٠) سقطت من (د).

(١١) يقصد الفارسي بكلامه الزمخشريَّ ـ رحمه الله ـ، حيث قال في «**الكشاف**»، (٢/٣٠١): (﴿تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [التوبة: ٩٢] كقولك: «تفيض دمعاً»، وهو أبلغ من «يفيض دمعها»؛ لأنّ العين جُعلت كأن كلها دمع فائض، و«مِن» للبيان، كقولك: «أفديكَ مِن رجلٍ»، ومحل الجار والمجرور النصب على التمييز).

(١٢) وقد سبق بيان أن «من» قد تأتي بيانية لتبيين الجنس، (ص ١٨٥).

﴿**مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ**﴾[المائدة: ٨٣] «مِنْ» **الأولى للابتداء والثانية لتبيين ما عرفوا، أو للتبعيض بأنه بعض الحق.**

وما ذَهَبَ إليه ثَمَّةَ ـ مِنْ كَوْنِ «مِنْ» بيانيَّة وأنَّها التي تدْخلُ على التَّمييزِ ـ مَردودٌ[١]، (وإنْ كانَ الكوفيُّونَ ذهبوا إلى جَوازِ تعريفِ التَّمييزِ وأنَّه لا يُشترَطُ تنكيرُهُ كما هو مَذهبُ الجمهورِ[٢]؛ لأنَّ التَّمييزَ المَنقولَ عن الفاعلِ يَمتنِعُ دخولُ «مِنْ» عليه وإنْ كانَت مُقدَّرةً مَعه، فلا يجوزُ «تفقَّأ زيدٌ مِنْ شَحْمٍ»[٣]؛ فامتنعَ أنْ يكونَ تمييزاً، وما ذَهَبَ إليه الزمخشريُّ ثمةَ[٤] مخالفٌ لكلامِهِمْ) كما في «**الدرِّ المصونِ**»[٥]؛ فلا يصحُّ قياسُهُ على المَثَل الذي ذكَرَهُ لأنَّه مفعولٌ[٦]، وسيأتي بيانُهُ في محلِّه[٧]. **قولُهُ:** («**مِنْ**» **الأُولى للابتداءِ والثانيةُ لتبيينِ ما عَرَفوا إلخ**) أي: «مِنْ» الأُولى[٨] لابتداءِ الغَايةِ[٩]، والثانيةُ[١٠] تحتَمِلُ البيانيَّةَ والتَّبعيضيَّةَ[١١]،

---

(١) في (د) «مردون»، تحريف.

(٢) يقصد جمهور البصريين، الذين ذهبوا إلى تنكير التمييز وأنه لا يمكن أن يأتي معرفة، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز تعريف التمييز، متمسِّكين بقول الشاعر: رأَيْتُك لمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا ~ صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو

وقد تأوَّل البصريون «طِبتَ النفْسَ»، فقدَّروه: «طبتَ نفساً»، و «أل» زائدة في «النفس»، دخلت على التمييز من أجل لغة الشاعر الخاصة. ينظر: **الغرَّة**، (ص٤٢٥)، **وشرح الكافية الشافية**، (٣٢٤/١)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٧١ ـ ٧٢)، **وشرح الكافية**، (٧٢/٢)، **وشرح الجُمل**، ابن الفخار، (١٠٤٩/٣)، **والارتشاف**، (١٦٣٣/٤).

(٣) بيان ذلك: إذا كان التمييز محوَّلاً عن فاعل، نحو: «تفقَّأ زيدٌ شحماً»، وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم: ٤]، والأصل: «تفقَّأ شحمُ زيد»، و«اشتعل شيبُ الرأس»، فلا يجوز دخول «من» البيانية، بخلاف ما إذا كان غير محوَّل واقعاً بعد ما يفيد التعجُّب؛ فيحسُن دخول «من» عليه لتمييزه عن الحال، كما في قولك: «لله درُّك فارساً !!»، حيث تقول: «لله درُّك من فارس !!». ينظر: **المقتضَب**، (٣٥/٣)، **والغرَّة**، (٤٤٩/١)، **والتسهيل**، (ص٣٦)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٥٣)، **وتوضيح، المقاصد**، (٧٣٣/٢)، **والمساعد**، (٦١/٢)، **وشرح شذور الذهب**، الجَوجري، (٤٧٢/٢)، **وشرح التصريح**، (٦٢٦/١).

(٤) أي في قوله الآنف ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً﴾ [التوبة: ٩٢].

(٥) (٣٩٥/٤)، / نقل بالمعنى/.

(٦) يقصد المَثَل الذي ذكره «أفديك من رجلٍ»، فهو ليس منقولاً عن فاعل، إنما هو منقول عن مفعول؛ لأن أصله: «أفديك رجلاً».

(٧) (٣٥٤/٤)، حيث ناقش الشهاب هذه المسألة مفصَّلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً﴾[التوبة: ٩٢]، فقال في **حاشيته**: (**قوله: (أي: دمعها فإن من للبيان إلخ)**؛ أي: يَفيض دمعها، فهو إشارة إلى أنه تمييز محوَّل عن الفاعل، وقال أبو حيان: (لا يجوز كون محل «من الدمع» نصباً على التمييز؛ لأنّ التمييز الذي أصله فاعل لا يجوز جره بـ«من».....)).

(٨) أي: «مِن» في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُوا﴾.

(٩) سبق بيان أن من معاني «مِن» أن تأتي لابتداء الغاية، (ص ١٣٥).

(١٠) أي: «مِن» في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾.

(١١) سبق بيان أن من معاني «مِن» أن تأتي للتبعيض، (ص ٣٤٨).

والمعنى: أنهم عرفوا بعض الحق فأبكاهم، فكيف إذا عرفوا كله؟!. ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾[المائدة: ٨٣] بذلك أو بمحمد. ﴿فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾[المائدة: ٨٣]، من الذين شهدوا بأنه حق، أو بنبوته،

والمعنى: أنَّهم عَرفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهُم، فكيفَ إذا عَرفوا كلَّه ؟!. كما قالَ الزَّمخشريُّ [١]: (**الأُولى**: لابتداءِ الغاية، على أنَّ [٢] [فيضَ] [٣] الدَّمْعِ ابتدأَ ونشَأَ من معرفةِ الحقِّ، وكانَ من أجلِه وبسببِه، **والثانيةُ**: لتبيينِ الموصُولِ، الذي هو: ((ما عَرَفوا))، وتحتَملُ معنى التبعيضِ على أنَّهُم عَرفُوا بعضَ الحقِّ فأبكاهُمْ وبلَغَ منهُمْ، فكيفَ إذا عرفُوهُ كلَّهُ؟!).

* ولم يتعرَّضْ لما يتعلَّقْ بهِ الجارَّان[٤]، لكنْ في كلامِه إشارةٌ إليه، فـ ((مِنْ)) الأُولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ على أنَّهُ حالٌ مِنَ ((الحقِّ))؛ أي: ((حالَ كونِه ناشئاً مِنَ الحقِّ))، واليه أشارَ بقولِه: على أنَّ فيضَ الدَّمعِ ابتدَأَ ونشَأَ مِنَ معرفةِ الحقِّ، ولا يجوزُ تعلُّقُهُ بـ ((تفيضُ)) لئلاَّ يتعلَّقَ حرفا جرٍّ بمعنىً بعاملٍ [٥] واحدٍ[٦]، فإنَّ ((مِن)) في ﴿مِنَ الدَّمْعِ﴾ ابتدائيةٌ، إلاَّ أنْ يُقالَ: إنَّها بيانيَّةٌ أو بمعنى ((الباءِ)) [٧] *[٨]، وأمَّا ((مِنَ الحقِّ)) فعَلَى البيانِ متعلِّقٌ بمحذوفٍ[٩]، وعلى التبعيضِ بـ ((عَرَفوا))، وهو معنى **قولِه: (عرفوا بعض الحق)**، لا أنَّهُ إشارةٌ إلى أنَّهُ مفعولٌ بهِ كما قِيلَ[١٠]، ويجوزُ أن تكونَ تعليليَّةً[١١]؛ أي: ((فيضُ دمعِهِمْ [١٢] بسببِ عِرفانِهِمْ))، وفي كلامِه إشارةٌ إليه [١٣].

---

(١) **الكشاف**، (١/٦٧٠).

(٢) سقطت من (د).

(٣) سقطت من (أ) و (د)، وأثبتُّها من (ب) و (ج).

(٤) والجارَّان هما: ((مِن)) الأولى في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُوا﴾، و((مِن)) الثانية في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾.

(٥) سقطت من (ج) .

(٦) وقد سبق في (ص ١٦٣) بيان أنه لا يجوز أن يتعلَّق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد، أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلُّقهما. وما ذهب إليه الشهاب أكَّده الشيخ زاده، حيث قال في **حاشيته**، (٢/٢٢٩): (لا يجوز أن تكون ((مِن)) متعلقة بـ ((تفيض))؛ لئلا يَلزم تعلُّق حرفين متَّحديْن لفظاً ومعنى بعامل واحد).

(٧) سبق بيان أن من معاني الباء السببية، (ص ١٨٦).

(٨) ما بين علامتين ** منقول عن الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢/٢٢٩)، / بتصرف يسير/.

(٩) أي: ((أعني: من كذا...))، و ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ حال من العائد المحذوف. ينظر: **الإملاء**، (١/٤٥٥).

(١٠) والقول للإسفراييني، حيث قال في **حاشيته**، (٣٨٠/ب): (**قوله: (والمعنى: أنهم عرفوا بعض الحق)** إشارة إلى أن قوله: ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ في موقع المفعول).

(١١) ذلك أن من معاني ((مِن)) التعليل، كما سبق وأوضحت، (ص ٣٦٨).

(١٢) في (ج) ((دمهم))، تحريف.

(١٣) يقصد أن في قول الزمخشري: (وكان من أجله وبسببه) إشارة إلى جواز كون ((مِن)) تعليلية.

قال تعالى: ﴿وَما لَنا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾[المائدة: ٨٤].

قال البيضاوي (٢/١٤٠): **أو من أمته الذين هم شهداء على الأمم يوم القيامة. ﴿وَما لَنا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ استفهام إنكار واستبعاد؛ لانتفاء الإيمان مع قيام الداعي، وهو الطمع في الانخراط مع الصالحين والدخول في مداخلهم،**

وقولُهُ: (عَرَفوا كلَّه) * الأفصَحُ: «عَرَفُوه كلَّهُ» [1]؛ لأنَّ «كلَّ» المضافةَ للضَّميرِ لا تقعُ في فَصيحِ الكلامِ إلا تأكيداً أو مبتدأً، ولا يَعمَلُ فيها ما قبلَها [2] * [3]. **قولُهُ: (أو مِنْ أمَّته الذينَ هُم شُهَداءُ)** إشارةٌ إلى قولِه: ﴿وَكَذلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقدْ مرَّ تفسيرُهُ[4]. **وقولُه: (استفهامُ إنكارٍ واستبْعادٍ)** تحقيقاً لإيمانِهِمْ، كأنَّهُمْ قالوا: (آمنَّا، ولا شبهةَ في إيماننا)؛ لأنَّ عدَمَ الإيمانِ في كمالِ الاسْتبعادِ[5] مع قِيامِ الدَّاعِي، وهو: الطمعُ في الدُّخولِ في زُمْرَتِهم والانتظامِ في سِلْكِهم [6]، أو جوابُ سائلٍ قال: لم آمنتُم؟ . والانخراطُ مع الصَّالحينَ بمعنى: الانضمامِ مَعَهمْ والعدِّ منهُم، يُقالُ: انخرطَ فلانٌ على القَومِ،

---

(١) جاء الزمخشري بما نبَّه عليه الشهاب، حيث قال في «**كشافه**»، (١/٦٧٠): (فكيف إذا عرفوه كله، وقرؤوا القرآن وأحاطوا بالسنة؟!).

(٢) إن «كل» إذا أضيفت إلى ضمير ملفوظ به، فلا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء؛ لأن الابتداء عامل معنوي، وبالتالي فهي توكيد لما قبلها، نحو : ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ومن القليل قوله: يَمِيدُ إذا والَتْ عليه دِلاؤُهُمْ ~ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّها وهْوَ ناهِلُ.
حيث عمل فيها الفعل دون الابتداء، فهي فاعل. ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٣/١٦١)، **والارتشاف**، (٤/١٩٥٥)، **ومغني اللبيب**، (ص٦٤٧)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢/٢١)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٢/٣٥٣)، **وهمع الهوامع**، (٢/٥٩٨)، **وحاشية على «مغني اللبيب»**، محمد بن محمد الأمير، (١/١٦٥). والذي أراه أن البيضاوي جعل «كل» مضافاً إلى الضمير معمول العامل اللفظي بالأصالة؛ لأنه ـ كما رأيت ـ قد يقع في كلامهم ولو قليلاً، ولك أن تعتبر المفعول محذوفاً و«كله» تأكيداً له، وهذا وإن كان تكلُّفاً فإن الحمل عليه أولى من الحمل على الخطأ.

(٣) ما بين علامتين ** منقول عن الإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨٠/ ب)، / بتصرف /، وعبارته: (الصواب: «إذا عرفوه كله»، كما في «الكشاف»، وإذا عرفوا كل الحق؛ لأن «الكل» المضاف إلى الضمير لا يكون معمولاً للعامل اللفظي) .

(٤) (٣/٦٥)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، حيث قال الشهاب في **حاشيته**: (....وعلى الثاني فهو كقوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] المعلَّل به، وكذلك في قوله: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: خياراً؛ حتى تكونوا أصحاب عزم وصبر ـ كما هنا ـ بما يُبتلى به صبرهم من الشدائد).

(٥) الاستبعاد والإنكار مستفاد من «ما» الاستفهامية في قوله: ﴿وَما لَنا لاَ نُؤْمِنُ﴾؛ فإن من معانيها الاستفهام. ينظر: **المفصل**، (ص١٨٦)، **ومغني اللبيب**، (ص٣٩٣).

(٦) وهذا ما أكَّده الزمخشري حيث قال في «**كشافه**»، (١/٦٧٠): (﴿وَما لَنا لاَ نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾ إنكار استبعاد؛ لانتفاء الإيمان مع قيام موجبه، وهو الطمع في إنعام الله عليهم بصحبة الصالحين).

أو جواب سائل قال: لم آمنتم؟.

إذا جاءهُمْ ودَخَلَ معَهُم[1]. **قولُهُ: (أو جوابُ سائلٍ قالَ: لمَ آمَنتُم إلخ)**[2]، قيلَ عليه[3]: (إنَّ عُلماءَ النَّحوِ والمعَاني صرَّحُوا بأنَّ الجُملةَ الاستئنافيةَ الواقعةَ جَوابَ سؤالٍ مقدَّرٍ لا تَقترِنُ بـ «الواو»، ولا بُدَّ فيها منَ الفَصْل؛ إذ الجوابُ لا يُعطَفُ على السُّؤالِ[4])، وما قِيلَ في الجوابِ عنْهُ[5]: (إنَّ «الواو» زائدةٌ[6]). وقد نُقِلَ عنِ الأخفشِ[7]: (أنَّها تُزادُ في الجُملةِ المُستأنَفةِ)،

---

(١) بحثت في كتب اللغة عن هذا المعنى الذي قصده الشهاب فلم أجده، إنما وجدت أن معنى «انخرط على القوم» ؛ أي: أقبل عليهم بالقول السيء والفعل، وانخرط في الأمر؛ أي: ركِب رأسه من غير علم، وانخرط جسمه؛ أي: دقَّ، وانخرط الفرس في سيره؛ أي: لجَّ. (ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (خَرَطَ)، (١٠٤/٧)، **ومجمل اللغة**، مادة (خَرَطَ)، (٢٨٤/١)، **وأساس البلاغة**، مادة (خَرَطَ)، (٢٤٠/١)، **ولسان العرب**، مادة (خَرَطَ)، (٢٨٥/٧). يقول الزَّبيدي في «**تاج العروس**»، (٢٤٧/١٩): (استعمل الناس كثيراً الانخراط بمعنى الانتظام والدخول، كـ «انخرط في السلك»؛ إذا انتظم فيه...، ولا يكاد يوجد في كلام العرب ونصوص أهل اللغة ما يؤيده، ثم رأيت الشهاب وقع له مثل هذا).

(٢) هذا القول للبيضاوي معطوف على قوله فيما سبق: (استفهام إنكار واستبعاد)؛ أي: جواب سؤال، من غير اعتبار كون الاستفهام إنكارياً أو معه، وجوابه في الحقيقة إنما هو اختيار الزجَّاج الذي قال في «**معاني القرآن**»، (٢٠٠/٢): (وذلك أن قومهم عنَّفوهم على إيمانهم، فأجابوه بأن قالوا: (مالنا لا نؤمن بالله ؟!)).

(٣) والقول للكازروني في **حاشيته**، (١٦٥/٢)، / بتصرف يسير /.

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۞ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]؛ فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدَّر تقديره: «فماذا قال لهم؟ »؛ ولهذا فُصِلت عن الأولى فلم تُعطف عليها . ينظر: **مغني اللبيب**، (ص ٥٠٠ ـ ٥٠١)، **والمفتاح**، (ص٢٦٣)، **والتلخيص**، (ص ٦٤)، **والإيضاح**، القزويني، (٦٠/٣)، **والفوائد الغياثية**، (ص١٣٦)، **والفصول المفيدة**، (ص١٣٥)، **ومختصر التلخيص**، (٩٩/أ)، **والمطوَّل**، (ص٢٥٩)، **والمصباح في شرح المفتاح**، (ص٣٤٢)، **والأطول**، (١٧٨/ب)، **ومواهب الفتَّاح**، (٦٠/٣).

(٥) والجواب للكازروني نفسه، حيث قال في **حاشيته**، (٢/ ١٦٥): (اللهم إلا أن يقال: إن هذه «الواو» ليست للعطف بل هي زائدة).

(٦) قد تأتي «الواو» زائدة، كما في قوله تعالى في صفة سَوْق أهل الجنة: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، فـ «الواو» زائدة؛ لأن التقدير فيه: «فتحت أبوابها»، جواباً لقوله: ﴿حَتَّى جَاءُوهَا﴾، هذا هو مذهب الكوفيين، أما البصريون فقد منعوا مجيئها زائدة؛ لأن «الواو» في الأصل حرف وُضِع لمعنى؛ فلا يجوز أن يُحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله؛ لذلك رجَّحوا كونها «واو» العطف. ينظر: **الخصائص**، (٤٦٤/٢)، **والغرَّة**، (ص٨٧٣)، **والإنصاف**، (٣٧٤/٢ ـ ٣٧٦)، **واللباب**، العكبري، (٤١٩/١ ـ ٤٢٠).

(٧) قال الأخفش في «**معاني القرآن**»، (١٢٣/١): (وقد فسَّر الحسن ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وقالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] على حذف «الواو»، وقال: (معناها: قال لهم خزنتها)؛ فالواو في هذا زائدة). وينظر رأي الأخفش في: **الغرَّة**، (ص٨٧٥ ـ ٨٧٦)، **والإنصاف**، (٣٧٤/٢)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٧٣)، **وهمع الهوامع**، (١٩٠/٣).

﴿ولا نُؤْمِنُ﴾ حال من الضمير، والعامل ما في «اللام» من معنى الفعل، أي: أي شيء حصل لنا غير مؤمنين بالله ؟!؛ أي: بوحدانيته؛ فإنهم كانوا مثلّثين.

لا يَتوجَّهُ إلا بإثبات اقتران مثلِهَا بـ «الواو»، وقد وقَعَ مثلُه في «**الكشَّاف**» في مواضِعَ[1]، وكونُها مَعطوفةً على مُقدَّر يُنافي كونَها جَواباً[2]، وقيل[3]: (الظَّاهِرُ عَطْفُه بـ«الواو»؛ لأنَّ كونَهُ جواباً لا يُنافي الاسْتفهَامَ الإنْكاريَّ[4]). فتأمَّلْ.

قوله:/ (و «لا نؤمنُ» حالٌ من الضَّميرِ إلخ) «ما» استفهاميةٌ[5] مبتدأٌ، و«لنا» خَبَرُهُ[6]، و«لا نؤمنُ» جملةٌ حاليَّةٌ، وهي: حالٌ لازمةٌ[7]؛ وذكَره توطئةً وتعظيماً. و«نطمع» عطفٌ على «نؤمن»، أو خبرٌ محذوفٌ والواو للحال؛ أي: «ونحن نطمع»؛ ولِذا لا يصحُّ اقْترانُها بـ «الواو»[8] في: «مَالَنا، وما بالَنا لا نفعلُ كذا ؟!»؛ لأنَّها خَبرٌ في المعنى، وهي: المُستفهَمُ عنها. ٥٥٢/ب

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[الزمر: ٢٢]. ينظر: **الكشاف**، (٥٤٤/٢، و١٠/٤).

(٢) لأن المقام مقام فصل لا مقام وصل؛ فالجملة الاستئنافية الواقعة جواب سؤال مقدَّر لا تقترن بـ«الواو» ولا بد فيها من الفصل؛ إذ الجواب لا يعطف على السؤال كما أوضحت آنفاً، وقد رجَّح الكازروني ـ رحمه الله ـ كونها معطوفة على مقدَّر هو حديث نفس لهم، دون أن تكون جواباً على سؤال مقدَّر لغيرهم، فقال في **حاشيته**، (١٦٥/٢): (والأولى أن يقال: إنه عطف على مقدَّر، كأنه قيل: (آمنا لتحقيقه عندنا، وما لنا لا نؤمن بالله ؟!)).

(٣) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨١/أ)، / باختصار/، وعبارته: (**وقوله: (استفهام إنكار)** الظاهر هو جواب سؤال، وإنما يصح، أو بما ذكرنا من الضميمة، نفي أنه كيف جاء الجواب مع العاطف، والجواب منه الفصل ؟! وغاية التوجيه أن التقدير: «مالك لا تؤمن بالله، وما لنا لا نؤمن بالله ؟!»، ويحتاج إلى اعتبار مثل ما ذكر للمعطوف مع المعطوف عليه، فالأوجه ألا يُلتفت إلى الجواب، وأن يُتمسَّك بما هو الصواب).

(٤) وقد سبق بيانه عند بيان أنواع الاستفهام، (ص ١٣٠).

(٥) وهي تفيد الإنكار والاستبعاد كما أوضحت، (ص ٣٧١).

(٦) الجار والمجرور هو الخبر، والتقدير: «أي شيء استقر لنا ؟! أو أي شيء حصل لنا ؟!». ينظر: **الكشاف**، (٦٧٠/١)، **والدر المصون**، (٣٩٨/٤).

(٧) سبق تعريف الحال اللازمة والمنتقلة، (ص ١٩٧)، ولكن الشهاب لا يقصد اللازمة بهذا المعنى، إنما يقصد الحال اللازمة التي لا يجوز الاستغناء عنها؛ فالحال فضْلة من الفَضْلات ـ كالمفعول به ـ تأتي بعد تمام الكلام، ويستغني عنها المعنى الأساسي في الجملة، ولكنها قد تأتي لازمة لا يُستغنى عنها لعارض، كقولك: «ضربي زيد قائماً»؛ فإن امتناع حذفها لسدِّها مسدَّ الخبر. ينظر: **شرح الجُمل**، ابن عصفور، (٣٣٨/١)، **شرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٣٩/٢)، **وتوضيح المقاصد**، (٦٩٢/٢)، **وشرح التسهيل**، المرادي، (ص ٥٥٧)، **وشرح الألفية**، ابن عقيل، (١٥٥/٢)، **والمساعد**، (٦/٢).

(٨) لا يصح اقتران الجملة الحالية ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ بـ «الواو»؛ لأنها حال لازمة، وهي إحدى الصور التي لا يجوز فيها اقتران الجملة الحالية بـ «الواو»؛ لكونها مضارع منفي بـ«لا»، فهي ترتبط بالضمير فقط، الذي يكون بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه «غير» ويجري مجراه في الاستغناء عن «الواو»، ألا ترى أن التقدير: «ما لنا غير مؤمنين ؟!» ؟، فكما لا يقال: «ما لنا وغير مؤمنين ؟!»، لا يقال: «ما لنا ولا نؤمن ؟!». ينظر: **شرح الألفية**، ابن الناظم، (ص ٢٤٦)، **واللَّمحة**، (٣٩٣/١)، **والارتشاف**، (١٦٠٤/٣)، **وأوضح المسالك**، (٢٨٩/٢)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٣٣/٢)، **وشرح التصريح**، (٦١٢/١).

أو بكتابه ورسوله؛ فإن الإيمان بهما إيمان به حقيقة، وذكَره توطئة وتعظيماً. «ونطمع» عطف على «نؤمن»،

وقوله: (وذكَرَهُ توطئةً وتعظيماً) هذا على الوجْهِ لا يتمُّ المعنى بدونها، نحوَ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[المدثر: ٤٨][1]، هذا على الوجْهِ الثاني[2]، وهو: أنَّ المرادَ بـ «كتابه ورسوله»؛ لأنَّهُ هو الذي جاءَهمْ مِنَ الحقِّ، لكنْ لمَّا كانَ المقصودُ من الإيمانِ بهما الإيمانُ بالله، قدَّم ذِكْرَهُ عليهما[3]، وهيَ[4] حالٌ عاملُها معنويٌّ[5]، وهي[6]: الجارُّ والمجْرورُ أو مُتعلَّقُهُ[7].

قولُهُ: («ونطْمَعُ» عطفٌ على «نؤمِنُ» ...إلخ) قدَّرَ المبتدأَ[8] على تقديرِ الحاليَّةِ؛ لأنَّ المُضارِعَ المثْبَتَ لا يقتَرِنُ بـ «الواو»[9]،

---

(١) فالحال في قوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال لازمة متمِّمة لمعنى الكلام، ولا تتمُّ بدونها فائدة الإخبار ـ وإن كانت الحال فَضْلة ـ؛ لأن من الفَضْلات ما لا يتم الكلام إلا به. ينظر: **الارتشاف**، (١٢٣٩/٣)، **والجنى الداني**، (ص٥٧٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٥٤).

(٢) أي على الوجه الثاني من كلام البيضاوي، والوجه الأول هو: كونهم غير مؤمنين بوحدانية الله؛ لأنهم كانوا مثلِّثين.

(٣) أي: إذا كان المراد الإيمان بكتاب الله ورسوله، وهو المذكور بقوله تعالى: ﴿وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ﴾، فذكْرَه ﷻ للتوطئة وتعظيم ما جاء من الحق، وهذا التوجيه يُعتبر في مثل ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّما جَزاء الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣]. ينظر: (ص ١٣٩).

(٤) يقصد جملة «لا نؤمن».

(٥) وعامل الحال قد يكون معنوياً لا لفظياً، كـ «اسم الإشارة»، والفاعل، والجار والمجرور؛ **مثال الأول**: قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَةً بِما ظَلَمُوا﴾[النمل: ٥٢]، فاسم الإشارة «تلك» هو العامل؛ لنزوله منزلة معنى الفعل، وهو «أشير»، **ومثال الثاني**: قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[المدثر: ٤٨]، ف«معرضين» حال من الضمير؛ باعتبار كونه فاعلاً في المعنى؛ لأن المعنى: «ما يصنعون»، **ومثال الثالث**: قولك: «فيها زيدٌ مقيماً». ينظر: **المفصل**، (ص٩٠)، **والتخمير**، (٤٢٦/١)، **والإيضاح**، ابن الحاجب، (٣٢٩/١)، **وشرح التصريح**، (٥٩٦/١).

(٦) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و (ج) «وهو»، وهو الصواب لأنه عائد على العامل.

(٧) ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ حال من الضمير في الخبر «لنا»، والعامل فيه: إما الجار والمجرور؛ أي: «ما لنا غير مؤمنين؟!»، وإما أن يكون العامل متعلِّق الجار والمجرور، على تقدير: «أي شيء استقر لنا ؟!، أو أي شيء حصل لنا ؟!» . ينظر: **الكشاف**، (٦٧٠/١)، **والإملاء**، (٤٥٦/١).

(٨) أي: قدَّر البيضاوي المبتدأ ـ وهو «نحن» ـ عندما قال: **(أو خبر مبتدأ محذوف و «الواو» للحال؛ أي: «ونحن نطمع»)**؛ لأنه لا يجوز دخول «الواو» على مضارع مثبت؛ فحتى لا يقع في هذا الإشكال أوَّله على تقدير مبتدأ محذوف؛ أي: « ونحن نطمع». وفي الحقيقة تابع البيضاويُّ في هذا التأويل أبا البقاء، حيث قال في « **الإملاء**»، (٤٥٦/١): (ويجوز أن يكون التقدير: «ونحن نطمع»، فتكون الجملة حالاً من ضمير الفاعل في «نؤمن»).

(٩) من الصور التي تمتنع فيها «الواو»: دخولها على جملة مصدَّرة بفعل مضارع مُثبَت خال من «قد»؛ لشدَّة شَبَهه باسم الفاعل، ومن المعلوم أن «الواو» لا تدخل على اسم الفاعل، ففي قوله تعالى: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] جملة «تستكثر» حال من فاعل «تمْنُن» المستتر فيه، وقد امتنعت «الواو» هنا لشَبَهه باسم الفاعل في الزِّنَة والمعنى. ينظر: **المقرَّب**، (١٥٤/١)، **وشرح الكافية الشافية**، (٧٦٢/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٧٥/٢)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٤٥)، **والتعليقة على المقرَّب**، (ص٢٥٧)، **والفصول المفيدة**، (ص١٦٩).

وعلى العطف فهو عطفٌ على المَنفيِّ[1] أو النَّفْيِ[2]؛ فإذا عُطِفَ على المنفيِّ فظاهرٌ[3]، وإنْ عُطِفَ على النَّفيِ فالطَّمعُ ليسَ بمنكرٍ[4]؛ ولذا جَعَلوا [5] الإنْكارَ والاستبعادَ للجَمعِ بينَهُما؛ أي: كيفَ نطْمَعُ في ذلكَ ونحنُ غيرُ مُؤمنينَ؟!، وقيلَ[6]: (يَحتَمِل أنْ يكونَ معْطُوفاً على ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ بأنْ يَكونَ عَطْفَاً على النَّفيِ؛ أي: نَجمَعُ بينَ عدَمِ الإيمانِ وبينَ الطَّمعِ، أو على المَنفيِّ؛ أي: لسْنا نجْمَعُ بين الإيمانِ وبينَ الطَّمعِ، وذلكَ الجَمعُ بالدُّخولِ في الإسْلامِ؛ لأنَّ المُسْلِم هو الذي يَنبغِي أنْ يَطمَعَ في صُحبَةِ الصَّالحينَ[7]، وما ذَكَرَ صاحبُ «**التقْريبِ**»[8]: (من أنَّه على الأوَّلِ[9] وردَ الجَمْعُ على النَّفيِ، وعلى الثَّاني[10] وردَ النَّفيُ على الجَمْعِ) يُوهِم أنَّ الأوَّلَ لجمعِ منفيَّينِ[11]، وليسَ كذلكَ بل هو جَمعٌ ونفيُ إثباتٍ[12]) [13] انتهى .

---

(1) بأن يُعطف ﴿وَنَطْمَعُ﴾ على ﴿نُؤْمِنُ﴾.

(2) بأن يُعطف ﴿وَنَطْمَعُ﴾ على ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾.

(3) لأن المراد إنكار عدم الإيمان وعدم الطمع؛ فهذا ظاهر على كون العطف على المنفي ﴿ نُؤْمِنُ﴾، فيكون النفي متعيِّناً على المعطوف، ويكون التقدير: «وما لنا لا نؤمن ولا نطمع ؟!».

(4) لفساد المعنى ـ على هذا الرأي ـ على كون العطف على النفي ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾؛ حيث يصبح التقدير: «إنكار عدم الإيمان وإنكار الطمع»، وليس الأمر كذلك، إنما المراد إنكار عدم الطمع أيضاً بالعطف على ﴿ نُؤْمِنُ﴾ المنفي، فيكون النفي متعيِّناً على المعطوف عليه؛ وإنما كان الطمع ليس بمنكَر؛ لأن الطمع في الخير لا يُتردَّد فيه ولا يُلام عليه؛ حتى يحتاج صاحبه إلى الاحتجاج لنفسه بـ«ما لنا لا نفعل ؟!» ـ والله تعالى أجلُّ وأعلم ـ .

(5) وهذا ما ذهب إليه القطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٩/أ)، والسيوطي في **حاشيته**، (ص١٩٦).

(6) هامش (أ): سعد. والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/أ ـ ب).

(7) وهذان الوجهان معنَيان ذكرهما الزمخشري، حيث قال في «**الكشاف**»، (٦٧٠/١): (وأن يكون معطوفاً على ﴿لا نُؤْمِنُ﴾ على معنى: «وما لنا نجمع بين التثليث وبين الطمع في صحبة الصالحين؟!»، أو على معنى: « وما لنا لا نجمع بينهما بالدخول في الإسلام؟!»؛ لأن الكافر ما ينبغي له أن يطمع في صحبة الصالحين).

(8) (٦٤/أ) . **وصاحب التقريب** هو: محمد بن مسعود، قطب الدين السِّيرافي، (ت ٧١٢ هـ)، لخَّص فيه «الكشاف»، وأزال اعتزاله وبعض إطنابه، وهو كتاب صغير الحجم، وجيز النَّظم. وعليه حاشية لطيفة لعلي بن عمر الأُرْزَنجانيِّ، (ت ٩٥٤ هـ)، أسماها: «توضيح مشكلات التقريب». ينظر: **طبقات المفسرين**، (ص٣٠٣ ـ ٣٠٤)، **وكشف الظنون**، (١٤٧٥/٢).

(9) أي: على القول بأن العطف على المنفي، وذلك بأن يُعطف ﴿وَنَطْمَعُ﴾ على ﴿ نُؤْمِنُ﴾، والمعنى حينئذٍ: «ما لنا لا نؤمن ولا نطمع ؟!»؛ أي: لا نجمع بين الإيمان والطمع.

(10) أي: على القول بأن العطف على النفي، بأن يعطف ﴿وَنَطْمَعُ﴾ على ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾، والمعنى حينئذٍ: «وما لنا نجمع بين عدم الإيمان والطمع ؟!»؛ بناء على أن الجمع إنما يكون بالدخول في الإسلام.

(11) بحيث يكون المعنى: «ما لنا لا نجمع بين عدم الإيمان وعدم الطمع ؟!».

(12) وإنما هو جمع نفي وإثبات؛ لأنهم قالوا: (ما لنا نجمع بين عدم الإيمان والطمع ؟!)، فهو جمع إذاً، «ونفي إثبات»؛ لأنه نفي للإيمان وإثبات للطمع بصحبة الصالحين.

(13) انتهى كلام التفتازاني.

أو خبر محذوف والواو للحال؛ أي: ونحن نطمع، والعامل فيها عامل الأولى مقيَّداً بها، أو «نؤمن».

وفيه أمران: **الأوَّلُ**: أنَّه على المَنفيِّ[1] لا حاجةَ إلى اعتبارِ الجَمعِ؛ لأنَّهُ إنَّما اعتُبِرَ في العطْفِ على النَّفي؛ لأنَّ الطَّمعَ في إدخالِ اللهِ لهُمْ في زُمرَةِ الصَّالحينَ ليسَ بمُنْكَرٍ؛ فلذا صُرِفَ الإنكارُ فيه إلى الجَمعِ؛ ليَصيرَ المعنى: «كيفَ يُطْمَعُ في إدخالِ اللهِ لهُمْ في زُمرةِ الصَّالحينَ معَ عَدَمِ الإيمانِ؟!»، وأمَّا إذا عُطِفَ على المَنفيِّ، فإنْكارُ نفيِ الجَمْعِ في إدْخالِهِمْ في زُمرَتِهِمْ مستقيمٌ مِنْ غَيرِ نظرٍ إلى معنى الجَمعِ. **الثاني**: أنَّ ما جَعَلَهُ وهْماً ليسَ كما قالَ[2]؛ فإنَّ معناهُ: أنَّ الجَمْعَ المنكرَ فيه اعتُبِرَ بعد تقرُّرِ النَّفيِ، وإذا عُطِفَ عليه بعدَ ما نفَى فقدْ وردَ الجَمْعُ الذي أفادَهُ العَطْفُ على النَّفيِ؛ أي: طَرَأَ عليه وجاءَ بَعْدَهُ، وإذا عُطِفَ على المنفيِّ فالنَّفيُ واردٌ عليهما وعلى الجَمْعِ، ولا وهمَ فيه، **وقولُ المصنِّفِ ـ رحمَه اللهُ تعالى ـ: (عطْفٌ على ﴿نُؤْمِنُ﴾)** ظاهرٌ في عَطْفِه على المنفيِّ، ويَحتَمِل الوجْهَ الآخَر[3]. **قولُهُ: (والعاملُ فيها عاملُ الأُولى مقيَّداً بها، أو ﴿نُؤْمِنُ﴾)**؛ أي: الظَّرفُ أو متعلَّقُهُ[4]، ويُسمَّى عاملاً مَعنويَّاً[5] عندَهُمْ، ولمَّا وردَ على هذا، كما في «**البحر**»[6]: (أنَّ العاملَ لا يَنْصُبُ أكثرَ مِنْ حالٍ واحدةٍ ـ إذا كانَ صاحبُها مُفْرَداً دونَ بَدَلٍ أو عطْفٍ ـ إلا أفْعَلَ التَّفضيلِ على الصَّحيحِ[7]

---

(1) أي: على القول الثاني للزمخشري ـ وهو أن الكافر ما ينبغي له أن يطمع بصحبة الصالحين ـ فالطمع بذلك منكر ولا حاجة إلى اعتبار الجمع، أما على القول الأول للزمخشري ـ وهو أن طمع المؤمن بصحبة الصالحين ليس بمنكر ـ؛ فكان لا بد من اعتبار الجمع هرباً من هذا الإشكال، ليصير المعنى: «ما لنا نجمع بين ترك الإيمان والطمع بصحبة الصالحين ؟!».

(2) الانتقاد موجه إلى النِّحرير في قوله السابق: (وما ذكره صاحب التقريب ..... يوهم أن الأول لجمع منفيين).

(3) يريد الشهاب أن يقول: إن البيضاوي درَج احتمال كون العطف على النفي، بأن يُعطف ﴿وَنَطْمَعُ﴾ على ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ في العطف على ﴿ نُؤْمِنُ﴾؛ لأن الاحتمالين مآلهما واحد، وهو الجمع بين عدم الإيمان والطمع. وما ذهب إليه الشهاب أكَّده القونوي في **حاشيته**، (٥٤٢/٧): (ولله درُّ المصنِّف حيث درَج في هذا العطف احتمال عطفه على ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ ومآله !!).

(4) وقد سبق بيان أن جملة ﴿لاَ نُؤْمِنُ﴾ حال من الضمير في الخبر «لنا»، والعامل فيه: إما الجار والمجرور؛ أي: «ما لنا غير مؤمنين ؟!»، وإما أن يكون العامل متعلِّق الجار والمجرور، على تقدير: «أي شيء استقر لنا ؟!، أو أي شيء حصل لنا ؟!». ينظر: (ص ٣٧٤).

(5) سبق الكلام عن العامل المعنوي للحال عند النحْويين، (ص ٣٧٤).

(6) (٣٤٨/٤)، **والبحر المحيط**، لمحمد بن يوسف، أبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، أكثر فيه من ذكر الوجوه الإعرابية والخلاف بين النحاة، اختصره في مجلدين وأسماه «النهر الماد من البحر»، كما اختصره تلميذه أحمد بن عبدالقادر القيسي، (ت ٧٤٩ هـ)، وأسماه « الدرَّ اللَّقيط». ينظر: **كشف الظنون**، (٢٢٦/١).

(7) هذا مخالف لما هو الأصح وما عليه كثير من النحاة، كما في: **اللباب**، العكبري، (٢٩٢/١)، **واللَّمحة**، (٣٧٨/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٧٣٣)، **والمساعد**، (٣٤/٢ ـ ٣٥)، **وشفاء العليل**، (٥٣٥/١))؛ فقولك: «جاء زيد راكباً مسرعاً» حالان من «زيد»، وخالف في ذلك الفارسي في **البصريات**، (٧٧٨/٢ ـ ٧٨٣)، وابن عصفور في **المقرَّب**، (١٥٥/١)، فمنعا التعدُّد إلا في أفعل التفضيل، نحو: «أنت يوم الجمعة أحسن منك قائماً يوم الخميس قاعداً»، فالفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد، فكما لا يقال: «قمت يوم الخميس يوم الجمعة»، لا يقال: «جاء زيد راكباً مسرعاً». وفي الواقع هذا التنظير ردَّه ابن مالك في **شرح التسهيل**، (٢٦٤/٢)، بأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس والجمعة محال، بينما وقوع مجيء واحد في حال ضحك وإسراع غير محال.

لأنَّهُ كتعلُّقِ حَرْفِيِّ جرٍّ؛ لأنَّهُ بمعنىً [1] في حالٍ كذا) [2]؛ ولذا قِيلَ[3]: (إنَّهُ مبنيٌّ على رأيِ مَنْ أجازَ تعدُّدَها مُطْلَقاً[4])، كما أشارَ المصنِّفُ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ إلى أنَّ الحالَ الأُولى[5] منهُ وهو مطْلَقٌ[6]، والثانيةَ[7] بعدَ اعتبارِ [تقييدِه] [8]، فعاملُهُ متعدِّدٌ معنىً[9]، كما في: ﴿رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥] [10] وأفعُلِ التَّفضيلِ[11]، فكأنَّهُ قِيلَ: كيفَ عَدمُ الإيمانِ في حالِ الطَّمعِ المذكورِ؟، وهذهِ حالٌ مُترادِفةٌ[12]، ولزومُ الأُولى[13] لا يُخرِجُها عَنِ التَّرادُفِ، وإذا كانَتْ مِنْ فاعلِ ﴿نُؤْمِنُ﴾ فهيَ متداخلةٌ[14].

---

(1) وقد سبق بيان أنه لا يجوز تعلُّق حَرْفي جرٍّ بمعنى بعامل واحد، (ص ١٦٣).

(2) انتهى كلام صاحب البحر.

(3) والقول للسَّفاقُسي في **المـُجيد**، (١٣٢/ب)، / بتصرف يسير/ .

(4) وهو رأي أكثر النحاة كما أوضحت آنفاً.

(5) والحال الأولى هي: ﴿لا نُؤْمِنُ﴾.

(6) يقصد أن عامل الحال الأولى ﴿لا نُؤْمِنُ﴾ مطلق غير مقيَّد.

(7) والحال الثانية هي: ﴿وَنَطْمَعُ﴾.

(8) في الأصل ((تقيده))، كلمة قلقة، وما أثبتُّه من (ب) و (ج). وهو يقصد التقييد في كلام البيضاوي: (**والعامل فيها عامل الأولى مقيَّداً بها**)، وفي الحقيقة تابع البيضاوي صاحب ((**الكشاف**))، (٦٧٠/١)، حيث ذهب إلى أن العامل في الحال الأولى ﴿لا نُؤْمِنُ﴾، وهو ما في ((اللام)) من معنى الفعل، كأنه قيل: ((أي شيء حصل لنا غير مؤمنين ؟!))، وهو العامل نفسه في الحال الثانية ﴿وَنَطْمَعُ﴾، وهو معنى الفعل، ولكنه مقيَّد بالحال الأولى؛ لأنك لو أزلت هذه الحال وقلت: ((ما لنا ونطمع ؟!))، لم يكن كلاماً، ولكن هذا الكلام مردود، كما أكَّد ابن التمجيد في **حاشيته**، (٥٤٢/٧ ـ ٥٤٣)؛ لأنه يمكن أن يكون له معنى على تقدير: ((ما لنا ونحن نطمع ؟!))، أو ((ما لنا طامعين ؟!)).

(9) وقد مرَّ، (ص ٣٧٤) عند بيان أنواع العامل المعنوي أن العامل في الحال ﴿لا نُؤْمِنُ﴾ معنوي، وهو الجار والمجرور ((لنا)) أو متعلِّقه.

(10) وقد بيَّن البيضاوي جواز تعدُّد عامل الحال معنىً عند تفسيره لهذه الآية، (٦٠/١)؛ فذهب إلى أن ((من)) الأولى والثانية للابتداء واقعتان موقع الحال، وأصل الكلام ومعناه: ((كلَّ حينٍ رزقوا، مبتَدَأً من الجنات، مبتَدَأً من ثمرة))، قيَّد الرزق بكونه مبتدأ من الجنَّات، وابتداؤه منها بابتدائه من ثمرة، فصاحب الحال الأولى ((رزقاً))، وصاحب الحال الثانية ضميره المستكِن في الحال.

(11) حيث يجوز تعدُّد عامل الحال معنىً، كما في قولك: ((أنت يوم الجمعة أحسن منك قائماً يوم الخميس قاعداً))، كما بيَّنت آنفاً.

(12) عندما تتعدَّد الحال لواحد تسمى: ((مترادفة))؛ أي: متوالية تتلو الواحدة الأخرى، ويمكن أن تُعرب الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وتسمى الثانية ((متداخلة))، ومن الحال ما يَحتمل التعدُّد والتداخل، ففي قولك: ((جاء زيد راكباً ضاحكاً))، **فالتعدُّد** على أن يكون عاملهما ((جاء)) وصاحبهما ((زيد))، **والتداخل** على أن الأولى حال من ((زيد)) وعاملها ((جاء))، والثانية حال من ضمير الأولى وهي العامل. ينظر: **مغني اللبيب**، (ص٧٣٣)، **وشرح التصريح**، (٦٠٣/١).

(13) أي: لزوم الحال الأولى ﴿لا نُؤْمِنُ﴾. وقد سبق بيان أن جملة ﴿لا نُؤْمِنُ﴾ جملة حالية، وهي حال لازمة لا يتم الكلام بدونها، كما بيَّنت معنى ((الحال اللازمة الفضْلة))، (ص ٣٧٣).

(14) إذا كان العامل في الحال الثانية فاعل ((نؤمن))، فالحالان متداخلتان عاملهما مختلف، والمعنى على هذا التقدير: ((أي شيء حصل لنا غير مؤمنين في حال الطمع ؟!))، أما إذا كان العامل في الحال الثانية هو العامل نفسه في الحال الأولى، فالحالان مترادفتان لا متداخلتان. ينظر: **الدر المصون**، (٤٠٠/٤)، **وحاشية الطيبي**، (٤١٣/٤)، **وحاشية القُونوي**، (٥٤٣/٧).

وقيلَ[1]: (معنى كلامِ المصنِّفِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أنَّها لو جُعِلَت حالاً مستقلَّةً ولم يُعتَبَر التَّقييدُ، كانَ المآلُ: مالَنا ونَطْمَعُ؟!، ولا إنْكارَ ولا استبعادَ للطَّمَعِ بدونِ عدَمِ الإيمانِ). وعبارةُ المصنِّف[2] ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ نائيةٌ عنهُ؛ فإنَّها توجيهٌ للعَمَلِ[3] لا لصحَّةِ المعنى، ومَا ذَكَرَهُ لازمٌ أيضاً؛ لأنَّهُ إنَّما يُنكَرُ الحالُ الثَّانيةُ[4] بعدَ إنْكارِ الأُولى[5]؛ لأنَّها لازمةٌ، بلْ هيَ مُعتَبرةٌ منْ أجزاءِ الجُملةِ الأُولى كما مرَّ[6]، وما قيلَ[7]: (إنَّ في صحَّةِ قولِنَا: (ما لنا ونحنُ نفعَلُ كذا؟!) بـ «الواو» الحاليَّةِ نظَراً بالنَّظَرِ إلى الاستعمالِ، وإنَّ الحالَيْنِ على الأَول[8] لا مُتداخلَتَيْنِ ولا مُترادفَتَيْنِ لعدَمِ صحَّةِ ذكرِ الثَّانيةِ بدونِ الأُولى، وعدمِ كَونِها حالاً عمَّا هيَ حالٌ عنهُ، ولتُسمَّ هاتَينِ حالينِ متلاصِقَتَيْنِ[9]؛ فالحالانِ المُتَعاقِبتانِ ثلاثةُ أقْسامٍ[10]) انتهى. يعني: أنَّ الحالَ الواقعةَ بعدَ «ما لَنا، وما بالَنا ؟!» لا يصحُّ اقْترانُها بـ «الواو» لأنَّها لازمةٌ، والإنكارُ مُنصَبٌّ عليها وبها تمامُ الفائدةِ كما ذكَرَهُ النُّحاةُ[11]، وعليه قولُهُ[12]: مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ؟!. وقدْ ذَكَرَ مِثلَ هذا في سُورةِ آلِ عِمْرانَ[13]،

---

(1) هامش (أ): عصام . والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨١/أ)، / بتصرف يسير /.

(2) يقصد عبارة البيضاوي: (**والعامل فيها عامل الأولى مقيَّداً بها**).

(3) أي: عبارة البيضاوي السابقة المرادُ منها بعيد عما أراد الإسفراييني التنبيه عليه؛ لأن مراد البيضاوي توجيه عمل العامل في الحال الثانية وأنه مقيَّد بالحال الأولى، ولم يكُ مراده التوجيه لصحة المعنى.

(4) يقصد الحال الثانية ﴿وَنَطْمَعُ﴾.

(5) يقصد الحال الأولى ﴿لا نُؤْمِنُ﴾.

(6) ينظر: (ص ٢٧٣).

(7) والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/أ)، /بتصرف يسير/ .

(8) هكذا وردت في الأصل، وفي (ب) و (ج) «الأولى»، وهو الصواب ـ والله أعلم ـ.

(9) لم أعثر في كتب النحو على مثل هذا الاصطلاح الذي ذكره النِّحرير !!.

(10) **القسم الأول**: الحالان المتداخلتان، **والقسم الثاني**: الحالان المترادفتان، **والقسم الثالث**: الحالان المتلاصقتان.

(11) سبق بيان هذه المسألة، (ص ٣٧٣).

(12) والقصيدة لذي الرِّمة (ينظر: **ديوان غَيلان بن عُقبة، الشهير بـ «ذي الرِّمة»**، (ص١٠))، وهذا هو مطلع القصيدة، وهو صدر بيت عجزه: كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ. والقصيدة من «البسيط»، ويُعتبر هذا البيت من قبيح الابتداءات، فيجب على الشاعر ألاَّ يَستفتح قصيدته بلفظ يَحتمل أو يُتطيَّر منه، واتفق أن سَمع عبدالملك بن مروان بجَودة شعر ذي الرِّمة، فلما دخل عليه أسمعه مطلع القصيدة، فظنَّ أنه إنما يعرِّض به؛ لأن عينه كانت تسيل دائماً، فطرده من مجلسه، ثم دخل عليه مرة أخرى، فغيَّر ما قال وأنشد:

مَا بَالُ عَيْنِي مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ؟.....إلى آخر القصيدة البائية. ينظر: **الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، (ص٦٩)، **والصناعتين**، (ص٤٣١)، **والعمدة في محاسن الشعر آدابه**، الحسن بن رشيق القيرواني، (٢٢٢/١)، **وغُرر الخصائص الواضحة**، محمد بن إبراهيم برهان الدين، الشهير بـ «الوطواط»، (ص١٤٥ ـ ١٤٦).

(13) وإنما اعترض النِّحرير على الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا ما فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩]، فقال التفتازاني في **حاشيته**، (١٤٠/أ): (قوله: (وهو آمن) حال من عامله «ما» في «بال» من معنى الفعل، ولم نجد في الاستعمال هذه الحال بـ «الواو»، قال: مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا المَاءُ يَنْسَكِبُ؟!).

حيثُ اعْترضَ على قَولِ «**الكَشَّاف**» [1]: (ما بالهُ، وهو آمنٌ ؟!)، وهذا مِنْ فوائدِه التي تفرَّدَ بها، لكنَّها كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطلٌ/؛ لأنَّه مسلَّمٌ في الحالِ الأُولى المتوقِّفِ عليها تَمامُ الكلامِ [2]، وأمَّا إذا جاءَ بعدَها حالٌ أُخرى فَضْلةٌ[3]، فالسَّماعُ فيها خلافُ ما ذَكَرَهُ والدرايةُ تقتضيهِ، كقولِ جريرٍ[4]: ما بالُ وجْهِكَ [5] بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ ~ وقدْ عَلاكَ مَشيبٌ حِينَ لا حِينِ[6] وكقولِ الآخَرِ[7]

أ/٥٥٣

---

(1) (٣٥٢/١)، /باختصار / ، وعبارته: (فما بال من علم أنّ العالم الذات، الذي يعلم السر وأخفى، مهيمن عليه وهو آمن ؟!).

(2) أي: لا يصح اقتران الجملة الحالية بعد «ما لنا وما بالنا» بـ «الواو»، إذا كانت حالاً لازمة لا تتمُّ الفائدة بدونها، كما أوضحت (ص ٣٥٨)، لكن إذا جاء بعدها حال أخرى فَضْلة فلا مانع من اقترانها بـ «الواو».

(3) كنت قد بيَّنت (ص ٣٧٣) معنى الحال اللازمة التي لا يجوز الاستغناء عنها لعارض، كقولك: «ضربي زيد قائماً»، أما الحال فهي في الأصل فضْلة من الفَضْلات يستغني عنها المعنى الأساسي في الجملة كالمفعول به، وهي بخلاف «العُمدة» التي لا يستغني عنها المعنى الأساسي للجملة في الأصل إلا لعارض، كالفاعل والمبتدأ والخبر. ينظر: **شرح الجُمل**، ابن عصفور، (٣٣٨/١)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٢٣٩/٢)، **وتوضيح المقاصد**، (٦٩٢/٢)، **وشرح الألفية**، ابن عقيل، (١٥٥/٢)، **والمساعد**، (٦/٢).

(4) **ديوان جرير بن عطية الخَطَفي**، (ص ٥٥٧).

وجرير بن عطية الخَطَفي، يكنَّى « أبا حِرْزة»، كان من فحول شعراء الإسلام، كانت بينه وبين الفَرَزْدَق مهاجاة ونقائض، واختلف الناس فيهما، قال ابن سلام الجُمَحي: (ما ذُكر جرير والفرزدق في مجلس من المجالس، فاجتمع أهل المجلس على أحدهما)، (ت ١١٠ هـ). ينظر: **طبقات فحول الشعراء**، (٢٩٧/٢)، **والشعر والشعراء**، (٤٥٦/١)، **والوفيات**، (٣٢١/١).

(5) في النسخ جميعها «وجهك»، تحريف، والصواب «جَهْلك»؛ لموافقته لما ورد في **ديوانه**، كما أنه موافق لما ورد في: **الكتاب**، (٣٠٥/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن مالك، (٣٢٨/٢)، **والخزانة**، (٢٠٥/٣).

(6) هو مطلع قصيدة من «البسيط» لجرير يهجو فيها الفَرَزدَق، وقد ذكر البغدادي هذا البيت شاهداً على اقتران الحال بعد «ما لنا» بـ «الواو» (ينظر: **الخزانة**، (٢٠٥/٣ و٧٤/٤))، أما جلُّ من أتى على ذكر هذا البيت فقد ذكره شاهداً على زيادة «لا»، فهي بمنزلة «ما» إذا ألغيت، وإنما هو حينَ حينٍ، كما في **الكتاب**، (٣٠٥/٢)، **والمسائل المنثورة**، (ص١٠٨)، **وشرح أبيات سيبويه**، السيرافي، (١٠٠/٢)، **وشرح أبيات سيبويه**، الأعلم، (٣٥٨/١)، **وأمالي ابن الشجري**، (٣٦٤/١ - ٣٦٥)، **وشرح الجُمل**، ابن عصفور، (٢٧٨/٢)، **وضرائر الشعر**، (ص٥٩)، **وشرح الكافية**، الرضي، (١٦٣/٢)، **والارتشاف**، (٢٣٩٩/٥).

(7) القائل هو: جُويرة بن بدر بن عبدالله، من بني دارم، حيث أسَرت ربيعة جماعة من رؤساء بني تميم، ومنهم جُويرة، ولم يزل في الوَثاق حتى رآهم يوما يشربون، فأنشأ يتغنَّى يُسمعهم ما يقول: وقَائِلةٍ: ما بَالُهُ لا يَزُورُهَا ؟! وقَدْ ~ كُنْتُ عَنْ تِلكَ الزِّيَارَةِ فِي شُغْلِ

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ~ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ

لَعَلَّهم أنْ يُمْطِرُونِي بِنِعْمةٍ كَمَا ~ طَابَ مَاءُ المُزْنِ فِي البَلَدِ المَحْلِ

فلما سمعوا الأبيات أطلقوه. والقصيدة من البحر «البسيط». وهذا البيت من الشواهد على اقتران الجملة الحالية بـ «الواو» بعد: «ماله، وما باله ؟!». ينظر: **العقد الفريد**، (٤٦/٦)، **وشرح شواهد المغني**، (ص٢٧٣).

قال تعالى: ﴿فَأَثابَهُمُ اللَّهُ بِما قالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَذلِكَ جَزاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾[المائدة: ٨٥] .

قال البيضاوي (٢/١٤٠): ﴿**فَأَثابَهُمُ اللَّهُ بِما قالُوا**﴾؛ **أي: عن اعتقاد، من قولك: هذا قول فلان؛ أي: معتقده.**

وقد أنشدَهُ ابنُ الأعرابيِّ: وقَائلةٍ: ما بَالُهُ لا يَزُورُهَا؟! وقَد ~ كُنْتُ عَنْ تِلكَ الزِّيَارَةِ فِي شُغْلِ

وقد مرَّ لنا كلامٌ فيه في سُورة آل عِمْرانَ[١]، وأمَّا ما ذَكَرَهُ في تثليث الحال فقدْ عَلِمْتَ ردَّهُ[٢]، وكذا قولُهُ: (ليسَتْ حالاً عمَّا هيَ حالٌ عنهُ) لا وجْهَ لهُ. **قولُهُ: (أي: عَنِ اعتقادٍ، مِنْ قولِكَ إلخ)** في «**الكشَّاف**»[٣]: (بما تكلَّمُوا به عن اعْتقَادٍ وإخْلاصٍ[٤]، مِنْ قَولِكَ: هذا قولُ فلانٍ؛ أي: اعتقادُهُ وما يذهبُ إليه) ، وقالَ النِّحريرُ[٥]: (أوَّلُ كلامه[٦] يُشْعِرُ بأنَّ القولَ حقيقةٌ، لكنَّهُ مقيَّدٌ بأنْ يكونَ عَنِ اعتقادٍ وإخلاصٍ، وآخرُه[٧] يُشْعِرُ بأنَّه مجازٌ عنِ المذْهَبِ والرَّأيِ والاعتقاد، وبالجُملةِ فالقَصْدُ إلى أنَّ الإثابةَ ليستْ بمُجرَّدِ القولِ[٨]). وأُجيبَ[٩]: (بأنَّ مرادَهُ أنَّهُ حقيقةٌ لأنَّهُ الأصلُ، وأنَّ القولَ إذا لَمْ يقيَّدْ بالخلوِّ عَنِ الاعتقادِ يكونُ المرادُ به المقارنَ للاعتقاد، كما إذا قِيلَ: هذا قولُ فلانٍ؛ لأنَّ القولَ إنَّما يصْدُرُ عنْ صَاحبِهِ لإفادةِ الاعْتقادِ، وعبارَتُه أحسَنُ؛ ولذا عَدَلَ عنها).

---

(١) لم يأت الشهاب على ذكر هذه المسألة في **حاشيته**، (١٦/٣)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا ما فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩]. بل أتى على ذكرها عند تفسير قوله تعالى: ﴿أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، حيث قال في **حاشيته**، (٢٤١/١): (وذكر الفاضل في سورة آل عمران أنها حال لا غير، وأنها لا يجوز اقترانها بـ«الواو»؛ لأنه لم يُسمع، كما في قوله:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ؟!

واعتُرض على الزمخشري في قوله: «ما باله وهو آمن»، ويردُّه قول جرير: ما بالُ جهْلك بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ ~ وقدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ).

(٢) فقد ذهب النِّحرير إلى أنّ الحالين على الأَوْلى لا متداخلتين ولا مترادفتين؛ لعدم صحة ذكر الثانية بدون الأولى، فردَّ عليه الشهاب بأن هذا الكلام مسلَّم به في الحال الأولى المتوقف عليها تمام الكلام، وأما إذا جاء بعدها حال أخرى فَضْلة، فالسماع فيها خلاف ما ذكره. ينظر: (ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٣) (٦٧٠/١).

(٤) أي: لم يكن كلامهم: ﴿وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٤] نفاقاً، إنما كان عن اعتقاد وإخلاص لله تعالى؛ وعلى هذا يفسَّر «ما قالوا» بـ «ما اعتقدوا». ينظر: **حاشية الكازروني**، (١٦٥/٢).

(٥) في **حاشيته**، (٦٢٦/١)، /بتصرف يسير / .

(٦) يقصد أول كلام الزمخشري من قوله الآنف ذكره، وهو قوله: (بما تكلَّموا به عن اعتقاد).

(٧) يقصد آخر كلام الزمخشري، وهو قوله: (هذا قول فلان؛ أي: اعتقاده).

(٨) بيان ذلك: أن قوله تعالى: ﴿فَأَثابَهُمُ اللَّهُ بِما قالُوا﴾ [المائدة: ٨٥] الظاهر فيه أنهم استحقوا الثواب بمجرد القول؛ لقوله تعالى: ﴿بِما قالُوا﴾، وذلك غير ممكن؛ لأن مجرد القول لا يفيد الثواب، فأجاب: بأن المراد القول الصادر عن اعتقاد؛ بدليل قوله: ﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾[المائدة: ٨٣]. وما ذهب إليه النِّحرير أكَّده الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢٢٩/٢).

(٩) الجواب للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨١/ أ ـ ب)، / بتصرف /.

﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَذلِكَ جَزاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٨٥] **الذين أحسنوا النظر والعمل، أو الذين اعتادوا الإحسان في الأمور. والآيات الأربعُ روي: «أنها نزلت في النَّجاشيِّ وأصحابه، بعثَ إليه الرسولُ ﷺ بكتابه فقَرأه، ثم دعا جعفرَ بن أبي طالبٍ والمهاجرينَ معه وأحضرَ الرُّهبان والقسِّيسين، فأمرَ جعفراً أنْ يقرأَ عليهِمُ القُرآنَ، فقَرأَ سورةَ مريمَ، فبكَوا وآمَنوا بالقُرآنِ».**

قولُهُ: (أحسَنوا النَّظرَ والعَمَلُ إلخ) الأولُ[١] مخصوصٌ، والثاني[٢] عامٌّ، أوِ الأوَّلُ نظرٌ إلى إفادةِ الحُدوثِ[٣] وتقديرِ مَعمُولٍ، والثَّاني إلى إلحاقِه بالأسماءِ[٤] وعدمِ تقديرِ متعلَّقٍ. والآياتُ الأربعُ هي من قولِه: ﴿وإذا سمعوا﴾ إلى هنا.

وقولُهُ: (رويَ أنها نَزلَتْ إلخ) * هو حديثٌ أخرجَهُ ابنُ أبي شيبةَ[٥] وابنُ أبي حاتمٍ[٦] والواحديُّ[٧]، مِنْ طريقِ ابنِ شهابٍ[٨]،

---

(١) يقصد قول البيضاوي الأول: (الذين أحسنوا النظر والعمل).

(٢) يقصد قول البيضاوي الثاني: (الذين اعتادوا الإحسان في الأمور).

(٣) يقصد أنه على القول الأول للبيضاوي، المراد بـ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ الحدوث والتجدُّد؛ وعلى هذا فالألف واللام بمعنى: «الذين»، و«المحسنين» بمعنى: «أحسنوا».

(٤) يقصد أنه على القول الثاني للبيضاوي، لا يكون المراد بـ ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ الحدوث والتجدُّد، بل هي اسم لمن اعتاد الإحسان، والألف واللام لا بمعنى الموصول إنما هي للتعريف المحض.

(٥) في «**المصنَّف**»، (٧/ ٣٥١/ ٣٦٦٤٢).

(٦) في **تفسيره**، (١١٨٥/٤) من طريقين: **الأولى**: عن أبيه، عن عمرو بن علي، عن عمر بن علي المُقدَّمي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، **والثانية**: من رواية محمد بن عبدالعزيز الأَيْلي، عن سلامة بن رَوْح، عن عمه عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيِّب. والطريق الأولى وردت عند عند البزار ـ رحمه الله ـ من طريق محمد بن عثمان، عن محمد بن عبدالرحمن الطُّفَاوي به، فصحَّح إسنادها الهيثمي قائلاً: (رجاله رجال الصحيح إلا محمد بن عثمان فهو ثقة) (ينظر: **مسند البزَّار، المعروف بـ«البحر الزخَّار»**، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر، المعروف بـ «البزَّار»، (١٤٢/٦)، **وكشف الأستار**، (٢٨٦/٣)، **ومجمع الزوائد**، (٤١٩/٩)). وأما الطريق الثانية فهي طريق ضعيفة، وآفتها: رَوْح بن سلامة، الذي يروي عن عمه عقيل، وهذه الرواية منكرة كما صرَّح الذهبي في **المغني في الضعفاء**، (٢٧٢/١).

(٧) في «**أسباب النزول**»، (ص ٢٠٣). **وعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري**، الأديب النحوي، المفسِّر، الشافعي، صنَّف التفاسير الثلاثة: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، (ت ٤٦٨ هـ). ينظر: **معجم الأدباء**، (١٦٦٠/٤)، **وطبقات الشافعية**، السُّبكي، (٢٤٠/٥ ـ ٢٤١).

(٨) **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري**، من كبار التابعين، أدرك من أصحاب رسول الله ﷺ أنس بن مالك الأنصاري، وسهل بن سعد الساعدي، من أحفظ الناس، (ت ١٢٤ هـ). ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٨٣/١ ـ ٨٥)، **وتهذيب التهذيب**، (٢٩٩/١٢).

عَنْ سعيدِ بنِ للمسيِّبِ[1]، وأبي بكرٍ بنِ عبدِالرَّحمن بنِ الحَرْثِ بنِ هشامٍ [2]، وعروةَ بنِ الزُّبير[3] ـ رضِيَ اللهُ عنه ـ مُرْسَلاً [4]؛ فلا وجهَ لقولِ العراقيِّ[5] في التَّخريجِ أنَّهُ لم يقِفْ عليهِ وإنكارِهِ لهُ، وكذا ما بعدَهُ، أخْرجَهُ ابنُ جريرٍ[6] عنْ سعيدِ بنِ جُبيرٍ[7] * [8] .

---

(1) **سعيد بن المسيِّب بن حزَن المخزومي**، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، ولد سنة (١٣ هـ)، كان أحفظ الناس لأحكام عمر ﷺ وأقضيته، وهو أثبَتُ التابعين في أبي هريرة ﷺ ، (ت ٩٤ هـ) . ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص٥٧)، **وسير أعلام النبلاء**، (١٢٤/٥).

(2) وهو ممن يُعرف بكُنيته، والده هو عبدالرحمن بن الحَرْث بن هشام، وهما من الثقات. ينظر: **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم**، (٢٨٩/٢)، **وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أحمد بن عبدالله، صفيُّ الدين الخزرجي، (ص٢٢٥).

(3) **عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد**، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، ولد سنة (٢٦ هـ)، أول من صنَّف في المغازي، وأعلم الناس بحديث أمِّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ ، (ت ٩٤ هـ) . ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص ٥٨ ـ ٥٩)، **وطبقات الحفاظ**، (ص٣٠).

(4) **الحديث المرسل** اصطلاحاً: هو: الحديث الذي رفعه التابعي إلى النبي ﷺ وسقط منه الصحابي؛ وهو مرسل لأن التابعي أرسله ولم يقيِّده بتسمية. وقد اختلف في صُوَره وفي صحة الاحتجاج به، والصورة المتفق عليها أنها من المرسل هي: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كـ ((سعيد بن المسيِّب))، وما عليه أئمة الحديث هو قبول مراسيل الصحابة التي يرويها أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه، كـ ((ابن عباس)) ﷺ. ينظر: **معرفة أنواع علوم الحديث**، (ص٥١)، **وجامع التحصيل في أحكام المراسيل**، (ص٤٨)، **والشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح**، إبراهيم بن موسى بن أيوب الأَبْناسي، (١١١/١)، **وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، محمد بن إبراهيم بن يوسف، الشهير بـ ((ابن الحنبلي))، (ص٦٧).

(5) **في حاشية العراقي على الكشاف**. ولم أظفر بهذه الحاشية.

(6) رواه الطبري في **تفسيره**، (٥٠٥/١٠)، من طريقين: **الأولى**: عن ابن وكيع، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن سالم، عن سعيد بن جبير: « **قوله**: ﴿**ذلكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسينَ وَرُهْباناً**﴾ [المائدة: ٨٢]، **قال: بعَثَ النجاشيّ إلى النبي ﷺ خَمسين أو سَبْعينَ مِنْ خِيارِهِم، فَجَعَلوا يَبْكُونَ، فقَالَ: هُمْ هؤلاء!** »، وأما الطريق الثانية فقد رواها الطبري عن الحارث، عن عبدالعزيز، عن قيس، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير: قال: «**قوله تعالى**: ﴿**ذلكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسينَ وَرُهْباناً**﴾ [المائدة: ٨٢]، **هُمْ رُسُل النجاشي الذين أرسَلَ بإسلامه وإسْلام قَومه، كَانُوا سَبْعِينَ رَجُلاً اخْتَارهُمْ الخيِّرَ فالخيِّرَ، فدَخَلوا عَليه ﷺ، فَقَرَأَ عَلَيْهِم**: ﴿**يس ۞ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ**﴾[يس: ١ ـ ٢] ». قلت: وكلا الطريقين ضعيف، أما الطريق الأولى فآفته ابن وكيع، وهو: سفيان بن وكيع بن الجرَّاح، ضعَّفه النَّسائي وابن عَدي وابن الجوزي، أما الطريق الثانية فآفتها: قيس بن الربيع، ضعَّفه الذهبي بسبب سوء حفظه . (ينظر: **الضعفاء والمتروكون**، النَّسائي، (ص٨٨)، **والكامل في ضعفاء الرجال**، (٤٧٩/٤)، **والضعفاء والمتروكون**، ابن الجوزي، (٤/٢)، **والمغني في الضعفاء**، (٥٢٦/٢)) . وقد ذكر الزيلعي هاتين الروايتين، فعلَّق على الطريق الأولى بأن الحديث غريب، وعلى الثانية اكتفى بالقول بأنه مرسل. ينظر: **تخريج أحاديث الكشاف**، (٤١٥/١ ـ ٤١٦).

(7) **سعيد بن جُبير بن هشام**، أحد أعلام التابعين، أخذ العلم عن ابن عباس ﷺ، قتله الحجَّاج سنة (٩٥ هـ)، وله معه قبل موته حوار شهير. ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص٨٢)، **والوفيات**، (٣٧١/٢).

(8) ما بين علامتين ** منقول عن السيوطي في **حاشيته**، (٢٩٦/٣ ـ ٢٩٧)، / بتصرف يسير/.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتنا أُولئكَ أَصْحابُ الْجَحِيمِ ۞ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّباتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٦ ـ ٨٧].

قال البيضاوي (٢/ ١٤١): **﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتنا أُولئكَ أَصْحابُ الْجَحِيمِ﴾ عطَف التكذيب بآيات الله على الكفر، وهو ضرب منه؛ لأن القصد إلى بيان حال المكذبين وذكرهم في معرِض المصدِّقين بها؛ جمعاً بين الترغيب والترهيب. ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّباتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾؛ أي: ما طاب ولذَّ منه،**

قوله: (عطف التكذيب بآيات الله إلخ) المرادُ بـ «المصَدِّقينَ» من سبَقَ ذِكرُهُم[١]؛ لأنَّهُ تعالى أثابهُمْ بما قالُوه[٢]، وهو الصِّدقُ النَّافعُ، فذكَرَ هؤلاءِ بعدَهُمْ[٣] ليتمَّ الوعدُ والوعيدُ[٤]؛ وبِضدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ[٥].

قولُهُ: (أي: ما طابَ ولذَّ منهُ إلخ) «لذَّ» عَطْفُ تفسيرٍ[٦]؛ لأنَّ «الطَّيِّبَ» يُستَعمَلُ في القرآنِ بمعنى: «الحلالِ»[٧]

---

(١) وهم النجاشي ـ رحمه الله ـ وأصحابه الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ بكتاب مع عمرو بن أمية الضَّمْري كما بيَّنت آنفاً.

(٢) يقصد ما مرَّ من قولهم: ﴿وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٤]، فلم يكُ قولهم هذا نفاقاً، إنما كان قولَ صدق عن اعتقاد وإخلاص لله تعالى. ينظر: (ص ٣٨٠).

(٣) أي: ذكر المولى ﷻ المكذِّبين وجزاءهم ـ وهو النار ـ بعد ذِكْر المصدِّقين وجزائهم وهو الجنة، والغاية تشريكهم معهم في بيان الجزاء؛ لتنشيط السامعين على ما يُنْجي وتثبيط لهم عما يُردي، فجمع بذلك بين الترغيب والترهيب وبين الوعد والوعيد. ينظر: **تفسير أبي السعود**، (٣/٧٣)، **وحاشية الإسفراييني**، (٣٨١/ب)، **وحاشية القُونوي**، (٧/٥٤٤).

(٤) سبق بيان هذا الأسلوب في كتاب الله مشفوعاً بالأمثلة، (ص ١٦٦).

(٥) هو عجز بيت للمتنبي، وصدرُه: ويذُمُّهُمْ وبِهِمْ عرفْنَا فَضْلَهُ ...، وقبله: منْ يظْلِمِ القُرَنَاءَ في تَكْليفِهِم ~ أنْ يُصْبِحوا وهمْ لَهُ أكْفَاءُ .

والقصيدة من «الكامل» في مدح هارون بن عبدالعزيز. ومعنى البيت: «إن الأشياء تُعرف بمعرفة معنى أضدادها»، والمضادَّة هي التي تُثبت حسن الشيء وقبحه، وإنك تظلم الأقران إن كلَّفتهم أن يكونوا مساوين لهذا الممدوح. ينظر: **الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره**، علي بن عبدالعزيز، أبو الحسن الجُرجاني، (ص٢٧٨)، **والمنصف للسارق والمسروق منه**، (ص٥٨٤)، **وشرح ديوان المتنبي**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، (١/٨١)، **والصبح المُنبي عن حيثية المتنبي**، يوسف البديعي الدمشقي، (٢/١٥٨ ـ ١٥٩).

(٦) **عطف التفسير**: عطف لفظ على آخر معناهما واحد مع اختلاف اللفظ لوجود مُقتضي، فالأصل في عطف النسق المغايرة بين المتعاطفين؛ لأن الشيء لا يُعطف على نفسه، ولكنهم أجازوا ذلك لقصد التأكيد أو التفسير والتوضيح، ومن أشهر أمثلته قول الشاعر: فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً.

فالمَيْن هو الكذب، وقد أجازوا العطف هنا لتقوية معنى المعطوف عليه وتوكيده. ينظر: **نتائج الفكر**، (ص١٨٦)، **والبسيط**، (١/٣٨٤)، **ومغني اللبيب**، (ص٤٦٧)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (٢/١٠٧).

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[البقرة: ١٧٢]؛ أي: من حلالات الأنعام والحَرْث الذي حرَّمه المشركون على أنفسهم بدليل ما بعده، حيث قال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ... الآية﴾[البقرة: ١٧٣]. ينظر: **تفسير الطبري**، (٣/٣١٧)، **والوسيط**، (١/٢٥٦).

كأنه لمَّا تضمَّن ما قبله مدْحَ النصارى على ترهُّبهم والحثَّ على كسر النفس ورفض الشهوات، عقَّبه بالنهي عن الإفراط في ذلك. والاعتداء عما حدَّ الله ﷻ بجعْل الحلال حراماً، فقال: ﴿وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]. ويجوز أن يُراد به: ولا تعتدوا حدود ما أحلَّ الله لكم إلى ما حرَّم عليكم؛ فتكون الآية ناهية عن تحريم ما أحلَّ وتحليل ما حرَّم، داعية إلى القصد بينهما.

وبمعنى: «اللذيذ»[١]؛ فأشارَ إلى أنَّ المرادَ الثَّاني[٢] بقوله: ﴿مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٧]، وتضمُّنُ ما قبْلَهُ لمَا ذُكِرَ يُفهَمُ مِنْ مدْحِهِمْ بأنهُمْ رُهبانُ، وجَعْلُ الحلالِ حراماً؛ لأنهُمْ لا يَقْرَبونَ النِّساءَ ولا يأكلونَ اللُّحومَ ويجعلونَها محرَّمةً عليهِمْ[٣]، ولا يُنافيه أنَّهُ مدَحَهُمْ بذلكَ؛ لأنَّهُ كانَ في دينهِمْ ممدوحاً، ورُبَّ ممدوحٍ بالنِّسبةِ إلى قَومٍ مذمومٌ بالنِّسبةِ إلى آخَرينَ، فلا يَرِدُ عليهِ شيءٌ، كما تَوهَّمَ[٤] (وجعَلَ الاعتداءَ عبارةً عنْ تحريمِ الحلالِ؛ فيكونُ تأكيداً لقوله: ﴿لاَ تُحَرِّمُوا... إلخ﴾ [المائدة: ٨٧]، وفي التوجيهِ الثَّاني[٥] عنْ تحليلِ الحرامِ بعدَ النَّهيِ عنْ تحريمِ الحلالِ، فهو تأسيسٌ[٦])،

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[البقرة: ٥٧]، فالمراد بـ «الطيبات» هنا: «الشهيَّات اللذيذة» ولا يُراد بها «الحلال» ـ وإن كانت تأتي بمعنى «الحلال» ـ لأنه وصَف ما كان القوم فيه من هنيء العيش الذي أعطاهم. ينظر: **تفسير الطبري**، (١٠١/٢).

(٢) وهو: أن يكون المراد بـ «الطيِّبات»: اللذائذ التي تشتهيها النفس. قال القونوي في **حاشيته**، (٥٤٤/٧): (أشار البيضاوي إلى أن الطيِّب ما تستطيبه النفس المستقيمة، والحلال ما يستطيبه الشرع القويم، فهو أخصُّ من الحلال مطلقاً، إذا اعتُبر في مفهومه كونه من الحلال أو من وجه إذا لم يُعتبر، لكن المراد هنا الطيبات من الحلال بمعونة الإضافة).

(٣) قال تعالى في حق هؤلاء: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧]، فلم يكتب عليهم المولى ﷻ رفض النساء واتخاذ الصوامع، ولحاقهم بالبراري وتحريم اللحوم ...، إنما كانت بدعة ابتدعوها من تلقاء أنفسهم. ينظر: **النُّكت في القرآن الكريم**، (ص٤٨٧)، **والاعتصام**، إبراهيم بن موسى اللَّخمي، الشهير بـ «الشاطبي»، (ص٣٧٠).

(٤) يقصد العصام في **حاشيته**، (٣٨١/ب)، / بتصرف يسير/ .

(٥) يقصد العصام التوجيه الثاني للبيضاوي: (ويجوز أن يُراد به ولا تعتدوا.....إلخ).

(٦) **التأسيس**: إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله، فالتأسيس خيرٌ من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة (ينظر: **التعريفات**، (ص٥٠)، **والتوقيف على مهمات التعاريف**، (ص ٨٩)، **والكليات**، (ص١٠٦٥))، وعلى هذا أرى رجحان التوجيه الثاني للبيضاوي؛ لأننا لو قلنا بأن المراد بالاعتداء جعْلُ الحلال حراماً، لكان ذلك إعادة وتأكيداً لقوله تعالى: ﴿لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، وهذا ما رجَّحه القونوي في **حاشيته**، (٥٤٥/٧).

روي: «أنَّ رسول الله ﷺ وصَفَ القيامةَ لأصحابه يوماً وبالغَ في إنذارهمْ، فرقُّوا واجتَمَعوا في بيت عثمانَ بن مظعون، واتَّفقوا على ألا يزالوا صائمينَ قائمينَ، وألا يناموا على الفُرُش ولا يأكُلوا اللَّحم والوَدَك، ولا يقربُوا النِّساء والطِّيب، ويرفُضوا الدُّنيا ويلبَسوا المُسوح، ويسيحُوا في الأرض، ويجبُّوا مَذاكيرَهم. فبَلغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقالَ لهم: إنِّي لم أومرْ بذلك، إنَّ لأنفسكُم عليكمْ حقًّا فصُوموا وأفْطِروا، وقُوموا ونامُوا، فإنِّي أقومُ وأنامُ وأصومُ وأفطرُ، وآكلُ اللَّحمَ والدسَم، وآتي النِّساءَ، فمنْ رغِبَ عن سنَّتي فليسَ مني. فنزلت».

وسيأتي[1] جَعْلُهُ بمعنى النَّهي عن الإسراف في الحَلال، قالَ النِّحرير[2]: (إنه أشار في «**الكشَّاف**» [3] إلى أربعَة معانٍ للاعتداء: تجاوزُ حدِّ الشَّرع[4] أو حدِّ الاعتدال في الإنْفاق[5]، أو الظُّلمُ على الإطْلاق[6]، أو مقيَّداً بتحريم الطَّيِّبات[7]).

قولُهُ: (ويجوزُ أنْ يُرادَ به ولا تعتَدوا إلخ) فالمعنى: لا تتجَاوزوا الحلالَ إلى الحرام وتحرِّموا ما أحَلَّ منْ قوله: ﴿لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ.. إلخ﴾ [المائدة: ٨٧]. وتحليلُ ما حرَّم....إلخ مُستفادٌ منْ «لا تعتدوا» على هذا التفسير[8]، والمرادُ بتحْليله: تعاطِيه أو اعتقادُ حلِّه، وفيه تأمُّلٌ . **قولُهُ: (داعيةٌ إلى القصْدِ)** أي: الاعتدالِ وعدمِ الإسْرافِ[9]؛

---

(1) (١٦٣/٤)، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، حيث قال في **حاشيته: (وقوله: (بتحريم الحلال)** هو المناسب لسبب النزول المذكور؛ فالإسراف: تجاوز عن الحدِّ مطلقاً، سواء كان في فعْل أو ترْك).

(2) في **حاشيته**، (٢١٣/ب).

(3) (٦٧٢/١)، / بتصرف /.

(4) كما في قوله تعالى: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(5) وهو ما يسمى بـ «الإسراف في الإنفاق». وقد عرَّف الراغب «الإسراف» بشكل عام، فقال في «**المفردات**»، مادة (سَرَفَ)، (ص٤٠٧): (السَّرَف: تجاوز الحدِّ في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾[الفرقان: ٦٧]).

(6) وهذا ما أكَّده الراغب حيث قال في **تفسيره**، (٤٠٨/١ ـ ٤٠٩): (الاعتداء مجاورة الحد، ومنه قيل: « عدَا فلان طوره»، و « لا تعْدُ طورك »، ثم استُعير الاعتداء في الظلم، من حيث إنه تجاوز الحدِّ الذي حدَّه العقل أو الشرع).

(7) كما في مثالنا هذا.

(8) لأن قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ مطلق لم يقيَّد بشيء من مقيِّدات الفعل؛ فيتناول النهي عن تحليل ما حرَّم الله وتحريم ما أحلَّ الله؛ لأن كليهما اعتداء، بخلاف الآية الأولى؛ لأنها تنهى عن تحريم الحلال خاصة. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٥٤٥/٧).

(9) قال ابن منظور في **لسان العرب**، مادة (قَصَدَ)، (٣٥٤/٣): (القصْد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة: ألا يسرف ولا يقتِّر، يقال: «فلان مقتصد في النفقة»، واقتصد فلان في أمره؛ أي: استقام).

إشارةٌ إلى دَرْجِ المعنى الآخَرِ[1] في النَّظْمِ. **قولُهُ: (رُوي أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إلخ)** هذا الحديثُ رواهُ ابنُ جريرٍ[2]، والواحديُّ في «**أسباب النُّزول**»[3]، عنْ مجاهدٍ، وعكرمةَ[4]، والسُّدِّيِّ[5]. ولهُ شاهدٌ[6] في الصَّحيحَينِ[7] من حديثٍ وقَعَ بمعناهُ . و«رقُّوا» بمعنى: «رقَّتْ قُلوبُهُم من خَشْيةِ اللهِ»، وهو ضِدُّ القَسْوةِ[8]. و«عثمانُ بنُ مظعونٍ» ـ بظاءٍ مُعجَمةٍ وعَينٍ مُهمَلةٍ ـ : صحابيٌّ يُكَنَّى: أبا السَّائبِ[9]،

---

(1) والمعنى الآخر هو: تحليل ما حرَّم الله . هذا ما أكَّده الكازروني في **حاشيته**، (١٦٥/٢)، فذهب إلى أن النهي عن تحريم ما أحلَّ الله مستفاد من قوله: ﴿لاَ تُحَرِّمُوا﴾، وكذا النهي عن تحليل ما حرَّم الله؛ لأنه إذا كان الشروع في الحرام منهياً عنه، كان تحليله بطريق الأولى.

(2) في **تفسيره**، (٥١٥/١٠ و٥١٧ و٥١٩).

(3) (ص٢٠٥). **وأسباب النزول**، لعلي بن أحمد الواحدي، (ت ٤٦٨ هـ)، من أشهر ما صنِّف في هذا الباب، اختصره إبراهيم بن عمر الجَعبَري، (ت ٧٣٢ هـ)، فحذف الأسانيد ولم يزد عليه شيئاً. ينظر: **كشف الظنون**، (١/١).

(4) **عكرمة القُرشي**، أبو عبدالله، مولى ابن عباس ﷺ، العالم الحافظ المفسِّر، أعلم التابعين بسيرته ﷺ، تُكُلِّم فيه لرأيه لا لروايته، فقد اتُّهم بأنه كان يرى رأي الخوارج، (ت ١٠٧ هـ) . ينظر: **تذكرة الحفاظ**، (٧٤/١)، **وطبقات الحفاظ**، (ص٤٤).

(5) **إسماعيل بن عبدالرحمن السُّدِّي**، الإمام المفسِّر، وعُرف بـ «السُّدِّي» لأنه كان يجلس في سُدَّة باب الجامع، رأى أبا هريرة ﷺ، رُمي بالتشيُّع، ضعَّفه أبو حاتم، وثَّقه يحيى بن سعيد القطَّان، (ت ١٢٧ هـ). ينظر: **الجرح والتعديل**، (١٨٤/٢)، **وميزان الاعتدال**، (٢٣٦/١)، **وتهذيب التهذيب**، (٣١٣/١).

(6) سبق بيان معنى الشاهد، (ص ٧١).

(7) **عن أَنَسَ بْنَ مَالِك ﷺ، قال: «جَاءَ ثَلاَثَةُ رَهْط إِلَى بُيُوت أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَة النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَداً، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلاَ أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلاَ أَتَزَوَّجُ أَبَداً، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّه إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ للَّه وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»**. **صحيح البخاري**، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، (٥٠٦٣/٢/٧)، **وصحيح مسلم**، كتاب الحج، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، (١٤٠١/١٠٢٠/٢). وقد أخطأ السيوطي في تخريج هذا الحديث، حيث قال في **حاشيته**، (٢٩٧/٣): (وللقصة شاهد في الصحيحين من حديث عائشة». وهو كما ترى من حديث أنس ﷺ **!!**، كما علَّق الزيلعي على هذا الحديث في **تخريج أحاديث الكشاف**، (٤١٦/١)، فذهب إلى أن هذا الحديث غريب، وله شاهد في الصحيحين من حديث عائشة، كما ذكر المناوي طُرُق هذا الحديث ولكن دون تعليق يذكر. ينظر: **الفتح السماوي**، (٥٨١/٢).

(8) قال الجوهري في **الصحاح**، مادة (رَقَقَ)، (١٤٨٣/٤ ـ ١٤٨٤): (والرِّق ضد الغلظ والقسوة، ورقَّ الشيء يرِقُّ رِقَّة، وتَرَقَّقْتَ لهُ؛ إذا رَقَّ له قلبك).

(9) وابنه السائب كان من السابقين إلى الإسلام، هاجر معه الهجرة الثانية إلى الحبشة، شهد بدراً وسائر المشاهد، استشهد يوم اليمامة. ينظر: **الاستيعاب**، (٥٧٥/٢)، **وأُسْد الغابة**، (٣٩٦/٢)، **والإصابة**، (٢٠/٣).

جُمَحيٌّ[1]، أسْلَمَ بعد ثلاثةَ عشرَ رجُلاً[2]، وهاجَر الهِجْرتَين[3]، وشهدَ بدْراً، وهو أولُ مَن ماتَ مِنَ المُهاجرينَ بالمدينة[4] على رأسِ ثلاثينَ شَهراً مِنَ الهِجْرة، وقِيلَ: بعدَ اثنين وعشرينَ شَهراً منها [5]، ودُفِنَ بالبَقيع[6] ـ رضيَ اللهُ عنه ـ./ وفي كلام بعضهِمْ والذي رَواهُ المحدِّثونَ أنَّ عثمانَ بنَ مَظْعونٍ وعليًّاً وأبا ذرٍّ ـ رضيَ اللهُ عنهُمْ ـ همُّوا بأنْ يختصِمُوا ويقتَتلوا، فنَهاهُمْ رسولُ الله ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ عَنْ ذلكَ، ونَزلَ فيهِمُ الآيةُ الآتيةُ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، والذي ذَكَرَهُ مُنتزَعٌ مِنْ عِدَّةِ أحاديثَ[7]، وأصلُهُ في الصَّحيحَين[8]. و((الوَدَكُ)) ـ بفتح الواو والدَّال المُهْمَلَة والكاف ـ: الشَّحْمُ[9]. و((المُسوحُ)): جمعُ ((مِسْحٍ))، وهو [البَلاسُ] [10]؛ أي: الغليظُ مِنَ [11] الملابسِ[12].

٥٥٣/ب

---

(1) نسبة إلى بني جُمَح، وهم بطن من بني هُصَيص من قريش من العدنانية، ومن بني جُمح: عثمان بن مظعون، وأبو محذورة مؤذِّن رسول الله ﷺ. ينظر: **نسب قريش**، مصعب بن عبدالله، أبو عبدالله الزُّبيري، (ص٣٩٤)، **وأنساب الأشراف**، أحمد بن يحيى البَلاذُري، (٢١٢/١)، **والجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة**، محمد بن أبي بكر بن عبدالله التِّلْمساني، الشهير بـ ((البُرِّي))، (ص١٠٣)، **ونهاية الأرب**، (ص٢١٨).

(2) كما في **الاستيعاب**، (١٠٥٣/٣)، **وأسد الغابة**، (٥٨٩/٣)، وما ذكرته كتب السيرة أنه أسلم بعد اثني عشر رجلاً، وهم: ١. علي بن أبي طالب ٢. أبو بكر الصديق ٣. زيد بن حارثة ٤. خالد بن سعيد بن العاص ٥. عثمان بن عفان ٦. الزبير بن العوام ٧. عبدالرحمن بن عوف ٨. سعد بن أبي وقاص ٩. طلحة بن عبيد الله ١٠. أبو عبيدة بن الجراح ١١. أبو سلمة بن عبد الأسد ١٢. الأرقم بن أبي الأرقم . ينظر: **السيرة النبوية**، عبدالملك بن هشام الحِميَري المَعافري، (٢٥٣/١)، **والسيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، (٦٧/١ ـ ٦٨)، **وألفية السيرة النبوية، نَظْم الدُّرر السَّنية الزكية**، عبدالرحيم بن الحسين، الحافظ العراقي، (ص٤٥).

(3) لم يك من مهاجرة الحبشة فحسب، إنما كان أميرهم، كما في **الطبقات الكبرى**، (٣٠١/٣)، **ومعرفة الصحابة**، (١٩٥٤/٤).

(4) هذا ما أكَّده ابن قتيبة في **المعارف**، (ص٤٢٢)، وابن الأثير في **أُسْد الغابة**، (٥٨٩/٣)، والذهبي في **سير أعلام النبلاء**، (١٠٠/٣).

(5) كما في **الاستيعاب**، (١٠٥٣/٣)، وقد رجَّح الصفدي القول الثاني، فقال في ((**الوافي بالوفيات**))، (٣٣٦/١٩): (توفي سنة اثنتين للهجرة، بعد اثنين وعشرين شهراً من مقدَم رسول الله ﷺ، وقيل: بعد ثلاثين شهراً بعد بدر).

(6) **البقيع**: يقع شرقي المدينة، به قبر فاطمة بنت رسول الله، وقبور جميع أزواج النبي ﷺ، وقبر عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وأُسيد بن الحَضير .... وعدد لا يحصى من أصحاب رسول الله ﷺ، وأول من دفن في البقيع هو عثمان بن مظعون. ينظر: **معجم ما استعجم**، (٢٦٥/١)، **والإشارات إلى معرفة الزيارات**، علي بن أبي بكر، أبو الحسن الهروي، (ص٨٠).

(7) وهذا ما أكَّده الزيلعي ـ رحمه الله ـ في ((**تخريج أحاديث الكشاف**))، (٤١٧/١).

(8) كما أوضحت آنفاً.

(9) قال الجوهري في **الصحاح** ، مادة (وَدَكَ)، (١٦١٣/٤): (الودَك : دسم اللحم ودهنه، ودجاجة وديكةٌ؛ أي: سمينة، وديكٌ وَديكٌ). وينظر: **المحكم**، مادة (وَدَكَ)، (١٢٩/٧)، **ومختار الصحاح**، مادة (وَدَكَ)، (ص٣٣٥)، **ولسان العرب**، مادة (وَدَكَ)، (٥٠٩/١٠).

(10) في (أ) و (ب) و (ج) ((اللباس))، تحريف، وهو خطأ من النُّسَّاخ، وما أثبتُّه في المتن موافق لمعنى ((البَلاس)) في كتب اللغة.

(11) سقطت من (ج).

(12) وهذا مما دخل في كلام العرب، فـ ((المِسْح)) هو: البَلاس، وجمعه: البُلُس، فارسي معرَّب، كما في **تهذيب اللغة**، مادة (بَلَسَ)، (٣٠٦/١٢)، **والصحاح**، مادة (بَلَسَ)، (٤٠٥/١)، **والمعرَّب**، (ص١٥٨)، **والمصباح المنير**، مادة (بَلَسَ)، (٦٠/١).

قال تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾[المائدة: ٨٨].

قال البيضاوي (١٤١/٢): **﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّباً﴾؛ أي: كلوا ما حلَّ لكم وطاب مما رزقكم الله،**

والسِّياحةُ في الأَرْضِ: عدمُ التَّوطُّنِ والقَرارِ[١]. * وللذاكيرُ: جمعُ «ذَكَرٍ» على خلافِ القِياسِ؛ للفَرْقِ بينهُ وبينَ جمعِ الذَّكَرِ ضدِّ الأُنْثَى[٢]، وقِيلَ[٣]: لا واحدَ لهُ كـ «عَبَاديدَ»[٤]*[٥]. وتتمَّةُ الحديثِ بمعنى ما وَرَدَ فيه: لا رهبانيَّةَ في الدِّينِ[٦].

قولُهُ: (كُلوا ما حَلَّ لكُمْ وطابَ إلخ) إشارةٌ إلى أنَّهُ[٧] إذا كانَ مَفعولاً يكونُ صفةً للمَأكولِ كما هو الشَّائعُ فيهِ[٨]، فهو بمعنى «ما أحَلَّ» لا بالمعنى المصْدَريِّ.

---

(١) وكأن الشهاب يرجِّح أن تكون السياحة بمعنى مطلق الذهاب في الأرض سواء للعبادة أو لغيرها، وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة، والأزهري، والجوهري، وابن الجوزي، بينما ذهب ابن الأثير وابن منظور إلى أن السياحة هي: مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض للعبادة والترهُّب، وترك شهود الجمع والجماعات. ينظر: **غريب الحديث**، ابن قتيبة، (٤٤٦/١)، **وتهذيب اللغة**، مادة (سَيَحَ)، (١١٢/٥)، **والصحاح**، مادة (سَيَحَ)، (٣٧٧/١)، **وغريب الحديث**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (٥١٢/١)، **والنهاية**، مادة (سَيَحَ)، (٤٣٢/٢)، **ولسان العرب**، مادة (سَيَحَ)، (٤٩٢/٢ ـ ٤٩٣).

(٢) فالقياس أن يُقال: «ذكور» لا «مذاكير»، ولكنهم جمعوا «ذَكَر» على «مذاكير» على خلاف القياس؛ للتفريق بين الذَّكَر بمعنى العضو، وبين الذَّكَر الذي هو الفحل خلاف الأنثى. ينظر: **الصحاح**، مادة (ذَكَرَ)، (٦٦٤/٢)، **وحاشية الطيبي**، (٤١٤/٤)، **وحاشية التفتازاني**، (٢١٣/ب)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٢٩/٢).

(٣) والقول للأخفش كما في **الصحاح**، مادة (ذَكَرَ)، (٦٦٤/٢)، و«**لسان العرب**»، مادة (ذَكَرَ)، (٣١١/٤). ولم أقف على قول الأخفش في مؤلَّفاته للتأكُّد من صحة نسبته إليه.

(٤) **العباديد والعبابيد**: جمع لا يُعرف له واحد، وإذا أضفت إلى عباديد قلت: «عباديدي»، هذا ما أكَّده سيبويه في **الكتاب**، (٣٧٩/٣)، ومعنى «عبابيد»: متفرِّقين، فيقال: «صاروا عباديد وعبابيد»؛ أي: متفرِّقين، و«ذهبوا عباديد» إذا ذهبوا متفرِّقين، ولا يقال: «أقبلوا عباديد». ينظر: **الكنز اللغوي في اللِّسَن العربي**، يعقوب بن إسحاق الشهير بـ«ابن السكِّيت»، (ص٦٣)، **وتهذيب اللغة**، مادة (عَبَدَ)، (١٤٠/٢)، **والصحاح**، مادة (عَبَدَ)، (٥٠٤/٢)، **ولسان العرب**، مادة (عَبَدَ)، (٢٧٦/٣).

(٥) ما بين علامتين ** منقول عن **الصحاح**، مادة (ذَكَرَ)، (٦٦٤/٢)، / بالمعنى /.

(٦) هذا ما أكَّده الشوكاني حيث قال معلِّقاً على هذا الحديث: (قوله: «**فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْس مِنِّي**» المراد بالسنة: الطريقة، والرغبة: الإعراض، وأراد ﷺ أن التارك لهَدْيه القويم المائل إلى الرهبانية خارج عن الاتِّباع إلى الابتداع). **نيل الأوطار**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (١٢٣/٦).

(٧) الضمير عائد لـ «حلالاً». وقد ذكر أبو البقاء في **الإملاء**، (٤٥٧/١) ثلاثة وجوه في إعراب « حلالاً »، **أحدها**: أنه مفعول «كلوا»؛ فعلى هذا يكون «مما» في موضع الحال؛ لأنه صفة للنكرة قدِّمت عليها، **والوجه الثاني**: أن يكون حالاً من «ما»؛ لأنها بمعنى «الذي»، ويجوز أن يكون حالاً من العائد المحذوف، فيكون العامل «رزق»، **والثالث**: أن يكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: «أكلاً حلالاً».

(٨) إذِ الشائع المتبادر إلى الفهم وصف المأكول دون الأكل، هذا ما أكَّده الشيخ زاده في **حاشيته**، (٢٢٩/٢).

فيكون «حلالاً» مفعول «كلوا»، و«مما» حال منه تقدَّمت عليه لأنه نكرة، ويجوز أن تكون «من» ابتدائية متعلّقة بـ «كلوا»، ويجوز أن تكون مفعولاً و«حلالاً» حال من الموصول، وعلى الوجوه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن لذكر الحلال فائدة زائدة

وقولُهُ: (تقدَّمَتْ عليه) لأنَّهُ نَكِرةٌ إشارةٌ إلى أنَّه كانَ صفةً، وصِفَةُ النَّكِرةِ إذا تقدَّمَتْ صارَتْ حَالاً[1]؛ فلا يَرِد عليه: (أنه نكرةٌ مَوصوفَةٌ يصحُّ مَجيءُ الحالِ منها ولا يَلزَمُ تقدُّمُهُ) كما قيلَ[2]. **وقولُهُ: (ويَجوزُ أنْ تكونَ [3] مَفعُولاً)**؛ أي: صِفةَ مفعولٍ قائمةً مقامَهُ؛ أي: «شيئاً ممَّا رزَقَكُمْ»[4]، ويَحتَملُ أنَّهُ نفسُهُ[5] مفعولٌ بتأويلِ «بعض»[6]، وهو تكلُّفٌ، أو صِفَة مصدرٍ؛ أي: أكْلاً[7]، والآيةُ دليلٌ لنا في شُمولِ الرزقِ للحَلالِ والحَرامِ؛ إذْ جَعْلُهُ تأكيداً خِلافُ الظَّاهِرِ، وهو ردٌّ على المُعتزلَةِ[8].

وقولُهُ: (وعلى الوجُوهِ إلخ) ردٌّ لمَا يُوهِمُهُ كلامُ «**الكشَّاف**» مِن اختصَاصِهِ

---

(1) كما في قول الشاعر: لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ....؛ فقد نصب «مُوحشاً» على الحال من «طللٌ» وهو نكرة؛ وسوَّغ ذلك تقديمه عليها. ينظر: **الجُمل**، (ص١٠٣)، **والكتاب**، (١٢٢/٢ ـ ١٢٣)، **وأمالي ابن الشجري**، (٩/٣)، **والغرَّة**، (٣٨٦/١ ـ ٣٨٨).

(2) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨١ / ب)، وعبارته: (لأنه نكرة؛ والنكرة الموصوفة لا يقتضي تقديم الحال على ما بيِّن في موضعه). **قلت**: وهي وإن كانت نكرة موصوفة لكن لا يصح تقديمها عليها، والبيضاوي لا يدَّعي الاقتضاء !! .

(3) يقصد «من» في قوله: ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾.

(4) وعندئذ يكون «حلالاً » إما حال من «ما»؛ لأنها بمعنى «الذي»، أو من العائد المحذوف، فيكون العامل «رزق». ينظر: **الإملاء**، (٤٥٧/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٢٩/٢).

(5) يقصد «حلالاً ».

(6) ذلك أن من معاني «من» أن تكون تبعيضية كما سبق وأوضحت، (ص ٣٣٣). وهذا الوجه ذهب إليه الرازي، حيث قال في «**تفسيره**»، (٤١٨/١٢): (لم يقل تعالى: (كلوا ما رزقكم)، ولكن قال: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾، وكلمة «من» للتبعيض، فكأنه قال: اقتصروا في الأكل على البعض، واصرفوا البقية إلى الصدقات والخيرات). وهذا فيه تكلُّف كما أوضح الشهاب ـ رحمه الله ـ .

(7) ذكر السَّمين الحلبي هذا الوجه وضعَّفه معتبراً أن فيه تجوُّزاً؛ لأن الشائع المتبادر إلى الفهم وصف المأكول دون الأكل، بينما رجَّح الطيبي هذا الوجه؛ ليكون توسعة في الأكل ودفعاً للتضييق؛ لأن ورود هذا الأمر عقب النهي عن التحريم للطيبات والتشديد فيه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، يقتضي ما يقابله من التوسعة. ينظر: **الدر المصون**، (٤٠٣/٤)، **وحاشية الطيبي**، (٤١٥/٤ ـ ٤١٦).

(8) والرزق عند المعتزلة: كل ما صحَّ تملُّكه، والحرام عندهم ليس برزق؛ لقبحه ولأنه لا يصح تملُّكه، ويردُ عليهم أنه يلزمهم أن آكل الحرام ليس بمرزوق من الله، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، أما عند أهل السنة والجماعة فالرزق: كل ما ساقه الله تعالى إلينا سواء كان حلالاً أو حراماً؛ إذ لا يقبُح من الله شيء (ينظر: **المواقف**، (٢٤٨/٣)، **وشرح المقاصد**، (١٦٢/٢)، **ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرَّة المُضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة**، محمد بن أحمد، شمس الدين السَّفاريني، (٣٤٤/١)). والآية هنا دليل لأهل السنة؛ لأنها تقتضي أن الرزق يقع على الحرام أيضاً، فقد خَصَّه الله تعالى بقوله: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالاً طَيِّباً﴾ [المائدة: ٨٨]، فلو قال: «كلوا حلالاً طيباً» لم يُعلم أن الحرام رزق، هذا ما أكَّده الكازروني في **حاشيته**، (١٦٦/٢)، والشيخ زاده **في حاشيته**، (٢٢٩/٢).

قال تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

قال البيضاوي (٢/١٤١): **﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ هو ما يبدو من المرء بلا قصد، كقول الرجل: لا والله وبلى والله، وإليه ذهب الشافعي ﷺ، وقيل: الحلف على ما يظن أنه كذلك ولم يكن، وإليه ذهب أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ.**

ببعْضِها [١]. **قولُهُ: (هو ما يبْدُو من المَرْءِ بلا قَصْدٍ إلخ)**؛ أي: ما يَسْبِقُ إليه لسانُه مِنْ غَيرِ نيَّةِ اليَمينِ، هذا عند الشَّافعيِّ ـ رضِيَ اللهُ عنهُ ـ [٢]، وعندَ أبي حنيفةَ، رحِمَهُ اللهُ تعالى، لَغْوُ اليَمينِ: أنْ يَحلِفَ على أمرٍ مَضَى يَظُنُّه كذلكَ[٣]، فإنْ عَلِمَهُ على خِلافِهِ فهيَ [٤] غَمُوسٌ[٥]. والأدلَّةُ على المَذْهبيْنِ مَبسوطةٌ في الفُروعِ والأصُولِ[٦].

---

(١) أي: من اختصاص الرزق بالحلال دون الحرام، حيث قال الزمخشري في «**كشافه**»، (١/٦٧٢): (﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: من الوجوه الطيِّبة التي تسمى رزقاً).

(٢) صورة لغو اليمين عند السادة الشافعية: أن يسبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد منه، كقوله في حال غضبه: «لا والله، بلى والله» وكذا في حال العجلة، أو اللَّجاج، أو الغضب، أو صلة كلامه، فهذا لا ينعقد يمينه ولا تتعلق به كفارة، سواء كان في الماضي أو الحال أو في المستقبل. ينظر: **الأم**، (٧/٦٦)، **ونهاية المطلب**، (١٨/٣٠٦)، **والبيان في المذهب الشافعي**، (١٠/٤٨٦).

(٣) **يمين اللغو** عند جمهور الحنفية: هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال، وهي أن يُخبِر عن الماضي أو عن الحال، على الظنِّ أن المخبَر به كما أَخبر وهو بخلافه في النفي أو في الإثبات، نحو قوله: «والله إن هذا الجائي لَزيد»، وفي ظنِّه أنه كذلك، ثم تبيَّن بخلافه وهكذا.... ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (٨/١٢٩)، **وبدائع الصنائع**، (٣/٣)، **والهداية**، المرغيناني، (٢/٣١٧).

(٤) في (ج) (فهو)، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الصواب لأن الضمير عائد إلى اليمين.

(٥) **اليمين الغموس**: أن يحلف على أمر في الماضي أو الحال متعمِّداً للكذب به، والغموس على وزن «فعول» للمبالغة؛ وسمِّيت: «الغموس» لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم، وطعنة غموس؛ أي: نافذة، وأمر غموس؛ أي: شديد. ينظر: **المغني**، (٩/٤٩٦)، **والمجموع**، (١٨/١٤)، **والمصباح المنير**، مادة (غَمَسَ)، (٢/٤٥٣)، **وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، قاسم بن عبدالله بن أمير علي القونوي، (ص٦١).

(٦) استدلَّ **الشافعية** على مذهبهم بما رواه البخاري عن السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: أُنزلت هذه الآية: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] في قول الرجل: «لا والله وبلى والله»، فثبَت أن تفسير يمين اللغو ما قاله الشافعية، من غير فصل بين الماضي والمستقبل، ولأن الله تعالى قابل يمين اللغو باليمين المكسوبة بالقلب بقوله ﷻ: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ولكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، والمكسوبة هي المقصودة، فكان غير المقصودة داخلاً في قسم اللغو تحقيقاً للمقابلة، **واستدلَّ الحنفية** على مذهبهم بقوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ولكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدتم الأيمان﴾ [المائدة: ٨٩]، حيث قابل يمين اللغو باليمين المعقودة، وفرَّق بينهما في المؤاخذة ونفيها؛ فيجب أن تكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة تحقيقاً للمقابلة، واليمين في المستقبل يمين معقودة سواء وجد القصد أو لا، ولأن اللغو في اللغة اسم للشيء الذي لا حقيقة له. ينظر: **الحاوي**، (١٥/٢٨٨)، **والمهذب**، (٣/٩٤)، **ونهاية المطلب**، (١٨/٣٠٦)، **وبدائع الصنائع**، (٣/٤)، **والبناية**، (٦/١١٥).

و«**في أيمانكم**» صلة «**يؤاخذكم**»، أو «**اللغو**» **لأنه مصدر أو حال منه. ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾** [المائدة: ٨٩] **بما وثَّقتم الأيمان عليه بالقصد والنية،**

وقيلَ[١]: (على تعلُّقِ «في أيمانِكُمْ» بـ «يؤاخِذُكُمْ»)، فـ «في» للسَّببيَّة[٢]، كقولِه[٣]: «**إنّ امْرَأَةً دَخَلَت النَّارَ فِي[٤] هِرَّة**». **وقولُهُ: (أو حالٌ منه)**؛ أي: مِنَ «اللَّغو» معطوفٌ على «صلةُ»[٥]، **قولُهُ: (بما وثَّقتم الأيمان عليه إلخ)** يقتضِي أنَّ «ما» مَوصولةٌ[٦] لتقديرِ العائدِ[٧]، وجعَلَها في «**الكشَّاف**» مصدريَّةً[٨]، قِيلَ[٩]: (وهو أحسَنُ لوقوعِها في مقابَلَة «اللَّغْو»، ولعَدَمِ الاحتياجِ إلى التَّقْديرِ[١٠]).

---

(١) والقول لأبي البقاء في **الإملاء**، (٤٥٧/١).

(٢) ذلك أن من معاني «في» السببية أو التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]؛ لأن المعنى: فذلك الذي لمتنَّني بسببه من حب يوسف عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]؛ لأن المعنى: «لمسَّكم عذاب عظيم؛ بسبب ما خضتم فيه من الكلام في عِرض أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ». ينظر: **شرح الكافية الشافية**، (٦٧٢/٢)، **وشرح التسهيل**، ابن الناظم، (ص٢٦٣)، **والارتشاف**، (١٧٢٦/٤)، **والجنى الداني**، (ص٢٥٠)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٢٤)، **وشفاء العليل**، (٦٦٤/٢)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٨٤/٢).

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: **قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: عُذِّبَت امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»**. **صحيح البخاري**، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، (١٧٦/٤/ ٣٤٨٢)، **وصحيح مسلم**، كتاب: الآداب، باب: تحريم قتل الهرة، (١٧٦٠/٤/ ٢٢٤٢).

(٤) ذهب شرَّاح الحديث إلى أن «في» هنا تعليلية، والمقصود دخلت النار امرأة في شأن هرة وبسببها. ينظر: **عمدة القاري**، (١٠٣/١٢)، **ومَرقاة المفاتيح**، (١٣٣٩/٤)، **وحاشية على سنن النَّسائي**، محمد بن عبدالهادي التتوي، نور الدين السِّنْدي، (١٣٩/٣).

(٥) يقصد: معطوف على صلة ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ﴾ في قول البيضاوي: (و«**في أيمانكم**» **صلة** «**يؤاخذكم**» ...). وإذا كانت «في أيمانكم» حالاً من «اللغو»، فالتقدير: «لا يؤاخذكم الله باللغو كائناً أو واقعاً في أيمانكم». ينظر: **الإملاء**، (٤٥٧/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٢٩/٢).

(٦) وقد سبق بيان أن « ما » قد تأتي موصولة بمعنى «الذي». ينظر: (ص ١٢١).

(٧) يقصد أن البيضاوي اعتبر « ما » اسماً موصولاً بمعنى «الذي»، لأنه قدَّر لها عائداً عليها، وهو « الهاء» في « عليه»، كما هي حال سائر الموصولات التي تحتاج إلى صلة ورابط يربط بينها وبين صلتها، كما سبق وأوضحت، (ص ١٨٥).

(٨) (٦٧٣/١)، حيث قال الزمخشري: (﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ على تقدير: «بتعقيدكم الأيمان»). وقد سبق بيان أن «ما» قد تأتي مصدرية. ينظر: (ص ١٢٢).

(٩) والقول لأبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٣٥١/٤)، / بتصرف /، وعبارته: (الأَولى أن تكون «ما» مصدرية، ويقوِّي ذلك ويحسِّنه المقابلة بعقد اليمين للمصدر، الذي هو: ﴿ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾؛ لأن «اللغو» مصدر؛ فالأَولى مقابلته بالمصدر لا بالموصول).

(١٠) أي: لعدم احتياجها إلى تقدير عائد إن كانت « ما » مصدرية، هذا عند من يعتبرها حرفاً لا اسماً، وهو رأي سيبويه والجمهور، كما في قولك: «أعجبني ما صنعت»، والتقدير: أعجبني صنيعك. ينظر: **الكتاب**، (٣٢٦/٢)، **ومنازل الحروف**، (ص٣٦)، **وشرح المفصل**، ابن يعيش، (١٤٢/٨)، **والتسهيل**، (ص١٤)، **والتذييل والتكميل**، (١٥٤/٣)، **والجنى الداني**، (ص٣٣٢)، **وشفاء العليل**، (٢٤٥/١).

والمعنى: «ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم إذا حنِثتم، أو بنكث ما عقَّدتم»؛ فحُذف للعلم به.

قولُهُ: (والمعنى: ولكنْ يؤاخِذُكُمْ بما عقَّدتُمْ إذا حنِثْتُم إلخ) المرادُ بالمؤاخَذة: المؤاخَذَةُ في الدُّنيا، وهيَ الإثمُ والكفَّارةُ؛ لأنَّ فيها عقوبةً لا في الآخرةِ حتى يَرِدَ[1]: (أنَّ المؤاخذةَ ليسَتْ في وقتِ الحِنْثِ[2]؛ فالوجيهُ هو الثَّاني[3])، وتعقيدُ الأيمانِ شاملٌ للغَموسِ[4] عندَ الشَّافعيَّة، وفيهِ كفارةٌ عندَهُم[5]، وأمَّا عِندَنا [6] فلا كفَّارةَ[7] ولا حِنْثَ؛ فيقدَّرُ: «إذا حنِثْتُم»، فكأنَّ التَّقديرَيْنِ[8] إشارةٌ إلى المَذهبيْنِ، وقراءةُ التَّخفيفِ ظَاهرةٌ[9]،

---

(1) صاحب الإيراد هو الإسفراييني الذي انتقد التوجيه الأول للبيضاوي بتقديره الظرف «ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم إذا حنِثتم»، فقال في **حاشيته**، (٣٨١/ب): (فيه بحث؛ لأن المؤاخذة في العقبى لا في وقت الحِنث، إلا أن يراد بالمؤاخذة سخطه ـ تعالى ـ لا عقوبته، فالأَولى هو التوجيه الثاني).

(2) **الحِنث** ـ بكسر الحاء ـ: المخالفة بموجب اليمين، ويقابله: «البِر»؛ فإنه العمل بموجبه. ينظر: **الصحاح**، مادة (حَنَثَ)، (٢٨٠/١)، **ودستور العلماء**، (٤٥/٢).

(3) أي: التوجيه الثاني للبيضاوي، وهو **قوله: (أو بنكث ما عقدتم)**. وانتقاد الشهاب للإسفراييني في محله؛ لأن الظاهر هو المؤاخذة الدنيوية فسببها الحِنث، ولقوله تعالى بعد ذلك : ﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾، وفيه بيان المؤاخذة، والمؤاخذة إنما تكون وقت الحِنث؛ لذلك فلا وجه لبحث الإسفراييني.

(4) سبق تعريف اليمين الغموس، (ص ٣٩٠).

(5) فتعلُّق الإثم بها لا يمنع وجوب الكفارة كما في الظِّهار، فهو منكر من القول وزور وتجب فيه الكفارة، بل وفيها أيضاً التعزير، وهو مستثنى عندهم من القول: بأنه يعزَّر كل معصية لا حدَّ فيها ولا كفارة. ينظر: **التنبيه في الفقه الشافعي**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ص١٩٣)، **والبيان في المذهب الشافعي**، (٤٨٨/١٠)، **وتحفة المحتاج**، (٥/١٠)، **ومغني المحتاج**، (١٨٨/٦).

(6) يقصد على مذهب الحنفية الذي هو مذهب الشهاب ـ رحمه الله ـ كما سبق وأوضحت، (ص ٣٤).

(7) لا كفارة في اليمين الغموس عند الحنفية؛ لأن الحالف بالغموس مجترئ على الله؛ ولأن الكفارة لا تمحوها، وتكفيرها إنما يكون بالتوبة، حتى إنها لا تُعتبر يميناً عندهم، بل تسميتها من باب المجاز؛ لأن اليمين مشروعة وهذه كبيرة محضة. ينظر: **النُّتف في الفتاوى**، علي بن الحسين بن محمد السُّغدي، (٣٨١/١)، **والمبسوط**، السَّرَخْسي، (١٢٧/٨)، **وبدائع الصنائع**، (١٥/٣)، **وبداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة**، علي بن أبي بكر، برهان الدين المرغيناني، (ص٩٦) .

(8) يقصد توجيهَي البيضاوي بقوله: **(والمعنى: «ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم إذا حنِثتم أو بنكث ما عقَّدتم»، فحُذف للعلم به)**. فالتوجيه الأول فيه إشارة إلى مذهب الشافعية ـ مذهب البيضاوي ـ، أما التوجيه الثاني ففيه إشارة إلى مذهب الحنفية، مذهب الشهاب، ولا ينتَظِمُ اليمين الغموس عند الشافعية؛ لأنه لا نكث فيها مع أنه مما عقَّدتم الأيمان؛ ولعلَّ هذا هو السبب الذي جعل البيضاوي يؤخِّر التوجيه الثاني فلا يذكره أولاً.

(9) «بما عَقَدتم»، وهي قراءة حمزة والكسائي، وهي الأصل؛ أي: أوجبتم؛ وسبب كونها ظاهرة: أن الكفارة تلزَم الحانث إذا عقَد يميناً بحلف مرة واحدة، أما إذا شَدَّدت «القاف» فقد يسبق إلى وَهْم السامع أن الكفارة لا تجب على الحانث العاقد على نفسه يميناً بحلف مرة واحدة إلا إذا كرَّر الحلف، وهذا مخالف للإجماع، فإذا خُفِّفت دُفع هذا الإشكال. ينظر: **حجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص٢٣٤).

﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾ [المائدة: ٨٩] **فكفارة نكثه؛ أي: الفَعلة التي تُذهب إثمه وتستره،**

وقراءةُ «عاقَدَ »[١] «فاعلٌ » فيهَا لأصْلِ الفعلِ، وكذا قراءةُ التَّشديد[٢]؛ لأنَّ القراءات يفسِّرُ بعضُها بعضَاً[٣]، أو المبالغةُ فيها باعتبارِ أنَّها باللِّسانِ والقَلبِ لا أنَّه للتِّكرارِ اللِّسانيِّ كما تُوهِّم[٤]. **قولُه: (فكفَّارةُ نَكْثه؛ أي: الفَعلةُ التي تُذهبُ إثمَهُ إلخ)** منهُمْ[٥] مَنْ جعلَ هذا الضَّميرَ [عائداً][٦] على الحِنْث المفهومِ من السِّياق، ومنهُمْ[٧] مَنْ جَعَلَهُ عائداً على «ما» المَوصولَة بتقديرِ مُضافٍ؛ أي: «نَكْثُه»، ومِنْهُم[٨] من جَعَلَهُ عائداً على العَقْد الذي في ضِمْنِ الفِعْلِ بتَقْديرِ مُضافٍ، وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّه قصَدَ الثَّاني[٩] ويَحتَملُ غيرَهُ أيضاً، وأمَّا عَوْدُهُ على «الأيمان»[١٠]

---

(١) أي: «بما عَاقَدتُم»، بتخفيف القاف وفتحها، وهي قراءة عبدالله بن أحمد، الشهير بـ «ابن ذكوان»، عن ابن عامر، من «فاعَلَ» بمعنى «فَعَل»، كقولك: عَلا الرجلُ على البعير، وعالى عليه . ينظر: **معاني القراءات**، (٣٣٨/١)، **والتيسير في القراءات**، (ص١٠٠)، **والعنوان في القراءات**، (ص٨٨)، **وشرح الشاطبية**، (ص٤٣٣).

(٢) أي: «بما عَقَّدتُم»، بتشديد القاف وفتحها، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص، ويعقوب. وهي بمعنى: «وكَّدتم»، والتوكيد: أن يحلف على الشيء مراراً، وقد يُتوهَّم منها أن الكفارة لا تجب على الحانث العاقد على نفسه يميناً بحلف مرة واحدة إلا إذا كرَّر الحلف؛ لذلك تمَّ تخريجها على أن التشديد يُراد به كثرة الفعل من فاعِليه أجمعين، لا أن التكرير من واحد. ينظر: **معاني القراءات**، (٣٣٧/١ ـ ٣٣٨)، **وحجة القراءات**، ابن زنجلة، (ص٢٣٤).

(٣) إن القراءات تفسِّر بعضها البعض، كما يمكن حمل بعضها على البعض الآخر؛ فقراءة ابن مسعود: «أو يكون لك بيت من ذهب» فسَّرَت لفظ «الزخرف» في القراءة المشهورة: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾ [الإسراء: ٩٣]. ينظر: **فضائل القرآن**، القاسم بن سلام، أبو عبيد، (ص٣٠٣ و٣١٤)، **والمحتسب**، (٣٢١/٢)، **والنشر**، (٢٩/١)، **والإتقان**، (٢٧٩/١).

(٤) يقصد أبا عبيد، الذي زيَّف هذه القراءة فقال: (التشديد يقتضي التكرير مرة بعد مرة، ولست آمن أن يُلزم من قرأ بتلك القراءة ألا توجب عليه كفارة في اليمين الواحدة حتى يردِّدها مراراً). وقد انتقده العلماء ووهَّموه، ومنهم: مكي، والقرطبي، والسَّمين الحلبي فذهبوا إلى أن قوله هذا مخالف للإجماع، كما أن التشديد للتكرير مع الواحد، أما مع الجميع فلا، فلو كانت الآية «عقَّدتم اليمين» للزم ما قاله. ينظر: **الهداية**، مكي، (١٨٥٢/٣ ـ ١٨٥٣)، **وتفسير القرطبي**، (٢٦٧/٦)، **والدر المصون**، (٤٠٣/٤).
ولم أقف على كلام أبي عبيد ـ رحمه الله ـ إلا من المصادر التي ذكرت.

(٥) ذهب إلى ذلك ابن عطية فقال في **تفسيره**، (٢٢٩/٢): (وتحتمل أن تكون مصدرية، وهو عائد ـ مع المعنى الذي ذكرناه ـ على إثم الحنث، ولم يجرِ له ذكر صحيح، لكن المعنى يقتضيه).

(٦) في (أ) و (ج) (عائد)، وما أثبتُّه في المتن من (ب)، وهو الأصح لغوياً.

(٧) كذا قدَّره الزمخشري في «**الكشاف**»، (٦٧٣/١).

(٨) ذهب إلى ذلك أبو البقاء، فقال في «**الإملاء**»، (٤٥٨/١): (﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾ « الهاء» ضمير العقد، وقد تقدَّم الفعل الدال عليه).

(٩) وهو أن يعود الضمير على «ما» إن جعلناها موصولة اسمية، وهو على حذف مضاف؛ أي: «فكفارة نَكثه».

(١٠) وهو ما ذهب إليه الفارسي، حيث قال في **الكشف**، (ص٢٠١): (ولم يقل: «فكفارتها»؛ لأن «أفعال» وإن كانت جمعاً فهو في حكم المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]). وقد وافقه الطيبي في **حاشيته**، (٤١٧/٤)، فنقل عبارته بتمامها.

واستُدلَّ بظاهره على جواز التكفير بالمال قبل الحِنث،

لأنَّهُ مُفرَدٌ كـ «الأنعام» [1]، أو مُؤوَّلٌ بمفردٍ فلا حاجَةَ إليه[2]، وما بُنِيَ عليه سيأتي ما فيه[3]، و«الفَعْلة» ـ بفتح الفاء ـ: المرَّة مِنَ الفعل[4]، وفسَّره به توجيهاً للتَّأنيث، وإشارةً إلى أنَّهُ بالمعنى المصدريِّ لقوله: «إطْعامُ» [5]. و«تُذهِبُ»: من الإذْهَاب[6]، **وقولُهُ: (وتسْتُرُه)** إشارةٌ إلى أنَّ معنى «التَّكفير» لغةً: السَّترُ[7]، والمرادُ به المَحوُ؛ لأنَّ المَمْحُوَّ لا يُرى كالمَستورِ. **قولُهُ: (واستُدلَّ بظَاهِرِهِ على جَوازِ التَّكفيرِ بالمالِ إلخ)** [قيَّدَهُ بالمالِ] [8] ليُخرِجَ التَّكفيرَ بالصَّومِ،

---

(1) فـ «الأنعام» من باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على «أفعال»، والواحد في هذا يُراد به الجمع، مثل: «ثوب أكياش»، و« ثوب أسمال»، و«بُرمة أعشار»؛ ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]. ينظر: **الكتاب**، (٣/٢٣٠)، **وشرح الشافية**، الرضي، (٢/٧٩)، **والارتشاف**، (٢/٩١٦)، **والمزهر**، (٢/١٠٨).

(2) وسبب ذلك هو أن «الأنعام» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] مفرد يراد به الجمع، أما «الأيمان» فهي جمع «يمين»، فالقياس هنا مع الفارق، قال النِّحرير في **حاشيته**، (٢١٣/ب): (وما يقال أن الضمير لـ « الأيمان» أفعالاً في حكم المفرد كـ «أنعام» ليس منه؛ لمَا سيجيء من أن «الأنعام» ليس بجمع).

(3) ناقش الشهاب هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦]، حيث بيَّن الفرق بين تذكير ضميره في هذه الآية وبيَّن تأنيث الضمير في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِها﴾ [المؤمنون: ٢١]، فقال في **حاشيته**، (٥/٣٤٤): (**قوله: (وإنما ذكَّر الضمير إلخ)** يعني: أنه ذكَّر ضميره تارة وأنَّث أخرى لأنه اسم جمع لا جمع؛ إذ بناء «أفعال» يكون في المفردات، كـ «بُرمة أعشار»، و «ثوب أسمال»، وما كان كذلك فهو اسم جمع، واسم الجمع كـ «رهْط»، وقوم يجوِّز تذكيره وإفراده باعتبار لفظه، وتأنيثه وجمعه باعتبار معناه؛ فلذا وردَ بالوجهين في القرآن وكلام العرب).

(4) ينظر: **المحكم**، مادة (مَرَرَ)، (١٠/٢٤٨)، **ولسان العرب**، مادة (مَرَرَ)، (٥/١٦٦).

(5) أي: جعل البيضاوي «الكفَّارة» صفة موصوف محذوف إشارة إلى أن « الكفَّارة » تأنيث «الكَفَّار»، وأنَّث لتأنيث موصوفها وهي « الفَعْلة»؛ فالتقدير في قول البيضاوي: « الفَعْلة الكفَّارة؛ أي: الستَّارة لإثمه»، كما أنها إشارة إلى أن «الكفَّارة» هي بالمعنى المصدري لقوله: «إطعام»؛ وبالتالي فهي تناسب ما بعدها، ويكون التقدير: «ففَعْلته المكفِّرة لإثمه إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون». ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٢/٥٤٨)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢/٢٣٠).

(6) وهو الإزالة والمحو، وأذهبه يُذهبه إذهاباً. ينظر: **تحفة المجد الصريح**، (ص٢٤٧)، **ولسان العرب**، مادة (ذَهَبَ)، (١/٣٩٣)، **والقاموس المحيط**، مادة (ذَهَبَ)، (ص٨٦).

(7) ومنه سمِّي الليل المظلم كافراً؛ لأنه يستر بظلمته كل شيء، كما سمِّي الزارع كافراً؛ لأنه يضع البذار ويسترها بالتراب، والكافر إنما سمِّي بذلك لأنه يستر نعم الله عليه، والكفَّارة لأنها تستر الذنب وتمحوه. ينظر: **الصحاح**، مادة (كَفَرَ)، (٢/٨٠٧)، **ولسان العرب** مادة (كَفَرَ)، (٥/١٤٦)، **والمصباح المنير**، مادة (كَفَرَ)، (٢/٥٣٥).

(8) ما بين معكوفين سقط من (ب).

فإنَّه لا يكونُ إلا بعدَ الحِنْث عندَهُم[1]؛ لأنَّه عندَ العَجْزِ عَنْ غيرِه، والعَجْزُ لا يتحقَّقُ بدونِ حِنْث، وقيَّدَ بعضُ الشَّافعيَّة[2] جَوازَ تقديمِ المالِ بما إذا لَمْ يكُنِ الحِنثُ معصيةً، وأطلَقَهُ بعضُهُمْ، وهو الصَّحيحُ، وعليه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ[3]، وقاسُوهُ على تقديمِ الزَّكاةِ على الحَولِ[4]، ووجهُ الاستدلالِ بظاهرِ الآيةِ أنَّه جَعَلَ الكفَّارةَ عَقْبَ اليمينِ مِنْ غَيرِ ذِكرِ الحِنْثِ وقالَ: ﴿ذلِكَ كَفَّارَةُ/ أَيْمانِكُمْ إِذا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩][5]. ونحنُ[6] نقولُ: إنَّ الآيةَ تضمَّنَتْ إيجابَ الكفَّارةِ عندَ الحِنْثِ، [وهي غيرُ واجبةٍ قبْلَ الحِنْثِ؛ فثَبَتَ أنَّ المُرادَ «بما عقَّدتمُ الأيمانَ] [7] وحَنِثْتمْ فيها»[8]. وقد اتَّفقوا على أنَّ معنى قولِه تعالى: ﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] «فأفْطَرَ فعدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ»، فكذا هذا[9].

٥٥٤/أ

(١) قال ابن المَحَاملي: (ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير ثم ليُكفّر، فإن قدَّم الكفارة جاز إلا الصوم). **اللباب في الفقه الشافعي**، أحمد بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن المَحَاملي»، (ص٤٠٣).

(٢) ومنهم: الشيرازي ـ رحمه الله ـ الذي قال في «**المهذب**»، (٣/ ١١٦): (....وإن أراد أن يكفِّر بالمال قبل الحنث نظرت، فإن كان الحنث بغير معصية جاز تقديم الكفارة؛ لأنه حق مال يتعلَّق بسببين يختصَّانه، فإذا وجد أحدهما جاز تقديمه على الآخر، كالزكاة قبل الحول).

(٣) فالبيضاوي على مذهب الشافعية كما سبق وأوضحت، (ص ١١).

(٤) ما ذهب إليه أئمة المذهب الشافعي: أن الحالف لو أراد التكفير بالصوم قبل الحنث لم يجزئه ذلك؛ فإن الصوم من العبادات البدنية، والمقصود بها امتحان الأبدان؛ فيجب اتباع موارد النصوص فيها تأقيتاً وقدْراً وكيفيةً؛ فلذلك لا يجوز تقديم الصيام المفروض على وجوبه، بخلاف التكفير بالمال، فإنه يجوز تقديمه على الحنث؛ لجواز تقديم الزكاة على وجوبها بحولان الحول. ينظر: **الحاوي**، (١٥٩/٣)، **ونهاية المطلب**، (٣٠٩/١٨)، **والبيان في مذهب الشافعي**، (٣٧٨/٣)، **والمجموع، شرح المهذب**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (٢٥/١٤).

(٥) قال الجويني في «**نهاية المطلب**»، (٣٠٩/١٨): (وفي قوله: ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ إشعار بأن التكفير جائز عندما تحقَّق الحلف؛ فإنه ـ عزّ من قائل ـ لم يقل: (إذا حنثتم)).

(٦) يقصد الشهاب السادة الحنفية، فهو حنفي المذهب كما سبق وأوضحت، (ص ٣٤).

(٧) ما بين معكوفين سقط من (ج).

(٨) وقد أوضح الكاساني حجَّة السادة الحنفية، فقال في «**بدائع الصنائع**»، (٢٠/٣): (ولنا أن السبب ما يكون مفضياً إلى المسبَّب، واليمين مانعة من الحِنث؛ لكون الحِنث خُلفاً في الوعد؛ فكانت مانعة من الوجوب؛ إذ الوجوب شرط الحِنث بلا خلاف، وأما إضافة الكفارة إلى اليمين فعلى إضمار الحِنث، فيكون الحِنث بعد اليمين سبباً لا قبله).

(٩) هذا ما أكَّده الحنفية مما هو مبسوط في كتبهم، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، المعنى: «فأفطر فعدَّة من أيام أخر» لأن ظاهر الملفوظ ـ وهو القدْر الذي هو سبب التخفيف ـ لا يصلح سبباً للوجوب؛ فصار استعمال الرخصة مُضمَراً فيه، وكذلك هنا في قوله تعالى: ﴿ذلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمانِكُم إِذا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، المعنى: «إذا حلفتم وحنثتم»؛ لأنه لا تصلح اليمين التي هي تعظيم الرب ﷻ سبباً لوجوب التكفير، فيجب إضمار ما هو صالح وهو الحِنث. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (١٢٩/٨)، **وبدائع الصنائع**، (١٩/٣)، **وتبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق**، عثمان بن علي، فخر الدين الزَّيلعي، (١١٤/٣).

وهو عندنا خلافاً للحنفية؛ لقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ على يمينٍ ورأى غيرَها خيراً منها، فليكفِّر عنْ يمينِه وليأتِ الذي هو خَيرٌ».

وقولُهُ: (على جَواز التَّكفير) إشارةٌ إلى أنَّ ما قدَّرهُ أوَّلاً مِنْ **قوله: (إذا حنِثْتُمْ)** قيدٌ للوجُوب[1]، **وكذا قولُهُ: (كفَّارةُ نَكْثه)** [2]؛ فلا يُقالُ: إنَّه إذا كانَ التقديرُ ما ذَكَر كيفَ تكونُ الآيةُ دليلاً لَهُمْ [3] ؟!، فتأمَّلْ. **قولُهُ: (لقَوله ـ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ: مَنْ حلفَ على يمينٍ إلخ)** هذا الحديثُ أخْرجَهُ مُسلمٌ[4] عن أبي هُريرَةَ ـ رضِيَ الله تعالى عنهُ ـ، وقِيل عليه[5]: (إنَّ دَلالةَ ((الفاء)) الجَزائيَّة على التَّعقيب من غَير تَراخٍ ممنوعةٌ[6])، وبعدَ التسليم الواقعِ في حيِّز ((الفاء)) مجموعُ التكفير والإتيان، ولا دَلالةَ على الترتيب بينَهُمَا، ألاَ ترى أنَّ قولَهُ: ﴿إذا نُوديَ للصَّلاة مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَة فَاسْعَوْا إلى ذِكْرِ اللَّه وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[الجمعة: ٩] ....الآية لا يَقتضِي تقديمَ السَّعيِ على تَرْكِ البيعِ بالاتفاق ؟!، وأيضاً فقدْ رُويَ الحديثُ: «**فلْيُكفِّرْ عَنْ يَمينه، ثمَّ لْيأتِ بالذي هُوَ خيرٌ**» [7]، ورويَ روايةً أُخرى: « **فلْيأتِ بالذي هُوَ خيرٌ، ثمَّ لْيُكفِّرْ**»، ورجَّحْنا هذه بالشُّهرة[8]، وجَعَلنا كلمةَ ((ثمَّ)) في الأُخْرَى[9]

---

(1) أي: لوجوب الكفارة لا لجواز التكفير قبل الحِنث.

(2) أي: هي قيد للوجوب أيضاً.

(3) أي: دليلاً للسادة الشافعية على جواز التكفير قبل الحِنث.

(4) كتاب: الأيمان، باب: ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، (١٦٥٠/١٢٧٢/٣).

(5) والقول للتفتازاني في ((**شرح التلويح**))، (١٨٨/١).

(6) سبق أن بينت (ص ٣٤٩) أن ((الفاء)) قد تأتي للترتيب مع التعقيب بدون مهلة؛ أي: بدون تراخي، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١]، وقولك: ((قام زيد فعمرو))، حيث إن قيام عمرو بعد زيد بلا مهلة، ولكنها قد تنوب عن ((ثم)) فتفيد الترتيب مع التراخي، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥]؛ فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى، فإما أن ((الفاء)) ها هنا نابت عن ((ثم))، أو أن التقدير: ((فمضت مدة فجعله غثاء)). ينظر: **الجنى الداني**، (ص٦١)، **ومغني اللبيب**، (ص٢١٤)، **وشرح شذور الذهب**، الجوجري، (٨٠٢/٢ ـ ٨٠٣).

(7) وردت الرواية عند مسلم في **صحيحه**، عن أبي هريرة، كتاب: الأيمان، باب: ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، (١٦٥٠ /١٢٧٢/٣)، ولكن بلفظ: «**مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَن يَمِينِه، وَلْيَفْعَلْ**»، ووردت عند النَّسائي باللفظ نفسه في **سننه**، عن أبي هريرة ﷺ، كتاب: الأيمان والنذور، باب: الكفارة قبل الحِنث، (١٠/٧/ ٣٧٨١).

(8) **الحديث المشهور**: ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حدَّ التواتر. ينظر: **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ص٤٩)، **والباعث الحثيث**، (ص١٦٥)، **والتوضيح الأبهر**، (ص٤٩).

(9) أي: في الرواية الأخرى: «**فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ثمَّ لْيَأتِ بالذي هُوَ خَيرٌ**».

﴿**إِطْعامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ**﴾[المائدة: ٨٩] **من أقصده في النوع أو القدْر، وهو مدٌّ لكل مسكين عندنا ونصف صاع عند الحنفية، ومحله النصب؛ لأنه صفة مفعول محذوف تقديره: «أن تطعموا عشرة مساكين طعاماً من أوسط ما تطعمون»، أو الرفع على البدل من «إطعام»،**

بمعنى « الواو» [(١)]، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ إثباتَ الشُّهرةِ لا يُسمَعُ بغيرِ نقلٍ[(٢)]، وهُم[(٣)] يَجمَعونَ بينَ الرِّوايتينِ، بأنَّ إحداهُما لبيانِ الوجوبِ والأُخرى لبيانِ الجَوازِ، *وأيضاً تقديمُها تارةً وتأخيرُها أُخرى يدلُّ على أنَّهُما سِيَّانِ * [(٤)]. **قوله: (من أقصده في النوع أو القدر إلخ)** « أقصَد» أفْعُلُ تفضيلٍ[(٥)]، مِنْ « القَصْد» وهو الاعتدالُ[(٦)].

وقولُهُ: (ونصفُ صاعٍ عندَ الحنفيَّة)؛ أي: من البُرِّ وصاعٌ[(٧)] مِنَ الشَّعيرِ[(٨)]. **وقولُهُ: (ومحلُّهُ النَّصبُ)**؛ أي: ومحَلُّ الجارِّ والمجرورِ، وهو: «مِنْ أوسَط»، و«إطعامُ» مصدرٌ يَنصُبُ مفعولَيْنِ، **الأوَّلُ** منهُما: ما أُضِيفَ إليهِ وهو: «عشْرة»،

([١]) يقصد بمعنى «الواو» التي تفيد الجمع دون الترتيب، كما في **سر صناعة الإعراب**، (٢/٢٧٨)، و**أسرار العربية**، (ص٢٢٠)، و**اللباب**، العكبري، (١/٤١٧)؛ لذلك ذهب النووي في **المجموع**، (١٨/١٢) إلى أنه لا تعارض بين الروايتين؛ لأن «الواو» لا تدل على ترتيب، إنما هي لمطلق الجمع، ولو كانت «الواو» تفيد الترتيب لكانت الرواية التي فيها « **فكفِّرْ عن يَمينكَ وائتِ الذي هو خيرٌ**» تخالفها.

([٢]) فكونه مشهوراً لا يعني صحته !!؛ إذ قد يكون مشهوراً لكثرة وروده على ألسنة القُصَّاص، قال القزويني في معرض كلامه عن الحديث المشهور : (وقد يكون الحديث قد اشتهر أمره في الدنيا ولا أصل له؛ وشهرته لكثرة إيراد القُصَّاص له، كقولهم: «**مَنْ عَزَّى مُصَابَاً فلهُ مِثْلُ أجْرِه**»). **مشيخة القزويني**، عمر بن علي بن عمر، سراج الدين القزويني، (ص١٠٥ ـ ١٠٦).

([٣]) يقصد جمهور الشافعية.

([٤]) ما بين علامتين ** منقول عن العصام في **حاشيته**، (٣٨٢/أ)، وعبارته: («**وائْتِ بالذي هُوَ خَيرٌ مِنْهُ**» في رواية، وفي رواية: «**فَائت بالذي هُوَ خَيرٌ منْه وكَفِّرْ عَنْ يمينكَ**». وتقديم الكفارة تارة وتأخيره أخرى يدلُّ على أن التقديم والتأخير سيَّان).

([٥]) وقد بيَّنت فيما سبق كيف تُبنى صيغة أفعل التفضيل، (ص ١١٢).

([٦]) قال الزمخشري في «**أساس البلاغة**»، مادة (قَصَدَ)، (٢/٨١): (ومن المجاز: قصَد في معيشته واقتصد، وقصَد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحدَّ ورضي بالتوسط؛ لأنه في ذلك يقصد الأسدَّ).

([٧]) اختلف جمهور الحنفية في مقدار الصاع، فعند أبي حنيفة ومحمد الصاع: ثمانية أرطال، وعند أبي يوسف: خمسة أرطال و ثلث رطل. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (٣/١١٣)، **وتحفة الفقهاء**، (١/٣٣٨)، **وبدائع الصنائع**، (٢/٧٣)، **والمحيط البرهاني**، (١/٨٦). والرِّطل عند الحنفية يساوي ٢٥، ٤٠٦ غ تقريباً. ينظر: **المكاييل والموازين الشرعية**، (ص٢٩).

([٨]) قال السمرقندي في «**تحفة الفقهاء**»، (٢/٣٤١) موضِّحاً مذهب الحنفية: (فإن اختار الطعام يعطي كل مسكين نصف صاع من حنطة، أو صاعاً من شعير أو دقيقهما، أو صاعاً من تمر، أو قيمة هذه الأشياء دراهم ودنانير، أو عُروضاً).

وأهلون كـ ((أرضون)).

والثاني: محذوفٌ أُقيمَت صِفَتُه مقامَه؛ أي: ((طعاماً)) أو ((قوتاً))[1]، أو هو مَرفوعٌ[2] على أنَّه بدلٌ من ((إطْعامُ))[3]، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: طعامُهُمْ من أوسَطِ[4]، وقيل[5]: (على البَدَليَّة إنَّ أقسامَ البدَلِ لا تُتَصوَّرُ هنا)، وأُجيبَ[6]: (بأنَّهُ بدَلُ ((الكلِّ من كلٍّ))[7] بتقديرِ موصُوفٍ؛ أي: إطْعامٌ مِنْ أوسَطِه)، نحوَ: ((أعجَبني قِرى الأضْيافِ قِراهُم))، من أحسَنِ ما وُجِدَ. **قولُهُ: (و((أهلونَ)) كـ ((أرضونَ)) إلخ)** ((أرْضُونَ)) بسكونِ ((الرَّاء)) هنا[8]، ويجوزُ فتحُها؛ يعني: جمعَ مذكَّرٍ سالِمٍ على خلافِ القياسِ؛ لأنَّ قِياسَ مُفرَدِه أنْ يكونَ عَلَماً أو صِفةً[9]، وهذا اسمٌ جامدٌ[10] كـ ((أرض)) ؛

---

(1) وعلى هذا تكون ((ما)) موصولة اسمية والعائد محذوف، والتقدير: ((فكفارته أن تطعموا عشرة مساكين، قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط ما تطعمونه أهليكم)). ينظر: **الإملاء**، (٤٥٨/١)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٣٠/٢).

(2) في (ج) ((مرفوعاً))، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الأصح لغوياً.

(3) على أنه بدل ((البعض من الكل))؛ لأن التقدير: ((إطعام من أوسط ما تطعمون))؛ فإن الإطعام الأوسط بعض من مطلق الإطعام، ويجوز أن يكون بدل ((الاشتمال))؛ لأن الإطعام الأوسط نوع من مطلق الإطعام، داخل تحته دخول أخصٍّ تحت أعمٍّ. ينظر: **حاشية ابن التمجيد**، (٥٥٠/٧).

(4) ويكون الكلام قد تمَّ عند قوله: ﴿مَساكِينَ﴾.

(5) والقول للقطب التَّحتاني، الذي ذهب إلى أن المعطوف على البدل في موقع البدل ضرورة، وإبدال ((كسوتهم)) من إطعام غلط؛ لأن التقدير: ((إطعام من أوسط ما تطعمون كسوتهم))، ومن المعلوم أن بدل الغلط لا يقع في الكلام البليغ فضلاً أن يقع في كتاب الله، وقد ردَّ الطيبي بأنه يمكن أن يصار إلى البدل إذا اعتُبر معنى المبدل، نحو: ((زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً))، لا أن يُنحَّى معناه. ينظر: **حاشية القطب التَّحتاني**، (١٦٩/ب)، **وحاشية الطيبي**، (٤١٨/٤).

(6) والجواب للسيرافي في ((**التقريب**))، (٦٤/ أ)، / بتصرف يسير/.

(7) سبق تعريف بدل ((الكل من كل))، (ص ١١٠).

(8) سقطت من (ج).

(9) ((أهلون)) و((أرضون))، من الجموع الشاذَّة، أُلحقت بجمع المذكر السالم؛ فلا يضرُّ فيها عدم تحقُّق شرط جمع السلامة، من كونه مذكَّراً عاقلاً على وزن ((فاعل))، خال من تاء التأنيث ومن التركيب، كـ ((عامر))، أو صفة لمذكَّر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب، كـ ((مُذْنب))؛ فـ((أرضون)) أُلحقت بجمع السلامة؛ لأنها جمع تكسير ومفرده مؤنث ـ بدليل ((أُرَيْضَة)) ـ وغير عاقل، وكذا ((أهلون)) ليس بعَلَم ولا صفة، بل هو جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط. ينظر: **أسرار العربية**، (ص٦٧)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٥ ـ ٢٦)، **وتوضيح المقاصد**، (٣٣٤/١)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (١٠٢/١ ـ ١٠٣)، **والحدود**، (ص٤٥٧)، **وشرح الألفية**، الأشموني، (٥٩/١).

(10) **الجامد:** ما لم يؤخذ من غيره، وهو نوعان: **اسم ذات:** وهو ما يُدرَك بالحس، مثل: أسد، شجرة....، **واسم معنى:** وهو ما دلَّ على شيء معنوي يُدرك بالعقل ولا يقع في دائرة المحسوس، نحو: شجاعة، علم، حرية.. ينظر: **شرح شذور الذهب**، الجوجري، (٣٦٢/١).

وقرئ: «أهالْيكم» بسكون الياء على لغة من يسكّنها في الأحوال الثلاث كالألف، وهو جمع «أهل» كـ «الليالي» في جمع «ليل»، و«الأراضي» في جمع «أرض»، وقيل: هو جمع «أهلاة».

والذي سوَّغَهُ أنَّهُ استُعمل كثيراً بمعنى: «مستحقٍّ»؛ فأشبَهَ الصِّفَةَ [1]. **قولُه: (وقُرئ: أهالْيكم إلخ)** هذه قراءةُ جعفَرِ الصَّادق[2]، وكانَ القياسُ فتحَ الياءِ لخفَّة الفَتحَة، لكنَّه شَبَّه «الياء» بالألف فقدَّرَ إعرابَها[3]، ولم يُثِّلْهُ [4] ـ كما في «**الكشَّاف**» [5] ـ بـ «مَعدِ يكَربَ» لأنَّه نَقْلٌ بالتَّركيب فخُفِّفَ، إلا أنْ يُقالَ: إنَّ صيغَتَهُ ثقيلةٌ فأشْبهَت المُركَّبَ[6].

وهو إمَّا جمعُ «أهل» على خلافِ القياس، كـ «لَيال» في جمع «ليلة» [7]، وقالَ ابنُ جنِّي[8]: (واحدُهُما «لَيلاة» و«أهْلاة»)، قالوا[9]: (وهو يَحتَمِل [لأنْ] [10] يكونَ مرادُهُ أنَّ لهُ مفرَداً مقدَّراً هو هذا [11])،

---

(1) أي: والذي حسَّن ذلك أنه كثيراً ما يستعمل استعمال «مستحق لكذا»، في قولهم: «هو أهل لكذا»؛ أي: «مستحق له»، لا بمعنى «الأهل» أو «القرابة»، كما في قوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [التحريم: ٧]، وكما في قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنا أَمْوالُنا وَأَهْلُونا﴾ [الفتح: ١١]؛ لذلك أشبه الصفات فجُمع جمعها. ينظر: **شرح التصريح**، (٧٣/١)، **وهمع الهوامع**، (١٧٠/١).

(2) ينظر: **المحتسب**، (٢١٧/١).

وجعفر الصادق هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة (٨٠ هـ)، روى عن أبيه والزهري، وعنه الثوري وابن عيينة، ثقة من الأعلام، (ت ١٤٨ هـ). ينظر: **غاية النهاية في طبقات القراء**، (١٩٦/١)، **وطبقات الحفاظ**، (ص٧٩).

(3) أي: وكان قياس قراءة جعفر تحريك الياء بالفتحة لخفَّتها، ولكنه شبَّه الياء بالألف فقدَّر فيها الحركة، وهذا كثير في النَّظم كما سبق أن أوضحت، (ص ١٣٣).

(4) الضمير يعود للبيضاوي ـ رحمه الله ـ .

(5) (٦٧٣/١). وعبارته: (وأما تسكين الياء في حال النصب فللتخفيف، كما قالوا: «رأيت مَعْديْ كَرِب»، تشبيها للياء بالألف).

(6) وذلك لأنه يجوز تسكين الياء مع أنها منصوبة، كما في قولهم: «تفرقوا أياديْ سبأ»؛ وإنما سُكِّنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في «معْدِي كَرِب». ينظر: **الكتاب**، (٣٠٦/٣)، **والتعليقة على كتاب سيبويه**، (١١٥/٣ ـ ١١٦)، **والمسائل المنثورة**، (ص٢٥٥)، **وشرح الشافية**، الرضي، (٤١٠/٤)، **ومغني اللبيب**، (ص١٢٧)، **وتحفة الغريب**، (١٩٦/١).

(7) فالقياس أن يكون «أهال» جمع «أهْلاَة»، و «ليال» جمع «ليْلاة»، ولكن جاء هنا «أهال» جمع لواحد مقدَّر، هو «أهل»، على خلاف القياس، نحو: «أحاديث» جمع «حديث»، و«أعاريض» جمع «عَروض»، و«أقاطيع» جمع «قطيع». ينظر: **شرح الشافية**، الرضي، (٢٠٦/٢).

(8) في **المحتسب**، (١/ ٢١٨).

(9) والقول للسَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤٠٨/٤)، / بتصرف يسير /.

(10) في النسخ جميعها «لئن»، والصواب أن تكتب هكذا.

(11) أي: أهل.

﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] **عطف على** «إطعام» **أو** «**من أوسط**» **إن جُعِل بدلاً،**

ويحتَملُ أنه سماعٌ مِنَ العَرَبِ فيه [١]، ومَنْ قالَ[٢]: (إنهُ اسمُ جمعٍ[٣])، أرادَ به الجمعَ[٤] على خِلافِ القياسِ كما سَيأتي[٥].

قولُهُ: (عطْفٌ على «إطعام» **أو من** «**أوسط**» **إنْ جُعِلَ بَدلاً إلخ)** * قِيلَ[٦]: (وجْهُهُ أنْ يكونَ ﴿ مِنْ أَوْسَطِ﴾ بَدَلاً من «الإطْعام»، والبَدَلُ هو المقصودُ؛ ولذلكَ كان المُبدَلُ منهُ في حُكْمِ المُنحَّى[٧]، فكأنَّهُ قِيلَ: «فكفارتُهُ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعمونَ»)، واعتُرِضَ[٨] (بأنَّ العَطْفَ على البَدَلِ في موقعِ البَدَلِ ضرورةٌ، وإبدالُ[٩] «كسوة» منهُ لا يكونُ إلاَّ غلَطاً[١٠]، وهو لا يَقعُ في التَّنزيلِ)، وأُجيبَ بالمنْعِ، بلْ قَدْ وَرد على ما سَبَقَ، مِنْ أنهُ قد يُعطَفُ على البَدَلِ، ويكونُ المقصودُ الانتسابَ إلى ما انْتسَبَ إليهِ المُبدَلُ منهُ بجَعْلِه في حُكْمِ المُنحَّى،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) يقصد الزمخشري ـ رحمه الله ـ، حيث قال في «**الكشاف**» ، (٦٧٣/١): (و«الأهالي»: اسم جمع لـ «أهل»، كـ «الليالي» في جمع «ليلة»، و«الأراضي» في جمع «أرض». وقولهم: «أهلون» كقولهم: «أرْضون»، بسكون الراء).

(٣) سبق تعريف اسم الجمع، (ص ٢٧٩).

(٤) أي الجمع اللغوي، لأن اسم الجمع جمع في المعنى، ولا يريد أنه جمع «ليلة» و «أرض» صناعة؛ لأنه قد فرضه أنه اسم جمع، فكيف يجعله جمعاً اصطلاحاً ؟!. ينظر: **الدر المصون**، (٤٠٨/٤)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٣٠/٢).

(٥) نبَّه الشهاب على ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً﴾ [الفتح: ١١]، حيث قال في **حاشيته**، (٥٨/٨): (قوله: **(وأهلون إلخ)** جمْعه جمع السلامة على خلاف القياس؛ لأنه ليس بعَلَم ولا صفة من صفات من يعقل).

(٦) نسَب القطبُ التَّحتاني هذا القول إلى الزمخشري، حيث قال في **حاشيته**، (١٦٩/ب): (قال المصنِّف: وجهُه أن يكون ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ بدلاً من الإطعام والمبدل منه في حكم التنحِّي، فكأنه قيل: «فكفارته من أوسط ما تطعمون أو كسوتهم»). **قلت**: وبالرجوع إلى عبارة «**الكشاف**»، (٦٧٣/١) لم أجد التوجيه المذكور، إنما اقتصر على القول: (.. أو ﴿كِسْوَتُهُمْ﴾ عطف على محل ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾).

(٧) «البدل في حكم تنحية المُبدل منه» أو « المبدل منه في نيَّة الطرح» عبارة تجدها عند أئمة النحو، وتعني: أن المبدَل منه في نوع البدل في حكم المُضرب عنه، بحيث لو حَذفتَ المبدل منه واقتصرت على البدل لأغناك عنه، وهذا غالب لا لازم، فالمبدل منه ليس مُهْدراً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر، كقولك: «زيدٌ رأيت غلامَه رجلاً صالحاً»، فلو ذهبتَ تُهدر الأول لم يصحَّ كلامك. ينظر: **المفصل**، (ص١٥٧)، **والمفتاح**، (ص٢٥٠)، **وشرح التصريح**، (١٥٢/٢).

(٨) والمعترض هو القطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٦٩/ب)، / بتصرف يسير /.

(٩) في (ب) «وأبدل»، وما أثبتُّه من (أ) و (ج).

(١٠) أي: بدل غلط؛ فيصير المعنى: «فكفارته إطعام عشرة مساكين كسوتهم»؛ لأن العطف على البدل يستدعي كون المعطوف بدلاً أيضاً، وإبدال «الكسوة» من ﴿إِطْعامُ﴾ لا يكون إلا غلطاً لعدم المناسبة بينهما أصلاً، و«بدل الغلط» لا يقع في فصيح الكلام وبليغه، فضلاً عن أفصح الأفصح ـ وهو كلام الله ـ كما سبق وأوضحت عند الكلام عن «بدل الغلط»، (ص ٢٧٠).

وقدْ يُجابُ[1]: بأنَّه على طَرِيقَةِ: عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً [2].

والتقديرُ: ((إطعامٌ مِنْ أوسَطِ ما تُطعمونَ، أو إلباسٌ مِنْ كِسْوتِهِمْ))، ورُدَّ بأنَّهُ حينَئذ يكونُ عطْفَاً على المُبدلِ منه لا البَدَلِ معَ ما فيهِ مِنْ تَغيير الكَلامِ، والجوابُ: إنَّ المرادَ أنَّهُ بالنَّظَرِ إلى ظاهرِ اللَّفظِ عطْفٌ على البَدَلِ، فإنْ قِيلَ[3]: (هنا وجْهٌ آخَرُ، وهو عطْفُهُ على ((إطعام))، وجُعِلَ ((من أوسَطِ)) [صفةُ ((إطعام)) على ما هو الظَّاهِرِ، أو] [4] صِفَةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: إطعاماً مِنْ أوسَطِ، [أو مفعولاً بهِ؛ أي: طَعاماً مِنْ أوسَطِ)] [5]، فما الباعثُ على هذا الوجْه المتَعسِّف؟)، أجيبُ[6]: بأنَّهُ [7] اختارَ ذلكَ لتكونَ الكفَّارةُ فيما يتعلَّقُ بالمساكينِ/ متلائمةً؛ إذ الكسوةُ اسمٌ للثوبِ[8]؛ فيناسبُ أنْ يُعتَبرَ في جانبِ ((الإطعام)) المطعومُ، بخلافِ ((الإعتاقِ)) فإنَّه جنسٌ واحدٌ، فليكنْ [9] باسْمِ المعنى[10]، وهو التحريرُ، ومنْ حاولَ ردَّ الكلِّ إلى نهْجٍ واحدٍ ذهبَ إلى أنَّ التقديرَ: ((إطعامٌ أو إلباسُ كِسوةٍ)) * [11].

٥٥٤/ب

---

(1) والجواب لصاحب ((**الكشف**))، (ص٢٠٢)، وعبارته: (والوجه: أن ((من أوسط)) مرفوع المحل على ((إطعام))، ولا يحتاج إلى تقدير ((إطعاماً من أوسط))، وعطْف ((الكسوة)) على محل ((من أوسط)) فيه إشارة إلى أن من باب: عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً).

(2) وهذا صدر بيت من ((الرجز))، وتمامه: حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيناهَا. ومحل الشاهد: ((وماء))؛ فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لأن العامل في المعطوف عليه لا يتسلَّط على المعطوف؛ إذ لا يقال: علفتها ماء، والتقدير: ((علفتها تبناً وسقيتها ماءً))؛ لأن الماء لا يُعلف. والبيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: **الخصائص**، (٤٣٣/٢)، **وشرح الحماسة**، المرزوقي، (ص٨٠٥)، **وأمالي ابن الشجري**، (٨٢/٣)، **والمحصَّل**، (ص٩٦)، **وشرح الألفية**، ابن الناظم، (ص٢٠٩)، **وشرح الألفية**، المكُودي، (٣٤٢/١)، **والارتشاف**، (١٤٩١/٣)، **وتذكرة النحاة**، (ص٦١٧)، **ومغني اللبيب**، (ص٨٢٨)، **وشرح شواهد المغني**، (ص٣١٤)، **وشرح شواهد ابن عقيل**، الجرجاوي، (ص١٠٢).

(3) والقول للسيرافي في ((**التقريب**))، (٦٤/ أ)، / بتصرف /.

(4) ما بين معكوفين سقط من (أ) و (ب)، ومثبت في (ج).

(5) ما بين معكوفين سقط من الأصل، وهو مثبت في (أ) و (ج).

(6) والجواب للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/ب).

(7) الضمير راجع إلى السيرافي في قوله السابق.

(8) عرَّف الراغب ((الكسوة)) فقال في **تفسيره**، (٤٣١/٥): (وأما الكسوة، فقد قيل: لكل مسكين ثوب، إزار ورداء).

قلت: ويريد السيرافي أن يقول: إن عدول الزمخشري عن الظاهر ـ وهو كون ﴿كِسْوَتُهُمْ﴾ عطف على ﴿إِطْعَامُ﴾ ـ إلى أن ﴿كِسْوَتُهُمْ﴾ عطف على محل ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾؛ لأن الكسوة اسم لنحو الثوب لا مصدر، فلا يليق عطفه على المصدر السابق ﴿إِطْعَامُ﴾، مع أن كليهما فيما يتعلَّق بالمساكين، ولأنه يؤدي إلى ترك ذكر كيفية الكسوة، وهو كونها ((أوسط)).

(9) في (ج) ((فلتكن))، وما أثبتُّه من (أ) و (ب)، وهو الصواب لأنه عائد على ((الإطعام)).

(10) هو أحد قسمي الجامد كما سبق أن أوضحت، (٣٩٨).

(11) ما بين علامتين ** منقول عن التفتازاني في ((**حاشيته**))، (٢١٣/ب)، / بحرفيته /.

وهو ثوب يغطي العورة.

أقولُ: ما ذَكَرَهُ [1] منافٍ لما قرَّرهُ الأئمةُ وسلَّموهُ[2]، ومثلُهُ لا يُسمَعُ، ثمَّ إنَّهُ كيفَ يكونُ بَدَلَ غلَطٍ وهو يتوقَّفُ على كَونِ الأوَّلِ غيرَ مرادٍ معناهُ قَطْعاً ؟! [3]، وهذا لا يَصلُحُ هُنا لأنَّ [4] كلاً منْهُما [5] مقصودٌ، وكيفَ يُعطَفُ بدلُ غَلَطٍ على غيرِه ؟!، ثمَّ إنَّهُ كيفَ يتأتَّى ما ذَكَرَهُ مِنَ التناسُبِ وهو على البَدَليَّةِ صفةُ «إطعام» مقدَّرٌ ؟!، فلا يَخفَى ما في كلامِه من الاختلال، فلا يُعطَفُ عليه[6] إلا إذا قُطِعَ عمَّا قبْلَهُ، وكانَ خبرَ مبتدأٍ محذوف[7]، والمناسبةُ المذكورةُ لا يُتكَلَّفُ لأجلها مثلُ هذه التكلُّفاتِ؛ فلا وجْهَ للتقليدِ، فتأمَّلْ. وأمَّا بدَلُ الاشتمالِ[8] الذي ادَّعاهُ بعضُهُم[9]، فممَّا لا شُبهَةَ في عَدَمِ صحَّتِه[10].

قوله: (وهو ثوبٌ يغطِّي العورةَ إلخ) تفسيرٌ للكِسْوةِ تَبِعَ فيه الزمخشريَّ[11]، وأُورِدُ عليه[12]: (أنَّهُ مخالفٌ لمذهَبِه [13]؛

---

(1) يقصد التفتازاني في كلامه السابق.

(2) من أن «بدل الغلط» قد يقع في كلام الناس المستعمل غير المتثبَّت فيه، ولكنه لا يقع في الفصيح من كلام العرب نظماً ولا نثراً، فكيف يقع في أفصح الفصيح، وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؟!، هذا ما أوضحته، (ص ٢٧٠).

(3) ففي «بدل الغلط» لا يكون المقصود هو المبدل منه، فهو بمنزلة ما ليس في الكلام، كقولك: « رأيت زيداً عَمْراً»، فالمقصود هو ذكر «زيد» لا ذكر «عمرو»، ولكن سبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر «زيد». ينظر: **المقتضب**، (٤/٤٠٠)، **واللَّمحة**، (٢/٧١٧)، **وتوضيح المقاصد**، (٢/١٠٤٠)، **وشرح شذور الذهب**، ابن هشام، (ص٥٧٠)، **وهمع الهوامع**، (٣/١٧٨).

(4) في (ج) «وإن»، وما أثبته من (أ) و (ب)، وهو الصواب لأنه أليق بالسياق والسباق.

(5) الضمير راجع إلى كل من الإطعام والكسوة؛ لأن كليهما مقصود في كفارة اليمين.

(6) الضمير راجع إلى ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾؛ أي: لا يعطف ﴿كِسْوَتُهُمْ﴾ على محل من ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾.

(7) أي: القول بعطف ﴿كِسْوَتُهُمْ﴾ على محل ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ لا يتمشَّى إلا على وجه أن يكون ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف يدل عليه ما قبله، بحيث يكون التقدير: «طعامهم من أوسط»، فالكلام تام على هذا عند قوله: ﴿ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾، ثم يبتدىء إخباراً آخر بأن الطعام يكون من أوسط كذا...، وهذا التوجيه سبقه إليه السَّمين الحلبي في «**الدر المصون**»، (٤/٤٠٩).

(8) سبق بيانه، (ص ١٢١).

(9) يقصد الإسفراييني الذي قال في «**حاشيته**»، (٣٨٢/ب): (ونحن نقول: البدل أحد الأمرين وله ملابَسة بالإطعام، فيكون «بدل اشتمال»، ويكون بمنزلة « سُلب زيدٌ ثوبُه أو ثوبُ عمرو»).

(10) وسبب كونه ليس من قبيل «بدل الاشتمال»؛ لأن شرط بدل الاشتمال بالنسبة إلى الكسوة غير متحقِّق، كما أن المثال «سُلب زيدٌ ثوبُه» مصنوع غير مسلَّم كونه «بدل اشتمال»، ولو قيل: إنه من قبيل: «عَلَفْتُها تِبناً وَمَاءً بَارِداً»، لكان أحسن، هذا ما أكَّده القونوي في **حاشيته**، (٧/٥٥٠).

(11) **الكشاف**، (١/٦٧٣).

(12) وصاحب الإيراد هو زكريا الأنصاري في **حاشيته**، (٤١٣/أ)، / بتصرف يسير/.

(13) يقصد أنه مخالف لمذهب البيضاوي، وقد بيَّنت فيما سبق أن البيضاوي شافعي المذهب، (ص ١١). فالمصنِّف هنا تبع مذهب الحنفية، الذي يشترط في الكِسوة أن يكون ثوباً جامعاً يستر عامة البدن، أما السراويل فلا تجزئ عندهم؛ لأن لابسها يسمى عُرياناً في العرف. **ينظر: المبسوط**، الشيباني، (٣/٢٢١)، **والمبسوط**، السَّرَخْسِي، (٨/١٥٣)، **وتحفة الفقهاء**، (٢/٣٤٢).

وقيل: ثوب جامع، قميص أو رداء أو إزار. وقرئ بضم الكاف، وهو لغة كـ «قُدوة» في «قِدوة». و «كأسوتهم» بمعنى: «أو كمثل ما تطعمون أهليكم، إسرافاً كان أو تقتيراً، تواسون بينهم وبينهم إن لم تطعموهم الأوسط»، والكاف في محل الرفع، وتقديره: «أو إطعامهم كأسوتهم».

فإنَّها عِنْدَهُم[1] ما يُسَمَّى كِسوةُ قَميصٍ، أو إزارٍ[2]، أو منديلٍ، أو مِقْنعة[3])[4]. و«القُدوةُ»، بالضَّمِّ والكَسرِ: مَنْ يُقتَدى به [5]، والاقتداءُ نفسُهُ كالكِسوة، فإنَّها مصدرُ واسمُ المكسُوِّ أيضاً، فالمناسَبةُ بينَها وبين «الإطعامِ» حاصلةٌ من غيرِ التكلُّفِ السَّابقِ. **وقولُهُ: (جامع، قميص إلخ)** كلامُهُ ظاهرٌ في أنَّ كلَّ واحدٍ منها كافٍ، وهو يُخالفُ قولَ [6] «**الكشَّاف**» [7]: (وعَنِ ابنِ عمرَ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُما ـ: إزارٌ، أو قميصٌ، أو ردَاءٌ، أو كساءٌ[8]، وعن مجاهد: ثوبٌ جامعٌ[9]). وهو ما يَستُرُ البَدَنَ على ما هو المُتعارَفُ، و«جامع» منوَّنٌ ما بَعدَهُ[10] بدلٌ منهُ أو مضافٌ، والأوَّل[11] أَولى. **قولُهُ: (أو كأُسوتِهم)** بـ «كاف» الجرِّ الدَّاخلةِ على «أُسْوة»، بضمِّ الهَمزةِ وكسْرِها[12] أيضاً،

---

(1) مذهب الشافعية: إذا أراد أن يكفِّر بالكسوة، كسا كل مسكين ما يقع عليه اسم الكِسوة وما تجوز به الصلاة، من قميص أو سراويل، أو إزار، أو رداء، أو مِقْنعة، أو خمار، لا خفَّ وقفازين ومِنطقة؛ لأن الشرع وردَ به مطلقاً ولم يقدِّر؛ فحُمل على ما يُسمى كِسوة في العُرف، فلا يُشترط عندهم أن يستر عامة البدن. ينظر: **المهذب**، (١١٦/٣)، **والبيان في مذهب الشافعي**، (٥٨٩/١٠)، **والمجموع**، (١١٩/١٨)، **ومغني المحتاج**، (١٩١/٦).

(2) **الإزار**: ما يُلتحف به ويُشدُّ على الحِقْوين فيما تحتهما، وهو يختلف عن الرداء الذي يُرتدى به على المنكبين وبين الكتفين، من بُرْدٍ أو ثوب ونحوه، وكلاهما غير مَخيط. ينظر: **الصحاح**، مادة (أَزَرَ)، (٥٧٨/٢)، **ولسان العرب**، مادة (أَزَرَ)، (١٨/٤).

(3) **المِقْنعة**: ما تتقنَّع به المرأة فتستر به رأسها وتغطِّيه. ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (قَنَعَ)، (١٧٣/١)، **والصحاح**، مادة (قَنَعَ)، (١٢٧٣/٣)، **ولسان العرب**، مادة (قَنَعَ)، (٣٠١/٨).

(4) انتهى كلام زكريا الأنصاري.

(5) قال الجوهري في «**صحاحه**»، مادة (قَدَا)، (٢٤٥٩/٦): (القِدوة: الإسوة، يقال: فلان قِدوة يُقتدى به. وقد يُضمُّ، فيقال: لي بك قُدوة).

(6) في (ب) «كلام»، وما أثبتُّه من (أ) و (ج).

(7) (٦٧٣/١).

(8) وهذا الأثر رواه الطبري في **تفسيره**، (٥٥٠/١٠)، من حديث رافع، عن ابن عمر. و«رافع» مجهول لم أجد له ترجمة.

(9) وهذا الأثر رواه الطبري في **تفسيره**، (٥٤٦/١٠)، عن ابن حُميد، عن جرير، عن منصور، عن مجاهد. وابن حُميد هو: محمد بن حُميد بن حيان الرازي، منكر الحديث، صاحب عجائب، اتهمه «فَضْلك الرازي» بأنه كان يركِّب الأسانيد على المتون، كما اتهمه «صالح جزرة» بالكذب، فقال: (ما رأيت أحذق بالكذب من ابن حُميد !!). ينظر: **ميزان الاعتدال**، (٣/ ٥٣٠)، **وتهذيب التهذيب**، (١٢٩/٩).

(10) يقصد ما بعد «ثوب جامع» ـ في قول البيضاوي: (وقيل: ثوب جامعٌ، قميصٌ أو رداءٌ أو إزارٌ) ـ منوَّن يُعرب بدلاً أو مضاف.

(11) أي: كونه بدلاً.

(12) قال الجوهري في « **الصحاح**»، مادة (أَسَا)، (٢٢٦٨/٦): (الأسوة، بالضم والكسر، لغتان، وهي ما يأتسي به الحزين ويتعزَّى به).

وهي كما قالَ الراغبُ[1]: (الحالُ التي يكونُ الإنْسانُ عليها في اتِّباعِ غيرِه إنْ حُسْناً وإنْ قُبْحاً، وهو مِنَ الأسى، وهو الحُزنُ، وهو الإزالةُ، نحو: «كَرَبْتُ النَّخْلَ» أزلْتُ كربَهُ، و«هذا أُسْوة هذا»؛ أي: مثلُهُ)، فـ«الكاف» على هذه القراءةِ زائدةٌ[2]؛ ولِذا **قالَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: (كمِثْلِ ما تُطْعِمُونَ)**، وهذه قراءةُ سعيدِ بنِ جُبيرٍ، وابنِ السَّمَيفَع[3]، وهي شاذَّةٌ[4]، وهمزَتُهُ بدلٌ مِنْ «واو» لأنَّهُ مِنَ المواساة، وإليه أشارَ المصنِّفُ[5] ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ. **وقوله: (والكاف في محَلِّ الرَّفع إلخ)** ظاهرُ كلامِه أنَّهُ خبرُ مُبْتدَأ محذوف، ويَحْتملُ أنَّهُ بيانٌ للمعنى؛ ولِذا قِيلَ[6]: (إنَّه ليسَ بمُستَقيم، والأَولى[7]: «طعامٌ كإسْوتِهم» على الوصفِ، فهوَ عَطْفٌ أيضاً على ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾، وعلى هذهِ القراءةِ يكونُ التَّخييرُ بينَ الإطْعامِ والتَّحريرِ فقطْ، وتكونُ الكِسوةُ ثابتةً بالسُّنَّة)، *وقِيلَ[8]: (إنَّها تَنفي الكِسْوةَ)، وفيهِ نَظرٌ، وقالَ السَّفَاقُسيُّ[9]: (قدَّرَ أبو البقاءِ[10]: («أي: مثلُ أسوةِ أهْليكُمْ في الكِسْوةِ»)؛ فلا تكونُ الآيةُ عاريةً مِنَ الكِسْوةِ)،

---

(1) **المفردات**، مادة (أَسَا)، (ص٧٦ ـ ٧٧)، / باختصار /. **قلت**: ولا يخفى ما في هذا الاشتقاق من البعد ـ والله أعلم ـ .

(2) قد تأتي «الكاف» زائدة ومعناها التشبيه، نحو: «عبد الله كزيد»، وإنما معناه: «مثل زيد»، وكما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، والمعنى: «ليس مثله شيء». (ينظر: **المقتضَب**، (١٤٠/٤)، **والبغداديات**، (ص٤٠٠)، **والعضُديات**، (ص٢١٩)، **واللُّمع**، (ص٧٥)، **والصاحبي**، (ص٧٣)، **ورصف المباني**، (ص٢٠١)، **والجنى الداني**، (ص٨٧)) وقد ذهب كل من القطب التَّحتاني، وابن التمجيد، والعصام، والشيخ زاده إلى أن «الكاف» هنا زائدة، بينما ذهب القونوي إلى أنها ليست زائدة، بل جاءت لإفادة المقصود بطريق الكناية. ينظر: **حاشية القطب التَّحتاني**، (١٧٠/أ)، **وحاشية ابن التمجيد**، (٥٥١/٧)، **وحاشية الإسفراييني**، (٣٨٢/ب)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٣٠/٢)، **وحاشية القونوي**، (٥٥١/٧).

(3) **محمد بن عبدالرحمن بن السَّمَيفَع اليماني**، له قراءة شاذَّة منقطعة السند، قرأ عليه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف. ينظر: **ميزان الاعتدال**، (٥٧٥/٣)، **وغاية النهاية في طبقات القراء**، (١٦٢/٢).

(4) ينظر: **شواذ القرآن**، (ص٤٠)، **والمحتسب**، (٢١٨/١). وقد سبق تعريف القراءة الشاذة، (ص ٢٤).

(5) أشار البيضاوي إلى ذلك بقوله: (تواسون بينهم وبينهم إن لم تطعموهم الأوسط).

(6) هامش (أ): سعد. والقول للتفتازاني في **حاشيته**، (٢١٣/ب)، / بتصرف يسير /. وقد استبعد الشيخ زاده هذه القراءة أيضاً، فقال في «**حاشيته**»، (٢٣٠/٢): (وعلى هذه القراءة تكون الآية ساكتة عن التعرُّض للكسوة، مع اتفاق العلماء على كون الكِسوة إحدى خصال الثلاث المعتبرة في كفارة اليمين؛ فينبغي لصاحب هذه القراءة أن يقول: (استُفيدت الكسوة من السنة)، وهو بعيد).

(7) في (ج) «كلام»، وما أثبتُّه من (أ) و(ب).

(8) والقول لأبي حيان في «**البحر المحيط**»، (٣٥٤/٤)، / باختصار / ، وعبارته كما وردت: (وإذا فسَّرت «كأسوتهم» في الطعام، بقيت الآية عارية من ذكر الكسوة، وأجمع العلماء على أن الحانث مخيَّر بين الإطعام والكسوة والعتق، وهي مخالفة لسواد المصحف).

(9) **المـُجيد**، (١٣٤/ أ).

(10) **الإملاء** (٤٥٨/١)، / باختصار / ، وعبارته: (ويُقرأ شاذًّا: «أو كإسوتهم»، فـ «الكاف» في موضع رفع؛ أي: «أو مثل إسوة أهليكم في الكِسوة»).

ومعنى «أو» إيجاب إحدى الخِصال الثلاث مطلقاً وتخيير المكلَّف في التعيين.

وفيه نظرٌ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ ما يدُلُّ عليه * [1] ، وجُوِّز[2] فيها النَّصْبُ أيضاً على أحَدِ الوجوهِ في إعْرابِ ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ وجَعْلِه مَعْطُوفاً عليه، وشَرَطَ الشَّافعيُّ ـ رضِيَ اللهُ تعالى عنهُ ـ في المُعتَقِ الإيمانَ، ودليلُهُ والجوابُ عنهُ مفصَّلٌ في محلِّه [3].

قولُهُ: (ومعنى «أو» إيجابُ إحْدى الخِصَال الثَّلاث إلخ)* اختيارٌ للمذهبِ المُختارِ في الواجبِ المُخَيَّرِ[4]، وهو أنَّ الواجبَ أحدُ الأمورِ لا على التَّعيينِ[5]، لا ما نُسِبَ إلى بعضِ المُعتزلَةِ [6] أنَّ الواجبَ الجميعُ ويَسْقُطُ بواحدةٍ، وبعضُهم[7]: الواجبُ معيَّنٌ عندَ اللهِ، وهو ما يَفْعَلُه المكلَّفُ، فيخْتَلفُ بالنِّسبةِ إلى المُكلَّفينَ،

---

(1) ما بين علامتين * * منقول عن السيوطي في **حاشيته**، (٣/٣٠٠)، / بالمعنى / .

(2) ذهب إلى ذلك أبو حيان، فقال في «**البحر المحيط**»، (٤/٣٥٤): (وعلى ما ذكرناه من أن ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ موضع نصب، تكون «الكاف» في «كسوتهم» في موضع نصب؛ لأنه معطوف على محل ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾، وهو عندنا منصوب).

(3) اشترط **الشافعية** في كفارة اليمين أن تكون الرقبة مؤمنة سليمة من العيوب، ودليلهم: قوله تعالى في كفارة القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[النساء: ٩٢]، حيث قيَّد الرقبة بالإيمان وقاسوا عليها غيرها، بينما ذهب **أبو حنيفة** إلى أنه يُجزئ عتق الرقبة الكافرة في جميع الكفارات إلا في كفارة القتل؛ لأنه قيَّدها بالإيمان فيُقتصر على مورد النص، وأمَّا في كفارة اليمين فقد أمر بإعتاق رقبة مطلقة؛ فيُحمل المطلَق على إطلاقه والمقيَّد على تقييده. ينظر: **الأم**، (٧/٦٩)، **والحاوي**، (١٥/ ٣٢٢)، **وتحفة الفقهاء**، (٢/٣٤٣)، **والبيان في مذهب الشافعي**، (١٠/٥٨٩)، **وبدائع الصنائع**، (٥/١١٠)، **وفتح الوهاب**، (٢/١١٦).

(4) **الواجب** ينقسم إلى: واجب معيَّن، كالصلاة والزكاة، وواجب مُبهم بين أقسام محصورة، ويسمى: «الواجب المخيَّر»، وهو: وجوب واحد لا بعينه من أشياء، كخصلة من خصال الكفارة. ينظر: **المستصفى**، (ص٥٤)، **ونهاية السُّول في شرح منهاج الأصول**، عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي، (ص٣٥)، **وشرح مختصر الروضة**، (١/٢٧٩).

(5) مذهب الأشاعرة والفقهاء أن الواجب في كفارة اليمين هو أحد الأشياء الثلاثة بغير عينه، ويتعيَّن ذلك بفعل المكلَّف، فيصير كأنه الواجب عليه بنفس السبب، أما المعتزلة فالمختار عندهم أن الكل واجب على طريق التخيير ويسقط بفعل واحد، والخلاف لفظي؛ لأن مراد الجمهور والمعتزلة واحد، وهو أنه لا يجب الإتيان بجميع الخصال المخيَّر بينها، فمن أتى بواحدة منها فقد برئت ذمته. ينظر: **المستصفى**، (ص٥٤)، **والإحكام**، (١/١٠٠)، **وروضة الناظر**، (ص١٠٦)، **وشرح تنقيح الفصول**، (ص١٥٣)، **والبحر المحيط في أصول الفقه**، (١/٢٥٢)، **والغيث الهامع بشرح جمع الجوامع**، أحمد بن عبدالرحيم، ولي الدين العراقي، (ص٧٧ ـ ٧٨)، **وتيسير الوصول**، (٢/٧ ـ ٨).

(6) ذهب إلى ذلك أبو الحسين المعتزلي البصري، كما حكاه الآمدي والطوفي عن أبي علي الجُبَّائي وابنه أبي هاشم. ينظر: **المعتَمد في أصول الفقه**، محمد بن علي، أبو الحسين البصري، (١/٣٤٠)، **والإحكام**، (١/١٠٠)، **وشرح مختصر الروضة**، (١/٢٨٠).

(7) هذا القول لا يُعرف قائله، ويسمى: «قول التراجم»؛ لأن الأشاعرة تنسبه إلى المعتزلة، والمعتزلة تنسبه إلى الأشاعرة، مع اتفاقهم على فساده، فكل فريق يرجم به الآخر ويتبرأ منه، وهذا القول ضعيف شاذٌّ كما أكَّد الأصوليون. ينظر: **المحصول**، (٢/١٦٠)، و**التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، (ص٧٩)، **وتيسير الوصول**، (٢/٩)، **وفواتح الرَّحَموت بشرح مُسلَّم الثُّبوت**، عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، (١/٥٥).

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ **أي: واحداً منها.**

وبعضُهُم[١]: أنَّ الواجبَ واحدٌ مُعيَّنٌ لا يختَلِفُ، لكنْ يَسقُط به وبالآخَرِ * [٢]، * وتفاوتُها قَدْراً وثَواباً لا يُنافي التَّخييرَ المفوَّضَ تفاوتُهُ إلى الهِمَمِ وقصْدِ زيادةِ الثَّواب، فإنَّ الكِسْوةَ أعظَمُ من الإطْعامِ، والتحريرُ أعظمُ مِنْها * [٣]. **وها هُنا بحثٌ** وهو أنَّ «أو» لأحَدِ الشَّيئينِ[٤] أوِ الأشْياءِ[٥]، وإنَّما تفيدُ التَّخييرَ بعدَ الطَّلَبِ[٦]، فقوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ﴾ [المائدة: ٨٩] خبرٌ لفْظاً طَلَبٌ معنىً؛ لأنَّ المقصودَ منه [طَلَبُ] [٧] إيجابِ ذلكَ، وحينَئذٍ كيفَ تكونُ «الفاءُ» لتَعقيبِه[٨] ؟!؛ إذْ لو كانَ كذلكَ لاقتَضَى وجُوبَه[٩] قبلَ الحِنْث، ولا قَائلَ به !! [١٠]. فإنْ قِيلَ: (يُقدَّرُ لهُ قيْدٌ) كما مرَّ[١١]، لم يبقَ لهُ دَلالَةٌ على ما ذَكَروهُ، فتأمَّلْ. **وقولُهُ: (واحداً منها)** لما مرَّ[١٢] مِنْ أنَّ «أو» للتَّخييرِ.

---

(١) لم أظفر بقائله إنما هو منسوب إلى بعض المعتزلة، حتى إن السُّبْكي ـ رحمه الله ـ ذهب إلى أن هذا القول هو الذي تزاحم عليه الأشاعرة والمعتزلة لا القول السابق، ثم نَقل عن والده القول بأنه لم يقل به قائل، ولا وجه له لمنافاته قواعدَ المعتزلة. ينظر: **المختصر في أصول الفقه،** (ص٦١)، **والتحبير، شرح التحرير،** (٨٩٢/٢)، **ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب،** عبدالوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السُّبكي، (٥٠٨/١).

(٢) ما بين علامتين * *منقول عن التفتازاني في «**حاشيته**»، (٢١٣/ ب ـ ٢١٤/ أ)، / بحرفيته/.

(٣) ما بين علامتين * * منقول عن العصام في **حاشيته،** (٣٨٢/ب)، / بالمعنى /. حيث طرح العصام سؤالاً وأجاب عنه، فقال: (فإن قلت: لا خفاء أن الكسوة أعظم، ثم تحرير الرقبة أعظم من الكِسوة، فما وجه التخيير؟ قلتُ: الإيجاب على طبق الهِمم والتخيير؛ لينال المكلَّف باختيار الأعلى مزيدَ الأجر، ويترقَّى بسببه من الخصوص إلى العالي).

(٤) مثال ذلك: ﴿لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ٢١]، وهي هنا لا تفيد التخيير، إنما تفيد الشك؛ لأنها جاءت بعد الخبر لا بعد الطلب. ينظر: **شرح قطر الندى،** (ص٣٠٥)، **وأوضح المسالك،** (٣٤٠/٣)، **ومغني اللبيب،** (ص ٨٧)، **وشرح الألفية،** الأشموني، (٣٧٨/٢)، **وهمع الهوامع،** (٢٠٣/٣).

(٥) كما في خصال الكفارة ها هنا، وكما في قوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ حيث أفادت التخيير. ينظر: **حروف المعاني والصفات،** (ص١٣)، **والارتشاف،** (١٩٩٠/٤).

(٦) كما في قولك: «تزوجْ هنداً أو أختَها»، وهي مسألة سبق بيانها، (ص ١٤٤).

(٧) سقطت من الأصل، وما أثبتُّه من (ب) و (ج).

(٨) لأن من معاني «الفاء» التعقيب، وهي مسألة سبق بيانها، (ص ٣٤٩).

(٩) الضمير عائد إلى التكفير.

(١٠) فقد انعقد الإجماع على عدم وجوب التكفير قبل الحنث. ينظر: **المبسوط،** السَّرَخْسي، (١٤٨/٨)، **والبحر المحيط في أصول الفقه،** (٣١٠/١)، **وكشف الأسرار،** (١٣٣/٢)، **وتيسير التحرير،** (٨١/٢).

(١١) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿نساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة : ٢٢٣]، حيث قال في **حاشيته،** (٣٠٨/٢): (... وهكذا كل قيد بعد النهي يحتمل الأمور الثلاثة، وكذا بعد الأمر، فتأمل).

(١٢) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ﴾ [البقرة : ١٩]. ينظر: **حاشية الشهاب،** (١/ ٣٩١).

وشرط فيه أبو حنيفة ﷺ التتابع؛ لأنه قرئ: ((ثلاثةِ أيامٍ متتابعاتٍ))، والشواذُّ ليست بحجة عندنا إذا لم تُثبَت كتاباً ولم تُروَ سنَّة.

قولُهُ: (والشَّواذُّ ليسَتْ بحجَّة عنْدَنا إلخ) قالَ في ((**الأحْكام**))[1]: (قالَ ابنُ عباسٍ ـ رضِيَ الله تعالى عنهُما ـ[2]، ومجاهدٌ[3]، وإبراهيمُ[4]، وقَتادةُ[5]: هنَّ متتابعات لا يُجزِىءُ فيها التَّفريقُ؛ فثَبَتَ التَّتابُعُ بقولِ هؤلاءِ/ ولمْ يَثْبُتْ بالتِّلاوةِ؛ لجوازِ أنْ تكونَ التِّلاوةُ منسوخةً والحكمُ ثابتاً[6]، وهو قولُ أصْحابِنا[7]). وقَالوا أيضاً[8]: (إنَّ قراءَتَهُ كروايَتِه، وهي مشهورةٌ[9]؛ فيُزادُ بها على القَطعيِّ)، | 000/أ

---

(1) للجصَّاص، (١٢١/٤).

(2) وهذا الأثر رواه الطبري في **تفسيره**، (٥٦١/١٠) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس ﷺ قال: «**هو بالخيارِ في هؤلاء الثلاثة، الأوّلَ فالأوّلَ، فإنْ لم يجِد من ذلك شيئاً فصِيَام ثلاثة أيام مُتتابعات**». **قلت:** وفي الإسناد علي بن أبي طلحة، وهو ثقة يروي عن ابن عباس ﷺ ولم يسمع منه، فهو يروي عنه مرسلاً، هذا ما أكَّده ابن أبي حاتم في ((**الجرح والتعديل**))، (١٨٨/٦).

(3) روى هذا الأثر الطبريُّ في **تفسيره**، (٥٦٠/١٠) عن مجاهد، من طريق قَزَعة بن سُويد. **قلت:** وقَزَعة بن سُويد، ضعَّفه البخاري في **الضعفاء الصغير**، (ص١١٦)، والنَّسائي في **الضعفاء والمتروكون**، (ص٨٨).

(4) يقصد إبراهيم النخَعي الذي سبقت ترجمته، (ص ٢٧٦). وهذا الأثر رواه سعيد بن منصور، عن إبراهيم النَّخَعي مرسلاً، عن ابن مسعود ﷺ. **ينظر: التفسير من سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، (١٥٦٢/٤).

(5) **قَتادة بن دِعامة السَّدوسي البصري**، التابعي، الحافظ، المفسِّر، حدَّث عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيِّب، (ت ١١٧ هـ). (ينظر: **طبقات الفقهاء**، (ص٨٩)، **وتذكرة الحفاظ**، (٩٢/١)). وهذا الأثر رواه الطبري في **تفسيره**، (٥٦١/١٠) عن قتادة، من طريق جامع بن حمَّاد. وجامع بن حمَّاد راوٍ مجهول لم أجد له ترجمة !!.

(6) قال البزدوي في ((**أصوله**))، (١٩٠/٣): (وأما نسخ التلاوة وبقاء الحكم، فمثل قراءة ابن مسعود ﷺ في كفارة اليمين: ((فصيام ثلاثة أيام متتابعات))، لكنه لما صحَّ عنه إلحاقه عنده بالمصحف ولا تهمة في روايته، وجب الحمل على أنه نُسخ نظْمه وبقي حكمه).

(7) يقصد الحنفية.

(8) ذهب الحنفية إلى أن هذه قراءة مشهورة في الصحابة ﷺ؛ فكانت بمنزلة الخبر المشهور؛ لقبولهم إياها تفسيراً للقرآن وفي حق وجوب العمل بها وإن لم يقبلوها قرآناً، والزيادة على القرآن بالخبر المشهور جائزة بلا خلاف عند الأصوليين. ينظر: **العُدَّة في أصول الفقه**، (٨٨٥/٣)، **وأصول السَّرَخْسي**، (٢٦٩/١)، **وبدائع الصنائع**، (١١١/٥)، **والهداية**، المرغيناني، (٣٢٠/٢)، **وروضة الناظر**، (٢٠٣/١).

(9) **القراءة المشهورة:** ما صحَّ سندها ولم تبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية والرسم، واشتهرت عن القرَّاء، فلم يعدَّها أحد من الغلط ولا من الشذوذ، مثال ذلك: ما اختلفت الطرق في نقله عن القرَّاء السبعة. وقد حصل الإجماع على العمل بالقراءة المشهورة. (ينظر: **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، عبدالرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين، الشهير بـ ((أبي شامة))، (ص١٧٩)، **والإتقان**، (٢٦٤/١)). وهذه القراءة كالخبر المشهور، كما في **نصب الراية**، (٢٩٦/٣)، **والدِّراية في تخريج أحاديث الهداية**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (٩١/٢).

﴿كَفَّارَةُ أَيْمانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] **إذا حَلَفْتُمْ وحَنِثتم.** ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] **بأن تضنُّوا بها ولا تبذلوها لكل أمر،**

فما ذكَروهُ[١] غيرُ مسلَّمٍ عندَنا. **وقولُهُ: (وحنِثتم)** مرَّ تفصيلُهُ[٢]. **قولُهُ: (بأنْ تضنُّوا بها ولا تبذُلُوها إلخ)** أصلُ معنى «الضَّنَّة»: البُخْلُ[٣]، والمرادُ عدَمُ البَذْلِ، وللسَّلَفِ في الحفظِ هنا[٤] تفاسيرُ؛ فقَالَ قومٌ[٥]: (معناهُ: «احفَظُوا أنفسَكُمْ عَنِ الحنثِ فيها»، وإنْ لمْ يَكُنِ الحنثُ معصيةً)، وقالَ آخَرونَ[٦]: (معناهُ: «أقِلُّوا مِنَ الأيمانِ»؛ لقَولِهِ تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، وعليهِ قولُ الشَّاعرِ[٧]:

قَلِيلُ الْأَلَايَا[٨] حَافِظٌ لِيَمِينِهِ ~ وَإِنْ بَدَرَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتْ).

وقالَ قوم[٩]: («راعُوها لِكَيْ تُؤدُّوا الكَفارةَ إذا حنِثتُم فيهَا»؛ لأنَّ حِفظَ الشَّيءِ رعايَتُه. قالُوا: وهذا هو الصَّحيحُ)، أمَّا الأوَّلُ[١٠] فلا مَعنى لهُ لأنَّهُ غيرُ منهيٍّ عن الحِنْثِ إذا لم يَكنِ الفعلُ معصيةً[١١]، وقدْ قالَ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ـ: « **فَلْيَأتِ الذي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ**» كما مرَّ[١٢]، وقالَ تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُمْ﴾ [التحريم: ٢]؛ فثبَتَ أنَّهُ غير منهيٍّ عَنِ الحِنْثِ إذا لم يَكُنْ معصيةً، فلا يجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمانَكُمْ﴾ نهياً عن الحِنْثِ،

---

(١) يقصد جمهور الشافعية، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجب فيها التتابع؛ لأن القراءة المتواترة: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] لم تفرِّق بين أن تكون متتابعة أو متفرِّقة، وهو صوم ورد به القرآن مطلقاً؛ فأجزأ فيه التفريق كصوم فدية الأذى. وأما قراءة ابن مسعود فهي قراءة شاذَّة وعموم القرآن أولى منها . ينظر: **المهذَّب**، (١١٦/٣)، **ونهاية المطلب**، (٣١٨/١٨)، **والبيان في مذهب الشافعي**، (٥٩٢/١٠).

(٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤاخِذُكُمْ بِما عَقَّدْتُمُ الْأَيْمانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فالمعنى: « ولكن يؤاخذكم بما عقَّدتم إذا حنِثتم أو بنكث ما عقَّدتم»، فحُذف للعلم به، فالكفارة لا تجب بمجرد اليمين، إنما تجب بشرط الحِنث. ينظر: (ص ٣٩٦).

(٣) ينظر: **تهذيب اللغة**، مادة (ضَنَنَ)، (٣٢١/١١)، **والصحاح**، مادة (ضَنَنَ)، (٢١٦٥/٦)، **ولسان العرب**، مادة (ضَنَنَ)، (٢٦١/١٣).

(٤) في (ب) «وللسَّلف هنا في الحفظ»، وما أثبته من (أ) و (ج).

(٥) وهذا القول للطبري، حيث قال في **تفسيره**، (٥٦٢/١٠): (﴿واحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٩٨]؛ أي: واحفظوا ـ أيها الذين آمنوا ـ أيمانكم أن تحنثوا فيها ثم تُضيعُوا الكفَّارة فيها بما وصفتُه لكم).

(٦) وهذا القول لابن عباس ﷺ . ينظر: **الوسيط**، (٢٢٢/٢).

(٧) البيت للشاعر كُثيِّر عَزَّة يمتدح فيه عبدالملك بن مروان بقلَّة الأيمان، من «البحر الطويل». ينظر: **ديوان كُثيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود، الشهير بـ «كُثيِّر عَزَّة»**، (٢٢٠/٢).

(٨) الأَلِيَّة: اليمين، والجمع: الأَلايا. ينظر: **الصحاح**، مادة (أَلَا)، (٢٢٧١/٦)، **ومجمل اللغة**، مادة (أَلَا)، (١٠١/١)، **ولسان العرب**، مادة (أَلَا)، (٤٠/١٤).

(٩) ذهب إلى ذلك مكّي ـ رحمه الله ـ حيث قال في «**الهداية**»، (١٨٦٠/٣): (﴿واحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾؛ أي: احفظوها أن تحنثوا ولا تكفِّروا).

(١٠) أي: القول الأول، وهو: « احفظوا أنفسكم عن الحنث فيها ».

(١١) فإذا حلف على فعل معصية مثل: ألا يصلي، أو لا يكلِّمَ أباه، أو ليقتلنَّ فلاناً، فالواجب أن يحنِّث نفسَه ولا يُقدم على المعصية، ويكفِّر عن يمينه، فإذا أقدم على المعصية أثِمَ ولا كفارة عليه. ينظر: **المبسوط**، السَّرَخْسي، (١٢٧/٨)، **وبدائع الصنائع**، (١٧/٣)، **وفتح القدير**، (٨٦/٥).

(١٢) (ص ٣٩٦)، حيث قمت بتخريج الحديث هناك؛ مما يغني عن الإعادة.

﴿**كَذلكَ**﴾ [المائدة: ٨٩]؛ **أي: مثل ذلك البيان.** ﴿**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آياته**﴾[المائدة: ٨٩] **أعلام شرائعه.** ﴿**لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [المائدة: ٨٩] **نعمة التعليم أو نِعمَه الواجب شكرها؛ فإنَّ مثل هذا التبيين يسهِّل لكم المخرجَ منه.**

وأمَّا القولُ بأنَّه نهْيٌ عن الحَلْف فساقطٌ واه؛ لأنَّه كيفَ يكونُ الأمرُ بحفْظ اليمين نهْيَاً عن اليَمين؟!، وهلْ هوَ إلا كقولكَ: «احفَظ المالَ» بمعنى: «لا تكسَبْهُ» ؟!. وأما البيتُ فلا شاهدَ فيه؛ لأنَّ مَعنى «حافظٌ ليمينه» أنَّهُ مُراعٍ لها بأداءِ الكَفَّارة، ولو كانَ معناهُ ما ذُكِرَ[1] لكانَ مكرَّراً معَ ما قَبلَهُ [2]، والى هذه الأقوالِ أشارَ المصنِّف ـ رَحِمهُ اللهُ تعالى ـ، وفي «**الكشَّاف**» [3] معنىً آخَرُ وهو: (أنَّ المُرادَ احفَظُوها، ولا تنْسَوْا كيفَ حَلَفْتُم بها[4]). **قولُهُ: (أي: مثلَ ذلكَ البيان)** يعني: أنَّه إشارةٌ إلى مصْدَرِ الفعلِ المذكورِ[5]، **وقولُهُ: (نعمَةَ التَّعليم)** قدَّرهُ مَفْعولاً بقَرينةِ ما قَبلَهُ[6]. **وقولُهُ: (أو نعَمَهُ)** جمعُ «نِعْمة» منصوبٌ عطْفَاً عليه فهو عامٌّ، و**(الواجبَ شُكْرُها)** مبيِّنةٌ لنعَمه[7]. **قولُهُ: (فإنَّ مثلَ هذا التَّبيينِ يُسَهِّلُ لكُمُ المَخْرَجَ منهُ)** في «**الكشَّاف**»[8]: (لعلَّكُمْ تشكرونَ نِعْمَتهُ فيما يعلِّمُكمْ ويسهِّلُ عليكُمُ المَخرَجَ منه)، فقيلَ[9]: (المجرورُ عائدٌ على الحِنْث)، وقيل[10]: («المخْرجَ منْه» فيمَا يعلِّمُكم؛ أي: من التَّكليف، ولولا العائدُ لكانَ الأحسنُ أنْ تُجْعَلَ «ما» مَصْدريَّةً[11])، وقيلَ[12]: (إنَّهُ للشُّكر، **وقولُهُ: (فإنَّ إلخ)** دليلٌ على صِحَّة إرادةِ نِعَمِه الواجبِ شُكْرُها؛ يعني: بمثْلِ هذا التَّبيينِ يَسهُلُ الخروجُ مِنَ الشُّكرِ؛ لأنَّ شُكْرَ نِعمَةِ العَمَلِ مما يُعرَفُ مِنْ كلامِه). فتأمل.

([1]) من أن معنى «حافظ ليمينه»: «قليل الأيمان».

([2]) فقد قال الشاعر في صدر البيت: قَلِيلُ الْأَلَايَا...، و«الألايا» هي الأيمان؛ فكان تكراراً مع ما قبله.

([3]) (٦٧٤/١).

([4]) وهذا المعنى ذهب إليه النحاس، حيث قال في «**إعراب القرآن**»، (٢٨١/١): (﴿وَاحْفَظُوا أَيْمانَكُمْ﴾ أمر الله ﷻ بحفظ الأيمان وترك التهاون بها؛ حتى تُنسى ليذكرها ويقوم فيها بما يجب عليه، من كفارة أو غيرها).

([5]) وهو الفعل «يبين»؛ أي: «يبيِّن الله آياته تبييناً مثل ذلك التبيين»؛ فـ«الكاف» في «كذلك» في موضع نعت لمصدر محذوف. ينظر: **الإملاء**، (٤٥٨/١)، **ومغني اللبيب**، (ص٢٣٧)، **وحاشية الشُّمُّني على المغني**، (١٣/٢).

([6]) يقصد بقرينة تعليم الله ﷻ لعباده كفارة اليمين في قوله تعالى: ﴿كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آياته لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩]، فكان هذا التذييل مناسباً لما سبق، والمعنى: «لعلكم تشكرون نعمة بياناته الشافية في أمور دينكم، ومنها بيان مسألة كفَّارة اليمين».

([7]) يقصد الشهاب أن **قوله: (الواجبَ شكرُها)** صفة مبيِّنة مؤكِّدة لوجوب شكر نعم الله؛ حتى لا يُتوهَّم أنها صفة مخصِّصة للنِّعَم؛ إذ لا نعمة إلا وهي واجبة الشكر لمُنعِمها.

([8]) (٦٧٤/١).

([9]) والقول للطيبي في **حاشيته**، (٤٢٠/٤).

([10]) والقول للقطب التَّحتاني في **حاشيته**، (١٧٠/أ)، / بتصرف يسير /.

([11]) وذلك لأن «ما» المصدرية لا تحتاج إلى تقدير عائد كما سبق، (ص ٣٩١).

([12]) والقول للإسفراييني في **حاشيته**، (٣٨٣/ أ)، / بتصرف يسير/ . كما رجَّح السيوطي والشيخ زاده عَوْدَ الضمير إلى الشكر (ينظر: **حاشية السيوطي**، (٣/ ٣٠٠)، **وحاشية الشيخ زاده**، (٢٣١/٢)). وهذا ما أراه ـ والله أعلم ـ لأنه الظاهر، كما أن طريق الشكر إنما هو التمسُّك بقواعد الشرع والعمل بمقتضاها، وذلك إنما يسهَّل بمثل هذا التبيين.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: ولمَّا وقفَت دُهْم الأقلام على ساحل التَّمام، أحببت أن أختم بحثي بجملة من النتائج والتوصيات:

١ . بيَّنت هذه الدراسة أن عصر الشهاب يرفض وصفَه بالجمود والانحطاط والشلل الفكري، فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية والإدارية السائدة آنذاك إلا أن شمس الإبداع لم تغِب عن ذلك العصر.

٢ ـ صرَّح الشهاب باسم الحاشية دون أن يبيِّن سبب تسميتها؛ ليجتهد الباحث في ذلك، وقد اجتهد كل من الباحث عبدالرحمن المغربي والباحث محمد إدريس في سبب التسمية، فأكملت عملهما لتتضافر جهودنا جميعاً، ولأَخرُج بنتيجة مَفادها: أن الشهاب أراد من خلال اسم الحاشية أن يُبرز جهوده في خدمة كتاب الله، وهو قاضي مصر، فكانت «عناية القاضي»، وأن يُظهر هذه الحاشية بحلَّة قشيبة تجعل المطَّلع يستغني بها عن سائر الحواشي على «أنوار التنزيل»؛ لذلك كانت «كفاية الرَّاضي».

٣ـ لم يصرِّح الشهاب بتاريخ فراغه من تأليف الحاشية، كما لم يصرِّح بذلك من ترجم له، وقد بيَّنت هذه الدراسة أن تاريخ فراغه من تأليفها كان على أقلِّ تقدير بعد سنة (١٠١٠ هـ).

٤ـ أظهرت هذه الدراسة جهود الشهاب في خدمة السنَّة النبوية المطهَّرة، من خلال تعليقه على الأحاديث التي يذكرها المصنِّف، ودفاعه عن السنَّة وتتبُّعه أحاديث فضائل السور حديثاً حديثاً، على الرُّغم من وجود بعض المآخذ على تخريجه للأحاديث، كتصحيح بعض الأحاديث الضعيفة، أو السكوت عنها، أو ذكر أقوالَ متناقضة في الحكم عليها دون ترجيح أيٍّ منها.

٥ ـ أظهرت هذه الدراسة مدى اهتمام الشهاب بعلم القراءات؛ فلا تكاد تمرُّ قراءة إلا ويُدلي بدلوه فيها، إما بتوجيه أو ترجيح أو استدراك على المصنِّف، فقد أحصى الشهاب أكثر من أربع وعشرين قراءة في قوله تعالى: ﴿وعبَد الطَّاغوت﴾ [المائدة: ٦٠]، ونسب أغلب هذه القراءات إلى أصحابها، وما فات الشهاب استدركته عليه وقمت بنسبته، كما نظَّمته في فِهرس للقراءات لتيسير البحث.

٦ ـ يمكن تصنيف حاشية الشهاب ضمن التفسير الأثَري النظري، الذي يجمع بين التفسير بالمأثور القائم على الرواية والنقل وإيراد الأقوال المأثورة، وبين التفسير بالرأي القائم على الاجتهاد والنظر وإعمال الفكر؛ وبالتالي فقد كشفت هذه الدراسة عن تكامل منهج الشهاب في التفسير.

٧ـ أبرزت هذه الدراسة الشخصية الموضوعية للشهاب، فعلى الرغم من إعجابه الكبير بالمصنِّف إلا أنه خالفه وناقشه في مسائلَ كثيرة، كما أظهرت الدراسة الشخصية النقَّادة للشهاب، من خلال التركيز على ردوده على أرباب الحواشي على «أنوار التنزيل»، من أمثال عصام الملَّة والكازروني، رحمهما الله تعالى.

٨ ـ كشفت هذه الدراسة عن طريقة الشهاب وأسلوبه المميَّز في توضيح المسائل المدروسة، فهو يذمُّ التقليد والاتِّباع، ويعتمد طريقة درسية تعليمية تقوم على جذب انتباه القارئ وتحريك ذهنه ليشارك هو في استنباط النتيجة، لا أن يكون متلقِّياً للعلم فحسب، كما أن أسلوبه في العرض يتراوح بين الإيجاز والتوسُّع،

مع ميله في كثير من الأحيان إلى الاستطراد؛ مما يجعل ذهن القارئ يتشتَّت، إلا أنه يعود ليجمع نَثَار المسألة ويعطيه القول الفصل فيها.

٩ ـ **للحاشية مزايا كثيرة بوَّأتها مكانة مرموقة بين حواشي «أنوار التنزيل» خاصة**، ومن هذه المزايا:

أولاً ـ بروز شخصية الباحث العلمية واستقلالها، حيث ظهرت قدرات الشهاب الفائقة على اعتراض الرأي ومناقشته، مع التجرُّد والموضوعية؛ وهذا ما جعل الحاشية متفرِّدة متميِّزة عن باقي الحواشي على «أنوار التنزيل».

ثانياً ـ تعدُّد مصادر الشهاب وكثرة مشاربه؛ فالقارئ لحاشية الشهاب يلحظ وفرة المصادر التي استقى منها الشهاب معلوماته؛ الأمر الذي مكَّنه من الإحاطة بمعظم جوانب الموضوعات مع القوة في عرضها.

ثالثاً ـ عناية الشهاب بعلوم العربية، من نحو وصرف وبلاغة...إلخ، وتعمُّقه في إدراك لطائفها وأسرارها، جَعَل كثيراً من المعاصرين يفيئون إلى حاشيته بين الفَينة والأخرى للاستفادة من نفائس تحريراته في هذا المضمار، حتى أصبح من الممكن تصنيف الحاشية ضمن الاتجاه اللغوي البياني في التفسير.

رابعاً ـ الحاشية ضرورية لفهم عبارة البيضاوي وإزالة الغموض عنها، ومما يلفِت نظر المطَّلع على الحاشية حسن إفادة الشهاب من باقي الحواشي؛ الأمر الذي جعل هذه الحاشية زبدة الحواشي على «أنوار التنزيل».

١٠ ـ **ومما يؤخذ على الشهاب:**

أولاً ـ قسوة النَّقد والاعتداد بالنفس.

ثانياً ـ التعقيد اللَّفظي وافتقار عباراته إلى السلاسة والسهولة.

ثالثاً ـ الغموض الذي يشوب نُقولاته وإحالاته.

رابعاً ـ وقوع الشهاب في التكرار.

خامساً ـ نقْل الشهاب عن بعض المصادر بالمعنى ـ بدون قصد منه ـ مما أدَّى إلى تشويه المنقول؛ لذلك كان لا بدَّ من نقل العبارة من المصدر بتمامها؛ لعقد مقارنة بين ما نقله الشهاب وبين النص الأصلي.

سادساً ـ عدم إشارته إلى انتهاء النَّقل في كثير من الأحيان؛ مما يؤدي إلى تداخل النصوص المنقولة مع بعضها من جهة، ومع كلام الشهاب من جهة أخرى، فكان عملي في التحقيق يتطلَّب مني تمييز هذه النصوص عن بعضها البعض والإشارة إلى انتهاء النقل، كما أردت لعملي المتواضع هذا أن يتفرَّد عن أقراني من الباحثين، بأن أميِّز كلام الشهاب الذي أخذه عن غيره ولم يصرِّح بنقله، فوضعته بين علامتين ** تحقيقاً للأمانة العلمية.

ولكن هذه المآخذ كلَّها لا تغضُّ من قيمة الحاشية؛ فهي غرَّة الحواشي على «أنوار التنزيل».

١١ ـ وفي **قسم التحقيق**: خرجت بنتائج، منها:

أولاً ـ لا نسخ في قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨] بالآيات والأحاديث التي تبيح الدَّفع في شرعنا؛ ولا دليل فيها على أنه كان هنالك شرع يمنع المرء من أن يدفع القتل عن نفسه، وأما قوله ﷺ: «**إذا التقَى المُسْلمانِ بِسَيْفَيهِمَا فالقَاتِلُ والمَقْتُولُ في النَّارِ**» فهو محمول على ما إذا كان كلٌّ منهما عازماً على قتل صاحبه.

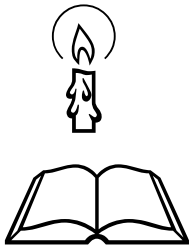
ثانياً ـ قول من قال: (إن شريعة عيسى عليه السلام كلُّها أمثال ورموز ومواعظ) متعقَّب، فإنه منزَّل أيضاً على الأحكام الشرعية، وإن كان معظمها موافقاً لما في شريعة موسى عليه السلام لكنها ناسخة لأشياء، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، وبالتالي فهي ناسخة للتوراة؛ لأنه لا يشترط في نسخ الشريعة رفع جميع أحكامها بها كما أكَّد الأصوليون، كما أن شريعة محمد ﷺ نسخت كلَّ شريعة قبلها، مع أنها قررت بعض الأحكام.

ثالثاً ـ لا إشكال في رفع ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ على القراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصارى﴾ [المائدة: ٦٩]، فقد خرَّجها النُّحاة بتخريجات مقبولة، والراجح منها: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، والتقدير فيه: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى، من آمنَ بالله واليوم الآخر، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئونَ كذلك»؛ أي: في حكمهم، ولم يُعطف «الصابئون» على من قبلهم لأنهم أشدُّ المذكورين في الآية ضلالاً. وقراءة أبيٍّ رضي الله عنه غير المشهورة على النصب « والصَّابئينَ» تنفي هذا الإشكال من أساسه؛ وبالتالي فلا مطْعن لخصوم القرآن الكريم في نَظْم هذه الآية الكريمة.

رابعاً ـ رجحان مذهب القائلين بوجوب التتابع في الصوم في كفارة الحِنث؛ لأن قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب، رضي الله عنهما، « فصيام ثلاثة أيام متتابعات» قراءة مشهورة ثبتت واستفاضت حتى زمن أبي حنيفة ـ رحمه الله، وهي وإن لم تكُ قرآناً متواتراً فلا أقلَّ من أن تكون خبرَ آحاد أو تفسيراً للصحابي، وهي في حكم الخبر المرفوع، كما أن المقصود في كفارة اليمين الرَّدع عن اعتياد الأيمان، وهذا يناسب التتابع لا التفرقة.

أوصي الهيئات العلمية بتوجيه الاهتمام إلى مثل هذه الحاشية، وتبنِّي العمل الموسوعي القائم على تضافر جهود الطلاب؛ لإثراء البحث العلمي ورفع قيمته، ولتسليط الضوء على جانب مهمَّش، ألا وهو جانب الحواشي، كما أوصي هذه الهيئات بعقد ندوات ومؤتمرات علمية لإعادة تقييم عصور ظُلمت من قِبَل كثير من الباحثين.

وختاماً: فإن هذا جهد المقلِّ، ولا أزعم لنفسي الإحاطة بجميع مباحث الدراسة، ولا الإلمام بكلِّ ما يقتضيه البحث، فما كان من خير وحقٍّ فبتوفيق من الله تعالى، وما كان من خطأ وزلَلٍ فمني ومن الشيطان، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.



فهرس الفهارس

١. فهرس الآيات

٢. فهرس القراءات

٣. فهرس الأحاديث والآثار

٤. فهرس الأشعار

٥. فهرس الأعلام

٦. فهرس الأمثال

٧. فهرس الأمثلة

٨. فهرس المصطلحات

٩. فهرس المصادر والمراجع

١٠. فهرس الموضوعات

١. فهرس الآيات

الصفحة	سورة الفاتحة (١)
٢٤، ٧٣	﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[الآية: ٤]
٦٧	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الآية: ٦]
	سورة البقرة (٢)
٦١	﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه هُدىً للمُتَّقِينَ﴾[الآية: ٢]
٢٥	﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [الآية: ٦]
٧٣	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[الآية: ٢٠]
٢١، ٢٢	﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾[الآية: ٢٢]
٦٢	﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٣]
٣١٣	﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[الآية: ٢٤]
٣٧٧	﴿رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [الآية: ٢٥]
٦٧	﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [الآية: ٧٧]
٣٣٥	﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [الآية: ٨٧]
٢٤	﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾[الآية: ٩٨]
٢٦٨	﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴾ [الآية: ١٣٦]
٣٧١	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾[الآية: ١٤٣]
٧٢	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾[الآية: ١٨٤]
٣٩٥	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [الآية: ١٨٤]
٤٠٨	﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٤]
٢٠٠	﴿﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾ [الآية: ٢٣٤]
٧٤	﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[الآية: ٢٨٤]
	سورة آل عمران (٣)
٤١٢	﴿وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الآية: ٥٠]
٢١٤	﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الآية: ٩٥]
٦١	﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الآية: ١٦٤]
١٠٩	﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً﴾ [الآية: ١٩١]

سورة النساء (٤)	
﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوالَ الْيَتامى﴾ [الآية: ١٠]	٣٠١
﴿عن مَواضعه﴾ [الآية: ٤٦]	١٧٠
﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِه وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذلكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [الآية: ٤٨]	٢٧، ٣٠١
﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ﴾[الآية: ١٠٥]	٦٨
﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[الآية: ١٥٧]	١٧١
سورة المائدة (٥)	
﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[الآية: ١٣]	٣٥٨
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾[الآية: ١٨]	٨٣
﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [الآية: ٢٤]	٣٦٦
﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ٢٧] ١٠٧
﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾[الآية: ٢٨] ١١٥، ١١٩، ٤١١
﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٢٩]	١١٩
﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الآية: ٣٠]	١٢٥
﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [الآية: ٣١] ..... ١٢٧، ١٤١
﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾[الآية: ٣٢] ..... ١٠٧، ١٣٥، ٣٠٦
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[الآية: ٣٣] ٧٦، ١٣٩
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[الآية: ٣٤] ١٤٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الآية: ٣٥] ١٤٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الآية: ٣٥] ١٥٠

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾[الآية: ٣٧]..... ١٥٣
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[الآية: ٣٨] ٦٠، ٧١، ١٥٤، ١٥٦
﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[الآية: ٣٩]..... ١٦٤
﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الآية: ٤٠].....٧٦، ١٦٦
﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[الآية: ٤١] ..... ٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤
﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[الآية: ٤٢]..... ١٧٥
﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾[الآية: ٤٣] ١٧٨
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾[الآية: ٤٤].....١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩
﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الآية: ٤٥] ١٨٩، ١٩٩، ٤٠١
﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾[الآية: ٤٦].....٢٠١، ٢٠٤
﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[الآية: ٤٧] ٢٠٤
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الآية: ٤٨] ٧٩ ٢٠٩، ٢١٥

﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٤٩] ٧٩، ٢١٨

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الآية: ٥٠] ٢٢١، ٢٢٤

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾[الآية: ٥١] ..... ٢٢٥، ٢٥٣

﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [الآية: ٥٢] ..... ٢٢٨، ٢٣٥

﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [الآية: ٥٣] ..... ٢٣٤، ٢٣٥

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[الآية: ٥٤] ..... ٧٨، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٤٩

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [الآية: ٥٥] ٧٠، ٧٨، ٨٩، ٢٥٣

﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الآية: ٥٦] ٢٥٨

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٥٧] ..... ٧٢، ٢٥٩

﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٥٨] ٢٦٠

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٥٩] ٢٦٣

﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [الآية: ٦٠] ..... ٧٧، ٢٦٩، ٢٨١

﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾[الآية: ٦١] ٢٨٦

﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[الآية: ٦٢] ٢٨٧

سورة المائدة (٥)

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[الآية: ٦٤]..... ٧٨، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾[الآية: ٦٥] ٣٠٠

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[الآية: ٦٦]..... ٣٠٠، ٣٠١

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾[الآية: ٦٧] ..... ١٧٧، ٣٠٣

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[الآية: ٦٨]..... ٣٠٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الآية: ٦٩].....٦٠، ٨٠، ٣٠٩، ٤١٢

﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾[الآية: ٧٠] ..... ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣

﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٧١] ..... ٧٧، ٣٣٧

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [الآية: ٧٢]..... ٣٤٣، ٣٤٦

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الآية: ٧٣] ٣٤٦

﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾[الآية: ٧٤] ..... ٧٦، ٣٤٨

﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[الآية: ٧٥] ..... ٨٥، ٣٥٠

﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَراً وَلَا نَفْعاً وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[الآية: ٧٦]..... ٣٥٥

﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [الآية: ٧٧] ..... ٣٤٣، ٣٥٥

سورة المائدة (٥)

﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [الآية: ٧٨] ٣٥٧

﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الآية: ٧٩] ٣٥٩

﴿تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [الآية: ٨٠] ..... ٣٦١، ٣٦٤

﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٨١]... ٣٦٤

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الآية: ٨٢] ٣٦٤

﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الآية: ٨٣] ٣٦٧

﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [الآية: ٨٤]..... ٣٧١

﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٨٥].. ٣٨٠

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الآية: ٨٦] ..... ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الآية: ٨٧] ٧١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥

﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾[الآية: ٨٨] ٣٨٨

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[الآية: ٨٩] ..... ٣٩٠، ٣٩٥

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الآية: ٩٣] ٣٨٧

سورة الأنعام (٦)

﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[الآية: ٧٠] ٦٦

﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[الآية: ١٣٧] ٧٣

﴿ما أَشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنَا﴾[الآية: ١٤٨] ١٩٦

سورة الأعراف (٧)

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[الآية: ١١] ٦٧

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [الآية: ١٨] ٦٦

﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ﴾[الآية ١٣٤] ٦٤

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الآية: ١٧٢]	٢٣
سورة التوبة (٩)	
﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[الآية: ٢٥]	٣٢٨
﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾[الآية: ٤٣]	٨٥، ٣٥٢
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[الآية: ٧٥]	٨٩
﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً﴾[الآية: ٩٢]	٣٦٨
﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الآية: ١٠٥]	٦٧
﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾[الآية: ١١١]	١١٢
سورة يونس (١٠)	
﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾[الآية: ٢٦]	٧٠
﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾[الآية: ٦٣]	٦٦
﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾[الآية: ٦٤]	٦٦
﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾[الآية: ٩٩]	٢٧
سورة هود (١١)	
﴿ وَكُلَّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَما تَسْخَرُونَ﴾ [الآية: ٣٨]	٢٤٧
﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[الآية: ٧١]	٦٨
﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [الآية: ٧٢]	٢٩٧
سورة يوسف (١٢)	
﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [الآية: ٤]	٩٠
﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [الآية ٢٣]	٢٢٥
سورة إبراهيم (١٤)	
﴿ما أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[الآية: ٢٢]	٧٤
سورة الحجر (١٥)	
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الآية: ٩]	٢
سورة النحل (١٦)	
﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[الآية: ٧٢]	٦٨
﴿فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [الآية: ٩٨]	٣٥٩
﴿إِنّ إبراهِيمَ كانَ أُمَّةً﴾ [الآية: ١٢٠]	٢٥٧

سورة الإسراء (١٧)	
﴿وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ كِتاباً يَلْقاهُ مَنْشُوراً﴾[الآية: ١٣]	٧٢
﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الآية: ٣٦]	٢٠١
سورة الكهف (١٨)	
﴿قالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلى أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِداً﴾[الآية: ٢١]	٨٣
سورة طه (٢٠)	
﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ [الآية: ٥]	٢٩١
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾[الآية: ١٤]	٦٥
سورة النور (٢٤)	
﴿سُورَةٌ أَنْزَلْناها وَفَرَضْناها﴾ [الآية: ١]	١٥٥
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [الآية: ٢]	١٥٥
﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةَ ﴾[الآية: ٣٨]	٢٧٩
سورة الفرقان (٢٥)	
﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءِ بِالْغَمامِ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ﴾ [الآية: ٢٥]	٦٦
سورة الشعراء (٢٦)	
﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الآية: ٢٩]	١١٨
﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾[الآية: ١١٦]	١١٨
سورة النمل (٢٧)	
﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[الآية: ٢٢]	٢٦
سورة السجدة (٣٢)	
﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ﴾[الآية: ٧]	٦٧
سورة الأحزاب (٣٣)	
﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الآية: ٣٣]	٢١٣
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الآية: ٥٧]	١٣٩
سورة سبأ (٣٤)	
﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[الآية: ١٩]	٧٣

سورة يس (٣٦)	
﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الآية: ٦١]	٦٧
سورة الصافات (٣٧)	
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قالَ يا بُنَيَّ إِنِّي أَرى فِي الْمَنامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾[الآية: ١٠٢]	٦٧
﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾[الآية: ١٧٣]	٢٥٨
سورة غافر (٤٠)	
﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [الآية: ٧]	١٧٣
﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَومَ﴾[الآية: ١٦]	٢٤
سورة الشورى (٤٢)	
﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الآية: ٤٠]	٢٠١
سورة الأحقاف (٤٦)	
﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾[الآية: ٣]	١٠٩
سورة محمد (٤٧)	
﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾[الآية: ١٥]	١٥٥
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾[الآية: ٢٤]	١٧٤
﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾[الآية: ٣٨]	٢٤٣
سورة الحجرات (٤٩)	
﴿فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ [الآية: ٩]	١١٦
سورة ق (٥٠)	
﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾ [الآية: ١٧]	٣١٥
﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [الآية: ٣٠]	٦٦
سورة القمر (٥٤)	
﴿ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ ﴾ [الآية: ٤٨]	٢٩٦
سورة الرحمن (٥٥)	
﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[الآية: ٢٧]	٢٥
سورة الواقعة (٥٦)	
﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾[الآية: ١٠]	٢١٦
﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[الآية: ١١]	٢١٦

سورة الحديد (٥٧)	
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الآية: ١٦]	٦٧، ٣٥٠
سورة الصف (٦١)	
﴿نَحْنُ أَنْصارُ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٤]	٣٦٦
سورة الجمعة (٦٢)	
﴿إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[الآية: ٩]	٣٩٦
سورة التحريم (٦٦)	
﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُمْ﴾ [الآية: ٢]	٤٠٨
﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِماتِ رَبِّها﴾ [الآية: ١٢]	٣٥١
﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [الآية: ٦٦]	٣١٤
سورة الحاقة (٦٩)	
﴿وَانْشَقَّتِ السَّماءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ واهِيَةٌ﴾ [الآية: ١٦]	٦٥
سورة نوح (٧١)	
﴿أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [الآية: ١]	٢٠٦
سورة المدثر (٧٤)	
﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[الآية: ٣]	١٥٨
﴿فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [الآية: ٤٨]	٣٧٤
سورة البروج (٨٥)	
﴿فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ [الآية ١٦]	١٦٨
سورة الفجر (٨٩)	
﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[الآية: ٢٢]	٢٦
سورة الشرح (٩٣)	
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الآية ١]	١٢٦
سورة الزلزلة (٩٩)	
﴿فمنْ يعْمَلْ مِثقَالَ ذرَّةٍ خيراً يَرَهُ﴾[الآية ٧]	٢٧١

٢ـ فِهرس القراءات

«مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» (الفاتحة: ٤)	٢٤، ٧٣
«أَأَنْذَرْتَهُمْ» (البقرة: ٦)	٢٥
«يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ» (البقرة: ٢٠)	٧٣
«وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» (البقرة: ١٨٤) وقراءات «يطَّوَّقونه»، و«يتطوَّقونه»، و «يطَّيَّقونه»، و «يتطيَّقونه»	٧٢
«فطوَّعت له نفسه» (المائدة: ٣٠)	١٢٦
«فطاوعَت له نفسه» (المائدة: ٣٠)	١٢٦
«فأواريْ سَوءةَ أخي» (المائدة: ٣١)	١٣٣
«يريدون أن يُخْرَجوا» (المائدة: ٣٧)	١٥٣
«والسَّارقَ والسَّارقةَ» (المائدة: ٣٨)	١٥٤، ١٥٦
«والسُّرَّق والسُّرَّقة» (المائدة: ٣٨)	١٦٤
«فاقطعوا أيمانهما» (المائدة: ٣٨)	١٦١
«سمَّاعين للكذب» (المائدة: ٤١)	١٦٨
«أكَّالون للسُّحُت» (المائدة: ٤٢)	١٧٥
«أكَّالون للسُّحْت» (المائدة: ٤٢)	١٧٥
«أكَّالون للسَّحْت» (المائدة: ٤٢)	١٧٥
«العينُ بالعينِ، والأنفُ بالأنفِ، والأذُنُ بالأذُنِ والسنُّ بالسنِّ والجروحُ قصاصٌ» (المائدة: ٤٢)	١٩٠، ١٩٤، ١٩٨
«العينَ بالعينِ، والأنفَ بالأنفِ، والأذُنَ بالأذُنِ والسنَّ بالسنِّ والجروحَ قصاصٌ» (المائدة: ٤٢)	١٩٠، ١٩٤، ١٩٨
«العينَ بالعينِ، والأنفَ بالأنفِ، والأذُنَ بالأذُنِ والسنَّ بالسنِّ والجروحُ قصاصٌ» (المائدة: ٤٢)	١٩٠، ١٩٤، ١٩٨
«فهُو كفَّارتُهُ لهُ» (المائدة: ٤٥)	٢٠٠
«وآتيناه الأنجيل» (المائدة: ٤٦)	٢٠٣
«وليحكُمَ أهلُ الإنجيل» (المائدة: ٤٧)	٢٠٥
«وليْحكُمْ أهلُ الإنجيل» (المائدة: ٤٧)	٢٠٥
«وأنْ ليحكمْ» (المائدة: ٤٧)	٢٠٥
« ومهيمناً عليه» (المائدة: ٤٨)	٢١١
«وأنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ» (المائدة: ٤٩)	٢١٧
«وأنُ احْكُمْ بَيْنَهُمْ» (المائدة: ٤٩)	٢١٧
«أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ» (المائدة: ٥٠)	٢٢٢

«أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ» (المائدة: ٥٠)	٢٢٣، ٢٢٤
«أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ تَبْغُونَ» (المائدة: ٥٠)	٢٢٤
«ويقُولَ الذينَ آمَنُوا» (المائدة: ٥٣)	٢٣١
«هَلْ تَنْقَمُونَ منَّا» (المائدة: ٥٩)	٨٢، ٢٦٤
«من يرتدِدْ منكمْ» (المائدة: ٥٤)	٢٣٧
«من يرتدَّ منكمْ» (المائدة: ٥٤)	٢٣٨
«والكفارِ أولياءَ» (المائدة: ٥٧)	٧٢، ٢٥٩
« ومن الكفارِ أولياءَ» (المائدة: ٥٧)	٢٥٩
«عبَدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٤
«عَبُدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٤
«عَبْدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٥
«عَبْدَ الطاغوتَ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٥
«عَبَدوا الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٥
«عُبدَ الطاغوتُ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٦
«عَبُدَ الطاغوتُ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٦
«عُبُدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٦
«عُبَّدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٧
«عُبَدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٧
«عُبَّدَ الطاغوتَ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٧
«عابدَ الشيطانِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٧، ٢٨٠
«عُبَّادَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عِبَادَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عابدُ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عابدو الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عابدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عَبَدَ الطاغوتَ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٨
«عَبَدةَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٩
«أَعْبُدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٩
«عَبيدَ الطاغوتِ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٩

«عابدي الطاغوت» (المائدة: ٦٠)	٢٧٩
«ومن عَبدوا الطاغوتَ» (المائدة: ٦٠)	٢٧٩
«والصابئينَ والنصارى» (المائدة: ٦٩)	٣٢٩، ٤١٠
«والصابئونَ والنصارى» (المائدة: ٦٩)	٣٢٩، ٤١٠
«والصَّابيون والنَّصَارى» (المائدة: ٦٩)	٣٢٩
«عُمُوا وصُمُّوا» (المائدة: ٧١)	٣٤٠
«بما عقَّدتم الأيمان» (المائدة: ٨٩)	٣٩٢
«بما عَقَدتم الأيمان» (المائدة: ٨٩)	٣٩٢
«بما عاقَدتم الأَيمان» (المائدة: ٨٩)	٣٩٣
«فصيامُ ثلاثة أيَّام مُتَتابعات» (المائدة: ٨٩)	٤٠٧، ٤١٢
«من أوسَط ما تطْعمون أَهَاليْكم» (المائدة: ٨٩)	٣٩٩
«من أوسَط ما تُطعمونَ أهليكم أو كَأُسوتهم» (المائدة: ٨٩)	٤٠٤
«كَذَلكَ زُيِّنَ لكَثيرٍ منَ الْمُشْركينَ قَتْلُ أَوْلَادهمْ شُرَكَائهمْ» (الأنعام: ١٣٧)	٧٣
«مَا أَنَا بمُصْرخكُمْ ومَا أَنْتُمْ بمُصْرخيَّ» (إبراهيم: ٢٢)	٧٤
«ويُخْرجُ لَهُ يومَ الْقيَامَة كتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا» (الإسراء: ١٣)	٧٢
«إنَّ هَذَان لَسَاحرَان» (طه: ٦٣)	٣٢٤
«ربَّنَا باعدْ بَيْنَ أَسْفَارنَا» (سبأ: ١٩) وقراءات « ربَّنا بَعِّدْ»، و«ربَّنا باعِدْ»، و« ربُّنا باعَدَ»	٧٣

٣ـ فهرس الأحاديث والآثار

أتى رسولَ الله ﷺ نفرٌ منَ اليهودِ، فيهِمْ أبو ياسرِ بنُ أخطَبَ، ورافعُ	٢٦٩
إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.....	٦٩
إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ.....	١١٧، ٤١١
إذا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ.....	٧٠
إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.....	٦٥
أشارَ رسولُ الله ﷺ إلى أبي موسى الأشعريِّ وقالَ: هُمْ قومُ هذا.....	٢٤٣
أُعطِي أهلُ التوراةِ التوراةَ فعَملوا بها، وأهْلُ الإنجيلِ الإنجيلَ فعَملُوا به.....	٢٠٨
أقبلَ ابن سلامٍ ونفرٌ من قومِه آمَنوا بالنبيِّ ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله إنّ منَازلَنَا بعيدةٌ.....	٢٥٥
إليكَ نَسْعى ونحفِد	٦٨
إنَّ أحبارَ اليهودِ قالوا: اذْهبُوا بنا إلى محمَّدٍ لَعلَّنا نفْتنُه عَن دِينه.....	٢١٨
إنّ امْرَأَةً دَخَلَت النَّارَ فِي هِرَّة.....	٣٩١
إنّ رُسولَ الله ﷺ بَعَثَ سريَّةً إلى «خَثْعَم»، فاعْتَصَمَ ناسٌ بالسُّجود.....٢٢٦، ٢٢٧	
إنَّ شريفاً منْ خيبرَ زَنى بشريفةٍ، وكَانا محصَنيْن.....	١٧١
إنَّ عُبادةَ بنَ الصَّامتِ ﷺ قالَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ منَ اليهودِ كثيراً عَدَدُهُم.....	٢٢٩
إنَّ اللهَ ﷻ أَنْزَلَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿ وَأُولَئِكَ هُمِ الظَّالِمُونَ﴾.....	١٨٨
إنَّ نصرانياً بالمدينةِ كانَ إذا سمعَ المؤذنَ يقولُ: أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله، قالَ: أحرقَ اللهُ الكاذبَ.....	٢٦٢
إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَراً بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ.....	٣٥٠
إنَّ يهودياً جاءَ إلى رسولِ ﷺ، فقالَ: أخبرني يا محمدُ عنِ النُّجومِ.....	٩٠
إنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا.....	٣٠٧
بعَثَ النجاشيُّ إلى النبي ﷺ خمسينَ أو سبْعينَ منْ خيارِهم.....	٣٨١
بَعَثَنِي اللهُ برسالاتِه، فضِقْتُ بها ذَرْعاً، فأوحَى الله تَعالى إليَّ: إنْ لَمْ تبلِّغ.....	٣٠٨
بَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّماً.....	٨٤
جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ.....	٣٨٦
حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ وِعَاءَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُه.....	٣٠٤
دُونَك، فَانْتَصِري.....	٦٩، ١٢٤
سألَ أعرابيٌّ عنِ السَّاعة، فقالَ رسولُ الله ﷺ: ما أعددْتَ لَهَا؟.....	٢٤٦
سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي.....	٧٦، ١٦٦

قَالوا: بنو النَّضيرِ إخوانُنا، فإنْ قَتَلُوا منا قتيلاً أعْطُونا سَبْعينَ وَسْقاً.....	١٧٦، ٢٢١
قَدِمَ أُنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوْا المَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، بِلِقَاحٍ.....	١٤٨
القَطْعُ في ربْعِ دينارٍ فَصَاعداً.....	٧١، ١٦٠
قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ: مَنْ نُؤَمِّرُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ	٢٥٧
كانَ رسولُ الله ﷺ يحْرُسُ حَتَّى نَزلَت، فأخْرَجَ رأسَهُ منْ قُبَّةِ أدَمٍ.....	٣٠٨
كُنْ عَبْدَاللهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَاللهِ الْقَاتِلَ.....	١١٦
لاَ تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا.....	١٢١
لعنَ اللهُ اليهودَ والنصارى اتَّخَذُوا قبور أنبيائهمْ مساجدَ.....	٨٣
لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بالنَّاقُوسِ لِيُضْرَبَ به للنَّاسِ فِي الْجَمْعِ لِلصَّلَاةِ طَافَ بِي	٢٦١
لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.....	٢٣
مَا خَلاَ يَهُودِيٌّ بِمُسْلِمٍ إلا همَّ بقَتْله	٣٦٧
المُستبَّان مَا قَالا فَعَلى البَادِئ مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ.....	١٢١
من ارتَكبَ شَيئاً فعُوقبَ به كَان كفارةً لَهُ.....	١٤٥
مَنْ حلفَ عَلى يَمينٍ ورأى غَيْرَها خَيْراً منْها، فليُكفِّر عَن يَمينه وليَأتِ الذي هو خيرٌ.....	٣٠٨، ٣٩٦
منزلةٌ في الجنَّة جَعلها اللهُ لعبدٍ منْ عباده، وأرجو أن كونَ أنا فاسْألُوا لِيَ الوَسيْلة.....	١٤٩
مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بها.....	١٢١
منْ قالَ: إنَّ آدمَ قالَ شِعْراً.....	١٣٤
...نزلتْ في ثعلبةَ بنِ أبي حاطبٍ الأنصاريِّ قال: يا رسولَ اللَّه، ادعُ اللَّه أنْ يرزُقَني مالاً.....	٨٩
.....نزلتْ في رِفاعةَ بنِ زيدٍ وسُويدِ بن الحرْث، أظْهرا الإسلامَ ثمَّ نافقا.....	٢٥٩
...نزلتْ في فِنْحاصَ بنِ عازوراءَ، فإنَّه قالَ ذلك لما كفَّ اللهُ عنِ اليهودِ ما بَسَط عليهم.....	٢٩٨
....نزلتْ في النجاشيِّ وأصحابه، بعثَ إليه الرسولُ ﷺ بكتابه فقرأَه، ثمَّ دعا جعفرَ	٣٨١
هَرَبَ إلى عَدَنَ بعدَ قتْلِ أخيه، فأتَاهُ إبليسُ ـ لعنَهُ اللهُ ـ.....	١١٤
وصَفَ القيامةَ لأصحابه يَوماً وبَالغ في إنْذَارهم، فَرَقُّوا واجْتمعوا في بيتِ عُثمانَ بنِ مَظعونٍ.....	٧١، ٣٨٦
وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.....	٣٠٦

٤ ـ فهرس الأشعار

وَبضدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ	٣٨٣
مَا بَالُ عَيْنِك منْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ؟! ~ كَأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ	٣٧٨
ولا خيرَ فِيمنْ لا يوطِّنُ نفسَه ~ على نائباتِ الدَّهرِ حينَ تَنُوبُ	٣١٤
وربَّ أمورٍ لا تَضيرك ضَيرةً ~ وللقَلبِ منْ مَخشَاتهنَّ وجيبُ	٣١٤
وما عاجلاتُ الطير يُدنينَ للفتى رَشَاداً ولاعنْ ريثهنَّ يخيبُ	٣١٤
فمنْ يكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلَه ~ فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ	٨٠، ٣١٠، ٣١٣
ولستَ بمستبْقٍ صَديقاً ولا أخاً ~ إذا لم يُعِدَّ الشيءَ وهو يُريبُ	٣١٤
وفي الشكِّ تفريطٌ وفي الحَزم قوّةٌ ~ ويخطئ في الجدّ الفتى ويُصيبُ	٣١٤
إنَّ الكتابَ مُهَيْمِنٌ لنَبيِّنَا ~ والحَقُّ يَعْرِفُهُ ذَوُو الأَلْبَابِ	٢١٠
وللخيلِ أَيّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ~ وَيَعْرِفْ لَهَا أيامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ	٣٣٤
قَليلُ الْأَلَايَا حَافِظٌ لِيَمِينِه ~ وَإِنْ بَدَرَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتْ	٤٠٨
تغيَّرتِ البلادُ ومَنْ عَليها ~ فوجْهُ الأرضِ مغْبرٌّ قبيحُ	١١٩
تغيَّرَ كلُّ ذي لونٍ وشَكلٍ ~ وقلَّ بشاشةَ الوجْهِ المليحِ	١٣٤
أَبَنِي لُبَيْنَى: إنَّ أُمَّكُمُ ~ أَمَةٌ وَإِنَّ أَبَاكُمُ عَبْدُ	٢٧٤
مَليكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ ~ لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الوُجُوهُ وَتَسْجُدُ	٧٩، ٢١٠
إنَّ الخَليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ وانْجَرَدُوا ~ وأخلفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدوا	١٧٩
ما إنْ مَدحتُ محمداً بمَقَالتي ~ لكنْ مدَحْتُ مَقَالتي بمحمَّدِ	١٨٢
تنصَّرتُ بعد الحقِّ عاراً للَّطمة ~ ولم يكُ فيها لو صَبَرتُ لها ضررْ	٢٤٢
فيَا ليتَ أمِّي لم تلدْني وليتني ~ صَبرْت على القَولِ الذي قَالهُ عمرْ	٢٤٢
فأدركَني فيها لِجاجُ حَميةٍ ~ فبعتُ لها العينَ الصَّحيحةَ بالعَورْ	٢٤٢
أنا أبو النَّجْم وشعري شعري	٣٠٥
وأقولُ بعضُ الناسِ عنكَ كنايةً ~ خوفَ الوُشَاةِ وأنْتَ كلُّ النَّاسِ	٧٩، ٢١٩
قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ~ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَاً	٢٩٥
أَضرُبُهم بذِمْ قَلَعْ ~ اقتربُوا قِرفَمْ قِمَعْ	١١١
وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ ~ تحيةُ بينهمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ	٢٧٢
فأنزلَ فيكَ اللهُ خيرَ ولايةٍ ~ وثبَّتها مثنى كتابِ الشرائعِ	٢٥٦
أيذهبُ مدحيكَ المحبَّرُ ضَائعاً ~ وما المدحُ في جنْبِ الإلهِ بضَائعِ	٢٥٦
أبا حَسَنٍ تفديكَ نفسي ومُهْجَتي ~ وكلُّ بطِيءٍ في الهُدى ومُسَارِعِ	٢٥٦

فأنتَ الذي أعطيتَ إذْ كُنتَ راكعاً ~ زَكاةً فدتكَ النفسُ يا خيرَ راكعِ	٢٥٦
قدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الخيارِ تَدَّعي ~ عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ	٢٢٣
يا مَالِ، والسَّيِّدُ المُعَمَّمُ قَدْ ~ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رأيِه السَّرَفُ	٣١٨
وأنَّنا دُونَ ما يَسُومَهمُ الأعْ ~ داءُ من ضيمِ خُطَّةٍ نُكُفُ	٣١٨
الحافظُو عَورَةَ العشيرةِ ~ لا يأتيهمُ من وَرَائنا وَكَفُ	٣١٨
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ~ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	٨٠، ٣١١، ٣١٨
أبلغْ بني جَحْجَبَى وقومهمُ ~ خَطْمَةَ أنَّا وراءهم أُنُفُ	٣١٨
جلوسٌ فِي مَجَالِسِهِم رزانٌ ~ وإنْ ضَيفٌ أَلَمَّ بِهِمْ خُفُوفُ	٢٤٨
لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ~ أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	٢٣٣
إذا جُزَّت نواصِي آلِ بدرٍ ~ فأدُّوها وأسْرى فِي الوَثاقِ	٣١٦
وإلا فَاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ ~ بُغَاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ	٧٩، ١٩٣، ٣١٠، ٣١٦
فَأَلْفَيْتُه غَيرَ مستَعتِبٍ ~ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلاً	٢٧٦، ٢٧٧
ولكنْ كانَ للقاضِي ~ يدٌ بيضاءُ لا تَبْلى	١٤
أُولوا الألبابِ لم يأتوا ~ بِكَشْفِ قِناعِ ما يُتلى	١٤
وقَائلة: ما بَالُهُ لا يَزُورُهَا؟! وقَد ~ كُنْتُ عَنْ تِلكَ الزِّيَارَةِ فِي شُغْلِ	٣٨٠
وتَجهَلُ أَيدِينَا ويَحلمُ رأيُنا ~ ونَشتِمُ بالأفعالِ لا بالتَّكلُّمِ	٢٦٣
يُسائِلُنِي النَّاسُ عَنْ قَتْلِه ~ فقُلتُ ضَرَبْتُ، وهذا طَعَنْ	٢٤٠
يا رُبَّ جَوهرِ علمٍ لو أبوحُ بِه ~ لقيلَ لي: أنتَ ممَّن يعبدُ الوثَنَا	٣٠٥
ما بالُ جهْلك بَعْدَ الحِلْمِ والدِّينِ ؟! ~ وقدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينِ	٣٧٩
انتهِزِ الفرصَةَ إنَّ الفُرصةَ ~ تَصيرُ إنْ لم تنتَهِزْها غُصَّهْ	٢١٦
لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ~ تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ	٧٨، ٢٥٤
جَادَ الحِمَى بُسُطُ اليدينِ بِوَابِلٍ ~ شَكَرَتْ نَدَاهُ تلاعُهُ وَوِهَادُهُ	٢٩١
أنَا ابنُ سيَّارٍ عَلى شَكِيمِه ~ إنَّ الشِّرَاكَ قُدَّ من أَدِيمِه	٣٦٥
عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ~ حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيناهَا	٤٠١
شمسُ ضُحاها هلالُ ليلَتِها ~ درُّ تقاصيرُها زَبَرجَدُها	١٨٣
عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ~ بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا	٧٩، ٢٢٠
أو لم تَكُنْ تَدْرِي نَوَارُ بِأَنَّنِي ~ وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذَّامُهَا؟	٧٩، ٢٢٠
تَرَّاكُ أمكنةٍ إذا لَمْ أرضَها ~ أو يرتبطْ بعضُ النفوسِ حِمامُهَا	٧٩، ٢٢٠
خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا ~ فَلَسْنَا مِنَ الْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَا الْأَحْيَا	١٤٣
وقائلةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ ~ وأكْرُومَةُ الحَيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا	١٥٦

٥ـ فِهرس الأعلام

١.	إبراهيم النَّخَعي	٢٧٦، ٤٠٧
٢.	ابن أبي حاتم	٩٠، ٩١، ٢١٨، ٣٨١
٣.	ابن إسحاق	٢٢٩
٤.	ابن أبي شيبة	٢٤٣، ٣٨١
٥.	ابن الأعرابي	٢٤٤، ٣٨٠
٦.	ابن الأنباري	٢٧٤، ٢٨٠
٧.	ابن تغري بردي	١٤، ١٧
٨.	ابن التمجيد	٤٨
٩.	ابن جنِّي	٥٤، ٢٢٢، ٢٤٩، ٣٩٩
١٠.	ابن الجوزي	٥٣
١١.	ابن الحاجب	١٥٨ ، ١٩٢، ٢٣٤، ٢٨٨
١٢.	ابن حجر العسقلاني	٥٣
١٣.	ابن حجَر الهيتمي	١٤٦
١٤.	ابن حيَّان	٢٩٨
١٥.	ابن دُرُسْتَويه	٥١
١٦.	ابن سعد	١١٦
١٧.	ابن السَّمَيفَع	٤٠٤
١٨.	ابن الصائغ	٥
١٩.	ابن صُوريَّا	١٧٢
٢٠.	ابن عاشور (الفاضل)	١٩، ٢١، ٢٢
٢١.	ابن عاشور (محمد)	٨١ ، ٨٢، ٨٤
٢٢.	ابن عامر	١٩٠
٢٣.	ابن عبد ربه	٦٥
٢٤.	ابن عبد البر	٦٦
٢٥.	ابن العربي	٥٢، ١٦٤، ١٩١، ١٩٧
٢٦.	ابن عرفة	٥٧، ١٣٢
٢٧.	ابن عطية	٥٢، ١٦٤، ١٩١، ١٩٧

٢٨. ابن غانم المقدسي	٣٧
٢٩. ابن الغزي	١٣
٣٠. ابن فارس	٥٥
٣١. ابن قاضي شهبة	١٤، ١٧
٣٢. ابن قتيبة	٢١١
٣٣. ابن كثير	١٩٠، ٢٣١
٣٤. ابن مالك	٤٩، ٣٣٥
٣٥. ابن ماكولا	٢٣٩
٣٦. ابن محيصِن	٢١١
٣٧. ابن مَرْدويْه	٧١، ٢٥٥
٣٨. ابن معصوم	٨٨
٣٩. ابن المنيِّر	٤٧، ٢٤٦
٤٠. ابن النحَّاس	٨٠، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٨٣
٤١. ابن هشام	٥٠، ٣١٣، ٣١٥
٤٢. ابن وثَّاب	٢٢٣
٤٣. أبو البقاء العكبري	١٠٩، ١٣٦، ١٩٢، ٢٩٦، ٣٢٥، ٤٠٤
٤٤. أبو بكر بن عبدالرحمن	٣٨٢
٤٥. أبو حاتم السِّجستاني	٢٥٤
٤٦. أبو حيان الأندلسي = الشيخ	٥٢، ٧٥، ١١١، ١١٢، ١٣٣، ١٦٣، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٦٤، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٠
٤٧. أبو السعود	٣١
٤٨. أبو عبدالرحمن السُّلَمي	٢٢٣
٤٩. أبو عبيدة	٢٧٥
٥٠. أبو علي الفارسي	٥٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٦، ٢٣٢
٥١. أبو عمرو بن العلاء	١٩٠، ٢٥٩
٥٢. أبو عمرو (إسحاق بن مِرَار)	٢٩٢
٥٣. أبو لهب	٢٤٨
٥٤. أبو نُعيم	٥٦
٥٥. الأخفش الأوسط	١٥١، ٢٠٠، ٢٦٨، ٢٧٦، ٣٣٨، ٣٧٢

٥٦. الأدنه وي	٣٦، ٤٦، ٨١
٥٧. الأرموي	١٧
٥٨. الأزهري	٥٤، ١٧٩، ٢٤٤
٥٩. الإسفراييني	٢١، ٤٨، ٥٩، ٦٠، ٨٧، ٤١٠
٦٠. الأُسكُداري	٥
٦١. الأسود العنسي	٢٣٩
٦٢. الأصفهاني (الراغب)	٥٢، ١٢٥، ١٣٩، ٢٠٣، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٧، ٤٠٤
٦٣. الأصفهاني (محمود)	١٨
٦٤. الأصمعي	١١١، ١١٢، ٢٣٠
٦٥. الأعرج	٢٢٣
٦٦. الأعمش	٢٧٦، ٢٧٧
٦٧. الألهاني	٨٩
٦٨. الآلوسي	٨٢، ٨٣
٦٩. أم الهيثم	٢٤٥
٧٠. البابانى	١٩، ٤١
٧١. برهان الدين العلقمي	٣٦
٧٢. بُريدة اليحصُبي	٢٧٧
٧٣. بشر بن أبي خازم	٧٩، ٣١٥
٧٤. البغدادي	٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٤
٧٥. البغوي	١٨
٧٦. البوشكاني	١٥
٧٧. البيضاوي = المصنِّف	٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٨، ١١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٤٥، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٨، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٦١،

		٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١١، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٠
٧٨.	البيهقي	٧١، ٢١٨، ٣٠٨
٧٩.	التفتازاني = النِّحرير	٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٧، ٥٩، ١١٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ١٦٧، ١٨١، ١٩٣، ١٩٩، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٨٠، ٣٨٥
٨٠.	ثعلب	٥١
٨١.	الجاحظ	١٤٠
٨٢.	الجاربَرْدي	١٦، ١٧
٨٣.	جَبَلة بن الأيهم	٢٤١، ٢٤٢
٨٤.	الجُرجاني (الشريف)	١٨، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٨، ٨٨
٨٥.	الجُرجاني (عبدالقاهر)	٥٥، ٢٥٨
٨٦.	جرير بن عبدالله	٢٢٦
٨٧.	جرير بن عطية	٣٧٩
٨٨.	الجصَّاص	٥٢ ، ١١٦، ١٧٥، ١٧٧
٨٩.	جعفر الصادق	٣٩٩
٩٠.	الجواليقي	٤٠
٩١.	الجوهري	٥٤، ١٦٨
٩٢.	حاجي خليفة	١٤، ١٦، ١٩، ٢٠، ٧٥
٩٣.	الحاكم	٧١، ٩٠، ٩١، ٢٤٣، ٢٥٥
٩٤.	الحريري	٤٠
٩٥.	الحسن البصري	٨٢، ٢٦٤، ٢٧٥
٩٦.	حفيد السعد	٥٨
٩٧.	الحكم بن ظُهَير	٩١
٩٨.	حمزة الزيَّات	١٩٠، ٢٧٤
٩٩.	الحَوفي	٢٢٦
١٠٠.	الخَلخالي	٣١٥

١٠١. الخَنجي	١٦، ١٧، ١٨
١٠٢. الخوارزمي	٥٨
١٠٣. الخُوَانساري	١٦
١٠٤. الخَيَالي	٢٩٩
١٠٥. الدَّماميني	٤٩
١٠٦. الدِّهلي	١٣
١٠٧. الدَّيلمي	٥٣
١٠٨. الذهبي	٩١
١٠٩. الرضي الإستراباذي	٥٥، ٥٧، ٣٤٣
١١٠. الرَّملي	٣٥، ٣٧، ١٠٧
١١١. الرُّوداني	٣٩
١١٢. الزجَّاج	١٦٨، ٢٧٤، ٣٢٣
١١٣. الزجَّاجي	٢١٠
١١٤. الزُّرقاني	٢٢، ٢٣، ٦٩، ٨١
١١٥. زُفَر	١٧٦
١١٦. الزمخشري	٢١، ٢٢، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧٧، ٩٣، ١٠٨، ١١١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٠٢
١١٧. الزَّنْجاني	١٢، ١٦، ١٨
١١٨. الزُّهري	٣٨١
١١٩. السائب بن مظعون	٣٦٨
١٢٠. السُّبْكي (بهاء الدين)	٥١
١٢١. السُّبْكي (عبدالوهاب)	١٣، ١٦، ٥٦
١٢٢. سَجَاح	٢٤٠، ٢٤١
١٢٣. السُّدِّي	٧١، ٣٨٦
١٢٤. سعدي أفندي	٤٨

١٢٥. السَّفاقُسي	٢٣٥، ٣٣٠، ٤٠٤
١٢٦. سعيد بن جبير	٣٨٢، ٤٠٤
١٢٧. سعيد بن المسيِّب	٣٨٢
١٢٨. السكَّاكي	٥٠، ٣٤٧
١٢٩. سليم خان	٢٩
١٣٠. السَّمين الحلبي	٥٢، ١١١، ١٥٩، ١٦٣، ١٥٩
١٣١. السُّهْرَوردي	١٥، ٥٣، ٥٤
١٣٢. السُّهَيلي	٥٦
١٣٣. سيبويه ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٩، ٥٧، ٦٣، ١٢٦، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٦، ٣٣٤، ٣٦١	
١٣٤. السِّيرافي (صاحب التقريب)	٣٧٥
١٣٥. السيوطي	١٣، ١٧، ٤٨، ٥٢، ٥٥
١٣٦. الشَّعبي	٨٨
١٣٧. الشُّمُّني	٥٠
١٣٨. الشَّنَواني	٣٢، ٣٧، ٣٨، ٥٨
١٣٩. الشهاب الخفاجي ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٣، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦	
١٤٠. الشهرَستاني	٥٤، ٢٠٨
١٤١. الشيخ زاده	١٤، ٤٨، ٨١
١٤٢. صدر الدين الشيرازي	١٥
١٤٣. الصفدي	١٣
١٤٤. ضابئ بن الحارث	٨٠، ٣١٣
١٤٥. الطبراني	٥٣، ٥٩، ٩٠
١٤٦. الطبري	٧١، ٢٢٩، ٢٦٩، ٣٨١، ٣٨٦
١٤٧. طَرفة بن العبد	٢٧٤
١٤٨. طومان باي	٢٩

١٤٩. الطِّيبي	٤٧، ١٧١، ١٧٩، ١٨٣، ٢٢٥، ٣٢٨
١٥٠. عاصم بن أبي النَّجود	١٧٦
١٥١. العبَّادي	٣٧، ٥٨، ١٤٧
١٥٢. عبدالله بن زيد الأنصاري	٢٤٠
١٥٣. عثمان بن مظعون	٧١، ٣٨٦، ٣٨٧
١٥٤. العراقي (الحافظ)	٩٠
١٥٥. العراقي (ولي الدين)	٢٤٣، ٣٨٢
١٥٦. عروة بن الزبير	٣٨٢
١٥٧. عكرمة	٧١، ٣٨٦
١٥٨. عمرو بن امرئ القيس	٣١٨
١٥٩. عمر بن محمد البيضاوي	١٣، ١٧
١٦٠. العناياتي	٣٢، ٣٧
١٦١. عِياض بن موسى الأشعري	٢٤٣
١٦٢. عيسى بن عمر	١٥٤
١٦٣. الغزالي	١٨، ٥٣، ٥٤، ٢٤٧
١٦٤. الفارسي (صاحب الكشف)	٤٧، ٥٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٣١، ٢٠٧
١٦٥. الفَتَّنِي	٣٢
١٦٦. الفرَّاء	٦١، ٧٤، ٢٣٠، ٢٧٥، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٣٥
١٦٧. الفخر الرازي = الإمام	١٧، ٥٧، ٦٣، ٨١، ١٥٧
١٦٨. فطرس الرومي (تيتوس)	٢٩٩
١٦٩. الفِهري	٥١
١٧٠. الفيروزآبادي	٥٦
١٧١. فيضي	٣٢
١٧٢. القاسمي	٨٢، ٨٥
١٧٣. قتادة	٤٠٧
١٧٤. القرطبي	٥٣، ١١٤
١٧٥. القزويني (خطيب دمشق)	٥٠
١٧٦. القزويني (صاحب المحرَّر)	١٤٣
١٧٧. القطب التَّحتاني	٤٨، ٥٧، ١٥٢، ٣٢٠

١٧٨. القُونوي	٢٠، ٨١، ٨٢
١٧٩. قيس بن الخَطيم	٨٠، ٣١٨
١٨٠. الكازروني	٤٨، ٥٩، ٦٠، ٤١٠
١٨١. الكَحتائي	١٢، ١٦، ١٧
١٨٢. الكِسائي	٧٢، ١٩٠، ١٩٨، ٢٥٩، ٣٢٣، ٣٣٤
١٨٣. الكِلاوي	٥
١٨٤. لَبيد بن ربيعة	٧٩، ٢١٩، ٢٢٠
١٨٥. المبرِّد	٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢١١
١٨٦. المتنبي	٣٢، ٣٨، ١٨٢
١٨٧. مجاهد بن جبر	٧١، ١١٥، ٢٠١، ٢١١، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٠٧
١٨٨. المحبي (فضل الله)	٣٨، ٣٩
١٨٩. المحبي (محمد أمين)	٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٧٥، ٨١
١٩٠. محمد بن الحسن الشيباني	١٧٦، ١٧٧
١٩١. محمد بن علي البيضاوي	١١
١٩٢. محمد بن عمر الخفاجي	٣٥، ٣٧، ١٤٦
١٩٣. محمد الفاتح	٢٩
١٩٤. المرزوقي	٥١
١٩٥. مرعي الكرمي	٣٢
١٩٦. المرغيناني	٥٤
١٩٧. مسيلِمة	٢٣٩
١٩٨. مكّي	٣٢٥
١٩٩. مُلاَّ خُسْرو	٤٨
٢٠٠. المناوي	٦٩
٢٠١. المنشي	١٤
٢٠٢. النووي	٥٣، ٨٤، ١٤٥
٢٠٣. الواحدي	٧١، ٣٨١، ٣٨٦
٢٠٤. الواقدي	٢٤٢
٢٠٥. وَرش	٢٥
٢٠٦. يزْدَجِرْد	٢٤٤

٢٠٧. يعرُب بن قحطان	١٣٤
٢٠٨. يعقوب الحضرمي	٧٢، ٢٥٩
٢٠٩. يونس بن حبيب	٣٢١

٦ ـ فهرس الأمثال

ابن بَجدتها	٧٥
أبو عُذرتها	٧٥
استأصل الله شأفته	٢٣٠
إن الشِّراك قُدَّ من أديمه	٣٦٥
الحقُّ أبلجُ والباطل لجْلجٌ	١٧٣
خَبَط خَبْط عشواء	١٩٤
دونه خَرْط القَتاد	١١٢
فلان شديد الشَّكيمة	٣٦٥
لا عطْر بعد عَروس	٦٣، ١٥٧
هو من أفناء الناس	٢٤٤

٧ ـ فهرس الأمثلة

أ ـ الأمثلة البلاغية

أوصاف الأشراف أشراف الأوصاف	١٨٢
بنو فلان قتلوا قتيلاً	٢٩٨
جرى النهر	٧٧، ٢٨١
داري تنظر إلى دار فلان	٢٢٧
زيدٌ أسد	٢٧٢
سبَّني سبَّ الله دابره	٢٩٤
شابت لِمَّة الليل	٢٩٢
سلام على المجلس العالي	٢٨١
المجد بين بُرديْه	٢٨١

ب ـ الأمثلة النحْوية

أتزورُني فأُكرِمَكَ	١٣١
أتعصي ربك فيعفوَ عنك ؟!	١٣١
أعجبني الحسن زيد	٢٧٠
أعجبني قِرى الأضياف قِراهم	٣٩٨
أفديك من رجلٍ!!	٣٦٨
افعلْ ذلك جَهدَك	٢٣٦
أمَرتُه: بأنْ قُمْ	٢٠٦
أنا قمت	٣٤٣
إنْ أكرمتَ أخي أخاك أكرمتُ	٣٣٣
إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ	٣٢٢
إنَّ زيداً وعَمروٌ قائمانِ	٣٢٢
انظر إلى زيد يسير إليَّ مع إحسانه	٣٥٣
إنك وزيد ذاهبان	٣٢١
إنْ ينطلق خيراً يُصِبْ	٣٣٤
أكَلُوني البراغِيثُ	٣٤٢
تفقَّأ زيدٌ من شحمٍ	٣٦٩
جاءَ زيدٌ لا يضحكُ	٢٥٠
جاءَ زيدٌ والأميرُ راكبٌ	٣٦٤
جاءَ زيدٌ وهنداً ضاحكاً	١٥٠
جاءَ زيدٌ يقومُ	٢٥٠
حفظتُ لزيدٍ مالَه	١٢٦
حضَرَ القاضيَ امرأةٌ	١٩٦
دفَعْتُ زيداً بعَمرو	٢٠٢
دفع زيدٌ عمْراً	٢٠٢
رأيت الزيدان	٣٢٥
زيد عينُه حسنة	٣٢٨
زيداً فاضربه	١٥٤، ١٥٧
زيد قام	٣٤٢

سُقْياً لك	٢٢٤
صكَّ الحجرُ الحجَرَ	٢٠٢
صَككْتُ الحجرَ بالحَجرِ	٢٠٢
طَلَعَت الشَّمسُ وهي منيرةٌ	٣٦٤
فقأتُ عينيهما	١٦١
قَضُوَ زيدٌ !!	٣٠٣
قعدت جلوساً	١٤٠
كسَّرته فانكسر	١١١
كل رجل وضيعتُه	١٥٢
ما تأتِينا فتُحدِّثَنا	١٣٢
ما زيد إلا كريمٌ وما أبوه إلا شريف	٣٥٢
مررتُ بالزيدان	٣٢٥
هذا لكَ وأباكَ	١٥١
لعلي أحجُّ فأزورَك	٢٣٥

فهرس المصطلحات

(مرتبة أبجدياً)

أ ـ المصطلحات الأصولية

الإجمال	٦٦، ١٩٨، ٢٢٦
الأدلة الشرعية أمارات لا موجبات	٢٦٢
ألفاظ العموم	٢١٤، ٢٥٦، ٣٥٦
البَداء	٢١٦
تعليق الحكم بالمشتق	٢٥٩
الدلالة والقياس	١٣٨
الركن	٣٠٤
شرع من قبلنا	١٦٥، ١٨١، ١٨٩، ٢٠٨، ٢١٤
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	١٣٨، ١٤٨، ٢٥٦
عموم الخطاب (خطاب المواجهة)	١٦٥، ٢١٤

المفهوم والمنطوق	١٣٩
النسخ	١١٦، ١٧٦، ١٨١، ٢٠٧
نسخ التلاوة وبقاء الحكم	٤٠٧
النكرة في سياق النفي	٢٥١
الواجب	٢١٧
الواجب الكفائي	١٢٨
الواجب المخيَّر	٤٠٥

ب ـ المصطلحات البلاغية	
الاستحضار بالمضارع	٣٣٢، ٣٣٦
الاستعارة	١٨٠، ١٨٦، ٢٩٣، ٣٤٤، ٣٦٥
الاستعارة التبعية	١٤١، ٣٤٤
الاستعارة التبعية في الحرف	١٤١
الاستعارة التحقيقية	٢١٣
الاستعارة التخييلية	١٢٦
الاستعارة الترشيحية	١٨٧
الاستعارة التصريحية	٢٠٤
الاستعارة التمثيلية	١٥٢، ١٥٣، ٢٩٩
الاستعارة التمليحية أو التهكمية	٢١٩، ٢٧٢
الاستعارة المكنية	١٣٠
الأسلوب الحكيم	٧٧، ١١٤
الإسناد المجازي أو العقلي	٧٧، ١٤١، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٨١، ٢٩٨، ٣٦٨
إطلاق الجزء وإرادة الكل	١١٦
أغراض الشرط	٢٣٨
إقامة السبب مقام المسبَّب	٢٤٦، ٢٩٠، ٣٠٦، ٣٦٧
الالتفات	٢٢٤
التأسيس	٣٨٤
التتميم	٢٥١

التجنيس	٢٩٤
التخييل	٣٣١
التذييل	٢٦٠
التشبيه التمثيلي أو الاصطلاحي	١٥٣
التعبير عن الواحد بلفظ الجمع	٢٥٧
التعريض	١٨٣، ١٨٤، ٢٥١
التعكيس	١٨٢
التكميل	٢٤٨
التنكير	٢١٨، ٢١٩
الحقيقة	١٢٢، ٢٩١، ٣٢٧
الكناية	٧٨، ١٥٢ ، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠١
اللَّف والنشر المرتَّب	٧٧، ١٤٤، ١٦٦، ٢١٧
اللَّف والنشر المشوَّش	٣٤٩
المجاز	١٢٢، ١٨٧، ٢١٧، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٢٧
المجاز المرسل	٢٩٠، ٣٤٤
المجاز المفرد والمركب	٢٩٢
مراعاة النظير	٢٢٣
المسند	٢٣٣، ٣٣٨
المسند إليه	٢٣٣، ٣٣٨
المشاكلة	٧٨، ٢٤٩، ٢٩٥
المطابقة	٧٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٤٣
المقابلة	٧٨، ٢٤٩
وضع الظاهر موضع المضمر	٧٧، ٢٣٥، ٢٥٨، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩

ج ـ المصطلحات الحديثية

الحديث المتصل	٢٥٥
الحديث المرسل	٣٨١
الحديث المشهور	٣٩٦
الحديث المنقطع	٨٩

الشاهد	٧١، ٣٨٦
المتابع	٧١

د ـ المصطلحات العقَدية والمنطقية	
الأخلاط الأربعة	٣٥٣
الأقانيم الثلاثة	٣٤٦
برهان التمانع	٣٤٦
التفسير بالأخفى	٢٢٨
الجوهر	٣٠٧
السفسطة	٨٧
الصلاح والأصلح	٢٧، ١٧٣
عالم الكون والفساد	٣٥٣
قول التراجم	٤٠٥
قيد الحيثية	٣٤٦
المَريميَّة	٣٥٢
المعتزلة	٢٧، ١٧٣، ٣٨٩، ٤٠٥
النَّسطورية	٣٤٦
اليعقوبية	٣٤٤، ٣٤٦

هـ ـ مصطلحات علوم القرآن	
الإسرائيليات	٢٦، ٢٧
التأويل	٢٣
التخفيف بين بين	٢٥
التصحيف	١٦٤
التفسير بالرأي	٢٣، ٦٤، ٦٥
التفسير بالمأثور	٢٣، ٦٤، ٦٥
تفسير القرآن بالقرآن	٦٤، ٦٥، ٦٦
القراءات السبع	٢٥، ٢٧٤

القراءة الشاذة	٢٤، ٢٥، ٧٢، ١٥٥، ٢١١، ٢٧٥، ٤٠٤
القراءة المتواترة	٢٤، ٢٥، ٧٣ ، ١٢٦، ١٦٩
القراءة المشهورة	٤٠٧
مصحف الإمام	٢٣٧، ٢٣٨
الوعد والوعيد	١٦٦، ٢١٧، ٢٦٠، ٣٨٣

و ـ المصطلحات الفقهية	
الإحصان الشرعي	١٧٢، ١٧٦
الأَرْش	٢٢٢
التعزير	١٢٣
الحِنث	٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٠٩
الصاع	٣٩٧
الكفارة	٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥
المكابرة	١٤٠
الوَسْق	٢٢١
يمين الغموس	٣٩٠، ٣٩٢
يمين اللغو	٣٩٠

ن ـ المصطلحات والمسائل النحْوية والصرفية	
اجتماع القسم والشرط	١١٧
الاختصاص الحصري	٢١٤
الإدغام	٢٣٧
أدوات التحضيض	٢٨٨
الاستئناف البياني	٢٣١
الاستفهام الإنكاري التوبيخي	١٣٠، ١٣١، ٢٢٥، ٢٣٥، ٣٧٣
الاستفهام له الصدارة	١٢٧
الاسم الجامد	٣٩٨
اسم الجمع	٢٧٩، ٣٠٨، ٣٩٤، ٤٠٠
اسم الجنس	٢٧٤

اسم المعنى	٣٩٩، ٤٠١
الاشتغال	١٦٠
الاعتماد	١٧٩
أفعال المقاربة والشروع	٢٣٣
أفعل التفضيل	١١٢، ٢٨٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٧
الإقواء	١٣٤، ١٣٥
«أل» الجنسية	١٥٨
«أل» الموصولة	١٥٨، ١٥٩
«أو» التخييرية	١٤٤، ١٧٥، ٤٠٦
«أو» للتقسيم	١٤٤
«إنَّ» بمعنى «نعم»	٣٢٤
«أنْ» التفسيرية	٢٠٧، ٢١٧
«أنْ» المخففة من الثقيلة	٣٢٧، ٣٦٣
«أنْ» المصدرية	٢٠٧، ٢١٧، ٣٣٧، ٣٦٣
إيضاح القطع عن العطف	١٣٣
الباء الزائدة	١٣٣، ١٥٣
باء السببية	١٨٦، ٣٥٨، ٣٧٠
باء الصلة	١٨٦
باء المقابلة	١٣٦
باء الملابسة	١٠٩، ٢٨٤
بدل الاشتمال	١٢١، ٢٧٠، ٤٠٢
بدل البعض	١١٠، ٣٢٦، ٣٢٨
بدل الغلط	٢٧٠، ٤٠٠، ٣٠٢
بدل الكل من كل	١١٠، ٣٩٨
التراخي الرُّتبي	٣٤٠
الترخيم	٣١٩
تسكين المنصوب	١٣٣، ٢٢٠، ٣٩٩
التصغير	٢١١، ٢١٤، ٣٤٠
تضمين الاسم الموصول معنى الشرط	١٥٤

التضمين النحْوي	٧٨، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٦، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٧، ٢٨٧، ٣٤٧
التعدية	١٢٧، ٢٠١، ٢٠٢
التعدية بالباء	٢٠١، ٢٠٢
التعدية بالتضعيف	٢٠١، ٢٠٢، ٣٤١
التعدية بالهمز	١٢٧، ٢٠٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٥١
تعلُّق حرفي جر بمعنى بعامل واحد	١٦٣، ١٨٦، ٣٧١، ٣٧٧
تقريب الماضي من الحال	٢٨٤
التمييز المنقول أو المحوَّل عن الفاعل	٣٦٩
التنازع	١٤٢
تنكير التمييز	٣٦٩
توارد عاملين على معمول واحد	٣١٥، ٣٢٢
ثم الاستبعادية	١٧٨، ١٨٠
الجمع	٢٧٩
جمع الجمع	٢٧٧
الجملة المعترضة	٣١٢، ٣١٣
الجموع الشاذة	٣٩٨
الحال الفَضْلة	٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٧
الحال قيد للعامل	١١٠، ٢٨٤، ٣٦٤
الحال المبيِّنة	١٩٧
الحال المتداخلة	١٦٣، ٣٧٧
الحال المترادفة	٣٧٧
الحال المتعدِّدة	٢٨٣
الحال المفردة	٢٠٤
الحال اللازمة	١٩٧
الحكاية	١٩١، ١٩٣، ١٩٤
الخبر في نية التأخير	٣١٠، ٣١١، ٣٢٢
رأى البصرية والعِلمية	١٢٧، ٣٦٣، ٣٦٤
السَّلْب	١١٥

صفة المصدر	٣٥٦
صيغ المبالغة	٧٩، ١٤٢، ١٦٤، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٧٤، ٣٥١
ضمير الشأن أو القصة	١٣٦، ٣٣٨، ٣٦٣
الظرف يكفي فيه رائحة الفعل	١٠٩
العامل المعنوي	٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧
«عسى» التامة	٢٣٢
عطف البيان	٢٨٢
عطف التفسير	٣٨٣
العطف على التوهُّم	١٩١، ٢٣٢
العطف على الضمير المرفوع المتصل	١٩٦، ٣٢٣
العطف على المحل	١٩٢، ١٩٣
العطف على محل « إنَّ» واسمها	١٩٢، ٣٢٠
العطف والاتِّباع	١٦٢
الفاء الزائدة	١٥٩
الفاء العاطفة للترتيب مع التراخي	٣٩٦
الفاء العاطفة للترتيب مع التعقيب	٣٤٩، ٤٠٦
الفاعل والقابل	١١٢
الفصل بين أجزاء الصلة	٢٣٣
الفصل بين الحال والعائد	٢٧٩
الفصل بين المصدر والمعمول	١٨٤
«في» السببية	٣٩١
لام الاختصاص	٢٠٠، ٢١٤، ٢٢٥
لام الاستغراق العرفي	٢٠٩
لام التبيين	٢٢٤
لام التعليل	١٦٩، ٣٠٠
لام التقوية	١٦٨
لام الجنس	٢٥٨، ٢٠٩، ٣٣٣
اللام الزائدة	١٢٦
لام العهد	٢٠٩
لام المآل أو العاقبة	١٤١

اللام الموصولة	١٥٨، ١٥٩
اللام الموطئة للقسم	٣٦٠
لغة أكلوني البراغيث	٣٤٢
«ما» الاستفهامية للإنكار	٣٧٣
«ما» الشرطية	١١٩، ١٢١
«ما» لغير العاقل	٣٥٥
«ما» المصدرية الظرفية	١٢٢، ١٨٥، ٣٣٠، ٣٩١، ٤٠٩
«ما» الموصولة	١٢١، ١٨٥، ٢٨٨، ٣٦٢، ٣٩١، ٣٩٣
«ما» نكرة تمييز	٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٦٢، ٣٦٣
المُبدل منه في حكم المنحَّى	٤٠٠
المخصوص بالذم	٣٦٢
المصاحبة في معمولية الفعل	٢٦٨
المصدر لا يتقدَّم عليه معموله	١٤٩
المصدر الميمي	٢٧١
المطاوعة	١١٠، ١١١، ٢٦٤
المعاقبة بين الإفراد والتثنية والجمع	١٦١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣٦٠
المعرَّب	١٧٩، ٣٤٠
المغايرة بين الشرط والجزاء	٣٠٤
الممنوع من الصرف	١٢٧، ٢٤١
«مِن» الابتدائية	١٣٥، ٣٤٧، ٣٥٩
«مِن» البدلية	١٧٣
«مِن» البيانية	٧٧، ١٨٥، ٣٤٨، ٣٦٨، ٣٦٩
«مِن» التبعيضية	٣٤٨، ٣٦٩، ٣٨٩
«مِن» التعليلية	٣٦٨، ٣٧٠
«مَن» الشرطية	٢٤٥، ٣٢٦
«مَن» للعاقل	٣٥٥
«مَن» الموصولة	٢٤٥، ٣٢٦
المنصوب بنزع الخافض	١٣٠، ٣٤٣
الموصول الحرفي	٢٠٥
الموصول وصْلَة إلى المعارف	٢٥٤

المولَّد	١٤٠
نفي الجنس	٣٤٥
النواسخ	٢٣٣
الواو الزائدة	٣٧٢

فهرس المصادر والمراجع

(مرتَّبة أبجدياً، وعند التشابه في الاسم رتِّبت المصادر حسب وفاة مؤلِّفيها، الأقدم فالأقدم)

ـ **الإبانة عن أصول الديانة**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري، (ت ٣٢٤ هـ)، تح. د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧ هـ.

ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، عبيدالله بن محمد العكبري، المعروف بـ «ابن بطة»، (ت ٣٨٧ هـ)، تح. عثمان عبدالله آدم الأثيوبي، دار الراية للنشر، السعودية، ط٢، ١٤١٨هـ.

ـ **إبطال التأويلات**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت.

ـ **الإبهاج في شرح المنهاج**، علي بن عبدالكافي، تقي الدين السُّبكي، (ت ٧٨٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م.

ـ **إتحاف الخِيَرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، أحمد بن أبي بكر، شهاب الدين البوصيري، (ت ٨٤٠ هـ)، تح. ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، شهاب الدين، الشهير بـ «البنّاء»، (ت ١١١٧ هـ)، تح. أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ هـ.

ـ **الإتقان في علوم القرآن**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.

ـ **آثار البلاد وأخبار العباد**، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، (ت ٦٨٢ هـ)، دار صادر، بيروت.

ـ **أثر القرآن في تطور النقد العربي**، محمد زغلول سلام، مكتبة الشباب، مصر، ط١.

ـ **الأحاديث الطوال**، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، مكتبة الزهراء، الموصل، ط٢، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣ م، تح. حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

ـ **أحسن الوديعة في تراجم أشهر مشاهير مجتهدي الشيعة**، محمد مهدي كاظمي، (ت ١٣٩١ هـ)، بغداد، ١٣٤٧ هـ .

ـ **الأحكام السلطانية**، علي بن محمد، أبو الحسن الماوردي، (ت ٤٥٠ هـ)، دار الحديث، القاهرة.

ـ **الأحكام السلطانية**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، علي بن محمد، أبو الحسن الآمدي، (ت٦٣١ هـ)، تح. عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان.

ـ **أحكام القرآن**، أحمد بن علي، أبو بكر، الشهير بـ «الجصَّاص»، (ت ٣٧٠ هـ)، تح. محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **أحكام القرآن**، محمد بن عبدالله المعافري، أبو بكر، ابن العربي، (ت ٥٤٣ هـ)، تح. محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
ـ **أحوال الرجال**، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعدي الجُوزجاني، (ت ٢٥٩ هـ)، تح. عبدالعليم البستوي ، حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان.
ـ **إحياء علوم الدين**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ)، دار المعرفة، بيروت.
ـ **الاختيار لتعليل المختار**، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي، (ت ٦٨٣ هـ)، مط. الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦ هـ/ ١٩٣٧ م .
ـ **الاختيارين، المفضَّليات والأصمعيات**، علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الأصغر، (ت٣١٥هـ)، تح. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح. رجب عثمان محمد، ورمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
ـ **أساس البلاغة**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
ـ **أساس التقديس في علم الكلام**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، الشهير بـ «ابن خطيب الرَّي»، (ت ٦٠٦ هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
ـ **أسباب النزول**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨ هـ)، تح. عصام بن عبدالمحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط٢، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (ت ٤٦٣ هـ)، تح. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
ـ **أُسْد الغابة**، علي بن محمد بن عبدالكريم، ابن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠ هـ) ، تح. علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.
ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، محمد بن محمد بن سويلم، أبو شهبة، (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة، ط٤.
ـ **أسرار العربية**، عبدالرحمن بن محمد ، أبو البركات الأنباري، (ت ٥٧٧ هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
ـ **إسفار الفصيح**، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (ت ٤٣٣ هـ)، تح. أحمد بن سعيد بن محمد قشّاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ .
ـ **أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون**، عبداللطيف بن محمد، الشهير بـ «رياض زاده»، (ت ١٠٧٨ هـ)، تح. محمد تونجي، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
ـ **أسماء من يعرف بكُنيته**، محمد بن الحسين، أبو الفتح الأزدي، (ت ٣٧٤ هـ)، تح. أبو عبدالرحمن إقبال، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩ م.

ـ **الإشارات إلى معرفة الزيارات**، علي بن أبي بكر، أبو الحسن الهروي، (ت ٦١١ هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.
ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ .
ـ **إصلاح المنطق**، يعقوب بن إسحاق، الشهير بـ «ابن السكّيت»، (ت ٢٤٤ هـ)، تح. محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
ـ **الأصمعيات**، عبدالملك بن قُريب الأصمعي، (ت ٢١٦ هـ)، تح. أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣ م.
ـ **أصول السَّرَخْسي**، محمد بن أحمد بن سهل، شمس الأئمة السَّرَخْسي، (ت ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة، بيروت .
ـ **الأصول من الكافي**، محمد بن يعقوب الكُلَيني، (ت ٣٢٨ هـ)، تح. علي أكبر الغُفاري، دار صعب، ودار التعارف، بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
ـ **الأصول في النحو**، محمد بن السَّري بن سهل، المعروف بـ «ابن السَّراج»، (ت ٣١٦ هـ)، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ـ **اعتراض الشرط على الشرط**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ت ٧٦١ هـ)، تح. عبدالفتاح حموز، دار عمار، الأردن، ط، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
ـ **الاعتصام**، إبراهيم بن موسى اللَّخمي، الشهير بـ «الشاطبي»، (ت ٧٩٠ هـ)، تح. سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
ـ **اعتقاد أئمة الحديث**، أحمد بن إبراهيم، أبو بكر الإسماعيلي، (ت ٣٧١ هـ)، تح: محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٢ هـ.
ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١ هـ .
ـ **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تح. عبدالمنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
ـ **الأعلام**، خير الدين بن محمود الزِّركلي، (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، سنة٢٠٠٢م.
ـ **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (ت ٦٧١ هـ)، تح. أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة.
ـ **الإغفال، المسائل المـُصلَحة من كتاب معاني القرآن للزجَّاج**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ) تح. د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم.
ـ **الأفعال**، علي بن جعفر بن علي، المعروف بـ «ابن القطاع الصقلي»، (ت ٥١٥ هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

ـ **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشابهات**، مرعي بن يوسف الكرمي، (ت ١٠٣٣ هـ)، تح. شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
ـ **الاقتراح في علم أصول النحو**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦ م .
ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب**، عبدالله بن محمد بن السيد البَطَلْيَوسي، (ت ٥٢١ هـ)، تح. أ . مصطفى السقا، ود . حامد عبدالمجيد دار الكتب المصرية، القاهرة.
ـ **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، إدوارد كرنيليوس فان ديك، (ت ١٣١٣ هـ)، صحَّحه وزاد عليه السيد محمد علي البلاوي مط. التأليف (الهلال)، مصر، ١٣١٣ هـ / ١٨٩٦م.
ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنى والأنساب**، علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، (ت ٤٧٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م .
ـ **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبدالله، جمال الدين بن مالك الجيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، دار التعاون.
ـ **ألفية السيرة النبوية، نظم الدرر السَّنية الزكية**، عبدالرحيم بن الحسين، الحافظ العراقي، (ت ٨٠٦ هـ)، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٢٦ هـ.
ـ **الآلوسي مفسراً**، عبدالحميد محسن، مط. المعارف، بغداد، ط١.
ـ **الأم**، محمد بن إدريس الشافعي، (ت ٢٠٤ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠ هـ .
ـ **أمالي ابن الحاجب**، عثمان بن عمر، المعروف بـ «ابن الحاجب»، (ت ٦٤٦ هـ)، تح. د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م.
ـ **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن حمزة الحسني، الشهير بـ « ابن الشجري»، (ت ٥٤٢ هـ)، تح. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة.
ـ **الأمثال**، عبدالملك بن قُريب، الشهير بـ «الأصمعي»، (ت ٢١٦ هـ)، تح. ناصر توفيق الجباعي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠ م.
ـ **الأمثال**، القاسم بن سلّام الهروي، أبو عبيد، (ت ٢٢٤ هـ)، تح. د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م.
ـ **الأمثال**، زيد بن عبدالله بن مسعود الهاشمي، (ت بعد ٤٠٠ هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٣ هـ.
ـ **إملاء ما منَّ به الرحمن**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، (ت ٦١٦ هـ)، تح. علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، علي بن يوسف، جمال الدين القفطي، (ت ٦٤٦ هـ) ، المكتبة العصرية، بيروت ، ط١، ١٤٢٤ هـ.
ـ **الإنباه على قبائل الرواة**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (ت ٤٦٣ هـ)، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

ـ **الانتصارات الإسلامية في كشف شُبَه النصرانية**، سليمان بن عبدالقوي بن الكريم، نجم الدين الطوفي، (ت ٧١٦ هـ)، تح. أحمد حجازي أحمد السقا، مكتبة النافذة، القاهرة.
ـ **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، (ت ٥٥٨ هـ)، تح. سعود بن عبدالعزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩١ م.
ـ **الانتصار لسيبويه**، أحمد بن محمد، الشهير بـ «ابن ولاَّد»، (ت ٣٣٢ هـ)، تح. عبدالحميد السيوري، جامعة القاهرة.
ـ **الأنجُم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه**، محمد بن عثمان، شمس الدين المارديني، (ت ٨٧١ هـ)، تح. عبدالكريم بن علي محمد بن النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط٣، ١٩٩٩ م.
ـ **الأنساب**، عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، (ت ٥٦٢ هـ)، تح. عبدالرحمن بن يحيى اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢ م .
ـ **أنساب الأشراف**، أحمد بن يحيى البَلاذُري، (ت ٢٧٩ هـ)، تح. سهيل زكار، ورياض الزركلي دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحْويين البصريين والكوفيين**، عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
ـ **الإنصاف من الانتصاف من الكشاف**، عبدالكريم بن علي، عَلَم الدين العراقي، (ت ٧٠٤ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الآداب، إعداد: إبراهيم أحمد علي، إشراف: د. محمد عثمان يوسف، و د. خالد عبدالحليم، كلية الآداب، جامعة سوهاج.
ـ **الأنموذج في النحو**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، تح. سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، قاسم بن عبدالله بن أمير علي القونوي، (ت ٩٧٨هـ)، تح. يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
ـ **الأوائل**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، دار البشير، طنطا، ط١، ١٤٠٨ هـ .
ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
ـ **إيجاز التعريف في علم التصريف**، محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، تح. محمد المهدي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .
ـ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، (ت ٧٣٣ هـ)، تح. وهبي سليمان غاوجي الألباني دار السلام، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
ـ **إيضاح شواهد الإيضاح**، الحسن بن عبدالله القيسي، (ت ق ٦هـ)، تح. محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي الباباني، (ت ١٣٩٩هـ)، تح: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢.
ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤ هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
ـ **البحر المحيط في التفسير**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح. صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني، (ت ٥٨٧ هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
ـ **بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة**، علي بن أبي بكر، برهان الدين المرغيناني، (ت ٥٩٣ هـ)، مط. محمد علي صبح .
ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، محمد بن أحمد، الشهير بـ «ابن رشد الحفيد»، (ت ٥٩٥ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
ـ **البداية والنهاية**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت.
ـ **البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، عمر بن علي، سراج الدين، المعروف بـ «ابن الملقن»، (ت ٨٠٤ هـ) ، تح. مصطفى أبو الغيط، وعبدالله سليمان، وياسر بن كمال دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**، عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي، (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
ـ **البرهان في أصول الفقه**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجويني، (ت ٤٧٨ هـ)، تح. صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤ هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.
ـ **البصائر والذخائر**، علي بن محمد، أبو حيان التوحيدي، (ت نحو ٤٠٠ هـ)، تح. د . وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
ـ **البلاغة العربية، أسسها وعلومها وفنونها**، عبدالرحمن حسن حبنَّكة الميداني، (ت ١٤٢٥ هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
ـ **البلدان**، أحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي، (ت بعد ٢٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
ـ **البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧ هـ)، دار سعد الدين، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

ـ **البناية، شرح الهداية،** محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، (ت ٨٥٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

ـ **البيان في مذهب الإمام الشافعي،** يحي بن أبي الخير بن سالم العمراني، (ت ٥٥٨ هـ)، تح. قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

ـ **بيان المختصر، شرح مختصر ابن الحاجب،** محمود بن عبدالرحمن، أبو الثناء الأصفهاني، (ت ٧٤٩ هـ)، تح. محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

ـ **البيان والتبيين،** عمرو بن بحر بن محبوب، الشهير بـ«الجاحظ»، (ت ٢٥٥ هـ)، دار الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

ـ **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة،** محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بـ «ابن رشد الجد»، (ت ٥٢٠ هـ)، تح. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

ـ **البيضاوي مفسراً،** د. عبدالعزيز حاجي، دار الحسنين، دمشق ٢٠٠٠م .

ـ **تاج العروس من جواهر القاموس،** محمد مرتضى الحسيني، الشهير بـ «مرتضى الزَّبيدي»، (ت ١٢٠٥ هـ)، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م.

ـ **تاريخ ابن الوردي،** عمر بن مظفَّر، الشهير بـ «ابن الوردي»، (ت ٧٤٩ هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

ـ **تاريخ الأدب العربي،** عمر موسى باشا، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

ـ **تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس،** حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري، (ت ٩٦٦ هـ)، دار صادر، بيروت.

ـ **تاريخ دمشق،** علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بـ «ابن عساكر»، (ت ٥٧١ هـ)، تح . عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

ـ **تاريخ الدولة العلية العثمانية،** محمد فريد بك، (ت ١٣٣٨ هـ)، تح. د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.

ـ **تاريخ الشعوب الإسلامية،** كارل بروكلمان (ت ١٣٧٥ هـ)، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١.

ـ **تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك وصلة تاريخ الطبري،** محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (ت ٣١٠ هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧ هـ.

ـ **تاريخ العلماء النحْويين من البصريين والكوفيين وغيرهم،** المفضَّل بن محمد بن مِسْعر التنوخي، (ت ٤٤٢ هـ)، تح. عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

ـ **تاريخ القضاء في مصر العثمانية،** عبدالرزاق إبراهيم عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٨ م.

ـ **التبصرة في أصول الفقه**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ت ٤٧٦ هـ)، تح. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣ هـ.
ـ **التبيان في آداب حملة القرآن**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. علي الحجار، دار ابن حزم، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
ـ **تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق**، عثمان بن علي، فخر الدين الزيلعي، (ت ٧٤٣ هـ)، مط. الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣ هـ .
ـ **تحبير التيسير في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، تح. د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م .
ـ **التحبير، شرح التحرير في أصول الفقه**، علي بن سليمان المرداوي، (ت ٨٨٥ هـ)، تح. عبدالرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
ـ **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**، محمد ناصر الدين الألباني، (ت ١٤٢٠ هـ)، المكتب الإسلامي، ط٤.
ـ **تحرير ألفاظ التنبيه**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. عبدالغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨ هـ.
ـ **التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ م.
ـ **تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر، بدر الدين الدماميني، (ت ٨٢٧ هـ)، مط. البهية، مصر.
ـ **تحفة الفقهاء**، محمد بن أحمد، علاء الدين السمرقندي، (ت ٥٤٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٠ م .
ـ **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، (ت ٩٧٤ هـ)، وبهامشها **حاشية على تحفة المحتاج**، أحمد بن قاسم العبَّادي، (ت ٩٩٢ هـ)، تح. لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٧ هـ / ١٩٨٣ م.
ـ **تخجيل من حرف التوراة والإنجيل**، صالح بن الحسين الجعفري، أبو البقاء الهاشمي، (ت ٦٦٨ هـ)، تح. محمود عبدالرحمن قدح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م.
ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين الزيلعي، (ت ٧٦٢ هـ)، تح. عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤ هـ.
ـ **تخليص الشواهد وتخليص الفوائد**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
ـ **التذكرة**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، **وتهذيبها**، لعثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٢ هـ ٢٠١٠ م.

ـ **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (ت ٦٧١ هـ)، تح. د . أحمد حجازي السقا، دار التراث العربي، القاهرة.
ـ **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
ـ **التذكرة في القراءات الثمان**، طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون المقرئ، تح. أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة.
ـ **تذكرة الموضوعات**، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، (ت ٩٨٦ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، ط١، ١٣٤٣ هـ .
ـ **تذكرة النحاة**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح. د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢هـ)، مط. الميرية، مكة، ط١، ١٣١٩هـ.
ـ **التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرَّفت معانيه**، يحيى بن سلاَّم بن أبي ثعلبة، (ت ٢٠٠ هـ)، تح. هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٩٧ م.
ـ **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، خليل بن أيبك، صلاح الدين الصفدي، (ت ٧٦٤هـ)، تح. السيد الشرقاوي، مكتبة الخاني، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
ـ **تصحيح الفصيح**، عبدالله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَويه، (ت ٣٤٧هـ)، تح. د. محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
ـ **تصحيفات المحدثين**، الحسن بن عبدالله، أبو أحمد العسكري، (ت ٣٨٢ هـ) ، تح. محمود أحمد ميرة، مط. العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٠٢ هـ.
ـ **التعرُّف لمذهب أهل التصوف**، محمد بن أبي إسحاق بن يعقوب الكَلاباذي، (ت ٣٨٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ **التعريفات**، علي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
ـ **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، صلاح عبدالفتاح الخالدي، ط١، دار القلم، دمشق.
ـ **التعليقة على كتاب سيبويه**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. د. عوض بن حمد القوزي، مط. الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٩٠ م.
ـ **التعليقة على المقرَّب**، محمد بن إبراهيم الحلبي، الشهير بـ «ابن النحاس»، (ت ٦٩٨ هـ)، تح. د. جميل عبدالله عويضة، مط. السفير، ط١، ٢٠٠٤ م.
ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، (ت ٣٢٧ هـ)، تح. أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.

ـ **تفسير ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
ـ **تفسير ابن عرفة**، محمد بن محمد بن عرفة الورْغَمِّي، (ت ٨٠٣ هـ)، تح. جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م.
ـ **تفسير ابن عطية، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٢ هـ)، تح. عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
ـ **تفسير ابن كثير، تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، (ت ٩٨٢ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ **تفسير الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود بن عبدالله، شهاب الدين الآلوسي، (ت ١٢٧٠ هـ)، تح. علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
ـ **تفسير البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن**، الحسين بن مسعود البغوي، محيي السنة، (ت ٥١٠ هـ)، تح. عبدالرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
ـ **تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، عبدالله بن عمر بن محمد، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ)، تح. محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ .
ـ **تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت ٤٢٧ هـ)، تح. أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
ـ **تفسير الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل**، علي بن محمد بن إبراهيم، الشهير بـ «الخازن»، (ت ٧٤١ هـ)، تح. محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.
ـ **تفسير الرازي، مفاتيح الغيب**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، الشهير بـ «ابن خطيب الرِّي»، (ت ٦٠٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي ، ط٣، ١٤٢٠ هـ.
ـ **تفسير الراغب**، الحسين بن محمد، المعروف بـ «الراغب الأصفهاني»، (ت ٥٠٢ هـ)، من الآية ١١٤ من سورة البقرة وحتى آخر سورة المائدة، تح. هند بنت محمد سهردار. كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
ـ **تفسير السمعاني**، منصور بن محمد، أبو المظفر السمعاني، (ت ٤٨٩ هـ)، تح. محمد بن حسين الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، السعودية، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
ـ **تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، (ت ٣١١ هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .

ـ **تفسير القاسمي، محاسن التأويل**، محمد جمال الدين القاسمي، (ت ١٣٣٢ هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
ـ **تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد بن أبي بكر، شمس الدين القرطبي، (ت ٦٧١ هـ)، تح. أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
ـ **تفسير الماوردي، النُّكت والعيون**، علي بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «الماوردي»، (ت ٤٥٠ هـ)، تح. السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ **تفسير مجاهد**، مجاهد بن جبر القرشي المخزومي، (ت ١٠٤ هـ)، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
ـ **التفسير من سنن سعيد بن منصور**، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، (ت ٢٢٧ هـ)، تح. سعد بن عبدالله آل حميد، دار الصميدعي، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التنزيل**، عبدالله بن أحمد، أبو البركات النسفي، (ت ٧١٠ هـ)، تح. يوسف علي بديوي، دار الكَلِم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
ـ **تفسير النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، الحسن بن محمد القمِّي النيسابوري، (ت ٨٥٠ هـ)، تح. زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ.
ـ **تفسير الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨ هـ)، تح. أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبدالغني الجمل، وعبدالرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
ـ **التفسير ورجاله**، محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور، (ت ١٣٩٠ هـ)، دار سحنون، تونس، ١٩٩٨ م.
ـ **التفسير والمفسرون**، محمد السيد حسين الذهبي، (ت ١٣٩٨ هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة.
ـ **تقريب المقرَّب**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح. د. عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.
ـ **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
ـ **تقويم اللسان**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. د . عبدالعزيز مطر، دار المعارف، ط٢.
ـ **التكملة، الجزء الثاني من الإيضاح العَضُدي**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م .
ـ **التلخيص الحبير، تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٨٩ م .

ـ **التلخيص في أصول الفقه**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجويني، (ت ٤٧٨ هـ)، تح. عبدالله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
ـ **تلخيص المفتاح**، محمد بن عبدالرحمن، جلال الدين القزويني، الشهير بـ «خطيب دمشق»، (ت ٧٣٩ هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤٣١.
ـ **التمثيل والمحاضرة**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ت ٤٢٩ هـ)، تح. عبدالفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١م،.
ـ **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، عبدالرحمن بن الحسن، جمال الدين الإسنوي، (ت ٧٧٢ هـ)، تح. د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
ـ **التمهيد في علم التجويد**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين، ابن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، تح. د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (ت ٤٦٣ هـ)، تح. مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكريم البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
ـ **تنبيه الخلّان بتكميل مورد الظمآن**، محمد بن عبدالواحد بن عاشر، (ت ١٠٩٠ هـ)، دار الحديث، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
ـ **التنبيه في الفقه الشافعي**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ت ٤٧٦ هـ)، عالم الكتب.
ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، مط. دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبدالرحمن، الحافظ المزي، (ت ٧٤٢ هـ)، تح. د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م.
ـ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠ هـ)، تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
ـ **التوحيد**، محمد بن محمد، أبو منصور الماتُريدي، (ت ٣٣٣ هـ)، تح. د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
ـ **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السخاوي، (ت ٩٠٢ هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.
ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (ت ٧٤٩ هـ)، تح. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨ م.
ـ **التوقيف على مهمّات التعاريف**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
ـ **تيسير التحرير**، محمد أمين بن محمود البخاري، الشهير بـ «أمير بادشاه»، (ت ٩٧٢ هـ)، دار الفكر، بيروت.

ـ **التيسير في القراءات السبع**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، (ت ٤٤٤ هـ)، تح. أوتو يرتزل، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.
ـ **تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول**، محمد بن محمد بن عبدالرحمن، المعروف بـ «ابن إمام الكاملية»، (ت ٨٧٤ هـ)، تح. د. عبدالفتاح أحمد قطب الدخميسي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.
ـ **الثقات**، محمد بن حبان، أبو حاتم الدارمي البُستي، (ت ٣٥٤ هـ)، دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.
ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، خليل بن كيكلدي، صلاح الدين العلائي، (ت ٧٦١ هـ)، تح. حمدي السلفي وزارة الأوقاف، العراق ١٣٩٨ هـ.
ـ **الجرح والتعديل**، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، (ت ٣٢٧ هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.
ـ **جمال القرَّاء وكمال الإقراء**، علي بن محمد، علم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣ هـ)، تح. د . مروان العطية، و د. محسن خرابة دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
ـ **الجمل في النحو**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٠ هـ)، تح. د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
ـ **جمهرة أشعار العرب**، محمد بن أبي الخطاب، أبو زيد القرشي، (١٧٠ هـ)، تح. علي محمد البجادي، دار النهضة، مصر.
ـ **جمهرة الأمثال**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، دار الفكر، بيروت.
ـ **جمهرة اللغة**، محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي، (ت ٣٢١ هـ)، تح. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (٧٤٩ هـ)، تح. فخر الدين قباوة، ومحمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، أحمد بن عبدالحليم، تقي الدين بن تيمية، (ت ٧٢٨ هـ)، تح . علي بن حسن، وعبدالعزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية ، ط٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
ـ **الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية**، محيي الدين محمد بن عبدالقادر الحنفي، (ت ٧٧٥ هـ) ، ط. مير محمد كتب خانه، كراتشي.
ـ **الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة**، محمد بن أبي بكر التلمساني، المعروف بـ «البُرِّي»، (ت ٦٥٤ هـ)، تح. د . محمد التونجي، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٣٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
ـ **الجوهرة النيِّرة على مختصر القدوري**، علي بن محمد، أبو بكر الحدادي، (ت ٨٠٠ هـ)، مط. الخيرية، ط١، ١٣٢٢ هـ .
ـ **الجيم**، إسحاق بن مِرَار، أبو عمرو الشيباني، (ت ٢٠٦ هـ)، تح. إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
ـ **حاشية ابن بَرِّي، في التعريب والمعرب**، عبدالله بن بَرّي بن عبدالجبار المقدسي، الشهير بـ «ابن أبي الوحش»، (ت ٥٨٢ هـ)، تح . د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- **حاشية على «أنوار التنزيل»، والمسماة: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: أحمد حاج محمد عثمان، من أول الكتاب إلى الآية ٢٠ من سورة البقرة، إشراف: د. أمين محمد عطية باشا، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»، والمسماة: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: أحمد بن عبدالله بن علي الدرويي، من الآية (١١٣) من سورة آل عمران إلى الآية (١٤٨) من سورة التوبة، إشراف د. سليمان الصادق البيرة، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٤ ـ ١٤٢٥ هـ .
- **حاشية على «أنوار التنزيل»**، أبو الفضل القرشي الصديقي، الشهير بـ «الكازروني»، (ت ٩٤٥ هـ)، مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»**، محمد بن مصطفى القوجوي، المعروف بـ «شيخ زاده»، (ت ٩٥١ هـ)، مكتبة الحقيقة، استانبول، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»، عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، دار صادر، بيروت.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»، عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: عبدالرحمن المغربي، إشراف د. عبدالقادر محمد الحسين، جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم التفسير وعلوم القرآن، من الآية رقم (٢٣) وحتى الآية (٢٧) من سورة البقرة.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»، عناية القاضي وكفاية الراضي**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: محمد هشام إدريس، إشراف د. عبدالقادر محمد الحسين، جامعة دمشق، كلية الشريعة، سنة ٢٠١٣ هـ، من الآية رقم (٦) وحتى الآية رقم (٢٣) من سورة البقرة.
- **حاشية على «أنوار التنزيل»**، إسماعيل بن محمد بن مصطفى القُونوي، (ت ١١٩٥ هـ)، وبهامشها **حاشية على «أنوار التنزيل»**، لمصطفى بن إبراهيم، مصلح الدين، الشهير بـ «ابن التمجيد»، (ت ٨٨٠ هـ)، تح. عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- **حاشية على سنن النَّسائي**، محمد بن عبدالهادي التتوي، نور الدين السِّنْدي، (ت ١١٣٨ هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
- **حاشية على «الكشاف»، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيْب**، الحسن بن محمد، شرف الدين الطيبي، (ت ٧٤٣ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: صالح بن ناصر الناصر، إشراف: د. حكمت بشير ياسين، سورة النساء والمائدة، كلية القرآن الكريم، قسم التفسير، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

ـ **حاشية على «مغني اللبيب»، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، أحمد بن محمد الشُّمُّني، (ت ٨٢٧ هـ)، مط. محمد أفندي مصطفى.
ـ **حاشية على «مغني اللبيب»**، محمد بن محمد الأمير، (ت ١٢٣٢ هـ)، مطبوع بهامش المغني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
ـ **حاشية على المطوّل**، علي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ)، تح. د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
ـ **الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، شرح مختصر المزني**، علي بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «الماوردي»، (ت ٤٥٠ هـ)، تح. علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **الحجة في توجيه القراءات السبع**، الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. علي النجدي ورفاقه، مطبوعة مصر.
ـ **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)، تح . د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
ـ **حجة القراءات**، عبدالرحمن بن محمد، أبو زرعة، الشهير بـ «ابن زنجلة»، (ت نحو ٤٠٣ هـ)، تح. سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
ـ **الحجة للقرّاء السبعة**، الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. علي النجدي ورفاقه، مطبوعة مصر.
ـ **الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة**، عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي، (ت ٥٢١ هـ)، تح. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
ـ **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ت ٩٢٦ هـ)، تح. د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.
ـ **الحدود في علم النحو**، أحمد بن محمد، شهاب الدين الأُبَّدي، (ت ٨٦٠ هـ)، تح. نجاة حسن عبدالله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١١٢، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.
ـ **حروف المعاني والصفات**، عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجَّاجي، (ت ٣٣٧ هـ)، تح. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤ م.
ـ **حزُّ الغلاصم في إفحام المخاصم، عند جريان النظر في أحكام القدر**، شِيث بن إبراهيم بن محمد، الشهير بـ «ابن الحاج القِنَاوي»، (ت ٥٩٨ هـ)، تح. عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
ـ **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، عبدالرزاق البيطار، تح: محمد بهجت البيطار، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
ـ **الحماسة المغربية**، أحمد بن عبدالسلام، أبو العباس التادِليُّ الجُرَاوي، (ت ٦٠٩ هـ)، تح. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
ـ **الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث**، محمد عبدالمنعم الخفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.

ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣ هـ)، تح. عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ /١٩٩٧ م.
ـ **الخزانة التيمورية**، أحمد تيمور باشا، (ت ١٣٤٨هـ)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م.
ـ **الخصائص**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
ـ **خلاصة الأحكام**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
ـ **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، أحمد بن عبدالله، صفي الدين الخزرجي، (ت ٩٢٣ هـ)، تح. عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، ط٥، ١٤١٦ هـ.
ـ **خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى**، علي بن عبدالله بن أحمد الحسني السَّمهودي، (ت ٩١١ هـ)، تح. محمد الأمين محمد محمود الجكيني.
ـ **دائرة المعارف الإسلامية**، تعريب أحمد الشنتناوي، ومحمد ثابت الفندي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبدالحكيم يونس، مصر، ١٩٧٥ م .
ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.
ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. محمد عبدالمعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٢، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
ـ **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم، الشهير بـ «السمين الحلبي»، (ت ٧٥٦ هـ)، تح. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
ـ **درَّة الغواص في أوهام الخواص**، القاسم بن علي بن محمد الحريري، (ت ٥١٦ هـ)، تح. عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ /١٩٩٨ م.
ـ **دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، (ت ق١٢هـ)، ترجمه من الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
ـ **دلائل الإعجاز**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١ هـ)، تح. محمود محمد شاكر، مط. المدني، القاهرة، جدة، ط٣، ١٩٩٢م.
ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، أحمد بن الحسين الخُسْروجِردي، أبو بكر البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
ـ **الدليل إلى المتون العالمية**، عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميدعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م .

ـ **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، د. إسماعيل أحمد ياغي، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٩٩٨م .
ـ **ديوان الإسلام**، محمد بن عبدالرحمن بن الغزي، (ت ١١٦٧ هـ)، تح. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.
ـ **ديوان أوس بن حُجر بن مالك التميمي**، (ت ٢ ق. هـ)، تح. محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨ هـ /١٩٦٧ م.
ـ **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**، (ت ٢٢ ق. هـ)، تح. عزة حسن، دمشق، ١٣٨١ هـ.
ـ **ديوان جرير بن عطية الخطَفي**، (ت ١١٠ هـ)، تح. نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩ م.
ـ **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، (ت ٥٤ هـ)، تح. عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.
ـ **ديوان زهير بن محمد علي، المعروف بـ «بهاء الدين زهير»**، (ت ٦٥٦ هـ)، دار صادر، ودار بيروت.
ـ **ديوان طَرفة بن العبد**، (ت ٦٠ ق. هـ)، تح. عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.
ـ **ديوان طُفيل بن عوف بن كعب الغنوي**، (ت ١٣ ق. هـ)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨ م، تح. محمد عبدالقادر أحمد .
ـ **ديوان ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدؤلي**، (ت ٦٩ هـ)، تح. محمد ياسين، بغداد ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٣ م.
ـ **ديوان عبدالله بن ربيعة، أمية ابن أبي الصَّلت**، (ت ٥ هـ) تح. عبدالحفيظ السطلي.
ـ **ديوان غيلان بن عقبة، الشهير بـ «ذي الرمة»**، (ت ١١٧ هـ)، تح. أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥ م.
ـ **ديوان الفضل بن قدامة، الشهير بـ «أبي النجم العجلي»**، (ت ١٣٠ هـ)، تح. أحمد بسج، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١ م.
ـ **ديوان قيس بن الخَطيم بن عدي**، (ت ٢ ق هـ)، تح. د. ناصر الدين الأسد، دار العروبة ، القاهرة، ١٣٨١ هـ/ ١٩٦٢ م.
ـ **ديوان كُثيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود، الشهير بـ «كُثيِّر عَزَّة»**، (ت ١٠٥ هـ)، تح. إحسان عباس، الجزائر.
ـ **ديوان لَبيد بن ربيعة بن عامر**، (ت ٤١ هـ)، تح. د. حنا نصر حتي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤ هـ.
ـ **ديوان المعاني**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، دار الجيل، بيروت.
ـ **الذخيرة**، أحمد بن إدريس، شهاب الدين القرافي، (ت ٦٨٤ هـ)، تح. محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤ م.
ـ **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني، (ت ٣٨٥ هـ)، تح. بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م.
ـ **ذكر أسماء من تكلّم فيه وهو موثَّق**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. محمد شكور أمرير الميادیني مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

ـ **الرِّدة مع نبذة من فتوح العراق وذكر المثنى بن حارثة الشيباني**، محمد بن عمر بن واقد، الشهير بـ«الواقدي»، (ت ٢٠٧ هـ)، تح. يحي الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
ـ **الرَّد الوافر**، محمد بن عبدالله، شمس الدين، الشهير بـ«ابن ناصر الدين»، (ت ٨٤٢ هـ)، تح. زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣ هـ.
ـ **رسالة في منازل الحروف**، علي بن عيسى، أبو الحسن الرُّماني، (ت ٣٨٤ هـ)، تح. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
ـ **رسالة المباحث المَرضيَّة المتعلّقة بـ «مَن» الشرطية**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، (ت ٧٦١ هـ)، تح. د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق ، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبدالنور المالقي، (ت ٧٠٢ هـ)، تح. أحمد محمد خراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.
ـ **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، عبدالوهاب بن تقي الدين، تاج الدين السُّبكي، (ت ٧٧١ هـ)، تح. علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩.
ـ **الروض الأُنُف في شرح سيرة ابن هشام**، عبدالرحمن بن عبدالله السُّهيلي، (ت ٥٨١ هـ)، تح. عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
ـ **روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات**، الميرزا محمد الباقر الموسوي الخُوانساري، تح. أسد الله إسماعيليان، مط. مهر استوار، قم طهراني ١٣٩١ هـ.
ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، يحي بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، تح. زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، محمد بن عبدالله الحِمْيَري، (ت ٩٠٠ هـ)، تح. إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط٢، ١٩٨٠م.
ـ **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، عبدالله بن أحمد، موفق الدين، الشهير بـ «ابن قدامة المقدسي»، (ت ٦٢٠ هـ) مؤسسة الريان، ط٢، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
ـ **ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، مط. العامرة العثمانية، مصر، سنة ١٣٠٦هـ.
ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**، محمد بن القاسم، أبو بكر، ابن الأنباري، (ت ٣٢٨ هـ)، تح. د. صالح حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
ـ **زهر الأَكَم في الأمثال والحِكَم**، الحسن بن مسعود، نور الدين اليوسي، (ت ١١٠٢ هـ)، تح. د. محمد حجي، ود. محمد الأخضر دار الثقافة المغرب، ط١، الأولى ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م.

ـ **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى، أبو بكر بن مجاهد، (ت ٣٢٤ هـ)، تح. شوقي ضيف دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
ـ **سر صناعة الإعراب**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م.
ـ **سر الفصاحة**، عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي، (ت ٤٦٦ هـ)، ط١، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
ـ **سحر البلاغة وسر البراعة**، عبدالملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي، (ت ٤٢٩ هـ)، تح. عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ **سُلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني، الشهير بـ «ابن معصوم»، (ت ١١٧٣ هـ)، مكتبة محمد أمين خانجي، مصر، سنة ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٥ م.
ـ **سلسلة التاريخ الإسلامي، العهد العثماني**، محمود شاكر، ط. المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ.
ـ **سَلْك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر**، محمد خليل بن علي المرادي، (ت ١٢٠٦ هـ)، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
ـ **السلوك في طبقات العلماء والملوك، طبقات الجُندي**، محمد بن يوسف الجُندي، (ت ٧٣٢ هـ)، تح. محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط٢، ١٩٩٥م.
ـ **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك العصامي، (ت ١١١هـ)، تح. عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
ـ **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد، أبو عبدالله القزويني، (ت ٢٧٣ هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
ـ **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث، أبو داود السِّجستاني، (ت ٢٧٥ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
ـ **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت ٢٧٩ هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
ـ **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي الخُسْرَوجِردي، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
ـ **سنن النَّسائي الصغرى، المجتبى من السنن**، أحمد بن شعيب، أبو عبدالرحمن النَّسائي، (ت ٣٠٣ هـ)، تح. عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.
ـ **سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
ـ **سيرة ابن إسحاق، السير والمغازي**، محمد بن إسحاق بن يسار المطَّلبي، (ت ١٥١ هـ)، تح. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط١، الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

ـ **السِّيَر الصغير**، محمد بن الحسن بن فَرقَد، أبو عبدالله الشيباني، (ت ١٨٩ هـ)، تح. مجيد خدوري، الدار المتحدة، بيروت، ط١، ١٩٧٥ م.
ـ **السيرة النبوية**، عبدالملك بن هشام الحِميَري المَعافري، (ت ٢١٣ هـ)، تح. مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ الشلبي، مط . مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
ـ **السيرة النبوية**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. مصطفى عبدالواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٦ م.
ـ **السيرة النبوية وأخبار الخلفاء**، محمد بن حبان، أبو حاتم الدارمي البُستي، (ت ٣٥٤ هـ)، تح. السيد عزيز بك ومجموعة من العلماء، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٤١٧ هـ.
ـ **الشافية في علم الصرف**، عثمان بن عمر، المعروف بـ« بن الحاجب»، (ت ٦٤٦ هـ)، تح. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط١، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٥م.
ـ **شذُّ الإزار وحطُّ الأوزار عن زوار المزار**، جنيد بن فضل الله، صدر الدين الشيرازي، (ت ٧٩١ هـ)، تح. محمد القزويني وعباس إقبال، مط. المجلس، طهران، ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩م.
ـ **شذا العَرْف في فن الصرف**، أحمد بن محمد الحملاوي، (ت ١٣٥١ هـ)، تح. نصر الله عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
ـ **الشذا الفيَّاح من علوم ابن الصلاح**، إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبْناسي، (ت ٨٠٢ هـ)، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م، تح. صلاح فتحي هلل.
ـ **شَذَرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبدالحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩ هـ)، تح. محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦ / ١٩٨٦ م.
ـ **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن المَرزُبان، أبو محمد السِّيرافي، (ت ٣٨٥ هـ)، تح. د. محمد علي الريح هاشم، دار الجيل، ط١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.
ـ **شرح ألفية ابن مالك**، محمد بن محمد، بدر الدين بن مالك، الشهير بـ «ابن الناظم»، (ت ٦٨٦ هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
ـ **شرح ألفية ابن مالك**، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، الشهير بـ «ابن عقيل»، (ت ٧٦٩ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
ـ **شرح ألفية ابن مالك**، عبدالرحمن بن علي بن صالح المكُودي، (ت ٨٠٧ هـ)، تح. د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، قسم اللغة العربية، ١٩٩٠ م .
ـ **شرح ألفية ابن مالك**، علي بن محمد نور الدين الأشموني، (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٩٨ م .

ـ **شرحان على مَراح الأرواح في علم الصرف**، شمس الدين أحمد، المعروف بـ « ديكنقوز»، أو « دَنقُوز»، (ت ٨٥٥ هـ)، مط. مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٩٥ م.
ـ **شرح (التبصرة والتذكرة، ألفية العراقي)**، عبدالرحيم بن الحسين، زين الدين العراقي، (ت ٨٠٦ هـ)، تح. عبداللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، تح. محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، التذييل والتكميل**، محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، الحسن بن قاسم، بدر الدين المرادي، (ت ٧٤٩ هـ)، تح. محمد عبد النبي عبيد مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، مصر.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المساعد على تسهيل الفوائد**، عبدالله بن عبدالرحمن، بهاء الدين بن عقيل، (ت ٧٦٩ هـ)، تح. د. محمد كامل بركات، ط١، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، محمد بن عيسى السلسيلي، (ت ٧٧٠ هـ)، تح. د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، أحمد بن محمد بن عطاء الله التَّنَسي، (ت ٨٠١ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: فريدة حسن محمد معاجيني، إشراف د. محسن سالم العميري، ١٩٩٣ م، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.
ـ **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بن أبي بكر، بدر الدين الدماميني، (ت ٨٢٧ هـ)، تح. محمد بن عبدالرحمن المفدى.
ـ **شرح التصريح على التوضيح، التوضيح بمضمون التصريح**، خالد بن عبدالله الجَرجاوي الأزهري، الشهير بـ «الوقَّاد»، (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
ـ **شرح التلويح على التوضيح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ)، مكتبة صبيح، مصر.
ـ **شرح تنقيح الفصول**، أحمد بن إدريس، شهاب الدين القرافي، (ت ٦٨٤ هـ)، تح. طه عبدالرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط١، ١٣٣٩ هـ / ١٩٧٣ م.
ـ **شرح جمل الزجَّاجي**، محمد بن عمر، أبو عبدالله الفَخَار، (ت ٤١٩ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: حماد بن محمد الثمالي، إشراف د. محمود الطناحي، جامعة أم القرى، سنة ١٤٠٩ ـ ١٤١٠ هـ .
ـ **شرح جمل الزجَّاجي**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (ت ٤٦٩ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: حسين علي لفتة، إشراف د. طه محسن، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة ٢٠٠٣ م .

ـ **شرح جمل الزجَّاجي**، علي بن محمد الحضرمي، الشهير بـ «ابن خروف»، (ت ٦٠٩ هـ)، تح. د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٨ هـ.

ـ **شرح جمل الزجَّاجي**، علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن عصفور»، (ت ٦٠٩ هـ)، تح. د. صاحب أبو جناح.

ـ **شرح جمل الزجَّاجي، البسيط**، عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع، (ت ٦٨٨ هـ)، تح. د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

ـ **شرح جمل الزجَّاجي**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. علي محسن عيسى مال الله، دار عالم الكتب، بيروت.

ـ **شرح ديوان الحماسة**، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ت ٤٢١ هـ)، تح. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

ـ **شرح ديوان الحماسة**، يحي بن علي بن محمد التِبريزي، (ت ٥٠٢ هـ)، دار القلم، بيروت.

ـ **شرح ديوان المتنبي**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، (ت ٦١٦ هـ)، تح. مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

ـ **شرح ديوان المتنبي**، أحمد بن عبدالله بن سليمان، أبو العلاء المعري، (ت ٤٤٩ هـ)، تح. عبدالمجيد دياب، دار المعارف، ط١، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨ م.

ـ **شرح الشاطبية، إبراز المعاني من حرز الأماني**، عبدالرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين، الشهير بـ «أبي شامة»، (ت ٦٦٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ **شرح الشافية في علم الصرف**، محمد بن الحسن، الرضي الإستراباذي، (ت ٦٨٦ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .

ـ **شرح الشافية في علم الصرف**، حسن بن محمد شرفشاه، ركن الدين الإستراباذي، (ت ٧١٥ هـ)، تح. د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م .

ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، محمد بن عبدالمنعم، شمس الدين الجَوجَري، (ت ٨٨٩ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، إعداد: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٤ م،

ـ **شرح شواهد ابن عقيل على الألفية**، عبدالمنعم عوض الله الجَرجاوي، (ت بعد ١٢٧١ هـ)، وبهامشه **فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل**، لمحمد بن عبدالرحمن، الشهير بـ«قطَّة العدوي»، (ت ١٢٨١ هـ)، تح. عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

ـ **شرح شواهد «الكشاف»، تنزيل الآيات على شرح شواهد الأبيات،** محب الدين أفندي، (ت ١٠١٦ هـ)، تح. نصر الهوريني أبو الوفا مط. بولاق، مصر ، ١٢٨١ هـ.

ـ **شرح شواهد مغني اللَّبيب،** عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. محمد محمود التركزي الشنقيطي، مط. البهية، مصر.

ـ **شرح صحيح البخاري،** علي بن خلف بن عبدالملك، الشهير بـ «ابن بطَّال»، (ت ٤٤٩ هـ)، تح. ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ هـ.

ـ **شرح صحيح البخاري، فتح الباري،** أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.

ـ **شرح صحيح البخاري، المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية من صحيح البخاري،** محمد بن عمر، شمس الدين السَّفيري، (ت ٩٥٦ هـ)، تح. أحمد عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ.

ـ **شرح صحيح مسلم، المنهاج،** يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢ هـ.

ـ **شرح العقيدة الطحاوية،** محمد بن علاء الدين بن محمد بن أبي العز الأذرُعي، (ت ٧٩٢ هـ)، تح. مجموعة من العلماء، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني دار السلام، ط١، ١٤٢٦ هـ.

ـ **شرح الفصيح،** أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، (ت ٤٢١ هـ)، تح. سليمان بن إبراهيم العايد.

ـ **شرح الفصيح،** عبدالله بن محمد بن الحسين بن ناقيا، (ت ٤٨٥ هـ)، تح. عبدالوهاب محمد العدواني، جامعة القاهرة، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.

ـ **شرح الفصيح،** محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، تح. د. إبراهيم بن عبدالله الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ .

ـ **شرح الفصيح،** محمد بن أحمد بن هشام اللَّخمي، (ت ٥٧٧ هـ)، تح. د. مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

ـ **شرح الفصيح، تحفة المجد الصريح،** أحمد بن يوسف الفِهري اللَّبْلي، (ت ٦٩١ هـ)، تح. عبدالملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

ـ **شرح القصائد التسع المشهورات،** أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تح. أحمد خطاب، دار الحرية، مط. الكوفة، بغداد، ١٣٣٩ هـ/ ١٩٧٣ م.

ـ **شرح قَطْر الندى وبلِّ الصدى،** عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. محيي الدين عبدالحميد القاهرة، ط١١، ١٣٨٣ هـ.

ـ **شرح قواعد الإعراب،** محمد بن مصطفى القوجوي، المعروف بـ «شيخ زاده»، (ت ٩٥٠ هـ)، تح. إسماعيل مروة، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، دمشق، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

ـ **شرح الكافية الشافية،** محمد بن عبدالله بن مالك الجيَّاني الطائي، (ت ٦٧٢ هـ)، تح. عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة القرى، ط١.

ـ **شرح الكافية في النحو**، محمد بن الحسن، الرضي الإستراباذي، (ت ٦٨٦ هـ)، تح. يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦ م.
ـ **الشرح الكبير على متن المقنع**، عبدالرحمن بن محمد، شمس الدين المقدسي، (ت ٦٨٢ هـ)، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا، دار الكتاب العربي.
ـ **شرح كتاب سيبويه**، للحسن بن عبدالله بن المرزُبان، أبي سعيد السيرافي، (ت ٣٦٨ هـ)، وبهامشه **شرح شواهد سيبويه**، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات الأدب**، يوسف بن سليمان بن عيسى، الشهير بـ«الأعلم الشَّنْتَمري»، (ت ٤٧٦ هـ)،مط. الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣١٦ هـ.
ـ **شرح كتاب سيبويه**، علي بن عيسى الرماني، (ت ٣٨٤ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: محمد إبراهيم شيبة، إشراف: أ. د. أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٤ ـ ١٤١٥ هـ.
ـ **شرح كتاب سيبويه، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**، علي بن محمد الحضرمي، الشهير بـ «ابن خروف»، (ت ٦٠٩ هـ)، تح. خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
ـ **شرح مختصر الروضة**، سليمان بن عبدالقوي، نجم الدين الطوفي، (ت ٧١٦ هـ)، تح. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
ـ **شرح المعلَّقات السبع**، حسين بن أحمد الزَّوزني، (ت ٤٨٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣ هـ.
ـ **شرح المفصَّل في صَنعة الإعراب، التخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي، (ت ٦١٧ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر .
ـ **شرح المفصَّل في صنعة الإعراب**، يعيش بن علي، موفق الدين بن يعيش، (ت ٦٤٣ هـ)، تح. حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
ـ **شرح المفصَّل في صَنعة الإعراب، الإيضاح**، عثمان بن عمر، الشهير بـ «ابن الحاجب»، (ت ٦٤٦ هـ) ، تح. د. موسى بناي العليلي، مط. العاني، بغداد.
ـ **شرح المفصَّل في صَنعة الإعراب، المحصَّل**، القاسم بن أحمد، علم الدين اللُّوْرَقي، الشهير بـ «الأندلسي»، (ت ٦٦١ هـ)، تح. د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠ م.
ـ **شرح المقاصد**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١ هـ.
ـ **شرح نخبة الفكَر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري، (ت ١٠١٤ هـ)، تح. عبدالفتاح أبو غدة، دار الأرقم، بيروت.
ـ **شروح التلخيص**، وهي مشتملة على: **الإيضاح في علوم البلاغة**، لمحمد بن عبدالرحمن، جلال الدين القزويني، الشهير بـ «خطيب دمشق»، (ت ٧٣٩ هـ)، **وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لأحمد بن تقي الدين، بهاء الدين السُّبكي، (ت ٧٧٢ هـ)، **وحاشية الدسوقي على المطوَّل**، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، (ت ١٢٣٠ هـ)، **ومواهب الفتَّاح في شرح تلخيص المفتاح**، لابن يعقوب المغربي، (ت ١١١٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ **الشعر والشعراء**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.
ـ **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل والنادر والوحشي القليل**، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، تح. نصر الهوريني، مط. الوهبية بمصر، ١٢٨٢هـ.
ـ **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، أحمد بن مصطفى، عصام الدين طاشكُبري زاده، (ت ٩٦٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
ـ **الشهاب الخفاجي نحوياً**، حاتم القضاة، رسالة أعدَّت لنيل درجة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك.
ـ **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، (ت ٣٩٥ هـ)، تح. محمد علي بيضون، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، أحمد بن علي القلقشندي، (ت ٨٢١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ **الصبح المُنْبي من حيثية المتنبي**، يوسف البديعي الدمشقي، (ت ١٠٧٣ هـ)، مط. العامرة الشرفية، ط١ ، ١٣٠٨ هـ .
ـ **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت ٣٩٣ هـ)، تح. أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ، ط٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
ـ **صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦ هـ)، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
ـ **صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، مسلم بن الحجاج القشيري، (ت ٢٦١ هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، محمد بن الحاج الصُغيِّر الإفراني، (ت بين ١١٣٨ و١١٥٦ هـ)، تح. عبدالمجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
ـ **صلة الخَلَف بموصول السلف**، محمد بن سليمان، شمس الدين الرُّوداني السُّوسي، (ت ١٠٩٤ هـ)، تح. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
ـ **الصناعتين، الكتابة والشعر**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تح. علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
ـ **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، (ت ٩٧٤ هـ)، تح. عبدالرحمن بن عبدالله التركي، وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **ضرائر الشعر**، علي بن مؤمن، أبو الحسن، المعروف بـ((ابن عصفور))، (ت ٦٦٩ هـ)، تح. خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٠م.
ـ **الضعفاء الصغير**، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦ هـ)، تح. أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م.
ـ **الضعفاء والمتروكون**، أحمد بن شعيب، أبو عبدالرحمن النَّسائي، (ت ٣٠٣ هـ)، تح. محمود إبراهيم زايد،

دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦ هـ.
ـ **الضعفاء والمتروكون**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السخاوي، (ت ٩٠٢ هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.
ـ **طبقات الحفاظ**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
ـ **طبقات الشافعية**، عبدالرحمن بن الحسن، جمال الدين الإسنوي، (ت ٧٧٢ هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
ـ **طبقات الشافعية**، تقي الدين أبو بكر بن قاضي شهبة، (ت ٨٥١هـ)، تح. د. الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، عبدالوهاب بن تقي، تاج الدين السُّبكي، (ت ٧٧١ هـ)، تح. د. محمود محمد الطناجي، و د. عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.
ـ **طبقات الشافعيين**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. د . أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
ـ **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلّام بن عبيدالله الجمحي، (ت ٢٣٢ هـ)، تح. محمود محمد شاكر، دار المدني جدة.
ـ **طبقات الفقهاء**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ت ٤٧٦ هـ)، تح. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٠ م .
ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، عثمان بن عبدالرحمن الشَّهْرَزُوري، المعروف بـ«ابن الصلاح»، (ت ٦٤٣ هـ)، تح. محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.
ـ **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع، (ت ٢٣٠ هـ)، تح. محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
ـ **طبقات المدلّسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
ـ **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي، (ت في القرن ١١ هـ)، تح. سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **طبقات المفسرين العشرين**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
ـ **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة، الشهير بـ«المؤيد بالله»، (ت ٧٤٥ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
ـ **طَلِبة الطَّلَبة في الاصطلاحات الفقهية**، عمر بن محمد، نجم الدين النسفي، (ت ٥٣٧ هـ)، مط. العامرة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣١١ هـ.

ـ **العدَّة في أصول الفقه**، محمد بن الحسين، أبو يعلى الفراء، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. د . أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
ـ **العرش**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.
ـ **العروض**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تح. د . أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
ـ **العِقد الفريد**، أحمد بن محمد، شهاب الدين بن عبدربه، (ت ٣٢٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
ـ **علل النحو**، محمد بن عبدالله، الشهير بـ «ابن الوراق»، (ت ٣٨١ هـ)، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ / ١٩٩٩ م.
ـ **العلل الواردة في الأحاديث**، علي بن عمر، أبو الحسن الدار قطني، (ت ٣٨٥ هـ)، تح. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
ـ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، الحسن بن رشيق القيرواني، (ت ٤٦٣ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١ هـ.
ـ **عمدة القاري، شرح صحيح البخاري**، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، (ت ٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ **عمدة الكتَّاب**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النَّحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تح. بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
ـ **العناية، شرح الهداية**، محمد بن محمد، أكمل الدين البابرتي، (ت ٧٨٦ هـ)، دار الفكر.
ـ **عنوان الأريب عما نشأ بالمملكة التونسية من عالم وأديب**، محمد بن محمد الطيب النَّيْفَر، (ت ١٣٣٠ هـ)، تونس، ١٣٥١ هـ.
ـ **العنوان في القراءات السبع**، إسماعيل بن خلف المقرئ، (ت ٤٥٥ هـ)، تح. د. زهير زاهد، و د. خليل عطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
ـ **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٠ هـ)، تح. د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.
ـ **عيون الأخبار**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ .
ـ **عون المعبود، شرح سنن أبي داود**، محمد أشرف بن أمير، شرف الحق، العظيم آبادي، (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥ هـ .
ـ **الغاية القصوى في دراية الفتوى**، عبدالله بن عمر بن محمد، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ)، تح. د. علي القره داغي، دار الإصلاح.
ـ **غاية المَرام في علم الكلام**، علي بن محمد، أبو الحسن الآمدي، (ت ٦٣١ هـ)، تح. حسن محمود عبداللطيف،

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
ـ **غاية المقصود في الرد على النصارى واليهود**، السموأل بن يحيى المغربي، (ت ٥٧٠ هـ)، تح. إمام حنفي سيد عبدالله، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، محمد بن محمد، شمس الدين ابن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، نسخة مصورة عن طبعة برجستراسر سنة ١٣٥١ هـ.
ـ **غُرَر الخصائص الواضحة**، محمد بن إبراهيم، برهان الدين، الشهير بـ «الوطواط»، (ت ٧١٨ هـ)، تح. إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
ـ **غريب الحديث**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، تح. د. عبدالله الجبوري، مط. العاني بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
ـ **غريب الحديث**، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، (ت ٣٨٨ هـ)، تح. عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، وعبدالقيوم عبدرب النبي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
ـ **غريب الحديث**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. د . عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م.
ـ **غريب القرآن**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦ هـ)، تح. أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
ـ **الغريب المصنَّف**، القاسم بن سلَّام، أبو عبيد الهروي، (ت ٢٢٤ هـ)، تح. صفوان عدنان الداودي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٧ هـ.
ـ **الغرَّة، شرح اللُّمع لابن جني**، سعيد بن مبارك بن الدهان، (ت ٥٦٩ هـ)، تح. فريد بن عبدالعزيز الزامل، الدار التدمرية.
ـ **الغيث الهامع، شرح جمع الجوامع**، أحمد بن عبدالرحيم، ولي الدين العراقي، (ت ٨٦٢ هـ)، تح. محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م.
ـ **الفائق في غريب الحديث والأثر**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، تح. علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة، لبنان، ط٢.
ـ **الفاخر**، المفضل بن سلمة بن عاصم، (ت ٢٩٠ هـ)، تح. عبدالعليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٠ هـ.
ـ **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ت ٩٢٦ هـ)، تح. محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
ـ **الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (ت ١٠٣١ هـ)، تح. أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض.
ـ **فتح القدير**، محمد بن عبدالواحد، كمال الدين، المعروف بـ «ابن الهمام»، (ت ٨٦١ هـ)، دار الفكر .

ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، محمد بن عبدالرحمن، شمس الدين السخاوي، (ت ٩٠٢ هـ)، تح. علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.

ـ **فتح الوهَّاب بشرح منهج الطلاب**، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، (ت ٩٢٦ هـ)، دار الفكر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

ـ **الفتوح**، أحمد بن محمد بن علي بن أعثم، (ت ٣١٤ هـ)، تح. علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.

ـ **فتوح البلدان**، أحمد بن يحيى البلاذري، (ت ٢٧٩ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨ م.

ـ **فتوح الشام**، محمد بن عمر بن واقد السهمي، الشهير بـ« الواقدي»، (ت ٢٠٧ هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

ـ **فُرحة الأديب في الردِّ على ابن السِّيرافي في شرح أبيات سيبويه**، الحسن بن أحمد الأعرابي، الملقَّب بـ «الأسود الغندجاني»، (ت ٤٣٠ هـ)، تح. محمد علي سلطاني، دار النبراس، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

ـ **الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية**، عبدالقاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، (ت ٤٢٩ هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

ـ **الفروق اللغوية**، الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تح. محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، مصر.

ـ **الفصل في المِلَل والأهواء والنحل**، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (ت ٤٥٦ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة .

ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، عبدالله بن عبدالعزيز البكري، (ت ٤٨٧ هـ)، تح. إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١ م .

ـ **الفصول في الأصول**، أحمد بن علي، أبو بكر الجصَّاص، (ت ٣٧٠ هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

ـ **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، خليل بن كَيكلدي، صلاح الدين العلائي، (ت ٧٦١ هـ)، تح. حسن موسى الشاعر دار البشير، عمان، ١٤٠٩/ ١٩٩٠ م.

ـ **الفصيح**، أحمد بن يحيى، أبو العباس، المعروف بـ «ثعلب»، (ت ٢٩١ هـ)، تح. عاطف مدكور، دار المعارف.

ـ **فضائل القرآن**، القاسم بن سلام، أبو عبيد، (ت ٢٢٤ هـ)، تح. محسن خرابة، ومروان عطية، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

ـ **فضائل القرآن**، إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقي، (ت ٧٧٤ هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٦ هـ .

ـ **فقه اللغة وسر العربية**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ت ٤٢٩ هـ)، تح. عبدالرزاق مهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م .

ـ **الفِهرست**، محمد بن إسحاق، أبو الفرج، المعروف بـ «ابن النديم»، (ت ٤٣٨ هـ)، تح. إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

ـ **الفِهرس الشامل للتراث الإسلامي المخطوط**، علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

ـ **فِهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمُسَلسلات**، محمد عبدالحي بن عبدالكبير الكتَّاني، (ت ١٣٨٢ هـ)، تح. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢ م.
ـ **فِهرست اللَّبْلي**، أحمد بن يوسف بن علي الفِهري اللَّبْلي (ت ٦٩١ هـ)، تح. ياسين يوسف بن عياش، وعواد عبدربه أبو زينة، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
ـ **فِهرس المكتبة الأزهرية**، ط١، القاهرة، ١٣٧١ هـ.
ـ **الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفية**، محمد عبدالحي اللَّكنوي، (ت ١٣٠٤ هـ)، تح. أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
ـ **الفوائد الغياثية في علوم البلاغة**، عبدالرحمن بن أحمد، عضُد الدين الإيجي، (ت ٧٥٦ هـ)، تح. عاشق حسين، دار الكتاب المصري، مصر، ودار الكتاب اللبناني، لبنان.
ـ **فواتح الرَّحَموت بشرح مسلَّم الثُّبوت**، عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، (ت ١٢٢٥هـ)، تح. عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
ـ **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر بن أحمد، الملقب بـ «صلاح الدين»، (ت ٧٦٤ هـ)، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
ـ **فيض القدير، شرح الجامع الصغير**، عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي، (ت ١٠٣١ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦ هـ.
ـ **القاضي البيضاوي**، د . محمد وهبة الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **القاموس المحيط والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تح. محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.
ـ **القانون في الطب**، الحسين بن عبدالله بن سينا، (ت ٤٢٨ هـ)، تح. محمد أمين الضناوي.
ـ **قفْو الأثر في صفوة علوم الأثر**، محمد بن إبراهيم بن يوسف، الشهير بـ «ابن الحنبلي»، (ت ٩٧١ هـ)، تح. عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ.
ـ **قلائد الجُمان في التعريف بقبائل عرب الزمان**، أحمد بن علي القلقشندي، (ت ٨٢١ هـ)، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م.
ـ **قواطع الأدلة في الأصول**، منصور بن محمد، أبو المظفَّر السمعاني، (ت ٤٨٩ هـ)، تح. محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م.
ـ **قواعد الإعراب**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٩٩٣ م.

ـ **الكاف الشاف بتخريج أحاديث الكشاف**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. مصطفى حسين أحمد المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
ـ **الكافي في فقه الإمام أحمد**، عبدالله بن أحمد، موفق الدين، الشهير بـ((ابن قدامة المقدسي))، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
ـ **الكافي في فقه أهل المدينة**، يوسف بن عبدالله بن عبدالبَر، (ت ٤٦٣ هـ)، تح. محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط٢، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
ـ **الكافية في علم النحو**، عثمان بن عمر، جمال الدين، الشهير بـ((ابن الحاجب))، (ت ٦٤٦ هـ)، تح. د . صالح عبدالعظيم الشاعر مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.
ـ **الكامل في التاريخ**، علي بن أبي الكرم، أبو الحسن، ابن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠ هـ)، تح. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني، (ت ٣٦٥ هـ)، تح. عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م.
ـ **الكامل في اللغة والأدب**، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد، (ت ٢٨٥ هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ((سيبويه))، (ت ١٨٠ هـ)، تح. عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
ـ **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، مذيَّل **بحاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف**، لأحمد بن محمد، الشهير بـ((ابن المنيِّر الاسكندراني))، (ت ٦٨٣ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.
ـ **كشف الأستار عن زوائد البزَّار**، علي بن أبي بكر، أبو الحسن الهيثمي، (ت ٨٠٧ هـ)، تح. حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٩٧ م.
ـ **كشف الأسرار، شرح أصول البزدوي**، عبدالعزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، (ت ٧٣٠ هـ)، وفي المتن **أصول علي بن محمد بن الحسين البزدوي**، (ت ٤٨٢ هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، إبراهيم بن محمد، سِبط ابن العَجمي، (ت ٨٤١ هـ)، تح. صبحي السامرائي عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ هـ.
ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبدالله، المعروف بـ((حاجي خليفة))، (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى بغداد، ١٩٤١م.
ـ **الكشف عن وجوه القراءات**، مكي بن أبي طالب حمُّوش، (ت ٤٣٧ هـ)، تح. محيي الدين رمضان، المجمع العلمي، دمشق.

ـ **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.
ـ **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار**، أبو بكر بن محمد، تقي الدين الحِصني، (ت ٨٢٩ هـ)، تح. علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان دار الخير، دمشق، ط١، ١٩٩٤ م.
ـ **الكليَّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى القُريمي، أبو البقاء الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ)، تح. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ـ **الكُنى والأسماء**، مسلم بن الحجَّاج القُشيري، (ت ٢٦١ هـ)، تح. عبدالرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
ـ **الكنز اللغوي في اللَّسَن العربي**، يعقوب بن إسحاق، الشهير بـ «ابن السِّكيت»، (ت ٢٤٤ هـ)، تح. أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، محمد بن محمد، نجم الدين الغزي، (ت ١٠٦١ هـ)، تح. خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ هـ.
ـ **اللَّامات**، عبدالرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجَّاجي، (ت ٣٣٧ هـ)، تح. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
ـ **لُباب الآداب**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ت ٤٢٩ هـ)، تح. خليل عمران منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
ـ **اللُّباب في تهذيب الأنساب**، علي بن محمد، أبو الحسن، ابن الأثير الجزري، (ت ٦٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.
ـ **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، (ت ٦١٦ هـ)، تح. د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
ـ **اللُّباب في الفقه الشافعي**، أحمد بن محمد، أبو الحسن، الشهير بـ «ابن المَحامِلي»، (ت ٤١٥ هـ)، تح. عبدالكريم بن صنيتان العمري دار البخاري، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦ هـ.
ـ **لب اللُّباب في تحرير الأنساب**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، دار صادر، بيروت.
ـ **لحن العوام**، محمد بن الحسن، أبو بكر الزَّبيدي، (ت ٣٩٧ هـ)، تح. د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.
ـ **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي بن منظور، (ت٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
ـ **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١ م.
ـ **لطائف التِّبيان في علم المعاني والبيان**، الحسن بن محمد، شرف الدين الطيبي، (ت ٧٤٣ هـ)، تح. د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.

ـ **اللطائف والظرائف**، عبدالملك بن محمد، أبو منصور الثعالبي، (ت ٤٢٩ هـ)، دار المناهل، بيروت.
ـ **لَمَحات في المكتبة والبحث والمصادر**، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط١٩، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م .
ـ **اللَّمحة في شرح المُلحة**، محمد بن حسن بن سباع، المعروف بـ «ابن الصائغ»، (ت ٧٢٠ هـ)، تح. إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.
ـ **اللُّمَع في أصول الفقه**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ت ٤٧٦ هـ)، ط٢، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
ـ **اللُّمَع في العربية**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تح. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
ـ **الله واحد في الثالوث المقدس**، القُمْص زكريا إبراهيم، مركز العبية، السويس، مصر، ط٤.
ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرَّة المُضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة**، محمد بن أحمد، شمس الدين السَّفاريني، (ت ١١٨٨ هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .
ـ **ما تلحن فيه العامة**، علي بن حمزة الكسائي، (ت ١٩٨ هـ)، تح. د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م.
ـ **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**، علي بن عبدالحي، أبو الحسن الندوي، (ت ١٤٢٠ هـ)، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر .
ـ **ما يجوز للشاعر ضرورة**، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، (ت ٤١٢ هـ)، تح. رمضان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، مط. المدني، مصر.
ـ **المبسوط**، محمد بن الحسن الشيباني، (ت ١٨٩ هـ)، تح. أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.
ـ **المبسوط**، محمد بن أحمد بن سهل، شمس الأئمة السَّرَخْسي، (ت ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، نصر الله بن محمد، ضياء الدين بن الأثير، (ت ٦٣٧ هـ)، تح. أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة .
ـ **مجاز القرآن**، معمَر بن المثنى، أبو عبيدة، (ت ٢٠٩ هـ)، تح. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١ هـ.
ـ **مجانبة أهل الثبور المصلّين في المشاهد وعند القبور**، عبدالعزيز الراجحي، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية.
ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، محمد بن حبان، أبو حاتم الدارمي البُستي، (ت ٣٥٤ هـ)، تح. محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ .
ـ **مجلة دعوة الحق**، خليفة محفوظي، الرباط، عدد رمضان، ١٣٩٠ هـ.
ـ **مجمع الأمثال**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، (ت ٥١٨ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت .
ـ **مجمع البيان لعلوم القرآن**، الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت ٥٤٨ هـ)، تح. هاشم الرسول المحلاَّتي، وفضل الطباطبائي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
ـ **مجْمَع الزوائد ومنبع الفوائد**، علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن الهيثمي، (ت ٨٠٧ هـ)، تح. حسام الدين القدسي مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م.
ـ **مجْمَع الضمانات**، غانم بن محمد البغدادي، (ت ١٠٣٠ هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

ـ **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، (ت ٣٩٥ هـ)، تح. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
ـ **المجموع، شرح المهذب**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر.
ـ **المحاسن والأضداد**، عمرو بن بحر، أبو عثمان، المعروف بـ «الجاحظ»، (ت ٢٥٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ .
ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
ـ **المحصول من علم الأصول**، محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي، الشهير بـ «ابن خطيب الرَّي»، (ت ٦٠٦ هـ)، تح. د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨ هـ /١٩٩٧م .
ـ **المحكم والمحيط الأعظم**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن بن سيده، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
ـ **المحيط البرهاني في الفقه النعماني**، محمود بن أحمد، برهان الدين، الشهير بـ «ابن مازة»، (ت ٦١٦ هـ)، تح. عبدالكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.
ـ **المخصَّص**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن بن سيده، (ت ٤٥٨ هـ)، تح. خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
ـ **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، (ت ٦٦٦ هـ)، تح. يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م .
ـ **مختصر التحرير، شرح الكوكب المنير**، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز، الشهير بـ «ابن النجار»، (ت ٩٧٢ هـ)، تح. محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م .
ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجَهْمية والمعطِّلة**، محمد بن محمد، شمس الدين البعلي، الشهير بـ «ابن المَوصِلي»، (ت ٧٧٤ هـ)، تح. سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م .
ـ **المختصر في أخبار البشر**، إسماعيل بن علي بن محمود، أبو الفداء، (ت ٧٣٢ هـ)، مط. الحسينية المصرية، ط١.
ـ **المختصر في أصول الفقه**، علي بن محمد، أبو الحسن البعلي، (ت ٨٠٣ هـ)، تح. محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة .
ـ **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)، تح. آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة .
ـ **المختلطين**، خليل بن كَيكَلدي، صلاح الدين العلائي، (ت ٧٦١ هـ)، تح. رفعت فوزي عبدالمطلب، علي عبدالباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
ـ **المدوَّنة**، مالك بن أنس الأصبحي، (ت ١٧٩ هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
ـ **مرآة الجَنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، عبدالله بن أسعد اليافعي، (ت ٧٦٨ هـ)، تح. خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م .

ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، عبدالرحمن بن إسماعيل، شهاب الدين، الشهير بـ «أبي شامة»، (ت ٦٦٥ هـ)، تح . طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م .

ـ **مَرقاة المفاتيح، شرح مشكاة المصابيح**، علي بن سلطان محمد، ملا الهروي، (ت ١٠١٤ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

ـ **مرهم العِلَل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة**، عبدالله بن أسعد، عفيف الدين اليافعي، (ت ٧٦٨ هـ)، تح. محمود محمد حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م .

ـ **المُزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

ـ **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبدالله**، أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤١ هـ)، تح. زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

ـ **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهُويه**، إسحاق بن منصور، المعروف بـ «كوسَج»، (ت ٢٥١ هـ)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٢ م.

ـ **المسائل البصْريَّات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مط. المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

ـ **المسائل البلاغية في كتاب «الصاحبي»**، فريد محمد النَّكلاوي، مط. الأمانة، القاهرة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

ـ **المسائل الحلبيات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٧ م .

ـ **مسائل خلافية في النحو**، عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، (ت ٦١٦ هـ)، تح. د . عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

ـ **المسائل الشيرازيات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. حسن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م .

ـ **المسائل العسكريات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ) تح. د. علي جابر المنصوري .

ـ **المسائل العضُديات**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .

ـ **المسائل المشكلة، المعروفة بـ «البغداديات»**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. صلاح الدين السنكاوي مط. العاني، بغداد، ط٥١ .

ـ **المسائل المنثورة**، الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح. د. شريف عبدالكريم النجار، دار إعمار .

ـ **المستدرك على الصحيحين**، محمد بن عبدالله، أبو عبدالله، الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥ هـ)، تح. مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ـ **المستصفى من علم الأصول**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ)، تح. محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

ـ **المستقصى في أمثال العرب**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٨٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧ م .

ـ **المسند**، أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤١ هـ)، تح. شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١ م .

ـ **مسند البزَّار، البحر الزخَّار**، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، أبو بكر، المعروف بـ «البزار»، (ت ٢٩٢ هـ)، تح. محفوظ الرحمن زين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٩ م .

ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، عِياض بن موسى بن عياض اليحصُبي البُستي، (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

ـ **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب حَمّوش، (ت ٤٣٧ هـ)، تح. د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

ـ **مشيَخة القزويني**، عمر بن علي، سراج الدين القزويني، (ت ٧٥٠ هـ)، تح. د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، شهاب الدين البوصيري، (ت ٨٤٠ هـ)، تح. محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

ـ **المصباح في شرح المفتاح**، علي بن محمد، الشريف الجُرجاني، (ت ٨١٦ هـ)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد: يوكسل جليك، إشراف د. أحمد طوران آرسلان، جامعة مرمرة، تركيا، معهد العلوم الاجتماعية كلية الإلهيات، قسم اللغة العربية والبلاغة، ٢٠٠٩ م .

ـ **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، محمد بن محمد بن مالك، بدر الدين، الشهير بـ «ابن الناظم»، (ت ٦٨٦ هـ)، تح. حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، الجماميز، مصر .

ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت ٧٧٠ هـ)، مط. العلمية، بيروت.

ـ **المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم**، علي جمعة محمد عبدالوهاب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م .

ـ **المصنَّف**، عبدالله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥ هـ)، تح. كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ .

ـ **المطَّلع على ألفاظ المقنع**، محمد بن أبي الفتح، شمس الدين البعلي، (ت ٧٠٩ هـ)، تح. محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي، ط١، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

ـ **المطوَّل على تلخيص المفتاح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٢ هـ)، مكتبة قم، إيران.

ـ **المعارف**، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، تح. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢ م .

ـ **معالم السنن، شرح سنن أبي داود،** حمد بن محمد بن إبراهيم، المعروف بـ «الخطابي»، (ت ٣٨٨ هـ)، مط. العلمية، حلب، ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م .
ـ **معاني القراءات،** محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري، (ت ٣٧٠ هـ)، مركز البحوث العلمية، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.
ـ **معاني القرآن،** يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء، (ت ٢٠٧ هـ)، تح. أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، ط١،
ـ **معاني القرآن،** سعيد بن مسعدة ،أبو الحسن المُجاشعي، المعروف بـ «الأخفش الأوسط»، (ت ٢١٥ هـ)، تح. د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م .
ـ **معاني القرآن،** أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تح. د. محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ هـ.
ـ **معاني القرآن وإعرابه،** إبراهيم بن السَّري، أبو إسحاق الزجَّاج، (ت ٣١١ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
ـ **المعاني الكبير في أبيات المعاني،** عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، (ت ٢٧٦ هـ)، تح. د . سالم الكرنكوي، وعبدالرحمن بن يحيى بن علي اليماني مط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩ م .
ـ **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص،** عبدالرحيم بن عبدالرحمن، أبو الفتح العباسي، (ت ٩٦٣ هـ)، تح. محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت .
ـ **المعتمد في أصول الفقه،** محمد بن علي، أبو الحسين البصري، (ت ٤٣٦ هـ)، تح. خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ .
ـ **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب،** ياقوت بن عبدالله، شهاب الدين الحموي، (ت ٦٢٦ هـ)، تح. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م .
ـ **المعجم الأوسط،** سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، تح. طارق بن عوض الله محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني دار الحرمين، القاهرة .
ـ **معجم البلدان،** ياقوت بن عبدالله، شهاب الدين الحموي، (ت ٦٢٦ هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
ـ **معجم تفاسير القرآن،** عبدالقادر زمامة وآخرون، المنظمة الإسلامية للربية والعلوم والثقافة، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م .
ـ **معجم الشعراء،** محمد بن عمران، أبو عبدالله المَرْزُباني، (ت ٣٨٤ هـ)، تح. د. ف.كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
ـ **المعجم الصغير، الروض الداني،** سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، تح. محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمَّان، ط١، ١٤٠٥ هـ ،/ ١٩٨٥ م .
ـ **معجم الفروق اللغوية، الفروق اللغوية بترتيب وزيادة،** الحسن بن عبدالله، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تح. بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، طهران، ط١، ١٤١٢ هـ.

ـ **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، (ت ١٤٠٨ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

ـ **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، تح. حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري، (ت ٤٨٧ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ .

ـ **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا كحالة الدمشقي، (ت ١٤٠٨ هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**، يوسف بن إليان بن موسى سركيس، (ت ١٣٥١هـ)، مط. سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨ م.

ـ **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تح. أ . د. محمد إبراهيم عبادة مكتبة، الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .

ـ **معجم المناهي اللفظية وفوائد الألفاظ**، بكر بن عبدالله، أبو زيد، (ت ١٤٢٩ هـ)، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

ـ **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، موهوب بن أحمد، أبو منصور الجواليقي، (ت ٥٤٠ هـ)، تح. د. ف. عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

ـ **معرفة أنواع علوم الحديث**، عثمان بن عبدالرحمن، تقي الدين، المعروف بـ « ابن الصلاح»، (ت ٦٤٣ هـ)، تح. د. نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

ـ **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، محمد بن طاهر بن علي، المعروف بـ «ابن القيسراني»، (ت ٥٠٧هـ)، تح. عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ /١٩٨٥م .

ـ **معرفة الصحابة**، أحمد بن عبدالله بن أحمد، أبو نُعيم الأصبهاني، (ت ٤٣٠ هـ)، تح. عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.

ـ **معرفة علوم الحديث**، محمد بن عبدالله، الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥ هـ)، تح. معظَّم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م .

ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.

ـ **المـغْرِب في ترتيب المعرِب**، ناصر بن عبدالسيد، أبو الفتح المطرّزي، (ت ٦١٠ هـ)، دار الكتاب العربي.

ـ **المغني، شرح متن الخِرَقي**، عبدالله بن أحمد، موفق الدين، الشهير بـ« بن قدامة المقدسي»، (ت ٦٢٠ هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م.

ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**، عبدالرحيم بن الحسين، الحافظ العراقي، (ت ٨٠٦ هـ)، دار حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
ـ **المغني في أصول الفقه**، عمر بن محمد بن عمر الخبازي، (ت ٦٩١ هـ)، تح. محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣ هـ .
ـ **المغني في الضعفاء**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. د. نور الدين عتر.
ـ **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح. د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م .
ـ **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، محمد بن أحمد، شمس الدين الخطيب الشربيني، (ت ٩٧٧ هـ)، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.
ـ **مفاتيح العلوم**، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، (ت ٣٨٧ هـ)، تح. إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ط٢.
ـ **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر السكّاكي، (ت ٦٢٦ هـ)، تح. نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
ـ **المفتاح في الصرف**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١ هـ)، تح. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
ـ **المفردات في غريب القرآن**، الحسين بن محمد، المعروف بـ «الراغب الأصفهاني»، (ت ٥٠٢ هـ)، تح. صفوان عدنان الداودي دار القلم، والدار الشامية، دمشق، بيروت .
ـ **المفصَّل في صنعة الإعراب**، محمود بن عمر، جار الله الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ)، تح. د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م .
ـ **المفضَّليات**، المفضَّل بن محمد، أبو العباس الضبّي، (ت ١٨٩ هـ)، تح. أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦،
ـ **المقاصد النحْوية في شرح شواهد شروح الألفية**، محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، (ت ٨٥٥ هـ)، دار السلام، ط١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠١٠ م، تح. علي محمد فاخر، وأحمد توفيق السوداني، وعبدالعزيز محمد فاخر.
ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري، (ت ٣٢٤ هـ)، تح. نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م .
ـ **المقتصد، شرح الإيضاح للفارسي**، عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجُرجاني، (ت ٤٧١ هـ)، تح. د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق .
ـ **المقتضَب**، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرِّد، (ت ٢٨٥ هـ)، تح. محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت .
ـ **المقتنى في سرد الكُنى**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. محمد صالح عبدالعزيز المراد، المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨ هـ .

ـ **المقدِّمات الممهِّدات**، محمد بن أحمد بن رشد، الشهير بـ «ابن رشد الجد»، (ت ٥٠٢ هـ)، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

ـ **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث**، السيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية، للتراث، ط٢.

ـ **مقدمة في أصول التفسير**، أحمد بن عبدالحليم، تقي الدين، ابن تيمية، (ت ٧٢٨ هـ)، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٩٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

ـ **المقرَّب**، علي بن مؤمن بن محمد، الشهير بـ «ابن عصفور»، (ت ٦٦٩ هـ)، تح. أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م،

ـ **المُقنع في رسم مصاحف الأمصار**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الدَّاني، (ت ٤٤٤ هـ)، تح. محمد الصادق قمحاوي مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

ـ **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي، (ت ٣٢٧ هـ)، تح. أيمن عبدالجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩ هـ /١٩٩٩ م .

ـ **المكاييل والموازين الشرعية**، أ . د . علي جمعة محمد، مكتبة القدس، القاهرة.

ـ **المكتبة الإسلامية**، عماد علي جمعة، سلسلة التراث العربي الإسلامي، ط٢، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

ـ **المكتفى في الوقف والابتدا**، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، (ت ٤٤٤ هـ)، تح. محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار عمار، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

ـ **الملَل والنِّحل**، محمد بن عبدالكريم الشهرَستاني، (ت ٥٤٨ هـ)، مؤسسة الحلبي.

ـ **الممتع الكبير في التصريف**، علي بن مؤمن، أبو الحسن، المعروف بـ«ابن عصفور»، (ت ٦٦٩ هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م .

ـ **المنار المُنيف في الصحيح والضعيف، نقد المنقول والمِحَك المميز بين المردود والمقبول**، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١ هـ)، تح. عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

ـ **من أعلام الفكر العربي المعاصر في العصر العثماني الأول: محمد الأمين المحبي، المؤرخ، وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، د. ليلى الصباغ، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

ـ **مناهج البحث العلمي**، عبدالرحمن بدوي، الكويت، ط٣ ، ١٩٧٧ م .

ـ **مناهج التأليف عند العلماء العرب**، مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٤ م .

ـ **مناهل العِرفان في علوم القرآن**، د. محمد عبدالعظيم الزرقاني، (ت ١٣٦٧ هـ)، مط. عيسى البابي الحلبي، ط٣.

ـ **المنتظَم في تاريخ الأمم والملوك**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

ـ **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تح. محب الدين الخطيب.

ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين بن الجزري، (٨٣٣ هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
ـ **المنخول من تعليقات الأصول**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ)، تح. د . محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
ـ **المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني**، عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، دار إحياء التراث، ط١، ١٣٧٣ هـ / ١٩٤٥ م .
ـ **المنصف للسارق والمسروق منه**، الحسن بن علي الضبي، الشهير بـ «ابن وكيع»، (ت ٣٩٣ هـ)، تح. عمر خليفة ابن إدريس، جامعة قان يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤ م .
ـ **منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه**، يحيى بن شرف، محيي الدين النووي، (ت ٦٧٦هـ)، تح. عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط١، ١٤٢٥هـ /٢٠٠٥م .
ـ **المنهاج الواضح للبلاغة**، حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث.
ـ **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، يوسف بن تغري بردي، (ت ٨٧٤ هـ)، تح. د . سعيد عبدالفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
ـ **المنْهيَّات**، محمد بن علي بن الحسن، الحكيم الترمذي، (ت نحو ٣٢٠ هـ)، تح. محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م .
ـ **المهذَّب في فقه الإمام الشافعي**، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشيرازي، (ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية.
ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، أحمد بن علي بن عبدالقادر، تقي الدين المقريزي، (ت ٨٤٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ .
ـ **الموافقات في أصول الفقه**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخمي الشاطبي، (ت ٧٩٠ هـ)، تح. مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م .
ـ **المواقف في علم الكلام**، عبدالرحمن بن أحمد، عضُد الدين الإيجي، (ت ٧٥٦ هـ)، تح. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م .
ـ **المؤتلِف والمختلِف**، علي بن عمر بن أحمد، الشهير بـ« الدارقطني»، (ت ٣٨٥ هـ)، تح. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م .
ـ **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنَّفات وتعريفات العلوم**، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٥ م .
ـ **الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء**، محمد بن عمران، أبو عبيدالله المَرزُباني، (ت ٣٨٤ هـ)، تح. محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
ـ **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، خالد بن عبدالله الجَرجاوي، الشهير بـ «الوقَّاد»، (ت ٩٠٥ هـ)، تح. عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ/١٩٩٦ م .

ـ **الموضوعات**، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (ت ٥٩٧ هـ)، تح. عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦ هـ.
ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد بن قايماز، شمس الدين الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تح. علي محمد البجاوي دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣ م .
ـ **الناسخ والمنسوخ**، قتادة بن دعامة السَّدوسي، (ت ١١٧ هـ)، تح. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
ـ **الناسخ والمنسوخ**، أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨ هـ)، تح. د. محمد عبدالسلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
ـ **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، القاسم بن سلاَّم، أبو عبيد الهروي، (ت ٢٢٤ هـ)، تح. محمد صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨ هـ .
ـ **نتائج الفكر في النحو**، عبدالرحمن بن عبدالله السُهيلي، (ت ٥٨١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
ـ **النُّتف في الفتاوى**، علي بن الحسين بن محمد السُّغْدي، (ت ٤٦١ هـ)، تح. صلاح الدين ناهي، دار الفرقان، عمَّان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤ م .
ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، (ت ٥٧٧ هـ)، تح. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
ـ **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، محمد بن محمد بن عبدالله بن إدريس، المعروف بـ «الشريف الإدريسي»، (ت ٥٦٠ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ.
ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مط. سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ .
ـ **نسب قريش**، مصعب بن عبدالله، أبو عبدالله الزبيري، (ت ٢٣٦ هـ)، تح. ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣ .
ـ **النَّشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد، شمس الدين، الشهير بـ «ابن الجزري»، (ت ٨٣٣ هـ)، تح. علي محمد الضبّاع مط. التجارية الكبرى .
ـ **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**، علي بن موسى بن سعيد الأندلسي، (ت ٦٨٥ هـ)، تح. نصرت عبدالرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن .
ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمَعي**، عبدالله بن يوسف، جمال الدين الزيلعي، (ت ٧٦٢ هـ)، تح. محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م .
ـ **نَظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور**، إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت ٨٨٥ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

ـ **نظم العِقيان في أعيان الأعيان**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت.
ـ **نفحة الريحانة ورَشحة طلاء الحانة**، محمد أمين بن فضل الله المحبي، (ت ١١١ هـ)، تح. عبدالفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط١.
ـ **النقائض بين جرير والفرزدق**، معمَر بن المثنى، أبو عبيد، (ت ٢٠٨ هـ)، فيليدن، ١٩١٥ م .
ـ **النُّكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام**، محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصاب، (ت نحو ٣٦٠ هـ)، تح. علي بن غازي الويحري، وإبراهيم الجنيدل، وشايع بن عبده الأسمري، دار القيم ، ودار ابن عفان، ط١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
ـ **النُّكت على مقدمة ابن الصلاح**، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، تح. د. ربيع بن هادي المدخلي، المجلس الأعلى لإحياء التراث، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .
ـ **النُّكت في القرآن الكريم**، علي بن فضَّال، أبو الحسن المجاشعي، (ت ٤٧٩ هـ)، تح. عبدالقادر عبدالله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧ م .
ـ **النُّكت والفوائد السَّنِية على مشكلة المحرر لمجد الدين ابن تيمية**، إبراهيم بن محمد، برهان الدين بن مفلح، (ت ٨٨٤ هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٤ هـ.
ـ **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، أحمد بن علي القلقشندي، (ت ٨٢١ هـ)، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتَّاب اللبنانيين، بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م .
ـ **نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول**، عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي، (ت ٧٧٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م .
ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المبارك بن محمد، أبو السعادات، ابن الأثير الجزري، (ت ٦٠٦ هـ)، تح. طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
ـ **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، محمد بن أحمد، شمس الدين الرَّملي، (ت ١٠٠٤ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
ـ **نهاية المطلب في دراية المذهب**، عبدالملك بن عبدالله، إمام الحرمين الجويني، (ت ٤٧٨ هـ)، تح. عبدالعظيم محمود الديب دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
ـ **النوادر في اللغة**، سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاري، (ت ٢١٥ هـ)، تح. د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م .
ـ **النور السَّافر عن أخبار القرن العاشر**، عبدالقادر بن شيخ، محيي الدين العيدروس، (ت ١٠٣٨ هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
ـ **الهداية إلى بلوغ النهاية**، مكي بن أبي طالب حمُّوش، (ت ٤٣٧ هـ)، مجموعة رسائل جامعية، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

ـ **الهداية في شرح بداية المبتدئ**، علي بن أبي بكر، برهان الدين المرغيناني، (ت ٥٩٣ هـ)، تح. طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
ـ **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي البابانى، (ت ١٣٩٩ هـ)، مط. البهية، استانبول ١٩٥١م.
ـ **هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١ هـ)، تح. عبدالحميد هندواي، المكتبة التوفيقية، مصر .
ـ **الوافي بالوفيات**، خليل بن أيبك، صلاح الدين الصفدي، (ت ٧٦٤ هـ)، تح. أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .
ـ **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨ هـ)، تح. صفوان عدنان داودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ .
ـ **الوَساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره**، علي بن عبدالعزيز، أبو الحسن الجرجاني، (ت ٣٩٢ هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي عيسى البابي الحلبي .
ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨ هـ)، تح. عادل عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبدالغني الجمل دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م .
ـ **الوسيط في المذهب**، محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ)، تح. أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ .
ـ **وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أحمد بن محمد بن خَلِّكان، (ت ٦٨١ هـ)، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

المخطوطات:

ـ **الأطول، شرح تلخيص المفتاح للقزويني**، إبراهيم بن محمد، عصام الدين الإسفراييني، الشهير بـ«عربشاه»، (ت ٩٤٤ هـ)، جامعة الملك سعود، برقم (٣٢١٧).
ـ **حاشية على «أنوار التنزيل»، والمسماة: «فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل»**، زكريا بن محمد الأنصاري، (ت ٩١٠ هـ)، جامعة الملك سعود، برقم (١٣٩٩).
ـ **حاشية على «أنوار التنزيل»**، إبراهيم بن محمد، عصام الدين الإسفراييني، الشهير بـ«عربشاه»، (ت ٩٤٣)، مخطوط في مكتبة الحرم النبوي، مصوَّر عن مخطوط المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، برقم (٣٧٥).
ـ **حاشية على حاشية الشريف الجُرجاني على شرح العضُد على مختصر ابن الحاجب**، حميد الدين بن أفضل الدين الحسيني، (ت ٩٠٨ هـ)، جامعة الملك سعود، تحت رقم (١٩١١).
ـ **حاشية على العقائد العضُدية للإيجي**، محمد بن أسعد، جلال الدين الدَّوَّاني، (ت ٩٠٨ هـ)، معهد دراسات الثقافة الشرقية، جامعة طوكيو، برقم (١٩٩٩).

ـ **حاشية على «الكشاف»، تقريب التفسير**، محمود بن مسعود السِّيرافي، (ت ٧١٠ هـ)، مكتبة الأسد، برقم (١٣١٨٠).

ـ **حاشية على «الكشاف»**، محمود بن محمد الرازي، الشهير بـ «القطب التَّحتاني»، (ت ٧٦٦ هـ)، من كتب وقف الشيخ خالد النقشبندي.

ـ **حاشية على «الكشاف»**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ)، مجلس شورى آملي، إيران، برقم (٨٧٢٩٧).

ـ **شرح الفصيح**، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت ٣٧٠ هـ)، مكتبة جامعة برينغتون، برقم (٤٠٢٥).

ـ **شرح المواقف في علم الكلام**، علي بن محمد، الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦ هـ)، جامعة الملك سعود، برقم (٢/١٨٠).

ـ **الصادح والباغم**، محمد بن محمد الهاشمي، الشهير بـ «ابن الهبَّارية»، (ت ٥٠٩ هـ)، مخطوط في المكتبة الأزهرية، برقم (٣٣٢٦٦٨).

ـ **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، عبدالله بن عمر، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥ هـ)، مكتبة جامعة الرياض، برقم (ف ٢/٣٠٤٢).

ـ **الكشف عن مشكلات «الكشاف»**، عمر بن عبدالرحمن الفارسي القزويني، (ت ٧٤٥ هـ)، مكتبة الأسد، برقم (٤٩٩).

ـ **المـُجيد في إعراب القرآن المجيد**، إبراهيم بن محمد السَّفاقُسي، (ت ٧٤٢ هـ)، مكتبة الحرم النبوي، برقم (٢٢٣/٢).

ـ **المحرَّر في فقه الشافعية**، عبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، (ت ٦٢٣ هـ)، جامعة إستانبول، برقم (٢١١٠).

ـ **مختصر تلخيص المفتاح**، مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، (ت ٧٩٣ هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، برقم ٦٣١٥ ف ٣/١٢٠٧.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

إهداء.....أ

شكر وامتنان.....ب

مقدمة..... ١

أسباب اختيار البحث..... ٣

أهمية البحث..... ٣

منهج البحث..... ٣

صعوبات البحث ٤

الجهود السابقة في خدمة الحاشية ٤

خطة الرسالة ٧

قسم الدراسة ٩

الفصل الأول: التعريف بالبيضاوي وتفسيره..... ١٠

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للبيضاوي ١١

المطلب الأول ـ اسمه، كنيته، لقبه ونسبه.....١١

المطلب الثاني ـ ولادته ونشأته، طلبه للعلم وأعماله، ووفاته ١١

المطلب الثالث ـ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه ١٣

المطلب الرابع ـ شيوخه وتلاميذه ١٥

المطلب الخامس ـ مصنَّفاته ١٧

ـ المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي ١٩

المطلب الأول ـ القيمة العلمية لتفسير البيضاوي ١٩

المطلب الثاني ـ منهج الإمام البيضاوي في تفسيره..... ٢١

الفصل الثاني: التعريف بالشهاب الخفاجي..... ٢٨

ـ المبحث الأول: عصر الشهاب الخفاجي ٢٩

المطلب الأول ـ الحالة السياسية والإدارية..... ٢٩

المطلب الثاني ـ الحالة الاقتصادية والاجتماعية..... ٣٠

المطلب الثالث ـ الحالة العلمية والثقافية..... ٣١

ـ المبحث الثاني: السيرة الذاتية والعلمية للشهاب ٣٤
المطلب الأول ـ اسمه، كنيته، لقبه، ونسبه ٣٤
المطلب الثاني ـ ولادته ونشأته، وطلبه للعلم، ووفاته ٣٥
المطلب الثالث ـ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه ٣٦
المطلب الرابع ـ شيوخه وتلاميذه ٣٦
المطلب الخامس ـ مصنَّفاته ٣٩
الفصل الثالث: التعريف بحاشية الشهاب ٤٣
المبحث الأول: مدخل إلى حاشية الشهاب..... ٤٤
المطلب الأول ـ التحقيق في نسبة الحاشية إلى الشهاب،..... ٤٤
المطلب الثاني ـ معنى تسميتها ٤٥
المطلب الثالث ـ تاريخ الفراغ من تأليف الحاشية..... ٤٦
المبجث الثاني: مصادر الشهاب في الحاشية..... ٤٧
المطلب الأول ـ مصادر الشهاب في حاشيته..... ٤٧
أ ـ كتب التفسير..... ٤٧
١ـ ((الكشاف)) وشروحه..... ٤٧
٢ـ الحواشي على أنوار التنزيل..... ٤٨
ب ـ كتب علوم اللغة اللغة العربية، من نحو وصرف، وبلاغة، ومعاجم لغوية..... ٤٩
١. ((الكتاب)) لسيبويه..... ٤٩
٢ـ ((التسهيل)) وشروحه..... ٤٩
٣ ـ ((مغني اللبيب)) وشروحه..... ٥٠
٤ . ((مفتاح العلوم)) وما يتعلق به من شروح وتلخيصات..... ٥٠
٥ ـ ((الفصيح)) وشروحه..... ٥١
المطلب الثاني: منهج الشهاب في ذكر مصادره..... ٥٧
المبحث الثالث: أسلوب الشهاب في تحرير المسائل وتحقيقها ٥٩
المطلب الأول ـ الشخصية الموضوعية النقَّادة للشهاب ٥٩
المطلب الثاني ـ اعتماده أسلوب مخاطبة القارئ ٦١
المطلب الثالث ـ أسلوب الشهاب بين الإسهاب والإيجاز ٦٢

المبحث الرابع : الجمع بين المأثور والرأي عند الشهاب ٦٤
المبحث الخامس: تفسير القرآن بالقرآن عند الشهاب ٦٥
المطلب الأول ـ التنبيه على تفسير القرآن بالقرآن عند المصنِّف ٦٥
المطلب الثاني ـ حمل المجمل على المبيَّن ٦٥
المطلب الثالث ـ تفسير القرآن بالقرآن مسلك من مسالك الترجيح عند الشهاب ٦٦
المطلب الرابع ـ تفسير القرآن بالقرآن لتجلية المعنى وتوضيحه ٦٧
المطلب الخامس ـ حمل الآيات الواردة في القصة الواحدة على بعضها بعضاً ٦٧
المبحث السادس: تفسير القرآن بالسنة عند الشهاب ٦٨
المطلب الأول ـ الاستدلال بالأحاديث النبوية على القضايا المتنوعة ٦٨
المطلب الثاني ـ دفاع الشهاب عن السنة والتصدِّي لكل من خالف التفسير بالمأثور ٦٩
المطلب الثالث ـ التعليق على الأحاديث التي ذكرها المصنِّف ٧٠
المطلب السادس: منهج الشهاب في التعليق على القراءات ٧٢
المطلب الأول ـ الاستدراك على المصنِّف في عزو القراءات وتوجيهها ٧٢
المطلب الثاني ـ توافق القراءات في المعنى عند الشهاب ٧٢
المطلب الثالث ـ الترجيح بين القراءات المتواترة عند الشهاب ٧٣
المطلب الرابع ـ تتبُّع البيضاوي في ردِّ بعض القراءات المتواترة ٧٤
المبحث الثامن: الشهاب الأديب وأثر ذلك في الحاشية ٧٥
المطلب الأول ـ الشهاب الأديب ٧٥
المطلب الثاني ـ أثر الشهاب الأديب في الحاشية ٧٥
أولاً ـ اللغة الأدبية العالية للشهاب في الحاشية ٧٥
ثانياً ـ معالجة النصوص القرآنية في ضوء مدلولاتها اللغوية البيانية ٧٦
ثالثاً ـ الإكثار من إيراد الشواهد الشعرية في معالجة القضايا المتنوعة ٧٨
المبحث التاسع: القيمة العلمية لحاشية الشهاب ٨١
المطلب الأول ـ أقوال العلماء في الحاشية ومكانتها بين الحواشي على أنوار التنزيل ٨١
المطلب الثاني ـ أثر الشهاب فيمن جاء بعده ٨٢
أولاً ـ أثر الشهاب في القونوي ٨٢
ثانياً ـ أثر الشهاب في الآلوسي ٨٢
ثالثاً ـ أثر الشهاب في الطاهر بن عاشور ٨٤
رابعاً ـ أثر الشهاب في القاسمي ٨٥

هـ . أثر الشهاب في فريد التَّكلاوي..... ٨٥
المبحث العاشر: حاشية الشهاب في ميزان النقد..... ٨٧
المطلب الأول ـ قسوة النقد والاعتداد بالنفس..... ٨٧
المطلب الثاني ـ الغموض الذي يشوب نقولاته وإحالاته..... ٨٨
المطلب الثالث ـ التعقيد اللفظي، وافتقار عباراته إلى السلاسة والسهولة..... ٨٨
المطلب الرابع ـ مآخذ على الشهاب في تخريجه للأحاديث..... ٨٩
المطلب الخامس ـ وقوع الشهاب في التكرار..... ٩١
المطلب السادس ـ عدم الدقَّة في النقل..... ٩١
قسم التحقيق: ٩٢
أولاً ـ المنهج المتَّبع في التحقيق والتعليق على المخطوط ٩٣
ثانياً ـ وصف نسخ المخطوط..... ٩٦
١ـ النسخة الأولى (أ)..... ٩٦
٢ ـ النسخة الثانية (ب)..... ٩٦
٣ ـ النسخة الثالثة (ج)..... ٩٧
٤ ـ النسخة الرابعة (د)..... ٩٧
صور بداية ونهاية نسخ المخطوط ٩٨
ثالثاً ـ النص المحقَّق ١٠٦
تفسير قوله تعالى: ﴿**وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [**المائدة: ٢٧**].....
التحقيق في معنى «التوأم»، وهل تجوز تثنيته أم لا ١٠٧
«الحق» يُطلق على معان متعدِّدة ١٠٩
إيراد أبي حيان على الزمخشري من أن «قرَّب» مطاوع «تقرَّب»، وردُّ السَّمين الحلبي عليه ١١٠
إيرادان للشهاب على كلام السَّمين ١١١
معنى «الحُلوان» ١١٢
تعليق الشهاب على قول الزمخشري بأن الجواب وارد على الأسلوب الحكيم ١١٤
ردُّ الشهاب على إيراد الكازروني على المصنِّف في معنى التقوى ١١٤

تفسير قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٨] ١١٥
مذهب الحنفية في لزوم الدفع عن النفس وإن أدَّى إلى قتل المعتدي ١١٦
اختلاف العلماء في نسخ هذه الآية ١١٦
تخريج قوله ﷺ: «**فَكُنْ عَبْدَاللهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَاللهِ الْقَاتِلَ**» ١١٦
إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للسابق منهما..... ١١٧
عدول المصنِّف عن عبارة «الكشاف»: (فإن قُلتَ: لِمَ جاءَ الشَّرطُ بلفْظِ الفعْلِ .....إلخ) ١١٨
تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩] ١١٨
اعتراض الكازروني على المصنِّف لحمل الآية على أمر المستبَّين..... ١١٩
موافقة صاحب «الكشف» لمَا أورده الكازروني على المصنِّف ١٢٠
تخريج حديث «**المُسْتَبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئ ما لمْ يعتدِ المظلومُ**»..... ١٢١
مجيء «ما» شرطية أو موصولة في قوله ﷺ: «**ما قالا**»..... ١٢١
مجيء «ما» مصدرية في قوله ﷺ: «**ما لم يعتد**»..... ١٢٢
عدول النِّحرير عن توجيه الحديث إلى ضرورة الجمع بين الحقيقة والمجاز..... ١٢٢
ردُّ الشهاب على ما ورد في كلام النِّحرير..... ١٢٣
تفسير قوله: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٣٠]..... ١٢٥
متابعة المصنِّف للزمخشري في تفسير المطاوعة ١٢٥
توجيه قراءة المطاوعة: «فطاوعت له نفسه ..»..... ١٢٦
مجيء «اللام» زائدة في ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ ..﴾..... ١٢٦
تفسير قوله: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾[المائدة: ٣١]..... ١٢٧
جملة «كيف يواري» في محل نصب مفعول به لـ «يُري» البصرية المتعدِّية لاثنين..... ١٢٧
قد يأتي النداء لغير العقلاء على سبيل المجاز للتحسُّر..... ١٢٩
المراد بـ «السَّوأة» إما «العورة» كما أكَّد الزمخشري..... ١٢٩
أو «جسد الميت» كما أكَّد المصنِّف، وهو ما رجَّحه الشهاب..... ١٢٩
أقوال العلماء في حدِّ العورة ١٢٩
﴿فَأُوارِيَ﴾ منصوب في جواب الاستفهام عند الزمخشري..... ١٣٠

وعند المصنِّف معطوف على ﴿أَكُونَ﴾..... ١٣٠
اشتراط النحاة في جواز نصب الفعل بإضمار «أنْ» أن ينحلَّ الكلام إلى شرط وجزاء ١٣٠
توجيهان لسبب النصب، أحدهما للنِّحرير، والآخر للمدقِّق، وردُّ العصام عليهما..... ١٣١
ردُّ الشهاب على ما ورد من انتقادات للعصام على التوجيهين السابقين..... ١٣١
كل ما هو مرويٌّ عن آدم عليه السلام في رثاء ابنه إنما هو كذب بحت ١٣٤
ردُّ الشهاب على ما استصعبه الشرَّاح من الإقواء وترك التنوين..... ١٣٤
تفسير قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢]..... ١٣٥
بيان أصل معنى «الأجْل»..... ١٣٦
ضمير الشأن أو القصة..... ١٣٦
من معاني «الباء» المقابلة..... ١٣٦
ردُّ الشهاب على محاولة العصام الربط بين هذه الآية وما قبلها ١٣٧
توضيح الشهاب لتفسير المصنِّف «الإسراف» بمعناه العام ١٣٨
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]..... ١٣٨
جَعْل محاربة المسلمين في حكم محاربة الرسول هو بطريق العبارة لا بطريق الدلالة أو القياس..... ١٣٨
قول الطِّيبي والقطب: (إنَّ ذكرهم تمهيد على تمهيد) كلام خال عن التحصيل..... ١٣٨
الأصل اللغوي للحَرَب ١٣٩
«المكابرة» أثبتها الجاحظ وأهملها أهل اللغة ١٤٠
تنبيه النِّحرير إلى الاستعارة التبعية في «اللام» في قوله: ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي﴾[المائدة: ٣١]..... ١٤٠
تعليق الشهاب على كلام النِّحرير..... ١٤٠
أقوال العلماء في المقصود من «النفي» أو «التغريب»..... ١٤٢
«أو» في الآية للتقسيم واللَّف والنشر على الصحيح، وتخييرية عند من قال بتخيير الإمام ١٤٤
محاولة النووي التوفيق بين هذه الآية وحديث رسول الله ﷺ : «**من ارتكبَ شيئاً فعُوقبَ به كانَ كفَّارةً لَه**»..... ١٤٥
تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]. ١٤٦
اعتراض الهيتمي على قول المصنِّف: (إنَّ القتل قصاصاً يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه) ١٤٦

ردُّ ابن القاسم على الهيتمي..... ١٤٧
اعتراض العصام على قول المصنِّف: (إنَّ الآية ورادة في القُطَّاع من المسلمين)..... ١٤٧
دفاع الشهاب عن المصنِّف، ومراد المصنِّف ما فصَّله الجصَّاص في «الأحكام»..... ١٤٨
تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]﴾ [المائدة: ٣٥]..... ١٤٩
توضيح الشهاب مراد المصنِّف من معنى الوسيلة في كلامه..... ١٤٩
تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٦]..... ١٥٠
في «أنَّ» بعد «لو» مذهبان..... ١٥٠
سبب توحيد الضمير في «به» في رأي المصنِّف..... ١٥٠
ما فهمه العصام من قول المصنِّف: (أو أنَّ «الواو» بمعنى: «مع»)..... ١٥٢
ردُّ الشهاب على العصام، وأن كلامه فاسد من وجوه..... ١٥٢
تباين أقوال الشَّراح وأصحاب الحواشي في توصيف الجملة، والتمثيل فيها محتمل لمعان ثلاثة ١٥٣
تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها وَلَهُمْ عَذابٌ مُقِيمٌ﴾[المائدة: ٣٧]..... ١٥٣
وجه المبالغة في ﴿**وَما هُمْ بِخارِجِينَ**﴾: إفادة الإسمية الثبوتَ وزيادة «الباء» للتأكيد ١٥٣
تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[المائدة: ٣٨]..... ١٥٤
فضَّل سيبويه قراءة النصب لأجل الأمر..... ١٥٤
أخطأ الزمخشري والرازي في فهم مراد سيبويه، ودفاع ابن المنيِّر عنه..... ١٥٥
هما جملتان عند سيبويه، وجملة عند المبرِّد..... ١٥٨
ردُّ الشهاب على قول المصنِّف في قراءة النصب (وهو المختار في أمثاله)..... ١٥٩
تخريج حديث «**تقْطَع اليدُ في ربْعِ دينارٍ فصَاعداً**»..... ١٦٠
كل جزئين إذا أضيفا إلى الكل جاز فيهما ثلاثة وجوه عند النحاة، والخلاف في الأفصح منها..... ١٦١
«جزاء» و«نَكالاً» منصوبان على المفعول أو المصدر..... ١٦٢
اعتراض أبي حيان لعدم جواز تعدُّد المفعول له بدون عطف واتِّباع..... ١٦٢
دفع النِّحرير للاعتراض لجواز التعدُّد إذا كان أحدهما علَّة للآخر..... ١٦٣
ما أشار إليه النِّحرير سبقه إليه السَّمين الحلبي..... ١٦٣

تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩] ١٦٤
ردُّ ابن عطية قراءة: «والسُرَّق والسرَّقة» ١٦٤
توجيه السَّمين لهذه القراءة، وردُّ الشهاب عليه ١٦٤
القطع هنا ناسخ لما تقدَّم من الشرائع، أو موكِّد للنسخ كما أكَّد ابن العربي ١٦٥
تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ٤٠] ١٦٦
سرُّ تقديم التعذيب على المغفرة مع أن الأصل العكس ١٦٦
تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ﴾ [المائدة: ٤١] ١٦٦
ترجيح المصنِّف عطف ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا﴾ على ﴿مِنَ الَّذِينَ قالُوا﴾ بقراءة «سمَّاعين» ١٦٧
اعتراض الشهاب على المصنِّف لتضمينه السَّماع معنى القبول ١٦٨
تعريف التضمين النحْوي ١٦٨
إيراد آخر للإسفراييني على التضمين ١٦٩
تنبيه الطِّيبي إلى الفرق في كلام الزمخشري بين قوله تعالى: ﴿عَنْ مَواضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦] و ﴿مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١] ١٧٠
قول الزمخشري (إن أوتيتم هذا المحرَّف) زيادة منه، وليس من مقولهم كما أكَّد الطيبي ١٧١
وعند العصام: لا مانع من أن يكون من مقولهم ١٧١
تخريج حديث « **روي أنَّ شَريفاً من خَيبر زنى بشَريفةٍ وكانا محصَنين**.... » ١٧١
التحقيق في إسلام ابن صُوريَّا ١٧٢
الحديث حجة على أبي حنيفة في اشتراط الإسلام للإحصان الشرعي ١٧٢
تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [المائدة: ٤١].... ١٥٨
الآية نص على فساد قول المعتزلة في أفعال العباد خيرها وشرها ١٥٨
كلام المصنِّف ردٌّ على الزمخشري حين رأى الآية على خلاف مذهبه ١٥٩
تفسير قوله تعالى: ﴿ **سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾**[المائدة: ٤٢]..... ١٧٥
أصل معنى «السُّحْت» ١٧٥

تحقيق المقام فيما لو تحاكم كتابيان إلى القاضي..... ١٧٦
إشكال أثاره الكازروني وأجاب عنه فيما يتعلّق بمقصود المصنِّف من عدم الضرر ١٧٧
تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾[المائدة: ٤٣]..... ١٧٨
اعتراض الإسفراييني على قول المصنِّف (فعجيب من تحكيمهم....)، ورد الشهاب عليه..... ١٧٨
تجويز المصنِّف أن تكون «التوراة» مرفوعة بالظرف المقدَّم «عندهم» ١٧٨
وعند العصام الرفع بالظرف ضعيف لعدم اعتماده، وردُّ للشهاب عليه..... ١٧٩
معنى «الدَّوداة»، وردُّ الشهاب على ادِّعاء الطيبي عدم وجودها في كتب اللغة..... ١٧٩
تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾[المائدة: ٤٤]..... ١٨٠
اعتراض العصام على المصنِّف بأن المقصود بالآية أنبياء بني إسرائيل، وردُّ الشهاب عليه..... ١٨١
اعتراض ابن المنيِّر بأن المدح بالصفات الخاصة للممدوح عمن دونه..... ١٨٢
إيراد آخر للطيبي، وردُّ للشهاب عليه ١٨٢
بيان معنى « الربَّانيون» ١٨٥
قول المصنِّف: (بأن يحفظوا) بيان لحاصل المعنى، وإن أوهم أن « ما» مصدرية كما جوَّز العصام..... ١٨٥
ضمير «استُحفظوا» راجع للربانيين والأحبار والرهبان..... ١٨٦
ويجوز رجوعه للربانيين والأحبار..... ١٨٦
بيان معنى «المداهنة»..... ١٨٧
قول المصنِّف: **(ولا تستبدلوا)** مجاز عما ذُكر، ولولاه لدخلت «الباء» على الثمن..... ١٨٧
سبب إدراج المصنِّف طلبَ النفع في قوله: **(مستهيناً به ...)**..... ١٨٧
أقول العلماء في المراد بوصف «الكافرين» و «الظالمين» و «الفاسقين»..... ١٨٨
تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٣]..... ١٨٩
الاختلاف في توجيه قراءة الرفع..... ١٩١
عند أبي علي الفارسي «الواو» عاطفة جملة اسمية على جملة «أنَّ النفس بالنفس» معنى لا لفظاً..... ١٩١
عند ابن عطية هي من العطف على التوهُّم، وهو ثاني توجيهَي الفارسي..... ١٩١
اعتراض أبي حيان على أبي علي الفارسي، وردُّ السَّمين عليه..... ١٩٢
مسألة جواز العطف على محل اسم «أنَّ» المفتوحة كالمكسورة..... ١٩٢

ادعاء ابن الحاجب أنَّ هذا موضع لم ينبِّه عليه النحْويون، وردُّ السمين عليه..... ١٩٢
رأي النِّحرير في المسألة، وردٌّ للشهاب عليه من ثلاثة وجوه..... ١٩٣
تفسير مراد الزمخشري بالاستئناف في قوله: (والرفع للعطف على محل «أن النفس»....، أو للاستئناف)..... ١٩٥
معنى «الفقاء» و«الصَّلم» و«الجدع» لغة..... ١٩٥
تضعيف أبي حيان لأن يكون المرفوع منها معطوفاً على المستكن في قوله: ﴿**بالنفس**﴾ ١٩٦
يجوز عند سيبويه العطف دون توكيد بضمير منفصل وتنظيره بـ «حضرَ القاضي اليومَ امرأة»..... ١٩٦
اعتراض أبي علي الفارسي على سيبويه..... ١٩٦
دفاع ابن عطية عن سيبويه..... ١٩٧
توجيه قراءة الرفع « والجروحُ قصاص»..... ١٩٨
إيراد للعصام على توجيه المصنِّف لقراءة الرفع..... ١٩٨
توجيه للكازروني واعتراض الشهاب عليه..... ١٩٨
استدلال الإمام أحمد بالآية على عدم جواز قتل الجماعة بالواحد، وردُّ العلماء عليه..... ١٩٩
دلالة قول المصنِّف: (وقيل: للجاني إلخ) على أن الخبر مجموع الشرط والجزاء..... ١٩٩
وعند العصام: إنَّ في الجزاء عائداً، وهو ضعيف لأنه مبنيٌّ على مذهب الأخفش..... ٢٠٠
توجيه قراءة «فهو كفارته له »..... ٢٠٠
تنظير الزمخشري له بقوله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]..... ٢٠١
الضمير في «كفارته» يعود على المتصدِّق عند مجاهد، وادِّعاء العصام نسبة القول إليه..... ٢٠١
تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾[المائدة: ٤٦]..... ٢٠١
أقوال شرَّاح «الكشَّاف» في سبب تعلُّق الجار بـ « قفَّينا»،..... ٢٠١
قول المصنِّف: ﴿ **بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ**﴾ مفعول ثان عدِّي إليه الفعل بالباء..... ٢٠٢
تعدية المتعدِّي لواحد إلى ثان بالباء جائز، ولكنه قليل..... ٢٠٢
توجيه قراءة الفتح « الأَنجيل » ٢٠٣
تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾
[المائدة: ٤٧]..... ٢٠٤
توجيه قراءة : «**وَأَنْ لِيَحْكُمْ**»..... ٢٠٥
«أن» موصول حرفي، ومذهب سيبويه وصْلها بالألف أمراً..... ٢٠٦
إيراد أبي حيان على مذهب سيبويه..... ٢٠٦
تدقيق بديع من إحسان صاحب «الكشف»..... ٢٠٦
دلالة الآية على أن الإنجيل مشتمل على الأحكام..... ٢٠٧

أقوال العلماء في نسخ شريعة عيسى عليه السلام لشريعة موسى عليه السلام..... ٢٠٨
تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨]..... ٢٠٩
بيان معنى «المهيمن» و«الحافظ» و«الشاهد»..... ٢١٠
توجيه قراءة «المهيمَن» على بنية المفعول..... ٢١١
الاستعارة التحقيقية في قول المصنف: (**الشريعة هي الطَّريقُ إلى الماءِ**)..... ٢١٣
بيان معنى «المنهاج» لغة..... ٢١٣
دلالة الآية على أننا غير متعبَّدين بالشرائع السابقة، واعتراض النحرير، وردُّ الشهاب عليه..... ٢١٤
«الأمة» هنا بمعنى الجماعة المتَّفقة على دين واحد..... ٢١٥
وجوَّز الزمخشري أن تكون بمعنى «الملة»..... ٢١٥
تقدير مفعول «شاء» أخْذُه من الجواب هو المطَّرد، وقيل العكس..... ٢١٥
تخريج حديث **روي: «أنَّ أحبارَ اليهود قالوا: اذْهبُوا بنا إلى محمَّد لَعلَّنا نفْتنُه**..... »..... ٢١٨
تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾[المائدة: ٤٩]..... ٢١٨
اختلاف آراء المحشِّين في المراد بـ «البعض» المبهم في الآية ٢١٨
دراسة الشاهد الشعري في معلَّقة لبيد: **أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامها**..... ٢٢٠
تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]..... ٢٢١
سبب نزول الآية، واختلاف شرَّاح «الكشاف» فيمن طلب التفاضل في القتلى..... ٢٢١
اختلاف العلماء في جواز حذف العائد من الخبر..... ٢٢٢
توجيه قراءة الأعمش «أفحَكَمَ الجاهلية يبغون»..... ٢٢٣
قول المصنِّف («عندهم» واللام للبيان إلخ) بيان لمحصِّل المعنى بدليل ما بعده..... ٢٢٤
تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥١] ٢٢٥
﴿ **بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾ هي جملة مستأنفة عند المصنِّف، وصفة عند الحَوفي، والراجح الأول..... ٢٢٦
دلالة قول المصنِّف: (لاتحادهم في الدين) يرجِّح عَود الضمير في «بعضهم» على اليهود والنصارى..... ٢٢٦
تخريج حديث « **لا تَتَراءَى نَارَاهُمَا**.....»..... ٢٢٦

تفسير قوله تعالى: ﴿ **فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ** ﴾[المائدة: ٥٢] ٢٢٨
تفسير الزمخشري ((يسارعون)) بـ((ينكمشون)) لأنه متعدٍّ بـ ((في))..... ٢٢٨
عدول المصنِّف عن تفسير الزمخشري لأنه تفسير بالأخفى..... ٢٢٨
أصل معنى ((الدائرة))..... ٢٢٩
تخريج حديث « **أنَّ عُبادة بن الصَّامت ﷺ قالَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ منَ اليهودِ كثيراً** .....»..... ٢٢٩
أصل معنى ((الشأفة))..... ٢٣٠
الاستئناف البياني ومسألة اقترانه بـ ((الواو))..... ٢٣١
توجيه قراءة النصب ((**وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا**))..... ٢٣١
إما بالنصب عطفاً على ((أن يأتي)) باعتبار المعنى عند العكبري..... ٢٣١
أو بجعله بدلاً من اسم الله و((عسى)) تامة عند الفارسي..... ٢٣٢
اعتراض السَّمين على الفارسي وردُّ الشهاب عليه..... ٢٣٢
وإما بالعطف على ((الفتح)) عند النَّحاس، واعتراض أبي حيان عليه..... ٢٣٣
تفسير قوله تعالى: ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٣]..... ٢٣٤
أصل معنى جَهد اليمين..... ٢٣٥
عند الزمخشري ﴿**حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ**﴾ هي إما من جملة قول المؤمنين، أو من قول الله تعالى..... ٢٣٦
إيراد النحرير على الوجه الأول ٢٣٦
وعند المصنِّف لا بُعد في الوجهين..... ٢٣٧
تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِه فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]..... ٢٣٧
بيان ما ورد في الآية من قراءات..... ٢٣٧
اعتراض الكازروني على المصنِّف بأن الشرط لا يقتضي الوقوع، فكيف يكون إخباراً عن المغيَّبات؟!..... ٢٣٨
ردُّ الشهاب على الكازروني..... ٢٣٨
التحقيق في إسلام جَبَلة بن الأيهم..... ٢٤١
الخلاف في المقصود بقوله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ**﴾ [المائدة: ٥٤]..... ٢٤٣
قوله ﷺ في الحديث: «....**هذا وذووه** » دليل على صحة إضافة ((ذو)) إلى الضمير في السَّعة..... ٢٤٤
معنى قول المصنِّف: (**من أفناء الناس**)..... ٢٤٤
اختلاف النحاة في خبر ((مَن)) الشرطية..... ٢٤٥

متابعة المصنِّف للزمخشري في كون محبة الله للعباد مجازية، وردُّ ابن المنيِّر عليه..... ٢٤٦
عند المصنِّف استعمال التذلُّل مع «على» لتضمُّنه معنى العطف والحنو..... ٢٤٦
اختلاف شرَّاح الكشاف في سبب استعماله مع «على»..... ٢٤٧
قوله تعالى: ﴿**أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ**﴾ [المائدة: ٤٥] تكميل، واعتراض النحرير بأنه لا يُعهد مثله..... ٢٤٨
معنى المشاكلة في «أعزة» و«أذلة»..... ٢٤٩
إيراد السَّمين على المصنِّف بأنه خالف النحاة، وردُّ الشهاب عليه..... ٢٥٠
تفسير الطيبي لمعنى قول المصنِّف: (**وفيها وفي تنكير «لائم» مبالغتان**)..... ٢٥١
إيراد الكازروني على الطيبي، وردُّ الشهاب عليه..... ٢٥٢
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ راكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥]..... ٢٥٣
علَّة إفراد «الولي» كما نبَّه عليها شرَّاح «الكشاف»..... ٢٥٣
إيراد للكازروني، وردُّ الشهاب عليه..... ٢٥٣
قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ راكِعُونَ**﴾ فسَّره المصنِّف بالخشوع ليشمل الصلاة والزكاة..... ٢٥٤
تخريج قصة سيدنا علي ﷺ..... ٢٥٥
وجه استدلال الشيعة بالآية على ولاية سيدنا علي ﷺ..... ٢٥٦
التعبير عن الواحد بلفظ الجمع له فائدتان..... ٢٥٧
تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦].... ٢٥٨
وضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على علَّة الغلبة..... ٢٥٨
بيان الفرق بين معنى «الحزب» و«الجماعة»..... ٢٥٩
تفسير قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ﴾ [المائدة: ٥٧]..... ٢٥٩
ترجيح الشهاب قراءة الجر «ومن الكفار» لقربه من المعطوف عليه..... ٢٥٩
تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذا نادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ اتَّخَذُوها هُزُواً وَلَعِباً﴾ [المائدة: ٥٨]..... ٢٦٠
عند الزمخشري الآية دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب..... ٢٦٠
وعند المصنِّف هي دليل على المشروعية دون الثبوت..... ٢٦٠
تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا وَما أُنْزِلَ إِلَيْنا وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]..... ٢٦٣
ترجيح الشهاب قراءة الجر «تنقمون»..... ٢٦٤
تعدية «تنقمون» بـ «من» لتضمينه معنى الإصابة بالمكروه..... ٢٦٥
ذكْر وجوه إعرابية تركها المصنِّف لعدم رضاه عنها ٢٦٧

سبب نزول الآية..... ٢٦٩
تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠]..... ٢٦٩
اختلاف المفسِّرين في المخاطب بـ«أَنبئُكُم» في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذلِكَ**﴾ [المائدة: ٦٠]... ٢٦٩
تعريف «بدل الغلط»..... ٢٧٠
أصل معنى الثواب، وتعريف المصدر الميمي..... ٢٧١
توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**﴾ [المائدة: ٦٠]..... ٢٧٣
قول المصنِّف: (**جعلَ مَكانَهُمْ شرًّا**) إما كناية، أو من باب الإسناد المجازي..... ٢٨١
قول المصنِّف: (**وقيلَ: مكاناً مُنصَرَفاً**) المقصود به المكان الذي ينصرفون إليه لا المكان الحقيقي..... ٢٨١
أصل معنى «السواء»..... ٢٨٢
تعريف عطف البيان..... ٢٨٢
المراد من صيغتي التفضيل «شرٌّ» و«أضَلُّ»، وما ذُكر فيها من وجوه..... ٢٨٣
تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما كانُوا يَكْتُمُونَ﴾
[المائدة: ٦١]..... ٢٨٣
مسألة جواز تعدُّد الحال من غير عطف..... ٢٨٤
دخول «قد» لتقريب الماضي من الحال..... ٢٨٥
عند الزمخشري دخول حرف التوقُّع لأن رسول الله ﷺ كان متوقِّعاً لإظهار الله ما كتموه..... ٢٨٥
إيراد الطيبي على «الكشاف»، وردُّ النِّحرير عليه..... ٢٨٦
دلالة قوله: ﴿**وَاللَّهُ أَعْلَمُ**﴾ [المائدة: ٦١]، وإيراد للكازروني على المصنِّف..... ٢٨٦
تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۞ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٢]..... ٢٨٦
ترجيح المصنِّف أن يكون المراد بـ «الإثم» هنا: الحرام أو الكذب لا مطلق الإثم..... ٢٨٧
تعدية المسارعة بـ «في» لتضمُّنه معنى الدخول فيهم والاختلاط بهم..... ٢٨٧
عند المصنِّف «ما» في ﴿**مَا كانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ نكرة موصوفة والمخصوص محذوف..... ٢٨٧
الرَّاجح عند المصنِّف أن يكون المقصود بـ «الربانيين» العلماء لا الزهَّاد..... ٢٨٨
«لولا» وأخواتها مع المضارع للتحضيض، ومع الماضي للتوبيخ..... ٢٨٨
الفرق بين «الفعل» و«العمل» و«الصنيع»..... ٢٨٩
بيان علَّة أن ترْك الحسبة أقبح من مواقعة المعصية..... ٢٩٠

تفسير قوله تعالى: ﴿وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ ﴾ [المائدة: ٦٤].....
شرح شاهد: **جَادَ الحِمَى بُسُطُ اليدينِ بِوَابل**..... ٢٩١
غلُّ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود فيمن لا تصح منه الحقيقة أصلاً..... ٢٩٣
تضعيف المصنِّف أن يكون المقصود من «الغَل» الفقر لا البخل..... ٢٩٣
بيان وجه المطابقة في قوله تعالى: ﴿ **يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾[المائدة: ٦٤] مع قوله: ﴿**غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِما قالُوا**﴾ [المائدة: ٦٤] ٢٩٣
﴿يُنْفِقُ﴾ مستأنف، ولا يجوز أن تكون حالاً من «الهاء» في ﴿يَداهُ﴾؛ لسببين..... ٢٩٦
شروط مجيء العائد من المضاف إليه..... ٢٩٧
سبب نزول الآية..... ٢٩٨
تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنا عَنْهُمْ سَيِّئاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْناهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۞ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقامُوا التَّوْراةَ وَالْإِنْجِيلَ وَما أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ ساءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٥ - ٦٦]..... ٣٠٠
أصل معنى الإقامة..... ٣٠١
المراد الانتفاع مطلقاً، وخُصَّ الأكل لأنه أعظمها ويستتبع سائرها..... ٣٠١
المقصود بالاقتصاد في قوله: ﴿**مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ**﴾، واستبعاد أن يكون المراد التوسُّط في عداوته ﷺ..... ٣٠٢
مذاهب النحاة في «ساء»..... ٣٠٣
بيان مقصود المصنِّف بقوله: (وفيه معنى التعجُّب)..... ٣٠٣
تفسير قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾[المائدة: ٦٧]..... ٣٠٤
الأصل المغايرة بين الشرط والجزاء، والعرب لا تقول: «إن لم تفعلْ فما فعلت» ٣٠٤
عند المصنِّف المعنى: إن كتمان بعضها يضيِّع ما أُدِّي منها، كترك بعض أركان الصلاة..... ٣٠٤
دلالة الآية على أن رسول الله ﷺ لم يكتم شيئاً من الرسالة..... ٣٠٤
الراجح عند النحرير أن يكون المعنى: أو فكأنك ما بلَّغت شيئاً منها ٣٠٤
دلالة قول المصنِّف: (عِدَة وضمان من الله تعالى بعصمة روحه)..... ٣٠٧
جواب الطيبي على ما قيل بأن اليهود سمُّوا رسول الله ﷺ ، واعتراض الشهاب عليه..... ٣٠٧
تخريج حديث «**بعثنيَ اللهُ برسالاتِه فضِقْتُ بها ذَرْعاً**.....»..... ٣٠٨

تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[المائدة: ٦٨]..... ٣٠٩
اعتراض الشهاب على قول الكازروني : (إن النبي ﷺ قد يُبعث لقومه فقط، فكيف يجب على غيرهم طاعته؟!)... ٣٠٩
تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[المائدة: ٦٨]..... ٣٠٩
أن يكون «والنصارى» معطوفاً على اسم «إنَّ»، وخبر «والنصارى» محذوف لدلالة خبر «إنَّ» عليه، هو اختيار المصنِّف تبعاً للزمخشري..... ٣١٠
مذاهب النحاة في المحذوف في قولك: «إنَّ زيداً وعمرو قائم» ٣١٠
تدخل «اللام» على خبر «إنَّ»، ولا تدخل على خبر المبتدأ إلا شذوذاً ٣١٠
تعليق النحرير على سبب اختيار الزمخشري لهذا الوجه الإعرابي..... ٣١١
ويجوز أن تكون جملة «مَن آمن» خبر لـ «الصابئون»، وخبر «إنَّ» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه..... ٣١٢
إيراد ابن هشام على هذا الوجه الإعرابي..... ٣١٣
التعليق الشاهد الشعري: **فإنِّي وقيَّار بها لَغَريبُ**..... ٣١٣
اختلاف النحاة في رافع الخبر..... ٣١٥
التعليق على الشاهد الشعري: **وإلا فاعْلَمُوا أنَّا وأنتمْ بغاةٌ ما بقينَا في شِقَاق**..... ٣١٥
التعليق على الشاهد الشعري: **نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ~ عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ**..... ٣١٨
تعريف الترخيم..... ٣١٩
ولا يجوز عطفه على محل «إنَّ» واسمها؛ لأنه مشروط بالفراغ من الخبر..... ٣٢٠
للنحاة في العطف على المحل عبارتان..... ٣٢٠
أقوال العلماء في مسألة العطف على محل «إنَّ» واسمها ٣٢١
ولا يجوز العطف على الضمير في «هادوا» لعدم التأكيد والفصل..... ٣٢٣
اختلاف النحاة في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل..... ٣٢٣
ويجوز أن تكون «إنَّ» بمعنى «نَعَم»..... ٣٢٤
اعتراض السَّمين الحلبي على القول بأن ﴿الصَّابِئُونَ﴾ منصوب بالفتحة..... ٣٢٥
لغة بني الحارث وغيرهم ممن يجعلون المثنى بالألف مرفوعاً في كل وجه ٣٢٥
« مَن» في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ فيها وجهان: إما أنها شرطية، أو موصولة..... ٣٢٦
لا بد في «البعض من كل» من عائد في العربية..... ٣٢٦
في «**الكشاف**» **وشروحه**: المراد بـ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الذين آمنوا باللسان فقط، أو من ثبت على الإيمان..... ٣٢٦
اعتراض النحرير على الوجه الثاني..... ٣٢٧

ثلاثة وجوه إعرابية في محل جملة «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً»..... ٣٢٧
الراجع إلى اسم «إنَّ» محذوف عند الزمخشري..... ٣٢٨
رأي الطيبي والنحرير في المسألة، وردُّ الشهاب عليهما..... ٣٢٨
بيان أنه لا إشكال في قراءة «والصابئين»..... ٣٢٩
تفسير قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّما جاءَهُمْ رَسُولٌ بِما لاَ تَهْوى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]..... ٣٣٠
«كلما» كلمة شرط عند الفقهاء، وعند أبي حيان منصوبة على الظرفية ٣٣٠
اعتراض للشهاب على أبي السعود..... ٣٣١
الصفة والصلة يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف والموصول عند المخاطب..... ٣٣١
التعبير بالمضارع للاستحضار صورة من صور التعبير القرآني..... ٣٣٢
المفعول به إذا قدِّم فهو يفيد الاختصاص..... ٣٣٣
وجوب اقتران جملة الجزاء بالفاء إذا صُدِّرت بجملة اسمية..... ٣٣٣
مسألة جواز تقديم المنصوب مع بقاء جزمه..... ٣٣٤
تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٧١]..... ٣٣٧
حالات مجيء «أنْ» الخفيفة بعد أفعال اليقين والظن..... ٣٣٧
تعليل الشهاب لسبب عدول المصنِّف عن قول الزمخشري: (بطلب المحال وهو الرؤية)..... ٣٣٩
عقيدة المعتزلة في إنكارهم رؤية الله ﷻ يوم القيامة..... ٣٣٩
توجيه قراءة « **عُمُوا وصُمُّوا**»..... ٣٤٠
قوله تعالى: ﴿**كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾[المائدة: ٧١] **إما أنها بدل من الضمير، أو خبر مبتدأ محذوف**..... ٣٤١
لغة «أكلوني البراغيث»..... ٣٤٢
ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وهذا الوجه ضعَّفه المصنِّف، وإيراد للسَّمين عليه..... ٣٤٢
تفسير قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢]..... ٣٤٣
قوله تعالى: ﴿ **فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ** ﴾ التحريم إما مجاز مرسل أو استعارة تبعية..... ٣٤٤
دلالة قول البيضاوي: (﴿**وَما لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصارٍ**﴾ [المائدة: ٧٢]؛ **أي: وما لهم أحد ينصرهم من النار**)..... ٣٤٥

تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ وَما مِنْ إِلهٍ إِلَّا إِلهٌ واحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[المائدة: ٧٣]..... ٣٤٦

تعريف الأُقنوم، والخلاف بين طوائف النصارى في معنى الاتحاد..... ٣٤٦

برهان التمانع..... ٣٤٦

من معاني «مِن» أن تأتي لابتداء الغاية..... ٣٤٧

عند السكّاكي المقدَّر «ما» الابهامية لا «مِن» الاستغراقية، وردُّ العصام عليه..... ٣٤٧

تعريف اللَّف والنشر المشوَّش..... ٣٤٩

تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٣]..... ٣٥٠

قوله تعالى: ﴿**وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ** ﴾[المائدة: ٧٥] كونه من الصدق أرجح؛ لذلك قدَّمه المصنِّف..... ٣٥١

صيغة المبالغة «فعِّيل» وإنكار بعضهم إعمالها في المفعول..... ٣٥١

سر تقديم الكمال في قوله: ﴿**وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ** ﴾ على ذكر نقائص البشرية في قوله: ﴿**كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾..... ٣٥٢

معنى قول البيضاوي: **(وهو وإن مَلَك ذلك بتمليك الله ﷻ إياه)**..... ٣٥٤

تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعاً وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [المائدة: ٧٦] ٣٥٥

السِّر في التعبير بـ «ما» دون «مَن» ٣٥٥

مجيء «مَن» للعاقل، و «ما» لغير العاقل..... ٣٥٥

تفسير قوله تعالى:﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْواءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً ﴾ [المائدة: ٧٧]..... ٣٥٥

قول المصنِّف: **(أي: غلوًّا باطلاً)** توصيف الغلو للتوكيد؛ لأنه لا يكون إلا غير حق..... ٣٥٦

وعند الزمخشري للتقييد؛ لأن الغلو قد يكون غير حق..... ٣٥٦

بيان معنى «المشايعة» ٣٥٧

تفسير المصنِّف «الضلال» في الموضعين بما يدفع التكرار..... ٣٥٧

تفسير قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨]..... ٣٥٧

تفسير عدول المصنِّف عن قول الزمخشري: (لم يكن ذلك اللعن الشنيع إلا بسبب المعصية)..... ٣٥٨

رأي النحرير والعصام في سبب الحصر المستفاد من الآية..... ٣٥٨

تفسير قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]..... ٣٥٩

تأويلات ثلاثة للزمخشري في معنى التناهي، وآراء شرَّاح «الكشَّاف» فيها..... ٣٥٩

المراد بـ «لسان داود وعيسى»: لسانيهما، وأُفرد لعدم اللَّبْس..... ٣٦٠
وعند أبي حيان المراد: الكلام وما نزل عليهما..... ٣٦٠
تفسير قوله تعالى: ﴿ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠]..... ٣٦١
ما ذُكر من وجوه إعرابية في «**أَنْ سَخِطَ اللَّهُ**»..... ٣٦١
اعتراض الإسفراييني على تأويل المصنِّف قوله: ﴿وَفِي الْعَذابِ هُمْ خالِدُونَ﴾ بمفرد معطوف على المخصوص بالذم ٣٦٣
«أنْ» المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا تُوصَل بجملة اسمية..... ٣٦٣
دخول «أنْ» المخففة من الثقيلة على الجملة الاسمية وضمير الشأن محذوف..... ٣٦٣
تفسير قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[المائدة: ٨٢]..... ٣٦٤
أصل معنى «الشكيمة»..... ٣٦٥
لم يقل «النصارى» مع أنه أخصر؛ تعريضاً بصلابة اليهود..... ٣٦٦
وجه الإشارة في قول المصنِّف: **(وإليه أشَارَ بقوله: ﴿ذلكَ بأنَّ منهُم قِسِّيسينَ﴾ إلخ)**..... ٣٦٦
تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴾[المائدة: ٨٣]..... ٣٦٧
إسناد الفيض إلى العين من باب الإسناد المجازي، أو أنه قصد المبالغة..... ٣٦٧
وفي «**الانتصاف**» ثلاثة اعتبارات..... ٣٦٨
من معاني «مِن» أن تأتي للتعليل..... ٣٦٨
عند البصريين التمييز لا يأتي معرفة، والكوفيون ذهبوا إلى جوازه..... ٣٦٩
﴿**مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ**﴾ «مِن» الأولى لابتداء الغاية، والثانية بيانية ٣٦٩
عدم جواز دخول «مِن» البيانية على التمييز المحوَّل عن فاعل..... ٣٦٩
«كل» المضافة إلى الضمير لا تقع إلا تأكيداً أو مبتدأ..... ٣٧١
تفسير قوله تعالى: ﴿وَما لَنا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَما جاءَنا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]..... ٣٧١
قول المصنِّف: (أو جواب سائل قال: لم آمنتم ؟)، وإيراد للكازروني عليه..... ٣٧٢
قد تأتي «الواو» زائدة عند الكوفيين دون البصريين ٣٧٢
صُور العامل المعنوي للحال..... ٣٧٤
من الصور التي تمتنع فيها «الواو»: دخولها على جملة مصدَّرة بفعل مضارع مُثبَت..... ٣٧٤
قول المصنِّف: (والعامل فيها عامل الأولى مقيَّداً بها)، وإيراد أبي حيان عليه..... ٣٧٦
منع تعدُّد الحال إلا في أفعل التفضيل على الأصح..... ٣٧٦

بيان معنى الحال المترادفة والمتداخلة..... ٣٧٧
تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [المائدة: ٨٥]..... ٣٨٠
عند الزمخشري المقصود بما تكلّموا عن اعتقاد وإخلاص..... ٣٨٠
تعليق النحرير على كلام الزمخشري، وجواب الكازروني عنه..... ٣٨٠
تخريج سبب نزول الآية..... ٣٨١
تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتنا أُولئِكَ أَصْحابُ الْجَحِيمِ ۞ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحَرِّمُوا طَيِّباتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٦ ـ ٨٧]..... ٣٨٣
تعريف عطف التفسير..... ٣٨٣
عند المصنِّف المراد بالحلال: ما تستطيبه النفس وليس الحلال مطلقاً..... ٣٨٤
عند المصنِّف المراد بالاعتداء جعْلُ الحلال حراماً، أو تجاوز ما أحل الله إلى ما حرَّم..... ٣٨٤
ما فهمه العصام من كلام المصنِّف، ودفاع الشهاب عنه..... ٣٨٤
بيان معنى «التأسيس»..... ٣٨٤
تنبيه النِّحرير إلى معان أربع للاعتداء أشار إليها الزمخشري..... ٣٨٥
تخريج حديث: **روي: «أنَّ رسول الله ﷺ وصَفَ القِيامةَ لأصحابِه يوماً...** »..... ٣٨٥
ترجمة الصحابي الجليل عثمان بن مظعون ﷺ ٣٨٦
معنى «الودك» و«المسح»..... ٣٨٧
تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾[المائدة: ٨٨]..... ٣٨٨
قول المصنِّف: **(تقدَّمَتْ عليه)** لأنه نكرة إشارة إلى أنه كان صفة، وردُّ الشهاب على ما أورده الإسفراييني..... ٣٨٩
الآية دليل على شمول الرزق للحلال والحرام، وردٌّ على المعتزلة..... ٣٨٩
يمين اللغو عند الحنفية والشافعية..... ٣٩٠
تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة: ٨٩]..... ٣٩٠
«ما » في ﴿ **بِما عَقَّدْتُمُ** ﴾ موصولة عند المصنِّف لتقدير العائد..... ٣٩١
وعند الزمخشري وأبي حيان مصدرية؛ لعدم الحاجة إلى تقدير العائد..... ٣٩١
توجيه البيضاوي للمؤاخذة في الآية، واعتراض الإسفراييني، وردُّ الشهاب عليه..... ٣٩٢
توجيه ما ورد في الآية من قراءات..... ٣٩٢
أقوال العلماء في عوْد الضمير في قوله: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ**﴾..... ٣٩٣

وجه دلالة الآية على مذهب الشافعية في جواز التكفير بالمال قبل الحنث..... ٣٩٤
تخريج حديث: «**منْ حَلَفَ على يمينٍ ورأى غيرَها خيراً منها**.... »..... ٣٩٦
أقوال شراح «الكشاف» في محل الجار والمجرور «**مِنْ أَوْسَطِ**»..... ٣٩٧
توجيه قراءة «**أهالِيْكم**»..... ٣٩٩
عند المصنِّف ﴿ **أَوْ كِسْوَتُهُمْ** ﴾ عطف على «**إطْعامُ**» **أو** «**من أوسَطْ**»، وأقوال الشرَّاح في المسألة..... ٤٠٠
رأي الشهاب في المسألة وردُّه على الشرَّاح..... ٤٠٢
متابعة المصنِّف للزمخشري في تفسير الكِسوة، وإيراد زكريا الأنصاري عليه..... ٤٠٢
توجيه قراءة «**أو كأُسوتِهم**»..... ٤٠٣
الأصل اللغوي للأسوة، بضم الهمزة وكسرها..... ٤٠٣
قول المصنِّف (**ومعنى** «**أو**» **إيجاب إحدى الخِصال الثلاث**...إلخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب المخيَّر..... ٤٠٥
أقوال المعتزلة في الواجب المخيَّر..... ٤٠٥
عند البيضاوي لا وجه لاستدلال الحنفية بقراءة ابن مسعود على اشتراط التتابع، ورد الشهاب على المصنِّف..... ٤٠٧
أقوال السَّلف في المراد بالحفظ في قوله تعالى: ﴿**وَاحْفَظُوا أَيْمانَكُمْ**﴾ [المائدة: ٨٩]..... ٤٠٨
الخاتمة..... ٤١٠
فهرس الفهارس..... ٤١٣
فهرس الآيات..... ٤١٤
فهرس القراءات..... ٤٢٤
فهرس الأحاديث والآثار..... ٤٢٧
فهرس الأشعار..... ٤٢٩
فهرس الأعلام..... ٤٣١
فهرس الأمثال..... ٤٤٠
فهرس الأمثلة..... ٤٤٠
فهرس المصطلحات..... ٤٤٢
فهرس المصطلحات الأصولية..... ٤٤٢
فهرس المصطلحات البلاغية..... ٤٤٣
فهرس المصطلحات الحديثية..... ٤٤٤
فهرس المصطلحات العقَدية والمنطقية..... ٤٤٥
فهرس مصطلحات علوم القرآن..... ٤٤٥
فهرس المصطلحات الفقهية..... ٤٤٦

فهرس المصطلحات والمسائل النحوية والصرفية..... ٤٤٦
فهرس المصادر والمراجع..... ٤٥٢
فهرس الموضوعات..... ٤٩٧

ـ تمت بحمد الله ومنَّته ـ